

مُعْنَى اللَّيْلِ

عَنْ كِتَابِ الْأَعَارِيفِ

الطبعة الأولى

الكويت

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

حقوق الطبع محفوظة



المستفهم

مُعْنَى اللَّيْثِ

عَنْ كُتُبِ الْأَعَارِيفِ

لَا بُزْهَشَامَ الْأَنْصَارِيِّ

رَجُوعُ السَّيَّاسِيِّ

تَحْقِيقُ وَشَرْحُ

الدُّكْتُورُ عَبْدِ الْلطِيفِ مُحَمَّدٍ الْخَطِيبِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجزء السادس

الباب الخامس

في ذكر الجهات التي يدخلُ الاعتراضُ
على المُعَرَّب من جهتها

الجزء السادس

الباب الخامس من الكتاب

في ذكر الجهات التي يَدْخُلُ الاعتراض على المُعَرِّب من جهتها^(١)

وهي عشرة:

الجهة الأولى: أن يُرَاعِيَ ما يقتضيه ظاهرُ الصناعة ولا يُرَاعِيَ المعنى، وكثيراً^(٢) ما تَزَلُّ الأقدام بسبب ذلك.

وأولُ واجبٍ^(٣) على المُعَرِّب أن يفهم معنى ما يُعَرِّبُه، مفرداً أو^(٤) مركباً؛ ولهذا لا يجوزُ إعرابُ فواتحِ السُّورِ على القول بأنها من المتشابه الذي أُستأثر الله بِعِلْمِهِ.

ولقد حُكِيَ لي أَنَّ بعضَ مشايخِ الإقراء أَعَرَبَ لتلميذٍ له بيتَ المُفَصَّلِ^(٥):

لَا يُبْعِدِ اللَّهُ التَّلْبُّبَ وَالْغَارَاتِ إِذْ قَالَ الْخَمِيسُ: نَعَمْ

(١) أي: بسبب هذه الجهات.

(٢) في م/٣ «فكثيراً».

(٣) في م/٣ «وأول ما يجب».

(٤) في م/٢ و٣ «ومركباً».

(٥) قائله: المرقش الأكبر، وهو عمرو بن سعد، وقيل: عوف بن سعد، وجاء في م/١ و٢ «إذا قال...».

والبيت من قصيدة عدتها خمسة وثلاثون بيتاً رثى بها أبْن عمّه ثعلبة بن عوف بن مالك، وقتله بنو تغلب.

التَّلْبُّب: لبس السلاح كله، الخميس: الجيش، النَّعَم: الإيل.

فقال: «نَعَمْ» حرفُ جواب، ثم طَلَبَا^(١) محلَّ الشاهد^(٢) في البيت فلم يجدها، فظهر لي حينئذٍ حُسْنُ لغةِ كِنَانة في^(٣) «نَعَمْ» الجوابية، وهي «نَعَمْ»^(٤)، بكسر العين، وإنما «نَعَمْ» هنا^(٥) واحدُ الأنعام، وهو خبرٌ لمحذوف^(٦)، أي: هذه نَعَمْ، وهو محلُّ الشاهد.

وسألني أبو حَيَّان - وقد عَرَضَ^(٧) أَجْتَمَاعُنَا - : علامَ عطف «بِحَقْلَد»،

= أي: لا كان آخر عهدي به، وهو يلبس السلاح عند قول الجيش: هذه نَعَمْ، فخذوها. أو أَغَيِّرُوا عليها.

قال البغدادي: «أدام الله عليّ لبس السلاح، والغارة على أموال الناس...». والشاهد في البيت: أَنَّ «نَعَمْ» ليست حرف جواب كما ذهب إليه هذا الشيخ المقرئ، وإنما هو خبرٌ لمبتدأ محذوف: هذه نَعَمْ، فقد راعى الشيخ ظاهر الصناعة ولم يُراعِ المعنى. والمرقش الأكبر ينتهي نسبه إلى قيس بن ثعلبة، والمرقش الأصغر أبن أخيه، واسمه زمعة بن سفيان، وهما جاهليّان.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٤٢/٧، وشرح السيوطي/٨٨٩، والمفضليات/٢٤٠، وشرح المفصل/٩٤/١، والمفضل/٢٥، واللسان/عمم، ندى.

(١) أي الشيخ وتلميذه.

(٢) أي عِلَّةُ إيراد الزمخشري هذا البيت. وقد جاء عند الزمخشري في المفصل في باب المبتدأ، واستشهاده به لحذف المبتدأ، ونصُّ الزمخشري صريح في بيان هذا. انظر المفصل/٢٥.

(٣) في م/١ «نَعَمْ»:

(٤) انظر هذا فيما تقدّم ٢٩٤/٤، وذكرْتُ من قبلُ أنها لغة هُذَيْل أيضاً.

(٥) في م/٥ «ههنا».

(٦) في م/٥: لمبتدأ محذوف.

(٧) لم يكن اجتماعهما عارضاً فقد كان يقرأ على شيخه أبي حيان ديوان زهير، ولكنه ذأب على التبكيت على شيخه وتعقُّبه. قال الدماميني «الذي أتوهم أَنَّ المصنف قصَّد التبكيت على أبي حيان لما كان بينهما من المناقشة، فأورد كلامه على وجه يحتمل عود الضمير من قوله: فإذا هو السيِّءُ الخُلُقُ إلى الحقْلَد، أو إلى أبي حيان، إشارة إلى ما يُنسب إلى كثير من المغاربة من سوء الخلق».

انظر حاشية الشمني ٢٠١/٢ وكتابي: «البحر المحيط: دراسة نحوية صرفية صوتية».

من قول زهير^(١):

تَقِي نَقِيٍّ لَمْ يَكْثُرْ غَنِيمَةً بِنَهْكَ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلَدٍ

فقلتُ: حتى أَعْرِفَ مَا الْحَقْلَدُ، فنظرناه، فإذا هو السَّيِّ^(٢) الْخُلُقِ، فقلتُ: هو معطوفٌ على شيءٍ مُتَوَهَّمٍ^(٣)؛ إذ المعنى: ليس بمكثّرٍ غنيمةً. فاستعظم ذلك^(٤).

وقال الشُّلُوبِينَ: حُكِيَ لِي أَنَّ نَحْوِيًّا مِنْ كِبَارِ طَلَبَةِ الْجَزُولِيِّ سُئِلَ عَنْ إِعْرَابِ «كَالَلَةٍ» مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً»^(٥) أَوْ أَمْرَةً^(٦).

(١) البيت من قصيدة لزهير يمدح بها هَرَمَ بْنَ سِنَانِ الْمُزَنِيِّ.

قوله: لَمْ يَكْثُرْ غَنِيمَةً... أَي: لَمْ يَكْثُرْ مَالُهُ بِظُلْمِ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا يَأْخُذُ الرَّبْعَ مِنَ الْغَنِيمَةِ دُونَ أَنْ يَخْوَفَ فِيهِ أَوْ يَظْلَمَ مِنْ عَازِ بِهِ وَأَطْمَأَنَّ إِلَيْهِ، وَالْحَقْلَدُ: الْبَخِيلُ السَّيِّءُ الْخُلُقِ.

انظر: شرح الشواهد للبغدادي ١٤٦/٧، وشرح السيوطي/ ٨٩٠، والديوان/ ٢٣٤.

(٢) فِي م/٣ وَ «سَيِّ...» وَمِثْلُهُ فِي طَبْعَةِ مَبَارَكٍ، وَمَتْنٌ حَاشِيَةِ الْأَمِيرِ.

(٣) كَأَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ الْمَعْنَى: لَيْسَ بِمَكْثَرٍ غَنِيمَةً، فَعَطَفَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: بِحَقْلَدٍ؛ بِنَاءٍ عَلَى تَوَهُّمِ جَرِّ

خَبَرِ «لَيْسَ» بِالْبَاءِ الزَّائِدَةِ.

وَفَهْمُ الْمَصْنُوفِ هَذَا التَّقْدِيرُ مِنَ النَّفْيِ بَلَمَ فِي قَوْلِهِ: «لَمْ يَكْثُرْ».

وَأُورِدَ أَبُو حَيَّانٍ هَذَا فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ فِي بَحْثِ زِيَادَةِ الْبَاءِ فِي الْخَبَرِ الْمَنْفِيِّ بَلَيْسَ وَمَا.

وَانْظُرْ: شَرْحُ الشَّوَاهِدِ لِلْبَغْدَادِيِّ ١٤٦/٧.

وَذَكَرَ الدَّمَامِينِيُّ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ وَجْهًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى «بِنَهْكَ ذِي قُرْبَى»، وَتَمَّ

مُضَافُ خُلُوفٍ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا بِنَهْكَ حَقْلَدٍ..

انظر حاشية الشمني ٢٠٠/٢.

(٤) إِذَا كَانَ أَبُو حَيَّانٍ قَدْ اسْتَعْظَمَ ذَلِكَ فَعَلًّا فَلَأَنَّهُ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَطْفَ مَفْرَدَاتٍ

عَلَى مَا هُوَ أَقْرَبُ، وَهُوَ بِنَهْكَ، وَلَكِنَّهُ ذَكَرَ الْعَطْفَ عَلَى الْمَحَلِّ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ، أَتْرَاهُ

أَخَذَهُ عَنْ تَلْمِيزِهِ؟!

(٥) «أَوْ أَمْرَةً» غَيْرُ مُثَبَّتٍ فِي م/٢ وَ ٣ وَ ٥.

(٦) مِنَ الْآيَةِ: «وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوْ أَمْرَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَجِلِدٍ

مِنْهُمَا أَلْسُدُسٌّ...» سُورَةُ النِّسَاءِ ١٢/٤.

فقال: أخبروني: ما الكلالة؟ فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا، ولا أبن فما سفل، فقال: هي ^(١) إذا تمييز ^(٢).

وتوجيه قوله ^(٣) أن يكون الأصل: وإن كان رجل يرثه كلالة ^(٤)، ثم حُذِفَ الفاعل ^(٥)، وبُني الفعل ^(٦) للمفعول ^(٧) فارتفع الضمير ^(٨) وأستتر، ثم جيء بـ «كلالة» تمييزاً ^(٩)، ولقد أصاب ^(١٠) هذا النحوي في سؤاله، وأخطأ في جوابه ^(١١)؛ فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حُذِفَ لأجله، وتراجع عما بُنيت الجملة عليه من طَيِّ ذكر الفاعل فيها؛ ولهذا لا يوجد في

(١) في م/٤ «فهي»، ومثله في طبعة مبارك، والشيخ محمد، ومتن حاشية الأمير، ومتن الدسوقي.

(٢) أي: تمييز مَحْوَل عن فاعل. وما ذكره السمين أن «كلالة» نصب على الحال، أي: وإن كان رجل يورث وارثه أو أهله ماله في حال كونه كلالة، وإن أريد بها القرابة فتكون منصوبة على المفعول من أجله. انظر الدر المصون ٣٢٥/٢.

وانظر البحر ١٨٩/٣ فقد ذكر أنه مفعول به بيورث، والمفعول من أجله، والحالية، وعلى النعت لمصدر محذوف. وانظر التبيان للعكبري/٣٣٦.

(٣) أي: قول تلميذ الجزولي في إعراب «كلالة» تمييزاً.

(٤) أي: ورثة ليس فيهم أب ولا أبن، وعلى هذا الأصل: «كلالة» فاعل.

(٥) وهو «كلالة».

(٦) أي: يرثه.

(٧) فصار: يورث.

(٨) أي: ضمير النصب في «يرثه» ارتفع وأستتر، وصار نائباً عن الفاعل المحذوف «كلالة».

(٩) وعلى تقدير المصنف يكون التمييز مَحْوِلاً عن فاعل، أو مفسراً له، وهذا ما يقتضيه جواب تلميذ الجزولي. وهو ما يَرُدُّه المصنف.

(١٠) أصاب في سؤاله عن الكلالة لِيَتِمَّكَنَ من مراعاة المعنى عند الإعراب.

(١١) وهو إعرابه تمييزاً.

كلامهم مثل^(١): «ضَرِبَ أَخُوكَ رَجُلًا».

وأما قراءة مَنْ قرأ^(٢) ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ * رَجُلًا ﴿بِفَتْحِ الْبَاءِ^(٣)،
فالذي^(٤) سَوَّغَ فيها^(٥) أَنْ يَذْكَرَ الْفَاعِلُ بعدما حُذِفَ^(٦) أنه^(٧) إنما ذُكِرَ في جملة
أخرى^(٨) غير التي حُذِفَ منها.

(١) على تقدير: ضرب أخاك رَجُلٌ، ثم يُنْبِئُ الفعل للمفعول، فتصير الجملة ضَرْبَ أَخُوكَ رَجُلًا. فلم يُسْمَعْ مثلُ هذا؛ لأن ذكر الفاعل بعد حذفه على أنه منصوب تمييزاً نقضَ للغرض، وهو الغاية من حذفه.

(٢) الآيتان: ﴿فِي يَوْمٍ إِذْ قَالَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ وَيَذْكَرَ فِيهَا أَسْمَاءُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ * رَجُلًا لَا تُلْهِمُهُمْ يَحْدَثُ وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقْلَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ سورة النور ٣٦/٢٤ - ٣٧.

(٣) هذه قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم والبحثري عن حفص ومحبوب عن أبي عمرو والمنهال عن يعقوب وعبدالله والحسن والمفضل وأبان وخماد «يُسَبِّحُ» وأخذ المجزوات بعده في موضع المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله، والأول «له» أولى. والوقف هنا على «الآصال».

وانظر مراجع هذه القراءة والقراءات الأخرى في كتابي: معجم القراءات ٦/٢٧٣ - ٢٧٥.

(٤) أورد حديثه في الآية ردّاً على اعتراض مُتَوَقِّعٍ على ما ذكره في الكلاله من قِيلَ أَنَّ ذَكَرَ الْفَاعِلَ بعد حذفه نقضَ للغرض.

(٥) أي: في الآية الثانية وهي/ ٣٧ من سورة النور.

(٦) الحذف وقع عند بناء الفعل «يُسَبِّحُ» للمفعول.

(٧) أي: الفاعل، وهو: رجال.

(٨) وهو بداية الآية/ ٣٧، والفاعل حُذِفَ من الآية المتقدمة عليها.

ورجال: في هذه الآية مرفوع على أحد وجهين: إما بفعل مُقَدَّر: أي: يُسَبِّحُهُ رجالٌ، وإما أن يكون خبراً لمبتدأ، أي: المُسَبِّحَةُ رجالٌ.

انظر الدر المنصون ٥/٢٢١، والبيان ٢/١٩٦.

وفي الفريد ٣/١ - ٦ «والمختار الوجه الأول، وعليه المُحَقِّقُونَ من أهل هذه الصناعة».

وكإعرابِ هذا المُعَرَّبِ «كَلَالَةٌ» تمييزاً قولُ بعضهم في هذا البيت^(١):

يَبْسُطُ لِلأَضْيَافِ وَجْهًا رَحْبًا

بَسَطَ ذِرَاعَيْهِ لِعَظَمٍ كَلْبًا

إنَّ الأصلَ: كما بَسَطَ كَلْبٌ ذِرَاعَيْهِ، ثم جيء بالمصدر^(٢)، وأُسْنِدَ للمفعول^(٣)، فَرَفَعَ، ثم أُضِيفَ إليه، ثم جيء بالفاعل^(٤) تمييزاً^(٥).

والصَّوابُ^(٦) في الآية أَن «كَلَالَةٌ» بتقدير مضاف، أي: ذا كلالَة، وهو إمَّا حالٌ من ضمير^(٧) ﴿يُورَثُ﴾ فـ^(٨) «كَانَ» ناقصةً، و﴿يُورَثُ﴾^(٩) خبرٌ،

(١) قاتل هذا الرجز غير معروف، وفيه غير هذه الرواية، فقد جاء الأول:

يَبْسُطُ لِلقَتَّةِ وَجْهًا جَابًا صَفَحَ

وذكر هذه الرواية الأزهري في التهذيب، ونسبها للقعقاع الشكري، وهو شاعر جاهلي. انظر: شرح الشواهد للبغدادى ١٥١/٧، وشرح السيوطي/ ٨٩٠ «بعظم»، والتهذيب ٤/ ٢٥٦، ٢٩٣/٨، واللسان/ صفح، قنن.

(٢) وهو «بَسَطَ».

(٣) وهو «ذِرَاعَيْهِ».

(٤) وهو «كَلْب».

(٥) قال ابنُ الحاجب: «كَلْبًا نَصَّبَ على التمييز، وليس له وجه سواه، وفيه ضعف من جهة أن التمييز عن المضمَر مثل: لله ذَرَّةٌ فارساً، إنما كان لأنك أضفت المدح إليه وأنت تعني أمراً آخر، فَحَسَّنَ التمييز لنفسيره، وذلك الأمر المتعَدِّد في التقدير كما حَسَّنَ في قولك: زيد أَحَسَّنَ الناسَ وجهاً...». شرح الشواهد للبغدادى ١٥١/٧.

(٦) ما ذكره المصنّف هنا في بيان أوجه إعراب «كَلَالَةٌ» نقلته من قبل عن شيخه أبي حيان، وتلميذه السمين.

(٧) وهو النائب عن الفاعل «يُورَثُ هو...» أي: من الضمير المستكنّ في الفعل.

(٨) في قوله تعالى: ﴿... وَلَئِنْ كَانَتْ رَجُلٌ...﴾.

(٩) أي: جملة «يُورَثُ كَلَالَةٌ» في محل نصب خبر لـ «كَانَ».

أو تامة^(١) ف^(٢) «يُورَثُ» صفة. وإِما خَبَرٌ^(٣) ف «يُورَثُ» صفة.

ومن قَسَرَ الكلالة بالميت الذي لم يَتْرُكْ ولداً ولا والدأ فهي^(٤) أيضاً حال^(٥) أو خبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف^(٦)، وَمَنْ قَسَرَهَا بالقراءة^(٧) فهي مفعول لأجله^(٨).

وأما البيت فتخريجه على القلب^(٩)، وأصله: كما بَسَطَ ذراعه كلباً، ثم جيء بالمصدر^(١٠) وأُضيف للفاعل^(١١) المقلوب عن المفعول، وأنتَصَبَ «كلباً» على المفعول المقلوب عن الفاعل.

(١) أي: «كان» تامة.

(٢) جملة «يُورَثُ» صفة لـ «رجل»، فهي في محل رفع.

(٣) أي: يجوز أن يكون «كلالة» خبر «كان» على تقدير: كان رَجُلٌ كلالة، وجملة «يُورَثُ» صفة لـ «رجل».

(٤) أي: كلالة.

(٥) حال من الضمير في «يُورَثُ» إن أُريد بها الميت أو الوارث.

(٦) يحتاج إلى تقدير مضاف مثل: يورث ذا كلالة، وذلك إذا جعلت التقدير فيها بمعنى الوارث قال السمين: «لأن الكلالة حينئذٍ ليست نَفْسُ الضمير المستكن في يُورَثُ»

انظر: الدر ٣٢٥/٢.

(٧) أي يُورَثُ لأجل الكلالة.

(٨) ترك المصنّف إعرابها مفعولاً ثانياً لـ «يُورَثُ» إذا قيل: إن معنى الكلالة المأل الموروث.

(٩) كما قيل في: حَرَقَ الثوبَ المسمارَ، وكَسَرَ الزجاجَ الحَجَرَ، فذراعه مفعول مرفوع، وكتباً: فاعل منصوب. وسبب ذلك أَمْنُ اللَّبْسِ.

انظر: حاشية الدسوقي ١٦٧/٢.

(١٠) وهو «بَسَطَ».

(١١) وهو «ذراعه».

وها أنا مُورِدٌ^(١) بعون الله أمثلة متى بُنيَ فيها على ظاهر اللفظ ولم يُنظر في مُوجب المعنى حصَلَ الفساد. وبعضُ هذه الأمثلة وَقَعَ للمُعربين فيه الوهم^(٢) بهذا السبب، وسترى ذلك مُعَيَّنًا.

فأَحْدُها: قوله تعالى^(٣): ﴿أَصْلَوْتَك تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشْتَوُا﴾، فإنه يتبادر إلى الذهن عَطْفُ «أَنْ نَفْعَلَ» على «أَنْ تَتْرَكَ»، وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، وإنما هو عَطْفٌ على^(٤) «ما»^(٥)، فهو معمولٌ للتَّرك، والمعنى: أَنْ تَتْرَكَ أَنْ نَفْعَلَ، نَعْمَ من قرأ^(٦) «نَفْعَلَ» و«تَشَاء» بالتاء لا بالنون،

(١) في م/٥ «أُورِدُ».

(٢) في م/٤ وه «وهم»، ومثله في طبعة الشيخ محمد، ومبارك، ومتن الأمير.

(٣) سورة هود ٨٧/١١، وتقدّمت الآية في باب الهمزة في أول هذا الكتاب في دلالة الاستفهام على التَّهْكُم.

وجاءت «أصلواتك» في المخطوطات، وكذا عند الشيخ محمد، ومتن حاشية الأمير، والدسوقي.

وهي على هذا قراءة أبْن كثير وأبي عمرو ونافع وأبْن عامر وأبي بكر عن عاصم وأبي جعفر ويعقوب بالجمع.

والقراءة بالإفراد «أصلاتك» عن باقي السبعة وخلف والأعمش. والمراد به الجنس. انظر كتابي: معجم القراءات ١٢١/٤ - ١٢٢.

(٤) في م/٥ «إنما هو عَطْفٌ على ما هو معمولٌ للتَّرك».

(٥) في الدَّر: «فمن قرأ بالنون فيهما عطفه على مفعول «تترك»، وهو «ما» الموصولة، والتقدير: أصلواتك تأمرُكَ أَنْ تترك ما يعبد آباؤنا أَوْ أَنْ تترك أَنْ نفعل في أموالنا ما نشاء، وهو بَخْسُ الكَيْلِ والوزن المقدم ذكرهما» انظر ١٢٣/٤.

(٦) قرأ الضحّاك بن قيس وأبْن أبي عيلة وزيد بن علي وأبو عبد الرحمن السلمي «نفعَل».. تشاء» بالتاء على الخطاب فيهما.

وانظر كتابي: معجم القراءات ١٢٢/٤ ففيهما قراءة ثالثة.

فالعطف على ^(١) «أن نترك»، وموجب الوهم المذكور أن المعرب يرى «أن» والفعل مرتين ^(٢)، وبينهما حرف العطف ^(٣).
ونظير هذا سواء أن يتوهم في قوله ^(٤):

لن ما رأيث أبا يزيد مقاتلاً أدع القتال وأشهد الهيجاء

أن الفعلين ^(٥) متعاطفان، حين يرى فعلين مضارعين منصوبين، وقد بينت في فصل «لما» أن ذلك خطأ ^(٦)، وأن «أدع» منصوب ب «لن»، و«أشهد» معطوف على القتال.

الثاني ^(٧): قوله تعالى ^(٨): «وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَأْيِ»، فإن المتبادر تعلق «من» ب «خفت»، وهو فاسد في المعنى، والصواب تعلقه ^(٩) بالموالي؛ لما فيه من معنى

(١) ويكون التقدير على هذه القراءة فيهما: أصولا ت تأمر أن تفعل أنت في أموالنا ما تشاء أنت، أو أن نترك ما يعيد آباؤنا أو أن تفعل أنت في أموالنا ما تشاء أنت. كذا عن السمين.

(٢) في م/٣ «مرتين»، ومثله في متن حاشية الدسوقي.

(٣) فغلب على ظنه أن الثاني عطف على المتقدم وهو «أن تفعل».

(٤) تقدم البيت في «لما»، وقائله غير معروف، وجاءت صورته: لما رأيت: كذا! وذكر المصنف بأن «لما» مركبة من كلمتين. وخُرج فيما تقدم. انظر ٤٩٩/٣.

(٥) هما: أدع، وأشهد.

(٦) قال: «... فيجانب بأن «أشهد» ليس معطوفاً على «أدع»، بل نضبه بأن مضمرة، وأن والفعل عطف على القتال، أي: لن أدع القتال وشهود الهيجاء على حد قول ميسون: «ولئس عبادة وتقر عيني...».

(٧) الثاني من الأمثلة التي بُني فيها على ظاهر اللفظ ولم يُنظر إلى موجب المعنى.

(٨) سورة مريم ٥/١٩ وتقدمت في حرف اللام: التعدية، وكذا في الجملة السادسة: التابعة لمفرد، من الجمل التي لها محل من الإعراب.

(٩) قال السمين: «قوله: من ورائي» متعلق في قراءة الجمهور بما تضمنته «الموالي» من معنى الفعل، أي: الذين يلون الأمر بعدي، ولا يتعلق ب «خفت» لفساد المعنى... ٤/٤٩١، =

الولاية، أي: خِفْتُ ولا يهتم من بعدي وسوء خلافهم، أو بمحذوف هو^(١) حال من الموالي، أو مضاف إليهم، أي: كائنين من ورائي، أو فِعْلُ الموالي من ورائي، وأما من قرأ^(٢) «خَفْتُ» بفتح الخاء وتشديد الفاء، وكسر التاء ف «مِنْ» متعلّقة بالفعل^(٣) المذكور.

الثالث: قوله تعالى^(٤): «وَلَا تَسْمَوْا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ» فَإِنَّ المتبادر تعلّق «إلى» بـ «تكتبوه»، وهو فاسد^(٥)؛ لآقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل

= وانظر الفريد ٣/٣٨٢، ففيه هذا الوجه، وغيره. وانظر الكشف ٢/٢٧٣.

(١) قال الهمداني: «من ورائي: فيه وجهان: أحدهما بمعنى خَلْفِي وَبَعْدِي، والثاني بمعنى قُدَّامِي، فعلى الوجه الأول يكونُ في موضع نصب على الحال من الموالي، وهي حال مُقَدَّرَة محكيّة، أي: خفت متوقّعا متصوّراً كونهم بعدي... انظر الفريد ٣/٣٨٢، والكشاف ٢/٢٧٣.

(٢) قراءة الجمهور «خِفْتُ» من الخوف، والموالي: مفتوح الباء، وهم هنا الأقارب.
- وقرأ عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وأبن عباس وسعيد بن العاص وأبن يعمر وأبن جُبَيْر وعلي بن الحسين، وولده: محمد بن علي الباقر، وزيد، وشييل بن عزة والوليد بن مسلم لأبي عامر وعبدالله بن عمرو وأبن شريح عن الكسائي «خَفْتُ الموالي»، ومعنى خَفْتُ: قَلْتُ.

وذهب النحاس إلى أنها شاذّة، وبعيدة جداً، وزعم بعض العلماء أنها لا تجوز، وهي عند الشوكاني بعيدة عن الصواب.

انظر مراجع هذه القراءة في كتابي: معجم القراءات ٥/٣٣٨.

(٣) ويكون على هذا ورائي بمعنى قُدَّامِي، والمعنى: أنهم خَفُّوا قُدَّامَهُ وَدَرَجُوا، ولم يَبْقَ منهم مَنْ به تَقَوُّ وأعتضاد.

انظر السمين ٤/٤٩١، والكشاف ٢/٢٧٣، والفريد ٣/٣٨٢.

(٤) سورة البقرة ٢/٢٨٢ وتقدّمت في مواضع، أولها في «أَنْ».

(٥) وذهب العكبري إلى أَنَّ «إلى» متعلّقة بـ «تكتبوه»، وهو ما رَدّه المُصَنِّف هنا، ثم ذكر أنه يجوز أن يكون حالاً من الهاء أيضاً.

انظر التبيان/ ٢٣٠.

الدِّينَ، وإنما هو حال^(١)، أي: مستقراً في الدِّمة إلى أجله.

ونظيره قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾^(٢)، فإن المتبادر انتصاب^(٤) «مئة» بـ «أَمَاتَهُ»؛ وذلك ممتنع مع بقاءه على معناه الوضعي؛ لأن الإماتة سلب الحياة، وهي لا تمتد^(٥)، والصواب^(٦) أن يُضَمَّنَ «أَمَاتَهُ» معنى «أَلْبَسَهُ»، فكأنه قيل^(٧): فَأَلْبَسَهُ اللَّهُ بالموت مئة عام، وحينئذ يتعلّق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمنين، أي: معنى اللَّبْس لا معنى الإلباث^(٨)؛ لأنه كالإماتة في عَدَمِ الأمتداد، فلو صحّ ذلك^(٩) لَعَلَّقْنَاهُ بما فيه من معناه الوضعي، ويصيرُ هذا التعلُّقُ

(١) قال أبو حيان: «ويتعلّق» إلى أجله» بمحذوف: لا تكتبوه، لعدم أ استمرار الكتابة إلى أجل الدِّين؛ إذ ينقضي في زمن يسير، فليس نظير: سرّث إلى الكوفة، والتقدير: أن تكتبوه مستقراً في الدِّمة إلى أجل خُلُوله». انظر البحر ٣٥١/٢.

(٢) قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثَهُ﴾ مثبت في م/٢ و٥.

(٣) سورة البقرة ٢٥٩/٢ وتقدّمت في مواضع أولها: الواو، المعنى العاشر.

(٤) في م/٥ «تعلّق».

(٥) أي: أن سلب الحياة يقع دُفْعَةً واحدة ولا يمتدّ زمانه.

(٦) قال الدماميني: «هذا مما لا حاجة إليه، وذلك أنه يمكن تعليق الظرف بما في «أَمَاتَهُ» من معنى الموت، لا بالإماتة نفسها، والموت إما عَدَمُ الحياة عما من شأنه الحياة، أو وَضْفُ وجودي مضادٌ للحياة على الخلاف المعروف، وعلى كُلِّ فأمْتداده ممكن، ولا داعي إلى ذلك التكلّف...» حاشية الشمني ٢٠١/٢، وانظر تعقيبه على نصّ الدماميني. وانظر حاشية الأمير ١٢٠/٢.

(٧) في م/٢ «فألْبَسَهُ مئة عام بالموت» وفي م/٣ «فألْبَسَهُ مئة عام» وفي م/٥ «فألْبَسَهُ اللَّهُ مئة عام بالموت».

(٨) قال الشمني: «الداعي إلى تضمين «أَمَاتَهُ» معنى «أَلْبَسَهُ» موافقة قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَيْسَتْ قَالَ لَيْسَتْ يَوْمًا أَوْ بَعْضُ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَيْسَتْ مِائَةَ عَامٍ﴾؛ فإن الظرف في ذلك كلّهُ متعلّق باللّبت».

(٩) «ذلك» غير مثبت في م/٣.

بمنزلة قوله تعالى^(١): ﴿قَالَ لَيْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَيْتَكَ مِائَةً عَامٍ﴾.

وفائدة التضمين^(٢): أَنْ يَدُلَّ بكلمة واحدة على معنى كلمتين، يدلُّك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام.

ونظيره أيضاً قوله عليه الصَّلاة والسَّلام^(٣) «كُلُّ مولودٍ يُؤلَّدُ على الفِطْرةِ حتى يكون أبواه هما اللَّذَانِ يُهُودَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ». ولا يجوزُ أَنْ يُعْلَقَ «حتى» بـ «يُؤلَّدُ»؛ لأنَّ الولادة لا تَسْتَمِرُّ^(٤) إلى هذه الغاية، بل الذي يستمرُّ إليها كونه على الفِطْرة^(٥)؛ فالصوابُ تعلُّقُها^(٦) بما تعلَّقت به «على»، وأنَّ «على» متعلِّقة^(٧) بـ «كائن» محذوفٍ منصوبٍ على الحال^(٨) من الضمير في «يُؤلَّدُ»، و«يُؤلَّدُ» خبرُ

(١) تمة آية سورة البقرة المتقدمة.

(٢) لأن أسماء الشرط تدل على معنى كلمتين: حرف الشرط والأسم، وأسماء الاستفهام تدلُّ على معنى كلمتين: حرف الاستفهام والأسم.

وفي حاشية الشمني ٢٠١/٢ «وفي حاشية التفتازاني: وحقيقة التضمين أن يُقْصَدَ بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه، وهو كثير في كلام العرب، حتى قال ابنُ جني: لو جمعت تضمينات العرب لأجتمعت مجلدات...».

(٣) تقدِّم هذا الحديث في باب (حتى)، انظر ٢٧٣/٢ - ٢٧٤، وكُرِّر في «ضمير الفضل».

انظر ٥٧٥/٥.

(٤) أي لا تستمرُّ الولادة إلى هذه الغاية وهي أن يكون أبواه هما اللَّذَانِ يُهُودَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ؛ لأنَّ الولادة تتحقق في لحظة.

(٥) أي: على التوحيد، وهو الأصل فيما فطر الله عباده عليه، ثم يكون بعد ذلك من التحول عن التوحيد ما يكون.

(٦) في م/٣ و٤ والمطبوع «تعليقها».

أي: تعليق (حتى).

(٧) في م/٥ «متعلِّق».

(٨) وتكون الحال مُتَنَظِّرة غير متحقِّقة الآن.

قال الأمير: «إذ الكون المُعَيَّنُ بهذه الغاية لا يُوجَدُ وقت الولادة، وأظهر جَعْلُهُ غايةً =

«كُلُّ مولود»^(١).

الرابع:

قول الشاعر^(٢):

تركت بنا لَوْحاً ولو شِئْتُ جاداً بُعِيدَ الْكَرَى ثُلُجٌ بِكَرْمَانَ ناصِخٌ

فإن المتبادرَ تَعَلَّقَ «بُعِيدَ الْكَرَى» بـ «جاد»، والصوابُ تعليقه^(٤) بما في «ثُلُج» من معنى بارد؛ إذ المرادُ وَصْفُهَا بأنَّ ريقها يُوجَدُ عَقِبَ الْكَرَى بارِداً، فما الظَّنُّ به في غير ذلك الوقت؟ لا أنه يتمنى أن تجودَ له بُعِيدُ^(٥) الْكَرَى دون ما عدها من الأوقات. واللَّوْحُ - بفتح اللام - العطشُ.

= لمحذوف، أي: ويستمر على ذلك حتى... الحاشية ١٢٠/٣ ونقل هذا الدسوقي. وانظر تعليق الدماميني، فهو مثبت عند الشمني. الحاشية ٢٠١/٢ - ٢٠٢.

(١) قوله «مولود» مثبت في م/١ و٣، وهو غير مثبت في بقية المخطوطات والمطبوع.

(٢) قائله جرير، وهو من قصيدة مدح بها عبدالعزيز بن مروان، وقبلة:

مَنْعَتِ شِفَاءَ النَّفْسِ مِمَّا تَرَكْتِيهِ به كَالْجَوَى مِمَّا تُجِئُ الْجَوَانِحُ

وقوله: جادنا: أروانا من الجود، وهو المطر الغزير، والكرى: النوم، وبُعِيدُ: تصغير «بُعْدَ»، وهو تصغير تقريب، وشَبَّهَ ريقها بثلج كرمَانَ، وأضاف الثلج إلى كِرْمَانَ لأن الثلج فيها لا ينقطع، فريقها على هذا التشبيه بارد جداً، مع أن النوم يغيّر الريق ورائحة الفم، فما ظنُّك بها في غير هذا الوقت، والناصِخُ: الخالص، وهو صفة للثلج. والشاهد في البيت أن الظرف «بُعِيدُ» لا يتعلّق بالفعل «جاد» لضعفه بالمعنى، فالعامل في الظرف «ثلج» وإن تقدّم عليه.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ١٥٣/٧، وشرح السيوطي/ ٨٩٠، والديوان/ ١٠٠، والخزانة ٤٠٠/٢.

(٣) في م/٥ «بجادنا».

(٤) في م/٥ «تعلّقْه».

(٥) قوله «بُعِيدَ الْكَرَى» غير مثبت في م/٣ و٤، وجعله الشيخ محمد بين معقوفين.

الخامس:

قوله تعالى^(١): ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ فَإِنَّ الْمُبَادِرَ تَعَلَّقُ «مع» بـ^(٢) «بلغ». قال الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): أي: فلما بَلَغَ أَنْ يَسْعَى مع أبيه في أشغاله وحوائجه، قال: ولا يتعلَّقُ «مع» بـ«بلغ»؛ لَاقْتِضَائِهِ أَنَّهُمَا بَلِغَا مَعًا حَدَّ السَّعْيِ، ولا بالسَّعْيِ؛ لِأَنَّ صِلَةَ الْمَصْدَرِ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ^(٤)، وإنما هي^(٥) متعلِّقةٌ بِمَحذُوفٍ^(٦) على أن يكون^(٧) بياناً، كأنه قيل: فلما بَلَغَ الْحَدَّ الَّذِي يَقْدِرُ فِيهِ عَلَى السَّعْيِ، فقيل: مع مَنْ؟ فقيل: مع أَغْطَفِ النَّاسِ عَلَيْهِ وهو أبوه، أي: إنه لم تَسْتَحْكَمْ^(٨) قُوَّتُهُ بِحَيْثُ يَسْعَى مع غير مُشْفِقٍ.

(١) تمة الآية: ﴿... فَكَأَلْ بَيْنَهُنَّ إِتْحَافًا أَرَأَيْتَ فِي الْمَنَازِلِ أَرْبَعًا أَدْبَحَكَ فَأَنْظُرْ مَاذَا تَرْجُو قَالَ يُتَابَعِي أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ سورة الصافات ١٠٢/٣٧.

(٢) في م/٥ «تعلَّقُ مع من يبلغ» كذا!

(٣) نصُّ الزَّمَخْشَرِيِّ كما يلي: «فإن قلت: معه بم يتعلَّقُ؟ قلت: لا يخلو إما أن يتعلَّقَ بـ«بلغ»، أو بـ«السَّعْيِ»، أو بِمَحذُوفٍ، فلا يصحُّ تعلُّقه بـ«بلغ» لَاقْتِضَائِهِ بُلُوغَهُمَا مَعًا حَدَّ السَّعْيِ، ولا بالسَّعْيِ لِأَنَّ صِلَةَ الْمَصْدَرِ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، فبقي أن يكون بياناً، كأنه لما قال: فلما بلغ السَّعْيِ أي: الحدَّ الذي يقدر فيه على السَّعْيِ قيل مع مَنْ؟ فقال: مع أبيه. والمعنى في اختصاص الأب أنه أرفقُ النَّاسِ به وأعطفهم عليه، وغيره ربما عنف به في الاستسعاء لأنه لم تستحكم قوته ولم يَضْلُبْ عودَه وكان إذ ذاك أبن ثلاث عشرة سنة...» الكشف ٦٠٧/٢.

(٤) توسَّع بعض المتقدِّمين في هذا فأجاز ذلك في الظرف.

(٥) أي: مع.

(٦) أي: بسعي محذوفاً، ويدل عليه المذكور.

(٧) بياناً: أي: استثنافاً بيانياً. ويوضح هذا نصُّ الزَّمَخْشَرِيِّ: كأنه لما قال فلما بلغ السَّعْيِ...

قيل: مع مَنْ؟ فقال: مع أبيه. وانظر الدسوقي ١٦٩/٢.

(٨) في م/٤ و٥ «ولم يستحكم»، ومثله متن حاشية الأمير، وطبعة الشيخ محمد، ومبارك.

السَّادِس :

قوله تعالى^(١): ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾^(١)، فإن المتبادر أنَّ «حَيْثُ» ظرفُ مكانٍ؛ لأنه المعروف في استعمالها، ويرُدُّه أنَّ المراد^(٣) أنه تعالى يَعْلَمُ المكان^(٤) المُسْتَحَقَّ للرسالة، لا أنَّ عِلْمَهُ في المكان؛ فهو مفعولٌ به، لا مفعولٌ فيه، وحينئذٍ لا ينتصبُ بـ^(٥) «أَعْلَمُ» إلَّا على قولٍ بعضهم بشرطِ تأويله^(٦) بعالمٍ، والصوابُ انتصابُهُ بـ «يَعْلَمُ» محذوفاً ذَلَّ عليه «أَعْلَمُ».

السَّابِع :

قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾^(٧)، فإن المتبادر تعلقُ «إِلَى» بـ «صُرْهُنَّ»، وهذا لا يَصِحُّ إذا فُسرَّ «صُرْهُنَّ» بـ^(٨) «قَطَعْنَهُنَّ»، وإنَّما تعلقه^(٩) بـ «خُذْ»،

(١) في م/٢ و٥ «رسالاته» على الجمع.

(٢) سورة الأنعام ٦/١٢٤، وتقدّمت هذه الآية في «حيث»، وسبق حديث المصنف في إعراب «حيث» في الآية.

وانظر الجزء الثاني ص/٣٠١ وما بعدها فقد نقلت أقوال المعربين فيها.

(٣) قوله: «أن المراد» ليس في م/٥.

(٤) أي: الرسول ﷺ.

(٥) لا ينتصب به لأنه أسم تفضيل.

(٦) أي: تأويل أسم التفضيل «أعلم» بأسم الفاعل «عالم».

(٧) سورة البقرة ٢/٢٦٠ وتقدّمت في «على».

(٨) لأن «قطع» لا يتعدى بـ «إلى».

(٩) قال السمين: «إن قلنا إنَّ «صُرْهُنَّ» بمعنى أُمْلِهْنَهُنَّ تعلق به وإن قلنا إنه بمعنى «قَطَعْنَهُنَّ» تعلق

بـ «خُذْ». الدر المصون ١/٦٣٢، وانظر التبيان للعكبري/٢١٢ فقد ذكر أنه إذا كان بمعنى

أُمْلِهْنَهُنَّ تعلق به «إلى»، وإن كان بمعنى يقطعه يكون في الكلام محذوف يتعلق به «إلى» أي:

فقطّعهن بعد أن تُمْلِهْنَهُنَّ إليك.

وَأَمَّا إِنْ فُسِّرَ بـ «أَمِلَهُنَّ» فَالتَّعَلُّقُ بِهِ، وَعَلَى الْوَجْهِينِ^(١) يَجِبُ تَقْدِيرُ مَضَافٍ، أَيْ: إِلَى نَفْسِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى فِعْلُ^(٢) الْمَضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ضَمِيرِهِ الْمُتَّصِلِ^(٣) إِلَّا فِي بَابِ «ظَنَ»^(٤)، نَحْوُ: «أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْفَرَ»^(٥)، «فَلَا يَحْسَبُنَهُمْ يَمْقَارَةً»^(٦) فَيَمْنُ ضَمَّ الْبَاءِ.

وَيَجِبُ تَقْدِيرُ هَذَا الْمَضَافِ فِي نَحْوِ: «وَهَزَيْ إِيَّاكَ بِجَنِّعِ النَّخْلَةِ»^(٧)، «وَأَضْمَمَ إِيَّاكَ جَنَّاكَ مِنَ الرَّهْبِ»^(٨)، «أَمْسَكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ»^(٩)،

= ثم قال: «وَالْأَجُودُ عِنْدِي أَنْ تَكُونَ «إِيَّاكَ» حَالًا مِنَ الْمَفْعُولِ الْمَضْمَرِ تَقْدِيرُهُ: فَقَطَعْنَهُنَّ مُقَرَّبَةً إِيَّاكَ أَوْ مِمَالَةً أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ».

(١) أي التعلُّقُ بـ «خُذْ»، أَوْ بـ «ضُرْهُنَّ» عَلَى تَقْدِيرِهِ بـ «أَمِلَهُنَّ».

(٢) أي: فِعْلُ الْفَاعِلِ الْمَضْمَرِ.

(٣) أي: لِأَنَّ الْمَجْرُورَ وَهُوَ الضَّمِيرُ فِي «إِيَّاكَ» مَفْعُولٌ فِي الْمَعْنَى. انظر الدسوقي ١٧٠/٢.

وقال المصنِّفُ فِي «عَلَى» مِنْ قَبْلُ: «... وَإِمَّا عَلَى حَذْفِ مَضَافٍ: ... وَأَضْمَمَ إِلَى نَفْسِكَ».

(٤) قال المصنِّفُ فِي «عَلَى» فِيمَا تَقَدَّمَ: «لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى فِعْلُ الْمَضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ضَمِيرِهِ الْمُتَّصِلِ فِي غَيْرِ بَابِ ظَنٍّ وَفَقَدْ وَعَدِمَ لَا يَقَالُ: ضَرَبْتَنِي، وَلَا «فَرَحْتُ بِئِي». وَتَكَرَّرَ هَذَا عِنْدَهُ فِي التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْجُمْلَةِ الْمُعْتَرِضَةِ وَالْحَالِيَةِ. انظر ٩٥/٥.

(٥) سورة العلق ٧/٩٦، وَتَقَدَّمَ فِي التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْجُمْلَةِ الْمُعْتَرِضَةِ وَالْحَالِيَةِ.

(٦) سورة آل عمران ١٨٨/٣ وَتَقَدَّمَ فِي التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْجُمْلَةِ الْمُعْتَرِضَةِ وَالْحَالِيَةِ، وَتَقَدَّمَ الْحَدِيثُ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِيمَا سَبَقَ. انظر ٩٦/٥.

(٧) سورة مريم ٢٥/١٩ وَتَقَدَّمَ فِي حَرْفِ الْبَاءِ: «الثَّانِي مِمَّا تَزَادَ بِهِ الْبَاءُ الْمَفْعُولُ بِهِ».

وَتَقْدِيرُ الْإِضَافَةِ هُنَا: وَهَزَيْ إِلَى نَفْسِكَ. انظر ١٦٠/٢.

(٨) الْآيَةُ: «أَسْأَلُكَ يَذْكَ فِي جَيْمِكَ تَفَرُّجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَأَضْمَمَ إِيَّاكَ جَنَّاكَ مِنَ الرَّهْبِ»^ط فَذَلِكَ بِرَهْبَانٍ مِنْ رِزَاكَ إِنْ فَرَعَوْتَ وَمَلَايِيَّةً إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَتَنِيفِينَ» سورة القصص ٣٢/٢٨.

وَتَقْدِيرُ الْإِضَافَةِ: وَأَضْمَمَ إِلَى نَفْسِكَ.

(٩) سورة الأحزاب ٣٧/٣٣ وَتَقَدَّمَ فِي «إِذْ» فِي لُزُومِهَا الْإِضَافَةِ إِلَى جُمْلَةٍ. انظر ٣٣/٢.

وقوله^(١):

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُو رَكَفَ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

وقوله^(٢):

دَغَ عَنْكَ نَهْباً صَبَحَ فِي حَجَرَاتِهِ [وَلَكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ]

وقوله: حَجَرَاتِهِ، بفتحيتين أي: نواحيه.

وقَوْلُ أَبْنِ عَصْفُور^(٣): إِنَّ «عَنْ» و«عَلَى» فِي ذَلِكَ أَسْمَانُ^(٤) كَمَا فِي قَوْلِهِ^(٥):

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيْزَاءِ مَجْهَلٍ

وقوله^(٦):

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَا حِ دَرِيْئَةً مِنْ عَنِ يَمِينِي مَرَّةً وَشِمَالِي

دَفْعاً لِلْمَحْذُورِ - وَهُمْ^(٧)؛ لِأَنَّ مَعْنَى «عَلَى» الْأَسْمِيَّةَ «فَوْقَ»، وَمَعْنَى «عَنْ»

(١) البيت للأعور الشني بشر بن منقذ وتقدّم في «على». انظر ٣٨٧/٢.

(٢) البيت لأمرئ القيس، وتقدّم في «عَنْ». وفيه: ولكن حديث. انظر ما سبق ٤٠٧/٢.

(٣) أي قوله في الجواب عن عدم تقدير النفس، وحاصله جعل عن وعلى اسميتين، فلا تحتاج لتقدير مضاف. انظر الدسوقي ١٧٠/٢.

(٤) في م/٥ «اسمين».

(٥) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي، وتقدّم في «على». وجاء تاماً في م/٥، وأثبت صدره في بقية المخطوطات. انظر ٣٨٥/٢.

(٦) البيت لقطري بن الفجاءة، وتقدّم في «عَنْ» اسماً. انظر ٤٠٥/٢.

(٧) خبر عما تقدّم: أي: قول ابن عصفور إِنَّ عَنْ وَعَلَى أَسْمَانُ وَهُمْ.

قال الدماميني: «وهذا الردّ لأبي حيان، ولم ينسبه له المصنف، وفي النفس من ذلك

شيء؛ لأنه حيثما يُمَرُّ له أدنى غلط يصرّح بالرد عليه، ويبالغ فيه، وإذا ذكر له كلام ما

حسناً فيؤدّده غير منسوب إليه، وما حقّ أبي حيان إلا أن يتمثل بقول القائل:

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً عَنِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

انظر حاشية الدسوقي ١٧٠/٢.

الأسمية «جانب»، ولا يتأنيان هنا؛ ولأن ذلك لا يتأتى مع «إلى»؛ لأنها لا تكون أسماءً.

الثامن:

قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾^(١)، فإن المتبادر تعلّق «من» بـ «أغنياء» لمجاورته له، ويُفسّده^(٢) أنهم متى ظنّهم ظانّ قد استغنوا من تعفّفهم على أنهم فقراء من المال فلا يكون جاهلاً بحالهم، وإنما هي متعلّقة بـ «يحسب»، وهي للتعليل.

التاسع:

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا﴾^(٣)،

(١) الآية: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَاهُ اللَّهُ فِي سَجَلِهِ لَا يَسْتَغْنُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاكَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢/٢٧٣.

(٢) كلام المصنّف هنا تابع فيه للعكبري، ولشيخه أبي حيان.

(٣) قال العكبري: «يجوز أن يتعلّق «من» بـ «يحسب» أي: يحسبهم من أجل التعفّف، ولا يجوز أن يتعلّق بمعنى أغنياء؛ لأن المعنى يصير إلى ضد المقصود؛ وذلك أن معنى الآية أن حالهم يخفى على الجاهل بهم فيظنّهم أغنياء، ولو علّقت «من» بـ «أغنياء» صار المعنى أن الجاهل يظنّ أنهم أغنياء ولكن بالتعفّف، والغني بالتعفّف فقير من المال» انظر التبيان/ ٢٢٢، والدر المصون ١/٦٥٦، والبحر المحيط ٢/٣٢٩.

وذهب أبو حيان إلى أنه إذا كانت «من» لبيان الجنس فإنها تتعلّق بـ «أغنياء»؛ لأن المعنى يعود إليه، ولا يجوز تعلّقها في هذا الوجه بالحسبان. انظر البحر ٢/٣٢٩، فقد نقل عن ابن عطية مجيء «من» لبيان الجنس. وانظر في هذا المحرر ٢/٤٧٠ فإن ابن عطية ردّ فيها بيان الجنس، وذهب إلى أنها لا ابتداء الغاية.

(٣) سورة البقرة ٢/٢٤٦ وتقدّمت في «إذا»، و«قد»، والجملة الاعتراضية.

فإن المتبادر تعلق «إذ» بفعل الرؤية، ويُفسد أنه لم يَتَّهِ عِلْمُهُ أو نَظَرُهُ إليهم في ذلك الوقت، وإنما العايل^(١) مضاف محذوف، أي: ألم تَرِ إلى قِصَّتْهم أو خبرهم؛ إذ التعجب إنما هو من ذلك^(٢)، لا من ذواتهم.

العاشر:

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ أُغْتَرَفَ غُرْفَةً﴾^(٣)، فإن المتبادر تعلق الاستثناء^(٥) بالجملة الثانية^(٦)، وذلك فاسد^(٧)؛ لأقتضائه^(٨) أن من أغترف غرفة بيده ليس منه، وليس كذلك، بل ذلك مُباح لهم، وإنما هو مُسْتَنَى من الأولى.

(١) ما أثبتته هنا هو لشيخه أبي حيان. انظر البحر ٢/٢٥٤.

ومثله عند السمين تلميذ أبي حيان في الدر ١/٥٩٩ - ٦٠٠.

(٢) أي: من قصتهم أو خبرهم.

(٣) «غرفة» غير مثبت في م/١ و٢ و٥.

(٤) سورة البقرة ٢/٢٤٩ وتقدمت في «إلا»، وفي الجملة المستثناة.

(٥) وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُغْتَرَفَ...﴾.

(٦) وهو قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي...﴾.

(٧) ذهب أبو البقاء إلى أن الاستثناء من الجملة الثانية وتعقبه أبو حيان، ومن بعده تلميذه السمين. وما ذكره المصنف هنا هو حديث شيخه في البحر.

قال أبو البقاء: «إلا من أغترف استثناء من الجنس وموضعه نصب»، وأنت بالخيار إن شئت جعلته استثناء من «مَنْ» الأولى، وإن شئت من «مَنْ» الثانية انظر التبيان/١٩٩.

وانظر تعقيب أبي حيان في البحر ٢/٢٦٥، والدر المصون ١/٦٠٥.

(٨) قال أبو حيان: «... ولا يظهر كونه استثناء من الجملة الثانية، لأنه حكم على أن من لم يطعمه فإنه منه، فيلزم في الاستثناء من هذا أن من أغترف منه بيده غرفة فليس منه، والأمر ليس كذلك؛ لأنه مفسوح لهم الأغتراف غرفة باليد دون الكروع فيه».

وَوَهَمَ أَبُو الْبَقَاءِ فِي تَجْوِيزِهِ كَوْنَهُ: مُسْتَثْنَى مِنَ الثَّانِيَةِ، وَإِنَّمَا سَهِّلَ^(١) الْفَصْلُ بِالْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ لِأَنَّهَا مَفْهُومَةٌ مِنَ الْأُولَى الْمَفْصُولَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ أَنَّ الشَّارِبَ لَيْسَ مِنْهُ أَقْتَضَى مَفْهُومُهُ أَنَّ مَنْ لَمْ يَطْعَمِهِ مِنْهُ، فَكَانَ الْفَصْلُ^(٢) بِهِ كَلَّا فَضْلٍ.

الحادي عشر:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(٣)، فَإِنَّ الْمُتَبَادِرَ تَعَلَّقَ «إِلَى» بـ «اغسلوا»، وَقَدْ رَدَّهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ مَا قَبْلَ الْغَايَةِ^(٤) لَا بُدَّ أَنْ يَتَكَرَّرَ^(٥) قَبْلَ الْوَصُولِ إِلَيْهَا، تَقُولُ^(٦): «ضَرْبُهُ إِلَى أَنْ مَاتَ»، وَيَمْتَنَعُ^(٧) «قَتْلُهُ إِلَى أَنْ مَاتَ». وَعَسَلُ الْيَدِ

(١) لَخَّصَ الْمُصَنِّفُ هُنَا كَلَامَ شَيْخِهِ أَبِي حَيَّانٍ، فَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ إِذَا أَعْتَقِبَ جُمْلَتَيْنِ أَوْ جَمَلًا يُمْكِنُ عَوْدُهُ إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالْأَخِيرَةِ، وَهَذَا عَلَى خِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ، فَإِنَّ دَلَّ عَلَى تَعَلُّقِهَا بِبَعْضِ الْجُمْلِ كَانَ الْأَسْتِثْنَاءُ مِنْهُ، وَهَذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى تَعَلُّقِهَا بِالْجُمْلَةِ الْأُولَى، وَإِنَّمَا قُدِّمَتِ الثَّانِيَةُ عَلَى الْأَسْتِثْنَاءِ مِنَ الْأُولَى لِأَنَّ الثَّانِيَةَ تَدُلُّ عَلَيْهَا الْأُولَى بِالْمَفْهُومِ؛ لِأَنَّهُ حِينَ ذَكَرَ أَنَّ اللَّهَ يَتَلَبَّسُ بِهِمْ، وَأَنَّ مَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنْهُ فُهِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَشْرَبْ مِنْهُ، فَإِنَّهُ مِنْهُ فَصَارَتِ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ كَلَّا فَضْلٍ بَيْنَ الْأُولَى وَالْأَسْتِثْنَاءِ مِنْهَا. انْظُرْ هَذَا وَقَارِنَهُ بِنَصِّ الْمُصَنِّفِ أَتَرَى فَرْقًا بَيْنَهُمَا؟

(٢) أي: بِالْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ بَيْنَ الْأُولَى وَالْأَسْتِثْنَاءِ مِنْهَا.

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٦/٥ وَتَقَدَّمَ فِي «إِذَا» وَحَرْفُ الْبَاءِ، وَحَرْفُ الْوَاوِ.

(٤) وَهُوَ الْغَسْلُ، وَهُوَ: الْحَدَّثُ الْوَاقِعُ قَبْلُهَا.

(٥) أي: يَحْصُلُ الْحَدَّثُ شَيْئًا فَشَيْئًا، أَوْ أَنْ يَتَكَرَّرَ بِحَسَبِ أَجْزَاءِ الْمَحَلِّ.

انْظُرِ الدُّسُوقِي ١٧١/٢.

وَفِي الشُّمْنِيِّ: تَكَرَّرَهُ بِنَفْسِهِ بِأَنْ يَقَعَ مَرَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي الْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ مِثْلَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، أَوْ تَكَرَّرَهُ بِحَسَبِ أَجْزَاءِ مَحَلِّهِ بِأَنْ يَقَعَ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي مَحَلٍّ ذِي أَجْزَاءٍ مِثْلَ: سِرْتُ مِنْ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ، وَغَسَلْتُ مِنَ الْأَصَابِعِ إِلَى الْمَرْفِقِ؛ لِأَنَّ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنَ الْمَسَافَةِ سِيرًا، وَمِنَ الْمَغْسُولِ غَسَلًا. الْحَاشِيَةُ ٢٠٢/٢.

(٦) وَقَوْلُهُ: إِلَى أَنْ مَاتَ: يَقْتَضِي تَكَرُّارَ الضَّرْبِ.

(٧) لِأَنَّ الْفِعْلَ «قَتْلُهُ» لَا يَقْتَضِي التَّكَرُّارَ مَعَ مَا بَعْدَهُ.

لا يتكرّر قبل الوصول إلى المرفق^(١)؛ لأنّ التّدشاملة لرؤوس^(٢) الأنامل والمناكب وما بينهما، قال^(٣): فالصّوابُ تعلّقُ «إلى» بـ «أسقطوا» محذوفاً، ويُستفاد من ذلك دخول المرافق^(٤) في الغسل؛ لأنّ الإسقاط قام الإجماعُ على أنه ليس من رؤوس الأنامل، بل من المناكب، وقد انتهى إلى المرافق، والغالب أنّ ما بعد «إلى» يكون غير داخل^(٥)، بخلاف «حتى»، وإذا لم يدخل^(٦) في الإسقاط^(٧) بقي داخلًا في المأمور بغسله..

وقال بعضهم: الأيدي في عُرف الشرع أسم للأكف فقط، بدليل آية السرقة^(٨)، وأنه^(٩) قد صحّ الخبرُ بأقتصاره ﷺ في التيمم على مسح الكفين^(١٠)، فكان ذلك

(١) وإنما يُكرّر بعد وصوله إلى المرفق مرة بعد مرة، وذلك بعد الوصول إلى الغاية.

(٢) قوله: لرؤوس: زيادة من م/٢ و٥.

(٣) أي: هذا الذي ردّ تعلّق «إلى» بـ «اغسلوا».

(٤) في «إلى» وجهان: أحدهما أنها على بابها من انتهاء الغاية، وفيها خلاف، فقاتل: إنّ ما بعدها لا يدخل فيما قبلها، وقائل بعكس ذلك، وثالث يقول: لا تعرّض لها في دخول وعدمه. انظر الدرر ٢/٤٩٢.

(٥) أي: غير داخل في حكم ما قبله، وهو هنا الغسل، والحجة لمثل هذا الرأي أنّ الكلام إذا ورد مجرداً عن القرائن حمل على الكثير وهو الإخراج. وفرّق صاحب هذا الرأي بين إلى وحتى، فجعل «حتى» تقتضي الإدخال و«إلى» تقتضي الإخراج، ومن جعل «إلى» بمعنى «مع» قدر دخوله في حكم الغسل.

(٦) أي: المرفق.

(٧) وهو الفعل المقدر «أسقطوا».

(٨) الآية: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة المائدة ٣٨/٥.

قال أبو حيان بعد عرض الخلاف في المقطوع: «والظاهر أنّ المترتب على السرقة هو قطع اليد فقط... البحر ٣/٤٨٤.

(٩) «وأنه» ثبت في م/٢ و٤ و٥.

(١٠) في صحيح البخاري: «... قال عمار: فضرب النبي ﷺ بيده الأرض فمسح وجهه وكفّيه» انظر ١٢٦/١ تحقيق مصطفى البغا.

تفسيراً للمراد بالأيدي في آية التيمم^(١).

قال: وعلى هذا^(٢) ف «إلى» غاية للغسل^(٣)، لا للإسقاط. قلت: وهذا^(٤) إن سُلِمَ فلا بُدَّ من تقدير محذوف أيضاً، أي: ومُدُّوا الغسل إلى المرافق؛ إذ لا يكون غَسَلُ ما وراء الكفَّ غايةً لغسل الكفِّ.

الثاني عشر:

قولُ ابنِ دريد^(٥):

إِنْ أَمَرَ الْقَيْسَ جَرَى إِلَى مَدَى فَاعْتَاقَهُ حِمَامُهُ دُونَ الْمَدَى

(١) هي آية الوضوء - سورة المائدة ٦/٥ ﴿... وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْمَاءِ أَوْ لَمْ يَأْتِكُمْ الْمَاءُ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِأَيْدِيكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(٢) أي: على ما تعارف الناس عليه بالأدلة من كون اليد مفهوماً شرعاً أنها اسم للكفِّ.

(٣) أي: لغسل المرافق، وذهب الجمهور إلى وجوب دخولها، وذهب داود وزفر إلى أنه لا يجب، وذهب الزمخشري إلى أن «إلى» تفيد الغاية مطلقاً، ودخلها في الحكم وخروجها أمر يدور مع الدليل، وليس في الآية دليل على واحدٍ منهما. وذهب أبو حيان إلى أنه إذا عُذِمَت القرينة حُمِلَ على الأكثر، ثم ذكر أن المتقدمين من ذهب إلى أنه غير داخل، قال: وهو الصحيح وعليه أكثر المحققين. انظر البحر ٤٣٥/٣، والكشاف ٤٤٨/١.

(٤) أي: إدخال المرافق في الغسل. وانظر الشمني ٢٠٣/٢ فعنده رأي آخر يُضاف إلى هذا منقول عن الدماميني.

(٥) البيت من مقصودته المعروفة.

والمدى: الغاية، وهي طلب المُلْك. اعتاقه: حَبَسَه ومنعه، الحِمَام: الموت، دون المدى: أي دون تلك الغاية.

انظر شرح الشواهد للبغداد ١٥٥/٧، ومقصورة ابن دريد/ ٥٤. وشرح المقصورة/ ٧٧،

فإنَّ المتبادِرَ تعلّقُ «إلى» بـ «جَرَى»، ولو كان كذلك لكان الجَرِيُّ قد انتهى إلى ذلك المدى، وذلك مناقضٌ لقوله:

فأعتاقه دون المدى

وإنما «إلى مدى» متعلّقٌ بكونٍ خاصٍ منصوبٍ على الحال، أي: طالباً^(١) إلى مدى، ونظيره قوله^(٢) أيضاً يَصِفُ الحَاجَّ^(٣):

ينوي التي فضلها ربُّ العلى لَمَّا دَحَا^(٤) تُرْبَتَهَا على البنى

فإن قوله: «على البنى» متعلّقٌ بأبعد الفعلين وهو «فَضَلَ»، لا بأقربهما وهو «دَحَا» بمعنى بسط؛ لفساد المعنى^(٥).

(١) تعقبه الدماميني على هذا التقدير؛ لأنه لا يقال: طلبتُ إلى كذا، ويقال: قصدته، وقصدتُ له، وقصدتُ إليه، ثم قال: «ويجوز أن يتعلّق بـ «جَرَى» على أن المعنى أراد الجَرِيَّ، أو على أن «جَرَى» على معناه الحقيقي لكن بتقدير مضاف في الأخير أي: دون قطع المدى». انظر حاشية الشمني ٢/٢٠٣.

(٢) أي قول ابن دريد في المقصورة، وقوله: «يصف الحاج» غير مثبت في م/٥.

(٣) وقوله: التي: صفة لمكة أو للكعبة.

والبنى: بالكسر جمع بنية مثل قَرَب جمع قربة، وبالضم مثل: غرى جمع غُرّة وغُرْف وغُرْفَة.

انظر: شرح الشواهد للبغدادي ١٥٦/٧ - ١٥٧، وشرح المقصورة/٧٨، ٢٢٤.

(٤) في م/٢ و٤ وه «دحى».

قال في المصباح «دحا الله الأرض يدحوها دَحْواً بسطها، ودحاها يدحاها دَحْياً لغة». قلتُ: الغالب أنها من باب عدا. واللغة الثانية قليلة.

(٥) لأنَّ المعنى: إنَّ الله فَضَّلَهَا أي مكة أو الكعبة على البنى، ولو علّق بـ «دحا» لكان المعنى أن الله بسط تربتها على البنى، وليس بالمعنى المراد.

الثالث عشر:

ما حكاه بعضهم من أنه سَمِعَ شَيْخاً يُعَرِّبُ لِتَلْمِيزِهِ «قَيْمًا» من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ عِوَجًا * قَيْمًا﴾^(١) صفة لـ «عوجا»، قال: فقلتُ له: يا هذا، كيف يكون العُوجُ قَيْمًا؟ وَتَرَحَّمْتُ على من وقف من القراء على ألف التنوين في «عِوَجًا»^(٢) وقفة لطيفة دفعاً لهذا الوهم^(٣)، وإِنَّمَا «قَيْمًا» حال، إِمَّا من أَسْمٍ محذوفٍ هو وعامله، أي^(٤): أنزله قَيْمًا، وإِمَّا من الكتاب، وجملته النفي^(٥) معطوفة على الأول^(٦)، وَمُعْتَرِضَةٌ على الثاني^(٧)، قالوا ولا تكون معطوفة؛ لئلا يلزم العطف^(٨) على الصلة قبل كمالها،

(١) الآيتان: ﴿الْعَبْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ عِوَجًا * قَيْمًا يَسْتَذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾ سورة الكهف ١/١٨ - ٢.

(٢) هذه قراءة حفص عن عاصم بخلاف عنه، وذلك بالسكت على الألف من «عوجا»، وهي مبدلة من التنوين، وهذا السكت من غير تنفُسٍ بمقدار حركتين، دفعاً لإيهام أن يكون «قَيْمًا» نعتاً لـ «عوجًا»، فيفسد المعنى، وقرأ أبو عمرو وأبن عامر وأبن كثير ونافع وحزمة والكسائي وأبو بكر عن عاصم وحفص في وجهه الثاني عن عاصم، وأبو جعفر ويعقوب من غير سكت في الوصل مع إخفاء التنوين في القاف.

انظر كتابي: معجم القراءات ١٤٥/٥ - ١٤٦ ففيه تفصيل ما أوجزته هنا والمراجع.

(٣) في م/١ «التوهم» ومثله متن حاشية الأمير، وطبعة مبارك، والشيخ محمد.

(٤) جاء التقدير عند العكبري: جعله قَيْمًا. انظر التبيان/٨٣٧، ومثله عند السمين والزمخشري. انظر الدر ٤/٤٣٠.

(٥) أي: جملة «ولم يجعل» معطوفة على «أنزل».

(٦) أي: على التخريج الأول، وهو جَعْلُهُ حالاً من الضمير المحذوف مع عامله: أنزله قَيْمًا.

(٧) أي: جملة «لم يجعل» اعتراض بين الحال وهو «قَيْمًا» وبين صاحب الحال وهو الكتاب.

ومنع هذا الوجه الزمخشري. انظر الكشف ٢/٢٥٠.

(٨) قوله «لم يجعل» معطوف على «أنزل» فهو داخل في خَيْرِ الصلة فجاعله حالاً من الكتاب

فاصل بين الحال وذو الحال ببعض الصلة. انظر الدر ٤/٤٣٠ ونصّه هذا في الكشف ٢/٢٥٠.

وإما من الضمير المجرور باللام^(١) إذا أُعيدَ إلى الكتاب لا إلى مجرور «على»^(٢). أو جملة النفي^(٣) وقِيماً حالان^(٤) من الكتاب، على أن الحال يتعدّد. وقياس قول الفارسي في الخبر: إنه لا يتعدّد مختلفاً بالافراد والجملة، أن يكون الحال كذلك^(٥)، لا يقال: قد صَحَّ ذلك^(٦) في النعت نحو: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أُنْزِلَتْهُ﴾^(٧)، بل قد ثبت^(٨) في الحال في نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾^(٩)، ثم قال سبحانه^(١٠): ﴿وَلَا جُنْبًا﴾؛ لأنّ الحال^(١١) بالخبر أشبه، ومن ثم^(١٢) اختلف في تعدّدهما، واتَّفَق على تعدّد النعت. وأما «جُنْبًا»^(١٣) فعطف على الحال، لا حال^(١٤).

(١) وهو الضمير في «له»، وتكون الحال مؤكدة. وأجاز أبو البقاء أن تكون متقلة، ورّده السمين.

(٢) وهو قوله: على عبده.

(٣) وتعدّد الحال في حال واحد جائز، والتقدير: أنزله غير جاعل له عوجاً قيماً. الدر ٤٣١/٤.

(٤) الاحتمال الأخير من مجيء حالين مختلفين لا يجوز قياساً على ما ذهب إليه الفارسي من منع تعدّد الخبر إذا اختلفت صورته.

(٥) أي التعدّد مختلفاً مفرداً ثم جملة أو العكس.

(٦) سورة الأنبياء ٥٠/٢١، وتقدّمت في «حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات»، وذكر أن جملة «أنزلناه» لك أن تقدّرها صفة للنكرة، ورأى أنه الظاهر، ولك أن تقدّرها حالاً منها لأنها قد تخصّصت بالوصف، وذلك يقربها من المعرفة.

(٧) أي: التعدّد في الحال مع اختلاف صورة الحال مفرداً وجملة.

(٨) سورة النساء ٤٣/٤، وتقدّمت في الحديث عن الجملة الواقعة حالاً وهي الجملة الثانية من الجمل التي لها محل من الإعراب. انظر ١٦٢/٥.

(٩) جنباً: عطف على الحال الجملة «وأنتم سكارى»، وقيل هو حال ثان مفرد.

(١٠) هذا منع للتخريج على النعت لا على الخبر. انظر الدسوقي ١٧٢/٢.

(١١) أي: من أجل المشابهة بين الحال والخبر اختلف في تعدّدهما.

(١٢) في م/١ «وأما سكارى» كذا!

(١٣) وهو بهذا يردّ تعدّد الحال في الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا...﴾ وهي آية سورة النساء المتقدمة.

وقيل ^(١): المنفية ^(٢) حال، و«قيماً» بَدَل ^(٣) منها، عكس ^(٤) «عرفت زيدا أبو من هو».

الرَّابِعَ عَشَرَ:

قول بعضهم في ﴿أَخَوَى﴾ ^(٥) إنه صفة لـ ﴿غُثَاءً﴾ ^(٦)؛ وهذا ليس بصحيح ^(٧) على الإطلاق، بل إذا فُسِّرَ الأخوى بالأسود من الجفاف واليبس، وأما إذا فُسِّرَ بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الرِّيِّ كما فُسِّرَ: ﴿مُدْهَامَتَانِ﴾ ^(٨). فجعله ^(٩) صفة لـ «غثاء» كجعل

(١) رجع هنا للحديث في آيتي الكهف ١/١٨ - ٢.

(٢) وهي قوله: ﴿وَلَوْ يَجْعَلُ لَكُمْ عِوَجًا﴾.

(٣) قال السمين: «الخامس: أنه [أي: قيماً] حال أيضاً ولكنه بدل من الجملة قبله، لأنها حال، وإبدال المفرد من الجملة إذا كانت بتقدير مفرد جائر، وهذا كما أبدلت الجملة من المفرد في قولهم: «عرفت زيدا أبو من هو...» الدر ٤/٤٣١.

(٤) في الآية أبدل المفرد من الجملة وفي المثال أبدلت الجملة «أبو من هو» من المفرد «زيداً».

(٥) الآيتان: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى * فجعل غُثَاءً أَخَوَى﴾ سورة الأعلى ٨٧/٤ - ٥.

(٦) الغُثَاءُ: بتشديد التاء: الغُثَاءُ، وبالتخفيف، الغُثَاءُ: وهو الفصيح، وهو ما يقذفه السيل على جوانب الوادي من النبات. والأخوى: الطبي الذي على ظهره حُطَّان من سواد وبياض.

(٧) هذا الذي ذهب إلى أنه ليس بصحيح هو أظهر الوجهين عند السمين.

انظر الدر ٦/٥٠٩، وذكر مثل هذا العكبري. انظر التبيان/١٨٣، وانظر البيان ٢/٥٠٨، والمحزر ١٥/٤٠٨، والبحر ٨/٤٥٨.

(٨) الآيات: ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ * فَيَأْتِيَهُمَا رَيْحٌ كَرِيمٌ تَكْذِبَانِ﴾ سورة الرحمن ٥٥/٦٢ - ٦٤.

وفُسِّرَ: مداهمتان بأنهما لشدة خضرتهما قاربتا في اللون السواد.

(٩) أي: أخوى.

«قَيْمًا»^(١) صفة لـ «عَوْجًا»، وإنما الواجب أن تكون^(٢) حالاً من «المرعى»^(٣) وأخر لتناوب الفواصل.

الخامس عشر:

قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾^(٤) فيمن رَفَعَ^(٥) «جَنَاتٍ»: إنه عَطَفَ على «قِنْوَانٍ»، وهذا يقتضي أن جَنَاتِ الْأَعْنَابِ تَخْرُجُ

(١) وذلك في آيتي الكهف ١٨/١ - ٢ المتقدمتين.

والمعنى على هذا لا يصح في آية الأعلى هنا، إذ يصبح: شديد الخضرة وهو مع ذلك يابس، وذلك على تفسير الأحرى بشدة الخضرة لكثرة الري.

(٢) أي: «أحوى».

(٣) هذا نص شيخه أبي حيان قال: «وقيل: أحوى حال من المرعى أي: أحوى المرعى، أحوى: أي للسواد من شدة خضرته، ونضارته لكثرة ريه. وحسن تأخير أحوى لأجل الفواصل» انظر البحر ٤٥٨/٨.

وانظر المحرر ٤٠٩/١٥، والتبيان/١٢٨٣ «أي أخرج المرعى أخضر، ثم صيره غطاءً، فقدم بعض الصلة».

(٤) سورة الأنعام ٩٩/٦ وأول الآية: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً...﴾ وأخرها: ﴿...وَالزَّيْتُونَ وَالرَّيْحَانُ مِثْلَهَا وَغَيْرَ مُتَشَبِّهِ أَنْظَرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْوِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾.

(٥) - قراءة الجمهور «وَجَنَّاتٍ» بكسر التاء نصباً عطفاً على قوله «نبات كل شيء»، وهو من عطف الخاص على العام.

- وقرأ عليّ وأبن مسعود والسلمي والأعشى وأبن يعمر والحسن والأعشى وأبن أبي ليلى وأبن مهران وعاصم في رواية البرجمي عن أبي بكر، وكذا رواية محمد بن حبيب ومحمد بن غالب عن الأعشى عن أبي بكر عنه، وأبو زيد عن المفضل، والمنهال عن يعقوب، وأبن محيصن «وَجَنَّاتٍ» بالرفع على الابتداء والخبر محذوف، أي: ولهم =

من طَلَعَ النخل، وإنما هو مبتدأ، بتقدير: وهناك جَنَاتٌ، أو ولهم جنات. ونظيره قراءة من قرأ ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾^(١) بالرفع بعد قوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَائِسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾^(٢) أي: ولهم حُورٌ؛ وأما قراءة السبعة ﴿وَجَنَّاتٍ﴾^(٣) بالنصب فبالعطف على ﴿نَبَاتٍ كُلِّ شَيْءٍ﴾، وهو^(٤) من باب ﴿وَمَلَكَيْنِهِ وَرُسُلِهِ وَجَبْرِيلَ وَمِيكَلَ﴾^(٥).

= جنات. وقيل التقدير: وثُمَّ جَنَاتٌ، أو ومن الكرم جنات، ومنهم من قَدَّرَه: وجنات من أعناب أخرجناها لكم. وأنكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة.

انظر كتابي معجم القراءات ٢/ ٥٠٠ - ٥٠١ فيه المراجع والتخريج.

(١) الآيات: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ وَلَذُنَّ عُلْدَتُهُنَّ﴾ * يَا كُوفٍ وَأَبَارِقُ وَكَائِسٍ مِّن مَّعِينٍ * لَا يَصُدَّ عَنْهَا وَلَا يَزِفُونَ * وَكَفَّهِنَّ مِمَّا يَنْتَحِرُونَ * وَلَحَىٰ كَبِيرٍ مِّمَّا يَنْتَحِرُونَ * وَحُورٌ عِينٌ * كَأَمْثَلِ الذُّلُوفِ الْمَكُونِ * جَزَاءً يَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ سورة الواقعة ٥٦/ ١٧ - ٢٤.

- قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحفص وأبو بكر ويعقوب وشيبة «وَحُورٌ عِينٌ» برفعهما، على تقدير: ولهم حُورٌ عِينٌ أو وفيهما حور...

وذهب الزجاج إلى أن قراءة الرفع أحسن الوجهين، وهي اختيار أبي عبيد. انظر كتابي معجم القراءات ٩/ ٢٥٥ - ٢٥٦ وفيها قراءات أخرى.

(٢) سورة الصافات ٣٧/ ٤٥. وكان الضَّوَابُ إثبات آيات سورة الواقعة قبل: «وَحُورٌ عِينٌ» وهو ما أثبتته. وقد جاءت مثبتة على الصواب في م/ ٤.

وقد أثبت أصحاب الحواشي على تصويب ما ذكره المصنف، وهو سبق قلم.

(٣) من سورة الأنعام، وتقدمت الآية والقراءة قبل قليل.

(٤) أي: ذلك العطف من باب عطف الخاص على العام؛ إذ الجنات أَعَمُّ من النبات، وقابل هذا بما جاء في الآية بعدها.

(٥) الآية: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجَبْرِيلَ وَمِيكَلَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ سورة البقرة ٩٨/ ٢.

قال السمين: «... وذكر جبريل وميكال بعد أندراجهما أولاً تنبيهاً على فضلتهما على غيرهما من الملائكة، وهكذا كل ما ذكر: خاص بعد عام... وهذا الحكم أي ذكر الخاص بعد العام مختص بالواو لا يجوز في غيرها من الحروف».

الذُّر المصون ١/ ٣١٥ وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٢٣.

السَّادِسَ عَشَرَ:

قولُ أبنِ السَّيِّدِ^(١) في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٢): إِنَّ «مَنْ» فاعِلٌ بالمصدر^(٣)، وَيَرُدُّهُ أَنَّ المعنى حينئذٍ: ولله على النَّاسِ أَنْ يَحِجَّ المستطيعُ، فيلزم تأييدُ جميع النَّاسِ إذا تخلفَ مستطيعٌ عن الحَجِّ^(٤)، وفيه مع فساد المعنى ضَعْفٌ من جهة الصَّنَاعَةِ؛ لِأَنَّ الإِيتِيَانِ بالفاعلِ^(٥) بعد إضافة المصدرِ^(٦) إلى المفعولِ^(٧) شاذٌّ، حتَّى قيل: إِنَّهُ ضرورةٌ، كقوله^(٨):

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ
فِيَمِنْ رَوَاهُ بَرْفَعُ «أَفْوَاهُ».

- (١) ما ذكره الْمُصَنِّفُ لِأَبْنِ السَّيِّدِ ذكره أبو حيان لبعض البصريين. انظر الشمني ٢٠٤/٢.
(٢) سورة آل عمران ٩٧/٣، وتقدّمت في «الأشياء التي تحتاج إلى رابط - السادس والسابع بدلا البعض والأشتمال» ٦١٧/٥.
(٣) وهو «حجّ» في قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا».
(٤) ذهب الدماميني إلى أن هذا مبني على أن الألف واللام في «الناس» للاستغراق، وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكري، والمراد حينئذٍ بالناس من جرى ذكركم وهم المستطيعون. انظر حاشية الشمني ٢٠٤/٢، وحاشية الأمير ١٢٣/٢، وانظر الدر المصنوع ١٧١/٢ - ١٧٢.

(٥) وهو «مَنْ».

(٦) وهو «حجّ».

(٧) وهو «البيت».

قال السمين: «وهذا الوجه قد ردّه جماعة من حيث الصَّنَاعَةِ ومن حيث المعنى، أمّا من حيث الصَّنَاعَةِ فلأنه إذا اجتمع فاعل ومفعول مع المصدر العامل فيهما فإنما يضاف المصدر لمرفوعه دون منصوبه...» الدر ١٧٢/٢، وانظر هذا عند شيخه في البحر ١١/٣.

(٨) قاتله الأقيشر الأسدي. وفيه روايتان: برفع أفواه، وبنصبه.

والتلاد: المال القديم، والنشب: العقار، القواقيز: جمع قاقوزة، وهي الكؤوس الصغار، =

والحقُّ جوازُ ذلك^(١) في النثر، إلّا أنه قليل، ودليلُ الجواز^(٢) هذا البيت؛ فإنّه رُوي بالرفع مع التمكن من النصب، وهي الرواية الأخرى، وذلك على أن «القوافيز» الفاعل، و«الأفواه» مفعول، وصَحَّ الوجهان^(٣)؛ لأنَّ كلاً منهما قارعٌ ومقروعٌ.

ومن مجيئه في النثر الحديث^(٤): «وَحَجَّ البيت من استطاع إليه سبيلاً».

= وقالوا: قازوزة، وجمعها قوازيز، والأباريق: أواني الخمر. والشاهد في البيت على رواية الرفع إضافة المصدر «قَرَعَ» إلى مفعوله مع التصريح بالفاعل وهو «أفواه»، وكان الأولى أن يُضاف إلى الفاعل. والأقيسر: لقب الشاعر، واسمه: المغيرة بن عبدالله الأسدي، ولقب بالأقيسر لأنه كان أحمر الوجه، وقد وُلِدَ في الجاهلية، وعُمِّر طويلاً، وكان كوفياً ماجناً خليعاً فاسقاً فاجراً، مدمن خمر، قبيح المنظر، ولم يسلم من هجائه أحد. انظر شرح الشواهد للبغدادى ١٥٧/٧، وشرح السيوطي/٨٩١، والمقتضب ٢١/١، والخزانة ٢٨٢/٢، والعيني ٥٠٨/٣، والإنصاف/٢٣٣، والمقرب ١٣٠/١، وإصلاح المنطق/٣٣٨، أمالي الشجري (ط. طناحي) ٢٠٨/٣، وشرح الجمل ٢٦/٢، وشرح التصريح ٦٤/٢، وشذور الذهب/٣٨٣، وشرح الأشموني ٥٤٩/١، والدر المصون ١٧٢/٢.

- (١) أي: الإضافة إلى المفعول مع التصريح بالفاعل.
- (٢) في م/٣ و ٤ و ٥ «جوازه».
- (٣) الرفع والنصب في «أفواه» على الفاعلية والمفعولية.
- (٤) نص الحديث جاء بمناسبة مجيء رجل من أهل البادية وسؤال رسول الله ﷺ أسئلة عن الإسلام وأركانه وكان مما قال: «... وزعم رسولك أن علينا حَجَّ البيت من استطاع إليه سبيلاً. قال: صدق...» صحيح مسلم ١٧١/١ «أركان الإسلام». والشاهد في الحديث إضافة المصدر «حَجَّ» إلى المفعول مع التصريح بالفاعل.
- (٥) ضبط الشيخ محمد «حَجَّ» بكسر الجيم المعجمة المشددة. وفي م/٢ و ٣ «وَحَجَّ».

ولا يتأتى (١) فيه (٢) ذلك (٣) الإشكال (٤)؛ لأنه ليس فيه (٤) ذِكْرُ الوجوبِ على الناس، والمشهورُ في «مَنْ» في الآية (٥) أنها بَدَلٌ من الناس بَدَلٌ بعض (٦)، وجَوَزَ الكسائي (٧) كونها مبتدأ، فإن كانت موصولةً فخيرُها محذوف، أو شرطية فالمحذوف جوابها. والتقديرُ عليهما: مَنْ أَسْتَطَاعَ فَلْيُحِجَّ، وعليهن (٨) فالعموم مُخَصَّص (٩) إمَّا بالبدل أو بالجملة.

(١) في م/٢ و٣ «ولا يأتي».

(٢) فيه: أي: في نص الحديث.

(٣) وهو ما جاء في نص الآية وبيت الأقيسر من إضافة المصدر إلى المفعول مع التصريح بالفاعل.

(٤) أي: ليس في نص الحديث التصريح بالوجوب كما جاء في الآية: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾، ولكن الوجوب مفهوم من عموم الحكم في الشرع، لا من خصوص اللفظ.

(٥) آية آل عمران المتقدمة: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ...﴾.

(٦) بدل بعض من كل، ولا بُدَّ من ضمير رابط والتقدير: من استطاع منهم. وهذا الإعراب هو رأي الأكثرين.

وهناك من ذهب إلى أنه بَدَلٌ كُلٌّ من كُلٍّ؛ لأن المراد بالناس المذكورين خاص، انظر البحر ١١/٣، والدر المصون ١٧٠/٢.

(٧) وهي على هذا عنده شرطية، وهو رأي الكسائي وغيره، ويلزم ضمير رابط، وحذف جواب الشرط والتقدير: من استطاع إليه سبيلاً فعليه الحج، أو فعليه ذلك. انظر البحر ١١/٣.

وترك أبن هشام وجهين آخرين: الأول أنها خبر مبتدأ مضمرة، والتقدير: هو مَنْ استطاع، والثاني: أنها منصوبة بإضمار فعل: أي: أعني من استطاع. وانظر الدر ١٧١/٢.

(٨) أي: على البدلية والابتدائية: شرطية أو موصولة.

(٩) أي: العموم المفهوم من لفظ «الناس» مخصص بالبدل فيما إذا كانت «من» بدلاً، وبالجملة إذا كانت «مَنْ» مبتدأ.

السَّابِعَ عَشَرَ:

قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يَتَوَلَّىٰٓ أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا الْغَرَابِ فَأُورَىٰ سَوَاءً آخِي﴾^{(١)(٢)}: إنَّ انتصاب «أوري» في جواب الاستفهام. وَوَجْه^(٣) فساده أنَّ جواب الشيء مُسَبَّبٌ عنه، والمواراة لا تتسبَّب عن العجز، وإنما انتصابه بالعطف على «أكون»؛ ومن هنا أمتنع نُصِبُ «تصبح» في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾^(٤)؛ لأنَّ إصباح الأرض مخضرة لا يتسبَّب عن رؤية إنزال المطر، بل عن الإنزال نفسه، وقيل: إنما لم ينتصب^(٥)

(١) سورة المائدة ٣١/٥، وأول الآية: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورَىٰ سَوَاءً آخِيَةً...﴾ وتتمتها: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ الْنَّازِغِينَ﴾.

(٢) انظر الكشاف ٤٥٧/١.

(٣) ما ذكره المصنّف هنا تابع فيه لشيخه أبي حيان قال: «... وهذا خطأ فاحش؛ لأنَّ الفاء الواقعة جواباً للاستفهام تنعقد من الجملة الاستفهامية. والجواب، شرط وجزاء، وهنا تقول: أنزورني فأكرمك، والمعنى: إِنْ تَزُرْنِي أَكْرَمَكَ. وقال تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ الأعراف ٥٣/٧، أي: إِنْ تَكُنْ لَنَا شُفَعَاءَ يَشْفَعُوا، ولو قلت هنا: إِنْ أَعْجَزَ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا الْغَرَابِ أَوَّارٍ سَوَاءً آخِي، لم يَصِحْ؛ لأنَّ المواراة لا ترتب على عجزه عن كونه مثل الغراب. وانظر البحر ٤٦٧/٣.

ورد العكبري إعراب الزمخشري. انظر البيان/٣٣٤/ وعنه نقل أبو حيان. قال السمين: «ورَدَ الشيخ [أي: أبو حيان] على أبي القاسم بما تقدّم، وجعله غلطاً فاحشاً وهو مسبوق كما رأيت، فأساء عليه الأدب بشيء نقله عن غيره. الله أعلم بصحته» الدر ٢/ ٥١٤.

(٤) سورة الحج ٦٣/٢٢، وتقدّمت في حرف الفاء، وذكرت في الجملة السادسة «التابعة لمفرد»، وانظر «روابط الجملة بما هي خير عنه».

(٥) كذا في المخطوطات وفي حاشية الأمير، وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك «لم ينصب».

لأن ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ في معنى: قد رأيت، أي: أنه استفهام تقرير^(١) مثل: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ ﴿تَشْرَحْ﴾^(٢)، وقيل: النصب^(٣) جائز كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُون لَهُمْ قُلُوبٌ﴾^(٤)، ولكن قصّد هنا إلى العطف^(٥) على «أنزل» على تأويل تصبح بأصبحت، والصواب القول الأول^(٦)، وليس «ألم تر»، مثل «أفلم يسيروا» لما بيّنا^(٧).

(١) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «تقريري».

(٢) سورة الشرح ١/٩٤، وتقدّمت في مواضع، أولها «حرف الألف»، وجاءت الآية تامة في م/٣.

(٣) أي في قوله: «فتصبح» في آية سورة الحج.

(٤) تمة الآية: ﴿... يَعْقِلُونَ يَهَىٰ أَوْ آفَانٌ يَسْمَعُونَ يَهَىٰ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ سورة الحج ٤٦/٢٢.

قوله: فتكون منصوب على جواب الاستفهام: أفلم يسيروا.

ووجه المشابهة بين الآية: «ألم تر... فتصبح» وهذه، هو سبق الاستفهام في كلّ منهما.

(٥) هذا لأبي البقاء، قال: «ويجوز أن تكون «فتصبح» بمعنى «أصبحت» وهو معطوف على «أنزل»؛ فلا موضع له إذن» التبيان/٩٤٧، وذهب السمين إلى أن كلام العكبري متهافت. انظر الدر ١٦٢/٥.

(٦) وهو أن عدم انتصاب «فتصبح» لأنه ليس جواباً للاستفهام؛ لأن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عن رؤية المطر، ولا ينصب بعد فاء السببية إلا ما كان جواباً، وجواب الشيء ما كان متسبباً عنه. انظر الدسوقي ١٧٣/٢، وفي البحر ٣٨٦/٦: «وقال بعض شراح الكتاب: فتصبح لما يمكن نصبه، لأن الكلام واجب، ألا ترى أن المعنى أن الله أنزل فالأرض هذا حالها».

وانظر الكتاب ٤٢٤/١، وانظر معاني الفراء ٢٢٩/٢.

(٧) في م/٥ والمطبوع «بيّناه».

وما بينه أن إصباح الأرض مخضرة ليس مسبباً عن رؤية المطر.

الثامن عشر:

قول بعضهم: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا لِـهَٰئِهِ﴾^(١): إن الأصل اتخذوهم^(٢) قرباناً، وإن الضمير وقرباناً مفعولان، و«آلهة» بدل من «قرباناً»^(٣). وقال الزمخشري^(٤): إن ذلك فاسدٌ في المعنى، وإن الصواب أن «آلهة» هو المفعول الثاني، وأن «قرباناً» حال، ولم يُبين وَجْهَ فسادِ المعنى. ووجهه^(٥) أنهم إذا ذمُّوا على اتخاذهم قرباناً من دون الله أقتضى مفهومه الحث على أن يتخذوا الله سبحانه قرباناً، كما أنك إذا قلت^(٦): «أنتخذ فلاناً معلماً دوني؟»

(١) سورة الأحقاف ٢٨/٤٦، وتقدّمت في «لولا».

(٢) وبذلك يكون المفعول الأول محذوفاً وهو الضمير، وقرباناً: مفعول ثانٍ.

(٣) ذهب إلى هذا أبن عطية والحوافي وأبو البقاء.

انظر المحرر ٣٦٦/١٣، والتبيان/١١٥٨.

(٤) انظر الكشف ١٢٤/٣ - ١٢٥ قال: «وأحد مفعولي «اتخذ» الراجع إلى «الذين» المحذوف، والثاني: «آلهة» وقرباناً: حال، ولا يصح أن يكون «قرباناً» مفعولاً ثانياً، و«آلهة» بدلاً منه لفساد المعنى» وانظر الدر ١٤٣/٦. وذكر أبو حيان في البحر ٦٦/٨ «أن المعنى صحيح على ذلك الإعراب».

(٥) ما ذهب إليه أبن هشام وجئت مثله عند السمين قال: «... قلت: وجه الفساد - والله أعلم - أن القربان أسم لما يُقَرَّب به إلى الإله، فلو جعلناه مفعولاً ثانياً، وآلهة بدلاً منه لزم أن يكون الشيء المتقرب به آلهة، والقرض أنه غير الآلهة، بل هو شيء يُقَرَّب به إليها، فهو غيرها، فكيف تكون الآلهة بدلاً منه؟ فهذا ما لا يجوز».

انظر الدر ١٤٣/٦.

قلت: هذا المثبت عند المصنّف والسمين وجده في الانتصاف فيما تضمنه «الكشاف من الأعترال» لابن المنير الإسكندري المالكي، وهو مطبوع على هامش الكشاف. انظر ٣/١٢٥.

وقد أشار إلى هذا الدماميني. انظر الشمي ٢٠٥/٢.

(٦) انظر نصّ الإسكندري المالكي تعقيباً على نصّ الكشاف فهو عين النص هنا، وقد تبعه أبن

هشام من غير نسبة الفضل إلى أهله، وهذه عادة مذمومة.

كنتُ أَمْرًا له أن يتخذكَ مُعَلِّمًا^(١) دونه، والله تعالى يُتَقَرَّبُ إليه بغيره، ولا يُتَقَرَّبُ به إلى غيره سبحانه.

التاسعَ عَشَرَ:

قولُ المبرّد في قوله تعالى^(٢): ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾: إنَّ جملة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ جملةٌ دعائية. ورَدّه^(٣) الفارسيّ بأنّه لا يُدْعَى عليهم بأن تُخَصَّرَ صُدُورُهُم عن قتال قومهم. ولك^(٤) أن تُجيب بأن المراد بالدُّعاء عليهم بأن يُسَلِّبُوا أهليّة القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحداً البتة.

- المُتَمِّمُ^(٥) العشرين:

قولُ أبي الحسن في قوله تعالى^(٦): ﴿وَلَيْثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾،

= وقد ولد أبْن المنير الإسكندراني عام ٦٢٠ ومات سنة ٦٨٣ هـ.
انظر طبقات المفسرين للدودي ٨٨/١ - ٩٢.

(١) في المطبوع «معلماً له» وله: غير مثبت في المخطوطات.

(٢) سورة النساء ٩٠/٤، وتقدّمت في «قد»، وكذا في حكم الجمل بعد المعارف والنكرات وتقدم في الموضع الثاني حديث المبرّد «قال أبو العباس المبرّد: الجملة إنشائية معناها الدعاء... فهي مستأنفة».

(٣) تقدّم ردّ الفارسي، ولكن المصنف ردّه من غير عزو هذا الرأي له. انظر فيما سبق «حكم الجمل بعد المعارف والنكرات». ٢٥٧/٥.
وانظر البحر ٣/٣١٧.

(٤) مثل هذا عند أبْن عطية في المحرر تخريجاً لقول المبرّد انظر ١٦٥/٤ - ١٦٦.
وأنظر البحر ٣/٣١٧، والدر ٢/٤١١.

(٥) في م/١ «متمم العشرين».

(٦) تنمة الآية: ﴿... وَازْدَادُوا تَبَعًا﴾ سورة الكهف ٢٥/١٨.

فيمَنْ نَوْنٌ^(١) «مئة»^(٢): إنه يجوزُ كَوْنُ «سنتين» منصوباً بَدَلًا من «ثلاث»، أو مجروراً بَدَلًا من «مئة».

والثاني^(٣): مردود؛ فإنه إذا أُقيم مقام «مئة» فسَدَ المعنى^(٤) . .

الحادي والعشرون:

قولُ المبرد في^(٥) «لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا»: إنَّ أَسْمَ الله تعالى بَدَلٌ من «آلهة»، وَيُرَدُّه أَنْ الْبَدَلُ فِي بَابِ الْأَسْتِثْنَاءِ مُسْتَثْنَى مُوجِبٌ لَهُ الْحُكْمُ^(٦)، أَمَّا الْأَوَّلُ^(٨): فَلَأَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ إِخْرَاجُ^(٩)، و«مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ» مفيدٌ لِإِخْرَاجِ «زيد»،

(١) قراءة التنوين عن ابن كثير وابن عامر ونافع وأبي عمرو وحفص عن عاصم، وأبي جعفر ويعقوب.

وانظر كتابي معجم القراءات ١٨٦/٥ - ١٨٨ فيه المراجع وبقية القراءات.

(٢) نص الأَخْشَف: «على البَدَل من ثلاث ومن المئة، أي لبثوا ثلاثمئة، فإن كانت السنون تفسيراً للمئة فهي جَزء، وإن كانت تفسيراً للثلاث فهي نصب» انظر معاني القرآن/ ٣٩٥.

(٣) وهو كون «سنتين» بَدَلًا من «مئة».

وما ذكره المصنف ذكره أبو البقاء لقوم أيضاً لأن «مئة» في معنى مئات انظر التبيان/ ٨٤٤، والبحر ١١٧/٦.

(٤) يفسد المعنى لأنَّ النص يصبح على معنى: «ولبثوا... ثلاث سنين» على نية إحلال البَدَل محل المُبْدَلِ منه.

(٥) سورة الأنبياء ٢١/٢٢، وتقدّمت في مواضع. في «إِلَّا»، وفي «الام الجواب»، وفي «لو».

(٦) نقل المصنّف حديث المبرد في الآية في «باب إلّا»، وكان له فيما تقدّم ردّ عليه. وذكرْتُ من قبل أن المبرد جعل «إِلَّا» في الآية صفة. وأنه لم يصرّح بما ذهب إليه المصنف نقلاً عنه.

(٧) «له الحكم» غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(٨) وهو كونه مستثنى.

(٩) إخراج بـ «إِلّا» أو إحدى أخواتها، والبَدَل مُخْرَجٌ بِإِلّا فهو مستثنى.

انظر حاشية الدسوقي ١٧٤/١.

وأما الثاني^(١): فلأنه كلما صدق «ما قام أحدٌ إلا زيد» صدق^(٢) «قام زيد»، وأسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى، ولا موجب له الحكم. أما الأول^(٣) فلأن الجمع المنكر^(٤) لا عموم له فيستثنى^(٥) منه، ولأن المعنى حينئذٍ لو كان فيهما آلهة مُستثنى منهم^(٦) الله لفسدتا، وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة إلا الله لم تفسدا^(٧)، وإنما المراد أن الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقاً، وأما أنه ليس بموجب له الحكم^(٨) فلأنه لو قيل: لو كان فيهما الله لفسدتا، لم يستقم.

وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه^(٩) «لو كان معنا رجلٌ إلا زيد لعلبنا»؛ لأن «رجلاً» ليس بعام فيستثنى منه، ولأنه لو قيل: لو كان معنا جماعة مستثنى منهم^(١٠) زيد لعلبنا، أقتضى^(١١) أنه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يعلبوا. وهذا^(١٢) -

- (١) وهو إيجاب الحكم له.
- (٢) وجه الصدق في الجملة الثانية وهو إثبات القيام لزيد، أنه في الجملة الأولى أُخْرِجَ ممن نُفِيَ عنه القيام فثبت له، وكانت الأولى والثانية سواء معنى لا بناء.
- (٣) وهو كون أسم الله ليس مستثنى في الآية.
- (٤) وهو «آلهة»، ولا عموم له، لأنه جاء في الإثبات. كذا ذكر من قبل.
- (٥) والاشتناء معيار العموم فطالما أنه لا عموم فلا اشتناء.
- (٦) في المخطوطات «مستثنى عنهم» وفي م/٣ فقد جاء «يستثنى عنهم».
- (٧) في م/٤ و٥ «لم يفسدا» ومثله في طبعة الشيخ محمد، وحاشية الدسوقي، وانظر فيما تقدّم «إلا».
- (٨) أي: الفساد، من قوله «لفسدتا».
- (٩) انظر الكتاب ١/٣٧٠، وانظر بحثه في «إلا» فيما سبق.
- (١٠) في م/١ و٢ و٤ «عنهم».
- (١١) أي: بمفهوم المخالفة.
- (١٢) أي: ما تقدّم، وهذا: مبتدأ، وخبره محذوف، أي: ليس مراداً، وإن كان المعنى صحيحاً.

وإن كان معنى صحيحاً - إلا أن المراد^(١) إنما هو أن «زيداً» وحده كافٍ.

فإن قيل^(٢): لا نُسَلِّم أن الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامين؛ لأنهما واقعان في سياق «لو»، وهي للأمتناع، والأمتناع أنتفاء، قلت: لو صحَّ ذلك^(٣) لصَحَّ أن يُقال: لو كان فيهما من أحد، ولو جاءني ديار، ولو جاءني فأكرمه بالنصب، لكان^(٤) كذا وكذا^(٥)، واللازم ممتنع^(٦).

الثاني والعشرون:

قول أبي الحسن الأخفش في^(٧) «كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ»: إن أنْتَصاب «فاه» على

(١) أي: مراد المتكلم بجملة سيبويه.

(٢) في م/٣ فإن «قلت».

(٣) أي مجيء «لو» للنفي، والنكرة بعدها للعموم.

(٤) أجاب الجمل الثلاث قبله بهذا: لكان كذا...

وقوله: بالنصب: أي: بنصب الفعل «فأكرمه» بعد فاء السببية على تقدير سَبَقِهَا بِنَفْيِ مفهوم من «لو».

(٥) «وكذا» غير مثبت في م/٣ و٣ و٤.

(٦) ذكرت من قبل في «إلا» أن هناك أشياء ملازمة للنفي ولا يصح وقوعها بعد «لو»، ومن ذلك زيادة «من» في المثال الأول، و«ديار» في المثال الثاني، ونصب المضارع بأن بعد فاء السببية، فهذه أمور تقتضي أن يكون نفي صريح قبلها، وهو غير ثابت هنا. ونقلت من قبل نصّ الدماميني في الدفاع عن المبرّد من جعل النفي المؤول جارياً مجرى الصحيح، فانظر هذا حيث تقدّم في ١/٤٦٢ وما بعدها.

(٧) اختلف في إعراب هذه الجملة، فمذهب سيبويه أنه حال، وهو آسم وضع موضع المصدر، أي: مشافهة، وذهب الأخفش إلى أن أصله: من فيه إلى فيٍّ، فلما حذف الجارّ «من» نُصِبَ الاسم.

ومذهب الكوفيين أن أصله: كَلَّمْتُهُ جاعلاً فاه إلى فيٍّ، فهو مفعول به، وفيها غير هذا.

انظر الهمع ٤/١٠ - ١١.

إسقاط الخافض، أي: من فيه، ورَدّه المبرّد، فقال: إنما يَتَكَلَّمُ الإنسانُ من نَفْسِهِ لا من غيره، وقد يكون أبو الحسن إنما قال ذلك^(١) في^(٢) «كَلَمَنِي فَاهِ إِلَى فِيٍّ»، أو قاله في ذلك^(٣)، وَحَمَلَهُ عَلَى الْقَلْبِ^(٤) لِفَهْمِ المعنى، فلا يَرِدُ عليه سؤالُ أبي العباس^(٥)، فَلْتَعْدِلْ إلى مثال غير هذا.

حُكِيَ عن اليزيدي أنه قال في قول العَرَجِيِّ^(٦):

أَظْلُومٌ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا رَدَّ السَّلَامَ تَحِيَّةَ ظُلْمٍ

(١) قوله: «إنما قال ذلك» إلى قوله: «في ذلك» سقط من م/١ و٣، وثبت في بقية المخطوطات.

وقوله: ذلك: أي النصب على نزع الخافض.

(٢) ويكون التقدير على ما ذهب إليه الأخفش: كلمني من فِيهِ إلى في.

فسقط حرف الجر فنصب الأسم.

(٣) أي في المثال: «كَلَمْتَهُ فَاهِ إِلَى فِيٍّ».

(٤) أي: قلب ضمير التكلم إلى ضمير الخطاب.

(٥) وهو أن المتكلم إنما يتكلم من نَفْسِهِ لا من غيره.

(٦) نسبه ابنُ هشام هنا للعَرَجِيِّ تبعاً للحريري، وَصَحَّحَ هذه النسبة البغدادي، فَتَسَبَّهَ إلى الحارث بن خالد المخزومي.

والروايات فيه:

أَظْلُمْتُ: بالتصغير، وذكر البغدادي أنها الرواية الصحيحة.

رَدَّ السَّلَامَ: فيه رواية أهدى التحية، وهي التي أثبتتها البغدادي. وَظْلُومٌ وَظْلِيمٌ: أَسَمُ امرأة، وهو منادى.

ومعنى البيت: إِنْ قَتَلَكُم رَجُلًا حَيَّاكُم ظُلْمٍ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٥٨/٧، وشرح السيوطي/٨٩٢، وأمالى الشجري/١

١٠٧، والهمع ٧٧/٥، والخزانة ٢١٨/١، والعيني ٥٠٢/٣، ومجالس ثعلب/٢٢٤،

وذرة الغواص/٧٣، والأشتقاق/٩٩، ١٥١، وشذور الذهب/٤١١، وشرح الأشموني

إِنَّ الصواب: «رَجُلٌ»^(١) بالرفع خبر لـ «إِنَّ»، وعلى هذا الإعراب يُفسد المعنى المراد في البيت^(١)، ولا يَتَحَصَّلُ معنى البتة، وله حكاية مشهورة بين أهل الأدب^(٢).

رَوَوْا عن أبي عثمان المازني أَنَّ بعض أهل الذمة بَدَّلَ له مئة دينار على أن يُقرِّئه كتاب سيبويه، فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياج، فلامه تلميذه المبرد، فأجابه بأن الكتاب مشتمل على ثلاثمئة وكذا كذا آية من كتاب الله تعالى، فلا ينبغي تمكينُ ذمِّي من^(٣) قراءتها، ثم قُدِّرَ أَنَّ عَثَّتْ جارية^(٤) بحضرة الوراق^(٥) بهذا البيت، فأختلف الحاضرون في نَضْبِ «رَجُلٍ» ورفعه، وأَصْرَتِ الجاريةُ

(١) عَثَّتْ هذا البيت في مجلس الوراق برواية نَضْبِ «رجلاً» فاستدعى المازني، وسأله: أين خبر إن؟ فقال المازني: ظَلُمْتُ، ولو قال: إن مصابكم رجل... لما احتاج إلى ظلم ولا كان له معنى إلا أن يجعل التحية بالسلام ظملاً. وذلك محال. انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٥٩/٧.

وذكر الدماميني جواز تخريج رفع «رجل» على جعل «مصابكم» اسم مفعول لا مصدرأ، وهو اسم إن، وُزِنَ رجل على أنه خبر، وأهدى السلام: جملة صفة لرجل، وظلم: خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا ظلم: انظر حاشية الشمني ٢٠٥/٢.

(٢) وهي ما جرى بين المازني والوراق من حديث في هذا البيت، وهي مثبتة في دُرّة الغواص، وشرح الشواهد للبغدادي، وغيرها، وتأتي عند المصنّف بعد هذا.

(٣) في م/٤ «عن قراءتها».

(٤) في شرح البغدادي: «فَعَثَاهُ مخارق: رجل».

(٥) هو أبو جعفر هارون بن محمد المعتصم بن هارون الرشيد، يبيع بالخلافة بعد موت أبيه، وكانت وفاته سنة ٢٣٢هـ وعمره ست وثلاثون سنة، كان شجاعاً صارماً فيه جبروت. انظر حاشية الشمني ٢٠٥/٢، وحاشية الأمير ١٢٤/٢.

على النصب، وزعمت أنها قرأته^(١) على أبي عثمان^(٢) كذلك، فأمر الواثق بإشخاصه من البصرة، فلما حَضَرَ أَوْجَبَ النصب، وَشَرَحَهُ بِأَنَّ «مُصَابِكُمْ» بمعنى «إصابتكم»^(٣)، و«رجالاً» مفعوله، و«ظَلُمُ» الخبر؛ ولهذا لا يَتَمَّ المعنى بدونه.

قال: فأخذ اليزيدي في مُعارضتي، فقلتُ له: هو كقولك: «إِنَّ ضَرْبَكَ زِيداً ظَلُمَ»، فاستحسنه^(٤) الواثق، ثم أَمَرَ له بألف دينار ورَدَّهُ مُكْرَماً، فقال^(٥) للمبرّد: تَرَكْنَا لله مئة دينارٍ فعَوَّضَنَا اللهُ تعالى^(٦) أَلْفاً^(٧).

* * *

(١) في م/٤ «قراءة».

(٢) أي: المازني.

(٣) أي: مصدر عامل فيما بعده، وقد أضيف إلى فاعله معنى وهو «الكاف».

(٤) في م/٤ واستحسنه.

(٥) أي: المازني.

(٦) قوله: «الله تعالى» زيادة من م/٤.

(٧) انظر النص في دُرّة الغواص/٧٤.

الجهة الثانية:

أن يُراعي المعربُ معنىً صحيحاً، ولا ينظر في صحته في ^(١) «الصناعة»، وها ^(٢) أنا موردٌ لك أمثلة من ذلك:

أحدها: قول بعضهم في ^(٣) ﴿وَتُمُودًا فَمَا أَبْقَى﴾: إن ^(٤) «ثموداً» مفعول مقدّم، وهذا ممتنع ^(٥)؛ لأن لـ «ما» النافية الصّدر ^(٦)، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوف على «عاداً»، أو هو بتقدير: وأهلك عاداً، وإنما جاء ^(٧):

ونحن عن فضلك ما أستغنيا

(١) أي: إلى الصناعة.

(٢) ذكر الدسوقي أنّ المصنف أدخل «ها» التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أنّ خبر هذا الضمير ليس أسم إشارة، وهو شاذّ. وقد ذكر هذا المصنف في حواشيه على التسهيل. انظر الحاشية ١٧٦/٢.

(٣) الآيتان: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَىٰ * وَتُمُودًا فَمَا أَبْقَى﴾ سورة النجم ٥٣/٥٠ - ٥١.

(٤) لم أهتمد إلى صاحب هذا القول فيما بين يدي من كتب إعراب القرآن.

(٥) وانظر مثل هذا في البحر ١٦٩/٨، والذّر المصون ٢١٧/٦، والفريد ٣٨٨/٤، والتبيان للعكبري ١١٩١.

قال أبو جعفر النحاس «وأكثر النحويين لا يجيز أن يعمل ما بعد «ما» فيما قبلها، والصواب أنّ «ثموداً» منصوب على العطف على «عاد». انظر إعراب القرآن ٣/٢٧٨.

(٦) ولوجود الفاء أيضاً، وذهب الدماميني إلى أن لصاحب القول أن يجعل «أما» مقدّرة: أي: وأما ثموداً فما أبقي، فلا يمتنع التقديم لغرض الفصل بين «أما» والفاء بشيء مما في خبرها. انظر حاشية الشمني ٢/٢٠٥.

(٧) رَجَزٌ تقدّم في باب «إذا» وهو لعبدالله بن رواحة، وقيل لعامر بن الأكوع، انظر ما تقدّم ٢/٩٨.

وقد عمل فيه ما بعد «ما» فيما قبلها؛ لأنه شعر؛ ولأنّ المعمول شبه الجملة «عن فضلك»، وكلا الأمرين يُترخّص فيه.

لأنه شعر، مع أَنَّ المعمول ظرف..

وأما قراءة عمرو بن فائد ^(١) ﴿مِنْ شَرٍّ مَا خَلَقَ﴾ ^(٢) بتنوين «شَرٍّ» ^(٣)

ف «ما» ^(٤) بَدَلٌ مِنْ «شَرٍّ»، بتقدير مضاف، أي ^(٥): ومن شَرٍّ شَرٍّ ما خلق،

وحُذِفَ الثاني ^(٦) لدلالة الأول عليه.

الثاني: قول بعضهم في «إِذْ» من قوله تعالى ^(٧): ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لِمَقَّتِ اللَّهُ أَكْبَرَ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ

(١) عمرو بن فائد هو أبو علي الإسواري البصري، وردت عنه الرواية في حروف من القرآن. انظر غايّة النهاية في طبقات القراء ٦٠٢/٢.

(٢) الآيتان ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ * ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ سورة الفلق ١/١١٣ - ٢.

(٣) وهي قراءة عمرو بن فائد وعمرو بن عبيد وأبي حنيفة، وتُسَبَّب هذه القراءة إلى المعتزلة القائلين بأن الله تعالى لم يخلق الشر، وأن النص: «من شرٍّ»، ثم: «ما خلق» على جعل «ما» نافية.

وهذه القراءة عند ابن عطية مردودة مبنية على مذهب باطل، فالله خالق كل شيء. وتعبه أبو حيان بأنها قراءة لا تُرَدُّ، وإنما تُحْمَلُ على البديلة.

وانظر تخريج هذه القراءة والخلاف فيها في كتابي: معجم القراءات ١٠/٦٤٥ - ٦٤٧.

(٤) ما: أسم موصول، وليست نافية فهي بَدَلٌ مِنْ شَرٍّ، أو مؤكدة للعموم، فهي ليست نافية، وليست على هذا مما نحن فيه. وما ذكره المصنّف هنا مأخوذ عن شيخه أبي حيان. انظر البحر المحيط ٨/٥٣٠.

(٥) ورد في م/١ «ومن...» بالواو، وذكر الشمني أنه وقع في بعض نسخ المغني: ومن شر ما خلق، أي: ومن شَرٍّ شَرٍّ ما خلق، بإثبات واو في الموضعين، وإثبات واو في الموضع الثاني، والذي ينبغي حذفهما منهما. انظر الحاشية ٢/٢٠٦.

(٦) وهو المضاف «شَرٍّ...».

(٧) سورة غافر ١٠/٤٠.

فَتَكْفُرُونَ﴾ إنها ظرف للمقت الأول^(١)، أو الثاني^(٢)، وكلاهما ممنوع. أما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى؛ لأنهم لم يمتقتوا أنفسهم ذلك الوقت، وإنما يمتقتونها^(٣) في الآخرة.

ونظيره^(٤) قول من زعم في^(٥) ﴿يَوْمَ تَجِدُ﴾، أنه ظرف لـ ﴿يُحَذِّرُكُمْ﴾ حكاه مكي^(٦). قال: وفيه نظر^(٧)، والصواب الجزم بأنه خطأ؛ لأن التحذير في الدنيا لا في الآخرة^(٨)، ولا يكون مفعولاً به لـ ﴿يُحَذِّرُكُمْ﴾ كما في^(٩) ﴿وَأَنذَرَهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ﴾؛ لأن ﴿يُحَذِّرُ﴾

(١) وهو «أَمَقَّتْ الله...»، وقد ذهب إلى أنه معمول للمقت الأول الزمخشري، وتعبه أبو حيان بأن فيه فضلاً بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو الخبر، وقال: «وهذا من ظواهر علم النحو التي لا تكاد تخفى على المبتدئين فضلاً عما تدعي العجم أنه في العربية شيخ العرب والعجم...» انظر الكشف ٤٦/٣، والبحر ٤٥٢/٧ - ٤٥٣. قال السمين: «قلت: ومثل هذا لا يخفى على أبي القاسم، وإنما أراد أنه دال على ناصبه، وعلى تقدير ذلك فهو مذهب كوفي قال به...» الدر المصون ٣٢/٦.

(٢) سقط من م/٥ من قوله: الأول إلى قوله: «ذلك الوقت».

(٣) في م/٣ «مقتوها» وفي م/٢ «يمقتوها» كذا!

(٤) أي: نظير ما تقدم من فساد المعنى بسبب اختلاف الزمان.

(٥) تقدمت الآية في «لو»، وفي الباب الخامس: عود الضمير على ما تأخر.

وهي في سورة آل عمران ٣٠/٣، وإثباتها مرة أخرى هنا للبيان أخيراً: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمِمَّا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾.

(٦) انظر مشكل إعراب القرآن ١٣٤/١.

(٧) أي: فيه تردد في قبوله، ورأى المصنف أنه من الصواب الجزم بخطئه لا التردد فيه.

(٨) ذكر الأمير بأنه أجيب بأن المراد وقت ظهور صحة تلك الدعوى لكم.

انظر الحاشية ١٢٥/٢.

(٩) الآية: ﴿وَأَنذَرَهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظِيمٍ مَّا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَيَرٍ وَلَا شَفِيعٍ

يُطَاعُ﴾ سورة غافر ١٨/٤٠.

قد أستوفى مفعوليته^(١) - وإنما هو نَصَبٌ بمحذوف تقديره: اذكروا أو أحذروا.

وأما امتناع^(٢) تعليقه بالأول - وهو رأي جماعة منهم الزمخشري - فلاستلزامه الفصل^(٣) بين المصدر ومعموله بالأجنبي^(٤).

ولهذا قالوا في قوله^(٥):

وَهْنٌ وَقَوْفٌ يَنْتَظِرْنَ قِضَاءَهُ بضاحي عداوة أمره وهو ضامِرٌ

= ذهب السمين إلى أن «يوم» يجوز أن يكون مفعولاً به أتساعاً، وأن يكون ظرفاً، والمفعول به محذوف. انظر الدر ٣٥/٦.

(١) الأول: هو الكاف، والثاني: نفسه.

(٢) تقدّم قبل قليل التعليق على هذا الرأي وهو أوّلٌ بالتقديم.

(٣) أجاز مثل هذا الفصل الزمخشري إذا كان المعمول ظرفاً.

(٤) والأجنبيّ هو «أكبر» في الآية، فهو مفعول به للمصدر «مَقَّتْ الله».

(٥) البيت من قصيدة للشماخ.

قال البغدادي: وقوله: «وهن وقوف» الذي في ديوانه:

لهن صليل ينتظرْنَ قضاءه

وعند ابن الشجري: عداة: كذا بالمهملتين.

وقوله: وهن: أي الأثن، والضمير للحمار، والضمائر: الساكت عن النهيق، وينتظرن

قضاءه: أي: أمره، وهو وروده بهن، والضاحي من الأرض: الظاهر البارز، والعداة:

الأرض الطيبة التربة الكريمة التبت.

والشاهد فيه تعلق الباء في «بضاحي» بـ «قضاءه»، لئلا يلزم الفصل بالأجنبي لو علّق بوقوف أو ينتظرْنَ.

والشماخ شاعر صحابي اسمه معقل بن ضرار.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٦٤/٧، وشرح السيوطي/٨٩٥، والمقتضب ١٥/١،

والمقرب ١٣٠/١، وأمال الشجري ١٩١/١. وانظر طبعة الطناحي ٢٩٦/١،

والديوان/١٧٧، وكتاب الشعر/٣٧٢، واللسان والتاج/ضمز.

إِنَّ الْبَاءَ مُتَعَلِّقَةٌ بِقَضَائِهِ لَا «بُوقُوفٍ»، وَلَا ب «يَنْتَظِرْنَ»؛ لثَلَا يُفْصَلُ بَيْنَ «قَضَاءٍ» وَ«أَمْرِهِ» بِالْأَجْنَبِيِّ ^(١).

وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ أَبْنِ الشَّجَرِيِّ ^(٢) وَغَيْرِهِ «أَمْرُهُ» مَعْمُولًا لـ «قَضَى» مَحْذُوفًا؛ لَوْجُودِ مَا يَعْمَلُ.

وَنَظِيرُ مَا لَزِمَ الزَّمْخَشَرِيُّ هُنَا ^(٣) مَا لَزِمَهُ إِذْ عَلَّقَ ^(٤) ﴿يَوْمَ بُلَى السَّرَائِرُ﴾ بِالرَّجْعِ ^(٥) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ عَلَى رَجْعِهِ لَقَائِرٌ﴾.

وَإِذْ عَلَّقَ ^(٦) «أَيَامًا» بِالصِّيَامِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٧): ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا

(١) المراد بالأجنبي ما لا يكون من معمولات المصدر.

(٢) قال ابن الشجري: «وفي البيت فَضْلُ بِالظَرْفِ الْأَجْنَبِيِّ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَنْصُوبِهِ؛ لِأَن قَوْلَهُ: بَضَاحِي عِدَاةً [كَذَا بِالْمَهْمَلَةِ] مُتَعَلِّقٌ بِوُقُوفٍ أَوْ يَنْتَظِرْنَ، فَهُوَ أَجْنَبِيٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ «قَضَاءٌ» فَوَجِبَ لِلذَّكَاءِ حَمْلُ الْمَفْعُولِ عَلَى فِعْلِ آخِرِ كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: يَنْتَظِرْنَ بَضَاحِي عِدَاةً أَضْمَرَ «يَقْضِي» فَنَصَبَ بِهِ أَمْرَهُ...» الْأَمَالِيُّ ١/١٩٢.

(٣) أَي فِي جُمْلَةٍ «إِذْ تَدْعُونَ» مِنْ آيَةِ سُورَةِ غَافِرٍ ٤٠/١٠ الْمَتَقَدِّمَةِ.

(٤) ﴿إِنَّكُمْ عَلَى رَجْعِهِ لَقَائِرٌ * يَوْمَ بُلَى السَّرَائِرُ * مَا لَمْ يَنْفُذْ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾ سُورَةُ الطَّارِقِ ٨٦/٨ - ١٠.

(٥) قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: «يَوْمَ تَبْلَى: مَنْصُوبٌ بِرَجْعِهِ» انْظُرِ الْكَشَافَ ٣/٣٢٩.

وَانْظُرِ التَّبْيَانَ لِلْمَكْبَرِيِّ: ١٢٨١، فَهُوَ عِنْدَهُ مَعْمُولٌ لِقَادَرٍ، أَوْ عَلَى التَّبْيِينِ: أَيِ يَرْجِعُ يَوْمَ تَبْلَى، أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ: اذْكُرْ، قَالَ: «وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ «رَجْعُهُ» لِلْفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِالْخَبَرِ».

(٦) أَيِ الزَّمْخَشَرِيِّ.

(٧) تِمَّةُ الْآيَةِ الثَّانِيَةِ: ﴿... فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى

الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ

إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٨٣/٢ - ١٨٤.

قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: «وَأَنْتَصَابُ «أَيَامًا» بِالصِّيَامِ كَقَوْلِكَ: نَوَيْتُ الْخُرُوجَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» انْظُرِ

الْكَشَافَ ١/٢٥٥.

كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَلَكُمْ تَتَّقُونَ * أَيَّامًا مَعْدُودَةً ﴿١﴾.

فإن في الأول^(١) الفصل بخبر «إن»، وهو «لقادر»، وفي الثاني^(٢) الفصل بمعمول ﴿كُتِبَ﴾، وهو ﴿كَمَا كُتِبَ﴾.

فإن قيل^(٣): لعله يقدر ﴿كَمَا كُتِبَ﴾ صفة للصيام، فلا يكون متعلقاً بـ ﴿كُتِبَ﴾ قلنا: يلزم محذوّر آخر، وهو إنباع المصدر قبل أن يكمل معموله^(٤).

ونظير اللازم له^(٥) على هذا التقدير^(٦) ما لزمه إذ قال في قوله تعالى^(٧):

= وتعبه أبو حيان بأنه خطأ؛ لأن معمول المصدر من صلته، وقد فصل بينهما بأجنبي، وهو قوله: «كما كُتِبَ» انظر البحر ٣١/٢.

(١) كذا في م/٣ و٤ و٥٠. وفي م/١ و٢، وطبعة مبارك والشيخ محمد «الأولى»، ويقصد بالأول ما جاء في سورة الطارق.

(٢) أي في آية سورة البقرة.

(٣) هذا لأبي حيان شيخه قال: «ولو فرغت على أنه صفة للصيام على تقدير أن تعريف الصيام جنس فيوصف بالنكرة لم يجز أيضاً؛ لأن المصدر إذا وُصِفَ قبل ذكر معموله لم يجز إعماله، فإن قُدِّرَت الكاف نعتاً لمصدر من الصيام كما قد قال به بعضهم وضعفناه قبل فيكون التقدير: صوماً كما كُتِبَ، جاز أن يعمل في أياماً الصيام؛ لأنه إذ ذاك العامل في «صوماً هو المصدر، فلا يقع الفصل بينهما بما ليس لمعمول للمصدر...» انظر البحر ٣١/٢.

(٤) أي بقوله: أياماً.

(٥) أي للزمخشري.

(٦) أي جعل «كما كتب» صفة للصيام.

(٧) سورة البقرة ٢١٧/٢ وتقدمت في «إذ»، و«حتى»، وبذلك البعض والاشتمال.

قال الزمخشري: «والمسجد الحرام: عطف على سبيل الله، ولا يجوز أن يُعطَفَ على الهاء في به». انظر الكشف ٢٧١/١.

وذكر أبو حيان في البحر ١٤٧/٢ أنّ هذا لأبن عطية أيضاً. انظر المحرر ٢٢١/٢.

قال: «وهذا هو الصحيح»، وذكر أبو حيان أنهما تبعاً في ذلك المبرّد، ثم ضعف هذا التخريج.

﴿وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرُ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾: إِنَّ «المسجد» عطف على «سبيل الله»، فإنه ^(١) حيثنّ من جملة معمول المصدر، وقد عطف «كفر» على المصدر قبل مجيئه ^(٢).

والصواب أنّ الظروف الثلاثة ^(٣) متعلّقة بمحذوف، أي ^(٤): مقتكم إذ تدعون، وصوموا أياماً ^(٥)، ويرجعه ^(٦) يوم تُبلى السرائر،

ولا ينتصب «يوم» ^(٧) بقادر؛ لأنّ قدرته تعالى لا تتقيّد بذلك اليوم ولا غيره. ونظيره ^(٨) في التعلّق بمحذوف ^(٩) ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾، ألا ترى أنّ ^(١٠) «اليوم» لو علّق بـ ^(١١) «بشرى» لم يصحّ من وجهين: أنه مصدر، وأنه أسم لـ «لا».

(١) في م/٤ و هـ «وإنه».

(٢) أي: قبل مجيء ذلك المعمول.

(٣) في الآيات الثلاث المتقدّمة، وهذه الظروف هي: إذ تدعون. يوم تُبلى، أياماً معدودات.

(٤) كذا في آية سورة غافر ٤٠/١٠.

(٥) في آية سورة البقرة ١٨٤/٢.

(٦) في آية سورة الطارق ٨٦/٩. وانظر هذا التقدير لأبن جني في الخصائص ٤٠٢/٢.

(٧) أي: يوم من ﴿يَوْمَ تُبلى السرائر﴾ سورة الطارق ٨٦/٩.

(٨) أي نظير ما قدره أبن هشام.

(٩) سورة الفرقان ٢٥/٢٢، وتقدّمت في باب «إذا».

(١٠) أي في قوله تعالى: يومئذ.

(١١) جوّز أبو البقاء أن يُعلّق ببشرى، إذا قدر أنها منونة غير مبنية مع «لا»، ويكون الخبر «للمجرمين»، وجوّز هو والزمخشري أن يكون تكريراً لـ «يوم يَرَوْنَ»، ورّدّه أبو حيان. انظر التبيان/٩٨٣، والدر المصون/٥/٢٥٠، والبحر/٦/٤٩٢.

وأما^(١) ﴿أَلَا يَوْمَ بَأْسِهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ فعلى الخلاف^(٢) في جواز تقديم منصوب «ليس»^(٣) عليها.

والصواب أن خفض^(٤) «المسجد» بياء^(٥) محذوفة لدلالة ما قبلها عليها، لا بالعطف، ومجموع الجاز والمجرور عطف على «به»، ولا يكون خفض «المسجد» بالعطف على الهاء؛ لأنه لا يُعْطَفُ على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض.

ومن أمثلة ذلك قول المتنبي^(٦):

وفاؤكما كالرُبْع أشجاء طاسِمْهُ بأن تُسْعِدَا والدَّمَعُ أشفاه ساجِمُهُ

(١) سورة هود ٨/١١ وتقدّمت الآية في «ألا».

وقد عمل ما بعد ليس فيما قبلها مع أن لـ «ليس» الصدارة.

(٢) انظر تفصيل هذا الخلاف في همع الهوامع ٨٨/٢ - ٨٩.

وقد منع تقدّم الخبر جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وأبن السّراج والفارسي والجرجاني وأكثر المتأخرين. وأبن عصفور على الجواز لتقديم معموله، واحتج بهذه الآية. وانظر الأرتشاف/ ١٧١، فقد ذهب قداماء البصريين والفراء وأبو علي في المشهور عنه وأبن برهان والزمخشري إلى جواز ذلك. وانظر الإنصاف/ ١٦٠ وما بعدها، وانظر الخصائص ٤٠٠/٢.

(٣) وهو تعلّق «يوم» بـ «مصرفاً»، وتقدّم معمول الخبر يؤدّن بتقدّم الخبر، وقد رأيت الخلاف في جواز هذا ومثله.

(٤) في آية سورة البقرة ٢/٢١٧ المتقدّمة.

(٥) هذا مذهب البصريين، وقد أخذ به المصنّف، ويجوز ذلك الكوفيون، وانظر الخلاف في الإنصاف/ ٤٦٣ المسألة ٦٥ «هل يجوز العطف على الضمير المخفوض».

(٦) من قصيدة له في مدح سيف الدولة، وهي من أول ما أنشده في سنة ٣٣٧ هـ.

والطاسم: الدارس، والساجم: السائل.

وقد سأل^(١) أبو الفتح المتنبّي عنه فأعرب «وفاؤكما كالربع» مبتدأ وخبره، وعَلّقَ الباء بـ «وفاؤكما»، فقال له: كيف تُخْبِرُ عن أَسْمٍ لم يَتَمَّ؟ فأَنشده قول الشاعر^(٢):

لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَّاهُ دَارَهَا تَكْرِيَتْ تَمْنَعُ حَبِّهَا أَنْ يُخَصِّدَا

= انظر الديوان ٣/٣٢٥، وشرح الشواهد للبغدادي ٧/١٦٧، والخصائص ٢/٤٠٣، وأما الشجري ١/١٩٣، ودلائل الإعجاز/٨٣.

قال ابن الشجري: «قوله: بأن تسعدا: متعلّق في المعنى بالوفاء؛ لأنه أراد وفاؤكما بأن تسعدا كالربع، فلما فصل بينهما بأجنبي وجب عند النحويين تعليقه بمضمر، تقديره عند أبي الفتح: وفيما بأن تسعدا، والمعنى: وفيما بإسعادي وفاءً ضعيفاً؛ ولذلك شبه وفاءهما بالربع الدارس».

(١) كان ابن جني يتحدث في الخصائص عن التقديم والتأخير والفصل ثم قال: «وذاكرت المتنبّي شاعراً نحواً من هذا، وطالبته به في شيء من شعره فقال: لا أدري ما هو إلا أن الشاعر قد قال:

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيَّاهُ دَارَهَا البيت

فعميبت من ذكائه وحضوره مع قوة المطالبة له حتى أورد ما هو في معنى البيت الذي تعبّته عليه من شعره، وأستكثر ذلك منه، وهو قوله:

وفاؤكما كالربع أشجاء طاسمه

وذكرنا ذلك لاتصاله بما نحن فيه، فإن الأمر يذكر للأمر» الخصائص ٢/٤٠٣.

وجاء سياق القصة عند ابن الشجري في الأمالي ١/١٩٣ - ١٩٤ مختلفاً عما ذكره هنا قال: «قال أبو الفتح: كلّمته وقت القراءة عليه في إعراب هذا البيت، فقلت له: بأي شيء تعلّق الباء من «بأن»؟ فقال: بالمصدر الذي هو «وفاؤكما». فقلت له: وبِمَ أرتفع وفاؤكما؟ فقال: بالابتداء، فقلت: وما خبره؟ فقال: كالربع. فقلت له: هل يصحّ أن تخبر عن أَسْمٍ وقد بقيت منه بقية وهي الباء ومجروها؟ فقال: هذا لا أدري ما هو، إلا أنه قد جاء في الشعر له نظائر وأنشدني...» وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/١٧٠.

(٢) قائله الأعشى. وهو من قصيدة كتبها عن قومه، وأرسلها إلى كسرى أنوشروان لما طلب منهم الدخول في حكمه فأبّوا.

أي: إن «إياد» بدلٌ من «مَنْ» قبل مجيء معمول «جعلت»، وهو دارها، والصواب تعليق «دارها» و«بأن تسعدا» بمحذوف: أي جَعَلْتُ ووفيتما.

ومعنى البيت^(١): وفاؤكما يا صاحبي بما وعدتmani به من الإسعاد بالبكاء عند ربع الأجرة إنما يُسليني إذا كان بدمعٍ ساجم، أي: هامل، كما أنَّ الربع إنما يكون أبْعَثَ على الحُزْن إذا كان دارساً.

الثالث: تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٢)، ﴿لَا تَنْزِيلَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾^(٣)، ومن قوله عليه الصلاة والسلام^(٤): «لا مانع لما أعطيت، ولا مُعْطِي لما منعت» بأسم «لا»، وذلك باطلٌ عند البصريين؛

= والرواية في الخصائص حُلَّت. وذكر البغدادي أنَّ في نسخ المغني: جعلت، وهو تحريف من النسخ.

وقد أبدل «إياد» من «مَنْ»، وجعله أبْن جنِي لحناً؛ لأنه فصل بالبدل بين بعض الصلة وبعض.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٧٠/٧، والخصائص ٤٠٢/٢، ٤٠٣، والديوان/٥٦، والضبط فيه «إياد» كذا! وانظر أمالي الشجري ١٩٤/١، وانظر اللسان/ ممن، وفيه: «البيت ردي».

(١) انظر مثل هذا عند الشجري.

(٢) الآية: ﴿قَالَ سَوَاءٌ إِلَيَّ جَبَلٍ يَعْصِي مِنْ أَمْرِ اللَّهِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجَعُوا وَكَانَ بَيْنَهُمَا الْوَجُوهُ فَكَانَ مِنَ الْمُتَعَرِّفِينَ﴾ سورة هود ٤٣/١١.

قال السمين: «ولا يجوز أن يكون «اليوم» ولا «من أمر الله» متعلقين بعاصم، وكذلك الواحد منهما؛ لأنه يكون الأسم مُطَوَّلًا، ومتى كان مُطَوَّلًا أعرب، ومتى أعرب نُؤن، ولا عبرة بخلاف الزجاج؛ حيث زَعَمَ أَنَّ أَسْم «لا» مُعْرَبٌ، حُذِفَ تَوْنُهُ تخفيفاً؛ الدر ١٠٢/٤، وانظر الفريد ٦٣٠/٢، والبيان/٧٠٠.

(٣) سورة يوسف ٩٢/١٢ وتقدّمت في باب «لا».

(٤) تقدّم الحديث في الجملة الاعتراضية: ٨٨/٥.

لأنَّ أَسْمَ «لا» حينئذٍ مُطَوَّلٌ^(١)؛ فيجبُ نَصْبُهُ وتنوينُهُ، وإنما التعليقُ في ذلك بمحذوف^(٢)، إلا عند البغداديين^(٣)، وقد مضى.

والرابع: وهو عَكْسُ ذلك^(٤): تعليقُ بعضِهم الظرفَ من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ^(٥)﴾^(٦) بمحذوف^(٧): أي: كائن عليكم، وذلك ممتنع عند الجمهور، وإنما هو متعلقٌ بالمذكور وهو الفضل؛ لأنَّ خَيْرَ المبتدأ بعد «لولا» واجبُ الحذف^(٨)، ولهذا لُحِّنَ^(٩) المعري في قوله^(١٠):

[يُذِيبُ الرُّغْبَ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ] فلولَا الغَمْدُ يُنْسِكُهُ لَسَالَا

(١) فهو على هذا شبيه بالمضاف، فيجب نصبه وتنوينه، ولم يأت كذلك في الآيتين والحديث. وانظر هذه المسألة فيما تقدّم ٨٨/٥.

(٢) دلّ عليه المذكور، وهو أَسْمَ «لا».

(٣) ذكر المصنّف في الجملة المعارضة أنَّ البغداديين أجازوا: لا طالعَ جبالاً، أجروه في ذلك مُجَرِّزِي المضاف كما أجري مجراه في الإعراب، وعلى قولهم يتخرج الحديث، وأما على قول البصريين فيجب تنوينه. ولكن الرواية في الحديث جاءت بغير تنوين. انظر ٨٨/٥.

(٤) أي عكس المسائل المتقدّمة حيث كان يعلّق الظرف بالمصدر فيفسد المعنى، وأما ما ساقه هنا فلا بُدَّ عنده من تعليق الظرف بالمصدر.

(٥) «رحمته» مثبت في م/٣ و٥.

(٦) سورة النساء ٨٣/٤ وتقدّمت الآية في الفعل القاصر.

(٧) في م/٥ زيادة «وهو الخبر» بعد قوله: بمحذوف.

(٨) انظر بيان هذا عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية/٣٥٤.

فقد ذكر أنه واجب الحذف بعد «لولا» الأمتناعية إن كان الإخبار بكون غير مُقَيّد نحو: لولا زيد لأكرمك...

(٩) سبب تلحينه أنه صرّح بالخبر بعد «لولا» في البيت الآتي.

(١٠) تقدّم البيت في «لولا». انظر ٤٤٨/٣.

وقال ابن مالك: «فإن كان الإخبار بكون مُقَيّد وكان المبتدأ الجواب مشعراً به جاز الثبات والحذف، كقول المعري في صفة سيف: ... شرح الكافية الشافية/٣٥٥ - ٣٥٦.

الخامس: قول بعضهم في ^(١) ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ لَكَ﴾: إن الظرف ^(٢) كان صفة لـ «أمة»، ثم قُدم عليها فانتصب ^(٣) على الحال، وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال. وأبو علي لا يميزه بالظرف، فما الظنُّ بالحال التي هي شبيهة ^(٤) بالمفعول به؟

ومثله قول أبي حيان في ^(٥) ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾: إن ^(٦) «أشدَّ» حالٌ كان في الأصل صفة لـ «ذكرًا».

(١) الآية: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ لَكَ وَآرِنَا مَنَاسِكَا وَبُعِدْنَا عَنْكَ أَبَدًا﴾ سورة البقرة ١٢٨/٢.

(٢) وهو «من ذريتنا».

(٣) هذا الرأي لأبي البقاء قال: «... ويجوز أن تكون «أمة» مفعولاً أول، ومن ذريتنا: نعتاً لأمة تقدم عليها، فانتصب على الحال، ومُسْلِمَةٌ مفعولاً ثانياً» انظر التبيان/ ١١٦. وكان الأصل: اجعل أمة من ذريتنا مسلمة لك.

قال: «والواو داخله في الأصل على أمة، وقد فصل بينهما بقوله: ومن ذريتنا، وهو جائز؛ لأنه من جملة الكلام المعطوف». وانظر البحر ٣٨٩/١.

(٤) أي: في وصول الفعل إليها من غير واسطة، فكل منهما فضلة.

قال الشمني: «وفي كلامه بحث؛ لأنه إن أراد الحال المنصوبة المَحَلَّ فالمشابهة بينها وبين المفعول به ممنوعة، وإن أراد المنصوبة اللفظ فما نحن فيه ليس كذلك، وأيضاً فغير أبي علي يميز الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور والقسم، ولكن بشرط ألا يكون العاطف على حرف واحد» انظر الحاشية ٢٠٧/٢.

(٥) الآية: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْهُنَّ مِنَّا حِكْمٌ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا فَمِنْ الْبَشَرِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَنَا فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ سورة البقرة ٢/٢٠٠.

(٦) قال أبو حيان: «... وقد ساغ لنا حَمْلُ الآية على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوها عنه، وهو أن يكون «أشدَّ» منصوباً على الحال، وهو نعت لقوله: ذكرنا، لو تأخر، فلما تقدم انتصب على الحال...» انظر البحر ١٠٤/٢.

السادس: قول الحوفي: إِنَّ الباء من قوله تعالى ^(١): ﴿فَنَظَرْتُ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ متعلقة بـ «ناظرة»، ويردّه أَنَّ الاستفهام له الصِّدْر ^(٢).

ومثله قول ابن عطية في ^(٣) ﴿قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَفَّ يُؤْفَكُونَ﴾:

إِنَّ ^(٤) «أَتَى» ظرف لـ «قاتلهم الله»، وأيضاً ^(٥) فيلزم كون «يُؤْفَكُونَ» لا موقع لها حيثنذر. والصواب تعلُّقهما بما بعدهما.

ونظيرهما قول المفسرين في ^(٦): ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ إِنَّ المعنى: إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ مِنَ الْأَرْضِ، فعلقوا ما قبل ^(٧) «إِذَا» بما

(١) سورة النمل ٢٧/٣٥ وتقدّمت الآية في «ما».

قال السمين: «فناظرة: عطف على «مُرْسِلَةٌ»، و«بِمَ» متعلق بـ «يرجع»، وقد وهم الحوفي فجعلها متعلقة بـ: ناظرة. وهذا لا يستقيم؛ لأنَّ أَسْمَ الاستفهام له صدر الكلام، و: «بِمَ يرجع» متعلق لـ ناظرة» انظر الدر ٣١٣/٥.

(٢) ولهذا لا يعمل ما قبله فيه.

(٣) الآية: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَنَّهُمْ يُضَيِّقُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَفَّ يُؤْفَكُونَ﴾ سورة التوبة ٣٠/٩.

(٤) في المحرر ٤٦٦/٦ - ٤٦٧ «أَتَى يُؤْفَكُونَ: مقصده أَتَى توجهوا وأَتَى ذهبوا، وبُذِلَ مكان هذا الفعل المقصود فعل سوء يحل بهم، وذلك فصيح في الكلام، كما تقول: «لعن الله الكافر أَتَى هلك»، كأنك تحتم عليه بهلاك، وكأنه حتم عليهم في هذه الآية بأنهم يُؤْفَكُونَ...، ويحتمل أن يكون قوله: أَتَى يُؤْفَكُونَ ابتداء تقرير، أي: بأي سبب، ومن أي جهة يصرفون عن الحق بعدما تبين لهم».

(٥) أي: يكون الردُّ من وجهين: الأول أنَّ ما له الصدارة لا يعمل فيه ما قبله، والثاني: أن جملة قاتلهم الله: دعاء.

ومعنى قوله: لا موقع لها: أي: لا محلّ لذكره، ولا وجه له، وليس المراد لا موقع له من

الإعراب. انظر حاشية الدسوقي ١٧٨/٢.

(٦) سورة الروم ٣٠/٢٥، وتقدّمت في «إِذَا».

(٧) وهو «من الأرض».

بعدها^(١)، حكى ذلك عنهم أبو حاتم في كتاب «الوقف والأبداء»، وهذا لا يصح^(٢) في العربية.

وقول^(٣) بعضهم في^(٤) ﴿مَلْعُونَيْكَ أَيَّنَمَا تُقْفُوا أُخْذُوا﴾: إن «ملعونين» حال^(٥) من معمول «تُقْفُوا» أو «أُخْذُوا»، ويرُدُّه أَنَّ الشرط له الصِّدْرُ. والصَّوابُ أنه منصوبٌ على الذَّمِّ^(٦).

وأما قولُ أبي البقاء: إنه حال من فاعل «يجاورونك» فمردود؛ لأنَّ الصحيح أنه لا يُستثنى بأداة واحدة^(٧)، دون عطفٍ، شيئان^(٨).

وقول آخر في ﴿وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾^(٩): إن «في» متعلقة بزاهدين^(١٠)

(١) وهو «تخرجون» وذهب الدماميني إلى أنهم لم يقصدوا أنَّ الملفوظ به يتعلَّق بيخرجون، وإنما قدرُوا جاراً ومجروراً بعد الفعل.
انظر الشمي ٢٠٨/٢.

(٢) لأن إذا الفجائية لها الصدارة، وإعمال ما بعدها فيما قبلها يسلبها هذا الوصف.

(٣) معطوف على «قول المفسرين» المتقدم.

(٤) الآيتان: ﴿مَلْعُونَيْكَ أَيَّنَمَا تُقْفُوا أُخْذُوا وَقُتِلُوا تَقْتِيلًا﴾ * سَنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِسَنَةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ سورة الأحزاب ٣٣/٦١ - ٦٢.

(٥) ذهب ابن عطية والزمخشري وأبو البقاء إلى أنَّ «ملعونين» حالٌ من فاعل «يجاورونك».

وذهب الكسائي والفراء إلى جواز أن يكون منصوباً بـ «أُخْذُوا» الذي هو جواب الشرط؛ فإنهما يجيزان تقديم معمول الجواب على الجواب، ومَنَعَ الزمخشري من ذلك.

انظر الدر ٤٢٥/٥، والبحر ٢٥١/٧، والمحمر ١١٩/١٢، والبيان ١٠٦٠/١.

(٦) هذا للزمخشري. انظر الكشف ٥٥٠/٢ «نصب على الشتم...»، وذكر هذا عنه السمين في الدر ٤٢٤/٥.

(٧) وهي «إلا».

(٨) وهما: قليلاً، معلونين.

(٩) الآية: ﴿وَسَمَوْهُ بِمَنْحَرٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ يوسف ٢٠/١٢.

(١٠) على تقدير: وكانوا من الزاهدين فيه.

المذكور. وهذا ممتنع إذا قُدِّرت «أل» موصولة، وهو الظاهر^(١)؛ لأنَّ معمول الصِّلة^(٢) لا يتقدَّم^(٣) على الموصول، فيجب حينئذٍ تعلُّقها^(٤) بـ «أعني»^(٥) محذوفة، أو بزاهدين محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور^(٦)، أو بالكون المحذوف الذي تعلَّق به «من الزاهدين»، وأما إن قُدِّرت «أل» للتعريف فواضح^(٧).

السَّابع: قول بعضهم في بيت^(٨) المتنبي يخاطب الشَّيْب^(٩):

إِنْعَدْ بَعْدَتْ بَيَاضاً لَا بَيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

(١) في م/٥ «وهو ظاهر».

(٢) وهو هنا «فيه».

(٣) وذهب ابن الحاجب إلى أنه يُعْتَفَرُ فيها ذلك؛ لأنها على صورة الحرف، كالجزم مما بعدها. وبعضهم يتوسع في مثل ذلك في الظروف.

(٤) في م/٥ «تعليقها».

(٥) وأعني: يتعدَّى نفسه، وقد جعله هنا متعدياً بحرف جر، وتعقُّبه الدماميني.

انظر حاشية الأمير ١٢٦/٢، والشمي ١٢٧/٢.

(٦) ويكون التقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين.

(٧) أي يجوز التعلُّق بالزاهدين المذكور عندئذٍ وإن تقدَّم عليه.

(٨) في م/٢ و٣ «قول المتنبي».

(٩) ذكر الحريري في دُرَّة الغواص أن هذا البيت عِيْبَ على المتنبي، ومَنْ تَأَوَّلَ له جعل «أسود» هنا من قبيل الوصف المَحْض الذي تأنيته سوداء، وأخرجه من حَيِّزِ أَفْعَل التفضيل، والترجيح بين الأشياء، ويكون على هذا قد تَمَّ الكلام في قوله: لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي.

ومِن الظُّلَمِ: مِن: لتبيين جنس السواد.

ومعنى قوله: لا بَيَاضَ لَهُ: أي: ما له نور ولا عليه طلاوة.

انظر الديوان. شرح العكبري ٣٥/٤، وشرح الشواهد للبغدادي ١٧٢/٧، ودرة

الغواص ١٣/١٣، والخزانة ٤٨٢/٣.

إِنَّ «مِنْ» متعلّقة بـ «أَسْوَدَ»؛ وهذا يقتضي كونه أَسَمَ تفضيل، وذلك ممتنع^(١) في الألوان. والصحيحُ أَنَّ «مِنْ الظُّلَمِ» صفة لـ «أَسْوَدَ»، أي: أسود كائن من جملة الظُّلَمِ، وكذا قوله^(٢):

يلقاك مرتدياً بأحمر من دمٍ ذَهَبَتْ بِخُضْرَتِهِ الطُّلَى والأَكْبَدُ
«من دم»: إمّا تعليل^(٣)، أي: أَحْمَر من أجل التباسه بالدم، أو صفة^(٤)، كأن السَّيْف لكثرة أَلْتباسه بالدم صار دماً.

الثامن: قولُ بعضهم في^(٥) «سَقِيَا لَكَ»: إِنَّ اللامَ متعلّقة بـ «سَقِيَا»، ولو كان كذا لقليل: سَقِيَا إِيَّاكَ؛ فَإِنَّ «سَقَى» يتعدّى بنفسه.

(١) أجازته الكوفيون. قال الواحدي: «وجميع من قَسَّر هذا الشعر قالوا في قوله: ... إن هذا من الشاذ الذي أجازته الكوفيون...».
انظر الديوان شرح الواحدي ٥٣/١.
وقال الدماميني: «الأوفى بالغرض أنه مبني على إجازة الكوفيين» حاشية الأمير ٢/١٢٦.

(٢) أي: المتنبي، وهو من قصيدة يمدح بها شجاع بن محمد الطائي المنبجي.
وقوله: مرتدياً بأحمر: أي متقلداً بسيف قد أحمر من الدم، وزالت خضرة جوهره بدماء الأعناق والأكباد. الطُّلَى: جمع طُلَيْة وهي مقدّم العُنُق.
انظر شرح العكبري ٣٣٩/١، وشرح الشواهد للبغدادي ١٧٤/٧.
(٣) وعلى هذا لا يكون «من دم» متعلقاً بـ «أحمر»، هَرَباً من بناء أَسَم التفضيل من الألوان.
(٤) أي متعلّق بمحذوف صفة لـ «أحمر».

(٥) تقدّم أَنَّ ابن مالك ذهب إلى أَنَّ اللامَ متعلّقة بالمصدر «سَقِيَا»، وأنها للتبيين. وذكر هذا ابن هشام في «اللام» [الثاني والثالث] ثم قال: «وفي هذا تهافٌ؛ لأنهم إذا أطلقوا القول بأنّ اللام للتبيين فإنما يريدون أنها متعلّقة بمحذوف استؤنف للتبيين».

فإن قيل: اللام^(١) للتقوية مثل^(٢): ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ فلأم التقوية لا تلزم^(٣)؛ ومن هنا أمتنع في^(٤) ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ﴾ كون «الذين» نصباً على الاشتغال؛ لأن «لهم» ليس متعلقاً بالمصدر.

التاسع: قول الزمخشري في^(٥) ﴿وَمَنْ آيَنِيهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتَغَاؤُكُمْ مِّن فَضْلِهِ﴾: إنه^(٦) من اللف والنشر، وإن المعنى منا مكم وأبتغواكم من فضله بالليل والنهار، وهذا يقتضي أن يكون «النهار» معمولاً للابتغاء مع تقدمه^(٧) عليه، وعطفه على معمول «منامكم» وهو^(٨) «بالليل»، وهذا لا يجوز في الشعر،

(١) أي أنها متعلقة ب «سقياً»، وهي تفيد التقوية لا التعدية.

(٢) سورة البقرة ٩١/٢، وتقدمت في حرف «اللام».

(٣) قال الأمير: «سبق أن أبى الحاجب حكى عدم اللزوم هنا» انظر الحاشية ١٢٦/٢.

(٤) سورة محمد ٨/٤٧ وتقدمت في حرف «اللام».

قال المصنف: «وأما تجويز بعضهم في قوله تعالى... كون «الذين» في موضع نصب على الاشتغال فوهم».

وتقدم أن أبى الحاجب جعلها للتقوية.

قال الدسوقي: «أي فليس العامل المتأخر مشتغلاً بضمير الأسم السابق ولا بسببه، وحيث فلا يُفسر عاملاً فيه هذا...» الحاشية ٧٩/٢.

(٥) تنمة الآية: ﴿... إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ الروم ٢٣/٣٠.

(٦) قال الزمخشري: «هذا من باب اللف، وترتيبه: ومن آياته منامكم وأبتغواكم من فضله بالليل والنهار، إلا أنه فصل بين القرينين الأولين بالقرينين الآخرين؛ لأنهما زمانان، والزمان والواقع فيه كشيء واحد مع إعانة اللف على الاتحاد...» الكشف ٥٠٦/٢.

وانظر البحر ١٦٧/٧، والمحرق ٤٤٢/١١.

(٧) في م/٤ و «مع تقديمه»، ومثله عند الشيخ محمد، والدسوقي، والأمير، ومبارك.

(٨) في م/٣ «وهو الليل».

فكيف في أفصح الكلام؟^{(١)(٢)}.

وزعم عَصْرِي^(٣) في تفسير له على سورَتَي البقرة وآل عمران في قوله تعالى^(٤): ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِيْءَ إِذْأَنَّهُمْ مِّنَ الصُّوْقِ حَدَرٌ أَلْمُوتِ﴾ أَنَّ «مِنْ» متعلّقة بـ «حَدَر»، أو بـ «الموت»، وفيهما تقديم معمول المصدر^(٥)، وفي الثاني^(٦) أيضاً تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، وحامله على ذلك أنه

(١) عَقَّبَ على هذا الدماميني بقوله: «ليس في قول الزمخشري أَنَّ ذلك من اللَّفِّ والنشر ما يقتضي أَنَّ يكون، قوله «بالليل» معمولاً لـ «منامكم»، وأن يكون النهار معمولاً لـ «ابتغاؤكم»، بل مقتضاه أن يكون «بالليل» راجعاً للمنام، و«النهار» راجعاً لأبتغاء الفضل، ويحتمل أن يكون رجوعهما إليهما لا باعتبار عملهما فيهما بل باعتبار تعلّقهما بهما من جهة المعنى فقط، فَإِنْ قُلْتُ: يَمَّ تَعَلَّقَ الجار والمجرور حيثُذ من جهة الصناعة؟ قُلْتُ: يكون قوله: «بالليل والنهار» خبر مبتدأ محذوف، أي: ذلك بالليل والنهار، والإشارة ترجع إلى ما ذُكِرَ من المنام وأبتغاء الفضل، والأبتغاء وإن تأخّر لفظاً هو متقدّم تقديراً؛ لأنه من تنمة الأول، والجملة معترضة».

انظر حاشية الشمني ٢/٢٠٩، وحاشية الأمير ٢/١٢٧، وفي م/٢ و٣ و٤ و٥ «أفصح كلام».

(٢) على هامش م/٢ «والصواب أن يُحْمَلَ على أَنَّ المنام في الزمانين والأبتغاء فيهما»، وهذا البيان جاء في صلب المادة في م/٣ و٤.

(٣) هو بهاء الدين بن عقيل. ذكر هذا الشمني والأمير، وهو مثبت على هامش م/٢ و٣. وتأتي ترجمته فهو من تلاميذ أبي حيان. ولم يفسّر غير هاتين السورتين: البقرة وآل عمران.

(٤) سورة البقرة ١٩/٢ تقدّمت في «ما يجب تعلّقهما بمحذوف» عند الحديث عن «شبه الجملة».

(٥) أي: «حَدَرٌ» فقد تقدّم عليه المتعلّق به: من الصواعق.

(٦) أي: «الموت».

لو عَلَّقَهُ بـ «يجعلون» وهو في موضع المفعول له لَزِمَ تعدُّدُ المفعولِ له^(١) من غير عَطْفٍ؛ إذ^(٢) كان ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ مفعولاً له.

وقد أُجِيبَ بِأَنَّ الْأَوَّلَ^(٣) تَعْلِيلٌ لِلْجَعْلِ مُطْلَقاً، والثاني^(٤) تَعْلِيلٌ لَهُ مُقَيِّداً بِالْأَوَّلِ، وَالْمُطْلَقُ وَالْمَقَيَّدُ غَيْرَانِ^(٥)؛ فَالْمَعْلُولُ مُتَعَدِّدٌ فِي الْمَعْنَى وَإِنْ اتَّحَدَ فِي اللَّفْظِ، وَالصَّوَابُ^(٦) أَنَّ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّ الْمَنَامَ فِي الزَّمَانَيْنِ، وَالْإِبْتِغَاءَ فِيهِمَا.

العاشر: قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي^(٧) ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾: ^(٨) «إِنْ «ما» بِمَعْنَى «مَنْ»، وَلَوْ

(١) وهذا ممتنع؛ لأن الشيء لا يُعْلَلُ بِأَمْرَيْنِ؛ لما فيه من التخالف. الدسوقي ١٨٠/٢.

(٢) في م/١ و٣ «إذا».

(٣) وهو المصدر «حَذَرَ».

(٤) وهو «الموت».

(٥) ذكر المصنف في الباب الرابع في أواخر الأمور التي يكتسبها الأسم بالإضافة أن قولهم: غَيْرَانِ وَأَغْيَارٍ ليس بعربي. انظر ٦٦٢/٥.

وتعقبه على ما ذكره هنا أصحاب الحواشي. قال بعده الشمني معقباً على الدماميني: «وأقول: لا يلزم من كونه غير عربي بمعنى أَنَّ العرب لم تتكلم به أنه لا يُتَكَلَّمُ بِهِ، وإنما يلزم ذلك من ألتزم أنه لا يُتَكَلَّمُ إِلَّا بما تكلم به العرب دون الْمُؤَلَّدِينَ» قلت: لا يُرَدُّ مثل هذا الاعتراض على الدماميني ولا ينفع المصنف. انظر حاشية الشمني ٢٠٩/٢.

(٦) ما جاء هنا يتعلق بآية سورة الروم في الفقرة السابقة، واضطربت النسخ في إثباتها، فهي غير مثبتة هنا في م/٣، وأثبتت في م/٥، وكتبت في م/٢ ثم شطبت، وهي مثبتة في م/٤ في آخر الفقرة السابقة. ولم أجد في المطبوع إشارة إلى هذا الخلاف.

(٧) سورة البقرة ٨٨/٢، وتقدّمت في فَضْلِ عَقْدِهِ من قبل للتدريب على «ما».

(٨) قلت: ذكر المهدوي، أَنَّ قِتَادَةَ رَأَى أَنَّ الْمَعْنَى: فَقَلِيلٌ مِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ. وأنكر هذا النحويون، وقالوا: لو كان كذلك للزم رفع «قليل»، وعُقِبَ عَلَى هَذَا السَّمِينِ الْحَلْبِي: «قلت: لا يلزم الرفع مع القول بالمعنى الذي ذهب إليه قتادة؛ لما تقدّم من أَنَّ نصبه على الحالِ وافٍ بهذا المعنى...».

كان كذلك لرفع قليل على أنه خبر.

الحادي عشر: قول بعضهم في ^(١) ﴿وَمَا هُوَ بِمُرْجَحِهٍ مِنْ أَلْعَدَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ ^(٢): إن «هو» ضمير الشأن، و«أن يُعَمَّرَ»: مبتدأ، و«بمرححه»: خبر. ولو كان كذلك لم يدخل ^(٣) الباء في الخبر. ونظيره قول آخر في حديث بدء الوحي ^(٤): «ما أنا بقارئ»: إن «ما» استفهامية ^(٥) مفعولة لـ «قارئ»، ودخول الباء في الخبر يأبى ذلك.

الثاني عشر: قول الزمخشري في ^(٦): ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ فيمن

= انظر الدر المصون ٢٩٦/١. وما ذكره السمين هنا أخذه عن شيخه أبي حيان. انظر البحر ٣٠٢/١ قال: «... فقول قتادة صحيح، ولا يلزم ما ذكره النحويون؛ لأن قتادة إنما بين المعنى وشرحه، ولم يُرد شرح الإعراب، فيلزمه ذلك، وإنما أتصّب قليلاً عنده على الحال...».

وذكر ابن هشام لـ «ما» ثلاثة أوجه: الزيادة، والنفي، والمصدرية.

(١) سورة البقرة ٩٦/٢ وتقدّمت في «لو». انظر ٤٠٣/٣.

(٢) هذا ما ذهب إليه الفارسي في الحلبيات موافقة للكوفيين، فإنهم يفسرون ضمير الأمر بغير جملة إذا أنظّم من ذلك إسناداً معنويّ نحو: ما هو بقاءم زيد. والبصريّون يأبون تفسيره إلا بجملة مُصَرَّحٍ بجزأيها، سالمة من حرف الجر. انظر الدر المصون ٣١٠/١ - ٣١١، وحاشية الشمني ٢٠٩/٢.

(٣) في م/٢ و٣ و٥ «تدخل».

(٤) انظر فتح الباري ٢٢/١.

(٥) قال ابن حجر: «ما: نافية؛ إذ لو كانت استفهامية لم يصلح دخول الباء وإن حكي عن الأخفش، جواز فهو شاذّ، والباء زائدة لتأكيد النفي...» فتح الباري ٢٢/١. قلت: أجاز الأخفش زيادة الباء في الإيجاب بلا شرط، وهو مشهور مذهبه.

(٦) سورة النساء ٧٨/٤ وتقدّمت في «لا» وفي «ما» الزائدة بعد الشرط.

رفع^(١) «يدرك»^(٢): إنه يجوز كَوْنُ الشرطِ مُتَّصِلًا بما قبله، أي: ولا تَظْلَمُونَ فتيلًا أينما تكونوا، يعني فيكون الجواب محذوفاً مدلولاً عليه بما قبله، ثم يَبْدَأُ^(٣) ﴿يُدْرِكُكُمْ أَلَمُوتٌ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّسَيَّدَةٍ﴾.

وهذا مردودٌ بأن سيبويه وغيره من الأئمة نصّوا على أنه لا يُحذف الجواب إلا وفعلُ الشرط ماضٍ، تقول: «أنت ظالمٌ إن فعلت» ولا تقول: «أنت ظالمٌ إن تفعل» إلا في الشعر^(٤).

وأما قولُ أبي بكر^(٥) في كتاب «الأصول»: «إنه يُقال^(٦): آتيك إن تأتني»، فنقله

(١) هذه قراءة طلحة بن سليمان «يدرككم» برفع الكافين، وخَرَجَ أبو الفتح على حذف فاء الجواب أي: فيدرككم الموت.

وهي عند أبي حيان قراءة ضعيفة، وعند ابن مجاهد مردودة في العربية، انظر تفصيل ما أوجزته هنا في كتابي: معجم القراءات ١١١/٢.

وانظر شواهد التوضيح والتصحيح/ ١٧٦ «والجواب قد يُرفع وإن كان الشرط مجزوم اللفظ».

(٢) الكشف ٤١٠/١ ذكر أنه على حذف الفاء، وأنه قد يكون محمولاً على قوله: أينما كنتم، ثم قال: «ويجوز أن يتصل بقوله: ولا تظلمون فتيلًا. أي: ولا تنقصون شيئاً مما كتب من آجالكم. أينما تكونوا في ملاحم حروب أو غيرها، ثم ابتداء قوله: ﴿يُدْرِكُكُمْ أَلَمُوتٌ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّسَيَّدَةٍ﴾، والوقف هنا على هذا الوجه على: أينما تكونوا». وانظر الشمني ٢/٢١٠، والبحر المحيط ٢٩٩/٣.

(٣) في م/٤ و٥ «يتدى»، ومثله في طبعة مبارك، والشيخ محمد، ومتن حاشية الدسوقي، وسقط من متن حاشية الأمير.

(٤) انظر الكتاب ٤٣٨/١، والآرتشاف/ ١٨٨٠.

فقد ذكر سيبويه أنه يجوز في الشعر: آتي مَنْ يَأْتيني.

(٥) هو أبو بكر بن السراج وكتابه: أصول النحو. وللدكتور مبارك تعليق غريب على أصول النحو. انظر ٧٠٦. وفي م/٥ «أبو عمرو».

(٦) انظر الأصول ١٨٩/٢.

من كتب الكوفيين، وهم يجيزون ذلك، لا على الحذف^(١)، بل على أن المتقدم هو الجواب، وهو خطأ عند أصحابنا^(٢)؛ لأن الشرط له الصدر^(٣).

الثالث عشر^(٤): قول بعضهم في^(٥) ﴿يَا أَخْسِرِينَ أَعْمَلًا﴾: إن^(٦) «أعمالاً» مفعول به، ورده ابن خروف بأن «خسر» لا يتعدى^(٧) كنفیضه «رَبِّحْ»، ووافقه^(٨) الصَّفَّار مستدلاً بقوله تعالى^(٩): ﴿كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾؛ إذ لم يرد أنها خسرت شيئاً. وثلاثتهم^(١٠) ساهون؛ لأنَّ أَسْمَ التفضيل لا يَنْصِبُ المفعول به، ولأنَّ «خَسِرَ» مُتَعَدٌّ؛ ففي التنزيل^(١١) ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾، ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾^(١٢).

(١) قال أبو حيان: «وأجاز الكوفيون سوى الفراء حذف جواب الشرط وفعل الشرط مستقبل قياساً على المعنى، فأجازوا: أنت ظالم إن تفعل...» الأرتشاف/١٨٧٩.

(٢) أي: عند البصريين.

(٣) فلا يتقدم عليه فعلٌ عمل فيه الجزم.

(٤) سقطت هذه الفقرة من م/١، وهي النسخة الثانية عند مبارك، انظر فيها الورقة/١٥٣.

(٥) أول الآية: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ...﴾ سورة الكهف ١٨/١٠٣.

(٦) لم أهتم إلى صاحب هذا القول. فكل المراجع التي رجعت إليها ذكرت نصبه على التمييز. قال أبو حيان: «وَجُمِعَ لَأَنَّ أَعْمَالَهُمْ فِي الضَّلَالِ مُخْتَلَفَةٌ، وَلَيْسُوا مُشْتَرِكِينَ فِي

عمل واحد». البحر ٦/١٦٧.

(٧) وعلى هذا فلا يتعدى أَسْمُ التفضيل «الأخسرين» المشتق منه.

(٨) أي: وافق ابن خروف في عدم تعدية «خسر».

(٩) الآية: ﴿قَالُوا يَا كَرِيمٌ إِذَا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ سورة النازعات ٧٩/١٢.

(١٠) أي: ابن خروف والصفار والبعض الذي ذهب إلى أن «أعمالاً» مفعول به.

(١١) سورة الأنعام ٦/١٢، ٢٠، وتكررت في الأعراف، وهود، والمؤمنون، والزمر،

والشورى.

(١٢) الآية: ﴿وَمَنْ أَلَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَهُ فِتْنَةٌ أُنْقَلَبَ

عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ الحج ٢٢/١١.

وَأَمَّا «خَاسِرَةٌ» فكَأَنَّهُ عَلَى النَّسَبِ^(١)، أَي: ذَاتُ خُسْرٍ، وَ«رَبِيعٌ» يَتَعَدَّى^(٢) فَيُقَالُ: «رَبِيعٌ دِينَارًا».

وَقَالَ سَبْيَوِيهِ^(٣): «أَعْمَالًا مُشَبَّهٌ^(٤) بِالْمَفْعُولِ بِهِ»، وَيَرُدُّهُ^(٥) أَنَّ أَسْمَ التَّفْضِيلِ لَا يُشَبَّهُ^(٦) بِأَسْمِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَلْحَقَهُ^(٧) عَلَامَاتُ الْفُرُوعِ^(٨) إِلَّا بِشَرَطِ^(٩)، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ تَمَيِّزٌ^(١٠).

* * *

(١) فِي الدَّر الْمَصْنُون ٤٧٣/٦ «خَاسِرَةٌ صِفَةٌ، أَي: ذَاتُ خُسْرَانٍ».

(٢) فِي م/٤ «مَتَعَدٍّ».

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ ١٠٣/١ وَ ٢١٢/٢.

(٤) فِي م/٥ «يُشَبَّهُ». وَقَوْلُهُ: مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ أَي: لَيْسَ مَفْعُولًا بِهِ.

(٥) أَي: يَرُدُّ مَذْهَبُ سَبْيَوِيهِ.

(٦) وَعَلَى هَذَا فَلَا يَكُونُ مَنْصُوبٌ أَسْمُ التَّفْضِيلِ مُشَابِهًا لِمَنْصُوبِ أَسْمِ الْفَاعِلِ.

(٧) أَي لَا تَلْحَقُ أَسْمُ التَّفْضِيلِ.

(٨) الْمُرَادُ بِالْفُرُوعِ التَّانِثُ وَالتَّثْنِيَّةُ وَالْجَمْعُ.

(٩) وَهُوَ خُلُوُّ أَسْمِ التَّفْضِيلِ مِنْ «مَنْ»، فَلِذَا خَلَا مِنْهَا لِحَقَّتْهُ الْعَلَامَاتُ.

(١٠) «انْتَهَى» زِيَادَةٌ فِي م/٢ بَعْدَ قَوْلِهِ: «تَمَيِّزٌ».

الجهة الثالثة: أَنْ يُخْرَجَ^(١) على ما لم يثبت في العربية، وذلك إنما يقع عن جهل، أو غفلة، فَلَنْذَكُرَ منه أمثلة:

أحدها: قول أبي عبيدة في^(٢) ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾: إن الكاف حَزَفُ قَسَمٍ^(٣)، وإن المعنى: الأنفال لله والرسول والذي أخرجك.

وقد شنع ابنُ الشجري^(٤) على مكِّي في حكايته هذا القول وسكوته عنه، قال: «ولو أن قائلًا قال: «كالله لأفعلن» لأستحق أن يُبصقَ في وجهه».

(١) أي: أن يُخْرَجَ المعرب الكلام...

(٢) الآيات: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ * أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا هَلْ مَنَ دَرَجَتٌ عِنْدَ رَبِّهِ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ * كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ﴾ الأنفال ٢/٨ - ٥.

(٣) ذكر هذا أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/٢٤٠، ونقله عنه مكِّي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ١/٣٤٠ قال: «... وقيل الكاف بمعنى الواو للقسَم، أي: الأنفال لله والرسول والذي أخرجك».

قال أبو حيان: «قاله أبو عبيدة، وكان ضعيفاً في النحو» البحر ٤/٤٥٩.

وانظر تفسير الطبري ٩/١٢٢، فقد ذكره عن بعض نحويي البصرة.

(٤) ذكر هذا مكِّي في المجلس الحادي والثمانين قال: «يتضمن ذكر ما لم نذكره من زلات مكِّي»، قال: «ومن الأغاليط الشنيعة أقوالٌ حكاها في سورة الأنفال...، وهذه أقوال رديئة منحرفة عن الصحة انحرفاً كلياً، وأوغلها في الرذالة القول الرابع والخامس...، والقول الآخر التابع لما قبله في الرذالة، والآخذ بالحظ الوافر من الاستحالة قولٌ من زعم أن الكاف للقسَم بمنزلة الواو. وهذا مما لا يجوز حكايته فضلاً عن تقبله، وما علمت في مذهب أحد ممن يوثق بعلمه في النحو بصري ولا كوفي أن الكاف تكون بمنزلة الواو في القَسَم، فلو قال قائل: كالله لأخرجن، يريد: والله لأخرجن، لأستحق أن يُبصقَ في وجهه...».

انظر أمالي الشجري ٣/١٨٣ - ١٨٤ «تحقيق الطناحي».

وَيُبْطِلُ هَذِهِ الْمَقَالَةَ^(١) أَرْبَعَةَ أُمُورَ^(٢):

أَنَّ الْكَافَ لَمْ تَجْئَ بِمَعْنَى وَاوِ الْقَسَمِ، وَإِطْلَاقُ^(٣) «مَا» عَلَى اللَّهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَرَبَّطُ الْمَوْصُولِ بِالظَّاهِرِ^(٤)، وَهُوَ فَاعِلُ «أَخْرَجَ»، وَبَابُ ذَلِكَ الشَّعْرُ، كَقَوْلِهِ^(٥):

[فَيَا رَبُّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ] وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

وَوَضَّلَهُ^(٦) بِأَوَّلِ السُّورَةِ مَعَ تَبَاعُدٍ مَا بَيْنَهُمَا.

وَقَدْ يُجَابُ عَنِ الثَّانِي^(٧) بِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ نَحْوُ^(٨) ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾. وَعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ:

(١) أي: مقالة أبي عبيدة في: جعل الكاف من «كما» حرف قَسَم.

(٢) ما ذكره المصنف هنا متتبع من رَدِّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ عَلَى مَكِّي.

انظر أمالي الشجري ١٨٥/٣.

(٣) قال الشجري: «وَجَعَلَ «مَا» الَّتِي فِي قَوْلِهِ: «كَمَا أَخْرَجَكَ» بِمَعْنَى الَّذِي، وَجَعَلَهَا وَاقِعَةً عَلَى الْقَدِيمِ تَعَالَى جَلُّهُ...».

(٤) قال الشجري: «فَقَالَ فِي حِكَايَتِهِ: الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولُ وَالَّذِي أَخْرَجَكَ، وَهَذَا لَوْ كَانَ عَلَى مَا تَلَفَّظَ بِهِ لَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ «أَخْرَجَكَ» مُضْمَرًا عَائِدًا عَلَى «الَّذِي»، وَكَيْفَ يَكُونُ فِي «أَخْرَجَكَ» مُضْمِرٍ وَالْفَاعِلُ «رَبُّكَ»، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولُ وَالَّذِي أَخْرَجَكَ رَبُّكَ...».

(٥) تَقَدَّمَ الْبَيْتُ فِي «الْلَامِ» وَهُوَ لِمَجْنُونٍ لَيْلَى. انظر ١٥٨/٣ مع خلاف في الرواية. وَكَانَ الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ وَضَعَ الْأَسْمَ الظَّاهِرَ وَهُوَ لَفْظُ الْجَلَالَةِ «رَحْمَةُ اللَّهِ» مَوْضِعَ مُضْمِرِ الْغِيَةِ لِفُضْرَةِ الشَّعْرِ، وَالْقِيَاسُ: وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَتِهِ أَطْمَعُ.

(٦) أي: رَبَّطُ الْأَسْمِ الْمَوْصُولِ بِأَوَّلِ السُّورَةِ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ مَا جَاءَ فِي أَوَّلِ السُّورَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولُ﴾ هُوَ دَلِيلُ جَوَابِ الْقِسْمِ الْمَحْذُوفِ، انظر الشجري ١٨٥/٣، وَحَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ ١٨١/٢.

(٧) أي: الْوَجْهَ الثَّانِي، وَهُوَ إِطْلَاقُ «مَا» عَلَى اللَّهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

(٨) سُورَةُ الشَّمْسِ ٥/٩١.

الجواب^(١) ﴿يُجَادِلُونَكَ﴾. وَيَرْؤُهُ^(٢) عَدَمُ توكيده. وفي الآية أقوال آخر:

- ثانيها: أَنَّ الكاف مبتدأ^(٣)، وخبره «فَاتَّقُوا اللَّهَ»، ويُفسده اقترانه^(٤) بالفاء، وَخُلُوهُ^(٥) من رابط، وتباعد ما بينهما^(٦).

- وثالثها: أنها^(٧) نعتٌ مصدرٍ محذوف^(٨)، أي: يجادلونك في الحق الذي هو إخراجك من بيتك جдалاً مِثْلَ جдал إخراجك، وهذا فيه تشبيه الشيء بنفسه^(٩).
- ورابعها: - وهو أَقْرَبُ مما قبله - أنها نعت^(١٠) مصدرٍ أيضاً، ولكن التقدير:

(١) أي جواب القسم وهو الآية/٦ من سورة الأنفال: ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا بَيَّنَّ كَلَّمَائِمْ سَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾.

(٢) أي: يَرُؤُ هذا الوجه وهو جعل «يجادلونك» جواب القسم أنه لم يُؤَكَّد مع أَنَّ توكيده على ما ذهب إليه واجب.

(٣) قال مكِّي: «وقيل الكاف في موضع رفع، والتقدير: كما أخرجك ربك من بيتك بالحق فاتقوا الله، فهو ابتداء وخبر» مشكل إعراب القرآن ١/٣٤٠، وانظر البحر ٤/٤٦٢.

(٤) أي: يُفْسِدُ هذا التقدير اقتران الخبر بالفاء، ولا يكون ذلك إلا إذا كان المبتدأ شبيهاً بالشرط في العموم مثل: مَنْ.

(٥) أي: خُلُو الخبر من رابط يربطه بالمبتدأ.

(٦) أي: تباعد ما بين المبتدأ وهو الكاف والخبر وهو «فاتقوا الله».

(٧) أي: الكاف.

(٨) انظر البحر ٤/٤٦٢، ومشكل إعراب القرآن ١/٣٤٠.

(٩) هذا لأبن الشجري قال: «فهذا تشبيه الشيء بنفسه؛ لأنه تشبيه إخراجِه من بيته بإخراجِه من بيته» الأمالي ٣/١٨٥.

(١٠) هذا للزجاج. انظر البحر ٤/٤٦٢، وأخذ هذا الزمخشري عن الزجاج. انظر الكشف ٢/٤، والمصنف نقل نص الزمخشري، وانظر معاني القرآن للزجاج ٢/٤٠٠، والنص في أمالي الشجري ٣/١٨٥.

قل الأنفال ثابتة لله والرسول^(١)، مع كراهتهم^(٢)، ثبوتاً ومثل ثبوت إخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون^(٣).

وخامسها: - وهو أقرب من الرابع - : أنها^(٤) نعت^(٥) لـ «حقاً، أي: أولئك هم المؤمنون حقاً كما أخرجك، والذي سهل^(٦) هذا تقاربهما، ووصف الإخراج بالحق في الآية.

وسادسها: - وهو أقرب من الخامس - أنها خبرٌ لمحذوف^(٧)، أي هذه الحال كحال إخراجك، أي: إن حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيلك^(٨) الغزاة مثل حالهم في كراهية خروجك من بيتك للحرب. وفي هذه الآية أقوال أخرٌ مُتَشَبِّهة^(٩).

(١) في م/٢ «وللرسول».

(٢) في م/١ «مع كراهتهم».

(٣) في م/٢ و٥ «مع كراهتهم».

(٤) أي: الكاف من «كما» في الآية.

(٥) هذا الرأي للأخفش. انظر البحر ٤/٤٦٢، ومشكل إعراب القرآن ١/٣٤٠، وأمالى الشجري ٣/١٨٥.

(٦) هذا أقرب الأقوال عند الشجري قال: «... لأمرين: أحدهما تقارب ما بينهما، والآخر أن إخراجهم من بيته كان حقاً بدلالة وصفه له بالحق...». وما ذكره ابن هشام تابع فيه له.

(٧) انظر البحر ٤/٤٦٢.

(٨) أي: إعطاء بعضهم من الخمس زيادة عن سهمه. وذكر أبو حيان أن هذا أخذه الزمخشري وحسنه.

انظر البحر ٤/٤٦٢، والكشاف ٢/٤، فقد ذكر أنه يرتفع محل الكاف على أنه خبر مبتدأ محذوف.

(٩) ذكر أبو حيان خمسة عشر وجهاً. ارجع إلى البحر، وانظر الشمني ٢/٢١٠.

وذكر السمين في المسألة عشرين وجهاً، انظر الدر ٣/٣٩٤ - ٣٩٦.

المثال الثاني: قولُ ابن مهران^(١) في كتاب الشَّواذ فيمن قرأ^(٢): ﴿إِنَّ الْبَقْرَ تَشَابَهَتْ﴾ بتشديد التاء: إِنَّ العرب تزيد تاءً على التاء الزائدة في أول الماضي، وأنشد^(٣):

[طَلَبَ لَعْرُفَكَ يَا ابْنَ يَحْيَى بَعْدَمَا] تَتَقَطَّعَتْ بِي دُونَكَ الْأَسْبَابُ

ولا حقيقة لهذا البيت، ولا لهذه القاعدة، وإنما أصلُ القراءة «إِنَّ الْبَقْرَةَ» بتاء الوحدة، ثم أُدْغِمَتْ في تاء «تشابهت»؛ فهو إدغام من كلمتين^(٤).

الثالث: قولُ بعضهم في^(٥) ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا نُفْتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾: إِنَّ الْأَصْلَ

(١) هو أحمد بن الحسين بن مهران الأستاذ أبو بكر الأصبهاني، قرأ بدمشق على ابن الأخرم، وبيغداد على أحمد بن بويان وعدد كبير من القراء، وله من المؤلفات في القراءات: كتاب الغاية في العشر، ومذهب حمزة في الهمز في الوقف، وكتاب طبقات القراء وغيرها، والمطبوع من كتبه المبسوط في القراءات العشر، وكتاب الغاية. توفي في شوال سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، وله ست وثمانون سنة. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٤٩/١ - ٥٠.

(٢) الآية: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقْرَ فَشَبَّهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ سورة البقرة ٧٠/٢.

ولم أجد من ذكر هذه القراءة في الشواذ غير ابن هشام.

(٣) صدر هذا البيت ما أثبتته بين معقوفين، وقد أثبتته ابن عصفور في الضرائر ص/٥٥، وأثبتته البغدادي في شرح الشواهد، ١٧٥/، ولم يكن منهما تعليق على القراءة. ووجه الشاهد في البيت: زيادة التاء الأولى على الفعل تقطعت على طريق التوهم. وذلك أن «تقطعت» كثرت في الكلام حتى ظُنَّ أنها فعللت، فزاد عليها التاء التي تزداد على تفعلت.

وذكر البغدادي أَنَّ الظاهر أَنَّ يحيى هنا هو يحيى بن خالد البرمكي، وأبنته إماء جعفر، وإماء الفضل، وإماء موسى.

(٤) هذا تخريج بعيد. ولم أجد من أصحاب الحواشي المتقدمين من تعقبه على ما ذهب إليه، أو قال في هذه القراءة قولاً.

(٥) سورة البقرة ٢٤٦/٢، وتقدمت في «أَنَّ» و«قد».

وما لنا وأن لا نقاتل، أي^(١): ما لنا وترك القتال، كما تقول: «ما لك وزيدًا». ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه.

الرابع: قول محمد^(٢) بن مسعود بن^(٣) الزكي في كتاب «البدیع» - وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة - : «إنَّ «الذي» و«أنَّ» المصدرية يتقارضان^(٤)، فيقع^(٥) «الذي» مصدرية كقوله^(٦):

أَتَفَرَّخُ أَكْبَادُ الْمُحِبِّينَ كَالَّذِي أَرَى كَيْدِي مِنْ حُبِّ مَيَّةَ تَفَرَّخُ؟

وتقع «أنَّ» بمعنى «الذي» كقولهم: «زيد أعقلُّ من أن يكذب» أي: «من الذي يكذب» انتهى.

فأما وقوع «الذي» مصدرية فقال به يونس والقرأء والفراسي، وأرتضاه أبن

(١) ما: مبتدأ، لنا: متعلق بخبره، أنَّ لا نقاتل: مؤول بمصدر مفعول معه، وفي الكلام حذف واو المعية. انظر دسوقي ١٨٢/٢، وانظر التبيان للعكبري/١٩٦.

(٢) تقدّمت ترجمته «محمد بن مسعود الغزني في حرف «اللام». وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٧٦/٧.

(٣) في م/١ «بن مسعود الزكي».

(٤) في م/٤ «تتقارضان».

(٥) في م/١ «فتقع».

(٦) قائله: جميل بن معمر، كذا أورده السيوطي، وذكر البغدادي أن مَيَّة محبوبة ذي الرمة لا جميل، وذكر الرواية فيه عن ذي الرمة:

أَتَفَرَّخُ أَكْبَادُ الْمُحِبِّينَ كُلِّهِمْ كما كبدني من ذُكْرِ مَيَّة تَفَرَّخُ
وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه لأبن الزكي.

ووجدت الرواية في ديوان جميل «من حُبِّ بثنة» وبهذا يزول اعتراض البغدادي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٧٥/٧، وشرح السيوطي/٨٩٦، وديوان جميل/٤١، ولم أجد البيت في ديوان ذي الرمة.

خروف وأبْنُ مالِك، وجعلوا منه^(١) ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾، ﴿وَحَضَمْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾^(٢).

وأما عكسه^(٣) فلم^(٤) أعرف له قائلًا، والذي جَرَّاه عليه إشكالُ هذا الكلام؛ فإنَّ ظاهره تفضيلُ زيدٍ في العقل على الكذب، وهذا لا معنى له^(٥). ونظائرُ هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال، وقَلَّ من يتنبَّه لإشكالها. و^(٦) ظهر لي توجيهان: أحدهما: أن يكون في الكلام تأويلٌ على تأويل^(٧)، فيؤوَّل «أَنْ» والفعل بالمصدر^(٨)، ويؤوَّل المصدرُ بالوصف^(٩)، فيؤوَّل إلى المعنى الذي أرادَه^(١٠)،

(١) الآية: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ وَمَن يَقَرِّفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ سورة الشورى ٢٣/٤٢.

انظر الدر المصون ٨٠/٦ فهي مصدرية عند يونس والقرءاء. وانظر ٤٨٣/٣.
(٢) الآية: ﴿كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوَّلَدًا فَاسْتَضَمُّوا بِحُلُوفِهِمْ فَاسْتَمْتَعُوا بِحُلُوفِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ بِحُلُوفِهِمْ وَخَضَمْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ سورة التوبة ٦٩/٩.
انظر التبيان للعسكري/٦٥١ وهو الوجه الثاني عنده، وهو نادر، وانظر الفريد ٢/٩٠ «... وهو غريب».

(٣) أي: مجيء «أَنْ» بمعنى «الذي».

(٤) في م/٢ و٤ «فلم أعرف قائلًا به» وفي م/٣ «فلم أرَ به قائلًا» وفي م/٥ «فلا أعرف قائلًا به».

(٥) لأنَّ التقدير على هذا: هو أعقل من الكذب.

(٦) في م/٥ «وقد ظهر».

(٧) أي: تأويل بعد تأويل.

(٨) وهو الكذب.

(٩) أي: بأسم الفاعل وهو «الكاذب».

(١٠) وهو: زيد أعقل من الكاذب.

ولكن بوجه^(١) يَقْبَلُهُ العلماء، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(٢): ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾: إِنَّ التَّقْدِيرَ^(٣): مَا كَانَ أَفْتَرَاءً، وَمَعْنَى هَذَا: مَا كَانَ مُفْتَرَىً.

وقال أبو الحسن^(٤) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(٥): ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾: إِنَّ^(٦) الْمَعْنَى: ثُمَّ يَعُودُونَ لِلْقَوْلِ، وَالْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ الْمَقُولِ، أَيْ: يَعُودُونَ لِلْمَقُولِ فِيهِنَ لَفْظُ الظَّاهِرِ، وَذَلِكَ هُوَ الْمَوْافِقُ لِقَوْلِ جَمْهُورِ^(٧) الْعُلَمَاءِ: إِنَّ الْعَوْدَ الْمُوجِبَ لِلْكَفَّارَةِ الْعَوْدُ إِلَى الْمَرَأَةِ، لَا الْعَوْدُ إِلَى الْقَوْلِ نَفْسَهُ كَمَا يَقُولُ أَهْلُ الظَّاهِرِ^(٨).

وبعد، فهذا الوجه^(٩) عِنْدِي ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ التَّفْضِيلَ عَلَى النَاقِصِ لَا فَضْلَ فِيهِ،

(١) فِي م/٥ وَالْمَطْبُوعُ «بِتَرْجِيهِ».

(٢) سُورَةُ يُونُسَ ٣٧/١٠، وَتَقَدَّمَتْ فِي «أَنْ» وَ«عَسَى».

(٣) قَالَ الْعَكْبَرِيُّ: «وَأَنْ يُفْتَرَى: فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ خَبَرُ كَانَ، أَيْ: وَمَا كَانَ الْقُرْآنُ أَفْتَرَاءً، وَالْمَصْدَرُ هُنَا بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ، أَيْ: مُفْتَرَىً...» انظر التبيان/٦٧٥، وَحَاشِيَةُ الشَّهَابِ ٢٩/٥.

(٤) الْأَخْفَشُ.

(٥) الْآيَةُ: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحَرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ ذَلِكَ نُوعُظُونَ بِهٖ ۖ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سُورَةُ الْمَجَادِلَةِ ٥٨/٣.

(٦) لَمْ أَجِدْ قَوْلَ الْأَخْفَشِ فِي كِتَابِهِ مَعَانِي الْقُرْآنِ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ. انظر ص/٤٩٦.

(٧) فِي م/٣ «لِقَوْلِ الْجَمْهُورِ».

(٨) قَالَ أَبُو حَيَّانَ: «وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا. أَنَّ يَعُودُوا لِلْفَرْقِ الَّذِي سَبَقَ مِنْهُمْ، وَهُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ ثَانِيًا: أَنْتَ مِتِّي كَظْهَرِ أُمِّي، فَلَا تَلْزَمُ الْكَفَّارَةَ بِالْقَوْلِ، وَإِنَّمَا تَلْزَمُ بِالثَّانِي. وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الظَّاهِرِ، وَرُويَ عَنْ بَكِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْجِ وَأَبِي الْعَالِيَةِ وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَاءِ» الْبَحْرُ ٢٣٣/٨.

(٩) وَهُوَ التَّأْوِيلُ بِالْمَصْدَرِ ثُمَّ بِالْوَصْفِ فِي مِثَالِ ابْنِ الزُّكِيِّ.

وعليه قوله ^(١): (٢)

إذا أنت فَضَّلْتَ أَمَرًا ذا بَرَاعَةٍ عَلَى نَاقِصٍ كَانَ الْمَدِيحُ مِنَ النَّقْصِ
التوجيه الثاني ^(٣): أَنْ ^(٤) «أَعْقَلَ» ضَمَّنَ معنى ^(٥) «أُبْعَدَ»، فمعنى المثال: زَيْدٌ
أُبْعَدُ النَّاسَ مِنَ الْكَذْبِ لِفَضْلِهِ عَلَى غَيْرِهِ، فـ «مِنْ» المذكورة ليست الجارّة
للمفضول، بل متعلّقة بـ «أَفْعَلَ» لِمَا ضَمَّنَهُ ^(٦) مِنْ معنى البُعْدِ، لَا لِمَا فِيهِ مِنَ
المعنى الوضعي ^(٧)، والمفضّلُ عليه متروكٌ أبدأً مع «أَفْضَلَ» هذا ^(٨) لقصد التعميم.
ولولا الإسهابُ لأوردتُ أمثلةً كثيرةً من هذا الباب لِيَتَقَيَّفَ منها على العجبِ
العُجَابِ.

(١) في م/٢ و٣ و٤ «قوله».

(٢) قائله غير معروف، وقد ساقه المصنف مؤيداً للمعنى الذي ذكره، وهو أنه لَا فَضْلَ فِي
التفضيل على الناقص

انظر شرح الشواهد للبغدادى ١٧٨/٧.

(٣) لمثال ابن الزكي «زيد أعقل من أن يكذب».

(٤) في م/٢ و٣ و٤ «أفعل».

(٥) قال اللدمايني: «فيه نظر، فَإِنَّ الفعل الذي ينسبك هو وما معه في المثال بالمصدر يُسْتَدُّ
إلى ضمير المفضّل، فينبغي عند السبك أن يُضَافَ ذلك المصدر إلى هذا الضمير، كما
تقول في: أعجبنى ما صنعت: المعنى: أعجبنى صُنْعُكَ...، ثم في كلام المصنف
الجمع بين إضافة أسم التفضيل وإدخال «من» على المفضّل عليه، وهو ممتنع...»
انظر الشمي ٢١١/٢.

(٦) كذا في المخطوطات. وفي المطبوع «لما تَضَمَّنَهُ».

(٧) أي: التفضيل.

(٨) أي الذي ذكر بعده «من أن يكذب» دسوقي.

الجهة الرابعة: أن يُخَرَّجَ^(١) على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقوي. فإن كان لم يظهر له إلا ذلك^(٢) فَلَهُ عُدُّهُ، وإن ذَكَرَ الجميع^(٣)، فإن قَصَدَ بَيَانَ^(٤) المحتمل أو تدريب الطالب فَحَسَنَ، إلا في^(٥) ألفاظ التنزيل، فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يَغْلِبُ على الظن إرادته، فإن لم يَغْلِبْ شيءٌ^(٦) فَلْيَذْكُرْ الأوجه المحتملة من غير تَعَسُّفٍ^(٧)، وإن أراد مُجَرَّدَ الإغراب^(٨) على الناس وتكثير^(٩) الأوجه فَصَعْبٌ شديدٌ، وسأضرب لك أمثلة مما خَرَّجوه على الأمور المُسْتَبَعَدَةَ لتجنبها وأمثالها.

أحدها: قول جماعة في^(١٠) ﴿وَقِيلَ﴾: إنه عَطْفٌ على لفظ^(١١) ﴿السَّاعَةِ﴾

(١) أي مُغَرِّب الكلام.

(٢) في م/١ «إلا ذاك» أي: ذلك الوجه الضعيف.

(٣) أي: ما كان ضعيفاً وما كان قوياً.

(٤) أي: بيان الوجه المحتمل.

(٥) في م/٥ «إلا في بيان ألفاظ التنزيل».

(٦) أي: إذا لم يَغْلِبْ على الظن شيءٌ أو وجهٌ من الأوجه المحتملة.

(٧) قال الدسوقي: «أي: ولا ينبغي أن يذكر الأوجه البعيدة التي فيها تعسف» الحاشية ٢/

١٨٣.

(٨) في م/١ و٢ «الإغراب».

(٩) محتملة وغير محتملة.

(١٠) الآيات: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ * وَبَارَكَ الَّذِي لَمْ يَكُنْ

أَلَمٌ مِّنْ شَيْءٍ وَمَا يَنبُتُهَا وَجَدَهُ عَلِيمٌ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن

دُونِهِ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * وَلَٰكِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ يَقُولُ اللَّهُ فَاَن يَوْفَوْهُمْ *

وَقِيلَ يَكْرَبُ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ سورة الزخرف ٤٣/٨٤ - ٨٨.

فِيمَنْ خَفَضَ^(١)، وَعَلَى مَحَلِّهَا فِيمَنْ نَصَبَ^(٢) مع ما بينهما من التباعد.

وَأَبْعَدُ مِنْهُ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(٣): ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ﴾: إِنَّ خَبْرَهُ^(٤) ﴿أُولَئِكَ يَبْذُوثُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾. وَأَبْعَدُ مِنْ هَذَا قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ وَالزَّجَّاجِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(٥): ﴿صَّ وَالْقُرْءَانِ ذِي الذِّكْرِ﴾: إِنَّ جَوَابَهُ^(٦) ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ﴾.

وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي^(٧) ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾: إِنَّهُ عَطْفٌ عَلَى^(٨): ﴿وَوَهَبْنَا

(١) هذه قراءة عاصم وحزمة والأعمش وبعض أصحاب عبد الله والسلمي وأبن وثاب، وهي رواية أبي علي الضرير البصري عن أصحابه عن يعقوب «وقيل». ويأتي تخريجها. وذكرتها بعض المراجع «وقيل» بالخفض والوصل عن عاصم وحزمة. وانظر كتابي معجم القراءات ٤١٠/٨ - ٤١١. ومشكل إعراب القرآن ٢٨٥/٢، وانظر التبيان للعبكري ١١٤٣ فهو معطوف على لفظ «الساعة».

(٢) هذه قراءة ابن كثير ونافع وأبن عامر وأبي عمرو والكسائي، والمفضل عن عاصم وأبي بكر، والحسن وخلف ويعقوب وأبي جعفر «وقيل». وذكرتها بعض المراجع مع الوصل بالواو: وقيلهو.

انظر كتابي معجم القراءات: ٤١١/٨ - ٤١٢.

(٣) الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِنْبٌ غَزِيزٌ﴾ سورة فصلت ٤١/٤١.

(٤) الآية: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَجَبًا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَبُ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَبَيِّنَاتٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَئِكَ يُبْذُوثُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ سورة فصلت ٤١/٤٤.

(٥) سورة ص ٣٨/١، وانظر معاني القرآن للزجاج ٣١٩/٤.

(٦) الآية: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاضُّمُ أَهْلِ النَّارِ﴾ سورة ص ٣٨/٦٤. وانظر ما يأتي ص ٥١٨.

(٧) الآية: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ يُلْقَاهُ رِيبَهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾ الأنعام ٦/١٥٤.

(٨) الآية: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ الأنعام ٦/٨٤.

وانظر الدر المصون ٢٢٠/٣.

لَهُ إِسْحَاقَ^(١).

وقول الزمخشري في^(٢): ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقَرٌّ﴾ فيمن جرَّ^(٣) «مُسْتَقَرٌّ»: إنَّ^(٤) «كُلًّا» عَطْفٌ عَلَى «السَّاعَةِ» في^(٥) ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ﴾.

وَأَبْعَدُ مِنْهُ قَوْلُهُ^(٥) فِي^(٦) ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ﴾: إِنَّهُ عَطْفٌ عَلَى^(٧) ﴿وَفِي الْأَرْضِ عَائِلٌ﴾.

وَأَبْعَدُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ فِي^(٨) ﴿فَأَسْتَفْتِهِمُ الرِّبَّكَ الْبَنَاتُ﴾: إِنَّهُ عَطْفٌ عَلَى^(٩) ﴿فَأَسْتَفْتِهِمُ أَهْمُ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ قال^(١٠): هو معطوفٌ على مثله في أوَّلِ السُّورَةِ وَإِنْ

(١) وهذا العطف هو أحد الوجهين عن الزمخشري. انظر الكشاف ٥٣٦/٢.

(٢) الآيات: ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْتَقَى الْقَمَرُ * وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرَضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَقَرٌّ * وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقَرٌّ﴾ سورة القمر ١/٥٤ - ٣. وفي م/١ سقط قوله: ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ﴾.

(٣) قراءة الجماعة «مستقرٌّ» خبر «كلٌّ».

وقرأ أبو جعفر وزيد بن علي وأبن محيصن من طريق الأهوازي «مستقرٌّ»، بكسر القاف والراء، صفة لـ «أمرٍ»، وخبر المبتدأ «كلٌّ» محذوف.

انظر كتابي معجم القراءات: ٢١٣/٩ - ٢١٤.

(٤) قال الزمخشري: «... أي: اقتربت الساعة وأقرب كلُّ أمرٍ مستقرٌّ يستقر ويتبين حاله» الكشاف ١٨٢/٣.

(٥) أي قول الزمخشري.

(٦) الآية: ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ سورة الذاريات ٣٨/٥١.

(٧) الآية: ﴿وَفِي الْأَرْضِ عَائِلٌ لِّلَّذِينَ آمَنُوا﴾ الذاريات ٢٠/٥١.

وانظر الكشاف ١٧٠/٣.

(٨) تنمة الآية: ﴿... وَلَهُمُ الْبُتُونَ﴾ الصافات ١٤٩/٣٧.

(٩) تنمة الآية: ﴿... أَمْ مَنْ خَلَقْنَا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَّازِبٍ﴾ الصافات ١١/٣٧.

(١٠) قال الزمخشري: «فأسفتهم معطوف على مثله في أول السورة وإن تباعدت بينهما المسافة، =

تباعَدَت بينهما المسافة. انتهى^(١).

والصواب خلاف^(٢) ذلك كله.

فأما ﴿وَقِيلَ﴾ فيمن خَفَضَ، فقليل^(٣): الواو للقسَم، وما بعده الجواب، وأختره الزمخشري^(٤). وأما من نَصَبَ قليل^(٥): عطف على «سِرْهم»، أو على مفعول محذوف^(٦) معمول لـ «يكتبون»، أو لـ^(٧) «يعلمون»، أي: يكتبون ذلك. أو يعلمون الحق، أو أنه مَصْدَرٌ لـ «قال» محذوفاً^(٨)، أو نَصَبٌ على إسقاط حَرْف

= أمر رسوله بأستفتاء قريش على وجه إنكار البعث أولاً، ثم ساق الكلام موصولاً بعبضه ببعض، ثم أمره بأستفتائهم عن وجه القسمة الضئيلة التي قَسَموها حيث جعلوا لله الإناث ولأنفسهم الذكور... الكشف ٦١٢/٢.

(١) قوله: «انتهى» ليس في م/٥.

(٢) يُعَدُّ الفَصْلُ بين المعطوف والمعطوف عليه.

(٣) قال أبو حيان: «وخرُجَ على أنه عَطَفَ على الساعة، أو على أنها واو القَسَم، والجواب محذوف، أو لينصَرَفَ، أو لأفْعَلَنَ بهم ما أشاء».

البحر ٣٠/٨، والدر المصون ١٠٩/٦.

(٤) قال الزمخشري: «... وأقوى من ذلك وأوجه أن يكون الجَرّ والنَّصْبُ على إضمار حرف القَسَم وحذفه» الكشف ١٠٥/٣.

وذكر هذا الوجه العكبري، انظر التبيان/١١٤٢.

(٥) العطف على «سِرْهم» هو رأي الأخفش، انظر البحر ٣٠/٨، والكشاف ١٠٥/٣، وهو رأي العكبري، انظر التبيان/١١٤٢.

(٦) والتقدير: يكتبون أقوالهم وأفعالهم. وانظر مشكل إعراب القرآن ٢/٢٨٥، والفريد ٤/٢٦٦.

(٧) أي يعلمون الحق. انظر البحر ٣٠/٨، وانظر الدر ١٠٩/٦، وفي البحر أيضاً أنه منصوب على إضمار فعل، أي: ويعلم قِيلَ.

وانظر مشكل إعراب القرآن ٢/٢٨٥، والفريد ٤/٢٦٦.

(٨) ذكر هذا أبو حيان للأخفش: وقال قِيلَ. البحر ٣٠/٨، وانظر الدر ١٠٩/٦. وهو للعكبري =

الْقَسَمَ^(١)، وأختره الزمخشري^(٢).

وأما^(٣) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ﴾ فقول: الذين^(٤): بَدَلُ من «الذين» في ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ﴾، والخبر^(٥) ﴿لَا يَخْفَوْنَ﴾، وأختره الزمخشري. وقيل: مبتدأ خبره مذكور، ولكن حذِفَ رابطُه، ثم اختلف في تعيينه، فقول: هو^(٦) ﴿مَا يُقَالُ لَكَ﴾ أي: في شأنهم، وقيل: هو ﴿لَمَّا جَاءَهُمْ﴾، أي: كفروا به. وقيل^(٧): ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ﴾ أي: لا يأتيه منهم، وهو بعيد؛ لأن الظاهر أن «لا يأتيه» من جملة خبر «إنه»^(٨).

= أيضاً. انظر التبيان/ ١١٤٣.

«أي وقال قيله». وانظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٨٥، والفريد ٤/ ٢٦٦.

(١) ذكر هذا السمين في الدر ٦/ ١٠٩.

(٢) انظر الكشف ٣/ ١٠٥.

(٣) آية سورة فصلت ٤١/ ٤١.

(٤) قال السمين: «إن الذين الثانية» بَدَلُ من «إن الذين الأولى».

«آية/ ٤٠»، والمحكوم على البدل محكوم به على المبدل منه، فيلزم أن يكون الخبر ﴿لَا

يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا﴾. وهو متزع من كلام الزمخشري «الذَر ٦/ ٦٨.

قال الزمخشري: «فإن قلت: بِمَ اتصل قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ﴾ قلت: هو بَدَلُ من

قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فَجَاءَنَا﴾ الكشف ٣/ ٧٢، والبحر ٧/ ٥٠٠.

(٥) انظر سبعة أقوال في الخبر عند السمين. الذَر ٦/ ٦٨.

(٦) قال السمين: «الخبر قوله: ما يقال لك» والعائد محذوف أيضاً، تقديره: إن الذين كفروا

بالذكر ما يقال لك في شأنهم إلا ما قد قيل للرسل من قبلك» الدر ٦/ ٦٨، وذكر أنه ذهب

إليه الشيخ. ويعني بالشيخ أبا حيان. وانظر البحر ٧/ ٥٠٠.

(٧) ذهب إلى هذا أبو حيان قال: «والذي أذهب إليه أن الخبر مذكور، لكنه حُذِفَ منه عائِدُ

يعود على أسم «إن»، وذلك قوله: لا يأتيه الباطل، أي: الباطل منهم، أي: الكافرون به»

البحر ٧/ ٥٠٠، وانظر سورة فصلت ٤١/ ٤٢.

ونقل السمين هذا الرأي عن شيخه في الدر ٦/ ٦٨، ولم يُعَقِّب بشيء.

(٨) وذلك في الآية/ ٤٠ من فصلت: ﴿... إِنَّهُمْ يَمَسُّونَ بَصِيرًا﴾.

وأما ^(١) ﴿صَّ وَالْقُرْآنَ﴾ الآية، فقيل: الجواب ^(٢) محذوف، أي ^(٣): إنه لمُعْجَزٌ،
بدليل الثناء عليه لقوله: ﴿ذِي الذِّكْرِ﴾، أو ^(٤) ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾، بدليل ^(٥):
﴿وَجِئُوا أَن جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ ^(٦)، أو ما الأَمْرُ كما زعموا ^(٦)، بدليل ^(٧) ﴿وَقَالَ
الْكَافِرُونَ هَذَا سِحْرٌ كَذَابٌ﴾.

وقيل: مَذْكُورٌ، فقال الأخفش ^(٨) ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلِ﴾ ^(٩).

وقال الفراء وثعلب ^(١٠) ﴿صَّ﴾؛ لأنَّ معناها «صَدَقَ»، ويردُّه أنَّ الجواب لا
يتقدَّم، فإنَّ أريد أنه دليلُ الجوابِ فقريبٌ، وقيل: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ ^(١١) الآية ^(١٢)،

(١) سورة ص ٣٨/١.

(٢) فيه أقوال كثيرة.

(٣) كأنه قال: والقرآن ذي الذكر إنه لمعجز. البحر ٣٨٣/٧.

(٤) هذا تقدير أبي حيان قال: «لأنه نظير ﴿يَسَّ﴾ وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ البحر
٣٨٣/٧ وما ذكره المصنف هنا نقله عن شيخه.

(٥) الآية: ﴿وَجِئُوا أَن جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سِحْرٌ كَذَابٌ﴾ ص ٣٨/٤.

(٦) هذا تقدير ابن عطية. انظر المُحَرَّر ٤١٦/١٢، والبحر ٣٨٣/٧. وهو الصحيح عند ابن
عطية. وعزاه إلى قتادة والطبري.

(٧) الآية/٤ من هذه السورة.

(٨) انظر الدر المصون ٥٢٠/٥، والبحر ٣٨٣/٨، والمُحَرَّر ٤١٥/١٢.

(٩) وفي معاني القرآن للأخفش/٤٥٢: «فيزعمون أنَّ موضع القسم في قوله: ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا
كَذَبَ الرُّسُلِ﴾».

(١٠) هي الآية/١٤ من سورة ص: ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلِ فَحَقَّ عِقَابٌ﴾.

(١١) انظر الدر المصون ٥٢٠/٥، قال: «وهذا بناء منهما على جواز تقديم جواب القسم، وأنَّ
هذا الحرف مقتطع من جملة هو دالٌّ عليها». ثم ضَعَفَ هذا الرأي.

(١٢) الآية: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَوْلَا حِينَ مَنَاصٍ﴾ ص ٣٨/٣.

(١٣) وهذا الرأي للفراء وثعلب، وضَعَفَهُ السمين، ورآه ابنُ عطية متكلفاً، وذكره للزجاج.

المُحَرَّر ٤١٦/١٢، وانظر البحر ٣٨/٧.

وَحُذِفَتِ اللَّامُ^(١) لِلطَّوْلِ.

وأما ﴿ثُمَّ آتَيْنَا﴾^(٢) فعطف على ﴿ذَلِكَ وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ بِهٖ﴾^(٣)، و﴿ثُمَّ﴾ لترتيب الإخبار؛ لا لترتيب الزمان، أي: ثم أخبركم بأننا آتينا موسى الكتاب.

وأما^(٤) ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ﴾^(٥) فمبتدأ^(٦) حُذِفَ حَبْرُهُ، أي: وكلُّ أمرٍ مستقرٌّ عند الله واقعٌ، أو ذِكِرَ وهو^(٧) ﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾ وما بينهما اعتراض.

(١) أي لام الجواب «لكم».

(٢) سورة الأنعام ١٥٤/٦.

(٣) سورة الأنعام ١٥١/٦.

والذي ذهب إلى هذا العطف الزمخشري. انظر الكشاف ٥٣٦/٢، والدر ٢٢٠/٣.

قال الزمخشري: «فإن قلت: عَلَامَ عَطَفَ قَوْلُهُ: ثم آتينا موسى الكتاب؟ قلت: على «وصاكم به»، فإن قلت: كيف صَحَّ عطفه بـ «ثم» والإيتاء قبل التوصية بدهر طويل؟ قلت: هذه التوصية قديمة لم تزل تُوصاها كُلُّ أُمَّةٍ على لسان نبيهم... فكانه قيل: ذلکم وصاکم به یا بني آدم قديماً وحديثاً، ثم أعْظَمُ من ذلك: أنا آتينا موسى الكتاب...».

وقد ذكر الزمخشري وجهين في الآية هذا، ورأياً سابقاً تقدّم، وهو العطف على «ووهبنا له إسحاق ويعقوب»، ورَدَ الرأي السابق، وأخذ هذا المصنف عنه، ولم يعزه إليه فتأمل!! (٤) سورة القمر ٣/٥٤ وتقدّمت تامة.

(٥) وذلك على قراءة «مستقرٌّ» بالجر، وهي قراءة تقدّمت.

(٦) أي: كُلٌّ: مبتدأ، ومستقرٌّ: على هذا نعت لأمرٍ، والخبر محذوف يتعلّق به الظرف: عند الله، أو واقع.

(٧) الآية/٥ من سورة القمر ﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِ الْتُّذُرُ﴾.

قال السمين: «خير المبتدأ قوله: ﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾ أخبر عن كُلِّ أمرٍ مستقرٌّ بأنه حكمة بالغة، ويكون قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ...﴾ الآية/٤ جملة اعتراض بين المبتدأ والخبر.

انظر الدر ٢٢١/٦، والبحر ١٧٤/٨.

وقول بعضهم^(١): الخبر «مُسْتَقَرٌّ» وَخُفِضَ عَلَى الْجَوَارِ، حَمْلٌ^(٢) عَلَى مَا لَمْ يَتَّبَتْ فِي الخبر.

وَأَمَّا^(٣) ﴿وَفِي مُوسَى﴾ فَعُطِفَ عَلَى «فِيهَا» مِنْ^(٤) ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾.

الثاني^(٥): قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي^(٦) ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾: إِنَّ الْوَقْفَ^(٧) عَلَى ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾، وَإِنْ مَا بَعْدَهُ إِغْرَاءٌ لِيُقَيَّدَ صَرِيحاً مَطْلُوبِيَّةً^(٨) التَّطَوُّفَ بِالضَّفَا وَالْمَرُوءَةِ.

(١) هو أبو الفضل الرازي، انظر: الدر المصون ٢٢١/٦.

(٢) هذا الردُّ لشيخه أبي حيان قال: «وهذا ليس بجيد؛ لأنَّ الخفض على الجوار في غاية الشذوذ، ولأنه لم يُعْهَدَ فِي خبر المبتدأ، إنما عُهِدَ فِي الصِّفَةِ عَلَى اِخْتِلَافِ النِّحَاةِ فِي وجوده». البحر ١٧٤/٨.

(٣) سورة الذاريات ٣٨/٥١.

(٤) الآيَةُ: ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ الذاريات ٣٧/٥١، وبذلك يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ عَطَفَ عَلَى الآيَةِ/٢٠ لِيُعَدَّ الْفَصْلُ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُتَوَقِّينَ﴾ الذاريات/٢٠.

(٥) الثاني من أمثلة التخريج على الأمور البعيدة، والأَوْجُهُ الضعيفة.

(٦) الآيَةُ: ﴿إِنَّ الضَّفَا وَالْمَرُوءَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ آلَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ سورة البقرة ١٥٨/٢.

(٧) جاء في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج/١٥٣ أَنَّ بَعْضَ الْقُرَّاءِ وَقَفَ عَلَى ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾، ثُمَّ أَبْتَدَأَ ﴿عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ﴾، وَبِهَذَا يَكُونُ خَبَرٌ «لَا» مَحْذُوفاً، وَفِيهِ: «فَلَيْسَ هَذَا بِالْمُتَّجِهَةِ؛ لِأَنَّ سَبِيوِيَهُ قَالَ: إِنَّ هَذَا يَكُونُ فِي الْخُطَابِ دُونَ الْغَائِبِ، فَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الْإِغْرَاءِ».

وانظر النشر ٢٣١/١، والدر المصون ٤١٤/١، وكتابي: معجم القراءات ٢١٩/١.

(٨) أي لِيُقَيَّدَ أَنَّ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرُوءَةِ رُكْنٌ، وَلِيُزِيلَ التَّوَهُّمُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مَطْلُوباً.

وَيَزِدُّهُ أَنْ إِغْرَاءَ الْغَائِبِ ضَعِيفٌ، كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ وَقَدْ بَلَغَهُ أَنَّ إِنْسَانًا تَهَدَّدَهُ^(١):
«عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي» أَي: لِيَلْزَمَ رَجُلًا غَيْرِي^(٢).

وَالَّذِي^(٣) فَسَّرَتْ بِهِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا خِلَافَ ذَلِكَ، وَقِصَّتُهَا مَعَ عُزْوَةَ بْنِ
الرُّبَيْعِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ مَسْطُورَةٌ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ. ثُمَّ الْإِيجَابُ لَا
يَتَوَقَّفُ عَلَى كَوْنِ «عَلَيْهِ» إِغْرَاءً، بَلْ كَلِمَةٌ «عَلَى» تَقْتَضِي ذَلِكَ مُطْلَقًا.

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي^(٤) «قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا

(١) قَالَ أَبُو حَيَّانَ: «وَشَدَّ إِغْرَاءَ الْغَائِبِ فِي قَوْلِهِمْ: «عَلَيْهِ رَجُلٌ لَيْسَنِي»؛ وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ إِغْرَاءَ الْغَائِبِ
الْأَرْتِشَافَ/٢٣٠٩. قُلْتُ: وَلَعَلَّ صَوَابَ النَّصِّ: رَجُلًا، وَإِلَّا فَكَيْفَ يَكُونُ الْإِغْرَاءُ؟!،
وَلَا يَفُوتُ مِثْلَ هَذَا شَيْخِي الدَّكْتُورُ رَمْضَانَ، وَلَكِنَّهَا الْأَخْطَاءُ الطَّبَاعِيَّةُ الَّتِي لَا تَسْلَمُ مِنْهَا.

(٢) سَقَطَ لَفْظُ «رَجُلًا» مِنْ م/٢ وَثَبِتَ فِي بَقِيَّةِ الْمَخْطُوطَاتِ.

(٣) جَاءَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ
أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّنِّ: أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ الْأَصْفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ سَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ أَلْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ
يَطُوفَ بِهِمَا﴾، فَمَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ شَيْئًا أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَلَّا، لَوْ كَانَتْ
كَمَا يَقُولُ كَانَتْ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا، إِنَّمَا أُتِرْتُ هَذِهِ الْآيَةَ فِي الْأَنْصَارِ،
كَانُوا يَهْلُونَ لِمَنَاةَ، وَكَانَتْ مَنَاةُ حَذُو قُدَيْدٍ، وَكَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا
وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿إِنَّ الْأَصْفَا
وَالْمَرْوَةَ مِنْ سَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ أَلْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ انْظُرْ
فَتْحُ الْبَارِيِّ لِأَبْنِ حَجَرٍ ١٣٢/٨.

وَانْظُرْ «كِتَابُ الْحَجِّ» فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ ٣/٣٩٧ - ٣٩٩ مَعَ اخْتِلَافِ بَعْضِ مَفْرَدَاتِ الْحَدِيثِ
عَمَّا تَقَدَّمَ.

(٤) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١٥١/٦، وَتَقَدَّمَ الْحَدِيثُ عَنْهَا فِي «لَا». قَالَ السَّمِينُ: «الرَّابِعُ أَنْ تَكُونَ «أَنْ»
النَّاصِبَةُ وَمَا فِي حَيْثُهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْإِغْرَاءِ بِ«عَلَيْكُمْ»، وَيَكُونُ الْكَلَامُ الْأَوَّلُ قَدْ تَمَّ عِنْدَ
قَوْلِهِ: «رَبُّكُمْ»، ثُمَّ ابْتَدَأَ فَقَالَ: «عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا» أَي: أَلْزَمُوا نَفِي الْإِشْرَاقِ وَعَدَمَهُ. =

بِهِ شَيْئًا: إِنَّ الْوَقْفَ قَبْلَ «عَلَيْكُمْ»، وَإِنَّ «عَلَيْكُمْ» إِغْرَاءٌ فَحَسَنٌ، وَبِهِ يَتَخَلَّصُ مِنْ إِشْكَالٍ ظَاهِرٍ فِي الْآيَةِ مُخَوِّجٍ لِلتَّأْوِيلِ.

الثالث: قول بعضهم في ^(١) ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾: إِنَّ «أَهْلَ» منصوبٌ على الاختصاص ^(٢)، وهذا ضعيفٌ؛ لوقوعه بعد ضمير الخطاب، مثل «بِكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ». وإنما الأكثرُ أن يقع بعد ضمير التكلم كالحديث ^(٣): «نحن - معاشِرَ الأنبياء - لا نُورَثُ»، والصوابُ أنه منادى.

= وهذا وإن كان ذكره جماعة - كما نقلَ أبْنُ الأَنْبَارِيِّ - ضعيفٌ؛ لتفكيك التركيب عن ظاهره؛ ولأنه لا يتبادر إلى الذهن: الدر المصون ٣/٢١٥.

وانظر البيان لأبْنِ الأَنْبَارِيِّ ٣٤٨/١ فقد قال: «ويجوز أن تقف على قوله: ربكم، ثم تبدئ فتقرأ: عليكم ألا تشركوا، أي عليكم تركُ الإشراك، فيكون ألا تشركوا في موضع نصب على الإغراء بعلَيْكُمْ».

(١) الآية: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ سورة الأحزاب ٣٣/٣٣.

(٢) قال أبو حيان: «وأتعصب «أَهْلَ» على النداء، أو على المدح، أو على الاختصاص، وهو قليل في المخاطب، ومنه «بِكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ»، وأكثر ما يكون في المتكلم، وقوله:

نحن بنات طارق * نمشي على التمارق

انظر البحر، ٢٣١، والدر المصون ٥/٤١٦، ومعاني القرآن للزجاج ٤/٢٢٦، وقد ذهب الهمداني إلى أن الاختصاص هو الوجه، انظر الفريد ٤/٤٢.

ولم يذكر الاختصاص أبو جعفر النحاس. انظر إعراب القرآن ٢/٦٣٦، وانظر البيان ٢/٢٦٩، والتبيان للعكبري/١٠٥٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/١٩٧.

(٣) تقدّم الحديث في الجملة الاعتراضية، ويأتي مرة ثالثة في القاعدة الثانية من القواعد التي ساقها المصنّف في آخر الكتاب. انظر ما سبق ٥/٥٩.

الرابع: قول الزمخشري في ^(١) ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا﴾ ^(٢): إنه يجوز كَوْنُ ﴿تَجْعَلُوا﴾ منصوباً في جوابِ الترجي، أعني ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، على حدِّ النَّصْبِ في قراءة حَفْص ^(٣) ﴿فَأُطْلِعَ﴾. وهذا ^(٤) لا يُجِيزُهُ بَصْرِي، ويتأولون قراءة حَفْصِ إِمَّا على أنه جوابٌ للأمر ^(٥) وهو ^(٦) ﴿أَبْنِ لِي صَرَحًا﴾، أو على العطفِ على ﴿الْأَسْبَبِ﴾ ^(٧)

(١) الآيتان: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاشُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فُرُشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ٢١/٢ - ٢٢.

(٢) ذكر فيه الزمخشري الأمر، أو هو منصوب أنتصاب «أُطْلِعَ»، أي: خلقكم لكي تتقوا، فهو منصوب على الترجي، انظر الكشاف ١/١٨٢، وهذا لا يجيزه البصريون، وانظر الدر ١/١٥٠، وذكر أبو حيان أن هذا أجازه الكوفيون، أجزوا «لعل» مجرى «هل» انظر البحر ١/٩٩.

(٣) سورة غافر ٣٧/٤٠ وتقدمت في «عل»، و«لعل»، وفي أقسام العطف، وتقدم ذكرُ القراءة. (٤) أي: التخرُّج على النصب في جواب الترجي. (٥) قال الشهاب بعد نقل نصِّ أبْنِ هشام: «وبهذين الاحتمالين عُلِمَ معنى قول الكوفيين: إن في هذه الآية حجةً على النصب في جواب الترجي حملاً على التمني». انظر الحاشية ٢٤/٢. وانظر الدر المصون ٤٣/٦.

(٦) كذا في الدر المصون ٤٢/٦ «... فنصب بـ «أن» مضمرة بعد الفاء في جوابه على قاعدة البصريين».

وذبح أبو حيان إلى أنه منصوب على التوهم؛ لأنَّ خبر «لعل» جاء كثيراً مقروناً بـ «أن» في النظم، وقليلًا في الشر، فمن تَوَهَّم أنَّ المرفوع الواقع خبراً منصوب بـ «أن»، والعطف على التوهم كثير. وإن كان لا ينقاس. انظر البحر ٤٦٦/٧.

(٧) فهو من عطف الفعل المضارع على المصدر الصريح. دسوقي. قلت: كذا في البيت. وأما في الآية فهو من عطف «فَأُطْلِعَ» على الأسباب.

على حَدِّ قوله^(١):

وُبُسُّ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي [أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بُسِّ الشُّفُوفِ]

أو^(٢) على معنى يَقَعُ مَوْقِعُ^(٣) «أَبْلَغُ»^(٤) وهو أَنَّ «أَبْلَغُ»، على حَدِّ قوله^(٥):

[بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى] وَلَا سَابِقَ شَيْئاً [إِذَا كَانَ جَائِئاً]

ثم إنَّ ثَبَتَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ: إِنَّ جَوَابَ التَّرْجِيهِ^(٦) منصوبٌ كجواب التَّمْنِي فهو قليل، فكيف نُخْرِجُ عليه القراءةَ المجمعةَ عليها؟

(١) تَقَدَّمَ الْبَيْتُ فِي «لَوْ»، وَهُوَ لَمِيسُونُ بِنْتُ بَحْدَلِ الْكَلْبِيَّةِ. انْظُرْ مَا سَبَقَ ٤١٠/٣.

وَكَانَ الشَّاهِدُ فِيهِ عَطْفٌ «وَتَقَرَّرَ» عَلَى «بُسِّ» عَلَى تَقْدِيرٍ: وَأَنْ تَقَرَّرَ، فَيَكُونُ مِنْ عَطْفِ الْمَضَارِعِ عَلَى الْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ.

(٢) فِي م/٥ «أَوْ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى مَعْنَى مَا يَقَعُ مَوْقِعَ لِعَلِيٍّ» وَفِي م/١.

(٣) فِي ١/٣ «مَوْقِعَ لِعَلِيٍّ أَبْلَغُ».

(٤) أَيُّ: الْعَطْفُ عَلَى التَّوَهُّمِ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا لِأَبِي حَيَّانَ، وَهُوَ تَوْهَمُ أَنَّ «أَنْ» مُثَبَّتَةٌ، وَتَقَدَّمَ فِي «لَعَلَّ». انْظُرْ مَا سَبَقَ ٥٢٩/٣. وَالْحَاشِيَةُ (١).

(٥) تَقَدَّمَ فِي «إِذَا» وَهُوَ لَزْهِيرٌ أَوْ لَغِيرُهُ، وَفِي «لَعَلَّ»، وَذَكَرَ أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْبَاءِ مَعَ «مُدْرِكَ».

(٦) قُلْتُ: ثَبَتَ هَذَا عَنْهُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٩/٣ قَالَ الْفَرَّاءُ: «... فَأَطْلَعُ بِالرَّفْعِ، يَزِدُّهُ عَلَى قَوْلِهِ: أَبْلَغُ»، وَمَنْ جَعَلَهُ جَوَاباً لـ «لَعَلِّي» نَصَبَهُ، وَقَدْ قَرَأَ بِهِ بَعْضُ الْقُرَّاءِ قَالَ: وَأَنْشِدْنِي بَعْضَ الْعَرَبِ:

عَلَّ صُرُوفُ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتُهَا * يُذِلُّنَا اللَّئِمَةُ مِنْ لَمَاتِهَا

فَتَسْرِخُ النَّفْسُ مِنْ زُفَرَاتِهَا

فَنَصَبَ عَلَى الْجَوَابِ بـ «لَعَلَّ».

وكرر هذا الفراء في الآيتين/ ٣ - ٤ من سورة عبس ﴿وَمَا يَذُرِّكَ لَعَلَّكَ يَرْكَ﴾ * أَوْ يَذْكُرُ فَنَنْفَعَهُ الْذِكْرُ﴾ قال: «ولو كان نصباً على جواب الفاء لِلْعَلَّ كان صواباً...» انظر معاني الفراء ٣/

وهذا كتخريجه^(١) قوله تعالى^(٢): ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٣): على أَنَّ الاستثناء منقطع، وأنه جاء على البدل الواقع في اللغة التيمية، وقد مَضَى البحث فيها^(٤).

ونظير هذا^(٥) على العكس^(٦) قول الكِزْمَانِي^(٧) في^(٨) ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةٍ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾:

إِنَّ «مَنْ»^(٩) نَصَبٌ على الاستثناء،

(١) أي: تخريج الزمخشري.

(٢) سورة النمل ٢٧/٦٥، وتقدّمت في الباب الثالث: «كيفية تقديره [أي المتعلّق باعتبار المعنى]». وانظر الكشف ٤٥٨/٢.

(٣) قال: «فإن قلت: لِمَ رفع أسم الله والله يتعالى أن يكون ممن في السماوات والأرض؟ قلت: جاء على لغة بني تميم؛ حيث يقولون: ما في الدار أحد إلا حمّاز، يريدون ما فيها إلا حمّاز، كأنَّ «أحداً لم يُذكر»، وانظر هذا في ٣٤٨/٥.

(٤) تقدّم هذا في أواخر الباب الثالث. انظر ٣٤٧/٥ - ٣٤٨.

(٥) أي: نظير كلام الزمخشري السابق.

(٦) أي: الاستثناء في الآية مُتَّصِلٌ ومن قبل منقطع، وكُلٌّ منهما سَبَقَهُ نَفْيٌ، وأُعْرِبَ كُلٌّ من الاستثناءين بخلاف الراجح.

(٧) هو محمود بن حمزة بن نصر الكرمانى النحوي، وهو أحد العلماء النبلاء، وكان في حدود الخمسمئة، وتوفي بعدها، صتّف لباب التفسير، الإيجاز في النحو - اختصره من الإيضاح - والعنوان، وغير ذلك. انظر بغية الوعاة ٢٧٧/٢ - ٢٧٨.

(٨) سورة البقرة ١٣٠/٢ وتقدّمت «في الأمور التي يتعدّى بها القاصر» آخر الباب الثالث.

(٩) قال أبو حيان: «مَنْ: أسم أستفهام في موضع رفع على الابتداء، وهو أستفهام معناه الإنكار؛ ولذلك دخلت «إِلَّا» بعده، والمعنى: لا أَحَدٌ يرغب، فمعناه النفي العام، وَمَنْ سَفِهَ: في موضع رفع على البدل من الضمير المستكنّ في «يرغب»، ويجوز أن يكون في موضع نصب على الاستثناء، والرفع أجود على البدل؛ لأنه استثناء من غير موجب... انظر البحر ٣٩٤/١.

و«نَفْسَهُ»^(١) توكيدٌ، فَحَمَلَ^(٢) قراءةَ السَّبعةِ^(٣) على النَّصْبِ في مثل^(٤) «ما قام أحدٌ إلا زيداً»، كما حَمَلَ الزمخشري^(٥) قراءتهم على البَدَلِ مثل^(٦) «ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ».

وإنما تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين، ألا تَرَى إلى إجماعهم على الرفع في^(٧) «وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ»، وأن أكثرهم قرأ به في «مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ»^(٨)، وأنه لم يقرأ أحدٌ بالبَدَلِ في^(٩) «وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدُكَ مِن تَعْمِيرٍ

(١) ذكر هذا الرأي السمين ثم قال: «وهو تخريج غريب...» الدر المصون ١/٣٧٤.

(٢) أي: الكِزْمَانِي.

(٣) أي في «إِلَّا مِنْ سَفَهٍ نَفْسُهُ» وهي قراءة السبعة والعشرة ومن وراءهم فلم ترد فيها غير هذه القراءة، فلا وجه لتخصيصها بالسبعة.

(٤) في م/١ و٢ و٣ و٤ «إلا زيداً» كذا بالرفع، ومثله متن حاشية الدسوقي، وكذا جاء النص في الكشف ١/٢٣٩ «هل جاء أحدٌ إلا زيداً»، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد بالنصب «... إلا زيداً»، وهو الضواب.

(٥) أي قراءة السبعة في «إِلَّا مِنْ سَفَهٍ نَفْسُهُ» قال: «ومن سفه: في محل رفع على البدل من الضمير في «يرغب»، وصَحَّ البدلُ لأنَّ «مَنْ يرغب» غير موجب كقولك هل جاءك أحدٌ إلا زيداً. انظر الكشف ١/٢٣٩.

(٦) في م/١ و٢ و٥ «حماراً» بالنصب، ومثلها متن حاشية الدسوقي، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد، ومتن حاشية الأمير «حمارٌ» بالرفع.

(٧) الآية: «وَالَّذِينَ يَرْتُوءُونَ وَرُؤُوسَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا بِأَنَّهُمْ قَتَلُوا زَيْدًا بِإِثْمِهِ وَاللَّهُ يَافِقُ الَّذِينَ كَذَبُوا» سورة النور ٢٤/٦.

ولم يأت في «أنفسهم» غير قراءة الرفع على البدل من شهداء.

(٨) سورة النساء ٤/٦٦، وتقدّمت في «إِلَّا»، وذكرت فيها قراءتي الرفع والنصب، وقراءة الرفع هي قراءة الجماعة على البدل من ضمير «فعلوه».

(٩) سورة الأعلى ٩٢/١٩ - ٢٠.

تُجَزَّئُ * إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى^(١) * لأنه^(٢) مُنْقَطِعٌ؟، وقد قيل: إنَّ بعضهم قرأ به في^(٣) ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ﴾ وإجماع الجماعة على خلافه^(٤).

ونظيرُ حَمَلِ الكرماني النفس^(٥) على التوكيد في موضع لم يَحْسُن فيه ذلك قولُ بعضهم في قوله تعالى^(٦) ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾: إنَّ الباء زائدة،

= قراءة الجماعة «إلا ابتغاء» بالنصب، وهو استثناء منقطع؛ لأنه ليس داخلًا في «من نعمة» في الآية السابقة. وذكر الزمخشري أنه مستثنى من غير جنسه وهو النعمة. وقرأ يحيى بن وثاب «إلا ابتغاء» بالرفع على البدل من موضع «نعمة»؛ لأنه رفع، وهي لغة تميم، وذكر ابن يعيش أن بني تميم يقرأونها كذلك. وفيها غير هاتين القراءتين. وانظر كتابي: معجم القراءات ١٠/٤٧١ - ٤٧٢، ففيه تفصيل ما أوجزته هنا.

(١) الأعلى: غير مثبت في م/٣.

(٢) في م/٣ «مع أنه منقطع».

(٣) الآية: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قُلْنَا لِلْمَسِيحِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قُلُّوهُ وَمَا صَلَّوْهُ وَلَكِنَّ شَيْئَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَبِئْسَ أَهْلُكَ وَمِنْهُمْ مَّنْ عَمِلَ إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ وَمَا قُلُّوهُ يَقِينًا * بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ النساء ١٥٧/٤ - ١٥٨.

- قراءة الجماعة بالنصب «إلا اتباع الظن»، وهو نصب على الاستثناء المنقطع؛ لأنَّ اتباع الظن ليس من جنس العلم. وذهب ابن عطية إلى أنه استثناء متصل لأنَّ العلم والظن يجمعهما مطلق الإدراك.

- وقرأ بنو تميم «إلا اتباع...» بالرفع على البدل من موضع «من علم»؛ لأنَّ «من» زائدة، و«علم» رَفَعٌ على الابتداء.

وانظر المراجع في كتابي: معجم القراءات ٢/١٩٤ - ١٩٥.

(٤) أي على خلاف الرفع في الآية.

(٥) أي في ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ آية سورة البقرة/١٣٠.

(٦) سورة البقرة ٢/٢٢٨، وتقدّمت في حرف الباء: مواضع الزيادة: السادس «التوكيد بالنفس والعين».

و«أنفسهن» تأكيد للنون^(١). وإنما لغة الأكثرين في تأكيد الضمير المرفوع المتّصل بالنفس أو العين أن يكون بعد التوكيد بالمتّصل نحو «قُمْتُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ».

الخامس: قول بعضهم في^(٢) ﴿لَسْتُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾: إن اللام للأمر، والفعل مجزوم، والصواب^(٤) أنها لامُ العلة، والفعل منصوب؛ ليضعف أمر المخاطب باللام، كقوله^(٥):

لَتَقُمْ أَنْتَ يَا أَبْنَى خَيْرِ قَرِيشٍ فَلِتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ
السادس: قول التبريزي في قراءة يحيى^(٦) بن يعمر^(٧) ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾

(١) نوقش هذا في آخر حرف الباء مناقشة جيدة. فأرجع إليه.

(٢) ﴿وَالَّذِي خَلَقَ الْأَرْوَاحَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفَلَاحِ وَالْآفَاقِ مَا تَرَكُونَ﴾ لَسْتُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذَكَّرُوا نِعْمَةً رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَكُم مَّقْرِنِينَ ﴿سورة الزخرف ١٢/٤٣ - ١٣.

(٣) هذا لابن عطية. قال في المحرر ٢٠٣/١٣ «... لام الأمر، ويحتمل أن تكون لام كي». وذهب السمين إلى أن فيه بُعداً؛ لقلة دخول هذه اللام على أمر المخاطب. وذكر أن النحويين نصبوا على قلة هذا ما عدا الزجاج، فإنه جعلها لغة جيدة. انظر الدر ٩٣/٦، وقد تبع في هذا نص شيخه أبي حيان. انظر البحر ٧/٨.

(٤) تبع في هذا شيخه أبا حيان. انظر البحر ٧/٨، فقد ذكر هذا، وأشهد بالبيت.

(٥) تقدّم في حرف اللام العاملة للجزم. وقائله غير معروف.

وفي م/٥ «فتقضي» بغير لام، وكذا جاء عند أبي حيان والسمين، وضبطه عند مبارك «فَلْتَقْضِي» من قَضَى، وضبطه الشيخ محمد بالتخفيف وكسر اللام.

(٦) يحيى بن يعمر أبو سليمان العدواني البصري، تابعي جليل، عرض على ابن عمر وأبن عباس، وعلى أبي الأسود الدؤلي. وهو أول من نطق بالمصاحف، وذكروا أنه توفي قبل سنة تسعين. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٣٨١/٢.

(٧) سورة الأنعام ١٥٤/٦ وتقدّمت، وكذا القراءة، في الباب الثالث «هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف».

بالرفع^(١): إِنَّ أَصْلَهُ أَحْسَنُوا، فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة.

كما قال^(٢):

إِذَا مَا شَاءَ ضَرَوْا مِنْ أَرَادُوا وَلَا يَأْلُو لَهُمْ أَحَدٌ ضِرَارًا

وَأَجْتَمَاعُ حَذَفِ الْوَاوِ وَإِطْلَاقُ «الذي» على الجماعة كقوله^(٣):

وَأَنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ [هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ عَامِرٍ]

ليس بالسَّهْلُ، والأولى قَوْلُ الجماعة^(٤): إِنَّهُ بِتَقْدِيرٍ مُبْتَدَأٍ، أَي: هُوَ أَحْسَنُ،

وقد جاءت منه^(٥) مواضع، حتى إِنَّ أَهْلَ الْكُوفَةِ يَمِيسُونَهُ، وَالْإِتْفَاقُ عَلَى أَنَّهُ قِيَاسٌ

(١) أخذ هذا المصنف من البحر لشيخه أبي حيان. انظر ٢٥٦/٤.

(٢) قائله غير معروف.

وفي م/٥ «ولا يألوهم»، وما أثبتته من بقية المخطوطات، وكذا جاء عند البغدادي. وأثبتته مبارك والشيخ محمد «يألوهم»، وكذا جاء في البحر عند أبي حيان.

وذكر أبو الحسين النحوي عجزه:

وَلَا يَسْطِيعُهُمْ أَحَدٌ ضِرَارًا

وفي الخزانة: عجزه:

كَأَنَّهُمْ بِجَنَاحِي طَائِرٍ طَارُوا

والشاهد في البيت أَنَّ أَصْلَهُ: شَاءُوا، فحذفت الواو، وأكتفي بالضمة فهي تدل عليها.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٧٨/٧، وشرح السيوطي/٨٩٧، والهمع ٢٠١/١،

والخزانة ٣٨٥/٢، والبحر ٢٥٦/٤، ومعاني القرآن للقرآء ٩١/١، والإنصاف/٣٨٦.

(٣) البيت للأشهب بن رميلة، وتقدّم في «كل». وأصل الذي: الذين، فحذفت منه النون تخفيفاً لآسطة الموصول بالصلة «وجاء البيت تاماً في م/٥.

(٤) أي في آية الأنعام في قراءة يحيى ﴿عَلَى الَّذِينَ أَحْسَنُ﴾ الآية ١٥٤/٦.

وانظر هذا في البحر ٢٥٥/٤، وأرجع إلى أول موضع دُكرت فيه هذه القراءة.

(٥) وهو حذف المبتدأ الذي هو صدر الصلة.

مع «أي» كقولهم^(١):

[إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ] فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

وأما قول بعضهم في قراءة ابن مُحَنِصِن^(٢) ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ إن الأصل^(٣): أَنْ يُتِمَّوْا، بالجمع فَحَسَنُ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ^(٤) على معنى^(٥) «مَنْ»، مثل^(٦) ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ﴾، ولكن أَظْهَرُ منه قول الجماعة^(٧): إِنَّهُ قَدْ جَاءَ عَلَى إِهْمَالِ «أَنْ» النَّاصِبَةِ حَمَلًا عَلَى أُخْتِهَا «مَا» الْمَصْدَرِيَّةَ.

السَّابِعُ: قول بعضهم في قوله تعالى^(٨): ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضْرُكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ فيمن قرأ بتشديد الرَّاء وَضَمَّهَا^(٩):

(١) تقدّم البيت في «أي» ونسبه العيني لغسان بن وُعْلَةَ بن مُرَّة.

وكان الشاهد فيه حذف صَدْرِ الصَّلَةِ: أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ.

(٢) الآية من سورة البقرة ٢٣٣/٢، وتقدّمت، وكذا القراءة فيها في «أَنْ». انظر ١٨٢/١.

(٣) لم أهدت إلى صاحب هذا القول.

(٤) أي: في الفعل: أَنْ يَتِمَّوْا.

(٥) مَنْ: لفظه لفظ المفرد؛ ولذلك يصلح للدلالة على المفرد والجمع بحسب السياق الذي يقع فيه.

(٦) تنمة الآية: «... أَفَأَنْتَ تَسْمِعُ الصَّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَسْمَعُونَ» سورة يونس ٤٢/١٠.

وجاءت محمولة على اللفظ في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْمِعُ إِلَيْكَ﴾ الأنعام ٢٥/٦، وكذا في سورة محمد ٤٧/١٦.

(٧) أي قول البصريين: وعند الكوفيين هي الْمُخَفَّفَةُ من الثقيلة، وشَدَّ وقوعها موقع الناصبة. انظر البحر ٢١٣/٢.

(٨) سورة آل عمران ١٢٠/٣ وتقدّمت في «مِنْ». انظر ١٦٨/٤.

(٩) قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف: «لَا يَضْرُكُم» بضم الضاد والراء المشددة.

وفي هذا اللفظ القراءات: لَا يَضْرُكُم، لَا يَضْرِكُم، لَا يَضْرُكُم، لَا يَضْرُكُم، لَا يَضْرُكُم.

إنه على حدّ^(١) قوله^(٢):

إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعْ أَخُوكَ تُضْرَعْ

فخرَجَ القراءة المتواترة^(٣) على شيء لا يجوزُ إلّا في الشَّعر، والصَّوابُ: أنه^(٤) مجزوم، وأنَّ الضَّمة^(٥) إِتباع^(٦) كالضَّمة في قولك^(٧): لم يَشُدَّ، ولم يَرُدَّ، وقوله

= انظر كتابي معجم القراءات ١/ ٥٦٤ - ٥٦٥.

والأصل: يَضْرُكُم فقلت الضمة من الراء الأولى إلى الضاد، وأدغمت الراء في الراء.

(١) أي أن يَضْرُكُم مرفوع وليس مجزوماً. وذلك كما جاء في البيت جواب الشرط «يُضْرَعُ» مرفوعاً.

قال أبو حيان: «واختلَفَ أحركةُ الراء إعرابٌ فهو مرفوع أم حركة إِتباع لضمة الضاد وهو مجزوم كقولك مُدَّ. ونُسِبَ هذا إلى سيبويه، فخرَجَ الإعراب على التقديم والتقدير: لا يضرركم أن تصيروا، ونُسِبَ هذا القول إلى سيبويه، وخرَجَ أيضاً على أن «لا» بمعنى ليس مع إضمار الفاء، والتقدير: فليس يضرركم. قاله الفراء والكسائي» البحر ٣/ ٤٣.

(٢) ينسب هذا الرجز لجرير بن عبدالله البجلي الصحابي، ولعمرو بن خثارم البجلي وقبلة:

يا أقرع بن حابس يا أقرع

إنني أخوك فأنظرن ما تَضْعُ

والشاهد فيه أنه كان ينبغي أن يجزم «تضرع»؛ لأنه جواب الشرط، والجملة الشرطية خبر

«إنك»، ولكنه رفع «تضرع»، وجعله مع مرفوعه خبراً لـ «إن»، والجملة دليل جواب الشرط.

وجرير بن عبدالله وأقرع بن حابس أسلماء، وهما صحابيَّان، وعمرو بن خثارم مات في الجاهلية.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٧/ ١٨٠، وشرح السيوطي/ ٨٩٧، وشرح المفصل ٨/ ١٥٨،

والهمع ١/ ٢٥٠، والكتاب ١/ ٤٣٦، والمقرب ١/ ٢٧٥، وأمالى الشجري ١/ ٨٤، والخزانة

٣/ ٣٩٦، ٦٤٣، و٤/ ٥٤١، والكمال/ ١٧٥، والعيني ٤/ ٤٣٠، والإنصاف/ ٦٢٣.

(٣) في «يَضْرُكُم» وهي آية سورة آل عمران المتقدمة.

(٤) أي: في الآية: لا يَضْرُكُم: وأصله: لا يَضْرُكُم.

(٥) على الراء.

(٦) إِتباع لضمة الضاد.

(٧) وأصله: لم يَشُدَّ، لم يَرُدَّ.

وما ذكره المصنف هنا أخذه من أمالي الشجري. انظر ١/ ٨٤.

تعالى^(١): ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾. إذا قدر «لا يضرُّكم» جواباً^(٢) لاسم الفعل، فإنَّ قدر استئنافاً فالضمة إعراب^(٣). بل قد أمتنع الزمخشري من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط، فقال في قوله تعالى^(٤): ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِن سُوءٍ قَوْدٌ﴾^(٥): «لا يجوز أن تكون «ما» شرطية لرفع «قود»، هذا مع تصريحه في المفضل بجواز الوجهين^(٦) في نحو^(٧) «إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقَوْمٌ»، ولكنه لما رأى^(٨) الرفع مرجوحاً^(٩) لم يستسهل تخريج القراءة المتفق عليها، يوضح لك هذا أنه جَوَزَ ذلك في^(١٠) قراءة شاذة مع كَوْنِ فعل الشرط مضارعاً، وذلك على تأويله بالماضي. فقال: قُرِئَ^(١١) ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾، برفع «يدرك»،

(١) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ سورة المائدة ١٠٥/٥.

(٢) أي: عليكم. ويكون الفعل مجزوماً على جواب الأمر في «عليكم»، وضمت الراء إيتباعاً لضمة الضاد، وضمة الضاد هي حركة الضاد الأولى نُقِلَتْ للضاد لأجل إدغامها في الراء بعدها. والأصل: لا يضرُّكم، ويجوز أن يكون الجزم لا على وجه الجواب لأمر، بل على أنه وجه مُستأنف. انظر الدر المصون ٦٢٤/٢.

(٣) أي: لا يضرُّكم: فعل مرفوع، ولا جزم. وقد رأيت أنه على الاستئناف يمكن الجزم، وتكون «لا» هي الجازمة. فإذا قدر «لا» نافية على الإخبار فالرفع.

(٤) سورة آل عمران ٣٠/٣ وتقدّمت في «لو» المصدرية، وفي باب «الضمير».

(٥) انظر الكشف ٣١٨/١.

(٦) أي: الجزم في «أقوم» على الجواب لـ «إِنْ» والرفع، على تقدير: فأنا أقوم.

(٧) انظر المفضل/٢٥٠، وانظر فيه التفصيل في ص/٣٢٠ - ٣٢١.

(٨) أي الزمخشري.

(٩) في ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِن سُوءٍ قَوْدٌ﴾. وانظر الكشف ٣١٨/١.

(١٠) أي الرفع.

(١١) سورة النساء ٧٨/٤ وتقدّمت في الجهة الثانية: المثال الثاني عشر، وذكرْتُ القراءة فيما سبق.

وانظر نصّ الكشف فيها في ٤١٠/١، وقد نقلته من قَبْلُ.

فقيل^(١): هو على حَذَفِ الفاء، ويجوز أن يُقال^(٢): إنه محمولٌ على ما يقع موقعه، وهو «أينما كنتم» كما حُوِّل^(٣):

[مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً] ولا ناعِبٍ [إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا]

على ما يقع موقع «ليسوا مصلحين»، وهو «ليسوا بمُصلحين».

وقد يرى كثيرٌ من الناس قولَ الزمخشري في هذه المواضع متناقضاً^(٤)، والصوابُ ما بَيَّنْتُ لك. قال^(٥): «ويجوزُ أَنْ يَتَّصَلَ بقوله: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾»

(١) انظر الكشف ٤١٠/١ قال: «كأنه قيل: فَيَذَرُكُمْ...».

(٢) نص الزمخشري: «ويجوز أن يقال: حمل على ما يقع موقع: أينما تكونوا، وهو: أينما كنتم، كما حمل «ولا ناعِبٍ» على ما يقع موقع: ليسوا مصلحين، وهو: ليسوا بمصلحين، رفع كما رفع زهير:

يقول: لا غائبٌ مالي ولا حَرَمٌ

وهو قول نحويٍّ سبويٍّ».

(٣) تقدّم في «العطف على المحل» وهو للأخوص الرياحي اليربوعي.

وناعِبٍ مجرور لأنه معطوف على «مصلحين» على تقدير: ليسوا بمصلحين. وجاء عجز البيت تاماً في م/٥.

(٤) قال الدماميني: «حاصله دَفْعُ التناقض عن الزمخشري بأنه أمتنع من جعل «ما» شرطية لرفع «تَوْءٌ» من حيث كانت هذه القراءة قراءة الجماعة. وتساهل في تجويزه ما أجازته في «أَيْنَمَا تَكُونُوا يَذَرُكُمْ أَلْمُوتُ». برفع يدرك، وإن كان مثل ما منعه وأشدّ لكون القراءة شاذّة فلم يُبَالٍ بالتسمُّح فيها.

وفيه نظر فإنه يرى أن القراءات كلها آحاد ولا متواتر فيها، ولذلك تراه يطلق عنان القول في تخطئة بعض القراء السبعة في بعض الأماكن، ولا يبالي بما يقول؛ لظنه أن القراءة بالرأي لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي ﷺ، فالاعتذار له بما ذكره المصنّف غير ظاهر...».

انظر حاشية الشمني ٢/٢١٣.

(٥) النص في الكشف ٤١٠/٢ «ويجوز أن يتصل بقوله: وَلَا تُظْلَمُونَ فتَيْلا. أي: لَا تُتَفَضَّلُونَ شيئاً

مما كتب آجالكم أينما تكونوا في ملاحم حروب أو غيرها، ثم أبداً قوله: يَذَرُكُمْ الموت». =

انتهى . وقد مَضَى رُدُّهُ ^(١) .

الثامن: قولُ أبْنِ حَبِيبٍ ^(٢): إِنَّ ^(٣) **يَسْمُ اللهَ** **خَبْرٌ** . و **الْحَمْدُ** مبتدأ، و **لِلَّهِ** ^(٤) حال .

والصواب أن **الْحَمْدُ لِلَّهِ** مبتدأ وخبرٌ، و **يَسْمُ اللهَ** على ما تقدّم في إعرابها ^(٥) .

التاسع: قولُ بعضهم ^(٦) «إِنَّ أَضْلَ «بسم» كَسْرُ السَّيْنِ أَوْ ضَمُّهَا، على لغة من قال: سِمٌ أَوْ سُمٌ، ثم سَكَنْتِ السَّيْنُ؛ لثَلَا تَتَوَالِي ^(٧) كَسَرَاتٍ، أَوْ لَثَلَا يَخْرُجُوا مِنْ كَسْرِ إِلَى ضَمٍّ .

والأولى قولُ الجماعة ^(٨): إِنَّ السَّكُونَ أَضْلُ، وهو لغةُ الأكثرين ^(٩)، وهم الذين

= وعلى ما ذكره الزمخشري يكون «وَلَا تُظْلَمُونَ» دليل الجواب . ويدرككم: مستأنفٌ، ويكون التقدير: أينما تكونوا لا تظلمون فتبلا .

(١) مضى الرد أن جواب الشرط لا يحذف إلا وفعل الشرط ماضٍ نحو: أنت ظالم إن فعلت .

(٢) هو يونس بن حبيب، وتقدّمت ترجمته . وقوله: «قولُ أبْنِ حَبِيبٍ» غير مثبت في م/٥ .

(٣) الآيتان: **يَسْمُ اللهَ الْكَزْبُ الْبُحْثُ** * **الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** الفاتحة ١/١ - ٢ .

(٤) والتقدير: الحمد - حالة كونه لله - كائن باسمه تعالى . دسوقي .

(٥) تكلم باختصار عن باء البسملة في آخر «التعلّق بمحذوف» . انظر ٥/٢٨٧ .

والتقدير عند الزمخشري: باسم الله أقرأ أو أتلو، وقول البصريين: أبتدائي ثابت أو مستقر

باسم الله، وعند الكوفيين موضع الباء وما بعدها نَصْبٌ أي: بدأت . انظر البحر ١/١٦ .

(٦) انظر المسألة الأولى في الإنصاف/ ٦ - ١٦ .

(٧) في م/٣ و٤ وه «يتوالى» .

(٨) في م/٥ «جماعة» .

(٩) هو رأي البصريين والكوفيين معاً، ولغة غيرهم سِمٌ وسُمٌ، بكسر السين وضمها، وهما

لغتان . وانظر الدر المصون ١/٥٤ - ٥٥ .

= وفي إعراب القرآن للنحاس ١/١١٦ - ١١٧ «والقول الرابع أن الأصل سِمٌ وسُمٌ...» =

يبتدئون «اسماً» بهمزة الوصل^(١)(٢).

العاشر: قول بعضهم في ﴿الْحَمْدُ﴾ من البُسْمَلَةِ: إنه وُصِلَ^(٣) بنية الوقف، فألتقى ساكنان: الميمُ ولاءُ «الحمدِ»، فكُسِرَت الميمُ لالتقائهما، ومن جَوَزَ ذلك أبْنُ عطية.

ونظيرُ هذا قولُ جماعةٍ، منهم المُبرِّدُ: إنَّ حركة راء «أكبر» من قول المؤذن^(٤) «الله أكبر، الله أكبر» فتحة، وإنه وُصِلَ بنية الوقف، ثم اختلفوا، فقليل: هي حركة الساكنين، وإنما لم يكسروا^(٥) حفظاً لتفخيم اللام،

= ثم جئت بالباء فصار: بِسْمِ ثم حذف الكسرة فصار: بِسْمِ، فعلى هذا القول لم يكن فيه ألف قط. قال السمين بعد ذكر هذا: «وهذا حكاة الحاس وهو حسن».

(١) ولا يكون ابتداء الأسم بهمزة الوصل إلا إذا كان ما بعدها ساكناً.

(٢) تعقب الدماميني المصنف بأنه يجب ألا يذكر هذا المثال هنا في هذا الباب؛ لأنه موضوع لبيان الأمور التي يدخل الخلل على المعرب من جهتها. والنظر في هذا ليس من الإعراب في شيء.

انظر حاشية الشمني ٢/٢١٣.

(٣) أي وصله مع ما بعده: «... الرحيم، الحمد» والساكنان هما الميم، وهمزة «أل»؛ فأقتضى هذا كسر الميم من «الرحيم».

وانظر المحرر ٩٣/١ قال: «وقرأ جمهور الناس: الرحيم، الحمد» يعرب «الرحيم» بالخفض، وتوصل الألف من «الحمد»، ومن يشأ أن يقدر أنه أسكن الميم ثم لما وصل الألف حركها للالتقاء، ولم يعتد بألف الوصل، وذلك سائغ.

(٤) أضلّ الراء من «أكبر» الأولى أن تكون ساكنة للوقف، فهو آخر جملة، وإذا وُصِلَ بالجملة التي بعدها ألتقى ساكنان: سكون الوقف على الراء، وسكون ألف الوصل من لفظ الجلالة، فصارت: الله أكبر الله أكبر» وذلك بتحريك الراء الأولى بالفتح تخلصاً من الالتقاء الساكنين.

(٥) أي: لم يكسروا الراء للتخلص من الالتقاء الساكنين: الله أكبر الله، ولو كسروا لرَفَقَتِ اللام من لفظ الجلالة، وقد حرصوا على التفخيم.

كما في ^(١) ﴿الَمْ * اللَّهُ﴾، وقيل: هي حركة الهمزة ^(٢) نُقِلَتْ.

وكلّ هذا خروج عن الظاهر لغير داع ^(٣)، والصواب أنّ كسرة الميم ^(٤) إعرابية، وأنّ حركة الزاء ^(٥) ضمة إعرابية، وليس لهمزة الوصل ثبوت في الدّرج فتثقل حركتها ^(٦) [إلا في ندور] ^(٧).

الحادي عشر: قول الجماعة في قوله تعالى ^(٨): ﴿تَبَيَّنَتِ الْجَنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ

(١) آل عمران ١/٣ - ٢ ﴿الَمْ * اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ فإنّ القراءة بفتح الميم من قولك:

ألف، لام، ميم الله ولم تكسر الميم ليبقى التفعيم في لفظ الجلالة.

والفتح قراءة السبعة، وقرأ أبو حيوة وأبو جعفر الرّواصي وعمرو بن عبيد «ألم الله» بكسر الميم، وقرأ عدد من القراء بسكونها.

وانظر كتابي معجم القراءات ١/٤٣٩ - ٤٤٠ ففيه تفصيل وبيان لا يغني عنه هذا الإيجاز.

(٢) أي: حركة همزة الوصل من لفظ الجلالة أُلْقِيَتْ على الحرف الذي قبلها في قول المؤذن، وفي آيتي آل عمران المتقدمتين.

(٣) تعقبه الدماميني بتعليق طويل، اختصره الأمير بقوله: «تكلّف دم [أي: دماميني] له داعياً، وهو أنّ أصل الأذان الوقف، فلا يُعَدَّلُ عنه إلى الإعراب بالمرة» انظر حاشية الأمير ٢/١٣١، وحاشية الشمني ٢/٢١٣ - ٢١٤.

(٤) من قوله: ﴿يَسْمِعُ أَفْئِدَةً نَّكِيسَةً﴾، والرحمن والرحيم: صفة للفظ الجلالة، وذهب الأعلام إلى البدلية، وذهب بعضهم فيه إلى أنه عطف بيان، وعلى كل هذه الحالات تكون الكسرة على الرحيم كسرة إعراب.

(٥) من «الله أكبر».

(٦) أي فتثقل حركتها، وهي الفتحة إلى ما قبلها، فإذا سقطت في الدّرج فلا حركة لها.

(٧) قوله: «إلا في ندور» غير مثبت في المخطوطات التي بين يديّ، وكذا إحدى المخطوطتين اللتين أعتمد عليهما مبارك، وهي مثبتة في متون الحواشي، وتابعهم على هذا مبارك والشيخ محمد. من غير إشارة إلى ذلك.

(٨) الآية: ﴿قُلْنَا قُضِيَتْ عَلَيْهِمُ أَلَمُوتٌ مَا دَكَّمْ عَلَى مَوْتِهِمْ إِلَّا دَابَّةٌ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَائِهِمْ فَلَمَّا خَرَّ

تَبَيَّنَتِ الْجَنُّ... ﴿سورة سبأ ١٤/٣٤.

الْغَيْبَ مَا لَيْسُوا فِي الْعَذَابِ الْمُبِينِ»: إِنَّ فِيهِ حَذَفَ مُضَافَيْنِ^(١)، والمعنى: علمت ضَعْفَاءُ الْجِنِّ أَنَّ لو كان رؤساؤهم، وهذا معنى حَسَنٌ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ دَعْوَى حَذَفِ مُضَافَيْنِ لَمْ يَظْهَرْ الدَّلِيلُ^(٢) عليهما، والأوَّلَى^(٣) أَنَّ «تَبَيَّنَ» بمعنى وَضَحَ، و«أَنَّ» وَصِلَتْهَا بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنَ الْجِنِّ، أَي: وَضَحَ لِلنَّاسِ أَنَّ الْجِنِّ لو كانوا... إلخ.

الثاني عشر: قول بعضهم في^(٤) ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى﴾: إِنَّ الْوَقْفَ عَلَى «تُسَمَّى»^(٥) هنا، أَي: عَيْنًا مُسَمَّاةً معروفةً، وَإِنَّ «سَلَسِيلًا» جملةً أُمْرِيَّةً أَي^(٦): سَلَّ سَبِيلًا^(٧) مُوصِلَةً إِلَيْهَا.

ودون هذا البُعد قول آخر^(٨): إِنَّهُ عَلَّمَ مَرَكَّبَ ك «تَأْبَطُ شَرًّا»،

(١) انظر البحر ٢٦٧/٧ «تَبَيَّنَ»: بمعنى عَلِمَ أو أدرك، والجنُّ هنا حَذَفُ الْجِنِّ وضعفتهم، أن لو كانوا: أي لو كان رؤساؤهم وكبراؤهم يعلمون الغيب. وقاله قتادة.

(٢) في م/٣ «دليل».

(٣) هذا الذي جعله الأوَّلَى هو ما بدأ به شيخه أبو حيان، وَرَجَّحَهُ.

انظر البحر ٢٦٧/٧.

(٤) ﴿وَيُسَوِّوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا دَٰخِيًّا * عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسِيلًا﴾ سورة الإنسان ١٧/١٧ - ١٨.

(٥) «على تُسَمَّى» غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(٦) قال الزمخشري: «وقد عزوا إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه أَنَّ معناه: سَلَّ سَبِيلًا إليها...» الكشف ٢٩٩/٣، وانظر الدر المصون ٤٤٦/٦، والبحر ٣٩/٨.

(٧) كذا في م/١ و٣، وفي م/٢ و٤ و٥ «اسأل طريقاً»، وكذا جاء عند مبارك والشيخ محمد، وحاشية الأمير، والدسوقي.

وما جاء في الكشف موافق لما أثبتته.

(٨) هذا القول للزمخشري، فإنه بعد أن ذكر قولَ علي رضي الله عنه قال: «وهذا غير مستقيم على ظاهره إِلَّا أن يُراد أَنَّ جملة قول القائل: سل سبيلاً جُعِلَتْ علماً للعين، كما قيل: تأبط شرّاً وذرى حياً...». الكشف ٢٩٩/٣.

والأظهر^(١) أنه أَسْمٌ مُفْرَدٌ مبالغة في السَّلْسَال، كما أن «السَّلْسَال» مبالغة في السَّلْسِ، ثم يحتملُ أنه نكرة^(٢)، ويحتملُ أنه عَلَمٌ^(٣) منقولٌ، وصُرِفَ لأنه أَسْمٌ الماء. وتقدّم ذَكَرَ الْعَيْنِ لا يُوجِبُ تأنيثه^(٤)، كما تقول^(٥): «هذه واسِطٌ» بالصَّرَفِ، ويَبْعُدُ أَنْ يُقال: صُرِفَ^(٦) للتَّنَاسُبِ كـ^(٧) «قَوَارِيرًا»؛ لاتفاقهم^(٨) على صَرَفِهِ.

(١) هذا لأبي حيان قال: «والظاهر أن هذه العين تسمى سلسبيلاً بمعنى تُوصَفُ بأنها سلسلة في الاتساع، سهلة في المذاق، ولا يُحْمَلُ سلسيل على أنه أَسْمٌ حقيقة؛ لأنه إذ ذاك ممنوع الصرف للتأنيث والعلمية». انظر البحر ٣٩٨/٨.

(٢) وكونه نكرة يقتضي الصرف.

(٣) كان علماً وفيه علّتان تقتضيان الصرف، وهما العلمية والتأنيث، فلما نُقِلَ وصار اسماً للماء فَقَدْ عَلَتْ المنع؛ لأن الماء مُدَكَّرٌ.

(٤) أي: لا يوجب تأنيث السلسيل.

(٥) صرف «واسط» لأنه أَسْمٌ موضع، ويُمنَعُ من الصرف لأنه أَسْمٌ بلد. وكذا «سلسبيلاً» على هذا يجوز فيه الوجهان: الصرف وعدمه، الصرف للعلمية والتأنيث، والمنع من الصرف لِقَعْدِ إِحْدَى الْعِلَتَيْنِ.

(٦) أي: «سلسبيلاً».

قال أبو حيان: «فوجه قراءة الجمهور بالتثنية المناسبة للفواصل، كما قال ذلك بعضهم في سلاسلًا، وقواريرا، ويَحْسُنُ ذلك أنه لغة لبعض العرب، أعني صرف ما لا يصرفه أكثر العرب» البحر ٣٩٨/٨. وانظر كتابي معجم القراءات ٢٠٧/١٠.

(٧) الآيتان: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِمَائِدَةٍ مِّنْ فَضْوَةٍ وَكَأَنَّهُمْ قَوَارِيرًا﴾ * قَوَارِيرًا مِّنْ فَضْوَةٍ قَدَرُهَا تَقْدِيرًا ﴿سورة الإنسان ١٥ - ١٦ وفي م/٣ و٤ و٥ «كقوارير».

(٨) اتفقوا في الوصل على تنوينهما، وهي قراءة نافع وأبي بكر عن عاصم، والكسائي وأبي =

الثالث عشر: قول مكّي وغيره في قوله تعالى ^(١): ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ ^(٢): إِنَّ «زهرة» حال من الهاء ^(٣)، أو من «ما»، وإن التنوين حُذِفَ للسّاكنين، مثل قوله ^(٤):

[فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَغْنِيٍّ] وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا ^(٥)

وإن جَرَّ ^(٦) «الحياة» على أنه بَدَلٌ من «ما».

= جعفر وخلف والحسن والأعمش والحلواني عن هشام والأعرج وشيبة «قواريراً قواريراً»، وفي الوقف بالألف.

وهناك قراءات أخرى لا يتسع المقام لذكرها، وانظر في هذا كتابي معجم القراءات ٢١٥/١٠ - ٢١٨.

(١) تمة الآية: ﴿... لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَابْقَى﴾ سورة طه ١٣١/٢٠.

(٢) ذكر مكّي عدة توجيهات: نصب «زهرة» بفعل مضمّر: جعلنا لهم زهرة الحياة، وهو قول الزجاج. ثم ذكر أنه بدل من الهاء في به على الموضع، كما تقول: مرث به أخاك. وأشار الفراء إلى نصبه على الحال، ثم ذكر أنها موضوعة موضع المصدر مثل: «صُنِعَ الله». ورأى أنّ الأحسن بعد ذلك أن تنصب «زهرة» على الحال، وتحذف التنوين لسكونه وسكون اللام من الحياة.

انظر مشكل إعراب القرآن ٧٨/٢ - ٧٩.

(٣) في المطبوع: «من الهاء في به»، ولفظ «به» غير مثبت في المخطوطات التي بين يدي.

(٤) قاله أبو الأسود. وانظر قصة هذا البيت مع أبيات أخرى عند البغادي،

ومستعرب: أي: مزيل للشكوى، وروي بنصب «ذاكر» وجَرَّه.

والشاهد في البيت: أن التنوين قد حُذِفَ من «ذاكر» المنصوب لالتقاء الساكنين.

انظر شرح الشواهد للبغادي ١٨٢/٧، وشرح المفصل ٦/٢، ٣٦/٩، والمقتضب ١/

١٩، ٢١٣/٢، والهمع ١٧٩/٦، والكتاب ٨٥/١، والمنصف ٢٣١/٢، ومجالس

ثعلب/٢٤٩، والإنصاف/٦٥٩، والخزانة ٥٥٤/٤، وأمالى الشجري ٣٤٦/١،

والكشاف ٣٦٦/١، والخصائص ٣١١/١، ودلائل الإعجاز/٣٧٦، والديوان/٣٨.

(٥) لم يستشهد مكّي بهذا البيت للمسألة.

(٦) كذا عند مكّي. انظر مشكل إعراب القرآن ٧٩/٢. وانظر البحر ٢٩١/٦.

والصواب أن «زهرة» مفعولٌ بتقدير^(١): جعلنا لهم، أو آتيناهم، ودليل ذلك ذكرُ التمتع. أو بتقدير^(٢): أذم؛ لأنَّ المقام يقتضيه. أو بتقدير: «أعني» بياناً لـ^(٣) «ما» أو للضمير^(٤)، أو بَدَل من «أزواج»، إمَّا بتقدير^(٥): ذَوِي زَهْرَة، أو على أنهم جُعِلُوا نَفْسَ الزَّهْرَة مجازاً للمبالغة.

وقال الفراء^(٦): هو تمييزٌ لـ «ما» أو للهاء، وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز.

وقيل^(٧): بَدَل من «ما»، وَرَدَّ بَأَنَّ «لِنَفْتَنَهُمْ» من صِلَة^(٨) «مَتَعْنَا»، فيلزمُ الفصلُ

(١) هذا الذي ذكر أنه الصواب ذكره مكِّي، وذكر أنه للزجاج.

وانظر البحر ٢٩٠/٦، ومعاني القرآن للزجاج ٣٨٠/٣.

(٢) ذكر هذا أبو حيان. البحر ٢٩١/٦.

(٣) في «ما متعنا».

(٤) في «به».

(٥) هذه عبارة البحر ٢٩١/٦ «أو بَدَل» من «أزواجاً» على تقدير: ذَوِي زَهْرَة، أو جَعَلَهُمْ زَهْرَة على المبالغة.

(٦) الذي ذكره الفراء أن «زهرة» نُصِبَتْ على الفعل، أي: نُصِبَتْ على الحال.

وانظر معاني القرآن للفراء ١٩٦/٢.

وقال بعدها: «وإن كان معرفة؛ فإن العرب تقول: مررت به الشريف الكريم».

(٧) رَدَّ هذا مكِّي من قبله قال: «ولا يَحْسُن أن تكون «زهرة» بدلاً من «ما» على الموضع في

قوله: «إلى ما متعنا؛ لأنَّ لِنَفْتَنَهُمْ» متعلِّق بِـ «متعنا»؛ فهو داخل في صلة «ما»، و«لِنَفْتَنَهُمْ»

داخل أيضاً في الصِّلَة، ولا يتقدَّم المُبْدَل على ما هو من الصِّلَة؛ لأنَّ البَدَل لا يكون إلا بعد

تمام الصِّلَة من المُبْدَل منه، فأمتنع بَدَل «زهرة» من «ما» على «الموضع».

انظر مشكل إعراب القرآن ٧٩/٢، ولم يَخْرُجْ حديثُ أبْنِ هِشَام عن فحوى ما ذكره مكِّي

رحمهما الله.

(٨) هو من صلة «ما» مع «متعنا»، فهو داخل بالصِّلَة.

بين أُنْعَاض^(١) الصَّلَاةِ بِأَجْنَبِيٍّ^(٢)، وبِأَنَّ المَوْصُولَ لَا يُتَّبَعُ^(٣) قَبْلَ كَمَالِ صِلَتِهِ. وبِأَنَّهُ لَا يُقَالُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخَاكَ» عَلَى الْبَدَلِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُبْدَلِ مِنْهُ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ^(٤).

وقيل^(٥): مِنْ الْهَاءِ. وَفِيهِ مَا ذُكِرَ^(٦)، وَزِيَادَةُ^(٧) الْإِبْدَالِ مِنَ الْعَائِدِ، وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُهُ بِنَاءَ عَلَى أَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ^(٨) فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ، فَيَبْقَى الْمَوْصُولُ بِلا عَائِدٍ فِي التَّقْدِيرِ.

وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ مَنَعَ فِي^(٩) ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْهَاءِ فِي

(١) أي بين «متعنا» و«لنفتنهم».

(٢) وهو «زهره».

(٣) أي: لا يجيء بَدَلٌ مِنْهُ يَكُونُ تَابِعًا لَهُ قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ صِلَتُهُ.

(٤) بَلْ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ، فَالْبَدَلُ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّارِ الْعَامِلِ، وَإِذَا أُرِدَتْ ذَلِكَ فَعَلَيْكَ أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ، عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ؛ إِذْ تَسْتَطِيعُ الْقَوْلَ: مَرَرْتُ بِأَخِيكَ.

(٥) أي: «زهره» بَدَلٌ مِنَ الْهَاءِ فِي «مَا مَتَعْنَا بِهِ»، وَهُوَ تَوْجِيهِ الزَّمْخَشَرِيَّ.

(٦) أي: مِنَ الْأَعْتِرَاضَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي إِبْدَالِ «زهره» مِنْ «مَا» آتِيَةٍ فِي إِبْدَالِهِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «بِهِ» الْعَائِدِ إِلَيْهَا، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الثَّانِي وَهُوَ إِتْبَاعُ الْمَوْصُولِ قَبْلَ كَمَالِ صِلَتِهِ ذَكَرَ هُنَاكَ، وَلَيْسَ هَهُنَا. انْظُرْ حَاشِيَةَ الشُّمْنِيِّ ٢١٤/٢.

(٧) وهو وجه لم يكن في الإبدال من «ما».

(٨) وهو الهاء من «به»، ولأنه الحكم في البَدَلِ مقصود فيه في الأصل البَدَلُ لَا الْمُبْدَلُ مِنْهُ. وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، فَإِنَّهُ لَوْ أُزِيلَ أَوْ طُرِحَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ وَهُوَ الْهَاءُ مِنْ «به» لَكَانَ الْمَوْصُولُ «ما» يَبْقَى بِغَيْرِ عَائِدٍ، وَهَذَا مَا يَمْنَعُ إِبْدَالَ «زهره» مِنَ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى «ما» فِي «به».

(٩) سورة المائدة ١١٧/٥، وَتَقَدَّمَتْ فِي «أَنْ»، وَفِي الْبَابِ الثَّالِثِ: «مَا أَفْتَرَقَ فِيهِ عَطْفُ الْبَيَانِ وَالْبَدَلِ». فَقَدْ رَدَّ هَذَا عَلَى الزَّمْخَشَرِيَّ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ، وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الرَّدِّ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي.

«أمرتني به»، ورَدَّ ذَنَاهُ عَلَيْهِ. وَلَوْ لَزِمَ إعطاءُ مَنَوِي الطَّرْحِ حُكْمَ المطروح لَزِمَ إعطاءُ مَنَوِي التَّأخِيرِ حُكْمَ المؤخَّر، فكان يمتنع^(١) «ضَرَبَ زَيْدًا غَلَامُهُ»، وَيَزِدُّ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى^(٢): ﴿وَلِذِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ رَيْئُ﴾، وَالْإِجْمَاعُ^(٣) عَلَى جَوَازِهِ^(٤).

* * *

= قال الزمخشري: «وإن جعلتها [أي: ما] موصولة بالفعل لم تَحُلْ من أن تكون بدلًا من «ما أمرتني به»، أو من الهاء في «به»، وكلاهما غير مسقيم؛ لأنَّ البديل هو الذي يقوم مقام المُبْدَلِ منه...» الكشف ٤٩٢/١.

قال ابن هشام في «أن»: ويصحُّ أن يقدَّر بدلًا من الهاء في «به»، وهم الزمخشري فَمَنَعَ ذلك ظَنًّا منه أَنَّ المُبْدَلَ منه في قوَّة الساقط، فتبقى الصَّلَةُ: بلا عائد، والعائد موجود جسًّا فلا مانع». انظر ما سبق ٢٠٣/١ - ٢٠٤.

قلت: تبع الزمخشري في ذلك ابن الحاجب. وانظر الخزانة ١٣١/١.

(١) كان يمتنع لأنَّ الفاعل المؤخَّر وهو «غلامه» كان يجب إعطاءُ مَنَوِي التَّأخِيرِ وهو «زَيْدًا» حُكْمَهُ. وذلك يقتضي أن يكون المقدم وهو «زَيْدًا» حالة الرفع كحال المؤخَّر وهو غلامه.

(٢) سورة البقرة ١٢٤/٢، وتقدّمت في «إذ» ولزومها الإضافة إلى جملة.

(٣) قوله: «على جَوَازِهِ» مثبت في م/١، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

فقد جاء في م/٥ «بالإجماع». وأثبت هذه الزيادة مبارك والشيخ محمد، وهي في متون الحواشي.

(٤) أي: على جواز هذا التقديم والتأخير من غير أن يأخذ مَنَوِي التَّأخِيرِ حُكْمَ المؤخَّر فعلاً.

تنبيه

وقد يكون المَوْضِعُ لا يتخرَّجُ إلا على وَجْهِ مرجوح، فلا حَرَجَ على مُخَرَّجِهِ،
 كقراءة ابن عامر وعاصم^(١) ﴿وَكَذَلِكَ نُجِّنِي الْمُؤْمِنِينَ﴾.
 فقيل: الفعل ماضٍ مبني للمفعول، وفيه ضَعْفٌ من جهات:
 - إسكان آخر الماضي^(٢)، وإنباء^(٣) المصدر مع أنه مفهوم من الفعل، وإنباء
 غير المفعول به مع وجوده.

(١) الآيتان: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْلُظًا فَلَمْ يَأْنِ أَنْ يَنْقَرِعَ عَلَيْهِ فَسَدَأَتْ فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ * فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَوْ * وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/٨٧ - ٨٨.
 - ورد في هذا اللفظ القراءات الآتية: نُجِّي، وهي قراءة الجمهور وحفص عن عاصم،
 والجحدري قرأ: تُنْجِي. وقرأ غيره: نُجِّي.
 وأما القراءة التي أشار إليها المصنف فهي قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم وابن عباس
 وحمام «نُجِّي» بنون واحدة مضمومة، وجيم مشددة، وياء ساكنة، وكذلك هي في مصحف
 الإمام ومصحف الأمصار بنون واحدة، واختارها أبو عبيد لموافقة المصاحف.
 وذهب الزجاج إلى أن هذه الرواية لحن، ورأى الفارسي أن عاصمًا أخفى الثانية فظنَّ
 السامع أنه يُدْغَم، وكذا ذكر ابن مجاهد في السبعة، وغَلَطَ من ذهب إلى الإدغام.
 وإجمال القول في هذه القراءة هنا لا يغنيك فأرجع إلى التفصيل في كتابي معجم القراءات
 ٤٧/٦ - ٥٠.

(٢) هذا رأي لبعض النحويين. قالوا: أسكن آخر الماضي تخفيفاً، وأستشهد له السمين. انظر
 الدر ١٠٥/٦.

(٣) أسند هذا الفعل إلى ضمير المصدر مع وجود المفعول الصريح وهو «المؤمنين»، وتقدير
 المصدر: نُجِّي النجاء، وجواز مثل هذا هو رأي الكوفيين والأخفش. وانظر البحر ٦/
 ٣٣٥، وانظر التبيان للعسكري/٩٢٥ فقد ضَعَفَ هذه القراءة لهذين السببين/٩٢٥. ورأى
 أبْنُ الشَّجَرِي أن تقدير المصدر يجوز في ضرورة الشعر، ولا يكون حجة في هذه القراءة.
 انظر الأمالي ٢/٢١٥ - ٢١٦.

وقيل: مضارع^(١)، أصله: نُتَجِّي، بسكون ثانيه، وفيه صَغَفٌ؛ لأنَّ النون عند الجيم تُخْفَى ولا تُدْعَم، وقد زعم قومٌ أنها أُدْغِمَتْ قليلاً، وأنَّ منه^(٢): «تُتَجِّج»^(٣)، وإِجَاصَة^(٤)، وإِجَانَة^(٥).

وقيل^(٦): مضارع، وأصله: نُتَجِّي، بفتح ثانيه، وتشديد ثالثه، ثم حُذِفَتِ النونُ

(١) ذكر هذا عُبَيْدٌ عن أبي عمرو، وكذا هارون عنه، فقد ذكرا أنها مدغمة، فقد أدغمت النون في الجيم، ورَّده أبْنُ مَجاهِدٍ في السبعة، وذهب إلى أنه إخفاء خفي على السَّامِع، وذهب إلى مثل هذا الفارسي. انظر السبعة/ ٤٣٠، والحجة ٢٥٩/٥، وأمالي الشجري ٢/ ٢١٥.

(٢) لا يمكن أن يكون ذلك منه؛ لأنَّ في هذه الألفاظ إدغام تماثلين، وما جاء في الآية إدغام النون الثانية في الجيم، وهو إدغام لا يقع عادة بينهما.

(٣) في م/ ٣ «أُتْرَجَّأ». والأثرُج: فاكهة. ويقال فيه تُرْجُج.

(٤) الفاكهة المعروفة، وورد في شعر أمية بن أبي عائد الهذلي، وقيل: إنه غير عربي؛ لأنَّ الصاد والجيم لا يجتمعان في لفظة عربية. انظر اللسان.

(٥) يقال: الإِجَانَة والإِجَانَة والأِجَانَة، والأخيرة طائفة، وهي المِرْكَن، وأفصحها الأولى، وهي فارسية مُعَرَّبة عن إِكَّانَة. انظر اللسان.

(٦) هذا القول لابن الشجري في الأمالي قال: «وخطر لي في هذه القراءة وجه يُخْرِجُ الفعلَ من بنائه للمفعول، وعن إدغام النون في الجيم، ولا يُخْرِجُهُ عن قياس كلام العرب، وهو أن يكون القارئ «تُجِّي» أراد: نُتَجِّي، مفتوح النون مشدد الجيم، فحذف النون الثانية كراهية توالي مثلين متحركين، كما حذف التاء من قرأ «تَذْكُرُونَ»، خفيف الذال، حذف التاء الثانية من: تذكرون...»

ويقوي أنَّ من قرأ «تُجِّي» أراد «نُتَجِّي» مجيء الماضي قبله على فَعَلْنَا مُشَدَّدَ العين في قوله: «وَجَعَلْنَاهُ مِنَ الْغَيْرِ» فلما جاء الماضي على فَعَلْنَا «نَجَّيْنَا» قول بـ «نُتَجِّي»... فأَنعَمَ النظر فيما ذكرته، فهو أَغْبَقُ بالصواب من غيره» انظر الأمالي ٢/ ٢١٦.

وهذا الذي خطر لأَبْنِ الشَّجَرِي، ذكرْتُ في معجم القراءات أنه سبقه إليه أَبْنُ جَنِي في موضعين في المحتسب انظر ٢/ ١١١، ١٢١ وأخطأ المحققون في الموضع الأول، وذكره مرة ثالثة في الخصائص ١/ ٣٩٨. وأشار المرحوم الطنحاني إلى هذا سبق لأَبْنِ =

الثانية. وَيُضَعِّفُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي مَضَارِعَ^(١): نَبَأْتُ، وَنَقَبْتُ وَنَزَلْتُ، وَنَحَوْنُ إِذَا ابْتَدَأْتُ بِالنُّونِ أَنْ تَحْذِفَ النُّونَ الثَّانِيَةَ إِلَّا فِي^(٢) نَدُورٍ، كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ^(٣): ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾.

* * *

= جني في الخصائص، ولكنه لم يُعْرَجْ على المحتسب، وزاد على ما ذكرته أنه ذهب إلى هذا الأخفش الصغير علي بن سليمان، وأن النحاس ذكره في إعراب القرآن ٣٨١/٢. وانظر أمالي الشجري تحقيق الطناحي ٥١٩/٢ حاشية (٢).

(١) أي: نُتَبِّئُ، نُتَزَّلُ، نُتَقَّبُ.

(٢) في م/٥ «في شذوذ ندور».

(٣) سورة الفرقان ٢٥/٢٥، وتقدّمت الآية في حرف الباء الذي يفيد المجاوزة مثل «عن».

وأما القراءة فهي قراءة أبي معاذ وخارجة عن أبي عمرو، وقبيل عن ابن كثير، بضم النون وشَدَّ الزاي وضم اللام، وأصله: نُتَزَّلُ، فأسقط النون منه، وجاء كذلك في بعض المصاحف، و«الملائكة» نُصِبَ به.

وفي الآية قراءات أخر. وانظر كتابي: معجم القراءات ٦/٣٤٠ - ٣٤٣.

الجهة الخامسة: أن يترك^(١) بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة،
فلنورد^(٢) مسائل من ذلك ليمرّن بها الطالب مرتبة على الأبواب؛ ليسهل كشفها.

باب المبتدأ

مسألة:

يجوز في الضمير المنفصل من نحو^(٣) ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ ثلاثة أوجه:
الفضل^(٤)، وهو أرجحها^(٥)، والابتداء^(٦)، وهو أضعفها، ويختص بلغة تميم،
والتوكيد^(٧).

(١) أي: المعرب.

(٢) في م/٢ و٤ «ولنورد»، ومثله في المطبوع، ولا فرق.

(٣) سورة البقرة ١٢٧/٢ وتقدمت في «إذ»، و«عن»، وانظر ما تقدم ٥٧/١ - ٥٨ في الحديث
عن آية آل عمران ٣٥/٣ وذلك في مقدمة الكتاب.

وأول موضع في القرآن الكريم يعرضون فيه لهذه المسألة هو الآية/٣٢ من سورة البقرة
﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾.

وانظر تفصيل القول في المسألة عند المصنف في «شرح حال الضمير المسمى فضلاً
وعماداً» في الباب الرابع ٥٥٦/٥ وما بعدها.

(٤) ويسميه الكوفيون ضمير عماد، وبعضهم يسميه دعامة، وسمّاه بعض المتأخرين صفة،
وهو يعني به التوكيد. انظر ما تقدم ٥٥٦/٥.

(٥) تعقبه الدماميني بأن في ظاهر العبارة تدافعاً؛ لأنّ قوله: وهو أرجحها، يقتضي رجحان
الوجهين الآخرين، وأضعفية الابتداء، فيكون الفضل الذي حَكَمَ بأرجحيته ضعيفاً،
والابتداء الذي حَكَمَ بأضعفيته راجحاً، وهو متناقض، فينبغي أن يكون التفضيل غير
مراد، على أن الابتداء إنما يَضْعُفُ حيث يكون صيغة الضمير مُتَعَيِّنَةً لأن تكون فصلاً،
وهنا لا تتعين لذلك.

وكان للشمني تعقيب على التعقيب. انظر الحاشية ٢/٢١٥.

(٦) أنت: مبتدأ، وما بعده الخبر، والجملة خبر «إن».

(٧) على التوكيد لضمير النصب، وهو الكاف في «إِنَّكَ».

مسألة:

يجوزُ في الأسم المُفْتَتَح^(١) به من نحو قوله: «هذا أَكْرَمُتُهُ»
الابتداء^(٢) والمفعوليّة^(٣)، ومثله^(٤) «كَمْ رَجُلٍ لَقِيْتُهُ»، و«مَنْ أَكْرَمْتُهُ؟» لكن في
هاتين^(٥) يُقَدَّرُ الفِعْلُ مؤخراً^(٦)، ومثلهما^(٦): «رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُهُ».

مسألة:

يجوزُ في المرفوع من نحو^(٧) ﴿أَفَى اللَّهِ سَكُّ﴾، و«ما في الذارزید»^(٨) الابتدائية^(٨)
والفاعليّة، وهي^(٩) أَرْجَحُ؛ لأنَّ الأصل^(١٠) عَدَمُ التقديم والتأخير.

- (١) أي: هذا، في المثال الآتي ذُكِرَ.
- (٢) وتكون جملة «أكرمته» هي الخبر.
- (٣) والتقدير: أكرمْتُ هذا أَكْرَمْتُهُ، فتكون جملة «أكرمته» على هذا مُفَسَّرَة.
- (٤) أي: كم، ومَنْ: في المثالين: في محل رفع مبتدأ، أو في محل نصب مفعول به لفعلٍ
مُقَدَّر من جنس المذكور في الحالين.
- (٥) أي في الجملتين الأخيرتين: كم رجل...، من أَكْرَمْتُهُ.
- وعِلَّةُ تقدير الفعل مؤخراً أنَّ «كم» خبرية، و«مَنْ» استفهام، ولهما صَدْرُ الكلام؛ فلا يُقَدَّرُ
الفعل في حال المفعوليّة مقدّماً عليهما.
- (٦) أي مثل: كم رجلٍ لقيته، ومَنْ أَكْرَمْتُهُ. في جواز الوجهين، وفي تقدير الفعل مؤخراً عنهما.
- وفي حاشية الشمني ٢١٥/٢ «... وإن كان بينهما وبين: رُبَّ رجلٍ لقيته، فرق من جهة
أنَّ معمولَ الفعل والابتدائية فيهما هو «كم»، و«مَنْ»، وفيه هو المجرور بِرُبَّ، وقد تقدّم
في «رُبَّ» أنها تنفرد بالزيادة في الإعراب دون المعنى، وأنَّ محلَّ مجرورها في نحو: رُبَّ
رجلٍ صالحٍ لقيته، رفع، أو نصب، كما في قولك: هذا لقيته». وانظر ما تقدّم ٣٣١/٢.
- (٧) سورة إبراهيم ١٤/١٠ وتقدّمت. انظر ٥٩/١.
- (٨) ذكرتُ هذا فيما سبق في ٥٩/١ ورأى الكوفيّين أنه فاعل بفعل محذوف، واختاره
الزمخشري وأبن الحاجب، وذهب سيويو وجماعة إلى أنه مبتدأ.
- وارجع إلى الموضع المشار إليه فهو حَسْبُكَ.
- (٩) أي: الفاعليّة.
- (١٠) أي: عدم تقديم معمول الخبر وتأخير المبتدأ.

و^(١) مثله ^(٢) كلمتا ^(٣) ﴿عُرِفَ﴾ في سورة الزمر؛ لأنَّ الظرفَ الأوَّلَ ^(٤) معتمدٌ على المُخْبِر عنه، والثاني ^(٥) على الموصوف ^(٦)؛ إذ العُرفُ الأولى موصوفةٌ بما بعدها، وكذا «نار» في قول الخنساء ^(٧):

[وَإِنْ صَخْرًا لَتَأْتُمُ الْهُدَاةَ بِهِ] كَأَنَّهُ عَلَّمَ فِي رَأْسِهِ نَارَ
وَمِثْلُهُ ^(٨) الْأَسْمُ التَّالِي لِلْوَصْفِ ^(٩) فِي نَحْوِ ^(١٠) «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ»، و«أَقَاتَمَ زَيْدٌ»؛

(١) من هنا إلى آخر بيت الخنساء، سقط من المخطوطات التي بين يَدَيَّ وثبت في الخامسة، والمخطوطة الأولى مما عندي هي الثانية مما عند مبارك، ولم أجد عنده تعليقاً على هذا.

(٢) أي: مثل ما تقدّم في جواز الوجهين: الابتداء، والفاعلية.

(٣) الآية: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ أَفْقَرُوا رَّبَّهُمْ هُمْ عُرِفُوا بِمَا قَوْفَهَا عُرِفَ مَبْنِيَّةٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ الْأَمْعَادَ﴾ سورة الزمر ٢٠/٣٩

(٤) أي: الذين: مبتدأ، وجملة «اتقوا ربهم» صلته، وجملة «لهم عُرفٌ» جملة أسمية وقعت خبراً عن «الذين»، وعنى بالظرف «لهم»، وقوله معتمد على المُخْبِر عنه، أي: مُعْتَمِدٌ على «عُرف» وهو المبتدأ.

(٥) وهو قوله: من فوقها.

(٦) أي معتمد على قوله «عُرف» وهو مبتدأ، وهو موصوف بقوله: ﴿مِنْ قَوْفَهَا عُرِفَ﴾.

(٧) أي يجوز في قولها: «في رأسه نار» الوجهان في «نار»: الابتداء والفاعلية، والثاني أَرْجَحُ عنده لما تقدّم.

ثم هذا كما سبق في الآية في «عُرف»، فإن جملة «في رأسه نار» صفة لـ «عَلَّمَ». والمراد بالعلم الجبل. وانظر ديوان الخنساء/ ٢ فقد ذكر المحقق أنَّ صَدْرَهُ يُرَوَّى: أَغْرُ أُبْلَجُ تَأْتُمُ الْهُدَاةَ بِهِ...

(٨) أي: مثل ما تقدّم في جواز الابتداء والفاعلية، ورجحان الثاني.

(٩) أي: المشتق، وهو أسم الفاعل، والمراد به أيضاً أسم المفعول، والصفة المشبهة.

(١٠) يجوز في «أبوه» أن يكون مبتدأ، ويجوز أن يكون فاعلاً بالوصف، ومثله المثال الثاني.

لما ذكرنا^(١)، ولأنَّ «الأب» إذا قُدِّرَ^(٢) فاعلاً كان خبرُ «زيد»^(٣) مُفْرَداً، وهو الأصلُ في الخبر..

ومثله^(٤) ﴿ظَلُمْتُ﴾ من قوله تعالى^(٥): ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمٌ وَّرَعْدٌ﴾؛ لأنَّ الأصلَ في الصِّفَةِ الإفرادُ، فإنَّ قلتَ: «أقائم أنت؟» فكذلك عند البصريين^(٦)، وأوجبَ الكوفيون في الضمير^(٧) الابتدائية، ووافقهم أبْنُ الحَاجِبِ^(٨)، ووهم إذ نَقَلَ في أماليه الإجماع^(٩) على ذلك. وحجَّتْهُمُ^(٩) أنَّ المضمَرَّ المرتفعَ بالفعل لا يجاوزُه مُنْقَصِلاً عنه، لا يقال^(٩): «قام أنا»،

(١) أي الأرجح الفاعلية لما ذكره من أنَّ الأصل عدم تأخير المبتدأ وتقديم الخبر.

(٢) في م/١ وه «قَدَرْنَاهُ».

(٣) وهو «قائم»؛ لأن الوصفَ وفاعله لهما حُكْمُ المفرد.

(٤) أي: في جواز الوجهين: الابتداء والفاعلية.

(٥) سورة البقرة ١٩/٢، وتقدَّمت في «ما يجب فيه تعلُّقهما بمحذوف» في الباب الثالث. انظر ٣٢٩/٥، وفي م/٣ ٤ أثبت لفظ «رَعْدٌ» ولم يثبت في غيره.

وذكرتُ من قبل نصَّ السمين، فقد رَجَّح جعل الجارَ صفةً أو حالاً، ورفع ظلمات على الفاعلية، فهو عنده أرجح من جعل: «فيه ظلمات» جملة برأسها صفةً أو حالاً، قال: «لأنَّ الجارَ أقربُ إلى المفرد من الجملة».

(٦) أي يجوز في «أنت» وجهان: الابتدائية، والرفع على الفاعلية للوصف «أقائم».

(٧) «الضمير» كذا جاء في المخطوطات ما عدا الثانية، فقد جاء فيها «في ذلك»، ومثله في المطبوع.

ومعنى: ذلك الإشارة إلى الضمير في المثال: أقائم أنت؟

(٨) قال أبْنُ الحَاجِبِ: «... فإنه لم يختلف في أنَّ «أقائم» خبر مبتدأ مقدَّم؛ ولذلك وجَبَ الشبهة: أقائمان هما، وفي الجمع أقائمون هم، ولا يجوز: أقائم هما، ولا أقائم هم...» انظر الأمالي النحوية ٢٦/٣.

(٩) انظر مثل هذا في الأمالي النحوية ٢٧/٣.

وقوله: وحجَّتْهُمُ، أي: حجة الكوفيين وأبْنُ الحَاجِبِ معهم، على وجوب الابتداء بالضمير.

والواجب^(١) أنه إنما انفصل^(٢) مع الوصف^(٣) لثلاثي^(٤) معناه؛ لأنه يكون معه مستتراً، بخلافه مع الفعل؛ فإنه يكون بارزاً كـ «قمتُ» أو «قمتُ»، ولأن طلب الوصف لمعموليّه دون طلب الفعل^(٦)^(٧)؛ فلذلك احتمل معه^(٨) الفضل، ولأن المرفوع^(٩) بالوصف سدّ في اللفظ مسدّد واجب الفضل، وهو الخبر، بخلاف^(١٠) فاعِلِ الفعل.

ومما يُقَطَّع به على بطلانِ مذهبِهِمْ^(١١) قوله تعالى^(١٢): ﴿قَالَ أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنَّا

(١) كذا في م/٣ و٤ و٥، ومثله في حاشية الأمير والدسوقي، والشيخ محمد؛ وفي م/١ و٢ «والجواب»، ومثله عند مبارك.

(٢) أي الضمير في «أقائم أنت» وما شابهه.

(٣) أي: أسم الفاعل، وما ماثله في العمل.

(٤) فإنه لو بقي مستتراً وكان القول: «أقائم» لما عُرِف الموصوف بالقيام، فلا بُدّ من إبرازه والتّصريح به.

(٥) في م/٤ و٥ «وقمت».

(٦) لأن الوصف محمولٌ في العمل على الفعل؛ إذ أصل العمل للفعل، ثم جاء بالتبعية عمَلُ المشتق، والمتبوع أقوى في العمل مما حُمِلَ عليه.

(٧) في م/٥ «دون طلب الفعل لمفعوله».

(٨) أي: أحتمل الوصف فضل الضمير عنه.

(٩) وهذا دليل آخر على وجوب الفضل.

(١٠) وفاعل الفعل ليس واجب الفضل؛ لأنه لا يسدّ مسدّد الخبر كفاعل الوصف.

(١١) أي: مذهب الكوفيين على وجوب جعل الضمير مبتدأ مؤخرًا، والوصف خبراً مقدّماً.

(١٢) سورة مريم ٤٦/١٩ ونص الآية: ﴿قَالَ أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنَّا إِلَهِي يَكْبِرُهُمْ لِيَن لَّمْ تَنفَعُوا لَأَرْحَمَنَّكَ وَأَهْجُرَنِي مَلِكًا﴾.

وفي الآية عنده ردّ على مذهب الكوفيين أنه لا يجوز الابتداء بالضمير.

والذي وجدته عند أبي حيان وتلميذه السمين وجهان:

أنت: فاعل سدّ مسدّد الخبر، والثاني أنّ «أنت» مبتدأ، وخبره قبله.

ءَالِهَتِي يَكْتَابِرُهُمْ^ط»، وقول الشاعر^(١):

خليلي ما واف بعهدي أنتما^(٢) [إذا لم تكونا لي على من أقطع]

فإن القول بأن الضمير كما زعم الزمخشري^(٣) في الآية مؤد إلى فصل العالم^(٤) من معموله^(٥) بالأجنبي^(٦)، والقول بذلك^(٧) في البيت مؤد إلى الإخبار عن المثنى^(٨) بالواحد.

= ورجح السمين الأول، وذكر علة ذلك، وهو فيما رآه تابع لشيخه، انظر الدر ٥٠٩/٤، والبحر ١٩٤/٦ - ١٩٥، ولم يذكر الزمخشري غير الابتدائية. انظر الكشف ٢٨١/٢.

(١) قائله غير معروف.

خليلي: منادى، ما: نافية، واف: مبتدأ، أنتما: فاعل واف، وقد سدّ مسدّ خبره. وذكر وجهاً آخر البغدادي وهو الشرطية في «ما». انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٨٥/٧، وشرح السيوطي/٨٩٨، والهمع ٦/٢، وشذور الذهب/١٨٠، وشرح الأشموني ١٤٧/١، والعيني ٥١٦/١.

(٢) جاء البيت تاماً في م/٥.

(٣) قال الزمخشري: «وقدّم الخبر على المبتدأ في: أراغب... لأنه كان أهمّ عنده، وهو عنده أعنى، وفيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته...» الكشف ٢٨١/٢.

(٤) وهو «أراغب» وما ذكره المصنف من الفضل هنا ذكره شيخه أبو حيان. انظر البحر ٦/١٩٤.

(٥) وهو «عن آلهتي»، لأنه يقال: رَغِبَ عن كذا: إذا انصَرَفَ عنه.

(٦) وهو المبتدأ «أنت».

وتعقبه الدماميني بأنه قد لا يكون الفضل واقعاً، وأن الظرف متعلّق بمحذوف مقدّر أي: أراغب أنت تَرَعَّبَ عن آلهتي. انظر حاشية الشمني ٢١٥/٢.

(٧) أي: القول بإعراب: أنتما: مبتدأ مؤخر، وواف: خبراً مقدّماً.

(٨) وهو الضمير، فهو ضمير ثنية، والواحد: هو واف، وكان يفترض به أن يقول: وافيان؛ لتحقيق المطابقة بينهما.

ويجوزُ في نحو «ما في الدار زيدٌ» وَجَهٌ ثالثٌ عند أبْنِ عِصْفُورٍ^(١)، وَنَقَلَهُ عن أكثر البصريين، وهو أن يكون المرفوعُ اسماً لـ «ما» الحجازية، والظرفُ في موضع نصبٍ على الخبرية، والمشهورُ وجوبُ بطلانِ العملِ عند تقدُّمِ الخبرِ ولو ظَرفاً.

مسألة:

يجوزُ في نحو «أخوه» من قولك: «زيدٌ ضُربَ في الدار أخوه» أن يكون فاعلاً^(٢) بالظرف؛ لأعماده^(٣) على ذي الحال، وهو ضميرُ «زيد» المُقدَّرُ في «ضُرب»، وأن يكون^(٤) نائباً عن فاعل «ضُرب» على تقديره^(٥) خالياً من الضمير، وأن يكون^(٦) مبتدأً خبره الظرف^(٧)، والجملة^(٨) حالٌ. والفراء والزمخشري يريان هذا الوجه شاذاً رديثاً؛ لخلو الجملة الأسمية الحالية من الواو^(٩)، ويُوجبان

(١) ذكر هذا أبْنِ عِصْفُورٍ في شرح جُمَلِ الزَّجَاجِي ١/ ٥٩٥ - ٥٩٤، وقد أجاز البصريون عمل «ما» إذا تقدَّم خبرها على أسمها وكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ومنعه الأخفش.

(٢) قوله: فاعلاً بالظرف أي: معمولاً للفعل «أستقر» العامل في الظرف.

(٣) والتقدير: زيد ضُرب هو في حال كون أخيه في الدار. انظر دسوقي ٢/ ١٩١.

(٤) وعلى هذا فالمضروب الأخ. أي: زيدٌ ضُرب أخوه في حال كونه في الدار.

(٥) أي: أخوه. والتقدير: زيد ضُرب أخوه في حال كونه في الدار.

(٦) أي: أخوه.

(٧) أي: خبره متعلّق الظرف، ويعبرون عن الجار والمجرور بالظرف للملازمة بينهما في الغالب من حيث الأحكام. وانظر شرح الكافية ١/ ٩٢.

(٨) والجملة: في الدار أخوه. وانظر حاشية الشمني ٢/ ٢١٥.

(٩) أي: لا يجوز لأن الجملة الأسمية ليس في بدايتها واو الحال، وكان ينبغي أن يقول: زيدٌ ضُرب وفي الدار أخوه، ولهذا أي: لعدم وجود واو الحال لا يُعربان «أخوه» مبتدأً.

الفاعلية^(١) في نحو^(٢): «جاء زيدٌ عليه جُبَّةٌ». وليس كما زَعَمَا^(٣).
والأَوْجُه الثلاثة^(٤) في قوله تعالى^(٥): ﴿وَكَايْنٍ مِّن نَّيِّ قَتَلَ مَعَهُ رَيْثُونٌ كَثِيرٌ﴾^(٦)، قيل: إذا قُرئ بتشديد «قُتِلَ»^(٧) لَزِمَ أَرْتِفَاعُ^(٨) «رَيْثُونٌ» بالفعل، يعني^(٩) لأنَّ التَّكْثِيرَ^(١٠) لا يَنْصَرِفُ إلى الواحد. وليس بشيء؛ لأنَّ النَّبِيَّ هنا مُتَعَدِّدٌ لا

- (١) أي: يوجان ذلك في المثال السابق في لفظ «أخوه» وفي الجملة الثانية.
- (٢) جُبَّةٌ: فاعل للفعل العامل في الظرف أي: استقرت جُبَّةٌ عليه.
- (٣) يرى المصنّف أن الجملة الأسمية تقع حالاً وهي خالية من الواو، وأنه يكفي وجود الضمير: جاء زيدٌ يَدُهُ على رأسه.
- وذهب الرضي إلى أن أجتَمَعَ الواو والضمير في الجملة الحالّية الأسميّة، وأنفراد الواو متقاربان في الكثرة، ولكن أجتَماعهما أولى احتياطاً في الربط، شرح الكافية ٢١١/١.
- (٤) أي: الفاعلية، والنيابة عن الفاعل، والابتداء، إذا قرئ: «قُتِلَ» بالتخفيف.
- (٥) سورة آل عمران ١٤٦/٣، وتقدّمت في «كأين». انظر ما تقدّم ٥١/٣.
- (٦) قوله تعالى: ﴿كَثِيرٌ﴾ غير مثبت في م/١ و٣.
- (٧) قراءة: «قُتِلَ» بالبناء للمفعول والتخفيف هي قراءة نافع وأبن كثير وأبي عمرو ويعقوب وأبن محيصن واليزيدي وأبن عباس وقتيبة والمفضل. ورَجَّحها الطبري، وأختارها أبو حاتم.
- وقرأ قتادة «قُتِلَ» مبنياً للمفعول، مع تشديد التاء للتكثير.
- والقراءة الثالثة «قَاتَلَ» عن عاصم وأبن عامر وحزمة والكسائي وأبي جعفر والأعمش وشيبة وخلف وأبن مسعود.
- وانظر هذه القراءات ومراجعتها في كتابي: معجم القراءات ٥٨٩/١.
- (٨) أي: قُتِلَ رَيْثُونٌ كثير، فهو نائب عن فاعل، ولا يجوز الوجهان الآخريان.
- (٩) هذا تعليل لهذا الإعراب الذي أتجه على هذه القراءة.
- (١٠) والتكثير على هذه القراءة وقع من جهتين: تضعيف عين الفعل، ولفظ «كثير».

وفي م/٢ «التنكير».

واحد؛ بدليل^(١) «كأين»، وإنما أفرِدَ الضمير^(٢) بحسب لفظها^(٣).

مسألة :

«زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ» يَتَعَيَّنُ فِي «زَيْدٍ»^(٤) الْإِبْتِدَاءُ، وَ«نِعَمَ الرَّجُلِ زَيْدٌ» قِيلَ^(٥) :
كذلك، وعليهما فالرَّابِطُ الْعُمُومُ^(٦)، أَوْ إِعَادَةُ الْمَبْتَدَأِ بِمَعْنَاهُ^(٧)، عَلَى الْخِلَافِ
فِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ^(٨)، أَلَلْجِنْسِ هِيَ أُمُّ لِلْعَهْدِ، وَقِيلَ : يَجُوزُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ^(٩)
خَبِراً لِمَحذُوفٍ وَجُوباً، أَيْ : الْمَمْدُوحُ زَيْدٌ^(١٠)، وَقَالَ أَبْنُ عَصْفُورٍ^(١١) : يَجُوزُ

(١) وكأين: تدل على الكثرة غالباً. انظر ما سبق ٥١/٣.

(٢) أي: في «معناه» وهو عائد على «نبي».

(٣) أي: هو عائد على لفظ «كأين»، ولفظها لفظ المفرد.

(٤) يتعين فيه الابتداء، وهذا هو الحكم عند تقديم المخصوص، وتكون الجملة بعده خبراً عنه.

(٥) أي: إذا أُخِرَ المخصوص، قيل: يَتَعَيَّنُ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ، والجملة قبله خبر عنه.

(٦) أي: العموم المفهوم من «الرجل» وهو الفاعل.

(٧) إعادة المبتدأ «زيد» بمعناه، وهو «الرجل».

(٨) في حاشية الشمني ٢١٦/٢: «وذلك أنها [أي: أل] إن كانت للجنس فالرابط العموم، وإن

كانت للعهد فالرابط الإعادة، وأختار أبْنُ الْحَاجِبِ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِلْعَهْدِ، وَأَنَّهُ ذَهَبِيٌّ.

قلت: وذهب أبو علي إلى أن «أل» لأستغراق الجنس.

وانظر شرح الكافية ٣١٢/٢. وفي الآرشاف/٢٠٤٣ وهو مذهب الجمهور.

وقد ذكر أبو حيان عدداً من العلماء ممن ذهب إلى العهدية فيها.

(٩) أي «زيد» من «نعم الرجل زيد».

(١٠) انظر الآرشاف/٢٠٥٤، وقد ذكر أبْنُ عَصْفُورٍ هَذَا الْوَجْهَ، وَالْوَجْهَ الثَّانِي مِمَّا يَأْتِي،

وذهب إلى أنهما مذهب الجمهور.

(١١) انظر شرح الجمل لأبْنِ عَصْفُورٍ ٦٠٥/١ - ٦٠٦ وَالْمُقَرَّبُ ٦٩، وَالْآرَشَافُ/٢٠٥٤.

وسقط قول أبْنِ عَصْفُورٍ هَذَا مِنْ م/٣.

فيه وجهٌ ثالثٌ، وهو أن يكون مبتدأً حُذِفَ خبرُهُ، أي: زيدُ الممدوحُ، وزُدَّ^(١) بأنه لم يَسُدَّ شيءٌ مَسَدَهُ^(٢).

مسألة :

«حَبْذا زيدٌ» يحتملُ «زيدٌ» - على القول بأنَّ «حَبَّ» فِعْلٌ و«ذا» فاعِلٌ - أن يكون مبتدأً مخبراً عنه بـ «حَبْذا»، والزَّائِطُ الإشارةُ، وأن يكون خبراً لمحذوفٍ^(٣)، ويجوزُ على قولِ أبْنِ عَصْفُورِ السَّابِقِ أن يكون مبتدأً حُذِفَ^(٤) خبرُهُ، ولم يَقُلْ به هنا؛ لأنه يرى أنَّ «حَبْذا»^(٥) أَسْمٌ، وقيل^(٦): بَدَلٌ^(٧) من «ذا»، وَيَرُدُّهُ أنه لا يَحُلُّ مَحَلَّ الأَوَّلِ^(٨)، وأنه لا يجوزُ الاستغناء عنه^(٩)،

(١) أي الوجه الثالث.

(٢) أي: لم يَسُدَّ شيءٌ مَسَدَ هذا الخبر المحذوف وهو «الممدوح».

(٣) التقدير: الممدوح زيد.

(٤) وحذف الخبر وجوباً، والتقدير: زيد الممدوح.

(٥) قال أبْنِ عَصْفُورٍ: «فمن جعل «حَبْذا» كُلَّهُ فعلاً جعل الأسم الواقع بعده مرفوعاً به، ومن جَعَلَ «حَبْذا» كله أسماً واحداً، كان «حَبْذا» عنده من باب المبتدأ والخبر، فيجوز عنده أن يكون «حَبْذا» مبتدأً، وزيد: خبره، أو عكسه، كأنه قال: الممدوح زيد...» شرح جمل الزجاجة ٦١١/١.

وفي الأرتشاف/ ٢٠٥٩ ذكر هذا الرأي للمبرد وأبْنِ السَّيرَاقِ والسيرافي...

(٦) من هنا إلى قوله: «الاستغناء عنه» سقط من م/٣.

(٧) هذا لأبْنِ كَيْسَانَ، وهو أَخْتِيَاؤُ أبْنِ الْحَاجِّ.

انظر الأرتشاف/ ٢٠٦٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٤٣/٢، وشرح الشواهد للبغدادى ١٨٦/٧.

(٨) أي: لا يَحُلُّ البَدَلُ وهو «زيد» مَحَلَّ المُبْدَلِ منه وهو «ذا»؛ لأنَّ «حَبَّ» إنما يكون أَسْمَ إشارة.

(٩) أي: عن البَدَلِ، فلا يَقَالُ: «حَبْذا» من غير ذِكْرِ لزيد.

وقيل^(١): عَطَفُ بَيَانٍ، وَيَرُدُّهُ قَوْلُهُ^(٢):

وَحَبَّذَا تَفَحَّاتٌ مِنْ يَمَانِيَّةٍ تَأْتِيكَ^(٣) مِنْ قِبَلِ الرِّيَانِ أحياناً
ولا تُبَيِّنُ^(٤) المعرفةً بالنكرة بآتفاق^(٥).

وإذا قيل: بأنَّ «حبذا» أَسْمٌ للمحبوب فهو مبتدأ^(٦)، وزيدٌ: خبرٌ، أو بالعكس^(٧) عند من يجيئُ في قولك «زيدُ الفاضلُ» وجهين^(٨). وإذا قيل بأنَّ «حبذا» كُله فعلٌ^(٩) فـ «زيدٌ» فاعِلٌ، وهذا أضعفُ ما قيل؛ لجوازِ حَذْفِ

(١) انظر هذا في الارتشاف/ ٢٠٦٠.

(٢) قائله جرير من قصيدة هجا بها الأخطل.

والشاهد فيه أن ما في هذا البيت يَرُدُّ قول من ذهب إلى أنَّ ما بعد «حبذا» عَطَفُ بَيَانٍ؛ لأنَّ «ذا» معرفة، و«تفحات» نكرة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٨٥/٧، وشرح السيوطي/ ٨٩٨، والهمع ٤٥/٥، ٤٧، والديوان/ ٥٩٦.

(٣) جاء البيت تاماً في المخطوطات ما عدا الأولى، فقد أثبت صدره، وأشار الشمني إلى أنه يأتي تاماً في بعض النسخ.

(٤) عَلَّقَ على هذا الدماميني بقوله: «وقد يُجابُ بجواز أن يكون صاحبُ هذا القول أَطْلَقَ عَطَفَ البيان على البدل كما اعتذر به المصنّف نفسه عن الزمخشري في بعض المواضع، وحيث لا يَضُرُّ التَّخَالُفُ بالتعريف والتنكير» حاشية الشمني ٢١٦/٢.

(٥) في م/ ٤ «بالآتفاق».

(٦) هذا للصيمري. انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٨٦/٧.

وذكره أبو حيان للمبرد. انظر الارتشاف/ ٢٠٦٠، والمقتضب ١٤٥/٢، وانظر الهمع ٥/ ٤٦ - ٤٧. وفي الكتاب ٣٠٢/١ هذا رأي الخليل.

(٧) هذا رأي الفارسي. انظر الهمع ٤٧/٥، وانظر الارتشاف/ ٢٠٦٠، وكتاب الشعر/ ٩٧.

(٨) زيد: مبتدأ، والفاضل: خبر، ويجوزُ عكسُ هذا.

(٩) هذا للمبرد وغيره كذا في الهمع ٤٦/٥.

وذكره أبو حيان للأخفش وخطاب الماردي. انظر الارتشاف/ ٢٠٥٩ - ٢٠٦٠ فقد تركّب: =

المخصوص^(١)، كقوله^(٢):

أَلَا حَبْدًا - لَوْ مَا الْحَيَاءُ - وَرُبَّمَا مَنَحْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمَتَقَارِبِ
وَالْفَاعِلُ لَا يُحْدَفُ.

مسألة:

يجوز في نحو ^(٣) ﴿فَصَبَّرَ جَمِيلٌ﴾ ابتدائية^(٤) كُلُّ منهما، وخبرته الآخر، أي: شأني صَبَّرَ جميلٌ، أو صَبَّرَ جميلٌ أمثلُ من غيره.

= «حَبَّ» مع «ذَا»، وصاراً فعلاً واحداً، والمخصوص هو الفاعل، والدليل على ذلك قولهم: لا تُحْبِذْهُ، وهو صياغة المضارع من «حَبْدًا». وانظر شرح جمل الزجاجي ٦١٠/١.

وفي حاشية الشمني ٢١٦/٢ قال ابن مالك: «وهو في غاية الضعف؛ لأنه مبني على دعوى مجردة عن الدليل مع ما فيه من تغليب أضعف الجزأين، ومن أدعاء تركيب فعلٍ من فعلٍ وأسم، ولا نظير لذلك».

(١) وإذا حُذِفَ المخصوص فإن الفعل يبقى بلا فاعل.

(٢) قائله مرداس بن همام الطائي، وقيل: مرداس بن هَمَّاس.

والرواية في م/١ و ٢ «لولا» وفي بقية النسخ: لوما، وهو المثبت في شرح الحماسة، ويُروى: مَنْ لَيْسَ بِالْمَتَقَارِبِ.

أي: أحببت من لا ينصفني ولا مطعم فيه.

والشاهد فيه: حَذَفُ المقصود بالذكر، أي حَبْدًا ذَكَرُ هؤلاء النساءِ لولا أنني أستحي أن أذكرهنَّ، فلو كان «حَبْدًا» كله فعلاً لبقِيَ بلا فاعل، والفاعل لا يُحْدَفُ.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ١٨٨/٧، وشرح السيوطي/٨٩٨، وشرح الحماسة للمرزوقي/١٤٠٨، والهمع ٤٨/٥، والعيني ٢٤/٤.

(٣) الآية: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبَّرَ جَمِيلٌ وَاللَّهُ

أَلْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا فُصِّحُونَ سورة يوسف ١٨/١٢، وانظر الآية/٨٣، وسيأتي الخلاف في أيهما أولى بالحذف ص/ ٨٠٥ في «الخاتمة وشروط الحذف»

(٤) انظر هذا في البحر المحيط ٥/ ٢٨٩، والدَّرَ المصون ٤/ ١٦٤ والتبيان/ ٧٢٦.

باب «كان» وما جرى مجراها

مسألة :

يجوزُ في «كان» من نحو^(١) ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾، ونحو: «يَزِيدُ كَانُ لَهُ مَالًا» نُقْصَانُ «كَانُ»، وتماؤها، وزيادتها، وهو أَضْعَفُهَا^(٢). قال أَبْنُ عَصْفُور^(٣): بَابُ زِيَادَتِهَا الشُّعْرُ، والظرف^(٤) متعلِّقٌ بها على التَّمَامِ، وبِاسْتِقْرَارٍ محذوفٍ مرفوعٍ على الزِّيَادَةِ^(٥)، ومنصوب^(٦) على النقصان، إِلَّا إِنْ قَدَّرْتَ النَّاقِصَةَ شَأْنِيَّةً^(٧)، فالِاسْتِقْرَارُ مرفوعٌ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ.

مسألة :

﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمِهِمْ﴾^(٨) يَحْتَمِلُ^(٩) فِيهِ «كَانُ» الْأَوْجُهَ

- (١) تَمَتَّعَ الْآيَةُ: «أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ» سورة ق ٥٠ / ٣٧.
- (٢) تَعَقُّبُهُ الدَّمَائِنِيُّ بِأَنَّهُ اعْتَرَفَ مِنْهُ بِأَنَّ التَّمَامَ وَالنَّقْصَانَ ضَعِيفَانِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى جَعْلٍ «أَفْعَلٌ» مُسْتَعْمَلًا لِغَيْرِ التَّفْضِيلِ، ثُمَّ كَيْفَ يَسُوِّغُ لَهُ تَخْرِيجَ التَّنْزِيلِ عَلَى أَضْعَافِ الْوُجُوهِ عِنْدَهُ. وانظر تعقيب الشمني على هذا التعقيب في الحاشية ٢ / ٢١٦ - ٢١٧.
- (٣) قلت: لم يُضْرَحْ أَبْنُ عَصْفُورُ بِخُصُوصِ الزِّيَادَةِ فِي الشُّعْرِ، وَلَكِنْ سِيَاقُ حَدِيثِهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: انظر شرح جمل الزجاجي ١ / ٤٠٨ - ٤٠٩، وانظر المقرب ١ / ٩٢.
- وانظر ردِّ الدَّمَائِنِيِّ فِي الْحَاشِيَةِ ٢ / ٢١٦، فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ شَعْرٍ وَنَثَرٍ.
- (٤) أَي: «لَهُ» فِي قَوْلِهِ: ﴿لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾. وَقَلْبٌ: فَاعِلٌ لَهَا.
- (٥) أَي: ذَلِكَ الْإِسْتِقْرَارُ مَرْفُوعٌ لِأَنَّهُ خَبَرٌ لِلْمَبْتَدَأِ «قَلْبٌ»، وَالتَّقْدِيرُ: لَمَنْ قَلْبٌ مُسْتَقَرٌّ لَهُ.
- (٦) مَنْصُوبٌ لِأَنَّ الْإِسْتِقْرَارَ خَبَرُ كَانٍ، وَالْقَلْبُ: أَسْمُهُ، وَالتَّقْدِيرُ لَمَنْ كَانَ قَلْبٌ مُسْتَقَرًّا لَهُ.
- (٧) وَيَكُونُ أَسْمُهَا ضَمِيرًا مُسْتَرًّا أَي: كَانَ الْأَمْرُ أَوْ الشَّأْنُ، أَي: هُوَ، وَتَكُونُ جُمْلَةً: «لَهُ قَلْبٌ» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ خَبَرُ «كَانٍ». وانظر شرح جمل الزجاجي ١ / ٤١٨.
- (٨) تَمَتَّعَ الْآيَةُ: «أَنَّا دَمَرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ» سورة النمل ٢٧ / ٥١.
- (٩) فِي الْمَطْبُوعِ: «يَحْتَمِلُ فِي كَانٍ».

الثلاثة^(١)، إلا أن الناقصة لا تكون شائنة^(٢) لأجل الاستفهام، ولتقدم الخبر، وكيف: حال على التمام^(٣)، وخبر^(٤) لـ «كان» الناقصة، وللمبتدأ^(٥) على الزيادة.

مسألة:

﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآيَ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾^(٦)
تحتمل «كان» الأوجه الثلاثة: فعلى الناقصة الخبر^(٧) إما لـ «بشر»، و«وحياً»
استثناءً مفرغ من الأحوال، فمعناه^(٨): «مُوحياً أو مُوحى، أو^(٩) ﴿مِنْ وَرَآيَ حِجَابٍ﴾

(١) أي: التمام، والتقص، والزيادة. وانظر الدر المصون ٥/ ٣٢٠ - ١٢٣، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ١٥١ - ١٥٢.

(٢) في حاشية الشمي ٢/ ٢١٧: لأن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها.

وقال الدسوقي: «... وضمير الشأن لا بُد في مفسره أن يكون متأخراً عنه بتمامه، وهنا بعض المفسر، وهو الخبر، أعني «كيف» قد تقدم، وهذا معنى قوله: ولتقدم الخبر»
الحاشية ٢/ ١٩٣.

(٣) أي: إذا كانت «كان» تامة.

(٤) أي: «كيف» خبر مقدم لـ «كان» إذا كانت ناقصة، وعاقبة: أسمها.

(٥) أي: كيف: خبر مقدم، وعاقبة: مبتدأ مؤخر إذا أعربت «كان» زائدة.

وانظر تفصيل هذه الأوجه في البيان ٢/ ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٦) سورة الشورى ٤٢/ ٥١، وتقدمت في «لو» التي للتمي ٣/ ٤١٠.

(٧) والأسم المصدّر المؤول: ما كان تكليم الله حاصلاً لبشر...

(٨) قال الشمي: «يعني أن «وحياً» إن كان حالاً من الفاعل فمعناه مُوحياً، وإن كان حالاً من

المفعول فمعناه: مُوحى، وإنما لم يقل مُوحى إليه لأن المقصود بيان أن «وحياً» أسم

فاعل أو أسم مفعول، وذلك يحصل بدون ذكر ما يتم به أسم المفعول وهو الجاز

والمجورور. الحاشية ٢/ ٢١٧.

(٩) ذكر الشمي أن في بعض النسخ «و: أو من وراء حجاب»... الحاشية ٢/ ٢١٧.

بتقدير^(١): أو مُوَصَّلًا^(٢) ذلك من وراء حجاب، «أو يُزِيل» بتقدير: أو إرسالًا^(٣)، أي: أو ذا إرسال، وإمّا وَحِيًا. والتفريع^(٤) في الأخبار، أي: ما كان تكليمهم^(٥) إلّا إيحاء، أو إيصالاً من وراء حجاب، أو إرسالاً، وجُعِلَ^(٦) ذلك تكليماً على حَذْفِ مضاف^(٧)، و«لبشر» على هذا تبيين^(٨)؛ وعلى التمام^(٩) والزيادة فالتفريع^(١٠) في

(١) في حاشية الشمني: «لا يخفى أنّ هذه الحال أيضاً إن كانت من الفاعل فالمقدّر أسم فاعل، وإن كانت من المفعول فالمقدّر أسم مفعول - وإنما لم ينبّه المصنّف على ذلك اعتماداً على ما ذكره في وَحِيًا». وانظر حاشية الأمير ١٣٤ / ٢. قلت: يبدو ذلك في خلاف النسخ بناءً على اختلاف التقدير، وهو ما سأذكره.

(٢) في م / ١ و ٣ «مُوصَّلًا» كذا أسم مفعول. وفي الباقي: مُوَصَّلًا، وضبطه الشيخ محمد «مُوصَّلًا»، وجاءت نسخة مبارك «مُوصَّلًا» كذا بدون قيد لحركة الصاد.

(٣) أي: إرسالاً منه، فهو حال من فاعل «يكلّم»، وهو «اللّه»، وقوله: ذا إرسال، فهو حال من المفعول في «يكلّمه».

(٤) أي: كان الاستثناء مُفَرَّغًا، وكان الفعل «كان» مُفَرَّغًا للعمل فيما بعد إلّا وهو: وحياً، أو موصلاً «من وراء حجاب»، أو إرسالاً، وكان الأول خبراً، وما بعده معطوف عليه.

(٥) في م / ٥ «يكلّمهم».

(٦) أي: في «وحياً».

(٧) على تقدير: ... ذا إيحاء. قال الدماميني: «والتقدير: تكليم وَحِيًا، أو تكليم إرسال، وينبغي أن تُجْعَلَ الإشارة من قوله: «وجُعِلَ ذلك» راجعة إلى أَبْعَدِ مذكور وهو الإيحاء، فيدخل الإرسال بطريق الأولى...» الحاشية ٢ / ٢١٧.

(٨) أي: اللام على هذا للتبيين، فقوله لِبَشَرٍ: جاز ومجرور متعلقان بمحذوف أي: إرادتي أو أعني ذلك لبشر.

(٩) والمعنى على التمام: ما ثبت تكليم الله حال كونه كائناً لبشر في حال من الأحوال إلا في حال كونه إيحاءً أو إيصالاً أو إرسالاً.

(١٠) والمعنى: ما تكليم الله كائن لبشر في حال من الأحوال إلا في كونه إيحاءً أو إيصالاً أو إرسالاً.

الأحوال^(١) المُقدَّرَة في الضمير المستتر في «لَيْسَ».

مسألة :

«أين كان زيد قائماً» يحتمل^(٢) الأوجه الثلاثة^(٣)، وعلى النقصان^(٤) فالخبر إما «قائماً»، و«أين» ظرف له، أو «أين»، فتعلق^(٥) بمحذوف، و«قائماً» حال، وعلى الزيادة^(٦) والتمام ف«قائماً» حال، و^(٧) «أين»^(٨) ظرف له، ويجوز كونه ظرفاً لـ «كان» إن قُدرت تامة^(٩).

مسألة :

يجوز في نحو «زَيْدٌ عسى أن يقوم» نُقصان «عسى»، فاسمها مستتر^(١٠)، وتامها^(١١)، ف«أَنْ» والفعل مرفوع المَحَلُّ بها.

(١) أراد بالأحوال المعاني القائمة بمحالها فكلمة «في» على بابها، أو الأحوال النحوية فكلمة «في» بمعنى «من»... انظر بقية النص في الشمني ٢ / ٢١٧ - ٢١٨.

(٢) في م / ١ «تحتمل».

(٣) التمام، والنقص، والزيادة.

(٤) وعلى تقدير «كان» ناقصة يكون في الخبر توجيهان: قائماً، أو «أين» الظرف، ويكون متعلقاً بالخبر المحذوف، وعلى الوجه الثاني يُخَرَّج «قائماً» على الحالية.

(٥) في م / ٣ و ٥ «متعلق».

(٦) زيادة «كان» وتامها.

(٧) من هنا إلى آخر المسألة سقط من م / ٥.

(٨) تعقبه الشمني بقوله: «فيه نظر؛ لأن «أين» على زيادة «كان» ظرف مستقر خبر عن «زيد» مُقَدَّم، لا ظرف لغو لـ «قائماً».

انظر الحاشية ٢ / ٢١٨، وانظر حاشية الدسوقي ٢ / ١٩٤.

(٩) وعند تقدير «كان» تامة فالظرف يتعلّق بـ «كان».

(١٠) والخبر المصدر المؤول، أو على تقدير: عسى زيد ذا قيام.

(١١) أي: ويجوز تمام «عسى»، والمصدر المؤول في محل رفع فاعل، والجملة خبر «زيد» على تقدير: زيد عسى قيامه.

وانظر تخريجات مثل هذه الجملة فيما سبق في باب عسى ٢ / ٤١٦ - ٤٢٠.

مسألة :

يجوزُ الوجهان^(١) في «عسى أن يقوم زيد»، فعلى الثَّقُصان «زيد» أَسْمُها، وفي^(٢) «يقوم» ضميرُه، وعلى التَّمَامِ^(٣) لا إِضْمَارَ، وكُلُّ شيءٍ في مَحَلِّهِ. ويتعيَّنُ التَّمَامُ في نحو^(٤) «عسى أن يقوم زيد في الدار»، و^(٥) «عسى أن يبعثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا»، لثلاث^(٦) يلزَمُ فَضْلُ صِلَةٍ^(٧) «أن» من معمولها^(٨) بالأجنبي، وهو أَسْمُ «عسى».

(١) النقص والتمام.

(٢) وذلك على تقدير تقديم هذا الأسم؛ لأنَّ الضمير لا يعود على متأخر، والتقدير على هذا: عسى زيد أن يقوم.

(٣) إذا كان «عسى» فعلاً تاماً فإنَّ «زيد» فاعل «يقوم»، والمصدر المؤوَّل من «أن» وما بعدها في محل رفع فاعل للفعل «عسى».

(٤) يتعيَّن التمام هنا، وما بعده الفاعل؛ لأنَّا لو قلنا بنقص «عسى» و «زيد» أَسْمُها فإنَّ هذا الأسم يفصلُ بين الفعل «يقوم» ومعموله وهو «في الدار».

(٥) سورة الإسراء ٧٩/١٧، وتقدَّمت الآية في «عسى» ٤٢٩ / ٢. وعسى: هنا تامة؛ لأنك لو جعلتها ناقصةً وأسمها «ربك» لَفَصَلَّتْ بين الفعل «يبعث» ومعموله وهو: مقاماً محموداً.

وانظر حديث السمين في الدر المصون ٤ / ٤١٥

(٦) أي يتعين تمام «عسى» في الآية لثلاث...

(٧) صِلَةٌ «أن» وهو «يبعث» في الآية، و «يقوم» في المثال السابق.

(٨) المعمول الأجنبي في المثال هو «زيد»، وفي الآية هو «رَبُّكَ»، وهما في الموضعين أَسْمُ «عسى» لو كانت أُغْرِبَتْ ناقصة.

مسألة :

﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ﴾^(١) تَحْتَمِلُ «ما» الحِجَازِيَّةَ والتَّيْمِيَّةَ ، وَأَوْجَبَ الْفَارِسِيُّ^(٢) والزَّمَخْشَرِيُّ^(٣) الحِجَازِيَّةَ ظَنًّا أَنَّ الْمُقْتَضَى لزيادةِ الْبَاءِ نَصْبُ الْخَبَرِ ، وَإِنَّمَا الْمُقْتَضَى نَفْيُهُ^(٤) ؛ لَامْتِنَاعِ الْبَاءِ^(٥) فِي «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا» . وَجَوَازُهَا^(٦) فِي^(٧) :

[وإن مُدَّتْ الأَيْدِي إلى الزَّادِ] لم أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ [إذ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ]
وفي^(٨) «ما إنَّ زَيْدٌ بِقَائِمٍ» .

(١) الآية : ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَتٍ مِّمَّا عَمِلْتُمْ وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَسْمَلُونَ﴾ سورة الأنعام ١٣٢ / ٦ وانظر سورة هود ١١ / ١٢٣ ، وسورة النمل ٢٧ / ٩٣ .
ولقد كان بمقدور المصنف أن يبدأ بقوله : ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ﴾ وهي الآية ٧٤ من سورة البقرة - وكذا أربع آيات تلتها .

(٢) انظر الإيضاح العَصْدِي / ١ / ١١٠ - ١١١ .

(٣) لم أجد بعد هذه الآية حديثاً عن «ما» عند الزَّمَخْشَرِيِّ في الكشف ، ولكن ذلك جاء في المفصل . قال : « دخول الْبَاءِ فِي الْخَبَرِ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَا زَيْدٌ بِمَنْطَلِقٍ . إِنَّمَا يَصِحُّ ذَلِكَ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ : زَيْدٌ بِمَنْطَلِقٍ » - انظر ص / ٨٢ .
(٤) أي نفي الخبر .

(٥) يريد أن يقول : لو كانت زيادة الْبَاءِ مرتبطة بنفس الخبر لزيدت في مثاله .

(٦) أي : جواز زيادة الْبَاءِ فِي الْبَيْتِ بعد النفي في «لم أَكُنْ ...» .

(٧) الْبَيْتُ مِنْ لَامِيَّةِ الشَّنْفَرِيِّ الْمَعْرُوفَةِ بِلَامِيَّةِ الْعَرَبِ ، وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْبَيْتِ :

لم أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ .

والشاهد في الْبَيْتِ زيادة الْبَاءِ فِي خَبَرِ «كَانَ» الْمَنْفِيَّةِ .

انظر شرح الشواهد للبيгдаدي ٧ / ١٨٩ - ١٩٠ ، وشرح السيوطي / ٨٩٩٩ ، والهمع ٢ /

١٢٧ ، والعيني ٢ / ١١٧ ، ٤ / ٥١ ، وشرح أبْنِ عَقِيلٍ ١ / ٣١٠ ، وأوضح المسالك ١ /

٢١٠ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٦ ، والديوان / ٥٦ .

(٨) الْخَبَرُ غَيْرُ مَنْصُوبٍ ، وَمَا قَبْلَهُ نَفْيٌ ، وَقَدْ بَطُلَ عَمَلُ «ما» بِسَبَبِ زِيَادَةِ «إِنَّ» .

مسألة :

«لا رَجُل ولا امرأة في الدار» إن رفعت الأسمين فهما^(١) مبتدآن، على الأَزَجِ^(٢)، أو آسمان^(٣) لـ «لا»^(٤) الحجازية، فإن قلت «لا زَيْدٌ ولا عَمْرُوٌ في الدار» تعين الأول^(٥)؛ لأن «لا» إنما تعمل في التكرات، فإن قلت: «لا رجلٌ في الدار» تعين الثاني^(٦)؛ لأن «لا» إذا لم تتكرر يجب أن تعمل. ونحو^(٧) «فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَيِّ»^(٨) إن فتحت الثلاثة^(٩) فالظرف^(١٠) خيرٌ للجميع^(١١) عند سيبويه^(١١)،

- (١) إن رفعت «رجل» وما عطف عليه فعلى الابتداء، ولا: مُهْمَلَةٌ، لا عَمَلٌ لها.
 - (٢) قال: «على الأرجح» في إهمال «لا»؛ لأنه يجوز إعمالها ونُصِبَ ما بعدها.
 - (٣) أي: رجل، امرأة.
 - (٤) وهي «لا» التي يُسَمُّونها لنفي الوحدة، وتعمل عمل «ليس» وهو قليل، كما تعمل «ما».
 - وسماها «لا الحجازية» لأنها تعمل على لغتهم، ومذهب تميم إهمالها: انظر شرح أبن عقيل ١/ ٣١٢.
 - (٥) وهو الرفع على الابتداء في «زيد» وما عطف عليه.
 - (٦) وهو أن تعمل، فترفع الأسم وهو «رَجُلٌ» حيث توافرت شروط إعمالها.
 - (٧) سورة البقرة ١٩٧/٢، وتقدمت في «ما»، وتكررت في الأشياء التي تحتاج إلى رابط - «التاسع»، وانظر ما تقدم ٣/ ٢٩٧ وما بعدها.
 - (٨) رفث، فُسُوقٌ، جدال.
 - (٩) أي: في الحج.
 - (١٠) أي: لـ «لا» مع اسمها في المواضع الثلاثة.
 - (١١) انظر الكتاب ١/ ٣٤٩.
- وفي الارتشاف/ ١٢٩٧ قال أبو حيان: «ولا خلاف في أن الخبر مرفوع بـ «لا» الداخلة على المضاف والمطوّل، واختلفوا فيه في غيرها، فذهب المازني والمبرد إلى أنه مرفوع بـ «لا» كحالها مع المضاف والمطوّل، وذهب المحققون إلى أن «لا» وما رُكِبَ معها في موضع المبتدأ، والخبر المرفوع خبر عنه، ولم تعمل «لا» فيه، وهو الظاهر من كلام سيبويه». وانظر الكتاب ١/ ٣٤٥.

ولواحدٍ عند غيره^(١)، ويُقدَّرُ لِلْآخَرَيْنِ ظرفان؛ لأنَّ «لا» المُركَّبة عند غيره عاملةٌ في الخبر، ولا يتوارد عاملان على معمولٍ واحد^(٢)، فكيف عوامل؟^(٣).

وإنَّ رفعتِ الأوَّلَيْنِ^(٤): فإنَّ قَدَرْتَ «لا» معهما حجازيةٌ تعيَّن عند الجميع إضمارُ خَبَرَيْنِ^(٥)، إنَّ قَدَرْتَ «لا» الثانيةَ كالأولى^(٦)، وخبراً واحداً^(٧)، إنَّ قَدَرْتَهَا مؤكِّدةٌ لها، وقَدَرْتَ الرفعَ بالعطف، وإنَّما وَجَبَ التقديرُ في الوجهين^(٨) لاختلاف خَبَرَيِ الحجازيةِ والتبرئة بالنصب^(٩) والرفع، فلا يكون خبرٌ واحداً لهما.

وإنَّ قَدَرْتَ الرفعَ بالابتداءِ فيهما^(١٠) على أنهما^(١١) مهملتان قَدَرْتَ عند غير سيبويه خبراً واحداً لِلأوَّلَيْنِ^(١٢)، أو لِلثَّالِثِ،

(١) انظر هذا للأخفش في الأرتشاف / ١٢٩٨.

(٢) هذا مثبت في م/ ٤ وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٣) أراد بالعوامل «لا» المكررة.

(٤) أي: «فلا رفعت ولا فسوق».

وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب وابن محيصن والبيهقي ومجاهد. وانظر كتابي معجم القراءات ١ / ٢٧٢.

(٥) إضمارُ خبرين: خبر لـ «لا» الأولى، وخبر للثانية، وفي الحج: متعلِّق بخبر الثالثة.

(٦) أي: مثلها لا الحجازية.

(٧) أي: تقدَّر لهما خبراً واحداً إذا جعلت «لا» الثانية مؤكِّدةً للأولى، ويكون رَفْعُ الأسمِ الثاني «فسوق» مرفوعاً بالعطف على المتقدم.

(٨) أي: وَجَبَ تقديرُ خَبَرَيْنِ إذا كانت «لا» الثانية عاملةً كالأولى، وخبراً واحداً إذا كانت مؤكِّدةً لها.

(٩) التَّضْبُّ لـ «لا» الحجازية، والرفع لـ «لا» النافية للجنس.

(١٠) أي: في «فلا رفعت ولا فسوق».

(١١) لأن «لا» مهمة، وما بعدها مبتدآن، وفي الثالثة «ولا جدال» عاملةٌ.

فالخبر للأولين، الأول: مبتدأ، والثاني: معطوف عليه.

ولا: عاملةٌ في خبر «لا جدال» وهو «في الحج».

كما تقدّر^(١) في^(٢) «زيد وعمرو قائم» خبراً^(٣) للأول أو للثاني^(٤)، ولم
يُحتج^(٥) لذلك عند سيبويه^(٦).

* * *

(١) في م/٥ «كما يُقدّر»

(٢) قائم: خبر عن «زيد» و «عمرو» معطوف عليه. أو عمرو: مبتدأ، خبره: قائم.

(٣) في م/٥ «خبر».

(٤) في م/٢ «أو الثاني».

(٥) لم يحتج إلى هذا سيبويه؛ لأنّ «لا» عنده غير عاملة في الخبر، ومن ثم يجوز عنده تقدير
الظرف «في الحجّ» خبراً عما تقدّم.

(٦) في م/٣ «ولم تحتج لذلك عند س». أي: عند سيبويه.

باب المنصوبات المتشابهة

- ما يَحْتَمِلُ الْمَصْدَرِيَّةُ وَالْمَفْعُولِيَّةُ :

من ذلك نحو ^(١) «وَلَا تُظْلَمُونَ فَيِلًا»، «وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا» ^(٢) أي ^(٣) : ظُلْمًا ما ^(٤) ، أو خيرًا ^(٥) ما ^(٦) ، أي : لَا تُنْقَضُونَهُ ^(٧) ، مثل ^(٨) : «وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا» ؛ ومن ذلك ^(٩) «ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا» ^(١٠)

- (١) الآية : «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فِرَقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كُتِبَ عَلَيْنَا الْقِتَالُ لَوْلَا أَخَّرْنَا إِلَّا أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مِنْهُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ أَنْعَى وَلَا تُظْلَمُونَ فَيِلًا» سورة النساء ٤ / ٧٧ وتقدم في الآية / ٤٩ من هذه السورة «وَلَا تُظْلَمُونَ فَيِلًا» وذكروا في «فتيلًا» في الموضع الأول وجهين : الأول : مفعول ثانٍ ؛ لأن المفعول الأول قام مقام الفاعل ، ويجوز أن يكون نعت مصدر محذوف .
والفتيل : ما يكون في شِقِّ النواة ، وقيل غير هذا .
- (٢) سورة النساء ٤ / ١٢٤ وتقدمت ، في «مَنْ» الشرطية . والقول فيها كالذي تقدم في الآية السابقة .

والنقير : النقرة في ظهر النواة .

- (٣) أي : أَيُّ ظُلْمٍ ، فهو مفعول مطلق .
- (٤) قوله : «... ما» غير مثبت في م / ٥ .
- (٥) الإشارة بهذا إلى أنه مفعول به ، والمعنى لَا تُنْقَضُونَ من الخير مثل هذا الفتيل أو النقير .
- (٦) قوله : «ما» غير مثبت في م / ٤ و ٥ .
- (٧) في م / ٢ «يُنْقَضُونَهُ» .
- (٨) سورة الكهف ١٨ / ٣٣ ، وتقدمت الآية في «كلا وكلتا» ٣ / ١٢٨ ، ومعنى تَظْلِمُ : تنقص .
- (٩) أي : المحتمل للوجهين : المصدريَّة والمفعوليَّة .
- (١٠) الآية : «... وَيَنْشُرُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابِ آلِيمٍ * إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتُوا إِلَيْهِمْ عَهْدُهُمْ إِنَّ اللَّهَ خُبِّرَ الْمُتَّقِينَ» سورة التوبة ٩ / ٣ - ٤ .

أي^(١): نقصاً، أو خيراً^(٢).

وأما^(٣) ﴿وَلَا تَضْرُوهُ شَيْئًا﴾ فمصدر^(٤)؛ لاستيفاء «ضَرَّ»^(٥) مفعوله.

وأما^(٦) ﴿فَمَنْ عَنَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ فشيء قبل ارتفاعه^(٧) مصدر^(٨) أيضاً، لا مفعول به؛ لأن «عفا» لا يتعدى^(٩).

- ما يَحْتَمِلُ الْمَصْدَرِيَّةَ وَالظَّرْفِيَّةَ وَالْحَالِيَّةَ:

من ذلك «سِرْتُ طويلاً» أي^(١٠): سِيراً طويلاً، أو زَمناً طويلاً^(١١)، أو سِرُّته طويلاً^(١٢).

(١) في م/١ و ٥ «نقصاناً»، وفي هذا إشارة إلى المصدرية.

(٢) في هذا إشارة إلى المفعولية.

(٣) سورة التوبة ٣٩/٩، وتقدّمت في «إِنْ» انظر ١/ ١٢٥.

(٤) شيئاً: ليس هو المصدر، وإنما هو نائب عن المصدر، فهو وَصِفَ له.

وقال الدماميني: «يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَا تَضْرُوهُ» عَائِداً إِلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ، وَشَيْئاً مَفْعُولٌ بِهِ...».

انظر حاشية الشمني ٢/ ٢١٨.

(٥) تعقّب الدماميني بأن تعبيره بـ «ضَرَّ» غير مناسب؛ لأنّ المذكور في الآية مضارع لا ماضٍ. حاشية الشمني.

(٦) سورة البقرة ١٧٨/٢، وتقدّمت في الباب الثالث «كيفية تقديره باعتبار المعنى» ٥/ ٣٤٤.

(٧) نائباً عن الفاعل.

(٨) هو وَصِفَ للمصدر.

(٩) عفا: يتعدى إلى مفعول به ولكن بواسطة.

(١٠) هذا تقدير المصدرية، وطويلاً: نعت للمصدر المحذوف، فهو نائب عنه.

(١١) هذا تقدير الظرفية، وقد قام الوصف مقام الظرف.

(١٢) وهذا تقدير الحالية.

ومنه ^(١) ﴿وَأَزَلَّتْ الْجَنَّةُ لِلْمُنَاقِبِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ ^(٢)، أي ^(٣): إزلاً فاعلاً غير بعيد، أو زَمناً غير بعيد، أو أَزَلَّتْهُ الْجَنَّةُ - أي الإزلاف - في حالة ^(٤) كونه غير بعيد، إلاَّ أنَّ هذه الحال مؤكَّدة، وقد يُجعل ^(٥) حالاً من الجنة، فالأصل غير بعيدة، وهي أيضاً حال مؤكَّدة، ويكون التذكير ^(٦) على هذا مثله في ^(٧): ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾.

- ما يَحْتَمِلُ الْمَصْدَرِيَّةُ وَالْحَالِيَّةُ:

«جاء زيد رَكُضاً» أي ^(٨): يَرْكُضُ رَكُضاً، أو عامِلُهُ ^(٩) «جاء» على حَدِّ ^(١٠) «قَعَدْتُ جُلُوساً»، أو التقدير ^(١١): جاء راكضاً، وهو قولٌ سيبويه، ويؤيِّدُهُ قوله

(١) أي: مما يجوز فيه تقدير الأوجه الثلاثة.

(٢) سورة ق ٣١/٥٠.

(٣) هذه صورة المصدر المُقَدَّر. وقد حُذِفَ، وقام الوصف مقامه، وكذا ما بعده الزمن، والحالية. وانظر تفصيلاً جيداً في الآية في البحر ٨/ ١٢٧، والدر ٦/ ١٧٨.

(٤) في م/ ٤ و ٥ «حال».

(٥) هذا للزمخشري. انظر الكشف ٣/ ١٦٤، ونقله عنه أبو حيان في البحر ٨/ ١٢٧.

(٦) أي: في قوله: «غير بعيد».

(٧) سورة الشورى ١٧/٤٢، وتقدّمت «في الأمور التي يكتسبها الأسمُ بالإضافة» ٥/ ٦٤٤.

(٨) أي: هو مفعول مطلق حُذِفَ عامله، وهو «يركُضُ».

(٩) أي: العامل في «ركضاً» فِعْلٌ من معناه، فهو مخالف للفظ فعله، مخالف له في الاشتقاق.

(١٠) وفي حاشية الشمي ٢/ ٢١٩ «مذهب سيبويه أن المصدر في هذا منصوب بفعل مقدّر،

ومذهب المازني والمبرد أنه منصوب بالفعل الظاهر. قال الرضي: وهو أولى؛ لأنَّ

الأصل عدم التقدير بدون ضرورة مُلِحَّة».

(١١) وعلى هذا التقدير يكون «راكضاً» حالاً من فاعل «جاء». وقال: «راكضاً». لأنَّ الحال

تكون مشتقة.

تعالى^(١): ﴿أَتَيْنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾، فجاءت الحال في موضع المَصْدَرِ السابقِ ذَكَرَهُ.

- ما يَحْتَمِلُ الْمَصْدَرِيَّةُ وَالْحَالِيَّةُ وَالْمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ:

من ذلك^(٢) ﴿يُرِيكُمْ أَلْبَافُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ أي^(٣): فتخافون خَوْفًا، وَتَطْمَعُونَ طَمَعًا، وَأَبْنُ مَالِكٍ^(٤) يَمْنَعُ حَذَفَ عَامِلِ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكِّدِ إِلَّا فِيمَا أَسْتَشْنَى^(٥)، أَوْ خَائِفِينَ^(٥) أَوْ طَامِعِينَ، أَوْ لِأَجْلِ^(٦) الْخَوْفِ وَالطَّمَعِ. فَإِنْ قُلْنَا^(٧): «لَا يُشْتَرَطُ اتِّحَادُ فَاعِلِي^(٨) الْفِعْلِ وَالْمَصْدَرِ الْمُعْلَلِ»، وَهُوَ اخْتِيَارُ

(١) الآية: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أَتَيْنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ سورة فَصَّلَتْ ٤١ / ١١.

قال السمين: «طَوْعًا أَوْ كَرْهًا: مصدران في موضع الحال، أي: طائعتين أو مُكرهتين» الدرر المصون ٦ / ٥٨، وانظر التبيان / ١١٢٤.

قلت: ونص الرَّجَاجِ يَذُلُّ على أنه أراد المصدريَّة، قال: «ومعنى طوعاً أو كرهاً على معنى: أطيعا لما أمرت طوعاً بمنزلة أطيعا الطاعة، أو تُكرها إكراهاً» معاني القرآن للزجاج ٤ / ٣٨١.

(٢) تنمة الآية: ﴿... وَيُشَوِّعُ السَّحَابَ الَّتِي قَالَ﴾ سورة الرعد ١٣ / ١٢.

(٣) هذا تقدير المصدر مع عامله في «خَوْفًا وَطَمَعًا»

(٤) يريد «بما أَسْتَشْنَى» ما حُذِفَ عامل المصدر المؤكِّد منه قياساً جوازاً في نحو: أنت سَيِّئٌ، ووجوباً في نحو: أنت سَيِّئٌ سَيِّئاً، وسماعاً في نحو: سَقِيّاً وجدعاً. انظر بَسْطُ النَّصِّ في حاشية الشمني ٢ / ٢١٨. وانظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٥٧ - ٦٥٨.

(٥) هذا تقدير الحالية في المصدرين.

(٦) هنا يريدُ المفعول لأجله.

(٧) في الحديث هنا عن المفعول لأجله «خَوْفًا وَطَمَعًا».

(٨) في م / ٥ «فاعل».

أَبْنِ خُرُوف^(١)، فَوَاضِح^(٢)، وَإِنْ قِيلَ بِأَشْطَرِاطِهِ^(٣) فَوَجْهُهُ أَنَّ «يُرِيكُمْ» بِمَعْنَى يَجْعَلُكُمْ تَرَوْنَ^(٤)، والتعليلُ بِأَعْتَبَارِ الرُّؤْيَةِ^(٥) لَا الْإِرَاءَةَ^(٦)، أَوْ الْأَصْلُ إِخَافَةً وَإِطْمَاعاً، وَحُذِفَتِ الزَّوَائِدُ^(٧).

وتقول: «جاء زيدٌ رَغْبَةً»، أي^(٨): يَرْغَبُ رَغْبَةً، أَوْ مَجِيءً^(٩) رَغْبَةً أَوْ رَاغِباً، أَوْ لِلرَّغْبَةِ^(١٠). وَأَبْنُ مَالِكٍ يَمْنَعُ الْأَوَّلَ^(١١) لَمَّا مَرَّ، وَأَبْنُ الْحَاجِبِ^(١٢) يَمْنَعُ الثَّانِي؛

= وَشَرَطَ الْأَعْلَمُ وَالْمَتَأَخَّرُونَ مِشَارَكَةَ الْمَصْدَرِ لِفَعْلِهِ فِي أَمْرَيْنِ: فِي الْوَقْتِ وَالْفَاعِلِ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ أَبْنِي تَأْدِيماً لَهُ... وَفِي الْفَاعِلِ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ ذَلِكَ سَبِيوِيهِ، وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ. قَالَ السِّيَوطِيُّ: «وَمِنْهُ «يُرِيكُمْ أَلَزَفَ خَوْفًا وَطَمَعًا»، فَفَاعِلُ الْإِرَادَةِ هُوَ اللَّهُ، وَالْخَوْفُ وَالطَّمَعُ مِنَ الْخَلْقِ» الْهَمْعُ ٣ / ١٣٢ - ١٣٣، وَانْظُرِ الذَّرَّ ٤ / ٣٣٤.

(١) أي: أَشْطَرِاطُ أَبْنِ خُرُوفِ عَدَمِ اتَّفَاقِهِمَا فِي الْفَاعِلِ.

(٢) أي جعل «خَوْفًا وَطَمَعًا» مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ، وَالْفَاعِلُ كَمَا ذَكَرْتُ مُخْتَلِفٌ.

(٣) أي: بِأَشْطَرِاطِ اتِّحَادِ فَاعِلَيْهِمَا.

(٤) قَالَ السَّمِينُ: «وَمَنْعَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ بِعَدَمِ اتِّحَادِ الْفَاعِلِ...»، وَهَذَا يُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْمَفْعُولَ فِي قُوَّةِ الْفَاعِلِ، فَإِنَّ مَعْنَى: يُرِيكُمْ: يَجْعَلُكُمْ رَائِينَ، فَتُخَافُونَ وَتَطْعَمُونَ...» الذَّرَّ ٤ / ٣٣٤، وَانْظُرِ الْكَشَافَ ٢ / ١٦١.

(٥) وَفَاعِلُ الرُّؤْيَةِ الْمُخَاطَبُ، كَمَا أَنَّ فَاعِلَ الْمَصْدَرِ كَذَلِكَ. دَسَوَقِي.

(٦) وَفَاعِلُ الْإِرَاءَةِ هُوَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

(٧) فَلَمَّا حُذِفَتِ الزَّوَائِدُ صَارَتْ أَسْمَاءُ مُصَادِرٍ، وَنَابَ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ.

(٨) هَذَا تَقْدِيرُ الْمَصْدَرِيَّةِ.

(٩) هَذَا تَقْرِيرُ الْحَالِيَةِ.

(١٠) هَذَا تَقْرِيرُ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ.

(١١) يَمْنَعُ الْمَصْدَرِيَّةَ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُؤَكَّدَ لَا يُحْذَفُ عَامِلُهُ عِنْدَهُ.

(١٢) أي: يَمْنَعُ الْحَالِيَةَ. وَانْظُرِ كَلَامَ أَبْنِ الْحَاجِبِ فِي شَرْحِ الشَّوَاهِدِ لِلْبَغْدَادِيِّ ٧ / ١٩٠، وَأَمَالِيهِ ٣ / ١٢٩ - ١٣٠.

لأنه يؤدي إلى إخراج الأبواب عن^(١) حقائقها؛ إذ يصح في «ضربته يوم الجمعة» أن يُقدَّر^(٢): «ضرب يوم الجمعة، قلت: وهو حذف بلا دليل؛ إذ لم تدع إليه ضرورة. وقال المتنبي^(٣):

أَبْلَى الْهَوَى أَسْفَا يَوْمَ التَّوَى بَدَنِي وَفَرَّقَ^(٤) الْهَجْرُ بَيْنَ الْجَفْنِ وَالْوَسَنِ
والتقدير^(٥): «أسف أسفاً، ثم اعترض بذلك^(٦) بين الفاعل والمفعول به، أو إبلاء أسف^(٧)، أو لأجل^(٨) الأسف،

(١) أي: يمنع الحالية فيخرج المصدر «رغبة» عن بابيه وهو كونه مفعولاً مطلقاً إلى كونه مضافاً إليه.

(٢) «ضرب»: مصدر مضاف إلى «يوم». فقد حُذِفَ المصدر «ضرب» بلا دليل على الخلاف، وبلا فائدة منه.

(٣) هذا بيت من ثلاثة قالها في صباه.

الأسف: شدة الحزن، وانتصب «أسفاً» على المصدر.

ومعنى: أبلى الهوى بدني: ذهب بلحمي وقوتي بما جاءني من شدائد، وخص في حديثه يوم التوى لأنه يُبرَّح به، ويشتد عليه عند الفراق.

قال البغدادى: والمعنى: أذى الهوى بدني إلى الأسف والهزال يوم الفراق، وبعد هجر الحبيب بين جفني والثوم، أي: لم أجِد بعده يوماً.

شرح الشواهد للبغدادى ٧/ ١٩١، وأمالى ابن الحاجب ٣/ ١٢٩. وشرح ديوان المتنبي للمكبري ٤/ ٨٥.

(٤) جاء البيت تاماً في المخطوطات ما عدا الأولى، فقد أثبت صدره.

(٥) هذا تقدير المصدرية، وجعل الهوى أسفاً مبالغة.

(٦) أي: بالمصدر، اعترض بين الفاعل وهو «الهوى»، والمفعول وهو «بدني».

(٧) قال ابن الحاجب: «ولا يستقيم أن يكون مصدراً إلا على تأويل حذف مضاف، كأنه قال:

إبلاء أسف. وهو ضعيف». أمالى ابن الحاجب ٣/ ١٢٩ - ١٣٠.

(٨) هذا على تقدير المفعول لأجله.

فمن^(١) لم يشترط اتحاد الفاعل فلا إشكال، وأما مَنْ اشترطه فهو على إسقاط لام العلة تَوْسَعًا، كما في قوله تعالى^(٢): ﴿وَيَبْعُونَهَا عِوَجًا﴾، أو الاتحاد^(٣) موجود تقديرًا، إما على أَنَّ الفعلَ المَعْلَلَّ^(٤) مطاوعٌ «أَبْلَى» محذوفًا، أي: قَبْلَيْتُ أَسْفًا، ولا يُقَدَّرُ^(٥) قَبْلِي بَدَنِي؛ لأنَّ الاختلاف^(٦) حاصلٌ؛ إذ الْأَسْفُ فِعْلُ النَّفْسِ لا الْبَدَنِ، أو لأنَّ الْهَوَىَّ^(٧) لَمَّا حَصَلَ بِتَسْبِيهِ كَانَ كَأَنَّهُ قَالَ: أَبْلَيْتُ بِالْهَوَىَّ بَدَنِي.

- ما يَحْتَمِلُ الْمَفْعُولَ بِهِ وَالْمَفْعُولَ مَعَهُ:

نحو: «أَكْرَمْتُكَ وَزَيْدًا»، يجوزُ كونه^(٨) عَطْفًا على المفعول^(٩)، وكونه مفعولاً معه، ونحو: «أَكْرَمْتُكَ وَهَذَا» يحتملُهما^(١٠)، وكونه^(١١) معطوفًا على الفاعل^(١٢)؛

(١) هذا كلامُ أبنِ الحاجب قال: «... وكان القياسُ يقتضي مجيء الكلام؛ إذ ليس هو لفعل الفاعل المَعْلَلُ، فيكون حذفها لضرورة الشعر، وقد جاء مثل ذلك.» أمالي أبنِ الحاجب ١٢٩ / ٣.

(٢) الآية: «... وَيَقُولُ الْأَشْهَدُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ * الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ» سورة هود ١٨/١١ - ١٩.

والتقدير: يبعون لها أعرجًا جاعًا. وهو قول الزجاج والطبري. انظر الشمني ٢ / ٢١٩.

(٣) أي: اتحاد الفاعل بين الفعل والمصدر.

(٤) أي: أبلى الهوى بدني قبلت أسفًا.

(٥) في المطبوع و م/٣ «ولا تقدر».

(٦) أي: في الفاعل.

(٧) هذا معطوف على قوله: «إما على أَنَّ الفعلَ المَعْلَلَّ مطاوع...».

(٨) أي: كون «زيدًا».

(٩) على الضمير: الكاف من «أكرمك».

(١٠) هذا: يجوز عطفه على «الكاف»، وأن يكون مفعولاً معه.

(١١) أي: كون «هذا».

(١٢) أي: على فاعل «أكرمك».

لحصول^(١) الفصل بالمفعول، وقد أُجيزَ في «حَسْبُكَ وَزَيْدًا دُرْهَمٌ» كَوْنُ «زَيْدًا» مفعولاً معه، وكونُهُ مفعولاً به بإضمار^(٢) «يُحْسِبُ» وهو الصحيح^(٣)؛ لأنه لا يعمل^(٤) في المفعول معه إلّا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به، ويجوزُ جرُّه^(٥)، فقليل: بالعطف^(٦)، وقيل^(٧): بإضمار «حَسْبُ»^(٨) أخرى، وهو الصواب^(٩)،

(١) العطف على ضمير الرفع المتصل لا يَصِحُّ إلا بالفصل بين المتعاطفين بضمير فُصل مؤكّد للضمير المتصل، أو أيّ فاصلٍ آخر.

(٢) ضبط في م/ ٢ و ٣ «يُحْسِبُ» وكذا قَيْدُهُ الشُّمْنِيّ، وليس له ضبط عند الشيخ محمد. والتقدير: حَسْبُكَ درهم، ويُحْسِبُ زَيْدًا دُرْهَمٌ، أي يكفيه.

(٣) فيكون على هذا «زَيْدًا» مفعولاً به، لا مفعولاً معه.

(٤) أي: هو ليس مفعولاً معه؛ لأن العامل الأول: «حَسْبُ» ليس فعلاً، ولا جاريّاً مجراً، ومن ثم لم يكن «زَيْدًا» مفعولاً معه لعدم وجود العامل في المفعول به. قال الشمني: «يعني جنس ما يعمل في المفعول به مطلق الفعل. أو ما جرى مجراه. و «حَسْبُ» ليس كذلك؛ وبهذا التقدير يندفع ما يسبق إلى بعض الأذهان من عبارة المُصَنَّف أنّ الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه» الحاشية ٢/ ٢١٩.

(٥) أي: في المثال السابق: حَسْبُكَ وَزَيْدٌ دُرْهَمٌ.

(٦) أي: بالعطف على الكاف من «حَسْبُكَ»، وجاء هذا من غير إعادة الجارّ، وأجازه يونس والأخفش والكوفيون، وهو اختيار ابن مالك، وقد بَسَطُوا الخلاف فيه في قراءة حمزة ﴿وَأَنقَضُوا اللَّهُ أَلَّذِي أَلْزَمَ النَّاسَ دِينَ﴾ في سورة النساء ١/ ٤، وانظر الدر المصون ٢/ ٢٩٦ - ٢٩٧، والتبيان للعكبري/ ٣٢٧.

(٧) ويكون التقدير: حَسْبُكَ وَحَسْبُ زَيْد.

(٨) في م/ ٣ «حَسْبُ».

(٩) قال الشمني: «قوله: وهو الصواب، ليس على ما ينبغي، لاقتضائه أنّ القول الأول خطأ، ولا مانع فيه إلّا العطف على الضمير المخفوض، فيرون إعادة الخافض، وهو جائز عند يونس والأخفش والكوفيين». انظر الحاشية ٢/ ٢١٩.

ورَفَعَهُ^(١) بتقدير: «حَسِبُ» فحذفت^(٢)، وخَلَفَهَا المضافُ إليه، وَرَوَوْا بِالْأَوْجِهَ الثلاثة^(٣):

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسِبُكَ وَالضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهْتَدٌ

* * *

(١) أي: رفع «زيد»، وصورة الجملة: حَسِبُكَ وَحَسِبُ زَيْدٍ دِرْهَمٌ. ثم حذف «حَسِبُ» فصارت: حسبك وزيد...

أي: وقع موقع «حَسِبُ» المضاف إليه وهو «زيد».

(٢) في م/ ١ و ٢ و ٤ «حذفت».

(٣) عَزِي فِي ذَيْلِ الْأَمَالِي إِلَى جَرِيرٍ، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ.

انْشَقَّتِ الْعَصَا: أي تفرق الأمر، وأصل هذا في الخوارج فإنهم شقوا عصا المسلمين، أي: أجمعهم واتلافهم، والهِجَاءُ: الحرب، والضَّحَاكُ: أسم رجل، وزعم جماعة أنه أسم سيف، ولا يستقيم المعنى، والمُهْتَدُ: القاطع، أو المصنوع في الهند، والمعنى: إذا وقعت الحرب، ووقع الخلاف والتفرق فقد كفاك هذا السيف المُهْتَدُ مع هذا الرجل وهو الضحاك شر هذه الحرب.

روي البيت بالنصب: والضحاك، على أنه مفعول معه، والرفع على أنه قام مقام مضاف محذوف، والجر عطفاً على الضمير في «حسبك».

وانظر شرح الشواهد للبغدادى ٧/ ١٩١، وشرح السيوطي/ ٩٠٠، وشرح المفصل ٢/ ٥١، وأمالى القالى ٢/ ٢٦٢، وذيل الأمالى/ ١٤٠، وشرح الأشموني ١/ ٣٨٣، واللسان/ حسب - عصا. والتخمير ١/ ٤١٠ - ٤١١.

باب الاستثناء

يجوزُ في نحو: «ما ضربتُ أحداً إلا زيداً» كَوْنُ «زيد» بدلاً من المُسْتثنى^(١) منه^(٢)، وهو أَرْجَحُهَا^(٣)، وكونه منصوباً على الاستثناء، وكونُ «إلا» وما بعدها نَعْتاً، وهو أَضْعَفُهَا^(٤). ومثله^(٥): «ليس زيدٌ شيئاً إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به»، فإن جئتُ بـ «ما» مكان «ليس»^(٦) بَطَلَ كَوْنُهُ^(٧) بدلاً؛ لأنها^(٨) لا تعملُ في الموجب.

مسألة :

يجوزُ في نحو «قام القومُ حاشاك - وحاشاه» كَوْنُ الضميرِ منصوباً^(٩)، وكونه مجروراً^(١٠)، فإن قُلْتَ «حاشاي» تَعَيَّنَ^(١١) الجرُّ، أو «حاشاني» تَعَيَّنَ النَّصْبُ^(١٢)،

(١) ذكر الشمني في الحاشية ٢ / ١٩٧ أنه وقع في أكثر النسخ: المستثنى، والمراد المستثنى منه.

(٢) وهو المفعول به «أحداً».

(٣) هو أَرْجَحُهَا؛ لأن الاستثناء تامٌ منفي، وإذا كان في مثل هذه الحالة حيث يذكر المستثنى منه تَرَجَّحتِ البدلية.

(٤) لأنَّ كَوْنُ «إلا» نعتاً خلاف الأصل.

قال الأمير: «لما فيه من خروج «إلا» عن أصلها من الحرفية والاستثناء، وتحلِّي اللفظ بغير إعرابه...» الحاشية ٢ / ١٣٥.

(٥) أي: يُمَثَّلُ المثال السابق يجوزُ في «شيئاً» الثاني البدلية والاستثناء، ووقوعه مع «إلا» نعتاً.

(٦) وقلت: ما زيدٌ شيئاً إلا شيئاً...

(٧) بَطَلَ أن يكون ما بعد «إلا» بدلاً، وتَعَيَّنَ الاستثناء والوَضْفُ.

(٨) أي: ما، ويقال: ما زيد إلا شيء؛ لأنَّ عَمَلَ «إلا» بطل بسبب «ما».

(٩) فالضميران: الهاء، والكاف كلُّ منهما مفعول الفعل «حاشى».

(١٠) مجروران بـ «حاشا» على أنه حرف جرّ.

(١١) وذلك لأن «حاشا» حرف جرّ.

(١٢) تَعَيَّنَ النصب في الياء لأنَّ نون الوقاية الأضَلُّ فيها أن تلحق الأفعال.

وكذا القول في «خلا» و«عدا».

مسألة :

يجوز في ^(١) «ما أحد يقول ذلك إلا زيد» كون «زيد» بدلاً من «أحد»، وهو المختار، وكونه بدلاً من ضميره ^(٢)، وأن يُنصب على الاستثناء، فارتفاعه من وجهين ^(٣)، وانتصابه من وجه ^(٤)، فإن قلت: «ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيد» فبالعكس ^(٥)، ومن مجيئه مرفوعاً قوله ^(٦):

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها
و«على» ^(٧) هنا بمعنى «عن»، أو ضَمَّن «يحكي» معنى: يَمُّ أو يُشْعُّ.

(١) بيان هذه المسألة: أن معنى هذا الجملة: ما يقول أحد ذلك إلا زيد، فكونه بدلاً من «أحد» هو الأصل، وكونه بدلاً من ضمير «أحد» المستتر في يقول ليس بالمختار؛ لأن الأصل الإبدال من صاحب الضمير. انظر الشمي ٢ / ٢٢٠، وحاشية الأمير ٢ / ١٣٥.

(٢) وهو المستتر في «يقول».

(٣) الوجهان: الإبدال من أحد، وإبداله من ضميره.

(٤) وهو النصب على الاستثناء.

(٥) أي: يُزَعَّ من وجه واحد، وهو الإبدال من ضمير «يقول».

ويكون منصوباً من وجهين: الأول: الإبدال من «أحد»، والثاني: النصب على الاستثناء.

(٦) تقدّم البيت في «على» لأخيحة بن الجلاح الأنصاري، وقد أسّشه به سيبويه على «أن» «كواكبها» بالرفع بدل من الضمير في «يحكي» الراجع إلى أحد. وذكروا فيه النصب أيضاً.

وانظر ما تقدّم ٢ / ٣٧٥، وشرح البغدادي ٣ / ٢٣٣ وما بعدها.

(٧) تقدّم هذا في «على» مما تقدّم.

ما يَحْتَمِلُ الْحَالِيَّةُ وَالتَّمْيِيزُ

من ذلك «كَرُمَ زَيْدٌ ضَيْفًا» إِنْ قُدِّرَتْ^(١) أَنَّ الضَّيْفَ غَيْرُ زَيْدٍ فَهُوَ تَمْيِيزٌ مُحَوَّلٌ^(٢) عَنِ الْفَاعِلِ، يَمْتَنِعُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ^(٣) «مِنْ»، وَإِنْ قُدِّرَ^(٤) نَفْسُهُ أَحْتَمَلُ الْحَالِ^(٥) وَالتَّمْيِيزُ^(٦)، وَعِنْدَ قَضْدِ التَّمْيِيزِ فَأَلَّاخَسَنُ إِذْخَالُ «مِنْ»^(٧)، وَمِنْ ذَلِكَ^(٨): «هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدًا»، وَالْأَرْجَحُ التَّمْيِيزُ^(٩) لِلسَّلَامَةِ بِهِ مِنْ جُمُودِ^(١٠) الْحَالِ، وَلُزُومِهَا^(١١)، أَيْ: عَدَمُ انْتِقَالِهَا، وَوُقُوعِهَا نَكْرَةً، وَخَيْرٌ مِنْهُمَا الْخَفْضُ^(١٢) بِالْإِضَافَةِ.

(١) فِي م / ٣ وَ ٤ وَ ٥ «إِنْ قُدِّرَ».

(٢) وَذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ: كَرُمَ ضَيْفٌ زَيْدٌ، وَهُوَ تَمْيِيزٌ مُحَوَّلٌ عَنِ فَاعِلٍ.

(٣) لَا تَدْخُلُ عَلَى «ضَيْفًا» «مِنْ» فَلَا يُقَالُ: كَرُمَ زَيْدٌ مِنْ ضَيْفٍ؛ لِأَنَّ «مِنْ» لِبَيَانِ الْجِنْسِ.

(٤) أَيْ: إِنْ قُدِّرَ أَنَّ الضَّيْفَ هُوَ نَفْسُ زَيْدٍ.

(٥) وَالتَّقْدِيرُ: كَرُمَ زَيْدٌ فِي حَالِهِ كَوْنُهُ ضَيْفًا.

(٦) وَيَكُونُ تَمْيِيزًا غَيْرَ مُحَوَّلٍ.

(٧) فَقَوْلُ: كَرُمَ زَيْدٌ مِنْ ضَيْفٍ، قَالُوا: لَمَّا فِيهِ مِنَ التَّنْصِيفِ، عَلَى بَيَانِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ.

(٨) أَيْ: مِمَّا يَجِبُ فِيهِ التَّمْيِيزُ وَالْحَالِيَّةُ.

(٩) أَيْ: فِي «حَدِيدًا».

(١٠) لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْحَالِ أَنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً.

(١١) وَالْأَصْلُ فِي الْحَالِ الْأَنْتِقَالُ لَا الْلِزُومَ، أَيْ: أَنْ تَكُونَ وَضْعًا غَيْرَ لَازِمٍ، أَمَّا الْمُؤَكَّدَةُ فَلَا

يَغْلِبُ فِيهَا الْأَنْتِقَالُ. وَانْظُرِ الْهَمْعَ ٩/٤ وَمَا بَعْدَهَا وَارْجِعْ إِلَى مَا تَقَدَّمَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي

أَقْسَامِ الْحَالِ ٥/٤٢٣.

(١٢) قَالَ الشُّمْنِي: «قَوْلُهُ: «وَخَيْرٌ مِنْهُمَا الْخَفْضُ بِالْإِضَافَةِ»، أَيْ: مِنْ كَوْنِ «حَدِيدًا» حَالًا، وَمِنْ

نَصْبِهِ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَإِنَّمَا كَانَ الْخَفْضُ بِالْإِضَافَةِ خَيْرًا لِحَصُولِ التَّخْفِيفِ بِهِ مِنَ الْحَالِ»

الْحَاشِيَةُ ٢/ ٢٢٠.

وَقَالَ الْأَمِيرُ: «قَوْلُهُ: وَخَيْرٌ مِنْهُمَا الْخَفْضُ: لَعَلَّهُ بِحَسَبِ الْإِسْتِعْمَالِ» انْظُرِ الْحَاشِيَةَ ٢/ ١٣٦.

وَفِي حَاشِيَةِ الدُّسُوقِيِّ: «... لَعَلَّهُ لِكَثْرَتِهِ بِحَسَبِ الْإِسْتِعْمَالِ. وَقَالَ الدَّمَامِينِيُّ لِسَلَامَتِهِ مِنَ

الْأَمْرِ الْمَكْرُوهِ، وَلِحَصُولِ التَّخْفِيفِ النَّاشِئِ عَنِ الْإِضَافَةِ» انْظُرِ ٢/ ١٩٨.

- من الحال ما يَحْتَمِلُ كَوْنَهُ من الفاعل ومن المفعول :

نحو^(١) «ضربتُ زيداً ضاحكاً» ونحو^(٢) «وَقُلْنِ لِّلْمُشْرِكِينَ كَافَّةً»، وتجويزُ الزمخشريّ الوجهين^(٣) في^(٤) «أَدْخُلُوا فِي السِّلَاسِ كَافَّةً» وهم^(٥)؛ لأنَّ «كَافَّةً» مختصٌّ بمن يَعْقِلُ، ووهمه^(٦) في قوله تعالى^(٧) : «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ» ؛ إذ قَدَّرَ^(٨) «كَافَّةً» نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، أي : إرساله كَافَّةً، أَشَدُّ؛ لأنّه أضافَ إلى استعماله^(٩) فيما لا يَعْقِلُ إخراجَه عما أَلْزَمَ فيه من الحالية^(١٠). ووهمه

(١) جواز الحال من الضمير في «ضربتُ»، أي : ضربته وأنا ضاحك.

وجواز كون الحال من زيد أي : ضربته وهو ضاحك.

(٢) سورة التوبة ٣٦ / ٩ وتقدّمت في ٥ / ٤٢٠ «فيما أفرقت فيه الحال من التمييز قوله :

كَافَّةً : يصحُّ أن يكون حالاً من الفاعل وهو ضمير «قاتلوا»، ويصح أن يكون حالاً من المفعول به وهو «المشركين». وانظر الدر المصنوع ٣ / ٤٦٢.

(٣) أي : الحالية من الفاعل أو المفعول.

(٤) الآية : «يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَدْخُلُوا فِي السِّلَاسِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّكُمْ لَكُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ» سورة البقرة ٢ / ٢٠٨.

(٥) قال الزمخشري : «ويجوز أن يكون «كَافَّةً» حالاً من «السَّلم» ؛ لأنها تُؤنَّثُ كما تُؤنَّثُ الحرب...» انظر الكشف ١ / ٢٦٨.

وذكر أبو حيان أنَّ هذا أجازهُ الزمخشري وغيره، ثم قال : «وتعليقه جواز أن يكون كَافَّةً حالاً من السَّلم بقوله : لأنها تُؤنَّثُ كما تُؤنَّثُ الحرب ليس بشيء...» البحر ٢ / ١٢١.

(٦) هذا مبتدأ خبره قوله بَعْدُ «أَشَدُّ».

(٧) تنمة الآية : «بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ» سورة سبأ ٣٤ / ٢٨.

(٨) نص الزمخشري : «... إلا إرساله عامة لهم محيطه بهم...» الكشف ٣ / ٥٦٢.

(٩) أي : استعمال «كَافَّةً».

(١٠) فجعله صفة للمصدر المحذوف نائبة عنه.

وانظر رَدَّ أبي حيان في البحر ٧ / ٢٨١، وما نقله عنه السمين في الدر ٥ / ٤٤٦، فقد ذهب =

في حُطبة المُفَصَّل ؛ إذ قال ^(١) : «محيط بكافة الأبواب» أَشَدُّ، وَأَشَدُّ ^(٢) لإخراجه إِيَّاهُ عن النَّصَبِ البتَّة .

- من الحال ما يَحْتَمِلُ بِاعتبارِ عامِلِهِ وجهين :

نحو ^(٣) ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ ، يَحْتَمِلُ أَنَّ عامِلَهُ ^(٤) معنى التنبيه ^(٥) ، أو معنى ^(٦) الإشارة ، وعلى الأول ^(٧) فيجوز «ها قائماً ذا زيد» ،

= أبو حيان إلى أن «كافة» حال ، ولم يُتَصَرَّفَ فيها بغير ذلك ، فَجَعَلَهَا صفةً لمصدرٍ محذوفٍ خروجٌ عما نقلوا .

(١) انظر المفصل/ ٥ «لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب»
وانظر تعليق أبْنِ يعيش في شرح المفصل ١٧/١ ، فقد رأى هذا شاذاً من وجهين ، ذَكَرَ «كافة» مجروراً ، ثم أَسْتَعْمَلَهُ في غير الأناسي . وذكر أنه أَسْتَعْمَلَهُ جماعة منهم الحريري ، والفارقي الخطيب من المتأخرين . وانظر مقدمة الإيضاح/ ٦٩ .
والغريب أن صدر الأفاضل في «التخمير» لم يعلّق بشيء على كلمة الزمخشري هذه .
انظر ١٥٢/١ .

(٢) أي وَهْمُهُ أَشَدُّ مما سبق لإخراجه «كافة» عن النصب بجره وإضافته .

(٣) سورة هود ٧٢/١١ ، وتقدّمت في حرف اللام ٢٠٢/٣ ، وحكم الجمل بعد النكرات والمعارف ٢٥١/٥ ، وأقسام الحال ٤٢٧/٥ .

شيخاً : حال ، والعامل فيه التنبيه في «ها» ، أو أسم الإشارة ، أو هما معاً .
وتقدّم هذا التخريج .

(٤) أي : العامل في الحال .

(٥) المفهوم من «ها» التي للتنبيه . لما فيها من معنى الفعل .

(٦) أي : معنى أسم الإشارة «ذا» لما فيه من معنى : أشير .

قال الشمي ٢/ ٢٢١ «الأوّلَى بالعمل عند الكوفيين معنى التنبيه ، لِسَبْقِهِ ، وعند البصريين معنى الإشارة لِقُرْبِهِ . . .» .

(٧) أي على تقدير العامل التنبيه تصيح الجملة بعمل «ها» أي : معنى التنبيه .

قال^(١):

ها بَيْنَا ذا صَرِيحِ التَّضَحُّعِ فَاضْغُ لَهُ وَطِغْ فِطَاعَةً مُهْدٍ نُضَحِّهِ رَشْدُ
وعلى الثاني^(٢) يمتنع، وأما التقديمُ عليهما^(٣) معاً فيمتنع على كُلِّ تقدير.

- من الحال ما يَحْتَمِلُ التعدُّدَ والتَّدَاخُلَ:

نحو: «جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً»، فالتعدُّدُ^(٤) على أن يكون عاملهما^(٥) «جاء»،
وصاحبُهما^(٦) «زيد»، والتَّدَاخُلُ^(٧) على أنَّ^(٨) الأولى^(٩) من «زيد»، وعاملُها

(١) قائلة غير معروف.

وجاء البيت تاماً في جميع النسخ التي بين يَدَيَّ، والغريبُ أن مباركاً أثبت صدر البيت،
وترك عجزه مع أنه في الثانية عنده تامٌ.

ووضع الشيخ محمد عجزه داخل قوسين.

فأضغُ : يجوز فيه كسر عينه من صَغَى يَصْغِي. وَضَمَّهَا من: صَغَا يَصْغُو.
أي: قِيلَ لَهُ.

وطِغْ لَهُ: من طاع يطوع بمعنى أنقاد. وضبط عند البغدادي ضبط قلم بكسر الطاء، وجاء
عند الشيخ محمد بفتح الطاء، وفي م/٢ «طُغْ». كذا بضمها وفي م/٤ «وأطع».
وساق البيت ليدل على أن «بَيْنَا» حال، والعامل فيه معنى التنبيه في «ها».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٩٣، وشرح السيوطي/ ٩٠١.

(٢) أي على جعل العامل في الحال معنى الإشارة. وعِلَّةُ المنع تقدُّمُ الحال على عاملها.

(٣) أي: تقدُّمُ الحال على التنبيه والإشارة معاً، أي: تمتنع الحالية لتقدُّمِ الحال على العاملين
معاً، وكلاهما عامل معنوي.

(٤) تعدد الحال: راكباً، ضاحكاً.

(٥) أي: العامل في الحاليين.

(٦) أي: صاحب الحاليين.

(٧) أي: تداخل الحاليين: راكباً، ضاحكاً.

(٨) في م/٥ «على أن يكون الأولى ...».

(٩) أي: الحال الأولى وهي «راكباً».

«جاء»، والثانية^(١) من ضمير^(٢) الأولى، وهي^(٣) العامل، وذلك^(٤) واجب عند من منع تعدد الحال، وأما «لقيته مُصْعِداً مُنْحَدِراً» فمن التعدد^(٥)، لكن مع اختلاف الصاحب^(٦)، ويستحيل التداخل^(٧)، ويجب كَوْنُ الأولى^(٨) من المفعول، والثانية^(٩) من الفاعل قليلاً للفصل، ولا يُحْمَلُ على العكس^(١٠) إلا بدليل^(١١)،

(١) الحال الثانية: «صاحكاً».

(٢) أي: من الضمير المُسْتَكْنُ في الحال الأولى وهي «راكباً»، فإن هذه الحال وصفٌ مشتق فيها ضمير، والحال الثانية «صاحكاً» حال منه.

(٣) أي: الحال الأولى هي العاملة في الحال الثانية. وفي م/٥ «وهي عاملها».

(٤) أي: تخريج مثل هذه الجملة على الحال المتداخلة واجب عند من يرى أنَّ الحال واحدة لا تتعدد.

وذكر الرضي أن الجمهور جَوَّزُوا مجيء أحوال متخالفة متضادة لشيء واحد أو غير متضادة، ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت أو لا، مثال المتضادة: أَشْتَرَيْتُ الرُّمَانَ حُلُوّاً حَامِضاً، وغير المتضادة مثل «خرج منها مذموماً مدحوراً». انظر شرح الكافية ١/ ٢٠٠ والشمي ٢/ ٢٢٠.

(٥) أي: ليس في الحال المتداخلة، وإنما جاء «مُصْعِداً ومنحدرًا» حائِثَ متتابعين مع اختلاف صاحبهما.

(٦) أي: اختلاف صاحب الحال الأولى عن صاحب الحال الثانية.

(٧) أي لعدم تقييد الحال الأولى بالثانية، إذ لا يمكن الجمع بينهما، فهما متضادان.

(٨) أي: مصعداً: حال من المفعول به وهو ضمير النصب.

(٩) أي: منحدرًا، حال من الفاعل في «لقيت» وهو ضمير الفاعل.

(١٠) أي: جعل الحال الأولى لضمير الفاعل، والثانية لضمير المفعول، وعلة المنع وقوع

الفصل بين الحال وصاحبها. انظر حاشية الشمي ٢/ ٢٢٠.

(١١) الدليل كقولك: لقيت هنداً مصعداً منحدرًا.

كقوله^(١):

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا عَلَى^(٢) أَثَرِنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مَرْحَلٍ
وَمِنَ الْأَوَّلِ^(٣) قَوْلُهُ^(٤):

عَهْدْتُ سَعَادَ ذَاتِ هَوًى مُعْتَى فَرَدْتُ، وَعَادَ سُلُواناً هَوَاهَا

(١) قائله أمرؤ القيس.

خرجتُ بها: أي: أخرجتها، على أَثَرِنَا: ويُرَوَّى: على إثرنا أذبال،
المِرْطُ: كساء من خز أو صوف، وَجَرَّتْ ذَيْلَ المِرْطِ لِيَتَخَفَى الْأَثَرُ، فلا يُعرف، موضعها،
والمَرْحَلُ: الثوب الذي فيه صور الرُحال من الوُشي.
والشاهد في البيت مجيء جملة «أَمْشِي» حالاً من تاء الضمير في «خرجتُ»، وجملة «تَجُرُّ
وراءنا» حالٌ من ضمير «بها».

وقد ساقه المصنف لبيان أنه إن وَجِدَ الدليلُ أَمَكَّنَ الفَصْلُ بين الحال وصاحبها، وقد فصلت
هنا جملة الحال «أَمْشِي» بين الحال الثانية وصاحبها، وهو الضمير في «بها».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٩٤، وشرح السيوطي/ ٩٠١، والهمع ٣٨/ ٤،
والديوان/ ١٤، وشرح الشافعية ٣٣٨/ ٢، وشواهد الشافعية/ ٢٨٦.

(٢) جاء البيت تاماً في المخطوطات التي بين يَدَيَّ، وأثبت مبارك والشيخ محمد صدره.

(٣) أي: من الفصل بين الحال وضمير الفاعل.

(٤) قائله غير معروف.

عهدتُ: عرفت. المُعْتَى: العاشق، من عَتَاهُ تَعَيَّنَ: إذا كَلَفَهُ مَا يَشُقُّ عَلَيْهِ. السُّلُوانُ:
النسيان.

قال البغدادي: يقول: كُنْتُ وسعاد متحابين، فأما أنا فصِرْتُ إلى أزيداد، وأما هي فصارت
إلى السُّلُو والنسيان.

والشاهد في البيت مجيء «ذات هوى» حالاً من مفعول «عهدتُ»، وهو «سعاد»، ومُعْتَى:
حال من تاء الضمير في «عهدتُ» فَفُصِّلَ بالحال وصاحبها بين الحال الثانية وصاحبها.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٩٥، وشرح السيوطي/ ٩٠١، والعيني ٣/ ١٨٠.

باب إعراب الفعل

مسألة :

«ما تأتينا فتحدثنا» لك رَفْعُ «تحدثت» على العطف^(١)، فيكون^(٢) شريكاً في التَّقْي، أو الاستئناف^(٣) فتكون مُثْبِتاً، أي: فأنت تحدثنا الآن بدلاً عن ذلك. ونَصْبُهُ^(٤) بإضمار «أَنْ»، وله معنيان: نَقْي السَّبَبِ^(٥) فينتفي السَّبَبُ^(٦)، ونَقْي الثاني^(٧) فقط، فَإِنْ جِئْتُ بـ «لَنْ» مكان «ما»^(٨) فَلِلنَّصْب وجهان: إضمار^(٩) «أَنْ» والعطف^(١٠)، وللرَّفْع وجه واحد وهو القَطْع^(١١). وَإِنْ جِئْتُ بـ «لَمْ»^(١٢) فَلِلنَّصْب وجه وهو إضمار^(١٣) «أَنْ»، وللرَّفْع وجه وهو الاستئناف، ولك الجَزْمُ بالعطف. فَإِنْ قُلْتُ: «ما أنت آتٍ فتحدثنا»^(١٤) فلا جَزَمَ ولا رَفْعَ بالعطف لِعَدَمِ

(١) العطف على «تأتينا».

(٢) أي: لم يكن مجيء، ولم يكن منه حديث.

(٣) أي: نَقْي المجيء، ثم استأنف جملةً جديدةً مُثْبِتاً منه الحديث: أي: فأنت تحدثنا الآن حديثاً بدلاً مما سبق.

(٤) أي: نَصْبُ «تحدثنا».

(٥) وهو الإتيان.

(٦) وهو الحديث، أي: أنت لم تأت، وعلى هذا فلا يكون منك حديث.

(٧) وهو «فتحدثنا» أي: ما تأتينا مُحَدَّثاً بل غير محدث. دسوقي ٢ / ٢٠٠.

(٨) فقلت: لَنْ تأتينا فتحدثنا.

(٩) إضمار «أَنْ» بعد الفاء، وساعد على ذلك سَبَقُ التَّقْي، والفاء سببية.

(١٠) العطف على الفعل في «لَنْ تأتينا».

(١١) أي: الاستئناف.

(١٢) فقلت: لم تأتينا فَتُحَدَّثنا.

(١٣) مثل الحالة السابقة مع «لَنْ».

(١٤) «فتحدثنا» سقط من م / ٣ و ٤.

تَقْدُمُ الْفِعْلِ^(١)، وإِثْمًا هُوَ عَلَى الْقَطْعِ^(٢).

مسألة :

- «هل تأتيني فَأُكْرِمُكَ» الرَّفْعُ^(٣) على وجهين^(٤)، والنَّصْبُ على الإِضْمَارِ^(٥).
و«هل زيدٌ أَخُوكَ فَتُكْرِمُهُ» لَا يُرْفَعُ^(٦) على العطف بل على الِاسْتِثْنَاءِ^(٧)، و«هل لك أَلْتَفَاتٌ إِلَيْهِ فَتُكْرِمُهُ» الرَّفْعُ على الِاسْتِثْنَاءِ^(٨)، والنَّصْبُ^(٩) إِمَّا على الجوابِ، أو على الْعَطْفِ على «أَلْتَفَاتٍ»^(١٠)، وإِضْمَارُ «أَنْ» واجبٌ على الأوَّلِ^(١١)، وجائزٌ

- (١) لعدم تقدُّم الفعل المجزوم، أو المرفوع قبل «فتحدثنا»، فيكون تابعاً له.
- (٢) هو مرفوع على الاستثناء، ويجوز فيه نصب لِسَبْقِ النفي كالحالين السابقين مع لن ولم، وكذا مع «ما» من قبلهما.
- (٣) أي: في «أُكْرِمُكَ».
- (٤) والوجهان: بالعطف على «تأتيني»، وبالاستثناء.
- (٥) النصب على إضمار «أَنْ» بعد فاء السببية.
- (٦) لَا يُرْفَعُ على العطف لأنه لم يتقدَّم فعلٌ يُعْطَفُ عليه «تُكْرِمُهُ». وتعقُّبه الدماميني فقال: «لا يظهر أنَّ هنا مانعاً غير تخالف الجمليتين بالاسمية والفعلية، وليس بمانعٍ على الصحيح... حاشية الشمي ٢٢٢/٢».
- (٧) ذكر الشمي أنَّ المصنَّف ذكر الرفع على الاستثناء، وسكت عن النصب على إضمار «أَنْ»، والظاهر أنَّ سكوته عنه لجوازه. الحاشية.
- (٨) سكت عن الرفع على العطف لعدم تقدُّم فعلٍ، وقد تقدَّم الحديث عن هذا في الحاشية/ ٤ مما سبق.
- (٩) لأنه سبقَ بآسْتَفْهَامٍ، والنصب بـ «أَنْ» مضمره بعد الفاء.
- (١٠) فهو من باب النصب لعطف الفعل على الأسم «التفات» كما قالت مَيْسُون:
- (١١) أي: على كونه على الجواب، أي: على جواب الاستفهام.

على الثاني^(١)، وكالمثال سواء^(٢) ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتُكُونَ﴾ ^(٣) إِنَّ «لو» للتمني.

مسألة :

- «ليتني أجد ما لا فأنفق منه»، الرَّفْعُ على وجهين^(٤)، والنَّصْبُ على إضمار «أَنْ»^(٥). و«ليت لي ما لا فأنفق منه» يمنع^(٦) الرَّفْعُ على العطف.

مسألة :

- «ليقم زيد فنكرمه»: الرَّفْعُ على القَطْع^(٧)، والجَزْمُ بالعطف، والنَّصْبُ على الإضمار^(٨).

(١) أي: في حال العطف على الأسم؛ إذ يمكن أن يقال: أعجبنى ضَرْبُ زيدَ قَعَضْبِهِ، فتدخل الفاء على الأسم الصريح، فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل إلى أسم صريح. الشمي، والدسوقي.

(٢) تنمة الآية: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة الشعراء ١٠٢/٢٦.

وقوله: كالمثال سواء، يعني أنه يجوز في «فتكون» النصب على العطف على ما سبق. قال السمين: «يجوز أن تكون [لو] المشرية معنى التمني، فلاجواب لها على المشهور، ويكون نصب «فيكون» جواباً للتمني الذي أفهمته «لو»، ويجوز أن تكون على بابها وجوابها محذوف أي: لو وجدنا شفاء وأصدقاء لعملنا صالحاً، وعلى هذا فنصب الفعل بأن مضمرة عطفاً على «كرة»، أي: لو أنّ لنا كرة فكوناً، كقوله: «لبس عباءة وتقر عيني...». الدر المصون ٢٨/٥.

(٣) إذا كانت «لو» شرطية لا يجوز إلا الرفع على الاستئناف والنصب على العطف على المصدر الصريح، أو على تقدير أنه في جواب نفي. دسوقي ٢٠٠/٢.

(٤) بالعطف على الفعل «أجد»، وعلى الاستئناف.

(٥) إضمارها واجب بعد فاء السببية.

(٦) امتنع لأنه لم يتقدم فعل يُعطفُ عليه، وجاز الرفع على الاستئناف، وكذا النصب على إضمار «أَنْ».

(٧) فهو استئناف بعد طلب.

(٨) على إضمار «أَنْ» بعد فاء السببية المسبوقة بطلب.

مسألة :

- نحو^(١) ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا﴾ يحتمل الجزم^(٢) بالعطف،
والتَّصْبِ عَلَى الْإِضْمَارِ^(٣)، مثل^(٤) : ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾ .
ونحو^(٥) ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ هُمْ يَجْعَلُونَ لِأَرْبَابِهِمْ أَشْرَاقًا﴾ يحتمل «تتقوا» الجزم بالعطف، وهو
الراجح^(٦)، والتَّصْبِ^(٧) بإضمار «أَنْ» على حَدِّ قَوْلِهِ^(٨) :

وَمَنْ يَتَّخِذْ مَنَا وَيَخْضَعْ نُؤُوه [وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا]

(١) سورة يوسف ١٢ / ١٠٩، وتقدّمت في أول الكتاب - باب الهمزة / ١ / ٨٤.

(٢) الجزم بالعطف على «أفلم يسيرا»، وفي كليهما حُذِفَت النون للجزم.

(٣) على إضمار «أَنْ» بعد الفاء؛ لأنه في جواب الاستفهام.

(٤) سورة الحج ٢٢ / ٤٦ وتقدّمت في «الجهة الأولى - السَّابِعُ عَشَرَ...» قوله: «فتكون»

منصوب على جواب الاستفهام «أفلم...» على تقدير «أَنْ»، وذهب بعضهم إلى أنه

منصوب على جواب التقرير، وقيل جواب النفي.

وانظر البحر ٦ / ٣٧٨.

(٥) الآية: ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ دِينٌ قَدِيمٌ وَتَنَقَّلُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾

سورة محمد ٤٧ / ٣٦.

(٦) جاء في الهمع ٤ / ١٣٦ يُتَّصَبُ الفعل بإضمار «أَنْ» جوازاً إذا وقع بين شرط وجزاء بعد

الفاء والواو، وزاد بعضهم بعد أو... .

والأَحْسَنُ التشريك في الجزم، مثاله: إِنْ تَأْتَنِي فَتَحَدَّثَنِي أَحْسَنُ إِلَيْكَ... . وإنما كان

التشريك بالجزم أَحْسَنَ لَأَنَّ العطف إِذَا ذَاكَ يَكُونُ عَلَى مَلْفُوظٍ بِهِ، وَهُوَ الْفِعْلُ السَّابِقُ

والتَّصْبِ يَكُونُ فِيهِ الْعُطْفُ عَلَى تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ الْمُتَوَهَّمِ مِنَ الْفِعْلِ السَّابِقِ.

(٧) على تقدير: وَأَنْ تَتَّقُوا، وَأُضْمِرْتَ «أَنْ» وجوباً بعد الواو.

(٨) قائله غير معروف، والمُبْتَدَأُ صَدْرُهُ، وَعَجْزُهُ مَا وَضَعْتَهُ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ. وقد أُثْبِتَ عَجْزُهُ عَلَى

هَامِشٍ م/٣، كَمَا أُثْبِتَ لَهُ تِمَّةٌ عَلَى هَامِشٍ م/١ «إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِياً» وهذا وهم

من قارئ هذه النسخة.

باب الموصول

مسألة :

- يجوز في نحو «ماذا صَنَعْتَ» و«ماذا صَنَعْتَهُ»، ما مضى ^(١) شَرْحُهُ ^(٢).
وقوله تعالى ^(٣): «مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ» ماذا ^(٤): مفعول مطلق، لا مفعول به؛
لأن «أجاب» لا يَتَعَدَّى إلى الثاني بنفسه، بل بالياء، وإسقاط الجار ليس بقياس ^(٥)،
ولا يكون «ماذا» ^(٦) مبتدأ وخبراً؛ لأنَّ التقدير حينئذٍ: ما الذي أَجَبْتُم بِهِ، ثم حُذِفَ
العائد المجرور ^(٧) من غير شرط ^(٨) حَذَفَهُ.

= والشاهد في البيت قوله: «ويخضع»، وهو منصوب بـ «أَنَّ» مضمرة بعد الواو، وتكون
الواو عاطفةً مصدرًا مؤوَّلاً على مصدر مُتَوَهَّم، والمعنى: من يكن منه اقترابٌ وخضوعٌ
نؤوه.

ولولا الرواية لَصَحَّ: وَيَخْضَعُ، بالجزم عطفًا على يقترب، وهو الراجح عند المصنف.
انظر شرح الشواهد للبغدادى ٧ / ١٩٦، وشرح السيوطي / ٩٠١، وشرح ابن عقيل ٤ /
٤١، وشرح الأشموني ٢ / ٣٣٣، والعيني ٤ / ٤٣٤، وشذور الذهب / ٣٥١، وشرح
الكافية الشافية / ١٦٠٧.

(١) تقدّم في هذا ستة أوجه في فصل عقده لـ «ماذا». انظر ما سبق ٢٨ / ٤ - ٣٦.

(٢) في م / ٢ بعد ذكر صدر البيت من المسألة السابقة: «مضى»، وسقط من هذه النسخة من
قوله «يجوز» إلى قوله: «ماذا صنعت».

(٣) الآية: «وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ» سورة القصص ٢٨ / ٦٥.

(٤) والتقدير: أجبتُم أي إجابة.

(٥) وعلى هذا فلا يصح جعل «ماذا» مفعولاً ثانياً على إسقاط حرف الجر.

(٦) ما: أسم استفهام مبتدأ، وذا: خبر عنه، وهو أسم موصول، والتقدير: ما الذي
أجبتُم...، وجملة «أجبتُم» صلة الموصول.

(٧) وهو الضمير في «به».

(٨) انظر الحديث في حذف الضمير العائد في الهمع ١ / ٣٠٩ وما بعدها، وقد ذكر جواز

حذف الضمير المجرور بإضافة صفة ناصبة له: «فَأَقِصْ مَا أَنْتَ قَاصٌّ» طه ٧٢ / ٢٠ أو يكون =

والأَكْثَرُ في نحو^(١): «مَنْ ذَا لَقَيْتَ» كَوْنُ «ذَا»^(٢) للإشارة، خبراً^(٣)، و«لَقَيْتَ» جملةٌ حالِيَّةٌ^(٤)، وَيَقْلُ كَوْنُ «ذَا» موصولةً، و«لَقَيْتَ» صِلَةٌ. وبعضهم لا يُجيزُهُ^(٥).
ومن الكثير^(٦) ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾، إذ لا يَدْخُلُ مَوْصُولٌ على مَوْصُولٍ إِلَّا شاذًّا، كقراءة زيد بن عليٍّ ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٧) بفتح الميم واللام.

مسألة :

﴿فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾^(٨) ما^(٩): مَصْدَرِيَّةٌ، أي: بِالْأَمْرِ، أو مَوْصُولٌ أَسْمِيٌّ، أي:

= مجروراً بحرف جرِّ الموصول أو الموصوف بمثله لفظاً ومعنى، مثل: مررت بالذي مررت؛ ومررت بالرجل الذي مررت

ومن الشرط الأخير يتضح ما رمى إليه المصنف من اختلال شرط الحذف، وهو أَنَّ «به» جاء مجروراً بحرف لم يُجَرِّ به الأسمُ الموصول «ذَا».

(١) في م/٥ «ماذا . . .». وتقدّم الحديث في هذا التركيب في «مَنْ» انظر ٤/ ١٩٦.

(٢) جعل هذا أكثر لأن «مَنْ» قد تدخل على أسم الإشارة ويأتي بعدها الذي، من ذا الذي لقيت، وأما «ما» فيأتي بعدها «ذَا» موصولاً اتفاقاً.

(٣) أي: هي خبر عن المبتدأ «مَنْ».

(٤) والعامل في الحال ما في «ذَا» من معنى الفعل «أشير».

(٥) أي: لا يجيز مجيء «ذَا» موصولاً بعد «مَنْ» في قولك: مَنْ ذَا لَقَيْتَ.

(٦) سورة البقرة ٢/ ٢٥٥، وتقدّمت في «مَنْ». انظر ما تقدّم ٤/ ١٩٦.

وكونه من الكثير هنا أراد به مجيء «ذَا» الإشارية بعد «مَنْ»، ثم بعده أسم موصول، ولا يجوز جعل «ذَا» بعده موصولاً لثلاث يدخل موصول على موصول بعده.

(٧) سورة البقرة ٢/ ٢١، وتقدّمت في «لو»، انظر ما تقدّم ٣/ ٤٠٨، وقد ذكرت تخريج القراءة ومراجعتها، فأرجع إليها إن شئت فإن فيها بياناً طيباً إن شاء الله تعالى.

(٨) سورة الحجر ١٥/ ٩٤، وتقدّمت في فصل عقده للتدريب على «ما».

انظر ما سبق ٤/ ١١٨.

(٩) حديثه هذا تقدّم في ٤/ ١١٨ - ١١٩، وذكرت أَنَّ النص في أمالي الشجري ٢/ ٢٣٩ -

بالذي تُؤمَرُهُ، على حَدِّ قَوْلِهِمْ^(١):

أمرتُك الخير [فافعل ما أُمِرْتُ به فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نَسَب]

وأما مَنْ قال: «أمرتُك بكذا»^(٢) - وهو الأكثر^(٣) فَيَشْكِلُ^(٣)؛ لأنَّ شرطَ حَذْفِ العائِدِ المجرورِ^(٤) بالحَرْفِ أَنْ يكونَ الموصولُ مخفوضاً بمثله معنى ومُتَعَلِّقاً^(٥)، نحو^(٦): ﴿وَلَشَرِبْ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾، أي^(٧): منه. وقد يُقال: إِنَّ «أصْدع» بمعنى^(٨) «أؤمَرُ»^(٩).

= ٢٤٠، وانظر كذلك المحتسب ١/ ٥١، ٢٧٢.

(١) انظر ما تقدّم ٤/ ١١٩ الخلاف في نسبته، وتخريجه ومراجعته، وكان الشاهد فيه أنَّ «أمر» يتعدى إلى اثنين: أول صريح، وثاني بالباء، وأنَّ الأصل: أمرتُك بالخير، فلما سقطت الباء نصب «الخير» على نزع الخافض.

(٢) أي: الفعل «أمرَ» يتعدى للثاني بالباء.

(٣) أي: يشكل التقدير في الآية على ما صرَّح به: بالذي تُؤمَرُهُ، على جعل «ما» موصولاً أسمىاً.

(٤) تقدّم ملخص المسألة قبل قليل، وذكرْتُ أنَّ شرط الحذف أن يكون التقدير: فأصْدع بالذي تُؤمَرُ به. فيكون الضمير في «به» مجروراً بنفس الحرف الذي جُرَّ به الأسم الموصول.

(٥) وهنا الباء الجارة للموصول متعلقة بـ «أصْدع»، والباء الجارة للعائد متعلقة بـ «تؤمر»
دسوقي ٢/ ٢٠١.

(٦) سورة المؤمنین ٢٣/ ٣٣، وتقدّمت في «على». انظر ما تقدّم ٢/ ٣٧٢، وكذا ٥/ ٢٠٩.

(٧) قال من قبل: «...» وأنَّ حَذْفَ العائد المجرور هو والموصول بحرفٍ مُتَّحِدٍ المعنى مشروطٌ باتِّحاد المتعلّق...». انظر ٥/ ٢٠٩.

(٨) في م/ ٣ «بمعنى: مُزَّ».

(٩) وإذا صَحَّ هذا فإنَّ المجرورين: الموصول والعائد مجروران بحرف واحد وهو الباء، وكلا المجرورين متعلّق بالأمْر.

وأما ^(١) ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا﴾ ^(٢) في الأعراف فيحتمل أن يكون ^(٣) الأصل: بما كذبوه ^(٤)، فلا إشكال، أو بما كذبوا به، ويؤيده التصريح به ^(٥) في سورة يونس ^(٦). وإنما جاز ^(٧) مع اختلافه المتعلق لأن ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ بمنزلة «كذبوا» في المعنى.

وأما ^(٨) ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾ فقول: الذي ^(٩): مصدرية، أي: ذلك تبشّر الله، وقيل: الأصل يُبشّر به ^(١٠)، ثم حذِف الجار توسعاً؛ فانتصب الضمير؛ ثم حذِف.

(١) الآية: ﴿ذَلِكَ الَّذِي نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ يَطَّيْعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الْكَافِرِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/١٠١.

(٢) انظر سورة يونس ١٠/٧٤.

(٣) سقط «يكون» من م/ ٣ و ٤ و ٥.

(٤) وعلى تقديره هذا يكون العائد محذوفاً، والأصل: كذبوا به، فالعائد مجرور، ثم حذِف توسعاً وشَرَطَه مستوفى.

(٥) أي: التصريح بالضمير العائد مجروراً بحرف الجز: فقد جاء: ... بما كذبوا به. ...

(٦) الآية: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ يَطَّيْعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الْمُعْتَدِينَ﴾ سورة يونس ١٠/٧٤.

(٧) أي: جاز حذِف الضمير العائد من آية الأعراف: «بما كذبوا» مع أن المتعلق مختلف، فقوله: بما كذبوا، متعلق بـ «يؤمنوا»، وقوله «به» الضمير الرابط مع جازه متعلق بـ «يؤمنوا»، وقوله «به» الضمير الرابط مع جازه متعلق بـ «كذبوا».

(٨) سورة الشورى ٢٣/٤٢، وتقدّمت في الجهة الثالثة، المثال الرابع.

(٩) ذكر المصنف هذا من قبل عن يونس والفراء والفارسي، وأنه ارتضاه أبين خروف وأبين مالك. وعلى رأي يونس لا تحتاج المصدرية إلى عائد، وكذا قال الفراء.

(١٠) الذي: على هذا اسم موصول خبر «ذلك»، وعائده محذوف على التدرّج: يُبشّر به يُبشّره، يُبشّر، حذِف بَعْدَ حَذِف. انظر الدر المصون ٦/ ٨٠.

مسألة :

يجوز في نحو^(١) ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ كَوْنُ «الذي»^(٢) موصولاً أسمى، فيحتاج إلى تقدير عائد، أي^(٣): زيادة على العلم الذي أحسنه، وكونه^(٤) موصولاً حرفياً فلا يحتاج لعائد، أي: تماماً على إحسانه، وكونه^(٥) نكرة موصوفة فلا يحتاج إلى صلة، ويكون «أحسن» حينئذٍ «أسم تفضيل»^(٦)، لا فعلاً ماضياً، وفتحته فتحة إعراب لا بناء، وهي علامة الجر^(٧).

- (١) سورة الأنعام ٦/١٥٤، وتقدمت في حرف الكاف. انظر ٢٥/٣.
- وقد عرض المصنف هناك لقراءة «أحسن». وتكرر الحديث فيها في الباب الثالث «هل المتعلق الواجب الحذف فعلٌ أو وُصفٌ» انظر ٣٣٤/٥.
- وتكرر صدر الآية في مواضع أخرى، وكذا القراءة.
- (٢) الذي: أسم موصول، وأحسن: فعل ماضٍ، وهو الصلة، وفاعله ضمير يعود على «موسى» في أول الآية، والتقدير: تماماً على الذي أحسنه موسى. انظر الدر المصون ٢٢٠/٣.
- (٣) ذكر الشمني في الحاشية ٢٢٣/٢ أن هذا القول لأبن قتيبة، وهو بناء على أن المراد بالذي غير من يعقل وهو العلم.
- (٤) أي: كون «الذي». وهذا قول أبن مالك والكوفيين، فهم يرون أن «الذي» يأتي موصولاً حرفياً لا يحتاج لعائد. انظر البحر ٢٥٥/٤، والشمني ٢٢٣/٢.
- (٥) أي «الذي». وذكر هذا أبو حيان لبعض نحاة الكوفة، وثقله عنه الشمني. انظر البحر ٤/٢٥٥، وحاشية الشمني ٢٢٣/٢.
- (٦) قال أبو حيان: «وقال بعض نحاة الكوفة يصح أن يكون «أحسن» اسماً، وهو أفعل التفضيل، وهو مجرور صفة للذي وإن كان نكرة، من حيث قارب المعرفة؛ إذ لا يدخله «أل» كما تقول العرب: مررت بالذي خير منك، ولا يجوز مررت بالذي عالم. انتهى. وهذا سائغ على مذهب الكوفيين في الكلام، وهو خطأ عند البصريين» البحر ٢٥٥/٤.
- وأنت ترى أن ما أثبت المصنف هو عين تخريج أبي حيان على مذهب هؤلاء الكوفيين.
- فتأمل!!
- (٧) فهو أسم وُصف للذي قبله، فهو مجرور مثله، ممنوع من الصرف؛ لأنه وصف على وزن «أفعل».

وهذان الوجهان كوفيان^(١)، وبعضُ البصريين يوافقُ على^(٢) الثاني.

مسألة :

- نحو^(٣): «أَعْجَبَنِي مَا صَنَعْتَ» يجوزُ فيه كونُ «ما» بمعنى «الذي»، وكونُها نكرةً^(٤) موصوفةً، وعليهما فالعائدُ محذوفٌ، وكونُها^(٥) مصدريةً فلا عائد.

ونحو^(٦): «حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ» يَحْتَمِلُ الموصولةُ والموصوفةُ^(٧)، دون المَصْدَرِيَّةِ^(٨)؛ لَأَنَّ المعاني^(٩) لَا يُنْفَقُ منها، وكذا^(٩) «وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ»

(١) الوجهان: جَعَلُ «الذي» حرفاً مصدرياً، ونكرةً موصوفة.

(٢) «على» ليس مثبتاً في م/٣.

(٣) انظر ما تقدّم ٦١/٤ وما بعدها.

(٤) ويكون تقديره: أعجبنى شيءٌ صَنَعْتُهُ.

(٥) والتقدير: أعجبنى صُنْعُكَ.

(٦) سورة آل عمران ٩٢/٣، وتقدّمت في ١٣٩/٤ بمناسبة قراءة ابن مسعود «حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ».

(٧) على تقدير: حتى تنفقوا من شيءٍ تحبونّه.

(٨) ولو كانت مصدرية لكان التقدير: حتى تنفقوا من حُبِّكم، وذلك غير ممكن. وهذا معنى قوله: المعاني لَا يُنْفَقُ منها.

وتجد مثل هذا عند أبي البقاء انظر التبيان/ ١٨.

(٩) الآية: «الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ» سورة البقرة ٣/٢ وتقدّم أول الآية في الجملة الموصول بها الأسماء، ويتكرر مثل هذا الجزء في الآية في مواضع منها: الأنفال ٣/٨، والحج ٣٥/٢٢، والقصاص ٤٥/٢٨، والسجدة ٣٢/١٦، والشورى ٣٨/٤٢.

وقوله: وكذا: ومما رزقناهم... أي: يجوز في «ما» الموصولة والموصوفة، ولا تجوز المصدرية.

قال أبو البقاء: «ولا يجوز أن تكون ما مصدرية؛ لأن الفعل لَا يُنْفَقُ» انظر التبيان/ ١٨.

فإن ذهبَ إلى تأويل «ما تحبُّون» «ما رزقناهم»^(١) بالحبِّ والرِّزق، وتأويل هذين^(٢) بالمحبوب^(٣) والمرزوق فقد تعسَّفت^(٤) من غير مُحجِّجٍ إلى ذلك.
وقال أبو حيان: «لم يثبت مجيء «ما» نكرةً موصوفةً، ولا دليل في»^(٥) «مررتُ بما مُعْجِبٌ لك»؛ لأحتمال الزيادة، ولو ثبت نحو^(٦): «سرَّني ما مُعْجِبٌ لك» لثبت^(٦) ذلك» انتهى.

(١) هذا على تقدير «ما» مصدرية. قال السمين «... الثالث أن تكون مصدرية، ويكون المصدر واقعاً موقع المفعول، أي: مَرْزُوقاً، وقد منع أبو البقاء هذا الوجه، قال: لأنَّ الفعل لا يُنْفَقُ، وجوابه ما تقدَّم من أنَّ المصدر مرادُّ به المفعول» الدر المصون ٩٧/١. وذهب إلى المصدر الهمداني في الفريد ١٩٢/١. قال: «أي من مرزوقنا تسمية للمفعول بالمصدر».

(٢) أي: هذين المصدرين.

(٣) أي: بالمفعول.

(٤) وجه التعسُّف تقديرُ المصدر، ثم تقدير المشتقِّ منه، وقد أمكن على التقدير السابق الموصولة والموصوفة من غير حاجة إلى تأويل.

(٥) تقدَّم هذا في «ما» ٩/٤. ما: بمعنى شيء، وهي موصوفة بمفرد.

وانظر أمالي الشجري ٢/٢٣٧.

(٦) ما: فاعل، على تقدير: سرَّني شيءٌ مُعْجِبٌ لك. فَمُعْجِبٌ: بالرفع صفة لـ «ما». يقول أبو حيان: لو ثبت مثل هذا لثبت مجيء «ما» نكرة موصوفة لانتفاء احتمال الزيادة فيه؛ لأنَّ «ما» تُراد بين الجار والمجرور.

انظر الدسوقي ٢/٢٠٢ وقد أخذه عن الشمني ٢/٢٢٣.

وعقَّب عليه الشمني بقوله: «وفيه نظر، فقد مضى في «ما» الزائدة أنها تقع بعد الرفع، كقولك: شتان ما زيد وعمرو.

[وقال الدماميني]: الظاهر أنه لا يثبت ولو سُمِعَ؛ لأحتمال أن تكون موصولة خُذِفَ صَدْرُ صِلَتِها.

[قال الشمني]: ويمكن الجواب عن هذا بأنَّ كلام أبي حيان إنما هو على الأصل، وهو عدم الحذف».

ولا أَعْلَمُهُمْ^(١) زادوا «ما» بعد الباءِ إلّا ومعناها السَّبِيَّةُ نحو^(٢): ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ
مَيِّتْنَهُمْ لَعْنَتُهُمْ﴾، ﴿فِيمَا رَحِمْتُمْ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ﴾^(٣).

مسألة :

إذا قلت: «أَعْجَبَنِي مَنْ جَاءَكَ» أَحْتَمَلُ كَوْنُ «مَنْ» موصولة^(٤)، أو موصوفة^(٥).
وقد جَوَّزَا^(٦) في «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ»^(٧)، وَضَعَفَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٨) الموصولة؛ لِأَنَّهَا

(١) يَرُدُّ الْمُصَنِّفُ بهذا على شيخه أبي حيان في احتمال أن تكون «ما» في المثال الذي ذكره
زائدة: مررت بما معجب لك. قال الشمني: «ووجهه أن الباء في قولهم: «مررت بما
معجب لك» للإلصاق، و«ما» الزائدة لا تقع بعد باء الإلصاق، وإنما تقع بعد باء السببية».

(٢) الآية: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ لَعْنَتُهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ
مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَافِيَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاقْعَفْ
عَنَّهُمْ وَأَصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ سورة المائدة ١٣/٥.

بما: الباء حرف جر تفيد السببية، و«ما» زائدة بين الجار والمجرور تأكيداً. وأجازوا أن
تكون «ما» نكرة مجرورة، و«نقضهم» بدل منه. انظر الدر ٤٥٥/٢.

(٣) سورة آل عمران ١٥٩/٣، وتقدمت في «ما» انظر ١٠١/٤.
وانظر الدر المصون ٢٤٥/٢ ما: زائدة، أو نكرة موصوفة، أو غير موصوفة. والباء فيها
معنى السببية.

(٤) ويكون التقدير: أعجبنى الذي جاءك.

(٥) ويكون التقدير: أعجبنى فريق جاءك.

(٦) أي جَوَّزُوا الوجهين: الموصولة والموصوفة في «مَنْ» في الآية.

(٧) سورة البقرة ٨/٢، وتقدمت في ٢٠٢/٤ «ما» النكرة الموصوفة، ونصَّ المصنف الذي
تقدم: «فجزم جماعة بأنها موصوفة، وهو بعيد لقلّة استعمالها، وآخرون بأنها موصولة».

(٨) قال أبو البقاء «وَمَنْ» هنا نكرة موصوفة، ويقول: صفة لها، ويضعف أن تكون بمعنى
«الذي»؛ لِأَنَّ «الذي» يتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى هنا على الإبهام. والتقدير: ومن
الناس فريق يقول». انظر التبيان/٢٤.

تتناولُ قوماً بأعيانهم، والمعنى على الإبهام. وأجيب^(١) بأنها نزلت في عبدالله بن أبي وأصحابه.

* * *

(١) المجيب هو أبو حيان، قال: «وأما استضعاف أبي البقاء كَوْنُ «مَنْ» موصولة، وزَعْمُهُ أَنَّ المعنى على الإبهام فغير مُسَلَّم، بل المعنى أنها نزلت في ناسٍ بأعيانهم معروفين، وهم عبدالله بن أبيّ ابن سلول وأصحابه، ومن وافقه من غير أصحابه ممن أظهر الإسلام، وأبطن الكفر...».

البحر ٥٤/١، وتبعه على هذا تلميذه السمين في الدر ١٠١/١.
واختار أبو حيان الموصولة لأنه الراجح من حيث المعنى، ومن حيث التركيب الفصيح.
فإن شئت أن ترى وجه الفصاحة ورجحان هذا الوجه فأرجع إلى البحر.

بابُ التَّوَابِعِ

مسألة :

- نحو^(١) ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ * رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾ يَحْتَمِلُ^(٢) بَدَلَ الْكُلِّ مِنْ^(٣) الْكُلِّ، وَعُطِفَ الْبَيَانُ^(٤)، وَمِثْلُهُ^(٥) ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ ءَابَايَكَ إِزْهَمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾، ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ أَنَا دَمَرْنَاهُمْ﴾^(٦) فِيمَنْ^(٧) فَتَحَ الهمزة، ويَحْتَمِلُ هذا تَقْدِيرَ مُبْتَدَأٍ أَيْضاً، أَي: هِيَ أَنَا دَمَرْنَاهُمْ.

(١) أول الآية: ﴿قَالُوا ءَامَنَّا...﴾ سورة الأعراف ١٢١/٧ - ١٢٢، وانظر سورة الشعراء

٤٧/٢٦ - ٤٨.

(٢) أَي: رَبِّ مُوسَى.

(٣) «من الكل» غير مثبت في م/٢ و٣ و٥.

(٤) ذكروا في «رَبِّ مُوسَى» أنه نعت لـ «رَبِّ الْعَالَمِينَ»، وَبَدَلٌ، وَعُطِفَ بَيَانٌ. ولم يذكر العكبري غير البدلية. انظر التبيان/٥٨٨، والدر ٣/٣٢٣.

(٥) تَقَدَّمَ آخر الآية، ثم ذُكِرَتْ تَامَّةً. سورة البقرة ١٣٣/٢.

وانظر ١٠٤/٥ وكان الحديث عن الجملة الاعتراضية بين النحويين والبيانين. والإعراب الذي أراده المصنف هو في «إبراهيم» وما عُطِفَ عليه، وقد ذكروا فيه: البدلية، وهو بَدَلٌ تفصيل، وعطف البيان.

وزادوا على ما ذكره المصنف هنا النصب على تقدير «أعني». والفتحة على «إبراهيم» علامة نَصْبٍ، وعلى القولين السابقين علامة جَزْ.

وذكر أبْنُ الْأَنْبَارِيِّ البدلية وما زاد. انظر البيان ١/١٢٤.

وانظر الأوجه الثلاثة في مشكل إعراب القرآن ١/٧٢.

(٦) سورة النمل ٢٧/٥١، وتقدّمت في أول الجهة الخامسة «باب كان وما جرى مجراها» وكان

الحديث فيها عن «كان» ص/١٢٥.

(٧) القراءة بفتح همزة «أَنَّ» عن عاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف والأعمش والحسن

وَأَبْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وسهل ورويس.

مسألة :

نحو^(١) : «سَجَّ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» يجوزُ فيه كونُ «الأَعْلَى» صفةً للأسم، أو صفةً للرَّبِّ. وأمّا نحو: «جاءني غلامٌ زيد الظريفُ» فالصفةُ^(٢) للمضاف، ولا^(٣) تكونُ للمضاف إليه^(٤) إلا بدليل؛ لأنَّ المضاف إليه إنما جيء به لغرضِ التخصيص^(٥)، ولم يؤت به لذاته، وعكسه^(٦) : «وَكُلَّ فَنِي يَتَقِي فَائِزٌ»^(٧).

= وتحتمل هذه القراءة وجهين: البدليَّة من عاقبة، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: العاقبة تدميرنا إياهم. انظر كتابي معجم القراءات ٥٣٣/٦ وما بعدها، وفيها قراءتان أخريان: إنا، أنَّ ذَمَرْنَاهُمْ. ولا يغنيك هذا المختصر الذي ذكرته عن قراءة تفصيل المسألة.

(١) سورة الأعلى ١/٨٧.

(٢) أي: الظريف: صفة لـ «غلام».

(٣) قوله: «ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل» غير مثبت في م/١ وهـ.

(٤) وهو «زيد».

(٥) أي جيء بـ «زيد» مضافاً إلى «غلام» لإخراجه عن عمومهِ، وتخصيصهِ بزيد، ولم يؤت به لذاته، وهذا فرق ما بين المثال والآية؛ ففي الآية: أسم ربك: المراد بالتسبيح الرّب سبحانه وتعالى لا لفظ «أسم»، وذكروا في بيان هذا كلاماً مُطَوَّلًا.

(٦) أي مما جاء فيه الصفة للمضاف إليه لا المضافِ قوله...

(٧) أثبت مبارك والشيخ محمد هذا على أنه شطر بيت، وعلّق عليه مبارك بقوله: «هذا شطر من البحر المتقارب لم نقف له على تنمة ولا قائل».

قلتُ: أثبت عند مبارك في م/١ على أنه جملة لا بيت شعر، وجاء كذلك في بقية المخطوطات، ومثله متن حاشية الأمير.

أضف إلى ما سبق أنك لا تجد تعليقاً عليه في شرح الشواهد للبيгдаدي، ولا السيوطي. ولو كان شطر بيت كما ذهب إليه مبارك والشيخ محمد لما أمله هذان العالمان

الجليلان!!

فَالصِّفَةُ^(١) لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ^(٢)؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لِقَصْدِ التَّعْمِيمِ^(٣)، لَا لِلْحُكْمِ عَلَيْهِ^(٤)؛ وَلِذَلِكَ ضَعُفَ قَوْلُهُ^(٥):

وَكُلُّ أَخٍ مَفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

مسألة :

نحو ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾، و«مررت بالرجل الذي فعل» يجوز في الموصول أن يكون تابعا^(٧)، أو بإضمار «أعني»، أو «أمدح»^(٩) أو

(١) وهي جملة «يتقي».

(٢) وهو «فتى».

(٣) أي: لتعميم الحكم وهو الفوز على كل فتى كان منه تقوى.

(٤) أي: لا للحكم على فتى معين بخصوصه.

(٥) البيت لعمر بن معد يكرب وقيل غيره، وتقدم في «إلا» انظر ١/٧١٤.

وانظر شدوذين فيه: وصف المضاف وهو «كل»، والقياس أن يوصف «أخ».

والثاني: الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر، وهو قليل. والوصف: «إلا الفرقدان»،

والتقدير: كل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه. وفيما تقدم بيان أوفى من هذا المختصر

وأنفع.

(٦) سورة البقرة ٢/٢ - ٣، وذكرت الآية ٢ في أول الكتاب ١/٥٦، وفي «أل» الجنسية ١/

٣٢٠، وتكررت في مواضع أخرى.

وأما الآية الثالثة: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ فقد ذكرت في «الأشياء التي تحتاج إلى رابط»

الثالث: الجملة الموصول بها الأسماء. ١/٦٠٦.

وقوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ غير مثبت في م/١ و ٢ و ٥.

(٧) أي: نعتاً للمتقين في الآية، ونعتاً للرجل في المثال، فهما في محل جرّ، وذكروا في الآية

البدلية، وعطف البيان. انظر الدر ١/٩٥.

(٨) أي: يكون في محل نصب معمولاً لأعني أو أمدح، وهذا نصب على القطع، وأجاز

العكبري التصب على موضع «المتقين». انظر التبيان ١/١٦.

(٩) بعد أمدح في م/٤ «وهو على التبعية» كذا!

«هو»^(١). وعلى التبعيّة فهو نَعَتْ لا بَدَل^(٢) إِلَّا إِذَا تَعَدَّر^(٣)، نحو^(٤) ﴿وَبَلِّ لِكُلِّ هُمَزٍ لَمَزَةً﴾ الَّذِي جَمَعَ مَا لَا؛ لِأَنَّ التَّكْرَةَ لَا تُوصَفُ بِالْمَعْرِفَةِ.

* * *

(١) أي: يكون الموصول خيراً لمبتدأ مقدّر: هم الذين يؤمنون، وهو الذي فعل. وهذا على معنى القطع.

ومما ذكره في حالة الرفع أن يكون مبتدأ، وفي خبره قولان: أحدهما أولئك الأولى، أو الثانية، والواو زائدة. وجعل السمين هذين القولين رديئين.

وانظر بيان هذه الأعراب في البيان ٤٦/١، ومشكل إعراب القرآن ١٦/١.

(٢) ذكر البدليّة أبْنُ الْأَنْبَارِي في البيان، والسمين في الدر ٩٤/٢، ومكّي بن أبي طالب في المشكل، والفريد ١٨٨/١، ولم يذكر مكّي البدليّة.

وانظر التبيان ١٦. وانظر إعراب القرآن للنحاس ١٣١/١، والكشاف ٩٤/١ وما بعدها. وذكر الدماميني أن الموصول الذي فيه الألف واللام دائماً صفة لموصوف مذكور أو مقدّر، فإذا وُجِدَ في اللفظ ما يصلح كونه نعتاً له تعيّن جعله نعتاً؛ لأن جعله غير ذلك لا يغني عن جعله نعتاً لأحتياجه دائماً إلى منعت، وجعلُه نعتاً يغني عن جعله غير ذلك؛ ولذا لم يذكر الزمخشري ولا أبو البقاء كونه بدلاً، وإن كان ذكره السمين. انظر حاشية الشمني ٢/٢٢٥.

(٣) أي: تعدّر النعت.

(٤) تنمة الآية الثانية: ﴿... وَعَدَدْتُ﴾ سورة الهمة ١/١٠٤ - ٢.

الذي: بدلٌ من «لَمَزَةٍ» لا نعت؛ لأن لَمَزَةً تَكْرَةً، والذي: معرفة، فلا يصف الثاني الأول. انظر الدر المصون ٦/٦٥٨ فقد ذكر أيضاً نَصْبَهُ وَرَفَعَهُ على القطع.

باب حروف الجرّ

مسألة :

نحو: «زيدٌ كعمرو» تحتلُّ الكاف^(١) فيه عند المُعَرِّبين الحرفيّة، فَتَتَعَلَّقُ بِاسْتِقْرَارٍ، وقيل^(٢): لا تتعلّق، والأسميّة^(٣) فتكونُ مرفوعةً المَحَلّ، وما بعدها مجرورٌ بالإضافة، ولا تقدير^(٤)، بالاتّفاق^(٥)، ونحو: «جاء الذي كزيد» يتعيّن الحرفيّة^(٦)؛ لأنّ الوُضْلَ^(٧) بالْمُتَضَايِقَيْنِ ممتنعٌ.

- (١) انظر ما تقدّم حرف الكاف ٧/٣ وما بعدها، وشبه الجملة ٣١٣/٥.
- (٢) ذكر في الباب الثالث «شبه الجملة» أنّ الأخفش وأبن عصفور ذهباً إلى أنّ كاف التشبيه لا تتعلّق. فإذا قيل: زيدٌ كعمرو، فإن كان المتعلّق «استقر» فالكاف لا تدل عليه، وإن كان فعلاً مناسباً للكاف، فهو متعدّد بنفسه لا بالحرف. انظر شبه الجملة ٣١٣/٥.
- وتعقّب الشهاب بأنّ الحقّ خلافه، وأنّ كلامه مخالف لقوله الآتي.
- انظر حاشية الشهاب ٢٧٨/٦.
- (٣) أي: تحتل الكاف الأسميّة كما في المثال، وهي مرادفة لِمَثَلٍ.
- (٤) أي: ولا يحتاج إلى تقدير متعلّق، وهو الاستقرار الذي ذكره.
- (٥) قوله: باتّفاق غير صحيح، فقد ذكر سيبويه جوازه في الضرورة، وذهب الأخفش والفارسي وكثير من المتقدمين إلى جوازه في الاختيار.
- انظر ما تقدّم ٢٢/٣ - ٢٣، والأرتشاف/١٧١٣.
- (٦) كزيد: الكاف حرف جر، وزيد: مجرور به، وهما متعلّقان بـ «استقر» مُقدَّراً.
- (٧) أي: جَعَلَ الكاف اسماً أَضْيَفَ إلى ما بعده، فتكون الصلّة مضافاً ومضافاً، والصلّة في الأصل لا تكون إلا جملة.

مسألة :

- «زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ» يَحْتَمِلُ «عَلَى»^(١) الوجهين^(٢)، وعليهما فهي مُتَعَلِّقَةٌ بِأَسْتِقْرَارٍ مَحْذُوفٍ.

مسألة :

- قيل في نحو: ﴿وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ﴾^(٣): إِنَّ الْوَاوَ^(٤) الثَّانِيَةَ^(٥) تَحْتَمِلُ الْعَاطِفَةَ، وَالْقَسَمِيَّةَ^(٦)، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ^(٧)، وَإِلَّا^(٨) لَاحْتِاجُ^(٩) كُلِّ^(١٠) إِلَى جَوَابٍ، وَمِمَّا يُوضِّحُهُ^(١١) الْفَاءُ فِي أَوَائِلِ سُورَتَيْ الْمُرْسَلَاتِ^(١٢) وَالنَّازِعَاتِ^(١٣).

* * *

- (١) «على» غير مثبت في م/٣ و٥.
- (٢) على: حرف جر، ويكون «على» اسماً ظرفاً بمعنى فوق.
- وسواء أكان حرفاً أو اسماً ظرفاً فهو متعلق بأستقرار مقدر هو خبر المبتدأ.
- (٣) تنمة الآية: ﴿... وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ سورة الضحى ١/٩٣ - ٢.
- (٤) في قوله: والليل.
- (٥) «الثانية» غير مثبت في م/١، ومثله في طبعة مبارك والشيخ محمد، وحاشية الأمير. وهي مثبتة في بقية المخطوطات، ومتن حاشية الدسوقي.
- (٦) فهو قَسَمٌ ثانٍ بالليل.
- (٧) أي: العطف.
- (٨) أي: لو كان قَسَمًا ثَانِيًا لَاحْتِاجُ كُلِّ مِنَ الْقَسَمَيْنِ إِلَى جَوَابٍ.
- (٩) تعقبه الدسوقي بقوله: «قوله» وإلا لَاحْتِاجُ... إلخ فيه إدخال اللام على جواب «إن» الشرطية، وهو ممنوع كما مرّ «الحاشية ٢/٢٠٢».
- (١٠) أي: الْقَسَمُ الْأَوَّلُ وَالْقَسَمُ الثَّانِي.
- (١١) أي: يوضح العطف هنا ما جاء في السورتين من العطف بالفاء.
- (١٢) الآية: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا * فَالْمُصِغَاتِ عَصَا﴾ سورة المرسلات ١/٧٧ - ٢.
- (١٣) الآيات: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غُرَابًا * وَالنَّشِيطَاتِ تَشَفًّا * وَالسَّيِّدَاتِ سَيْبًا * فَالْمُصِغَاتِ سَبًا﴾ سورة

بَابُ فِي مَسَائِلَ^(١) مُفْرَدَةٍ

مسألة :

- نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَمْ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾^(٢) فيمن فَتَحَ الباءَ، يحتملُ كَوْنُ النَّائبِ عن الفاعلِ الظرفِ الأوَّلِ^(٣) - وهو الأوَّلَى^(٤) -، أو الثاني^(٥)، أو الثالث^(٦). ونحو ﴿ثُمَّ نَفِخَ فِيهِ أُخْرَى﴾^(٧) النائبُ الظرفُ^(٨)، أو الوَصْفُ^(٩)، وفي هذا ضَعْفٌ^(١٠)؛

(١) لم يذكر المصنف غير مسألتين.

(٢) سورة النور ٣٦/٢٤ وتقدّمت، وكذا هذه القراءة.

انظر ما سبق الجملة الابتدائية ٤٢/٥، وفي أول الباب الخامس: الجهة الأولى.

(٣) وهو «له».

(٤) جَعَلَهُ الأوَّلَى لآَنَهُ قام مقام المفعول، فالفعل «سَبَّحَ» قد تأتي معه اللام مزيدة أو معللة نحو

﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِينَ﴾ الحديد ١/٥٧.

ولعلّهُ أُخرى هي قُرْبُ هذا الظرف من الفعل.

(٥) أي: وقد يكون النائب عن الفاعل الظرف الثاني وهو «فيها».

(٦) وهو قوله: «بِالْغُدُوِّ».

قال السمين: «والقائم مقامَ الفاعلِ أَخَذَ المجرورات الثلاث، والأوّلَى منها بذلك الأوّلَى؛ لاحتياج العامل إلى مرفوعه؛ فالذي يليه أوّلَى» الدر ٢٢١/٥.

(٧) الآية: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ

أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ سورة الزمر ٦٨/٣٩.

(٨) وهو «فيه».

(٩) وهو «أخرى».

(١٠) إذا وُجِدَ في الجملة ظرف ومصدر كان الظرف أوّلَى بالنباية من المصدر، و«أخرى» هنا

وصف لمَصْدَرٍ محذوف: نفخة أخرى. ووجه الضّعف أيضاً أنه عند حذف الفاعل فالجاء

والمجرور الواقع موقع المفعول به هو الذي يكون نائباً عن الفاعل.

لِضَعْفِ^(١) قولهم^(٢): «سِيرَ عليه طويلٌ».

مسألة:

- «تَجَلَّى الشَّمْسُ» يَحْتَمِلُ كَوْنُ «تَجَلَّى» ماضياً تُرِكَتِ النَّاءُ مِنْ آخِرِهِ لِمَجَازِيَةِ التَّأْنِيثِ^(٣)، وَكَوْنُهُ مُضَارِعاً أَصْلُهُ «تَتَجَلَّى»، ثُمَّ حُذِفَتْ إِحْدَى النَّائِنِ^(٤)، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٥): «نَارًا تَلْطَلِي». وَلَا يَجُوزُ فِي هَذَا^(٦) كَوْنُهُ فِعْلاً ماضياً، وَإِلَّا^(٧) لَقِيلَ: تَلَطَّطْ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ^(٨) وَاجِبٌ مَعَ الْمَجَازِيِّ^(٩) إِذَا كَانَ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا^(١٠) وَبِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْوُجْهِينِ^(١١) فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ تَعَلَّمْ^(١٢) فَسَادَ قَوْلِي مِنْ أَسْتَدَلَّ عَلَى جَوَازِ نَحْوِ: «قَامَ هُنْدٌ

(١) فِي م/٣ «كُضِعِفَ».

(٢) وَجْهُ الضَّعْفِ جَعْلُ «طَوِيلٍ» النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ مَعَ وَجُودِ الظَّرْفِ عَلَى تَقْدِيرِ: سِيرَ عَلَيْهِ سِيرٌ طَوِيلٌ، فَهُوَ نَعْتٌ لِلْمَصْدَرِ الْمَحْذُوفِ. فَجَعَلَ «عَلَيْهِ» نَائِباً عَنِ الْفَاعِلِ، ثُمَّ تَكُونُ الْجُمْلَةُ: سِيرَ عَلَيْهِ سِيرًا طَوِيلًا، يَنْصَبُ الْمَصْدَرُ.

(٣) الشَّمْسُ: مُؤَنَّثٌ مَجَازِيٌّ، يَجُوزُ مَعَهُ تَأْنِيثُ الْفِعْلِ وَتَذَكِيرُهُ، فَتَقُولُ: تَجَلَّتِ الشَّمْسُ...

(٤) نَاءُ التَّأْنِيثِ، أَوْ نَاءُ الْمَزِيدَةِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي: تَجَلَّى.

(٥) الْآيَةُ: ﴿فَأَنْذَرْنَاكَ نَارًا تَلْطَلِي﴾ سُورَةُ اللَّيْلِ ٩٢/١٤.

وَقَدْ قُرِئَ بِنَاءَيْنِ: «تَلَطَّطِي»، وَأَنْظُرْ هَذَا فِي كِتَابِي: مَعْجَمُ الْقُرْآنِ.

(٦) أَيْ: فِي «تَلَطَّطِي» فِي الْآيَةِ.

(٧) عَادَ الْمُصَنِّفُ مَرَّةً أُخْرَى إِلَى قَرْنِ جَوَابِ الشَّرْطِ «إِنْ» بِاللَّامِ وَهُوَ غَيْرُ الصَّوَابِ، وَتَقَدَّمَ لَهُ قَبْلُ قَلِيلٍ مِثْلُ هَذَا.

(٨) أَيْ: تَأْنِيثُ الْفِعْلِ.

(٩) فِي م/١ «مَعَ الْمَجَازِ».

(١٠) أَيْ: ضَمِيرًا مُسْتَرًّا يَعُودُ عَلَى مُؤَنَّثٍ مَجَازِيٍّ مُتَقَدِّمٍ.

(١١) أَيْ: جَوَازُ كَوْنِهِ مَاضِيًا، أَوْ مُضَارِعًا.

(١٢) فِي م/٣ وَ٤ «يُعَلِّمُ».

قَالَ الدَّمَامِينِي: «إِنَّمَا غَلِمَ الْفَسَادُ بِأَحْتِمَالِ الْوَجْهِ الثَّانِي، وَهُوَ كَوْنُ الْفِعْلِ مُضَارِعًا حَذَفَ مِنْهُ

إِحْدَى النَّائِنِ، لَا بِأَحْتِمَالِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ كَوْنُهُ مَاضِيًا» الشُّمْنِي ٢٢٦/٢.

في الشُّعر بقوله^(١):

تَمَنَّى أَبْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍ
لَجَواز أَنْ يَكُونَ أَضْلُهُ: تَمَنَّى.

* * *

(١) قائله لبید، وهو من أبيات قالها لأبنتيه عندما حضرته الوفاة.
وجاء البيت تاماً في المخطوطات التي بين يديّ، ما عدا الرابعة، فقد أثبت صدره، وكذلك
فعل مبارك والشيخ محمد، وفي البيت روايات:
تخاف أبنتاي، تودُّ أبنتاي، يسُرُّ أبنتاي.
وقوله: وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر، معناه حالي كحال من في هاتين القبيلتين صائر إلى
الموت؛ فلم يخلد أحد منهما من قبل، ولا يكون ذلك من بعد.
والشاهد في البيت أنّ بعضهم استدلّ بقول لبید: تمنى أبنتاي، على صحة. «قام هند»،
بتذكير الفعل مع أنّ الفاعل مؤنث حقيقي، ولا فاصِل، وظنَّ «تمنى» ماضياً، والصواب أنه
مضارع، وأنّ أصله: تمنى، فحذفت إحدى التاءين. وقصد المصنّف الردّ على الكوفيين.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٩٧/٧، وشرح السيوطي/٩٠٢، وشرح المفصل ٩٩/٨،
وشذور الذهب/١٧٠، وجمع الهوامع ٦٥/٦، والخزانة ٢١٩/٢ و٤٢٤/٤، وأمالی
الشجري ٣١٧/٢، والديوان/٢١٣، وقد أطال المُحقِّق في تتبع هذا الشاهد في
المراجع فأحسن وأجاد.

الجهة السادسة:

أَلَا يُرَاعِي^(١) الشُّرُوطَ الْمُخْتَلِفَةَ بحسب الأبواب؛ فَإِنَّ الْعَرَبَ يَشْتَرِطُونَ^(٢) فِي بَابٍ شَيْئاً، وَيَشْتَرِطُونَ فِي آخَرَ نَقِيضَ ذَلِكَ الشَّيْءِ، عَلَى مَا أَقْتَضَتْهُ حِكْمَةُ لُغَتِهِمْ وَصَحِيحُ أَقْيَسَتِهِمْ، فَإِذَا لَمْ يَتَأَمَّلِ الْمُعَرَّبُ^(٣) أَخْتَلَطَ عَلَيْهِ الْأَبْوَابُ، وَالشَّرَائِطُ، فَلْتُنَوِّدَ أَنْوَاعاً مِنْ ذَلِكَ، مُشِيرِينَ إِلَى بَعْضٍ مَا وَقَعَ فِيهِ الْوَهْمُ لِلْمُعَرَّبِينَ.

النُّوعُ الْأَوَّلُ:

اشْتَرِطَهُمُ الْجُمُودُ لِعَطْفِ الْبَيَانِ، وَالِاشْتِقَاقِ لِلنَّعْتِ^(٤)، وَمِنْ الْوَهْمِ فِي الْأَوَّلِ^(٥) قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي: ﴿مَلِكٌ النَّاسِ * إِلَهُ النَّاسِ﴾^(٦) إِنَّهُمَا عَطْفَا بَيَانٍ^(٧)، وَالصَّوَابُ: أَنَّهُمَا نَعْتَانِ^(٨)،

(١) أي: المُعَرَّبُ. وفي م/٤ وه «تراعي».

(٢) أي: يلتزمون. دسوقي ٢/٢٠٤، والأمير ٢/١٣٨.

(٣) أي: إذا لم يتأمل المُعَرَّبُ في تلك الشروط.

(٤) وعلى هذا فمن جَعَلَ الْجَامِدَ نَعْتاً وَالْمَشْتَقَّ عَطْفَ بَيَانٍ فَقَدْ قَالَ غَيْرُ الصَّوَابِ، وَوَقَعَ فِي الْخَطَأِ.

والحديث في عِلَّةٍ مَا اشْتَرَطُوهُ مِنَ الْجُمُودِ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ وَالِاشْتِقَاقِ لِلنَّعْتِ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى مَا ذَكَرَهُ النُّحَوِيُّونَ، فَذَكَرَهُ هُنَا لَيْسَ هُوَ الْغَايَةُ.

(٥) أي: عطف البَيَانِ.

(٦) قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ * مَلِكِ النَّاسِ...﴾ سورة الناس ١/١١٤ - ٣.

(٧) قال الزَّمَخْشَرِيُّ: «فَإِنْ قُلْتَ: ﴿مَلِكِ النَّاسِ * إِلَهُ النَّاسِ﴾» مَا هُمَا مِنْ «رَبِّ الْعَالَمِينَ؟ قُلْتَ: هُمَا عَطْفَا بَيَانٍ...» انظر الكشف ٣/٣٦٩.

(٨) سبق المصنَّفُ إِلَى هَذَا شَيْخُهُ أَبُو حَيَّانٍ. قَالَ: «وَالظَّاهِرُ أَنَّ... صِفَتَانِ»، ثُمَّ ذَكَرَ نَصَّ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَقَالَ: «وَعَطْفُ الْبَيَانِ الْمَشْهُورُ أَنَّ يَكُونُ بِالْجَوَامِدِ...» الْبَحْرُ ٨/٥٣١ - ٥٣٢. قُلْتَ: جَعَلَهُ الصَّوَابُ لِأَنَّهُمَا مُشْتَقَانِ.

وقد يُجاب^(١) بأنهما جَرِيًّا^(٢) مَجْرَى الجوامد؛ إذ يُستعملان غير جَارِيَيْنِ على موصوف، وتجري عليهما الصفات، نحو قولنا: «إِلَهٌ وَاحِدٌ» و«مَلِكٌ عَظِيمٌ».

ومن الخطأ في الثاني^(٣) قول كثير من النحويين في نحو: «مررت بهذا الرَّجُلِ»: إن «الرَّجُلَ» نعت^(٤). قال ابن مالك «أَكْثَرُ المتأخرين يُقَلِّدُ بعضهم بعضاً في ذلك^(٥)، والحاويل لهم عليه تَوَهُّمُهُمْ أَنَّ عَطْفَ البيان لا يكون إِلَّا أَخَصَّ^(٦) من متبوعه، وليس كذلك؛ فإنّه^(٧) في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يمنع كون المنعوت^(٨) أَخَصَّ من النعت، وقد هُدِيَ ابنُ السَّيِّدِ إلى الحق في المسألة^(٩)، فجعل ذلك عَطْفاً لا نَعْتاً، وكذا ابنُ جني. انتهى.

(١) قلت: هذا نصُّ السمين. انظر الدر المصون د/٥٩٣، فهما مشتقتان جريا مجرى الجوامد في كونهما يوصفان ولهذا صحَّ جعلهما بياناً.

(٢) كذا في المخطوطات ما عدا الأولى، فقد جاء فيها «أَجْرِيًّا»، ومثله طبعة مبارك والشيخ محمد.

(٣) أي: في النعت.

(٤) والرَّجُلُ جامدٌ، وكان يُفترض به أن يُعَرَّبَ بدلاً أو عَطْفَ بيان؛ لأن النعت يكون مشتقاً، وهذا ليس كذلك.

(٥) حيث يجعلون «الرجل» نعتاً لأسم الإشارة مع أنه جامد.

(٦) أي: أَعَزَّ.

(٧) أي: عطف البيان.

(٨) قال ابن مالك: «وأشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصص عَطْفِ البيان على

تخصص متبوعه، وليس بصحيح؛ لأنَّ عَطْفَ البيان في الجامد بمنزلة النعت في

المشتق، ولا يشترط تخصص النعت، فلا يشترط زيادة تخصص عطف البيان، بل

الأولى بهما العكس؛ لأنهما مُكَمَّلان..» شرح الكافية الشافية ٣/١١٩٣.

(٩) أي: في المثال المتقدم.

قلتُ: وكذا الزَّجَّاجُ والسُّهَيْلِيُّ، قال السُّهَيْلِيُّ^(١): «وَأَمَّا تَسْمِيَةُ سَيُوبِهِ لَهُ^(٢) نَعْتًا فَتَسَامُخٌ، كَمَا سَمَّى^(٣) التَّوَكِيدَ وَعَطَفَ الْبَيَانَ صِفَةً».

وَزَعَمَ أَبُو عَصْفُورٍ^(٤) أَنَّ النُّحَوِينَ أَجَازُوا فِي ذَلِكَ الصِّفَةِ وَالْبَيَانِ، ثُمَّ اسْتَشْكَلَهُ بِأَنَّ الْبَيَانَ أَعْرَفَ مِنَ الْمَبِينِ، وَهُوَ جَامِدٌ، وَالتَّعْتُ دُونَ الْمَنْعُوتِ أَوْ مُسَاوٍ لَهُ، وَهُوَ مَشْتَقٌّ أَوْ فِي تَأْوِيلِهِ، فَكَيْفَ يَجْتَمِعُ فِي الشَّيْءِ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا وَنَعْتًا؟. وَأَجَابَ بِأَنَّهُ إِذَا قُدِّرَ^(٥) نَعْتًا فَالْأَلَامُ فِيهِ لِلْعَهْدِ^(٦)، وَالْأَسْمُ مَوْوَلٌ بِقَوْلِكَ: الْحَاضِرُ أَوْ الْمُسَارُّ إِلَيْهِ، وَإِذَا قُدِّرَ بَيَانًا^(٧) فَالْأَلَامُ لِتَعْرِيفِ الْحَاضِرِ، فَيُسَاوِي^(٨) الْإِشَارَةَ^(٩) بِذَلِكَ، وَيَزِيدُ

(١) أي في المثال السابق: مررت بهذا الرجل.

وانظر الكتاب ٣٠٦/١ وما بعدها. وهو عن الخليل أيضاً.

(٢) أي: سيبويه. وانظر الكتاب ٣٧٨/١، وقد تكرر هذا في مواضع من الكتاب، انظر ١/٣٩٠، ٣٨٢، و١/٣٩٠.

ومما قال: «وَأَمَّا أَجْمَعُونَ فَلَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ إِلَّا صِفَةً».

وقال: «...» وقد جَرَّبْتُكَ فوجدتك أنت إِيَّاكَ، جعلت «أنت» صفة... ويكرر هذا أَبُو هِشَامٍ فِي نِهَآيَةِ النَّوعِ الثَّانِي مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ مُحْتِجاً بِهِ لِتَسْمِيَةِ الزَّمَخْشَرِيِّ الْبَدَلُ عَطَفَ بَيَانٍ».

(٣) تقدّم هذا للمصنف منقولاً عن أَبِي عَصْفُورٍ فِي الْمَثَالِ: «مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ»، انظر ما

سبق ١/٣٢٣ - ٣٢٤، ونقلْتُ هَذَا النَّصَّ عَنْ الْمُصَنِّفِ فِيمَا تَقَدَّمَ.

ونصُّ أَبِي عَصْفُورٍ فِي كِتَابِهِ شَرْحَ جَمَلِ الزَّجَّاجِيِّ ١/٢٩٧ - ٢٩٨.

وقد فاتني الإشارة إليه في الموضع الأول، فلا يفوتني ذلك هنا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(٤) أي: «الرجل» من قوله: مررت بهذا الرجل.

(٥) قال في شرح الجمل: «كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ، وَهُوَ الرَّجُلُ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَكَ فِيهِ الْعَهْدُ».

(٦) أي: إِذَا قُدِّرَ «الرَّجُلُ» عَطَفَ بَيَانٍ.

(٧) في م/٥ «فَسَاوَى». وَتَعَقَّبَهُ مَنْ بَعْدَهُ بِأَنَّهُ اسْمُ الْإِشَارَةِ مُقَدَّمٌ فِي التَّعْرِيفِ.

(٨) أي تَسَاوَى «أَل» وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ اسْمُ الْإِشَارَةِ فِي التَّعْرِيفِ.

عليها^(١) بإفادته الجنس^(٢) المعين، فكان أخص^(٣). قال: «وهذا معنى قول سيبويه». انتهى.

وفيما قاله^(٤) نظر؛ لأن الذي يؤوله^(٥) النحويون بالحاضر والمشار إليه إنما هو أسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتاً كـ «مررت بزيد هذا»^(٦)، فأما نعت أسم الإشارة فليس ذلك معناه، وإنما هو معنى ما قبله، فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيراً له؟^(٧).

وقال الزمخشري في^(٨): ﴿ذَلِكَكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾^(٩):

(١) قوله: «عليها» غير مثبت في طبعة الشيخ محمد.

(٢) الجنس المعين: أي: جنس الرجل. قال ابن عصفور: «الجواب أن الألف واللام لما كانت للحضور ساوى المعرف بها المشار إليه في التعريف، وزاد عليه بأن المشار لا يعطي جنس المشار إليه، والرجل يعطي فيه الألف واللام الحضور، ويعطي هو أن الحاضر من جنس الرجال، فصار المشار إذن أعرف من «هذا».

انظر شرح الجمل ١/٢٩٧ - ٢٩٨.

(٣) أي: أعرف.

(٤) أي: ابن عصفور.

(٥) في م/٥ «يتأوله».

(٦) أي: مررت بزيد المشار إليه.

(٧) ذهب اللدمايني إلى أن ما ذهب إليه المصنف من تقدير الإشارة بالمشتق لا يقدح في قول ابن عصفور ولا يدفعه، انظر حاشية الشمني ٢/٢٢٧.

(٨) الآية: ﴿ذَلِكَكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ سورة الأنعام ١٠٢/١.

وتكرر ما أخذه المصنف من الآية، انظر سورة يونس ٣/١٠، ٣٢، وفاطر ١٣/٣٥، والزمر ٦/٣٩.

(٩) قوله تعالى: ﴿رَبِّكُمْ﴾ مثبت في م/١، وهو غير مثبت في البقية.

يجوز^(١) كونُ اسمِ الله تعالى صفةً للإشارة أو بياناً، و«رُبُّكُمْ» الخبر، فجوزَ في الشيء الواحدِ البيانَ والصفة^(٢)، وجوزَ كونَ العَلَمِ نعتاً، وإنما العَلَمُ يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به، وجوزَ نَعَتَ^(٣) الإشارة بما ليس مُعَرِّفاً بلامِ الجِنْسِ^(٤)، وذلك مما أَجْمَعُوا على بُطْلَانِهِ.

(١) انظر في الكشف ٥٢١/١، وهو الموضع الأول مما جاء في سورة الأنعام، فلم أجد عنده إلا وجهاً واحداً، وهو كون «ذلكم» مبتدأ، وما بعده أخبار. ونصه في الآية الأولى من يونس جَعْلُ لفظ الجلالة صفة للإشارة، وما بعده الخبر. قال: «وذلكم إشارة إلى المعلوم بتلك العظمة، أي: ذلك العظيم الموصوف بما وُصِف به هو ربكم، وهو الذي يستحقُّ منكم العبادة» الكشف ٦٦/٢. ولم أجد حديثاً صريحاً في الآية الثانية في هذه السورة. وفي آية سورة فاطر/١٣ جعل «ذلكم» مبتدأ، و«الله ربكم» جملة خبراً، ثم قال: «ويجوز في حكم الإعراب إيقاعُ اسمِ الله صفةً لآسمِ الإشارة، أو عَطْفُ بيان، ورُبُّكم خبراً، لولا أنَّ المعنى يَأباه» الكشف ٥٧٤/٢. قلت: وقوله: «لولا أنَّ المعنى يَأباه» يُرَدُّ به على المصنف أبْن هشام بأنَّ الزمخشري بعد أن أجاز هذا رَدَّه بعد أن رأى أنَّ المعنى لا يستقيم. وفي البحر ٣٠٥/٧ ذكر نصَّ الزمخشري، ثم قال: «... أما كونه صفةً فلا يجوز لأنَّ الله عَلمٌ، والعَلَمُ لا يُوصَفُ به، وليس آسمُ جنس كالرجل، فَتَحَيَّلُ فيه الصفةُ، وأما قوله: لولا أنَّ المعنى يَأباه، فلا يظهر أنَّ المعنى يَأباه؛ لأنه يكون قد أخبر بأنَّ المشار إليه بتلك الصفات والأفعال المذكورة: رَبِّكُمْ، أي: مالِكُكُمْ، أو مُضِلُّكُمْ، وهذا معنى لائقٌ سائغٌ»، وذكر الدماميني اعتراض أبي حيان. انظر الشمي ٢٢٨/٢.

(٢) فجمع بين نقيضين: الأول: ويكون جامداً، والنعت: ويكون مشتقاً.

(٣) أي: نعت آسم الإشارة.

(٤) كقولك: مررت بهذا الرجل، وهو المثل المتقدِّم.

النُّوع الثاني:

اشتراطهم^(١) التعريفَ لِعَطْفِ البيانِ وَلِنَعْتِ المعرفةِ، والتَّنكِيرِ للحالِ، والتمييزِ، وأَفْعَلٍ مِنْ، وَنَعْتِ النكرةِ.

ومن الوهم في الأول^(٢) قولُ جماعةٍ في «صَدِيدٍ» من^(٣) ﴿مَاءٍ صَدِيدٍ﴾، وفي^(٤) ﴿طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ من «كَفَّرةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ» فيمن نَوَّنَ^(٥) «كفارة»: إنَّهما^(٦) عَطْفًا بيان. وهذا إنما هو مُعْتَرِضٌ على قَوْلِ البصريين^(٧) وَمَنْ وافَقَهُمْ؛

(١) أي: اشتراطوا التعريفَ لأُمُورٍ منها عَطَفُ البيانِ، ونَعْتُ المعرفةِ، واشتراطوا التَّنكِيرَ لأُمُورٍ منها الحالِ، والتمييزِ، وأَسْمُ التفضيلِ، وَنَعْتُ النكرةِ، ويشمل غير هذا.

(٢) وهو تعريفُ عطفِ البيانِ ونعتِ المعرفةِ.

(٣) الآية: ﴿وَأَسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ * مِّن رَّأْيِهِ جَهَنَّمَ فُتِنَ مَّن مَّا وَصَدِيدٍ﴾ سورة إبراهيم ١٤/١٥ - ١٦.

(٤) سورة المائدة ٥/٩٥، وقد ذكرتها كاملة من قبل. وانظر ٣/٢٤٧.

(٥) هذه قراءة عاصم وحزمة والكسائي وأبن كثير وأبي عمرو ويعقوب: «كفارة طَعَامُ مَسَاكِينٍ» بتنوين «كفارة».

وعلى هذه القراءة يكون «طَعَامٌ» بدلاً من «كَفَّارة»، أو خبر مبتدأ، أي: هي طعام، ووجه آخر هو عطف على قوله: «فجزاء».

انظر تفصيل هذا والمراجع في كتابي: معجم القراءات ٢/٣٤٢.

(٦) أي: صديد: عطف بيان لـ «ماء»، وكذا طعام: عطف بيان من كفارة. والذي ذهب إلى عطف البيان في الآية الثانية هو الفارسي، وكذا في الآية الأولى.

انظر الدر المصون ٢/٦١٠ وأرجع إلى الحجة للفارسي ٣/٢٥٨.

(٧) هذا قول شيخه أبي حيان. انظر البحر ٤/٢٠.

قال: «قال أبو علي: «طعام» عطف بيان؛ لأن الطعام هو الكفارة. انتهى.

وهذا على مذهب البصريين [كذا] لأنهم شرطوا في البيان أن يكون في المعارف لا في النكرات، فالأولى أن يعرب بدلاً.

قلت: في نص أبي حيان سقط وصوابه: وهذا لا يجوز على مذهب البصريين.

فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلاً، وأما الكوفيون فَيَرَوْنَ أَنَّ عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات، فيكون في المعارف والتكرات^(١)، وقول بعضهم في «ناقع» من قول النابغة^(٢):

[قَبْتُ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَيْلَةً] من الرُقش في أنيابها السُّم ناقع

إنه نَعَتْ للسُّم^(٣)، والصواب أنه خَبَرَ للسُّم، والظرف مُتَعَلِّقٌ به، أو خبر ثانٍ. وليس من ذلك^(٤) قول الزمخشري في^(٥) ﴿شَدِيدُ الْعَقَابِ﴾:

(١) انظر الهمع ١٩٠/٥. فقد ذكر أنه يوضح متبوعه، ويخصّصه، ويكون في التكرات، وضرب مثلين: جاء أخوك زيد و﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ سورة النور ٣٥/٢٤.

(٢) البيت من قصيدة يذكر فيها خَوْفُهُ من النعمان، وأنه كان لا ينام الليل إلا غراراً، والمثبت في المخطوطات والمطبوع عجزه، وصدره ما أثبتته بين معقوفين. والمساورة: الموائمة. قال الأعلام: والأفعى لا تلدغ إلا وَثْباً.

الضئيلة: الدقيقة، وهو أَشَدُّ لِسْمَهَا. الرُقش: جمع رُقشاء، وهي المنقطة بسواد، والناقع: الخالص، والتقيع: المتقوِّع المجتمع، وذلك أن الحية يجتمع سُمُّها من أَوَّلِ الشَّهْرِ إلى النِّصْفِ منه، فإن أصابت شيئاً لفظته فيه، وإلا لفظته في الأرض، ثم أَسْتَأْنَفَتِ الجَمْعَ، وهذا دَأْبُهَا.

والشاهد في البيت أَنَّ قوله: ناقع: خبر لـ «سُم»، و«في أنيابها» متعلق بـ «ناقع»، أو هو خبر ثانٍ للسُّم. وهذا قول سيبويه.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ١٩٨/٧، وشرح السيوطي/٩٠٢، والكتاب ٢٦١/١، والهمع ١٧٣/٥، والعيني ٧٣/٤، والأشموني ٦٤/١، والديوان ٤٦.

(٣) ذهب إلى هذا أبو الحسين بن الطراوة، فقد أجاز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصاً بالموصوف، ولا يُوصَفُ به غيره. قال: ناقع: صِفَةُ للسُّم.

انظر الهمع ١٧٣/٥، وشرح الأشموني ٦٢/٢.

(٤) أي: وليس من الوهم في الأول، وتعليله هذا لأنه جعله على تقدير «أل».

(٥) ﴿حَمَّ * نَزِيلِ الْكِتَابِ مِنْ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهُ الْمَصِيرِ﴾ سورة غافر ١/٤٠ - ٣.

إنه^(١) يجوز كونه صفة لأسم الله تعالى في أوائل سورة المؤمن، وإن كان من باب الصفة المشبهة، وإضافتها^(٢) لا تكون إلا في تقدير الانفصال، ألا ترى أن «شديد العقاب» معناه: شديد عقابه؛ ولهذا قالوا: كل شيء^(٣) إضافته غير مَحْضَةٍ فإنه يجوز أن تصير إضافته مَحْضَةً^(٤)، إلا الصفة المشبهة؛ لأنه جعله على تقدير «أل»^(٥)، وجعل سبب حذفها إرادة الأزواج.

وأجاز وصفيته أيضاً أبو البقاء^(٦). لكن على أن «شديداً» بمعنى مُشَدَّد، كما أن «الأذنين» بمعنى^(٧) المؤذن، فأخرجهُ بالتأويل من باب الصفة المشبهة

(١) ذكر الزمخشري في الكشف أن الزجاج جعل «شديد العقاب» بدلاً، ورأى الزمخشري أن فيه نبوءاً ظاهراً، ثم ساق نصاً طويلاً ذهب فيه إلى أنه صفة لأسم الله تعالى في الآية الثانية «من الله»، وحذفت من النعت الألف واللام ليزاوج ما قبله وما بعده، أو أنه نكر الصفة للدلالة على قُرْطِ الشدة. انظر الكشف ٤٣/٣ وانظر تعقيب أبي حيان في البحر ٤٤٨/٧.

(٢) أي: يَرُدُّ على الزمخشري جعله «شديد» صفة أنه صفة مشبهة، وإضافتها غير محضة؛ لأنها من إضافة الوصف لمعموله. ومثل هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً، ومن ثم يكون ما ذهب إليه الزمخشري أنه وصف «الله» لفظ الجلالة وهو المعرفة بالنكرة.

(٣) مثل: أسم الفاعل وأسم المفعول.

(٤) وذلك إذا أريد منه المضي، فتُلغى الإضافة لمعموله؛ لأنه يُلغى عمله فيما بعده، انظر حاشية الأمير ١٣٩/٢.

(٥) هذا كلام الزمخشري، ونقلته من قبل مُلَخَّصاً عنه.

(٦) قال العكبري: «وأما شديد العقاب» فنكرة؛ لأنَّ التقدير: شديد عقابه، فيكون بدلاً، ولا يجوز أن يكون «شديد» بمعنى مُشَدَّد، كما جاء أذنين بمعنى مؤذن، فتكون الإضافة مَحْضَةً فيتعرف، فيكون وصفاً أيضاً، انظر التبيان/ ١١١٥.

(٧) في م/ ٢ و٤ «في معنى».

إلى باب أسم الفاعل^(١).

والذي قَدَّمَهُ الزمخشريُّ أَنَّهُ وجميع ما قبلَهُ أَبْدَالٌ^(٢)، أَمَا أَنَّهُ بَدَلٌ^(٣) فليُنْكِرِهِ^(٤)، وكذا المضافان^(٥) قبلَهُ^(٦) وإن كان من باب أسم الفاعل؛ لأنَّ المُرَادَ بهما المُسْتَقْبَلُ^(٧)، وأَمَا البواقي^(٨) فَلِلتَّنَاسُبِ^(٩). وَرَدَّ عَلَى الزجاجِ فِي جَعْلِهِ «شديد العقاب» بَدَلًا وما قبلَهُ صفات، وقال^(١٠): «في جعله بَدَلًا وَخَذَهُ من بين الصفات ثُبُو^(١١) ظاهر».

(١) وبذلك يَتَعَرَّفُ «شديد» بالإضافة، وَيَصِحُّ وقوعه نعتاً لأسم الله تعالى في الآية قبله على تقدير «مُشَدَّد» وهو أسم الفاعل.

(٢) انظر الكشف ٤٣/٣.

(٣) قال الزجاج: «وقوله: عَزَّ وَجَلَّ ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ على صفاتِ الله، فأما خفضُ «شديد العقاب» فعلى البَدَل؛ لأنه مما يُوصَفُ به النكرة».

(٤) وإبدال النكرة من المعرفة جائز، وأما في النعت فلا يجوز، وقد ذهب إلى أَنَّهُ بَدَلُ الرَّجَائِزِ كما رأيت.

(٥) وهما: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾.

(٦) أي: قبل ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾.

(٧) وإذا أُريدَ بِأَسْمِ الفاعل المستقبل كان عاملاً، وإضافة أسم الفاعل إلى معموله هي إضافة غير مَحْضَةٍ، وهي لا تُفِيدُ تعريفاً، ومن ثَمَّ صَحَّ مجيئُهُما بَدَلًا من أسم الله عَزَّ وَجَلَّ. وتقدم جوازُ إبدالِ النكرة من المعرفة.

(٨) أي: من نص الآية ٢ وهو ﴿الْقَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾.

(٩) أي صَحَّ وقوعُهُما بَدَلًا. والمراد بالتناسب مناسبة ما بعدهما في الآية الثالثة في كونهما بَدَلًا؛ إذ لو جعلتهما صفاتٍ وما بعدهما بَدَلًا فَاتِ التَّنَاسُبِ في توجيه النَّصِّ.

(١٠) انظر الكشف ٤٣/٣.

(١١) لتفاوت التناسب. وفي م/٣ «بنوة» كذا! وهو تحريف.

ومن ذلك^(١) قول الجاحظ^(٢) في بيت الأعشى^(٣):

ولست بالأكثر منهم حصي وإنما المِرَّةُ للكثير

إنه^(٤) يُبطل قول النحويين: لا تجتمع «أل» و«من» في أسم «التفضيل»، فجعل كلاً من «أل» و«من» مُعْتَدّاً به جاريّاً على ظاهره^(٥).

(١) أي: من الوهم في الثاني، وهو اشتراط التنكير في الحال والتمييز... إلخ. وذكر الشمني في الحاشية ٢٢٩/٢ «هذا رأينا في أكثر النسخ، وفي بعضها ومن الوهم في الثاني قول الجاحظ. وهو الصواب؛ لأنه ذكر من جُمِلَ الثاني: أفعل من». وانظر حاشية الأمير ١٤٠/٢.

(٢) الجاحظ هو أبو عثمان عمرو بن بحر، له البيان والتبيين، والبخلاء، والحيوان وغيرها، توفي عام ٢٥٥ هـ، وكانت ولادته عام ١٦٣. إرشاد الأريب ٥٦/٦ وما بعدها، وفيات الأعيان ٣٨٨/١.

(٣) البيت من قصيدة للأعشى يهجو بها علقمة بن عُلاثة. وهو تام في المخطوطات ما عدا الأولى.

وذهب البغدادي إلى أنّ صواب الرواية: ... بالأكثر منه حصي. والحصي العدد، والمراد هنا عدد الأعوان والأنصار، وأطلق الحصى على العدد لأن العرب أميون لا يعرفون الحساب بالقلم وإنما كانوا يعدون بالحصى. والكثير: الغالب بالكثرة.

والشاهد فيه عند النحويين أنّ «من» فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض، أي: لست من بينهم بالأكثر حصي.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ١٩٩/٧، وشرح السيوطي ٩٠٢، والخزانة ٤٣/٢ و ٣/٤٨٩، والخصائص ١٨٥/١ و ٢٣٤/٣، وشرح المفصل ٦/٣ و ١٠٣/٦ و ١٠٥، وشرح ابن عقيل ٥١/٢، والديوان ٩٤، أوضح المسالك ٣٠١/٢.

(٤) أي: هذا البيت، والأصل في أسم التفضيل إذا عُرِفَ بأل ألا تأتي بعده «من»، هذا هو المذهب عند النحويين.

(٥) أي: أل: مُعرّفة، ومن: جارة للمفضّل عليه، والجار والمجرور متعلقان بأسم التفضيل.

والصواب^(١) أَنْ تُقَدَّرَ «أل» زائدة، أو مُعَرَّفَةٌ، و«مِنْ» متعلّقة بـ «أكثر»، منكرًا محذوفًا مُبْدَلًا^(٢) من المذكور، أو بالمذكور^(٣) على أَنَّها بمنزلتها^(٤) في قولك^(٥): «أنت منهم الفارسُ البطلُ»، أي: أنت من بينهم.

وقول بعضهم^(٦): «إِنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بـ: «ليس» قد يُرَدُّ بِأَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدِثِ عِنْدَ

(١) قال ابن جني: «وكذلك ما يُخَكِّي عن الجاحظ أنه قال: قال النحويون: إن أفعل الذي مؤنثه فُعْلَى لا يجتمع فيه الألف واللام ومين، وإنما هو بمن أو بالألف واللام، نحو قولك: الأَفْضَلُ، وأَفْضَلُ منك... ثم قال: فلست بالأكثر...
ورحم الله أبا عثمان أما إنه لو علم أن «مِنْ» في هذا البيت ليست التي تَضْحَبُ «أَفْعَلُ» لمبالغة نحو: أَحَسُّ منك وأَكْرَمُ منك لَضَرَبَ عن هذا القولِ إلى غيره مما يعلو فيه قوله، وَيَعْنُو لسداده وصحته خَصْمُهُ، وذلك أَنَّ «مِنْ» في بيت الأعشى إنما هي كالتي في قولنا: أنت من الناس حُرٌّ، وهذا الفرس من الخيل كريم، فكأنه قال: لست من بينهم بالكثير الحصى، ولست فيهم بالأكثر حصي. فأعرف ذلك».
الخصائص ١٨٥/١ - ١٨٦، وانظر ٢٣٤/٣، والخزانة ٤٩٠/٣، وشرح المفصل ١٠٣ - ١٠٤.

(٢) تعقبه الدماميني بأنه يلزم عليه إبدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة.
انظر حاشية الشمني ٢٢٩/٢.

(٣) أو «منهم» متعلّقة بـ «الأكثر» المذكور. وهذا الرأي لأبن يعيش.
انظر شرح المفصل ١٠٤/٦.

(٤) في م/٥ «أنهما بمنزلتها».

(٥) أي «مِنْ» لا تفيد تفضيلًا، فهي متعلّقة بما قبلها، فهي للتبعيض، والذي يمنع عادة من تعليقها بما قبلها أن تكون جائزة للمفضول عليه؛ ولذلك قدّرهُ أبْنُ يَعِيشَ: بالأكثر فيهم.

(٦) ردّ هذا أبْنُ يَعِيشَ لجري «ليس» مجرى الحروف. انظر شرح المفصل ١٠٤/٦.

مَنْ قَالَ فِي أَخَوَاتِهَا: إِنَّهَا تَدُلُّ عَلَيْهِ^(١)؛ وَلأنَّ^(٢) فِيهِ فَضْلاً بَيْنَ «أَفْعَل» وَتَمْيِيزِهِ^(٣) بِالْأَجْنَبِيِّ^(٤)، وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّ الظَرْفَ يَتَعَلَّقُ بِالْوَهْمِ^(٥) وَفِي «لَيْسَ» رَائِحَةُ قَوْلِكَ: أَنْتَفَى، وَبَأَنَّ فَضْلَ^(٦) التَّمْيِيزِ قَدْ جَاءَ فِي الضَّرُورَةِ فِي قَوْلِهِ^(٧):

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَمَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا
و«أَفْعَلُ» أَقْوَى^(٨) فِي الْعَمَلِ مِنْ «ثَلَاثُونَ».

(١) ذَكَرَ الدَّمَامِينِي أَنَّ فِي دَلَالَةِ «كَانَ وَأَخَوَاتِهَا» عَلَى الْحَدِثِ قَوْلَيْنِ: دَالَّةٌ، أَوْ غَيْرُ دَالَّةٍ، وَلَكِنْهُمْ أَجْمَعُوا فِي «لَيْسَ» عَلَى عَدَمِ الدَّلَالَةِ. انْظُرِ الشُّمْنِي ٢٢٩/٢.

(٢) الْعُطْفُ هُنَا عَلَى «قَدْ يُرَدُّ...».

(٣) وَهُوَ «حَصَى».

(٤) وَهُوَ «مَنْهُمْ».

(٥) أَيُّ: بِمَا يَتَوَهَّمُ فِيهِ رَائِحَةُ الْفِعْلِ، وَأَرَادَ بِالظَرْفِ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ.

(٦) فِي م/٥ «وَبَأَنَّ الْفَصْلَ فِي التَّمْيِيزِ...».

وَفِي حَاشِيَةِ الشُّمْنِي ٢٢٩/٢ قَوْلُهُ: وَبَأَنَّ فَضْلَ التَّمْيِيزِ. هَكَذَا وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَفِي بَعْضِهَا: بَأَنَّ الْفَصْلَ فِي التَّمْيِيزِ، وَهُوَ غَيْرُ صَوَابٍ عَلَى مَا لَا يَخْفَى.

(٧) قَائِلُهُ الْعَبَّاسُ بْنُ مُرْدَاسٍ. وَعِنْدَ سَبْيُوِيهِ غَيْرُ مَعْرُوفٍ لِقَاتِلٍ، وَبَعْدَهُ:

يَذْكُرُنِيكَ حَنِينُ الْمُجُولِ وَنُوحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاً

وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ الْفَضْلُ بَيْنَ الثَّلَاثِينَ وَالْحَوْلِ بِالْمَجْرُورِ «لِلْهَجْرِ» ضَرُورَةٌ.

انْظُرِ شَرْحَ الشُّوَاهِدِ لِلْبَغْدَادِيِّ ٢٠٣/٧، وَشَرْحَ السَّيُوطِيِّ ٩٠٨، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ ١٣٠/٤،

وَالْكِتَابِ ٢٩٢/١، وَشَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ ٣٧٦/٢، وَالْعَيْنِيِّ ٤٨٩/٤، وَالْخَزَائِنَةِ ٥٧٣/١، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ ٢٢٣/١، وَالْمَقْتَضِبِ ٥٥/٣، وَالْإِنْصَافِ ٣٠٨، وَالْهَمْعِ ٧٧/٤.

(٨) سَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ «أَفْعَلُ» مُشْتَقٌّ، وَالْعَدَدُ «ثَلَاثُونَ» جَامِدٌ، وَالْمُشْتَقُّ أَوْلَى بِالْعَمَلِ مِنَ الْجَامِدِ

وَأَحَقُّ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا عَامِلٌ فِي التَّمْيِيزِ طَالِبٌ لَهُ. فَالْفَضْلُ بَيْنَ الْأَقْوَى فِي الْعَمَلِ وَمَعْمُولِهِ

أَقْرَبُ مِنَ الْفَضْلِ بَيْنَ الْجَامِدِ وَمَعْمُولِهِ. فَكَانَ الْفَضْلُ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ «وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ

حَصَى» أَحَقُّ بِالْقَبُولِ.

ومن الوهم في الثاني قول مكّي في قراءة ابن^(١) أبي عبلة^(٢) ﴿فَأَنشَأَ آثِمُ قَلْبَهُ﴾ بالنصب: ^(٣) «إِنْ قَلْبَهُ تَمَيَّزَ». والصواب^(٤) أنه مُسَبَّهٌ بالمفعول به^(٥) كـ «حَسَنَ وَجْهَهُ»، أو بَدَلٌ^(٦) من أَسْمٍ «إِنْ».

وقول^(٧) الخليل والأخفش والمازني في^(٨) «إِيَّاي، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاهُ»: إِنْ «إِيَّا»

(١) إبراهيم بن أبي عبلة، وأبو عبلة أَسْمُه: شمر بن يقظان بن المرتحل، ثقة كبير تابعي، له حروف في القراءات، واختيارات خالف فيها العامة، وفي صحة إسنادها إليه تَقَرَّر. توفي سنة ١٥٣ للهجرة، وقيل غير ذلك. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١٩/١.

(٢) الآية: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنَ مَقُومَتَهُ فَإِنْ أَتَيْنَ بِمَعْزُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الْأَمْرَ آؤُتَيْنِ آمَنَتْهُ وَلِيَّتِي اللَّهُ رَزَقَهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢٨٣/٢.

(٣) ما ذكره ابن هشام عن مكّي غَيْرُ صحيح، فقد ذكر مكّي هذه القراءة، ورَدَّها، قال: وأجاز أبو حاتم نَصْبَ «قلبه» بـ «آثم» نَصْبُهُ على التفسير؛ وهو بعيد؛ لأنه معرفة. انظر مشکل إعراب القرآن ١٢١/١، والبحر المحيط ٣٥٧/٢، وقد أجاز الكوفيون مجيء التمييز معرفة.

انظر هذه القراءة وتخريجها في كتابي معجم القراءات ٤٢٨/١.

(٤) ما ذكره هنا ليس له، وإنما سبقه إليه شيخه أبو حيان، وذكر أنه خَرَجَهُ بعضهم على أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به نحو: مررتُ برجلٍ حسنٍ وَجْهَهُ. وهذا التخريج على مذهب الكوفيين جائز، وعلى مذهب المُبَرِّد ممنوع، وعلى مذهب سيبويه جائز في الشعر لا الكلام. انظر البحر ٣٥٧/٢.

(٥) ويكون «آثم» على هذا صفة مشبهة.

(٦) وهذا لشيخه أبي حيان أيضاً، وهو عنده بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، ولا مبالاة بالفضل بين البديل والمُبْدَلِ منه بالخبر؛ لأن ذلك جائز. انظر البحر ٣٥/٢.

(٧) هذا عَطْفٌ على ما تقدّم في قول مكّي أنه من الوهم، أي: ومن الوهم قول الخليل...

(٨) انظر هذا في الهمع ٢١٢/١ فقد فَصَّلَ القول في هذا الخلاف.

وانظر التسهيل/٢٦، وشرح التسهيل لأبن مالك/١٦١، والآرشاف/٩٣.

ضميرٌ أُضِيفَ إلى ضميرٍ^(١)، فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلا للنكرات وهو الإضافة.

وقول بعضهم في^(٢) ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾. إِنَّ أَسْمَ «الله» سبحانه خَبَرٌ «لا» التبرئة، ويردُّه أنها لا تعمل إلا في^(٣) نكرة منقّية، وأسمُ «الله» تعالى معرفة^(٤) مُوجِبَةٌ، نَعَم، يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ خَبَرٌ لـ «لا» مع أسمها^(٥)؛ فإنّها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه^(٦)، زَعَمَ^(٧) أَنَّ الْمُرَكَّبَةَ لَا تَعْمَلُ فِي الْخَبَرِ لِضَعْفِهَا^(٨) بالتركيب عن أَنْ تَعْمَلَ فيما تباعد^(٩) منها وهو الْخَبَرُ، كَذَا قَالَ أَبُو مَالِكٍ^(١٠). والذي عندي أَنَّ سيبويه يرى

(١) وهذا اختيار أبو مالك. انظر شرح التسهيل ١/١٤٥.

(٢) جاء مثل هذا التركيب في آيتين: سورة الصافات ٣٧/٣٥، وسورة محمد ٤٧/١٩، وتقدّم مثله في «غير» ٤٦٢/٢، ولعلّه لم يكن فيما ذكره يريد نصّ الآية. وانظر عند مبارك من قبل/٢١١، وهنا ص/٧٤٥، وانظر كونه مثلاً عند أبو مالك شرح الكافية الشافية/٥٣٥، وانظر أيضاً همع الهوامع ٢/٢٠٣، والآرتشاف/١٣٠٠.

(٣) أي: في الأسم والخبر.

(٤) وهو على هذا الزعم خبرٌ، ولا يجوز ذلك، بل الخبر محذوف.

(٥) انظر الهمع ٢/٢٠٣.

(٦) انظر الكتاب ١/٣٤٥، ٣٥٣ قال في الموضع الثاني: «يدلك على أَنَّ لا رَجُلٌ» في موضع أسم مبتدأ مرفوع قولك: لا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ، كأنك قلت: «زيد أَفْضَلُ مِنْكَ...». وانظر تعقيب الدماميني في حاشية الشمني ٢/٢٢٩.

(٧) في م/٤ وه «وزعم»، ومثله في المطبوع.

(٨) في الهمع ٢/٢٠٢ «والمرفوع خبر المبتدأ، وصحّحه أبو حيان، وعزاه لسيبويه».

وانظر الآرتشاف/١٢٩٧، والكتاب ١/٣٤٥.

(٩) في م/٤ «يتباعد».

(١٠) الذي وجدته عند أبو مالك في التسهيل/٦٧ قوله: «... وَرَفَعُ الْخَبَرِ إِنْ لَمْ يُرَكَّبِ الْأَسْمُ

مع «لا» بها عند الجميع، وكذا مع التركيب على الأصحّ».

أَنَّ الْمُرَكَّبَةَ لَا تَعْمَلُ^(١) فِي الْأَسْمِ أَيْضاً؛ لِأَنَّ جُزْءَ الشَّيْءِ لَا يَعْمَلُ^(٢) فِيهِ. وَأَمَّا «لَا رَجُلٌ ظَرِيفاً» بِالنَّصَبِ^(٣) فَإِنَّهُ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ مِثْلُ «يَا زَيْدُ الْفَاضِلُ» بِالرَّفْعِ، وَكَذَا^(٤) الْبَحْثُ فِي^(٥) ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ لِلتَّعْرِيفِ وَالْإِيجَابِ أَيْضاً، وَفِي «لَا إِلَهَ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ» لِلْإِيجَابِ^(٦).

وَإِذَا قِيلَ: «لَا مُسْتَحَقّاً لِلْعِبَادَةِ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ» أَوْ «إِلَّا اللَّهُ» لَمْ يَتَّجِهْ الْأَعْتَادُ الْمَتَقَدِّمُ^(٧)؛ لِأَنَّ «لَا» فِي ذَلِكَ^(٨) عَامِلَةٌ^(٩) فِي الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ لِعَدَمِ التَّرَكِيبِ^(١٠).

(١) فِي م/٥ «إِلَّا فِي الْأَسْمِ».

(٢) قَالَ الْأَمِيرُ: «كَأَنَّهُ أَرَادَ بِالشَّيْءِ مَدْخُولَهَا، وَأَنَّهَا فِي حُكْمِ أَجْزَائِهِ، وَإِلَّا فَمَقْتَضَى الظَّاهِرُ لَا يَعْمُ فِي جِزْئِهِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ الْمَجْمُوعَ مُرَكَّبٌ» الْحَاشِيَةُ ١٤١/٢، وَانْظُرْ حَاشِيَةَ الدُّسُوقِيِّ ٢/٢٠٧.

(٣) وَالنَّصَبُ دَلِيلٌ عَلَى مَرَاعَاةِ مَحَلِّ الْمَنْعُوتِ، وَهُوَ «رَجُلٌ»، وَمِثْلُهُ: النَّعْتُ الْمَرْفُوعُ «الْفَاضِلُ» فِي الْمَثَالِ الثَّانِي، وَقَدْ رُوِّعِيَتْ حَرَكَةُ التَّابِ فِي تَبْعِيَّتِهَا لَمَّا قَبْلُهَا، مَعَ أَنَّهَا حَرَكَةُ بِنَاءٍ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى عَارِضَةٌ، وَقَدْ اتَّفَقْنَا: حَرَكَةُ الْبِنَاءِ وَحَرَكَةُ الْإِعْرَابِ، فَهُمَا مُتَشَابِهَتَانِ. وَانْظُرْ حَاشِيَةَ الدُّسُوقِيِّ ٢/٢٠٧.

(٤) أَيُّ: الْقَوْلُ فِي هَذَا كَالْقَوْلِ فِي «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٦٣/٢، وَتَكَرَّرَتْ فِي آيَاتٍ.

(٦) فِي م/٥ زِيَادَةٌ وَهِيَ قَوْلُهُ: «وَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ نَكْرَةً؛ لِأَنَّهُ مُوجِبٌ».

(٧) الْأَعْتَادُ الْمَتَقَدِّمُ هُوَ قَوْلُهُ: «نَعَمْ، يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ خَبَرٌ لـ «لَا» مَعَ أَسْمَافِ» وَذَلِكَ فِي مِثَالِهِ السَّابِقِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

(٨) أَيُّ فِي هَذَا الْمَثَالِ: لَا مُسْتَحَقّاً...

(٩) فِي م/٤ «عَامِلٌ».

(١٠) لِأَنَّ «لَا» غَيْرُ مُرَكَّبَةٍ مَعَ أَسْمَافِ؛ لِأَنَّهُ فِي حَالَةِ التَّرَكِيبِ يَكُونُ أَسْمُهَا مَبْنِئاً، وَ«مُسْتَحَقّاً» هُنَا مُعْرَبٌ؛ فَاسْمُ «لَا» شَيْئٌ بِالْمُضَافِ.

وَزَعَمَ الْاَكْثَرُونَ اَنَّ الْمَرْتَفِعَ بَعْدَ «إِلَّا» فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بَدَلٌ مِنْ مَحَلِّ اَسْمٍ^(١) «لا»، كما فِي قَوْلِكَ^(٢): «ما جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ». وَيُشْكِلُ عَلَى^(٣) ذَلِكَ أَنَّ الْبَدَلَ^(٤) لَا يَصْلُحُ هُنَا لِحُلُولِهِ مَحَلِّ الْاَوَّلِ^(٥)، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْاَسْمِ مَعَ «لا»^(٦)؛ فَإِنَّهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَيَصِحُّ أَنْ يَخْلُفَهُمَا^(٧)، وَلَكِنْ يُذَكَّرُ الْخَبَرُ حِينَئِذٍ، فَيُقَالُ: «اللَّهُ مُوجُودٌ»^(٨)، وَقِيلَ: هُوَ^(٩) بَدَلٌ مِنْ ضَمِيرِ الْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ.

وَلَمْ يَتَكَلَّمِ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي كَشَافِهِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ^(١٠) اِكْتِفَاءً بِتَأْلِيفِ مُفْرَدٍ لَهُ فِيهَا^(١١).

(١) لَأَنَّهُ قَبْلَ دُخُولِ «لا» كَانَ مُبْتَدَأً. قَالَ الْأَمِيرُ: «وَفِيهِ أَنَّهُ زَالٍ بِالنَّاسِخِ» انْظُرِ الْحَاشِيَةَ ٢/

١٤١.

(٢) زَيْدٌ: بَدَلٌ مِنَ الْفَاعِلِ «أَحَدٍ» الْمَجْرُورِ لَفْظًا الْمَرْفُوعِ مَحَلًّا.

(٣) أَي: عَلَى تَقْدِيرِ الْبَدَلِيَّةِ.

(٤) أَي: فِي لَفْظِ الْجَلَالَةِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

(٥) وَهُوَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ «لَا إِلَهَ». قَالَ الدَّمَامِينِيُّ: «إِنَّمَا يَتِمُّ هَذَا الْإِشْكَالُ أَنْ لَوْ كَانَ هَذَا الْأَمْرُ لَا بُدَّ

مِنْ أَعْتِبَارِهِ فِي الْبَدَلِ، وَنَحْنُ نَرَاهُ يَتَخَلَّفُ كَمَا أَسْلَفْنَا. . . الْحَاشِيَةُ ٢/ ٢٣٠.

(٦) وَذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ التَّرْكِيبِ. قَالَ الدَّمَامِينِيُّ: «مَا هَذَا الْبَدَلُ مِنَ الْأَقْسَامِ الْمَذْكُورَةِ فِي بَابِ

الْبَدَلِ». وَتَقَبُّعُ الشَّمَنِ بِقَوْلِهِ: «وَأَقُولُ: هُوَ مِنْ بَدَلِ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ، وَلَكِنْ بِأَعْتَابِ اللَّفْظِ

دُونَ الْمَعْنَى، فَلْيَتَأَمَّلْ» الْحَاشِيَةُ ٢/ ٢٣٠، وَانْظُرِ حَاشِيَةَ الْأَمِيرِ ٢/ ١٤١.

(٧) أَي: إِنْ أَخَذْتَ بِالْبَدَلِيَّةِ يَصِحُّ أَنْ يَخْلِفَ لَفْظُ الْجَلَالَةِ «لا» وَأَسْمُهَا، فَتَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً، ثُمَّ تَعِيدُ

الْخَبَرَ الْمَحْذُوفَ. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: اللَّهُ مُوجُودٌ.

(٨) فِي م/ ١٢ «إِنَّهُ مُوجُودٌ».

(٩) أَي: لَفْظُ الْجَلَالَةِ فِي مِثَالِهِ الَّذِي تَقَدَّمَ يَكُونُ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْرَنِ فِي الْخَبَرِ

الْمَحْذُوفِ، وَهُوَ مُوجُودٌ.

(١٠) وَهِيَ مَا تَقَدَّمَ فِي مِثَالِهِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

(١١) فِي م/ ٢ وَ ٤ «فِيهِمَا».

زَعَمَ^(١) فيه أَنَّ الْأَصْلَ «اللهُ إِلَهٌ»، المعرفة مبتدأ، والنكرة خَبَرٌ^(٢)، على القاعدة^(٣)، ثم قُدِّمَ الخبر^(٤)، ثم أُذْخِلَ النفي على الخبر^(٥)، والإيجاب^(٦) على المبتدأ، وَرُكِّبَتْ^(٧) «لا» مع الخبر. فيُقَالُ له^(٨): فما تقول في نحو «لا طالعاً جَبَلًا إِلَّا زَيْدٌ» لِمَ أَنْتَصَبَ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ؟^(٩) فَإِنْ قَالَ: إِنَّ «لا» عاملةٌ عَمَلِ «ليس»^(١٠)، فذلك مُمْتَنِعٌ^(١١)؛ لتقدُّمِ الخبر^(١٢)، ولانتقاض النفي^(١٣) بـ «إلا»،

(١) في م/٥ «وزعم»، ومثله في طبعة مبارك والشيخ محمد، ومتن حاشية الأمير والدسوقي. وفي بقية المخطوطات بغير الواو.

(٢) في م/٢ «الخبر».

(٣) القاعدة أنه إذا اجتمع معرفة ونكرة كانت المعرفة المبتدأ، والنكرة الخبر.

(٤) وهو «إله»، قُدِّمَ على المبتدأ المعرفة «الله».

(٥) أي: أُذْخِلَتْ «لا» النافية للجنس على الخبر المقدم وهو «إله».

(٦) وذلك بإدخال «إلا» على المبتدأ «الله» استثناءً من النفي، فهو في سياق الإيجاب طالما أنه أُخْرِجَ من النفي.

(٧) أي: «لا إله...» وفي م/١ «رُكِّبَ».

(٨) أي: للزمخشري.

(٩) أي: لو كان الأمر على ما ذهب إليه الزمخشري من تقديم خبر المبتدأ، في المثال السابق لكان ينبغي في المثال الثاني «لا طالعاً جَبَلًا» أن يكون «طالعاً» مرفوعاً، أليس هو الخبر المقدم؟

(١٠) إن قال ذلك فإنه يكون «طالعاً...» خبراً مقدِّماً، و«زيدٌ» اسمها مؤخر.

(١١) أي: لو وَجَّهَ الزمخشري هذا على إعمال ليس فإنه يُرَدُّ عليه لأسباب يذكرها المصنف.

(١٢) أي: تقدِّم خبر «لا»، وهو مختلف فيه في «ليس»، بل هو ممنوع على الراجح، فما ظنك بـ «لا»؟

(١٣) وبهذا يَبْطُلُ عَمَلُ «لا».

ولتعريف أَحَدِ الْجُزْأَيْنِ^(١).

فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٢): «يَجِبُ كَوْنُ الْمَعْرِفَةِ الْمَبْتَدَأِ» فَقَدْ مَرَّ^(٣) أَنَّ الْإِخْبَارَ عَنِ النِّكَرَةِ الْمَخْصُصَةِ^(٤) الْمَقْدَمَةِ بِالْمَعْرِفَةِ جَائِزٌ^(٥) نَحْوُ^(٦) ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾.

وَمِنْ ذَلِكَ^(٧) قَوْلُ الْفَارَسِيِّ فِي^(٨) «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَا شَتَّ مِنْ رَجُلٍ»: إِنَّ «مَا»

(١) و«لا» لا تعمل إلا في النكرات، وأجاز بعضهم عملها في الأسم المعرفة، واحتج لذلك. ومنهم أبن جني. قال: «ولم يعتبر أبن جني وطائفة هذه الشروط، فأجازوا إعمالها في المعارف كقوله:

وَحَلَّتْ سِوَاءَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بِأَغْيَا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مِتْرَاخِيَا
انظر الهمع ١٢٠/٢.

(٢) أي: قول الزمخشري في التركيب: «لا إله إلا الله» وَأَنَّ أَصْلَهُ: اللهُ إِلَهٌ.

(٣) انظر هذا فيما تقدم ٣٦١/٥ «ويشهد لأبتدائية النكرة...».

(٤) في م/٢ «المتخصصة».

(٥) جائز؛ لأنَّ التخصيص يُقَرِّبُهَا مِنَ التَّعْرِيفِ، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ بِهَا التَّعْرِيفَ الْمُطْلَقَ.

(٦) سورة آل عمران ٩٦/٣، وتقدمت في مثل هذا الحديث عند المصنف في ٣٦١/٥ شاهداً عنده للابتداء بالنكرة «أول»، فقد أفادته الإضافة التخصيص. وكان ذلك قبل دخول «إِنَّ»، ولا يزال كذلك. وذكر فيما سبق مثلاً لذلك: «إِنَّ قَرِيباً مِنْكَ زَيْدٌ» وقولهم: «بحسبك زيد»، ويحسن بك أن ترجع إلى ما سبق، فهو عَرَضٌ جَيِّدٌ لِلْمَسْأَلَةِ.

(٧) أي: من الوهم في النوع الثاني مما تقدم ذكَّره.

(٨) تعقبه الدماميني بأن اللفظ على رأي الفارسي لا يُحْمَلُ على ظاهره من غير حذف؛ إذ لا معنى لقولك: مرت برجل مشيتك، فلا بُدَّ من تقدير: أي: مثل مشيتك، أي برجلٍ يماثل مشيتك، بمعنى: أنه على وفقها.

وَرَدَّ هَذَا الشُّمْنِي بِأَنَّ الْمَصْتَفَّ حَمَلَ كَلَامَ الْفَارَسِيِّ عَلَى ظَاهِرِهِ. انظر الحاشية ٢٣٠/٢. قلت: سيأتي للمصنف بعد قليل ما يصلح لرد كلام الدماميني، وهو كون الحرف المصدرى وصلته معرفة.

مَصْدَرِيَّةٌ، وَإِنَّهَا وَصَلَتْهَا ^(١) صِفَّةٌ ^(٢) لـ «رجل»، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ صَاحِبُ ^(٣) «الترشيح»، قَالَ: «وَمِثْلُهُ قَوْلُ تَعَالَى ^(٤): ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ ^(٥)، أَي: فِي أَيِّ صُورَةٍ ^(٥) مَشِيتُهُ ^(٦)، أَي: يَشَاوُهَا».

وَقَوْلُ أَبِي الْبَقَاءِ فِي ^(٧) ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾:

إِنْ ^(٨) «أَنْ» وَصَلَتْهَا بَدَلٌ مِنْ «سَوَاءٍ» ^(٩)، وَبَدَلُ الصِّفَةِ صِفَةٌ، وَالْحَرْفُ

(١) وهو «شئت».

(٢) أَي: مررت برجلٍ مَشِيتِكَ من رجل.

(٣) فِي م/٥ «التوشيح».

وصاحب الترشيح هو خطاب بن يوسف القرطبي. وانظر ترجمته فيما تقدم ٢٤٢/٣، وانظر بغية الوعاة ٥٥٣/١ «قلت: وهو صاحب كتاب الترشيح، ينقل عنه أبو حيان، وأبن هشام كثيرًا».

(٤) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ * الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوِّكَ فَعَدَلَكَ * فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ سورة الانفطار ٨٢/٦ - ٨.

(٥) ذكر أبو حيان في «ما» الزيادة والمصدرية.

انظر البحر ٤٣٧/٨، وفي الدر ٤٨٩/٦ ذكر الشرطية.

(٦) فِي م/٢ و٤ و٥ مشيئة. وعند مبارك: مشيئته، وفي م/١ و٢ وطبعة الشيخ محمد كما أثبتتها.

(٧) الآية: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ سورة آل عمران ٦٤/٣.

(٨) ذكر العكبري في «ألا نعبد» وجهين؛ الأول: جَرَّ بَدَلًا مِنْ «سَوَاءٍ»، أَوْ مِنْ «كَلِمَةٍ»، تَقْدِيرُهُ: تَعَالَوْا إِلَى تَرْكِ عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ.

والثاني: هو رَفَعَ، تَقْدِيرُهُ: هِيَ أَلَّا نَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ.

وذكر في الرفع غير هذا، وانظر التبيان/٢٦٩.

(٩) أَوْ مِنْ «كَلِمَةٍ».

المصدرِيّ وَصِلْتُهُ فِي نَحْوِ ذَلِكَ مَعْرِفَةً^(١)، فَلَا يَقَعُ صِفَةٌ لِلنَّكَرَةِ^(٢).

وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي^(٣) ﴿وَبَلَّ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةً﴾ الَّذِي جَمَعَ مَا لَا وَعَدَدُهُ: إِنَّ
«الَّذِي» صِفَةٌ.

وَالصَّوَابُ: أَنَّ «مَا» فِي الْمِثَالِ^(٤) شَرْطِيَّةٌ حُذِفَ جَوَابُهَا، أَي: فَهُوَ كَذَلِكَ،
و«الْصَّفَةُ»^(٥) الْجُمْلَتَانِ^(٦) مَعًا.

وَأَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى^(٧) فَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٨): «مَا: شَرْطِيَّةٌ أَوْ زَائِدَةٌ، وَعَلَيْهِمَا

(١) وَبِهَذَا يُرَدُّ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الدَّمَامِينِي؛ إِذْ أَجَازَ الْمَصْدَرِيَّةَ فِي ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ
رَكَّبَكَ﴾ وَلَكِنْ عَلَى التَّقْدِيرِ: أَي: مِثْلَ مَشِيَّتِكَ. وَقَدْ مَضَى.
وَوَقَعَتْ عَلَى مِثْلِ هَذَا الرَّدُّ الَّذِي رَدَّ بِهِ الْمُصَنِّفُ عِنْدَ شَيْخِهِ أَبِي حَيَّانٍ فِي الْإِرْتِشَافِ/
١٩٢١.

(٢) ذَكَرَ السَّمِينُ أَنَّ الْمَصْدَرَ بَدَلًا مِنْ «كَلِمَةٍ» بَدَلَ كُلِّ مَنْ كُلِّ، أَوْ بَدَلَ مَنْ «سَوَاءً».
وَجَوَّزَهُ أَبُو الْبَقَاءِ قَالَ: «وَلَيْسَ بِوَاضِحٍ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِنَّمَا هُوَ الْمَوْصُوفُ لَا صِفَتُهُ،
فَنِسْبَةُ الْبَدَلَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ أَوْلَى...» الدُّرُّ ٢/١٢٥، وَانْظُرِ الْبَحْرَ ٢/٤٨٣.

(٣) سُورَةُ الْهُمَزَةِ ١/١٠٤ - ٢ وَتَقَدَّمَتِ الْآيَةُ قَبْلَ قَلِيلٍ فِي بَابِ التَّوَابِعِ، فِي الْجِهَةِ
الْخَامِسَةِ، فَقَدْ جَعَلَ «الَّذِي» نَعْتًا لـ «هُمَزَةٍ» مَعَ أَنَّهُ نَكْرَةٌ؛ لِتَعَذُّرِ النَّعْتِ. وَتَقَدَّمَ مِثْلُ هَذَا.

(٤) أَي: فِي مِثَالِ الْفَارْسِيِّ: «مَرَّتْ بِرَجُلٍ مَا شَتَّتَ مِنْ رَجُلٍ».
وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ هُوَ رَأْيُ شَيْخِهِ أَبِي حَيَّانٍ فِي الْإِرْتِشَافِ/١٩٢، قَالَ: «وَالصَّحِيحُ
أَنَّهَا شَرْطِيَّةٌ، وَالْجَوَابُ مَحْذُوفٌ أَي: مَا شَتَّتَ مِنْ رَجُلٍ فَهُوَ ذَلِكَ، وَالْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ نَعَتْ
لِلنَّكَرَةِ».

(٥) أَي: الصَّفَةُ لـ «رَجُلٍ».

(٦) جُمْلَةُ الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ.

(٧) وَهِيَ آيَةُ سُورَةِ الْإِنْفِطَارِ ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ وَتَقَدَّمَتْ بَعْدَ قَوْلِ الْفَارْسِيِّ.

(٨) قُلْتُ: انْظُرِ التَّبْيَانَ ١٢٧٤ فَقَدْ بَدَأَ بِالزَّائِدَةِ، وَتَنَّى بِالشَّرْطِيَّةِ.

وَتَصَرَّفَ الْمُصَنِّفُ بِصِيَاعَةِ النَّصِّ، وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ حُدُودِ مَا أَرَادَهُ أَبُو الْبَقَاءِ.

فالجمله^(١) صِفَةً لـ «صورة»، والعائدُ محذوفٌ^(٢)، أي: عليها، و«في» متعلّقةٌ بـ «رَكَّبَكَ». انتهى^(٣).

وكان حَقُّهُ إِذْ عَلَيَّ «في» بـ «رَكَّبَكَ»، وقال: «الجمله صِفَةً» أَنَّ يقطعُ بَأَنَّ «ما» زائدة؛ إِذْ لا يتعلّقُ الشَّرْطُ الجازمُ بجوابه^(٤)، ولا تكون جملةُ الشرطِ وَحْدَهَا صِفَةً. والصَّوابُ: أَنَّ يُقال: إِنَّ قُدِّرَتْ «ما» زائدة فالصِّفَةُ جملةٌ «شاء» وحدها، والتقدير: شاءها، و«في» مُتعلّقةٌ بـ «رَكَّبَكَ»، أو بِأستقرارٍ^(٥) محذوفٍ هو حال من مفعوله، أو بـ «عَدْلَكَ»، أي: وَضَعَكَ في صورةٍ أي صورة.

وإن قُدِّرَتْ «ما» شرطيةٌ فالصِّفَةُ^(٦) مجموعُ الجملتين^(٧)، والعائدُ محذوفٌ

(١) جملة الشرط: ما شاء رَكَّبَكَ.

وفي الفريد ٦٣٦/٤ «وَأَنَّ تكون شرطية، فـ «شاء» على هذا في موضع جزم لكونه فِعْلَ الشرط، وكذا «رَكَّبَكَ» في موضع جزم أيضاً لكونه جوابَ الشرط، والمعنى: ما شاء من الصور يُرَكَّبَكَ، وَمَحَلُّ الجمله الجَرُّ على النعت».

(٢) على تقدير الزيادة والشرطية، فالتقدير على الزيادة: في أي صورة شاءها، وعلى الشرطية: ركبك عليها.

(٣) في المطبوع «انتهى كلامه». ولفظه «كلامه» غير مثبت في المخطوطات التي بين يَدَيَّ.

(٤) ذهب الدماميني إلى أَنَّ الذي ينبغي أَنْ يُعْلَلَ به المصنّف هو أَنَّ معمول الجزء لا يتقدّم على أداة الشرط، وهنا قد جعل «رَكَّبَكَ» جواباً للشرط، والجزاء المتقدّم عليه متعلقاً به؛ فلزم تقدّم ما في حَيَزِ الجزء على الشرط، وهو باطل. انظر حاشية الشمني ٢٣٠/٢.

(٥) جَوُزُ أَنْ يكون: «في أي صورة» من صِلَةٍ محذوف، أي: رَكَّبَكَ حاصلاً في بعض الصُّور، فيكون في مَوْضِعِ الحال. انظر الفريد ٦٣٦/٤، والدر المصون ٤٨٩/٦.

(٦) الصفة لـ «صورة».

(٧) مجموع جملتي الشرط «ما شاء رَكَّبَكَ».

أيضاً، وتقديره: عليها، وتكون «في» حينئذٍ متعلقة بـ «عَدْلِكَ» أي: عَدْلِكَ في صورة أي صورة، ثم استؤنف^(١) ما بعده.

والصواب في الآية الثانية^(٢) أنها^(٣) على تقدير مبتدأ، وفي الثالثة^(٤) «أَنَّ» الذي بَدَلُ^(٥)، أو صفةً مقطوعة^(٦) بتقدير: هو، أو أَدُمُ، أو أَعْنِي^(٧)، هذا هو الصواب^(٨)؛

(١) ذكر من قبل أن جملي الشرط نعت لـ «صورة»، ثم ذكر هنا الاستئناف، والثاني يُنْقَضُ الأول. قال الأمير: «قوله: ثم استؤنف ما بعده، مراده أَنَّ ما بعده وهو: ما شاء رَكَّبَكَ، كلامٌ منقطعٌ عن قوله: أي صورة، بمعنى أنه غيرٌ عاملٍ في هذا الجاز والمجور؛ لما أنه متعلّق بما قبل، على ما بيّن، فلا ينافي أَنَّ جملي الشرط والجواب صفةً لـ «صورة» كما أسلفه، أي: صورة مقول فيها: ما شاء رَكَّبَكَ عليها. هكذا ينبغي أن يفهم» انظر الحاشية ١٤١/٢.

(٢) آية سورة آل عمران ٦٤/٣ ﴿تَمَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَّيْنَاهَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّاءَ نَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ﴾.
(٣) أنها أي: أَنَّ وصلتها. أي: كأنه قيل: تعالوا إلى كلمة، قال قائل: ما هي؟ فقيل: هي أَلَا نعيد إِلَّا الله.

وجَوَزَ أبو البقاء أن تكون فاعلاً بالظرف قبله، وهذا يصحُّ على رأي الأخفش.
وذكر السمين جواز كونها في محلِّ رفع مبتدأ، والخبر الظرف، كما أجاز أن يكون «أَلَا نعيد» فاعلاً بـ «سواء»، وإلى هذا ذهب الرُّمَّانِي على تقدير: إلى كلمة مسترٍ فيها بيننا وبينكم عَدَمُ عِبَادَةٍ غيرِ الله.

انظر الدرُّ المصون ١٢٦/٢، والبحر ٤٨٣/٢.

(٤) أي: في آية سورة الهمزة: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾ ١/١٠٤ - ٢. وتقدّمت.

(٥) بدل من «هُمَزَةٍ» بَدَلُ المعرفة من النكرة، أو من «لكل».

(٦) أي: هو الذي. مع أنه ذكر من قبل أن «الذي» لا يصح أن يكون صفة لما قبله.

(٧) انظر مشكل إعراب القرآن ٤٩٩/٢ فقد عرض هذه الآراء.

(٨) أي: هذا هو الصواب لا إعراب «الذي» نعتاً.

خلافًا لمن أجاز وَصَفَ النكرة بالمعرفة^(١) مطلقًا، ولمن أجازَه بِشَرْطِ وَصَفِ النكرة أولاً بنكرة، وهو قَوْلُ الْأَخْفَشِ^(٢)، زَعَمَ أَنَّ «الْأَوَّلِيَّانِ» صِفَةٌ لـ «آخِرَانِ»^(٣) فِي ﴿فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾ الآية، لَوْصَفَهُمَا بـ «يقومان». وكذا قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ * الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾^(٤). ومن ذلك قول الزمخشري في^(٥) ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْطَاكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ﴾،

(١) انظر الأرشاف/١٩٠٩ أجازَه بعضهم، ثم قال: «والذي نختاره لَا تُنْعَتِ المعرفة إِلَّا بمعرفة، ولا النكرة إِلَّا بنكرة إذا توافقا في الإعراب».

(٢) أجاز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا تخصصت النكرة بالوصف.

انظر الأرشاف/١٩٠٨، والهمع ١٧٢/٥ - ١٧٣.

(٣) سورة المائدة ١٠٧/٥.

وتقدّم الحديث في الآية ٢٥٠/٥، وذكر المصنّف فيها مذهب الأخفش، وانظر معاني القرآن للأخفش ٢٦٦/١، والتبيان للعكبري/٤٦٩ - ٤٧٠، والبحر ٤٥/٤، والمحزّر ٨٩/٥.

وقال أبو حيان: «وأجاز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا تخصصت النكرة قبل بالوصف نحو «فأخران يقومان»، ثم قال: الأوليان: صفة لـ «آخران» لما تخصصت الأرشاف/١٩٠٨ - ١٩٠٩.

(٤) الآيتان: ﴿لَيْسَ تَأْسَؤُا عَلَى مَا قَاتَكُمُ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمُ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ * الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ الحديد ٢٣/٥٧ - ٢٤.

قلت: ذكر السمين سبعة أوجه في إعراب «الذين» لم يكن من بينها جعله «الذين» صفة لمختال، بل ذكر وجهًا للصفة لـ «مَنْ» في الآية السابقة وهو «مَنْ» في «لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا» سورة النساء ٣٦/٤، أي: «لا يحب المختال الفخور البخيل» انظر الدر المصون ٣٦١/٢.

(٥) سورة سبأ ٤٦/٣٤.

وتقدّم حديث الزمخشري فيها في ٣٨٤/٥، وانظر الكشف/٥٦٥، وانظر ردّ أبي حيان ٢٩٠/٧.

إِنَّ ﴿أَنْ تَقُولُوا﴾ عَطَفُ بَيَانٍ عَلَى «واحدة»، وفي ^(١) ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾: إِنَّهُ عَطَفُ بَيَانٍ عَلَى ﴿مَا كُنْتُ يَبْنَتْ﴾، مع اتِّفَاقِ النَحْوِيِّينَ عَلَى أَنَّ «البيان والمبين» لا يتخالفان تعريفاً وتنكيراً ^(٢)، وقد يكون ^(٣) عَبَّرَ عَنِ الْبَدَلِ بِعَطْفِ الْبَيَانِ لِتَأْخِيهِمَا ^(٤).

وَيُؤَيِّدُهُ ^(٥) قَوْلُهُ ^(٦) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٧): ﴿أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجِلِكُمْ﴾: إِنَّ «مِنْ وَجِدِكُمْ» ^(٨) عَطَفُ بَيَانٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ وتفسير له، قال:

(١) سورة آل عمران ٩٧/٣، وتقدّم حديثُ الزمخشري في الآية. انظر ما تقدّم ٣٨٤/٥، والكشاف ٣٣٧/١، والبحر ٩/٣، ٢٩٠/٧.

(٢) ذكرتُ من قبل أَنَّ الرضوي أجاز التخالف في عطف البيان بالتعريف والتنكير. انظر ما تقدّم ٣٨٤/٥.

(٣) أي: الزمخشري. وانظر الدر المصون ١٦٩/٢ وجه إعراب البدلية في الآية. . .

(٤) كُلُّ ما جاز أن يكون عَطَفَ بَيَانٍ جاز أن يكون بَدَلًا، بخلاف العكس. وانظر تفصيل هذا في الهمع ١٩٣/٥.

(٥) أي: يؤيّدُ ترجيحَه أن يكون الزمخشري عبّرَ عن البدل بِعَطْفِ الْبَيَانِ. . . .

(٦) أي: قول الزمخشري.

(٧) الآية: ﴿... وَلَا تُضَارِوْهُنَّ لِضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلٍ فَلْيَبِغُوا عَنْهُمْ حَتَّى يَبْصُرَ حَمَلُهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَجُورَهُنَّ وَاتَّبِعُوا نَبِيَّكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَايَرْتُمْ فَسَرِّضْ لَدَى أُخْرَى﴾ سورة الطلاق ٦/٦٥.

(٨) انظر الكشاف ٢٤٢/٣ ونُصِّه: «فإن قلت: «مِنْ» في ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ ما هي؟ قلت: هي «مِنْ» التبعية، مُبْعَضُهَا محذوف، معناه: أسكنوهن مكاناً من حيث سكنتم، أي: بعض مكان سكناكم. . .».

وتعقُّبه الشيخ أبو حيان بأنه لم يُعْهَدَ في عطف البيان إعادة العاقل، وإنما هذا على البدل. وقد أعربه أبو البقاء بَدَلًا.

انظر الدر المصون ٣٣١/٦، والبحر ٢٨٥/٨، والبيان ١٢٢٨.

«وَمِنْ: تبعية، حُذِفَ مُبْعَضُهَا، أي: أَسْكَنُوهُنَّ مَكَانًا مِنْ مَسْكِنِكُمْ^(١) مما تُطِيقُونَ». انتهى.

ولأنما يُريدُ البَدَل؛ لأنَّ الخافِضَ لا يُعادُ إلَّا معه، وهذا إِمَامُ الصَّنَاعَةِ سيبويه يسمي التوكيد^(٢) صفةً، وعطفَ البيانِ^(٣) صفةً، كما مرَّ.

النوع الثالث^(٤):

اشتراطُهم في بعض^(٥) ما التعريفُ شرطُه تعريفًا خاصًّا^(٦)، كَمَنَعَ الصَّرْفِ^(٧)، اشترطوا له تعريفَ العلمية، أو شبهه^(٨)، كما في «أَجْمَعَ»، وكَنَعَتِ الإشارة، و«أَيَّ»

(١) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «مساكنكم».

(٢) تقدّم هذا في النوع الأول من هذه الجهة، وانظر الكتاب ٣٠٦/١.

(٣) تقدّم هذا في النوع الأول من هذه الجهة، وانظر الكتاب ٣٧٨/١، ٣٨٢، ٣٩٠.

(٤) أي: النوع الثالث من الأنواع التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها...

(٥) أي: في بعض الأبواب.

(٦) أي: وليس تعريفًا مطلقًا، كما يفهم من لفظ التعريف.

(٧) أي: المنع من التنوين.

(٨) ذهب الرضي إلى أنَّ المعارف خمس: المضمرة والمبهمات. وهذان النوعان مبنيان

فلا مدخل لهما في غير المنصرف؛ لأنَّ غير المنصرف مُعَرَّب، وأمَّا ذو اللام والمضاد

فلا يمكن فيهما منع الصرف عند مَنْ قال: غير المنصرف ما حُذِفَ منه التنوين والكسر

تبعًا للتنوين، وإذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف يتبعه الكسر. وكذا عند مَنْ قال:

هو ما حذف منه الكسر والتنوين معاً... فلم يبق من جملة المعارف إلا العَلَم...

انظر شرح الكافية ١/ ٥٢ - ٥٣، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لأبن الحاجب

١/ ٢٨٧، وحاشية الشمي ٢/ ٢٣٠ - ٢٣١.

في النداء، اشترطوا لهما^(١) تعريف اللام الجنسية^(٢)، وكذا تعريف فاعلي^(٣) «نِعَم» و«بِشْ» ، ولكنها تكون مباشرة له^(٤)، أو لما أضيف إليه^(٥)، بخلاف ما تقدّم^(٦)، فَشَرَطُهَا المباشرة.

ومن الوَهْم في ذلك قولُ الزمخشري في قراءة ابنِ أبي عَبْلَةَ ﴿لَحَقَّ تَخَاصُمَ أَهْلِ
التَّارِ﴾^(٧)،

(١) تعريف التوكيد على تقدير اللام أو الإضافة نحو: أجمع؛ لأنه غير منصرف؛ لوزن الفعل والتعريف، واعتباره أولى؛ للاحتياج إليه في منع صَرْف بعض التأكيد... الشمي ٢٣١/٢، وحاشية الدسوقي ٢٠٩/٢.

ونقل الدسوقي عن حاشية الدردير أن أصله أَجْمَعُه، فحذفوا الضمير، واكتفوا بالإضافة في المعنى، وهو على هذا كالعَلَم في كون تعريف كُلِّ ليس ظاهراً.

(٢) أي: اشترطوا لتغث الإشارة وأي في النداء نحو: يا أيها الرجل، أن يكون النعت مُعَرَّفًا بـ «أل» الجنسية. وذهب الرضي إلى أن نعت الإشارة بذی اللام أو بما حُمِل عليه لأنَّ أَسْم الإشارة مُبْهَم الذات. فلما قُصِد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمُبْهَم آخر مثله، فلم يَبْقَ إلا الموصول؛ وذو اللام، والمضاف إلى أحدهما، فأقتصر على ذي اللام لتعيينه في نفسه، وحمل الموصول عليه؛ لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام، فالذي ضرب بمعنى الضارب.

انظر حاشية الدسوقي ٢١٠/٢، وانظر شرح الكافية ٣٠٣/١، وانظر قبله/١٤٤.

(٣) في م/٣ و٥ «فاعل».

(٤) مثل: نِعَم الرَّجُلُ محمدٌ. أي: مباشرة للفاعل.

(٥) نِعَمَ فاعِلُ الخير عبدالله. أي: أضيف الفاعل إلى مُعَرَّفٍ بـأل.

(٦) أي: من أَسْم الإشارة و«أي»؛ فالشرط في نعتها مباشرة «أل» للنعت: أكرم هذا الرجل، يا أيها الرجل...

(٧) سورة ص ٣٨/٦٤، وأول الآية: ﴿لَئِنْ ذَلِكَ...﴾.

بنصب^(١) «التَّخَاصُمُ»^(٢): إنه صِفَةٌ^(٣) للإشارة. وقد مضى أنَّ جماعةً من المحقِّقين أَسْتَرْطَوْا في نَعَتِ الإشارةِ الْأَشْتِاقُ^(٤) كما أَسْتَرْطَوْه في غيره من النعوت. ولا يَكُونُ التَّخَاصُمُ أَيْضاً عَطْفَ بَيَانٍ؛ لِأَنَّ الْبَيَانَ يَشِيهُ الصِّفَةَ، فَكَمَا لَا تُوصَفُ الْإِشَارَةُ إِلَّا بِمَا فِيهِ «أَل» كَذَلِكَ مَا يُعْطَفُ عَلَيْهَا، وَلِهَذَا مَنَعَ أَبُو الْفَتْحِ فِي^(٥) ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾،

(١) قرأ أبو الجوزاء وأبو الشعثاء وأبو عمران الجَوْنِي وَأَبْنُ أَبِي عُبَلَةَ «تَخَاصُمَ أَهْلٍ...» بنصب الميم، وَجَرَ «أَهْلٍ».

وذهب الزمخشري إلى أنه صفة لأسْم الإشارة «ذلك»، وذهب الرازي إلى أنه بَدَل منه. وفي هذا اللفظ قراءات أخرى. انظر كتابي: معجم القراءات ١١٩/٨ - ١٢٠.

(٢) كذا في م/١ و٢، ٣ وفي الباقيتين «تخاصم».

(٣) قال الزمخشري: «وقرئ بالنصب على أنه صفة لذلك؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ لَا تُوصَفُ بِأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ» الْكَشَافُ ١٩/٣.

ذكر الشمني أَنَّ الْيَمَنِي قَالَ: «يُلْزَمُ عَلَيْهِ الْفَضْلُ بَيْنَ أَسْمِ الْإِشَارَةِ وَصِفَتِهِ بِالْخَبَرِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ» الْحَاشِيَةُ ٢٣٠/٢.

وذكر السمين في الدُّرِّ أَرْبَعَةَ أَوْجِهٍ، وَبَدَأَ بِالصِّفَةِ نَقْلًا عَنْ الزَّمْخَشَرِيِّ، ثُمَّ ذَكَرَ الْبَدِيلَةَ وَعَطَفَ الْبَيَانَ، وَالتَّصَبُّ عَلَى تَقْدِيرٍ: أَعْنِي. انظر الدُّرُّ ٥٤٣/٥.

(٤) ذكر الشمني أَنَّ أَبْنَ هِشَامٍ ذَكَرَ فِي حَوَاشِي التَّسْهِيلِ لِنَعْتِ أَسْمِ الْإِشَارَةِ سِتَّةَ شُرُوطٍ: أَنْ يَكُونَ بـ «أَل»، وَأَنْ يَكُونَ جَنْسًا لَا وَصْفًا، وَهَذَا غَالِبٌ لَا لَازِمَ، وَأَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا، وَأَنْ يَكُونَ مُتَصِلًا، فَلَا يُقَالُ: مَرَّتْ بِهَذَا فِي الدَّارِ الْفَاضِلِ، وَإِنْ جَازَ: مَرَّتْ بِالرَّجُلِ فِي الدَّارِ الْكَرِيمِ، أَنَّهُ لَا يُقَطَّعُ، وَهَذَا خَامِسُهَا، وَالسَّادِسُ: أَنَّهُ لَا يَخَالِفُ مُتَبَوِّعَهُ فِي إِفْرَادِهِ وَغَيْرِهِ، فَلَا يَجُوزُ: بِهَؤُلَاءِ الرِّجَالِ وَالْمَرْأَةِ. انظر حاشية الشمني ٢٣١/٢.

(٥) سورة هود ٧٢/١١.

وتقدّمت في مواضع أولها: لام المستغاث، انظر ٢٠٢/٣، ثم انظر ٢٥١/٥، ثم ٥/٥٤٢٧، ولم تذكر فيما سبق قراءة أبْنِ مَسْعُودٍ.

في قراءة ابن مسعود برفع^(١) «شيخ»^(٢) كَوْن «بعلي» عَطَفَ بَيَانٍ، وَأَوْجَبَ كَوْنَهُ خبراً^(٣)، و«شيخ» إما خبر ثانٍ، أو خَبَرٌ لمحذوفٍ، أو بَدَلٌ من «بعلي»، أو «بعلي» بَدَلٌ، و«شيخ» الخبرُ.

ونظيرُ مَنْعِ أَبِي الفتح ما ذَكَرْنَا مَنْعُ ابْنِ السَّيِّدِ^(٤) في كتاب^(٥) «المسائل والأجوبة» وَأَبْنُ مالِكٍ في^(٦) «التسهيل» كَوْنُ عَطَفِ البَيَانِ تابعاً للمضمر؛ لَأَمْتِنَاحِ ذلك في

(١) هذه قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب والأعمش والمطوعي والأصمعي عن أبي عمرو. وكذلك وردت في مصحف ابن مسعود.

وانظر كتابي معجم القراءات ١٠٥/٤ وما بعدها.

(٢) قال ابن جني: «... برفع في «شيخ» من أربعة أوجه:

أحدها: أن يكون «شيخ» خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: هذا شيخ، والوقف إذاً على قوله: هذا بعلي؛ لأن الجملة هناك قد تمت، ثم أستاذف جملةً ثانية فقال: هذا شيخ.

والثاني: أن يكون «بعلي» بَدَلًا من هذا، وشيخ: هو الخبر.

والثالث: أن يكون «شيخ» بَدَلًا من «بعلي»، وكأنه قال: هذا شيخ، كما كان التقدير فيما قبله: بعلي شيخ.

والرابع: أن يكون بعلي وشيخ جميعاً خبراً عن هذا، كقولك: هذا حُلُوٌّ حامضٌ، أي: قد جمع الحلاوة والحموضة، وكذلك هذا أي: جمع البعولة والشيخوخة.

فإن قلت: فهل تجزئ أن يكون «بعلي» وصفاً لـ «هذا»؟ قيل: لا، وذلك أن «هذا» ونحوه من أسماء الإشارة لا يُوصَفُ بالمضاف، ألا تراهم لم يجيزوا: مررت بهذا ذي المال، كما أجازوا: مررت بهذا الغلام، وإذا لم يُجْزَ أن يكون «بعلي» وصفاً لهذا من حيث ذكرنا أيضاً لم يجز أن يكون عَطَفَ بَيَانٍ له؛ لأن صورة عَطَفِ البَيَانِ صُورَةُ الصِّفَةِ فَأَفْهَمَ ذلك...» المحتسب ٣٢٤/١ - ٣٢٥.

(٣) سقط من م/٥ من هنا ما يقارب خمس صفحات.

(٤) تقدمت ترجمته انظر ٢٠٠/١ «أن» التفسيرية.

(٥) الذي وجدته في ترجمته كتاب «المسائل المثورة في النحو». انظر بغية الوعاة ٥٦/٢.

(٦) جاء في التسهيل/ ١٧٠ قوله: «... ومنها ما لا يُنْعَثُ ولا يُنْعَتُ به كالمضمر مطلقاً». وعلى هذا فكل ما كان بياناً جاز أن يكون صفةً، فإذا أمتنع الوصفية أمتنع عَطَفُ البَيَانِ.

الثَّغَتْ^(١)، ولكن أجاز سيبويه^(٢): «يا هذان زيدٌ وعمرو» على عَطْفِ البيان، وتَبِعَهُ الزِّيَادِي^(٣)، فأجاز^(٤) «مرثُ بهذين الطويل والقصير» على البيان، وأجازه على البَدَل أيضاً، ولم يَجْزِهِ على الثَّغَتْ؛ لَأَنَّ ثَغْتَ الإِشَارَةِ لا يكون إلا طَبَقَهَا^(٥) في اللفظ، ومَمَّنْ نَصَّ على مَنَعَ الثَّغَتْ في هذا سيبويه والمبرّد والزَّجَّاجُ، وهو مقتضى القياس.

(١) تقدم للمصنف في «أن» التفسيرية قوله: «... فكما أن الضمير لا يُنْعَت كذلك لا يُعْطَف عليه عطف بيان، وهَمَّ الزمخشري فأجاز ذلك ذهولاً عن هذه النكتة، وممن نَصَّ عليها من المتأخرين أبو محمد بن السَّيِّد وأَبْنُ مَالِك، والقياس معهما في ذلك» انظر ٢٠١/١ - ٢٠٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٠٧/١، والآرشاف/١٩٢٢.

(٣) الزيادي هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان كان نحويّاً لغويّاً راوية قرأ على سيبويه كتابه ولم يَتَمَّه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي، صَنَّفَ النقط والشكل، والأمثال، وشرح نكت سيبويه، وغير هذا. مات سنة ٢٤٩هـ. انظر بغية الوعاة ٤١٤/٢.

(٤) لم يَجْزِ هذا سيبويه. انظر الكتاب ٢٢١/١، والآرشاف/٩٢٢.

ونص الآرشاف: «... فلا يجوز مرث بهذين الطويل والقصير، نَصَّ على ذلك سيبويه، وغيره، كالزيادي والمبرّد والزَّجَّاج قال الزيادي: وقد يجوز مرثُ بهذين الطويل والقصير على البَدَلِ وعَطْفِ البيان».

وانظر ما ذهب إليه الزيادي في المساعد على شرح التسهيل ٤١٣/٢، فقد قال أَبْنُ عَقِيل: «ونص سيبويه والمبرّد والزَّجَّاج وغيرهم على منع: مرث بهذين القصير والطويل».

قال الزيادي: وقد يجوز البَدَلُ وعَطْفُ البيان، أي: على حَدِّ ما أجاز سيبويه وغيره: هذان زيد وعمرو».

(٥) إذا كان أَسْمُ الإِشَارَةِ مفرداً فلا بد من أن تجيء الصفة مفردة، وفي المثال السابق جاء أَسْمُ الإِشَارَةِ مثنى «بهذين» والطويل مفرد..

وَمَنْعُ سَيَبُويِه فيها^(١) مخالفٌ لإجازته^(٢) في النداء^(٣).

النَّوعُ الرَّابِعُ:

اشتراطُ الإيهامِ في بَعْضِ الألفاظِ، كظُرُوفِ المكانِ^(٤)، والاختصاصِ في بَعْضِها، كالمبتدآتِ وأصحابِ الأحوالِ.

ومن الوَهْمِ في الأوَّلِ^(٥) قولُ الزمخشريِّ في^(٦) ﴿فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ﴾.

(١) أي مَنْعُ النعتِ في هذه المسألة: مررت بهذين: الطويل والقصير.

(٢) أي: لإجازته النعت.

(٣) وذلك في قوله: يا هذان الطويلُ والقصيرُ.

قال سيبويه: «وكذلك: يا هذان زيدٌ وعمروٌ، وإن شئت قلت: زيداً وعمراً، فتُخْرِجُ ما يكون عَطْفاً على الأسمِ مُجَرَّي ما يكون وَضْفاً، نحو قولك: يا زيدُ الطويلُ، ويا زيدُ الطويلِ...» الكتاب ٣٠٧/١.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ١٨٥/١ «وأعلم أنه إنما نَصَبُ الفِعْلُ جميعُ أنواعِ الزَّمانِ؛ لأن بعض الأزمنة أعني الأزمنة الثلاثة مدلوله، فطرد النصب في مدلوله وفي غيره، وأما المكان فلما لم يكن لَفْظُ الفعل دالاً على شيء منه بل دلالاته عليه عقلية لا لفظية لأن كُلَّ فعل لا بُدَّ له من مكان - نُصِبَ من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل، أي: الأزمنة الثلاثة، وهو غير المحصور منه، والمعدود، ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة». وانظر الشمني ٢٣١/٢.

(٥) أي: في ظروف المكان.

(٦) الآية: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ فَأَنَّى يُصِيرُوكَ﴾ سورة يس ٦٦/٣٦.

قال الزمخشري: «لا يخلو من أن يكون على حَذْفِ الجارِّ وإيصالِ الفعلِ، والأصلُ: فَاسْتَبَقُوا إِلَى الصِّرَاطِ، أو يَضْمَنُ معنى أَتَدْرُوا، أو يُجْعَلُ الصِّرَاطُ مَسْبُوقاً لا مَسْبُوقاً إليه، أو يَنْتَصِبُ على الظرفِ» الكشف ٥٩٢/٢.

وتعقُّبهُ أبو حيان فقال: «قال الزمخشري أو ينتصب على الظرف، وهذا لا يجوز؛ لأن =

وفي^(١) ﴿سَعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾، وقول ابن الطراوة في^(٢):

لَدُنْ بِهِزُ السَّيْفِ يَغْسِلُ مَنَّهُ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثُّغْلَبَ

وقول جماعة في^(٣) «دخلت الدار» أو «المسجد» أو «السوق»: إن هذه

= الصراط هو الطريق، وهو ظرف مكان مختص، لا يصل إليه الفعل إلا بواسطة إلا في شذوذ... ومذهب ابن الطراوة أن الصراط والطريق والمحزم [كذا] وما أشبهها من الظروف المكانية ليست مختصة، فعلى مذهبه يسوغ ما قاله الزمخشري «البحر ٣٤٤/٧، وانظر الدر المصون ٤٩٢/٥».

(١) ﴿قَالَ أَلَيْهَا يَمُوتُونَ * فَأَلْفَنَهَا فَلَذَا هِيَ حَيَّةٌ سَعَى * قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ سورة طه ١٩/٢٠ - ٢١.

قال الزمخشري: «... وقيل سِيرَ الأولين، فيجوز أن ينتصب على الظرف، أي: سعيدها في طريقها الأولى، أي في حال ما كانت عصا...».

وذكر غير هذا التوجيه. انظر الكشف ٢٩٩/٢.

وتعقبه أبو حيان بأن سيرتها وطريقها ظرف مختص، فلا يتعدى إليه الفعل على طريقة الظرفية إلا بواسطة، ولا يجوز الحذف إلا في ضرورة، أو فيما شذت فيه العَرَبُ. انظر البحر ٢٣٦/٦.

قلت: ومنم أجاز الظرفية فيها العكيري. انظر التبيان/٨٨٩.

(٢) قائله: ساعدة بن جؤية، وتقدم في مقدمة المصنف ٦٠/١، وتكرر في الباب الرابع في تعدية الفعل القاصر ٦٩٤/٥، وهو تام في م/٢ وأشار إلى هذا، وما تقدم فيه هو نصب الطريق على الظرفية شذوذاً، لأنه غير مُبْهِم.

وذهب ابن الطراوة إلى أنه ظرف، ورده المصنف فيما سبق بأنه غير مُبْهِم.

انظر ما تقدم ٦٩٥/٥.

(٣) ومنهم سيبويه، فقد قال في الكتاب ١٥/١ - ١٦ «وقد قال بعضهم: ذهب الشام، يشبهه

بالمُبْهِم؛ إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ؛ لأنه ليس في «ذهب» دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهب الشام: دخلت البيت...».

وانظر الأرتشاف/١٤٣٦، فقد ذكر أنه عند سيبويه ظرف مختص أنتصب على إسقاط «في» =

المنصوباتِ ظروفٌ، وإنَّما يكون ظرفاً مكانياً ما كان^(١) مُبْهَمًا، ويُعرَفُ بكونِهِ صالحاً لكلِّ بقعةٍ كمكان، وناحية، وجهة، وجانب، وأمام، وخَلْفَ.

والصَّوابُ: أنَّ هذه المواضعَ على إسقاطِ^(٢) الجارِّ توسَّعاً، والجارُّ المقدَّرُ^(٣) «إلى» في^(٤) ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾، و«في» في البيت^(٥)، و«في» أو «إلى» في الباقي^(٦).

= تشبيهاً بغير المختص، ولا يجوز نُصُبُ الشام إلّا مع ذهب، وذهب المبرّد إلى أنه على إسقاط «إلى» أي: ذهبُ إلى الشام.

وانظر المقتضب ٣٣٩/٤، وعند الرضي: انتصاب «الشام» على الظرفية اتفاقاً. شرح الكافية ١٨٦/١.

(١) انظر شرح المقدمة لأبن الحاجب ٤٨٤/٢ - ٢٨٥، وشرح الرضي على الكافية: ١/١٨٤، والأرتشاف/١٤٣٠.

(٢) قال الشمني: «وهذا مذهبُ أبْنِ مالك في هذه المواضع».

وذهب الدّمايني إلى أنَّ التخرّيج على هذا ليس بأوّلَى من تخرّيج الجماعة. فإنّ من يرى في شيء من هذه المنصوبات أنه ظرفٌ مكانٍ يلزمه مخالفةُ الاستعمال في نُصُبِ غير المُبْهَم من المكان على الظرفية.

وما استصوبه المصنّف من التخرّيج على إسقاط الجارِّ توسَّعاً ليس بمقيس، فما الذي اقتضى كونَ هذا صواباً دون قولهم؟

وتعقّب الشمني الدمايني بأنّ الذي اقتضى صوابَ هذا كثرةُ وجودِ النُّصُب على إسقاط الجارِّ توسَّعاً في كلامهم دون نُصُبِ غير المُبْهَم في المكان على الظرفية.

انظر حاشية الشمني ٢٣١/٢ - ٢٣٢، وحاشية الأمير ١٤٢/٢.

(٣) تقدّم أن هذا تقدير المبرّد، وتقدير غيره «في»، وممن قدر «إلى» العكبري. انظر التبيان/٨٨٩.

(٤) سورة طه ٢٠/٢١ وتقدّمت.

(٥) بيت ساعدة المتقدّم: كما عَسَل في الطريق...

(٦) أي: في الآية: ﴿فَأَسْبَقُوا الصِّرَاطَ﴾ على تقدير إلى الصراط، أو في الصراط. وكذا قوله: دخلت الدار... أي: في الدار، أو إلى الدار.

ويحتملُ أَنْ «أَسْتَبِقُوا» ضُمِّنَ^(١) معنى «تبادَرُوا». وقد أُجيزَ الوجهان^(٢) في^(٣) ﴿فَأَسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾، ويحتملُ^(٤) ﴿سِرَّتَهَا﴾ أَنْ يكونَ بَدَلًا^(٥) من ضمير المفعولِ بَدَلْ أَشْتَمَالٍ، أي: سنعيدُها طريقتَها. ومن ذلك قولُ الرَّجَّاجِ في^(٦) ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾: إِنَّ^(٧) «كَلَّا» ظرفٌ، ورَدَّه أبو عليّ في^(٨) «الأغفال» بما ذكرنا^(٩). وأجاب أبو حيان^(١٠): بِأَنَّ

(١) هذا الاحتمال الذي ذكره هو أحد الأوجه التي ذهب إليها الزمخشري.

انظر الكشف ٢/٢٩٩.

(٢) أي: النصب على نزع الخافض والتضمين.

وذكر السمين وجهاً واحداً وهو النصب على إسقاط حرف الجر، والتقدير: إلى الخيرات.

انظر الدر ١/٤٠٦، ومثله في الفريد ١/٣٩٢.

ونصَّ النحاس يميل إلى التضمين. انظر إعراب القرآن ١/٢٢٢.

(٣) سورة البقرة ٢/١٤٨، وذكرتها تامة في ٣/١٩٤ حاشية/٤.

(٤) أي: في آية سورة طه ٢٠/٢١.

(٥) قلت: ما ذكره المصنّف هنا ليس له، وإنما هو للحوفي. وقد ذكره أبو حيان، ثم ذكر

أن أبا البقاء ذهب إلى أنه بَدَلْ أَشْتَمَالٍ، أي: صِفَتُها وطريقَتُها.

انظر البحر ٦/٢٣٦، والتبيان/٨٨٩.

(٦) سورة التوبة ٩/٥، وتقدّمت في الباب الرابع، تعدية الفعل القاصر. انظر ٥/٦٩٤.

(٧) تقدّم حديثُ الرَّجَّاجِ هذا وردَّ الفارسي. انظر ٥/٦٩٤، وانظر معاني القرآن للزجاج ٢/

٤٣٠ - ٤٣١، وانظر الدر المصون ٣/٤٤٣.

(٨) «وهي مسائل أصلحها على الزجاج» انظر بغية الوعاة ٢/٤٩٧.

(٩) وهو أَنَّ ظرف المكان لا بُدَّ أَنْ يكون مُبْهَمًا، و«مرصد» مختصّ، فقد رَدَّه الفارسيُّ بأنّه

ظرف مختصّ بالمكان الذي يُرْصَدُ فيه فليس مبهمًا.

(١٠) قال أبو حيان: «وأقول: يَصِحُّ اتّصافُه على الظرف؛ لأن قوله: وأقعدوا لهم، ليس معناه

حقيقة القعود، بل المعنى أرصدوهم في كُلِّ مكان يُرْصَدُ فيه، ولما كان بهذا المعنى جاز =

«أَقْعُدُوا» ليس على حقيقته، بل معناه أَرْصِدُوهم كُلَّ مَرْصَدٍ، وَيَصِيحُ أَرْصِدُوهم كُلَّ^(١) مَرْصَدٍ، فكذا يَصِيحُ: قَعَدْتُ كُلَّ مَرْصَدٍ، قال: ويجوزُ «قَعَدْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ»، كما يجوزُ: «قَعَدْتُ مَقْعَدَهُ»^(٢) انتهى.

وهذا^(٣) مخالفٌ لكلامهم؛ إذ اشترطوا توافُقَ مادَّتَيْ^(٤) الظَّرْفِ وعَامِلِهِ، ولم يكتفوا بالتوافُقِ المعنويِّ كما في المَصْدَرِ، والفرقُ أَنَّ انتصابَ هذا النوع على الظرفية على خلاف القياسِ لكونه مختصاً؛ فينبغي ألاَّ يُتَجَاوَزَ به مَحَلُّ السَّماعِ^(٥). وأما نحو «قَعَدْتُ جُلوساً» فلا دافع له من القياس^(٦).

وقيل: التقديرُ^(٧): «أَقْعُدُوا»^(٨) لهم^(٩) على كُلِّ مَرْصَدٍ، فحذِفت «على»، كما

= قياساً أَنْ يُحْدَفَ منه «في»...، فمتى كان العاملُ في الظرفِ المختصَّ عاملاً من لفظه أو من معناه جاز أَنْ يَمِيلَ إليه بغير واسطة «في»، فيجوز: جلسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ، وَقَعَدْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ، تريد: في مجلسِ زَيْدٍ، فكما يتعدى الفعلُ إلى المصدر من غير لفظه إذا كان بمعناه فكَذَلِكَ إلى الظرفِ «البحر ١٠/٥»، وانظر الدر المصون ٤٤٣/٣.

(١) قوله: «كُلَّ مَرْصَدٍ» ليس في م/١ و٣ و٤.

(٢) من هذا يُفْهَمُ أَنَّ أبا حيان يقوم الأمر عنده على الاتفاق في المعنى وإن اختلف اللفظ.

(٣) في م/٣ «وهو»، أي: كلام أبي حَيَّان.

(٤) أي: الاتفاق بينهما في اللفظ والمعنى.

(٥) أي: اتفاق الظرف وعامله في اللفظ والمعنى، وهذا هو المسموع، فلا يُقاسُ على جواز خلافه في المصدر، والاختلافُ بينه وبين عامله في اللفظ.

(٦) فقد عَمِلَ الفعلُ «قَعَدْتُ» في المَصْدَرِ مع اختلافهما في اللفظ، واتفاقهما في المعنى.

(٧) أي: في أية سورة التوبة المتقدمة.

(٨) هذا رأيُ الأخفش. انظر معاني القرآن/٣٢٦، قال: «وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ» -

وَأَلْفَى عَلَى». وانظر البحر ١٠/٥.

وتقدّم هذا عن الأخفش للمصنف فيما سبق انظر ٣٧١/٢.

(٩) «اقعدوا لهم» غير مثبت في م/٢ و٣ و٤.

قال^(١):

[تَحِرُّ فُتْبُدِي مَا بَهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي

أَي: لَقَضَى عَلَيَّ.

وقياس قول^(٢) الزَّجَاجُ أَنْ يَقُولَ فِي^(٣) ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ مِثْلُ^(٤) قوله في: ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾.

وَالصَّوَابُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ أَنَّهُمَا عَلَى تَقْدِيرِ «عَلَى»، كَقَوْلِهِمْ^(٥): «ضَرَبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ» فِيمَنْ نَصَبَهُمَا، أَوْ أَنَّ^(٦) «لَأَقْعُدَنَّ» و^(٧) «أَقْعُدُوا» ضُمَّنَا^(٨) مَعْنَى

(١) البيت لِعُرْوَةَ بْنِ حِزَامٍ، وَتَقَدَّمَ فِي «عَلَى». انظر ما سبق ٣٧٠/٢.

(٢) أَي: قِيَّاسُ قَوْلِهِ فِي آيَةِ سُورَةِ التَّوْبَةِ مِنْ نَصْبِ «كُلِّ مَرْصَدٍ» عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَنْ يَقُولَ مِثْلَهُ فِي الْآيَةِ الْآتِيَةِ.

(٣) سُورَةُ الْأَعْرَافِ ١٦/٧، وَتَقَدَّمَ فِي «عَلَى». انظر ما سبق ٣٧١/٢. «المستقيم» غير مثبت في م/١ و٢.

(٤) أَي: كَانَ عَلَى الزَّجَاجِ أَنْ يَعْزِبَ «صِرَاطَكَ» ظَرْفًا. وَلَمْ يَقُلْ بِهَذَا الزَّجَاجُ. انظر معاني القرآن ٣٢٤/٢، فَقَدْ ذَكَرَ أَنَّهُ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ الْمَحذُوفَ «عَلَى». قُلْتُ: وَذَهَبَ الزَّمْخَشَرِيُّ إِلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ، وَقَابَلَ بَيْنَ الْآيَتَيْنِ: انظر الكشاف ٢٨/٢.

(٥) هَذَا ذَكَرَهُ الزَّجَاجُ، وَجَعَلَ مَا جَاءَ فِيهِ كَالَّذِي ذَكَرَهُ فِي الْآيَةِ: أَي: ضَرَبَ عَلَى الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ.

(٦) فِي آيَةِ الْأَعْرَافِ.

(٧) أَي: فِي آيَةِ التَّوْبَةِ.

(٨) ذَكَرَ هَذَا شَيْخُهُ أَبُو حَيَّانٍ، وَهُوَ الْأَوَّلَى عِنْدَهُ قَالَ: «وَالْأَوَّلَى أَنْ يُضْمَّنَ «لَأَقْعُدَنَّ» مَعْنَى مَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، فَيَنْتَصِبُ «الصَّرَاطُ» عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَالتَّقْدِيرُ لِأَلْزَمَنِ بِقُعُودِي صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ» الْبَحْرُ ٢٧٥/٤.

لَا لَزْمَ، وَالزَّمُوا^(١).

ومن الوهم في الثاني^(٢) قول الحوفي في^(٣) «ظَلُمْتُ بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ»: إن «بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ» جملة^(٤) مخبرٌ بها عن «ظَلُمْتُ»، و«ظلمات» غيرٌ مختص^(٥)؛ فالصواب قول الجماعة: إنه خبرٌ لمحذوف، أي: تلك ظلمات. نعم، إن قُدِّرَ أنَّ المعنى^(٦): ظلمات أي ظلمات، بمعنى: ظلمات عظام أو متكاثفة، وتركت الصفة لدلالة المقام عليها، كما قال^(٧):

له حاجِبٌ في كُلِّ أمرٍ يَشِئُهُ [وليس له عن طالبِ العُزفِ حاجِبٌ]

(١) أي: ألزموا كُلَّ مرصد، فيكون «كُلَّ مرصد» مفعولاً به.

(٢) وهو اشتراطُ الاختصاص في المبتدأ، وصاحب الحال، ليَصِحَّ الابتداء في الأول، ومجيء الحال من الثاني.

(٣) الآية: «أَوْ كَظَلُمْتُ فِي بَحْرِ لَيْلِي يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظَلُمْتُ بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهُ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ» سورة النور ٤٠/٢٤.

(٤) انظر الدر المصون ٢٢٣/٥ فقد ذكر رأي الحوفي وقال: «وفيه نظر؛ لأنه لا مُسَوِّغٌ للابتداء بهذه النكرة، اللهمَّ إِلَّا أَنْ يُقال: إنها موصوفة تقديراً، أي: ظلمات كثيرة متكاثفة».

(٥) أي: نكرة غير مختصة، فلا يَتَنَدُّ بها.

(٦) قلت: هذا لشيخه أبي حَيَّان، وقد أخذه عنه، كما أخذه السمين أيضاً. انظر البحر ٦/٤٦٢.

(٧) هذا أَحَدُ آيَاتِ ثلاثةٍ لمروان بن أبي السمط، وهو مروان بن أبي حَفْصَةَ، وقيل:

فتى لا يبالي المذليجون بنوره إلى بابهِ أَلَا تُضِيءُ الكواكبُ وروايته عند القالي:

له حاجب عن كل ما يصم الفتى

صَحَّ^(١).

وقولُ الفارسي في^(٢) ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾: إنه^(٣) من باب^(٤) «زيداً ضربته». وأعرضه أبْنُ الشجري^(٥) بأن المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصاً^(٦) ليصحَّ

= والحاجب: المانع، والشَّيْنُ: العيب، والغَرْفُ: المعروف والإحسان. قال الشمني: ذُكِرَ «في» مع الحاجب الأول إشارة إلى أنَّ الأمر الذي يُشِين يمكن المانع منه تمكُّن المظروف من الظرف. كذا في الحاشية ٢/٢٣٢. ومروان: هو سليمان بن يحيى بن أبي حفصة يزيد الشاعر المشهور، وهو من أهل اليمامة وفد ببغداد، ومدح المهدي والرشد، مولده/١٠٥هـ وتوفي ببغداد سنة ١٨٢، وقيل غير هذا.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٧/٢٠٥، وشرح السيوطي/٩٠٩، وأمالى القالي ١/٢٣٨.

(١) أي: صَحَّ توجيه الحوفي، وهو إعراب «ظلمات» في الآية مبتدأ.

(٢) الآية: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ عَآئِدِهِمْ رُسُلَنَا وَفَقَّيْنَا يَٰعِيسَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ سورة الحديد ٥٧/٢٧.

(٣) ذكر هذا الفارسي في كتابه الإيضاح العَصْدِي ١/٣١ - ٣٢، فقد ذكر الآية ثم قال:

«فقلوه: رهبانية، محمولٌ على فعلٍ كأنه قال: وأبتدعوها رهبانيةً ابتدعوها...».

وذهب إلى هذا أبو البقاء والزمخشري وجماعة. انظر الدر ٦/٢٨١.

(٤) أي: من باب الاشتغال.

(٥) قلتُ: لم أجد الآية عند أبْنِ الشجري في أماليه، غير أنني وجدت حديثاً في الآية:

﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ سورة يس ٣٦/٣٩، فقد ذكر رأي أبي علي في النصب، وحَمَلَهُ سيبويه على زيداً ضربته.

وانظر تفصيل هذه المسألة في أمالي الشجري ١/٣٣٦ - ٣٣٧، ورأي أبْنِ الشجري.

(٦) ورهبانية نكرة غير مختصة.

قال أبو حيان في البحر ٨/٢٢٨: «... وهذا الإعراب [أي: إعراب الفارسي والمعتزلة] =

رَفَعَهُ بِالْأَبْتَدَاءِ، والمشهورُ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى مَا قَبْلَهُ^(١)، «وَأَبْتَدَعُوهَا» صِفَةً، وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مِضَافٍ، أَيْ: وَحُبٌّ رَهْبَانِيَّةٍ، وَإِنَّمَا لَمْ يَحْمِلْ أَبُو عَلِيٍّ الْآيَةَ عَلَى ذَلِكَ لِأَعْتَرَاهُ^(٢)؛ فَقَالَ: لِأَنَّ مَا يَبْتَدَعُونَهُ لَا يَخْلُقُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

وَقَدْ يَتَحَيَّلُ وَرُودُ أَعْتَرَا ضِإْنِ الشَّجَرِيِّ عَلَى أَبِي الْبَقَاءِ فِي تَجْوِيزِهِ: ﴿وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا﴾^(٣) كَوْنُهُ^(٤) كَ^(٥) «زَيْدًا ضَرِبْتُهُ»، وَجِبَابُ بَأَنَّ الْأَصْلَ «وصفة أخرى»^(٦)، وَيَجُوزُ كَوْنُ «تَحِبُّونَهَا» صِفَةً^(٧)، وَالْخَبَرُ^(٨) «نَصْرًا»، وَإِنَّمَا مُحذُوفٌ^(٩)، أَيْ^(١٠):

= الَّذِي لَهُمْ لَيْسَ بِجَدِيدٍ مِنْ جِهَةِ صِنَاعَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا هُوَ مَا يَجُوزُ فِيهِ الرِّفْعُ بِالْأَبْتَدَاءِ، وَلَا يَجُوزُ الْأَبْتَدَاءُ هُنَا بِقَوْلِهِ: «وَرَهْبَانِيَّةٌ»؛ لِأَنَّهَا نَكْرَةٌ لَا مُسَوِّغَ لَهَا مِنَ الْمُسَوِّغَاتِ لِلْأَبْتَدَاءِ بِالنَّكْرَةِ.

(١) مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَفْعُولِ «رَأْفَةً» فِيهِ دَاخِلَةٌ فِي الْجَعْلِ، وَ«أَبْتَدَعُوهَا» فِي مَحَلِّ صِفَةٍ لَهُ.

(٢) قَالَ أَبُو حَيَّانَ: «... وَهَذَا إِعْرَابُ الْمُعْتَزَلَةِ، وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ مُعْتَزَلِيًّا، يَقُولُونَ: مَا كَانَ مَخْلُوقًا لَا يَكُونُ مَخْلُوقًا لِلْعَبْدِ، فَالرَأْفَةُ وَالرَّحْمَةُ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، وَالرَّهْبَانِيَّةُ مِنْ أَبْتَدَاعِ الْإِنْسَانِ، فِيهِ مَخْلُوقَةٌ لَهُ» الْبَحْرُ ٢٢٨/٨.

(٣) الْآيَةُ: ﴿وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرًا مِنْ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَيَسِّرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ سُورَةُ الصَّفِّ ١٣/٦١.

(٤) قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: «قَوْلُهُ: وَأُخْرَى، فِي مَوْضِعِهَا ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ:

أَحَدُهَا: نَصَّبَ عَلَى تَقْدِيرٍ: وَيَعْطُكُم أُخْرَى. وَالثَّانِي: نَصَبَ بِـ «تَحِبُّونَ» الْمَدْلُولَ عَلَيْهِ بِـ «تَحِبُّونَهَا»، وَالثَّلَاثُ: مَوْضِعُهَا رَفَعَ أَيْ: وَتَمَّ أُخْرَى، وَيَكُونُ الْخَبَرُ «نَصْرًا»، أَيْ: هِيَ نَصْرٌ» انْظُرِ التِّيَابَ/ ١٢٢٠.

(٥) أَيْ: مَنْصُوبٌ عَلَى الْأَشْتَغَالِ.

(٦) وَعَلَى هَذَا فَقَدْ حَذَفَ الْمَبْتَدَأَ وَنَابَ الْوَصْفُ عَنْهُ، فَالْمَبْتَدَأُ فِي الْأَصْلِ نَكْرَةٌ مُخَصَّصَةٌ.

(٧) أَيْ: صِفَةٌ لـ «أُخْرَى».

(٨) أَيْ عَلَى تَقْدِيرِ «أُخْرَى» مَبْتَدَأٌ مُخَصَّصًا.

(٩) عَلَى تَقْدِيرٍ: هِيَ نَصْرٌ، وَتَكُونُ جُمْلَةً «هِيَ نَصْرٌ» خَبْرًا عَنْ أُخْرَى.

(١٠) قَدَّرَ هُنَا الظَّرْفَ «لَكُمْ» وَمَتَعَلِّقَةً خَبْرًا، ثُمَّ ذَكَرَ «أُخْرَى» مَعَ الْمَبْتَدَأِ الْمَخَصَّصِ بِهَا وَهُوَ

ولكم نعمة أخرى، و^(١) «نَصْرٌ» بَدَلٌ، أو خَبَرٌ لمحذوف^(٢).

وقول^(٣) أبْن^(٤) مالك بدر الدين في قول الحماسي^(٥):

فارساً ما غادرُوهُ مُلْحَمًا [غير زُمَيْل ولا نِكْسٍ وَكَلْ]

(١) أي: على هذا التوجيه الأخير الذي ذكره يكون «نَصْرٌ» بدلاً من «نعمة»، أو من أخرى.

(٢) أي: لمبتدأ محذوف: هي نَصْرٌ.

وانظر تفصيل هذه الآراء في الدرر المصون ٦/٣١٣، فقد ذكر في «أخرى» خمسة آراء، وذكر البدلية للزمخشري. كما ذكر النصب على الاختصاص، والمصدرية.

(٣) سقط من م/١ من هنا إلى آخر حديثه عن البيت، وثبت في بقية المخطوطات، وهي النسخة الثانية عند مبارك.

(٤) هو أبْنُ أبْنِ مالك بدر الدين محمد. وقد ذكر هذا في كتابه «شرح الألفية». وكان الأولى أن يقول: «وقول أبْنِ الشجري» فإن أبْنِ أبْنِ مالك نقل عنه الشجري.

(٥) ذكر أبْنِ الشجري أنَّ البيت لأمراًة من بني الحارث بن كعب، من مقطوعة من ثلاثة أبيات، ونُسِبَتْ لعلقمة الفحل. والرواية في الحماسة: فارسٌ: بالرفع.

المُلْحَم: أسم مفعول من أَلْحَمْتُهُ الحرب إذا نشبت به في المعركة ففُطِعَ لحمه، ويقال للحرب: المُلْحِمَة. والزُمَيْل: الجبان الضعيف، والنكس: الرجل الذي لا خَيْرَ فيه، والوكَل: الذي يَكَل أمره إلى غيره.

والشاهد فيه: نَصْب «فارساً» بمضمَر يُفسَّرُهُ الظاهر. وما: صلة، ويجوز فيه الابتداء، وجملة «غادرُوهُ» صفة، و«غير زُمَيْل»: خبره.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٧/٢٠٦، وانظر ما سبق ٥/١٠٦، وشرح السيوطي/ ٩٠٩، وأمالى الشجري ١/١٨٧، ٣٣٣، والعيني ٢/٥٣٩، وشرح الأشموني ١/ ٣٣٩، والحماسة بشرح التبريزي ٣/٧٣، وشرح الألفية لأبن الناظم ٣/٩٣، وشرح أبْن عقيل ٢/١٤٠.

إنه^(١) من باب الاشتغال كقول أبي علي في الآية^(٢)، والظاهر أنه نصب على المدح^(٣) لِمَا قَدَمْنَا^(٤)، و«ما» في البيت زائدة، ولهذا^(٥) أمكن أن يدعى أنه من باب الاشتغال.

التَّوَعُّ الخامس^(٦):

اشتراطهم^(٧) الإضمار في بعض المعمولات^(٨)، والإظهار في بعض، فمن الأول مجرور^(٩) «لولا»، ومجرور^(١٠) «وَحَدَّ»، ولا يختصان بضمير خطاب ولا

(١) قال: بدر الدين بن مالك في «باب اشتغال العامل عن المعمول» في شرح الألفية/ ٩٣ «... وأنشد أبْنُ الشجري على جوازه...» وذكر البيت.

أي: على جواز النَّصْب على الاشتغال.

(٢) أي: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ سورة الحديد ٦٧/ ٢٧.

(٣) لم أجد فيما بين يدي من المراجع من قَدَّر فيه هذا التقدير، وقد اعتمد المصنّف في هذا على معنى البيت ودلالته على المدح.

(٤) لما قَدَّمه من أن المنصوب على الاشتغال لا بُدَّ من أن يكون مُخَصَّصاً.

(٥) أي: بسبب تقدير زيادة «ما» أَثْبَتْنَا نَصْبُهُ على الاشتغال، ولو قدر أن «ما» نافية لما أمكن فيه هذا النصب؛ لأن النفي هنا له الصدر، فلا يعمل الفعل بعده «غادره» فيما قبل النفي لو قُدِّر كذلك.

(٦) ذكر في أول الجهة السادسة: ألا يُراعي المعرّب الشروط المختلفة بحسب الأبواب، وذكر من قبل أربعة أنواع مما يقع للمعربين، وهذا هو الخامس.

(٧) في م/ ٤ «اشتراط».

(٨) أي: بعض العوامل شُرط فيها أن يكون عملها في المضمر، فلا تعمل في غيره، فهو يعرض هذه المواضع، ثم يبدأ بذكر ما وقع فيها من الوهم عند بعض المعربين.

(٩) قلت: انظر تفصيل هذا فيما تقدّم في «لولا» ٣/ ٤٥٠ وما بعدها.

(١٠) وذلك في قولك: وَحَدَّ... إلخ.

غيره. تقول^(١): لولاي، ولولاك، ولولاه، ووَخْدِي، وَوَخْدَك، وَوَخْدَهُ.
ومجروور^(٢) «لَبِّي» و«سَعْدِي» و«حَنَانِي»، وَيُسْتَرْطُ لَهُنَّ ضَمِيرُ الْخَطَابِ. وَشَدَّ
نحو قوله^(٣):

دَعَوْنِي^(٤) فَيَا لَبِّي إِذْ هَدَرْتُ لَهُمْ [شَقَاشِقُ أَقْوَامٍ فَأَسْكَنَتْهَا هَذَرِي]

- (١) جعل هذا فيما سبق من القليل، وأنَّ الأصل أن يكون بعد «لولا» ضمير رفع.
ثم إنَّ مجيء الضمير المتصل بعد «لولا» خطأ عند المبرِّد، وعدَّ الفارسي قول المبرِّد هذا
هذياناً. انظر تخريج هذا الخلاف ويسط القول فيه فيما تقدَّم ٤٥٠/٣.
- (٢) أَي: لَبِّيَّكَ وَسَعْدِيَّكَ وَحَنَانِيَّكَ.
لَبِّيَّكَ: بمعنى إقامة على إجابتك بعد إجابة، وَسَعْدِيَّكَ: إسعاداً لك بعد إسعاد،
وحنانيك: تحنناً عليك بعد تحنن.
انظر أوضح المسالك ١٨٧/٢، وانظر الكتاب ١٧٦/١ - ١٧٧.
وذكر المصنف فيه شذوذ الإضافة إلى ضمير الغائب، وإلى الظاهر.
- (٣) ذكر البغدادي أن قائله غير معروف. والرواية عند البغدادي: فَيَا لَبِّي إِذَا هَدَرْتُ...،
بَذَرِي، ومعناه: طلبني المستغيثون لِدَفْعِ الْأَعْدَاءِ عَنْهُمْ، فَيَا مَنْ دَعَانِي لَبِّيَّكَ.
وهدرت شقاشق: الشقاشق جمع شِقْشِقَةٍ شيء يخرج البعير من فيه إذا هاج، وَهَدَرْتُ
شِقْشِقَةَ الْبَعِيرِ: قرقرت وَصَوَّتْ.
وَأَسْكَنَتْهَا: أَي: أَسْكَتِ الشَّقْشِقَةَ، هَذَرِي: صوتي، وَبَذَرِي: مبادرتي للدفاع عَمَّنْ
استغاث بي.
ووجه الشذوذ في البيت. إضافة «لَبِّي» إلى ياء النفس. وَخَزَّجَهُ الْبَغْدَادِي عَلَى أَنَّ لَبِّي:
مخفف الباء وحذفت الكاف لضرورة الشعر، بل لم يذكر الوجه الأول.
انظر شرح البغدادي ٢٠٧/٧، شرح السيوطي/٩٠٩، الخزانة ٢٦٩/١، وفيها يذكر
أيضاً أن وجه الشذوذ «عدم الإضافة» فتأمل! وانظر حاشية الأمير ١٤٣/٢.
- (٤) «دعوني» غير مثبت في م/١ و ٢ و ٣.

وقول آخر^(١):

لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي

كما شَدَّتْ إِضَافَتُهَا^(٢) إِلَى^(٣) الظَّاهِرِ^(٤):

[دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُوراً] فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيَّ مِسُورِ

(١) قائله غير معروف، وقبله:

إِنَّكَ لَوَدَعَوْتَنِي وَدُونِي زوراءَ ذَاتِ مَثَرَعٍ بِئُونِي

لَقُلْتُ

قال البغدادي: «ولو قال: لقلت: لبيك لَسَلِمَ من الشذوذ».

ووجه الشذوذ في البيت إضافته إلى ضمير الغائب.

ودوني: أمامي، زوراء: بئر بعيدة القعر، منزع: مصدر نزع: إذا استقى، ونَزَعَ الدلو: جَدَّيْهَا. البَيِّن: البئر البعيدة القعر الواسعة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٠٨/٧، وشرح السيوطي/٩١٠، وشرح ابن عقيل ٥٢/٣، وشرح الأشموني ٥٠٤/١، والعيني ٣٨٣/٣، والهمع ١١٣/٣، وشرح التصريح ٣٨/٢، واللسان والتاج: لب، بين، وسر الصناعة/٧٤٦.

(٢) أي: إضافة «لَبَّيْ».

(٣) أي: إلى الأسم الظاهر.

(٤) قائله أعرابي من بني أسد.

مِسُور: اسم رجل - نابني: أصابني، لبّي: الثانية مضافة إلى «يَدَيَّ مِسُور» وَخَصَّ اليدين لأنهما تَدَفَّعا الضَّرَّ.

وذهب بعضهم إلى أن «لَبَّيْ» الأول يكتب بالألف، والثانية بالياء؛ لِيُعْرَفَ أَنَّ الأول فعل، والثاني مَصْدَرٌ منصوب بالياء، وَرَدَّ هذا الفارسي.

وَوَجَّهَ الشذوذ كما ذكر إضافة المَصْدَرِ «لَبَّيْ» إلى الأسم الظاهر.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٠٩/٧، وشرح السيوطي/٩١٠، شرح التصريح ٣٨/٢، وشرح المفصل ١١٩/١، والهمع ١١٣/٣، وشرح الأشموني ٥٤٠/١، وشرح ابن عقيل ٥٣/٣، والخزانة ٢٦٨/١، والمحتسب ٧٨/١، ٢٣/٢، والعيني ٣٨١/٣، واللسان والتاج/لب، لبّي، وشرح الحماسة للمرزوقي/١٢٤٧، والكتاب ١٧٦/١، وسر الصناعة/٧٤٧.

ومن ^(١) ذلك ^(٢) مرفوعُ خبر ^(٣) «كاد» وأخواتها ^(٤) إلّا «عسى» ^(٥) فتقول: «كاد زيدٌ يموت» ^(٦) ولا تقول ^(٧): «يموتُ أبوه»، ويجوز ^(٨) «عسى زيدٌ أن يقوم» أو «يقومُ أبوه»، فيرفعُ السببي، ولا يجوزُ رَفْعُهُ ^(٩) الأجنبي نحو «عسى زيدٌ أن يقومَ عمرو عنده».

ومن ذلك ^(١٠) مرفوعُ ^(١١) اسمُ التفضيل في غير مسألة الكُخل ^(١٢)، وهذا ^(١٣) شَرْطُهُ الإضمارُ والاستتارُ، وكذا مرفوع ^(١٤) نحو: قُمْ، وأَقُومْ، وتَقُومْ، ونَقُومْ.

- (١) من هنا إلى قوله «عنده» غير مثبت في م/١، وهي النسخة الثانية عند مبارك.
- (٢) أي: من أشترط الإضمار في بعض المعمولات، وهو ما ذكره في أول النوع الخامس.
- (٣) فلا يكون إلا ضميراً مستتراً يعود على اسم «كاد» وأخواتها.
- (٤) أي: ما كان في باب أفعال المقاربة والرجاء والشروع.
- (٥) عسى: من أفعال الرجاء، يجوز أن يكون فاعلُ الخبر فيها اسماً ظاهراً بشرط أن يكون هذا المرفوع سببياً، مضافاً. فالضميرُ هو اسمها، ولا يكون أجنبياً. انظر الدسوقي ٢/٢١٣.
- (٦) فاعل «يموت» ضمير مستتر يعود على «زيد».
- (٧) أي: لا يرفع فعلُ الخبر فاعلاً ظاهراً كما في المثال، وهو «أبوه».
- (٨) أي: يجوز أن يكون فاعلُ الخبر «يقوم» ضميراً مستتراً، ويجوز أن يكون ظاهراً كما في «يقومُ أبوه»، فيرفعُ الفاعلُ السببي لآتصاله بضمير يعود على اسم «عسى».
- (٩) أي: رَفَعُ الفاعل في فعل الخبر في «عسى».
- (١٠) أي: في أشترط الإضمار في فاعل اسم التفضيل.
- (١١) أي: فاعله يكون ضميراً مستتراً عائداً على ما وُصِفَ به.
- (١٢) مسألة الكحل هي قولهم: «ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكُخلُ من زيد»، فقد جاء في هذه المسألة فاعل اسم التفضيل «أحسن» اسماً ظاهراً وهو «الكحل». وانظر الأرتشاف/ ٢٣٣٥، والكتاب ١/٢٣٢.
- (١٣) أي: مرفوعُ اسم التفضيل في غير مسألة الكُخل يُشترطُ فيه أمران: الإضمارُ والاستتارُ. وانظر الأرتشاف/ ٢٣٣٥.
- (١٤) أي: فاعلها، فهو مضمَر واجب الاستتار.

ومن الثاني^(١): تأكيد^(٢) الأسمِ المُظهِرِ، والنعت^(٣)، والمنعوت^(٤)، وعطفُ
البيانِ والمبيِّنِ.

ومن^(٥) الوَهم في الأوَّل قولُ بعضهم في «لولا ي وموسى»: إنَّ «موسى»^(٦)
يُحتملُ^(٧) الجرَّ^(٨)؛ وهذا خطأ^(٩)؛ لأنَّه لا يُعطفُ على الضميرِ المجرورِ إلا
بإعادة الجارِّ، ولأنَّ «لولا» لا تجرُّ الظاهرَ، فلو أُعيدت^(١٠) لم تعملِ الجرَّ،
فكيف^(١١) ولم تُعدَّ؟.

هذه مسألةٌ يُحاجي^(١٢) بها فيقال: ضميرٌ مجرورٌ لا يصحُّ أن يُعطفَ عليه اسمٌ
مجرورٌ، أعدتُ الجارَّ أو لم تُعدَّه. وقولي^(١٣): «مجرور»؛ لأنَّه لا يصحُّ أن تُعطفَ

(١) أي: أشرط الإظهار في بعض المعمولات.

(٢) لا يؤكِّد الأسمِ المظهر إلا بمثله. وفي م/١ و٢: «توكيد».

(٣) تقدَّم أنَّ الضمير لا يُنعت ولا يُنعتُ به.

(٤) ولا يكون المنعوت إلا ظاهراً، وكذا ما جاء بعده: فلا يُبين ولا يُبينُ به.

(٥) أي: مما وقع من الوهم لبعض المعربين ما جاء في تأكيد الأسمِ المُظهِرِ.

(٦) سقط «موسى» من م/٣.

(٧) في م/١ و٢ «محتمل».

(٨) محتملٌ للجر بعطفه على ياء النفس التي هي في محل جرٍّ بـ «لولا».

(٩) ذكر سببين: الأوَّل: إعادة الجار: أي لولاي ولولا موسى. وإعادة الجارِّ مذهب بضريّ،

ولا يشترطُ ذلك الكوفيون. فحجَّة المصنف هنا يمكن أن يردَّ عليها بجواز الجر من غير
إعادة الجارِّ.

والسبب الثاني: أنَّ «لولا» لا تجرُّ الظاهرَ، وهذا سبب أقوى في بيان الخطأ.

(١٠) أي: ولولا موسى.

(١١) أي: فكيف يكون «موسى» مجروراً ولم تُعدَّ «لولا»؟

(١٢) أي: يُلغزُ بها.

(١٣) أي: في قوله: «يُحتملُ الجرَّ»، وذلك في حديثه عن «موسى».

عليه^(١) أسماً مرفوعاً؛ لأنَّ «لولا» محكومٌ لها بحكم الحروف الزائدة^(٢)، والزائد لا يَقْدَحُ في كَوْنِ الأسمِ مجرّداً من العواملِ اللفظيّةِ^(٣)، فكذا^(٤) ما أشبهَ الزائدَ. وقول^(٥) جماعةٍ في قولِ هُذبةَ^(٦):

عسى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتَ فيه يكونُ وراءه فَرْجٌ قريبُ
إنَّ «فَرْجاً» أَسْمٌ «كان»، والصوابُ: أنه مبتدأ، خبره الظرفُ، والجملةُ^(٧) خبرُ
«كان»، وأسمها^(٨) ضميرُ الكرب. وأما قوله^(٩):

وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي، فَأَتَهَضُّ نَهَضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

-
- (١) أي: على الضمير بعد «لولا».
- (٢) فهي تجزّ في الظاهر، ولا تحتاج إلى متعلّق.
- (٣) أي: يكون مبتدأ؛ لأنه مجرّد من العوامل اللفظيّة، وذلك عند وقوعه بعد حرف الجرّ الزائد.
- (٤) أي: فكذا ما جاء بعد «لولا»؛ فالياء على هذا في محل رفع مبتدأ، ويكون العطف عليها نظراً للمحلّ.
- (٥) من هنا إلى نهاية النّص «فاعِلٌ يثْقِلُنِي» ساقط من م/١، وهي النسخة الثانية عند مبارك.
- (٦) هو هُذبة بن الخشرم، وتقدّم البيت في «عسى» انظر ما سبق ٢/٤٢١، وقد استشهد به من قبل لمجيء خبر «عسى» غير مقترن بـ «أن».
- (٧) أي: الجملة الأسميّة «وراءه فَرْجٌ قريبٌ».
- (٨) أي: وأسم «كان» ضمير الشأن يعود على «الكرب»، وكان وما بعدها خبر «عسى».
- (٩) البيت لعمر بن أحمَر الباهلي، وهو من مقطوعة في خمسة أبيات، والقافية فيها رائيّة، وليست لاميّة كما جاءت في إنشاد النحويين... والبيت:
- ... نَهَضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ
- وقد أثبت هذه الرواية البغدادي... والرواية عند الجاحظ مختلفة عما هنا.

فَنَوِي: بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنْ تَاءٍ «جَعَلْتُ»، لَا فَاعِلُ «يُثْقَلُنِي».
وَمِنْ الْوَهْمِ ^(١) فِي الثَّانِي ^(٢) قَوْلُ أَبِي الْبَقَاءِ فِي ^(٣) ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ
الْأَبْتَرُ﴾ ^(٤): إِنَّهُ يَجُوزُ كَوْنُ «هُوَ» تَوْكِيداً ^(٥)، وَقَدْ مَضَى ^(٦).
وَقَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٧): ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ
اعْبُدُوا﴾: إِذَا قُدِّرَتْ «أَنْ» مُصَدَّرَةً، أَنَّهَا وَصَلَتْهَا عَطْفٌ ^(٨) بَيَانٍ عَلَى الْهَاءِ.

= وعزا العيني بيت الشاهد هذا لأبي حَيَّةَ التَّمِيمِيِّ، كَمَا نُسِبَ لِلْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْرَجِ
الْأَسَدِيِّ، وَرَدَّ هَذَا الْبَغْدَادِيُّ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُثَبَّتٍ فِي دِيْوَانِهِ، وَعَزَاهُ الْجَا حَظُ فِي الْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ
لأبي ضَبَّةٍ.

يُثْقَلُنِي: يُجْهَدُنِي، أَنَهَضُ: أَقُومُ، وَالسُّكْرُ وَالثَّقِيلُ: صِفَةُ مُشَبَّهَةٍ.

وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ أَنَّ «نَوِي» بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنْ تَاءٍ «جَعَلْتُ».

وَذَهَبَ أَبُو مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ إِلَى أَنَّهُ رُبَّمَا جَاءَ خَبَرُ «جَعَلَ» جُمْلَةً أَسْمِيَّةً وَفَعْلِيَّةً مُصَدَّرَةً
بِ«إِذَا» فَيَكُونُ «نَوِي» فَاعِلُ «يُثْقَلُنِي».

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٢١٣/٧، والسيوطى ٩١١، البيان والتبيين ٧٦/٢، وشعر أبى
أحمر: زيادات ١٨٠ - ١٨١، والهمع ١٣٢/٢، ١٤٤، وشذور الذهب ١٩٠، ٢٧٥،
والعيني ١٧٣/٢، وشرح التصريح ٢٠٤/١، وشرح الأشموني ٢٢٢/١، والخزانة ٤/
٩٤، وشرح التسهيل ٣٩٠/١، ٣٩٨.

(١) أي: من الوهم في قول بعض النحويين.

(٢) وهو اشتراط الإظهار في بعض المعمولات.

(٣) سورة الكوثر ١٠٨/٣.

(٤) ذكر العكبري ثلاثة أوجه في «هو»: الابتداء، والتوكيد، والفصل. انظر البيان ١٣٠٦.

(٥) أي: جعله توكيداً لـ «شأنك».

ووجه الوهم جعل الاسم الظاهر مؤكداً بالضمير. وانظر رد السمين في الدر ٥٧٧/٦.

(٦) مضى في ضمير الفصل، انظر ما سبق ٥٧٣/٥، وقد اعتذر المصنف عن أبي البقاء فقال:
«وقد يريد أنه توكيد لضمير مستتر في «شأنك» لا لنفس «شأنك»».

(٧) سورة المائدة ١١٧/٥، وتقدمت، انظر ٥٨/١.

(٨) انظر الكشف ٤٩٣/١، وذهب مكِّي إلى البدلية، وانظر مشكل إعراب القرآن ٢٥٤/١.

وتقدمت مناقشة هذه المسألة للمصنف. انظر ما سبق ١٩٩/١ - ٢٠١.

وقول النحويين في نحو^(١) ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾: إِنَّ الْعَطْفَ عَلَى الضَّمِيرِ المستتر. وقد رَدَّ ذلك أَبْنُ مَالِكٍ، وجَعَلَهُ من عَطْفِ الْجُمْلِ، والأَصْلُ^(٢): وَتُسْكُنُ زَوْجُكَ الْجَنَّةَ.

وكذا قال^(٣) في^(٤) ﴿لَا تُخْلِفُهُمْ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ﴾: إِنَّ التَّقْدِيرَ^(٥): وَلَا تُخْلِفُهُ أَنْتَ؛ لِأَنَّ^(٦) مَرْفُوعَ فِعْلِ الْأَمْرِ لَا يَكُونُ ظَاهِرًا، ومَرْفُوعُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ذِي الثَّوْنِ لَا يَكُونُ غَيْرَ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، وَجُوزَ فِي قَوْلِهِ^(٧):

نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نَأْوِي ذُو الْأَمْوَالِ مِنَّا وَالْعَدِيمُ
إِلَى حُفَرٍ أَسَافِلُهُنَّ جُوفُ وَأَعْلَاهُنَّ صَفَاحُ مُقِيمُ

(١) سورة البقرة ٣٥/٢، والأعراف ١٩/٧، وتقدّمت في مواضع. انظر ما سبق ٢٣٨/٥.

(٢) تقدّمت المسألة ومناقشتها في ٢٣٧/٥، وانظر البحر المحيط ١٥٦/١، والدر المصون ٥/٢٣٨، وانظر شرح التسهيل لأبن مالك ٣/٣٧١.

(٣) أي: أَبْنُ مَالِكٍ.

(٤) سورة طه ٥٨/٢٠.

(٥) انظر ما سبق ٢٣٨/٥، وفيه حديث أَبْنِ مَالِكٍ فِي الْمَسْأَلَةِ. وانظر شرح التسهيل ٣/٣٧٢.

(٦) أي: وَإِنَّمَا جَعَلَهُ من عَطْفِ الْجَمْلِ لَا عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ لِأَنَّ مَرْفُوعَ فِعْلِ الْأَمْرِ لَا يَكُونُ أَسْمًا ظَاهِرًا.

(٧) البيتان من أبيات اللُّبْرِجِ بن مسهر الطائي.

والعديم: مَنْ لَا شَيْءَ عِنْدَهُ، وَالْحُفَرُ: الْقُبُورُ، جَمْعُ حُفْرَةٍ.

وَجُوفُ: جَمْعُ أَجْوَفَ، أَي: ذِي جُوفٍ، الصَّفَاحُ: الْحَجَرُ الْعَرِيضُ.

وقد أسْتَشْهَدَ بِهِذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ لِبَيْتِ الْأَوَّلِ أَنَّ الرِّوَايَةَ بِالنُّونِ: نَأْوِي، وَلَا يَكُونُ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ فَاعِلُهُ: ذُو الْأَمْوَالِ، بَلْ ضَمِيرُ مُسْتَرَرِّ تَقْدِيرِهِ نَحْنُ، وَهُوَ يَسْتَشْهَدُ بِهَذَا لِأَخْرِ نَصِّ أَبْنِ مَالِكٍ السَّابِقِ، وَهَذَا اقْتَضَى أَنْ يَقْدَرُ فِعْلًا: وَيَأْوِي: وَيَكُونُ فَاعِلُهُ ذُو الْأَمْوَالِ، وَيَكُونُ مَعَ مَا بَعْدَهُ تَوَكِيدًا لـ «نَأْوِي» بِالنُّونِ.

كوْنُ «ذوو» فاعلاً بفعل غيبة محذوف، أي: يأوي ذوو الأموال، وكونه وما بعده تأكيداً على حَدٍّ^(١): «ضَرِبَ زَيْدُ الظَّهْرُ وَالْبَطْنَ».

* * *

تنبيه^(٢)

من العوامل ما يعمل في الظاهر وفي المضمَر بشرط أستتاره، وهو «نِعَم» و«بَشَسَ»، تقول^(٣): «نِعَمَ الرجلانَ الزيدانَ» و«نِعَمَ رجلينَ الزيدانَ»، ولا يقال^(٥) «نِعَمًا» إِلَّا في لُغِيَّةٍ^(٦)، أو بشرط إفراده^(٧) وتذكيره، وهو «رُبَّ» في الأصَحَّ.

= وذكر البغدادي أنَّ هذه الرواية غير مشهورة، بل الرواية المشهورة بالياء «يأوي»، وذكر هذه الرواية أبو تمام في الحماسة، ولم يذكر أحد من شَرَّاح الحماسة رواية النون. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢١٥/٧، وشرح السيوطي/٩١٢، وشرح الحماسة للتبريزي/١٢٧٧.

- (١) الظَّهْرُ وَالْبَطْنُ: تأكيد لزيد، على تقدير: الظَّهْرُ مِنْهُ وَالْبَطْنُ مِنْهُ. وانظر غير هذا في حاشية الشمني ٢٣٢/٢ نقلاً عن الرضي.
- (٢) سقط هذا التنبيه من م/١، وفي م/٥ «مسألة» بدلاً من «تنبيه».
- (٣) العامل: «نِعَمَ» هنا عمل في الظاهر وهو «الرجلان».
- (٤) العامل «نِعَمَ» عمل في ضمير مستتر وهو «هما» وفسر الضمير بالتمييز «رجلين».
- (٥) نِعَمًا: أي في المثال الثاني لا يكون الضمير بارزاً. وجاء ضبطه عند الشيخ محمد: «نِعَمًا»، وعند مبارك من غير ضبط.
- (٦) هي لغة «أكلوني البراغيث» حيث يُطابِقُ الفعلُ ما بعده في التثنية والجمع.
- (٧) شرط من قبلُ أَسْتَأَرَّ الضمير، وهنا يشترط إفراده وتذكيره، وهو مجرور «رُبَّ» في قولك: رُبُّهُ رَجُلًا، ورُبُّهُ رَجُلَانًا، فالضمير مفردٌ مُذَكَّرٌ. وانظر هذا فيما سبق ٣٢٨/٢ «رُبَّ».

النوع السادس:

اشتراط^(١) المفرد في بعض المعمولات، والجملة^(٢) في بعض.

- فمن الأول: الفاعل ونائبه، وهو الصحيح، فأما ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا
الْآيَاتِ لَيْسَجُتُمْ﴾^(٣)، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٤) فقد مرَّ البحث
فيهما.

ومن الثاني^(٥): خبر «أَنَّ» المفتوحة إذا خُفِّت^(٦)، وخبر القول المحكي^(٧) نحو
«قُولِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». وَخَرَجَ بِذِكْرِ المحكي قولك: «قُولِي حَقٌّ»، وكذلك خبر
ضمير الشأن^(٨)، وعلى هذا فقوله تعالى^(٩): ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ فِي آذَانِ قَلْبِهِ﴾

(١) في م/٢ والمطبوع «أشترطهم».

(٢) في م/٥ «والجمل...».

(٣) سورة يوسف ١٢/٣٥، وأنظر ما تقدّم ١١٣/٥، ففيه بيان حكم الفاعل في هذه الآية
والخلاف فيه. وأنظر ص/١١٩.

(٤) سورة البقرة ١١/٢، وأنظر ما تقدّم ١١٩/٥، وفيه بيان الخلاف في تقدير نائب الفاعل.
(٥) أي: مما أشترطوا فيه أن يكون جملة.

(٦) إذا خُفِّت «أَنَّ» فأسمها ضمير الشأن، ويكون الخبر جملة، وهو ما ذكره ابن مالك بقوله:
«وإن تخففت «أَنَّ» فأسمها أستكث والخبر أجعل جملة من بعد «أَنَّ»

(٧) إذا أريد الإخبار عن المبتدأ قولي: فجملة «لا إله إلا الله» خبر، وانظر هذا في ١٢١/٥،
ولم يحتج الخبر إلى رابط كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد.

قال الدسوقي: «حاصله أن القول إذا وقع فإما أن تقصد حكايته أو الإخبار عنه بأمر، فإن
كان الأول وجب الإخبار عنه بجملة مراد لفظها، وإن كان الثاني أخير عنه بمفرد» الحاشية
٢١٤/٢.

(٨) أي: يجب أن يكون خبره جملة.

(٩) سورة البقرة ٢٨٣/٢، وتقدّمت في أول الجهة السادسة.

إذا^(١) قُدِّرَ ضَمِيرُ «إِنَّ» لِلشَّانِ لَزِمَ كَوْنُ «أَنْتُمْ» خَبِراً مُقَدِّماً، و«قَلْبُهُ» مبتدأ مؤخراً^(٢)، وإذا قُدِّرَ راجعاً إلى أَسْمِ الشَّرْطِ جاز ذلك^(٣)، وَأَنْ يَكُونَ «أَنْتُمْ» الْخَبَرُ^(٤)، و«قَلْبُهُ» فاعِلٌ بِهِ.

وخبِرَ أفعال المقاربة^(٥)، ومن الوَهْم^(٦) قولُ بعضهم في^(٧) ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾: إِنَّ «مَسْحًا» خبر^(٨) «طَفِقَ»، والصَّوابُ أَنَّهُ مُصَدَّرٌ لخبِرٍ محذوفٍ، أي: يَمَسَحُ مَسْحًا^(٩).

وجوابُ الشرط^(١٠)، وجوابُ القَسَمِ، ومن الوَهْم^(١١) قول الكسائي وأبي حاتم في نحو^(١٢) ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُضَوِّكُم﴾: إِنَّ اللَّامَ وما بعدها جوابٌ. وقد مرَّ

(١) سقط من هنا وما بعده من م/١.

(٢) وبذلك يكون خبر ضمير الشأن وما عمل فيه جملة فعلية.

(٣) أي: جاز هذا الإعراب، وجاز الثاني وهو ما سيذكره.

(٤) وهو خبر مفرد.

(٥) وخبر أفعال المقاربة لا يكون إلا جملة فعلية مُصَدَّرَةٌ بفعل مضارع.

(٦) أي: في أخبار هذه الأفعال.

(٧) سورة ص ٣٨/٣٣، وتقدّمت في حرف الباء. انظر ما سبق ١٦٠/٢.

(٨) هذا مَنشَأُ الوهم، وهو جعل خبر هذه الأفعال مفرداً.

(٩) انظر هذا فيما تقدّم ١٦٢/٢، فإنه بعد أن قُدِّرَ الخبر العامل في المصدر قال: «ويجوز

أن يكون صفة أي: مسحاً واقعاً بالسوق». كذا!

(١٠) وكلا الجوابين لا يكون إلا جملة.

(١١) أي: في جواب الشرط والقسم.

(١٢) سورة التوبة ٦٢/٩ وتقدّمت في «أَنْ». انظر ١٦٣/١، واللام ١٦٣/٣، والجملة الاعتراضية ٦٨/٥.

البحث في ذلك^(١).

وقول بدر الدين ابن مالك في قوله تعالى^(٢): ﴿أَفَمَنْ زَيْنَ لَمْ يَسُوءْ عَمَلِهِ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾^(٣): إن جواب الشرط محذوف، وإن تقديره: ذهب نفسك عليهم حسنة، بدليل ﴿فَلَا نَذْهَبُ نَفْسَكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً﴾، أو «كمن هداه الله». بدليل^(٤) ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾^(٥) والتقدير الثاني باطل^(٦)، ويجب عليه^(٧) «مَنْ» موصولة، وقد يُتوهم أن مثل هذا^(٨) قول صاحب اللوامح - وهو أبو الفضل^(٩) الرازي -، فإنه قال في قوله تعالى^(١٠): ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾:

- (١) ذكر هذا المصنف في «لام الجر» ١٦٢/٣ عن الأخفش، فقد ذهب إلى أن القسم يُتلقى بلام «كي» وهو عند أبي علي الأولى. انظر تفصيل هذا في الموضوع المشار إليه.
- (٢) سورة فاطر ٨/٣٥، وتقدمت في الألف المفردة. انظر ما تقدم ٧٣/١.
- (٣) تقدم الحديث في الآية، وانظر ما سبق ٧٣/١ - ٧٤، فقد ذكر هذه التقديرات في الآية.
- (٤) قوله: ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ غير مثبت في م/١ و٢ و٣.
- (٥) أي: على أن «مَنْ» شرطية، وعلى هذا «فإن الله يضل...» جواب الشرط.
- (٦) أي: على التقدير الثاني يجب جعل «مَنْ» موصولة لا شرطية، خلافاً لما ذهب إليه ابن ابن مالك، والمقدر خبر «مَنْ» المبتدأ الموصول.
- (٧) على التقدير الثاني السابق في آية سورة فاطر.
- (٨) هو عبدالرحمن بن أحمد بن الحسن...، أبو الفضل الرازي العجلي الإمام المقرئ، شيخ الإسلام، الثقة الورع الكامل، يُقال: إن مولده بمكة، ولا زال ينتقل إلى البلدان، وكان مقرئاً فاضلاً، كثير التصانيف، حسن السيرة، متعبداً، حسن العيش، وكان يُقرئ القرآن، ويروي الحديث. وكان عالماً بالأدب والنحو. وُلِدَ سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وتوفي سنة أربع وخمسين وأربعمائة. انظر غاية النهاية ٣٦١/١ - ٣٦٣ وبغية الوعاة ٧٥/٢، وكتابه: اللوامح في شواذ القراءة.

- (٩) ﴿قُلْ أَعِدُّ لِلَّهِ وَأَنْتُمْ عَلَىٰ عِبَادِهِ أَلْوَيْنَ أَصْطَفَىٰ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ مِمَّا يَشْرِكُونَ﴾ * أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَبَابًا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا شَجَرًا أُورُثَ لَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ بَلَّ هُمْ قَوْمٌ يَعِدِلُونَ﴾ سورة النمل ٥٩/٢٧ - ٦٠.

لا بُدَّ^(١) من إضمار جملة مُعادلة، والتقدير: كمن لا يَخْلُق. انتهى.

وإنما هذا مَبْنِيٌّ على تسمية جماعةٍ منهم الزمخشريُّ في مُفَصَّلِه - الظَّرْف من نحو: «زيد في الدار» جملة ظرفية^(٢)، لكونه خَلْفاً عن جملة مُقدِّرة^(٣)، ولا يُعْتَدَرُ بمثل هذا عن ابن مالك^(٤)؛ فَإِنَّ الظَّرْف لا يكون جواباً إِنْ قُلْنَا إِنَّه جملة.

التَّوَعُّ السَّابِعُ:

أَشْرَاطُ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَالْأَسْمِيَّةِ فِي بَعْضِ.

فمن الأوَّل^(٥): جملةُ الشَّرْطِ غير^(٦) «لولا»، وجملةُ جواب^(٧) «لو» و«لولا» و^(٨)«لوما»، والجملتان^(٩) بعد «لَمَّا».

(١) قال أبو حيان: «وقال أبو الفضل الرازي في كتاب اللوامح له: ولا بُدَّ من إضمار جملة معادلة، وصار ذلك المضمَر كالمنطوق به لدلالة الفحوى عليه. وتقدير تلك الجملة: أَمَنَ خَلَقَ السماوات كمن لم يخلق. وقد أظهر في غير هذا الموضع ما أضمر فيها لقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لا يَخْلُقُ﴾. انتهى.

قال أبو حيان: «وتسمية هذا المقدَّر جملة إن أراد بها جملة من الألفاظ فهو صحيح. وإن أراد الجملة المصطلح عليها في النحو فليس كذلك، بل هو مضمَر من قبيل المفرد» انظر البحر ٨٩/٧.

(٢) انظر المُفَصَّل/ ٢٤.

(٣) والجملة المقدرة «استقر»، والظرف متعلِّق به.

(٤) عن ابن مالك. فيما ذهب إليه من تقدير في آية سورة فاطر المتقدمة.

(٥) أي: الذي أَشْرَطَ فيه الجملةُ الفَعْلِيَّةُ.

(٦) جملة الشرط بعد «لولا» جملة اسمية، ومثله ما يكون بعد «لوما».

(٧) لو: جملة الشرط فيها فعلية، وكذا جملةُ الجواب، ولولا ولو ما: لا تكون جملة الجواب فيهما إلا فعلية. وانظر ما تقدَّم ٤٦٥/٥.

(٨) لوما: غير مثبت في م/ ٣.

(٩) نحو: لَمَّا جاءني أكرمتي. وتسمَّى حَرْفَ وجودٍ لوجود، أو حَرْفَ وجوبٍ لوجوب، وتختصُّ بالماضي. وانظر ما تقدَّم ٤٨٥/٥.

والجملُ التالية أَحْرَفَ التحضيض^(١)، وجملَةُ أخبار أفعال المقارَبة؛ وخبرُ «أَنَّ» المفتوحة بعد «لو» عند الزمخشري ومتابعيه^(٢)، نحو^(٣) ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾.

ومن الثاني^(٤) الجملة بعد^(٤) «إِذَا» الفُجائية، و«اليتما»، على الصحيح فيهما.

ومن الوَهم في الأول^(٦): أن يقولَ مَنْ لا يذهبُ إلى قول الأَخفش^(٧) والكوفيين في نحو ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ﴾^(٨)، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٩)، ﴿إِذَا

(١) أحرف التحضيض مثل هَلَا، أَلَا، نحو: هَلَا فعلت خيراً، أَلَا تزورنا. وانظر ما سبق ١/ ٤٤٨ وما بعدها في «أَلَا».

وانظر «أَمَّا» في ١/ ٣٤٩ «عند المالقي»، وانظر ٣/ ٤٥٢ «لولا» و«لو» فيما سبق ٣/ ٤١٤.

(٢) تقدّمت المسألة عند المصتف والخلاف فيها، فما بعدها عند سيبويه رَفَعُ بالابتداء، ولا يحتاج إلى خبر، وعند المبرد والزجاج والكوفيين فاعل، والفعل مقدّر: ولو ثبت أنهم آمنوا.

وذهب الزمخشري إلى كون خبر «أَنَّ» فعلاً ليكون عوضاً من الفعل المحذوف.

انظر ما سبق ٣/ ٤٢٥ - ٤٢٩، وقبله ١/ ٥٩ الحاشية (٣).

(٣) سورة البقرة ١٠٣/٢ وتقدّمت في مواضع، وانظر حرف اللام «لام الجواب» ٣/ ٢٧٢، وكذا في «لو» ٣/ ٤٢٥.

(٤) أي: أشتراط الجملة الأسمية. وانظر ما سبق «إِذَا» ٢/ ٤٨، قال: «... أن تكون لمفاجأة فتختص بالجمال الأسمية...».

(٥) ليت: بعد اتصال «ما» بها تصلح للبقاء على الجملة الأسمية، وتكون عاملة، وتصلح للإلغاء، وتكون مهمله، والأول أرجح. وانظر ما سبق ٣/ ٥١٣.

(٦) أي: أشتراط الجملة الفعلية في الشرط.

(٧) قول الأَخفش هو أَنَّ المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ، وما بعد المرفوع خبر. وكذا الكوفيون.

(٨) سورة النساء ١٢٨/٤، وتقدّمت الآية في «إِذَا» ١/ ٣٩١.

(٩) سورة التوبة ٦/٩، وتقدّمت. انظر ما سبق ٥/ ١٦، وقبله ١/ ١٥٨.

الْأَسْمَاءُ أَنْشَقَّتْ^(١): إِنْ^(٢) المرفوع مبتدأ، وذلك حَطًّا^(٣)؛ لأنه خلاف قول من اعْتَمَدَ عليهم^(٤)، فإنما قاله سهواً^(٥)، وأما إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي^(٦) فلا يُعَدُّ ذلك الإعراب حَطًّا؛ لأنَّ هذا مذهب ذهبوا إليه، ولم يقولوه سهواً عن قاعدة، نَعَمْ، الصَّوابُ خلاف قولهم في أصل المسألة، وأجازوا^(٧) أن يكون المرفوع محمولاً على إضمار فعل كما يقول الجمهور، وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً وهو أن يكون^(٨) فاعلاً بالفعل المذكور^(٩) على التقديم والتأخير، مستدلين بنحو قول

(١) سورة الأنشاق ١/٨٤، وتقدّمت في مواضع أولها في ٥٨/١.

(٢) قال السمين في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ﴾: «امرأة فاعل بفعل مُضْمَر واجب الإضمار، وهذا من باب الاشتغال، ولا يجوز رَفْعُهَا بالابتداء؛ لأنَّ أداة الشرط لا يليها إلّا الفعل عند جمهور البصريين خلافاً للأخفش والكوفيين، والتقدير: وإن خافت امرأة خافت، ونحوه «وإن أحد من المشركين استجارك...» انظر الدر ٢/٤٣٥ - ٤٣٦.

(٣) حَطًّا بسبب دخول أدوات الشرط على الأسم وهو مبتدأ، وأدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية.

(٤) وهم البصريون، إذ يرون أن جملة الشرط لا تكون إلّا فعلية.

(٥) أي: قاله سهواً عن مذهب البصريين في المسألة.

(٦) في م/٣ «أو الكوفيون».

(٧) أي: الأخفش والكوفيون، وهو الرأي الثاني مما نُقِلَ عنهم، وهم في هذا موافقون لمذهب أهل البصرة.

(٨) أي: الأسم بعد أداة الشرط.

(٩) أي: بالفعل المذكور بعده لا بفعل مقدّر من جنس ما بعده، وهذا على مذهب أهل الكوفة في جواز تقديم الفاعل على فعله. وانظر الهمع ٢/٢٥٥.

وانظر ما تقدّم ٥٨/١ الحاشية (٥).

الزَّيَّاء^(١):

ما للجمالِ مَشْيُها وئيدا

فيمِن رَفَعَ «مَشْيُها». وذلك عند الجماعة^(٢) مبتدأ حُذِفَ خَبَرُهُ، وبقي معمولُ الخبر، أي: مَشْيُها يكون وئيداً، أو يُوجَدُ وئيداً، ولا يكون بدلَ بعضٍ من الضمير المستتر في الظرف^(٣)، كما كان فيمن جرَّه بَدَلُ اشْتِمَالٍ من «الجمال»؛ لأنه عائِدٌ

(١) بعد هذا البيت قولها:

أَجْنَدَلَا يَخْمِلُنْ أَمْ حَدِيدَا

وهذا البيت من جملة أبيات قالتها لَمَّا رَأَتْ الجِمالَ التي جاء بها قصير بنُ سعدٍ صاحب جذيمة، وقد أحتال عليها، ووضع الرجال في توابيت، وحملها على الجمال، فلما رأتها تسير متاقلةً أنكرت ذلك، وقالت أبياتاً منها بيت الشاهد. وفي «مَشْيُها» ثلاثة أوجه: الرفع: وهو ما استدلَّ به الكوفيون على تقدُّمِ الفاعل، والعامل فيه «وئيداً»، ورَدَّ هذا البصريون، وهو ما ذكره المصنِّف.

والجَرُّ: وذلك على البدل من «الجمال»، وهو بَدَلُ اشْتِمَالٍ.

والنصب: وذلك على الحال.

ورواية الرفع هي حُجَّةُ الكوفيين في البيت على ما ذهبوا إليه من جواز تقدُّمِ الفاعل على عامله.

والزَّيَّاء: هي بنت عمرو بن عامر، وعامر هو ماء السماء، وكان خرج من اليمن لما أَحْمَسَ بسيل العَرم فنزل الجزيرة، وأعلى الفرات، وملكها ثم قتله جذيمة الأبرش، فهربت الزباء إلى الروم، ثم رجعت وعزمت على الأخذ بئار أبيها.

وانظر قصتها في حاشية الشمي ٢٣٣/٢، والأمير ١٤٥/٢، والخزانة ٢٧٢/٣.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٢١٦/٧، وشرح السيوطي ٩١٢، والهمع ٢٥٥/٢، والعيني ٤٨٨/٢، وأوضح المسالك ٣٣٧/١، وشرح الأشموني ٣٠٣/١، والكمال ٦٠٩، والخزانة ٢٧٢/٣، وأدب الكاتب/٢٠٠، ومعاني الفراء ٤٢٤/٢.

(٢) أي: عند أهل البصرة. وانظر العيني ٤٥١/٢.

(٣) أي في متعلِّق الظرف، أي: شيء ثبت هو للجمال، أو استقرَّ.

وهو رأي الفارسي. انظر شرح البغدادى ٢١٨/٧، وأوضح المسالك ٣٣٩/١.

على «ما» الاستفهامية، ومتى أُبْدِلَ اسْمٌ من اسْمٍ استفهامٍ وَجَبَ اقترانُ البَدَلِ بهمزة الاستفهام^(١)، فكَذَلِكَ حَكْمُ ضميرِ الاستفهام، ولأنه لا ضمير فيه^(٢) راجع إلى المُبْدَلِ منه.

ومن ذلك^(٣) قول بعضهم في بيت «الكتاب»^(٤):

[صَدَدْتُ فَاطُولَتِ الصُّدُودَ] وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

إِنَّ^(٥) «وصال» مبتدأ. والصَّوَابُ^(٦) أَنَّهُ فاعِلٌ بـ «يدوم» محذوفاً مُفسِّراً^(٧) بالمذكور.

وقول آخر في نحو: «آتَيْكَ يَوْمَ زَيْدًا تَلْقَاهُ»: إِنَّهُ يجوز في «زيد» الرفعُ بالابتداء، وذلك خَطَأً عند سيبويه؛ لَأَنَّ الزَّمْنَ المبهَمَ^(٨) المستقبِلُ يُحْمَلُ على «إذا» في أَنَّهُ لا يُضَافُ إلى الجملة الأسميّة^(٩).

(١) أي: يقال: ما للجمال؟ وما لمشيها وثيداً؟ أجندلاً يحملن...؟

(٢) أي: وبَدَلِ الاشتِمَالِ لا بُدَّ فيه من ضمير يعود على المُبْدَلِ منه، ولا ضمير هنا. والتقدير عند الجوابيقي: ما لمشي الجمال وثيداً. انظر شرح البغدادي ٢١٨/٧.

(٣) أي: من الزَّهْمِ في تقدير الجملة فعليةً أو أسميةً.

(٤) البيت للزمّار الفقعسي، وتقدّم في «ما» الزائدة الكافّة. انظر ما سبق ٦٨/٤، وانظر الكتاب ١٢/١، ٤٥٩، وجاء البيت تاماً في م/٥.

(٥) في م/٣ «إِنَّ وصالاً يدوم».

وذهب إلى أَنَّهُ الصواب لأن «قَلَّ» المكفوفة لا تدخل إلا على جملة فعلية.

(٦) انظر ما تقدّم ٦٨/٤ - ٧١.

(٧) في م/٢ «مُفسَّرٌ».

(٨) مثل «يوم» هنا.

(٩) بل يُضَافُ إلى الجملة الفعلية.

وأعترض الدماميني بأنّه إذا كان خَطَأً عند سيبويه فليس بخطأ عند غيره، بل هو صواب، =

وأما قوله تعالى ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾^(١) فقد مضى^(٢) أَنَّ الزَّمَنَ هنا محمولٌ على «إِذَا» لا على «إِذَا»، وَأَنَّهُ لتحقيقه نُزِلَ مَنَزِلَةُ الماضي^(٣).

وأما جوابُ أَبْنِ عَصْفُورٍ^(٤) عن سيبويه بأنه إِنَّمَا يُوجِبُ ذلك^(٥) في الظروف^(٦)، واليومُ هنا بَدَلٌ من المفعول به وهو «يَوْمَ التَّلَاقِ» في قوله تعالى: ﴿لِنُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾^(٧)، فَمَرْدُودٌ^(٨)، وإِنَّمَا ذلك^(٩) في أَسْمِ الزَّمَانِ ظرفاً كان أو غيره، ثم هذا الجواب^(١٠) لا يتأتَّى له في قوله^(١١):

وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا دُوَّ شَفَاعَةٍ بِمُعْنَى فِتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

= وَرَدَ الشَّمْسِيُّ هذا بأنَّ المصنَّف لم يُخْطِ صاحب هذا القول، وإِنَّمَا أخبر أنه على ما ذهب إليه سيبويه، يكون تخريجه خطأ، ومن مفهوم المخالفة يُعْلَمُ أنه عند غيره صواب.

(١) سورة غافر ١٦/٤٠ وتقدَّمت الآية في موضعين: الأول في ٤٤٤/٢، والثاني في الجهة الثانية من هذا الباب. وقيله ١٩٨/٥ الجملة المضاف إليها.

(٢) قال المصنَّف في الآية فيما تقدَّم: «وَرَعَمَ سيبويه أن الزمان المبهم إن كان مستقبلاً فهو كإِذَا في اختصاصه بالجمل الفعلية، وإن كان ماضياً فهو كإِذَا في الإضافة إلى الجملتين، ... وَرَدَّ عليه دَعْوَى اختصاص المستقبل في الجملة الفعلية بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾...»؛ والجواب الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جُعِلَ كالماضي، فَحُوِّلَ على «إِذَا» لا على «إِذَا...» انظر ما سبق ٢٠٠/٥ - ٢٠٣.

(٣) تقدَّم هذا في ٢٠٠/٥ قال: «وأجاب أَبْنِ عَصْفُور عن الآية بأنه إِنَّمَا يُشْتَرَطُ حَمْلُ الزَّمانِ المستقبل على «إِذَا» إِذَا كان ظرفاً، وهي في الآية بَدَلٌ من المفعول به لا ظرف».

(٤) أي: إضافة الزمن المُبْهَم إلى الجمل الفعلية.

(٥) أي: إِذَا جاءت أسماء الزمن المبهمة ظرفاً.

(٦) سورة غافر ١٥/٤٠، وتقدَّم ذكرها مع الآية ١٦/٤٠ فيما سبق ١٩٨/٥.

(٧) أي: جواب أَبْنِ عَصْفُور مردودٌ.

(٨) أي: كلام سيبويه. وانظر الكتاب ٤٦١/١، وأنظر قبله ٥٤/١ - ٥٥.

(٩) لا يتأتَّى في البيت لأنَّ «يوم» ظرفٌ، وليس أَسْمَ زمان مُبْهَمًا.

(١٠) قائله سوادٌ بِنُ قَارِبٍ، وتقدَّم في ٢٠١/٥ بمناسبة حديثه عن المسألة.

ومن الوهم أيضاً قول بعضهم^(١) في قوله تعالى^(٢): ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِوَيْهٍ أَدَّى مِنْ رَأْسِهِ﴾ بعد ما جَزَمَ بَأَنَّ «مَنْ» شرطية^(٣): إنه يجوز كَوْنُ الجملة الأسمية معطوفة على «كان» وما بعدها. وَيَرُدُّهُ^(٤) أَنَّ جملة الشرط لا تكون أسمية، فكذا المعطوف عليها، على أنه لو قَدَّرَ^(٥) «مَنْ» موصولة لم يَصِحَّ قوله أيضاً؛ لأنَّ الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت^(٦) الصَّلَةُ جملة أسمية، لِعَدَمِ شبهه حيثنَّزَّ بِأَسْمِ الشرط.

(١) هو أبو البقاء العكبري. كذا عند السمين وأبي حيان، ويأتي بيان ذلك.

(٢) سورة البقرة ١٩٦/٢ وتقدَّمت في «أو» انظر ٤٠١/١، ٤١٥.

(٣) قال أبو حيان: «وأجاز أبو البقاء أن يكون ﴿أَوْ بِوَيْهٍ أَدَّى مِنْ رَأْسِهِ﴾ معطوفاً على «كان»، و«أدَّى» رَفَعَ بِالْأَبْدَاءِ، و«به» الخبر متعلِّقٌ بِالْأَسْتِقْرَارِ، والهاء في «به» عائدةٌ على «مَنْ»، وكان قد قَدَّمَ أبو البقاء أَنَّ: مَنْ شرطية، وعلى هذا التقدير يكون ما قاله خطأ؛ لأنَّ المعطوفَ على جملة الشرط يجب أن يكون جملة فعلية؛ لأنَّ جملة الشرط يجب أن تكون فعلية، والمعطوف على الشرط شرط، فيجب فيه ما يجب في الشرط... انظر البحر ٧٥/٢، والدر المصون ٤٨٦/١.

قلت: لم أجد هذا عند العكبري. انظر التبيان/١٥٩ - ١٦٠.

وجعل العلماء هذه الجملة معطوفةً على خبر كان وهو «مريضاً».

(٤) تعقُّبُ الدمايني بأنه أجاز في القاعدة الثامنة من الباب الثامن أن يُعْتَقَرَّ في الثواني ما لا يُعْتَقَرُّ في الأوائل. وكذا هنا، والمعطوف على جملة الشرط ليس شرطاً، وانظر بَسْطَ هذا في حاشية الشمني ٢٣٤/٢.

(٥) ما ذكره هنا هو حديث شيخه أبي حيان، قال: «ولا يجوز ما قاله أبو البقاء على تقدير أن تكون «مَنْ» موصولة؛ لأنها إذ ذاك مُضْمَنَةٌ معنى أسم الشرط، فلا يجوز أن تُوصَلَ على المشهور بالجملة الأسمية» البحر ٧٥/٢.

وأنظر الدر ٤٨٦/١ قال: «... لأنَّ مِنَ الموصولة إذا ضُمَّتْ معنى أسم الشرط لَزِمَ أن تكون صلَّتها جملة فعلية، أو ما هي في قوتها».

(٦) في م/٥ «في الصَّلَة».

وقولُ أبْنِ^(١) طاهر في قوله^(٢):

فإنْ لَا مَالٌ أُعْطِيهِ فَإِنِّي صَدِيقٌ مِنْ عُذُوٍ أَوْ رَوَاحٍ

وقول آخرين في قول الشاعر^(٣):

وَبُئِثْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ، فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

إنْ ما بعد «إنْ»^(٤) و«هَلَا» جملة اسمية نابتة عن الجملة الفعلية، والصواب أنَّ التقدير في الأولى: فإنْ أَكُنْ^(٥)، وفي الثانية: فهلا كان، أي الأمر والشأن^(٦)،

(١) أي: ومن الوهم قولُ أبْنِ طاهر في البيت...، وانظر الجنى الداني/٦١٣، وتقدم الحديث عنه.

(٢) قائله غير معروف.

والعُدُو: أول النهار، والرواح ما بعد الزوال، والمعنى أنه صديق في كلِّ الأوقات. والشاهد فيه أنَّ الأصل: فإنْ أَكُنْ، ولا: نافية للجنس.

وذهب أبْنُ طاهر إلى أنَّ ما بعد «إنْ» الشرطية جاء جملةً اسميةً، وعلى تقدير: إنْ أَكُنْ، لا يحتاج إلى مثل هذا التقدير.

على أن ما ذكره المصنّف لأبْنِ طاهر ذكره المرادي لبعض النحويين.

انظر شرح الشواهد للبيدادي ٢٢٣/٧، وشرح السيوطي/٩١٣.

(٣) تقدّم البيت للضمّة القشيري، وقيل لغيره.

وانظر ما تقدّم «أَلَا» ٤٨٣/١.

(٤) في طبعة مبارك والشيخ محمد ومتون الحواشي: «إنْ لَا» وليس كذلك فيما بين يديّ من مخطوطات.

(٥) العجب من المصنّف أن يتعقّب أبْنِ طاهر مع أن ما ذهب إليه أبْنِ هشام هنا ليس له، بل هو

حديث أبْنِ طاهر نفسه، قال المرادي: «وتأوله أبْنِ طاهر وغيره على إضمار «كان» الشأنية،

وتأوله بعضهم على أن «نفس» فاعل فعل مضمر: أي فهلا شفعت نفس ليلى، وشفيها

خبر محذوف، أي: هي شفيها. والأول أقرب» الجنى الداني/٦١٣ - ٦١٤.

(٦) هذا التفسير للضمير المستتر في «كان».

والجملة الاسمية فيهما^(١) خبرٌ.

ومن ذلك^(٢) قول جماعة، منهم الزمخشري في^(٣) ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾: إنَّ^(٤) الجملة الاسمية جواب «لو»، والأولى أن يُقدَّر الجواب محذوفاً، أي^(٥): لكان خيراً لهم، أو أن يُقدَّر «لو» بمنزلة «ليت»^(٦) في إفادة التمني، فلا تحتاج إلى جواب^(٧).

ومن ذلك قول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى^(٨): ﴿فَلَمَّا بَجَحْتُهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْنَصِدٌ﴾: إنَّ الجملة^(٩) جواب «لَمَّا».

- (١) أي: في البيتين وهما: لا مال، ونفس ليلي شفيها، خبر عن أكن، وكان، المقدَّرين.
- (٢) أي من الوهم في تقدير الجملة الفعلية.
- (٣) سورة البقرة ١٠٣/٢، وتقدَّمت في حرف اللام «لام الجواب». انظر ما سبق ٢٢/٣.
- (٤) قال الزمخشري: «فإن قلت: كيف أُؤثِّرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو؟ قلت: لِمَا في ذلك من الدلالة على إثبات المثوبة واستقرارها، كما عدَّل عن النصب إلى الرفع في «سلام عليك» لذلك...» الكشف ٢٣١/١.
- وتعقُّبه أبو حيان بأنَّ مُختارَه غير مُختار؛ لأنه لم يُعْهَد في لسان العرب وقوْع الجملة الابتدائية جواباً لـ «لو». انظر البحر ٣٣٥/١.
- (٥) وعلى هذا التقدير يكون الجواب جملة فعلية. وتقدير الجواب محذوفاً هو اختيارُ الراغب الأصبهاني. وأنظر البحر ٣٣٥/١.
- (٦) قلت: هذا للزمخشري. قال: «ويجوز أن يكون قوله: «ولو أنهم آمنوا». تمنياً لإيمانهم على سبيل المجاز عن إرادة الله إيمانهم واختيارهم له، كأنه قيل: وليتهم آمنوا ثم، أبتدئ: لمثوبة من عند الله خير» الكشف ٢٣١/١.
- (٧) انظر ما تقدَّم ٤١١/٣، وأرجع إلى جمع الهوامع ٢٥٠ - ٢٥١، والجنى الداني/ ٢٨٩.
- (٨) سورة لقمان ٣١/٣٢، وتقدَّمت الآية في مواضع، أولها في «حتى»، انظر ما تقدَّم ٢٩١/٢.
- (٩) أي: «فمنهم مقتصد»، وهو قولُ ابن مالك وقولُ أبي حيان أيضاً.

والظاهر^(١) أَنَّ الجواب جملة فعلية محذوفة، أي: أنقسموا قسمين، فمنهم مقتصد، ومنهم غير ذلك، ويؤيد هذا أَنَّ جواب «لَمَّا» لا يقترن بالفاء^(٢).

ومن الوهم في الثاني تجويز كثير من النحويين الاشتغال^(٣) في نحو^(٤) «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو». ومن العَجَب أَنَّ أبْنَ الحَاجِبِ أجاز ذلك في (كافيته) مع قوله فيها في بحث الظروف^(٥): «وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها».

وأجاز أبْنُ أَبِي الرَّيِّعِ في «ليتما زيدا أضربه» أن يكون أنتصاب «زيداً»^(٦) على

(١) في م/٥ «والصواب».

وما ذهب إلى أنه الصواب هو لشيخه أبي حَيَّان. انظر البحر ٧٩/٣، وحاشية الشهاب ٧١، وانظر ما سبق ٢٩١/٢ الحاشية (٣).

(٢) ذكر هذا في سياق حديثه عن «حتى» في ٢٩١/٢، غير أنه ذكر في حديثه عن «لَمَّا» في ٣/٤٨٧ أَنَّ جواب «لَمَّا» يكون جملة فعلية، وجملة أسمية مقرونة بإذا الفجائية أو بالفاء عند أبْنِ مالِك. وأنظر التسهيل/٢٤١، والهمع ٢٢٠/٣.

(٣) سبب الوهم هنا أَنَّ تقدير الاشتغال يقتضي أن تكون الجملة فعلية، و«إذا» الفجائية لا تدخل إلا على جملة أسمية.

وأنظر «إذا» فيما تقدّم ٤٨/٢ وما بعدها، فقد ذكر أنها تختص بالجملة الأسمية.

(٤) ويكون التقدير: فإذا يضرب زيد يضربه عمرو.

(٥) انظر شرح الكافية ١٠٨/٢.

وقال أبْنِ الحَاجِبِ في أماليه ٤٠/٢ - ٤١ «... لأن المذهب المعمول عليه أَنَّ «إذا» لا يقع بعدها إلا الفعل [أي في: إذا زيد يقوم] فزيد: فاعل، وليس بمبتدأ...».

قال الشمي: «اعتذر أبْنِ الحَاجِبِ عن هذا بأن قال: كان قياس لزوم المبتدأ والخبر بعد «إذا» المفاجأة أن يمتنع النصب فيما أضمر عامله إذا وقع بعدها كقولك: خرجت فإذا عبدالله يضربه عمرو؛ لأن لزوم وقوع المبتدأ والخبر منافی للنصب، ولكنهم جَوَّزوا النصب على خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدأ والخبر». انظر حاشية الشمي ٢٣٤/٢.

- ٢٣٥ -

(٦) في م/٢ و٣ و٤ «زيد».

الاشتغال^(١) كالنصب في^(٢) «إنما زيدا أضربه». والصواب أنتصابه بـ «ليت»؛ لأنه لم يُسمع^(٣) نحو «ليتما قام زيد»، كما سُمِعَ^(٤) «إنما قام زيد».

* * *

تنبيه

اعترض الرّازي على الزمخشري في قوله تعالى^(٥): ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعَاثِهِمْ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾: إن الجملة معطوفة على^(٦) ﴿وَيَسْجَىٰ اللَّهُ الَّذِينَ

(١) تقدّم في ٥١٣/٣ - ٥١٤ «ما» الحرفيّة، فلا تُزيلها عن الاختصاص بالأسماء، لا يقال: ليتما قام زيد. خلافاً لأبن أبي الربيع وطاهر القزويني وانظر الحاشية (٨) في الموضع المُحال عليه.

(٢) قلت: ذهب الرّاجح إلى إعمال جميع الأحرف الناسخة مع وجود «ما» الكافّة، وحكى: إنما زيدا قائم، ويُقاس في البواقي، وذهب هذا المذهب الزمخشري وأبن مالك وأبن السّراج.

وذهب الزجاج وأبن أبي الربيع إلى جواز العمل في ليت ولعل، وكأن، خاصّة، والإلغاء في إن وأنّ وكأن، وعُزّي للأخفش. وقيل عند الفراء الإعمال في: «ليت ولعل». انظر الهمع ١٩١/٢.

(٣) لأن «ليت» لا تُكفّ بما عن الاختصاص بالجمال الأسميّة؛ ولهذا جاز فيها الوجهان: الإعمال والإهمال، لبقاء هذا الاختصاص.

(٤) إذا زيدت «ما» الكافّة بعد «إن» بطل اختصاصها بالجمال الأسميّة، وصَحّ دخولها على الجمال الفعلية، ومن هنا كان الإهمال في العمل.

(٥) الآية: ﴿لَهُمْ مَقَالِيدُ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا...﴾ سورة الزمر ٦٣/٣٩.

(٦) الآية: ﴿وَيَسْجَىٰ اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَقَارِنِهِمْ لَا يَمْسُهُمْ الشُّوْءُ وَلَا هُمْ يُعْزَبُونَ﴾ سورة الزمر

أَتَقَوُّوا^(١): بأنَّ الأسميَّة لا تُعْطَف على الفعلية، وقد مرَّ^(٢) أَنَّ تخالف الجملتين في الأسميَّة والفعلية لا يمنع التعاطف.

وقال بعض المتأخرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى^(٣): ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهَ^ﷻ﴾: إنه^(٤) يجوز كونُ الأسميَّة بدلاً من ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ هذا مردود^(٥) لأنَّ الأسميَّة لا تُبْدَل من الفعلية. انتهى.
ولم^(٦) يَقُمْ دليلٌ على أمتناع ذلك.

(١) قال الزمخشري: «فإن قلت: بِمِ اتَّصَلَ قَوْلُهُ: «والذين كفروا»؟ قلت: بقوله: «وينجي الله الذين اتَّقوا». أي: ينجي الله المتقين بمغازتهم، والذين كفروا هم الخاسرون، وأعترض بينهما بأنَّ الله خالق الأشياء كلها، وهو مهيمن عليها. [أي: الآية/٦٢]...» انظر الكشف ٣٨/٣.

وأما الرازي فقد قال في مفاتيح الغيب ١٣/٢٧ «... أُوْرِدَ صاحبُ الكشف سؤالاً وهو أنه بِمِ اتَّصَلَ قَوْلُهُ: والذين كفروا؟ وأجاب عنه بأنه اتَّصل...»
وأقول: هذا عندي ضعيف من وجهين: الأول أنَّ وقوع الفاصل الكبير بين المعطوف والمعطوف عليه بعيد، والثاني: ... وعطف الجملة الأسميَّة على الفعلية لا يجوز...». وتعقب أبو حيان الرازي بأنَّ الفاصل ليس كثيراً، وأنَّ قوله: «وعطف الجملة الأسميَّة على الجملة الفعلية لا يجوز» كلامٌ مَنْ لم يتأمل لسانَ العرب...». انظر البحر ٤٣٨/٧.

(٢) تقدّم هذا عند المصنّف في الباب الرابع ٥١٨/٥ وما بعدها، وذكر ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً، والثاني: المنع مطلقاً، وثُقِّلَ عن ابن جني، والثالث: لأبي عليّ، وهو أنه يجوز في الواو فقط. وانظر سر الصناعة/٢٦٣، والخصائص ٧١/٢.

(٣) سورة البقرة ٢/٢٥٣، وتقدّمت الآية في «على». انظر ٣٧٢/٢.

(٤) ذكر العكبري فيه وجهين أن يكون مستأنفاً، وأجاز أن يكون بدلاً من موضع «فَضَّلْنَا». انظر التبيان/٢٠١ وانظر الدر المصون ٦١٠/١، وحاشية الجمل ٢٠٥/١.

(٥) هذا رَدٌّ مَنْ تعقب أبي البقاء.

(٦) هذا رَدُّ المصنّف على مَنْ تعقب أبا البقاء فيما ذهب إليه.

النَّوعُ^(١) الثَّامِنُ:

اشترطَهم في بعض الجمل الخبرية، وفي بعضها الإنشائية، فالأول كثير، كالصفة، والحال، والجملة الواقعة خبراً لـ «كان»، أو خبراً لـ «إن»، أو لضمير^(٢) الشَّان، و^(٣) قيل^(٤): أو خبراً للمبتدأ، أو جواباً^(٥) للقسم غير الاستعاطي.

ومن الثاني^(٦) جواب القسم الاستعاطي، كقوله^(٧):

بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى [قُبَيْلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبْلَتْ فَاهَا]

(١) ذكر الشمني أنه وقع في بعض النسخ «الثامن» بدون ذكر النوع.

(٢) في م/٣ و٤ «أو ضمير...».

(٣) الواو مثبتة في م/٣.

(٤) ذكر المصنف في «جملة الخبر» جَوَّازَ مجيئها جملة خبرية وإنشائية. انظر ١٦١/٥، وانظر الجملة القسمية فيما سبق ١٣٦/٥ وما بعدها.

(٥) قال ابن جني: «القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى، فإن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف، وإن كانت طلبية فهو للاستعطاف».

انظر النص عند الشمني ٢٣٤/٢، وانظر النص في الخزانة ٢١٠/٤.

وانظر من قبل في الباب الثاني: الجملة المجاب بها القسم ١٢٨/٥ وما بعدها، والأرتشاف/١٧٦٣.

(٦) أي: الجمل الإنشائية.

(٧) قائله مجنون ليلي قيس بن الملوح العامري.

وفي المخطوطات ما عدا الأولى «رَبَّيَا»، ورُوي: بُعَيْدَ النَّوْمِ.

وأستشهد به المصنف على أن القسم الاستعاطي: وهو «بِرَبِّكَ» يجب أن يكون جوابه جملة إنشائية كما هو هنا: هل ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٢٣/٧، وشرح السيوطي/٩١٣، وشرح المفصل ٩/١٠٢، «برواية مختلفة»، والخزانة ٢١٠/٤، والمنصف ٢١/٢ «إليك سَعْدَى».

وقوله^(١):

بِعَيْشِكَ يَا سَلْمَى أَرْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ أَبَى غَيْرَ مَا يُرْضِيكَ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ
وما وَرَدَ على خلاف ما ذُكِرَ^(٢) فمؤول.
فمن الأول^(٣) قوله^(٤):

وإني لرامِ نَظْرَةً قَبْلَ التي لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا
وتخريجه على إضمارِ القَوْل، أي^(٥): قَبْلَ التي أَقُولُ: لَعَلِّي، أو^(٦) على
أَنَّ الصَّلَاةَ «أَزُورُهَا»، وخبر^(٦) «لَعَلَّ» مَحذوفٌ، والجملة^(٧) مُعْتَرِضَةٌ^(٨)،

(١) قائله غير معروف.

رؤي: بعينك، والصَّبَابَةُ: رِفْقَةُ الشُّوقِ. والعيش: الحياة.
والشاهد فيه أن: بعيشك: قَسَمَ اسْتِعْطَافِي، وجملة النداء اعتراضيةٌ، وجملة «أرحمي»
إنشائية جاءت جواباً للقَسَمِ، وهي طلب.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٢٣/٧، والهمع ٢٤٥/٤.
(٢) أي: مجيء الصلة أو الصفة أو الحال... إنشائية، فلا بُدَّ من التأويل ليصح تقديرُ
الخبرية.

(٣) وهو مجيء جملة الصلة إنشائية.

(٤) قائله الفرزدق. وفي المخطوطات ما أثبتته، وتقدم من قبل في الجملة الاعتراضية على هذه
الرواية، وفي م/١ «لراج» وهو ما أثبتته المصنّف هنا.
وذكره من قبل للفضل بين الموصول وصلته بجملة اعتراضية، وذكرْتُ من قبل في ٦١/٥
أن الرواية في الديوان «أناها».

(٥) هذا ما ذهب إليه أبو علي في «التذكرة القصرية»، انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٩١/٦،
والخزانة ٤٨١/٢، ٥٥٩.

(٦) ذكر هذا البغدادي للخفاف في شرح الجُمَل. انظر شرح الشواهد ١٩٢/٦.

(٧) جملة «لعلي وإن شططت نواها».

(٨) أي: معترضة بين الموصولة وصلتيه.

أي: لَعَلِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ.

وقوله^(١):

جاءوا بِمَذْقٍ هل رأيت الذُّنْبَ قَطُّ

وقوله^(٢):

فإنما أنتَ أَخٌ لا نَعْدِمُهُ

وتخريجهما على إضمار القول، أي: أَخٌ مَقُولٍ فيه: لا جَعَلْنَا الله نَعْدِمُهُ، وَبِمَذْقٍ مَقُولٍ عند رُؤْيَيْهِ ذَلِكَ.

وقول أبي الدرداء رضي الله عنه^(٣): «وجدتُ الناسَ أَخْبَرَ ثَقْلَةٍ»: أي: صادفتُ الناسَ مقولاً فيهم ذلك.

(١) عَزَيَ الرَّجَزُ للعجاج، وتقدّم في «لا»، انظر ٣٢٤/٣ - ٣٢٥.

وذكرتُ من قبلُ أَنَّ الشاهد فيه في جملة «هل رأيت...» فهي مقولٌ لقول محذوف، وهذا القولُ صفةٌ لـ «مَذْقٍ»؛ لأنَّ شرط الجملة التي تقعُ صفةٌ أن تكون خبرية والاستفهام إنشاء.

(٢) البيت لأبي محمد الحذلمي «الفقعي».

والشاهد فيه أنَّ جملة «لا نَعْدِمُهُ» دعائيةٌ إنشائيةٌ، فلا تصلحُ للموصُفِ من غير تقدير، والتقدير: فإنما أنتَ أَخٌ مَقُولٌ فيه: لا نَعْدِمُهُ.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٢٢٦/٧، ومجالس ثعلب/ ١٩٥، والضرائر الشعرية/ ٢٥٩.

(٣) انظر الجامع الصغير/ ٢٣، وليس فيه «وَجَدْتُ الناسَ». والأثرُ في همع الهوامع/ ١٧٤.

وفي تخريج أحاديث شرح الكافية للرضي/ ١٤٨ من صنع البغدادى: ذكر الصَّغاني أنه حديثٌ موضوعٌ، وخالفه السيوطي وعدَّد طُرُقَهُ. وانظر شرح الكافية ٣٠٨/١.

والرواية المثبتة هنا ذكر الرضي أنها من طريق ابن عَدِيٍّ.

وانظر شرح المفصل ٥٣/٣ قال: «وقوله: أَخْبَرَ ثَقْلَهُ: أَمَرُ لا يقع خبراً للمبتدأ، وكذلك لا يقع مفعولاً ثانياً لـ «وجدتُ»، وإنما ذلك على معنى: وجدتُ الناسَ مقولاً فيهم ذلك. وَيُزَوَّى: ثَقْلَهُ وَثَقْلَهُ بفتح اللام وكسرها...»

وقوله^(١):

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي **وَدَلِّي دَلَّ مَا جِدَّةَ صَنَاعِ**
والجملة في هذا مَوْوَلَةٌ بالجملة الخبرية، أي: وَكُونِي تَذَكِّرُنِي^(٢)، مثل قوله تعالى^(٣): ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ أي^(٤): فَيَمْدُدْ، وقوله^(٥):
إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيَلَهُمْ عَنْ لِيَلِكُمْ نَامَا

(١) نسب أبو زيد البيت إلى بعض بني نُهْشَل، وهو جاهلي.
دَلِّي: مَنْ دَلَّتْ تَدَلُّ. والصَّنَاعُ: الماهرةُ الحاذقةُ لما تصنع بيديها، وفي م/٣ «دَلِّي» وفي م/٤ «دَلِّي» كذا!
قال البغدادي: لا تلوميني على شيء رفعتُ به صيتي وذكري، وذكري به. والشاهد فيه أن جملة «ذكري» مَوْوَلَةٌ بالخبر، أي: كُونِي تَذَكِّرُنِي.
وذهب أبو عصفور إلى أنه جعل ذكري، في موضع مُذَكَّرَةٍ، قال: وهو قبيح؛ لأن الأمر لا يقوم مقام الخبر في باب «كان...».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٢٧/٧، وشرح السيوطي/٩١٤، والهمع ٧٢/٢، والخزانة ٥٧/٤، ٢٩٦، والضرائر/٢٥٨، وشرح الحماسة للمرزوقي/٦٥٦، والنوادر/٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٦٠.

(٢) في م/٢ و٣ «تذكري»، وفي م/٤ «تذكري».
(٣) سورة مريم ٧٥/١٩، وتقدّمت في اللام العاملة للجزم، انظر ما سبق ٢٢٠/٣.
(٤) أراد أن «ذكري» لفظه لَفْظُ الطلب، ومعناه الخبر كما تقدّم، ومثله ما جاء في الآية: فَلْيَمْدُدْ: ظاهره الطلب، ومعناه الخبر. وذكروا أنه قد يكون طلباً على بابه يفيد الدعاء.
انظر الدر المصون ٥٢١/٤.

(٥) قائله أبو مُكَيْت، مُتَقِدُّ بْنُ خَنِيْس، من بني سَعْدِ بْنِ مَالِك، وقيله:
أَبْلَغُ أَبَا مَالِكٍ عَنِي مُتَلَقَّلَةٌ إِنَّ السَّنَانَ إِذَا مَا أَكْرَهَ أَعْتَامَا
والشاهد في البيت أن جملة النهي «لا تحسبوا...» وقعت خبراً عن «إِنَّ» وأسمها، ولكن على التأويل أي: يُقَالُ لَكُمْ: لا تحسبوا...
=

وقوله^(١):

إني إذا ما القوم كانوا^(٢) أنجيت
وأضطرب القوم اضطراب الأرشية
هناك أوصيني ولا توصي بي

= قال ابن الشجري: «قال أبو علي: قد كنت أستبعد إجازة سيبويه الإخبار بجملتي الأمر والنهي حتى مرّ بي قول الشاعر: إن الذين...».

وقال البغدادي: «ولم يُصب أبى هشام في النقل عن النحويين أنهم متعوا وقوع الطلبية خبراً لها، وأضمر القول في قوله: إن الذين...»، ثم ذكر أنّ شراح المغني لم يعرفوا هذا البيت. ومعنى البيت على هذا: إنّ الذين قتلتم سيدهم لن يسكتوا عنكم، ولن يتركوا أخذ الثأر منكم، وقد جعل السكوت عن أخذ الثأر نوعاً على سبيل الاستعارة؛ لأنه وقت إعمال فكر وتدبير لأخذ الثأر بالغارة ونحوها.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٢٩/٧، وشرح السيوطي/٩١٤، وشرح التصريح ٢٩٨/١، والهمع ١٥٧/٢، وأمالى الشجري ٣٣٢/١، الخزانة ٢٩٦/٤ - ٢٩٧.

(١) يُعزى هذا الرجزُ لِسُخَيْم بنِ وَثِيل الرّياحي، وقد جاء هذا في اللسان.

أنجيت: جمع نجى، وهو من تُسأَرُه، من النجوى، والأرشية جمع: رشاء، وهو الحبل الذي يُربط به الدلو.

ومعنى البيت إذا صار القوم فرقاً لِمَا أصابهم من الشرّ، وصاروا يتناجون، وأضطربت في أيديهم الأرشية لِعَلْبَةِ الثعاس فعندئذ أوصيني ولا توصي غيري بي.

والشاهد في البيت مجيء خبر «إنّ» جملةً طلبيةً إنشائيةً وهي أوصيني، والمصنّف يقدر ما يؤوّل به هذا على نحو: إني... أقول: أوصني.

وقد رأيت تعقيب البغدادي على المصنّف في البيت السابق في أنه لا يحتاج إلى تقدير مثل هذا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣١/٧، وشرح السيوطي/٩١٤، وشرح الحماسة للمرزوقي/٦٥٦، والنوادر/١١، واللسان: نجا، والخزانة ٢٩٦/٤.

(٢) في م/٥ «صاروا».

وينبغي أن يُستثنى من مَنع ذلك ^(١) في خبري «إِنَّ» و«ضمير الشأن» خبر «أَنَّ» المفتوحة إذا حُفَّت، فإنه ^(٢) يجوز أن يكون ^(٣) جملةً دعائيةً ^(٤)، كقوله تعالى ^(٥): ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ في قراءة من قرأ «أَنَّ» بالتخفيف ^(٦)، و«غَضِبَ» بالفعل، و«الله» فاعل.

وقولهم ^(٧): «أَمَا أَنْ جزاك الله خيراً» فيمن فتح الهمزة، وإذا لم نلتزم ^(٨) قول الجمهور في وجوب كَوْنِ أَسْمِ «أَنَّ» هذه ضمير شأن فلا استثناء ^(٩) بالنسبة إلى

(١) أي من مَنع وقوع الجملة الإنشائية خبراً عن «إِنَّ» وضمير الشأن.

(٢) في م/٣ وه «فإنه خبرها يجوز».

(٣) أي: خبر «أَنَّ»، وضمير الشأن.

(٤) والدُّعاء إنشاءً.

(٥) سورة النور ٩/٢٤ وتقدّمت في «أَنَّ» ١/١٧٦.

كما تكررت الآية في «ما» الكافة عن عمل التَّضْبِ والرَّفْع. انظر ٧٣/٤ - ٧٤.

وذكرت القراءتين فيما سبق، وقمت بتخريجهما وذكر القراء.

فأنظر هذا فيما تقدّم في الموضعين، فإن في الموضعين قراءتين بينهما فرق يترتب على ضبط لفظ «الخامسة» لم يتنبّه له من سبق.

(٦) قال المصنّف فيما تقدّم: «على أنا لا نسلم أن أَسْمِ «أَنَّ» المخففة يتعيّن كونه ضمير شأن؛

إذ يجوز هنا أن يُقدّر ضمير المخاطب والغائبة في الثاني» انظر ٧٣/٤ - ٧٤.

(٧) تقدّم مثاله هذا في ٧٣/٤، وذكر أنّ ضمير الشأن قد يُفسّر بالدُّعاء، ثم ذكر أنه لا يتعيّن

كونه ضمير شأن، بل يجوز أن يكون ضمير خطاب.

وذكرته على تقدير: أما أنه، للشأن؛ وأما أنّك على الخطاب، والمفسّر لضمير الشأن جملة «جزاك الله خيراً»، وهي دعاء للمخاطب.

(٨) في م/٣ وه «لم يلتزم».

(٩) أي لا يُستثنى من مَنع مجيء الجملة الإنشائية خبراً لضمير الشأن، فحكمه حكم خبره في

الإخبار عنه، ويبقى على هذا الاستثناء قائماً بالنسبة لـ «أَنَّ».

ضمير الشَّان؛ إذ يمكن أن يقدَّر: والخامسة أنها^(١)، وأما أنك^(٢). وأما^(٣) ﴿تُودِي أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾ فيجوز^(٤) كَوْنُ «أَنْ» تفسيريّة.

ومن الوهم في هذا الباب^(٥) قول بعضهم في قوله تعالى^(٦): ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾: إنّ جملة الاستفهام حال من العظام^(٧). والصواب^(٨)

(١) أي: المرأة.

(٢) أي: المخاطب.

(٣) الآية: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا تُودِي أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ سورة النمل ٨/٢٧.

(٤) قال: «فيجوز» لأنّ فيها ثلاثة أوجه:

١ - التفسيرية.

٢ - المخفّفة، وأسمها ضمير الشَّان.

٣ - الناصبة للمضارع، ولكن وصلت بالماضي.

انظر الدر المصون ٢٩٦/٥، والبيان/١٠٠٤.

(٥) أي: في تقدير الجملة خبريّة أو إنشائيّة.

(٦) سورة البقرة ٢/٢٥٩، وتقدّم بعضها في مواضع، وأنظر الموضع الأول في حرف الواو ٤/٣٩٩.

(٧) هذا لأبي البقاء العكبري قال: «كيف ننشزها» في موضع الحال من العظام، والعامل في «كيف ننشز»، ولا يجوز أن يعمل فيها «انظر»؛ لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ولكن كيف وننشزها جميعاً حال من العظام، والعامل فيها «انظر»، تقديره: انظر إلى العظام مُخَيّاةً» البيان/٢١٠.

وتعقّب أبو حيان، قال: «لأنّ الجملة الاستفهاميّة لا تقع حالاً، وإنما تقع حالاً «كيف» وخذلها... انظر البحر ٢/٢٩٤، والدُّرُّ ١/٦٢٦.

(٨) أخذ هذا من شيخه أبي حيان قال: «والذي يقتضيه النَّظَرُ أنّ هذه الجملة في موضع البدل من العظام...» البحر ٢/٢٩٤.

على أنّ الدمايني تعقّب المصنّف في أنه لا يصحّ حلول البدل هنا محلّ المُبدَل منه. =

أَنَّ «كيف» وَحَدَّهَا حَالٌ مِنْ مَفْعُولٍ «تُنْشِزُ»، وَأَنَّ الْجُمْلَةَ بَدَلٌ مِنَ «العظام»، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ كَوْنِ الْحَالِ مَفْرُداً اسْتِفْهَاماً جَوَازُ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ كَالْخَبَرِ، وَقَدْ جَازَ بِالِاتِّفَاقِ نَحْوُ ^(١) «كيف زيد»، وَأَخْتَلَفَ فِي نَحْوِ ^(٢) «زيدٌ كيف هو».

وقول ^(٣) آخرين: إِنَّ جُمْلَةَ الاسْتِفْهَامِ حَالٌ فِي نَحْوِ ^(٤): «عرفت زيداً أبو من هو» وقد مرَّ ^(٥).

وَأَعْلَمُ أَنَّ النِّظَرَ الْبَصْرِيَّ ^(٦) يُعْلَقُ فِعْلُهُ كَالنِّظَرِ الْقَلْبِيِّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلْيَنْظُرْ

= انظر الشمني ٢/ ٢٣٥ فقد ذكر هذا، ورَدَّه في أنه قد يُعْتَمَرُ ذَلِكَ فِي التَّابِعِ.
وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٤٧.

(١) كيف: فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرٍ مَقْدَمٍ، وَزَيْدٌ: مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ.

(٢) زيد: مَبْتَدَأٌ أَوَّلٌ. كَيْفٌ: خَبَرٌ مَقْدَمٌ. هُوَ: مَبْتَدَأٌ ثَانٍ مُؤَخَّرٌ. وَجُمْلَةُ: «كيف هو» خَبَرٌ عَنِ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ.

(٣) أي: وَمِنَ الْوَهْمِ قَوْلُ آخَرِينَ. فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى أَوَّلِ الْمَسْأَلَةِ: وَمِنَ الْوَهْمِ فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ.

(٤) أي: «أبو من هو» اسْتِفْهَامِيَّةٌ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ «زيداً»، وَذَكَرَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ أَبُو حَتَّانٍ، وَخَرَّجَهَا عَلَى الْبَدَلِ، انظر البحر ٢/ ٢٩٤، وَمِثْلُهُ فِي الذَّرِّ الْمَصُونِ ١/ ٦٢٧.

(٥) انظر ما سبق ١٩٢/٥ «باب التعليق».

(٦) النِّظَرُ الْبَصْرِيُّ: يَنْصَبُ مَفْعُولاً وَاحِداً، وَالْقَلْبِيُّ يَنْصَبُ اثْنَيْنِ، وَكِلَاهُمَا يُعْلَقُ عَنِ الْعَمَلِ فِي لَفْظٍ مَعْمُولِهِ.

قَالَ الدِّمَاسِينِيُّ: «سَاقُ الْحَكْمِ الْمَنْكُورِ، وَهُوَ تَعْلِيقُ النِّظَرِ الْبَصْرِيِّ مَسَاقِ الْحَكْمِ الْمَقْرَرِ الْمَعْلُومِ الَّذِي لَا خِلَافَ فِيهِ، فَانْظُرْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ فِي الْبَابِ الثَّانِي مِنَ الْكِتَابِ: وَلَمْ أَقِفْ عَلَى تَعْلِيقِ النِّظَرِ الْبَصْرِيِّ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الزَّمْخَشَرِيِّ».

قَالَ الشُّمْنِيُّ: «وَأَقُولُ: كَوْنُهُ لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ لَا يُعَارِضُ كَوْنُهُ جَازِماً بِهِ، وَلَا يَقْضِي أَنْ غَيْرَ الزَّمْخَشَرِيِّ يَنْفِيهِ» انظر الحاشية ٢/ ٢٣٥، وَأَعْتَازُ الشُّمْنِيُّ عَنْ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ لَا يَنْفَعُ عَلَى مَا يَظْهَرُ مِنَ النَّصِّ.

وَتَقَدَّمَ لِلْمُصَنِّفِ فِي ١٩٤/٥ قَوْلُهُ: «وَلَمْ أَقِفْ عَلَى تَعْلِيقِ النِّظَرِ الْبَصْرِيِّ وَالِاسْتِمَاعِ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ». أَي: مِنْ جِهَةِ الزَّمْخَشَرِيِّ. وانظر الكشاف ٣/ ٢٥١.

أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا^(١)، وقال سبحانه: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٢). ومن ذلك^(٣) قول الأمين المحلّي^(٤) فيما رأيت بخطه: إِنَّ الجملة التي بعد الواو من قوله^(٥):

أُطْلُبُ - ولا تُضَجِّرَ من مَطْلَبٍ - [فَاقَّةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضَجِّرَا]

حالية، وإن «لا» ناهية. والصواب: أَنَّ الواو للعطف، ثم الأصح أَنَّ الفتحه إعراب^(٦)، مثلها في «لا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ»، لا بناء^(٧) لِأَجْلِ نون توكيد خفيفة محذوفة.

(١) سورة الكهف ١٨/١٩، وتقدّمت. انظر باب التعليق فيما سبق في ١٨٦/٥، وذكر أَنَّ جملة «أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا» عُلِقَ الْفِعْلُ «فَلْيَنْظُرْ» عن العمل في لفظها، فهي في موضع المفعول.

(٢) سورة الإسراء ١٧/٢١ وتقدّمت في التّونين. انظر ما سبق ٢٧٤/٤. قال السمين: «كيف: نُضَبِّ إمّا على التشبيه بالظرف، وإمّا على الحال، وهي مُعْلَقَةٌ لـ «انظر» بمعنى فَكَّرَ. أو بمعنى: أَبْصَرَ» الدُّرُ ٣٨١/٤.

(٣) أي: من الوهم في إعراب الجملة.

(٤) تقدّمت الإشارة إليه فيما سَبَقَ. انظر ٦٥٣/٥.

قال السيوطي: «محمد بن علي بن موسى بن عبد الرحمن أبو بكر الأنصاري الشيخ أمين الدين المحلّي. قال الذهبي: أَحَدُ أَثَمَةِ النُّحُو بالقاهرة، تصدرّ لإقرائه، وأُتِفِعَ به الناسُ، وله شعر حَسَنٌ، وتَصَانِيفُ حَسَنَةٌ، منها أَرْجُوزَةٌ في العروض. مات في ذي القعدة سنة ثلاث وسبعين وستمئة، عن ثلاثٍ وسبعين» بغية الوعاة ١٩٢/١.

(٥) قائله غير معروف. وتقدّم في الباب الثاني ٩٧/٥ في الفرق بين الاعتراضية والحالية، وتقدّم تعليقه على البيت وتخطئة الأمين المحلّي.

(٦) فيما تقدّم في ٩٨/٥ ذكر هذا الوجه. وذكر معه الوجه الثاني، وأراد بالإعراب أَنَّ الفعل منصوب بأن مضمرة بعد الواو، وكذا الحكم في المثال.

(٧) ما ذكره هنا ذكره من قبل، ولم يَرُدَّهُ كما فعل هنا.

النوع^(١) التاسع:

أشترطهم لبعض الأسماء أن يُوصَفَ^(٢)، ولِبعضها ألا تُوصَفَ^(٣)، فمن الأول مجرور «رُبَّ» إذا كان^(٣) ظاهراً، و«أَيُّ»^(٤) في النداء، و«الجماء»^(٥) في قولهم^(٦): «جاءوا الجماء الغفير»، وما وُطئ^(٧) به من خبر أو صفة أو حال نحو^(٨) «زيد رجل صالح»، و«مردت يزيد الرجل الصالح»^(٩)، ومنه^(١٠) «بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ يَفْتَنُونَ»^(١١)،

(١) ذكر الشمني أنه وقع في بعض النسخ «التاسع» بدون ذُكر «النوع».

(٢) في م/٣ «أن توصف» وفي م/٢ و٣ «ولبعضها أن لا توصف».

(٣) أي: إذا كان اسماً ظاهراً نحو: رُب رجل عالم...

(٤) في م/٢ و٣ «وأيُّ»... ومثله: يا أيها المؤمنون.

(٥) الجماء: ما ستر الأرض لكثرتة.

(٦) معنى هذا: أنهم جاءوا بجملتهم، ولم يتخلف أحد، ويُصَبَّ «الجماء» كما تُصَبِّب المصادر. والغفر: التغطية.

قال الجوهري في/غفر «وقولهم: جاءوا جماء غفراء، وجم الغفير، وجماء الغفير، أي: جاءوا بجماعتهم: الشريف والوضيع، ولم يتخلف أحد، وكانت فيهم كثرة.

والجماء الغفير: أسم، وليس بفعل إلا أنه يُصَبُّ كما تُصَبِّب المصادر التي هي في معناه، كقولك: جاءوني جميعاً، وقاطبةً، وطراً، وكافةً، وأدخلوا فيه الألف واللام كما أدخلوها في قولهم: أوردوها العراك، أي: أوردوها عراكاً...».

(٧) أي: ما جعل تمهيداً لغيره.

(٨) وجه التوطئة أن لفظ «رجل» لا فائدة بالإخبار به لو قلنا: زيد رجل، ولكنه دُكر في المثال تمهيداً لذكر الوصف بعده وهو «صالح».

(٩) وكذا في هذا المثال لا فائدة من وصف زيد بـ «الرجل»، وإنما ذكر تمهيداً وتوطئة لما بعده وهو «الصالح».

(١٠) أي مما دُكر الوصف فيه تمهيداً لما بعده ما جاء في الآية.

(١١) الآية: «قَالُوا أَطَمَرْنَا بِكَ وَبَيْنَ مَعَكْ قَالَ طَمَرَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ...» ﴿سورة النمل ٢٧/٤٧﴾. ولا فائدة من الإخبار بقرم وخذه، إلا أنه جاء مؤطناً للخبر بعده، وهو «يفتنون» فقد جاءت الجملة وصفاً لـ «قوم».

﴿وَلَقَدْ صَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾^(١)، إلى قوله تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾^(٢).

وقول الشاعر^(٣):

أَكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ فِتْبَتَغِي به الجاة أم كنتُ أَمراً لا أُطِيعُها

(١) ﴿وَلَقَدْ صَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ * قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ ﴿ سورة الزمر ٢٧/٣٩ - ٢٨.

(٢) في قوله «قرآنًا» ثلاثة أوجه: التَّضْبُ على المدح، والتَّضْبُ بـ: يتذكرون، والنصب على الحال من «القرآن» وتسمى الحال الموطئة لأن الحال في الحقيقة: عربياً، وقرآنًا توطئة له... انظر الدر المصون ١٣/٦ - ١٤.

(٣) البيت مختلف في نسبه، فقد نُسِبَ لقيس بنِ الملوّح، ولعبدالله بن الدُمَيْتَةِ، وهو في ديوانهما، ويُنسَبُ للصَّمَّةِ القشيري، وكذا إلى إبراهيم بن الصولي. وانظر المراجع بعد هذا البيت ففيها ذُكِرَ الخلاف.

وفي م/٢ «فَيَتَّبَعِي» كذا على البناء للمفعول.

وقبل هذا البيت آخر تقدّم وهو قوله:

ونبتُّ لَيْلَى أُرسلت بشفاعَةِ إليّ فهلأ نفسُ لَيْلَى شَفِيعُها

فتبتغي: منصوب على جواب الاستفهام، وسكنت ياؤه للضرورة الوزن.

والشاهد في البيت أنّ «أمرأ» لا يصلح وُحْدَهُ أن يكون خبراً، وإنما ذُكِرَ تمهيداً لما بعده وهو «أطيعها»، وهو وصف.

والصَّمَّةُ القشيريّ شاعر إسلاميّ من شعراء الدولة الأموية.

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١٢٠/٢، و٢٣٣/٧، وشرح السيوطي/٢٢١،

٩١٥، والخزانة ١/٤٦٣، والعيني ٣/٤١٦، وأمالى الشجري ٢/٢٢٤ «طبعة

الطناحي»، وشرح الحماسة للمرزوقي/١٢٢٠، وديوان قيس/١٩٥، وديوان أبى

الدُمَيْتَةِ/٢٠٧.

ومن^(١) ثَمَّ أَبْطَلَ أَبُو عَلِيٍّ كَوْنَ الظَّرْفِ مِنْ قَوْلِ الْأَعَشَى^(٢):

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرِ أَقْيَالٍ

متعلقاً^(٣) بـ «أسرى» لثلاثا يخلو ما عُطِفَ على مجرور «رُبَّ» من صفة، قال^(٤):
وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٥):

فِيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِأَنْسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُ تِمْنَالٍ

فعلى أَنَّ صَفَةً الثَّانِي^(٦) محذوفةٌ مَذْلُولٌ عليها بِصِفَةِ الْأَوَّلِ، وَلَا يَتَأْتِي ذَلِكَ

(١) سقط من م/١ من هنا إلى قوله: «فقد تجعل دليلاً عليه»، وهي النسخة الثانية عند مبارك.

(٢) البيت من قصيدة مَدَحَ بِهَا الْأَسْوَدُ بْنُ الْمُنْدَرِ أَخَا الثُّعْمَانَ.

الرَّفْدُ: الْقَدْحُ الضَّخْمُ، هَرَقْتُهُ: أَرْقَيْتُهُ.

أَقْيَالٍ: وَجَاءَ فِيهِ رِوَايَةٌ: أَقْتَالَ. وَالْأَقْيَالُ جَمْعُ قَيْلٍ، مُحَقَّقٌ مِنْ قَيْلٍ، وَهُوَ مَنْ كَانَ دُونَ الْمَلِكِ فِي الْمَنْزِلَةِ، وَلَهُ كَلَامٌ مَسْمُوعٌ.

وَقَدْ ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى أَنَّ «مِنْ مَعْشَرٍ» صِفَةٌ لـ «أَسْرَى».

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْمِفْصَلِ: «هَرَقْتُهُ، وَمِنْ مَعْشَرٍ: صِفَتَانِ لـ «رَفْدٍ» وَ«أَسْرَى».

قَالَ أَبْنُ يَعِيشَ: «وَقَوْلُهُ: مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ: فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لـ «أَسْرَى» فَيَتَعَلَّقُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بِمَحْذُوفٍ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِنَفْسِ أَسْرَى؛ لِأَنَّ الْمَخْفُوضَ بُرْبٌ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الصِّفَةِ».

قَالَ الْفَارَسِيُّ: «قَوْلُهُ مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ: لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَعَلِّقًا بِمَحْذُوفٍ، وَلَا يَكُونُ مِنْ صِلَةٍ قَوْلُهُ: أَسْرَى؛ لِأَنَّ الْأَسْرَى مَعْطُوفٌ عَلَى «رُبَّ»، فَكَمَا أَنَّ مَا تَعْمَلُ فِيهِ رُبٌّ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ صِفَةٍ فَكَذَلِكَ مَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ».

انظر شرح البغدادي ٢٣٣/٧، والإيضاح/٢٥٢، وشرح المفصل ٢٩/٨، والعيني ٣/٢٥١، والهمع ٢٥/١، والديوان/١٦٩ «أَقْتَالَ».

(٣) فِي م/٤ «معلقاً».

(٤) لَعَلَّ الْقَوْلَ هُنَا لِلْفَارِسِيِّ.

(٥) الْبَيْتُ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ، وَتَقَدَّمَ فِي «رُبَّ»، انظر ما سبق ٣٢٢/٢.

(٦) وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَلَيْلَةٍ»، وَصِفَةُ الْأَوَّلِ أَيُّ: صِفَةُ «يَوْمٍ»، وَهُوَ قَوْلُهُ: قَدْ لَهَوْتُ، أَيُّ: قَدْ لَهَوْتُ =

هنا^(١)، وقد يجوز ذلك هنا^(٢)؛ لأنَّ الإِراقَةَ إِتِلَافٌ، فقد تجعلُ دليلاً عليها^(٣).

ومن الثاني^(٤): فاعِلا «نَعِمَ» و«يُسَّسَ»، والأسماء المتوَعِّلَةُ^(٥) في شِبْهِ الحرفِ إلَّا «مَنْ» و«مَا» النكرتين، فإنَّهما يُوصَفَانِ نحو: «مررتُ بمن مُعْجَبٍ لَكَ» و«بما مُعْجَبٍ لَكَ»، وألْحَقَ بهما الأَخْفَشُ «أَيَّا» نحو: «مررتُ بأيِّ مُعْجَبٍ لَكَ»، وهو قويٌّ في القياس؛ لأنها مُعَرَّبَةٌ^(٦).

ومن ذلك^(٧) الضمير^(٨)، وجَوَزَ الكسائيُّ نَعْتَهُ إن كان لغائبٍ^(٩)، والتَّعْتُ لغيرِ

= فيه، فالرابط محذوف.

وصفَةُ «ليلةٍ» مع العائد محذوفة أي: لهوت فيها بآنسة.

(١) أي في بيت الأعشى السابق: رُبَ رَقْدٍ هرقته...

(٢) ويكون المعنى: وأسرى ألتفتهم أو قتلتهم، فتكون الصِّفَةُ مقدَّرةً دَلَّ عليها الوَصْفُ الأول، وهو قوله: هَرَّقْتُهُ.

(٣) أي: من الأسماء التي لم يُشْتَرَطْ لها الوصفُ.

(٤) وهي الأسماء المبنية، وقد بُنيت لشبهِها بالحرف في بنائها.

(٥) أي: والمُتَرَبِّ لا يكون متوَعِّلًا في شِبْهِ الحَرْفِ؛ ولكونها مُعَرَّبَةٌ جاء الوصف بعدها بقوله: «معجبٍ» في المثال، وهذا معنى قوله: قويٌّ في القياس.

(٦) أي: مما لا يوصفُ الضميرُ، وهو من الأسماء المتوَعِّلَةِ في شِبْهِ الحرف.

(٧) قال السيوطي: «لا يُنْعَتُ الضميرُ، ولا يُنْعَتُ به مُطْلَقًا، أما الأول فلائِه إشارة بحرف واحد أو حرفين إلى ظاهر تقدُّمِ ذِكْرِهِ... وأما الثاني فلائِه ليس بمشتقٍّ ولا مؤوَّلٍ به؛ ولأنَّه أَعْرَفَ المعارف...» الهمع ١٧٥/٧ - ١٧٦.

(٨) ما أجازَه الكسائيُّ هو نَعْتُ ضمير الغائب إذا كان لمدح أو ذمٍّ أو ترخُّم، هكذا نقله عنه الناس. وذكر هذا أبو حَيَّان. الهمع ١٧٦/٥، وانظر التسهيل/ ١٧٠.

وتقدُّم هذا للمصنَّف في الباب الرابع «ما افترق فيه عطف البيان والبدل ٣٨٠/٥».

التوضيح^(١)، نحو^(٢): ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْغُيُوبِ﴾ ونحو^(٣): ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ فقدّر^(٤) «عَلَام» نعتاً للضمير المستتر في ﴿يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾ و﴿الْخَزَنَةِ الرَّحِيمَةِ﴾ نعتين لـ «هو».

وأجاز غير الفارسي وأبْنِ السَّرَاجِ نَعَتْ «فَاعِلِي»: «نِعْم» و«بئس» تَمَسُّكاً بقوله^(٥):

نِعْمَ الْفَتَى الْمُرِّي أَنْتَ إِذَا هُمْ حَضَرُوا لَدَى الْحُجُرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ

(١) أي: للمدح أو الذم أو الترحم.

(٢) سورة سبأ ٤٨/٣٤، وتقدّمت في المسألة نفسها في ٣٨٠/٥. وقد ذكر المصنّف الآية لنعت الضمير نَعَتْ الْمَدْح. وانظر فيما سبق الموضوع المشار إليه الحاشية/٥.

(٣) سورة البقرة ١٦٣/٢، وتقدّمت في الموضوع نفسه. انظر ما تقدّم ٣٨٠/٥، وقد ذكرها للكسائي في جواز نعت الضمير إذا كان نَعَتْ مَدْح.

(٤) في م/١ و٢ «علماً».

(٥) قائله زهير بن أبي سلمى من قصيدة في مدح سنان بن أبي حارثة بن مرة.

هم: ضمير الوفود والضيوف. الحُجُرَات: حُجُرَات الْأَصْيَاف.

ونار الموقد: النار التي تُوقَدُ لِيَسْتَدِلَّ بِهَا الْغُرَبَاءُ فَيَأْتُونَهُ، يريد أنه أشدّ الناس إكراماً لضيوفه إذا حضروا إلى داره.

والشاهد في البيت أَنَّ أَبْنَ السَّرَاجِ رَأَى أَنَّ «الْمُرِّي» بَدَلٌ مِنَ الْفَتَى لَا وَضْفٌ، وتبعه على هذا الفارسي، ورأى غيرهما أنه نَعَتْ. وأول من ذهب هذا المذهب أَبْنُ جِنِي وتبعه الرضي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣٥/٧، وشرح السيوطي/٩١٧، وشرح الأشموني/٢٣٤، والعيني ٢١/٤ - ٢٣، والخزانة ١١٢/٤، وشرح ديوان زهير/٢٧٥، والأصول لأبْنِ السَّرَاجِ ١٢٠/١، شرح التسهيل لأبْنِ مَالِك ١٠/٣.

وَحَمَلَهُ الْفَارِسِيُّ وَأَبْنُ السَّرَّاجِ^(١) عَلَى الْبَدَلِ.

وقال أَبُو مَالِك^(٢): يَمْتَنِعُ نَعْتُهُ إِذَا قُصِدَ بِالنَّعْتِ التَّخْصِصُ مَعَ إِقَامَةِ الْفَاعِلِ مَقَامَ الْجَنْسِ؛ لِأَنَّ تَخْصِصَهُ حَيْثُذُ مُنَافٍ لَذَلِكَ الْقَصْدِ، فَأَمَّا إِذَا تَوَوَّلَ بِالْجَامِعِ لِإِكْمَالِ الْخِصَالِ فَلَا مَانِعَ مِنْ نَعْتِهِ حَيْثُذُ؛ لِإِمْكَانِ أَنْ يُنَوَّى فِي النَّعْتِ مَا يُنَوَّى فِي الْمَنْعُوتِ، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ الْبَيْتُ. انْتَهَى.

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ وَأَبُو الْبَقَاءِ فِي^(٣) ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا﴾: إِنَّ^(٤) الْجُمْلَةَ بَعْدَ «كَمْ» صِفَةٌ لَهَا، وَالصُّوَابُ^(٥) أَنَّهَا صِفَةٌ لَ «قَرْنٍ»، وَجَمْعُ الضَّمِيرِ حَمَلًا

(١) قال أَبُو السَّرَّاجِ: «وَلَا يَجُوزُ تَوْكِيدُ الْمَرْفُوعِ بِ «نَعَمْ»، قَالُوا: وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ مَنُوعَاتٌ لَزَهْرٍ:

نَعَمْ الْفَتَى الْمُرِّي أَنْتَ

وهذا يجوز أن يكون بَدَلًا غَيْرَ نَعْتٍ، فَكَانَهُ قَالَ: نَعَمْ الْمُرِّي أَنْتَ
انظر الأصول ١٢٠/١.

(٢) انظر النص في شرح التسهيل لِأَبْنِ مَالِكِ ١٠/٣.

(٣) تَمَّةُ الْآيَةِ: ﴿... وَرَبِّكَ﴾ سُورَةُ مَرْيَمَ ١٩/٧٤.

وقد أثبت «أَثْنًا» فِي م/٢ وَسَقَطَ مِنْ بَقِيَّةِ الْمَخْطُوطَاتِ.

(٤) قال أَبُو الْبَقَاءِ: «... : كَمْ: مَنْصُوبٌ بِ «أَهْلَكْنَا»، وَ«هُمْ أَحْسَنُ» صِفَةٌ لَ «كَمْ» التَّيْيَانِ/٨٧٩.

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ: «كَمْ: مَفْعُولٌ «أَهْلَكْنَا»... وَ«هُمْ أَحْسَنُ» فِي مَحَلِّ التَّضْبِ صِفَةٌ لَ «كَمْ»، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ تَرَكْتَ «هُمْ» لَمْ يَكُنْ لَكَ بُدٌّ مِنْ نَضْبِ «أَحْسَنَ» عَلَى الْوَصْفِيَّةِ الْكَشَافِ ٢/٢٨٩.

(٥) هذا تعقيب شيخه أَبِي حَيَّانٍ، فَقَدْ نَقَلَ نَصَّ الزَّمَخْشَرِيِّ ثُمَّ قَالَ: «وَتَابَعَهُ أَبُو الْبَقَاءِ عَلَى أَنَّ «هُمْ أَحْسَنُ» صِفَةٌ لَ «كَمْ»، وَنَصَّ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّ «كَمْ» الْأَسْتِفْهَامِيَّةُ وَالْخَبَرِيَّةُ لَا تُوصَفُ، وَلَا يُوصَفُ بِهَا، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ «هُمْ أَحْسَنُ» فِي مَوْضِعِ الصَّفَةِ لَ «قَرْنٍ»، وَجَمْعُ لَانِ الْقَرْنِ مُشْتَمِلٌ عَلَى أَفْرَادٍ كَثِيرَةٍ، فَرُوعِي مَعْنَاهُ، وَلَوْ أَفْرَدَ الضَّمِيرُ عَلَى الْفَلْظِ لَكَانَ عَرَبِيًّا =

على معناه، كما جُمِعَ وَصِفُ جميع في نحو: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾^(١).

التَّوَعُّ العاشر:

تخصيصهم جوازاً وَصِفَ بعض الأسماء بمكانٍ دون آخر، كالعامل من وَصِفَ ومَضَرٍ، فإنه لا يُوصَفُ قبل^(٢) العمل، ويُوصَفُ بعده، وكالموصول، فإنه لا يُوصَفُ قبل تمام^(٣) صِلَتِهِ، ويُوصَفُ بعد تمامها، وتعميمهم^(٤) الجواز^(٥) في البعض، وذلك هو الغالب.

ومن الوهم في الأول قول بعضهم في قول الحطيئة^(٦):

أَزْمَعْتُ يَأْساً مُبِيناً مِنْ نَوَالِكُمْ وَلَنْ تَرَى طَارِداً لِلْخُرِّ كَالْيَاسِ

= قَصَارٌ كلفظ جميع، كما قال: ﴿لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ يس ٣٦/٣٢ وقال: ﴿نَحْنُ جَمِيعٌ

مُنْتَصِرٌ﴾ القمر ٥٤/٤٤، فوصفه بالجمع وبالمفرد. انظر البحر ٦/٢١٠.

قلت: انظر هذا وقابل به نص المصنف، وتأمل فيه نقلاً من غير نسبة الفضل لأهله. فتأمل!! ومثله كثير.

(١) سورة يس ٣٦/٣٢، وتقدمت في «إن» المخففة. انظر ما سبق ١/١٣٩.

(٢) أي لا يُوصَفُ قَبْلَ ذِكْرِ معموله، فلا بُدَّ من ذكر المعمول، ثم يأتي وَصِفُ هذا العامل.

(٣) في م/٥ «كمال الصلة»، وفي م/٢ و٤ «تمام الصلة».

(٤) في م/٤ «وتعميم».

(٥) أي: أجازوا في بعض الأسماء وَصَفَهَا مطلقاً سواء أكان الوصف واقعاً قبل العمل أو بعده.

(٦) البيت من قصيدة للحطيئة يهجو بها الزبيرقان بن بدر الصحابي.

وَأَزْمَعْتُ الأَمْرَ وعليه: أجمعت.

والشاهد في البيت أَنَّ «مِنْ» متعلقة بفعل محذوف تقديره: يَكُنُّ من نوالكم، وليس متعلقاً

بالمضمر «يأساً»؛ لأنه لا يعمل بعد وَصْفِهِ بالقول «مُبِيناً».

والحطيئة هو جرجول بن أوس بن جؤية، كنيته أبو مُليكة، وقد عاش إلى زمن معاوية.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/٢٣٦، وشرح السيوطي/٩١٦، والكمال/٧٢٠، والهمع

٥/٧٠، والديوان/٢٨٣، والمحتسب ١/٣٠٧، والخصائص ٣/٢٥٨.

إِنَّ «مِنْ» متعلّقة^(١) بـ «يَأْساً». والصَّوابُ أَنْ تعلقها بـ «يَيْسْتُ» محذوفاً؛ لأنَّ المصدر لا يُوصَفُ قبل أن يأتي معموله^(٢).

وقال أبو البقاء في^(٣) «وَلَا آمَيْنَ أَلْبَيْتَ الْحَرَامَ يَنْبَغُونَ فَضْلاً»: لا^(٤) يكون «يَنْبَغُونَ» نعتاً لـ «آمَيْنَ»؛ لأنَّ أَسْمَ الفاعِلِ إذا وُصِفَ لم يعمل في الاختيار، بل هو حالٌّ من^(٥) «آمَيْنَ» انتهى.

وهذا قولٌ ضعيفٌ^(٦)، والصحيحُ^(٧) جوازُ الوَصْفِ بعد العمل.

(١) نص المصنّف هنا لأبن جني، قال في المحتسب ٣٠٧/١ «... فلا يكون قوله من نوالكم من صلة يَأْس من حيث ذكرنا، ألا تراه قد وَصَفَهُ بقوله: مبيناً؟ وإذا كان المعنى لعمري عليه ومُنْع الإعراب منه أَضْمِر له ما يتناول حَرْفَ الجز، ويكون «يَأْساً» دليلاً عليه، كأنه قال فيما بعد: يَيْسْتُ من نوالكم».

وذكر أبن جني مثل هذا في الخصائص في «باب تجاذب المعاني والإعراب».

انظر ٢٥٨/١ - ٢٥٩، ونقل البغدادي في شرح الشواهد هذين النصين عن أبن جني.

(٢) والوهم في جعل «من نوالكم» متعلقاً بـ «يَأْساً» بعد وصفه بـ «مُبيناً».

(٣) سورة المائدة ٢/٥، وتقدّم بعضها، انظر ما تقدّم ٢١٩/١.

(٤) انظر التبيان للعكبري/٤١٦.

(٥) النَّصُّ في التبيان: «في موضع الحال من الضمير في: آمَيْنَ».

وهذا الذي ذكره العكبري ذهب إليه أبو حيان في البحر. انظر ٤٥/٣.

والإليه ذهب السمين. انظر الدرر ٤٨١/٢: «أي حال كون الآمين مبتغين فضلاً».

(٦) وقال السمين: «ولا يجوز أن تكون هذه الجملة صفة لـ «آمَيْنَ»؛ لأنَّ أَسْمَ الفاعل متى وُصِفَ بَطُلَ عمله على الصحيح، وخالف الكوفيون في ذلك.

وأغرب مكي هذه الجملة صفة لـ آمَيْنَ، وليس بجيد، لما تقدّم، وكأنه تبع في ذلك الكوفيين».

وأنظر مشكل إعراب القرآن/٢١٧، ورَدَّ الوصفية أبن الأنباري. انظر البيان ٢٨٣/١.

(٧) وفي حاشية الشمني ٢٣٦/٢ ذكر أنَّ هذا الذي صَعَفَهُ المصنّف هو ظاهر كلام أبن عصفور =

النُّوعُ الحَادِي عَشَرَ:

إِجَازَتُهُمْ فِي بَعْضِ أَخْبَارِ التَّوَسُّخِ أَنْ يَتَّصِلَ^(١) بِالنَّاسِخِ نَحْوَ «كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ»، وَمَنْعُ ذَلِكَ فِي الْبَعْضِ^(٢) نَحْوَ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ».

وَمِنَ الزُّهْمِ فِي هَذَا قَوْلُ الْمَبْرَدِ^(٣): «إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا»: إِنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى زِيَادَةِ «كَانَ» كَمَا قَالَ سَبْيُوهِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ تَقْدَرُ نَاقِصَةً، وَأَسْمُهَا ضَمِيرُ «زَيْدٍ»؛ لِأَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ^(٤) رَتَبَةً؛ إِذْ هُوَ أَسْمُ «إِنَّ»، وَ«مِنْ أَفْضَلِهِمْ»: خَبَرُ «كَانَ»، وَ«كَانَ» وَمَعْمُولَاهَا خَبَرُ «إِنَّ»؛ فَلَزِمَتْهُ تَقْدِيمُ خَبَرِ^(٥) «إِنَّ» عَلَى أَسْمِهَا^(٦) مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ ظَرْفًا وَلَا مَجْرُورًا، وَهَذَا لَا يَجِيزُهُ أَحَدٌ.

النُّوعُ الثَّانِي عَشَرَ:

إِيجَابُهُمْ لِبَعْضِ مَعْمُولَاتِ الْفِعْلِ وَشَبْهِهِ أَنْ يَتَقَدَّمَ^(٧) كَالْأَسْتِفْهَامِ^(٨)، وَالشَّرْطِ،

= فِي الْمَقَرَّبِ. وَمَخْتَارُ أَبِي مَالِكٍ، وَالْقَوْلُ الَّذِي ذَكَرَ أَنَّهُ صَحِيحٌ هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْفَرَّاءِ، وَوَجْهُهُ أَنَّ وَصْفَ الْأَسْمِ يَنْعُغُ مِنَ الْعَمَلِ، وَذَلِكَ الْمَنْعُ يَتَحَقَّقُ قَبْلَ الْعَمَلِ لَا بَعْدَهُ؛ إِذْ لَا يَمْنَعُ إِيقَاعُ مَا وَقَعَ.

(١) أَي: يَتَقَدَّمَ عَلَى أَسْمِ النَّاسِخِ، فَيَكُونُ بَعْدَهُ، وَيُؤَخَّرُ الْأَسْمُ، وَذَلِكَ فِي «كَانَ وَأَخَوَاتِهَا».

(٢) مَنَعُ تَقَدُّمِ الْخَبَرِ عَلَى الْأَسْمِ فِي بَابِ «إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا».

(٣) الْجُمْلَةُ فِي الْكِتَابِ ٢٨٩/١ «وَقَالَ الْخَلِيلُ: إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا، عَلَى إِلْغَاءِ «كَانَ».

(٤) أَي: لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: إِنَّ زَيْدًا كَانَ مِنْ أَفْضَلِهِمْ.

(٥) وَهُوَ قَوْلُهُ «كَانَ مِنْ أَفْضَلِهِمْ».

(٦) وَهُوَ «زَيْدًا».

(٧) أَي: أَنَّ يَتَقَدَّمَ الْمَعْمُولُ عَلَى الْعَامِلِ.

(٨) الْأَسْتِفْهَامُ وَمَا بَعْدَهُ مِمَّا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، فَيَعْمَلُ فِيهِ مَا بَعْدَهُ.

و«كم» الخبرية، نحو^(١) «فَأَيَّ عَائِدَتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ»، «وَسِعَلَهُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ»^(٢)، «أَيَّامًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ»^(٣)؛ ولهذا^(٤) قُدِّرَ ضميرُ الشأن^(٥) في قوله^(٦):

إِنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً
ولبعضها^(٧) أَنْ يَتَأَخَّرَ: إمَّا لِذَاتِهِ^(٨)، كالفاعل ونائبه ومُشَبِّهه^(٩)، أو لِضَعْفِ
الفعل^(١٠) كمفعول التعجبِ نحو «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا»،

(١) سورة غافر ٤٠/٨١ وتقدّمت. انظر ما سبق ١٥/٥، ٤٣٦.

وأعربها من قبل مفعولاً للفعل «تُنْكِرُونَ».

(٢) سورة الشعراء ٢٦/٢٢٧، وتقدّمت. انظر ما سبق ١٩٠/٥، وأعرب من قبل «أَيَّ...» مفعولاً مُطْلَقاً للفعل «يَنْقَلِبُونَ».

(٣) سورة القصص ٢٨/٢٨، وتقدّمت. انظر ما سبق «أَيَّ» ١/٥١٠، وقد أعربها شرطاً، وانظر «سَيِّئ» ٢/٣٥٣، و«مَا» الزائدة ٤/١٠٢.

(٤) في م/١ «ولهذا وَجِبَ تقديرُ...»، وفي م/٥ «أوجب...» وفي م/٢ كتب «أوجب»، ثم شطبه.

وقوله: ولهذا: أَي: لجوبِ تقديمِ أسماءِ الاستفهامِ والشَّرْطِ.

(٥) أَي: في «إِنَّ» على تقدير: إنه، وبهذا يبقى لأسمِ الشرطِ «مَنْ» تمامُ التَّصَدُّرِ.

(٦) قائله الأخطل، وتقدّم في «إِنَّ»، انظر ما سبق ١/٢٣٢. وذكرْتُ موضعَ الشاهدِ فيه في ذلك الموضع، وهو أَنَّ أسمَ «إِنَّ» ضميرُ الشأن، وهو محذوف للضرورة، ولا يصح جَعْلُ أسمِ «إِنَّ» «مَنْ»؛ لأنَّ الشرطَ له صَدْرُ الكلام، فلا يَعمَلُ فيه ما قبله.

(٧) أَي: إيجابهم لبعض المفعولات أَنَّ يَتَأَخَّرَ عن العامل.

(٨) أَي: لموقعه في الجملة بعد إسنادِ الفعلِ إليه فيأتي بعد العامل.

(٩) في م/٤ «وشبهه»، والمراد بهذا أسمَ «كان» وأخواتها.

(١٠) أَي: مثل: فعل التعجب، فهو ضعيف؛ لأنه جامد، فلا يأتي منه أسمٌ فاعِلٍ أو أسمٌ مفعول...؛ ولذا يجب أن يَتَأَخَّرَ مفعوله عنه.

أو لعارض^(١) معنوي أو لفظي، وذلك كالمفعول في نحو^(٢) «ضَرَبَ موسى عيسى»؛ فَإِنْ تَقْدِيمَهُ^(٣) يُؤْهِمُّ أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ، وَأَنَّ الفعل^(٤) مُسْتَدٌّ إِلَى ضميره. وكالمفعول^(٥) الذي هو «أَيُّ» الموصولة، نحو: «سَأَكْرِمُ أَتْلَهُمْ جَاءَنِي»، كأنهم قَصَدُوا^(٦) الْفَرْقَ^(٧) بينها وبين «أَيُّ» الشرطية والاستفهامية.

والمفعول الذي هو «أَنَّ» وصلتها، نحو «عرفتُ أَنتَ فاضِلٌ»، كرهوا الابتداء بـ «أَنَّ» المفتوحة لِثَلَا يَلْتَبَسَ^(٨) بـ «أَنَّ» التي بمعنى «لَعَلَّ»، وإذا كان المبتدأ الذي أَصْلُهُ التقديم يجب تأخره إذا كان «أَنَّ» وصلتها، نحو^(٩) ﴿وَأَيُّهُ هُمْ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ فَإِنَّ

(١) أي: قد يتأخر المعمول لعارض ما لفظياً كان أو معنوياً.

(٢) وهنا يجب تأخير المفعول؛ لأنك لو قَدَّمْتَهُ على العامل لبدا كأنه مبتدأ، وذلك في نحو قولك: عيسى ضرب موسى.

(٣) أي: تقديم المفعول «عيسى».

(٤) أي: فاعل الفعل «ضربه» يتوهم أنه ضمير مستتر عائد على «عيسى» المُقَدَّم من تأخير.

(٥) أي: ومما يتأخر لعارض معنوي أو لفظي...

(٦) أي: بتأخر «أَيُّ» الموصولة، وتقدم عاملها. وانظر الشمني ٢٣٦/٢.

قال الشمني: «وجوب تقديم عامل «أَيُّ» الموصولة مَذْهَبُ الكوفيين على ما ذكره أبْنُ مالك في التسهيل، حيث قال في الموصول الذي هو أَيْ: ولا يلزم استقبال عامله، ولا تقديمه، خلافاً للكوفيين». وانظر التسهيل/ ٣٤.

(٧) وهذا فارق لفظي.

(٨) وهذا العارض فيه معنوي؛ إذ تقديم «أَنَّ» يَتَوَهَّمُ فيها أَنَّها بمعنى لَعَلَّ. وانظر ما سبق ١/ ٢٦٢ «أَنَّ: لغة في لَعَلَّ...».

(٩) سورة يس ٤١/٣٦، وتقدمت في «لا» ٣/٤٨٨، وتكررت في «لو»، انظر ما سبق ٣/ ٤٢٦.

وذكر في الموضع الأول أَنَّ «أَنَّ» وصلتها فاعل أغنى عن الخبر، لا مبتدأ.

يَجِبُ تَأْخُرُ الْمَفْعُولِ الَّذِي أَصْلُهُ التَّأْخِيرُ نَحْوُ ^(١) «وَلَا تَخَافُونِ أَنتُمْ أَشْرَكْتُمْ» أَحَقُّ وَأَوْلَى.

وكمعمول^(٢) عاملٍ أَقْتَرَنَ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ أَوْ الْقَسَمِ ^(٣)، أَوْ حَزَفِ الْأِسْتِثْنَاءِ ^(٤)، أَوْ ^(٥) «ما» النافية، أَوْ ^(٦) «لا» فِي جَوَابِ قَسَمٍ ^(٧).

وَمِنَ الْوَهْمِ فِي الْأَوَّلِ ^(٨) قَوْلُ أَبِي عَصْفُورٍ فِي ^(٩): «أَوَّلَمَ يَهْدِ لَهُمْ كَمَ أَهْلَكَنَا»: إِنَّ «كَمَ» فاعِلٌ «يَهْدِ»، فَإِنْ قُلْتُ: خَرَجَهُ عَلَى لُغَةِ حَكَاهَا الْأَخْفَشُ ^(١٠)، وَهِيَ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ لَا يَلْتَزِمُ صَدْرِيَّةَ «كَمَ» الْخَبَرِيَّةَ، قُلْتُ: قَدْ

= ومثله عند العكبري. انظر التبيان/ ٩٣٧.

وذكر المصنف في الموضع الثاني أَنَّ التقدير على الابتداء، والخبر محذوف.

(١) سورة الأنعام ٦/ ٨١، وتقدم بعضها في حرف الألف. انظر ما تقدم ١/ ٨٤، والتقدير: ولا تخافون إشراككم.

(٢) هذا مثال للعارض اللفظي.

(٣) ما أَقْتَرَنَ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ أَوْ لَامِ الْقَسَمِ لَهُ الصَّدَارَةُ، فَتَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ يُبْطِلُ لِهَذِهِ الصَّدَارَةَ.

(٤) كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَ إِلَّا الْمَكْرِمُ مُحَمَّدًا، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقْدِمَ «مُحَمَّدًا» عَلَى «إِلَّا».

(٥) وَلِـ «ما» النافية الصَّدَارَةُ.

(٦) نَحْوُ: وَاللَّهِ لَا يَفْعَلُ هَذَا مُؤْمِنٌ، فَإِنْ «لَا» يُتْلَقُ بِهَا الْقَسَمُ، وَلِهَا الصَّدَارَةُ بَعْدَهُ، فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا مَعْمُولٌ مَا بَعْدَهُ.

(٧) فِي م/ ١ وَهـ «الْقَسَمِ».

(٨) وَهُوَ إِجْبَاهُهُمْ لِبَعْضِ مَعْمُولَاتِ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْعَامِلِ فِيهِ.

(٩) سورة السجدة ٣٢/ ٢٦، وَتَقَدَّمَتْ فِي بَابِ «كَمَ»، انظر ما سبق ٣/ ٤٣، وانظر الجملة

الثالثة «الواقعة مفعولاً» ٥/ ١٦٨.

وذكر المصنف في الموضع الأول كلامَ أَبِي عَصْفُورٍ فِي مَجِيءِ «كَمَ» فاعلاً، وَزَدَهُ بِمَا زَدَهُ

هنا. وَذَكَرْتُ مِنْ قَبْلِ أَنْ أَبْنِ عَصْفُورَ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهَذَا، بَلْ هُوَ ثَقُلَ الْحَوْفِيُّ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ أَيْضاً.

(١٠) انظر نصَّ الْأَخْفَشِ فِي الْبَحْرِ ٧/ ٣٣٣.

أعترف برداءتها، فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة، والصواب أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى، أي: أولم يبين الله لهم، أو إلى الهدى^(١)، والأول^(٢) قول أبي البقاء، والثاني^(٣): قول الزجاج.

وقال الزمخشري^(٤): الفاعل الجملة، وقد مر أن الفاعل^(٥) لا يكون جملة، و«كم» مفعول «أهلكنا»، والجملة مفعول «يَهْدِ»، وهو مُعَلَّقٌ عنها^(٦)، و«كم» الخبرية تُعَلِّقُ^(٧) خلافاً لأكثرهم.

(١) في م/٢ و٤ «الهدى». وهذا عند ابن عطية من أحسن ما يُقدَّرُ به. انظر المحرر ١٠/١١٠، وذكر هذا التقدير للزجاج.

(٢) أحوال العكبري في إعراب «كم» في هذه الآية وتقدير الفاعل على الآية/١٢٨ من سورة طه، وهي: «أَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا». وانظر نص العكبري في التبيان ص/٩٠٧، وقد نقلته في ٣/٤٤، الحاشية/٥، وفي هذا النص عنه ما يدل على أنه ذكر في الفاعل وجهين: ما عَزَى له هنا، وكذا ما ذكر على أنه للزجاج.

(٣) قال الزجاج: «وحقيقة هذا أن «كم» في موضع نصب بـ «أهلكنا، وفاعل «يَهْدِ» ما دلَّ عليه المعنى مما سلف من الكلام، ويكون «كم» أيضاً دليلاً على الفاعل في «يَهْدِ»... انظر معاني القرآن ٣/٢١١.

(٤) أي: جملة «أهلكنا» على القول بأن الفاعل جملة، وهو مذهب كوفي. وانظر الكشاف ٢/٥٣٧، والبحر ٦/٢٨٩.

(٥) انظر هذا فيما تقدّم ٥/٢٤٣، فالمشهور المنع، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً، وفصل الفراء.

(٦) أي مُعَلَّقٌ عن العمل في لفظ الجملة.

(٧) ذكر هذا عن الزمخشري فيما سبق، انظر ٥/٦١٦ والكشاف ١/٢٦٨ وتعبه أبو حيان في البحر ٢/٢٧.

هذا وتعقب الدماميني المصنف بأنه أعترض على الزمخشري فيما سبق، ثم عاد فاخذ رأيه هنا. انظر حاشية الشمني ٢/٢٣٧.

ومن الوهم في الثاني^(١) قول بعضهم في بيت «الكتاب»^(٢):

[صَدَدَتْ فَأَطُولُ الصُّدُودِ وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

إِنْ «وصال» فاعِلٌ بـ «يدوم».

وفي بيت «الكتاب» أيضاً^(٣):

[فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظْنِي كَانَ أُمُّكَ أَمْ حِمَارُ

(١) وهو لإيجابهم تأخير بعض المعمولات عن العامل فيها.

(٢) قائله المرار الفقعسي، وتقدّم في «ما» الزائدة الكافّة ٦٨/٤، وفي النوع السابع من الجهة السادسة، وهي ما نحن فيه.

وقوله: ومن الوهم قول بعضهم...، أراد به الأعلم، وانظر الكتاب ١٢/١، ٤٥٩، وانظر تخريجه فيما سبق، وبيان وجه الخلاف فيه.

(٣) نسبّه سيويه والميرد إلى خدّاش بن زهير، ونسبّه البغداديّ في شرح الشواهد والخزانة لثروان بن فزارة بن عبد يغوث العامريّ، ونقل هذا عن أبي تمام في «مختار أشعار القبائل».

ويروى: أظني كان خالك...

وجاء في م/١ و٣ «أُمُّكَ» كذا بضمّ الميم، وفي م/١ «أُمُّكَ» بفتح الهمزة أيضاً.

قال الأعلم: «... وصف في البيت تغير الزمان وأطراح مراعاة الأساب ويتّصل به ما بينه وهو قوله:

فقد لحق الأسافل بالأعالي وصار مع المعلهجة العشار

فيقول: لا تبالي بعد قيامك بنفسك وأستغناك عن أبويك من أنتسبت إليه من شريف أو وضعيع، وضرب المثل بالطيبي والحمار، وجعلهما أُمّين، وهما ذكران؛ لأنه مثل لا حقيقة، وقصد قصّد الجنسين ولم يحقق أبوة، وذكر الحول لذكر الطيبي والحمار لأنهما يستغنيان بأنفسهما بعد الحول، فضرب المثل بذكره الإنسان لما أراد من استغنائه بنفسه.

والشاهد في البيت جعل أسم «كان» نكرة، وخبرها معرفة ضرورة، ووجه مجاز هذا أنّ «كان» مثل «ضرب» في التصريف، و«ضرب» قد يرفع النكرة وينصب المعرفة، فشبه به «كان» عند الضرورة.

إن «ظبي» أسم «كان».

والصواب أن «وصال» فاعل^(١) بـ «يدوم» محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، وأن «ظبي» أسم لـ «كان» محذوفة مفسرة بـ «كان»^(٢) المذكورة، أو مبتدأ^(٣)، والأول^(٤) أولى؛ لأن^(٥) همزة الاستفهام بالجمل الفعلية أولى^(٦) منها بالأسمية، وعليهما^(٧) فاسم «كان» ضمير راجع إليه^(٨).

وقول سيوي^(٩): «إنه خبر عن النكرة بالمعرفة» واضح على الأول^(١٠)؛ لأن ظبياً المذكور أسم «كان»، وخبره «أملك»، وأما على الثاني^(١١) فخبر «ظبي» إنما

= وتروان بن فزارة صحابي وقد إلى النبي ﷺ.

انظر شرح الشواهد للبغادي ٢٤١/٧، وشرح السيوطي/٩١٨، والكتاب ٢٣/١، والخزانة ٢٣٠/٣، ٣٨٩، ٤٦٤، و٦٧/٤، ومفتاح العلوم/٢١٠، والمقتضب ٩٤/٤، وشرح المنفصل ٩٤/٧.

(١) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «فاعل يدوم».

(٢) و«أملك» خبر لـ «كان» المحذوفة. أو يكون خبراً لكان المثبتة، ويقدر خبر «كان» المحذوفة من جنس المذكور.

وما ذكره المصنف ليس له، وإنما هو للسكاكي. انظر مفتاح العلوم/٢١٠.

(٣) أي: ظبي: مبتدأ، و«كان» وما بعدها جملة الخبر، وأسم «كان» ضمير راجع إلى المبتدأ.

(٤) أي: جعل «ظبي» اسماً لكان المحذوفة أولى.

(٥) وإذا قدرت «ظبي» مبتدأ فأت هذا.

(٦) نقل البغادي نص المصنف من هنا إلى قوله: عنده نكرة. انظر الخزانة ٦٧/٤.

(٧) على التقديرين السابقين.

(٨) إلى «ظبي».

(٩) استشهد به سيوي على جعل أسم «كان» نكرة، والخبر معرفة. وانظر الكتاب ٢٣/١.

(١٠) وهو جعل «ظبي» أسم «كان».

(١١) وهو تقدير «ظبي» مبتدأ.

هو جملة^(١)، والجُمْلَ نكراتٌ، ولكن يكون مَحَلُّ الِاسْتِشْهَادِ قَوْلُهُ: «كَانَ أُمُّكَ»
على أَنَّ ضَمِيرَ^(٢) النكرةِ عنده^(٣) نكرةٌ، لا على أَنَّ الِاسْمَ^(٤) مُقَدَّمٌ^(٥).
وقولُ بعضهم^(٦) في قولِهِ تعالى^(٧): ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ
عَنْهُ مَسْئُولًا﴾: إِنَّ^(٨) «عنه» مرفوعُ المَحَلِّ^(٩) بـ «مسؤولاً».

(١) جملة «كان أُمُّكَ»، اسم «كان» ضمير راجع إلى ظبي، وأُمُّكَ: خبر «كان»، والجملة
خبر المبتدأ.

(٢) أي: الضمير «هو» العائد على النكرة «ظبي».

(٣) أي: عند سيبويه. والنص في الخزانة عنه «على أن ضمير النكرة أعيدت نكرة».

(٤) وهو ظبي؛ لأنَّ اسم «كان» لا يتقدَّم عليها.

(٥) في الخزانة: «وذهب صاحب المفتاح إلى أن تنكير المُسند إليه غير موجود بالاستقراء،
وأما هذا البيت ونحوه فتنكير المسند إليه إنما هو في «ظبي» إذا أرتفع بالمضمر، لا في
ضمير «كان» العائد عليه، وهو وارد على القلب، والأصل: أظبياً كان أُمُّكَ أم حماراً
قال: إن كون المسند إليه نكرة والمسند معرفة سواء. قلنا: يمتنع عقلاً أو يصح عقلاً
ليس في كلام العرب» انظر ٦٧/٤، وانظر مفتاح العلوم/٢١٠.

(٦) من هنا إلى قوله: «وأنَّ عنه في موضع نصب» جاء ترتيبه بعد الفقرة التالية في الحديث
عن البيت في م/١.

(٧) سورة الإسراء ٣٦/١٧، وتقدَّمت في «كل». انظر ١١١/٣، وتكررت في روابط
الجملة، انظر ٥٨٨/٥.

(٨) هذا القول للزمخشري. انظر الكشف ٢٣٣/٢، وتعبَّه فيه أبو حَيَّان. انظر البحر ٦/
٣٧. وانظر ما سبق ١١١/٣.

(٩) فهو مفعول ما لم يُسمَّ فاعله لاسم المفعول «مسؤولاً». وقال الزمخشري: «عنه» في
موضع الرفع بالفاعلية، وهو يعني أنه نائب عن الفاعل.

والصواب^(١) أَنَّ أَسَمَ «كان» ضميرُ المُكَلَّفِ^(٢) وَإِنْ لم يَجْر له ذِكْرٌ، وَأَنَّ المرفوعَ بـ «مسؤولاً» مستترٌ فيه راجعٌ إليه^(٣) أيضاً. وَأَنَّ «عنه» في موضع نصبٍ^(٤).
وقولُ بعضهم^(٥) في قوله^(٦):

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ [والحَبُّ يأكلُهُ في القرية السُّوسُ]

إنَّه من باب الاشتغال^(٧)، لا على إسقاط «على» كما قال سيبويه، وذلك مردودٌ^(٨)؛ لأنَّ «أطعمه» بتقدير: لا أطعمه.

وقولُ الفراءِ في^(٩) «وَإِنْ كَلَّا لَمَّا يُؤْفِقَتَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ»، فيمن خفف

(١) ذكرت من قبل أَنَّ هذا الردُّ لشيخه أبي حَيَّان، وليس له. انظر البحر ٣٧/٦.

(٢) وقدره أبو حيان راجعاً لـ «كُلَّ»، وكذا الضميرُ في «مسؤولاً»، وجعل الضمير في «عنه» عائداً إلى «ما» في «ولا تقف ما ليس لك به علم...» الآية.

(٣) أي: إلى «كُلَّ»، وزدَّ أبو حَيَّان من جهة أخرى، فقد ذكر أنه لا يجوزُ جَعْلُ «عنه» في محلِّ النائب عن الفاعل لتقدُّمه على عامله.

(٤) على أنه المفعول الثاني.

(٥) هذا عطفٌ على «قول بعضهم» في المسألة السابقة.

(٦) البيت للمتلمس بن جرير بن عبدالمسيح يخاطبُ به عَمْرُو بن هند. وتقدَّم في «إذا». انظر ما سبق ١٠٠/٢.

(٧) ذهب إلى هذا المبرِّد، والتقدير عنده: أَلَيْتَ أَطْعَمُ حَبَّ الْعِرَاقِ، أي: لا أَطْعَمُ. وذهب سيبويه إلى أنَّه على إسقاط «على»، وخَطَّاه المبرِّد والجرمي. وتقدَّم الحديث في هذا. انظر تفصيله في ١٠٠/٢ - ١٠١ الحاشية (٤).

(٨) أي: ما ذهب إليه المبرِّد من النصب على الاشتغال مردود؛ وذلك لتقدير النفي قبل «أطعمه»، ولا: لها صدر الكلام؛ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فيكون بذلك تخريجُ سيبويه أولى.

(٩) سورة هود ١١/١١، وتقدَّمت الآية في «إِنْ»، وذكرْتُ القراءات فيها. انظر ما سبق ١/١٣٨، والحاشية (٢).

وانظر أيضاً «لَمَّا» ٤٢٩/٣، والجملة المُجَاب بها القَسَم ١٣٩/٥.

«إِنَّ»^(١): إنه أيضاً من باب الاشتغال مع قوله: إِنَّ اللامَ بمعنى «إِلَّا»، و«إِنَّ» نافية، ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد «إِلَّا» فيما قبلها، على أن هنا مانعاً آخر وهو لام القسم^(٢)، وأما قوله^(٣)، «وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَذَا مَا مِثُّ لَسَوْفَ أُخْرَجَ حَيًّا»: إِنَّ «إِذَا» ظَرْفٌ لـ^(٤) «أُخْرَجَ»، وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسّعهم في الظرف، ومنه قوله^(٥):

رَضِيعِي لَبَانٍ ثُدِي أُمُّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمٍ دَاجٍ عَوْضُ لَا تَنْفَرُقُ

(١) قال الفراء: «وأما الذين خَفَفُوا «إِنَّ» فَإِنَّهُمْ نَصَبُوا «كَلًّا» بـ «لِيُوفِيَهُمْ»، وقالوا: كَأَنَّا قُلْنَا: وَإِنَّ لِيُوفِيَهُمْ كَلًّا، وهو وجه لا أشتهيه...». معاني القرآن ٢٩/٢ - ٣٠.

(٢) ما ذكره المصنف هنا أَمْرٌ عَجَبٌ؛ فَإِنَّ الفراء ذكر النَّصْبَ على الاشتغال، ثم ذكر أنه وجه لا يشتهيه، ثم ذكر ما ذكره المصنف، وقال: إنه لا يَصْلُحُ. فكيف يجعل المصنف هذا من الوهم عند الفراء؟.

قال الفراء: «لأن اللام إنما يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رفعت «كُلَّ» لَصَلَحَ ذلك لما يَصْلُحُ أن تقول: إن زيد قائم. ولا يَصْلُحُ أن تقول: إن زيدا لأَضْرَبُ؛ لأن تأويلها كقولك: ما زيدا إلا أضرب، فهذا خطأ في «إِلَّا» واللام». معاني القرآن ٣٠/٢.

(٣) في م/١ جاء بعد لام القسم الفقرة السابقة، وهي قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ...﴾ ففي النص تأخير وتقديم.

(٤) في م/٥ «وأما قول بعضهم...».

(٥) سورة مريم ٦٦/١٩، وتقدّمت في حرف اللام. انظر ما سبق ٢٤٩/٣.

(٦) الضّوَابُ أنه معمول لفعلٍ مقدّر مدلولٍ عليه بالمذكور، ولا يجوز أن يكون العامل فيه الفعل المذكور؛ لأن ما بعد لام الابتداء لا يعمل فيما قبلها. انظر الدر المصون ٥١٥/٤. ولهذا تعقّب الدماميني المصنف، فقد ذكر في «إِذَا» أنّ التوسع بالظرف في التقديم في مثل نحو قولك: ونحن عن فضلك ما استغنيا» خاصّ بالشعر، فكيف ساغ له تخريج الآية على ذلك؟ انظر الشمني ٢٣٨/٢.

(٧) البيت للأعشى، وتقدّم في «عوض». انظر ما سبق ٤١١/٢.

أي^(١): لا تَتَفَرَّقُ أبداً، و«لا» النافية لها الصَّدْرُ في جواب القَسَمِ^(٢). وقيل:
العاملُ محذوف^(٣)، أي: أئذا ما مِتُّ أُبْعَثُ لَسَوْفَ أُخْرَجُ.

النُّوعُ الثَّالِثُ عَشَرَ:

مَنْعُهُمْ مِنْ حَذْفِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ، وَإِيجَابُهُمْ حَذْفَ بَعْضِهَا، فَمِنْ الْأَوَّلِ
الفاعل^(٤)، ونائبه، والجارُّ الباقي عَمَلُهُ، إِلَّا فِي مَوَاضِعَ^(٥)، نحو قولهم: «اللَّهُ
لَفَعَلَنَ»، و«بِكُمْ دَرَاهِمَ اشْتَرَيْتَ» أي: والله، وبكم مِن درهم.

ومن الثاني^(٦): أَحَدُ مَعْمُولِي^(٧) «لَاتَ».

ومن الوَهْمِ فِي الْأَوَّلِ^(٨) قولُ أَبْنِ مَالِكٍ فِي أَعْمَالِ الْأَسْتِثْنَاءِ نَحْوُ: «قَامُوا لَيْسَ
زَيْدًا»، و«لَا يَكُونُ زَيْدًا»، و«مَا خَلَا زَيْدًا»: إِنَّ مَرْفُوعَهُنَّ محذوف^(٩)، وهو كلمة

(١) ذكر من قبل أنه قيل: إِنَّ «عَوْضُ» ظرفٌ لـ «تَتَفَرَّقُ».

وذهب أَبْنُ الْكَلْبِيِّ إِلَى أَنَّهُ قَسَمَ وَزَدَهُ. انظر ٤١٢/٢.

(٢) أي: فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

(٣) أي: في الآية، وذكر في هذا ما ذكره السمين.

(٤) أي: لا يجوزُ حَذْفُهُ.

ويريد بالفاعل فاعل غير المَصْدَرِ، ويحذفه لفظاً ومعنى.

(٥) لم يذكر غير موضعين، فأنزل التثنية منزلة الجمع.

(٦) أي: إيجاب الحذف.

(٧) حذف الأسم أو الخبر، والغالبُ حَذْفُ الْأَسْمِ، وانظر «لَاتَ» فيما سبق. ٣/ ٣٦١.

(٨) وهو مَنْعُ الحذف في بعض الكلمات، كالفاعل، ونائبه، والجارُّ الباقي عَمَلُهُ.

(٩) أفعال الاستثناء الثلاثة: ليس، لا يكون، ما خلا.

«بعض»^(١) مضافةً إلى ضميرٍ مَن تقدَّم، والصَّوابُ: أنه مضمَّرٌ عائِدٌ إمَّا على البعض^(٢) المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضميرُ من قوله تعالى^(٣): ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ على البناتِ المفهومة من الأولادِ في^(٤) ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾، و^(٥) إمَّا على أَسْمِ الفاعلِ المفهوم من الفعلِ^(٥)، أي: لا يكون هو - أي القائم - زيداً.

كما جاء^(٦) «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين

(١) قال أبْنُ مالك: «من أدوات الاستثناء «ليس»، و«يكون» مسبوقة بـ «لا»، وهما على فعليتهما وعملهما، إلا أنَّ المرفوع بهما لا يكون إلا مستتراً؛ لأنَّهم قَصَدُوا ألاَّ يليهما إلا ما يلي «إلا»؛ لأنَّهما أَضَلُّ أدوات الاستثناء...».

ثم قال: «ومن أدوات الاستثناء خلا وعدا»... فهما فعلان مضمَّر فاعلاهما لما أضمر له مرفوع ليس ويكون... انظر شرح الكافية الشافية/ ٧٢٠ - ٧٢١.

وأما في التسهيل فقد قال: «يُسْتَثْنَى بـ «ليس ولا يكون»... وأَسْمُهُما بعضُ مضافٍ إلى ضمير المستثنى منه لازمُ الحذف، وكذا فاعل الأفعال الثلاثة...» انظر ص/ ١٠٦.

(٢) كذا جاء عند المرادي في توضيح المقاصد ١٢١/٢، وذكر أنه رأي البصريين، وذكر أنه يمكن حمل كلام أبْنِ مالك عليه في التسهيل، وكلامه في شرحه محتملٌ له، وقد صرح به في غيره من كُتُبِهِ.

(٣) سورة النساء ١١/٤، وتقدَّم بعضها في حرف اللام، انظر ١٥٣/٣ حاشية (١)، وانظر الجملة الثالثة: الواقعة مفعولاً ١٧٣/٥.

(٤) أي: في مثاله السابق: قاموا لا يكون زيداً.

(٥) أي: قاموا أو على أي فعل سابق لأفعال الاستثناء، واعتُرض على هذا الرأي الذي ذهب إليه بعض النحويين بأنَّه لا يَطْرُد في نحو: القوم إخوانك خلا زيداً؛ لأنَّه لم يتقدَّم فعلٌ ولا ما يجري مجراه.

(٦) تقدَّم الحديث في حرف الباء، انظر ما سبق ١٦٠/٢.

قوله: ولا يشرب الخمر: أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب؛ إذ ليس المراد: ولا يشرب الزاني الخمر. وتقدَّم بيان هذا.

يشرُّبها وهو مؤمن».

وإنما^(١) على المَصْدَرِ المفهوم من الفعل، وذلك في غير^(٢) «ليس» و«لا يكون». تقول: «قاموا خلا زيدا» أي: جانب هو - أي: قيامهم - زيدا.

ومن ذلك^(٣) قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور^(٤): «إنه يجوز كونها في موضع جرٍّ بإسقاط حرف القسم».

وهذا مردودٌ بأن ذلك^(٥) مختصٌّ عند البصريين^(٦) بأسم الله سبحانه وتعالى،

(١) أي: وإنما أن يكون الفاعل في أفعال الاستثناء: ما خلا، ما عدا، ما حاشا، مصدراً مفهوماً من الفعل المتقدم على ما سيذكره المصنف.

وما ذكره المصنف هنا هو مذهب الكوفيين. انظر مع الهوامع ٢٨٦/٣.

وقال المصنف فيما سبق في «حاشا» في ٢٥٩/٢: «وفاعل حاشا: ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها، أو أسم فاعله، أو البعض المفهوم من الأسم العام، فإذا قيل: قام القوم حاشا زيدا فالمعنى: جانب هو - أي: قيامهم، أو القائم منهم، أو بعضهم - زيدا».

وانظر الحاشية (٢) من الموضع المُحال عليه، ففيها تخريج المسألة..

(٢) لم يقيد غيره هذا التقييد، وقيد هو هذا لأنَّ المستثنى بـ «ليس ولا يكون» خبر، فلو كان المستترُ فيهما ضميرُ الفعل السابق لَزِمَ الإخبارُ بالذات عن الحدث وهو غير جائز؛ لعدم صدق الخبر حيثل على ما أخبر به عنه، فإن قيل: هناك مضاف محذوف أقيم المضاف إليه مقامه، والأصل: ليس هو، أي: قيامهم قيام زيدا، أُجيبَ بأنه دعوى مضاف محذوف لم يُلفظ به قط. انظر الشمني ٢٣٨/٢ - ٢٣٩.

(٣) أي: من الوهم في حذف الجار وإبقاء عمله.

(٤) ذهب إلى هذا الزمخشري والعكبري، انظر الكشاف ٧١/١، والبيان ١٤، وحديثهما هذا في آية سورة البقرة «آلم».

(٥) أي: حذف حرف القسم.

(٦) قال السمين: «... وهذا ضعيف؛ لأنَّ ذلك من خصائص الجلالة المعظمة لا يشركها فيه غيرها» انظر الدر ٨٩/١. ويأتي ردُّ الشهاب بعد قليل على المصنف.

وبأنه لا أَجْوِيَّةَ لِلْقَسَمِ في سورة البقرة، وآل عمران^(١)، ويونس^(٢)، وهود^(٣)، ونحوهن^(٤)، ولا يصحُّ أَنْ يُقال: قَدْزِرُ^(٥) ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ في البقرة، و ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٦) في آل عمران جواباً^(٧)، وَحُذِفَتِ اللَّامُ^(٨) من الجملة الأسمية، كحذفها في قوله^(٩):

وَرَبَّ السَّمَاوَاتِ الْعُلَا وَبُرُوجِهَا وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهَا الْمَقْدُرُ كَائِنُ

وقول ابن مسعود^(١٠): «والله الذي لا إله غيره هذا مقامُ الذي أنزلت عليه سورة

(١) سورة آل عمران ١/٣ ﴿الَّذِي﴾.

(٢) سورة يونس ١/١٠ ﴿الَّذِي يَلِكُ مَا يَشَاءُ يَكْتُبُ الْكَبِيرَ﴾.

(٣) سورة هود ١/١١ ﴿الَّذِي كُنْتُ أَهْكُتُ مَا يَنْتُهُ ثُمَّ فُصِّلْتُ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾.

(٤) أي: من السور التي بُدئت بأحرف مُقَطَّعة كما جرى في السور المتقدمة.

(٥) سورة البقرة ٢/٢، وتقدمت، انظر ٥٧/١ و٣٢٠، وباب التوابع في هذا الجزء.

(٦) الآية: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ سورة آل عمران ٢/٣.

(٧) جواباً للقسم المتقدم.

(٨) أي: الواقعة في جواب القسم. وانظر الهمع ٢٤٩/٤.

(٩) قائله غير معروف.

والشاهد فيه أَنَّ اللام في جواب القسم المحذوف، والتقدير: لَمَقْدُرُ كَائِنُ، و«رَبَّ» مجرور بواو القسم.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٢٤٦/٧، وشرح السيوطي ٩١٩، والهمع ٢٤٩/٤.

(١٠) جاء هذا عن ابن مسعود بمناسبة الحديث عن رمي جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ من بَطْنِ الْوَادِي، فقد قيل لأبن مسعود بعد أن رمى جمرة العقبة بسبع حصيات من بطن الوادي: إِنَّ أَنَسًا يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقَهَا، فقال عبدالله: «هذا والذي لا إله غيره...»، وفيه روايتان أخريان عنه: الأولى: «هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة»، والثانية: «من ههنا والذي لا إله غيره وماها الذي أنزلت عليه سورة البقرة».

انظر صحيح مسلم ٤٢/٩ - ٤٤ «باب الحج».

البقرة؛ لأن ذلك - على قَلْتِه - مخصوص باستطالة القَسَم^(١).

ومن الوَهْم في الثاني^(٢) قولُ أبْنِ عصفور في قوله:

حَتَّتْ نَوَارُ وَلَاتٌ هَئَا حَتَّتِ وَيَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَّتَتْ^(٣)

(١) نقل الشهاب الخفاجي نصَّ أبْنِ هشام في المسألة بدءاً من الحديث في فواتح السُّور، ثم قال: «ولعمري، لقد أَسْتَسْمَنَ ذَا وَرَمَ، وقد وَهَمَهُمْ [أي: المعربين والمُفسِّرين] وهو الواهم، وقد ساقه هنا بعضهم ظناً منه أنه وارد غيرُ مندفع، وهو كلامٌ واو؛ فإن أتباع البصريين ليس بِقَرَضٍ، فكفى لِصِحَّةِ ما ذكر كونه على مذهب الكوفيين. وأما اعتراضه الثاني بأنَّه ليس في تلك السُّور أجوية، فجوابه ظاهر؛ لأنه كثيراً ما يَسْتَفْتَى عن الجواب بما يَدُلُّ عليه...، وأما حديثُ الاستطالة، وهو حَذْفُ اللام الجوائية لطول القَسَم... فهو إلخ جوابٌ حَذَفْتُ لأمه لما ذكر، فليس بلازم، بل هو الأغلب كما صرَّح به أبْنُ مالك...»
حاشية الشهاب ١٧٩/٢.

(٢) وهو إيجابٌ حَذَفَ أَحَدَ معمولَي «لات».

(٣) أثبت البيت الثاني في م/٢ و٣، وأثبت الأول وحده في بقية المخطوطات والمطبوع، وأختلف في قائلهما فليل: هو شبيب بن جَعِيل التغلبي، وهو جاهلي، وحَجَلُ بنُ نضلة، وهو جاهلي.

ونَوَار: هي نوار بنت عمرو بن كلثوم، وكان قد أسرها حَجَلُ بن نضلة يوم طلع، فركب بها الفلاة خوفاً من أن يُلْتَقَ.

ونوار: فاعل «حَتَّتْ»، وجملة: «ولات هَئَا حَتَّتْ» حالٌ من «نوار»، والحنين: الشوق، أَجَّتَتْ: أَخَفَّتْ وَسَتَرَتْ، ولَاتٌ هَئَا حَتَّتْ: أي: ليس الوقتُ وقتَ حنين. وقد ذكره المصنَّفُ لبيان وَهْمِ أبْنِ عصفور في جَعْلِ «هَئَا» أَسَمَ «لات».

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٢٤٧/٧، وشرح السيوطي/٩١٩، وشرح المفصل ١٧/٣، والهمع ٢٦٩/١، ١٢٣/٢، والعيني ٤١٨/١، وشرح الأشموني ١٠٤/١، ٢١٣، والخزانة ١٥٦/٢، ١٥٩، والإيضاح في شرح المفصل ٤٢٠/١، وشرح التسهيل لأبْنِ مالك ٢٨٢/١.

إِنْ^(١) «هَنَا» أَسْمُ «لَات»، و«حَنْت»: خبرُها، بتقدير مضاف، أي: وَفَتْ حَنْتَ، فأقتضى إعرابه الجمعَ بين^(٢) معموليها، وإخراج «هَنَا» عن الظرفية، وإعمال «لات» في معرفة ظاهرة^(٣)، وفي غير الزمان^(٤)، وهو الجملة النائية عن المضاف، وحذفت المضاف إلى الجملة.

والأولى قولُ الفارسي^(٥): إِنْ «لَات» مُهْمَلَةٌ؛ و«هَنَا» خبرٌ مُقَدَّم، و«حَنْت»: مبتدأ مؤخَّر بتقدير «أَنْ» مثل^(٦) «تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ».

النُّوعُ الرَّابِعُ عَشَرُ:

تجوزيهم في الشُّعر ما لا يجوز في النثر، وذلك كثير، وقد أُفرد بالتصنيف،

(١) قلت: البيت الذي ذكره أبو عصفور في المقرب هو قوله:

لَات هَنَا ذِكْرِي جُبَيْرَةٌ أَوْ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ

ثم قال: فأعملها في «هَنَا» وهو معرفة. انظر المقرب ١٠٥/١.

(٢) والأصل في عملها حذف أحد المعمولين، وغالباً ما يكون لَأَسْمَ.

وما ذكره المصنف هنا نقله عنه صاحب الخزانة. انظر ١٥٦/٢.

(٣) وهو أَسْمُ الإشارة «هَنَا».

(٤) وشرط عملها أن يكون في الزمان، فقد أخرج «هَنَا» هنا عن الظرفية.

وذكر البغدادي أَنَّ «هَنَا» في الأصل للمكان، وقد استعير للزمان، وهو مضاف إلى الجملة

الفعلية، وذهب أبو الحاجب إلى أن «هَنَا» محمول على الزمان. انظر الإيضاح في شرح

المفصل ٤٢٠/١.

(٥) النص في الخزانة ١٥٦/٢ «فألزم أبو علي الفارسي وتبعه أبو مالك إهمال «لات»؛

لأنها لا يصح إعمالها في معرفة ومكان، وقالوا: إذا دخلت «لات» على «هَنَا» كانت

مهمله، وكانت «هَنَا» منصوبة على الظرف في موضع رفع على الخبر لمبتدأ

بعدها...».

(٦) تقدّم. انظر «لولا» ٤٦٤/٣ وفي هذا الموضع تخريجُه، وانظر الموضع الثاني حيث ورد

٢٤٢/٥.

وَعَكْسُهُ^(١)، وهو غريب جداً، وذلك^(٢) بَدَلًا للغلط والنسيان، رَعَمَ بعض القدماء أنه لا يجوز في الشَّعر؛ لأنه يقع غالباً عن تروُّ وفكر.

النَّوعُ الْخَامِسُ عَشَرُ:

اشتراطهم وجودَ الرّابط في بعض المواضع، وفقده في بعض. فالأَوَّلُ^(٣) قد مَضَى مشروحاً. والثاني: الجملة المضاف إليها نحو^(٤) «يوم قام زيد»، فأما قوله^(٥):

وَتَسْخُنُ لَيْلَةً لَا يَسْتَطِيعُ تُبَاحاً بِهَا الْكَلْبُ إِلَّا هَرِيرًا

(١) أي: تجويزهم في التثنية لا يجوز في الشَّعر.

(٢) في حاشية الشمني ٢٣٩/٢: «الفرق بينهما أن المُبْدَلَ منه إن لم يكن مقصوداً البتة ولكن سَبَقَ إليه اللَّسَانُ فهو بَدَلُ الغلط، أي: بَدَلٌ عن اللفظ الذي هو غلط؛ لا أن البَدَلَ نفسه غَلَطٌ كما يَتَوَقَّعُ، وإن كان مقصوداً وتبين بعد ذكره قَسَادٌ قَصْدِيهِ بَدَلُ نسيان، أي: بَدَلُ شيء ذُكِرَ نسياناً».

(٣) وهو اشتراطُ الرّابط والمواضع التي اشترط فيها، وانظر ما تقدّم ٦٠١/٥ - ٦٣٥: الأشياء التي تحتاج إلى رابط: الجملة الخبرية، جملة الصفة، جملة الصلة، جملة الحال، الجملة المفسرة في باب الاشتغال، بَدَلُ البعض، وبَدَلُ الاشتمال... إلخ، وهي أَحَدُ عَشَرَ موضعاً.

(٤) ذكر الشمني أن أَبَنَ مالك عَلَّلَ ذلك بأنَّ المضاف إلى جملة إنما هو مضاف في التقدير إلى مَصْدَرٍ من معناها، وكما لا يعود في المصدر المضاف إليه ضمير إلى المضاف لا يعود إليه ضمير من الجملة المذكورة، فإن سُمِعَ عُدَّ نادراً. الحاشية ٢٣٩/٢، وانظر نصَّ أَبَنَ مالك في الهمع ٣/٣٣٣.

(٥) قائله الأعشى ميمون البكري من قصيدة يَمْدَحُ بها هُوَذَةَ بن علي الحنفي من بكر بن وائل. وقبله:

وتبرد بِرَدِّ رداء العسرو س بالصَّيْفِ رَقَرَّتْ فيه العبيرا

فقد وصف هذه المرأة بأنها تبرّد في الصيف برداً مثل بِرَدِّ رداء العروس إذا صبغته بالزعفران، وصقلته، أي: جمعت في الصَّيْفِ البردَ وطيبَ الرائحة، ثم ذكر أنها حارّة =

وقوله^(١):

مَضَتْ سَنَةٌ لِعَامٍ وُلِدْتُ فِيهِ وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَلِكَ وَحِجَّتَانِ
فَنَادِرٌ^(٢).

وهذا الحكمُ خَفِيَ على أكثر النحويين، والصُّوابُ في مثل قولك: «أعجبني يومٌ
ولدت فيه» تنوينُ «اليوم» وجعلُ الجملةِ بعده صفةً له^(٣).

= في الليلة الشديدة البرد التي لا يقدر الكلبُ فيها على النباح من شدة البرد إلا أن يَهْرَ هريراً،
وهو دون النباح.

والشاهد فيه: أن رجوع الضمير الرابط من الجملة المضاف إليها إلى المضاف نادرٌ؛ فإنَّ
ضمير «بها» راجعٌ إلى ليلة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٤٩/٧، والهمع ٢٣٤/٣، والديوان/٨٦.

(١) قائله النابتة الجعدي، من قصيدة هجا بها الأخطل وبني سعد بن زيد مناة، ومدح كعب بن
جعيل، وذكر البغدادي أنَّ صواب الرواية: «مضت مائة» وأنه لم يتنبه أحد من الشراح لهذا
التحريف. قلتُ: وكذا جاءت الرواية في الهمع، وفي الموضع الأول في شرح السيوطي.
والشاهد فيه كالذي تقدّم في البيت السابق. وهو أن الضمير في «فيه» عائِد إلى المضاف
وهو «عامٌ» المضاف إلى جملة ولدتُ فيه. وهو نادر.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٥٣/٧، وشرح السيوطي/٩٢٠، وانظر ما سبق ٦١٤،
والهمع ٢٣٤/٣، والديوان/١٧٨ «مضت مئة»، والخزانة ١٦٨/٣، وطبقات فحول
الشعراء/١٢٤، والمقرب ٢١٦/١.

(٢) قال البغدادي: «وكونه نادراً غير مُسَلَّم؛ فإن المضاف يجوز أن يعود عليه الضمير سواء كان
مضافاً إلى مفرد أم إلى جملة، وليس بلام، فقد يخلو من رجوع ضميرٍ عليه» شرح
الشواهد ٢٤٩/٧.

(٣) وإذا جاءت الجملة على هذه الحال فإنه لا بُدَّ من الإتيان بالضمير في جملة الصفة لأنه رابط.
قال السيوطي: «والمعروف أنَّه إذا كان في الجملة ضميرٌ فُصلت عن الإضافة، وجُعِلت
صفة كقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمَ تُجْمَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ سورة البقرة ٢/٢٨١. انظر الهمع
٢٣٤/٣.

وكذلك^(١) «أَجْمَعُ» وما يتصرّف^(٢) منه في باب التوكيد، يجب تجريدُه^(٣) من ضمير المؤكّد. وأما قولُهم: «جاء القوم بأَجْمَعِهِمْ» فهو بضم الميم لا بفتحها^(٤)، وهو جَمْعٌ لقولك: «جَمْع»، على حَدِّ قولهم: فَلَسَ وَأَفْلَسَ، والمعنى جاءوا بجماعتهم^(٥)، ولو كان توكيداً لكانت الباءُ فيه زائدةً، مثْلُها في قوله^(٦):

هَذَا وَجَدَكُمُ الصَّغَارُ بَعِينِهِ [لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ]

(١) هو عَطَفٌ على ما تقدّم وهو قوله: «والثاني الجملة المضافُ إليها... وكذلك أَجْمَعُ».

(٢) في م/٣ و٤ «وما تَصَرَّفَ منه».

وما تَصَرَّفَ منه نحو: جُمِعَ وَجَمَعَاءُ وَأَجْمَعُونَ. وانظر الآرتشاف/١٩٥١.

(٣) انظر الهمع ٢٠١/٥ و٢٠٢.

(٤) في حاشية الأمير ١٥١/٢ «ذكر النووي فتحها، نقله الحلبي على الأزهرية في باب التوكيد».

(٥) وعلى هذا فهو ليس من ألفاظ التوكيد، وهو خلاف ما ذهب إليه شيخُه أبو حَيَّان. انظر الهمع ٢٠٢/٥، فقد ذهب الجمهور إلى أنه لا يُوَكَّدُ به، أي: بأجمع دون «كُلِّ» اختياراً، وأجازه أبو حَيَّان لكثرة ورودِه في القرآن الكريم وفصح الكلام. وانظر الآرتشاف/١٩٥٢.

(٦) قائله: ضمره بَنُ ضمرة النهشلي، وهو شاعر جاهليّ، ونُسِبَ لهُمَامُ بنُ مُرَّةٍ أَخِي جَسَّاسٍ؛ ولبعض بني مَذْحِجٍ، ولزراعة الباهليّ، وهنّي بن أحمر، وعمرو بن العوّث بن طيء، وقيل غير هذا. وروي: هذا لَعَمْرُكُم.

والجدّ هنا: أبو الأب والجد أيضاً البخت، وقوله: وَجَدَكُم: جملة قَسَمِيّة معترضة بين المبتدأ والخبر.

وجاء البيث تاماً في م/٣، والشاهد فيه أن «عينه» توكيد للصغار، والباء فيه زائدة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٥٦/٧، والكتاب ٣٥٢/١، وشرح المفصل ١١٠/٢، وشرح السيوطي/٩٢١، والمقتضب ٣٧١/٤، والهمع ٢٨٨/٥، وشرح الشذور/٨٦، والخزانة ٢٤١/١، وشرح أبْنِ عَقِيل ١٢/٢، وأوضح المسالك ٢٨٣/١، وشرح الأشموني ٢٦٠/١.

فكان يَصْبَحُ إسقاطها^(١).

النُّوعُ السَّادِسَ عَشَرَ:

اشترطهم لبناء بعض الأسماء أَنْ تُقَطَّعَ عن الإضافة^(٢) كـ «قَبْلُ»، و«بَعْدُ»، و«عَيزُ»، ولبناء^(٣) بعضها أَنْ تكون مضافةً، وذلك «أَيُّ» الموصولة؛ فإنها لا تُبْنَى^(٥) إلا إذا أُضيفت، وكان صَدْرُ صِلَتِها^(٦) ضميراً محذوفاً، نحو «أَيُّهُمْ أَشَدُّ».

- (١) أي: لو كانت الباء زائدة في مثاله «بأجمعهم» كما هي زائدة في البيت لصح إسقاطها، ولما لم يكن ذلك ممكناً رأى أن «أَجْمَعَ» هنا ليس تأكيداً.
(٢) والْقَطْعُ عن الإضافة لفظاً كقوله تعالى: «لِلَّهِ الْأَمْثَرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ» سورة الروم ٤/٣٠.

قال السمين: «العامة على بنائهما صَمّاً لقطعهما عن الإضافة وإرادتها...»
انظر الدر ٦/٣٧١.

(٣) انظر «غير» فيما سبق ٤٥٤/٢.

(٤) أي: وشَرِطَ لبناء بعضها...

(٥) هذا ليس مَنَاطَ إجماع. انظر أَوْصَحَ المسالك للمصنف ١٠٩/١.

وقال السمين: «فعلى هذه القراءة [أَيُّهُمْ] والتي قبلها [أَيُّهُمْ] ينبغي أن يكون مذهبُ سيبويه جوازَ إعرابها وبنائها، وهو المشهور عند الثقلية عنه...» انظر الذر ٤/٥١٨.
وقال أبو مالك: «فإن صُرِّحَ بما تُضافُ إليه وحُذِفَ صَدْرُ الصِّلَةِ بُنِيَ على الضم... وقد تُعَرَّبَ أيضاً عند حَذْفِ صَدْرِ صِلَتِها مع التصريح بما تُضافُ إليه».

شرح الكافية الشافية/ ٢٨٥ - ٢٨٦، وانظر ما تقدّم للمصنف ٥١٢/١ - ٥١٣.

وذكره أبو حيان في الأرتشاف عن سيبويه جوازاً، ثم ذكره عن الكوفيين والخليل ويونس على أنه لا يجوز فيها إلا الإعراب. انظر الأرتشاف/ ١٠١٧.

(٦) في م/٣ «جملتها».

(٧) سورة مريم ٦٩/١٩، وتقدّمت في خمسة مواضع، انظر ٥١٢/١ أول هذه المواضع، وفيه مناقشة الخلاف في البناء والإعراب. وانظر قراءة النصب شاهد الإعراب في ١٥٦/٥ «أَيُّهُمْ أَشَدُّ»، وانظر ١٨٩/٥ و٦٠٢.

ومن الوهم في ذلك قول أبْن الطَّراوَة^(١) «هَمْ أَشَدُّ»: مبتدأ وخَبَرٌ، وأَيُّ: مبنيةً مقطوعةً عن الإضافة، وهذا مخالفٌ لرسم المُصَحِّفِ^(٢)، ولإجماع النحويين.

* * *

(١) أي وصورتها عنده: أي هم أَشَدُّ. وتكون أي: في محل نصب، هم أَشَدُّ: مبتدأ وخبر، وهي جملة الصلة، وقد تكون: «أي» مبتدأ على ما ذهب إليه والجملة بعدها صلة. وتقدّم حديث المصنّف في هذا الرأي في «أي». وانظر ما تقدّم ٥١٩/١ - ٥٢٠.

(٢) وانظر تعقيب الدماميني على المصنّف فيما سبق ٥٢٠/١ الحاشية (١).

الجهة السابعة:

أَن يَحْمِلَ^(١) كلاماً على شيء، وَيَشْهَدَ أَسْتَعْمَالَ آخَرَ فِي تَنْظِيرِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ بخلافه^(٢)، وله أمثلة:

أَحَدُهَا: قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي^(٣) ﴿وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾^(٤): إِنَّهُ عَطَفَ عَلَى^(٥) ﴿فَالْقَائِلُ الْحَيَّ وَالنَّوْثَ﴾، وَلَمْ يَجْعَلْهُ مَعْطُوفاً عَلَى ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾^(٥)؛ لِأَنَّ عَطْفَ الْأَسْمِ عَلَى الْأَسْمِ أَوْلَى، وَلَكِنْ مَجِيءُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾^(٦) بِالْفِعْلِ فِيهِمَا يَدُلُّ^(٧) عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ.

(١) أي: الْمُغْرَبُ.

(٢) أي: بخلاف ما حَمَلَهُ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ.

(٣) سورة الأنعام ٩٥/٦، وقوله: «من الحي» غير مثبت في م/٣. وتقدّم بعض هذه الآية في ٨٤/١.

(٤) انظر الكشف ٥١٨/١ قال: «... قُلْتُ: عَطَفَهُ عَلَى ﴿فَالْقَائِلُ الْحَيَّ وَالنَّوْثَ﴾ لَا عَلَى الْفِعْلِ، وَ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ مَوْضِعُهُ مَوْضِعُ الْجُمْلَةِ الْمُبَيِّنَةِ لِقَوْلِهِ: ﴿فَالْقَائِلُ الْحَيَّ وَالنَّوْثَ﴾؛ لِأَنَّ قُلْتُ الْحَبِّ وَالنَّوْثِ بِالنَّبَاتِ وَالشَّجَرِ النَّامِيَيْنِ مِنْ جِنْسِ إِخْرَاجِ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّ النَّامِيَّ فِي حُكْمِ الْحَيَّوَانِ...». وانظر مثل هذا في البحر المحيط لأبي حيان ١٨٥/٤.

(٥) الآية: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا لَتَقُونُ﴾ سورة يونس ٣١/١٠.

(٦) سورة يونس ٣١/١٠.

(٧) ذكر الدماميني أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ هُنَا سَبَقَهُ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْأَتَصَافِ [وهو:

الأتصاف فيما تَضَمَّنَهُ الْكَشَافُ مِنَ الْأَعْتَرَالِ لِلْإِمَامِ أَبِي الْمُنِيرِ الْإِسْكَانْدَرِيِّ الْمَالِكِيِّ].

فإنه قال: تَكَرَّرَ فِي الْقُرْآنِ: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ فِي سُورَةِ

يونس، والروم وغيرهما، فَيَبْعُدُ قَطْعُهَا عَنْ تَنْظِيرِهَا... انظر حاشية الشمني ٢٣٩/٢. =

الثاني: قول مكي وغيره في قوله تعالى^(١): ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾: إن^(٢) جملة «يُضِلُّ» صفة لـ «مَثَلًا»، أو مُسْتَأْنَفَةٌ، والصواب الثاني؛ لقوله تعالى في سورة المدثر^(٣): ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ﴾. الثالث: قول بعضهم في^(٤) ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ﴾: إن الوقف^(٥) هنا على

= وانظر نص الانتصاف على هامش الكشف ٥١٨/١.

والمختص رد الدماميني أن في كلام الزمخشري ما يدفع هذا الانتقاد.

(١) سورة البقرة ٢/٢٦، وتقدم ذكرها في «أما»، انظر الحاشية/٣، وانظر حرف الفاء ٢/٤٨٣، ومواقع أخرى.

(٢) لم أجد هذا فيما بين يدي من مؤلفات مكي.

وذكر السمين أن جملة: «يُضِلُّ به كثيراً»، و«يهدي به كثيراً» لا محلّ لهما من الإعراب؛ لأنهما كالجملتين المُصَدَّرَتَيْنِ بـ «أما»، وهما من كلام الله تعالى.

وقيل: في محل نصب؛ لأنهما صفتان لـ «مَثَلًا».

انظر الدرّ المصون ١/١٦٧، وانظر البحر المحيط ١/١٢٥ فكلام السمين هو كلام شيخه.

وذكر هذين الوجهين العكبري في جملة «يُضِلُّ»، وزاد وجهاً ثالثاً وهو جواز أن تكون الجملة حالاً من أسم الله تعالى. انظر التبيان/٤٤.

وانظر ردّ الوصفية عند أبي حيان، ولم يغزّه لمكي، وإنما ذكره اختياراً لبعض المعربين والمفسرين.

(٣) سورة المدثر ٧٤/٣١، وتقدم بعضها، وانظر ٦٧/٣.

قال الدماميني: «جوز الجماعة الأمرين في الآية الأولى لاستقامتها، وأما في الآية الثانية فوجد فيها ما يعين الاستئناف فيصير إليه، وليس تعيينه هنا بمقتضى لتعيينه في محل آخر ووجد فيه ما يجوز غيره...» حاشية الشمني ٢/٢٣٩. وانظر فيه تعقيب الشمني على الدماميني.

(٤) سورة البقرة ٢/٢، وتقدمت في مواقع مما سبق، انظر مقدمة المصنف.

(٥) قلت: هذه قراءة نافع وعاصم، يقفان على «لا ريب»، ثم يستأنفان ﴿فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾.

انظر الكشف ١/٨٨، والرازي ٢/١٨، والحجة للفارسي ١/١٥٤، وفتح القدير ١/٣٣،

وانظر كتابي معجم القراءات ١/٢٨.

﴿رَبِّ﴾، ويتلوى ﴿فِيهِ هُدًى﴾، ويدلُّ على خلاف ذلك ^(١) قوله تعالى في سورة السَّجْدَةِ ^(٢): ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا لَا يَرْجُونَ رَبَّهُمْ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْكُتُبُ الْأُولَىٰ﴾.

الزَّابِعُ: قولُ بعضهم في ^(٤): ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾: إنَّ الرِّابِطَ الإِشَارَةَ ^(٥)، وإنَّ الصَّابِرَ والغَافِرَ جُعِلَا مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ مُبَالَغَةً، والصَّوَابُ ^(٦) أَنَّ الإِشَارَةَ لِلصَّبْرِ والغُفْرِ، بدليل: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ ^(٧)، ولم يقل: إنكم ^(٨).

(١) أي: على خلاف الوقف في الآية والاستئناف بعده.

(٢) سورة السَّجْدَةِ ١/٣٢ - ٢، وتقدَّمتا، انظر ما سبق (أم) في ١/٢٨٧.

(٣) قوله «فيه» هنا متعلِّق بخبر «لا» المحذوف، ولا أَسْتَنْتَفَ هنا، ويذهب المصنِّف إلى القول: ليكن ما تقدَّم في سورة البقرة مخرجاً على وجه شبه بهذا، وهو تعلُّق «فيه» بخبر: «لا رب». غير أنَّ مما يُرَدُّ به على المصنِّف أنَّ القراءة مروية، ولا تخريج لها إلا على الاستئناف؛ فكيف يكون التعليق بما هو منقطع قبله عنه!! إنه قياس غير سليم.

(٤) سورة الشورى ٤٢/٤٣، وتقدَّمت في «روابط الجملة بما هي خبر عنه»، انظر ما سبق ٥/٥٨٢.

(٥) ذكرْتُ من قبل أنَّ في الرِّابِط قولين: الأوَّلُ أَسْمُ الإِشَارَةِ، والثاني: أنه ضمير محذوف، تقديره: لِمَنْ عَزَمَ الْأُمُورَ منه، أو له. انظر ما سبق ٥/٥٨٢ الحاشية (١).

(٦) هذا عَيْنٌ ما ذكره أبو حيان، فقد ذهب إلى أنَّ الإِشَارَةَ بذلك إلى ما يُفْهَمُ من مصدر صَبَرَ وَغَفَرَ، والعائدُ على الموصول المبتدأ من الخبر محذوف؛ أي: إنَّ ذلك منه؛ لدلالة المعنى عليه... انظر البحر ٧/٥٢٣ - ٥٢٤.

(٧) الآية: ﴿كُتُبُكَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَسْمَعُكَ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ وَمَنِ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذْنَىٰ كَثِيرًا وَإِنْ تَصْبِرُوا...﴾ سورة آل عمران ٣/١٨٦.

وقد جاءت الإِشَارَةُ في الآية: ﴿فَإِنَّ ذَلِكَ﴾ للصبر والتقوى المتقدمين في الآية، وهذا ما يَسْتَشْهَدُ به المصنِّف لإعادة الإِشَارَةِ في آية سورة الشورى إلى الصبر والمغفرة؛ كما جرى هنا. (٨) أي: لو أريد خطاب الفريقين المتقدمين في آية سورة الشورى لما قيل: إنَّ ذلك، بل قيل: إنكم أيُّها الصَّابِرُونَ الغَافِرُونَ.

الخامس: قولهم^(١) في ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾: إن التقدير^(٢): تزعمونهم^(٣) شركاء، والأولى^(٤) أن يقدر: تزعمون أنهم شركاء، بدليل^(٥) ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾، ولأنَّ الغالب على «زَعَمَ» ألا يقع على المفعولين صريحاً، بل على «أَنْ» وصلتها، ولم يقع في التنزيل إلّا كذلك^(٦).
ومثله^(٧) في هذا الحُكم، «تَعَلَّمَ»، كقوله^(٨):

تَعَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ مُذْرِكِي [وَأَنْ وَعِيداً مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ]

- (١) أول الآية: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ...﴾ سورة القصص ٢٨/٦٢.
- (٢) قلت: مثل هذا التقدير في الدر المصون ٥/٣٥٠، وسبقه إلى هذا شيخه أبو حيان. انظر البحر ٧/١٢٨، وانظر الفريد ٣/٧٢٢.
- (٣) وعلى هذا التقدير حُذِفَ المفعولان من «تزعمون».
- (٤) ذكر أنه الأولى لما سيذكره بعد في أن حُذِفَ المفعولين إنما يكون غالباً في باب «إِنْ» وصلتها، وأنَّ الغالب على «زَعَمَ» ألا يُعْدَى إلى مفعولين صريحين.
- (٥) سورة الأنعام ٦/٩٤، وتقدّمت في «الأمور التي يكتسبها الأسمُ بالإضافة» انظر ٥/٦٥٧، الحاشية/٤.
- وجه الاستشهاد بالآية عمَلُ «زَعَمْتُمْ» في مفعولين غير صريحين، وكان ذلك في «إِنْ» وأسمها وخبرها.
- (٦) أي: عاملاً في «إِنْ» وأسمها وخبرها.
- (٧) أي: مثل «زَعَمَ» في العمل.
- (٨) قاله: أَنَسُ بْنُ زَيْمٍ الدِّيلِي، يعتذر إلى رسول الله ﷺ مما قاله فيهم عمرو بن سالم الخزاعي.
- والشاهد فيه أَنَّ «تَعَلَّمَ» مثل «زَعَمَ» لا يقع على مفعولين صريحين، بل يقع على «أَنْ» وصلتها.
- انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/٢٥٨، وسيرة ابن هشام ٢/٤٢٤، وشرح الأشموني ١/٢٧٩.

ومن القليل فيهما^(١) قوله^(٢):

رَعَمْتَنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ [إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدُبُّ دَيْبَا]
وقوله^(٣):

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا قَبَالَغَ بُلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ
وَعَكْسُهَا^(٤) في ذلك^(٥) «هَبْ» بمعنى «ظَنَّ»، فالغالبُ تَعَدِّيهِ إلى صَرِيحِ
المفعولين كقوله^(٦):

فَقُلْتُ أَجْزَنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكَا

(١) أي: في «زعم» و«تعلم». وقوله «من القليل» أي: في عملهما.

(٢) قائله أبو أُمَيَّةُ أَوْسُ الحنفي

والشاهد فيه: وقوع «رَعَمَ» على مفعولين صريحين، وهما: ياء النفس وشيخاً، وهذا قليل.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٦٠/٧، وشرح السيوطي/٩٢٢، والعيني ٣٧٩/٢،
وشذور الذهب/٣٥٨، وشرح الأشموني ٢٧٥/١، وجمع الهوامع ٢١١/٢.

(٣) نَسَبُ العيني إلى زياد بن سَيَّار، وَتَبَعَهُ السُّيُوطِي، وَغَلَطَهُمَا البغدادي. وجاء البيت تاماً في
م/٥. تَعَلَّمَ: إِغْلَمَ.

والشاهد فيه أنه نَصَبَ مفعولين صريحين: شفاءً، قَهَرَ، ولكن أَسْتَعْمَالُهُ بدون «أَنَّ» قليل.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٦١/٧، وشرح السيوطي/٩٢٣، وشرح الأشموني ١/
٢٧٨، وشذور الذهب/٣٦٢، والهمع ٢١٥/٢، والعيني ٣٧٤/٢، وشرح ابن عقيل
٣٢/١.

(٤) أي: عكس: رَعَمَ وَتَعَلَّمَ.

(٥) أي: هَبْ بمعنى ظَنَّ، فَإِنَّهُ يَقَعُ كَثِيراً عَلَى مفعولين صريحين، وقليلًا على «إِنْ»
وَمَعْمُولِيهَا.

(٦) قائله: عبدالله بن همام السَّلُولِي في مدح عبيدالله بن زياد ابن أبيه، ويروى: أبا مالك.

والشاهد فيه نَصَبُ الفعل «هَبْ» مفعولين صريحين: إِمْرًا، وَهَالِكَا.

ووقوعه على «أَنَّ» وصلَّيْها نادرٌ، حتَّى زَعَمَ الحريري أَنَّ قولَ الخواصِّ^(١):
«هَبْ أَنْ زِيداً قائمٌ» لَحْنٌ، وذَهَلْ عن قولِ القائلِ^(٢): «هَبْ^(٣) أَنْ أَبَانَا كَانَ^(٤)»
حماراً ونحوه.

السادسُ: قولهم في^(٥) «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ»: إِنَّ
«لَا يُؤْمِنُونَ» مُسْتَأْنَفٌ^(٦)، أو خبرٌ^(٧) لـ «إِنَّ»، وما بينهما اعتراضٌ، والأولى الأولى؛

= وعبدالله في الطبقة الخامسة من شعراء الإسلام عند ابن سلام.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٦٢/٧، وشرح السيوطي/٩٢٣، والعيني ٢٧٨/٢، وشرح
الأشموني ٢٧٨/١، وشرح ابن عقيل ٣٩/٢، وشذور الذهب/٣٦١، والهمع ٢١٣/٢.

(١) انظر ذرّة الغواص ١١١ - ١١٢ وفيه ما يَنْقُضُ نَقْلَ المصنّف هنا.

(٢) في م/٥ «عن قول العلماء».

(٣) هذه مسألة في باب الإرث تُعَرَّفُ بالمسألة الجمارية، وسَبَّيْها أَنَّ عمر بن الخطاب رضي
الله عنه حَكَمَ في رَوْجٍ وَأُمٍّ وَأَخَوَيْنِ لَأُمٍّ وَأَخَوَيْنِ لَأُمٍّ وَأَبٍ، بالنصف للزوج، والسُّدُسُ
للأُمِّ، والثُلُثُ للأَخَوَيْنِ لِلأُمِّ، ولم يجعل للأَخَوَيْنِ لِلأُمِّ والأَبِ شيئاً، فقال الأخوان: يا
أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ حماراً، فَأَشْرِكْنَا بِقَرَابَةِ أُمَّنَا في الثُلُثِ، فَأَشْرَكَهُمُ فِيهِ.
انظر حاشية الشمني ٢٤٠/٢.

(٤) الرواية في م/١ «هَبْ أَنْ أَبَانَا حماراً».

(٥) سورة البقرة ٦/٢، وتقدّمت. انظر ٨٠/١.

(٦) ذكر السمين أَنَّهُ زَوِيَ الوقْفُ على «أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ»، والابتداء بقوله: «لَا يُؤْمِنُونَ» على
أَنها جملةٌ من مبتدأ وخبر.

قال السِّمِينُ: «وهذا ينبغي أَنْ يُرَدَّ، ولا يلتفت إليه، وإن كان قد نَقَلَهُ الهَذَلِيُّ في «الوقف
والابتداء له» الدر ١٠٥/١.

(٧) فيكون: الذين: أَسَمَ إِنَّ، وكفروا: جملةُ الصَّلَةِ، ولا يؤمنون: خبر إِنَّ، وما بينهما
اعتراض، وهو قوله: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ» كما ذكروا في جملة «لَا
يُؤْمِنُونَ» النَّصْبُ على الحال.

بدليل: ^(١) ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

السَّابِعُ: قولهم في نحو ^(٢): ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾، ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ﴾ ^(٣): إنَّ المجرورَ في موضع نصبٍ، أو رفعٍ، على الحجازية والتميمية، والصَّوابُ الأوَّلُ ^(٤)؛ لأنَّ الخبرَ بعد «ما» لم يبيح في التنزيل مُجَرِّداً من الباء إلا وهو منصوبٌ ^(٥) نحو ^(٦): ﴿مَا هَٰؤُلَاءِ أَكْهَنَتِهِمْ﴾، ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ ^(٧).

الثَّامِنُ: قول بعضهم في ^(٨) ﴿وَلَٰكِن سَأَلْتَهُم مَّن خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾: إنَّ أَسْمَ الله

= وانظر مشكل إعراب القرآن ٢٠/١، والبيان ٢١، والبحر ٤٦/١، فقد ذكر الاستثنائية، والخبرية، والتفسيرية، والحالية، وأستبعدها.

(١) سورة يَس ١٠/٣٦.

أراد المصنف من الاستشهاد بهذه الآية بطلان الخبرية التي كانت في آية سورة البقرة، وحُجَّتُه أنه لا يُوجَد «في هذه الآية «إن» ليكون «لا يؤمنون» خبراً عنها، وإذا كان الأمر على هذا فهي استثنائية، وتكون في سورة البقرة كذلك للمقابلة بين الآيتين وتعقبه الدماميني بأنَّ الباب لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها، والمصنف قد أعترف بأن ما أرتكبه خلاف الأولى فلا يكون خطأ... انظر الشمني ٢٤٠/٢.

(٢) سورة فصلت ٤٦/٤١، وتقدّمت في «الباء»، انظر ١٧٥/٢.

(٣) سورة البقرة ٢/٧٤، ٨٥، ١٤٠، وتقدّمت، انظر ما سبق ١٧٠/١.

(٤) أي أن: بظلام، بغافل، في موضع نصب.

(٥) وعلى هذا فليُجعل ما جاء فيه الباء الزائدة في موضع النَّصْب قياساً على ما ليس فيه الباء.

(٦) سورة المجادلة ٥٨/٢، وتقدّمت في «إن» و«ما» انظر ١٢٧/١ و٤٣/٤.

(٧) سورة يوسف ٣١/١٢، وتقدّمت في «ما»، انظر ٤٣/٤.

(٨) الآية ﴿... فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ سورة الزخرف ٨٧/٤٣.

سبحانه وتعالى ^(١) مبتدأ. أو فاعل ^(٢)، أي: الله خَلَقَهُمْ، أو خَلَقَهُمُ الله. والصواب الحملُ على الثاني ^(٣)؛ بدليل ^(٤): ﴿وَلَكِنْ سَأَلْنَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾.

التاسع ^(٥): قول أبي البقاء في ^(٦) ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى: إِنْ ^(٧) الظرف حال، أي: على قصد تقوى، أو مفعول «أَسَّسَ». وهذا الوجه ^(٨) الذي آخره هو المعتمدُ عليه عندي، لتعيينه ^(٩) في ^(١٠) ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾ ^(١١).

(١) والخبر محذوف أي: الله خَلَقَهُمْ، أو خَالَقَهُمْ.

(٢) لفعلٍ مقدّرٍ من جنس المذكور.

(٣) أي: على الفاعلية.

(٤) سورة الزخرف ٩/٤٣.

قال الدماميني: «هذا مُعَارَضٌ بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يُنْجِيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَئِنْ أَجَبْنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ * قُلِ اللَّهُ يُنْجِيكُمْ مِنْهَا...» سورة الأنعام ٦٣/٦ - ٦٤.

وتعقّبهُ الشمني بأنه لا مُعَارَضَةٌ؛ فإنّ الكلام إنما هو في خصوصيّة الجواب الذي مسنده «خَلَقَ» لا في كل جواب. انظر الحاشية ٢/٢٤٠.

(٥) ما جاء في هذه الفقرة «التاسع...» غير مثبت في م/١.

(٦) الآية: ﴿... عَلَى تَقْوَى مَكَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ سورة التوبة/١٠٩.

(٧) قال العكبري: «قوله تعالى: «على تقوى» يجوز أن يكون في موضع الحال من الضمير في «أَسَّسَ»: أي: على قصد التقوى، والتقدير: قاصداً ببنائه التقوى. ويجوز أن يكون مفعولاً لـ «أَسَّسَ». انظر التبيان/٦٦١، وانظر مثل هذا في الدر ٣/٥٠٤.

(٨) قوله: «الذي آخره» مثبت في م/٣ و٤ و٥، وهو غير مثبت في المطبوع.

(٩) في م/٢ «لتعيينه».

(١٠) سورة التوبة ٩/١٠٨، وتقدّم بعضها في «من»، واستكملت في الحاشية. انظر ماسبق ٤/١٣٧.

(١١) ذهب الدماميني إلى أنه لم يظهر له الوجه الذي عيّنه عنده الوجه الأخير، وهو كونه ظرفاً، =

تنبيه

وقد يَحْتَمِلُ المَوْضِعُ أَكْثَرَ مِنْ وَجْهِ، وَيُوجَدُ مَا يَرْجَحُ كُلًّا مِنْهَا، فَيَنْظُرُ فِي أُولَاهَا، كقوله تعالى^(١): ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾،

فإن «الموعِد»^(٢) مُحْتَمِلٌ للمصدر، وَيَشْهَدُ^(٣) له ﴿لَا تُخْلِفُوهُنَّ وَلَا أَنْتَ﴾^(٤)، وللزمان^(٥)، وَيَشْهَدُ له^(٦): ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾،

= لغواً متعلقاً بـ «أسس» مع احتماله لأن يكون ظرفاً مستقراً في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في «أسس» كما كان حالاً من بنيانه في تلك الآية.

قال الشمي معقّباً: «وأقول تعين الوجه الأخير عند المصنّف لتعيينه فيما قبلها وهو: لمسجد أسس على التقوى؛ وإنما تعين فيه لانتفاء الوجه الأول منه، لأن النصب على الحالية من فاعل «أسس»، ولا فاعل في «المسجد أسس» لا مذكور ولا مقدر...» انظر الحاشية ٢/٢٤٠.

وانظر حاشية الأمير ١٥٢/٢ قال: «لا تعين لإمكان جعله حالاً من ضمير أسس».

(١) تقدّمت هذه الآية في «سواء» ولكن أذكرها مرة أخرى مع ما بعدها لإيضاح ما ذهب إليه المصنّف.

﴿قَالَ أَجْمَعْنَا لِنُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَمْوَسَىٰ * فَلَنُؤَيِّنَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا تُخْلِفُوهُنَّ وَلَا أَنْتَ مَكَا سُؤَىٰ﴾ سورة طه ٥٧/٢٠ - ٥٨.

(٢) والمصدرية هي الأرجح عند القشري: انظر البحر ٢٥٢/٦.

وانظر النص عند أبي البقاء: التبيان/٨٩٣، والفريد ٤٤٢/٣، فقد ذكر الهمداني الأوجه الثلاثة، قال: «والموعِد يكون زماناً ومكاناً ومصدراً بمعنى الوعد، وهو هنا مَصْدَرٌ بمعنى الوعد...».

(٣) هذه عبارة أبي البقاء. وانظر الدر المصون ٣٠/٥.

(٤) سورة طه ٥٨/٢٠.

(٥) أي: الموعِد محتمل للزمان. وانظر البحر ٢٥٢/٦ وهو الظاهر عنده.

(٦) تمة الآية: ﴿... وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ سورة طه ٥٩/٢٠.

وتقدير الزمان هنا على حذف مضاف أي: زمان وعدكم.

وللمكان^(١)، وَيَشْهَدُ لَهُ^(٢) ﴿مَكَانًا سَوًى﴾. وإذا أُعْرِبَ^(٣) ﴿مَكَانًا﴾ بَدَلًا مِنْهُ لَا ظَرْفًا؛ لـ ﴿تُخْلِفُهُ﴾ تَعَيَّنَ ذَلِكَ^{(٤)(٥)}.

* * *

(١) أي: «موعداً» محتملٌ لظرف المكان على تقدير: مكانٌ وَغْدٍ.

(٢) وهو من الآية السابقة من هذه السورة طه/٥٨.

(٣) أي: «مكاناً سوى» إذا أُعْرِبَ بَدَلًا من المكان المُقَدَّر المحذوف في «موعداً»... انظر الفريد ٤٤٢/٣.

(٤) أي: تَعَيَّنَ كَوْنُ «موعداً» المراد به المكان، وأرتفع احتمالُ المصدرية والزمان.

(٥) وذكر السمين في «مكاناً» خمسة أوجه: بَدَلٌ من «مكاناً» المحذوف، مفعولٌ ثانٍ لِلْجَعْلِ، نَصَبٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ، نَصَبٌ بِنَفْسِ الْمَصْدَرِ، نَصَبٌ عَلَى الظَرْفِ، بِنَفْسِ «اجعل». وانظر الدرر ٣٠/٥، وهو في هذا تابع لشيخه أبي حَيَّان انظر البحر ٢٥٢/٦.

الجهة الثامنة:

أَنْ يَحْمِلَ الْمُعْرَبُ^(١) عَلَى شَيْءٍ، وَفِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ مَا يَذْفَعُهُ^(٢)، وَهَذَا أَضْعَبُ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ، وَلَهُ أُمثلة:

أَحَدُهَا: قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي^(٣) ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾: إِنِّهَا^(٤) «إِنَّ» وَأَسْمُهَا، أَي: إِنَّ الْقِصَّةَ، وَذَان: مُبْتَدَأٌ، وَهَذَا يَذْفَعُهُ رَسْمُ «إِنَّ» مُتَفَصِّلَةً، وَ«هَذَانِ» مُتَّصِلَةً.

وَالثَّانِي: قَوْلُ الْأَخْفَشِ، وَتَبِعَهُ أَبُو الْبَقَاءِ فِي^(٥) ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ

(١) قوله: «المُعْرَب» مثبت في المخطوطة الخامسة، وسقط من البقية، وهو مثبت في المطبوع.

وقوله: أَنْ يَحْمِلَ الْمُعْرَبُ: أَي: أَنْ يَحْمِلَ... الكلام على شيء.

(٢) أَي: مَا يَذْفَعُ حَمْلَهُ عَلَيْهِ.

(٣) سورة طه ٦٣/٢٠، وَتَقَدَّمَ، انظر ما سبق ٢٣٨/١.

وذكر في ذلك الموضع هذا مشيراً إلى أنها قراءة، وقد ذكرت قراءها وتخريجها. انظر الحاشية (٣) في ٢٣٨/١ - ٢٤٠.

(٤) والتقدير على هذا: إِنِّهَا ذَانِ لَسَاحِرَانِ، والهاء: ضمير القصة، وليست بهاء التنبيه الداخلة على ذان.

وقد رُدَّ من وجهين: من جهة الخط، ولو كان هذا صواباً لوجب فصل الهاء في الخط عن «ذان»، وتكتب: إِنِّهَا ذَان، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ في سورة الحج ٢٢/٤٦، فكتابتها منفصلة من «أَنْ» موصولة بـ «ذان» يمنع كونها ضميراً.

انظر البحر ٢٥٥/٦ والدر المصون ٣٥/٥.

قلت: ويمنع من هذا التقدير مانع آخر وهو دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ «ذان» وهو قوله «لساحران» مع أنه لم يدخل ناسخ على المبتدأ.

(٥) الآية: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي بُدِّئْتُ بِكَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا لَّيْسًا﴾ سورة النساء ١٨/٤.

﴿قَارَ﴾: إن^(١) اللام للابتداء، و«الذين» مبتدأ، والجملة^(٢) بعده خبره. ويدفعه^(٣) أن الرسم^(٤) «ولا»، وذلك يقتضي أنه^(٥) مجرور بالعطف على^(٦) ﴿الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾^(٧) لا مرفوع بالابتداء.

والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر^(٨) أن من الواضح أن الميت، على الكفر لا توبة له؛ لفوات زمن التكليف. ويمكن أن يدعى لهما^(٩) أن الألف في «لا» زائدة كالألف في^(١٠) ﴿لَا أَذْبَحَنَّهُ﴾^(١١)؛ فإنها زائدة، في الرسم،

(١) لم أهتم إلى هذا في معاني القرآن للأخفش. وأما العكبري فقد قال في التبيان: «ولا الذين يموتون: في موضعه وجهان: أحدهما: هو جرّ عطفاً على الذين يعملون السيئات، أي: ولا للذين يموتون.

والوجه الثاني: أن يكون [أي الذين] مبتدأ، وخبره «أولئك أعتدنا لهم»، واللام لام الابتداء، وليست «لا» النافية».

انظر التبيان/ ٣٤ وحاشية الجمل ١/ ٣٦٧.

(٢) وهي قوله: ﴿أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ النساء ١٨/٤.

(٣) أي يدفع تقدير الأخفش وأبي البقاء أن اللام من «لا الذين» لام الابتداء.

(٤) أي: اللام متصلة بالألف.

(٥) أي: الذين.

(٦) أي على قوله: «وليست التوبة للذين»، أي: وليست للذين يعملون السيئات.

(٧) سورة العنكبوت ٤/٢٩.

(٨) وهو الجرّ على العطف.

(٩) للأخفش وأبي البقاء، وهذا جواب عن قوله: «ويدفعه عن الرسم ولا...».

(١٠) الآية: ﴿وَقَفَّذَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهَدْدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْفَكَايِينِ * لِأَعْدَيْنَهُ عَذَابًا

شَدِيدًا أَوْ لَا أَذْبَحَنَّهُ أَوْ لِيَأْتَنِي رَسُولُنِ مُبِينٍ﴾ سورة النمل ٢٧/٢٠ - ٢١.

قال السمين: «وقد كتبوا: أو لا أذبحته، بزيادة ألف بين لام ألف والذال، ولا يجوز أن يُقرأ بها...» انظر الدر ٣٠٥/٥.

(١١) رسمت في م/ ٢ و٥ «لأذبحته» كذا من غير ألف.

وكذا في^(١) ﴿وَلَا وَضَعُوا﴾.

والجواب أن هذه الجملة^(٢) لم تُذكر ليفاد معناها بمجرد^(٣)، بل ليسوى بينها^(٤) وبين ما قبلها، أي: أنه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من آخرها إلى حضور الموت، وبين من مات على الكفر، كما نفى الإثم عن المتأخر في^(٥) ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(٦) مع

(١) الآية: ﴿لَوْ حَرَجُوا فِكرَ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا وَضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِكرُ سَلْعُونَ لَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ سورة التوبة ٤٧/٩. وجاءت في المخطوطات «لا أوضعوا»

قال السمين: «وريسم في المصحف: ولا أوضعوا خلالكم، بألف بعد «لا».

قال الزمخشري: كانت الفتحة تكتب ألفاً قبل الخط العربي، والخط العربي اخترع قريباً من نزول القرآن، وقد بقي من ذلك أثر في الطباع؛ فكتبوا صورة الهمزة ألفاً، وفتحها ألفاً أخرى، نحو «أو لا أدبهنه» يعني في زيادة ألف بعد «لا»، وهذا لا يجوز القراءة به، ومن قرأه متعمداً يكفر».

انظر الدر ٣/٤٧٠، والكشاف ٢/٤٢، والفريد ٢/٤٧٦، وفيه عبارة الزمخشري من غير عزو.

(٢) وهي قوله: ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾.

(٣) لأن من مات على الكفر لا تكون منه توبة، فكيف تُنفى عنه؟

(٤) أي: بين ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾، وبين ﴿وَلَيْسَتِ التَّوبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾.

(٥) الآية: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَىٰ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٢٠٣.

(٦) والمراد بالذكر التكبير عند الجمرات وأدبار الصلاة، وغير ذلك من أوقات الحج، والأيام المعدودات أيام التشريق، وهي الثلاثة بعد يوم النحر.

أَنَّ حكمه^(١) معلوم؛ لآثته أَخَذَ بالعزيمة، بخلاف المتعجل، فإنه أَخَذَ بالرُّخْصَة، على معنى: يستوي في عدم الإلثم مَنْ يَتَعَجَّلُ وَمَنْ لَمْ يَتَعَجَّلْ، وَحَمَلَ^(٢) الرَّسْمَ على خلافِ الْأَصْلِ مع إمكانه غيرُ سديد.

وَالثَّالِثُ: قولُ أبْنِ الطَّرَاوَةِ^(٣) في^(٤) ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾: هم أَشَدُّ: مبتدأ وخبر، وأَيُّ^(٥): مضافٌ لمحذوف، وَيَذْفَعُهُ رَسْمُ «أَيُّهُمْ» مُتَّصِلَةٌ، وَأَنَّ «أَيًّا» إذا لم تُصَفَّ أُعْرِبَتْ بِاتِّفَاقٍ^(٦).

وَالرَّابِعُ: قولُ بعضهم في^(٧): ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾: إِنَّ «هم»

= وقوله تعجل: أي بالتفَرُّ، أي: من تَعَجَّلَ من الحاجِّ بالتفَرُّ في يومين من أيام منى صار مقامه بمنى ثلاثة أيام يوم النحر... وَمَنْ لَمْ يَنْفِرْ إِلَّا فِي آخِرِ الْيَوْمِ الثَّالِثِ حَصَلَ لَهُ بِمَنْى مَقَامٌ أَرْبَعَةٌ أَيَّامٍ.

وانظر تفصيل هذا في القرطبي ١/٣ وما بعدها.

(١) أي: حكم المتأخِّر، وهو عَدَمُ الإلثم.

وفي حاشية الشَّمني: «في الشرح: قيل: إِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا فَرِيقَيْنِ: مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الْمُتَعَجَّلَ أَثْمًا، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الْمُتَأَخَّرَ أَثْمًا، فورد القرآن بنفي الإلثم عنهما جميعاً، فَسَوَّقَ الْكَلَامَ حِينَئِذٍ لَيْسَ لِأَجْلِ التَّخْيِيرِ، بَلْ لِأَجْلِ نَفْيِ الْإِلْثِمِ الْمُتَوَهَّمِ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ» انظر ٢/٢٤٠.

(٢) وهذا جوابٌ عن قوله: «ويمكن أن يُدعى لهما [للأخفش والعكبري] أَنَّ الْأَلْفَ زَائِدَةٌ. كذا عند الشَّمني.

(٣) تقدَّم قولُ أبْنِ الطَّرَاوَةِ فِي الْآيَةِ فِي مَوْضِعَيْنِ: الْأَوَّلُ فِي «أَيُّ»، انظر ما سبق ١/٥١٩ - ٥١٦، والثاني: فِي الْجِهَةِ السَّادِسَةِ النَّوعِ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ هَذَا الْبَابِ.

(٤) سورة مريم ١٩/٦٩.

(٥) الذي ذكره فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ أَنَّ «أَيًّا» مَقْطُوعَةٌ عَنِ الْإِضَافَةِ؛ فَلِذَلِكَ بُنِيَتْ.

(٦) قلت: انظر ما سبق ١/٥٢٠، الحاشية/٢.

(٧) سورة المطففين ٨٣/٣، وتقدَّمت فِي اللَّامِ، انظر ما سبق ٣/٢٠٤.

الأوّلَى ضميرُ رَفَعٍ مُؤَكَّدٌ للواو^(١)، والثانية^(٢) كذلك^(٣)، أو^(٤) مبتدأ، وما بعده خَبَرٌ.
والصَّوابُ أنَّ «هم» مفعولٌ فيهما؛ لِرَسْمِ الواو^(٥) بغيرِ ألفٍ^(٦) بعدها، ولأنَّ
الحديثَ في الفِعْلِ^(٧) لا في الفاعِلِ؛

(١) ويكون الفعل: كالوا، وليس فيه ضمير نَصْبٍ.

وذكر الزمخشري في الكشف ٣/٣٢٢ عن عيسى بن عمر وحزمة أنهما كانا يَرْتَكبان
ذلك أي: يجعلان الضميرين للمطففين، ويقفان عند الواوين وقفة يبيّنان بها ما
أرادا... وانظر كتابي معجم القراءات ١٠/٣٤٣.

(٢) ويكون الفعل: وَرَّثُوا، وليس فيه ضمير نَصْبٍ.

(٣) أي: الضمير «هم» ضمير رفع، وهو تأكيد للواو في «كالوا» و«وزنوا».

(٤) أي: وتكون الجملة: «هم يُخَيِّرُونَ» جملة أسمية.

وانظر تفصيل هذا الخلاف في الدرر المصنوع ٦/٤٩٠ - ٤٩١.

وانظر ردّ الزمخشري في الكشف على هذا التقدير ٣/٣٢١ - ٣٢٢.

(٥) أي: في «كالوا» و«وزنوا».

(٦) أي: الألف الفارقة.

على أن الزمخشري ذهب إلى أنَّ التعلُّق بإبطال هذا التخرّيج بخطّ المصحف، وأنَّ
الألف التي تكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه تخرّيج ركيك، لأن خطّ المصحف
لم يُراعَ في كثير منه حدّ المُضْطَلَح عليه في علم الخطّ، وذكر أنه رأى في الكتب
المخطوطة بأيدي الأئمة المتقنين هذه الألف مرفوضة لكونها غير ثابتة في اللفظ
والمعنى جميعاً؛ لأن الواو وحدها معطية معنى الجمع، وإنما كُتبت هذه الألف
تفرقة بين واو الجمع وغيرها في نحو ذلك: لم يدعوا، وهو يدعو، فمن لم يثبتها
قال المعنى كافٍ في التفرقة بينهما. انظر الكشف ٣/٣٢١ - ٣٢٢.

(٧) أي: لأنّ الحديث في الأخذ والإعطاء، وهو المشار إليه بقوله: إذا أكتالوا، وإذا
كالوهم، وليس الحديث في الفاعل، ومن ثَمَّ فلا تأكيد في الآية. انظر حاشية
الدسوقي ٢/٢٢٩.

إذ^(١) المعنى: إذا أخذوا من الناس أَسْتَوْفُوا، وإذا أعطوهم أَحْسَرُوا، وإذا جعلت الضمير^(٢) للمطففين صار معناه إذا أخذوا أَسْتَوْفُوا^(٣)، وإذا تَوَلَّوْا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أَحْسَرُوا^(٤)، وهو كلام متنافر؛ لأن الحديث في الفعل لا في المباشر^(٥).

الخامس: قول مكّي وغيره في قوله تعالى^(٦): ﴿ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ * جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾: إن «جَنَاتٍ» بدل^(٧) من «الفضل»، والأولى أنه مبتدأ لقراءة

(١) قلت: هذا الحديث للزمخشري من هنا إلى قوله: المباشر، منقول بحروفه لم يخرم منه شيئاً. ولم يغزِ الفضل إلى أهله، وهي خضلة غير حميدة.
انظر الكشاف ٣/٣٢١.

(٢) أي: «هم» في قوله: «كالوهم أو وزنوهم».

(٣) والاسْتِيفَاء يكون من الناس. أي: استوفوا حَقَّهُم. وإذا تولوا الكيل، وأخذوا لأنفسهم أَحْسَرُوا، والمعنى على غير هذا.

(٤) وعلى هذا فيكون الضمير في الفعلين للناس.

(٥) أي: الذي هو الفاعل.

(٦) ﴿يَوْمَ أَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ أَصْلَفْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَائِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُؤْتِنُ اللَّهُ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ * جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ سورة فاطر ٣٥/٣٢ - ٣٣.

(٧) قلت: لم يذكر هذا مكّي، انظر مشكل إعراب القرآن ٢/٣١٧، فقد ذكر وجهين الرفع على الابتداء، و«يدخلونها» الخبر، أو على إضمار مبتدأ أي: هي جنات. وذكر المسألة أبو حيان، ونقل البدلية عن الزمخشري وأبن عطية: انظر البحر ٧/٣١٤، والكشاف ٢/٢٧٨، والمحرر ١٢/٢٥٢ ثم رد أبو حيان البدلية، وأستشهد للابتداء بقراءة النصب على الاشتغال. وما ذكره المصنف هنا أخذه عن شيخه أبي حيان، وعزاه لمكّي، وعزاه شيخه لغيره، فتأمل!!

بعضهم^(١) بالنَّصْبِ على حَدِّ^(٢) «زَيْدًا ضَرْبُهُ».

السادسُ: قولٌ كثير من النحويين في قوله تعالى^(٣): ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ﴾: إنه دليلٌ على جواز استثناء الأكثر^(٤) من الأقل^(٥). والصَّوابُ^(٦) أنَّ المراد بالعباد المخلصون، لا عموم المملوكين، وأنَّ الاستثناء مُنْقَطِعٌ؛ بدليل سقوطه^(٧) في آية «سُبْحَانَ»: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾^(٨). ونظيره المثال الآتي.

- (١) قرأ الجحدري وهارون عن عاصم، وكذا خلاد عن أبي بكر عنه، وأبن جبير عن حفص عنه «جَنَاتٍ عَذْنٍ» بالنصب على الاشتغال، أي: يدخلون جنات عَذْنٍ يدخلونها. وذهبوا إلى أنَّ قراءة النَّصْبِ هنا دليلٌ على الابتداء في قراءة الرفع.
- وانظر تفصيل القراءتين في كتابي معجم القراءات ٤٤٥/٧ - ٤٤٦.
- وذكرتُ فيه تصويب الثقل عن مكي، وَرَدَدْتُ فيه ما نقله أبْنُ هشام عنه.
- (٢) أي: فهو نَصْبٌ على الاشتغال والتقدير: ضربتُ زيداً ضربته.
- (٣) تمة الآية: «... مِنَ الْغَاوِينَ» سورة الحجر ٤٢/١٥.
- (٤) في حاشية الشمني: «هكذا وُجِدَ في أكثر النُّسخ، ومعناه أَكْثَرُ من المستثنى منه، أي أَكْثَرُ من الباقي بعد الاستثناء، وفي بعضها: الأكثر من الأقل، وهو ليس بصواب».
- انظر الحاشية ٢٤٠/٢، وحاشية الدسوقي ٢٣٠/٢، وحاشية الأمير ٥٣/٢، فهو يرى أنَّ الصواب حذف «من الأقل».
- (٥) قال السَّمين: «في وجهان: أحدهما أنه استثناء مُتَّصِلٌ؛ لأنَّ المراد بعبادي العموم طَائِعُهُمْ وعاصيهِمْ، وحينئذٍ يلزم استثناء الأكثر من الأقل، وهي مسألة خلاف. والثاني: أنه منقطع؛ لأنَّ الغاوين لم يندرجوا في عبادي؛ إذ المراد بهم الخُلَصُ، والإضافة إضافة تشريف». الدر ٢٩٧/٤.
- وفي البحر أنَّ الكوفيين وأبن خروف أجازوا استثناء الأكثر من الأقل، انظر البحر ٥٤٤/٥.
- (٦) قلت: انظر هذا النص عند شيخه أبي حيان في البحر ٥٤٤/٥، وانظر الشمني ٢٤١/٢.
- (٧) أي: سقوط الاستثناء، وسقوط المستثنى بعده، وهو يُدَلُّ على أنَّ المراد بالعباد من كان مُخْلِصاً لا عُمُومَ العباد.
- (٨) سورة الإسراء ٦٥/١٧.

السَّابِعُ: قولُ الزمخشري في ^(١) ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾: إِنَّ مَنْ نَصَبَ ^(٢) قَدَرٌ ^(٣) الْأَسْتِثْنَاءُ مِنْ «فَأَسْرَ بِأَهْلِكَ»، وَمَنْ رَفَعَ قَدْرَهُ مِنْ «وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ».

ويُرَدُّ بِأَسْتِثْنَائِهِ تَنَاقُضٌ ^(٤) الْقَرَاءَتَيْنِ؛ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ تَكُونُ مَسْرِيًّا ^(٥) بِهَا عَلَى قِرَاءَةِ الرِّفْعِ، وَغَيْرُ مَسْرِيٍّ بِهَا عَلَى قِرَاءَةِ ^(٦) النَّصْبِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ إِخْرَاجَهَا مِنْ جُمْلَةِ

(١) سورة هود ٨١/١١، وتقدّمت في الباب الثاني: الجملة المستثناة، انظر ما سبق ٢٤٠/٥.

(٢) تقدّمت قراءتا النَّصْبِ وَالرُّفْعِ، انظر ما تقدّم ٢٤١/٥، الحاشية/١. وقد أشرتُ إلى تكرار هذه الآية هنا في هذا الموضع.

(٣) انظر الكشف ١٠٩/٢.

ذكر القراءتين، وجعل قراءة النَّصْبِ على الاستثناء من «فَأَسْرَ بِأَهْلِكَ»، ثم ذكر أنّه يجوز أن ينتصب عن «لا يلتفت» على أضل الاستثناء، ثم قال: «وإن كان الفصيخ هو البدل، أعني قراءة من قرأ بالرفع، فأبدلها عن أحد...». وقال بعد ذلك: «وفي إخراجها مع أهله روايتان: روي أنّه أخرجهما معهم، وأمر ألا يلتفت منهم أحد إلا هي، فلما سمعت هذه العذاب ألتفتت، وقالت: يا قَوْمَاةَ، فأدركها حَجَرٌ فقتلها. وروي أنّه أمر أن يُخْلَفَهَا مع قومها؛ فَإِنَّ هَوَاهَا إِلَيْهِمْ، فلم يَسْرِ بِهَا، وأختلافُ القراءتين لأختلاف الروايتين» كذا!! ونقل نصّه أبو حَيَّانٍ في البحر ٢٤٨/٥ ثم قال: «وهذا تكاذُبٌ في الأخبار، يستحيل أن تكون القراءتان وهما من كلام الله ترتبان على التكاذُب...».

(٤) قلت: ارجع إلى نصّ شيخه في البحر، وتأمل ما بين الشيخ وتلميذه.

وذكروا أن ما ذهب إليه المصنف إنما هو لأبْنِ الْحَاجِبِ.

وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٦/١ - ٣٦٧، وانظر شرح الرضي على الكافية ١/٢٣٣ - ٢٣٤.

(٥) كذا «مَسْرِيًّا بِهَا» في المخطوطات، وهو أسم مفعول، وأصله: مَسْرُوي. وفي المطبوع مُسْرَى بِهَا: من أسري. فالأول من الثلاثي، وهذا من الرباعي.

(٦) سقط من م/١ من هنا إلى قوله: أنها مُسْرَى بِهَا.

الَّتْهْي لَا يَدْ لُ عَلَى أَنْهَا مُسْرَى بِهَآ، بَلْ عَلَى أَنَّهَآ مَعَهُمْ^(١) وَقَدْ رُوي أَنَّهَآ تَبِعْتُهُمْ، وَأَنَّهَآ أَلْفَتْتْ، فَرَأَتْ الْعَذَابَ فَصَاحَتْ، فَأَصَابَهَا حَجَرٌ^(٢)، فَفَقَّتْهَا. وَيَعُدُّ^(٣)، فَقَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي الْآيَةِ خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَقَدْ سَبَقَهُ إِلَيْهِ غَيْرُهُ. وَالَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ^(٤) أَنَّ النِّصْبَ قِرَاءَةُ الْأَكْثَرِينَ^(٥)، فَإِذَا قُدِّرَ الْأَسْتِثْنَاءُ مِنْ «أَحَدٍ» كَانَتْ قِرَاءَتُهُمْ^(٦) عَلَى الْوَجْهِ الْمَرْجُوحِ^(٧)، وَقَدْ أَلْتَزَمَ بَعْضُهُمْ جَوَازَ مَجِيءِ قِرَاءَةِ الْأَكْثَرِ عَلَى ذَلِكَ^(٨)، مُسْتَدِلًّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى^(٩): ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، فَالنِّصْبُ عِنْدَ سَيَبُويَه^(١٠) عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ^(١١): «زَيْدًا ضَرَبْتَهُ»، وَلَمْ

(١) أَي: مَعَ قَوْمِهَا.

(٢) فِي م/١ «الْحَجَر».

(٣) جَاءَ فِي حَاشِيَةِ الشُّمْنِيِّ قَوْلُهُ: «فِي الشَّرْحِ: التَّقْدِيرُ: وَأَقُولُ بَعْدَ مَا مَضَى تَنَبُّهُ، فَقَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي الْآيَةِ خِلَافُ الظَّاهِرِ. وَقَدْ مَرَّ مِثْلُ هَذَا فِي حَرْفِ الْفَاءِ حَيْثُ قَالَ: وَيَعُدُّ، فَعِنْدِي أَنَّ أَبْنَ الشَّجَرِيِّ لَمْ يَتَأَمَّلَنَّ كَلَامَ الْفَارْسِيِّ».

انْظُرِ الْحَاشِيَةَ ٢/٢٤١، وَانْظُرِ نَصَّ الْمَصْتَفِ فِي حَرْفِ الْفَاءِ ٢/٥٠٨.

(٤) أَي: عَلَى التَّخْرِيجِ السَّابِقِ.

(٥) قِرَاءَةُ النِّصْبِ عَنْ نَافِعٍ وَأَبْنِ عَامِرٍ وَعَاصِمٍ وَحُمَازَةَ وَالْكَسَائِيَّ مِنَ السَّبْعَةِ، وَقَرَأَهَا كَذَلِكَ أَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ مِنْ تِمَّةِ الْعَشْرَةِ.

وَقَرَأَهُ الرُّفْعُ عَنْ أَبْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَأَبْنِ مُخَيَّصِينَ وَالْبَزِيدِيَّ وَالْحَسَنَ وَأَبْنَ جَمَازٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ. فَقَوْلُهُ قِرَاءَةُ الْأَكْثَرِينَ لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ مِنَ السَّبْعَةِ، حَيْثُ قَرَأَهَا خَمْسَةٌ مِنْهُمْ بِالنِّصْبِ. انْظُرْ مَا سَبَقَ ٥/٢٤١.

(٦) وَهِيَ قِرَاءَةُ الرُّفْعِ «إِلَّا أَمْرًا تُكْ».

(٧) وَهُوَ وَجْهُ الْبِدَلِيَّةِ مِنْ «أَحَدٍ».

(٨) أَي: عَلَى النَّصْبِ.

(٩) سُورَةُ الْقَمَرِ ٥٤/٤٩، وَتَقَدَّمَتْ فِي الْجُمْلَةِ الْمَفْسُورَةِ. انْظُرْ مَا سَبَقَ ٥/١٢٣.

(١٠) انْظُرِ الْكِتَابَ ١/٧٤.

(١١) أَي: عَلَى التَّضْبِ عَلَى الْأَشْتَغَالِ. وَقَالَ بَعْدَ الْمَثَالِ: «وَهُوَ عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ».

يَرَى^(١) خَوْفَ الْإِبَاسِ الْمُفَسِّرِ بِالْصِّفَةِ مُرَجَّحاً كَمَا رَأَى بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ^(٢) يَرَى فِي نَحْوِ «خِفْتُ» بِالْكَسْرِ، وَ«طُلْتُ» بِالضَّمِّ أَنَّهُ مُحْتَمِلٌ لِفِعْلَيْ^(٣) الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ،

وَلَا خِلَافَ أَنَّ نَحْوَ^(٤) «تَضَارَّرَ» مُحْتَمِلٌ لِهَمَا، وَأَنَّ نَحْوَ «مُخْتَارَ»^(٥) مُحْتَمِلٌ لَوْضَفِيهِمَا وَكَذَلِكَ نَحْوُ^(٦) «مُشْتَرَى» فِي النَّسَبِ.

(١) أي: سيبويه.

قال الشمي: «والمعنى أَنَّ نَصَبَ «كُلَّ شَيْءٍ» عِنْدَ سَبِيهِ فِي الْآيَةِ مِنْ قَبِيلِ النَّصَبِ الْمَرْجُوحِ؛ لَا مِنْ قَبِيلِ النَّصَبِ الرَّاجِحِ، فَإِنْ قِيلَ لَيْسَ النَّصَبُ فِي الْآيَةِ مَرْجُوحاً وَإِنَّمَا هُوَ رَاجِحٌ؛ لِأَنَّ فِي الرَّفْعِ فِيهَا خَوْفَ الْإِبَاسِ الْمُفَسِّرِ بِالصِّفَةِ وَهُوَ مِنْ مُرَجَّحَاتِ النَّصَبِ، وَلَا كَذَلِكَ الرَّفْعُ فِي: زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ، أَجِيبُ بِأَنَّ سَبِيهِ لَمْ يَرِ خَوْفَ الْإِبَاسِ الْمُفَسِّرِ بِالصِّفَةِ إِذَا رَفَعَ الْأَسْمَ مَرْجُحاً لِلنَّصَبِ عَلَى الرَّفْعِ كَمَا رَأَى بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ... الْحَاشِيَةُ ٢/٢٤١.

(٢) أي: سيبويه.

(٣) أي: كل منهما محتمل لأن يكون مبنياً للفاعل ومبنياً للمفعول، خِفْتُ: أي: خفت أنا، وتكون التاء هي الفاعل، أو خِفْتُ: أي: خافني الآخرون. ومثله: طُلْتُ: طُوُلْتُ، طُوُلْتُ. أما خِفْتُ: فأصله خَوِفْتُ فِي الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، ثُمَّ ثَقُلْتُ الْكَسْرَةَ إِلَى الْخَاءِ بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهِ، ثُمَّ سَقَطَتِ الْوَاوُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الْفَاءِ الْعَارِضِ: فَصَارَ خِفْتُ، وَوَزَنَهُ: فُلْتُ، وَفِي حَالِ الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ كَانَتْ صَوْرَتُهُ: خَوِفْتُ، ثُمَّ جَرَتْ عَمَلِيَّةُ نَقْلِ الْحَرَكَةِ وَالْحَذْفِ. وَقُلْتُ فِي «طُلْتُ» قَرِيباً مِنْ هَذَا.

(٤) أي: أصله بعد فك الإدغام تَضَارَّرَ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ، وَتَضَارَّرَ: وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ. وَالْإِدْغَامُ أَخْفَى الْحَرَكَةَ الْمَبْنِيَّةَ لِكُلِّ.

(٥) أي محتمل لأن يكون اسم فاعل وصورته: مُخْتَرٍ، ثُمَّ أُعِلَّتِ الْيَاءُ، وَأَسْمَ مَفْعُولٍ: وَأَصْلُهُ: مَخْتَرٍ، ثُمَّ أُعِلَّتِ الْيَاءُ، وَالْأَسْتِعْمَالُ يُبْدِي الْفَرْقَ بَيْنَ الصَّيْغَتَيْنِ.

(٦) يحتمل أنه نِسْبَةٌ لِلْمُشْتَرَى: أَسْمَ فَاعِلٍ، أَوْ نِسْبَةٌ لِلْمُشْتَرَى: أَسْمَ الْمَفْعُولِ.

وقال الرَّجَّاجُ في ^(١) ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَتُهُمْ﴾ : إن ^(٢) النحويين يجيزون كونَ الأوَّلِ أَسْمَاءً، والثاني خبراً، والعكس. وممن ذكر الجوازَ فيهما الزمخشري ^(٣).

قال أبْنُ الحَاجِّ ^(٤) : «وكذا نحو: «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى»: كُلُّ من الأسمين محتمِلٌ للفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ، والذي التزمَ فاعليَّةُ الأوَّلِ إنما هو بعضُ المتأخرين، والإلباسُ واقعٌ في العربية؛ بدليلِ أسماءِ الأجناسِ والمشتركات» ^(٥) انتهى.

والذي ^(٦) أجزمُ به أنَّ قراءةَ الأكثرين ^(٧) لا تكونُ مَرْجُوحَةً، وأنَّ الاستثناءَ في الآيةِ من جُمْلَةِ الأمرِ ^(٨) على القراءتين ^(٩)؛ بدليلِ سقوطِ ^(١٠) ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ﴾

(١) تمة الآية: ﴿... حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَمِيدًا﴾ سورة الأنبياء ١٥/٢١.

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج ٣/٣٨٦ ففيه اختلافٌ في نَسَقِ الصياغة، واتفقَ في المضمون.

(٣) انظر الكشف ٢/٣٢٣.

(٤) في الهمع ٢/٢٥٩ ذهب أبْنُ السَّرَاجِ والجزولي إلى الالتزام بتقديم الفاعل وتأخير المفعول به، ونازعهم في ذلك أبو العباس بن الحاجِّ في نقده على المُقَرَّبِ بأنَّ سيويه لم يذكر في كتابه شيئاً من هذه الأغراض الواهية، وبأنَّ كثيراً من أحكام العربية إذا حدثت ظهر منها ليس، ثم لا يُقال بامتناعها كتصغير عَمَرٍ وعَمْرٍو؛ فإن اللفظَ فيهما واحد...، فلا يبعد كذلك جواز: ضرب موسى عيسى، لإفادة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه.

(٥) أي: الكلمات المشتركة.

(٦) نقل هذا النص عن المصنّف الشهاب الخفاجي في الحاشية ١٢٢/٥.

(٧) وهي قراءة النَّصْبِ في «إِلَّا أَمْرَاتُكَ» من سورة هود ٨١/١١.

(٨) وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾، والاستثناء من «أهلك» الواقعة في جملة الأمر.

(٩) على قراءتي النصب والرفع. وانظر البحر ٥/٢٤٩ فالنصُّ لشيخه أبي حَيَّان.

(١٠) قرأ أبْنُ مسعود وأبي بن كعب «فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا أَمْرَاتُكَ» وليس في هذه القراءة «ولا يلتفت منكم أحد» وهي كذلك في مُصَحَّفِ عبدالله.

انظر مراجع هذه القراءة في كتابي: معجم القراءات ٤/١١٥.

أَحَدٌ ﴿ في قراءة ابن مسعود. وَأَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ مَنْقُطَعٌ ^(١) بدليل سقوطه ^(٢) في آية الحِجْرِ ^(٣)؛ ولأنَّ المُرَادَ بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين. ويؤيدُه ما جاء في ابنِ نوحٍ عليه السلام ^(٤): ﴿يَنْوُحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾.

وَوَجْهُ الرِّفْعِ ^(٥) أَنَّهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وما بعده الخبرُ، والمستثنى الجملةُ، ونظيره: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ * إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ * فَيَعَذِّبُهُ اللَّهُ﴾ ^(٦).

وأختار أبو شامة ما أخرته من أنَّ الاستثناءَ مُنْقَطِعٌ، ولكنه قال: «وجاء النَّصْبُ

(١) على تقدير: لكنَّ أمراك إنَّه مصيها ما أصابهم، فهي كأنها ليست من جُمْلَةِ الأهل الذين أُمرَ بالإسراء بهم.

(٢) أي: بدليل سقوط الاستثناء.

(٣) الآية: ﴿فَأَمَّا يَا أَهْلَكَ يقطع مِن اللَّيْلِ وَأَتَّبِعَ أَدْبَارَهُمْ وَلَا يَلْفُتْ مِنْكَ أَحَدٌ وَأَمْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ سورة الحجر ٦٥/١٥.

(٤) الآية: ﴿قَالَ يَنْوُحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْتَلِنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعْطِكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ سورة هود ٤٦/١١.

وقوله: ليس من أهلك: أي: التاجين، وهو أحد التخرجات في الآية.

(٥) في قوله: «إلا أمراك» أي: في قراءة الرِّفْعِ، مع أنه استثناء واجب النَّصْبُ فهو تامٌّ مُوجِبٌ.

وتقدّم هذا للمصنف في الجملة المُسْتِثْنَاءَ ٢٤٠/٥ - ٢٤١.

وذكرت من قبل أن المصنف تبع في هذا ابنَ مالك. انظر شواهد التوضيح والتصحيح/ ٤١ - ٤٢.

(٦) تمة الآية الثالثة: ﴿...الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ سورة الغاشية ٨٨/٢٢ - ٢٤، وتقدّمت في ٥/ ٢٣٩ «الجملة المستثناة» وقال فيها:

«قال ابنُ خروف: «مَنْ: مبتدأ، و﴿فَيَعَذِّبُهُ اللَّهُ﴾ الخبر، والجملة في موضع نصبٍ على الاستثناء المنقطع». وانظر الكشف ٣/ ٣٣٤.

على اللغة الحجازية^(١)، والرفع على اللغة التميمية». وهذا يدلُّ على أنَّه جعل الاستثناء^(٢) من جملة النهي، وما قدَّمته^(٣) أولى، لِضَعْفِ اللغة التميمية، ولما قدَّمْتُ من سقوط جملة النهي^(٤) في قراءة^(٥) أبْنِ مسعود^(٦). حكاه أبو عبيدة وغيره.

* * *

(١) قال أبو حيان: «... وإذا اتَّضح هذا المعنى عَلِمَ أنَّ القراءتين وَرَدَتَا على ما تقتضيه العربية في الاستثناء المنقطع في النَّصْب والَرْفَع، فالنَّصْب لغة أهل الحجاز، وعليه الأكثر، والرفع لبني تميم، وعليه أثنان من القُراء، انتهى». البحر ٢٤٩/٥ وهو نقل عن الزمخشري. ثم قال: «وهذا النوع من الاستثناء المنقطع يجب فيه النَّصْب بإجماع من العرب، وليس فيه النَّصْب والرفع باعتبار اللغتين، وإنما هذا في الاستثناء المنقطع، وهو الذي يمكن تَوْجُّه العامل عليه، وفي كلا النوعين يكون ما بعد «إلا» من غير الجنس المُسْتثنى منه...». وذكر السَّمين في الدَّرِّ المصنوع أنَّ ما ذكره أبو حَيَّان هو قول الشيخ شهاب الدين أبي شامة. انظر ١٢٠/٤.

(٢) أي قوله: «إلا أمرأتك» داخل تحت النهي «وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ».

(٣) أي: من كون الاستثناء واقعاً من جملة الأمر على كلتا القراءتين.

(٤) قال الدسوقي: «أي: فإن سقطها في بعض القراءة يدل على أن المستثنى منه جملة الأمر؛ إذ لا يجوز حذف المستثنى منه مع عامله» انظر الاشية ٢/٢٣٢.

(٥) تقدَّمت القراءة قبل قليل «فأمر بأهلك بقطع من الليل إلا أمرأتك» بسقوط «وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ».

(٦) قال الشهاب بعده: «والمعنى: أسر بالمؤمنين لكن امرأتك مصيبتها ما أصابهم، وهو وَجْهٌ حَسَنٌ» انظر الحاشية ١٢٢/٥.

(٧) أي: حكى قراءة أبْنِ مسعود.

الجهة التاسعة:

أَلَا يَتَأَمَّلُ^(١) عِنْدَ وُرُودِ^(٢) الْمُشْتَبِهَاتِ^(٣)؛ وَلِذَلِكَ أُمَثَّلُ:

أَحَدُهَا: نَحْوُ^(٤) «زَيْدٌ أَحْصَى ذَهْنًا»، و«عَمَرُو أَحْصَى مَالًا»، فَإِنَّ الْأَوَّلَ عَلَى أَنْ «أَحْصَى» اسْمٌ تَفْضِيلٌ، وَالْمَنْصُوبُ تَمْيِيزٌ^(٥)؛ مِثْلُ: «أَحْسَنُ وَجْهًا».

وَالثَّانِي^(٦): عَلَى أَنَّ «أَحْصَى» فَعْلٌ مَاضٍ، وَالْمَنْصُوبُ مَفْعُولٌ مِثْلُ^(٧): «وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا».

وَمِنَ الْوَهْمِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي^(٨) «أَحْصَى لِمَا لِسْتُوْ أَمْدًا»: إِنَّهُ^(٩) مِنَ الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّ

(١) أَي: الْمُغْرِبُ.

(٢) كَذَا وَرَدَ فِي الْمَخْطُوطَاتِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ، وَفِي الْمَطْبُوعِ «عِنْدَ وَجُودِ».

(٣) فِي م/١ «الْمُشْتَبِهَاتُ» كَذَا، وَفِي م/٢ «الْمُتَشَابِهَاتُ».

(٤) «نَحْوُ» غَيْرُ مُثَبَّتٍ فِي م/١ وَ٢.

(٥) وَهُوَ تَمْيِيزٌ مُخَوَّلٌ عَنْ فَاعِلٍ، وَقَدْ يَكُونُ مُخَوَّلًا عَنْ مُبْتَدَأٍ.

(٦) وَهُوَ قَوْلُهُ: «عَمَرُو أَحْصَى مَالًا».

(٧) الْآيَةُ: «لَيَعْلَمَنَّ أَنْ قَدْ أُبْلِغُوا رِسَالَتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا» سُورَةُ

الْجِنِّ ٢٨/٧٢.

قَوْلُهُ: عَدَدًا «يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزًا مُنْقَوَّلًا فِي الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْأَصْلُ: أَحْصَى عَدَدَ كُلِّ شَيْءٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ إِحْصَاءً، وَقَالَ: عَدَدًا لِأَنَّ «أَحْصَى» بِمَعْنَى عَدَّ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَعَدَّ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا. كَذَا فِي الدَّرَجَةِ ٤٠٠/٦.

وَمَا أَرَادَهُ أَبْنُ هِشَامٍ أَنَّ أَحْصَى «فَعْلٌ نَصَبٌ مُفْعُولًا وَهُوَ «كُلُّ شَيْءٍ»، وَلَيْسَ تَمْيِيزًا وَقَعًا بَعْدَ اسْمٍ تَفْضِيلٍ كَمَا يَتَوَهَّمُ بَعْضُ الْمُغْرِبِينَ.

(٨) سُورَةُ الْكَهْفِ ١٨/١٢، وَتَقَدَّمَتْ فِي مَوَاضِعَ، أَوَّلُهَا فِي «أَيَّ»، انْظُرْ مَا سَبَقَ ٥١٥/١.

(٩) أَي: هُوَ اسْمٌ تَفْضِيلٌ، وَلَيْسَ فِعْلًا. حَالُهُ كَحَالِ الْمَثَالِ الْأَوَّلِ: «زَيْدٌ أَحْصَى ذَهْنًا».

وَذَكَرَ الْعَكْبَرِيُّ فِيهِ وَجْهَيْنِ: أَنَّهُ فَعْلٌ مَاضٍ، وَأَنَّهُ اسْمٌ، وَ«أَمْدًا» مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ

الْأَسْمُ. انْظُرِ التَّبْيَانَ ٨٣٩، وَالدرَجَةَ ٤٣٧/٤.

«الأمْد»^(١) ليس مُخَصِّياً بل مُخَصَّي، وشرط التمييز المنصوب بعد «أفعل»^(٢) كونه فاعلاً في المعنى كـ^(٣) «زيدٌ أَكْثَرُ مالاً» بخلاف^(٤): «مالٌ زِيدَ أَكْثَرُ مالٍ».

الثاني: نحو «زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ»، فإنَّ الثاني^(٥) حَبَّرَ أو صَفَّه للخبر، ونحو: «زيدٌ رَجُلٌ صالحٌ» فإنَّ الثاني^(٦) صَفَّه لا غير؛ لأنَّ الأول^(٧) لا يكون حَبَّراً على أنْفَراده؛ لِعَدَمِ الفائدة^(٨).

ومثلهما^(٩): «زيدٌ^(١٠) عالمٌ يفعلُ الخيرَ» و^(١١) «زيدٌ رَجُلٌ يفعلُ الخيرَ».

(١) هذا تعليل للوَقْفِ في جَعْلِ «أَخَصَى» اسْمَ تَفْضِيلٍ.

(٢) في م/٣ «بعد أَفْعَلِ التَفْضِيلِ».

(٣) والتقدير فيه: زيدٌ كَثُرَ ماله، فقوله: «مالاً» محوّلٌ عن فاعل، ففاعل الكثرة المال لا زيد.

(٤) قوله: «مالٌ» جاء التمييز مخفوضاً، ولا يشترط فيه في هذه الحالة أن يكون فاعلاً من حيث المعنى؛ لأنَّ فاعل الكثرة هو مال زيد لا مطلق الكثرة. دسوقي ٢٣٢/٢ عن الدردير.

(٥) وهو قوله: «شاعرٌ».

(٦) وهو قوله «صالحٌ».

(٧) وهو قوله: «رجلٌ» وفي م/٥ «لأنَّ الثاني».

(٨) لأنَّ من المعلوم أنَّ «زيدٌ رجلٌ»، فذكرُهُ وَحْدَهُ بعد المبتدأ لا يفيد السامع شيئاً، وشرط الخبر الفائدة.

(٩) أي: مثل المثالين السابقين.

(١٠) جملة «يفعلُ الخيرَ» تصلح أن تكون خبراً ثانياً عن «زيدٍ»، وتصلح أن تكون صفة لـ «عالمٍ»، وهو الخبر.

(١١) جملة «يفعلُ الخيرَ» صفة لـ «رجلٍ»، ولا تصلح فيها الخبرية؛ لأنَّ قولك: «زيدٌ رجلٌ» لا تتحقّق الفائدة منها، والوصفُ يُتِمُّ الفائدة من رجل.

وَرَعَمَ الْفَارِسِيَّ^(١) أَنَّ الْخَبَرَ لَا يَتَعَدَّدُ مُخْتَلِفًا بِالْإِفْرَادِ وَالْجُمْلَةِ، فَيَتَعَيَّنُ عِنْدَهُ كَوْنُ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ صَفَةً فِيهِمَا^(٢)، وَالْمَشْهُورُ فِيهِمَا الْجَوَازُ، كَمَا أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي الصِّفَاتِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي^(٣): ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾: إِنَّ ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾^(٤) خَبَرٌ ثَانٍ أَوْ صَفَةٌ، وَيَحْتَمِلُ الْحَالِيَّةُ أَيْضًا، أَي: فَإِذَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ مَخْتَصِمِينَ.

وَأَوْجَبَ الْفَارِسِيُّ فِي^(٥): ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ كَوْنٌ^(٦) ﴿خَاسِئِينَ﴾ خَبَرًا

(١) فِي تَعَدُّدِ الْخَبَرِ مَذَاهِبُ: الْجَوَازُ وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، كَمَا فِي النُّعُوتِ، سَوَاءٌ أَقْتَرَنَ بِعَاطِفٍ أَمْ لَا. وَالثَّانِي: الْمُنْعُ، وَأَخْتَارَهُ أَبْنُ عَصْفُورٍ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمَغَارِبَةِ، وَمَا وَرَدَ مِنْ هَذَا جَعَلَ فِيهِ الْأَوَّلُ خَبَرًا وَالبَاقِي صَفَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مُقَدَّرٍ، وَالثَّالِثُ: الْجَوَازُ إِنْ أَتَحَدَا فِي الْإِفْرَادِ وَالْجُمْلَةِ.

وَالرَّابِعُ: قُضِرَ الْجَوَازُ عَلَى مَا كَانَ الْمَعْنَى مِنْهُمَا وَاحِدًا نَحْوُ: الرُّمَّانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ. أَي: مُرٌّ.

وَجَوَّزَ أَبُو عَلِيٍّ اسْتِعْمَالَهُ بِالْعَطْفِ كَغَيْرِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُتَعَدِّدَةِ نَحْوُ: هَذَا حُلُوٌّ وَحَامِضٌ. انْظُرِ الْهَمْعَ ٥٤/٢.

(٢) أَي: فِي الْجُمْلَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ، تَكُونُ جُمْلَةُ «يَفْعَلُ الْخَيْرَ» صَفَةً لـ «عَالِمٍ» وَ«رَجُلٍ». (٣) أَوَّلُ الْآيَةِ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ...﴾ سُورَةُ النَّمْلِ ٤٥/٢٧.

(٤) لَمْ يَذْكُرِ السَّمِينُ وَالْعَكْبَرِيُّ غَيْرَ الْوَصْفِيَّةِ. انْظُرِ الدَّرَجَاتُ ٣١٨/٥. وَذَكَرَ الْهَمْدَانِيُّ فِي الْفَرِيدِ ٦٨٨/٣ الْخَبَرَ، وَالْوَصْفَ، وَالْحَالِيَّةَ، وَجَعَلَ الْحَالِيَّةَ مِنَ الْمُنَوِّيِّ فِي الْفَرِيقَيْنِ. وَانْظُرِ الْبَيَانَ ٢٣/٢.

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٦٥/٢، وَتَقَدَّمَتْ بَعْضُهَا فِي «قَدْ»، الْمَعْنَى الْخَامِسُ. وَانْظُرْ مَا سَبَقَ ٥٤٤/٢، وَتَكَرَّرَتْ فِي الْإِلَامِ غَيْرَ الْعَامِلَةِ انْظُرْ ٢٤٥/٣، وَانْظُرْ سُورَةَ الْأَعْرَافِ ٦٦/١٧.

(٦) أَحَالَ مَبَارَكٌ وَزَمِيلُهُ عَلَى الْخَصَائِصِ ١٥٨/٢ - ١٥٩، وَذَكَرَا أَنَّ فِيهِ تَفْصِيلًا شَافِيًا فِي الْآيَةِ. قُلْتُ: هُوَ ذَلِكَ.

وَانْظُرِ الدَّرَجَاتُ الْمُصَوَّنَ ٢٥٢/١، فَقَدْ ذَكَرَ فِي «خَاسِئِينَ»: أَنَّهُ خَبَرٌ بَعْدَ خَبَرٍ، وَقَدَّرَهُمَا =

ثانياً^(١)؛ لأنَّ جمعَ المذكِرِ السَّالمِ لا يكونُ صفةً لما لا يَعْقِلُ.

الثَّالثُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا فَقِيهًا»، و«رَأَيْتُ الْهَلَالَ طَالِعًا»، فَإِنَّ «رَأَى» فِي الْأَوَّلِ عِلْمِيَّةٌ^(٢)، وَفِي الثَّانِي بَصَرِيَّةٌ^(٣)، وَ«طَالَعًا» حَالٌ. وَتَقُولُ: «تَرَكْتُ زَيْدًا عَالِمًا»، فَإِنَّ فَسَّرْتَ «تَرَكْتُ» بِـ «صَيَّرْتُ» فَـ «عَالِمًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ، أَوْ بِـ «خَلَّفْتُ» فَحَالٌ. وَإِذَا حُجِلَ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٤): ﴿وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ عَلَى الْأَوَّلِ^(٥) فَالظَّرْفُ^(٦) وَ﴿لَا يُبْصِرُونَ﴾ مَفْعُولٌ ثَانٍ^(٧)،^(٨)

= الزمخشري خبراً واحداً بناءً على أن الخبر لا يتعدّد، أي: كونوا جامعين بين القِرَدَةِ والخُسُوءِ.

وأنه نعتٌ لـ «قردة». وذكره أبو البقاء، ورَدَّه السمين؛ لأن القِرَدَةَ غَيْرُ عِقْلَاءَ، وهذا جمع العُقْلَاءِ.

والثالث: أنه يكون حالاً من أسم «كونوا».

والرابع: أنه حال من الضمير المستكن في «قردة»؛ لأنه بمعنى المشتق، أي: كونوا ممسوخين في هذه الحالة. وهو التوجيه الأجود عند السمين.

انظر الدر المصون ١/٢٥٢، والتبيان للعكبري/٧٣، والكشاف ١/٢١٩، وأرجع إلى البحر ١/٢٤٦، ومشكل إعراب القرآن ١/٥٢.

(١) ذكر ابن جني في الخصائص ٢/١٥٩ أنه عند أبي عليّ ليس الخبر بأحدهما، بل بمجموعهما. قلت: ومن هذا يُفهم أنه ليس خبراً ثانياً عنده، بل هو بعض الخبر.

(٢) فلذلك نصبت مفعولين.

(٣) فنصب مفعولاً واحداً.

(٤) سورة البقرة ٢/١٧، وتقدّم بعضها، انظر ما سبق حرف الباء ٢/١٢٢.

(٥) أي: جَعَلُ «تَرَكَ» بمعنى «صَيَّر».

(٦) وهو قوله: «في ظلمات».

(٧) تعقبه العلماء؛ لأنه أَخْبَرَ عن «الظرف» و«لا يبصرون» بقوله: مفعول ثانٍ، وهذا ينافي ما يريد من جَعَلَ كُلُّ مِنْهُمَا مَفْعُولاً.

(٨) في م/٣ و٤ «وتكرر».

تَكَرَّرُ^(١) كما يتَكَرَّرُ الخبرُ، أو الظَّرْفُ مفعول ثانٍ والجملة بعده حالٌ، أو بالعكس^(٢)، وإن حُمِلَ على الثاني^(٣) فحالان^(٤).
الرَّابِعُ: ﴿اعْتَرَفَ غُرْفَةً يَكْرَهُهُ﴾^(٥): إن فتحت الغين^(٦) فمفعول مُطلقٌ^(٧)، أو

- (١) قالوا: وَضَفُّهُ بالتكرار لا يَصِحُّ؛ إذ المجموع لم يتَكَرَّر. وكان الأولى أن يقول: الظَّرْفُ مفعول ثانٍ، ولا يبصرون: مفعول آخر تَكَرَّر. انظر السَّمني ٢/٢٤٢، والدسوقي/٢٣٢.
- وانبرى السمني على عادته مدافعا، وراذًا على الدماميني ما تعقَّب به المصنَّف قال: «وأقول: ليس الإخبار بمفعول ثانٍ تَكَرَّر عن مجموع الظرف ولا يبصرون، وإنما هو إخبارٌ عن كُلِّ واحدٍ منهما، وتَكَرَّر كُلُّ منهما باعتبار كونه مفعولا ثانيا لا باعتبار ذاته».
- (٢) أي: جعل الظرف متعلِّقا بمحذوف حالٍ من الضمير في «تركهم»، وجملة: «لا يبصرون» هي المفعول الثاني. وَرَدَّ هذا التقدير السمين. انظر الدر ١/١٣٣.
- (٣) أي: جَعَلَ «تَرَكَ» بمعنى «حَلَقَ».
- (٤) في ظلمات: حال من الضمير المنصوب في «تركهم»، فهو متعلِّق بمحذوف. و«لا يبصرون» حالٌ إمَّا من الضمير المنصوب في «تركهم»، فيكون لهذا الضمير حالان، وإما من الضمير المستكنَّ في «في ظلمات» فيكون عندنا حالان متداخلتان.
- (٥) سورة البقرة ٢/٢٤٩، وتقدِّم بعض هذه الآية في «إلا»، انظر ما سبق ١/٤٥٣ وكذا في الجملة المستثناة ٥/٢٤٠، وكذا في الباب الخامس من هذا الجزء. الجهة الأولى: العاشر.
- (٦) قرأ ابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي ويعقوب وخَلَفَ وعثمان «غُرْفَةً» بضم الغين، وهو أَسَم للماء المشروب. وهي أختيار أبي عبيد.
- وقرأ نافع وأبو جعفر وأبن كثير وأبو عمرو وأبن محيصن واليزيدي والشنوبذي «غُرْفَةً» بفتح الغين، على معنى المَرَّة، فهو مصدر.
- قال الطبري: «وَأَعْجَبَ القراءتين في ذلك إلَيَّ ضَمُّ الغين في الغرفة».
- انظر كتابي: معجم القراءات ١/٢٥٣ - ٢٥٤، وفيه المراجع لهاتين القراءتين. ولم أجد فيما بين يَدَيَّ من الشُّراح وأصحاب الحواشي من تعرَّض لذكر القراءتين في هذا الموضوع.
- (٧) فهو مصدر مَرَّة.

ضَمَمْتَهَا فَمَفْعُولٌ بِهِ ^(١). ومثلُهما ^(٢) «حَسَوْتُ حُسْوَةَ» أو «حُسْوَةَ».

* * *

(١) غُرْفَةٌ: مفعول به لـ «اغترف» لأنه أَسَمٌ لماء المشروب.

(٢) أي مثل التقديرين السابقين في الآية يكون في مثاله، فهو في حُسْوَةِ: بالفتح مصدر، وبالضم: حُسْوَةٌ: مفعول به، والحُسْوَةُ: بالضم ملء الفم مما يُحْسَى، وحَسَا حُسْوَةَ واحدة بالفتح، وفي الإناء حُسْوَةٌ، أي قَدَّرَ ما يُحْسَى، والأصل فيهما: حَسَا، ومنه الحَسَاء. ومنه قولهم: «يَوْمَ كَحَسَوِ الطَّائِرُ» يشبه بجَزَعِ الطير الماء في سرعة انقضاءه لقلته.

وقال الأزهري: نومه كحسو الطائر، إذا نام قليلاً. وانظر المصباح، والتهذيب.

الجهة العاشرة:

أن يُخْرِجَ^(١) على خلاف الأصل، أو على خلاف الظاهر^(٢) لغير مُقْتَضٍ، كقول مكي في^(٣) ﴿لَا تُبْطِلُوا صِدْقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي﴾^(٤) الآية: إن^(٥) الكاف^(٦) نعت لمصدر^(٧)، أي: إبطالاً كالذي. ويلزمه^(٨) أن يُقَدَّرَ إبطالاً كإبطال إنفاق الذي يُنفق. والوجه أن يكون «كالذي» حالاً من الواو، أي: لا تبطلوا صدقاتكم مُسْهِينَ الذي يُنفق، فهذا الوجه لا حَذَفَ فيه.

(١) أي: المُعَرَّب، أي: أن يُخْرِجَ المعربُ الكلامَ على خلاف الأصل.

(٢) في م/٤ «أو على خلاف الظاهر أيضاً».

(٣) الآية: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطِلُوا صِدْقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِيقَةً النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ ثَرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ سورة البقرة ٢٦٤/٢.

(٤) قوله تعالى: ﴿بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي﴾ غير مثبت في المخطوطات، وهو مثبت في المطبوع.

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن ١١١/١.

(٦) في م/١ «إن الكاف في كالذي».

(٧) في المطبوع «نعت لمصدر محذوف» وهو غير مثبت في المخطوطات، وأثبت في مشكل إعراب القرآن بين معقوفين.

(٨) هذا الكلام لأبن الشجري. انظر طبعة الطناحي ١٧١/٣ قال بعد ذكر نص مكي: «وأقول في قوله: إن الكاف نعت لمصدر محذوف، تقديره إبطالاً كالذي يُنفق: إنه قول فيه بُعد وتعسف؛ لأن ظاهره تشبيه حَدَثٍ بِعَيْنٍ، ولا يصح إلا بتقدير حَذَفَيْنِ بعد حذف المصدر، أي: إبطالاً كإبطال إنفاق الذي يُنفق ماله. والوجه أن يكون موضع الكاف نَصْباً على الحال من الواو في «تبطلوا»، فالتقدير: لا تبطلوا صدقاتكم مُسْهِينَ الذي يُنفق ماله رياء الناس، فهذا قول لا حَذَفَ فيه، والتشبيه فيه تشبيه عين بعين».

وانظر الحاشية/٤، وتعليق الطناحي. وارجع إلى البحر ٣٠٨/٢.

وقول بعض العصريين^(١) في قول ابن الحاجب^(٢) «الكلمة لفظ»: أصله: الكلمة هي لفظ.

ومثله قول ابن عصفور في شرح الجمل^(٣) «إنه يجوز في «زيد هو الفاضل» أن يُحذف، مع قوله وقول غيره^(٤): إنه لا يجوز حذف العائد في نحو: «جاء الذي هو في الدار»؛ لأنه لا دليل حيثُذ على المحذوف. وردّه على من قال في بيت الفرزدق^(٥):

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بِشُرِّ

(١) في التعليقات على بعض حواشي هذا الكتاب أنه أبى الأكفاني الحكيم المشهور، ذكر هذا تلميذ المصنّف أبو العباس. انظر هذا في حاشية الشمني ٢/٢٤٣، وحاشية الأمير ٢/١٥٤، وهذا مثبت على هامش م/٣ «... اللكفاني». كذا!! وهو محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري السنجاري، ويُعرف بأبن الأكفاني، أبو عبدالله، طبيب باحث عالم بالحكمة والرياضيات، وُلِدَ وَنَشَأَ في سنجار، وسكن القاهرة، وزاول صناعة الطب، وتوفي فيها سنة ٧٤٩، وله مؤلفات. انظر الدرر الكامنة ٣/٢٧٩، والبدر الطالع ٢/٧٩.

(٢) انظر شرح الكافية ٢/١ «الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد»، وانظر شرح ابن الحاجب نفسه ١/٢١٤، وفي الأمالي النحوية ٢/٣٩ «الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع».

(٣) انظر باب الفصل ٢/٦٥ وما بعدها في شرح الجمل.

(٤) انظر باب الموصولات في شرح الجمل ١/١٨٣، ومثاله: «جاءني الذي هو قائم».

(٥) صدر البيت غير مثبت في م/١ و ٢ و ٣.

وتقدّم البيت في «إذ»، انظر ما سبق ٢/٢٢.

إِنْ^(١) «بَشَرٌ» مبتدأ، و«مِثْلَهُمْ» نعتٌ لمكانٍ محذوفٍ خَبَرُهُ، أي: وإذ ما بَشَرٌ مكاناً مِثْلَ مكانِهِمْ، بأنْ مثلاً لا يختصُّ^(٢) بالمكان، فلا دليلَ حَيْثُ^(٣).
وكقول الزمخشري في قوله^(٤):

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ [إِتْسَاعَ الْخَرْقِ عَلَى الرَّاقِعِ]
إِنْ^(٥) النصب^(٦) بإضمار فعلٍ، أي: وَلَا أَرَى خُلَّةً، وإنما النَّصْبُ مثله^(٧) في

(١) قال أَبْنُ عَصْفُور: «ومِنْهُمْ من قال: مِثْلُ مَنْصُوبٍ عَلَى الظرف، وكأنه في الأصل صفة لظرف تقديره قبل الحذف: إذ ما مكاناً مِثْلَ مكانِهِمْ بشر، ثم خُلِفَ الموصوف، وقامت الصفة مقامه، فأعربت بإعرابه قَصَار: إذ ما مثل مكانِهِمْ بشر. وهذا باطل، لأنّه تقدّم أنه لَا يُحذفُ الموصوف إلّا إذا كانت الصفة خاصّة، و«مثل» ليس من الصّفات الخاصّة،...»
انظر شرح الجمل ٥٩٤/١، وانظر شرح الشواهد للبغدادى ١٥٩/٢، وذكر البغدادى في الخزانة ١٣٠/٢ أنّ هذا القول للكوفيين.

(٢) بل يضاف لغيره.

(٣) أي: فلا دليل حَيْثُ على ذلك الخبر المحذوف، والأوّلَى أن يجعل «بشر» مبتدأ خبره محذوف، و«مِثْلَهُمْ» حال، أي: إذ ما مثلهم بشر الوجود مماثلاً لهم.
انظر دسوقي ٢٣٣/٢.

(٤) المثبت من البيت صدره، وتقدّم في ٢٣٢/٣، وقائله أبو عامر بن حارثة السلمي.

(٥) انظر كلام الزمخشري في المفصل، وشرح المفصل ١٠١/٢.

(٦) أي: في «خُلَّة».

(٧) على هذا التقدير تكون «لا» الثانية مُلغاة، ويُعطف «خُلَّة» على محلّ أسم «لا» الأولى وهو «نَسَب»، حاله كحال قوله: «لا حَوْلَ ولا قُوَّة»؛ فَإِنَّ «لا» الثانية مُلغاة، و«قوة» معطوف على «حَوْل».

وانظر ما تقدّم ٢٩٠/٣، وانظر الحاشية (٤)، وراجع ١٢٠/٥، ٢٤٥.

«لا حول ولا قوة».

وقول الخليل في قوله^(١):

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا [يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيُّتْ]

إِنَّ التَّقْدِيرَ^(٢): أَلَا تُرَوِّنِي رَجُلًا، مع إمكان أن يكون من باب الاشتغال^(٣)، وهو أَوَّلَى^(٤) من تقدير فعلٍ غيرٍ مذكور^(٥).

وقد يُجَاب عن هذا^(٦) بثلاثة أمور:

أَحَدُهَا: أَنَّ «رَجُلًا» نكرة وَشَرَطُ المنصوبِ على الاشتغال أن يكون قابلاً للرفع بالابتداء^(٧)، وَجُجَابُ^(٨) بَأَنَّ النكرة هنا موصوفة بقوله:

يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيُّتْ

(١) تقدّم البيّث في الجزء الأول ٤٤٩/١ «أَلَا»، وتكرر في «لات»، انظر ٣/٣٦٤، برواية «أَلَا رَجُلٌ» وفيه رواية الرفع.

والبيت لعمر بن قعاس المرادي، والمثبت هنا صَدْرُهُ.

(٢) انظر ما سبق ٤٥٠/١ وفيه نصُّ الخليل، وانظر الكتاب ٣٥٩/١.

(٣) قال المصنّف فيما تقدّم بعد نصِّ الخليل: «وزعم بعضهم أنه [أي الفعل] محذوفٌ على شريطة التفسير، أي: أَلَا جَزَى اللَّهُ رَجُلًا جَزَاهُ خَيْرًا، وَأَلَا عَلَى هَذَا لِلتَّبَيُّهِ».

(٤) لم يذهب المصنّف فيه هذا المذهب من قبل. انظر ٤٥٠/١.

(٥) سقط من م/٥ من قوله: «وهو أَوَّلَى» إلى قوله: وشرط المنصوب على الاشتغال... .

(٦) أي: عَمَّا ذهب إليه الخليل من تقدير فِعْلٍ مع إمكان أن يكون من باب الاشتغال.

(٧) أي إِنَّ الخليل خالف الأصل، فلم يُقَدِّرْهُ منصوباً على الاشتغال؛ لأنه نكرة لا يجوز الابتداء بها؛ ولذلك عَدَلَ عن هذا إلى تقدير نَصْبِهِ بفعل مقدّر.

(٨) أي: إِذَا احْتِجَّ للخليل بما تقدّم فإنه يُجَاب بَأَنَّهُ ليس نكرةً خالصةً، بل هي نكرة موصوفة، وما كان هذا حاله يجوز الابتداء به، والوصف قائمٌ في الجملة في عَجَزَ البيت؛ إذ التقدير: أَلَا رَجُلًا صَفَتُهُ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيُّتْ.

الثاني^(١): أَنْ نَصَبَهُ عَلَى الْأَشْتِغَالِ يَسْتَلْزِمُ بِالْفَضْلِ بِالْجُمْلَةِ الْمَفْسُورَةِ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَالصِّفَةِ، وَيُجَابُ^(٢) بِأَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى^(٣): ﴿إِنْ أَمَرْتُكُمْ هَلْكَ لَيْسَ لَكُمْ وَلَدٌ﴾.

الثالث^(٤): أَنْ طَلَبَ رَجُلٍ هَذِهِ صِفَتُهُ^(٥) أَهْمٌ مِنَ الدُّعَاءِ^(٦) لَهُ، فَكَانَ الْحَمْلُ

(١) نَصَبُ «رَجُلًا» عَلَى الْأَشْتِغَالِ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ مِنْ جِنْسِ الْمَذْكُورِ: أَلَا جَزَى اللَّهُ رَجُلًا جِزَاهُ خَيْرًا، يُؤَدِّي إِلَى الْفَصْلِ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ، وَهُوَ رَجُلًا، وَصِفَتُهُ «يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةِ نَيْتٍ» بِالْجُمْلَةِ الْمَفْسُورَةِ.

(٢) إِذَا اعْتَرِضَ بِمَا سَبَقَ رُذُّ الْاِعْتِرَاضِ بِأَنَّ الْفَضْلَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِالْجُمْلَةِ الْمَفْسُورَةِ جَائِزٌ، وَقَدْ وَرَدَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى. وَدَلِيلُهُ الْآيَةُ الْآتِيَةُ.

(٣) سُورَةُ النَّسَاءِ ١٧٦/٤، وَتَقَدَّمَ بَعْضُهَا فِي ٢٢٤/١، وَفِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى. وَانْظُرْ نَصَبَهَا فِي ٥٤٢/١.

قَالَ السَّمِينُ: ﴿هَلْكَ﴾: جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعِ صِفَةٍ لـ «أَمْرًا»، وَ«لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ»: جُمْلَةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ أَيْضًا صِفَةً ثَانِيَةً...، وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى مَا اخْتَارُوهُ مِنْ كَوْنِ ﴿لَيْسَ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ صِفَةً دَلِيلٌ عَلَى الْفَضْلِ بَيْنَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ بِالْجُمْلَةِ الْمَفْسُورَةِ لِلْمَحْذُوفِ فِي بَابِ الْأَشْتِغَالِ، وَنَظِيرُهُ: «إِنْ رَجُلٌ قَامَ عَاقِلٌ فَأَكْرَمُهُ» فَعَاقِلٌ: صِفَةٌ لِرَجُلٍ فَصِلَ بَيْنَهُمَا بِ «قَامَ» الْمُفَسَّرُ لـ «قَامَ الْمُفَسَّرُ».

انْظُرِ الدَّرَجَةَ ٤٧٣/١. وَانْظُرْ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ فِي الْآيَةِ فِي ٥٤٢/١.

وَفِي الْفَرِيدِ ٨٢٩/١ «أَرْتَفَعَ أَمْرًا بِفِعْلِ مَضْمَرٍ يَفْسَرُهُ ﴿هَلْكَ﴾، وَلَيْسَ لَهُ وَلَدٌ: الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ عَلَى الصِّفَةِ لِأَمْرٍ؛ وَلَكِنْ أَنْ تَجْعَلَهَا فِي مَحَلِّ النِّصَبِ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمُسْتَكْرَرِّ فِي ﴿هَلْكَ﴾.

(٤) الثَّالِثُ مِمَّا يُجَابُ بِهِ عَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَلِيلُ فِي الْبَيْتِ.

(٥) وَهُوَ قَوْلُهُ: يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةِ نَيْتٍ.

(٦) أَيْ: فِي قَوْلِهِ: «جِزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا»، فَهِيَ عَلَى الدُّعَاءِ لـ «رَجُلًا»، وَجُمْلَةُ الدُّعَاءِ هَذِهِ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ، وَالْوَصْفُ هُوَ الْمَقْصُودُ، وَلَيْسَ الدُّعَاءُ، وَعَلَى هَذَا فَالْصِّفَةُ أَهْمٌ.

عليه أَوْلَى^(١).

وأما قولُ سيبويه في قوله^(٢):

« أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ [وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ]

إِنَّ أَضْلَهُ^(٣): أَلَيْتُ عَلَى^(٤) حَبَّ الْعِرَاقِ، مع إمكان جَعْلِهِ عَلَى الْأَشْتِغَالِ^(٥)، وهو قياس^(٦)، بخلاف حَذْفِ الْجَارِ^(٧)، فجوابه^(٨): أَنْ «أَطْعَمُهُ» بتقدير: لَا أَطْعَمُهُ، و«لَا» النافية في جوابِ الْقَسَمِ لَهَا الصَّدْرُ؛ لِحُلُولِهَا مَحَلَّ أَدَوَاتِ الصَّدْرِ، كـ«لَا» الْإِبْتِدَاءِ «وَمَا» النافية، وما لَهَا الصَّدْرُ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهُ^(٩) فيما قبله^(١٠)، وما لَا يَعْمَلُ^(١١) لَا يُقَسَّرُ عاملاً.

(١) أي: الحملُ عَلَى الوصف، والحملُ عَلَى الوصف يجعل التَّضْبِ بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ غَيْرِ مُقَسَّرٍ بما بعده أَوْلَى مِنْ جَعْلِهِ مَنْصُوباً بِفَعْلٍ مُقَسَّرٍ، وجَعْلُهُ مِنْ بَابِ التَّضْبِ عَلَى الْأَشْتِغَالِ. وقال المصنَّف فيما سبق ٤٥١/١: «وَإِضْمَارُ الْخَلِيلِ أَوْلَى مِنْ إِضْمَارِ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ أَنْ يَدْعُو لِرَجُلٍ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، وَإِنَّمَا قَصْدُهُ طَلِبُهُ».

وانظر الحاشية/٤ من هذا الموضع ..

(٢) البيت للمتلَّمَس، وتقدَّم في «إِذَا» ١٠٠/٢، وتكرَّر في «لَا» ٣١٩/٣، والمثبت هنا صدره.

(٣) قلت: تكرر نصُّ سيبويه في الموضعين السَّابِقَيْنِ، وتعقيب المصنَّف عليه.

(٤) أي: والتَّضْبُ فِي «حَبِّ» عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ، وَأَلَيْتَ: حَلَفْتُ عَلَى كَذَا.

(٥) ويكون التقدير: أَلَيْتَ أَطْعَمَ حَبَّ الْعِرَاقِ أَطْعَمُهُ.

(٦) فِي الْمَطْبُوعِ «قِيَاسِي»، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنَ الْمَخْطُوطَاتِ.

(٧) أي: لَيْسَ حَذْفُهُ مِنْ بَابِ الْقِيَاسِ.

(٨) أي: لَوْ اعْتَرَضَ عَلَى سِبْوَِيَه بِمِثْلِ مَا قَدَّمَهُ الْمَصْنُفُ فَجَوَابُهُ ...

(٩) وهو «أَطْعَمُهُ».

(١٠) وهو حَبَّ الْعِرَاقِ.

(١١) أي: مَا لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ لَا يُقَسَّرُ عاملاً مَقْدَرًا فِيهِ؛ وَذَلِكَ أَنْ «أَطْعَمُهُ» لَا يَعْمَلُ فِي «حَبِّ الْعِرَاقِ»؛ فَلَا يُقَسَّرُ فعلاً مَحذُوفاً قَبْلَهُ.

وإنما قال ^(١) في ^(٢) ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ^(٣): إنه على تقدير «يا» ^(٤)، ولم يجعله ^(٥) صفةً على المحل؛ لأنَّ عنده أنَّ «أسم الله سبحانه وتعالى لما أتصل به الميم المعوضة عن حرف النداء أشبه الأصوات» ^(٦)، فلم يجوز نعتَه ^(٧).
وإنما قال ^(٨) في قوله ^(٩):

اعتاد قلبك من سلمى عوائده وهاج أحزانك المكنونة الطلل
رَبَّعَ قَوَاءَ أَذَاعِ الْمُغْصِرَاتِ بِهِ وَكُلُّ حَيْرَانٍ سَارٍ مَأْوُهُ خَصِصُ

(١) أي: سيبويه.

(٢) تمة الآية: ﴿... عَلِيمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كُنُوا فِيهِ يُخْتَلَفُونَ﴾
سورة الزمر ٣٩/٤٦.

(٣) قال سيبويه: وأما قوله عَزَّ وَجَلَّ: ... فعلى «يا»، فقد صَرَّفُوا هذا الاسم، على وجوه
لكثرت في كلامهم؛ ولأنَّ له حالاً ليست لغيره». انظر الكتاب ٣١٠/١.

(٤) أي: على تقدير: اللهم، يا فاطر...، فهو على تقدير نداءٍ ثانٍ.

(٥) أي: لم يجعل «فاطر السماوات...» صفة لـ «اللهم» على المحل.

(٦) أي: صارت الميم بمنزلة صوتٍ مضمومٍ إلى لفظ الجلالة.

(٧) أي: لم يجوز نعتُ لفظ الجلالة.

(٨) أي: سيبويه.

(٩) قائلهما عمر بن أبي ربيعة، كذا ذكر أبو خلف، ونقله عنه البغدادي، يقول: كُنْتُ سَلَوْتُ

عن حُبِّ سلمى، فلما نظرتُ إلى أثر دارها متغيرةً ذكرتها، فعاد إلى قلبك جها.

وهاج: حرك. المكنونة هنا: المستورة، والرَّبَّع: المنزل، والقَوَاء: القَفْر، المُغْصِرَات: السَّحَاب ذوات المطر، ويُقال: الرياح، وأراد بالخيران السَّحَاب الذي تردَّد بمطره عليه، ولازَمَهُ، فصار كالخيران، والخَصِص: الغزير.

والشَّاهِدُ فيه أنَّ قوله: رَبَّعَ، خَبَرٌ لمبتدأ مُقَدِّر، أي: هو رَبَّعَ، وليس بَدَلًا من الطَّلَل.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٦٦/٧، وشرح السيوطي/٩٢٤، والكتاب ١٤٢/١، والخصائص ٢٩٦/١، ٢٢٦/٣، ودلائل الإعجاز/١٤٦، والبيتان ليسا في ديوان عمر.

إنَّ التقدير^(١): هو رَنْعٌ، ولم يَجْعَلْهُ على البَدَل^(٢) من الطَّلَل؛ لأنَّ الرِّبع^(٣) أكثر^(٤) منه، فكيف يُبَدِّلُ الأَكْثَرُ من الأقل؟ ولثلاثا يصير الشُّعْرُ مَعِيَا؛ لِتَعَلُّقِ أَحَدِ البيتين بالآخر؛ إذ البَدَلُ تابعٌ للمُبَدَّل منه، ويُسمَّى ذلك علماء القوافي تضميناً^(٥)؛ ولأنَّ أسماء الديار قد كَثُرَ فيها أَنْ تُحْمَلَ^(٦) على عاملٍ مُضْمَرٍ،

(١) قال سيبويه: «كأنه قال: وذلك رَنْعٌ، أو هو رَنْعٌ، رَفَعَهُ على ذا، وما أشبهه، سمعناه ممن يَرْوِيهِ عن العرب». انظر الكتاب ١/١٤٢.

(٢) على هامش الكتاب «قال أبو سعيد: ويجوز أن يكون: «رَنْعٌ قِوَاءٌ» بَدَلًا من الطَّلَل، كأنه قال: وهاج أهواءك رَنْعٌ قِوَاءٌ» الكتاب ١/١٤٢.

قال البغدادي: «وفي جَعْلِ السِّيرافي «ربعا» بَدَلًا من الطَّلَل لم يرتضِ به أحد» انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/٢٦٧.

(٣) قال أبو جني في «إعراب الحماسة»: إنما يُبَدِّلُ الأَعْرَفُ من الأَنْكَر لما فيه من البيان، ولا يُبَدِّلُ الأَعْمُ من الأَخْصَ؛ لأنه بضدٍّ ما وُضِعَ الأَمْرُ عليه، ولهذا عدَّ سيبويه في قول الشاعر... عن أن يَجْعَلَ «رَنْعٌ» بَدَلًا من «الطَّلَل»؛ لأنه أكثر منه، وإنما يُبَدِّلُ الأقل من الأكثر للبيان، لا الأكثر من الأقل.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/٢٦٧ - ٢٦٨.

قال عبد القاهر: «قال شيخنا رحمه الله [هو أبُو أَخْتِ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ الفَارْسِيِّ]: ولم يحمل البيت الأول على أنَّ «الرِّبع» بَدَلٌ من «الطَّلَل»؛ لأنَّ الرِّبع أكثر من الطَّلَل، والشَّيْءُ يُبَدِّلُ مما هو مثله أو أكثر منه، فأما الشَّيْءُ من أقلِّ منه ففاسد لا يَتَصَوَّرُ، وهذه طريقة مستمرة لهم، إذا ذكروا الدِّيارَ والمنازل». انظر دلائل الإعجاز/ ١٤٧.

(٤) أي: الرِّبع أكثر من آثار الديار.

(٥) قال الخطيب التبريزي: «والتضمين هو أن تتعلَّقَ قافية البيت الأول بالبيت الثاني...، وإنما سُمِّيَ بذلك لأنك ضَمَمْتَ البيت الثاني معنى الأول؛ لأنَّ الأوَّل لا يتمُّ إلَّا بالثاني»

انظر كتاب: الكافي في العروض والقوافي/ ١٦١.

(٦) أي: يُخْبَرُ بها عن مبتدأ مُضْمَرٍ ومَحذوفٍ وجوباً.

يُقال: دارُمية^(١)، وديارُ الأحبابِ، رفعاً بإضمار «هي»، ونصباً بإضمار «أذكرُ»، فهذا موضع أُلِفَ فيه الحذف.

وإنما قال الأخفشُ في «ما أَحَسَّنَ زيداً»^(٢): إِنَّ الخبرَ محذوفٌ بناءً على أَنَّ «ما» معرفةٌ موصولة^(٣) أو نكرة^(٤) موصوفةٌ، وما بعدها صلةٌ أو صفةٌ، مع أَنَّهُ^(٥) إذا قَدَّر «ما» نكرة^(٦) تامَّةً، والجملة^(٧) بعدها خبراً - كما قال سيبويه^(٨) - لم يَحْتَجْ^(٩) إلى تقديرِ خَبَرٍ؛ لَأَنَّهُ رأى أَنَّ «ما» التَّامَّةُ^(١٠) غيرُ ثابتةٍ، أو غيرُ فاشيةٍ، وحذَفُ الخبرِ

(١) في م/٣ وه «ديارمية».

(٢) ما: في صيغة التعجب على تقدير: شيء حَسَنَ زيداً.

قال ابن هشام: «جَزَمَ بذلك جميع البصريين إلَّا الأخفش، فجَوَّزه، وجَوَّز أن تكون معرفةٌ موصولة، والجملةُ بعدها صلةٌ لا محلَّ لها، وأن تكون نكرةٌ موصوفةٌ، والجملةُ بعدها في موضع رفع نعتاً لها، وعليهما فخيرُ المبتدأ محذوف وجوباً تقديره: شيءٌ عظيم، ونحوه». انظر ما تقدَّم في هذا الكتاب ١٣/٤ - ١٤، والجنى الداني/٣٣٧، وجمع الهوامع ٥٦/٥، وانظر الأرشاف/٢٠٦٥، وفيه ثلاثة آراء للأخفش.

(٣) ويكون التقدير: الذي حَسَنَ زيداً شيءٌ، وشيءٌ: هو الخبر، وهو محذوف، وجملة حَسَنَ زيداً، صلةُ الموصول.

(٤) ويكون التقدير: شيءٌ موصوف بأنه حَسَنَ زيداً عظيمٌ.

(٥) أي: الأخفش.

(٦) على تقدير: شيءٌ حَسَنَ زيداً.

(٧) على جعل «ما» مبتدأ، وجملة «حَسَنَ زيداً» هي خبر المبتدأ.

(٨) قال سيبويه: «... وذلك قولك: ما أَحَسَّنَ عبدالله. زعم الخليل أَنَّهُ بمنزلة قولك: شيءٌ أَحَسَّنَ عبدالله، دخله معنى التعجب، وهذا تمثيلٌ ولم يُتَكَلَّم به». انظر الكتاب ٣٧/١.

(٩) أي: الأخفش.

(١٠) أي: التي لا تحتاج إلى صلة بعدها أو وصف.

فاش؛ فَتَرَجَّحَ عنده الحَمْلُ عليه^(١).

وإنما أجاز^(٢) كثير من النحويين في نحو قولك: «نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» كونَ «زيد» خبراً^(٣) لمحذوفٍ مع إمكانِ تقديره^(٤) مبتدأ، والجملةُ قبله خبراً؛ لأنَّ «نِعَمَ» و«يُسَّ» موضوعان للمدح والذمَّ العامَّين^(٥)، فناسبَ مقامهما الإطنابُ بتكثير الجُمْلِ^(٦)؛ ولهذا^(٧) يُجيزون في نحو^(٨) «هُدًى لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ» أن يكون «الذين»^(٩) نَصْباً بتقدير «أمدح»، أو رَفْعاً بتقدير «هم» مع

(١) أي: لما وَجَدَ الأخفشُ أنَّ حذفَ الخبرِ كثيرٌ رأى حَمَلَ جملةِ التعجبِ عليه، على جعل «ما» مبتدأ، وما بعده صلة، أو وَصَفٌ، والخبر محذوف.

(٢) في م/٥ «أختار».

(٣) نُسب هذا إلى سيبويه، وهو مذهب الميرد والزجاج وأبن السراج والسيرافي وأبن جني والصيمري والفارسي. انظر الأرتشاف/٢٠٥٤، وانظر الكتاب ٣٠٠/١، وأرجع إلى المقتضب ١٣٩/٢.

والتقدير في «نعم الرجل زيد»: هو زيد.

(٤) أي: المخصوص بالمدح أو الذم، وهذا مذهب سيبويه والأخفش. وانظر الكتاب ٣٠٠/١.

(٥) في طبعة حاشية الأمير، وحاشية الدسوقي «العاملين» كذا!

وعلق الأمير على هذا بقوله: «أي: في صفات المدح والذم».

وقوله العامَّين: أي: لا يقتضي مدحاً أو ذمّاً لصفة مخصوصة، وإنما هما عامتان في كل ما يُمدح به المخصوص أو يُذم.

(٦) وتكثير الجمل يشأ بصورتين: جَعَلَهُ خبراً لمبتدأ محذوف، أو إعرابه مبتدأ خبره محذوف.

(٧) أي: من أجل الإطناب والتكثير.

(٨) سورة البقرة ٢/٢ - ٣، وتقدّم ذكر الآيتين في مواضع، وانظر الموضع الأول ٥٧/١، وقد استكملْتُ ذكرهما في الحاشية/١.

(٩) ذكروا في إعراب «الذين» الأوجه الآتية:

= الأول: الجزَّ على أنه نعت للمتقين، أو أنه بدلٌ منه، أو أنه عطفُ بيان.

إمكان كونه صفة^(١) تابعة، على أنّ التحقيق الجزم بأنّ المخصوص مبتدأ، وما قبله خبر، وهو اختيارُ ابنِ خروف وأبنِ الباذش، وهو ظاهرُ قولِ سيبويه^(٢).

«وأمّا^(٣) قولهم «نعم الرجلُ عبدُالله» فهو بمنزلة: «ذهب أخوه عبدُالله»^(٤) مع قوله: «وإذا قال: «عبدُالله نعم الرجل» فهو بمنزلة «عبدُالله ذهب أخوه». فسوّى^(٥) بين تأخير المخصوص وتقديمه. والذي عرّف^(٦) أكثر النحويين أنه^(٧) قال: «كأنه قال: «نعم الرجلُ»، فقليل له: من هو؟ فقال: عبدُالله». ويرد^(٨) عليهم أنه قال أيضاً: «وإذا قال: «عبدُالله» فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نعم

= والثاني: الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو أنه مبتدأ خبره: أولئك، أو أنه أولئك الثانية، والواو زائدة.

ويصلح أن يكون نصباً بإضمار فعل، انظر الدر المصون ٩٥/١، والفريد ١٨٨/١.

(١) يقول: إنهم قدّروا النصب بفعل دالّ على المدح، أو جعلوه خبراً لمبتدأ، وهذا تكثير للكلام مع إمكان جعله صفة للمتقين، وعلى الوصفية ليس فيه تكثير.

(٢) والأخفش. انظر الأرتشاف/ ٢٠٥٤، والكتاب ٣٠٠/١.

(٣) انظر الكتاب ٣٠٠/١.

(٤) في الكتاب بعد هذا: «عجل «نعم» في الرجل ولم يعمل في «عبدُالله»».

(٥) فجعل المخصوص متقدماً أو متأخراً مبتدأ، والجملة خبر عنه.

(٦) قال الدسوقي: «أي في جعلهم المخصوص إذا تأخر عن الجملة نحو: نعم الرجل زيد، ونعم الرجل عبدُالله، خبراً لمبتدأ محذوف» انظر الحاشية ٢٣٥/٢.

(٧) أي: سيبويه، فلا يزال النقل مستمراً عنه.

(٨) يرد عليهم، أي: على أكثر النحويين أن سيبويه كما قال هذه العبارة التي ظاهرها أنّ الكلام مع فعل المدح أو الذم إذا كان المخصوص متأخراً جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدّر حُذِفَ مبتدؤها وبقي خبرها، قال أيضاً عبارة ظاهرها أنّ الكلام مع المخصوص المتقدّم جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدّر، وهذا ما قال به أحد.

انظر حاشية الشمي ٢٤٣/٢، وحاشية الأمير ١٥٥/٢.

الرَّجُلُ»، فقال مثل ذلك مع تقدّم المخصوص، وإنما أراد^(١) أَنْ تَعْلُقَ المخصوص بالكلام^(٢) تَعْلُقَ لَارْمَ؛ فلا تَحْصُلُ الفائدةُ إِلَّا بالمجموع^(٣) قَدِمَتْ أو أَخَرَتْ. وجَوَزَ ابنُ عصفور^(٤) في المخصوص المؤخّر أَنْ يكون مبتدأً حَذَفَ خَبْرُهُ، وَيَرُدُّهُ أَنَّ الخبرَ لَا يُحَذَفُ وجوباً إِلَّا إِنْ سَدَّ مَسَدَهُ شيءٌ، وذلك واردٌ على الأخفش^(٥) في «ما أحسن زيداً».

وأما قولُ الزمخشري في قولِ الله عَزَّ وَجَلَّ^(٦): ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾^(٧): إِنَّهُ يجوزُ أَنْ يكونَ تقديرُهُ: هو في آذانهم وَقْرٌ، أو في آذانهم منه وَقْرٌ، والجملة^(٨) خَيْرُ «الذين»، مع إمكانِ أَنْ

(١) أي: سبويه.

(٢) أي: بالجملة التي قبله أو بعده.

(٣) أي: بمجموع جملة الملاح أو جملة الدم، والمخصوص في الحالتين، سواء قدمت المخصوص أو أخرته.

قال الدسوقي: «وهذا يفيد أَنَّ المخصوص مبتدأ، والجملة بعده أو قبله الخبر».

(٤) انظر شرح الجمل ٦٠٥/١: «... قال على تقدير: زيد الممدوح، وزيد المذموم، وقد ذكر ثلاثة أوجه هذا أحدها. وانظر المقرب ٦٩/١، والأرتشاف/٢٠٥٤.

(٥) هو وارد عليه؛ لأنه يجعل «ما» موصولاً أو موصوفاً، مبتدأً حَذَفَ خَبْرُهُ.

(٦) سورة فُصِّلَتْ ٤٤/٤١. وتقدّمت في أول الجهة الرابعة.

(٧) قال الزمخشري: «فإن قلت: ﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾: مُتَقَطِّعٌ عن ذكر القرآن، فما وجهُ اتّصاله به؟ قلتُ: لا يخلو إمّا أَنْ يكونَ: الذين لا يؤمنون في موضعِ الجَرِّ معطوفاً على قوله: «للذين آمنوا» على معنى قولك: هو للذين آمنوا هُدًى وشفاءً، وهو للذين لا يؤمنون في آذانهم وَقْرٌ، إِلَّا أَنْ فِيهِ عَطْفٌ على عاملين، وإن كان الأخفش يجيزه، وإمّا أَنْ يكونَ مرفوعاً على تقدير: والذين لا يؤمنون هو في آذانهم وَقْرٌ، على حَذَفِ المبتدأ، أو في آذانهم منه وَقْرٌ» انظر الكشاف ٧٣/٣.

(٨) أي: جملة ﴿فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾.

يكون لا حَذَفَ فيه ؛ فَوَجْهُهُ أَنَّهُ لما رأى ما قبل^(١) هذه الجملة وما بعدها^(٢) حديثاً في القرآن قَدَر ما بينهما^(٣) كذلك^(٤) ، ولا يمكنُ أَن يكون حديثاً في القرآن إلّا على ذلك^(٥) ، اللهمَّ إلّا أَن يُقَدَّر^(٦) عَطَفَ «الذين» على «الذين» ، و«وَقَرَّ» على «هدى» ، فيلزم العطفُ على معمولي^(٧) عامِلَيْنِ ، وسيبويه لا يجيزه ، وعليه فيكون ﴿فِي آذَانِهِمْ﴾ نَعْتاً لـ ﴿وَقَرَّ﴾^(٨) قُدِّمَ عليه فصار حالاً .
وأما قولُ الفارسي في^(٩) : «أَوَّل ما أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ» فيمن كَسَرَ الهمزة^(١٠) :

- (١) وهو قوله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا...﴾ آيات في فُصِّلَتْ ٤١/٤١ - ٤٣ .
- (٢) وهو قوله : ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَٰئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ آخر آية ٤٤ .
- (٣) أي : قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقَرَّ﴾ .
- (٤) أي : كلاماً في شأن القرآن .
- (٥) أي : إلّا على تقدير ضمير يعود على القرآن .
- (٦) قلت : هذا أول التقديرين مما ذكره الزمخشري .
- (٧) ذكر الزمخشري أَن فيه عَطْفاً على عامِلَيْنِ ، ثم ذكر أَن الأخفش يجيزه . .
- وقال أبو حيان بعد نَصِّ الزمخشري : «إعرابٌ متكلفٌ ، وهو من العطف على عامِلَيْنِ ، وفيه مذاهب كثيرة في النحو ، والمشهور مَنَعُ ذلك» البحر ٥٠٢/٧ ، وانظر الدر ٧٠/٦ .
- ومعولوا العامِلين : الذين : العامل فيه لام الجر ، والعامل في هدى المبتدأ ، وهو ضمير القرآن . انظر الدسوقي ٢٣٥/١ .
- (٨) نَعَتْ على تقدير التأخير ، أي : وقَرَّ في آذَانِهِمْ ، فالجاء والمجورور متعلقٌ بمحذوف هو نعت لـ «وقر» ، فلما قُدِّمَ النعت على المنعوت النكرة صار حالاً منه ، فقوله : في آذَانِهِمْ وقَرَّ : الجاء والمجورور متعلقان بمحذوف حال من «وقر» مثل : «لميةٌ مُوحِشاً طلل» .
- (٩) تقدّمت هذه المسألة في الجملة الواقعة مفعولاً به . وذلك في الجمل المحكية .
- انظر ١٧٩/٥ ، وكان مثاله «أَوَّل قولِي إِنِّي أَحْمَدُ الله...» . ونقلْتُ هناك ما أثبتَه المصنّف هنا .
- وانظر كتاب الشعر ٣٣١/١ .
- (١٠) أي همزة «إني» .

إنَّ الخبر محذوفٌ تقديره^(١): ثابتٌ، فقد حُوِّلَ فيه، وجُعِلَت الجملة^(٢) خبراً، ولم يذكر^(٣) سببويه المسألة، وذكرها أبو بكر في أصوله^(٤)، وقال: «الكسرُ على الحكاية»، فتَوَهَّم الفارسيُّ أنه أراد الحكاية بالقول المذكور^(٥)، فقدَّر الجملة منصوبةً محلَّ، فبقي المبتدأ بلا خبرٍ فقدَّره، وإنما أراد أبو بكر^(٦) أنه حكى لنا اللفظ، الذي يَفْتَحُ به قوله ..

* * *

(١) وصورة هذا التقدير: أَوَّلُ قولي: إني أحمد الله، ثابت، فقوله «ثابت» خبرٌ محذوفٌ للمبتدأ «أَوَّل».

(٢) أي: جملة «إني أحمد الله» خبرٌ عن المبتدأ «أَوَّل»، فلا عَمَلٌ للمصدر «قولي» فيما بعده. وانظر بيان الحكاية فيما تقدَّم ١٧٩/٥ الحاشية/٢.

(٣) قلت: بل ذكرها سببويه. انظر الكتاب ٤٧١/١.

(٤) انظر الأصول لأبن السراج ٢٧٢/١ قال: «وتقول: أَوَّلُ ما أقولُ أي أحمد الله كأنك قلت: أَوَّلُ ما أقولُ الحمدُ لله، و«أَنْ» في موضعه، فإن أردت أن تحكي قلت: أول ما أقول: إني أحمد الله».

(٥) قال الفارسي: «أَوَّلُ ما أقولُ أي أحمد الله...، وإن كَسَرْتَ «إن» كانت الجملة في موضع نَصْبٍ بأقول، والخبر مُضْمَرٌ...» انظر كتاب الشعر ٣٣٢/١.

وانظر الإيضاح ص/ ١٣٠ قال فيه: «إذا وقعت المسكورة والمفتوحة في موضع فالتأويل مختلفٌ، تقول: أَوَّلُ ما أقولُ إني أحمد الله، فتكسرُ الهمزة من «إن» وتفتحها، فإذا كسرتها كان قولك: «أَوَّلُ ما أقول» مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: أَوَّلُ قولي إني أحمد الله ثابت أو موجود...».

وانظر الكتاب ٤٧١/١.

(٦) قلت: ما فهمه الفارسي وقدَّر الخبر محذوفاً فهمَ مثله أبْنُ يعيش في شرح المفصل، انظر ٦١/٨.

وتعقَّب السهيلي أبا علي. انظر الروض الأنف ٣١٤/٢، وأبن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١٧١/٢.

خاتمة

وإذ^(١) قد أُنْجِرَ بنا القولُ إلى ذِكْرِ الحَذْفِ فَلَنُوجِّهَ^(٢) القولُ إليه ؛ فإنه من المُهْمَاتِ ، فنقول :

ذِكْرُ شروطِ الحَذْفِ ، وهي ثمانية :

١ - أحدها :

وجودُ دليلٍ «حاليٍّ»^(٣) ، كقولك لمن رَفَعَ سَوْطاً : «زيداً» ، بإضمار «أضرب» ، ومنه^(٤) ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾ ، أي^(٥) : سَلَمْنَا سَلاماً . أو^(٦) مقالِي ، كقولك لمن قال : مَنْ أَضْرِبُ؟^(٧) : «زيداً» ، ومنه^(٨) : ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ

(١) ذكر الدماميني أن المصنّف أَدَخَلَ الفاءَ في قوله : «فلنوجّه» لإجراء الظرف «إذ» مُجَرِّى الشَّرْطِ ، وذكر أنه يَصُدُّ عن هذا وجودُ «قد» ؛ لَأَمْتِناعِ دخولها في الشَّرْطِ . انظر حاشية الشمني ٣٤٣/٢ ، وتعقيبه على عبارة الدماميني .

(٢) أي : وجود دليل على المحذوف في الحال الذي أنت فيه .

(٣) سورة هود ٦٩/١١ ، وتقدمت في «أَنْ» ، وفي الجملة الابتدائية ٤١/٥ ، وانظر سورة الحجر ٥٢/١٥ .

(٤) والدليل على هذا المقدّر حالهم الذي كانوا عليه .

(٥) أي : وجود دليل مقالِي .

(٦) هذا هو الدليل المقالِي للمقدّر فيما بعده وهو : إضرب زيداً .

(٧) خَلَطَ المصنّف بين آيتين في سورة النحل .

الأولى/ ٢٤ ونصّها : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا اسْمُطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ .

والثانية/ ٣٠ وهي : ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ

الْأَنبِيَا حَسَنَةٌ وَلِلَّذِينَ آمَنُوا خَيْرٌ وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ .

وجاء النصُّ عند المصنّف : «وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً» .

رَبِّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ^(١).

وإنما يُحْتَاجُ إلى ذلك^(٢) إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثلنا، أو أحد ركنيها نحو^(٣) ﴿قَالَ سَلِمٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾، أي: سلامٌ عليكم أنتم قومٌ منكرون، فحُذِفَ خَبَرُ^(٤) الأولى، ومبتدأ^(٥) الثانية.

أو لفظاً^(٦) يفيد معنى فيها هي^(٧) مبنية عليه نحو^(٨): ﴿قَالُوا تَاللَّهِ﴾ أي: لا تفتأ. وأما إذا كان المحذوف فضلة^(٩) فلا يُشْتَرَطُ لحذفه وجدانُ الدليل، ولكن

= وهو خلط بين الآيتين، وقد أثبت منهما الآية الثانية، وهي ما يناسب السياق. وسوف يتكرر هذا عند المصنف في حذف الفعل فيما يأتي، انظر ص / ٤٥٤.

وقد سبقني إلى بيان هذا مبارك وزميله. انظر هذا عندهما في ص / ٧٨٧ ط ٥.

(١) والدليل المقالي في «أنزل»، ومثله يُقَدَّرُ فيقال: أنزل خيراً.

(٢) أي إلى الدليل مطلقاً حالياً كان أو مقالياً.

(٣) سورة الذاريات ٢٥/٥١، وتقدمت في «إذا» انظر ٨١/٢، الحاشية/ ١١، والجملة الابتدائية. انظر ٤١/٥.

(٤) أي: خبر «سلام» من الأولى، وتعلق به الظرف «عليكم».

(٥) أي: حذف المبتدأ من الجملة الثانية وهو قوله: أنتم.

(٦) أي: يُحْتَاجُ إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها، أو كان المحذوف لفظاً...

وفي م/ ٥ «اللفظاً أو بغير معنى فيها» كذا! وهو وهم من الناسخ.

(٧) أي: الجملة.

(٨) الآية: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَقْتُلُونَا تَذَكَّرْ يَوْسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَصًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾

سورة يوسف ١٢/٨٥.

واللفظ المحذوف من الآية هو «لا» النافية، أي: لا تفتأ، والمعنى متوقّف على هذا اللفظ المُقَدَّر.

(٩) كقولك: ضربتُ، وأنت تريد أحداً بعينه زيداً أو عمراً فإنه يجوز الحذف مع عدم القرينة؛ لأنَّ الضرب لا يَدَّ واقعاً على معمولٍ مقدَّرٍ منوي.

يُسْتَرَطُّ أَلَّا يَكُونَ فِي حَذْفِهِ ^(١) ضَرَرٌ مَعْنَوِيٌّ ^(٢)، كَمَا فِي قَوْلِكَ ^(٣): «مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا»، أَوْ صِنَاعِيٍّ كَمَا فِي قَوْلِكَ ^(٤): «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ»، وَقَوْلِكَ: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدًا». وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ ^(٥).

وَلِأَشْرَاطِ الدَّلِيلِ فِيمَا تَقَدَّمَ ^(٦) أَمْتَنَعَ حَذْفُ الْمَوْصُوفِ فِي نَحْوِ ^(٧): «رَأَيْتُ رَجُلًا أَبْيَضَ»، بِخِلَافِ ^(٨) «رَأَيْتُ رَجُلًا كَاتِبًا»، وَحَذْفُ ^(٩) الْمُضَافِ فِي نَحْوِ

(١) أَي: الْفَضْلَةُ.

(٢) قَالَ الدِّمَامِينِي: «إِن كَانَ فِي حَذْفِهِ ضَرَرٌ مَعْنَوِيٌّ اشْتَرَطَ لِحَذْفِهِ وَجَدَانِ الدَّلِيلِ، فَهَذَا فِي مَعْنَى الْأَسْتِثْنَاءِ مِمَّا تَقَدَّمَ» انظر الشمني ٢/٢٤٣ - ٢٤٤.

(٣) لَوْ حُذِفَ الْفَضْلَةُ لَبَقِيَ الْجُمْلَةُ: مَا ضَرَبْتُ، وَلِتَوْهَمِ السَّامِعِ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مِنْكَ ضَرْبٌ. فَالْحَذْفُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ فِيهِ ضَرَرٌ مَعْنَوِيٌّ.

(٤) أَي: لَوْ حَذَفْتَ الْفَضْلَةَ مِنْ «ضَرَبْتُهُ»، وَكَذَا الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ لَكَانَ فِي ذَلِكَ تَهْيِئَةٌ لِلْفِعْلِ لِلْعَمَلِ ثُمَّ قَطَعَهُ عَنْ ذَلِكَ، وَفِي هَذَا ضَرَرٌ صِنَاعِيٌّ.

(٥) سَيَأْتِي هَذَا فِي السَّابِعِ وَالثَّامِنِ مِنْ شُرُوطِ الْحَذْفِ. انظر ص/٣٤٧.

(٦) أَي: إِذَا كَانَ الْمَحْذُوفُ جُمْلَةً، أَوْ رَكْنًا مِنْهَا أَوْ فَضْلَةً، وَفِي هَذَا الْحَذْفِ ضَرَرٌ مَعْنَوِيٌّ أَوْ صِنَاعِيٌّ كَمَا سَمَّاهُ الْمُصَنِّفُ.

(٧) عِلَّةُ الْمَنْعِ أَنَّهُ لَوْ حَذَفَ «رَجُلًا» وَقَالَ: رَأَيْتُ أَبْيَضَ، لَمْ يُعْلَمْ أَهْوُو مِنَ الْبَشَرِ أَوْ الْحَيَوَانِ أَوْ النَّبَاتِ أَوْ الْجَمَادِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَصْلَحُ لَهُ هَذَا الْوَصْفُ. فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا الْحَذْفِ فِيهِ ضَرَرٌ مَعْنَوِيٌّ؛ إِذْ يُؤَدِّي إِلَى الْإِلْبَاسِ.

(٨) لَوْ حَذَفَ الْمَوْصُوفَ هُنَا وَقَالَ: رَأَيْتُ كَاتِبًا، لَمَا وَقَعَ ضَرَرٌ عَلَى الْمَعْنَى؛ إِذِ الْكَاتِبُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَشَرًا، فَهُوَ لَا يَحْتَمِلُ التَّقْدِيرَاتِ كَمَا فِي الْمَثَالِ السَّابِقِ. وَتَعْقِبُهُ الدِّمَامِينِي، وَتَعْقِبَ الشَّمْنِي تَعْقِيبَ الدِّمَامِينِي. وَلَيْسَ الْأَمْرُ بِحَاجَةٍ إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْمَبَالِغَةِ فِي التَّتَبُّعِ.

انظر: حاشية الشمني ٢/٢٤٤.

(٩) أَي: وَأَمْتَنَعَ حَذْفُ الْمُضَافِ، وَعِلَّةُ أَمْتَنَاعِهِ أَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَى الْحَذْفِ خَلَلٌ مَعْنَوِيٌّ، وَتَصِحُّ الْجُمْلَةُ: جَاءَنِي زَيْدٌ. وَلَيْسَ هَذَا الْمَرَادُ.

«جاءني غلامٌ زيد»، بخلاف نحو^(١): «وَجَاءَ رَيْكَ»، وحَذَفُ^(٢) العائد في نحو: «جاء الذي هو في الدار»، بخلاف نحو^(٣) «لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ»، وحَذَفُ^(٤) المبتدأ إذا كان ضمير الشأن^(٥)؛ لأن ما بعده^(٦) جملة تامة مستغنية عنه، ومن ثَمَّ^(٧) جاز حَذْفُهُ^(٨) في باب «إِنْ» نحو^(٩) «إِنْ بك زيد مأخوذ»؛ لأنَّ عَدَمَ المنصوب^(١٠) دليلٌ عليه. وحَذَفُ^(١١) الجارِّ نحو^(١٢) «رَغِبْتُ في أَنْ

(١) تمة الآية ﴿... وَالْمَلِكُ صَفًا صَفًا﴾ الفجر ٨٩/٢٢.

حذف المضاف هنا لا يؤدي إلى خَلَلٍ معنوي؛ إذ التقدير، وجاء أمرُ رَيْكَ، والدليل حالي، فالرُبَّ لا يجيء، وعند السلف أنه يجيء، ولكن لا نعلم صورة ذلك.

(٢) أي: أمتنع حَذَفُ العائد في الجملة المذكورة؛ لأنه يؤدي إلى خَلَلٍ معنوي، وتصحيح الجملة: جاء الذي في الدار، فلم نَعْلَم طبيعة الصلة: أي جملة فعلية أم اسمية.

(٣) سورة مريم ٦٩/١٩، وتقدّمت، انظر ما سبق/آي ٥١٢/١، وتكررت في مواضع أخرى. وقد جاز حَذَفُ العائد في الآية، إذ التقدير: أيهم هو أشد؛ لأنَّ صَدَرَ صِلَةٍ «أي» يجوز فيها الحذف.

(٤) سقط من م/١ من هنا إلى قوله: «لأنَّ عدم المنصوب دليلٌ عليه». وقوله: حَذَفُ المبتدأ: أي: أمتنع حَذَفُ المبتدأ.

(٥) نحو: هو زيد كريم.

(٦) وهو جملة: زيد كريم.

(٧) أي: لأجل أستغناء الجملة عن ضمير الشأن قبلها.

(٨) أي: حَذَفُ ضمير الشأن.

(٩) والتقدير: إنَّه بك زيد مأخوذ.

(١٠) أي: جاز حَذَفُ ضمير الشأن: لأنَّ عَدَمَ وجودِ أسمٍ منصوبٍ بعد «إِنْ» دليل على تقدير ضمير الشأن، وهو أسم «إِنْ».

(١١) أي: أمتنع حَذَفُ الجارِّ.

(١٢) أمتنع حَذَفُ الجارِّ بعد «رغب» لأنَّ تقدير «في» أو «عن» كل ذلك صالحٌ بعدها، فلو حُذِفَ حَرْفُ الجَرِّ لا يُعْلَم أيهما يريد المتحدث؛ إذ لا دليل على إرادة المحذوف منهما.

تفعل»، أو «عن أن تفعل»، بخلاف^(١) «عجبت من أن تفعل». وأما^(٢) ﴿وَرَعِبُونَ أَنْ تَنَكِّحُوهُنَّ﴾ فإنما حُذِفَ الجارُّ فيها لقرينة، وإنما اختلف العلماء في المُقَدَّر من الحرفين^(٣) في الآية لاختلافهم في سَبَبِ^(٤) نزولها؛ فالخلاف في الحقيقة في القرينة^(٥).

وكان^(٦) مردوداً قولُ أبي الفتح: إنه يجوز «جلستُ زيدا» بتقدير مضاف^(٧)،

(١) في هذا المثال يجوزُ حَذْفُ الجارِّ «مِنْ» بعد «عَجِبَ»؛ لأنَّ «عَجِبَ» لا يتعدى بغيره، فَحَذْفُهُ لَا يُؤْهِمُ تَعْدِيَهُ بغيره.

(٢) سورة النساء ١٢٧/٤، وتقدَّمت، انظر: مُقَدِّمَةُ المصنَّف، و٦٩٦/٥.

(٣) أي: تقدير «في» أو «عن» على تقدير: وترغبون في أن تنكحوهن، أو وترغبون عن أن تنكحوهن، والمعنى بينهما مختلفٌ على التقديرين.

(٤) قلتُ: جاء في البحر المحيط ٣/٣٦٢ «وقال أبو عبيدة: ﴿وَرَعِبُونَ أَنْ تَنَكِّحُوهُنَّ﴾، هذا اللفظُ يحتملُ الرغبةَ والتَّفرُّةَ، فالمعنى في الرغبة: في أن تنكحوهن لمالهنَّ أو لجمالهنَّ، والتَّفرُّة: وترغبون عن أن تنكحوهن لُفْجِهِنَّ فُتْمَسْكُوهُنَّ رغبةً في أموالهنَّ. والأوَّلُ قولُ عائشة رضي الله عنها وجماعة. انتهى.

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يأخذُ النَّاسَ بالدَّرَجَةِ الفُضْلَى في هذا المعنى، فكان إذ سأل الوليَّ عن وليته، فقل: هي غنيَّةٌ جميلةٌ، قال له: اطلبْ لها من هو خيرٌ منك، وأعوذُ عليها بالثَّغ، وإذا قيل: هي دميمةٌ فقيرةٌ، قال له: أنت أَوْلَى بها وبالسُّرِّ عليها من غيرك.

وانظر الدر المصون ٢/٤٣٤، ٤٣٥، والفريد ١/٧٩٩، والكشاف ١/٤٢٧.

وانظر كلام المصنَّف فيما سبق ٥/٦٩٦، والحاشية/٩.

(٥) والقرينة هي الرغبة في نكاحهن، أو كراهية ذلك، وعلى الأوَّل يكون الحرف المُقَدَّر «في»، وعلى الثاني يكون «عن».

(٦) أي: لأشترط الدليل عند الحذفِ كان مردوداً قولُ أبي الفتح.

وهذه الجملة معطوفة على قوله من قبل.. إِمْتَنَعَ حَذْفُ الجارِّ.

(٧) وقد حُذِفَ المضافُ، وهو «جلوسُ»، المصدر، وأقيمَ المضافُ إليه مقامه وهو «زيد»،

وصار منصوباً كحال المضاف قبل الحذف.

أي: جُلُوسَ زيد؛ لأَحتِمَال^(١) أَنَّ المَقْدَرَ كَلِمَةُ «إِلَى».

وقولُ جماعة^(٢): إِنْ بني تَمِيمٌ لَا يُثْبِتُونَ خَبَرَ «لَا» التبرئة، وإنما ذلك^(٣) عند وجود الدليل^(٤). وأما نحو^(٥): «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنْ اللَّهِ»، وقولك مُبْتَدَأٌ مِنْ غير قرينة: «لَا رَجُلٌ يَفْعَلُ كَذَا» فإثباتُ الخبر فيه إجماع^(٦).

وقولُ الأكثرين إِنْ الْخَبَرُ بَعْدَ «لَوْ» وَاجِبُ الْحَذْفِ، وإِنَّمَا ذلك إذا كان كَوْنًا^(٧) مطلقاً، نحو: «لَوْ لَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا»، يريد: لَوْ لَا زَيْدٌ موجودٌ أو نحوه.

وأما الأَكْوَانُ الْخَاصَّةُ الَّتِي لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا لَوْ حُذِفَتْ فَوَاجِبَةُ الذِّكْرِ، نحو^(٨):

(١) أي: رُدُّ مِثْلِ هَذَا الْحَذْفِ لِأَحْتِمَالِ أَنَّ الْمَقْدَرِ عَلَى غَيْرِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْفَتْحِ.

(٢) قول جماعة: معطوف على «قول أبي الفتح»، أي: كان مردوداً قول جماعة...

(٣) أي: حذف خبر «لا التبرئة» عند بني تميم.

(٤) انظر هذا عند المصنّف فيما سبق ٢٩١/٣.

(٥) جاء في صحيح مسلم - باب التوبة ٧٧/١٧ «... حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: قُلْتُ لَهُ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ؟

قَالَ: نَعَمْ، وَرَفَعَهُ أَنَّهُ قَالَ: لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ؛ وَلِذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا

بَطَّنَ، وَلَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمَذْخُ مِنْ اللَّهِ؛ وَلِذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ».

وانظر الحديث في الهمع ٢٠٣/٢، وشرح الكافية الشافية/٥٣٦، وشرح شذور الذهب/

٢١١.

(٦) أي: عند قبيلة تميم وغيرها. وانظر حاشية الشمني ٢٤٤/٢، وشرح الكافية ١١١/١،

١١٢ «... إِذَا لَمْ تَقَمْ [أَي: قَرِينَةً] فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ رَأْسًا؛ إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، بَلْ بَنُو تَمِيمٍ

كَأَهْلِ الْحِجَازِ فِي إِيْجَابِ الْإِتْيَانِ بِهِ».

(٧) انظر هذا عند المصنّف فيما تقدم في «لَوْ لَا» ٤٤٤/٣ وما بعدها.

(٨) لو حُذِفَ الْخَبَرُ هُنَا وَقِيلَ: لَوْ لَا زَيْدٌ مَا سَلِمَ، لَمَا عُرِفَ الْمَرَادُ وَلَا طَبِيعَةُ الْخَبَرِ؛ وَلَمْ يُعْلَمْ

أَنَّ الْمَرَادَ بِالْخَبَرِ «سَالَمًا»، وَتَقَدَّمَ هَذَا فِي «لَوْ لَا».

«لولا زيد سألنا ما سلم»، ونحو قوله ﷺ^(١): «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لأستت البيت على قواعد إبراهيم».

وقال الجمهور: لا يجوز «لا تدن من الأسد يأكلك» بالجزم^(٢)؛ لأن الشرط المُقَدَّر^(٣) إن قُدِّرَ مثبتاً - أي: فإن تدن - لم يناسب فعل النهي^(٤)، الذي يجعل دليلاً عليه^(٥). وإن قُدِّرَ^(٦) منفيّاً - أي: فإن تدن^(٧) لا تدن - فسَدَ المعنى^(٨)، بخلاف «لا تدن من الأسد تسلم»؛ فإن الشرط المُقَدَّرَ منفيّاً^(٩)، وذلك صحيح في المعنى والصناعة. ولك أن تجيب الجمهور^(١٠) بأن الخبر إذا كان مجهولاً وجب أن يجعل نفس الخبر عنه^(١١) عند الجميع في باب «لولا»،

(١) تقدّم الحديث في «لولا» برواية فيها بعض خلاف. انظر ما سبق ٤٤٦/٣، وانظر الحاشية/٤، ففيها تريح الحديث والتعليق عليه.

(٢) أي: يجزم «يأكلك» على تقدير الشرط، أو على الجزم بالطلب على الخلاف في ذلك.

(٣) على تقدير: لا تدن من الأسد فإن تدن منه يأكلك.

(٤) فالنهي نفي من حيث المعنى، وتقدير الشرط مثبتاً يقتضي التناقض بينهما.

(٥) أي: على الشرط المقدّر.

(٦) أي: الشرط.

(٧) جاء في طبعة الشيخ محمد: فلا تدن، وسقط «إن»، وهو سبق قلم أو خطأ الطبع.

(٨) ووجه الفساد أن المعنى حينئذ: لا تدن من الأسد فإن لا تدن منه يأكلك، وهو كلام فاسد؛ فكيف يأكله إن لم يدن منه؟!

(٩) والتقدير: لا تدن من الأسد فإن لا تدن منه تسلم.

(١٠) فيما ذكروه من حذف الخبر إذا كان كوناً عاماً بعد «لا» النافية للجنس.

(١١) انظر مثل هذا في باب «لولا» ٤٤٤/٣ - ٤٤٥، فقد قال: «بل تجعل مَصَدْرَهُ هو المبتدأ،

فتقول: لولا قيام زيد لأتيتك، أو تدخل «أن» على المبتدأ، فتقول: لولا أن زيداً قائم، وتصير «أن» وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلاً بـ «قُبْتُ» محذوفاً...».

وعند تميم في باب «لا»، فيقال: «لولا قيام زيد»، و«لا قيام» أي: موجود، ولا يُقال: «لولا زيد»، ولا «لا رجل» ويُراد «قائم»؛ لثلاثي يَلَزَم المحذور المذكور^(١).
وأما^(٢) «لولا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ» فلعله مما روي^(٣) بالمعنى^(٤).
وعن^(٥) الكسائي في إجازته الجزم بأنه يُقدَّر الشرط مثبتاً^(٦) مَذْلُولاً عليه بالمعنى لا باللفظ^(٧)، ترجيحاً للقرينة المعنوية^(٨) على القرينة اللفظية، وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً.

* * *

(١) وهو الحذف من غير دليل.

(٢) وهو الحديث المتقدم.

(٣) في م/١ «يُزَوَّى»، وكذا في المطبوع، وفي بقية المخطوطات «رُوي».

(٤) قلت: قوله: «مما روي بالمعنى» لا يصح، وقد ورد في صحيح البخاري.

وفي حاشية الأمير: «قوله: بالمعنى: مبني على أنه لا يستشهد بالأحاديث». قلت: هذا

كلام باطل، أَصْلُ البغدادي بمثله الباحثين في مقدمة الخزانة

انظر ١٥٦/٢، وانظر حاشية الدسوقي ٢٣٨/٢، وانظر نص الحديث فيما سبق ومراجعته: ٤٤٦/٣.

(٥) أي: ويُجَابُ عن الكسائي.

(٦) في م/١ «منفيّاً» وفي م/٥ «مبنيّاً» كذا!

(٧) وذلك في الجملة السابقة: «لا تَذُن من الأسد يأكلُك».

فإنه قَدَّر الشرط مثبتاً، ودليله على ذلك المعنى، والتقدير: لا تَذُن من الأسد فإن تَذُن منه يأكلُك».

(٨) وهي أَنَّ الأكلَ لا يكون إلَّا عند الدُّنُو من الأسد.

تنبيهان

أحدهما:

أَنَّ دَلِيلَ الْحَذْفِ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: غَيْرُ صِنَاعِيٍّ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى حَالِيٍّ وَمَقَالِيٍّ كَمَا تَقَدَّمَ^(١)، وَالثَّانِي: صِنَاعِيٍّ، وَهَذَا يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهِ النَّحْوِيِّ^(٢)؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا عُرِفَ مِنْ جِهَةِ الصَّنَاعَةِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾^(٣) إِنَّ التَّقْدِيرَ^(٤): «لَأَنَا أَقْسِمُ»؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ فِعْلَ الْحَالِ لَا يُقْسَمُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِ الْبَصَرِيِّينَ.

(١) ذَكَرَ هَذَا فِي أَوَّلِ هَذَا الشَّرْطِ، وَقَصَّلَ الْقَوْلَ فِيهِمَا، وَذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ الدَّلِيلَ الصَّنَاعِيَّ، ثُمَّ قَالَ: «وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ». انظر ص/٣١٧.

(٢) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَاتِ الَّتِي عِنْدِي «النَّحْوِيُّ»، وَكَذَا فِي الْأَوَّلَى، وَهِيَ نُسْخَةُ مَبَارَكٍ، وَفِي الْمَطْبُوعِ: «النَّحْوِيُّونَ» عَلَى الْجَمْعِ.

(٣) سُورَةُ الْقِيَامَةِ ١/٧٥، وَتَقَدَّمَتْ، وَكَذَا تَقَدَّمَتْ الْقِرَاءَةُ فِيهَا، انظر ٣/٢٤٦، وَهِيَ قِرَاءَةُ عَدَدٍ مِنَ الْقُرَّاءِ. وَاَنْظُرِ الْحَاشِيَّةَ ٢ فِيهَا التَّفْصِيلُ وَالْبَيَانُ.

(٤) جَاءَتْ الْآيَةُ عِنْدَ مَبَارَكٍ ص/٧٨٩ «لَأَقْسِمُ»، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ فَإِنَّ بَيْنَ اللَّامِ وَالْهَمْزَةِ الْفَاءَ مُشْتَبَةً، وَصَوْرَتُهَا «لَا أَقْسِمُ» وَهِيَ أَلْفٌ زَائِدَةٌ كَمَا جَاءَ فِي رِسْمِ «لَا أَذْبَحْنَهُ» وَ«لَا أَوْضَعُوا» بِالْفِ زَائِدَةٌ.

انظر هذا في حاشية الشمني ٢/٢٤٤، وكذا جاء في حاشية الأمير انظر ٢/١٥٦، ومثله تعليق الدسوقي ٢/٢٣٨.

وكذا جاء في المخطوطات. وفي م/٢ «لَأَقْسِمُ» وانظر المخطوطة الأولى/١٧٠ وهي الثانية عند مبارك.

(٥) فَالْإِلَامُ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ دَخَلَتْ عَلَى مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَلَا تَكُونُ لِلْقِسْمِ، لِأَنَّ «أَقْسِمُ» لِلْحَالِ، وَفِعْلُ الْحَالِ لَا يُقْسَمُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ. وَتَقْدِيرُهَا لِلْقِسْمِ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ. وَاَنْظُرِ الدَّرَ الْمَصُونِ ٦/٤٢٥.

وفي «قمت وأصك عينه»: إن التقدير^(١): وأنا أصك؛ لأنّ واو الحال لا تدخل على المضارع المُنْبَتِ الخالي من «قد». وفي^(٢) «إنها لإبل أم شاء» إن التقدير: أم هي شاء؛ لأنّ «أم» المنقطعة لا تَعْطِفُ إلّا الجمل. وفي قوله^(٣):

إِنْ مَنْ لَمْ فِي بَنِي بِنْتِ حَسًا نَ أَلْمُهُ وَأَغْصِهِ فِي الْخُطُوبِ
إِنْ التَّقْدِيرُ: إنه، أي: الشَّأْنُ؛ لأنَّ أَسْمَ الشَّرْطِ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ، ومثله قول المتنبّي^(٤):

وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ وَلَكِنْ مَنْ يُبْصِرُ جُفُونَكَ يَغْشَقِي

(١) قلت: انظر الهمع ٤/٤٦.

وفي الأرتشاف/١٦٠٦ - ١٦٠٧ نقلاً عن البديع: «والمضارع إن كان مُنْبَتاً أو منفياً بـ «لا» سَمِعَ دخول الواو فيهما نحو: قمت وأصك عينه». وفي المساعد على تسهيل الفوائد: «وقد تَصَحَّبَ الواو المضارع عارياً من «قد»، نحو ما حكاه الأصمعي من قولهم: قمت وأصك عينه...» ٤٦/٢.

(٢) تقدّم هذا للمصنّف في «أم»، انظر ١/٢٩٠، وانظر الحاشية/٣ فيه، وراجع شرح الكافية ٢/٣٧٤، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢/٢٠٧ «وذكر في التسهيل أنّ عَطَفَ المنقطعة المفرد قليل...».

(٣) قاله الأعشى، وهو من قصيدة له في مدح قيس بن معدي كرب الكندي، والرواية في الديوان: «من يَلْنِي على بني بنت حسان»، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

وأما على ما أثبتّه المصنّف فقد ذهب الخليل إلى أنه أَضْمَرَ الهاء في «إن».

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٧/٢٦٨، وشرح السيوطي/٩٢٤، وشرح المفصل ٣/١١٥، والكتاب ١/٤٣٩، وأمالى الشجري ١/٢٩٥، والخزانة ٢/٤٦٣، ٣/٦٥٤، ٤/٣٨٠، والإيضاف/١٨٠، واللسان/ سرح، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩، وانظر تخريج الطنجاني في طبعته من أمالي الشجري ٢/١٨.

(٤) تقدّم البيت في «لكن»، انظر ٣/٥٤٦.

وفي^(١) ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ إِنَّ التقدير^(٢): ولكن كان رسول الله؛ لأن ما بعد «لكن» ليس معطوفاً بها؛ لدخول الواو عليها، ولا بالواو؛ لأنه مثبت، وما قبلها منفي، ولا يَعْطَفُ^(٣) بالواو مفردٌ على مُفْرَدٍ إِلَّا وهو شريكه في النفي والإثبات، فإذا قُدِّرَ ما بعد الواو جملةً صَحَّ تخالفهما^(٤) كما تقول: «ما قام زيدٌ وقام عمرو»^(٥).
وَزَعَمَ سيبويه في قوله^(٦):

وَلَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ

- (١) سورة الأحزاب ٤٠/٣٣، وتقدّمت، انظر ٥٥٢/٣.
 - (٢) تقدّم الحديث عن هذا التقدير، انظر ما سبق ٢٥٢/٣.
 - (٣) تقدّم هذا لأبن مالك انظر ٢٥٢/٣ الحاشية/٣، وشرح الكافية الشافية/١٢٣٠.
 - (٤) أي: في النفي والإيجاب.
 - (٥) انظر ما تعقبه الأمير به في الحاشية ٢٢٦/١، وقد نقلته في الحاشية ٤ من ج ٢٥٢/٣، وانظر رصف المباني/٢٧٦.
 - (٦) البيت من معلّقة طرفة بن العبد.
- وفي م/٢ «التلّال»، وصدر البيت غير مثبت في م/٥، ويبدو أنه كذلك في النسخة التي بين يدي البغدادي، إذ ذكر عجزه ثم قال: صدره... واسترقده: طلب رفقه، أي عطاءه، والتَّلَاع: جمع تَلَعَة، وهو مجرى الماء من رؤوس الجبال إلى الأودية، وقيل: هو من الأضداد. فهو ليس ممن يستتر في الأماكن المنخفضة مخافة الضيف، أو خَوْفَ غَدْرِ عَدُوٍّ، ولكني أظهر أمام الناس، فإن طلبوا العون أعثتهم. والشاهد فيه أن «لكن» لا تدخل على أسم الشرط «متى» فقدّر الضمير، وذلك لأن «متى» عمل فيه ما بعده.
- انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٠/٧، والكتاب ٤٤٢/١، والديوان ٢٩، والعيني ٤/٤٢٢، وشذور الذهب/٣٣٥، والزوزني/١٠٣، ١١٨، وشرح القصائد السبع الطوال/١٨٦.

أَنَّ التَّقْدِيرَ^(١): وَلَكِنْ أَنَا، وَوَجَّهَهُ بِأَنَّ «لَكِنْ» تُشْبِهُ الْفِعْلَ^(٢) فَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ^(٣): وَبَيَانُ كَوْنِهَا^(٤) دَاخِلَةٌ عَلَيْهِ^(٥) أَنَّ «مَتَى» مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلِ الشَّرْطِ^(٦)، فَالْفِعْلُ مُقَدَّمٌ فِي الرُّتْبَةِ عَلَيْهِ^(٧). وَرَدَّهَ الْفَارْسِيُّ بِأَنَّ الْمُشَبَّهَ^(٨) بِالْفِعْلِ هُوَ «لَكِنْ» الْمُسَدَّدَةُ لَا الْمُخَفَّفَةُ؛ وَلِهَذَا لَمْ تَعْمَلِ الْمُخَفَّفَةُ لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهَا بِالْأَسْمَاءِ^(٩)، وَقِيلَ: إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى التَّقْدِيرِ^(١٠) إِذَا دَخَلَتْ^(١١) عَلَيْهَا^(١٢) الْوَاوُ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ تَخْلُصُ لِمَعْنَاهَا^(١٣)، وَتَخْرُجُ^(١٤) عَنِ الْعُطْفِ^(١٥).

- (١) قلت: انظر نص الكتاب ٤٤٢/١.
- (٢) ومعنى «لَكِنْ»: معنى الفعل: اسْتَدْرَكُ.
- (٣) أي: فلا يدخل «لَكِنْ» على فِعْلٍ، كما لا يدخل فِعْلٌ على فِعْلٍ.
- (٤) أي: «لَكِنْ».
- (٥) أي: على الفعل.
- (٦) وهو «يَسْتَرْفِدُ» فِي الْبَيْتِ.
- (٧) أي: على اسم الشرط «مَتَى».
- (٨) فِي م/٣ و٤ «الْمُشَبَّهُ لِلْفِعْلِ»، وَمِثْلُهُ نَصُ الدَّمَامِينِيِّ، وَمَتْنُ حَاشِيَةِ الدَّسُوقِيِّ.
- (٩) قَالَ الدَّمَامِينِيُّ: «يُمْكِنُ أَنْ يَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ شِبْهَ «لَكِنْ» الْمُسَدَّدَةُ لِلْفِعْلِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِبِنَائِهَا عَلَى الْفَتْحِ كَالْمَاضِي، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهَا بِمَعْنَى اسْتَدْرَكْتُ، وَهَذَا الشَّبَهُ الْمَعْنَوِيُّ مَوْجُودٌ فِي «لَكِنْ» الْمَخَفَّفَةِ؛ فَلَعَلَّ سَبِيحِيَّةَ اعْتَبَرَهُ وَلَمْ يُبَالِ بِفَقْدِ الشَّبَهِ اللَّفْظِيِّ».
- انظر الشُّمْنِي ٢/٢٤٤، قَالَ الشُّمْنِي: «وَأَقُولُ: مَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ مِنْ عَدَمِ إِعْمَالِ الْمَخَفَّفَةِ دُونَ الْمُسَدَّدَةِ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَعْتَابِ الشَّبَهِ اللَّفْظِيِّ».
- (١٠) أي: إِلَى تَقْدِيرِ مُبْتَدَأٍ بَعْدَ «لَكِنْ».
- (١١) فِي م/٣ «دَخَلَ».
- (١٢) أي: عَلَى «لَكِنْ».
- (١٣) الْأَسْتِدْرَاكُ.
- (١٤) فِي م/٥ «مِنْ».
- (١٥) لِأَنَّ الْعُطْفَ يَكُونُ عِنْدَئِذٍ لِلْوَاوِ وَلَيْسَ لـ «لَكِنْ».

التنبية الثاني:

شَرَطُ الدليل اللفظي^(١) أَنْ يَكُونَ طَبَقَ^(٢) المحذوف؛ فلا يجوزُ «زَيْدٌ ضَارِبٌ وَعَمْرُو» أي: ضاربٌ، وتريدُ بـ «ضارب» المحذوفِ معنى يُخَالِفُ المذكورَ بأنَّ يُقَدَّرَ^(٣) أَحَدُهُمَا^(٤) بمعنى السَّقَرِ، من قوله تعالى^(٥): ﴿وَإِذَا ضَرَيْتُمْ﴾، والآخر بمعنى الإيلام^(٦) المعروف، ومن ثَمَّ أَجْمَعُوا على جواز^(٧) «زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْرُو» و«إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو»، وعلى مَنَعِ «لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو»، وكذا في «لعل»

(١) وهو ما سَمَّاهُ في أولِ الشَّرْطِ الأوَّلِ بالدليلِ المقالي.

(٢) وذلك بأن يوافقَ الملفوظُ به المحذوفَ لفظاً ومعنى.

وفي الشمني: «يعني في المعنى سواء كان طَبَقَهُ في اللفظ نحو: زَيْدًا ضَرِبْتُهُ، أو لا، نحو: زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ» الحاشية ٢/٢٤٤.

كذا جاء النص مع أن ظاهر نصِّ المصنَّف يقتضي المطابقة في اللفظ والمعنى.

(٣) في م/١ و٣ «تقدَّر».

(٤) أي بلفظ «ضارب» المذكور أو المقدَّر.

(٥) الآية: ﴿وَإِذَا ضَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الْوَلَاةِ إِنَّكُمْ أَنْتُمْ الَّذِينَ كَفَرْتُمْ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ سورة النساء ١٠١/٤، وانظر الآية/٩٤، وما في سورة المائدة ١٠٦/٥.

(٦) علَّقَ على هذا الشمني فقال: «ليس هذا معناه الموضوع له، وإنما هو معناه المقصود منه، قال الشيخ عبدالعزيز في شرح البزودي في أصول الحنفية: الضَرْبُ: أَسْمُ الْفِعْلِ بِصُورَةٍ مَعْقُولَةٍ، أي: معلومة، وهو أَسْتَعْمَالُ آلَةِ التَّأْدِيبِ فِي مَحَلٍّ صَالِحٍ لِلتَّأْدِيبِ، ومعنى مقصود، وهو الإيلام، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ لَيْسَ إِلَّا الْإِيلَامُ؛ ولهذا لو حَلَفَ لَا يَضْرِبُ فَلَا نَأْخُذُ بِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ لَا يَحْتَجُّ؛ لفوات معنى الإيلام» الحاشية ٢/٢٤٤.

(٧) أَجْمَعُوا على جواز هذا لأن المحذوف وهو «قائم» من قوله: «وعمرُو قائم» موافق للمقدم المذكور في «زَيْدٌ قائم» لفظاً ومعنى.

و«كَأَنَّ»؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ الْمَذْكُورَ مُتَمَتَّى^(١)، أَوْ مُتَرَجِّجٌ، أَوْ مُشَبَّهٌ بِهِ^(٢)، وَالْخَبَرُ الْمَحذُوفُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ.

فَإِنْ قُلْتُ: فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى^(٣): ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ فِي قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ^(٤)، وَذَلِكَ مَحْمُولٌ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ^(٥) عَلَى الْحَذْفِ مِنَ الْأَوَّلِ لِدَلَالَةِ الثَّانِي، أَيْ: إِنَّ اللَّهَ يُصَلِّي وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ، وَلَيْسَ عَطْفًا عَلَى الْمَوْضِعِ،

(١) فِي م/٤ «مَتَمَتَّى عَنْهُ».

وَفِي الشُّعْنِيِّ ١٢/٢٤٤، هَكَذَا وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ لَفْظُ «عَنْهُ» بَعْدَ «مَتَمَتَّى»، وَسَقَطَ فِي بَعْضِهَا، وَالْأَوَّلُ رَأْيُنَا بِخَطِّ الْمَصْنُفِ.

(٢) قَوْلُهُ: تَمَتَّى أَوْ مُتَرَجِّجٌ أَوْ مُشَبَّهٌ بِهِ، لِأَنَّهُ وَقَعَ بَعْدَ «لَيْتَ»، أَوْ «لَعَلَّ» أَوْ «كَأَنَّ»، وَالْأَسَمُ الْوَاقِعُ بَعْدَ الْخَبَرِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ «عَمْرُو» مَبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَحذُوفٌ، فَالْخَبَرُ الْمَحذُوفُ خَبَرٌ عَنِ الْمَبْتَدَأِ، وَالْمَذْكُورُ جَاءَ بَعْدَ التَّمْنِي... إلخ.

وَقَالَ الدِّمَاقِيُّ: «حُكَايَةُ الْإِجْمَاعِ عَلَى مَنْعِ ذَلِكَ فِي لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ أَمْرٌ غَرِيبٌ لَا يُحْتَمَلُ مِثْلُهُ مِنَ الْمَصْنُفِ؛ فَإِنَّ الْخِلَافَ فِي الْمَسْأَلَةِ مَشْهُورٌ مَذْكُورٌ فِي التَّسْهِيلِ وَغَيْرِهِ» انْظُرِ الْحَاشِيَةَ ٢/٢٤٤ - ٢٤٥.

(٣) تَمَتَّةُ الْآيَةِ ﴿... الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ سُورَةُ الْأَحْزَابِ ٣٣/٥٦.

(٤) قِرَاءَةُ الرَّفْعِ فِي «مَلَائِكَتُهُ» عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عُبَّاسٍ وَعَبْدِ الْوَارِثِ وَالْأَزْرَقِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَمُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ أَمِيرِ الْبَصْرَةِ.

وَانْظُرِ كِتَابِي مَعْجَمَ الْقِرَاءَاتِ فِيهِ الْمَرَاجِعَ وَالتَّخْرِيجَ ٧/٣١٢ - ٣١٣.

وَوَجَدْتُ حَاشِيَةً فِي فَهْرِسِ الْخَزَانَةِ لِلْمَرْحُومِ هَارُونَ يَقُولُ فِيهِ: «قُرِئَتْ لَحْنًا بِرَفْعِ الْمَلَائِكَةِ»، وَهِيَ كَبِيرَةٌ مِنْ هَارُونَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنْ كَانَ هُوَ كَاتِبُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ تَلَامِيذِهِ قَدْ كَتَبَ هَذَا فَلَا عُذْرَ لَهُ، انْظُرِ ١٢/٦١ حَاشِيَةً ١.

(٥) قَالَ أَبُو حَيَّانَ: «هُوَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ غَيْرُ الْفَرَاءِ عَطْفٌ عَلَى مَوْضِعِ أَسْمِ «إِنَّ»، وَالْفَرَاءُ يَشْتَرِطُ خِفَاءَ إِعْرَابِ أَسْمِ «إِنَّ»، وَعِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ هُوَ عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ أَيْ: يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ، وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ».

انْظُرِ الْبَحْرَ ٧/٢٤٨، وَالدَّرَ الْمَصُونِ ٥/٤٢٥.

و«يُصَلُّونَ» خَبَرًا عَنْهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا يَتَوَارَدُ عَامِلَانِ^(١) عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ^(٢). وَالصَّلَاةُ^(٣) الْمَذْكُورَةُ بِمَعْنَى الْأَسْتِغْفَارِ، وَالْمَحذُوفَةُ بِمَعْنَى الرَّحْمَةِ.

وَقَالَ الْفَرَّاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(٤): ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ * بَلَى قَدَرِينَ: إِنَّ التَّقْدِيرَ^(٥): لَيَحْسَبُنَا قَادِرِينَ، وَالْحِسَابُ الْمَذْكُورُ بِمَعْنَى الظَّنِّ، وَالْمَحذُوفُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ^(٦)؛ إِذِ التَّرَدُّدُ فِي الْإِعَادَةِ^(٧) كُفْرٌ؛ فَلَا يَكُونُ مَأْمُورًا بِهِ. وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ^(٨) فِي بَيْتِ الْكِتَابِ^(٩):

لَنْ تَرَاهَا - وَلَوْ تَأَمَّلْتَ - إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَبِيبَا

(١) وهما: «إِنَّ» والمبتدأ.

(٢) هو الخير.

(٣) هذا عائد على كلام البصريين؛ فالصَّلَاةُ الْمَذْكُورَةُ غَيْرُ الصَّلَاةِ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَطَابِقِ الْمَحذُوفُ الْمَذْكُورَ.

(٤) سورة القيامة ٧٥/٣ - ٤، وتقدمتا في «بَلَى» انظر ١٩٢/٢.

(٥) لم أجد مثل هذا عند الفراء بعد الآيتين انظر معاني القرآن ٢٠٨/٣، ومن عاداته في كثير من المواضع في كتابه ألا يتقيد بذكر المسألة بعد نص الآية، بل يسوق ذلك حيث جاءت مناسبة صالحة للمسألة، فالبحث فيه يحتاج إلى وقت طويل، ولم يقم المحقق بما يُسهِّلُ حصر هذه المسائل وبيانها.

(٦) وعلى هذا فلم يتحقق الشرط الذي ذكره وهو تطابق المحذوف والمذكور.

(٧) جاءت عند الشيخ محمد «الادعاء».

(٨) هو أبْنُ جُنَيْتٍ. انظر الخصائص ٤٢٩/٢.

(٩) قاله عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسِ الرِّقِيَّاتِ.

فقد ذهب سيويه إلى أَنَّ «طَبِيبًا» منصوب على المعنى؛ لأنه لما قال: لن تراها في مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَبِيبًا، دَلَّ عَلَى أَنَّ الطَّبِيبَ دَاخِلٌ فِي الرُّوْيَةِ، فَتَصَبَّهَ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ. وَأَمَّا الْمَبْرُودُ فَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ حَمَلَ عَلَى التَّأْوِيلِ، وَلَا يَصِحُّ تَأْوِيلُ الْكَلَامِ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِهِ.

إِنْ^(١) «تري» المُقَدَّرَةَ النَّاصِبَةَ لِـ «طَيْباً» قَلْبِيَّةً لَا بَصَرِيَّةً، لثَلَا يقتضي كَوْنُ الموصوفة مكشوفة الرأس، وإنما تُمدَحُ النِّسَاءُ بِالْحَفَرِ وَالنَّصُونِ، لَا بِالتَّبْدِيلِ، مع أَنَّ «رأى» المذكورة بَصَرِيَّةٌ^(٢). قلتُ: الصَّوَابُ^(٣) عندي أَنَّ الصَّلَاةَ^(٤) لغةً بمعنى

= قال أَبُو يَعِيشَ: «وَأَمَّا التقدير: لن تراها - وإن تأملت - إلا رأيت لها في مفارق الرأس طيباً، فهو منصوب بإضمار فِعْلٍ، وإليه ذهب صاحبُ الكتاب». وانظر شرح الشواهد للبغدادي: ٢٧٢/٧، والكتاب ١٤٤/١، وشرح المفصل ١٢٦/١، والمقتضب ٢٨٤/٣، والخصائص ٤٢٩/٢.

(١) هذا فحوى كلام أَبِي جَنِّي في الخصائص، قال: «... وَلَعَمْرِي إِنَّ الرُّوْيَةَ إِذَا لَحِقَتْهَا فَقَدْ لَحِقَتْ مَا هُوَ مُتَّصِلٌ بِهَا، ففِي ذَلِكَ شَيْثَانٌ:

أحدهما: أَنَّ الرُّوْيَةَ وَإِنْ كَانَتْ مُشْتَمِلَةً عَلَيْهَا فَلَيْسَ لَهَا طَرِيقٌ إِلَى الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِهَا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَاسِرَةً غَيْرَ مُقَنَّعةً، وَهَذِهِ بِذَلِكَ وَتَطْرُحُ، لَا تُوصَفُ بِهِ الْخَفَرَاتُ وَلَا الْمَعَشَقَاتُ... وَمَنْ كَانَتْ مِنَ النِّسَاءِ هَذِهِ حَالَهَا فَلَيْسَتْ رَذُلَةً وَلَا مَبْتَذَلَةً...

وإذا كان كذلك وكانت الرُّوْيَةُ لَهَا لَيْسَ مِمَّا يُلْزَمُ مَعَهُ رُؤْيَةُ طَيْبٍ مَفَارِقِهَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمَقْدَرُ لِيُضْبِ الطَّيِّبُ مِمَّا يَضْحَبُ الرُّوْيَةَ لَا الرُّوْيَةَ نَفْسَهَا، فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَنْ تَرَاهَا إِلَّا وَتَعْلَمُ لَهَا أَوْ تَتَحَقَّقَ لَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَيْباً، غَيْرَ أَنْ سَبَّوْهُ حَمْلَهُ عَلَى الرُّوْيَةِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَرَادَ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الرُّوْيَةُ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي قَدَّرْنَاهُ».

(٢) فلم يقع التطابق بين المذكورة والمحدوفة المقدرة.

(٣) ما رَأَى أَنَّهُ الصَّوَابُ عنده لَيْسَ لَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ لِلشَّهْنَلِيِّ ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ «نَتَائِجُ الْفِكْرِ» وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا الدِّمَامِينِيِّ وَغَيْرِهِ قَالَ الدِّمَامِينِيُّ: «هَذَا الرَّأْيُ هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الشَّهْنَلِيُّ قَبْلَ الْمُصَنِّفِ، ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى «بِنَتَائِجِ الْفِكْرِ» فَقَالَ: الصَّلَاةُ كُلُّهَا وَإِنْ تُؤْمَمُ اخْتِلَافُ مَعَانِيهَا رَاجِعَةٌ إِلَى أَضَلِّ وَاحِدٍ، فَلَا تَطْنُهَا لَفْظَةً أَشْتَرَاكَ، وَلَا أَسْتَعَارَةً، إِنَّمَا مَعْنَاهَا الْعُطْفُ، وَيَكُونُ مُحْسُوساً وَمَعْقُولاً».

ثم حَمَلَ الْمُصَنِّفُ الْعُطْفَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الرَّحْمَةِ لَا يَتَأَتَّى عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ؛ إِذِ الرَّحْمَةُ حَقِيقَةٌ فِي رَقَةِ الْقَلْبِ...» انظر حاشية الشمني ٢٤٥/٢.

(٤) الحديث هنا عن الآية: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ» وتقدّمت قبل قليل.

واحد، وهو العَطْفُ^(١)، ثم العَطْفُ بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى الرَّحمة^(٢)؛ وإلى الملائكة الاستغفار، وإلى الآدميين دُعاء بعضهم لبعض.

وأما قول الجماعة^(٣) فبعيدٌ من جهات:

- إحداها^(٤): اقتضاؤه^(٥) الاشتراك، والأصلُ عَدْمُهُ^(٦)؛ لما فيه من الإلباس، حتى إن قوماً نفَوْهُ^(٧)، ثم المُشْتَبِهُونَ له^(٨) يقولون: متى عَارَضَهُ غيره مما يُخَالِفُ الأصلَ كالمجاز قُدِّمَ عليه.

- الثانية: أننا لا نعرف في العربية فعلاً واحداً يختلف^(٩) معناه باختلاف المُسْنَدِ إليه إذا كان الإسنادُ حقيقياً.

(١) وإذا كان هذا فالدليل المثبت مطابق للمحذوف لفظاً ومعنى.

(٢) رأيت قبل قليل تعقيب الدماميني، وعلّق عليه الشمني بقوله:

«وأقول: لا يخفى أن مراد المصنّف من حَمَلِ العطف بالنسبة إلى الله تعالى على الرحمة إنما هو حَمَلُهُ عليه بمعناه الذي يليقُ به وهو إفاضة الخير والإحسان...».

(٣) وهو ما تقدّم من أن الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار، والمحذوفة بمعنى الرحمة.

(٤) في م/٢ «أحدها».

(٥) في م/٥ «اقتضاء».

(٦) لأن الاشتراك يؤدّي إلى الإلباس، وذلك لتعذُّدِ الوُضْع.

(٧) أي: قالوا: إنه غير موجود.

(٨) أي: للاشتراك.

(٩) قال الدماميني: «بل ذلك معروف يقال: أَرْضَ الرجلُ، وأَرْضَ الجِدْعُ، والإسناد حقيقي

في الموضوعين، والفعل واحد، وأختلف معناه باختلاف المسند إليه؛ لأن معناه عند إسناده إلى الرجل معنى أَوْعَدَ أو زَكِمَ، ومعناه عند إسناده إلى الجذع معنى أكلته الأرضة... انظر حاشية الشمني ٢/٢٤٥، وانظر تعقيب الشمني على الدماميني، وحاشية الأمير ٢/١٥٨.

- و^(١) الثالثة^(٢): أَنَّ الرَّحْمَةَ فِعْلُهَا مُتَعَدٌّ^(٣)، وَالصَّلَاةُ فِعْلُهَا قَاصِرٌ، وَلَا يَحْسُنُ^(٤) تَفْسِيرُ الْقَاصِرِ بِالْمُتَعَدِّي.

- والرابعة^(٥): أَنَّهُ لَوْ قِيلَ مَكَانَ «صَلَّى عَلَيْهِ» «دَعَا عَلَيْهِ»، أُنْعَكَسَ الْمَعْنَى، وَحُقُّ^(٦) الْمُرَادِفَيْنِ صِحَّةٌ^(٧) حُلُولِ كُلِّ مِنْهُمَا مَحَلَّ الْآخَرِ.

وَأَمَّا آيَةُ الْقِيَامَةِ^(٨) فَالْصَّوَابُ فِيهَا قَوْلُ سَيَبُويهِ^(٩): «إِنْ «قَادِرِينَ» حَالٌ، أَيْ: بَلَى

(١) في م/٣ «والثالث».

(٢) ذكر من قبل أن قول الجماعة في الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَلَكَ بِكُمْ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ بعيدٌ من جهات، وهذه هي الجهة الثالثة.

(٣) تقول: رَجِمَ اللَّهُ فلاناً.

(٤) عَلَّقَ على هذا الدسوقي بقوله: «فيه أنه شائع» انظر الحاشية ٢/٢٤٠.

(٥) في م/٣ «والرابع».

(٦) ذكر الشمني أَنَّ هذا مختارُ أَيْنَ الحاجب في أصوله، وهو أنه يجب حُلُولُ كُلِّ مِنَ الْمُتَرَادِفِينَ مَحَلَّ الْآخَرِ مطلقاً، ومختارُ البيضاوي: إِنْ كَانَ مِنْ لُغَةٍ وَاحِدَةٍ، ومختارُ الإمام أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ. انظر الحاشية ٢/٢٤٥.

وقال الأمير: «أَوْجَبَ هذا أَيْنُ الْحَاجِبِ وَالْبِيضَاوِي إِنْ أَتَحَدَّثَ، وَلَمْ يُوجِبِ الْإِمَامُ أَصْلًا» انظر الحاشية ٢/١٥٨.

(٧) «صحة» غير مثبت في م/٣.

(٨) سورة القيامة ٣/٧٥ - ٤ وتقدمتا قبل قليل ﴿يَحْسَبُ الْإِنْسَانُ...﴾.

(٩) قال سيبويه: «وَأَمَّا قَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ ﴿يَكُنْ قَادِرِينَ﴾ فَهُوَ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي أَظْهَرَ، كَأَنَّهُ قَالَ: بَلَى نَجْمَعُهَا قَادِرِينَ، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ يُونُسُ». انظر الكتاب ١/١٧٣.

وذكر السمين أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَاعِلِ الْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ، وَالْمَدْلُولُ عَلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَوَابِ: أَيْ: بَلَى نَجْمَعُهَا قَادِرِينَ.

وذكر وجهاً آخر، وهو أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى خَبَرِ «كَانَ» الْمَضْمُرَةِ أَيْ: بَلَى كُنَّا قَادِرِينَ فِي الْإِبْتِدَاءِ. قَالَ: «وَهَذَا لَيْسَ بِوَاضِحٍ» انظر الدر المصون ٦/٤٢٦.

نجمعها قادرين؛ لأنَّ فِعْلَ الجمع^(١) أَقْرَبُ^(٢) من فِعْلِ الحِسْبَان، ولأنَّ «بَلَى» إيجابٌ للمنفي، وهو^(٣) في الآية فِعْلُ الجمع. ولو سُلِّم قولُ الفراء^(٤) فلا يُسَلِّم^(٥) أَنَّ الحِسْبَانَ في الآية «ظَنٌّ»، بل اعتقادٌ وجزمٌ؛ وذلك^(٦) لإفراطِ كُفْرِهِمْ. وأما قولُ الْمُعْرَبِ^(٧) في البيت فمردودٌ، وأحوالُ النَّاسِ في اللَّباسِ والاحتشامِ مختلفةٌ؛ فحالُ أَهْلِ المَدَرِ^(٨) يُخَالِفُ حالَ أَهْلِ الوَبَرِ^(٩)، وحالُ أَهْلِ الوَبَرِ مُخْتَلِفٌ. وبهذا^(١٠) أَجَابَ الزمخشريُّ عن^(١١) إرسالِ شُعَيْبٍ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَام، أُنْبِئِيهِ

(١) أي: نجمع.

(٢) أي: أَقْرَبُ إلى الحال من الفعل «يَحْسِبُ».

(٣) أي المنفي في الآية وهو الفعل «نجمع»، فيكون «بلى» إثباتاً له.

(٤) تقدّم قوله في الآية: «لِيَحْسِبُنَا قَادِرِينَ».

(٥) في م/٢ و٣ «فلا نُسَلِّم».

(٦) أي: الجزم والاعتقاد بعدم جمع الله عظام الإنسان بعد موته إنما كان لشدة كفرهم وعنادهم.

(٧) إشارة إلى ما قاله أَبْنُ جَنِيٍّ في البيت، وكان الأولى أن يُسَمِّيَهُ.

فقد قال من قبل: «وقال بعض العلماء»، وهنا سَمَّاهُ الْمُعْرَبُ!! وكان ذلك في بيت الكتاب المتقدم:

لن تراها - ولو تأملت - إلّا ولها في مفارقِ الرّأسِ طيبها

وانظر فيما سبق كلام أَبْنِ جَنِيٍّ.

(٨) أي: حال أَهْلِ البناء، في المَدُنِ والقُرَى.

(٩) وهم البدو الذين يعيشون في الخيام.

(١٠) أي: وبما أُجِيبَ به من إبطال ما ذهب إليه أَبْنُ جَنِيٍّ أَجَابَ الزمخشريُّ..

(١١) كان هذا بمناسبة الآية: ﴿وَلَمَّا وَدَّ مَاءٌ مَذْيَبَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِّنَ النَّكَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ

مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا سَقَىٰ حَتَّىٰ يَصْدِرَ الرِّعَاذُ وَأَوْنُكَا سَخٍجٌ

كَبِيرٌ﴾ سورة القصص ٢٨/٢٣.

لِسَقِي الماشية. وقال^(١): «العادات في مثل ذلك متباينة، وأحوال العرب خلاف أحوال العجم».

الشَّرْطُ الثَّانِي^(٢):

أَلَّا يَكُونَ ما يُحَدَفُ كالجزء، فلا يُحَدَفُ الفاعلُ ولا نَائِبُهُ ولا مُشَبِّهُهُ^(٣)، وقد مَضَى الرُّدُّ على أَبْنِ مالِك في مرفوع^(٤) أفعالِ الاستثناء.

وقال الكسائي وهشام والسَّهْلِيُّ في نحو «ضَرَبْتِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا»: إِنَّ الفاعل^(٥) محذوف^(٦) لا مُضْمَر.

وقال أَبْنِ عطية في^(٧) ﴿يَلَسَ مَثَلُ الْقَوْرِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾: «إِنَّ^(٨) التقدير: بشس

(١) وانظر نص الزمخشري في الكشاف ٤٧٠/٢ قال: «فَإِنْ قُلْتَ: كيف سَأَلَ لَبِيَّ الله الذي هو شعيب عليه السلام أَنْ يَرْضَى لَأَبْتَيْهِ سَقِي الماشية؟ قُلْتَ: الْأَمْرُ في نفسه ليس بمحظور؛ فالَّذِينَ لا يَأْبَاه، وأما المروءةُ فالنَّاسُ مختلفون في ذلك، والعادات متباينة فيه، وأحوال العرب فيه خلاف أحوال العجم. ومذهب أهل البَدْوِ فيه غيرُ مذهبِ أهلِ الحَضَرِ، خصوصاً إِذَا كانت الحالةُ حالةَ ضرورة».

(٢) في م/٣ «الثاني» ولم تذكر كلمة شرط.

(٣) أي مُشَبِّه الفاعل، وهو أَسْم «كان» وأخواتها.

(٤) ذهب أَبْنِ مالِك إلى أَنَّ أفعالِ الاستثناء: خلا وَعَدَا وحاشا فاعلُها محذوف، ومضى هذا، انظر النوع الثالث عشر من الجهة السادسة. ص/٢٦٣ - ٢٦٤.

(٥) أي: فاعل «ضربني».

(٦) وهذا الفاعل المحذوف ذَلَّ عليه المذكورُ وهو «زَيْدًا»، وذلك على تقدير: ضربني زَيْدٌ وضربتُ زَيْدًا.

(٧) سورة الجمعة ٥/٦٢ وتقدَّم بعضها، انظر «حُكْم الجمل بعد المعارف والنكرات» ٥/٢٥٦.

(٨) انظر المحرر لأبْنِ عطية ٤٤٣/١٤.

المَثَلُ مَثَلُ الْقَوْمِ»، فَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الْفَاعِلَ لَفْظُ «المَثَلِ» محذوفاً فمردوداً^(١)، وإنَّ أَرَادَ تَفْسِيرَ الْمَعْنَى، وَأَنَّ فِي «بُئْسَ» ضَمِيرَ «المَثَلِ»^(٢) مستتراً، فَأَيْنَ تَفْسِيرُهُ^(٣)؟. وهذا لَازِمٌ لِلزَّمْخَشَرِيِّ؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي تَقْدِيرِهِ^(٤): بُئْسَ مَثَلًا؛ وَقَدْ نَصَّ سَيِّوِيهِ^(٥) عَلَى أَنَّ تَمْيِيزَ فَاعِلِ «نِعَمَ» وَ«بُئْسَ» لَا تُحْذَفُ^(٦).

وَالصَّوَابُ^(٧) أَنَّ «مَثَلُ الْقَوْمِ» فَاعِلٌ، وَحُذِفَ الْمَخْصُوصُ، أَي: مَثَلُ هَؤُلَاءِ،

(١) يعني أن الفاعل لا يُحذف.

(٢) في م/٣ «ضميراً لمثل».

(٣) إذا كان فاعل «بئس» ضميراً مستتراً فإنه يُفسَّرُ بِنَكْرَةٍ تَكُونُ مَنْصُوبَةً عَلَى التَّمْيِيزِ.

قال الشمني: «وإنَّ أَرَادَ [أي: أبْنِ عَطِيَّة] تَفْسِيرَ الْمَعْنَى، وَأَنَّ فِي «بُئْسَ» ضَمِيرًا لـ «مَثَلِ» مستتراً فَأَيْنَ تَفْسِيرُهُ؟: يعني فليس هنا تفسيراً للضمير، ويجب إذا كان فاعل «بئس» ضميراً مستتراً أَنْ يُفسَّرَ بِنَكْرَةٍ مَنْصُوبَةٍ عَلَى التَّمْيِيزِ. فَأَقَامَ السُّؤَالَ عَنْ مَكَانِ التَّفْسِيرِ مَقَامَ خُلُوقِ ذَلِكَ الْمَكَانِ عَنِ التَّفْسِيرِ إِقَامَةً لِلْمُسَبَّبِ مَقَامَ السَّبَبِ» انظر الحاشية ٢/٢٤٦.

(٤) انظر الكشف ٣/٢٢٩ قال: «وَبُئْسَ الْمَثَلُ: بُئْسَ مَثَلًا».

(٥) وانظر الكتاب ١/٣٠٠ قال: «وَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ: نِعَمَ، وَلَا رَبِّهَ، وَتَسْكُتَ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا بَدَأُوا بِالْإِضْمَارِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ...» وانظر ص/٣٠١.

(٦) قال الدماميني «مُجَرَّدَ نَصِّ سَيِّوِيهِ عَلَى ذَلِكَ لَا يَنْتَهِزُ رَدًّا عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: الْحَذْفُ لَا يَنَافِي التَّمْيِيزَ، فَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ حَذْفِهِ فِي بَابِ الْعَدَدِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَادِقُونَ﴾، وَقَالَ: ﴿عَلَيْهَا سَعَةِ عَشْرٍ﴾، وَقَدْ سُمِعَ فِي «نِعَمَ» فِي الْحَدِيثِ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمْتَ»، أَي: فَبِالرَّخْصَةِ أَخَذَ وَنَعِمْتَ الرَّخْصَةَ، وَأَدْعَاءُ شَذُوذِهِ مَمْنُوعٌ...» حاشية الشمني ٢/٢٤٦، وانظر فيه تعقيب الشمني. ونص المصنف هنا تبع فيه شيخه أبا حيان، انظر البحر ٨/٢٦٧.

(٧) هذا رَدُّ عَلَى أَبْنِ عَطِيَّةَ، وَقَدْ أَخَذَهُ مِنْ شَيْخِهِ أَبِي حَيَّانَ.

قال في البحر ٨/٢٦٧ «وَقَالَ أَبْنِ عَطِيَّةَ: وَالتَّقْدِيرُ: بُئْسَ الْمَثَلُ مَثَلُ الْقَوْمِ. انْتَهَى، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ فِيهِ حَذْفَ الْفَاعِلِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ «مَثَلُ الْقَوْمِ» فَاعِلٌ =

أو مضاف، أي: مَثَلُ الذين كَذَبُوا، ولا خلاف في جواز حَذْفِ الفاعلِ مع فعلِهِ نحو^(١): ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾، و^(٢) «يَا عَبْدَ اللَّهِ» و^(٣) «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ».

الثالث^(٤):

أَلَا يَكُونُ مُؤَكَّدًا^(٥)، وهذا الشَّرْطُ أَوَّلُ من ذَكَرَهُ الْأَخْفَشُ، مَنَعَ في نحو: «الذي رأيتُ زيدًا» أَنْ يُؤَكَّدَ العائدُ المحذوفُ^(٦) بقولك: «نفسه»؛ لِأَنَّ المؤكَّدَ مُرِيدٌ لِلطُّولِ، وَالْحَاذِفَ مُرِيدٌ لِلْإِخْتِصَارِ، وَتَبِعَهُ^(٧) الْفَارَسِيُّ، فَرَدَّ في كتاب

= «بش»، و«الذين كفروا» هو المخصوص بالذم على حذف مضاف، أي: مَثَلُ الذين كَذَبُوا بآياتِ الله وهم اليهود، أو يكون «الذين كَذَبُوا» صفة للقوم، والمخصوص بالذم محذوف، التقدير: بش مَثَلُ القوم المكذِبين...».

(١) سورة النحل ٣٠/١٦، وتقدّمت في الشرط الأول من شروط الحذف انظر ص/٣١٨.

وتقدير الحذف في الآية: قالوا: أَنْزَلَ خَيْرًا، فحذف الفعل «أنزل» مع فاعله.

(٢) والتقدير: أَدْعُو عَبْدَ اللَّهِ. فحذف الفعل «أدعو» مع فاعله الضمير.

(٣) زيداً منصوبٌ على الاشتغال، والتقدير: ضربتُ زيداً ضربته، فحذف «ضربتُ» الفعل مع الفاعل.

(٤) الشَّرْطُ الثَّالِثُ من شروط الحذف.

(٥) أي: أَلَا يَكُونُ المحذوف مؤكَّدًا.

وتقدّم له في ٣١٨/٥ - ٣١٩ «أَنَّ التوكيد والحذف مُتَنَاقِضَانِ».

وتعقبه الدماميني، وقد نقلت هذا التعقيب فيما سبق انظر ٣١٩/٥ الحاشية ١.

(٦) وصورة الجملة على هذا التأكيد: الذي رأيته نفسه زيدًا. والعائد المحذوف هو الهاء «ضمير النصب» في «رأيته».

(٧) أي: تبع الأخفش فيما اشترطه في المحذوف من أَنْ يَكُونُ غير مؤكَّد.

«الأغفال»^(١) قول الزَّجَّاج في^(٢) «إِنَّ هَذَا لَسَّحَرَانْ»: إِنَّ التقدير^(٣): إِنَّ هَذَا لهما ساحران، فقال^(٤): «الحذف والتوكيد متنافيان». وتبع أبا علي أبو الفتح^(٥)، فقال في^(٦) الخصائص^(٧): «لا يجوز: الذي ضربت نفسه زيد» كما لا يجوز إدغام نحو^(٨): أَفْعَنْسَسْ؛ لما فيهما جميعاً من نَقْضِ الغَرَضِ^(٩).

- (١) في هذا الكتاب مسائل أصلحها على الزَّجَّاج. وانظر بغية الوعاة ١/٤٩٧.
- (٢) سورة طه ٦٣/٢٠، وتقدمت في «إِنَّ»، انظر ما سبق ١/٢٣٨.
- وهي قراءة عدد من القراء، وقد ذكرت هذا في الحاشية ٣/ من الموضع المذكور، وانظر عند المصنف: روابط الجملة ٥/٥٧٧.
- (٣) انظر معاني القرآن وإعراجه للزجاج ٣/٣٦٣، فقد قال: «والذي عندي... وهو «أَنَّ» قد وقعت موقع «نَعَمْ»، وَأَنَّ اللام وقعت موقعها، وَأَنَّ المعنى: «هذان لهما ساحران» وانظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١/٢٠٤، وانظر عند المصنف ٥/٥٧٧: روابط الجملة والحاشية ٤/، والبحر المحيط ٦/٢٥٤.
- (٤) قلت: نَصُّ الفارسي في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج بعد النص السابق، قال: «فقال أبو علي: ليس هذا بصحيح؛ لأن الإضمار ضد التأكيد، واللام للتأكيد». وانظر الحجة للفارسي ٥/٢٣٠ - ٢٣١، والبحر المحيط ٦/٢٥٤، والدرّ المصون ٥/٣٦.
- (٥) أي في عدم جواز توكيد المحذوف.
- (٦) كتاب مطبوع في ثلاثة أجزاء حققه محمد علي النجار، لا يستغني عنه باحث في العربية وقد نشر عام ١٩٥٦.
- (٧) انظر الخصائص ١/٢٨٧ قال: «فإن قُلْتُ إذا كان المحذوف للدلالة عندك بمنزلة الظاهر فهل تجزئ توكيد المحذوف في نحو قولك: الذي ضربت زيد، فتقول: الذي ضربت نفسه زيد؟ قيل: هذا عندنا غير جائز؛ وليس ذلك لأن المحذوف هنا بمنزلة المثبت، بل لأمر آخر، وهو أَنَّ الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الأسم، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض، وذلك أَنَّ التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان؛ فلم يَجْزُ أن يجتمعا، كما لا يجوز إدغام المُلْحَق لما فيه من نَقْضِ الغَرَضِ...».
- (٨) قوله: «نحو أفعنسس» زيادة من المصنف، وليست في نص آبن جني.
- (٩) في طبعة الشيخ محمد بين معقوفين زيادة: وهو الإلحاق بأحرنجم. وهي زيادة ليست في المخطوطات.

وَتَبِعَهُمْ^(١) أَبُو مَالِكٍ، فَقَالَ^(٢): «لَا يَجُوزُ حَذْفُ عَامِلِ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ كـ «ضَرَبْتُ وَضَرْباً»؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ تَقْوِيَةُ عَامِلِهِ وَتَقْرِيرُ مَعْنَاهُ، وَالْحَذْفُ مُتَنَافٍ لِلذَلِكَ».

(١) أَي تَبَعَ الْأَخْفَضَ وَالْفَارِسِيَّ وَأَبْنُ جَنِي فِي عَدَمِ جَوَازِ حَذْفِ الْمُؤَكَّدِ، وَذَكَرَ تَوْكِيدَهُ.
(٢) قُلْتُ: نَصَّ أَبُو مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ/٦٥٧ «الْمَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ يُقْصَدُ بِهِ تَقْوِيَةُ عَامِلِهِ، وَتَقْرِيرُ مَعْنَاهُ، وَحَذْفُهُ مُتَنَافٍ لِلذَّكَاءِ، فَلَمْ يُجْزَ» وَتَعَقُّبُهُ وَلَكِنَّهُ بَدَّلَ الدِّينَ مُحَمَّدٌ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ/١٠٤ فَقَالَ:

«وَالَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي هَذَا الْكِتَابِ وَفِي غَيْرِهِ أَنَّ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ عَامِلِهِ، قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ... (انتهى).

فَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدَ يُقْصَدُ بِهِ تَقْوِيَةُ عَامِلِهِ وَتَقْرِيرُ مَعْنَاهُ دَائِمًا فَلَا شَكَّ أَنَّ حَذْفَهُ مُتَنَافٍ لِلذَّكَاءِ الْقَصْدِ، وَلَكِنَّهُ مَمْنُوعٌ، وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدَ قَدْ يُقْصَدُ بِهِ التَّقْوِيَةُ وَالتَّقْرِيرُ، وَقَدْ يُقْصَدُ بِهِ مَجْرَدُ التَّقْرِيرِ فَمُسَلَّمٌ، وَلَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْحَذْفَ مُتَنَافٍ لِلذَّكَاءِ الْقَصْدِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ يَقَرَّرَ مَعْنَى الْعَامِلِ الْمَذْكُورَ بِتَوْكِيدِهِ بِالْمَصْدَرِ فَلَا أَنْ يَجُوزَ أَنْ يَقَرَّرَ مَعْنَى الْعَامِلِ الْمَحْذُوفِ لِلدَّلَالَةِ قَرِينَةً عَلَيْهِ أَحَقُّ وَأَوْلَى، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْنَاهُ مَا يَدْفَعُ هَذَا الْقِيَاسَ لَكَانَ فِي دَفْعِهِ بِالسَّمَاعِ كِفَايَةً، فَإِنَّهُمْ يَحْذِفُونَ عَامِلَ الْمُؤَكَّدِ حَذْفًا جَائِزًا إِذَا كَانَ خَبْرًا عَنْ أَسْمٍ غَنَيْنَ فِي غَيْرِ تَكْرِيرٍ وَلَا حَصَرٍ، نَحْوُ: أَنْتَ سَيِّرٌ وَمَيِّرٌ، وَحَذْفًا وَاجِبًا فِي مَوَاضِعَ يَأْتِي ذِكْرُهَا نَحْوَ سَقِيًّا وَرَغِيًّا، وَحَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا، فَمَنْعٌ مِثْلُ هَذَا إِنَّمَا لِيَسْهُو عَنْ وُجُودِهِ، وَإِنَّمَا لِلْبَنَاءِ عَلَى أَنَّ الْمُسَوَّغَ لِحَذْفِ الْعَامِلِ مِنْهُ نِيَّةُ التَّخْصِيصِ، وَهُوَ دَعَا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، وَلَا يَقْتَضِيهَا فَحْوَى الْكَلَامِ».

قُلْتُ: رَحِمَ اللَّهُ أَبْنَ مَالِكٍ وَرَحِمَ أَبْنَهُ، فَقَدْ أَغْنَى بِهَذَا الْبَيَانِ وَأَحْسَنَ، وَلَا تَلُزُّمٌ عَلَى نَقْلِهِ - مَعَ طَوْلِهِ - فَلَقَدْ كُنْتُ بِهِ حَفِيظًا، وَعَلَيْهِ حَرِيصًا؛ فَإِنَّ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ لَا تَكْفِي، وَقَلِيلٌ مِنَ الْبَاحِثِينَ مِنْ يَرْجِعُ إِلَى النَّصِّ فِي مَصْدَرِهِ.

وَانْظُرْ نَصَّ سَيِّبِيهِ فِي الْمَسْأَلَةِ عِنْدَ أَبْنِ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ/١١٨٠ وَسَوْفَ آتِي عَلَى ذِكْرِهِ فِي الْفَقْرَةِ الْآتِيَةِ:

هَذَا وَقَدْ تَعَقَّبَ أَبْنُ عَقِيلٍ أَبْنَ النَّازِمِ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هُنَا، انْظُرْ شَرْحَ الْأَلْفِيَةِ ١٧٥/٢ - ١٧٦ - وَسَأَذْكُرُهُ بَعْدَ قَلِيلٍ.

وهؤلاء^(١) كُلُّهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضاً، فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو^(٢) «مررتُ بزید، وأتاني أخوه أَنفُسهما» كيف ينطق بالتوكيد؟ فأجابه بأنه يَرْفَعُ بتقدير: هما صاحباي أَنفُسهما، وينصبُ بتقدير: أَغْنِيهما أَنفُسهما. ووافقه^(٣) على ذلك جماعة، وأستدلوا بقول العرب^(٤):

«إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًّا وَإِنْ مَالًا وَإِنْ وَلَدًا» فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بـ «إِنْ»،

- (١) أي: الأخفش ومن تبعه وهم الفارسي، وأبن جني، وأبن مالك.
 (٢) قلت: انظر الكتاب ٢/٢٤٧، وفي نص المصنف هنا بعض زيادة ونقص. والنص: «... والنصب على «أغنيهما»، ولا مدح فيه؛ لأنه ليس مما يُمدح به». وأحتج ابنُ مالك - رحمه الله - بنص سيبويه في الرد على الشلّوبين. انظر شرح الكافية الشافية/١١٧٩، ١١٨٠. وفي طبعة مبارك «نفسهما».
 (٣) أي وافق الخليل وسيبويه.
 (٤) أثبت مبارك صَدَرَ الجملة على أنها شَطْرُ بيت:

إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًّا
 وأشار إلى أنه تقدّم في «إذا»، وهو بيت للأعشى. وعجزه: وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًّا. وكذا فعل الشيخ محمد.

وسقت الجملة في المخطوطات على أنها من النثر المنقول عن العرب، وليس بيت شعر، ولم يتعرض البغدادي لهذا، ولو كان المصنف أراد شطر البيت المروي عن الأعشى لكان ذكر أنه تقدّم، وأشار إلى موضعه على عادته، كما تركه السيوطي. وجاء في حاشية الأمير على أنه بيت شعر:

إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًّا وَإِنْ مَالًا وَإِنْ وَلَدًا
 كذا، وهو خلط، فما يزيد الأمر عن أن تكون جُمْلَةً منثورة، ولم يقل فيه شيئاً الشمي والدمايني والدسوقي، ولو كان بيتاً من الشعر لما أهملوه.

وفيه نظر^(١)؛ فإن المؤكَّد^(٢) نسبة^(٣) الخبر إلى الأسم لا نفسُ الخبر.

وقال الصَّمَار^(٤): إنما قرَّ الأخفشُ من حَذَفِ العائد^(٥) في نحو: «الذي رأيته نفسه زيدٌ»؛ لأنَّ المقتضيَّ للحذفِ^(٦) الطُّولُ^(٧)، ولهذا^(٨) لا يُحذفُ^(٩) في نحو: «الذي هو قائم زيدٌ»، فإذا قرؤا من الطُّولِ^(١٠) فكيف يُؤكِّدون^(١١)؟.

وأما حَذَفُ الشيءِ لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما؛ لأنَّ المحذوف لدليل^(١٢) كالثابت، وليبذر الدِّينَ ابنُ مالك مع والده في المسألة بحث^(١٣) أجاد^(١٤) فيه.

(١) أي: في استدلالهم على تأكيد المحذوف بما ذكروه، وبما ذكِرَ من قول العرب.

(٢) أي: مما ذكره من قول العرب.

(٣) أي: فكيف يكون تأكيد النسبة بين الأسم والخبر، والخبرُ محذوف؟.

(٤) قوله هذا في شرح الكتاب لسيبويه. عن دسوقي.

(٥) وهو ضمير النصب في «رأيتَه».

(٦) في م/٢ و٣ «لحذفه».

(٧) أي: المقتضي للحذف هو طُولُ الصَّلَةِ «رأيتَه» بذكر ضمير التَّضْب.

(٨) أي: لأنَّ المقتضيَّ للحذفِ الطُّولُ فإنه لا يحذف من الجملة التي ذكرها بعدُ.

(٩) جاء في م/٥ «لا يجوزُ» في موضع «لا يُحذفُ».

(١٠) وذلك بحذف ضمير المفعول العائد من جملة الصَّلَةِ.

(١١) إذا قرؤوا من الطول بحذف ضمير النصب العائد فكيف يزيدون الجملة طُولاً بذكره، وذكر

مؤكَّد له، وهو قوله «نفسه».

(١٢) في م/١ و٢ «للدليل».

(١٣) نقلت نصّه فيما سبق، وانظر شرح الألفية لأبن الناظم ص/١٠٤.

(١٤) قال الأمير: «حاصله أن حَذَفَ المؤكَّد جائز نقلاً، قالوا: أنت سَيَرَا، أي: تسير سَيَرَا،

وعَقْلًا؛ لأن المحذوف أخَوَجُّ للتأكيد، ومنعُ ابن عقيل أنَّ المحذوف مؤكَّد - بالفتح - كاد

أن يكون مكابرة» انظر الحاشية ١٥٩/٢.

وانظر شرح ابن عقيل ١٧٥/٢ - ١٧٦ وفيه ردُّ على ابن الناظم، وأن ما ذهب إليه غير =

الرَّابِعُ^(١):

أَلَّا يُؤْذِي حَذْفُهُ^(٢) إِلَى اخْتِصَارِ الْمُخْتَصَرِ، فَلَا يُحَذَفُ اسْمُ الْفِعْلِ^(٣) دُونَ^(٤) معموله؛ لَأَنَّهُ^(٥) اخْتِصَارٌ لِلْفِعْلِ. وَأَمَّا قَوْلُ سَيَبَوِيهِ^(٦) فِي «زَيْدًا فَأَقْتُلْهُ»، وَفِي «شَأْنُكَ وَالْحَيِّجَّ»، وَقَوْلِهِ^(٧):

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دُلُّوِي دُونَكَا

= صحيح، وَأَنَّ مَا أَسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى دَعْوَاهُ مِنْ وَجوب حذف عامل المؤكّد ليس منه؛ وذلك لأنَّ «ضرباً زيداً» ليس من التأكيد في شيء بل هو أمرٌ خالٍ من التأكيد بمثابة: «اضرب زيداً»؛ لأنَّه واقع موقعه، فكما أنَّ «اضرب زيداً» - لا تأكيد فيه، فكذلك: «ضرباً زيداً»، وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست في باب التأكيد في شيء. قلتُ: نقلت كلام ابن المصنّف من قبل، وأقنعت بما ورد فيه، فلما رأيت ما ذهب إليه ابن عقيل هنا زعزع اليقين الذي كان من قبل، وأرتحت لما رأيت.

(١) الشَّرْطُ الرَّابِعُ مِنْ شُرُوطِ الْحَذْفِ.

(٢) أَي: حَذْفُ الْمَحذُوفِ.

(٣) فِي م/٤ «اسم الفاعل» وَاَنْظُرِ الْمَسْأَلَةَ/٢٧ فِي الْإِنْصَافِ ص/٢٢٨.

(٤) أَي: وَبَقِيَ معمولُهُ بَعْدَ حَذْفِهِ.

(٥) أَي: اسْمُ الْفِعْلِ.

(٦) انظر الكتاب ١٣٨/١ قال في «باب ما يتنصبُ على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه»... «هذا باب ما جَرَى الأمرُ منه على التحذير» قال: «ومن ذلك قولهم: شَأْنُكَ وَالْحَيِّجَّ، كأنه قال: عليك شَأْنُكَ مع الحيِّج» وانظر فيه ٦٩/١، وانظر الأرتشاف ٢١٥٥ و٢١٦٦.

(٧) ذكر البغدادي أن البيت لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، وذكر قصته، وقيل قائله وما بعده: جارية من بني مازن، وزعم الشَّجَرِي أنَّهما لرؤبة، وبعده:

إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

والمائح: الذي ينزل البئرَ قَيْمَالاً الدَّلُو.

والشاهد فيه أنَّ «دلوي» لا يجوزُ أن تكون معمولة لاسم فعل «دُونُكَ» محذوفاً، =

إِنَّ التَّقْدِيرَ^(١): عليك زيداً، وعلبك^(٢) الحجج^(٣)، ودونك دُلوي، فقالوا: إنما أراد^(٤) تفسير المعنى^(٥) لا الإعراب، وإنما التقدير^(٦): حُذ دُلوي، وألزم زيداً، وألزم الحجج، ويجوز في «دُلوي» أن يكون^(٧) مبتدأ، و«دونك» خبره.

= ولا بـ «دُونُكَ» المذكورة؛ لأنَّ أَسْمَ الفعل لا يُحذَفُ ويبقى معموله، كما لا يتأخَّر عنه معموله، وكلاهما جائز عند الكوفيين.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٢٧٥/٧، والإنصاف/٢٢٨، وأمالى الشجرى ٣٥٤/٢، وشرح المفصل ١١٧/١، والشذور/٤٠٧، والهمع ١٢٠/٥، وشرح الأشمونى ٢/٢٠٥، والعينى ٣١١/٤، والمُقَرَّب ١٣٧/١، والخزانة ١٥/٣، وحاشية الصَّبَّان ٣/١٧٧، وأوضح المسالك/٤٦٣، وشرح التصريح ٢/٢٥٢.

(١) انظر الكتاب ١/٧٠ «كانك قُلْتَ: عليك زيداً فأقْتُلْهُ».

(٢) انظر الكتاب ١/١٣٨ «ومن ذلك قولهم: شَأْنُكَ والحجج، كأنه قال: عليك شَأْنُكَ مع الحجج».

(٣) حديث المصنّف هذا يُؤْهِمُ أَنَّ البيت في الكتاب، وليس كذلك فلم يَرِدْ فيه. وقد أتبه على هذا البغدادى في الخزانة. انظر ١٦/٣، وما ذكره المصنّف هنا إنما قاسه على المثالين السابقين، وقد جاءت الأسماء منصوبة في المواضع الثلاثة بأسم فعلٍ محذوفٍ على هذا التقدير.

(٤) أي: سبويه. وقال المصنّف: «قالوا»، لأنَّ أبَنَ مالك نَسَبَ لسيبويه جوازَ إعمالِ أَسْمَ الفعل مضمراً. انظر الشمنى ٢/٢٤٦.

(٥) أي: أراد منه تفسيراً يُرَاعِي فيه ظاهِرَ المعنى، ولم يُرَاعِ صَنَعَةَ الإعراب، وصنَعَةُ الإعراب تقتضي ما سيقْدُرُهُ بَعْدُ.

(٦) هذا تقدير البصريين، فهو منصوب بفعل محذوف يُقَسَّرُ «دونك»، لا بـ «دونك» المثبت. وانظر الخزانة ١٦/٣، والإنصاف/٢٣٤ - ٢٣٥، وشرح الشواهد للبغدادى ٢٧٦/٧.

(٧) هذا للبصريين، فقد جعلوا «دُلوي» مبتدأ، و«دونك» ظرفاً، لا أَسْمَ فعل، أي: دُلوي قُدَّامُك فَحُذْها، فدونك: ظرف خَبَرُ المبتدأ.

انظر الخزانة ١٥/٣، وشرح الشواهد للبغدادى ٢٧٦/٧.

وفي الإنصاف/٢٣٤ ذكر أنه في موضع رفع لأنه خبر مبتدأ مُقَدَّر، والتقدير فيه: هذه دُلوي دونك.

الخامس:

أَلَا يَكُونُ^(١) عاملاً ضعيفاً؛ فلا يُحذف الجارُّ والجارِزُ والناصبُ للفعل، إلَّا في مواضع^(٢) قَوِيَتْ فيها الدَّلالةُ، وكَثُرَ فيها أَسْتَعْمَالُ تلكِ العواملِ، ولا يجوزُ القياسُ عليها.

السادس:

أَلَا يَكُونُ^(٣) عِوَضاً عن شيءٍ، فلا تُحذفُ^(٤) «ما» في^(٥) «أَمَّا»^(٦) أَنْتَ مُنْطَلِقاً أَنْطَلَقْتُ»، ولا^(٧) كلمة «لا» من قولهم^(٨): «إِفْعَلْ هذا إِمَّا لا»،

(١) أي: المحذوف.

(٢) من تلك المواضع الجر بـ «مِنْ» مقدَّرة بعد «كَمْ» الاستفهامية نحو: بكم درهمٍ أَشْتَرَيْتَ؟ ومنها حذف لام الطلب مُطَرِّداً عند بعضهم في نحو: قل له يفعل، ومنها حذف «أَنْ» الناصبة في مواضع مخصوصة فلا يقاس عليها. انظر الشمني ٢/٢٤٦ - ٢٤٧.

(٣) أي المحذوف.

(٤) في م/٤ وه «... يُحذف».

(٥) في م/٥ «في مثل».

(٦) لا يجوز الحذف؛ لأن أصلها: لِأَنَّ كُنْتُ مُنْطَلِقاً أَنْطَلَقْتُ، فحذفت «كان» وعُوِّض عنها بـ «ما»، وأُدْغِمت نون «أَنْ» في ميم «ما»، وانفصل الضمير.

وانظر مثل هذا عند المصنِّف في الباب الأول «ما» العوض ٩٦/٤ - ٩٧.

(٧) أي: ولا تحذف كلمة «لا».

(٨) ما ذكره هنا غير الصواب، فإنَّ العِوَضُ هو «ما»، وتركيب الجملة في الأصل: افعل هذا إِنَّ كُنْتُ لا تفعلُ غيره.

فَحَذَفَ الفعل «كان» وأَسَمَهُ وخبره، وبقي من الخبر «لا»، ثم عُوِّض عن كان المحذوفة بـ «ما» فَصَّارت مع «إِنَّ» «إِمَّا»، فَأَنْتَ ترى أَنَّ العِوَضَ هو «ما»، وليس «لا». وانظر مثل هذا عند المصنِّف في ٩٧/٤ - ٩٨، وانظر الحاشية (١) في (٩٨)، وجمع الهوامع ١٠٦/٢، وأمالى الشجري ٢/٢٤٧، والكتاب ١/١٤٨، ٢٧٩.

ولا^(١) التاء من «عِدَّة» و^(٢) «إقامة» و«أستقامة»، فأما قوله تعالى^(٣): ﴿وَلِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ فمما يجب الوقوف^(٤) عنده.

ومن هنا^(٥) لم يُحذف خبر «كان» لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها، ومن

= وتعقب الدماميني المصنف. انظر حاشية الشمني ٢/٢٤٧، وانظر اعتذار الشمني عن المصنف وقوله: ما: عوض عن كان، ولا: عوض عن الفعل، ولا مخالفة بين ما جاء هنا وما سبق. قلت: هذا كلام غير صحيح، فليست «لا» عوضاً عن شيء.

(١) أي: ولا تحذف التاء من «عِدَّة»؛ لأنَّ التاء عوض عن الواو في أول المصدر «وَعَدَ». (٢) إقامة، استقامة: التاء فيهما عوض عن عين إفعال واستفعال، والأصل: إقوام، استقوام، فأُعِلَّت الواو فيهما فصارا: إقام، استقام، ثم حذفت الألف المَعْلَّة فيهما لألتقاء ساكنين، وعوض عن المحذوف بالتاء.

(٣) الآية: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَلِقَامَ الصَّلَاةِ وَلِإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَبِيدِينَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/٧٣.

وتكرر «إقام الصلاة» في سورة النور، وتقدّمت الآية في الجملة الابتدائية، انظر ما سبق ٤٢/٥.

(٤) أي: لا يجوز أن يُجعل قياساً يُقاسُ عليه. انظر الشمني ٢/٢٤٧ وهي نص الدماميني وما جرى في «إقام» أن أصله: إقوام، ثم أُعِلَّت عين الفعل، وهي الواو، فصار «إقام»، ثم حُذِفَت الألف الأولى، ولم يُعَوَّض عنها بشيء فصار: إقام.

قال أبو حيان: «وقد نصّ سيبويه على أنه مصدر بمعنى الإقامة، وإن كان الأكثرُ الإقامة، بالتاء، وهو المقيس في مصدر «أفعل» إذا أعتلت عينه، وحسن ذلك هنا أنه في مقابل «إيتاء»، وهو بغير تاء، فتقع الموازنة بين قوله: وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة. وقال الزّجاج: فحذفت الهاء من إقامة لأن الإضافة عوض عنها. انتهى. وهذا قول الفراء، زعم أن تاء التأنيث قد تُحذف للإضافة، وهو مذهب مَرْجُوح.

انظر البحر ٦/٣٢٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٥٤، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٣٩٨، والكشاف ٢/٣٩، وحاشية الشمني ٢/٢٤٧.

(٥) أي: من أجل اشتراط ألا يكون المحذوف عوضاً.

ثُمَّ لَا يَجْتَمَعَانِ^(١)، وَمِنْ هُنَا قَالَ أَبُو مَالِكٍ^(٢): «إِنَّ الْعَرَبَ لَمْ تُقَدِّرْ أَخْرَفَ النَّدَاءِ عَوَضاً عَنْ «أَدْعُو» و«أُنَادِي»؛ لِإِجَازَتِهِمْ^(٣) حَذْفُهَا»^(٤).

السَّابِعُ وَالثَّامِنُ^(٥):

أَلَا يُؤَدِّي حَذْفُهُ^(٦) إِلَى تَهْيِئَةِ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ وَقَطْعِهِ^(٧) عَنْهُ، وَلَا إِلَى إِعْمَالِ الْعَامِلِ الضَّعِيفِ^(٨) مَعَ إِمْكَانِ إِعْمَالِ الْعَامِلِ الْقَوِيِّ، وَلِلْأَمْرِ الْأَوَّلِ^(٩) مَنَعَ الْبَصِيرُونَ حَذْفَ الْمَفْعُولِ^(١٠) الثَّانِي مِنْ نَحْوِ «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ» لِثَلَا يَتَسَلَّطُ^(١١) عَلَى «زَيْدٍ»، ثُمَّ يُقْطَعُ عَنْهُ^(١٢) بِرَفْعِهِ بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ، وَلَا جَمَاعَ الْأَمْرَيْنِ^(١٣) أُمْتَنَعَ عِنْدَ الْبَصِيرَيْنِ أَيْضاً حَذْفُ الْمَفْعُولِ فِي نَحْوِ «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ»؛

-
- (١) أَي: لَا يَجْتَمِعُ الْمَصْدَرُ وَالْخَبَرُ بَعْدَ «كَانَ» فَلَا تَقُولُ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ كَوْنًا تَقِيًّا.
- (٢) قُلْتُ: انْظُرْ شَرْحَ التَّسْهِيلِ ٣/٣٨٥، وَانْظُرِ الْهَمْعَ ٢/٣٢ - ٣٤، وَالْأَرْتِشَافَ/٢١٧٩.
- (٣) قُلْتُ: انْظُرْ مَا سَبَقَ ٤/٤٤٨ «يَا» النَّصْبُ عِنْدَهُ بِ «أَدْعُو» مُحذُوفًا لَزُومًا وَلَيْسَ بِ «يَا» وَأَخَوَاتِهَا.
- (٤) أَي: حَذْفَ أَحْرَفِ النَّدَاءِ، وَلَوْ كَانَتْ عَوَضاً عَنْ أَدْعُو، أُنَادِي، لَمَا صَحَّ الْحَذْفُ.
- (٥) مِنْ شُرُوطِ الْحَذْفِ.
- (٦) أَي: حَذْفُ اللَّفْظِ.
- (٧) وَقَطْعُهُ عَنْهُ بِسَبَبِ حَذْفِهِ، وَهَذَا هُوَ الشَّرْطُ السَّابِعُ.
- (٨) هَذَا هُوَ الشَّرْطُ الثَّامِنُ.
- (٩) تَهْيِئَةُ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ، ثُمَّ قَطْعُهُ عَنْهُ بِسَبَبِ الْحَذْفِ.
- (١٠) فِي م/٣ وَ ٤ وَ ٥ «مَفْعُولُ الثَّانِي».
- أَي: مَفْعُولُ الْفِعْلِ الثَّانِي، وَهُوَ الْهَاءُ مِنْ «ضَرَبْتُهُ».
- (١١) أَي: «ضَرَبْتُ». وَفِي م/٥ «يُسَلَّطُ».
- (١٢) فَلَا يَنْصَبُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ مَرْفُوعاً بِ «ضَرَبَنِي»، وَهُوَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ.
- (١٣) الْقَطْعُ عَنِ الْعَمَلِ، وَإِعْمَالُ الْعَامِلِ الضَّعِيفِ.

لأن في حَذْفِهِ تسليطَ «ضَرَبَ» على العمل^(١) في «زيد» مع قَطْعِهِ^(٢) عنه، وإعمالَ
الابتداءِ مع التمكن من إعمال الفعل، ثم حَمَلُوا على ذلك^(٣) «زيدُ ما ضربته»، أو
«هل ضربته»، فمنعوا^(٤) الحَذْفَ^(٥)، وإن لم يؤدَّ إلى ذلك^(٦).

وكذلك^(٧) مَنَعُوا^(٨) رَفَعَ «رأسها» في «أكلت السمكة حتى رأسها» إلا أن

(١) وتسليطه عليه يقتضي جعله منصوباً، وتكون صورة الجملة: زيداً ضربتُ، وذلك بعد
حَذْفِ الضمير. وهو الهاء من «ضربته».

(٢) وذلك لأنه جاء مرفوعاً: «زيدُ ضربتُ»؛ ولهذا لا يُحذف ضمير النصب في هذه الحالة.

(٣) أي: على ما تقدّم من عَدَمِ جواز الحَذْفِ.

(٤) أي: البصريون.

(٥) أي: حذف ضمير النصب في الموضعين من «ضربته».

(٦) أي: منعوا الحَذْفَ وإن لم يؤدَّ حَذْفُهُ إلى تسليط «ضرب» على العمل في زيد مع قطعه
عنه، وإلى إعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل؛ لأنَّ «ما» و«هل» لصدرتيهما لا
يتسلط ما بعدهما على العمل فيما قبلهما؛ لأنَّ ذلك يَسْتَلْزِمُ إخراجهما عن الصدرية
ووقوعهما حَشْوَاً. انظر الشمني ٢/٢٤٧.

(٧) في م/٣ «ولذلك»، وأشار إلى هذا الشمني، فقال: «يقع في بعض النسخ باللام في
أوله... الإشارة عليه لأجتماع الأمرين، وفي بعضها: وكذلك بكاف التشبيه والإشارة
عليه» الحاشية ٢/٢٤٧.

(٨) حاصل الكلام عند البصريين أنهم مَنَعُوا في المثال المذكور رَفَعَ «رأسها» إذا لم يُذكر
الخبر؛ لأنَّ في الرفع تهينة «حتى» أو «أكلت» للعمل مع القطع عنه وإعمال الأضعف
وهو الابتداء؛ لكونه معنوياً مع إمكان إعمال الأقوى وهو «حتى»، أو الفعل «أكلت»
لكونه لفظياً.

انظر حاشية الشمني ٢/٢٤٧، وانظر حاشية الأمير ٢/١٥٩.

يُذَكِّرُ الْخَبَرَ فتقول: مأكولٌ؛ ولأَجتماعهما^(١) مع الإلباس مَنَعَ الجميع^(٢) تقديم الخبر في نحو^(٣) «زَيْدٌ قام»؛ ولأَنتفاء الأمرين^(٤) جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو^(٥): «زَيْدٌ ضَرَبَ عمراً»، وإن لم يَجْزْ تقديم الخبر^(٦)، فأجازوا^(٧) «زَيْدًا أَجَلَهُ»^(٨) أَخْرَزَ. وقال البصريون^(٩) في قوله^(١٠):

[قَنَافِذُ هَذَا جُونٌ حَوْلَ بَيْوتِهِمْ] بما كان إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا

(١) أي: تهيئة العامل للعمل ثم قُطِعَ عنه، وإعمالُ العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي.

(٢) أراد بالجميع جميع البصريين، فالكوفيون يجيزون تقديم الخبر في نحو ذلك، وبالإلباس: إلباس الفاعل بالمبتدأ.

(٣) منعوا أن تَقْدُم «قام» على «زَيْدٌ»؛ لأنك لو قَدَّمْتَه عليه لَسَاطَتَه على «زَيْد» ثم قطعتُه عنه، وجَعَلْتَ فاعله ضميراً، وإذا أبقيت «زَيْدًا» مبتدأ مع تَقْدُم «قام» عليه فإِنَّكَ تُعْمِلُ فيه الأبتداء مع تَمَكُّنِكَ من إعمال الفعل فيه لتَقْدُمه؛ فأنت بذلك تُعْمِلُ العاملَ الضعيفَ، وتُلْغِي فيه عَمَلَ العامل القوي وهو الفعل. وعلى هذا يقع الإلباس؛ فَإِنَّكَ لا تعلم في: «قام زيد» أهو جملة أسمية أو فعلية.

انظر الدسوقي ٢/٢٤٣ وقد نقله عن الدماميني.

(٤) وهما تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه، وإعمال العامل الضعيف.

(٥) أي: فقد أجازوا: عمراً زَيْدٌ ضرب.

(٦) وهو جملة «ضرب».

(٧) وكانت الجملة قبل تقديم معمول الخبر: أَجَلَهُ أَخْرَزَ زَيْدًا.

(٨) ضبطه الشيخ محمد بفتح اللام من «أجله» وهو غير الصواب، فهو هنا مبتدأ خبره الجملة بعد، وجاء مضبوطاً بالضم في م/١ و٢.

(٩) في م/١ و٣ «وقالوا في قوله»، ولفظ «البصريون» غير مثبت فيهما.

(١٠) البيت من قصيدة للفرزدق هجا بها جريراً، ويخاطب بها عمر بن لجأ التيمي، والمثبت

عَجَزَ البيت، وصَدَّرَهُ ما وضعته بين معقوفين.

إِنَّ «عَطِيَّةً» مبتدأ، و«إِيَّاهُمْ»: مفعولُ «عَوَّدَ»، والجملةُ خَبَرُ «كَانَ»، وأسمُها ضميرُ الشَّانِ.

وقد خَفِيَتْ هذه الثُّكَّةُ ^(١) على أبنِ عُصفور فقال ^(٢): «هربوا من مَحْذُورٍ - وهو أَنْ يَفْصَلُوا بينَ كانَ وأسمِها بمعمولِ خبرِها - فَوَقَعُوا في مَحْذُورٍ آخرَ، وهو تقدِيمُ معمولِ الخبرِ حيثُ لا يتقدَّمُ خَبَرُ المبتدأ».

= وفي الديوان: دَرَّاجُونَ حول بيوتهم، وهو بمعنى هَدَاجُونَ، ويروى: دَرَّامُونَ، وقوله: قَنَافَذَ، على تقدير: هم قَنَافَذَ، وهو جمع قُنْفُذَ، حيوان معروف يُضْرَبُ به المثل في سرى الليل، يقولون: هو أَسْرَى من قُنْفُذَ. والهدَّاجون: جمع هَدَّاجَ، والهدَّجان: مشية الشيخ، ودَرَّامُونَ: من دَرِمَ يَذَرِمُ إذا مَشَى مَشْيَ الْمُثْقَلِ بسرعة، وعَطِيَّةٌ: والد جرير. قال البغدادي: إِنَّ رَهطَ جرير كالقنَافذَ لمشيهم في الليل للسرقة والفُجُورِ، وإنَّ أبا جرير هو الذي عَوَّدَهُمْ ذلك.

و«كَانَ» في هذا البيت: عند البصريين «زائدة» أو شَأْنِيَّةٌ.

وعَطِيَّةٌ: مبتدأ، عَوَّدَا: فعل ماضٍ والألف للإطلاق، فاعله: ضمير مستتر يعود على عطية، ومفعول «عَوَّدَ» «إِيَّاهُمْ»، وقد كان: «عَوَّدَهُمْ» ضميراً متصلاً، فلما تقدَّم الضميرُ على الفعل انفصلَ، وجملة «عَوَّدَهُمْ» خبر المبتدأ، وجملة «عطية عَوَّدَهُمْ» في محلِّ نصب خبر «كَانَ»، وذكرْتُ أَنَّ «أسم» «كَانَ» ضميرُ الشَّانِ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٨/٧، والخزانة ٥٧/٤، والعيني ٢٤/٢، وشرح الأشموني ١٩٠/١، والمقتضب ١٠١/٤، والهمع ٩٢/٢، وشرح الجمل لأبنِ عصفور ٣٩٣/١، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٧٧/١، والديوان ١٨١/١.

(١) وهي عِلَّةُ جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ في المثال المتقدم: «زيد ضرب عمراً» مع امتناع تقديم نفس الخبر.

(٢) قلت: انظر فحوى هذا القول في شرح الجمل لأبنِ عصفور ٣٩٣/١.

وانظر فيه باب الاشتغال ٣٦١/١ وما بعدها.

وقد يَبَيَّنُ أَنَّ أَمْتَنَاقَ تقديمِ الخبرِ في ذلكَ لمعنى مفقود^(١) في تقديم معموله؛ وهذا بخلاف عِلَّةِ أَمْتَنَاقِ تقديمِ المفعولِ على «ما» النافية في نحو^(٢): «ما ضَرَبْتُ زيدا»؛ فإنه^(٣) لنفسِ العِلَّةِ المقتضية لأَمْتَنَاقِ تقديمِ الفعلِ عليها^(٤)، وهو وقوعُ «ما» النافية^(٥) حَشْوَاً.

* * *

(١) وهو تهية العامل للعمل ثم قطعه عنه، وإعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، وإلباس المبتدأ بالفاعل.

(٢) ذكر هذا المثال من قبل، وكانت العِلَّةُ في عدم تقديم المعمول وهو «زيداً» هو أَنَّ «ما» النافية لها الصُّدْرُ، فلا يتقدَّم عليها معمول ما بعدها.

(٣) أي: المنع من التقديم.

(٤) أي: على «ما».

(٥) في حاشية الأمير: «النافية فيه حشواً» ١٥٩/٢ بزيادة فيه، وأثبتها مبارك، ووضعها الشيخ محمد بين معقوفين، وهو غير مثبت في المخطوطات، ولا متن حاشية الدسوقي.

تَبْيِيْهِ

رُبَّمَا خُوْلِفَ مُقْتَضَى هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ ^(١) أَوْ أَحَدِهِمَا فِي ضَرُورَةٍ أَوْ قَلِيلٍ ^(٢) مِنَ الْكَلَامِ .
فَالأَوَّلُ ^(٣) كَقَوْلِهِ ^(٤) :

وخالِدٌ يَحْمَدُ ساداتنا [بالحق، لا يَحْمَدُ بالباطل]

وقوله ^(٥) :

[قد أَضَبَحْتَ أَمْ الْخِيَارِ تَدْعِي * عَلَيَّ ذَنْباً] كُلُّهُ لَمْ أَضْنَعِ

(١) أي: السَّابِعُ والثَّامِنُ: السَّابِعُ هو تَهْيِئَةُ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ ثُمَّ قَطْعُهُ عَنْ ذَلِكَ، وَالثَّامِنُ: وَهُوَ

إِعْمَالُ الضَّعِيفِ مَعَ إِمْكَانِ إِعْمَالِ الْعَامِلِ الْقَوِي .

(٢) «قَلِيلٌ» غَيْرُ مُثَبَّتٍ فِي م/٣ .

(٣) أي: مِمَّا خُوْلِفَ فِيهِ هَذَانِ الشَّرْطَانِ .

(٤) قَائِلُهُ: الْأَسْوَدُ بْنُ يَعْفرَ، وَتَمَتَّتْ مَا وَضَعْتَهُ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ، وَرَوَى الْبَيْتَ بِحَذْفِ الْوَاوِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ حَذْفُ الضَّمِيرِ الرَّابِطِ مِنْ جُمْلَةِ الْخَبَرِ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ: وَخَالِدٌ يَحْمَدُهُ سَادَاتُنَا، وَقَدْ

هَيَّأَ الْفِعْلَ «يَحْمَدُ» لِلْعَمَلِ فِي الضَّمِيرِ ثُمَّ قَطَعَهُ عَنْهُ، وَسَادَاتُنَا: فَاعِلٌ «يَحْمَدُ» .

كَمَا رَفَعَ «خَالِدٌ» وَأَعْمَلَ الْعَامِلَ الضَّعِيفَ وَهُوَ الْإِبْتِدَاءُ مَعَ إِمْكَانِ تَسْلُطِ الْعَامِلِ الْقَوِي

«يَحْمَدُ» عَلَيْهِ، وَنَصَبَهُ بِهِ .

انْظُرْ شَرْحَ الشُّوَاهِدِ لِلْبَغْدَادِيِّ د/٤٨، ٢٨/٧، وَالْمُقَرَّبَ ١/٨٤، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ/

٣٤٨، وَالضَّرَائِرَ الشَّعْرِيَّةَ/١٧٦، وَالْبَحْرَ الْمَحِيْطَ ٨/٢١٩، وَالدَّرَجَاتِ الْمَصُونِ ٦/٢٧٤ .

(٥) الرَّجْزُ لِأَبِي النُّجُمِ، وَتَقَدَّمَ فِي «كُلِّ»، وَكَانَ الشَّاهِدُ فِيهِ تَقَدُّمُ «كُلِّ» عَلَى النَّفْيِ، وَهَذَا

يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ لِعَمُومِ السَّلْبِ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ .

انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ ٣/١١٧ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَيْضاً هُنَا حَذْفُ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ «كُلُّهُ» وَهُوَ يَرِيدُ: كُلَّهُ لَمْ

أَصْنَعُهُ . وَكَانَ الْمُبْتَدَأُ يَأْبَى هَذَا، وَيُرْوَى «كُلُّهُ لَمْ أَضْنَعِ» بِنَصْبِ «كُلِّ» . وَانْظُرْ شَرْحَ الشُّوَاهِدِ

لِلْبَغْدَادِيِّ ٤/٢٤٢ .

وقيل: هو ^(١) في صِيغِ العمومِ أَسهَلُ، ومنه قراءةُ ابنِ عامر ^(٢): ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ أَحْسَنُ﴾.

والثاني كقوله ^(٣):

يَعْكَازُ يُعْشِي النَّاظِرِ — إِذَا هُمْ لَمْحَوْا شِعَاعَهُ
فَإِنْ فِيهِ تَهِيَّةٌ «لَمْحَوْا» للعمل في «شِعَاعَهُ» مع قَطْعِهِ عن ذلك بإعمال «يُعْشِي»

= قلت: وعلى رواية الرفع يكون الفعل قد هُيئَ للعمل في «كُلِّ»، ثم قُطِعَ عن ذلك برفع «كُلِّ». وانظر الضرائر الشعرية/ ١٧٦.

(١) أي: قطع العامل عن العمل بعد تهيته في صيغ العموم أسهل، والعلة في ذلك أنه مسموع.
(٢) سورة الحديد ١٠/٥٧ وتقدمت هذه القراءة. انظر ٥٧٧/٤ - ٥٧٨.

وقد ذكرتُ قراءة الجمهور «وَكُلًّا» بالنصب، وقراءة ابن عامر وعبدالوارث وأبن عباس «وَكُلُّ» بالرفع وهو مبتدأ، والجملة بعده خبر، والضمير الرابط محذوف أي: وَعَدَهُ، وهو ضمير النصب. ولم يقرأ بذلك في سورة النساء ٩٥/٤ بل قرأ كالجماعة بالنصب «وَكُلًّا وعد الله الحسنى».

وانظر كتابي معجم القراءات ٣٣٠/٩ و ١٣٥/٢.

(٣) قائلة: عاتكة بنت عبدالمطلب، تصف لمعان السِّلَاح في سوق عُكاظ، وهو سوق كانت تقام في الجاهلية بين نخلة والطائف في هلال ذي القعدة، وتستمر عشرين يوماً فيتعاكظون، ويتناشدون الأشعار.

وفي م/ ١ و ٢ «يُعْشِي» كذا البَاقِيْنَ الْمُعْجَمَة، وبالعين من الإعشاء، وهو إضعاف البصر، واللمح: شُرْعَة إبصار الشيء.

هم: فاعل لفعل محذوف يُفَسِّرُهُ «لمحوا»، وشِعَاعُهُ: فاعل «يُعْشِي»، فقد هُيئَ الفعل «لمحوا» للعمل فيه، ثم قطع عن ذلك، وأعمل في ضميره ثم حذف الضمير. وعاتكة مختلف في إسلامها.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٨٣/٧، والهمع ١٤٠/٥، وشرح الأشموني ٣٦٠/١، والمقرب ٢٥١/١، وشذور الذهب/ ٤٢٤، والعيني ٣٢٠/١، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٦٥، وأوضح المسالك ٢٧/٢.

فيه، وليس فيه إعمال^(١) ضعيف دون قوي.

وذكر ابن مالك في قوله^(٢):

عَمَّمْتَهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى غَوَاتِهِمْ فَكُنْتُ مَالِكَ ذِي عَيٍّ وَذِي رَشَدٍ

إنه يُرَوَى: «غواتهم» بالأوجه الثلاثة^(٣): فإن ثبتت^(٤) رواية الرفع فهو من الوارد في النوع الأول^(٥) من الشذوذ؛ إذ لا ضرورة تمنع من الجَرِّ والنَّصْب، وقد رُوِيَ.

(١) العامل في البيت فعالان وليس أحدهما بأقوى من الآخر، والمرجح في العمل أسبقهما عند الكوفيين، وأقربهما عند البصريين، وقد جاء العمل للمتقدم هنا على مذهب الكوفيين. (٢) البيت غير معروف قائله، وتقدم في «حتى» انظر ٢/٢٩٣. وانظر شرح التسهيل لأبن مالك ١٦٧/٣

(٣) أي برفع «غواتهم» ونصبه وجزه، والرفع على أن «حتى» حرف ابتداء، والنصب بالعطف على الضمير المنصوب في عمتهم، والجَرِّ بـ «حتى».

(٤) قال الدماميني «وشك المصنف في ثبوت رواية الرفع مع تصريح ابن مالك الإمام العدل الثقة بثبوتها غير مناسب، وأيضاً فهو منافٍ لجزميه بذلك في فضل «حتى»؛ حيث قال هناك: وقد روي بالأوجه الثلاثة...».

انظر حاشية الشمني ٢/٢٤٨.

قال الشمني: «وأقول: تصريح ابن مالك برواية الرفع وجزم المصنف بها لا يقتضي ثبوتها، بمعنى صحتها، فكم من مروي ليس بصحيح، والشك إنما هو في الصحة».

قلت: ليس هذا برد، وإنما تبع المصنف شيخه في الشك بهذه الرواية فقد قال أبو حيان: «وإن صح في «غواتهم» الرفع عن العرب كان حجة لهذا المذهب» وذكر المرادي الخلاف، وما ذكره أبو حيان، ثم قال: «فإن صح الرفع في «غواتهم» كان حجة على الجواز».

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣/١٣٢، والجنى الداني/٥٥٣، وانظر ما تقدم ٢/٢٩٣، الحاشية/٧، ففيها التعليق على البيت.

(٥) أي: ما حُوِّلَ فيه مقتضى الشرطين المذكورين، والسبب في ذلك أن الخبر بعد «حتى» غير مذكور، وفيه تهيئة «حتى» للجَرِّ مع قطعها عنه، وإعمال العامل الضعيف وهو الابتداء في «غواتهم» مع إمكان إعمال العامل الأقوى وهو العامل اللفظي «حتى».

بَيَانُ أَنَّهُ قَدْ يُظَنُّ أَنَّ الشَّيْءَ مِنْ بَابِ الْحَذْفِ وَلَيْسَ مِنْهُ

جَرَتْ عَادَةُ النَحْوِيِّينَ أَنْ يَقُولُوا^(١): «يُحَذَفُ الْمَفْعُولُ اخْتِصَارًا وَأَقْتِصَارًا»، ويريدون بالاختصار الحذفَ لِذِلِّيلٍ، وبالاقتصار الحذفَ لغيرِ دليلٍ. . وَيُمَثِّلُونَهُ بِنَحْوِ^(٢) ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ أَي: أَوْقِعُوا هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ، وَقَوْلِ الْعَرَبِ فِيمَا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ^(٣) «مَنْ يَسْمَعُ يَحَلْ» أَي تَكُنْ مِنْهُ خِيَلَةً.

وَالْتَحْقِيقُ أَنَّ يُقَالُ: إِنَّهُ تَارَةً يَتَعَلَّقُ الْعَرَضُ بِالْإِعْلَامِ بِمَجَرَّدِ^(٤) وَقَوَعِ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ مَنْ أَوْقَعَهُ أَوْ مَنْ أَوْقَعَ عَلَيْهِ، فَيُجَاءُ بِمَصْدَرِهِ^(٥) مُسْتَدًّا إِلَى فِعْلِ كَوْنِ عَامٍّ،

(١) نقل هذا النَّصَّ عَنِ الْمُصَنِّفِ السُّيُوطِيِّ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ. انظر ٤٢٧/٢ - ٤٢٩.

(٢) سورة البقرة ٦٠/٢، وَتَقَدَّمَ بَعْضُهَا فِي حَرْفِ الْفَاءِ ٥٠٩/٢، وَفِي «مَا أَفْتَرَقَ فِيهِ الْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ» ٤٢٠/٥.

وَيَتَكَرَّرُ هَذَا التَّرَكِيبُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ ١٨٧/٢ ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾. وَكَذَا فِي سُورَةِ الطُّورِ ١٩/٥٢، وَالْحَاقَّةِ ٢٤/٦٩، وَالمُرْسَلَاتِ ٤٣/٧٧.

(٣) مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ٣٠٠/٢، قَالَ الْمِيدَانِيُّ: «الْمَعْنَى: مَنْ يَسْمَعُ أَخْبَارَ النَّاسِ وَمَعَالِيَهُمْ يَقَعُ فِي نَفْسِهِ عَلَيْهِمُ الْمَكْرُوهُ».

وَانْظُرِ الْمُسْتَقْصَى ٣٦٢/٢ قَالَ مَا قَالَهُ الْمِيدَانِيُّ، ثُمَّ قَالَ: «وَمَقْعُولًا «يَحَلْ» مَحْذُوفَانِ».

(٤) فِي م/٥ «لِمَجَرَّدِ».

(٥) ذَهَبَ الدَّمَامِينِيُّ إِلَى أَنَّ فِي الْكَلَامِ قَلْبًا «وَأَنَّ الصَّوَابَ أَنْ يُقَالَ: فَيُجَاءُ بِمَصْدَرِهِ مُسْتَدًّا إِلَيْهِ فِعْلٌ كَوْنِ عَامٍّ».

وَتَعَقَّبَهُ الشُّمْنِيُّ فَقَالَ: «وَأَقُولُ لَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي تَقْرِيرِ الْقَلْبِ أَوَّلَى مِنْ تَقْرِيرِهِ [أَي: تَقْرِيرِ الْمَصْنُفِ]، وَأَنَّ تَعْيِيرَهُ [أَي الدَّمَامِينِيُّ] بِالصَّوَابِ لَيْسَ بِصَوَابٍ إِلَّا عَلَى مَجَرَّدِ الْقَلْبِ فِي الْكَلَامِ، أَوْ عَلَى أَنَّ يُرِيدُ بِالصَّوَابِ مَا يَقَابِلُ الْقَلْبَ».

انظر الحاشية ٢٤٨/٢، وانظر حاشية الأمير ١٦٠/٢.

فَيُقَالُ^(١): حَصَلَ حَرِيقٌ أَوْ نَهَبٌ.

وتارةً يتعلّق بالإعلام بمجرّد إيقاع الفاعل للفعل، فَيَقْتَصِرُ عليهما^(٢)، ولا يُذَكَّرُ المفعول، ولا يُنَوَّى؛ إذ المَنَوِيُّ كالثابت، ولا يُسَمَّى^(٣) مَحْدُوفًا؛ لأنَّ الفعلَ يُنَزَّلُ لهذا القَصْدِ مَنَزِلَةً ما لا مَفْعُولَ له، ومنه^(٤) ﴿رَبِّیَ الَّذِی یُحِیْءُ وَیُمِیْتُ﴾^(٥)، ﴿هَلْ یَسْتَوِی الَّذِینَ یَعْلَمُونَ وَالَّذِینَ لَا یَعْلَمُونَ﴾^(٦)، ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾^(٧)، ﴿وَإِذَا رَأَیْتُمْ ثُمَّ﴾^(٨). إذ المَعْنَى^(٩) ربي الذي یَفْعَلُ الإحیاءَ والإماتةَ، وهل^(١٠) یستوی من

(١) قال الدسوقي: «أي: في مقام قُصِدَ فيه الإخبارُ بحصول حَرَقٍ أو نَهَبٍ من غير إرادة بَيَانٍ من أَوْقَعَهُ، ومن وَقَعَ عليه».

الحاشية ٢/٢٤٤.

(٢) أي: على الفعل والفاعل، ولا يُنْظَرُ إلى المفعول.

(٣) أي: المفعول غير المذكور.

(٤) أي: مما قُصِدَ منه الإعلامُ بمجرّد وقوع الفعل من الفاعل.

(٥) سورة البقرة ٢/٢٥٨، وتقدّم بعضها في «ما» المصدرية الزمانية ٤/٥٨، وفي أقسام العطف ٥/٤٩٢.

(٦) سورة الزمر ٣٩/٩، انظر ما سبق ١/٧٠.

(٧) الآية: ﴿يَنْبَغِي مَاذِمَّ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/٣١.

(٨) سورة الإنسان ٧٦/٢٠، وتقدّمت في «ثُمَّ»، انظر ما سبق ٢/٢٣٥.

(٩) في آية سورة البقرة وهي أول الآيات المُسْتَشْهَد بها.

وانظر البحر المحيط ٢/٢٨٨.

(١٠) حديثه هذا في آية الزمر، وهي الآية الثانية، قال أبو حيان: «والظاهر من اتّصَفَ بهذه الأوصاف من غير تعيين...، ولما ذكر العمل ذكر العِلْمُ فقال... فَدَلَّ على أنَّ كمال الإنسان محصور في هذين المقصودين لا يستوي هذان كما لا يستوي المطيعُ والعاصي، والمراد بالعِلْمُ هنا ما أدّى إلى معرفة الله ونجاة العبد من سُخْطِهِ» انظر البحر ٧/٤١٩.

يُتَّصَفُ بِالْعِلْمِ وَمَنْ يَنْتَفِي عَنْهُ الْعِلْمُ، وَ^(١) «أَوْقِعُوا الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ، وَذَرُّوا الْإِسْرَافَ، وَإِذَا^(٢) حَصَلَتْ مِنْكَ رُؤْيَةٌ هُنَالِكَ.

ومنه^(٣) على^(٤) الْأَصَحُّ ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾^(٥)، أَلَا تَرَى^(٦) أَنَّهُ^(٧) عَلَيْهِ

(١) حديثه هذا في الآية الرابعة، وهي آية الأعراف.

وما ذكره الْمُصَنِّفُ هنا هو عين ما ذكره شيخه أَبُو حَيَّان، فَإِنَّهُ بَعْدَ أَنْ عَرَضَ أَقْوَالَ الْمَفْسِّرِينَ مِنْ أَكْلِ اللَّحْمِ وَالذَّسَمِ، وَشُرْبِ اللَّبَنِ، وَهَذَا كَانَ مِمَّا يَحْرُمُونَهُ، قَالَ: «وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَثَرُ بِلَابِحَةِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ مِنْ كُلِّ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُؤْكَلَ أَوْ يُشْرَبَ... البحر ٢٩٠/٤.

(٢) هذا حديث في آية الإنسان، وذكر من قبل في «ثم» أَنَّ مَنْ أَعْرَبَهُ مَفْعُولاً لـ «رَأَيْتَ» فَقَدْ غَلِطَ، وَالَّذِي أَعْرَبَهُ كَذَلِكَ الْفَرَاءُ وَالْأَخْفَشُ، وَرَدَّ هَذَا الْعُلَمَاءُ.

انظر ما سبق ٢٣٥/٢ والحاشية/٧.

(٣) أي: مما قُصِدَ مِنْهُ الْإِعْلَامُ بِمَجْرَدِ إِيقَاعِ الْفَاعِلِ الْفِعْلَ.

(٤) قوله على الْأَصَحِّ هو قول عبدالقاهر والزمخشري. أما السكاكي فله تقدير في الآية يأتي بعد ذكرها.

(٥) الآية: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنْ النَّكَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ أَمْرَاتَيْنِ تَذَوْدَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَلُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ سورة القصص ٢٨/٢٣.

قال الزمخشري: «فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ تَرَكَ الْمَفْعُولَ غَيْرَ مَذْكُورٍ فِي قَوْلِهِ «يَسْقُونَ» وَ«تَذَوْدَانِ» وَ«لَا نَسْقِي»؟ قُلْتُ: لِأَنَّ الْغَرَضَ هُوَ الْفِعْلُ لَا الْمَفْعُولُ...». انظر الكشف ٤٦٩/٢ - ٤٧٠.

وانظر دلائل الإعجاز/ ١٦١ «ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصَرٍ أَنَّهُ لَيْسَ ذَلِكَ كُلُّهُ إِلَّا عَلَى أَنْ يَتَرَكَ ذِكْرَهُ وَيُؤْتَى بِالْفِعْلِ مطلقاً...».

أما السكاكي فقد ذكر في المفتاح/ ٢٢٩ إرادة يسقون مواشيهم، وتذودان عنهما، ولا نسقي غنمهما حتى يصدر الرعاء مواشيهم.

(٦) قلت: هذا نصُّ الزمخشري، لا عمل للمصنّف فيه غير النقل، قال الزمخشري: «أَلَا تَرَى أَنَّهُ رَحِمَهُمَا لِأَنَّهُمَا كَانَتَا عَلَى الدِّيَادِ، وَهَمَّ عَلَى السَّقْيِ، وَلَمْ يَزَحْنَهُمَا لِأَنَّ مَذَوْدَهُمَا غَنَمٌ وَمَسْقِيَّتُهُمْ إِبِلٌ مَثَلًا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمَا: لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ. المقصود فيه السقي لا المسقي...» انظر الكشف ٤٧٠/٢، وتأمل صنيع المصنّف!!

(٧) أي: موسى عليه السلام.

الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا رَجَمَهُمَا^(١) إِذْ كَانَتَا عَلَى صِفَةِ الذِّيَادِ^(٢) وَقَوْمُهُمَا عَلَى السَّقْيِ^(٣)، لَا لَكُونِ مَذُودِهِمَا^(٤) غَنَمًا وَمَسْقِيَهُمْ^(٥) إِيْلًا، وكذلك المقصود من قولهما^(٦): «نَسْقِي»^(٧) السَّقْيُ لَا الْمَسْقِي، وَمَنْ^(٨) لَمْ يَتَأَمَّلْ قَدَّرَ: يَسْقُونَ إِيْلَهُمْ، وَتَذُودَانِ غَنَمَهُمَا، وَلَا نَسْقِي غَنَمَنَا^(٩)^(١٠) وَتَارَةً يُقْصَدُ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى فَاعِلِهِ، وَتَعْلِيْقُهُ بِمَفْعُولِهِ؛ فَيُذَكَّرَانِ نَحْوُ^(١١): «لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا»، «وَلَا تُقْرَبُوا الرِّبَا»^(١٢)، وَقَوْلِكَ: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا». وَهَذَا النَّوْعُ^(١٣) إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ مَفْعُولُهُ قِيلَ: مَحْذُوفٌ نَحْوُ^(١٤): «مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى»،

(١) أَي: رَجَمَ يَتَنَّى شَعِيبَ عَلَيْهِ السَّلَام.

(٢) مَفْهُومٌ مِنْ «تَذُودَانِ»، وَهُوَ الْإِمْتِنَاعُ مِنَ السَّقْيِ.

(٣) مَفْهُومٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «يَسْقُونَ».

(٤) أَي: مَا تَذُودَانِهِ.

(٥) أَي: مَا يَسْقِيهِ الْقَوْمُ عَلَى مَاءِ مَدِينٍ.

(٦) فِي م/٣ وَ٤ «قَوْلُهُمْ» وَفِي م/٢ وَ٥ «مِنْ قَوْلِهِمَا» غَيْرُ مُثَبَّتٍ.

(٧) أَي: فَعَلَ السَّقْيَ.

(٨) يَعْنِي بِهَذَا السَّكَائِي. وَانْظُرْ مِفْتَاحَ الْعُلُومِ/٢٢٩ وَقَدْ ذَكَرْتَ كَلَامَهُ قَبْلَ قَلِيلٍ.

(٩) فِي الْمِفْتَاحِ: «وَلَا تَسْقِي غَنَمَهُمَا».

(١٠) تَتِمَّةُ نَصِّ السَّكَائِي: «حَتَّى يَصْدُرَ الرِّعَاءُ مَوَاشِيَهُمْ».

(١١) الْآيَةُ: «تَأْتِيهَا الرِّبَا ۖ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ»

سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ ٣/١٣٠.

(١٢) تَتِمَّةُ الْآيَةِ: «... إِنَّكُمْ كَانْتُمْ فِيْهِ سَيِّئًا» سُورَةُ الْإِسْرَاءِ ١٧/٣٢.

(١٣) أَي: هَذَا النَّوْعُ مِنَ الْجُمْلِ الَّذِي يُقْصَدُ فِيهِ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ، وَتَعْلِيْقُ هَذَا الْإِسْنَادِ

بِالْمَفْعُولِ.

(١٤) سُورَةُ الضُّحَى ٩٣/٣.

وَالْمَحْذُوفُ فِي «قَلَى» هُوَ الضَّمِيرُ. أَي: قَلَاكَ، وَكَانَ الْحَذْفُ لِلذِّكْرِ فِيمَا سَبَقَ فِي

«وَدَّعَكَ»، وَمَعْنَى قَلَاكَ: أَبْغَضَكَ، وَهَجَرَكَ، وَتَرَكَ الْإِحْسَانَ إِلَيْكَ.

وقد يكونُ في اللفظ ما يستدعيه^(١) فَيَحْضُلُ الْجَزْمُ^(٢) بوجوب تقديره نحو^(٣)
 ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾، ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾^(٤)، و^(٥):

حَمَيْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٍ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ

* * *

(١) أي: ما يَسْتَدْعِي ذِكْرَ المفعول.

(٢) قال الدماميني: «فرض الكلام فيما إذا قُصِدَ إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله، فإذا لم يُذَكَّرْ حينئذٍ جَزْمًا بوجوب تقديره؛ لأنه مقتضى ذلك، القصد سواء وُجِدَ في اللفظ ما يستدعيه نحو: ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾، أو لم يُوجَدْ نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَّ﴾ الضحى ٣/٩٣...» حاشية الشمني ٢/٢٤٨.

(٣) سورة الفرقان ٤١/٢٥ وتقدّمت في «ما»، انظر ٤/١٢٠.

الهاء محذوفة من «بعث»، والتقدير: بعثه، وهو الضمير الرابط.

(٤) سورة الحديد ١٠/٥٧، وتقدّمت في ٤/٥٧٧ - ٥٧٨، وذكرت فيه قراءة ابن عامر بالرفع، كما تكررَت في البيّنة بعد شروط الحذف/ انظر ص/ ٣٥٣.

(٥) جاء البيت تاماً في م/ ٢، وأُثْبِتَ عَجْزُهُ في بقية المخطوطات، ولم يُثْبِتْ صَدْرُهُ، وتقدّم البيت في «ما يحتاج إلى رابط» انظر ٥/٦٠٢، والتقدير: حَمَيْتَهُ، والبيت لجريير في مدح عبد الملك بن مروان.

بَيَانُ مَكَانِ الْمُقَدَّرِ

القياسُ أَنَّ يُقَدَّرَ الشَّيْءُ فِي مَكَانِهِ الْأَصْلِيِّ؛ لثَلَا يُخَالِفَ الْأَصْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ^(١)
الْحَذْفِ، وَوَضَعَ الشَّيْءُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ.

فَيَجِبُ أَنْ يُقَدَّرَ الْمُفَسِّرُ فِي نَحْوِ «زَيْدًا رَأَيْتُهُ» مُقَدِّمًا عَلَيْهِ^(٢)، وَجَوَزَ
الْبَيَانِيُّونَ تَقْدِيرَهُ مُتَأَخِّرًا^(٣) عَنْهُ، وَقَالُوا: لِأَنَّهُ يَفِيدُ الْأَخْتِصَاصَ حِينَئِذٍ، وَلَيْسَ
كَمَا تَوَهَّمُوا^(٤)، وَإِنَّمَا يُزْتَكَبُ ذَلِكَ^(٥) عِنْدَ تَعَدُّرِ الْأَصْلِ، أَوْ عِنْدَ اقْتِضَاءِ أَمْرٍ
مَعْنَوِيٍّ^(٥).

(١) كَذَا جَاءَ فِي الْمَخْطُوطَاتِ عَلَى الْإِضَافَةِ مَا عَدَا الرَّابِعَةَ، فَقَدْ جَاءَ فِيهَا: مِنْ وَجْهَيْنِ:
الْحَذْفِ...، وَكَذَا جَاءَ بِالْإِضَافَةِ فِي مَتْنِ حَاشِيَةِ الدُّسُوقِيِّ، وَفِي مَتْنِ حَاشِيَةِ الْأَمِيرِ،
وَطَبْعَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ، وَمَبَارَكُ: «مِنْ وَجْهَيْنِ...».

(٢) أَي: رَأَيْتُ زَيْدًا رَأَيْتُهُ...

(٣) قَالَ الدَّمَامِينِيُّ: «بَلْ لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا تَوَهَّمُ هُوَ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يُقَدِّرُونَهُ مُؤَخَّرًا لِيَفِيدَ الْأَخْتِصَاصَ
إِلَّا عِنْدَ وَجُودِ الْمُقْتَضَى لِلذَلِكَ، وَقَدْ وَاظَمَهُمْ هُوَ عَلَى ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ: وَإِنَّمَا يُزْتَكَبُ عِنْدَ
تَعَدُّرِ الْأَصْلِ، أَوْ عِنْدَ اقْتِضَاءِ أَمْرٍ مَعْنَوِيٍّ لِلذَلِكَ، فَمَا وَجَّهَ اعْتِرَاضُهُ؟» حَاشِيَةُ الشُّمْنِيِّ ٢/٢٤٩،
وَانْظُرْ حَاشِيَةَ الْأَمِيرِ ١٦٠/٢، وَقَالَ بَعْدَهُ الشُّمْنِيُّ: «وَأَقُولُ: إِنَّ كَلَامَهُمْ يَقْتَضِي
جَوَازَ تَقْدِيرِهِ مُؤَخَّرًا عِنْدَ عَدَمِ مَا يَقْتَضِي تَأْخِيرَهُ، وَعِنْدَهُ هُوَ يَجِبُ تَقْدِيرُهُ مُقَدِّمًا.

قَالَ الْفَتَاوَانِيُّ فِي مَطْوَلِهِ: وَأَمَّا نَحْوُ: زَيْدًا عَرَفْتُهُ، فَتَأْكِيدُ إِنَّ قُدِّرَ الْفَعْلُ الْمَحْذُوفُ قَبْلَ
الْمَنْصُوبِ نَحْوُ: عَرَفْتُ زَيْدًا عَرَفْتُهُ، وَإِنْ لَمْ يُقَدَّرِ الْمَفْسَّرُ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ بَلْ بَعْدَهُ
نَحْوُ: زَيْدًا عَرَفْتُهُ [كَذَا] عَرَفْتُهُ فَتَخْصِيصُ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيمَ عَلَى الْمَحْذُوفِ كَالْتَّقْدِيمِ عَلَى
الْمَذْكُورِ...».

(٤) أَي: التَّأْخِيرُ.

(٥) مِثْلُ إِفَادَةِ التَّخْصِيصِ.

فالأول^(١) نحو^(٢) «أَيُّهُمْ رَأَيْتَهُ»، إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، ونحو: «وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَهُمْ»^(٣) فيمن نصب^(٤)؛ إذ لا يلي «أَمَّا» فعل^(٥)، وكُنَّا قَدَمْنَا^(٦) في نحو: «في الدار زيد» أن متعلّق الظرف^(٧)، يقدَّر مؤخراً عن «زيد»؛ لأنّه في الحقيقة الخبر، وأصل الخبر أن يتأخّر عن المبتدأ^(٨)، ثم ظهر لنا أنّه يحتمل تقديره^(٩) مقدّماً لمعارضة أصل آخر، وهو أنّه^(١٠) عامل في الظرف، وأصل العامل أن يتقدّم على المعمول، اللهمّ إلا أن يُقدَّر المتعلّق فعلاً فيجب التأخير^(١١)؛ لأنّ الخبر الفعلّي لا يتقدّم على المبتدأ في مثل هذا، وإذا قلت: «إنّ خلقك زيدا» وجب تأخير المتعلّق، فعلاً كان أو اسماً؛ لأنّ مرفوع «إنّ» لا

(١) وهو تعدُّر الأصل.

(٢) فلا يقال: رأيت أيهم رأيته؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله فلا بُدّ من تقدير «رأيت» متأخراً عنه: أيهم رأيت رأيته، وضبطه مبارك: أيهم، بنصب «أي».

(٣) سورة فصلت ٤١/١٧، وتقدّمت انظر ٣٦٦/١.

(٤) تقدّمت قراءة النصب، انظر ما سبق ٣٦٦/١، والحاشيتين ٥ و ٦.

(٥) تقدّم هذا في أواخر الباب الثالث. انظر ما سبق ٣٥٠/٥.

(٦) فلا يقال في تفسيره: وأمّا هدينا ثمود فهديناهم.

(٧) أي: الجاز والمجرور.

(٨) انظر في الموضع المحال عليه «تعيين موضع التقدير، وانظر الحاشية ٧»، فقد نقلت نصّه هذا فيما تقدّم.

(٩) أي: يجوز تقديره مقدّماً.

(١٠) أي: المتعلّق.

(١١) كان قال فيما سبق: «وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخراً وما يقتضي إيجابه...»

والثاني: نحو «إن في الدار زيدا»؛ لأن «إنّ» لا يليها مرفوعها، ويلزم من قدر المتعلّق فعلاً

أن يقدّره مؤخراً في جميع المسائل؛ لأنّ الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدّم على المبتدأ انظر من

يَسْبِقُ منصوبها، وإذا قلت: «كان خَلْفَكَ زَيْدٌ» جاز الوجهان^(١)، ولو قَدَّرْتَهُ فِعْلاً؛ لأنَّ خَبَرَ «كان» يتقدَّم^(٢) مع كونه فِعْلاً على الصَّحِيح؛ إذ لا تلبس^(٣) الجملة الأسميَّة بالفعليَّة.

والثاني^(٤) نحو: متعلِّق بآء البسملة الشريفة، فإنَّ الزمخشريَّ قَدَّرَهُ مؤخَّراً^(٥). عنها؛ لأنَّ قريشاً كانت تقول^(٦): «بِاسْمِ اللَّاتِ وَالْعُزَّى نَفْعُلُ كَذَا»، فيؤخِّرون^(٧)

(١) أي: تقدير متعلِّق الظرف مقدِّماً على الأسم «زيد»، أو متأخِّراً عنه، وإن كان المقدَّرُ فِعْلاً.

(٢) أي: يتقدَّم على أسمها وإن كان فعلاً.

(٣) تعقبه الدماميني بأنَّ لقائل أن يقول: إنَّ الإلباسَ حاصلٌ بالنظر لما دَخَلَ عليه التاسخ؛ لأنه مع تأخير «زيد» يحتمل أن يكون هو مع رافعه [يقوم: كذا] جملة فعلية خبراً عن ضمير شأن دخلت عليه «كان»، فاستترَ فيها، ويحتمل أن يكون مبتدأ مؤخَّراً أخبر عنه بالفعليَّة المتقدِّمة عليه وهي «يقوم»، وليس ثمة ضمير شأن... فتجوزُ التقديم يُوقِعُ في الإلباس أيضاً، على أن أبين عصفور صَحَّحَ مَنَعَ التقديم في نحو: «كان زيدٌ يقوم»؛ قال: لأنَّ الذي استقرَّ في باب «كان» أنَّك إذا حذفته عاد أسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر، ولو أسقطتها في «كان يقوم زيد» لم يرجعاً إلى ذلك.

وتعقبه الشمني، فذكر أن احتمال تقدير ضمير الشأن هنا احتمالٌ بعيدٌ لا يُعَوَّلُ عليه، ولو سلَّم فقد ذكر المصنِّف في الباب الرابع في المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخَّر لفظاً ورتبة أنه لا ينبغي الحملُ على ضمير الشأن إذا أمكن غيره.

انظر حاشية الشمني. وانظر الباب الرابع ٥٤٢/٥.

(٤) ذكر من قبلُ أنَّ تقدير المتعلِّق متأخراً لأمرين: الأول عند تَعَدُّر الأصل، وقد تقدَّم، والثاني هنا: وتقديره متأخراً لأمرٍ معنوي.

(٥) تقديره: بِاسْمِ اللَّهِ أَفْرَأُ، أو أَتَلُو. انظر الكشاف ٢٢/١.

(٦) أي: قريش تقول هذا قبل الإسلام، أو على تقدير من بقي على كُفْرِهِ منهم بعد الإسلام.

(٧) قال الزمخشري: «فإنَّ قُلْتُ: لِمَ قَدَّرْتُ المحذوف متأخراً؟ قُلْتُ: لأنَّ الأهمَّ =

أفعالهم عن ذِكْرِ ما اتخذوه معبوداً لهم تفخيماً لشأنه بالتقديم، فَوَجَبَ على الموحد أن يَتَقَيَّدَ ذلك في أسم الله تعالى، فإنه الحقيق بذلك، ثم اَعْتَرَضَ ^(١) بـ ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾، وأجاب بأنها ^(٢) أوَّلُ سورة أُنْزِلَتْ ^(٤)، فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهماً. وأجاب عنه ^(٥) السَّكَاكِي ^(٦) بتقديرها ^(٧) مُتَعَلِّقَةٌ بـ ﴿أَقْرَأْ﴾ الثاني. وأَعْتَرَضَهُ

= من الفعل والمتعلِّق به هو المتعلِّق به؛ لأنهم كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون: بأسم اللات، بأسم العزى، فَوَجَبَ أن يَقْصِدَ الموحد معنى اختصاص أسم الله عزَّ وجلَّ بالابتداء، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل، كما فَعَلَ في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ حيث صَرَّحَ بتقديم الأسم إرادة الاختصاص، والدليل عليه قوله: ﴿يَسْمُرُ اللَّهُ جَحْرَهَا وَمُرْسَتْهَا﴾ سورة هود ٤١/١١. الكشف ٢٤/١ - ٢٥.

(١) قال الزمخشري: «فإن قلت: فقد قال: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ فقدم الفعل: قلت: هناك تقديم الفعل أَوْقَعْ؛ لأنها أوَّلُ سورة نزلت، فكان الأمر بالقراءة أهماً» الكشف ٢٥/١.

(٢) الآية: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ سورة العلق ١/٩٦.

(٣) في م/٤ «بأنه».

(٤) في م/٤ وه «نزلت».

(٥) «عنه» مثبت في م/١، وليس في بقية المخطوطات.

(٦) قال السكاكي: «... وكأني بك تقول: فما بال «اقرأ باسم ربك» مقدَّم الفعل على المفعول، وأنَّ كلام الله أَحَقُّ برعاية ما يجب رعايته؟ فالْوَجْهُ عندي أن يحمل «اقرأ» على معنى: افعِل القراءة وأوجد لها، على نحو ما تقدَّم في قولهم: فلاَن يُعْطِي وَيَمْنَعُ، في أحد الوجهين، غير مُعَدَّى إلى مقروء به، وأن يكون: «باسم ربك» مفعول «اقرأ» الذي بعده..

مفتاح العلوم ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٧) هذا أحد الوجهين عند السكاكي.

(٨) يشير بهذا إلى قوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ رَبِّكَ الْأَكْرَمَ﴾ سورة العلق ٣/٩٦.

بعض العَصْرَيْن^(١) بِأَسْتِزَامِهِ^(٢) الْفَضْلَ بَيْنَ الْمُؤَكَّدِ وَتَأْكِيدِهِ بِمَعْمُولِ الْمُؤَكَّدِ. وَهَذَا سَهْوٌ مِنْهُ^(٣)؛ إِذْ لَا تَوْكِيدَ هُنَا، بَلْ أَمْرٌ أَوَّلًا بِإِيجَادِ الْقِرَاءَةِ، وَثَانِيًا بِقِرَاءَةِ مُقَيَّدَةٍ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٤): ﴿الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ وَمِثْلُ هَذَا لَا يُسَمِّيهِ أَحَدٌ تَوْكِيدًا. ثُمَّ هَذَا الْإِشْكَالُ^(٥) لَا زَمَّ لَهُ^(٦) عَلَى قَوْلِهِ: إِنَّ الْبَاءَ مُتَعَلِّقَةٌ بِـ «اقْرَأْ»

(١) فِي حَاشِيَةِ عَلَى م/٣ «هُوَ السَّمِينُ صَاحِبُ الْإِعْرَابِ»، وَذَكَرَ هَذَا الشَّمْنِي فِي الْحَاشِيَةِ ٢/٢٤٩، وَحَاشِيَةِ الْأَمِيرِ ٢/١٦٠.

وَالسَّمِينُ الْحَلَبِيُّ هُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يَوْسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَعْرُوفُ بِالسَّمِينِ الْحَلَبِيِّ، النَّحْوِيُّ، الشَّافِعِيُّ، نَزَلَ الْقَاهِرَةَ، قَرَأَ النَّحْوَ عَلَى أَبِي حَيَّانَ، وَالْقِرَاءَاتَ عَلَى أَبِيْنَ الصَّائِفِ، وَسَمِعَ الْحَدِيثَ مِنَ الدَّبُّوسِيِّ، وَوَلَّى تَدْرِيسَ الْقِرَاءَاتِ وَالنَّحْوِ بِالْجَامِعِ الطُّوْلُونِيِّ، وَنَازِلٌ فِي الْحُكْمِ بِالْقَاهِرَةِ، وَوَلَّى نَظَرَ الْأَوْقَافِ.

وَمِنْ مَوْلاَفَاتِهِ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ، وَسَمَاءُ «الدَّرِ الْمَصُونِ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ الْمَكْتُونِ» أَلْفَهُ فِي حَيَاةِ شَيْخِهِ أَبِي حَيَّانَ، وَزَادَ عَلَيْهِ، وَنَاقَشَهُ فِي مَوَاضِعَ حَسَنَةٍ... مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَسَبْعِمِئَةً.

انْظُرْ طَبَقَاتِ الْمَفْسِّرِينَ لِلدَّوَوْدِيِّ ٢/١٠٠ - ١٠١ وَغَايَةِ النِّهَايَةِ فِي طَبَقَاتِ الْقِرَاءَةِ ١/١٥٢.

(٢) أَيُّ: اعْتَرَضَ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ السَّكَّاكِيَّ. فَإِنَّهُ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ قَوْلَ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي الْبَسْمَلَةِ ثُمَّ الْآيَةِ، قَالَ: وَأَجَابَ غَيْرَهُ [أَيُّ: غَيْرَ الزَّمْخَشَرِيِّ] بِأَنْ «اسْمُ رَبِّكَ» لَيْسَ مُتَعَلِّقًا بِـ «اقْرَأْ» الَّذِي قَبْلَهُ بَلْ بِـ «اقْرَأْ» الَّذِي بَعْدَهُ، فَجَاءَ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ. وَفِي هَذَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ يَكُونُ «اقْرَأْ» الثَّانِي تَوْكِيدًا لِلأَوَّلِ، فَيَكُونُ قَدْ فَصَّلَ بِمَعْمُولِ الْمُؤَكَّدِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا أَكَّدَهُ مَعَ الْفَصْلِ بِكَلَامٍ طَوِيلٍ» انْظُرِ الدَّرَ الْمَصُونِ ١/٥٥ - ٥٦.

(٣) أَيُّ: مِنَ السَّمِينِ.

(٤) تَقَدَّمَتِ الْآيَةُ الْأُولَى، وَالثَّلَاثَةُ ﴿اقْرَأْ يَا سَيِّدُكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ سُورَةُ الْعَلَقِ ١/٩٦ - ٢.

(٥) وَهُوَ لَزُومُ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُؤَكَّدِ وَتَوْكِيدِهِ.

(٦) أَيُّ: لَا زَمَّ لِلْسَّمِينِ فِي اعْتِرَاضِهِ.

الأول؛ لأنَّ تقييدَ الثاني إذا مُنِعَ^(١) من كونه توكيداً فكذا تقييدُ الأول^(٢).

ثم لو سلّم^(٣)، فَفَضْلُ الموصوفِ من صِفَتِهِ بمعمولِ الصِّفَةِ جائزٌ باتِّفاقٍ،
كـ «مررتُ^(٤) برجلٍ عَمراً ضاربٍ» فكذا في التَّوكِيدِ^(٥)، و^(٦) قد جاءَ الفَصْلُ بين
المؤكِّدِ في^(٧) ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ وَيَرْضَاكَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾^(٨) مع أنَّهما
مُفْرَدَانِ، والجَمْلُ أَحْمَلُ^(٩) لِلْفَضْلِ^(١٠).

(١) في م/١ و ٢ و ٤ «إذا لم يمنع»، وانظر تعليق الشمي ٢/٢٤٩، فقد ذكر أنه في نسخة
بخط المؤلف على هامشها بغير خطه «إذا لم يمنع».

(٢) مُنِعَ السمين التوكيد لوجود الفاصل لازم له على تعليق «باسم ربك» باقراً الأول، فإنه
أيضاً لا يصح أن يكون الثاني توكيداً له، لوجود الفاصل.

(٣) أي: لو سلّم أن هذا يسمى توكيداً وهذا الإشكال ليس بلازم.

(٤) فصل «عمراً» بين الصفة «ضارب» والموصوف «رجل».

(٥) أي: يجوز فيه الفضل.

(٦) في م/٣ «ثم قد جاء الفضل»، ومثله في متن حاشية الدسوقي ٢/٢٤٦.

(٧) الآية: ﴿تُرْجَىٰ مِنْ نَشَاءِ رَبِّهِنَّ وَتَقْوَىٰ إِلَيْكَ مِنْ نَشَاءِ رَبِّهِنَّ وَمِنْ أَنْ يَكُنَّ عَلَىٰكَ
ذَلِكَ آدَاتٌ أَنْ يَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ وَلَا يَحْزَنَنَّ وَيَرْضَيْنَكَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي
قُلُوبِكُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَلِيمًا﴾ سورة الأحزاب ٣٣/٥١.

(٨) كُلُّهُنَّ: توكيد لنون النسوة في «يَرْضَيْنَ»، وفصل بين التوكيد والمؤكد بقوله: «بما
آتيتهن».

وانظر الدر المصنوع ٥/٤٢٣، وإعراب النحاس ٢/٦٤٣.

(٩) في م/٤ «أجمع».

(١٠) أي: إذا جاز الفضل هنا بين مُفْرَدَيْنِ: مؤكّد ومؤكّد فمن باب أولى الفضل بين الجمل.
يشير بهذا إلى ما كان من الفضل في آيات سورة العلق الثلاث المتقدمة.

وقال الرَّاجِزُ^(١):

إِذَا ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

* * *

(١) قائل هذا الرجز غير معروف، فقد نظر أعرابي إلى امرأة حسناء ومعها صبي يبكي، فلما بكى قُبِّلَتْهُ فانشأ يقول:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرَضَّعًا * تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْمَعَا

إِذَا بَكَيْتُ قُبِّلَتْنِي أُرْبَعَا * إِذَا ظَلِلْتُ

والدَّلْفَاءُ: مؤنث أذلف، وهو صِغَر الأنف وأستواء الأُزْنِيَّة، وقد يكون اسم امرأة منقولا في هذا الوُضْف، وأكْتَع: تَامَ.

والشاهد في الرجز مجيء «أجمعا» توكيدا للدهر، وقد فُصِّل بينهما بـ «أبكي».

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٧/ ٢٨٥، والهمع ٥/ ٢٠١، والمقرب ١/ ٢٤٠، والخزانة ٢/

٣٥٧، والعيني ٤/ ٩٣، وشرح الأشموني ٢/ ٨٤، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢١٠.

تنبيه^(١)

ذكروا^(٢) أنّه إذا اعترض^(٣) شرط على آخر نحو^(٤) «إِنْ أَكَلْتَ إِنْ شَرِبْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ» فَإِنَّ الْجَوَابَ الْمَذْكُورَ^(٥) لِلسَّابِقِ^(٦) منهما، وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الأوّل وجوابه، كما قالوا في الجواب^(٧) المتأخّر عن الشرط والقسم^(٨)؛ ولهذا قال مُحَقِّقُو الفقهاء^(٩) في المثال المذكور إنّها لا تَطْلُقُ حتى يُقَدَّمَ المؤخّر^(١٠) ويؤخّر المقدم^(١١)؛ وذلك لأنّ التّقدِيرَ حيثنّذ: إِنْ شَرِبْتَ، فَإِنْ

(١) انظر هذا عن ابن هشام في الأشباه والنظائر ٧٨/٤ وما بعدها، وص/٨٣.

(٢) في م/٤ «قد ذكروا».

(٣) أي: إذا أتى شرط بعد شرط متقدّم قبل ذكر الجواب.

(٤) الشرط المُعْتَرَضُ هنا هو «إِنْ شَرِبْتَ».

(٥) وهو «فَأَنْتَ طَالِقٌ».

(٦) وهو «إِنْ أَكَلْتَ».

(٧) إذا اجتمع شرط وقسم فإنّ الجواب للمتقدّم منهما، وجواب الثاني شرطاً كان أو قسماً يكون محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الأول.

(٨) في م/٣ «عن القسم والشرط».

(٩) ذكر الدماميني أنّ المراد بهؤلاء المحققين طائفة من الشافعية؛ لأنّه الحكم في مذهبيهم. كما ذهب المالكية إلى وجوب تحقق الشرطين حتى تطلق، فلا بدّ من الأكل والشرب.

قال الدماميني: «ولا أدري ما وجه اشتراط أهل المذهبين فعلهما لمجموع الأمرين في وقوع الطلاق مع أنّه يمكن أن يكون جواب الأوّل محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الثاني، أي: إِنْ أَكَلْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ، وإِنْ شَرِبْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ، وغاية ما في هذا حَذْفُ الجواب لقرينة ولا محذور فيه...» حاشية الشمني ٢٥٠/٢ - ٢٥١.

وذكر الشمني أنّ المراد بمحققي الفقهاء فقهاء الحنفية، ففي كتبهم عن أبي حنيفة أنّها لا تطلق حتى يُقَدَّمَ المؤخّر ويؤخّر المقدم إلّا إذا نوى الترتيب فتصحّ نيته...».

(١٠) وهو «إِنْ شَرِبْتَ».

(١١) وهو «إِنْ أَكَلْتَ».

أَكَلْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ. وَهَذَا كُلُّهُ حَسَنٌ. وَلَكِنْهُمْ جَعَلُوا^(١) مِنْهُ^(٢) قَوْلَهُ تَعَالَى^(٣): ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾^(٤) وَفِيهِ نَظَرٌ، إِذْ لَمْ يَتَوَالِ^(٥) شَرْطَانُ وَبَعْدَهُمَا جَوَابٌ كَمَا فِي الْمَثَالِ، وَكَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٦):

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُدْعَرُوا تَجِدُوا مِمَّا مَعَاقِلَ عَزَّ رَأْنَهَا كَرَمُ

(١) أي: الحنفية.

(٢) تتابع شرطين وبعده جواب.

(٣) تَمَّةُ الْآيَةِ: ﴿... هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ سورة هود ٣٤/١١.

(٤) في م/٢ زيادة بعد الآية: «وَأَمَّا أَنْ يَقْدَرَ الْجَوَابُ بَعْدَهُمَا ثُمَّ يَقْدَرُ بَعْدَ ذَلِكَ: أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ فَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي! هـ». وَلَيْسَتْ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْمَخْطُوطَاتِ.

(٥) وَذَكَرَ الشُّمْنِي أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ فِي كُتُبِ الْحَنْفِيَةِ أَنَّ هَذِهِ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي تَوَالِي فِيهَا شَرْطَانُ وَبَعْدَهُمَا جَوَابٌ، بَلْ مِنْ تَتَابُعِهِمَا وَقَبْلَهُمَا جَوَابٌ. قَلَّتِ التَّقْدِيرُ: إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ، فَإِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ فَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي.

(٦) قَائِلُهُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ.

يُدْعَرُوا: مِنْ دَعَرْتُهُ: أَفْزَعْتُهُ، وَالْمَعَاقِلُ: جَمْعُ مَغْقَلٍ، وَهُوَ الْمَلِجَاءُ.

وَذَكَرَ الْبَغْدَادِيُّ أَنَّ الْأَفْعَالَ الثَّلَاثَةَ فِي الْمَصْرَاعِ الْأَوَّلِ بِالْغَيْبَةِ، قَالَ: «وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِالْخَطَابِ».

قُلْتُ: جَاءَتْ فِي الْمَخْطُوطَاتِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ بِصُورَةِ الْخَطَابِ، وَكَذَا جَاءَتْ فِي الْمَطْبُوعِ، وَمَتَوْنِ الْحَوَاشِي، وَعِنْدَ الْعَيْنِيِّ، وَالْأَشْمُونِيِّ.

وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ تَتَابُعُ شَرْطَيْنِ، ثُمَّ مَجِيءُ الْجَوَابِ «تَجِدُوا».

قَالَ الْعَيْنِيُّ: «الْأَسْتِشْهَادُ بِهِ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِجَوَابِ وَاحِدٍ لَشَرْطَيْنِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: إِنْ تَسْتَغِيثُوا، وَقَوْلُهُ: إِنْ تُدْعَرُوا، وَاكْتَفَى بِجَوَابِ السَّابِقِ عَنْ جَوَابِ الثَّانِي مَقْتِدًا لِلأَوَّلِ كَتَقْيِيدِهِ بِحَالٍ وَاقِعَةٍ مَوْقِعِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا مَدْعُورِينَ تَجِدُوا، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الشَّرْطَ الثَّانِي هَهُنَا مُتَقَدِّمًا فِي التَّقْدِيرِ وَإِنْ كَانَ مُتَأَخِّرًا فِي اللَّفْظِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ تُدْعَرُوا وَإِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا تَجِدُوا مَعَاقِلَ عَزَّ فَيَكُونُ الشَّرْطَانُ بِالْعَطْفِ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الشَّرْطَيْنِ =

وقول ابن دُرَيْد^(١):

فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلْتُ نَفْسِي مِنْ هَاتَا فَقُولَا: لَا لَعَا
إِذِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ^(٢) لَمْ يُدَكَّرْ فِيهَا جَوَابٌ، وَإِنَّمَا تَقَدَّمَ عَلَى الشَّرْطَيْنِ مَا هُوَ
جَوَابٌ^(٣) فِي الْمَعْنَى لِلشَّرْطِ الْأَوَّلِ^(٤)،

= إذا كان بالعطف يكتفي [كذا] بجواب واحد... .

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٢٨٦/٧، والعيني ٤٥٢/٤، والخزانة ٥٤٨/٤، وشرح
الأشموني ٣٣٩/٢، وشرح التصريح ٢٥٤/٢، والهمع ٣٣٨/٤، والآرتشاف ١٨٨٥،
والمساعد ١٧٣/٣، وشرح الكافية الشافية/١٦١٤، والأشباه والنظائر ٨٥/٤، ٨٨/
٩٧، ٩٨، والصبان ٢٦/٤.

(١) البيت من مقصورة ابن دُرَيْد، وقبله:

إِنَّ الْقَضَاءَ قَاضِي فِي هُوَّةٍ لَا تَسْتَبِلُ نَفْسٌ مِنْ فِيهَا هَوَى
عَثَرْتُ: سقطت، وَأَلْتُ: نَجَّيْتُ، هَاتَا: بمعنى هذه، لَعَا: كلمة تقال عند العثرة، وعند ابن
سيده: كلمة يُدْعَى بها للعائر، معناها الارتفاع، وهو عند ابن السِّيد: اسم فعل أمر مبني على
السَّكُونِ والتنوين للتذكير.

وقيل: ومن دعائهم: لَا لَعَا لِفُلَانٍ: أي: لا أقامه الله.

والشاهد: أنه اجتمع في البيت شرطان وجواب واحد، وهو: فقولا... ، والجواب للشرط
الأول، والأول وجوابه جواب الشرط الثاني، والتقدير: إِنْ وَأَلْتُ نَفْسِي فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا
فقولا.

قال البغدادى: وهذا البيت من مقصورة ابن دُرَيْد المشهورة، وهو من المولدين فكان الأولى
الاستشهاد بمن يوثق به... . شرح الشواهد للبغدادى ٢٨٧/٧، الخزانة ٥٤٨/٤،
المقصورة/٣٣، وانظر شرح المقصورة ٧٧، ١٦٧، الأشباه والنظائر ٨٥/٤.

(٢) أي الآية ١١ من سورة هود، المتقدمة.

(٣) وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَفْعَلُكَ نُصْرَى﴾ سورة هود ٣٤/١١.

(٤) وهو ﴿إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَصْحَ لَكُمْ﴾. سورة هود ٣٤/١١.

فينبغي أَنْ يُقَدَّرَ^(١) إلى جانبه^(٢)، ويكون الأصل: إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ فَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصِيحِي إِنْ كَانَ اللَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَغْوِيَكُمْ، وَأَمَّا أَنْ يُقَدَّرَ الْجَوَابُ بَعْدَهُمَا^(٣) ثُمَّ يَقَدَّرُ بَعْدَ ذَلِكَ مُقَدِّمًا إِلَى جَانِبِ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ، فَلَا وَجْهَ لَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

(١) أي: الجواب.

(٢) ويكون الشرط الأول وجوابه دليلاً على جواب الثاني.

(٣) أي: بعد الشرطين.

بَيَانُ مِقْدَارِ الْمُقَدَّرِ

ينبغي تقليله ما أمكن؛ لِتَقْلٍ (١) مخالفة الأصل؛ ولذلك كان تقدير الأخفش
في (٢) «ضربي زيداً قائماً»: ضربه (٣) قائماً، أولى من تقدير باقي البصريين (٤):
حاصل إذا (٥) كان - أو إذ (٦) كان - قائماً؛ لأنه (٧) قدر اثنين (٨)، وقَدَرُوا (٩)
خمس؛ ولأنَّ التقدير من اللفظ (١٠) أولى.

(١) التقدير مخالف للأصل، وكذا كثرته.

(٢) ضربي: مصدر، وهو مبتدأ، وقد أُضيف إلى معموله، وهو الياء، وهو من إضافة
المصدر إلى فاعله، وزيداً: مفعول به للمصدر، وقائماً: حال من «زيداً»، أي:
أضربه حال كونه قائماً، والحال سدّ مسدّ الخبر.

(٣) تقدير الأخفش هنا على حذف ضمير فاعل المصدر، وجعل الحال من الضمير «الهاء»
الدال على «زيد».

(٤) تقدير البصريين أطول من تقدير الأخفش؛ لأنهم قدروا الخبر، وهو حاصل، ثم جاء
تقدير «كان» بعد الظرف الشرط، ثم ذكروا «قائماً» على أنه حال من فاعل «كان» التامة.
وجاء تعيين الخبر عندهم وهو «حاصل» بكونه مقيداً بالقيام؛ إذ لا يمكن تقييده بقيد إلا
بعد حصوله.

(٥) يريد بتقدير «إذا» أنه في المستقبل، وبتقدير «إذ» أنه في الماضي.

(٦) «أو إذ» غير مثبت في م/٣.

(٧) أي: الأخفش.

(٨) أي: المصدر ومفعوله.

(٩) أي: قدر البصريون خمسة، فقد قدروا: حاصل، وفيه ضمير، و«كان»، وفيه ضمير، فهذه
أربعة، وإذا أو إذ، فهذا هو المقدر الخامس.

(١٠) أي: من جنس اللفظ.

وكان تقديره^(١) في^(٢) «أنت مني فَرَسَخَان»: بُغْدُكَ مني فَرَسَخَان، أُولَى من تقدير الفارسي: أنت مني ذو مسافة فَرَسَخَيْن؛ لأنه قَدَر مُضَافاً^(٣) لا يحتاج معه إلى تقدير شيءٍ آخَرَ يَتَعَلَّقُ به الظرف^(٤). والفارسي قَدَر شَيْئَيْن^(٥) يحتاجُ معهما إلى تقدير ثالث^(٦).

وَضَعَفَ قولُ بعضهم^(٧) في^(٨) «وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ»: إنَّ التقدير^(٩): حُبَّ عبادة العجل، والأولى^(١٠): تقديرُ الحُبِّ.

(١) أي: تقدير الأخفش.

(٢) في م/٥ سقط من قوله: «وكان تقديره» إلى قوله: «من تقدير الفارسي».

(٣) وهو: بُغْدُكَ.

(٤) فالظرف متعلق بالمصدر «بُغْدُكَ».

(٥) وهما: ذو مسافة.

(٦) وهو كائن، وتصيح الجملة: أنت كائن مني ذو مسافة فرسخين.

فكائن: الخبر الأول، ولا بُدَّ منه ليتعلق به الظرف مني، وذو مسافة... الخبر الثاني.

(٧) وَجَدْتُ هذا عند أبي حيان ويأتي نصه.

(٨) الآية: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا»

فَقَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ يَسْمَأُ بِأَمْرِكُمْ يَوْمَ

يَسْمَأُكُمْ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿سورة البقرة ٩٣/٢﴾.

(٩) قال أبو حيان: «هو على حذف مضائق أي: حُبَّ عبادة العجل... وحسن حذف ذينك

المضائق، وأسند الإشراب إلى ذات العجل مبالغة كأنه بصورته أشربوه، وإن كان المعنى على ما ذكرنا من الحذف».

انظر البحر ٣٠٨/١ - ٣٠٩ ومثله عند تلميذه السمين: انظر الدر المصون ٣٠٥/١.

(١٠) قال الدماميني: «تقدير حُبَّ عبادة العجل أَدْخَلَ فِي دَمِهِمُ والتشنيع عليهم، فينبغي أن يكون

هو المقدّر، وَيَدَّلْ عليه قوله تعالى: ﴿يَكْفُرْهُمْ﴾، وإلا فليس المنعي عليهم مُجَرَّدُ حُبِّ

العِجْلِ بدون عبادة له». انظر حاشية الشمني ٢٥٢/٢.

وَضَعَفَ قَوْلُ الْفَارِسِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ فِي ^(١) «وَأَلَّتِي يَسِّنُ» الْآيَةُ: إِنَّ الْأَصْلَ: ^(٢) واللائي لم يَحِضْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَالْأَوَّلَى ^(٣) أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ: واللائي لم يَحِضْنَ كذلك.

وكذلك ينبغي أَنْ يُقَدَّرَ فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ صَنَعَ بِعَمْرٍو جَمِيلاً وَبِخَالِدٍ سُوءاً وَبِكُرٍّ» أَيْ ^(٤) كذلك، وَلَا يُقَدَّرُ عَيْنُ ^(٥) الْمَذْكُورِ ^(٦) تَقْلِيلاً لِلْمَحْذُوفِ؛ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبَرِ الْإِفْرَادُ؛ وَلِأَنَّهُ لَوْ صُرِّحَ بِالْخَبَرِ لَمْ يَحْسُنْ إِعَادَةُ ذَلِكَ الْمُتَقَدِّمِ لِثِقَلِ التَّكَرُّارِ ^(٧). وَلَكِ أَلَّا تُقَدَّرَ فِي الْآيَةِ ^(٨) شَيْئاً أَلْبَتَّةَ، وَذَلِكَ ^(٩) بِأَنْ تَجْعَلَ الْمَوْصُولَ مَعْطُوفاً

(١) الْآيَةُ: «وَأَلَّتِي يَسِّنُ مِنَ الْمَحِضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَأَلَّتِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَى اللَّهُ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْراً» سُورَةُ الطَّلَاق ٤/٦٥.

(٢) انظر هذا في الإيضاح للفراسي ٤٥/١ قال: «والتقدير: واللائي لم يَحِضْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، فَحَذَفَتِ الْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ، كَمَا يَحْذِفُ الْمَفْرَدُ ذَلِكَ فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ وَعَمْرٌو».

(٣) هذا الذي رَأَى الْأَوَّلَى هُوَ تَقْدِيرُ شَيْخِهِ أَبِي حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ، فَإِنَّهُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ التَّقْدِيرَ السَّابِقَ قَالَ: «وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَدَّرَ مِثْلُ ذَلِكَ أَوْ كَذَلِكَ، فَيَكُونُ الْمُقَدَّرُ مَفْرُداً [لَا] جُمْلَةً» انظر البحر ٢٨٤/٨، وَسَقَطَ مِنَ النَّصِّ «لَا» وَهُوَ مَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

وَأَخَذَ هَذَا عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَيَّانٍ أَيْضاً السَّيِّئُ فِي الدُّرِّ ٦/٣٣٠.

(٤) أَيْ: وَبِكُرٍّ كَذَلِكَ.

(٥) «عَيْنٌ» غَيْرُ مُثَبَّتٍ فِي م/٤.

(٦) أَيْ عَلَى تَقْدِيرِ: «وَبِكُرٍّ صَنَعَ بِعَمْرٍو جَمِيلاً وَبِخَالِدٍ سُوءاً»، فَيَطُولُ الْمُقَدَّرُ بِذِكْرِ مَا تَقَدَّمَ، فَاسْتَغْنَى بِالْإِشَارَةِ كَذَلِكَ عَمَّا سَبَقَ مِنْ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ.

(٧) أَيْ تَكَرُّرَ جُمْلَةِ الْخَبَرِ بَعْدَ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي: بِكُرٍّ، كَمَا تَقَدَّمَتْ بَعْدَ «زَيْدٌ».

(٨) آيَةُ الطَّلَاقِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

(٩) مِثْلُ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَيَّانٍ، وَقَدْ رَدَّه، وَرَأَى مَا ذَكَرْتَهُ سَابِقاً عَنْهُ أَوَّلَى.

على الموصول، فيكون الخبر المذكور^(١) لهما^(٢) معاً. وكذلك تَصْنَعُ في نحو^(٣):
«زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَعَمْرُو»، وَلَا يَتَأْتِي ذَلِكَ^(٤) فِي الْمِثَالِ السَّابِقِ^(٥)؛ لِأَنَّ إِفْرَادَ فَاعِلِ
الْفِعْلِ^(٦) يَأْبَاهُ^(٧)، نَعَمْ، لِكَ أَنَّ تَسْلَمَ فِيهِ^(٨) مِنَ الْحَذْفِ^(٩) بِأَنَّ تَقْدَرُ^(١٠)
الْعَطْفَ عَلَى ضَمِيرِ الْفِعْلِ لِخُصُولِ الْفَصْلِ^(١١) بَيْنَهُمَا، فَإِنْ قُلْتَ: لَوْ صَحَّ مَا
ذَكَرْتَهُ فِي الْآيَةِ^(١٢)

= قال: «واللّٰهي لم يحضن» معطوف على «وَالَّتِي يَيْسَنُ»، فأعرابه مبتدأ كإعراب «واللّٰهي يَيْسَنُ»
يَيْسَنُ»، وَقَدَّرُوا خَبْرَهُ جُمْلَةً مِنْ جِنْسِ خَبَرِ الْأَوَّلِ أَي: عِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، وَالْأَوَّلَى...»
البحر ٢٨٤/٨.

- (١) وهو: «فعدتهن ثلاثة أشهر».
- (٢) للموصوئين اللذين وقعا مبتدئين: واللّٰهي لم يحضن... واللّٰهي يَيْسَنُ.
- (٣) أي: تجعل «عمرو» عطفاً على «زيد»، «وفي الدار» خبر عنهما وإن تقدّم.
- (٤) أي: مثل هذا التقدير على جعل الخبر للمبتدئين معاً.
- (٥) وهو قوله: «زَيْدٌ صَنَعَ بِعَمْرٍو جَمِلاً وَبِخَالِدٍ سُوءاً وَبِكُرٍّ».
- (٦) وهو «صَنَعَ».
- (٧) أي: يأبى التقدير على جعل الخبر لهما معاً؛ لأنه لو صَحَّ ذَلِكَ لَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ: زَيْدٌ
صَنَعَا... وَبِكُرٍّ؛ لِأَنَّ جُمْلَةَ الْخَبَرِ عَنْ أَثْنَيْنِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَجْزِ تَقْدِيرُ خَبَرٍ وَاحِدٍ عَنْهُمَا لِمَجِيءِ
الْفِعْلِ فِي حَالِ الْإِفْرَادِ.
- (٨) أي في المثال: زَيْدٌ صَنَعَ... .
- (٩) أي: من حذف خبر المبتدأ الثاني «بكر».
- (١٠) أي: بأن تقدر «بكر» معطوفاً على الضمير المستتر في «صَنَعَ» فلا يحتاج إلى خبر؛ لأنه لا
يكون مبتدأ.
- (١١) يشير إلى أن هذا العطف جائز من غير توكيد، فإن الفصل يجيز العطف على الضمير
المستتر من غير توكيد للضمير المستتر.
- (١٢) آية سورة الطلاق، أي: لَوْ صَحَّ فِيهَا وَفِي الْمِثَالِ مِنَ عَطْفِ الْمَوْصُولِ عَلَى الْمَوْصُولِ،
وَالْإِخْبَارِ عَنْهُمَا بِخَبَرٍ وَاحِدٍ...

والمثال السابق^(١) لَصَحَّ^(٢) «زَيْدٌ قَائِمَانِ وَعَمْرٌ» بتقدير: زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَائِمَانِ.
قُلْتُ: إِنْ سُلِّمَ مَنَعُهُ^(٣) فَلِقُبْحِ اللَّفْظِ، وَهُوَ^(٤) مُتَّفٍ فِيمَا نَحْنُ بِصَدِّهِ^(٥)، وَلَكِنْ
يَشْهَدُ لِلْجَوَازِ^(٦) قَوْلُهُ^(٧):

وَلَسْتُ مُقَرَّراً لِلرِّجَالِ ظُلَامَةً أَبَى ذَاكَ عَمِّي الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا
وَقَدْ جَوَّزُوا فِي «أَنْتَ أَعْلَمُ وَزَيْدٌ» كَوْنِ «زَيْدٍ» مَبْتَدَأً حَذَفَ^(٨) خَبْرَهُ، وَكَوْنَهُ عَطْفًا
عَلَى «أَنْتَ»، فَيَكُونُ^(٩) خَبَرًا عَنْهُمَا.

(١) وهو المثال: زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَعَمْرٌو.

(٢) أَي: وَهَذَا لَمْ يَصَحَّ.

(٣) أَي: فَإِنِّي أَقُولُ: إِنْ مَنَعَهُ إِنَّمَا كَانَ لِقُبْحِ اللَّفْظِ، وَذَلِكَ بِذِكْرِ الْخَبَرِ مُتْنِي وَالْمَتَقَدِّمُ مَفْرَدٌ،
وَلَتَقْدُمُ الْخَبَرُ الْمُتْنِي عَلَى الْمَبْتَدَأِ الثَّانِي، فَهُوَ قُبْحٌ فِي التَّرْكِيْبِ اللَّفْظِيِّ لِهَذَا الْمَثَالِ.
وَقَوْلُهُ: إِنْ سُلِّمَ، سَاقَهُ عَلَى الشُّكِّ، وَإِلَّا فَهُوَ جَائِزٌ.

(٤) أَي: هَذَا الْقُبْحُ.

(٥) أَي: آيَةُ سُورَةِ الطَّلَاقِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَالْمَثَالُ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَعَمْرٌو.

(٦) أَي: يَشْهَدُ لْجَوَازِ التَّرْكِيْبِ: زَيْدٌ قَائِمَانِ وَعَمْرٌو، عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ.

(٧) قَائِلُهُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ.

وَالظُّلَامَةُ: أَسَمٌ لِمَا يُطْلَبُ عِنْدَ الظَّالِمِ، وَمِثْلُهُ الْمَظْلَمَةُ.

فَقَدْ مَدَحَ نَفْسَهُ بِالْعِزَّةِ، وَأَنَّهُ لَا أَحَدٌ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَظْلِمَهُ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَقْدِيمُ الثَّنَتِ «الْأَكْرَمَانِ» عَلَى أَحَدِ الْمَنْعُوتَيْنِ وَهُوَ «خَالِيَا»، فَقَدْ وَقَعَ النِّعَتُ
بِصُورَةِ الثَّنِيَّةِ بَيْنَ الْمَنْعُوتَيْنِ، وَالتَّقْدِيرُ: عَمِّي وَخَالِي الْأَكْرَمَانِ، وَأَرَادَ مِنْ هَذَا الْمَصْنَفِ أَنَّهُ
إِذَا جَازَ هَذَا فِي النِّعَتِ هُنَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِي الْخَبَرِ فِي الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ: زَيْدٌ قَائِمَانِ وَعَمْرٌو.
انْظُرْ شَرْحَ الشُّوَاهِدِ لِلْبَغْدَادِيِّ ٢٨٩/٧، وَالْهَمْعُ ١٨٥/٥، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٦١/٢،
وَالْعَيْنِيُّ ٧٣/٤، وَالضَّرَائِرُ الشَّعْرِيَّةُ ٢١٢.

(٨) أَي: وَزَيْدٌ أَعْلَمُ، وَيَكُونُ مِنْ عَطْفِ الْجَمْلِ.

(٩) أَي: «أَعْلَمُ» يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الْمَبْتَدَأِ «أَنْتَ» وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ، وَهُوَ «زَيْدٌ».

بَيَانُ كَيْفِيَّةِ التَّقْدِيرِ

إِذَا أَسْتَدْعَى الْكَلَامُ تَقْدِيرَ أَسْمَاءٍ مُتَضَافَةٍ، أَوْ مَوْصُوفٍ^(١) وَصِفَةٍ مُضَافَةٍ، أَوْ جَارٍ
وَمَجْرُورٍ مُضْمَرٍ عَائِدٍ عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَى الرَّابِطِ^(٢) فَلَا يَقْدَرُ^(٣) أَنَّ ذَلِكَ^(٤) حُذِفَ دُفْعَةً
وَاحِدَةً، بَلْ عَلَى التَّنْذِيرِ.
فَالأَوَّلُ^(٥):

نَحْوُ^(٦): ﴿كَالَّذِي يُعْشَى﴾، أَيْ^(٧): كَذَوْرَانٍ^(٨) عَيْنِ الَّذِي.

(١) في م/٣ «موصوفة»، وكذا في طبعة الشيخ محمد.

(٢) كالمبتدأ، والحال.

(٣) الضبط عن م/١ و٢ و٣، وفي م/٤ و٥ «فلا تُقدَّر»، ومثله في طبعة الشيخ محمد، ومتن
حاشية الأمير.

(٤) أَيْ: ذَلِكَ الْمَقْدَرُ مِمَّا ذَكَرَهُ مِنْ قَبْلِ.

(٥) وَهُوَ مَا إِذَا أَسْتَدْعَى الْكَلَامُ تَقْدِيرَ أَسْمَاءٍ مُتَضَافَةٍ.

(٦) الْآيَةُ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمَعْقُوفِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمْ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا *
أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْنَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُعْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ
فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَقُوكُمْ بِالسِّنَةِ حِدَادٍ...﴾ سورة الأحزاب ١٨/٣٣ - ١٩.

(٧) ذَهَبَ الْأَمِيرُ إِلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ «كَالَّذِي...» حَالًا مِنْ فَاعِلِ «تَدُورُ» أَوْ الْمُضَافِ
إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ جَزَاءً، وَلَا حَذْفَ. انظر الحاشية ١٦٢/٢.

وَفِي الدَّرِ الْمَصُونِ ٤٠٨/٥، ذَكَرَ ثَلَاثَةَ أَوَاجِهَ: كَالَّذِي: حَالٌ مِنْ «أَعْيُنُهُمْ»، الثَّانِي: أَنَّهُ
نَعَتْ مُصَدِّرٍ مُقَدَّرٍ، أَيْ: يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظْرًا مِثْلَ نَظَرِ الْمَغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ، الثَّالِثُ:
أَنَّهُ نَعَتْ لِمُصَدِّرٍ مُقَدَّرٍ: أَيْ: دُورَانًا مِثْلَ دُورَانِ عَيْنِ الَّذِي...

(٨) الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ دُورَانًا كَذَوْرَانِ عَيْنِ الَّذِي. كَمَا جَاءَ عِنْدَ السَّمِينِ وَغَيْرِهِ، وَتَأْتِي الْآيَةُ
مَرَّةً أُخْرَى، وَلَهُ مِثْلُ هَذَا التَّقْدِيرِ فِي الْحَذْفِ: حَذْفَ أَسْمَيْنِ مُضَافَيْنِ.

والثاني ^(١) كقوله ^(٢):

إِذَا قَامَتَا تَضَوُّعَ الْمِسْكَ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَبَا الْقَرْنُفَلِ
أَي: تَضَوُّعًا مِثْلَ تَضَوُّعِ نَسِيمِ الصَّبَا.

والثالث ^(٣): كقوله تعالى ^(٤): ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ أَي: لا تجزي فيه ^(٥)، ثم حُذِفَتْ «في» فَصَارَ: لا تجزيه، ثم حُذِفَ ^(٦) الضمير منصوباً لا

(١) أَي: أَسْتَدْعَاءُ الْكَلَامِ تَقْدِيرُ مَوْصُوفٍ وَصِفَةٍ مُضَافَةٍ.

(٢) الْبَيْتُ مِنْ مُعَلِّقَةِ أَمْرِ الْقَيْسِ، وَقَبْلَهُ:

كَدَأَيْكَ مِنْ أُمِّ الْحَوَئِثِ قَبْلَهَا وَجَارَتْهَا أُمُّ الرِّبَابِ بِمَأْسَلِ
إِذَا قَامَتَا

ضَمِيرُ الثَّنِيَّةِ عَائِدٌ عَلَى أُمِّ الْحَوَئِثِ وَجَارَتْهَا.

وَفِي م/٣ «تَضَوُّعٌ»، وَمِثْلُهُ الرُّوَايَةُ عِنْدَ الشُّمْنِيِّ ١٥٢/٢.

وَتَضَوُّعُ الْمِسْكَ مِنْهُمَا، أَي: مِثْلُ الْمِسْكَ، وَقِيلَ: تَضَوُّعُ الْمِسْكَ مِنْهُمَا تَضَوُّعُ نَسِيمِ الصَّبَا، وَهَذَا مَا اخْتَارَهُ الْبَغْدَادِيُّ.

وَالرَّبَا: الرَّائِحَةُ الطَّيِّبَةُ، وَالْقَرْنُفَلُ: نَبْتُ كَثُرَ مَجِيءُ الشَّعْرِ بِوَضْفِ طَنْبِهِ.

وَالشَّاهِدُ أَنَّ فِيهِ حَذْفًا تَقْدِيرُهُ: تَضَوُّعًا مِثْلَ تَضَوُّعِ نَسِيمِ الصَّبَا.

انْظُرْ شَرْحَ الشُّوَاهِدِ لِلْبَغْدَادِيِّ ٢٩٠/٧، وَالْخَزَانَةُ ٦٥/٢، وَالدِّيَّانُ ٢٩/٢، وَالْبَيْتُ غَيْرُ مُثَبَّتٍ فِي شَرْحِ الْقَصَائِدِ السَّبْعِ الطُّوَالِ. انْظُرْ ص/٩، وَانْظُرْ شَرْحَ الزُّوْزَنِيِّ ٦٦.

(٣) أَي: أَسْتَدْعَاءُ الْكَلَامِ تَقْدِيرَ جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُضَمَّرٍ عَائِدٍ عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَى الرَّابِطِ. وَتَقَدَّمَ هَذَا فِي الْبَابِ الرَّابِعِ: الْأَشْيَاءُ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى رَابِطٍ، انْظُرْ ٦٠٣/٥.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٤٨/٢، وَتَقَدَّمَتْ، انْظُرْ ٦٠٣/٥ وَتَقْدِيرُ الرَّابِطِ، كَمَا تَقَدَّمَتْ فِي «أَيَّ» ١/٥٢٩ وَفِي «عَنْ» ٣٩٤/٢.

(٥) انْظُرْ مَا سَبَقَ ٦٠٣/٥ وَنَصَّ الْمَصْنُفُ مَاخُذٌ مِنَ الْبَحْرِ كِتَابُ شَيْخِهِ أَبِي حَيَّانٍ. انْظُرْ ١/١٨٩.

(٦) فِي م/١ «ثُمَّ حُذِفَتْ».

مَخْفُوضاً، هذا قولُ الأخفش^(١).

وعن سيبويه أنَّهما حُذِفَا دُفْعَةً واحدة.

ونقل ابنُ الشَّجَرِيِّ القولَ الأوَّلَ عن الكسائي^(٢) وأخْتارَه، قال: «والثاني قولُ نحويٍّ آخر، وقال^(٣): أَكْثَرُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْهُمْ سَبِيوِيَّةٌ وَالْأَخْفَشُ يَجُوزُ الْأَمْرَانِ»^(٤) انتهى، وهو نقلٌ غريب^(٥).

* * *

(١) قال ابنُ هشام في الحديث عن الرابط في ٦٠٣/٥ - ٦٠٤ بعد الآية «وَهَلْ حُذِفَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَعاً، أَوْ حُذِفَ الْجَارُ وَحْدَهُ فَأَنْتَصَبَ الضَّمِيرُ، وَأَتَّصَلَ بِالْفِعْلِ...»، ثم حُذِفَ منصوباً، قولان: الأول عن سيبويه، والثاني عن أبي الحسن...».

(٢) انظر أمالي ابنِ الشَّجَرِيِّ ٦/١ - ٧، وانظر نَقْلَ الْمُصَنِّفِ لِهَذَا النَّصِّ فيما سبق ٦٠٤/٥.

(٣) نَصُّهُ فيما سبق «أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ».

(٤) قال ابنُ الشَّجَرِيِّ بعده: «وَالْأَفْئِيسُ عِنْدِي الْأَوَّلُ». انظر الأمالي ٧/١.

(٥) قال الْمُصَنِّفُ من قبل: وهو مخالف لما نَقَلَ غَيْرُهُ انظر ٦٠٥/٥.

وانظر البحر المحيط ١/١٩٠، ففيه مثل نَصِّ الشَّجَرِيِّ، وذكر معهما في تجويز الأمرين الرَّجَاجُ.

يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ مِنْ لَفْظِ الْمَذْكُورِ مَهْمَا أُمَكَّنَ

فَيَقْدَرُ فِي ^(١) «ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا»: ضَرْبُهُ ^(٢) قَائِمًا، فَإِنَّهُ مِنْ لَفْظِ الْمَبْتَدَأِ، وَأَقْلَبَ تَقْدِيرًا ^(٣)، دُونَ ^(٤) «إِذَا كَانَ»، أَوْ «إِذَا كَانَ»، وَيُقَدَّرُ ^(٥) «إِضْرِبْ» دُونَ «أَهِنْ» فِي «زَيْدًا اضْرِبْهُ».

فَإِنْ مَنَعَ مِنْ تَقْدِيرِ الْمَذْكُورِ مَعْنَى أَوْ صِنَاعَةً قُدِّرَ مَا لَا مَانِعَ لَهُ ^(٦)، فَالْأَوَّلُ ^(٧) نَحْوُ: «زَيْدًا اضْرِبْ أَخَاهُ»، يُقَدَّرُ فِيهِ ^(٨) «أَهِنْ» ^(٩) دُونَ «اضْرِبْ»، فَإِنْ قَلَّتْ:

(١) هذا المثال في فقرة تقدّمت تحت عنوان «بَيَانُ مَقْدَارِ الْمُقَدَّرِ».

(٢) ذكر من قبل أنّ هذا تقدير الأخفش. ورأى أنّه أَوْلَى من تقدير البصريين، وهو ما ذكره بَعْدُ.

(٣) أي: من تقدير البصريين.

(٤) هذا تقدير البصريين، وقد ذكره من قبل: ... حاصلٌ إذا كان - أو إذا كان - قائمًا، فَقَدَّرَ الأخفش اثنين، وَقَدَّرُوا خَمْسَةً.

(٥) يقدر «إِضْرِبْ»؛ لأنه من جنس المذكور في مثاله «زَيْدًا اضْرِبْهُ».

(٦) والتقدير هنا واجب وإن كان من غير لفظ المذكور، إذا كان ما يمنع من تقدير مماثل للفظ المذكور.

(٧) أي: إذا كان المانع من تقدير مماثل للمذكور هو المعنى.

(٨) تعقبه الدماميني بأنّه ذكر في حواشي التسهيل أنّه لو قَدَّرَ العامل في «زَيْدًا» من قولك: «زَيْدًا ضَرِبْتَ أَخَاهُ» لفظ «ضَرِبْتَ» لم يكن عنده بعيداً، ويكون ذلك الضرب كناية عن الإهانة، والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي، قال الدماميني: وهذا مخالف لما قرره في المغني من أنّ شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف، يعني بحسب معناه، كما مَرَّ... انظر حاشية الشمني ٢/٢٥٢.

(٩) يقدر فيه «أَهِنْ» لا «إِضْرِبْ»؛ لأنه ليس المرادُ ضَرْبُ زَيْدٍ، وإنما المراد ضرب أخيه؛ ولذا =

«زَيْدًا أَهِنَ أَخَاهُ»، قَدَّرْتُ ^(١) «أَهِنَ».

والثاني ^(٢): نحو «زَيْدًا أَمَرُزْ بِهِ» تَقَدَّرُ فِيهِ «جَاوِزٌ» دُونَ «أَمَرُزْ»؛ لِأَنَّهُ ^(٣) لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، نَعَمْ، إِنْ كَانَ الْعَامِلُ مِمَّا يَتَعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهِ، وَتَارَةً بِالْجَارِ نَحْوُ ^(٤) «نَصَحَ» فِي قَوْلِكَ: «زَيْدًا نَصَحْتُ لَهُ» جَازَ أَنْ يَقْدَرَ ^(٥): «نَصَحْتُ زَيْدًا»، بَلْ هُوَ ^(٦) أَوَّلَى مِنْ تَقْدِيرِ غَيْرِ الْمَلْفُوظِ بِهِ.

وَمِمَّا لَا يَقْدَرُ فِيهِ مِثْلُ الْمَذْكُورِ لِمَانَعِ صِنَاعِي قَوْلُهُ ^(٧):

يَا أَيُّهَا السَّائِحُ دَلَوِي دُونُكَ

= لَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ: إِضْرِبْ قَبْلَهُ، بَلْ مَا تَتَحَقَّقُ بِهِ الْمَلَابَسَةُ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنَّ فِي ضَرْبِ أَخِيهِ إِهَانَةً لَهُ، وَمَنْ ثُمَّ قُدِّرَ مَا يُنَاسِبُ الْمَعْنَى.

(١) أَي: أَهِنَ زَيْدًا أَهِنَ أَخَاهُ، وَجَازَ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ مِنْ لَفْظِ الثَّانِي لَوُقُوعِ الْإِهَانَةِ عَلَى زَيْدٍ تَبَعًا لِإِهَانَةِ أَخِيهِ.

(٢) أَي: إِذَا كَانَ الْمَانِعُ مِنْ تَقْدِيرِ مِثْلِ الْمَذْكُورِ الصَّنَاعَةُ.

(٣) أَي: أَمَرُزْ، وَإِنَّمَا يَتَعَدَّى بِحَرْفِ جَزَّ هُوَ الْبَاءُ، وَ«زَيْدًا» مَنْصُوبٌ، فَهُوَ بِحَاجَةٍ إِلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ؛ وَلِذَلِكَ قُدِّرَ «جَاوِزٌ» أَي: جَاوِزُ زَيْدًا.

(٤) يُقَالُ: نَصَحْتُ زَيْدًا، وَنَصَحْتُ لَزَيْدٍ.

(٥) أَي: يَقْدَرُ مِنْ جِنْسِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ.

(٦) أَي: التَّقْدِيرُ مِنْ جِنْسِ الْمَذْكُورِ أَوَّلَى مِنْ تَقْدِيرِ فِعْلٍ آخَرَ غَيْرِهِ مِثْلُ: أَرَشِدْ، وَمَا مِثْلُهُ مِمَّا يَصِلُحُ لِهَذَا التَّرْكِيبِ.

(٧) تَقْدِمُ هَذَا الرَّجْزَ، وَبَعْدَهُ:

إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَنِي

وَذَكَرْتُ أَنَّهُ لِرَاجِزِ جَاهِلِيٍّ مِنْ بَنِي أُسَيْدِ بْنِ عَمْرٍو، وَقِيلَ لِحَارِيَّةٍ مِنْ بَنِي مَازِنَ، وَأَنَّ الشَّجَرِيَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لِرُؤْبَةٍ.

وَذَكَرْتُ مِنْ قَبْلِ أَنْ سَيِّبُوهُ قَدَّرَ: دُونَكَ دَلَوِي، وَأَشْرْتُ إِلَى أَنَّ الْبَيْتَ لَمْ يَأْتِ عِنْدَ سَيِّبُوهِ، وَأَنَّ الْمَصْنُوفَ رَدَّ هَذَا التَّقْدِيرِ، وَأَنَّهُ لَا يُخَذَفُ أَسْمُ الْفِعْلِ دُونَ مَعْمُولِهِ؛ لِأَنَّهُ أَخْتَصَارٌ لِلْفِعْلِ، =

إذا^(١) قُدِّرَ «دُلُوي» منصوباً فالمُقَدَّر «خُذْ» لا «دونك»، وقد مَضَى .

وقوله^(٢):

[أَكْرَ وَأَخَمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ] وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِيسَا

= وأن التقدير: خُذْ دُلُوي، وأجاز وجهاً آخر وهو: دُلُوي مبتدأ، ودونك: ظرف وهو الخبر.
انظر ما سبق الشرط الرابع من شروط الحذف.

(١) في م/٥ «إن».

(٢) هذا شطر بيت للعبّاس بن مرداس الصحابي، وهو من قصيدة قالها في الجاهلية، وقبله:

فَلِمَ أَرِ مِثْلَ الْحَيِّ حَيّاً مُصَيِّحَا وَلَا مِثْلَنَا يَوْمَ أَلْتَقَيْنَا فَوَارِسَا

أَكْرَ وَأَخَمَى

والمبثوث عند المصنّف عجز البيت، وصدره ما وضعته بين معقوفين، والمراد بالحي بنو زيد من مراد.

قال المرزوقي: يقول: لم أَرِ مُغَاراً عليهم كالذين صَبَحْنَاهُمْ، ولا مغيراً مثلنا يوم لقيناهم،
فقسم الشهادة قسمة السواء بين أصحابه وأصحابهم، وتناول بالمدح كل فريق منهم.

والصّدر: أَكْرَ وَأَخَمَى: ينصرف إلى مدح أعدائه، وعجزه ينصرف إلى مديح عشيرته.
والقوانس. هو أعلى البيضة، وقونس الفرس ما بين أذنيه إلى الرأس، وحققة الرّجل ما
يحقّ عليه حفظه من الأهل والأولاد والجار.

والشاهد فيه: انتصاب «القوانس» بفعل دَلَّ عليه قوله: «وَأَضْرَبَ مِنَّا»، ولا يجوز أن يكون
انتصابه بـ «أَضْرَبَ»؛ لأن «أفعل» أسم التفضيل الذي يتم بـ «من» لا يعمل إلا في التكرات،
يقال: هو أَحْسَنُ منك وجهاً.

والفعل المقدر ضربنا، أو نضرب، وذكر مثل هذا أبْنِ جني في إعراب الحماسة.

وأن «أفعل» التي للمبالغة تجري مجرى فِعْلِ التَعَجُّبِ، وأنت لا تقول: ما أَضْرَبَ زيداً، حتى
تقول: لعمرى، وذلك لِضَعْفِ هذا الفعل وَقَلَّةِ تَصَرُّفِهِ.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٢٩٢/٧، وشرح المفصل ١٠٦/٦، وشرح الأشموني ٢/٦٠،
وشرح التصريح ٣٣٩/١، والحماسة بشرح المرزوقي ٤٤١، والخزانة ٥١٧/٣،
وشروح سقط الزند ٢٥٧/١، اللسان/قنس.

الناصبُ فيه للقوائسِ فِعْلٌ محذوفٌ^(١)، لا أَسْمُ تفضيلٍ محذوفٍ؛ لَأَنَّا فَرَزْنَا بالتقدير^(٢) من إعمال^(٣) أَسْمِ التفضيلِ المذكورِ في المفعولِ، فكيف يَعْمَلُ فيه المُقَدَّرُ^(٤).

وقولك: «هذا مُعْطِي زَيْدٍ»^(٥) أَسْمِ درهماً^(٦) التقديرُ^(٦): أَعْطَاهُ، ولا يَقْدَرُ^(٧) أَسْمِ فاعلٍ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا فَرَزْتُ بالتقديرِ من إعمالِ أَسْمِ الفاعلِ الماضي المُجَرَّدِ من «أَل»^(٨).

وقال بعضهم في قوله تعالى^(٩): ﴿لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنْ الْبَيْنَتِ وَالَّذِي

(١) هو ضَرَبْنَا أو نَضْرِبُ.

(٢) أي: بتقدير الفعل الناصب له.

(٣) لأن أَسْمِ التفضيل لا ينصب مفعولاً.

(٤) أي: أَسْمِ المفعول المُقَدَّر.

(٥) في م/٢ «زيداً» كذا جاء. وفي م/٤ «زيداً»، وكذا جاء في متن حاشية الدسوقي ٢/٢٤٩.

وانظر الأرتشاف/٢٢٧٢، وجاء المثال في الهمع ٨٢/٥ «هذا معطي زيداً درهماً أَسْمِ»، ولعله خطأ من المحقق.

(٦) أي: أعطى زيداً أَسْمِ درهماً.

(٧) أي يَقْدَرُ العامل فعلاً، ولا يَقْدَرُ أَسْمِ فاعل.

(٨) إذا كان أَسْمُ الفاعل مجزئاً من «أَل» دالاً على الماضي فإنه لا يعمل في المفعول، وقد أعمله الكسائي وهشام، وذهب قوم إلى أنه يعمل النصب إذا تعدى لأثنين كهذا المثال: هذا معطي زيداً درهماً؛ لأنه قوي شبهه بالفعل هنا من حيث طلبه ما بعده، والأكثر على أنه منصوب بفعل مضمَر، على أن الجمهور أن أَسْمِ الفاعل إذا كان صلة «أَل» أنه يعمل مطلقاً ماضياً وحالاً ومستقبلاً، ورَدَّه الأخفش.

انظر الهمع ٨١/٥ - ٨٢.

(٩) الآية: ﴿قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيْنَتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي

هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ سورة طه ٧٢/٢٠.

فَطَرْنَا^(١): إِنَّ^(٢) الواوَ للقسَم، فعلى هذا دليلُ الجواب المحذوف جملةُ النفي السابقة^(٣)، ويجب^(٤) أَنْ يُقَدَّر: والذي فَطَرْنَا لَا نُؤْثِرُكَ؛ لِأَنَّ الْقَسَمَ لَا يُجَابُ بـ «لن» إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ كَقَوْلِ أَبِي طَالِبٍ^(٥):

وَاللَّهِ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أَوْسَدَ فِي الشَّرَابِ دَفِينَا
وقال^(٥) الفارسي ومتابعوه في^(٦) ﴿وَأَلَّتِي لَر يَحْضَنُ﴾:

(١) هذا أحد الوجهين في الواو، ولعله أراد بقول بعضهم شيخه أبا حيان، والوجه الثاني أن الواو عاطفة، عطفت هذا الموصول على «ما جاءنا» أي: لن نُؤْثِرُكَ عَلَى الَّذِي جَاءَنَا وَلَا عَلَى الَّذِي فَطَرْنَا.

انظر البحر ٢٦٢/٦، والدر المصون ٤٠/٥، والفريد ٤٤٩/٣.

(٢) وهي: ﴿لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا﴾.

(٣) هذا نص أبي حيان. انظر البحر ٢٦٢/٦ قال: «وقيل: الواو للقسَم، وجوابه محذوف، ولا يكون «لن نُؤْثِرُكَ» جواباً؛ لأنه إيجابٌ في النفي بـ «لن» إِلَّا فِي شَأْنٍ مِنَ الشَّعْرِ».

(٤) تقدّم البيت في «لن» انظر فيما سبق ٥٠٨/٣، والحاشية ن/٥ و٦.

قال فيما سبق: «وَتَلَقَّى الْقَسَمَ بِهَا [لن] وبـ «لم» نادر جداً...».

ونقل الدسوقي نصّاً عن الدماميني بأنه قد يكون مما حُذِفَ مِنْهُ الْجَوَابُ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، أَيْ: وَاللَّهِ إِنَّكَ لَا مَيَّنَ عَلَى نَفْسِكَ، فَلَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ جُمْلَةٌ مُصَدَّرَةٌ بـ «لن».

انظر حاشية الدسوقي ٢٥٠/٢.

(٥) هذه الفقرة من هنا إلى قوله «الثانية غير مثبتة في م/١، انظر المخطوط الورقة/١٧٣،

وهي النسخة الثانية عند مبارك، وقد أثبت النص ولم يُعَلِّقْ عَلَيْهِ شَيْءٌ. وأثبتها الشمني

في الحاشية ٢٥٢/٢ ثم قال بعدها:

«هذا بجميعة يقع في بعض النسخ، وقد رأيت على هامش نسخة بخط المصنّف مُصَحَّحاً عَلَيْهِ لَكِنَّهُ بغير خطّه».

(٦) سورة الطلاق ٤/٦٥، وتقدمت في «بيان مقدار المقدّر» قبل هذا.

التقدير^(١): فَعِدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَهَذَا لَا يَحْسُنُ وَإِنْ كَانَ مُمَكِّنًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ صُرِّحَ بِهِ أَقْتَضَتْ الْفَصَاحَةُ أَنْ يُقَالَ: كَذَلِكَ. وَلَا تُعَادُ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ.

* * *

(١) ما ذكره هنا للفارسي ذكره من قبل في «بيان مقدار المُقَدَّر»، وتقليله ما أمكن لنقل مخالفة الأصل.

وذكرت من قبل أن هذا النص جاء عند الفارسي في الإيضاح ٤٥/١.

إذا دار الأمر بين كَوْنِ المحذوفِ مبتدأً

وكونه خبراً فأيهما أولى؟^(١)

قال الواسطي^(٢): الأولى كونُ المحذوفِ مبتدأً^(٣)؛ لأنَّ الخبرَ مَحْطُ الفائدة. وقال العبدى^(٤): الأولى كَوْنُهُ الْخَبَرُ؛ لأنَّ التجوُّزَ في أَوَاخِرِ الْجُمْلَةِ أَسهَلُ. نَقَلَ الْقَوْلَيْنِ أَبُو إِيَّازَ^(٥).

(١) انظر الأشباه والنظائر ١٢٠/٢ وما بعدها.

(٢) هو القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور أبو محمد الواسطي، النحويّ اللغويّ، ولد سنة خمسين وخمسمئة، وكان أديباً فاضلاً، ونحويّاً لغويّاً، وانتقل إلى حلب فأقام فيها إلى أن مات ليلة الخميس ثامن ربيع الأول سنة ست وعشرين وستمئة. صَنَّفَ شرح اللمع، وشرح التصريف الملوكي، وشرح المقامات على حروف المعجم، انظر بغية الوعاة ٢/٢٦٠ - ٢٦١.

(٣) قال الدماميني: «هنا سؤال: وهو كيف جاز في كلام واحد أن يُقَدَّرَ المُسْتَدُّ تارة والمُسْتَدُّ إليه أخرى على وجوه مختلفة؟ والجواب أنَّ ذلك جاز باعتبار تعارضِ القرائن؛ فباعتبار كل قرينة يتعيَّن محذوفٌ». انظر حاشية الشمني ٢/٢٥٢.

(٤) في م/١ «العبدى»، وفي بغية الوعاة: العبدى. وفي طبعة مبارك «العبدى» وترجم له بترجمة العبدى.

والعبدى هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدى، أبو طالب، أحد أئمة النحاة المشهورين، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي، وروى عن أبي عمر الزاهد، وله شرح الإيضاح، وشرح كتاب الجرمي، اختلَّ عقله آخر عمره، ومات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ست وأربعمئة. انظر بغية الوعاة ١/٢٩٨.

(٥) في م/٣ وه «آخر».

(٦) هو الحسين بن بدر بن إيَّاز بن عبدالله أبو محمد، كان أَوْحَدَ زمانه في النحو والتصريف، وأجاز له الشيوخ، وكان دمث الأخلاق، ومن تصانيفه: قواعد المطارحة، والإسعاف في الخلاف، وشرح فصول ابن مُعْطٍ. وكان أبو حَيَّان يقول عنه ابن إيَّاز أبو تعاليل.

ومثالُ المسألة: ^(١) ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ أي ^(٢): شأني صَبْرٌ جميلٌ، أو صَبْرٌ جميلٌ أمثلٌ ^(٣) من غيره.

ومثله ^(٤): ﴿طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾ ^(٥) أي ^(٦): الذي يُطَلَّبُ منكم طاعةٌ معلومةٌ لا يُرتَابُ ^(٧) فيها، لا إيمانٌ باللسان لا يُواطئه ^(٨) القلبُ، أو طاعتكم ^(٩) طاعةٌ ^(١٠) معروفةٌ، أي: عُرفَ أنها بالقولِ دون الفعلِ، أو طاعةٌ معروفةٌ أمثلٌ ^(١١) بكم من هذه الأيمانِ الكاذبةِ ^(١٢).

= وَلَيَّ مشيخة النحو بالمستنصرية. ومات ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وستمئة. انظر بغية الوعاة ١/ ٥٣٢.

(١) سورة يوسف ١٢/ ١٨، وتقدّمت في الجهة الخامسة مما يدخل الاعتراض على المعرب من جهته. فإن ما ذكره هنا هو ما ذكره فيما سبق من تقدير جواز الوجهين في الحذف: حذف المبتدأ، أو الخبر. وانظر الأشباه والنظائر ٢/ ١٢١.

(٢) هذا على تقدير حذف المبتدأ.

(٣) هذا على تقدير حذف الخبر.

(٤) أي مثل التقدير المتقدم في الآية.

(٥) الآية: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْنَاهُمْ لَنَخْرُجُنَّ قُلْ لَا تُفْسِمُوا طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ سورة النور ٥٣/ ٢٤.

(٦) هذا على تقدير حذف المبتدأ وهو «الذي...».

(٧) في م/ ٢ «لا أرتياب».

(٨) أي: لا يوافقه ما في القلب من الإيمان.

(٩) هذه صورة أخرى لتقدير المبتدأ المحذوف.

(١٠) جاء في المخطوطات التي بين يدي «طاعتكم طاعة معروفة» بإثبات «طاعة»، وهي غير مثبتة عند الشيخ محمد ومبارك، ولا في متن حاشية الأمير، وقد أثبتت في متن حاشية الدسوقي.

(١١) هذا على تقدير حذف الخبر.

(١٢) ويدل على هذه الأيمان الكاذبة قوله تعالى في أول الآية: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾.

ولو عَرَضَ ما يُوجِبُ التَّعْيِينَ^(١) عُمِلَ به، كما في «نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» على القول بأنهما جملتان^(٢)؛ إذ لا يُحَذَفُ الْخَبَرُ وَجُوباً إِلَّا إِذَا سَدَّ شَيْءٌ مَسَدَهُ. ومِثْلُهُ^(٣) «حَبْدًا زَيْدٌ» إِذَا حُمِلَ عَلَى الْحَذَفِ^(٤).

وَجَزَمَ^(٥) به كثير من النحويين في نحو: «عَمْرُكَ^(٦) لَا فَعَلَنْ» و^(٧) «أَيُّمُنُ اللَّهِ لَا فَعَلَنْ» بَأَنَّ المحذوف الخبر^(٨)،

وَجَوَّزَ أَبْنُ عَصْفُورُ كَوْنَهُ^(٩) المبتدأ؛ ولذلك لم يَعُدَّهُ^(١٠) فيما يجب^(١١) فيه

(١) أي: تعيين المحذوف، وانظر النص في الأشباه والنظائر ١٢١/٢.

(٢) وذلك على تقدير المحذوف مبتدأ، ويتعين ذلك؛ إذ لا يُحَذَفُ الْخَبَرُ..

(٣) أي مثل: نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْد.

(٤) في مثل هذه الجملة ثلاثة أقوال:

أ - المحذوف هو المبتدأ، والتقدير: حَبْدًا الممدوحُ زَيْدٌ.

ب - حَذَفُ الْخَبَرِ، والتقدير: حَبْدًا زَيْدُ الممدوحِ.

وهو مذهب سيويه والفارسي وأبن برهان وأبن خروف.

ج - إذا جعلنا «حَبْدًا» اسماً بمعنى المحبوب فهو مبتدأ، وزيد: خبر، ولا يكون في

الجملة حَذَفٌ. أو يكون «حَبْدًا» خبراً مقدماً، وزيد: مبتدأ مؤخرًا، وهو مذهب

المبرد وأبن السراج وأبن هشام اللخمي، وهو اختيار أبْنِ عَصْفُور.

انظر شرح أبْنِ عَقِيل ١٧٠/٣، والهمع ٤٥/٥ - ٤٦.

(٥) أي: جزم بتعيين المحذوف، وانظر النص في الأشباه والنظائر ١٢١/٢.

(٦) في م/١ و٣ و٦ «لعمرك».

(٧) في م/١ «وَأَيُّمٌ».

(٨) ويكون التقدير: عَمْرُكَ قسمي...، وَأَيُّمُنُ اللَّهِ قسمي...

(٩) أي: كون المحذوف المبتدأ...

(١٠) في م/١ «لَمْ يُعَيَّنْهُ».

(١١) انظر شرح جُمَلِ الرَّجَاجِي لِأَبْنِ عَصْفُور ٢٣٣/١، وأنظر الأشباه والنظائر ١٢١/٢.

حَذَفُ الْخَيْرِ لِعَدَمِ تَعْيِينِهِ عِنْدَهُ لِذَلِكَ ، قَالَ : «وَالْتَقْدِيرُ»^(١) : إِمَّا قَسَمِي أَيْمُنُ اللَّهِ ،
أَوْ^(٢) أَيْمُنُ اللَّهِ قَسَمٌ لِي . انتهى .

وَلَوْ قَدَّرْتُ^(٣) : أَيْمُنُ اللَّهِ قَسَمِي لَمْ يَمْتَنِعْ^(٤) ؛ إِذِ الْمَعْرِفَةُ الْمَتَأَخِّرَةُ عَنْ مَعْرِفَةِ
يَجِبُ كَوْنُهَا الْخَيْرَ عَلَى الصَّحِيحِ .

* * *

(١) وعلى هذا التقدير يكون المحذوف المبتدأ .

(٢) وعلى هذا التقدير يكون المحذوف الخبر .

(٣) في م/٣ و٤ «قَدَّرَ» .

(٤) أي : لم يمتنع كَوْنُ «قَسَمِي» هو الخبر ، ولعل المصنّف لاحتَظَ في تقدير ابن عصفور النكرة
«قَسَمٌ» هَرَبًا مِنْ تَسَاوِي الْمَبْتَدَأِ وَالْخَيْرِ فِي التَّعْرِيفِ ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ : إِذِ الْمَعْرِفَةُ الْمَتَأَخِّرَةُ . . .
كَذَا مُعَلَّلًا تَقْدِيرَهُ «قَسَمِي» مَعْرِفَةً .

إذا دار^(١) الأمرُ بين كَوْنِ المحذوفِ فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأً والباقي خبراً، فالثاني^(٢) أولى

لأنَّ المبتدأَ^(٣) عَيْنُ الخبرِ^(٤)؛ فالمحذوفُ عَيْنُ الثابتِ؛ فيكون حَذْفاً^(٥) كَلَا حَذْفٍ، فأما الفعلُ فإنه غَيْرُ الفاعِلِ. اللهمَّ إِلَّا أَنْ يَعْتَضِدَ^(٦) الأوَّلُ بروايةٍ أخرى في ذلك الموضع، أو بموضعٍ آخرٍ يُشَبِّهه، أو بموضعٍ آتٍ على طريقته.

(١) انظر نصَّ المُصنَّف في الأشباه والنظائر ١٢٢/٢ - ١٢٣.

(٢) في م/٥ «الباقي».

وقوله: «فالثاني» أي: إذا قيل: «زيد» جواباً لمن قال: من قام؟ فلك أن تُقدِّره خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: القائم زيد، أو هو زيد، ولك أن تقدِّره فاعلاً لفعل محذوف اختَصَرَ بحذفه من الجواب، والتقدير: قام زيد.
ومعنى كلامه: أنَّ الثاني هو المحذوف، أو هو أوَّلَى بالحذف، والثاني هو تقديرُ حَذْفِ المبتدأ، فهو أوَّلَى من تقدير حَذْفِ الفعل.

(٣) أي: المحذوف.

(٤) أي: هو عين الخبر المذكور «زيد» فيما ذكرته.

(٥) في م/٣ «الحذف» ومثله في طبعة مبارك، والشيخ محمد، ومتن حاشية الدسوقي والأمير. وفي بقية المخطوطات «حذفاً».

(٦) في م/٥ «يُعْضَد».

أي: أن يكون المحذوفُ فعلاً والمُتَّبِ فاعلاً، فإنَّ عُضِدَ بروايةٍ أخرى فذلك أَفْضَلُ.

فالأول^(١) كقراءة^(٢): ﴿يُسَبِّحُ لَمْ فِيهَا بِالْعُدُوِّ^(٣) وَالْأَصَالِ﴾ بفتح الباء،
وكقراءة ابن كثير^(٤) ﴿وَكَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾
بفتح الحاء،

- (١) أي: إذا اعتُصِدَ المحذوف برواية أخرى في ذلك الموضع.
- (٢) سورة النور ٢٤/ ٣٦ - ٣٧ وأول الثانية «رجال...».
- وتقدّم ذكر الآيتين والقراءتان: يُسَبِّحُ، يُسَبِّحُ، وتخرّيج «رجال» على القراءتين. انظر
الجملة الاستثنائية ٤٢/٥، والحاشية/ ٤.
- ووجه الاحتجاج بالقراءة هنا أنها شاهد لتقدير فعل قبل «رجال» على تقدير: يسبح
رجال، فيكون ذكر الفعل في الآية الأولى دليلاً على تقدير الفعل في الآية الثانية،
أو أنّ «رجال»، خبر مبتدأ محذوف، أي: المُسَبِّحَةُ رجالٌ.
- والأول أولى؛ لأنه تعضده قراءة كسر الباء من «يُسَبِّحُ» على قراءة الجماعة.
- وقدّر العكبري: فيها رجال. انظر التبيان/ ٩٧١، وذكر أيضاً أنه خبر، أو فاعل الفعل.
- (٣) ﴿بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ﴾ مثبت في م/ ٤ وليس في بقية المخطوطات.
- (٤) سورة الشورى ٤٢/ ٣، وتقدّمت الآية في حرف الواو، انظر ما سبق ٣٥٢/ ٤، وأما
القراءة فبيناهما فيما يأتي:
- وَرَدَتْ فِيهَا ثَلَاثُ قُرَاءَاتٍ:
- الأولى: يُوحى: بالبناء للفاعل، وفاعله لفظ الجلالة: الله، ووقع الفصل.
- الثانية: نوحى: بنون العظمة، والله: مبتدأ، خبره العزيز الحكيم.
- والثالثة: يُوحى: مبنياً للمفعول، والله: مرفوعٌ على أحد وجهين:
- أ - على أنه فاعل بمضمر مرفوع تقديره: أَوْحَى.
- ب - على الابتداء: والتقدير: الله العزيز الحكيم المُوحِي.
- وقراءة البناء للمفعول عن مجاهد وابن كثير، وعَبَّاس ومحبوب كلاهما عن أبي عمرو،
وهي قراءة ابن مُحَيِّص.
- انظر كتابي: معجم القراءات ٨/ ٣٠٧ - ٣٠٨، فإن المراجع لهذه القراءات كثيرة.

وكقراءة بعضهم^(١) ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ رَبِّكَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾^(٢) ببناء «زَيْن» للمفعول، ورَفَعَ القتل والشركاء. وكقوله^(٤):

لَيْبِكَ يَزِيدُ صَارِعٌ لْخُصُومَةٍ [وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِفُ]

(١) تمة الآية: ﴿... لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ سورة الأنعام ١٣٧/٦.

(٢) الواو «وكذلك» مثبته في م/١٢ و٤ و٥، محذوفة من م/٢ و٣.

(٣) قراءة الجماعة: ﴿زَيْنٌ لِكَثِيرٍ رَبِّكَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾.

الفعل مبني للفاعل، شركاؤهم: فاعله، قتل أولادهم: مفعول به.

والقراءة التي ذكرها المصنف على البناء للمفعول ورَفَعَ ما بعده هي قراءة أبي عبد الرحمن

السُّلَمي والحسن وأبي عبد الملك قاضي الجند، وعلي بن أبي طالب في رواية.

زَيْنٌ: مبني للمفعول، قَتَلَ: نائب عن الفاعل، شركاؤهم: في رفعه ما يأتي:

١ - مرفوع على إضمار فعل، أي: زَيْنُهُ شركاؤهم.

٢ - مرفوع بالمصدر «قَتَلَ».

انظر بقية القراءات، وتخريج ما ذكرته، ومراجعته في كتابي معجم القراءات ٥٥٢/٢ - ٥٥٨، فالحديث فيها طويل، والمراجع كثيرة. ولعلك تجد فيه ما هو أوفى مما ذكرته هنا، فإن أَكْتَفَيْتَ بالمذكور فَحَسْبُكَ وَحَسْبِي.

(٤) البيت من أبيات لِنَهْشَلِ بْنِ حَرْيَ رَثِيَ بِهَا يَزِيدُ بْنُ نَهْشَلٍ، كذا عند البغدادي، ثم ذكر في الخزانة أَنَّ النحاس نَسَبَ الأبيات إلى لبید، وتبعه أَبُو هِشَامٍ [صاحب مغني اللبيب]، وحكى الزمخشري أنها لِمَرْزُودِ بْنِ ضِرَارِ أَخِي الشَّامِخِ، وذكر السِّيرافي أنها للحارث بن ضِرَارِ النهشلي، وذكر البعلبي أنها للحارث بن نهيك النهشلي، وقيل هي لمهلhel، ثم صَوَّبَ بعد هذا كله أنها لنهشل...

وروى البيت الأصمعيُّ ببناء للفاعل «لَيْبُكَ»، ولم تُعَرَفِ العربُ فيه البناء للمفعول، فإنه من صنيع النحويين. كذا عند البغدادي عن العسكري.

لخصومة: متعلق بـ «ضارع»، المختبط: الذي يأتي لطلب الإحسان والمعروف من غير وسيلة. مما: متعلق بـ «مختبط» أو بـ «ضارع».

فيمين^(١) رواه مبنياً للمفعول.

فإن التقدير: يُسَبِّحُه^(٢) رجالٌ، ويُؤَجِّيه^(٣) الله، وزَيَّنَه^(٤) شركاؤهم، ويبكيه^(٥) ضارِعٌ.

ولا تُقَدَّرُ^(٦) هذه المرفوعات^(٦) مبتدآت^(٧) حُذِفَتْ أَخْبَارُهَا؛ لأنَّ هذه الأسماء

= ما: مصدرية، أو موصولة، والعائد محذوف، أي: مما تُطَيِّحُه الطَّوَائِعُ. تطيح الطوائع: أي تقذفه الذواهي.

والشاهد فيه أنَّ الفعل المُسَنَّد إلى «ضارع» محذوف جوازاً، أي: لِيَبْكِيه ضارِعٌ، وهذا على رواية البناء للمفعول، وأمَّا على رواية البناء للفاعل فَصُورَتُهُ: لِيَبْكِيكَ يَزِيدُ ضارِعٌ. يزيد: مفعول مقدَّم، ضارع: فاعل مؤخَّر، ولا شاهد فيه على الحذف. ونهشل بن حَرْي. من التَّسْبِة إلى الحَرْ، شاعر إسلامي معاصر للفرزدق وجري، وأبنة حَرْيَ أبْن نهشل شاعر أيضاً.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٢٩٥/٧، وشرح المفصل ٨٠/١، والكتاب ٤٥/١، ٨٣، [الحارث بن نهيك النهشلي]، وفي ص/١٩٩ صدره [ليبد]، وأوضح المسالك ١/١، ٣٤٢، والمقتضب ٢٨٢/٣، والخصائص ٣٥٣/٢، ٤٢٤، والخزانة ١٤٧/١، ٤٤٣/٣، والإيضاح ٧٤، والمحتسب ٢٣٠/١، والهمع ٢٥٨/٢، وشرح الأشموني ٣٠٦/١، والعيني ٤٤٤/٢.

(١) يحترز المُصَنِّف بهذا من إطلاق الرواية، فإنه في رواية البناء للفاعل لا شاهد فيه، ولا تقدير، ولا حَذَف.

(٢) وهذا في آية سورة النور/٣٧.

(٣) هذا التقدير في آية سورة الشورى ٣/٤٢ على قراءة أبْن كثير ومن معه «يُؤَحَّى».

(٤) وهذا التقدير في آية سورة الأنعام ١٣٧/٦ على قراءة من قرأ: «زَيَّنَ... قَتْلُ، شركاؤهم».

(٥) هذا التقدير في البيت على رواية البناء للمفعول: لِيَبْكِيكَ يَزِيدُ ضارِعٌ...

(٦) في م/١ «ولا تُقَدَّرُ» وفي البقية أَخْتَلَفَ الضَّبْطُ.

(٧) تقدَّم أنَّه يجوز تقدير المبتدأ في آية الشورى على قراءة أبْن كثير وغيره: وكان التقدير: الله العزيز الحكيم الموحى.

قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل^(١) فيهن للفاعل.

والثاني^(٢): كقوله تعالى^(٣): ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَن خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾.

فلا يُقدَّرُ^(٤): ليقولن: الله خلقهم، بل خَلَقَهُم الله، لمجيء ذلك في شبه^(٥) هذا الموضع، وهو^(٦): ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَن خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾. وفي مواضع^(٧) آتية على طريقته^(٨)

= وفي آية الأنعام ١٣٧/٦ نقل عن المتقدمين الفاعلية بالمصدر: أي: قتل أولادهم شركاؤهم، كما نقل الرفع بالفعل.
وذكر الدماميني أن في قوله «مبتدآت» قلب، فإن المرفوعات أخبار حُذِفَتْ مبتدأها. لا مبتدآت حُذِفَتْ أخبارها.
ورَّده الشمني، انظر الحاشية ٢/٢٥٣.

(١) في آية سورة النور: يُسَبِّح، وهي إحدى القراءتين، وهي قراءة الجماعة،

وفي آية الشورى: يُوحى، وهي قراءة الجماعة.

وفي آية الأنعام: رَزَن، وهي قراءة الجماعة.

وفي البيت رَجَح الأصمعي وغيره: لَيْبِكَ يزيد... رواية البناء للفاعل.

(٢) أي: إذا اغْتَضَدَ المحذوفُ بموضع آخر يُشَبِّهه.

(٣) سورة الزخرف ٤٣/٨٧، وتقدّمت في الثامن من الجهة السابعة.

(٤) قال من قبل: «قول بعضهم... إن أسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ أو فاعل، أي: الله خلقهم

أو خلقهم الله، والصواب الحمل على الثاني بدليل...». انظر النوع الثامن من الجهة السابعة.

(٥) في م/١ و٤ وه «مُشَبِّه».

(٦) سورة الزخرف ٤٣/٩، وتقدّمت. انظر النوع الثامن من الجهة السابعة.

(٧) هذا من قوله في عنوان هذه الفقرة: «فالثاني أولى... اللهم إلا أن يَغْتَضَدَ برواية

أخرى... أو بموضع آخر يشبهه. أو بموضع آت على طريقته».

(٨) أي: على طريقة الأول، حيث يُذَكَّرُ الفعلُ مع الثاني كما دُكِرَ مع الأول، وعندئذ لا تقدير،

ولا أولوية في التقدير.

نحو: ﴿قَالَتْ مَنْ أَبْنَاكَ هَذَا قَالَ نَبَاتِي الْعَلِيمُ الْخَيْرُ﴾^(١)، ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعَظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا﴾^(٢).

* * *

(١) الآية: ﴿وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بِعَضُدٍ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ قَالَتْ...﴾ سورة التحريم ٣/٦٦.
فقد جاء في الموضع الثاني: ﴿قَالَ نَبَاتِي الْعَلِيمُ الْخَيْرُ﴾ على طريقة الموضع الأول: ﴿قَالَتْ مَنْ أَبْنَاكَ...﴾

(٢) الآيتان: ﴿وَصَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعَظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ سورة يس ٣٦/٧٨ - ٧٩.

إذا دار الأمر بين كُن المحذوف أولاً أو ثانياً فكنه ثانياً أولاً

وفيه مسائل:

إحداها: نون الوقاية في نحو^(١): ﴿أَتَحْجُونِي﴾^(٢) و^(٣) ﴿تَأْمُرُونِي﴾ فيمن قرأ بنون واحدة، وهو قول^(٤) أبي العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح، وأكثر المتأخرين.

(١) الآية: ﴿وَمَلَأَهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحْجُونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ سورة الأنعام ٨٠/٦.

(٢) قرأ نافع وأبن عامر وأبن ذكوان وأبو جعفر وهشام من طريق أبن عبدان عن الحلواني والداجوني «أتحاجوني» بتخفيف النون، وأصله أتحاجوني: الأولى علامة الرفع، والثانية: نون الوقاية، وقد لحن بعض النحويين من قرأ بالتخفيف، وهو عند مكّي قبيح مكروه.

وقرأ أبن كثير وأبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائي ويعقوب وهشام في وجهه الثاني بتشديد النون وأصله: أتحاجوني، فادغم النون في النون هرباً من استئصال المثلين، وانظر تخريج القراءتين في كتابي «معجم القراءات» وفيه بسط الحديث في الخلاف في المحذوف.

(٣) سورة الزمر ٦٤/٣٩، وتقدمت الآية والقراءة في ٢٨٧/٤ - ٢٨٨، وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٤) ذهب المبزّد والأخفش وغيرهما إلى أن المحذوف النون الثانية. وانظر بسط هذا الخلاف في الكشف عن وجوه القراءات ٤٣٦/١ - ٤٣٧، والحجة للفارسي ٣٣٢/٣ وما بعدها.

قال الفارسي: «فأما وجه التخفيف فإنهما [نافع وأبن عامر] حذفوا النون الثانية لألتقاء النونين، والتضعيف يُكره...».

وقال سيويه وأختاره ابن مالك: إن المحذوف الأولي.

الثانية^(١): ثُونُ الوقاية مع ثُونِ الإناث: في نحو قوله^(٢):

[تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعْلُ مَسْكَاً] يَسُوءُ الْفَالِيَاثَ إِذَا فَلَّيْنِي

= وانظر الكتاب ١٥٤/٢ «باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة»، وقد ذكر القراءة. وحذف النون الأولى وهي نون الفعل للاستئفال، وانظر البحر ٤٣٩/٧، وحاشية الشهاب الخفاجي ٨٨/٤، والمقتضب ٢٥٢/١.

(١) أي: المسألة الثانية من تقدير المحذوف أولاً أو ثانياً، والأولى في ذلك.

(٢) هذا من أبيات لعمرو بن معد يكرب، قالها في امرأة لأبيه تزوجها بعده في الجاهلية، وقبله:

تَقُولُ حَلِيلَتِي لَمَّا قَلَّتْنِي شَرَائِجُ بَيْنِ كُذْرِي وَجُونِ

فقد عَبرته بالشَّيب بقولها: شرائج: جمع شريح وهو الضرب والنوع، والكُذْرِي: الأَعْبَر، منسوب إلى الكُدْرَة، والجُون: للأبيض والأسود، تراه كالثغام: هذا إخبار عن نفسه، يقول: تراه يا من تتأتى منه الرؤية، والهاء: ضمير الشَّعر، ويجوز أن يكون ضمير الرفع في «تاره» لتحليلته، ويؤيده رواية الفراء: رَأَاهُ.

الثَّغام: نبت في الجبل يَبِيضُ إذا يَبَسَ، ويُشبه الشَّيب.

يُعَلِّ مَسْكَاً: من العَلَل إذا سقيته السَّقِيَّة الثانية، والمراد هنا أنه يطيب بالمسك واحدة بعد أخرى، ونائب فاعل «يُعَلِّ» ضمير الشَّعر.

يسُوءُ: فاعله ضمير الشَّعر، الفاليات: جمع فالية: أسم فاعل من الفَلْي، وهو إخراج القمل من الشعر والثياب، والفاليات: مفعول «يسُوءُ».

يقول: تُعَبِّرُنِي بالشَّيب، وهذا الشعر المُبَيِّضُ يفوحُ منه ريح المسك مرة بعد أخرى، حتى إن اللواتي يقلبنني يسُوءُهُنَّ ما يشمنن من رائحة طيبة، ولا يجدن في الشعر مبتغاهنَّ عند الفَلْي. والشاهد فيه: قوله: فَلَّيْنِي، وأصله: فَلَّيْنَتِي، فالمحذوف عند المصنَّف نون الوقاية وهي الثانية، والمُثَبَّتُ نُونُ ضمير التَّسْوَةِ.

انظر شرح الشاهد للبغدادى ٢٩٧/٧، وشرح المفصل ٩١/٣، والهمع ٢٢٦٧/١ وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٩٤/١، والعيني ٣٧٩/١، والكتاب ١٥٤/٢، والخزانة ٤٤٥/٢، واللسان/ حيج - فلا، التسهيل/ ٢٥ ذكر منه «فليني»، وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٩٧/١.

هذا هو الصَّحيح^(١).

وفي البسيط^(٢) أنه^(٣) مُجْمَعٌ عليه؛ لأنَّ نون الفاعل لا يليقُ بها الحذفُ، ولكن في التسهيل^(٤) أنَّ المحذوفَ الأوَّلَى^(٥)، وأنه مذهبُ سيبويه.

الثالثة^(٦): تاء الماضي مع تاء المضارع في نحو^(٧) ﴿نَارًا تَلْظَى﴾^(٨).

(١) أي: المحذوف النون الثانية وهي نون الوقاية، وهذا عنده هو الصحيح.

(٢) البسيط لأبن العِلْج، وتقدَّم هذا في «الكن» المشددة.

انظر ما سبق ٥٤٢/٣ والحاشية/٤، وانظر نصَّ البسيط في المساعد ٩٨/١.

(٣) أي: المحذوف نون الوقاية.

(٤) قال ابن مالك في حديثه عن نون الوقاية: «وقد تلحق مع أسم الفاعل وأفعل التفضيل، وهي الباقية في «قَلْبِي» لا الأوَّلَى، وفاقاً لسيبويه».

(٥) وهي نون الإناث، فالباقي هو نوْنُ الوقاية، وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٩٨/١.

(٦) من المسائل التي وقع فيها الحذف.

(٧) سورة الليل ١٤/٩٢، وتقدَّمت في آخر الجهة الخامسة.

وقال فيما سبق: «ولا يجوز في هذا كونه ماضياً وإلا لقليل تَلْظَتْ؛ لأن التانيث واجب مع المجازي إذا كان ضميراً مُتَّصِلاً».

(٨) تَلْظَى: هو الفعل الماضي، فإذا حَوَّلْتُهُ إلى صورة المضارع صار: تَلْظَى، فأجتمع تاءان: تاء المضارعة وتاء مزيـدة على الفعل، وقد حُذِفَ في الآية واحدة منهما، وعند المصنّف المحذوفُ التاء الثانية، والفعل مضارع، وثبتت تاء المضارعة.

انظر الدر المصون ٢٨٥/١ في «تظاهرون» في سورة البقرة/٨٥. قال: «وهل المحذوف الثانية وهو الأوَّلَى لحصول الثقل بها، ولعدم دلالتها على معنى المضارعة، أو الأوَّلَى كما زعم هشام» وانظر البحر ٢٩١/١، قال: «وأصله تتظاهرون، فحذف التاء، وهي عندنا الثانية لا الأوَّلَى خلافاً لهشام؛ إذ زعم أنَّ المحذوف هي التي للمضارعة الدالة في مثل هذا على الخطاب، وكثيراً ما جاء في القرآن حَذْفُ التاء».

وقال أبو البقاء في قوله تعالى^(١): ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ﴾ يَضْعُفُ كَوْنُ «تَوَلَّوْا» فِعْلاً مُضَارِعاً لِأَنَّ^(٢) حَرْفَ المضارعة لا يُحذفُ انتهى.

وهذا فاسد^(٣)؛ لأنَّ المحذوفَ الثانية^(٤)، وهو قول الجمهور، والمخالفُ في ذلك هشام الكوفي، ثم إنَّ التنزيل مشتملٌ على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيها نحو^(٥): ﴿نَارًا تَلْظَى﴾،^(٦) ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ أَلَمَوتَ﴾^(٧).

الرابعة^(٨): نحو^(٩): مَقُولٌ وَمَبْنِعٌ، المحذوفُ منهما واو مفعولٍ، والباقي عَيْنُ

(١) سورة آل عمران ٦٣/٣.

قال أبو البقاء: «فإن تَوَلَّوْا: يجوزُ أَنْ يكون اللفظُ ماضياً، ويجوز أن يكون مُستقبلاً تقديره: يَتَوَلَّوْا. ذكره النحاس. وهو ضعيف؛ لأن حرف المضارعة لا يُحذفُ».

انظر التبيان ٤٦٨/١، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣٣٩/١.

(٢) كذا جاء النص في م/٢ و٣ و٥، وفي م/١ و٤ «لأن أحرف المضارعة لا تحذف».

وما أثبتته موافق لما جاء في نص العكبري، ومثله متن حاشية الدسوقي.

وأما مبارك والشيخ محمد ومتن حاشية الأمر فعلى الصورة التي تركتها «لأن أخرف...».

(٣) أي: تقديرُ العكبري أَنَّ الفِعْلَ ماضٍ، وَأَنَّ المحذوفَ الأوَّلِي، وهي تاء المضارع، وذلك مفهوماً من قوله: «تَلْظَى»، وهو عنده فعلٌ ماضٍ.

وما رآه المصنف هنا فاسداً رآه السمينُ وجهاً ظاهراً، انظر الدر ٢٦/٢ وفي البحر ٢/

٤٨٥، ذكر أبو حيان الوجهين، ولم يَر في حذف إحداهما فساداً كما ذهب إليه المصنف.

(٤) وهي تاء الفعل الماضي، وهي الثانية لا الأوَّلِي، وهي تاء المضارعة.

(٥) تقدمت، وهي في سورة الليل ١٤/٩٢.

(٦) تنمة الآية: ﴿... مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ نَنْظُرُونَ﴾ سورة آل عمران ١٤٣/٣.

وقوله تَمَنُّونَ: أصله تتمنون، فَحُذِفَتِ التاءُ الثانية، وبقيت تاءُ المضارع، ولو كان هذا فعلاً

ماضياً لما لحقته التثنية التي هي علامة الرفع، ولكانت: «تَمَنُّوا».

(٧) «الموت» غير مثبت في م/٣ و٤.

(٨) المسألة الرابعة من المحذوف، وتعيين هذا المحذوف.

(٩) أصلهما: مَقُولٌ، مَبْنِعٌ.

الكلمة خلافاً للأخفش.

الخامسة: نحو^(١) إقامة واستقامة، المحذوفُ منهما أَلِفُ^(٢) الإفعال والاستفعال، والباقي عَيْنُ الكلمة^(٣) خلافاً للأخفش.

= نقلت حركة العين وهي الضمة إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان، ولا بُدَّ من حذف أحدهما:

أ - سيبويه والخليل يَحذفان واو «مفعول»، أي: الواو الزائدة، لا عين الكلمة؛ مع أن القياس حذف الأول عند التقاء ساكنين.

ويصبح الوزن عندهما: مَقُول: مَفْعُل، مَبِيع: مَفْعُل.

ب - الأخفش يَحذف عَيْنَ الكلمة: الواو الأولى: من مَقُول، والياء: من مَبِيع فيصبح اللفظان: مَقُول: ووزنه مَقُول.

ومَبِوع: فتحذف الضمة، ويكسر ما قبل الياء المحذوفة، أي يكسر الباء فيصبح: مَبِوع، فتقلب الواو ياءً.

انظر شرح الشافية ١٤٧/٣، وشرح التصريف الملوكي/٣٥١ - ٣٥٢.

(١) هذان مصدران من: أقام، وأستقام، وأصلهما إقام، أستقام ثم أعلت الواو فيهما فصارا إقام، أستقام.

وحصل الإعلال فيهما بعد نقل حركة الواو فيهما، وهي الفتحة إلى القاف قبلهما. وبعد الإعلال اجتمع ساكنان: الألف التي هي عين الفعل وألف المصدر، وكان الخلاف في المحذوف منهما: أما الأخفش فقد ذهب إلى أنَّ المحذوف هو عين الفعل، أي: الألف المتقلبة عن الواو التي هي أصل، وأما الخليل وسيبويه فذهبا إلى أنَّ المحذوف هو الألف الزائدة، وهي أَلِفُ الإفعال، وعُوَضَ عن الألف المحذوفة في الحالين بالتاء في آخر المصدر.

ورجح الرضي رأْيَ الأخفش، ورأى أنه الأولى قياساً على غيره مما ألتقى فيه ساكنان. انظر شرح الشافية ١٥١/٣، وأمالى الشجري ٢٠٤/١، ورجح مذهب سيبويه وشيخه على مذهب الأخفش. وانظر فيه ٨/٢، وانظر شرح التصريف الملوكي/٣٥٥.

(٢) أي: أَلِفُ المصدر.

(٣) أخذ بمذهب الخليل وسيبويه، على ما ذهب إليه من أنَّ الثاني أولى بالحذف.

السَّادِسَةُ: نحو^(١):

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبُلِ

بِفَتْحِهِمَا، وَ^(٢):

[يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسْرُبُهُ] بَيْنَ ذِرَاعَيْنِ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ

وهذا هو الصحيح^(٣) خلافاً للمُبَرَّد^(٤).

السَّابِعَةُ^(٥): نحو «زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمٌ»، وَمَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ أَنَّ الحذفَ^(٦) فِيهِ مِنَ الْأَوَّلِ لِسَلَامَتِهِ^(٧) مِنَ الْفَضْلِ،

(١) هذا لعبدالله بن رواحة يخاطب به زيد بن أرقم في غزوة مؤتة، وبعده:

تَطَاوَلَ اللَّيْلُ هُدَيْتَ فَأَنْزِلِ

وتقدّم هذا في «الفرق بين عطف البيان والبدل» في ٣٩١/٥، وفيه روايتان: يا زيدُ زيدَ، يا زيدُ زيدَ، بضم الأول على بنائه على الضم، ويفتحه مع ما بعده، وهو ما أَرَادَهُ هُنَا، والنصب بناءً على الإضافة، وما بعده مقحم منصوب.

انظر هذا فيما سبق. والمصنّف بهذا يدلّ على أَنَّ الحذفَ مِنَ الثَّانِي.

(٢) البيت للفرزدق، وتقدّم في الجملة الصّغرى والكبرى ٣٢٠/٥، وكان الشّاهد فِيهِ الْفَضْلُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَهُوَ ذِرَاعَيْنِ الْأَسَدِ، وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ، فَقَدْ حُذِفَتِ الْإِضَافَةُ فِي الثَّانِي لَا الْأَوَّلَ.

(٣) أي: الحذف من الثاني، وقوله: «هذا هو الصحيح» غير مثبت في م/١ و٢، وفي م/٥ «المحذوف منهما الثاني خلافاً للمبرد» كذا جاء النص.

(٤) ذهب المبرّد إلى أَنَّ الحذفَ فِي الْأَوَّلِ، وَالْإِضَافَةُ فِي الثَّانِي لَا حَذْفَ فِيهَا، وَبِذَلِكَ لَا يَكُونُ فَضْلٌ لَوْ كَانَ الْحَذْفُ فِي الثَّانِي وَالْإِضَافَةُ لِلأَوَّلِ.

(٥) أي: من مسائل الحذف، وتقدير المحذوف في الثاني أو الأول.

(٦) أي: زيدٌ: مبتدأ، وقد حُذِفَ خَيْرُهُ، ومثل هذا الحذفُ أَسْلَمٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قُدِّرْنَا «قَائِمٌ خَيْرٌ» عَنْ «زَيْدٍ» لَحَصَلَ الْفَضْلُ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَخَيْرِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ.

(٧) قوله «السلامته من الفصل» إلى قوله «للمجاور» سقط من م/١.

ولأنَّ فيه إعطاءَ الخبرِ ^(١) للمجاوِرِ مع أنَّ مَذْهَبَهُ ^(٢) في نحو ^(٣):

يا زَيْدَ زَيْدَ الِيعْمَلاتِ الذَّبَلِ

أَنَّ الحَذْفَ من الثاني.

قال أَبْنُ الحَاجِبِ ^(٤): «إِنما أَعْتَرَضَ بالمضافِ الثاني بين المتضايِفَيْنِ لِيَبْقَى المضافُ إِلَيْهِ المَذْكُورُ في اللفظِ ^(٥) عِوَضاً مِمَّا ذَهَبَ ^(٦)، وأما هُنَا فلو كان «قائِم» خَبِراً عن الأولِ لَوَقَّعَ في موضِعِهِ؛ إذ لا ضَرُورَةَ تدعو إلى تأخيرِهِ؛ إذ كان الخَبَرُ يُحَذَفُ بلا عِوَضٍ نحو: «زَيْدٌ قائِمٌ وعَمْرُو» من غيرِ قُبْحٍ في ذلك» انتهى.

وقيل أيضاً: كُلُّ من المبتدأَيْنِ ^(٧) عاملٌ في الخبرِ،

(١) وهو «قائم» للمجاور وهو «عمر».

(٢) أي ما ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة من الحذف من الأول مخالف لما ذهب إليه في البيت من أنه أجاز القُصْلَ بين المتضايِفَيْنِ، مع أنَّ القُصْلَ بين المبتدأ والخبر أسْهَلُ من القُصْلَ بين المتضايِفَيْنِ.

على أنَّ ما ذكره المصنّف هنا هو لأَبْنِ الحَاجِبِ.

انظر شرح الرضي على الكافية ٢/٢٩٣، والأمالِي النحويّة ٤/٤٣، والإيضاح في شرح المِفْصَلِ ١/٤٢١.

(٣) تقدّم قبل قليل.

(٤) انظر شرح الكافية ٢/٢٩٣.

وما ذكره المصنّف من كلام أَبْنِ الحَاجِبِ إِنما هو بيان للتعارض الظاهر فيما ذهب إليه سيبويه.

(٥) وهو «الِيعْمَلات».

(٦) أي: عوضاً من المضاف إليه الثاني المحذوف.

(٧) أي: زيد وعمر، وذلك من باب التنازع.

فالأوّل^(١) إعمال الثاني لِقُرْبِهِ، وَيَلْزَمُ من هذا التعليل أن يُقالَ بذلك في مسألة الإضافة^(٢).

* * *

(١) جَعَلَ إعمال الثاني الأوّلَى لأنه مذهب أهل البصرة، وذلك لِقُرْبِهِ من الخبر، وقوله: إعمال الثاني: أي: المبتدأ الثاني وهو عمرو.

(٢) وذلك في مثل: يا زيد زيد اليعملات، وهو أن الأسمين تنازَعَا العَمَلَ في «اليعملات»، وهو المضاف إليه، ثم أَعْمَلَ الثاني لِقُرْبِهِ فَجَعَلَت الإضافة له لا للأوّل.

تنبيه

الخلافاً إنما هو عند التردد، وإلا فلا تَرَدُّدٌ في أَنَّ الحَذْفَ من الأول في قوله^(١):

نحنُ بما عندنا وأنتَ بما عندك راضٍ والرأيُ مختلفٌ وقوله^(٢):

خَلِيلِي هَلْ طَبُّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنَفَانِ
ومن الثاني^(٣): في قوله تعالى^(٤): ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا

(١) البيت لعمر بن أمْرِئ القيس، الأنصاري الخزرجي، وقيل: لقيس بن الخطيم، وذكروا أنَّ الصواب أنه لعمر، وذكره ابن الأنباري لِيُذْهِبَ بن زيد الأنصاري.
والشاهد في البيت أَنَّ الحذف في الأول، والتقدير: نحن راضون بما عندنا، وأنت راضٍ بما عندك.

وكان الحذف من الأول لأن «راضٍ» مطابق في الأفراد لـ «أنت»، فلا يصحُّ جَعْلُهُ خبراً لضمير الجمع «نحن»، وهو مذهب سيويه فيه.
وذكر أبو خلف أنَّ التقدير: نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضون، ولكنه وَضَعَ موضع «راضون» «راضٍ» فَجَعَلَ الخبر مفرداً، ورَدَّهُ البغدادي..

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٩٩/٧، والعيني ٥٥٧/١، والكتاب ٣٨/١، وأما ابن الشجري ٣١٠/١، والهمع ١٣٩/٥، والمقتضب ١١٢/٣، ٧٣/٤، والإنصاف ٩٥، والخزانة ١٩٠/٢، و٣٩١/٤، وشرح ابن عقيل ٢٤٤/١.

(٢) قائله غير معروف، وتقدّم، انظر ما سبق ٤٧١/٥ «أقسام العطف»، وكان الشاهد فيه أنَّ «دنفان» خبر «أنتما»، وخبر «إني» محذوف، والتقدير: فإني دَنَفْتُ.

(٣) أي: لا تَرَدُّدٌ في أَنَّ الحذف من الثاني، وما ذكره أولاً تحت هذا التنبيه كان الحذف فيه من الأول.

(٤) تمة الآية: ﴿وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ سورة الإسراء ٨٨/١٧.

يَمِيلُ هَذَا الْقُرْآنُ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ*؛ إذ لو كَانَ الْجَوَابُ لِلثَّانِي^(١) لَحُزِمَ، فَقُلْنَا بِذَلِكَ فِي نَحْوِ^(٢): «إِنْ أَكَلْتَ إِنْ شَرِبْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ» وَفِي^(٣) ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ* فَرَوْحٌ﴾ وَنَحْوِ: ﴿وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ﴾^(٤)، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا﴾^(٥).

(١) اجتمع في الآية قَسَمٌ وشرط في «لئن»، فأجاب الأول بقوله: «لا يأتون...»، ولو كان الجواب للشرط لجزم «لا يأتون»، فقد حُذِفَ جواب الثاني، وهو الشرط، وأثبت جواب القسم المتقدم.

وذهب بعضهم إلى أنه جواب للشرط، واعتذروا عن رفعه بأن الشرط ماضٍ، وهو دليل الفراء ومن تبعه على ذلك، وفيه ردٌّ على البصريين؛ لأنهم يحتمون جعله جواباً للقسم. انظر الدر المنصون ٤/٤١٨، والبحر ٦/٧٨.

(٢) أي: قلنا بجعل الجواب في المثال للأول، وهو «إِنْ أَكَلْتَ» قياساً على ما اجتمع فيه شرطٌ وقسم.

وانظر تعليق الدماميني في حاشية الشمني ٢/٢٥٥.

(٣) سورة الواقعة ٥٦/٨٨ - ٨٩، وتقدّمت. انظر ١/٣٦٤، و ٥/٣٥٣.

وأما ﴿فَرَوْحٌ﴾ فهو من الآية/٨٩ من السورة نفسها وهي:

﴿فَرَوْحٌ وَرِيحٌ وَجَنَّتْ نَجِيمٌ﴾، وتقدّمت في «أما» انظر ١/٣٦٤.

وقد ذكر الآيتين من قبلُ شاهداً للفضل بين «أما» والفاء بجمل الشرط. وذكر أنّ الجواب لـ «أما»، وجملة الشرط: «إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ» حُذِفَ جوابها، ودلٌّ عليه بالشرط الأول. انظر هذا في ١/٣٦٥ الحاشية (١) في التعليق على الآيتين.

(٤) سورة الفتح ٤٨/٢٥، وتقدّمت الآية في «لام الجواب». انظر ما سبق ٣/٢٧٠.

قوله: «لَعَذَّبْنَا» جواب «لولا»؛ لأنّه المتقدم، هذا الأصل على سياق ما سبق، وجوا «لو» محذوف. والظاهر أنّ التقدير هنا على غير هذا، فقد جاء «لَعَذَّبْنَا» جواب «لو» وجواب لولا محذوف. وقد ذكر السمين صواب هذين التقديرين، ثم ذكر وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون «لَعَذَّبْنَا» جوابهما معاً، ثم أستبعده.

انظر الدر المنصون ٦/١٦٤، وانظر الرأي الثالث في الكشاف ٣/١٤٠، وانظر ردُّ أبي حيان في البحر ٨/٩٨.

وَأَتْبَنَى عَلَى ذَلِكَ^(١) الْمِثَالُ^(٢) أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ حَتَّى يُؤَخَّرَ الْمَقْدَمُ^(٣) وَيُقَدَّمَ^(٤) الْمُؤَخَّرُ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ: إِنْ أَكَلْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَرِبْتَ، وَجَوَابُ الثَّانِي^(٥) فِي هَذَا الْكَلَامِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى هُوَ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ^(٦) وَجَوَابُهُ. كَمَا أَنَّ الْجَوَابَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فِي «أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ» مَا تَقَدَّمَ عَلَى أَسْمِ^(٧) الشَّرْطِ، بَلْ قَالَ جَمَاعَةٌ: إِنَّهُ الْجَوَابُ^(٨) فِي الصَّنَاعَةِ أَيْضاً، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٩):

[فَمَنْ يَكْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ] فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

(١) أي: على الحذف من الثاني.

(٢) وهو قوله: إِنْ أَكَلْتَ إِنْ شَرِبْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ.

(٣) وهو «إِنْ شَرِبْتَ».

(٤) وهو «فَأَنْتِ طَالِقٌ».

(٥) أي: الشَّرْطُ الثَّانِي، وهو: «إِنْ شَرِبْتَ».

(٦) أي: «إِنْ أَكَلْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ».

(٧) الصُّوَابُ «عَلَى حَزَفِ الشَّرْطِ» وهو «إِنْ»، وليس في الجملة أَسْمُ شَرْطٍ، وما تَقَدَّمَ هو: أَنْتَ ظَالِمٌ، والتَّقْدِيرُ: إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظَالِمٌ، وقال: «مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى» لِأَنَّ الْمُتَقَدَّمَ «أَنْتَ ظَالِمٌ» هو دليل الجواب لا الجواب.

(٨) أي: المُتَقَدَّمُ هو الجواب، وليس الجوابُ محذوفاً، ودليله ما تَقَدَّمَ، وهذا لا يَرْتَضِيهِ أَكْثَرُ الْبَصَرِيِّينَ، فَهَمَّ عَلَى مَنَعَ تَقْدِيمِ الْجَوَابِ عَلَى الْأَدَاةِ مُطْلَقاً؛ لِأَنَّهُ ثَانٍ أَبْدَأَ عَنِ الْأَوَّلِ، مَتَوَقَّفٌ عَلَيْهِ.

وَأَجَازَ التَّقْدِيمَ الْكُوفِيُّونَ، وَمَعَهُمُ الْأَخْفَشُ، سِوَاهُ كَانَ الْجَوَابُ مَاضِياً أَوْ مُضَارِعاً.

وَانْظُرْ هَمْعَ الْهُوَامِعِ ٤/ ٣٣٢ - ٣٣٣.

(٩) تَقَدَّمَ الْبَيْتُ فِي أَقْسَامِ الْعَطْفِ، انْظُرْ ٥/ ٤٧٢.

وَقَائِلُهُ ضَائِعٌ بَيْنَ الْحَارِثِ الْبَرَجَمِيِّ، وَالشَّاهِدِ فِيهِ أَنَّ «لَغَرِيبٌ» خَبَرُ «إِنَّ»، وَخَبَرُ «قَيَّارٌ» محذوف، أي فَإِنِّي لَغَرِيبٌ بِهَا وَقَيَّارٌ كَذَلِكَ.

وَلَا يَجُوزُ جَعْلُ «لَغَرِيبٌ» خَبِراً لِلْمَبْتَدَأِ؛ لِأَنَّ خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ لَا يَقْتَرِنُ بِاللَّامِ إِلَّا شَذُوذاً.

وقد تَكَلَّفَ بعضهم^(١) في البيت الأول^(٢)، فَرَعَمَ أَنَّ «نحن» للمُعْظَمِ^(٣) نَفْسَهُ، وَأَنَّ «راضٍ»^(٤) خبرٌ عنه، ولا يُحْفَظُ مِثْلُ «نحن قائمٌ» بل يجبُ في الخبر المطابقةُ نحو^(٥): ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ * وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسِيحُونَ﴾. وأما^(٦) ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾^(٧) فَأُفْرِدَ^(٨) ثم جمع^(٩)؛ لأنَّ غيرَ المبتدأ والخبر لا يَجِبُ لهما من التَّطابُقِ^(١٠) ما يَجِبُ لهما^(١١).

(١) هو أبْنِ كيسان.

(٢) وهو بيت عمرو بن امرئ القيس.

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ

(٣) أي: نحن، دالٌّ على واحد على التعظيم.

(٤) ذكر البغدادي أنَّ أبْنَ كيسان كان يتأَوَّلُ البيت على غيرِ حَذَفٍ، وهو عنده قولٌ غريبٌ، فقد جعل قوله: «نحن» لواحدٍ، فكأنه قال: نحن راضٍ، ثم عطف «وأنت» على «نحن». انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٠٠/٧.

(٥) سورة الصافات ٣٧/١٦٥ - ١٦٦. وتقدَّمت الآية الأولى، انظر ٥٥٦/٥، ٥٧٣. والمطابقة لـ «نحن» في الموضوعين على جَعْلِهِ مَبْتَدَأً، وإذا عَدَدْتُهُ ضَمِيرَ فَضْلٍ كانت المطابقة مع الضمير «نا» الذي اتَّصل بالحرف الناسخ فيهما.

(٦) في م/٣ «وأما قولُ رَبِّ ارْجِعُونِ»، وفي م/٤ «قاول». كذا رُسِمَتْ على الوجهين «قول»، قال.

(٧) الايتان: ﴿سَخَّوْا إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ سورة المؤمنین ٩٩/٢٣ - ١٠٠.

(٨) وذلك في «رَبِّ» فهو مفردٌ مضافٌ إلى ياءِ النَّفْسِ، وقد حذفت تخفيفاً: رَبِّي.

(٩) جمع في «ارجعون».

(١٠) ذكروا في الآية ثلاثة أوجه في «ارجعون».

الأول: أنَّ الجمع على سبيل التعظيم. الثاني: أَنَّهُ نادى ربه، ثم خاطب ملائكةَ رَبِّه بقوله: ارجعون، وقد يكون على تقدير يا ملائكة ربي، الثالث: أَنَّهُ دَلَّ بلفظ الجمع على تكرير القول. كأنه قال: ارجعني ارجعني.

الدر المصون ٢٠٠/٥ - ٢٠١، التبيان ٩٦٠/٢.

(١١) أي: للمبتدأ والخبر.

ذِكْرُ أَمَاكِنَ مِنَ الحَذْفِ يَتِمَّرُنْ بِهَا المَغْرِبُ

١ - حَذْفُ الأَسْمِ المِضَافِ

﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾^(١)، ﴿فَأَقْبَ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ﴾^(٢)، أي: أَمْرُهُ^(٣)؛ لَاسْتِحَالَةِ الحَقِيقِي^(٤)، فَأَمَّا^(٥) ﴿ذَهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ﴾ فالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ^(٦)، أي: أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ. ومن ذلك^(٧) ما نُسِبَ فِيهِ حَكْمٌ شَرْعِيٌّ إِلَى ذَاتِهِ؛ لِأَنَّ الطَّلَبَ^(٨) لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا

(١) سورة الفجر ٢٢/٨٩، وتقدّمت في الشَّرْطِ الأول من شروط الحذف.

(٢) الآية: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَقْبَ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ مِنَ الْفَوَائِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَنَّهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ سورة النحل ٢٦/١٦.

(٣) في الآية الأولى: وجاء أَمْرُ رَبِّكَ، فقد حَذَفَ المِضَافُ، وحلَّ المِضَافُ إليه محله، وهو «ربك».

وفي الآية الثانية فَاتَى أَمْرُ اللَّهِ بِنِيَانِهِمْ.

وفي البحر ٤٧١/٨ في الآية الأولى: وجاء قدرته وسلطاناه
وفي الآية الثانية فيه ٤٨٥/٤: أي: أَمْرُهُ وَعَذَابُهُ، وَالبُتْيَانُ حَقِيقَةٌ، وقيل: المعنى أحبط
الله أعمالهم.

(٤) أي: لَاسْتِحَالَةِ مجيء الله حَقِيقَةً. وانظر الشمني ٢٥٥/٢.

(٥) سورة البقرة ١٧/٢، وتقدّمت، وانظر أول موضع في حرف الباء وهو «التعديّة» ١٢٢/٢.

(٦) وذكر في هذا الموضع القراءة «أذهب الله نورهم» انظر ١٢٢/٢ وهي قراءة اليماني. انظر فيما سبق الحاشية/٤.

(٧) أي مما حذف فيه المِضَافُ.

(٨) ذكر الشمني أنه لو قال: لأن الحكم الشرعي إنما يتعلّق بالأفعال دون الأجرام لكان أولى؛

ليشمل الإباحة، فهي حكم مع أنها ليست بطلب. انظر الحاشية ٢٥٥/٢.

بالأفعال نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾^(١)، أي: أَسْتَمْتَاعُهُنَّ، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْيَتُهُ﴾^(٢)، أي: أَكْلُهَا، ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ﴾^(٣)، أي^(٤): تَنَاوَلَهَا لَا أَكْلُهَا، لِيَتَنَاوَلَ شُرْبَ أَلْبَانِ الْإِبِلِ.

﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾^(٥) أي: منافعها، لِيَتَنَاوَلَ الرُّكُوبَ وَالتَّحْمِيلَ، وَمِثْلُهُ^(٦): ﴿وَأُحِلَّتْ لَكُمْ الْآَنَعَمُ﴾^{(٧)(٨)}.

ومن ذلك^(٩) ما عَلَّقَ فِيهِ الطَّلَبُ بما^(١٠) قد وَقَعَ نحو: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(١١)، ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ﴾^(١٢).

(١) سورة النساء ٢٣/٤، وتقدّمت في «ما» الزمانية. انظر ما سبق ٤٠/٤.

(٢) سورة المائدة ٣/٥، وتقدّمت في «أل» العهدية. انظر ما سبق ٣١٩/١.

(٣) الآية: ﴿فَيُظَلُّونَ مِنَ اللَّيْلِ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدْرِهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ سورة النساء ١٦٠/٤.

(٤) أي: قَدَّرَ تَنَاوُلَهَا، وَلَوْ قُدِّرَ أَكْلُهَا لَمَا تَنَاوَلَ شُرْبَ أَلْبَانِ الْإِبِلِ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ تَنَاوُلَ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ.

(٥) الآية: ﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَفْعَالُ مَحَرَّتْ حَجَرٌ لَا يَطْمَعُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءَ بِرِغْمِهِمْ وَأَنْفَعُ حُرْمَتِ ظُهُورُهَا وَأَنْفَعُ لَا يَذْكُرُونَ أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا أَفْتَرَاءً عَلَيْهِ سَيَجْزِيهِمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ سورة الأنعام ١٣٨/٦.

(٦) في م/٥ «ومنه».

(٧) سورة الحج ٣٠/٢٢، وتقدّمت في «مين»، انظر ما سبق ٤٢/٤.

(٨) أي: أُحِلَّتْ لَكُمْ منافعها.

(٩) أي: مما حُلِّفَ فِيهِ الْمَضَافُ.

(١٠) أي: بِكَلَامٍ أَوْ فِعْلٍ قَدْ وَقَعَ وَمَضَى.

(١١) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْعَةُ الْآَنَعَمِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُرِيدُ﴾ سورة المائدة ١/٥.

(١٢) الآية: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ سورة النحل ٩١/١٦.

فإنَّهُما^(١) قولان قد وَقَعَا، فلا يُتَصَوَّرُ فيهما تَقْصُّ ولا وِفَاءٌ، وإنَّما المرادُ الوفاءُ بمُقْتَضَاهُما.

ومنه^(٢) ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾^(٣)؛ إذ الدَّوَاتُ^(٤) لا يتعلَّقُ بها لَوْمٌ، والتقديرُ: في حُبِّه؛ بدليل^(٥) ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾، أو في^(٦) مرأودَتِهِ، بدليل^(٧): ﴿تَرْوِدُ فَنِّهَا﴾، وهو أَوْلَى^(٨)؛ لآته^(٩) فَعْلُهَا؛ بخلاف الحُبِّ^(١٠).
﴿وَسَلَّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾^(١١) أي: أهل القرية وأهل^(١٢) العير.

(١) أي: العقود والعهد، والتقدير: أَوْفُوا بمقتضى العقود، وبمقتضى عَهْدِ الله.

(٢) أي: من حَذَفِ المضاف.

(٣) سورة يوسف ١٢/٣٢، وتقدَّمت في مواضع، أولها في «في» المعنى الثالث: التعليل. انظر ما سبق ٥١٤/٢.

(٤) إشارة إلى يوسف عليه السلام، فهو لا يتعلَّقُ بذاته لوم، وإنما يكون ذلك بسبب حُبِّه. وانظر الشمني ٢٠٥/٢.

(٥) الآية: ﴿وَقَالَ يَسُوؤُ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرْوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ سورة يوسف ١٢/٣٠.

فقد اتخذوا مما جاء في هذه الآية دليلاً على المضاف المُقَدَّر.

(٦) أو التقدير في الآية: في مرأودَتِهِ.

(٧) أولى في تقدير المضاف أي: فذلِكُنَّ الذي لُمْتُنَّنِي في مرأودته.

(٨) أي المراودة. أمر إرادي.

(٩) فإنه أمرٌ خارج عن إرادتها، فهو أمر قَهْرِي.

(١٠) سورة يوسف ١٢/٨٢، وتقدَّمت: انظر «ما» فيما تقدَّم ١١٩/٤.

وذكر من قبل أنه على حَذَفِ المضاف، وانظر الخصائص ٣٦٢/٢.

(١١) لعل الأولى: وأصحاب العير، فإن أُريدَ بالعير القافلة فلا إضمار، والمراد بالقرية مصر.

﴿وَالِى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾^(١)، أي^(٢): وإلى أهل مَدْيَنَ، بدليل^(٣):
﴿أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ وأنه^(٤) قد جاء^(٥) صريحاً ﴿وَمَا كُنْتَ تَارِيًا فِي أَهْلِ
مَدْيَنَ﴾^(٦).

وأما ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾^(٧) فقدّر النحويون «الأهل» بعد
«من»^(٨) و«أهْلَكْنَا»^(٩)، و«جاء».

(١) الآية: ﴿وَالِى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ قَالَ يَنْفَوِّرُ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ
جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَمْسِيَاءَهُمْ
وَلَا تَقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿سورة
الأعراف ٨٥/٧، وأنظر آية هود ٨٤/١١، وآية العنكبوت ٣٦/٢٩.

(٢) في م/٣ لم يثبت «أخاهم شعيباً».

(٣) أراد الأهل، والدليل ضمير الجمع في «أخاهم»، ولو أراد القرية لقال «أخاها»، ولا يكون ذلك.
وفي م/٢ و٥ «أخاهم» وليس فيهما «شعيباً»، ومثله عند مبارك والشيخ محمد.

(٤) كذا جاء النص في م/١ و٢، وفي م/٤ «وقد جاء صريحاً».

وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «وقد ظهر» مع أن المخطوطة الأولى مما عندي هي الثانية
عند مبارك. ومثله في متن حاشية الدسوقي «وقد ظهر»، وكذا في متن حاشية الأمير ٢/
١٦٥.

(٥) أي: المضاف الذي كان مقدراً في الآية السابقة وهو «أهل».

(٦) الآية: ﴿وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْمُدُورُ وَمَا كُنْتَ تَارِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُوا عَلَيْهِمْ
آيَاتِنَا وَلَكِنَّا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ سورة القصص ٤٥/٢٨.

(٧) سورة الأعراف ٤/٧، وتقدمت، انظر حرف الفاء ٤٧٨/٢.

(٨) أي: وكَم من أهل قرية.

(٩) كيف يقدّر «من» هنا وفي «جاء»؟، ولعل الأولى ما قدّره أبو حيان: أهْلَكْنَا أَهْلَهَا، فجاء
أهلها. انظر البحر ٤/٢٦٨، وانظر معاني الزجاج ٣١٧/٢، ولعل المصنف أراد تقدير
«من» بعد «كم»، وتقدير المضاف بعد الفعلين.

وخالَقَهُمُ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي ^(١) الْأَوَّلَيْنِ ^(٢)؛ لِأَنَّ الْقَرْيَةَ تُهْلِكُ، وَوَأَقْفَهُمْ فِي «فَجَاءَهَا» ^(٣) لِأَجْلِ «أَوْهُمْ قَاتِلُونَ» ^(٤)، «إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ» ^(٥) أَي ^(٦): ضِعْفَ عَذَابِ الْحَيَاةِ، وَضِعْفَ عَذَابِ الْمَمَاتِ.
«لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ» ^(٧) أَي: رَحْمَتُهُ.

«يَخَافُونَ رَبَّهُمْ» ^(٨) أَي: عَذَابُهُ؛ بِدَلِيلِ «وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ» ^(٩).

(١) في م/١ و ٣ «الأولين».

(٢) قال الزمخشري: «فإن قلت: هل يُقَدَّرُ حذف المضاف الذي هو الأهل قبل قرية أو قبل الضمير في «أهلكتاها؟ قلت: إنما يُقَدَّرُ الضمير للحاجة، ولا حاجة؛ لأن القرية تُهْلِكُ كما يُهْلِكُ أهلها، وإنما قَدَرْنَاهُ قبل الضمير في «فجاءها» لقوله: «أَوْهُمْ قَاتِلُونَ» الكشف ١/ ٥٣٩.

(٣) كذا جاء في المخطوطات، وفي نص الزمخشري، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «فجاء».

(٤) سورة الأعراف ٤/٧.

(٥) الآية: «وَلَوْلَا أَنْ تَبَيَّنَّاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَنْئًا قَلِيلًا * إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا» سورة الإسراء ٧٤/١٧ - ٧٥.

(٦) أي: أذقناك عذاب الآخرة وعذاب القبر مضاعفتين.
وأصله: عذاب الحياة وعذاب الممات؛ لأن العذاب عذابان: عذاب في الممات، وهو عذاب القبر، وعذاب في حياة الآخرة، وهو عذاب النار.
انظر البحر ٦٥/٦.

(٧) الآية: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَذِكْرًا» سورة الأحزاب ٣٣/٢١، وانظر سورة الممتحنة ٦٠/٦.

أي: لمن كان يرجو رحمة الله، ويدل على ذلك آية الزمر ٣٩/٩: «وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ».

(٨) الآية: «يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْفِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ» سورة النحل ١٦/٥٠.

(٩) الآية: «أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتُغُونَ إِلًا رَبَّهُمْ أَلُوَسِيلَ إِلَيْهِمْ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا» الإسراء ١٧/٥٧.

(١) ﴿يُكْفَرُونَ﴾^(٢) قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴿ أَي: يُضَاهِي قَوْلَهُم قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا. وقال الأعشى^(٣):

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرْمَدَا [وَعَادَكَ مَا عَادَ السَّلِيمُ الْمُسَهَّدَا]
فَحَذَفَ^(٤) المضاف^(٥) إِلَى «ليلة»، والمُضَافَ إِلَيْهِ «ليلة»، وَأَقَامَ صِفَتَهُ^(٦)

(١) سورة التوبة ٣٠/٩ وتقدّمت في النوع السادس من الجهة الثانية.

(٢) جاء في ١ و ٢ و ٣ وه «يضاهون» ومثله في متن حاشية الدسوقي.

وجاء في طبعة مبارك والشيخ محمد وحاشية الأمير «يضاهون».

أما يضاهاون: فهي قراءة عاصم وطلحة بن مصرف. قال أحمد بن يحيى: «ولم يتابع عاصماً أحد على الهمزة» فتأمل هذا!!

أما يضاهاون: فهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وابن كثير ونافع وحزمة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب والحسن وخلف والبيهقي وأبن محيصن والأعمش.

قال النحاس: «وترك الهمز أجود؛ لأنه لا نعلم أحداً من أهل اللغة حكى أن في الكلام «فَقِيلَا» وهما عند مكى لغتان، وترك الهمز أكثر، وكذا عند الزجاج.

انظر كتابي معجم القراءات ٢٧١/٣ ففيه التخريج والمراجع.

(٣) البيت مطلع قصيدة مدح بها النبي ﷺ، ولم يُسَلِّمْ، والرواية في عجزه أيضاً:

وَبَيْتٌ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

الأزمد: من كان به وَجَعَ العين، السليم: الذي لدغته الحية، وسُمِّيَ سليماً لتفاؤل بالسلامة. المُسَهَّد: الذي لَا يُتْرَكُ أَنْ يَنَامَ ثَلَاثَ يَدْبِ السُّمِّ فِيهِ فَيَمُوتُ.

والشاهد فيه هو الحذف، فقد حَذَفَ المصدر: أَعْتَماض، وكان مضافاً إلى «ليلة»، وحُذِفَ ما أُضِفَ إِلَيْهِ «ليلة» وهو «رجل».

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣٠١/٧، والروض الأنف ٣٦٩/٣ «من قصة أعشى بن قيس بن ثعلبة»، وانظر ص/ ٣٨٠، والسيرة النبوية لابن هشام ٣٨٦/١، وشرح المفصل ١٠٢/١٠، والهمع ١٠٢/٣، والمحاسب ١٢١/٢، والمنصف ٣/٢، والعيني ٥٧/٣، والخصائص ٣/٣٢٢، والديوان ٤٥، وأمالى الشَّجَرِي ٢٩٧/١، وانظر طبعة الطناحي ٢٢٧/٣.

(٤) انظر مثل هذا في أمالي الشَّجَرِي ٢٨٩٧/١.

(٥) سقط قوله «فحذف المضاف... صفته مقامه» من م/ ١ و ٢.

(٦) وهي: أَرْمَدَا.

مَقَامَهُ، أي: اَعْتَمَاضَ لَيْلَةٍ رَجُلٍ اَزْمَدَ.

وَعَكْسُهُ ^(١) في نيابة المصدر عن الزمان ^(٢) «جئتكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ».

أي: وقت ^(٣) طلوعها، فنابَ المصدرُ عن الزمان، وليس من ذلك ^(٤) «جئتكَ مَقْدَمَ الْحَاجِّ»، خلافاً للزمخشري ^(٥)، بل المَقْدَمُ اسمٌ لِزَمَنِ الْقُدُومِ.

تنبيه

إذا احتاج الكلامُ إلى حذفٍ مضافٍ يُمكنُ تقديرُهُ مع أوَّلِ الجزأين ومع ثانيهما، فتقديرُهُ مع الثاني أولى، نحو ^(٦) «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ» ونحو ^(٧) «وَلَكِنَّ الْبَرَّ مِنْ ءَامَنَ» فيكونُ التقديرُ ^(٨): الْحَجُّ حَجٌّ أَشْهُرٌ،

(١) في المخطوطات «وعكسه في»... ولم تثبت «في» عند مبارك والشيخ محمد.

وفي حاشية الشمني ٢٥٦/٢ «قوله: وعكس نيابة الزمان عن المصدر». هكذا يقع في

بعض النسخ. وعكسه في نيابة الزمان عن المصدر».

(٢) المثال والتعليق عليه غير مثبت في م/٤.

(٣) فحذف «وقت» وناب المصدر «طلوع» عنه.

(٤) أي لا يقال: جئتكَ وقت مَقْدَمِ الْحَاجِّ... تقديرًا.

(٥) مَقْدَمٌ عند الزمخشري: مصدر، وعلى ما ذهب إليه يقدر «وقت» قبله.

(٦) سورة البقرة ١٩٧/٢، وتقدّمت في «ما»، انظر ما سبق ٣٧/٣، وتكررت في «الأشياء

التي تحتاج إلى رابط» انظر ٦٢٤/٥.

(٧) الآية: «لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَبُوهَكُمْ فَيَلَّ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ

وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ...» سورة البقرة ١٧٧/٢

(٨) قال أبو حيان: «والحجُّ أشهر: مبتدأ وخبر، ولا بُدَّ من حذفٍ؛ إذ الأشهرُ ليست الحجَّ،

وذلك الحذف إما في المبتدأ، فالتقدير: أشهرُ الحجِّ، أو وقت الحجِّ، أو في الخبر أي:

الحجُّ حجٌّ أشهر، أو يكون الأصلُ: في أشهر، فأُتسِعَ فيه، وأُخْبِرَ بالظرف عن الحجِّ لِمَا =

والبر^(١) بِرٍّ مِّنْ آمَنَ، أَوَّلَى مِنْ أَنْ يُقَدَّرَ: أَشْهُرُ الْحَجِّ أَشْهُرُ، وَذَا الْبِرِّ مِّنْ آمَنَ؛
لَأَنَّكَ فِي الْأَوَّلِ^(٢) قَدَرْتَ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى التَّقْدِيرِ، وَلِأَنَّ الْحَذْفَ^(٣) مِنْ آخِرِ الْجُمْلَةِ
أَوَّلَى^(٤).

* * *

٢ - حَذْفُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ

يَكْثُرُ^(٥) فِي «يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ» مُضَافًا إِلَيْهَا الْمُتَنَادَى نَحْوُ: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾^(٦) وَفِي

= كان سيقع فيه، وجعل إتياءه على سبيل التوسُّع والمجاز «انظر البحر ٨٤/٢.
ومن هذا ترى أن شيخ المصنَّف لم يفرِّق بين التقدير في الأول أو الثاني.

(١) ذكر أبو حَيَّان أنَّ «البر» معنى، ولا يخبر عنه بالذوات إلا مجازاً، فإِذَا أَنْ يُجْعَلَ الْبِرُّ هُوَ
نَفْسُ مَنْ آمَنَ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ، وَهُوَ رَأْيُ أَبِي عُبَيْدَةَ: وَلَكِنَّ الْبَارَّ، وَإِذَا أَنْ يَكُونَ عَلَى
الْحَذْفِ فِي الْأَوَّلِ أَوْ الثَّانِي:

- الحذف من الأول على تقدير: وَلَكِنَّ ذَا الْبِرِّ، وَهُوَ رَأْيُ الرَّجَاجِ.
- الحذف من الثاني على تقدير: وَلَكِنَّ الْبِرَّ بِرٌّ مِّنْ آمَنَ، وَقَدْ قَالَه قَطْرِب.
وعلى هذا خَرَّجَهُ سَيِّبُوهُ، وَهُوَ الْوَجْهَ الثَّانِي عِنْدَ الرَّجَاجِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَبُو حَيَّانِ.
انظر البحر ٣/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢٤٦/١، والكتاب ١٠٨/١.

(٢) أي: المبتدأ في الموضع الأول جاء في موضعه، ولكنه أَخْبَرَ عَنْهُ بِالزَّمَانِ «أشهر» فلم
يصح؛ ولذا أَقْتَضَى التَّقْدِيرُ قَبْلَهُ: حَجَّ أَشْهُرٍ، وَكَذَا فِي أَسْمٍ «لَكِنَّ» وَهُوَ «البر»، فَهُوَ أَسْمٌ
مَعْنَى جَاءَ فِي مَوْضِعِهِ، وَلَكِنَّ الْإِشْكَالَ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهُ بِأَسْمِ الذَّاتِ «مَنْ»، وَهَذَا لَا
يَصِحُّ فَأَقْتَضَى التَّقْدِيرُ قَبْلَهُ.

(٣) كما حُذِفَ الْمُضَافُ هُنَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

(٤) أَوَّلَى مِنْ الْحَذْفِ مِنْ أَوَّلِهَا.

(٥) أي: الحذف.

(٦) الآية: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِإِخْوَتِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ سورة الأعراف
١٥١/٧، وانظر في سورة ص ٣٨/٣٥، وسورة نوح ٢٨/٧١.

الغايات^(١): نحو ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَبِهِ يَكُونُ﴾^(٢)، أي: من قبل الغلب ومن بعده.

وفي «أي» و«كُلَّ» و«بَعْضٍ» و«غَيْرٍ»^(٣) بعد «ليس»^(٤)، ورُبَّمَا جاء في غَيْرِهِنَّ نحو^(٥): ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ فيمن^(٦) صَمَّ ولم يُتَوَّنْ، أي: فَلَا خَوْفُ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ.

وسَمِعُ^(٧): «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ»، فيحتملُ ذلك أي: سلامُ الله، أو إضمامار «أَلْ».

(١) أي: يكثر حذف المضاف إليه في الغايات، وهي الظروف التي قُطِعَتْ عن الإضافة، فُبْنِت لهذا القطع على الضَّم.

(٢) سورة الروم ٤/٣٠، وتقدّمت في «إِذْ» ٤٠/٢، وفي «غَيْرِ» ٤٥٤/٢، وقد ذكر قراءة الجَزَر، وتكررت في «في».

(٣) تقدّم في «غَيْرِ» ٤٥٥/٢ قوله: «وليس غَيْرُ» بالضم من غير تنوين ثم ذكر الخلاف في ضمّه من حيث البناء والإعراب، وانظر ص/٤٥٦.

(٤) وقوله «وغير بعد ليس، وربما...» لم يثبت في م/١ و٢.

(٥) سورة البقرة ٣٨/٢.

وسورة المائدة ٦٩/٥، وتقدّمت في ٤٧٠/٥ أقسام العطف، وأنظر آية الأنعام ٤٨/٦، والأعراف ٥٣/٧.

(٦) هذه قراءة أبْنِ مُحَيْصِن. وذهب أبْنُ عَطِيَّة إلى أن «لا» هنا تعمل عمل ليس، ولكنه حذف التنوين لكثرة الاستعمال، وزدّ هذا التخريج أبو حَيَّان، ورأى أن الأولى أن تكون «لا» مهملة، وخوف: مبتدأ.

انظر كتابي معجم القراءات ٨٧/١ ففيه مراجع هذه القراءة.

(٧) في المطبوع من نُسخ من هذا الكتاب جعل المحققون هذا من كلام العرب، فلم يُخْرِجْها مبارك من القرآن الكريم، ولم يضعها الشيخ محمد بين قوسين مما اعتاد أن يضعه للآيات القرآنية. ووجدت الدماميني يذكر أن هذه آية قرآنية، وأن المصنّف فَرَّقَ بين هذه الآية والآية السابقة، وقراءة أبْنِ مُحَيْصِن.

٣ - حَذَفُ أَسْمَيْنِ مُضَافَيْنِ

﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾^(١) أي^(٢): فَإِنَّ تَعْظِيمَهَا مِنْ أَعْمَالِ ذَوِي تَقْوَى القلوب.

- ﴿فَبَضَّةٌ مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾^(٣) أي^(٤): مِنْ أَثَرِ حَافِرِ قَرَسِ الرَّسُولِ.

= وإذا أراد الآية القرآنية فإنها قد وردت في مواضع من القرآن الكريم أولها ما جاء في سورة الأنعام ٥٤/٦ وهي قوله تعالى:

﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِحَاثِبَتِنَا فَقُلْ سَلَمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُمْ مِنْ عَجَلٍ وَنَحْمُكُمْ سُوءًا بِمَهَكَلِهِمُ تُبَى تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾
وانظر سورة الأعراف ٤٦/٧، والرعد ٢٤/١٣ ...

قال الدماميني: «لا وَجْهَ لتفريق المصنّف بين الآيتين؛ حيث جَزَمَ في الأولى بتخريج واحد، وجعل الثانية محتملة للتخريج على أمرين مع أَنَّ الأولى كذلك؛ إذ يحتمل أَنْ يَقْدَرُ فلا الخوف عليهم».

قال الشمي: «وأقول: وَجْهُ التفريق أَنَّ تقدير كلا الوجهين في «سلام» تقدير تعريف؛ ليصحَّ كونه مبتدأ، وفي «فلا خوف» أحدهما تقدير تعريف، والآخر تقدير تنكير، ولا ضرورة فيه إلى التعريف، فلا حَاجَةَ إلى زيادة اعتباره».
انظر الحاشية ٢/٢٥٦، انظر ما يأتي ص/٥٠٨.

(١) الآية: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعْبُكَ اللَّهُ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ سورة الحج ٢٢/٣٢.

(٢) قلت: هذا التقدير للزمخشري قال: «أي: فَإِنَّ تَعْظِيمَهَا مِنْ أَعْمَالِ ذَوِي تَقْوَى القلوب، فَحُذِفَتْ هذه المضافات، ولا يستقيم المعنى إلا بتقديرها، ...» انظر الكشف ٢/٣٤٨، ونقل هذا النُصَّ أبو حيان في البحر ٦/٣٦٨.

(٣) ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يُسْئِرُ﴾ * قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي﴾ سورة طه ٩٥/٢٠ - ٩٦.

(٤) انظر مثل هذا التقدير في البحر ٦/٢٧٤، فإنه بعد أَنْ ذُكِرَ هذا التقدير، قال: «والإضمارُ خلافُ الأضَل».

- ﴿كَالَّذِي يُعْثَىٰ عَلَيْهِ﴾^(١) أي: كَدَوْرَانٍ عَيْنٍ الذي.

وقال^(٢):

[فَأَذْرَكَ إِنْقَاءَ الْعَرَادَةِ ظَلْمُهَا] وقد جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إَضْبَعَا

أي: ذا مسافةٍ إَضْبَع^(٣).

* * *

= والنص في الكشف ٣١٢/٢ يقتضي حذف مضاف واحد، فقد ذكر قراءة ابن مسعود في هذا السياق «من أثر فرس الرسول». وأرجع إلى الخصائص ٣٦٢/٢.

(١) سورة الأحزاب ١٩/٣٣، وتقدّمت في «بيان كيفية التقدير» في هذا الباب.

(٢) في م/٢ وه «قال رؤبة»، وليس هذا في بقية المخطوطات، ومثله عند الدسوقي والأمير، والصواب أنه للكلحبة العريني، وأسم الكلحبة هبيرة بن عبد مناف، وكان نازلاً بزرود، وهي أرض بني مالك، فأغار عليهم بنو تغلب، وكان رئيسهم حزيمة بن طارق، فأستاق إبلهم، فأثنى الصريخ لبني يربوع، فركبوا في أثره، وأستعادوا ما أخذه، ويُعزى هذا الشاهد أيضاً إلى الأسود بن يعفر.

والعرادة اسم فرس كلحبة، والإبقاء: ما تبقىته الفرس عند العدو منه لوقت الحاجة، والظّلْع: العرجُ اليسير.

والشاهد في البيت حذف مضافين: ذا مسافةٍ إضبع، وهو تقدير الفارسي في الإيضاح الشعري،، والزمخشري في المفضل، والكشاف.

انظر شرح الشواهد للبغداد ٣٠٣/٧، وشرح المفضل ٣١/٣، والخصائص ٥٣/٣، والخزانة ١٨٧/١، ٢٤٥/٢، والعيني ٢٤٢/٣، والأشُموني ٥٢٦/١، والمفضليات/٣٢، والكشاف ١٧٧/٣، وكتاب الشعر/٤٥٥، والبحر المحيط ١٥٨/٨.

(٣) في م/٥ زيادة بعد هذا النص مقحمة، ويبدو أنها من صنع الناسخ، وفيها: «ويحتمله أنت مني فرسخان، أي: ذو مسافة فرسخين، ويحتمل أنه من تقدير مضاف أي: بُغْدَكَ مني فرسخان، وبهذا المقدّر يتعلق مِن فهو أولى». انظر الورقة/١٥٦.

٤ - حَذْفُ ثَلَاثٍ^(١) مُتَضَافَاتٍ

﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾^(٢)، أي^(٣): فكان مِقْدَارُ مَسَافَةِ قُرْبِهِ مِثْلَ قَابِ قَوْسَيْنِ^(٤) فَحُذِفَ^(٥) ثَلَاثَةٌ^(٦) مِنْ أَسْمِ كَانَ، وَوَاحِدٌ^(٧) مِنْ خَبَرِهَا، كَذَا قَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ.

تَنْبِيْه

لِلْقَابِ مَعْنِيَانِ: الْقَدْرُ، وَمَا بَيْنَ مَقْبِضِ الْقَوْسِ وَطَرَفِهَا^(٨)، وَعَلَى تَفْسِيرِ الَّذِي فِي الْآيَةِ بِالثَّانِي فَقِيلَ: هِيَ عَلَى الْقَلْبِ^(٩)، وَالتَّقْدِيرُ: قَابِي قَوْسٍ، وَلَوْ أُريدَ هَذَا لَأَعْنَى عَنْهُ^(١٠) ذِكْرُ الْقَوْسِ.

- (١) في م/٤ «ثلاثة...»، وهو صواب أيضاً، بل لعلة الأصح.
- (٢) سورة النجم ٩/٥٣، وتقدمت في «أو»، انظر ما سبق ٤٠٥/١.
- (٣) انظر الكشف ١٧٦/٣ - ١٧٧ «قلت: تقديره: فكان مقدار مسافة قربه مثل قَابِ قَوْسَيْنِ، فحذفت هذه المضافات...». وانظر البحر ١٥٨/٨.
- (٤) «قوسين» مثبت في م/١، وليس في بقية المخطوطات.
- (٥) في م/٤ و٥ «فحذفت».
- (٦) المحذوف: مقدار، مسافة، قُرْبِهِ، والمحذوف مع أَسْمِ «كان» وهو «مقدار» ثلاثة.
- (٧) وهو «مثل».
- (٨) كذا في المخطوطات على الإفراد، ومثله عند مبارك، وعند الشيخ محمد ومتن الدسوقي/ «طرفيها» على التثنية.
- (٩) وذلك لأنَّ لكل قَوْسٍ قَابَتَيْنِ.
- (١٠) تعقبه الأمير في الحاشية فقال: «فيه أنَّ المراد قُرْبُ أَحَدِ الْقَابَتَيْنِ مِنَ الْآخَرِ، لَا تَحْدِيدَ الْقُرْبِ بِالْقَابَتَيْنِ، وَهَذَا مَعَ جَبْرِيلَ، أَوْ تَقْرِيبَ لِلْقُرْبِ الْمَعْنَوِيِّ» الحاشية ١٦٥/٢، وانظر حاشية الدسوقي ٢٥٦/٢.

٥ - حَذْفُ المَوْصُولِ الْأَسْمِيِّ

ذَهَبَ الكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ إِلَى إِجَارَتِهِ^(١)، وَتَبِعَهُمْ أَبُو مَالِكٍ، وَشَرَطَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ كَوْنَهُ مَعْطُوفًا^(٢) عَلَى مَوْصُولٍ آخَرَ، وَمِنْ حُجَّتِهِمْ^(٣) ﴿أَمَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ وَقَوْلُ حَسَّانَ^(٤):

أَمَّنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ

(١) أي: إلى إجازة حذف الموصول. وقد ذهب إلى هذا الكوفيون والبغداديون والأخفش، ومنعه مطلقاً البصريون. انظر الهمع ١/ ٣٠٥ - ٣٠٦، والمساعد على التسهيل ١/ ١٧٨.

(٢) ذكر هذا في كتابه «شرح الكافية الشافية» قال: «وقد يسقط الموصول المعطوف على موصول قبله للعلم به كقول حسان: ...» انظر ٣١٣ - ٣١٤. وبقية النص إلى قوله «أطاع هواه» كُله مأخوذ من ابن مالك. وانظر الهمع ١/ ٣٠٦، وانظر التسهيل ص/ ٣٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ١٧٨، وشرح الشواهد للبغدادى ٧/ ٣٠٩.

(٣) جاء في م/ ٢ و ٤ و ٥ «وَأَمَّا» وفي م/ ١ و ٣ «أَمَّا». والصواب «أَمَّا» وهي آية سورة العنكبوت ﴿وَلَا تَحْدِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالْبَاطِلِ هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا أَمَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُكُمْ وَحْدٌ وَبَيْنَكُمْ وَمُسْلِمُونَ﴾ العنكبوت ٢٩/ ٤٦.

وأما الآية التي فيها ﴿وَأَمَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فهي في سورة آل عمران ٣/ ٧٢. وذكر مبارك أن ابن هشام خلط بين آيتين وأنه سهو منه. مع أن الدسوقي سبقه إلى هذا التصويب، انظر الحاشية ٢/ ٢٥٦. ولم يكن السهو من ابن هشام وليس من النسخ؟ وهذه المخطوطات الثلاث جاء فيها «أَمَّا»؟.

وانظر الآية في تسهيل الفوائد ١/ ١٧٨، وشرح الشواهد للبغدادى ٧/ ٣١٠.

(٤) قال هذه القصيدة سيدنا حسان رضي الله عنه قبل فتح مكة، يهجو أبا سفيان.

وفيه رواية: فمن يهجو.

والشاهد في البيت حذف الموصول من المصراع الثاني: لدلالة الأول عليه.

وقول آخر^(١):

ما الذي دأبهُ أَخْيَاطٌ وَحَزْمٌ وهواه أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ
أي^(٢): والذي أُنْزِلَ، ومن^(٣) يَمْدَحُهُ، والذي^(٤) أَطَاعَ هَوَاهُ^(٥).

* * *

= والتقدير: ومن يمدحه وينصره، وهذا ما شرطه أبْن مالِك وهو العطف.

واحتج بالبيت. وزَّده أبو علي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٠٥/٧، والخزانة ٤٤/٤، والمقتضب ١٣٧/٢،
والهمع ٣٠٦/١، وشرح الكافية الشافية/٣١٣، والديوان/٦٤، المساعد على تسهيل
الفوائد ١٧٨/١.

(١) قائله: بعض الطائنين.

والدَّأْبُ: الشَّأْنُ، وهواه: مفعول «أَطَاعَ».

والشَّاهد فيه عند أبْن مالِك: حَذَفُ الموصول الثاني لِعَظْفِهِ على الأوَّل المذكور. قال في
شرح الكافية الشافية: «أراد والذي هواه أطاع، فحذف».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٠٩/٧، وشرح الكافية الشافية/٣١٤، وشرح التسهيل ٢٣٥/١.

(٢) أي: التقدير في الآية: آمَنَّا بالذي أُنْزِلَ إلينا والذي أُنْزِلَ إلَيْكُمْ.

(٣) التقدير في بيت سيدنا حَسَن رضي الله عنه كما قال أبْن مالِك في شَرْح التسهيل: «أراد آمَنُ
يهجو رسول الله منكم أيها المشركون ومن يمدحه وينصره منا سواء؟» وزَّد مثل هذا التقدير
المبرد. انظر المقتضب ١٣٧/٢ وإنما هو على تقدير الوصف. أي: وواحد يمدحه
وينصره، والوصف يقع مقام الموصوف.

(٤) وهذا تقديره في البيت الأخير.

(٥) هذا آخر نصِّ أبْن مالِك كما جاء في شرح الكافية الشافية/٣١٣ - ٣١٤، وانظر بَسْط الحديث

في شرح التسهيل، وقد قال في آخره: «وأقوى الحجج «وقولوا آمَنَّا بالذي أُنْزِلَ إلينا وأنزل

إلَيْكُمْ» أي وبالذي أُنْزِلَ إلَيْكُمْ...». انظر شرح التسهيل لِأَبْن مالِك ٢٣٥/١

وقد نقل البغدادي نَصَّهُ كاملاً. انظر شرح الشواهد ٣٠٩/٧ - ٣١٠.

٦ - حَذْفُ الصَّلَةِ

يجوز^(١) قليلاً لِدَلَالَةِ صَلَةٍ أُخْرَى، كقوله^(٢):

وَعِنْدَ الَّذِي وَاللَّاتِ عُنْدَكَ إِحْنَةٌ عَلَيْنِكَ، فَلَا يَغْرُزُكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ

أي: الذي عادَكَ.

أو دَلَالَةُ غَيْرِهَا^(٣)، كقوله^(٤):

نَحْنُ الْأَلَى فَانْجَمْعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجْهُهُمْ إِلَيْنَا

(١) أي: يجوز حذف الصَّلَةِ قليلاً مع بقاء الموصول لدلالة صَلَةٍ أُخْرَى.

قال أبو مالك: «وقد يُحذف ما عَلِمَ من موصول غير الألف واللام، ومن صلة غيرهما، ولا تُحذف صلة حرف إلا ومعمولها باقي...» التسهيل/٣٨.

وانظر شرح التسهيل، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٧٨/١.

(٢) قائله غير معروف.

عُنْدَكَ: من العيادة، وهي زيارة المريض، والإحْنَةُ: الجحْدُ.

العوائد: جمع عائدة من العيادة. قال البغدادي: «ويدخل فيه المذكر بطريق التغليب، ويحتمل أن يكون على حَذْفٍ معطوف، أي: كيد العوائد والعائد، فلا تغليب»، ونقل هذا عن الدماميني.

والشاهد فيه حَذْفُ جملة الصَّلَةِ من الموصول الأول «الذي» لدلالة صلة الثاني عليه، والتقدير: وعند الذي عادَكَ، واللَّاتِ عُنْدَكَ إِحْنَةٌ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣١٠/٧، والهمع ٣٠٤/١، وانظر حاشية الشمني ٢٥٦/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٧٧/١.

(٣) أي: دلالة غير الصَّلَةِ المذكورة على المحذوف، كدلالة المقام.

(٤) قائله عبيد بن الأبرص مخاطباً أمراً القيس، وتقدّم في «إذ»، انظر ما سبق ٤١/٢.

ولم تأت هنا صِلَةٌ دالّة على صِلَةٍ محذوفة، وإنما دلّ على الصَّلَةِ المقام وهو الافتقار إلى الصَّلَةِ كما قدّرهُ المصنّف. وذكر مثل هذا من قبل.

أي: نحن الأئمة عُرِفُوا بالشَّجَاعَة.

(١) وقال (٢):

بعد اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالتِّي
إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

فقيل: يُقَدَّرُ مع «اللَّتْيَا» فيهما نَظِيرُ الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ، وَقِيلَ يُقَدَّرُ: اللَّتْيَا (٣) دَقَّتْ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَصِلَةٌ (٤) الثَّلَاثَةُ الْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ (٥)، وَقِيلَ: يُقَدَّرُ مع (٦) «اللَّتْيَا» فِيهِمَا «عَظُمَتْ» لَا «دَقَّتْ»، وَإِنَّهُ (٧) تَصْغِيرُ تَعْظِيمٍ

(١) سقط النص من هنا إلى آخر هذه الفقرة من م/١ «وهي النسخة الثانية عند مبارك»، وكذا من م/٢ و٤.

(٢) قائل الرجز العجاج.

وقوله: وَاللَّتْيَا وَالتِّي: التي تأتي على النفوس، وهي الداهية. وتردَّت: من الرَّدَى، من الهلاك أو السُّقُوطِ الْمُفْضِي إِلَى الْهَلَاكِ، وَعَلَتْهَا: من الْعُلُوِّ، والضمير للأسماء الموصولة التي هي بمعنى الدواهي. والشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ أَنَّ الْجُمْلَةَ الشَّرْطِيَّةَ صِلَةٌ «التي»، ولم يذكر للموصولين السابقين صِلَةٌ؛ لِأَنَّ صِلَةَ الثَّلَاثِ دَلَّتْ عَلَى صِلَةِ كُلِّ مِنْهُمَا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣١٠/٧، والكتاب ٣٧٥/١، ١٤٠/٢، والمقتضب ٢/٢٨٩، وأمالِي الشَّجَرِي ٢٤/١ - ٢٥، وشرح المفصل ١٤٠/٥، والخزانة ٥٥٩/٢، والنوادر ٣٧٦، والأمالِي ٨٢/١، والديوان ٢٧٤، ومجمع الأمثال ٩٢/١.

(٣) أي: «اللَّتْيَا» الْأَوَّل.

(٤) أي: «اللَّتْيَا» الثَّانِي.

(٥) أي: إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ.

(٦) فِي م/٣ وَه «بعد «اللَّتْيَا».

(٧) فِي م/٣ «لأنه...».

كقوله^(١):

[وَكُلُّ أَنَاثٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ] دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

* * *

٧ - حَذْفُ الْمُضَوِّفِ

- ^(٢) ﴿وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَتُ الظَّرْفِ﴾ ^(٣) أي ^(٤): حوزٌ قاصرات .
 - ﴿وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ * أَنْ أَعْمَلَ سَيِّغَتٍ﴾ ^(٥) أي: ذُرُوعاً سابغات .
 - ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾ ^(٦): أي: ضَحِكاً قليلاً وبُكَاءً كثيراً، كذا قيل، وفيه بحث ^(٧) سيأتي ^(٨).

- (١) تقدّم البيت في «أم»، وقائله ليبد، انظر ما سبق ٣٠٦/١، وقد ذكره في مجيء التصغير للتعظيم، وذكره في «رُب» للتقليل. انظر ما سبق ٣٢٧/٢، وأعاده في «كُل» ومعناه بحسب ما يُضاف إليه، كالجمع هنا. انظر ما سبق ١٠١/٣.
 (٢) في المطبوع «قوله تعالى...» وليس هذا فيما بين يدي من المخطوطات.
 (٣) تنمة الآية: ﴿عَيْنٌ﴾ سورة الصافات ٤٨/٣٧.
 وفي سورة ص: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَتُ الظَّرْفِ أَثَرَابٌ﴾ ٥٢/٣٨.
 (٤) في م/٥ «وعندهم حوز...».
 (٥) ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً يَجْعَلُ أَوِي مَعَهُ وَالظَّيْرُ وَالنَّارُ لَهُ الْحَدِيدَ * أَنْ أَعْمَلَ سَيِّغَتٍ وَقَدَّرَ فِي السَّرِّ وَاعْمَلُوا صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ سورة سبأ ١٠/٣٤ - ١١.
 (٦) تنمة الآية: ﴿... جَزَاءً يَمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ سورة التوبة ٨٢/٩.
 (٧) لم يوافق النحويين على هذا، وتبع في تقديره سيبويه، فهذا عندهما حال، وليس صفة للمصدر المحذوف، ويأتي تفصيل هذا الخلاف في موضعه.
 (٨) سيأتي هذا في الباب السادس... في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها. الموضع الرابع ص/٥٤٥ وما بعدها. وانظر الأرتشاف/١٩٣٩.

- ﴿وَذَلِكَ دِينَ الْقِيَمَةِ﴾^(١) أي: دين^(٢) المِلَّةِ الْقِيَمَةِ.
- ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾^(٣)، أي: وَلَدَارُ السَّاعَةِ الْآخِرَةِ، قَالَهُ الْمُبَرِّدُ^(٤).
- وقال أَبُو الشَّجَرِي^(٥): الْحَيَاةُ الْآخِرَةُ، بِدَلِيلِ^(٦): ﴿وَمَا الْحَيَوَةُ إِلَّا دُنْيَا لَا مَنَعُ الْفُرُورِ﴾، وَمِنْهُ^(٧) ﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾^(٨) أي^(٩): حَبَّ الثَّبَتِ الْحَصِيدِ.
-
- (١) ﴿وَمَا أُمُورٌ إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينَ الْقِيَمَةِ﴾ سورة البينة ٥/٩٨.
- (٢) وما ذكره المصنّف هو تقدير الزمخشري. انظر الكشف ٣/٣٥٢، وقدره غيره: دين الأمة القيمة، وانظر الشمني ٢/٢٥٧.
- (٣) سورة يوسف ١٢/١٠٩، وتقدّمت في ٨٤/١، انظر الحاشية (٢).
- وانظر إعراب الفعل في الباب الخامس. وكذا سورة النحل ١٦/٣٠.
- (٤) ذكر هذا أَبُو الشَّجَرِي في أماليه في المجلس التاسع والثلاثين ١/٣٢٥ عن المبرّد، ويبحث عنه الطنّاجي - رحمه الله - في المقتضب والكمال فلم يجده، وحاولت التدقيق في البحث من بعده فلم أجد هذا في هذين الكتّابين، وهذا لا يمنع من أن يكون في غيرهما من مؤلفاته.
- وذكر أَبُو الشَّجَرِي أن ما قدره المبرّد هو تقدير الفارسي أيضاً، ثم قال: «وَحَظَرُ لِي فِي تَقْدِيرِ إِضَافَتِهَا أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَلَدَارُ الْحَيَاةِ، الْآخِرَةُ، بِدَلِيلِ...».
- (٥) النَّصُّ فِيهِ بَعْضُ الْإِخْتِلَافِ عِنْدَ الشَّجَرِيِّ. فَارْجِعْ إِلَى الْأَمَالِي.
- (٦) سورة آل عمران ٣/١٨٥، وتقدّمت، انظر ما سبق: «كُلُّ» ٣/٨٤.
- (٧) أي: من حَذَفَ الموصوف.
- (٨) ﴿وَوَرَّانَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَرَكًا فَاتَّبَعْنَا بِهٖ جَنَّتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ سورة ق ٩/٥٠.
- (٩) انظر أمالي أَبُو الشَّجَرِيِّ ١/٣٢٥.

وقال سُحَيْمٌ^(١):

أَنَا أَبْنُ جَلَا وَطَلَّاحِ الثَّنَايَا مَتَى أَضْعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي
 قيل: تقديره^(٢): أَنَا أَبْنُ رَجُلٍ جَلَا الْأُمُورَ، وقيل^(٣): «جَلَا» عَلَّمَ
 مُحَكِّي^(٤) عَلَى أَنَّهُ مَنْقُولٌ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ جَلَا» فَيَكُونُ^(٥) جَمْلَةً، لَا مِنْ
 قَوْلِكَ^(٦) «جَلَا زَيْدًا». ونظيره^(٧) قوله^(٨):

نَبَيْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدَ
 ظُلُمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدُ

(١) تَقَدَّمَ هَذَا الْبَيْتَ، وَقَدْ جَاءَ فِي م/٤ هُنَا تَامًا، وَفِي بَقِيَةِ النُّسخِ ذِكْرُ صَدْرِهِ. انْظُرْ مَا سَبَقَ
 حَرْفَ الْغَيْنِ/ غَيْرِ ٤٦٨/٢، وَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهِ لِحَذْفِ الْمَوْصُوفِ مَعَ أَنَّ الصِّفَةَ غَيْرُ مُفْرَدَةٍ.
 وَذَكَرَهُ مَرَّةً أُخْرَى فِي «مَتَى» شَاهِدًا لِلشَّرْطِ، انْظُرْ مَا سَبَقَ ٢٤٠/٤.

(٢) هَذَا أَحَدُ أَقْوَالٍ أَرْبَعَةٍ، وَهُوَ مَا أَخَذَ بِهِ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْمَفْصَلِ. انْظُرْ شَرْحَ الْمُفْصَلِ ٣/٥٩،
 وَالْمُفْصَلِ ٤٨/٥٩.

(٣) هَذَا مَذْهَبُ سَيَّبِيهِ. وَهُوَ أَنَّهُ أَسَمٌ نُقِلَ مِنَ الْفِعْلِ مَعَ ضَمِيرِهِ الْمُسْتَتَرِّ، فَهُوَ جَمْلَةٌ مُحَكِّيَّةٌ،
 وَذَهَبَ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو إِلَى أَنَّ «جَلَا» أَسَمٌ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ، وَهُوَ الْوَجْهَ الثَّلَاثُ، وَالْوَجْهَ الرَّابِعَ
 مَا ذَكَرَهُ أَبْنُ الْحَاجِبِ فِي أُمَالِيهِ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ أَسْمًا بِتَقْدِيرِ ذِي، أَي: أَنَا أَبْنُ ذِي جَلَا.
 وَالْجَلَا: هُوَ أَنْحِسَارُ الشَّعْرِ عَنْ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ، وَهُوَ مِنْ دَلَالَتِ الْكُرْمِ.
 وَانْظُرْ هَذِهِ الْأَرْاءَ فِي الْبَيْتِ فِي شَرْحِ الشَّوَاهِدِ لِلْبَغْدَادِيِّ ٧/٤٥. وَرَاجِعْ أُمَالِي أَبْنِ الْحَاجِبِ
 ١٥٥/٢ - ١٥٦.

(٤) أَي: عَلَّمَ عَلَى أَبِيهِ مَنْقُولٌ، فَهُوَ عَلَّمَ مُحَكِّيٍّ مِنْ جَمْلَةٍ، وَلَمْ يُضَرْفَ. فَهُوَ مَبْنِيٌّ.

(٥) فِي م/١ «فَهُوَ».

(٦) يَرِيدُ الْمَصْتَفَى مِنْ هَذَا أَنَّ قَوْلَهُ «جَلَا» عَلَّمَ مُحَكِّيٍّ لِكُونِهِ سُمِّيَ بِالْفِعْلِ مَعَ ضَمِيرِهِ الْمُسْتَتَرِّ
 فِي قَوْلِهِ: «زَيْدٌ جَلَا»، وَلَوْ كَانَ مِنْ قَوْلِهِ: «جَلَا زَيْدًا» لَوَجَبَ مَنَعُ «جَلَا» مِنَ الضَّرْفِ، وَكَانَ
 هُنَا مَجْرُورًا بِالْفَتْحَةِ.

(٧) أَي نَظِيرُ الْبَيْتِ السَّابِقِ فِي تَقْلِ الْعَلَمِ مِنْ «الْجَمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ لَا الْفِعْلِيَّةُ قَوْلُهُ...».

(٨) قَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ «هَذَا الْبَيْتُ فِي غَالِبِ كُتُبِ النُّحُو، وَلَمْ أَظْفَرْ بِقَائِلِهِ، وَلَمْ يَعْرِضْهُ =

ف «يزيد» منقول من نحو قولك^(١): «المال يزيد»، لا من قولك: «يزيد المال»^(٢) وإلا^(٣) لأعرب غير منصرف، فكان^(٤) يفتح؛ لأنه مضاف إليه.

^(٥) واختلف في المقدّر مع الجملة في نحو: «منا ظعن ومنا أقام»، فأصحابنا^(٦)

= أحد لقائله غير العيني، فإنه قال: هو لرؤية بن العجاج. وقد تصفحت ديوانه فلم أجده فيه والله أعلم.

والرواية عند ثعلب «بغياً...»، كما صوب الرواية أبو يعيش بأنه: «تزيد»، بالياء من فوق. وقوله: بني يزيد: نعت لأخوالي، أو عطف بيان له، أو بدل، الفديد: التصويت. أي: إن أصواتهم علت علينا لا يؤفروننا في خطاب.

والشاهد فيه أن «يزيد» علم محكي لكونه سمي بالفعل مع فاعله الضمير المستتر فيه. قال البغدادى: «على أن يزيد: علم محكي لكونه سمي بالفعل مع ضميره المستتر من قولك: المال يزيد، ولو كان من قولك: يزيد المال، لوجب منعه من الصرف...». وقال ثعلب: «يزيد: رفع على الحكاية».

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣١٣/٧، والخزانة ١٣٠/١، وشرح المفصل ٢٨/١، وشرح الأشموني ٩٥/١، والعيني ٣٨٨/١، ٣٧٠/٤، ومجالس ثعلب ١٧٦، واللسان والتاج/قدد، والإيضاح في شرح المفضل ٧٠/١.

(١) أي: هو منقول من جملة، فقد نقل من الفعل «يزيد» وضميره المستتر فيه. وما ذكره المصنف هنا منقول عن الإيضاح في شرح المفضل لابن الحاجب. انظر ٧٠/١، وليس للمصنف.

(٢) لو كان منقولاً من هذا لكان منقولاً من مفرد. (٣) قوله وإلا: أي: وإن لم يكن منقولاً من: المال يزيد، ونقل من «يزيد المال» فهو منقول من مفرد، ويمنع من الصرف، وكان في البيت: بني يزيد: مجزراً بالفتحة نيابة عن الكسرة.

(٤) في م/١ و٣ «وكان».

(٥) سقطت هذه الفقرة كلها من ١ و٢ و٤، ولم أجد عند مبارك أو الشيخ محمد إشارة إلى هذا. وقد ذكر هذا الدسوقي فقال: «في بعض النسخ» انظر ٢٥٧/٢.

(٦) يعني بأصحابه البصريين.

يَقْدُرُونَ مَوْصُوفًا: أي^(١): فريقٌ، والكوفيتون يقدرون موصولاً، أي: الذي أو «مَنْ». وما قَدَرْنَاهُ أَقْيَسُ^(٢)؛ لَأَنَّ اتِّصَالَ الْمَوْصُولِ بِصِلَتِهِ أَشَدُّ مِنْ اتِّصَالِ الْمَوْصُوفِ بِصِفَتِهِ لِتَلَازُمِهِمَا^(٣).

وَمِثْلُهُ^(٤) «مَا^(٥) مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى لَقِيْتَهُ» نَقَدَرُهُ بِـ «أَحَدٍ»^(٦) وَيَقْدُرُونَهُ^(٧) بِـ «مَنْ».

- «وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ»^(٨) أَيْ^(٩): إِلَّا إِنْسَانٌ. أَوْ إِلَّا^(١٠)

«مَنْ». وَحَكَى الْفَرَّاءُ عَنْ بَعْضِ قَدَمَائِهِمْ^(١١) أَنَّ الْجُمْلَةَ الْقَسَمِيَّةَ لَا تَكُونُ صِلَةً^(١٢)، وَرَدَّهُ^(١٣) بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُطِئَنَّ»^(١٤).

(١) قَدَرَهُ أَبُو حَيَّانَ بِـ «إِنْسَانٌ طَعَنَ وَإِنْسَانٌ أَقَامَ» الْإِرْتِشَافَ/١٩٣٩، وَمِثْلُهُ فِي الْهَمْعِ ١٨٦/٥.

(٢) أَيْ: حَذْفُ الْأَسْمِ الْمَوْصُوفِ أَقْيَسُ مِنْ حَذْفِ الْأَسْمِ الْمَوْصُولِ.

(٣) أَيْ: لِتَلَازُمِ الْأَسْمِ الْمَوْصُولِ وَالصِّلَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَغْنِي عَنْهَا، وَيُمْكِنُ ذِكْرُ الْمَوْصُوفِ مِنْ غَيْرِ صِفَةٍ، كَمَا يُمْكِنُ ذِكْرُ الصِّفَةِ مِنْ غَيْرِ التَّصْرِيحِ بِهِ، فَلَا تَلَازُمَ بَيْنَهُمَا.

(٤) أَيْ: اخْتَلَفَ فِي الْجُمْلَةِ الْآتِيَةِ كَاخْتِلَافِهِمْ فِي الْمَثَالِ السَّابِقِ فِي تَقْدِيرِ الْمَحذُوفِ.

(٥) التَّصُّعُ عِنْدَ سَيِّبُوهِ «مَا مِنْهُمْ مَاتَ حَتَّى رَأَيْتَهُ»، الْكِتَابُ ١/٣٧٥، وَمِثْلُهُ فِي الْإِرْتِشَافِ/١٩٣٩.

(٦) وَمِثْلُهُ التَّقْدِيرُ عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ، أَيْ: مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ مَاتَ.

وَفِي الْكِتَابِ ١/٣٧٥ «وَأِنَّمَا يَرِيدُ مَا مِنْهُمْ وَاحِدٌ مَاتَ».

(٧) أَيْ: وَمَا مِنْهُمْ مَنْ مَاتَ، عَلَى تَقْدِيرِ «مَنْ» أَسْمًا مَوْصُولًا بَدَلًا فِي الْمَوْصُوفِ.

(٨) تِمَّةُ الْآيَةِ: «قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا» سُورَةُ النِّسَاءِ ٤/١٥٩.

(٩) أَيْ: وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ. كَذَا فِي الْإِرْتِشَافِ/١٩٣٩.

(١٠) أَيْ: وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا مَنْ.

(١١) أَيْ: قَدَمَاءُ الْكُوفِيِّينَ.

(١٢) لَا تَكُونُ صِلَةً لِـ «مَنْ» الْأَسْمِ الْمَوْصُولِ لَوْ قُدِّرَ قَبْلَ الْقَسَمِيَّةِ فِي نَصِّ الْآيَةِ.

(١٣) رَدُّ تَقْدِيرِ الْكُوفِيِّينَ بِالْآيَةِ.

(١٤) الْآيَةُ: «وَإِنْ أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْنَا إِذْ لَوْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا» سُورَةُ النِّسَاءِ ٤/٧٢. =

٨ - حَذْفُ الصِّفَةِ

- ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾^(١) أي: صالحة؛ بدليل أَنَّهُ قُرِئَ^(٢) كذلك، وَأَنَّ تعييبها^(٣) لا يُخْرِجُهَا عَنْ كَوْنِهَا سَفِينَةً، فلا فائدة فيها حيثُذِرَ.

- ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٤) أي: سُلْطَتْ^(٥) عليه، بدليل^(٦) ﴿مَا نَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَالرَّيَمِ﴾^(٧) الآية.

= مَنْ: يجوز أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة، وعلى هذا ففي لَيْطُطْنُ: قولان أنها جواب قَسَمَ محذوف، أي: أَقْسِمَ بالله لَيْطُطْنُ، وجعلنا القَسَمَ وجوابه صِلَةً لـ «مَنْ»، أو صفة لها على القولين في «مَنْ».

(١) سورة الكهف ٧٩/١٨، وتقدّمت في «أَنْ»، انظر ما سبق ١٦٥/١، وانظر «أَمَّا» ٣٥٩/١.

(٢) قرأ أبي بن كعب وعبدالله بن مسعود وأبن عَبَّاس وعثمان بن عَفَّان وأبن شنبوذ «يأخذ كل سفينة صالحة...».

وقرأ ابن عَبَّاس وسعيد بن جبيرة وأبي بن كعب وعبدالله بن مسعود «يأخذ كل سفينة صحيحة».

ولو أطلع المصنف على القراءة الثانية لما فاته ذكرُ هذا التقدير، وإن كان بمعنى القراءة الأولى...

انظر كتابي معجم القراءات ٢٨٣/٥، والمراجع فيه للقراءتين.

(٣) أي: ذكر العيب فيها، وهو الحامِلُ على عدم أخذها، لا يخرجها عن أنها غير صالحة، فكان لا بُدَّ من ذكر ما يُشْعِرُ بخلوها من العيب ليكون عِلَّةً للأخذ.

(٤) ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالَوا هَذَا عَارِضٌ مُطْرًا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْطَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ * تَدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ يَأْتِرُ رَجْهًا فَاصْبَحُوا لَا يَرَى إِلَّا مَسَكَنَهُمْ كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾ سورة الأحقاف ٤٦/٢٤ - ٢٥.

(٥) انظر الهمع ١٨٩/٥.

(٦) ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ * مَا نَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَالرَّيَمِ﴾ سورة الذاريات ٤١/٥١ - ٤٢.

(٧) «إلا جعلته كالريم» هذا الجزء من الآية مثبت في م/٣.

- ﴿قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾^(١) أي^(٢): الواضح. وإلا^(٣) لكانَ مفهومه كُفراً^(٤).

- ﴿وَمَا تُرِيدُهُمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾^(٥).

وقال^(٦):

وقد كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُذْرَأٍ فَلَمْ أُعْطِ شَيْئاً وَلَمْ أُمْنَعْ

وقال^(٧):

وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاءٌ وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِدَارٍ

(١) سورة البقرة ٧١/٢، وتقدمت، انظر ٤٧/٥ «جملة الاستئناف»، وتكررت في ضمير الفضل ٥٦٥/٥.

(٢) تقدم هذا في «ضمير الفضل» انظر ما سبق ٥٦٥/٥.

(٣) أي: إذا لم يكن المعنى على ما تقدم.

(٤) انظر توضيح هذا فيما ذكرته تعليقا على النص فيما تقدم في ٥٦٦/٥، الحاشية/٢.

(٥) تنمة الآية: ﴿...وَأَخَذْتَهُمْ بِالْعَذَابِ لَأَعْلَهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ سورة الزخرف ٤٣/٤٨.

(٦) البيت من أبيات للعباس بن مرداس يعاتب بها النبي ﷺ، وقد أثبتها البغدادي في شرحه،

وذكر البيت تاماً، وكذا جاء في المخطوطات التي بين يدي ما عدا الخامسة.

وتذراً: من الذرة: وهو الدفع، أي: كنت ذا عدة وقوة على دفع الأعداء.

ولم أمتنع: أي من الإعطاء.

ولما سمع الرسول منه هذه الأبيات قال: «اقطعوا عني لسانه» فأعطي حتى رضي...

والشاهد فيه حذف الصفة: أي: لم أعط شيئاً طائلاً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣١٣/٧، وشرح السيوطي/٩٢٥، والهمع ١٨٩/٥، وشرح

الآشموني ٧٦/٢، والعيني ٦٩/٤، وسيرة ابن هشام/٤٩٣ - ٤٩٤.

(٧) قائله عمران بن حطان السدوسي الخارجي.

وجاء البيت تاماً في م/١ و٢ و٣، وأثبت عجزه في م/٤ و٥، وكذا الأمر عند مبارك

والشيخ محمد. وذكر الشمني أنه يقع في أكثر النسخ بتمامه.

أي^(١): من أختها السابقة، ویدار^(٢) طائلة، ولم^(٣) أعط شيئاً طائلاً ؛ دفعاً للتناقض فيهن^(٤).

= ومهابة: أي: لَمَعَ وصفاء، ورواه قوم: مهابة، بالتاء، وهو تصحيف عند الأعلم.

وليست دارنا: أي: في الحياة الدنيا. وهاتا: هذه.

والشاهد فيه: حذف الصفة، وهو ما سيذكره المصنف بعد: بدار طائلة.

ورَدَّ هذا البغدادي، وقَدَّر: بدار إقامة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣١٥/٧، وشرح السيوطي/٩٢٦، والكتاب ١٣٩/٢،

والكامل/١٠٢٢، والمقتضب ٢٨٨/٢، ٢٧٧/٤، وشرح المفصل ١٣٦/٣، والنوادر/

١٧٢، واللسان/مهه، ومجمع الأمثال ١٣٢/٢.

(١) هذا التقدير في آية الزخرف.

(٢) وهذا التقدير في بيت عمران بن حِطَّان، ورَدَّ هذا التقدير البغدادي، وقَدَّرها: بدار إقامة،

ورأى أنَّ المعنى ليس على ما ذكره المصنف.

(٣) وهذا التقدير في بيت العباس بن مرداس.

(٤) أي: لا بُدَّ من تقدير الصفة، لِيُدْفَعَ التناقض الظاهر إذا لم يكن لها تقدير. في الآية

والبيتين.

والتناقض في الآية ينشأ من أنَّ الْمُفَضَّل يُفْتَرَضُ أن يكون فيه زيادة على الْمُفَضَّل عليه،

وهذا يقتضي أنَّ كل واحدة من الآي أكبر من الأخرى، وغير أكبر منها، ودَفَع هذا

التناقض يكون بتقدير الصِّفَة أي: أختها السابقة عليها، أو بأنَّ المراد: إلَّا هي أكبر

من أختها من وجه.. انظر الشمي ٢٥٧/٢.

وأما التناقض في البيت الأوَّل فناشئ عن أنه لم يُعْط ولم يُنَمَّع في الظاهر، وتقدير الصِّفَة

يفيد أنه أُعْطِيَ شيئاً، ولكنه غير نافع، ولا طائل، ولم يُنَمَّع من العطاء البتَّة.

وأما في بيت عمران بن حِطَّان، ففيه أنه ليست له دار، ثم فيه ما يفيد أنَّ له داراً، وهو

تناقض، فإذا قَدَّر الصِّفَة: بدار إقامة صَحَّ المعنى، وزال ظاهر التناقض.

وقال الدماميني في بيت العباس: «يمكن أن يكون التقدير في قوله: فلم أعط شيئاً إنما

هو يتحرَّى الصِّدْق، فإنَّ الواقع أنه أُعْطِيَ شيئاً، ولكنه لم يَرْضَهُ، فيحتاج إلى تقدير صفة =

- ﴿قُلْ يَٰ أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ ^(١) أي ^(٢): نافع.

- ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ ^(٣) أي ^(٤): ضعيفاً.

* * *

٩ - حَذْفُ الْمَعْطُوفِ

- ويجب أَنْ يَتَّبِعَهُ العاطِفُ نحو ^(٥): ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلٍ﴾ أي: وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ، دليل ^(٦) التقدير أَنْ الاستواء ^(٧) إنما يكون بين شيئين، ودليل ^(٨) المقدّر: ﴿أُولَٰئِكَ أَعْطَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتْلُوا﴾ ^(٩).

= يكتسي الكلام بها جلباب الصدق، وإلا فَعَدَمُ الإِعْطَاءِ لَا يُنَاقِضُ عَدَمَ الْمَنْعِ انظر حاشية الشمني ٢٥٨/٢.

(١) الآية: ﴿قُلْ يَٰ أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ مِنَ رَّبِّكُمْ وَلَٰكِن يَدْعُونَ كَثِيرًا مِّنْهُمْ مَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوَامِ الْكَافِرِينَ﴾ سورة المائدة ٦٨/٥.

(٢) في الكشف ١/٧٤٤ «أي: لَسْتُمْ عَلَىٰ دِينٍ يُعْتَدُّ بِهِ حَتَّىٰ يُسَمَّىٰ شَيْئًا لِّفْسَادِهِ وَبِطْلَانِهِ، كما تقول: هذا ليس بشيء، تريد تحقيره، وتصغير شأنه، وفي أمثالهم: أَقَلُّ مِنْ لَا شَيْءٍ».

(٣) الآية: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّبِعِينَ﴾ سورة الجاثية ٣٢/٤٥.

(٤) قال ابن عطية: «معناه إِنْ نَظُنُّ بعد قبول خبركم إِلَّا ظَنًّا، وليس يعطينا يقيناً. المحرر ١٣/٣٢٥، وانظر البحر ٨/١١٥٢»، «وقالوا: إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا على سبيل الهُزْءِ».

(٥) تمة الآية: ﴿... وَكَأَنَّ وَعْدَ اللَّهِ لَحَقٌّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سورة الحديد ١٠/٥٧.

(٦) أي: ودليل التقدير الذي ذكره المصنف من ذِكْرِ المحذوف.

(٧) إشارة إلى الفعل «يستوي» وهو المصدر منه.

(٨) أي: الدليل على خصوصية ما ذَكَرَهُ من تقدير لا غيره ما جاء في الجزء الثاني من الآية.

- ﴿لَا تَفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾^(١)، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾^(٢) أي^(٣): بين أَحَدٍ وَأَحَدٍ مِنْهُمْ. وقيل: «أحد» فيهما^(٤) ليس بمعنى «واحد» مثله في^(٥) ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، بل هو^(٦) الموضوع للعموم^(٧)، وَهَمَزُهُ أَصْلِيَّةٌ لَا مُبْدَلَةٌ مِنَ الْوَاوِ، فلا تقدير^(٨)، وَرُدُّ^(٩) بأنه يقتضي حينئذٍ أَنَّ الْمُعَرَّضَ بِهِمْ وَهُمْ الْكَافِرُونَ فَرَّقُوا بَيْنَ كُلِّ الرُّسُلِ، وإنما^(١٠) فَرَّقُوا بين محمدٍ عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وبين غيره في الثَّبُوتِ. وفي لزوم هذا نظر.

- (١) سورة البقرة ٢/٢٨٥، وتقدّمت في «كُلٌّ»، انظر ما سبق ٣/١١٣ - ١١٤، وكان التقدير عند المصنّف فيما سبق في صدر الآية: ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ﴾، أي: كُلُّ أَحَدٍ.
(٢) تنمة الآية: ﴿... أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ سورة النساء ٤/١٥٢.

(٣) في حاشية الشمني ٢/٢٥٨ «ظاهرُ كلام أبي حَيَّان في البحر أَنَّ هذا التقدير له...». قلتُ: نصُّ أبي حَيَّان: «ويحتمل عندي أن يكون مما حُذِفَ فيه المعطوف لدلالة المعنى عليه، والتقدير: لا يفرّق بين أحد من رسله وبين أحد، فيكون أحدٌ هنا بمعنى واحد، لا أنّه اللفظ الموضوع للعموم في النفي» البحر ٢/٣٦٥، وكان هذا في آية سورة البقرة ٢/٢٨٥، وأما في آية سورة النساء فقد أحال على الموضع الأول. انظر البحر ٣/٣٨٦.
(٤) أي في الآيتين.

(٥) سورة الإخلاص ١/١١٢ و«أحد» في الآية أصله واحد. فأبدل الهمزة من الواو، وحذفت ألفه فصار «أحد»، وهو بمعنى «واحد» لا شريك له.
(٦) أي: أحد.

(٧) وهو ما يجيء في سياق النفي.
(٨) أي: فلا تقدير للمعطوف، وإنما هو على تقدير: لا يفرقون بين أحد، أي: أيُّ أحد. وانظر الدسوقي ٢/٢٥٨.

(٩) الرَّأْدُ لهذا أبو حَيَّان. انظر البحر ٢/٣٦٥.

(١٠) قلت: هذا نصُّ أبي حَيَّان: «... بل معنى الآية لا يفرّق بين أَحَدٍ من رسله وبين غيره في الثَّبُوتِ...» انظر البحر ٢/٣٦٥.

والذي يَظْهَرُ لي في^(١) وجه التقدير، و^(٢) أَنَّ المقدَّر بين أحد^(٣) وبين الله،
بدليل^(٤): ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾.

ونحو^(٥): ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾^(٦) أي: والبرْد. وقد يكون أَكْتَفَى عن
هذا^(٧) بقوله سبحانه وتعالى في أول هذه السُّورَةِ ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾^(٨).

- ﴿وَلَكُمْ مَا سَكَنْ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾^(٩) أي^(١٠): وما تَحَرَّكَ، وإذا فُسِّر

(١) «في» زيادة من م/٥.

(٢) الواو غير مثبتة في م/٥، فيكون أَنَّ وما بعدها مصدراً خيراً عن «الذي».

(٣) ويكون على هذا التقدير في الآية: لا نفرِّق بين أحد وبين الله، وقد حُذِفَ المعطوف:
«وبين الله» بعد «أحد»، وهو المعطوف عليه.

(٤) وهي الآية/١٥٠ من سورة النساء، وأتخذ من هذا المصنَّف دليلاً على بيان الآية التي
جاءت بعدها «١٥٢».

والآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا
نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ سورة النساء ١٥٠/٤.

(٥) أي: ومما حُذِفَ منه المعطوف عليه...

(٦) سورة النحل ٨١/١٦، وتقدَّمت في «إِنَّ» ١٣١/١، وقدَّر فيها مثل هذا التقدير، وهو تقدير
الجماعة من المفسرين والمعرِّبين.

(٧) أي: عن هذا التقدير، بما سبق في الآية التي ذكرها، وعلى هذا فلا تقدير.

(٨) سورة النحل ٥/١٦ وتقدَّمت انظر ما سبق ١٦/٥.

وذكر الدَّفْءُ في هذه الآية يغني - إن لُوْحِظَ - عن تقدير حَذْفِ المعطوف في الآية/
٨١، فإن تقدير «الدَّفْءُ» يعني الوقاية من البرْد.

(٩) تنمة الآية: ﴿... وَهُوَ السَّيِّحُ الْغَلِيظُ﴾ سورة الأنعام ١٣/٦.

وقوله: ﴿فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ مُثَبَّتٌ في م/٥، وسقط من بقية المخطوطات.

(١٠) انظر البحر ٨٣/٤.

«سَكَنَ»^(١) بـ «أَسْتَقَرَّ» لم يُخْتَجِ إلى هذا التقدير^(٢).

- «فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ»^(٣) أي: فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَحَلَلْتُمْ.

- «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ»^(٣) أي: فَحَلَقَ فِدْيَةً.

- «لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا»^(٤)

أي: إِيْمَانُهَا وَكَسْبُهَا^(٥).

والآية من اللَّفِّ والتَّشْرِ^(٦)، وبهذا التقدير^(٧) تَنْدَفِعُ شُبُهَةُ الْمُعْتَرِلةِ كَالْمُخْشِرِ

(١) هذا ما رَجَّحه أَبُو عَطِيَّةٍ. انظر المحرر ١٤١/٥.

(٢) «التقدير» مثبت في م/٣، وليس في بقية المخطوطات، ولا المطبوع.

(٣) سورة البقرة ١٩٦/٢، وتقدّمت. انظر ما سبق ٤٠١/١.

(٤) سورة الأنعام ١٥٨/٦، وتقدّمت، انظر ما سبق ٣١٨/٣.

(٥) عَلَّقَى نَفْيَ الْإِيْمَانِ بِأَحَدٍ وَصَفَيْنِ: إِمَّا سَبَقُ الْإِيْمَانِ فَقَطْ، وَإِمَّا سَبَقَهُ مَعَ نَفْيِ الْخَيْرِ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ يَنْفَعُ الْإِيْمَانُ السَّابِقَ وَحْدَهُ أَوِ السَّابِقَ وَمَعَهُ الْخَيْرِ. وَيُسْتَدَلُّ بِالْآيَةِ لِمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ أَنَّ الْإِيْمَانِ لَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ الْعَمَلُ. انظر البحر ٢٥٨/٤، والدر المصون ٣/٢٢٤، والمحرر ٤١٠/٥. وذكر لي أَحَدُ الزَّمَلَاءِ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الْإِيْمَانِ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ إِجْمَاعٌ.

(٦) اللَّفُّ والتَّشْرُ: هُوَ ذِكْرُ مُتَعَدِّدٍ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ أَوِ الْإِجْمَالِ، ثُمَّ مَا لِكُلٍّ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ، ثَقَّةٌ بِأَنَّ السَّامِعَ يَرُدُّهُ إِلَيْهِ. وَاَنْظُرْ تَفْصِيلَ هَذَا فِي إِضْحَاحِ الْخُطْبِ الْقَزْوِينِيِّ ٤٢/٦ وما بعدها.

(٧) فِي الدَّرِ الْمَصُونِ ٣/٢٢٥ «فَإِنَّ هَذَا الْكَلَامَ فِي الْبَلَاغَةِ يَلْقَبُ بِاللَّفِّ، وَأَصْلُهُ: يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ مُؤْمِنَةً قَبْلَ إِيْمَانِهَا بَعْدُ، وَلَا نَفْسًا لَمْ تَكْسِبْ خَيْرًا قَبْلَ مَا تَكْسِبُهُ مِنَ الْخَيْرِ بَعْدُ، فَلَفَّ الْكَلَامَتَيْنِ فَجَعَلَهُمَا كَلَامًا وَاحِدًا إِيْجَازًا وَبَلَاغَةً، وَيُظْهِرُ بِذَلِكَ أَنَّهَا لَا تُخَالِفُ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ...».

وَقَدْ نَقَلَ هَذَا عَنْ «أَحْمَدَ» وَهُوَ يَعْنِي بِهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنِيرِ الْإِسْكَانْدَرِيَّ الْمَالِكِيَّ فِيمَا كَتَبَهُ عَلَى «الْإِتِّصَافِ فِيمَا تَضَمَّنَتْهُ الْكُشَافُ مِنَ الْأَعْتَرَالِ». وَاَنْظُرْ هَامِشَ الْكُشَافِ ٥٣٧/١.

وغيره؛ إذ قالوا^(١): «سوى الله تعالى بين عدم الإيمان وبين الإيمان الذي لم يقتَرِنْ بالعمل الصالح في عدم الانتفاع به» وهذا التأويل^(٢) ذكره ابن عطية^(٣) وابن الحاجب^(٤).

ومن القليل^(٥) حَذَفُ «أُم» ومَعْطُوفُهَا كقوله^(٦):

[دعاني إليها القلبُ إنِّي لأمره سميعٌ] فما أدري أرشدَ طلابُها
أي: أُم^(٧) عَي. وقد مرَّ البحثُ فيه.

* * *

(١) انظر هذا في نصّ الكشف ٥٣٧/١، فالإيمانُ عنده وخذه لا ينفع في النجاة إذا لم يكن كَسْبُ خير بالإيمان، فالأمران لا ينفك أحدهما عن الآخر. وانظر البحر ٢٥٩/٤.

(٢) وهو اللفّ والتشّر على ما تقدّم.

(٣) قال ابنُ عطية «أو كسبت في إيمانها خيراً» هذا الفضلُ للعصاة المؤمنين، كما أن قوله تبارك وتعالى ﴿لَرَكُنٌّ مَأْمَتٌ مِنْ قَبْلُ﴾ هو للكفار المحرّر ٤١٠/٥.

(٤) انظر تفصيل هذا عند ابن الحاجب في الأمالي النحوية ١٣٤/١ - ١٣٥.

(٥) ذكّر القليل مع «أُم» يعني أنّ العطف مع غيره كثير.

(٦) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وتقدّم. انظر ما سبق ٧١/١، «الهمزة»، وكذا في ص/ ٢٨٤ «أُم». ولم يذكر من البيت إلا ما ذكرته بعد المعقوفين.

(٧) هذا التقدير هو ما ذكره في «أُم». وذكره في «الهمزة» قبلها، ثم قال: «ولك أن تقول: لا حاجة إلى تقدير مُعَادِلٍ في البيت لصحة قولك: ما أدري هل طلابُها رُشدٌ، وأمتناع أن يؤتى لـ «هل» بمعادل».

انظر ٧٢/١، والحاشية/٣، وانظر حاشية الشمني ٢٥٨/٢.

١٠ - حَذْفُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ

- « أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ »^(١) أي: فَضْرَبَ^(٢) بها فَانْفَجَرَتْ .
وَزَعَمَ ابْنُ عُصْفُور^(٣) أَنَّ الْفَاءَ فِي «فَانْفَجَرَتْ» هِيَ فَاء «فَضْرَبَ»، وَأَنَّ فَاءَ
«فَانْفَجَرَتْ» حُذِفَتْ لِيَكُونَ عَلَى الْمَحْذُوفِ^(٤) دَلِيلٌ بِبَقَاءِ بَعْضِهِ^(٥) . وليس
بشيءٍ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْفَاءَيْنِ وَاحِدًا، فَكَيْفَ يَحْصُلُ الدَّلِيلُ؟

(١) كَذَا جَاءَ النَّصُّ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ، وَهُوَ خَلَطَ بَيْنَ آيَتَيْنِ، وَقَدْ أَتَبَهُ عَلَى هَذَا مَبَارَكُ . فَمَا
آيَتَانِ .

الأولى هِيَ: ﴿وَإِذْ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا
عَشْرَةَ عَيْنًا...﴾ سورة البقرة ٦٠/٢ وتقدمت انظر ما سبق ٥٠٩/٢ .
والثانية هِيَ: ﴿... وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنْ يَضْرِبَ بِعَصَاكَ
الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا...﴾ سورة الأعراف ١٦٠/٧ .
فقد رَكِبَ «فَانْفَجَرَتْ» مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مَعَ آيَةِ الْأَعْرَافِ فِي مَوْضِعِ «فَانْبَجَسَتْ» .
ولم أجد من أصحاب الحواشي مَنْ أَتَبَهُ عَلَى هَذَا، وَلَا عُذَرَ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي أَنْ
يَقُوتَهُ مِثْلُ هَذَا .

(٢) فِي م/٣ «بِهَا» وَقَدْ أَثْبَتْنَا فِي النَّصِّ، وَلَيْسَتْ فِي الْمَخْطُوطَاتِ الْآخَرَى .

(٣) لَمْ أَجِدْ مِثْلَ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ عَنْ ابْنِ عُصْفُورٍ، فَقَدْ ذَكَرَ فِي شَرْحِ جَمَلِ الرَّجَاجِيِّ
٢٥٠/١ أَنَّ الْمَحْذُوفَ هُوَ حَرْفُ الْعَطْفِ وَالْمَعْطُوفُ لِفَهْمِ الْمَعْنَى، وَذَكَرَ أَنَّ التَّقْدِيرَ:
فَضْرِبْ فَانْفَلِقْ . الشُّعْرَاءُ ٦٣/٢٦، وَفَضْرِبْ فَانْبَجَسَتْ... .

(٤) وَهُوَ «ضَرْبٌ» .

(٥) وَهُوَ الْفَاءُ الَّتِي أَخَذَتْ مِنْ «فَضْرِبْ» لَتَثْبِتَ فِي فَانْفَجَرَتْ، أَوْ أَنَّ «فَانْفَجَرَتْ» حَذَفَتْ الْفَاءَ
وَبَقِيَ الْفِعْلُ الْمَعْطُوفُ، وَهُوَ دَالٌّ عَلَى الْمَحْذُوفِ، وَيَغْلِبُ عَلَى ظَنِّي أَنَّهُ أَرَادَ التَّقْدِيرَ
الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّهُ حَذَفَ لِلْأَكْثَرِ وَبَقَاءَ لِلْأَقَلِّ وَهُوَ الْبَعْضُ أَي: الْفَاءُ .

وَجَوَزَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ أَنْ تَكُونَ^(١) «فَاءُ» الْجَوَابِ أَيْ: فَإِنْ ضُرِبَتْ فَقَدْ أَنْفَجَرَتْ. وَيُرَدُّهُ^(٢) أَنْ ذَلِكَ يَقْتَضِي تَقْدُّمَ الْأَنْفِجَارِ عَلَى الضَّرْبِ مِثْلَ: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾^(٣) إِلَّا إِنْ قِيلَ^(٤): الْمُرَادُ فَقَدْ حَكَمْنَا بِتَرْتُّبِ الْأَنْفِجَارِ عَلَى ضَرْبِكَ.

- وَقِيلَ فِي^(٥) «أَمْرٍ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ»: إِنْ «أَمْرٍ»^(٦) مُتَّصِلَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: أَعْلِمْتُمْ أَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ بِالْمَكَارِهِ أَمْ حَسِبْتُمْ.

(١) أَيْ: الْفَاءُ الْمُثَبِّتَةُ فِي قَوْلِهِ: فَأَنْفَجَرَتْ.

وَالَّذِي رَأَيْتَهُ فِي الْكَشَافِ أَنَّهُ ذَكَرَ تَقْدِيرَيْنِ: مَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ هُنَا هُوَ أَحَدُهُمَا، قَالَ: «فَأَنْفَجَرَتْ: الْفَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ، أَيْ: فَضَرْبٌ فَأَنْفَجَرَتْ، أَوْ فَإِنْ ضُرِبَتْ فَقَدْ أَنْفَجَرَتْ... وَهِيَ عَلَى هَذَا فَاءٌ فَصِيحَةٌ لَا تَقَعُ إِلَّا فِي كَلَامٍ بَلِيغٍ». انظر الكشاف ٢١٨/١.

(٢) رَدُّ أَبِي حَتَّانَ أَنَّ إِضْمَارَ مِثْلِ هَذَا الشَّرْطِ لَا يَجُوزُ، وَفِي قَوْلِهِ: إِضْمَارُ «قَدْ»، فَهُوَ يَقْدَرُ: وَقَدْ أَنْفَجَرَتْ، وَلَا يَحْفَظُ مِنْ لِسَانِهِمْ ذَلِكَ، إِنَّمَا تَكُونُ بَغِيرَ فَاءٍ، أَوْ إِنْ دَخَلَتِ الْفَاءُ فَلَا بُدَّ مِنْ إِظْهَارِ «قَدْ» وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ...

قَالَ: «وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَنْفِجَارَ عَلَى مَا قَدَّرَ يَكُونُ مُتَرْتَّباً عَلَى: أَنْ يَضْرِبَ، وَإِذَا كَانَ مُتَرْتَّباً عَلَى مُسْتَقْبَلٍ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبِلاً، وَإِذَا كَانَ مُسْتَقْبِلاً فَقَدْ أَمْتَنَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ «قَدْ» الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَلَّا تَدْخُلَ فِي شِبْهِ جَوَابِ الشَّرْطِ عَلَى الْمَاضِي إِلَّا وَيَكُونُ مَعْنَاهُ مَاضِياً نَحْوَ الْآيَةِ، وَنَحْوُ: إِنْ تُحْسِنَ إِلَيَّ فَقَدْ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ...» انظر البحر ٢٢٨/١.

فَقَدْ أَخَذَ الْمَصْنُفُ بَعْضَ كَلَامِ شَيْخِهِ فِي الرَّدِّ، وَانْظُرْ كَلَامَ الشُّمْنِيِّ فِي الْحَايَةِ ٢٥٨/٢.

(٣) سُورَةُ يُوسُفَ ١٢/٧٧، وَتَقَدَّمَتْ، انْظُرْ حَرْفَ الْفَاءِ ٤٩٢/٢.

(٤) أَيْ: لِأَنَّ السَّابِقَ عَلَى الضَّرْبِ حِينَئِذٍ الْحُكْمُ بِتَرْتُّبِ الْأَنْفِجَارِ عَلَى الضَّرْبِ، لَا نَفْسَ الْأَنْفِجَارِ. قَالَ الدَّمَامِينِيُّ: «لَا يُفِيدُ مَا ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْأَسْتِثْنَاءُ شَيْئاً فِي دَفْعِ الْأَعْتَرَاضِ، مِنْ جِهَةِ أَنَّ اقْتِرَانَ الْمَاضِي بِقَدْ تَحَقُّقٌ مُضِيِّ مَعْنَى، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُنْ جَوَاباً لَشَرْطٍ مُسْتَقْبَلٍ» الْحَاشِيَةُ ٢٣٩/٢، وَانْظُرْ تَعْقِيبَ الشُّمْنِيِّ عَلَيْهِ.

(٥) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ ٣/١٤٢، وَتَقَدَّمَتْ فِي الْوَاوِ، انْظُرْ مَا سَبَقَ ٣٧٤/٤.

(٦) ذَكَرَ هَذَا الْوَجْهَ شَيْخُهُ فِي الْبَحْرِ ٢/٦٥، وَنَسَبَهُ لِأَبْنِ بَحْرٍ، وَانْظُرِ الدَّرَ الْمَصُونِ ٢/٢١٨، وَذَكَرَ هُوَ وَشَيْخُهُ التَّقْدِيرَ: «أَتَعْلَمُونَ أَنَّ التَّكْلِيفَ يُوجِبُ ذَلِكَ أَمْ حَسِبْتُمْ...» وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْعَطْفُ عَلَى مَحْذُوفٍ مُقَدَّرٍ.

١١ - حَذْفُ الْمُبْدَلِ مِنْهُ

قيل في: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾^(١)، وفي ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾^(٢): إِنَّ «الكذب» بَدَلٌ^(٣) من مفعول «تَصِفُ» المحذوف، أي: لما تَصِفُهُ، وكذلك في^(٤) «رسولاً»، بناءً على أَنَّ «ما» في «كما» موصولٌ أَسْمِيٌّ. وَبَرَزُهُ أَنَّ فِيهِ إِطْلَاقَ «ما»^(٥) على الواحد من أولي العِلْمِ، وَالظَّاهِرُ^(٦) أَنَّ «ما» كَافَّةٌ، وَأَظْهَرُ مِنْهَا مَصْدَرِيَّةٌ^(٧)؛ لِإِبْقَاءِ الْكَافِ حِينَئِذٍ عَلَى عَمَلِ الْجَرِّ^(٨). وقيل في «الكذب»: إِنَّهُ مَفْعُولٌ، إِمَّا لـ «تقولوا»، والجملتان^(٩) بَعْدَهُ بَدَلٌ مِنْهُ،

- (١) الآية: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَقَرَّوْا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَقَرُّونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يَقِلُّونَ﴾ سورة النحل ١١٦/١٦.
- (٢) سورة البقرة ١٥١/٢، وتقدّمت في حرف الكاف، انظر ما سبق ٨/٣.
- (٣) هذا لأبي البقاء والحوفي، انظر التبيان/٨٠٩، والدر ٤/٣٦٤.
- (٤) أي في الآية الثانية يكون «رسولاً» بَدَلًا من «ما».
- ورَدَّ هذا الوجه أبو حَيَّان فقال: «وَأَبْعَدَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا [أي: ما] موصولة بمعنى الذي، والعائد محذوف، و«رسولاً» بَدَلٌ مِنْهُ، والتقدير: كالذي أرسلناه رسولاً؛ إذ يُبْعَدُ تقرير هذا التقديم مع الكلام الذي قبله، ومع الكلام الذي بعده، وفيه وقوع «ما» على آحاد مَنْ يَغْفُل... البحر ٤٤٤/١.
- (٥) هذا رَدَّ شيخه كما رأيت.
- (٦) هذا ليس بظاهر، بل رَدَّ شيخه بأنّه لا يُذْهَبُ إِلَى هذا إِلا حَيْثُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَنْسَبِكَ مِنْهَا مع ما بعدها مصدر لولايتهما الجمل الأسميّة...
- (٧) هذا ما أخذ به المصنّف فيما تقدّم. انظر ما سبق ٨/٣.
- (٨) فهي تجرُّ المصدر المؤول من «ما» وما بعدها، وهذا الوجه هو الظاهر عند السمين، انظر الدر ٤١٠/١، ٤١١.
- (٩) أي: ﴿هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ سورة النحل ١١٦/١٦.

أي: لا تقولوا الكَذِبَ لما تَصِفُهُ أَلَسْتُمْكَم مِنَ الْبَهَائِمِ^(١) بِالْحِلِّ أَوْ الْحُرْمَةِ، وَإِمَّا^(٢) لمحذوف، أي: فتقولون الكَذِبَ، وَإِمَّا^(٢) لـ «تَصِفُ» على أَنَّ «ما» مصدرية، والجملةتان^(٣) محكيّتا القول، أي: لا تُحَلِّلُوا وَلَا^(٤) تُحَرِّمُوا بمجرد^(٥) قول تنطق به أَلَسْتُمْكَم.

وقرئ^(٦) بِالْجَرِّ بَدَلًا مِنْ^(٧) «ما» على أَنَّهَا أَسْمٌ،

(١) أي: بقولكم: هذه البهيمة حلال، وهذه البهيمة حرام، وقوله: من البهائم: يبيّن لما تصفه أَلَسْتُمْكَم. أي: لا تقولوا هذه البهيمة حلال، وهذه حرام كَذِبًا وأفتراء على الله. انظر حاشية الدسوقي ٢/٢٥٩.

(٢) أي: الكذب مفعول لفعل محذوف، وقدره المصنّف: فتقولون، وقدره غيره: أعني، انظر التبيان للعكبري/ ٨٠٩. فهو عنده على تقدير «أعني»، أو هو منصوب بـ «تَصِفُ».

(٣) أي: «هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ».

(٤) «لا» زيادة من م/١، وفي م/٤ «أو تحرّموا».

(٥) كذا في م/١ و٣ و٤، وفي م/٢ و٥ «لمجرد» باللام، ومثله في المطبوع.

(٦) أي: الكذب، وهي قراءة الحسن وأبن يعمر وطلحة بن مصرف والأعرج وأبن أبي إسحاق وأبن عبيد وعمرو بن نعيم بن ميسرة وأبي معمر «الكذب» بكسر الباء، جعلوه نعتاً لـ «ما» أو بَدَلًا مِنْهَا.

- وقرأ معاذ بن جبل ومسلمة بن محارب وأبن أبي عبلّة وأبو البرهسم وأهل الشام أو بعضهم، وأبن محيصن «الكُذْبُ». بضم الكاف والذال والباء، جمع كذوب، وذهب بعضهم إلى أنه جمع كاذب أو كِذاب، مثل كتاب وكتب، وهو وَصِفَ لِلْأَلْسَةِ.

- وقراءة الجماعة «الكَذِبُ» بفتح الباء والكاف وكسر الذال.

انظر تفصيل الحديث في القراءات الثلاث في كتابي: معجم القراءات ٤/٦٩٧ - ٦٩٩.

(٧) أو على الوصف لـ «ما».

وبالزَّعِ وَضَمُّ الكافِ والذَّالِ جمعاً لكذوب^(١)، صفة للفاعل^(٢)..

وقد مرَّ أنه قيل في «لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»: إنَّ أَسْمَ «الله» تعالى بَدَلُ^(٣) من ضميرِ الخبرِ المحذوفِ^(٤).

* * *

١٢ - حَذْفُ الْمُؤَكَّدِ وَبِقَاءِ توكيده

قد مرَّ^(٥) أنَّ سيبويه والخليلَ أجازاه، وأنَّ أبا الحسنَ وَمَنْ تَبِعَهُ مَنَعُوهُ.

* * *

١٣ - حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ

يَكْثُرُ ذَلِكَ فِي جَوَابِ الاسْتِفْهَامِ نحو ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْخَطْمَةُ * نَارُ اللَّهِ﴾^(٦) أي: هي نَارُ.

(١) في م/٤ «للكذوب»، وذكرْتُ أنه أيضاً قد يكون جمعاً لِكِذَابِ.

(٢) وهو «الستُّكم».

(٣) تقدَّم في النوع الثاني من الجهة السادسة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها. وأنظر ما سبق ص/١٨٨.

(٤) أي لا إِلَهَ موجودٌ...، فالخبر المحذوف «موجود» فيه ضمير مقدر، والبَدَلُ من هذا الضمير.

(٥) تقدَّم هذا في الشرط الثالث من شروط الحذف: «ألا يكون مُؤَكَّدًا». وهذا الشرط أوَّلُ من ذكره الأخفش...». انظر ص/٣٣٨، ٣٤١.

(٦) ﴿كَلَّا لَيُنْذَنَّ فِي الْخَطْمَةِ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْخَطْمَةُ * نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ﴾ سورة الهمزة ١٠٤/٤-٦، وانظر أمالي ابن الشجري ١/٣٢٠.

- ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ * نَارٌ حَامِيَةٌ﴾^(١)، ﴿مَا أَصْحَبَ آلِيمِينَ * فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾^(٢) الآيتين^(٣).
- ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَمُ النَّارِ﴾^(٤).
- وبعد فإِ الجوابِ نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ * وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾^(٥) أي:

(١) سورة القارعة ١٠/١٠١ - ١١. أي: هي نار حامية.

(٢) ﴿وَأَصْحَبَ آلِيمِينَ * مَا أَصْحَبَ آلِيمِينَ * فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾ سورة الواقعة ٥٦/٢٧ - ٢٨. أي: هم في سِدْرٍ مخضود.

(٣) الآية الأولى من سورة الواقعة وهي ما تقدّم، والثانية هي قوله تعالى: ﴿وَأَصْحَبَ آلِيمًا * مَا أَصْحَبَ آلِيمًا * فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ﴾ سورة الواقعة ٥٦/٤١ - ٤٢، أي: هم في سموم وحميم.

(٤) كذا وردت الآية في م/٣ وهي في سورة الحج ٢٢/٧٢ ﴿وَإِذَا نُتِلَّ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَاتٍ نَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرُ يَكْادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ تَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَمُ النَّارِ وَعَذَابِ اللَّهِ الَّذِي كَفَرُوا وَيَسَّ الْمَصِيرُ﴾ وجاء في بقية المخطوطات ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَمُ النَّارِ﴾.

وقد خلط المصنف بذلك بين آية سورة الحج وآية سورة المائدة ٥/٦٠ وهي: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرَّةَ وَالْخَازِرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾.

وقد أنه على هذا الشمني فذكر قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَمُ النَّارِ﴾ ثم قال: هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب؛ لأن الآية ليست إلا في الحج، وهي فيها كذلك، ووقع في كثير من النسخ: «هل أنبئكم بشر من ذلكم النار» وهو ليس بالصواب، كما أنه على هذا مبارك أيضاً والدسوقي من قبله.

(٥) سورة فصلت ٤١/٤٦، وتقدّمت في حرف الباء، انظر ٢/٢٧٥، وانظر آية سورة الجاثية ٤٥/١٥.

فَعَمَلُهُ لِنَفْسِهِ، وإِسَاءَتُهُ عَلَيْهَا ﴿وَإِنْ تَحَايَطُواهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾^(١)، أي: فهم إخوانكم، ﴿فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾^(٢)، ﴿وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَتَوَسَّ قَنُوطٌ﴾^(٣)، ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ﴾^(٤) أي^(٥): فالشاهد.

(١) سورة البقرة ٢/٢٢٠، وتقدّمت في «من» انظر ٤/١٦١.

(٢) الآية: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَيْبَاتٍ مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَمٍ بِرَبَوْنٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَتَمَاتَتْ أَكْثَلُهَا ضَعْفَتِ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢/٢٦٥.

قوله: «فَطَلٌّ» قدّره المبرّد مبتدأ خبره محذوف؛ للدلالة المعنى عليه، أي: فَطَلٌّ يُصِيبُهَا، كما ذكره بعضهم على أنه من مواضع مُسَوِّغَاتِ الْإِبْتِدَاءِ بالتركّة، وقدّره غير المبرّد خبر مبتدأ محذوف، أي: فالذي يُصِيبُهَا طَلٌّ، أو فمصيبها طَلٌّ، وقدّره بعضهم فاعلاً، أي فيصيبها طَلٌّ. قال أبو حيان «وكل هذه التقادير سائغة»، انظر البحر ٣/٣١٣، وحاشية الشهاب ٢/٣٤٣، والتبيان للعكبري/٢١٧، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج/٣٠٥. وَرَجَّحَ الشهاب تقدير الفاعلية بقوله: «وهو أَيْبُنْهَا» ثم ساق الاعتراض عليه.

(٣) أول الآية: ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دَعَاِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَتَوَسَّ قَنُوطٌ...﴾ سورة فُصِّلَتْ ٤٩/٤١ أي: فهو يَتَوَسَّ... .

(٤) سورة البقرة ٢/٢٨٢، وتقدّمت في «أَنْ»، انظر ١/٢١٨، وفي الواو، انظر ٤/٣٧٥، وفي الجهة الأولى من الباب الخامس.

(٥) ارتفاع «رجل» على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: فالشاهد، أو هو مبتدأ محذوف الخبر، أي: فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ يشهدون، أو فاعل، أي: فليشهدَ رَجُلٌ، أو مفعول لم يُسَمَّ فاعله: أي فليستشهد. وقيل المحذوف: فليكن، وجوّز أن تكون تامة فيكون «رجل» فاعلاً، وأن تكون ناقصة، ويكون خبرها محذوفاً. انظر البحر ٢/٣٤٦.

ومن هذا ترى أنَّ الاستشهاد بالآية لحذف المبتدأ مع جواز هذه الوجوه كلها استشهاد غير محكم، وتعبئه الدمايني، فقدّر فَعْلًا، وجعله نائباً عن الفاعل، وقدّره الزمخشري فاعلاً لفعل: فَلْيَشْهَدْ. انظر حاشية الشمني ٢/٢٥٩، والكشاف ١/٣٠٤.

وقرأ ابن مسعود^(١) ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فِعْبَادُكَ﴾.

وَبَعْدَ الْقَوْلِ: نحو ﴿وَقَالُوا أَأَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾^(٢)، ﴿إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ
مَجْنُونٌ﴾^(٣)، ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ﴾^(٤) الآيات^(٥)، ﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَتْ أَحْلَامٌ﴾^(٦).
وبعد ما^(٧) الخبر صِفَةً له في المعنى نحو: ﴿التَّائِبُونَ الْعَبَدُونَ﴾^(٨)، ونحو

(١) الآية: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَلَهُمْ عَذَابٌ زَانٍ تَقَعُ لَهُمْ فَاِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ سورة المائدة ١١٨/٥.
وقراءة «فعبادك» قراءة ابن مسعود وأبني بن كعب، ولم ترد عندي إلا في مرجعين: الأول
معاني القرآن للقرآء ١٤٢/١، ٤٢٥، والثاني: كتاب المصاحف/٦١. انظر كتابي: معجم
القرآءات ٣٧٧/٢.

وتقدير المبتدأ: فهم عبادك، وهو ضمير التَّضْب في «فإنهم» على قراءة الجماعة.

(٢) الآية: ﴿... أَكْتَتَبَهَا فِيهِ تَمَلُّ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ سورة الفرقان ٥/٢٥.
والتقدير: هي أساطير...، وقد يكون مبتدأ وخبره «اكتتبها»، ولا حذف.

(٣) سورة الذاريات ٥١/٥٢، والتقدير: هو ساحر...

(٤) سورة الكهف ١٨/٢٢ وتقدّمت، انظر حرف الواو «واو الثمانية» ٣٩١/٤.

(٥) هي آية واحدة غير أنَّ حَذْفَ المبتدأ تكرر فيها: هم ثلاثة.. هم خمسة هم سبعة..

وفي طبعة مبارك «الآية»، وفي متون الحواشي والمخطوطات «الآيات» على الجمع.

(٦) الآية: ﴿... بَلْ أَقْتَرَبَهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْنِتْ بِشَايِهِ كَمَا أَرْسَلَ الْأَوَّلُونَ﴾ سورة الأنبياء
٥/٢١.

والتقدير: هو أضغاث...

(٧) أي تقدير المبتدأ بعد شيء الخبر عنه صِفَةً لذلك الشيء من حيث المعنى.

(٨) سورة التوبة ٩/١١٢ وتقدّمت في «واو الثمانية». انظر ما سبق ٣٩٥/٤.

أي: هم التائبون العابدون، وقد ورد تسعة أخبار هي من حيث المعنى وصف للمجاهدين
في الآية المتقدمة/١١١ ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ

يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ وفي الدرر ٥٠٧/٣: «قوله التائبون فيه خمسة
أقوال: أحدها أنه مبتدأ وخبره العابدون، وما بعده أوصاف، أو أخبار متعددة...».

﴿صَمُّ بَنِيكُمْ عُمَى﴾^(١).

ووقع في غير ذلك أيضاً نحو: ﴿لَا يَغُرُّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبَلَدِ * مَتَّعْ قَلِيلٌ﴾^(٢)، ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾^(٣)، ﴿لَمْ يَلْبِسُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَّغٌ﴾^(٤)، أي:

(١) سورة البقرة ١٨/٢ وتمتها ﴿فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ والتقدير: فهم صمّ... وانظر الآية/ ١٧١.

(٢) تمة الثانية: ﴿... ثُمَّ مَا وَنَهُمْ جَهَنَّمَ وَيَسَّ لِلَّذِينَ تَتَّبِعُوا هُتً﴾ سورة آل عمران ١٩٦/٣ - ١٩٧. والتقدير: تقلبهم أو تصرفهم متاع قليل.

(٣) الآية: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَيْنَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خِيراً لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَكُمْ لُكُوفٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ سورة النساء ١٧١/٤.

ثلاثة: خبر مبتدأ مضمّر، أي: هم ثلاثة، أو ألهتنا ثلاثة.

قال الفارسي: تقديره: «الله ثالث ثلاثة ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه». ولعل الفارسي استأنس لهذا بآية المائدة ٧٣/٥ ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾. وجعل الفتازاني في المطول الآية مما يحتمل الوجهين: أي، لنا أو في الوجود ألهة ثلاثة، وهذا على حذف الخبر، ثم قدر: أو ثلاثة ألهة، ثم ذكر أن التقدير: ولا تقولوا: الله والمسيح وأمه ثلاثة، فحذف المبتدأ، وأثبت الخبر.

كما تعقب الدماميني المصنف بأن إيراد هذه الآية هنا سهو؛ فإن الكلام فيما إذا حذف منه المبتدأ واقعاً بعد غير القول، ووقع الحذف هنا بعد القول.

وردّ عليه هذا الشمني بأن القول هنا نهي، وهو غير القول السابق.

انظر الدرّ المصون ٤٧٠/٢، وحاشية الشمني ٢٥٩/٢.

(٤) سورة الأحقاف ٤٦/٣٥، وتقدّمت في مواضع، أولها في الهمزة/ انظر ٨٤/١، وانظر «هل» في ٣٢٩/٤، وتكررت...

والتقدير في الآية: هذا بلاغ، وقدره بعضهم: تلك الساعة بلاغ.

وذهب آخرون إلى أنه مبتدأ، والخبر قوله: «لهم» الواقع بعد قوله: ولا تستعجل، أي: لهم بلاغ. ويوقف على «فلا تستعجل». وضَعَفَهُ السمين وغيره بسبب الفضل.

انظر الدر ١٤٥/٦، وأنظر أمالي الشجري ٣٢٠/١، والخصائص ٣٦٢/٢.

هذا بِلاَغ. وقد صُرِّح به ^(١) في ^(٢): ﴿هَذَا بَلَّغٌ لِلنَّاسِ﴾، ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا﴾ ^(٣)، أي: هذه سُورَةٌ، ومثله قول العلماء ^(٤): «باب كذا» وسيبويه ^(٥) يصرِّح به.

* * *

١٤ - حَذْفُ الْخَبَرِ

- ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتِ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ ^(٦). أي ^(٧): حِلٌّ لَكُمْ.
- ﴿أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظُلُّهَا﴾ ^(٨) أي: دائم.

(١) أي: بالمبتدأ.

(٢) تنمة الآية: ﴿... وَلِيُذْهِقُوا بِهِ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهٌُ وَاحِدٌ وَلِيَذْكُرُوا الْأَنْبِيَاءَ﴾ سورة إبراهيم ٥٢/١٤.

(٣) تنتمها: ﴿... وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ يَبَيِّنُ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ سورة النور ٢٤/١، انظر أمالي الشجري ٣٢٠/١.

(٤) أي: هذا باب كذا.

(٥) جاء ذلك في مواضع كثيرة من كتابه: انظر فيه ٢/١، ٧، ٨، ١٣، ١٤...

(٦) الآية: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتِ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفَحِينَ وَلَا مُتَّحِذِينَ أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ سورة المائدة ٥/٥.

(٧) أي: والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب حِلٌّ لَكُمْ، وهذا التقدير أحد وجهين ذُكِرَا فيها، وهو الظاهر، وذكره أبو البقاء، والوجه الثاني لأبي البقاء فذكر أنَّ المحصنات معطوف على «الطيبات». انظر التبيان/ ٤٢٠.

(٨) الآية: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ أَكُلُهَا دَائِمٌ وَظُلُّهَا نَارٌ عَقَى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَعَقَى الْكَافِرِينَ النَّارُ﴾ سورة الرعد ١٣/٣٥.

- وأما ﴿أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَرَأَيْتُمْ﴾ ^(١) فلا حاجة ^(٢) إلى دَعْوَى الحَذْفِ كما قيل؛
لِصِحَّةِ كَوْنِ «أَعْلَمُ» خبراً عنهما ^(٣).

- وأما ^(٤) «أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَالِكُ» فَمُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ عُطِفَ ^(٥) عَلَى «أَنْتَ» لَزِمَ كَوْنُ
«أَعْلَمُ» خبراً ^(٦) عنهما، أَوْ عَلَى «أَعْلَمُ» لَزِمَ كَوْنُهُ شَرِيكَهُ ^(٧) فِي الْخَبَرِيَّةِ، أَوْ عَلَى ^(٨)
ضَمِيرِ «أَعْلَمُ» لَزِمَ أَيْضاً نِسْبَةُ الْعِلْمِ إِلَيْهِ ^(٩)، وَالْعَطْفُ ^(١٠) عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ
الْمُتَّصِلِ ^(١١) مِنْ غَيْرِ تَوْكِيدٍ وَلَا فَضْلٍ، وَإِعْمَالُ «أَفْعَلُ» ^(١٢) فِي الظَّاهِرِ.

(١) سورة البقرة ٢/١٤٠، وتقدّمت في «مِنْ»، انظر ٤/١٨٧، وانظر الجملة الواقعة مفعولاً
به ٥/١٧٨.

(٢) التقدير عند العكبري على حَذْفِ الخبر قال: «أَمَ اللهُ» مبتدأ، والخبر محذوف، أي: أَمَ
الله «أَعْلَمُ» التَّيْيَانُ/١٢٣، وَتَعْقِبُهُ السَّمِينُ، لِأَنَّهُ عِنْدَ تَقْدِيرِ الْخَبَرِ يَصْبِحُ جُمْلَةً، وَ«أَمَ»
الْمُتَّصِلَةُ لَا تَعْطِفُ الْجُمْلَةَ بَلِ الْمَفْرَدَ، وَمَا فِي مَعْنَاهُ. انظر الدر ١/٣٩٠، وانظر
الفريد ٣٨٤٪، والبحر ١/٤١٤.

(٣) وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: أَأَنْتُمْ أَمَ اللهُ أَعْلَمُ.

(٤) ساقِ هَذَا اسْتِطْرَاداً بَعْدَمَا ذَكَرَهُ فِي الْآيَةِ لِمَشَاكِلَةِ صُورَةِ الْجُمْلَةِ فِيهِمَا، وَتَقَدَّمَ فِي ٤/
٣٧٣.

(٥) أَي: مَالِكُ.

(٦) وَالْمَالُ لَا عِلْمَ لَهُ.

(٧) وَيَكُونُ الْمَالُ هُوَ نَفْسُ الْمَخَاطَبِ، وَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ.

(٨) أَي: أَوْ عَطَفَ عَلَى ضَمِيرِ أَسْمِ التَّفْضِيلِ «أَعْلَمُ».

(٩) أَي: إِلَى الْمَالِ، وَنِسْبَةُ الْعِلْمِ إِنَّمَا تَكُونُ إِلَى الْعُقَلَاءِ.

(١٠) هَذَا مُفَرَّغٌ عَلَى الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ، وَهِيَ تَقْدِيرُ عَطْفِ «مَالِكُ» فِي الْمِثَالِ عَلَى ضَمِيرِ «أَعْلَمُ».

(١١) أَي: الْمُسْتَرَّ فِي أَسْمِ التَّفْضِيلِ «أَعْلَمُ».

(١٢) وَأَسْمُ التَّفْضِيلِ لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِي ضَمِيرِ مُسْتَرٍّ.

وإن قُدِّرَ^(١) مبتدأ حَذَفَ خَبَرُهُ لَزِمَ^(٢) كَوْنُ المحذوفِ «أَعْلَمَ».

وَالْوَجْهَ فِيهِ أَنَّ الْأَصْلَ^(٣) بمالك، ثم أُنبِيت الواو منابِ الباءِ قَصْداً لِلتَّشَاكُلِ اللفظي^(٤). لا لِلأَسْتِرَاكِ المعنوي كما قُصِدَ بِالْعَطْفِ فِي نَحْوِ^(٥) ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾^(٦) فيمن حَفَضَ، عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْحَفْضَ لِلْجَوَارِ^(٧)، وَنَظِيرُهُ^(٨): «يَعْتُ الشَّاءُ شَاءَةً وَدِزْهُمَا» وَالْأَصْلُ شَاءَةً يَدِرْهُمَ.

- وَقَالُوا^(٩): «النَّاسُ مَعْجِزُونَ بِأَعْمَالِهِمْ، إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ» أَي: إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِمْ

(١) أَي: الْمَالِ، فِي الْمَثَالِ: أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَالُكَ، وَيَكُونُ مِنْ عَطْفِ الْجُمْلِ.

(٢) لَزِمَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ يُقَدَّرُ مِنْ جِنْسِ الْمَذْكُورِ، وَتَقْدِيرُهُ «أَعْلَمُ» لَا يَصِحُّ مَعْنَى، وَإِنْ صَحَّ مِنْ حَيْثُ الصَّنَاعَةِ.

(٣) مَا قَدَّرَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا قُدِّرَ الرُّضْيِيُّ غَيْرُهُ، فَقَدْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَنْتَ أَعْلَمُ بِحَالِ مَالِكَ، فَأَنْتَ وَمَالُكَ، ثُمَّ حَقَّفَ بِحَذْفِ مَعْمُولِ «أَعْلَمَ»، وَحَذَفَ الْمَبْدَأَ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ «مَالُكَ»؛ لِقِيَامِ الْقَرِينَةِ عَلَى كُلِّ مِنَ الْمَحْذُوفِينَ، وَالْمَعْنَى: أَنَا لَا أَدْخُلُ بَيْنَكَ وَلَا بَيْنَ مَالِكَ، وَلَا أُشِيرُ عَلَيْكَ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِإِصْلَاحِهِ، فَأَنْتَ أَعْلَمُ بِمَا يُصْلِحُهُ. انْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ وَحَاشِيَةِ الشُّمْنِيِّ ٢/٣٥٩.

(٤) أَي: لِلتَّشَاكُلِ فِي الْإِعْرَابِ بَيْنَ أَعْلَمَ، وَمَالِ.

(٥) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٦/٥، وَتَقَدَّمَتْ فِي مَوَاضِعَ أُولَاهَا فِي «إِذَا»، انْظُرْ مَا سَبَقَ ٨٦/٢.

(٦) تَقَدَّمَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ، انْظُرْ مَا سَبَقَ ٣٦٨/٤.

(٧) هَذَا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَأَبِي عُبَيْدَةَ، فَقَدْ رَأَى الْحَفْضَ عَلَى الْجَوَارِ لِلرُّؤُوسِ، وَرَأَى غَيْرَهُمُ الْخَفْضَ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الرُّؤُوسِ، وَاتَّدْرَجَ الْمَسْحُ فِي الْأَرْجُلِ مَعَ الْمَسْحِ فِي الرُّؤُوسِ. وَانْظُرْ تَفْصِيلَ هَذَا فِيمَا سَبَقَ. وَفِي كِتَابِي: مَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ؛ فَفِيهِ تَفْصِيلُ أَوْفَى.

(٨) أَي نَظِيرُ الْمَثَالِ السَّابِقِ: أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَالُكَ، وَمَعْجِيءُ الْوَائِي نَائِبَةٌ عَنِ الْبَاءِ لِلتَّشَاكُلِ اللفظي، أَي فِي الْإِعْرَابِ بَيْنَ: أَعْلَمَ وَمَالُكَ. وَتَقَدَّمَ فِي ٣٧٣/٤.

(٩) وَسَمِعَ هَذَا الْقَوْلَ مِنَ الْعَرَبِ عَلَى غَيْرِ هَذَا: «... إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرٌّ فَشَرٌّ»، وَيَكُونُ الْمَحْذُوفُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ «كَانَ»، وَأَسْمَاهَا، وَالْمَثْبُتُ الْخَبَرُ، أَي: إِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ خَيْرًا، ثُمَّ حُذِفَ الْمَبْدَأُ عَلَى تَقْدِيرِ: فَجَزَاؤُهُمْ خَيْرٌ، وَكَذَا بَقِيَّةُ الْقَوْلِ.

خَيْرٌ، فَحَذِفَتْ «كَانَ» وَخَبَرَهَا.

وقال^(١):

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرُ
أَي: ليس له.

- وقالوا^(٢): «مَنْ تَأْتَى أَصَابَ أَوْ كَادَ، وَمَنْ أَسْتَعْجَلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ».

= وانظر الهمع ١٠٣/٢، وارجع إلى شرح شذور الذهب للمصنّف/ ١٨٧، فقد ذكر رواية النَّصَبِ عَلَى أَنَّهَا حَدِيثٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ:

«وَهَذَا أَرْجَحُ الْأَوْجُهَ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ، وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ» وانظر حاشية المحقق الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله، وانظر أوضح المسالك ١/ ١٨٥.

وَأَنْظُرْ شَرْحَ شَوَاهِدِ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ لِلْبَغْدَادِيِّ/ ١٣٤ فَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الطَّبْرِي فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا. وَذَكَرَهُ أَبُو مَالِكٍ فِي شَوَاهِدِ التَّوْضِيحِ/ ٧١ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ الْبَغْدَادِيُّ: «هُوَ مِنْ أَمْثَلَةِ النَّحْوِيِّينَ». وانظر شرح الْمُفَصَّلِ ٩٧/٢، والمساعد على تسهيل الْفَوَائِدِ ٢٧٢/١، والكتاب ١/ ١٣٠، وشرح الْكَافِيَةِ ١/ ٢٥٢.

(١) قَائِلُهُ السَّمَرْدَلِيُّ بْنُ شَرِيكَ اللَّيْثِيِّ، وَهُوَ مُعَاوِرٌ لَجَرِيرٍ وَالْفَرَزْدَقِ، وَقِيلَ هُوَ لِحَارِثَةَ بْنِ بَدْرٍ، وَقِيلَ: هُوَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَيُّوبَ.

وفيه رواية: حِينَ لَا تَ مُجِيرٌ، وَهُوَ مَا أَثْبَتَهُ الْمُصَنِّفُ فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ.

وَالشَّاهِدُ حَذْفُ الْخَبَرِ لِلدَّلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ. وَقَدَّرَهُ السِّيَوطِيُّ: لَيْسَ فِي الدُّنْيَا..

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣١٦/٧، وشرح السّيوطي/ ٩٢٧، والضرائر الشعرية/ ١٨٢،

وأوضح المسالك ١/ ٢٠٥، والخزانة ٢/ ١٤٦، والهمع ٢/ ٨٤، والعيني ٢/ ١٠٣،

وشرح الأشموني ١/ ٢١٣ «حين لات مجير». شرح الحماسة للمرزوقي/ ٩٥٠.

(٢) ذَكَرَهُ السِّيَوطِيُّ بِرِوَايَةِ «وَمَنْ عَجَّلَ» انظر الهمع ٢/ ١٤٣، ومثله في شرح الأشموني ١/

٢٢٢، وانظر الأرتشاف/ ١٢٣٠، والجامع الصغير/ ٥٢١.

والتقدير: أَوْ كَادَ يَصِيبُ أَوْ كَادَ يَخْطِئُ.

وقول المصنّف: «وَقَالُوا» لَا يَصُحُّ، وَيَبْدُو أَنَّهُ سَهَا عَنْ أَنَّهُ حَدِيثٌ، فَسَأَقَهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَقْوَالِ

العرب.

وقالوا^(١): «إِنَّ مَالًا وَإِنَّ وَلَدًا»، وقال الأعشى^(٢):

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُزْتَحَلًّا [وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًّا]

أي: إِنَّ لَنَا حُلُولًا فِي الدُّنْيَا، وَإِنَّ لَنَا أَرْتَحَالَ عَنْهَا.

وقد مرَّ البحث في ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٣)، ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾^(٤) مُسْتَوْفَى.

(١) تقدّم هذا المثال عند المصنّف في الشَّرْط الثالث من شروط الحذف ص/٣٤١، قال: «فحذفوا الخبر مع أنّه مؤكّد، وفيه نظر...». والتقدير: إِنَّ لَنَا مَالًا وَإِنَّ لَنَا وَلَدًا.

(٢) تقدّم البيت، انظر ما سبق «إذ» ٢٢/٢.

قال: «أي إِنَّ لَنَا حُلُولًا فِي الدُّنْيَا، وَإِنَّ لَنَا أَرْتَحَالَ عَنْهَا إِلَى الْآخِرَةِ، إِنَّ فِي الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ مَاتُوا قَبْلَنَا إِمهالاً لنا؟ لَأَنَّهُمْ مَضَوْا قَبْلَنَا وَبَقِينَا بَعْدَهُمْ». وذكر البيت شاهداً لـ «إذ» التعليلية. وما ذكره في البيت أخذه من أبْنِ الْحَاجِبِ، انظر الأمالي ٧٦/٢، وبَسَطْتُ الْقَوْلَ فِيهِ فِيمَا سَبَقَ.

(٣) سورة الحج ٢٢/٢٥، وانظر ما سبق ١٦١/٢.

ومرّت الآية كما ترى، غير أنّه لم يتعرّض لحال الخبر فيها؛ ولذا تعقّبهُ الدماميني بقوله: «كَانَهُ سَهًا - رحمه الله - في الإخبار بمرور البحث في الآية الأولى؛ فإنّ البحث فيها لم يَمُرَّ في شيء مما وقفت عليه من نُسَخ هذا الكتاب لا مُسْتَوْفَى، ولا غير مُسْتَوْفَى...» حاشية الشمني ٢٥٩/٢.

وذكروا في خبر «إِنَّ» وحذفه ثلاثة أوجه، منها أنّ الواو في «وَيَصُدُّونَ» مزيدة في خبر «إِنَّ»، وهو مذهب كوفي، وقد ردّه، والثاني أنّ الخبر محذوف، وتقديره: نذيقهم من عذاب أليم، وهو تقدير الزمخشري.

وقدّره أبْنُ عَطِيَّةٍ: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا خَسِرُوا أَوْ هَلَكُوا، «ويقدر بعد: والباد» انظر الدر ٥/١٣٩، والمحرم ١٠/٢٥٤، والكشاف ٢/٣٤٥، انظر ما سبق ص/٨١.

(٤) سورة فُصِّلَتْ ٤١/٤١، وتقدّمت في المثال الأول من أمثلة الجهة الرابعة ص/٨١.

- وقال تعالى: ﴿قَالُوا لَا صَبْرَ لَنَا﴾^(١) أي: علينا.

- ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ﴾^(٢) أي: لهم.

وقال الحماسي^(٣):

من صَدَّ عن نيرانها فأنأ أبْنُ قَيْسٍ لا بَرَّاحٍ

وقد كَثُرَ حَذْفُ خبر^(٤) «لا» هذه حتى قيلَ إِنَّه لا يُذَكَّرُ.

وقال آخر^(٥):

إِذَا قِيلَ سِيرُوا إِنَّ لَيْلَى لَعَلَّهَا جَرَى دُونَ لَيْلَى مَائِلُ الْقَرْنِ أَغْضَبَ

أي: لَعَلَّهَا قريبة.

(١) سورة الشعراء ٥٠/٢٦، وتقدّمت في «لا»، انظر ٢٨٦/٣.

(٢) تنمة الآية: ﴿وَأُخِذُوا مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ سبأ ٥١/٣٤.

(٣) البيت لِسَعْدِ بْنِ مَالِكٍ، وتقدّم في «لا» النافية للجنس. انظر ما تقدّم ٢٩١/٣.

(٤) حَذْفُ خبرها إذا عَلِمَ غَالِبٌ فِي لُغَةِ الْحِجَازِ، مُلْتَزِمٌ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ وَطَيْعٍ. كَذَا قَالُوا، وإطلاق الحذف في لغة تميم غير صحيح، وإنما يكون ذلك إذا عَلِمَ من سياق الكلام، وإلا فلا حذف.

وانظر ما تقدّم ٢٩١/٣، وكذا أمالي الشجري ٣٢١/١.

(٥) قائله غير معروف.

وروايته عند أبي حيان: إِذَا قُلْتُ: سِيرُوا.

الأغضب: الثور المكسور القرن، والعرب تشاءم إذا مرّ بين يديها حيوان قرنه مُلْتَوٍ أو مكسور.

والشاهد فيه حذف خبر «لَعَلَّ» أي: لَعَلَّهَا قريبة.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣٢٠/٧، وأمالي الشجري ٣٦١/١، وأمالي المرتضى ٢/

٧٣، وتذكرة النحاة/٥٧٣.

١٥ - ما يَحْتَمِلُ النَّوْعَيْنِ^(١)

يَكْثُرُ بعد الفاء^(٢) نحو: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^(٣)، ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَكْيَافٍ أُخْرَىٰ﴾^(٤) ﴿فَمَا أَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(٥)، ﴿فَنَظَرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾^(٦)، أي^(٧): فالواجب كذا، أو فَعَلَيْهِ^(٨) كذا، أو فَعَلَيْكُمْ كذا.

(١) أي: حَذَفُ المبتدأ أو حَذَفُ الخبر.

وقد مرَّ مما يحتمل النوعين بعض الأمثلة في حذف المبتدأ، وكان هذا الموضع أَوْلَىٰ بها وأَلْيَقَ، ولعل المصنِّف سها عن ذلك، فوضع تلك الأمثلة في غير موضعها، وإلا فإنها لا تخفى على مثله.

(٢) الشمني: «يعني عقيبها من غير فاصل بينه وبينها» الحاشية ٢/٢٥٩.

(٣) سورة المجادلة ٣/٥٨، وتقدَّمت، انظر الجهة الثالثة من هذا الباب، الخبر مقدر: أي: فعلهم تحرير رقية، أو هو فاعل بفعل مقدر، أي: فيلزمهم تحرير، أو هو خبر مبتدأ مضمَر، أي: فالواجب عليهم. انظر الدرر ٦/١٨٥.

(٤) سورة البقرة ٢/١٨٥، وتقدَّمت في «على»، انظر ما سبق ٢/٣٧٦. أي فعليكم عِدَّةٌ، على حَذَفِ الخبر، أو فالواجب عدة: على حذف المبتدأ.

(٥) سورة البقرة ٢/١٩٦، وتقدَّمت في «أو»، انظر ما سبق ١/٤٠٢. في «ما» ثلاثة آراء.

الأول: لثعلب فهو في مَحَلِّ نَصْبِ بفعلٍ مُّقدَّر: أي فليُهد أو فليُنَحَّر. الثاني: للأخفش: ما: مبتدأ، والخبر محذوف. والتقدير: فعلية ما أستيسر من الهدى. الثالث: أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: فالواجب ما أستيسر.

(٦) سورة البقرة ٢/٢٨٠، وتقدَّمت. انظر «إلى» في ١/٤٩٠. فنظرة: فيه ثلاثة توجيهات: خبر مبتدأ محذوف، أي: فالأمر أو الواجب... أو مبتدأ خبره محذوف، أي: فعليكم...، الثالث: أنه فاعل بفعلٍ مضمَر، أي: فتجب نظرة...

(٧) هذا من تقدير إثبات الخبر وحذف المبتدأ.

(٨) هذا من إثبات المبتدأ وحذف الخبر.

ويأتي في غيرِه^(١) نحو: ﴿فَصَبِّرْ جَمِيلٌ﴾^(٢)، أي^(٣): أَمْرِي، أو أَمَثْلُ. ومثله: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾^(٤) أي: أَمْرُنَا، أو أَمَثْلُ. ويدُلُّ للأوَّل^(٥) قوله^(٦):

فَقَالَتْ: عَلَى أَسْمِ اللَّهِ، أَمْرُكَ طَاعَةٌ [وإِنْ كُنْتُ قَدْ كُفَلْتُ مَا لَمْ أُعَوِّدِ]
وقد مرَّ^(٧) تجويزُ أَبْنِ عُصْفُورِ الوجهين^(٨) في «لَعْمُكَ لَأَفْعَلَنَّ»، «وَأَيْمُنُ اللَّهِ

(١) أي: في غير ما هو بعد هذه الفاء.

(٢) سورة يوسف ١٨/١٢، ٨٣، وتقدّمت في الجهة الخامسة من هذا الباب، وذكر التقديرين فيها. انظر ص/١٢٤.

(٣) هذا على حذف المبتدأ، وما بعده على تقدير حذف الخبر، وذكر مثل هذا من قبل فقال: «يجوز في نحو... ابتدائية كُلُّ منهما وخبرية الآخر، أي: شَأْنِي صَبْرٌ جَمِيلٌ، أو صَبْرٌ جَمِيلٌ أَمَثْلٌ من غيره».

(٤) سورة محمد ٤٧/٢١، وتقدّمت في «مَسَوَّغَاتِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ».

انظر ما سبق ٤٤٥/٥، فقد ذكر الآية شاهداً لحذف الخبر، ولم يذكر حَذْفَ المبتدأ، وأنظر الحاشية (١) في الموضع المُحَالِ عليه، والخصائص ٣٦٢/٢، وأمالِي الشجري ٣٢٠/١.
(٥) أي: حذف المبتدأ في الآية الثانية «طَاعَةٌ» ما جاء في البيت من ذِكْرِ المبتدأ: أَمْرُكَ طَاعَةٌ. وتعلّقهُ الدماميني على هذا التمثيل بأنّه فيه نَظَرٌ، ولا يلزم من وقوع لَفْظِ «طَاعَةٌ» في تركيب ما خبراً عن مبتدأ مذكور وهو لفظ «الأمر» أن يكون كذلك في كُلِّ تركيب لم يُذَكَّرْ فيه المبتدأ... انظر حاشية الشمني ٢٦١/٢.

(٦) قاله عمر بن أبي ربيعة.

والشاهد فيه أنّه أظهر المبتدأ مع طاعة فقال: أَمْرُكَ طَاعَةٌ.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣٢١/٧، وشرح السيوطي ٩٢٨، والخزانة ١٥٠/٢، والخصائص ٣٦٢/٢، وأمالِي الشجري ٣٢٠/١، والديوان ٤٩٠.

(٧) مرَّ في هذا الباب في ما «إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبراً، فأيهما أَوْلَى».

(٨) أي: حذف المبتدأ أو حذف الخبر: أي لعمرِكَ يميني، أو يميني لعمرِكَ.

وَأَيْمُنُ اللَّهِ قَسَمِي، وَقَسَمِي أَيْمُنُ اللَّهِ.

لَفَعَلْنَ». وَغَيْرُهُ جَزَمَ بِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ حَذَفِ الْخَبَرِ، وَفِي^(١) «نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» وَغَيْرُهُ جَزَمَ بِأَنَّهُ إِذَا جُعِلَ عَلَى الْحَذَفِ كَانَ مِنْ حَذَفِ الْمَبْتَدَأِ.

* * *

١٦ - حَذَفُ الْفِعْلِ وَحْدَهُ،

أَوْ مَعَ مُضْمَرٍ مَرْفُوعٍ، أَوْ مَنْصُوبٍ، أَوْ مَعَهُمَا

يَطْرُدُ حَذْفُهُ مُفَسَّرًا نَحْوُ^(٢): «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ^(٣)»، إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ^(٤)، «قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ^(٥)»، وَالْأَصْلُ: لَوْ تَمْلِكُونَ^(٦) تَمْلِكُونَ، فَلَمَّا حُذِفَ الْفِعْلُ^(٧) أَنْفَصَلَ الضَّمِيرُ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٨) وَأَبُو الْبَقَاءِ

(١) أي: وأجاز الوجهين في هذا، حذف المبتدأ: هو زيد، أو الخبر: زيد الممدوح. وهذا إذا كان على الحذف، أما إن كان من غير حذف فهو مبتدأ خبره ما قبله.

(٢) سورة التوبة ٦/٩، وتقدّمت في الجملة. انظر ما سبق ١٥٨/١، و١٦/٥.

والتقدير: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك.

(٣) «استجارك» غير مثبت في م/١.

(٤) سورة الأنشاق ١/٨٤، وتقدّمت، انظر ٥٨/١، ٧٣/٢.

(٥) سورة الإسراء ١٧/١٠٠، وتقدّمت، انظر ٣٧٩/٣، ٤١٩ - ٤٢٠.

(٦) هذا غير مثبت في م/٥.

(٧) أي: حُذِفَ الْفِعْلُ وَحْدَهُ «تملك»، فَأَنْفَصَلَ الضَّمِيرُ وَهُوَ الْوَاوُ، وَقَامَ مَقَامَهُ ضَمِيرُ الْخَطَابِ وَهُوَ «أنتم».

(٨) قال الزَّمَخْشَرِيُّ: «وتقديره: لو تملكون تملكون، فَأَضْمَرَ تِلْكَ إِضْمَارًا عَلَى شَرِيطَةِ

التفسير، وَأُبْدِلَ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الَّذِي هُوَ الْوَاوُ ضَمِيرٌ مَنْفَصِلٌ وَهُوَ «أنتم» لِسُقُوطِ مَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنَ اللَّفْظِ، فَانْتَمَ: فاعِلُ الْفِعْلِ الْمُضْمَرِ، وَتَمْلِكُونَ: تفسيره، وهذا هو

الوجه الذي يقتضيه الإعراب.

وأَهْلُ الْبَيَانِ^(١)، وعن البصريين أنه لا يجوزُ «لو زيدَ قام» إلّا في الشَّعر أو الثُّدور، نحو^(٢) «لو ذات سِوَارَ لَطَمْتَنِي». وقيل الأَصْلُ^(٣): لو كُتِمَ، فَحُذِفَتْ «كان» دون أَسْمِهَا، وقيل^(٤): لو كُتِمَ أَنْتَمَ، فَحُذِفَا^(٥) مثل^(٦) «الْتَمَسَ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»، وبقي التوكيد^(٧).

وَيَكْثُرُ^(٨) في جوابِ الاستفهام نحو: «لَيَقُولَنَّ اللَّهُ^(٩)» أي: ليقولَنَّ خَلَقَهُنَّ اللهُ «وإذا قيل ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً»^(١٠).

وَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ^(١١) كُلُّهُ حَذْفُ الْقَوْلِ نحو: «وَالْمَلَكُكُمُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ *

= فأما ما يقتضيه عِلْمُ الْبَيَانِ، فهو أَنَّ «أنتم تملكون» فيه دلالة على الاختصاص، وأنَّ الناس هم المخصوصون بالثَّغْرِ الْمُتَبَالِغِ...؛ وذلك لِأَنَّ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ لما سقط لأجل المفسر بَرَزَ الكلامُ في صورة المبتدأ والخبر» الكشف ٢٤٧/٢، وانظر التبيان للعكبري ٨٣٣/٣ - ٨٣٤. (١) انظر المفتاح/ ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٢) قاله: حاتم الطائي، وتقدّم في «لو»، انظر ما سبق ٤١٦/٣. (٣) ذكر هذا فيما سبق ورَّده. انظر ٤٢٠/٣، وانظر ٤١٩/٣ الحاشية/ ٥، وهو لأبن الصائغ. (٤) هذا لأبي الحسن علي بن الفضل المجاشعي، وتقدّم، انظر ٤٢٠/٣ الحاشية/ ٦. (٥) أي: حذفت كان وأسمها.

(٦) تقدّم هذا الحديث. انظر ما سبق ٤١٨/٣ وتخريجه في الحاشية/ ٤. (٧) وهو «أنتم».

(٨) أي: يكثر حَذْفُ الْفِعْلِ إذا وقع في جواب الاستفهام. (٩) الآية: «وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ اللَّسْمَسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ فَإِنْ يَوْفِكُون» سورة العنكبوت ٦١/٢٩.

(١٠) ذكرتُ في الشَّرْطِ الْأَوَّلِ من شروط الحَذْفِ أَنَّ الْمُصَنِّفَ خلط بين آيتين من سورة النحل: ٢٤ و٣٠، فأنظر هذا فيما سبق في ص/ ٣١٧ - ٣١٨.

والآية التي يستشهد بها هنا هي الآية/ ٣٠ «وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ» والتقدير: قالوا: أنزل خيراً. (١١) أي: مما تقدّم فيه الحَذْفُ.

سَلَّمَ عَلَيْهِمْ^(١) حتى قال أبو علي: «حَذَفَ الْقَوْلُ مِنْ حَدِيثِ الْبَحْرِ، قُلْ وَلَا حَرَجَ».

وَيَأْتِي حَذَفُ الْفِعْلِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ نَحْوُ: «أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ»^(٢) أَيْ^(٣): وَأَتُوا خَيْرًا. وقال الكسائي: «يَكُنِ الْإِنْتِهَاءُ خَيْرًا»، وقال الفراء: الكلامُ جملةٌ واحدةٌ، و«خيرًا» نَعَتْ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: أَنْتِهَاءُ خَيْرًا.

«وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ»^(٤): أَيْ^(٥): وَاعْتَقَدُوا الْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِ

(١) سورة الرعد ٢٣/١٣ - ٢٤، وتقدّمنا في الجملة التفسيرية. انظر ما سبق ١٠٧/٥، والتقدير: قالوا: سلامٌ عليكم.

وفي حذف الحال يُقدَّرُ المصنَّفُ حالاً محذوفاً، أي: قائلين سلام عليكم. انظر ص/

(٢) سورة النساء ٤/١٧١، وتقدّمت في حذف المبتدأ. انظر هذا فيما سبق.

(٣) ذكروا في نَصْبِ «خيرًا» أربعة أوجه: الأول أنه منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ واجب الإضمار: وَأَتُوا خَيْرًا لَكُمْ، وهو مذهب الخليل وسيبويه.

الثاني: مذهب الفراء أنه نَعَتْ لمصدر محذوف: أَيْ: فآمَنُوا إيماناً خيراً.

الثالث: مذهب الكسائي وأبي عبيد أنه منصوب على خبر «كان» المضمرة: يَكُنِ الْإِيمَانُ خَيْرًا لَكُمْ.

الرابع: أنه منصوب على الحال، ذكره مَكِّي عن بعض الكوفيين، وقال: هو بعيد، وذكره العكبري ولم يَغْزِهِ.

انظر الدر ٢/٤٦٨ - ٤٦٩، والكتاب ١/١٤٣، ومشكل إعراب القرآن ١/٢١٤، ومعاني الفراء ١/٢٩٥ - ٢٩٦، والبيان للعكبري/٤١١.

(٤) الآية: «... يُجِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» سورة الحشر

٩/٥٩.

(٥) التقدير: اعتقدوا، أو أَلْفَوْا، أو أَحَبُّوا.

وانظر تخريجات أخرى في الدرّ ٦/٢٩٥ - ٢٩٦.

هَجَرْتَهُمْ . وقال ^(١) :

عَلَفْتُهَا تَبْنَأَ وَمَاءً بَارِدًا

فَقِيلَ : التَّقديرُ : وَسَقَيْتُهَا . قِيلَ ^(٢) : وَلَا حَذَفَ ، بَلْ ضُمِّنَ «عَلَفْتُهَا» مَعْنَى أَلْتَهَا وَأَعْطَيْتُهَا . وَأَلْزَمُوا ^(٣) صِحَّةَ نَحْوِ : «عَلَفْتُهَا مَاءً بَارِدًا وَتَبْنَأَ» ، فَالْتَزَمُوهُ ^(٤) مُحْتَجِّينَ بِقَوْلِ طَرَفَةَ ^(٥) :

[أَعْمَرُوا بَنَ هَنْدٍ تَرَى مَا رَأَى صِرْمَةً] لَهَا سَبَبٌ تَرَعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ

(١) قائل هذا الرجز غير معروف ، وقال الفراء أنشدني بعض بني أسد يصف فرسه . وبعده :

حَتَّى شَتَّتَتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

وَشَتَّتَتْ : بَدَتْ . ذَكَرَ هَذَا الْعَيْنِي ، وَرَدَهُ الْبَغْدَادِي ، وَقَالَ هُوَ مِنْ : أَقَامَ شَتَاءً ، هَمَالَةً : مَنْ هَمَلَتِ الْعَيْنُ : إِذَا تَصَبَّبَ دَمْعُهَا . وَذَكَرَ الْبَغْدَادِي أَنَّ بَعْضَهُمْ رَوَاهُ :

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا * عَلَفْتُهَا تَبْنَأَ وَمَاءً بَارِدًا

وَانْظُرْ شَرْحَ الشَّوَاهِدِ لِلْبَغْدَادِيِّ ٣٢٣/٧ ، وَالسِّيَوطِيِّ ٩٢٩ ، وَالْإِنْصَافَ ٦١٣ ، وَالْخَزَانَةَ ٣٣٠/١ ، ٤٩٩ ، وَالْخَصَائِصَ ٤٣١/٢ ، وَأَمَالِي الشَّجَرِيِّ ٣٢١/٢ ، وَشَرْحَ الْمِفْصَلِ ٨/٢ ، وَالْهَمْعَ ٢٢٨/٥ ، وَالْعَيْنِي ١٠١/٣ ، وَالْأَشْمُونِي ٣٤٠/١ ، أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٥٦/٢ ، مَعَانِي الْفَرَّاءِ ١٤/١ ، ١٢٤/٣ ، وَمَرَاجِعَ الْبَيْتِ كَثِيرَةً ، وَحَسْبِي وَحُسْبُكَ هَذَا .

(٢) ذَكَرَ هَذَا الْعَيْنِي عَنْ أَبِي عَصْفُورٍ . انْظُرِ الْعَيْنِي ١٠١/٣ .

(٣) أَيُ : مَنْ قَالَ بِالْإِضْمَارِ أَلْزَمَ بِصِحَّةِ الْجُمْلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُتَنَزِّعَةً مِنَ الْبَيْتِ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ . وَأَحْتَجُّوا لِحُجُوزِ هَذَا بَيْتِ طَرَفَةَ الْآتِي .

(٤) فِي م/١ «وَالْتَزَمُوهُ» .

(٥) الْمَشَبُتُ عَجَزَ الْبَيْتِ ، وَصَدَرَهُ مَا وَضَعْتَهُ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ .

تَرَى مَا رَأَى : أَيُ : يَا عَمْرُو أَيُ رَأَى لَكَ فِي هَذِهِ الصُّرْمَةِ ، وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ الْإِبِلِ ، السَّبَبُ : الْعَهْدُ وَالْحَبْلُ .

وَلَا بُدَّ هُنَا مِنْ تَضْمِينِ «تَرَعَى» مَعْنَى تَتَنَاوَلُ بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يُرَعَى وَلَكِنْ يُسْقَى .

وقالوا: «الْحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلَ الْحَمْدِ» بِإِضْمَارِ «أَمْدَحُ».

وفي التنزيل: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾^(١): بِإِضْمَارِ «أَدُمُ»^(٢). ونظائره^(٣) كثيرة.

وقالوا^(٤): «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ» أَي: لِأَنَّ كُنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ، وقالوا^(٥): «لَا أَكْلُمُهُ مَا أَنَّ حِرَاءَ مَكَانِهِ، وَمَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا» أَي^(٦): مَا ثَبِتَ، وَيُرْوَى^(٧): «نَجْمٌ» بِالرَّفْعِ، فَأَنَّ: فِعْلٌ مَاضٍ، بِمَعْنَى عَرَضَ، وَأَصْلُهُ: عَنَ^(٧).

= انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣٢٣/٧، وشرح السيوطي/٩٢٩، والخزانة ٤٩٩/١، والعيني ١٨١/٤، والديوان/٤٧.

(١) سورة المسد ٤/١١١ وبعدها: ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾ الآية الخامسة، وبها يَتَمَّ الإعراب على قراءة النصب في «حَمَّالَةَ».

(٢) وَسَمَّاهُ الزمخشري النَّصْبَ عَلَى الشُّتْمِ. انظر الكشاف ٣/٣٦٦، وقال بعدها: «وَأَنَا أَسْتَحِبُّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ».

(٣) أَي نِظَائِرُ مَا سَبَقَ مِنَ النَّصْبِ عَلَى الْمَذْحِ أَوْ الذَّمِّ.

(٤) تَقَدَّمَ هَذَا فِي «مَا» الزائدة، انظر ما سبق ٩٦/٤ - ٩٧.

(٥) انظر هذا في الأرتشاف/١٢٥٧، والجنى الداني ٤١٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٣١٦.

(٦) انظر المساعد ١/٣١٦، والجنى الداني/٤١٠، وفي الأرتشاف: «أَي: مَا ثَبِتَ، كَذَا قَدَرَهُ أَبْنُ مَالِكٍ».

(٧) قَالَ أَبْنُ سِيدِهِ: «وَلَا أَفْعَلُ كَذَا مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا، حَكَاهُ يَعْقُوبُ، وَلَا أَعْرِفُ مَا وَجْهُ فَتَحَ «أَنَّ» إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى تَوْهُمِ الْفِعْلِ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَا ثَبِتَ أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا، وَمَا وَجِدَ أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا».

وَحَكَى اللَّحْيَانِي: مَا أَنَّ ذَلِكَ الْجَبَلُ مَكَانَهُ، وَمَا أَنَّ حِرَاءَ مَكَانَهُ، وَلَمْ يُفْسِّرْهُ.

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: وَقَالُوا لَا أَفْعَلُهُ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمٌ، وَمَا عَنَ فِي السَّمَاءِ نَجْمٌ، أَي مَا عَرَضَ. وَمَا أَنَّ فِي الْفُرَاتِ قَطْرَةٌ، أَي: مَا كَانَ فِي الْفُرَاتِ قَطْرَةً. انظر اللسان/أَنَّ.

١٧ - حَذَفُ الْمَفْعُولِ

يَكْثُرُ بَعْدَ «لَوْ شِئْتُ»^(١) نحو^(٢): «فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ»، أي: فلو شاء هِدَايَتُكُمْ. وبعد نفي العلم ونحوه^(٣) نحو: «أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ»^(٤) أي: إِنَّهُمْ سَفَهَاءُ؛ «وَتَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ»^(٥).

(١) في حاشية الشمني: «أي بعد فعل المشيئة، أو الإرادة إذا وقع شرطاً، فإنَّ الجواب يدلُّ عليه ويبيِّنه نحو... فإنه متى قيل: لو شاء علم السَّامِعُ أَنَّ هناك شيئاً تعلَّقت المشيئة عليه لكنه مُبْهَمٌ عنده، فإذا جيء بجواب الشرط صار مبيَّناً، وهذا أوقع في النفس...» الحاشية ٢/٢٦٠.

(٢) سورة الأنعام ١٤٩/٦، وكذا في سورة النحل ١٩/١٦. وكذا جاءت في المخطوطات، ومتن حاشية الشمني، وجاء عند الأمير والدسوقي «ولو شاء الله لهداكم أجمعين» وليس كذلك. وأنه على هذا مبارك من قبل. انظر ما عنده ص/٨٢٨.

والآية: «قُلْ فَلِلَّهِ الْحُكْمُ الْخَالِقُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ».

(٣) نحوه كالإبصار، وستأتي الآية..

(٤) سورة البقرة ١٣/٢، وتقدَّمت في «أَلَا»، انظر ٤٣٩/١.

وفي «ما» انظر ٤٩/٤. وذهب الدماميني إلى أنه يحتمل أن يكون مما نُزِّل فيه المتعدي منزلة القاصر، فلا حَذَفٌ، وهو أُبْلِغَ في الدَّمِ.

(٥) سورة الواقعة ٨٥/٥٦، وتقدَّمت في «لولا» ٤٥٦/٤.

والبصر قد يكون من البصيرة، وقد يكون من البَصَرِ، أي: فلولاً تنظرون أغْوَانَ ملك الموت. والضمير في إليه، وقبل الآية: «فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ * وَأَنْتُمْ حِينًا تُنظَرُونَ» سورة الواقعة ٨٣ - ٨٤.

وعائداً^(١) على المَوْصُولِ نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٢).

وحَذَفَ عائد^(٣) الموصوف دون ذلك^(٤) كقوله^(٥):

[حَمَيْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ تَجْدٍ] وما شيءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَطَاعٍ

وعائدُ الْمُخْبِرِ^(٦) عنه دونهما^(٧) كقوله^(٨):

[قَدْ أَضَبَحْتَ أَمْ الْخِيَارِ تَدْعِي] * عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَضْعِ

وقوله^(٩):

[فَأَقْبَلْتُ رَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ] فَثَوْبٌ نَسِيْتُ وَثَوْبٌ أُجْرُ

(١) أي: ويكثر حَذَفُ المفعول - الضمير - عائداً على الموصول، وكلامه هنا عطف على ما

تقدّم في أول الفقرة: «ويكثر بعد «لو شئت».

(٢) سورة الفرقان ٤١/٢٥، وتقدّمت في «التدريب على ما» انظر ما سبق ٤/ ١٢٠، والتقدير: بعثه.

(٣) أي الضمير الواقع مفعولاً به العائد على اسم سابق موصوف قبله.

(٤) أي: أقلّ في الحذف مما تقدّم قبله.

(٥) المذكور عجزه، وصدره ما أثبتّه بين معقوفين، وقائله جرير، وتقدّم. انظر ما سبق ٥/

٦٠٢: «الأشياء التي تحتاج إلى رابط»، وأنظر أيضاً ما سبق في الحذف «بيّان أنّه قد يُظَنُّ أَنَّ الشيء من باب الحذف وليس منه».

والشاهد فيه أن جملة «حميت» صفة لـ «شيء»، والرباط ضمير نصب مُقدّر. أي: حميته.

(٦) أي: العائد على المبتدأ المخبر عنه.

(٧) أي: دون عائد الموصوف، ودون عائد الموصول في الحذف.

(٨) قائله أبو النجم، وتقدّم في «كُلُّ» ١١٧/٣، وكذا في روابط الجملة ٥٧٩/٥.

والشاهد فيه أنّ «كُلُّ»: مبتدأ، ولم أضغح: جملة في موضع الخبر، والرباط محذوف. أي: لم أضغعه.

(٩) قائله امرؤ القيس، وتقدّم في «مسوغات الأبداء بالنكرة».

وجاءت روايته «نسيْتُ» إلّا في م/ ٤، فقد جاء «لبستُ»، وكذلك أثبتّه مبارك والشيخ

محمد.

والعائد المحذوف على تقدير: فثوبٌ نسيته، وثوبٌ أُجره.

وجاء في غير ذلك ^(١) نحو: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾ ^(٢)، ﴿فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيْنًا﴾ ^(٣)، أي: فَمَنْ لَمْ يَجِدِ الرِّقْبَةَ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الصَّوْمَ.

ومن غريبه ^(٣) حَذَفُ المَقْوُولِ وبقاء القَوْلِ نحو: ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ﴾ ^(٤) أي: هو سِحْرٌ؛ بدليل ﴿أَسِحْرٌ هَذَا﴾ ^(٤).

(١) أي: جاء حَذَفُ المفعول في غير ما تقدّم.

(٢) سورة النساء ٩٢/٤، وتقدّمت في «ما» ٥٩/٤.

وتقدير الحذف في الآية: فمن لم يجد رقبة فعليه صيام شهرين.

وانظر سورة المجادلة: ٥٨/٣ - ٤ ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ... * فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ

فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيْنًا...﴾

وتقدّمت الآية الثالثة في الجهة الثالثة مما سبق.

والتقدير: فمن لم يجد رقبة... فمن لم يستطع صيام شهرين.

(٣) أي: من غريب الحذف.

(٤) سورة يونس ٧٧/١٠، وتقدّمت في الجملة الثالثة المحكية بالقول، انظر ما سبق ٥/

١٨٢، وقد ذكر هذا المصنّف من قبل قال: «أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر، ثم

حذف مقاتلهم مدلولاً عليه بجملة الإنكار...».

وعلق الشمني على نصّه هنا بأنه أخذ الأوجه التي ذكرها الزمخشري في الكشف.

قلت: انظر الكشف ٨٢/٢ فقد قال: «... فإن قلت: هم قطعوا بقولهم: إنّ هذا ليس سحر

مبين، على أنّه سحر، فكيف قيل لهم: أتقولون أسحر هذا؟ قلت فيه أوجه: أن يكون معنى

قوله: أتقولون للحق، اتعيبونه وتطعنون فيه، وكان عليكم أن تذكعوا له وتعظموه...، ثم

قال: أسحر هذا، فأنكر ما قالوه في عيبه والطعن عليه، وأن يُحذف مفعول «أتقولون»،

وهو ما دلّ عليه قولهم: إنّ هذا ليس سحر مبين، كأنه قيل: أتقولون ما تقولون، يعني قولهم:

«إنّ هذا لسحر مبين»، ثم قيل: أسحر هذا؟، وأن يكون جملة قوله: أسحر هذا ولا يفلح

الساخرون، حكاية لكلامهم...».

وَيَكْثُرُ حَذْفُهُ فِي الْفَوَاصِلِ نَحْوُ: ﴿وَمَا قَلَىٰ﴾^(١)، ﴿وَلَا تَحْشَىٰ﴾^(٢).
 وَيَجُوزُ حَذْفُ مَفْعُولِي «أَعْطَى» نَحْوُ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾^(٣)، وَثَانِيهِمَا^(٤) فَقَطْ
 نَحْوُ: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾^(٥)، وَأَوَّلُهُمَا^(٦) فَقَطْ خِلَافًا لِلسُّهَيْلِيِّ نَحْوُ:
 ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾^(٧)

* * *

١٨ - حَذْفُ الْحَالِ

أَكْثَرُ مَا يَرُدُّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ قَوْلًا أَغْنَىٰ عَنْهُ الْمَقُولُ نَحْوُ: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ
 مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْهِمْ﴾^(٨)،

- (١) سورة الضحى ٣/٩٣، وتقدّمت في حرف الكاف، انظر ٣/٢٧.
- والتقدير: وما قلاك.
- (٢) الآية: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا
 تَخَفْنِ﴾ سورة طه ٧٧/٢٠. أي: لا تخاف إدراكاً من فرعون وجنوده ولا تخشاه.
- (٣) سورة الليل ٥/٩٢ وتتمة الآية ﴿... وَالْقَىٰ﴾.
- أي: أعطى الفقير المال أو الصدقة، والمراد هنا ذكّر الأحداث دون متعلقاتها.
- (٤) أي: ويجوز حذف ثاني مفعولي «أَعْطَى».
- (٥) تتمّة الآية: ﴿فَرَضَ﴾ سورة الضحى ٥/٩٣ وتقدّمت في السين، انظر ما سبق ٣/٢٤٩،
 وفي حرف اللام ٣/٢٤٥. والمفعول المذكور هو الكاف من «يعطيك»، وهو الأول،
 وحذِفَ المفعول الثاني، أي: يعطيك خيراً.
- (٦) أي: وقد يُحذف أول المفعولين.
- (٧) سورة التوبة ٢٩/١٩، وتقدّمت في الجملة المُجَابَ بها القسم، انظر ما سبق ٥/١٤١،
 والتقدير: حتى يعطوكم الجزية، أو يعطوا ولي الأمر الجزية.
- (٨) سورة الرعد ٢٣/١٣ - ٢٤، وتقدّمتا في الجملة التفسيرية ٥/١٠٧، كما تقدّمتا قريباً في
 حذف الفعل ص/٤٥٤، وكان التقدير عنده: قالوا: سلام عليكم.

أي^(١): قائلين ذلك. ومثله^(٢): ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(٤)، ويَحْتَمِلُ أَنَّ السَّوَالِ لِلْحَالِ^(٥)، وَأَنَّ الْقَوْلَ الْمَحْذُوفَ خَبَرٌ، أَي: وإسماعيلُ يقول، كما^(٦) أَنَّ الْقَوْلَ حُذِفَ خَبَرًا لِلْمَوْصُولِ فِي ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا﴾^(٧)، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْخَبَرَ هُنَا^(٨) ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾، فَالْقَوْلُ الْمَحْذُوفُ نَضْبٌ عَلَى الْحَالِ^(٩)، أَوْ رَفْعٌ^(١٠) خَبَرًا أَوَّلَ،

(١) أشرتُ إلى هذا التقدير في الموضع السابق.

(٢) أي: في تقدير الحالية.

(٣) سورة البقرة ١٢٧/٢، وتقدّمت، انظر فيما سبق «إِذْ» ٣٣/٢، و«عَنْ» ٤٠٢/٢، وباب المبتدأ في «الجهة الرابعة».

(٤) ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ مثبت في م/٣، وليس في بقية المخطوطات.

(٥) أي: والحال أَنَّ إسماعيل، وعلى هذا: إسماعيل: مبتدأ، وخبره قول محذوف، وهو العامل في قوله: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾، قالوا: وعلى هذا يكون إبراهيم هو الرَّافِع، وإسماعيل هو الداعي فقط؛ لأنَّ إسماعيل كان طفلاً، وَزَوَّاهُ هَذَا عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَذَكَرَ السَّمِينُ وَجْهًا آخَرَ رَأَى الظَّاهِرَ، وَبَدَأَ بِهِ وَهُوَ أَنَّ إسماعيلَ مَعْطُوفٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، فَيَكُونُ مُشَارِكًا لَهُ فِي رَفْعِ الْقَوَاعِدِ، وَيَكُونُ ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ فِي مَحَلِّ نَضْبٍ بِإِصْصَارِ الْقَوْلِ، وَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي مَحَلِّ نَضْبٍ عَلَى الْحَالِ مَتْنُهُمَا، أَي: قَائِلَيْنِ: رَبَّنَا... انظر الدر المصون ٣٦٩/١.

(٦) أي: أَنَّ الْقَوْلَ مَحْذُوفٌ مِنَ الْآيَةِ السَّابِقَةِ كَمَا حُذِفَ مِنَ الْآيَةِ الْآتِيَةِ؛ حَيْثُ قُدِّرَ خَبَرًا لِلْمَوْصُولِ.

(٧) سورة الزمر ٣٩/٣، وتقدّمت في «إِذَا»، انظر ما سبق ٦٧/٢، وذكر في الموضع السابق أَنَّ التَّحْدِيدَ: يَقُولُونَ... وانظر الحاشية/٨.

(٨) ذَكَرُوا فِيهَا أَرْبَعَةَ أَقْوَالٍ هَذَا هُوَ الثَّانِي مِنْهَا. انظر الدر ٥/٦.

(٩) أي: قَائِلِينَ كَذَا ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾.

(١٠) أي: قَائِلُونَ كَذَا...

أو لا مَوْضِعٌ^(١) له، لَأَنَّهُ^(٢) بَدَلٌ مِنَ الصَّلَاةِ. هذا كُلُّهُ إِنْ كَانَ «الَّذِينَ» لِلْكَفَّارِ،
وَالْعَائِدِ الْوَائِي^(٣)، فَإِنْ كَانَ لِلْمَعْبُودِينَ: عِيسَى، وَالْمَلَائِكَةِ، وَالْأَصْنَامِ. وَالْعَائِدِ
مَحذُوفٌ^(٤)، أَيْ: اتَّخَذُوهُمْ، فَالْخَبَرُ^(٥) ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾، وَجُمْلَةُ
الْقَوْلِ حَالٌ أَوْ بَدَلٌ^(٦).

* * *

١٩ - حَذْفُ التَّمْيِيزِ

نحو: «كَمْ صُنَّتْ»^(٧) أَيْ: كَمْ يَوْمًا؟، وَقَالَ تَعَالَى^(٨): ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ
جَنَّاتٍ^(٩)».

- (١) أَيْ: لَا مَوْضِعَ لِلْقَوْلِ الْمَقْدَّرِ، وَهُوَ: يَقُولُونَ: مَا نَعْبُدُهُمْ...
- (٢) أَيْ: الْمَضْمَرُ بَدَلٌ مِنَ الصَّلَاةِ وَهِيَ «اتَّخَذُوا»، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ عَلَى هَذَا: وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا
قَالُوا...، وَالْخَبَرُ عَلَى هَذَا لَا يَزَالُ: «إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ».
- (٣) أَيْ: الْوَائِي فِي «اتَّخَذُوا».
- (٤) وَيَكُونُ مَقْدَرًا عَائِدًا عَلَى الْمَشْرُكِينَ، وَمَفْعُولُ الْإِتِّخَاذِ الْأَوَّلِ مَحذُوفٌ، وَهُوَ عَائِدٌ عَلَى
الْمَوْصُولِ؛ وَلِذَا قُدِّرَ الْمَصْنُفُ «اتَّخَذُوهُمْ»، وَيَكُونُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي هُوَ «أَوْلِيَاءُ».
- (٥) الْخَبَرُ فِي هَذَا التَّقْدِيرِ لَهُ جِهَتَانِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ الْمَضْمَرُ، وَالتَّقْدِيرُ: وَالَّذِينَ اتَّخَذَهُمُ
الْمَشْرُكُونَ أَوْلِيَاءَ يَقُولُ فِيهِمُ الْمَشْرُكُونَ: مَا نَعْبُدُهُمْ.
- وَالْجِهَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ الْخَبَرَ هُوَ جُمْلَةُ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾.
- (٦) أَيْ: بَدَلٌ مِنَ الصَّلَاةِ «اتَّخَذُوهُمْ».
- (٧) وَكَمْ: عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَسْتَفْهَامِيَّةٌ.
- (٨) هَذِهِ الْآيَةُ مَثْبُتَةٌ فِي م/١، وَلَمْ يَشِرْ إِلَى هَذَا مَبَارَكٌ وَلَمْ يَثْبِتِ الْآيَةَ.
- انْظُرِ الْوَرَقَةَ/١٧٨ وَلَمْ أَجِدِ الْآيَةَ مَثْبُتَةً فِي مَتْنِ الْحَوَاشِي، وَكَذَا الْحَالُ عِنْدَ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ.
وَذَكَرَهَا أَوَّلَى؛ لِأَنَّ «كَمْ»: خَبَرِيَّةٌ فِي مَقَابِلِ الْمَثَالِ لِلْأَسْتَفْهَامِيَّةِ.
- (٩) الْآيَةُ: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * وَزُرُوعٍ وَمَقَامِرٍ كَرِيمَةٍ * وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ﴾ سُورَةُ
الدَّخَانِ ٢٥/٢٧.

وقال تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾^(١)، ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَاحِبُونَ﴾^(٢) وهو^(٣) شاذٌ في بابِ «نعم» نحو^(٤): «من تَوْضاً يومَ الجُمُعَةِ فيها ونعمت»، أي: فبالرُخصةِ أخذ، ونعمت رُخصة^(٥).

* * *

= كـم: مفعول «تركوا»، أي: تركوا كثيراً، و«من جنات» تفسير وتبيين لـ «كم»، وجاء مجروراً بمن لثلاث يلتبس بمفعول الفعل «ترك».

وانظر شرح الكافية ٩٧/٢ قال: «وإذا كان الفصلُ بين «كم» الخبرية ومميزها بفعل متعدّد وجب الإتيان بـ «من»؛ لثلاث يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي، نحو قوله تعالى: ﴿كَرَّ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾، ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِكَ﴾ القصص ٥٨/٢٨.

(١) سورة المدثر ٣٠/٧٤، وتقدّمت، انظر «كَلَّا» ٦٨/٣.

أي: على النار تسعة عشر ملكاً.

(٢) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ حَزَنُوا الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَاحِبُونَ يَعْلَمُوا مَا تَتَّبِعُونَ﴾ وإن يَكُنْ مِنْكُمْ يَأْتُهُ يَعْلَمُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ سورة الأنفال ٦٥/٨.

والتقدير: عشرون رجلاً.

(٣) أي حذف التمييز، ووجهُ الشُّذُوذ فيه أنه جيء به مُفسِّراً للضمير مستتر، هو فاعل «نعم» وكذا بش، فإذا حذف المفسّر فإنه يبقى الضمير المستتر بلا تفسير.

(٤) هذا قطعة من حديث وتتمته: «... ومن أغتسل فالتَّغَسَّلُ أفضل» والشاهد في الحديث حذف التمييز والمخصوص.

وانظر تخريجه في شرح البغدادي لأحاديث الرضي في شرح الكافية/٢٢٨ - ٢٢٩، وشرح الكافية ٣١٧/٢، وانظر الهمع ٣٤/٥، وشرح الكافية الشافية/١١٠٦، والجامع الصغير/٥٢٢.

(٥) كان الأولى أن يذكّر المخصوص لأنه محذوف أيضاً من نص الحديث: أي: نعمت رخصة هي.

٢٠ - حَذْفُ الْأَسْتِثْنَاءِ

(١) وذلك بَعْدَ «إِلَّا»، و«غَيْرِ»، الْمَسْبُوقَيْنِ بِـ «لَيْسَ»، يُقَالُ: «قَبِضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ إِلَّا»^(٢)، أَوْ «لَيْسَ غَيْرٌ»^(٣). وَقَدْ تَقَدَّمَ^(٤). وَ«أَجَازَ بَعْضُهُمْ»^(٥) ذَلِكَ بَعْدَ «لَمْ يَكُنْ»، وَلَيْسَ بِمَسْمُوعٍ.

(١) قوله: «بعد إلا وغير المسبوقين بليس» غير مثبت في م/١ و٢ و٣ و٤، وهو مثبت في م/

٥. ولم أجد عند مبارك والشيخ محمد إشارة إلى هذا، وكذا الحال في متون الحواشي.

(٢) أي: ليس المقبوض إلا هي.

(٣) أوليس المقبوض غير ذلك.

(٤) تَقَدَّمَ هذا في ٤٥٥/٢ - ٤٥٦ عند الحديث عن «غَيْرِ»، وذكر في «ليس غَيْرٌ» احتمالُ الأسمية والخبرية في «غَيْرِ».

وقال أبو حَيَّان: «ويجوزُ حَذْفُ ما بعد «إِلَّا» وبعد «غَيْرِ»، وذلك بعد ليس، تقول: جاءني زيد ليس إلا، وليس غَيْرٌ، وليس هذا من الاستثناء.

وتقول: «قبضتُ عشرةَ ليس إلا، وليس غَيْرِ»، وذلك نَصَبُ «غَيْرِ» ورفعهُ منوناً، وغير منون، فأما في «ليس إلا» فاسمُها مضمَرٌ فيها، والخبر محذوفٌ أي: ليس الجاني إلا إِيَّاه، وليس المقبوض...».

انظر الأرتشاف/١٥٤٨، والكتاب ١/٣٧٤ - ٣٧٥.

(٥) من هنا إلى آخر النَّصِّ مثبتٌ في م/٥، وهو غير مثبت في بقية المخطوطات، وقد أثبت في المطبوع عند مبارك والشيخ محمد، ولم أجد إشارةً منهما إلى ذلك، وكذا الحال في متون الحواشي المطبوعة.

(٦) الْمُجَبِّرُ هو أَبْنُ مَالِكٍ انظر التسهيل/١٠٧.. وانظر خلافه في شرح التسهيل ٣١٧/٢. وفي المساعد على تسهيل الفوائد ١/٥٩٦ «ولم يكن غَيْرُهُ وَغَيْرُهُ وفاقاً للأخفش. فيحذف الاسم إن نصبت والخبر إن رفعت، كما فعل ذلك بعد «ليس» فتقول: جاءني زيدٌ لم يكن غَيْرُهُ أَوْ غَيْرُهُ. وَمَنَعَ ذلك السَّيرافي لما فيه من الحَذْفِ للأسم أو للخبر، فلا يُقَاسُ على ما شُدَّ من قولهم: ليس إلا، وليس غير».

٢١ - حَذْفُ حَرْفِ الْعَطْفِ

بَابُهُ الشُّعْرُ^(١)، كَقَوْلِ الْحُطَيْئَةِ^(٢):

إِنَّ أَمْرًا رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنَزَلُهُ بِرَمْلٍ يَبْرِينَ جَارًا شَدَّ مَا أَغْتَرَبَا

أي: ومنزله برمل يبرين، كذا قالوا، ولك أن تقول^(٣): الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة.

وحكى أبو زيد^(٤): «أَكَلْتُ خُبْرًا لَحْمًا تَمْرًا» فقليل: على حذف الواو،

(١) أي: يكثر حذف حرف العطف في الشعر، ويكون في غيره، ولكن ليس ككثرة فيه. وذكر الدسوقي فيه ثلاثة مذاهب هذا أحدها، وقيل إنه مختص بالأعداد المسرودة، وقيل إنه قياس مُطَّرِد في الشعر والنثر على السواء. وهو مذهب ابن مالك. انظر حاشية الدسوقي ٢/٢٦٤، وانظر الضرائر الشعرية ١٦١.

(٢) البيت من قصيدة مدح بها الحطيئة بغيض بن عامر بن شماس، وعَرَّضَ بالزبرقان بن بدر وهو ابن عم بغيض.

وفي م/١ و٤ وه «جار» وفي م/٢ و٣ «جارًا». وعلى التصب هو حال من الهاء في «منزله»، وقيل غير هذا، وعلى الرفع هو خبر «إن». وأثبت البغدادي رواية الرفع، وجاءت الرواية في الديوان بالتصبي. وقوله: شَدَّ ما أغتربا: أي ما أَشَدَّ ما أغتربا، فحذف «ما» التعجبية، والهمزة من «أَشَدَّ» لضرورة الشعر. وما: مصدرية. والتقدير ما أَشَدَّ أغترابه.

والشاهد في البيت أن الجملة «منزله برمل يبرين» معطوفة بواو محذوفة. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/٣٢٦، والديوان ١٢٨، وأمالى ابن السجري ١/٧٩، ٣٧١.

(٣) أي: جملة «منزله برمل يبرين» صفة ثانية لـ «امرأ»، والصفة الأولى جملة «رهطه بالشام».

(٤) ذكر الأشموني أنه ذكر هذا عن أبي زيد ابن جني. انظر ٢/١٢٠.

وقيل^(١): على بَدَل الإضراب.

وحكى أبو الحسن^(٢) «أَعْطَهُ دِرْهَمًا، دِرْهَمَيْنِ، ثَلَاثَةً» وخُرِجَ على إضمار «أو»، وَيَحْتَمِلُ الْبَدَلُ^(٣) المذكور، وقد خُرِجَ على ذلك^(٤) آيات^(٥):

إحداها: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾^(٦) أي: ووجوه، عُطِفَ^(٧) على ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾^(٨).

والثانية: ﴿أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾^(٩) فِيمَنْ فَتَحَ الْهَمْزَةَ، أي: وأن

(١) أي: لحماً وتمراً: كلاهما بَدَل على تقدير: بل لحماً وتمراً: فلحماً بَدَل من «خبزاً»، وهو بَدَل مُبَايَن.

(٢) النص في المساعد على تسهيل الفوائد ٤٧٤/١ «أي: أو درهمين أو ثلاثة».

(٣) أي: البذل المذكور فيما زوي عن أبي زيد. أي: درهمين بدل من درهماً...

(٤) أي: على حَذْف حَرْفِ الْعُطْفِ.

(٥) في م/٣ «منها».

(٦) سورة الغاشية ٨٨/٨.

(٧) في م/٢ و٣ «عطفاً».

(٨) سورة الغاشية ٨٨/٢.

(٩) ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ

الْحَكِيمُ * إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا

جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَيِّنَاتٍ مِنْ يَكْفُرُ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ سورة

آل عمران ١٨/٣ - ١٩.

- قِراءة الجمهور «إِنَّ الدِّينَ» بكسر الهمزة على الاستئناف.

- وقرأ أبو عباس والكسائي ومحمد بن عيسى الأصفهاني والشنبوذي وأبن مسعود وأبو

رزين وأبو العالية وقادة «أَنَّ الدِّينَ...» بفتح الهمزة.

وذهب الفارسي إلى أنه بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، أي: بَدَلُ مِنْ «أنه» في الآية السابقة، أو هو

بَدَلُ اشْتِمَالٍ، أو بَدَلُ مِنَ الْقِسْطِ. وتعبه أبو حيان.

الدين، عطفاً على ﴿أَنْتَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(١)، ويُبعده^(٢) أن فيه فضلاً بين المتعاطفين المرفوعين^(٣) بالمنصوب، وبين المنصوبين^(٤) بالمرفوع، وقيل^(٥): بَدَل من «أن» الأولى وصلتها، أو من «القسط»^(٦)، أو معمول لـ «الحكيم»^(٧) على أن أصله الحاكِم، ثم حوّل للمبالغة.

والثالثة: قوله تعالى^(٨): ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحَدٌ﴾^(٩).

= وخرّجها الطبري على حذف حرف العطف، وضّفه ابن عطية في المحرّر، وبين وجه ضعفه أبو حيان بأنه متنافر التركيب مع إضمار حرف العطف. ويبقى التخرّيج على البَدَل، وهو ما ذهب إليه الفارسي هو ما درج عليه غالب العلماء. انظر كتابي معجم القراءات ١/٤٦٣.

(١) سورة آل عمران ١٨/٣.

(٢) أي: يُبعد التخرّيج على العطف، وحذف الواو. وانظر هذا لشيخه أبي حيان البحر ٢/٤٠٧.

(٣) المرفوع الأول هو «الله»، والمرفوع الثاني هو «الملائكة»، وفصل بينهما بالمنصوب، وهو ﴿أَنْتَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ انظر الدسوقي ٢/٢٦٤، والدر المصون ٢/٤٧.

(٤) وهما ﴿أَنْتَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، و﴿أَنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ الْأَسْلَافُ﴾، والمرفوع هو «الملائكة». ومثّل أبو حيان الفصل بقوله: هو مثل «أكل زيد خبزاً وعمرو سمكاً، ففصلت بين زيد وعمرو بـ «خبزاً»، وفصلت بين خبزاً وسمكاً بـ «عمرو»، والأصل قبل الفصل: أكل زيد وعمرو خبزاً وسمكاً».

(٥) ذكر هذا أبو حيان للزمخشري، وأنه نقل لكلام أبي علي.

(٦) وهذا لأبي علي أيضاً.

(٧) في آخر الآية الأولى. وهذا التخرّيج لأبي حيان كأنه قيل: الحكيم بأن... انظر البحر ٢/٤٠٨، والدر المصون ٢/٤٧.

(٨) «قوله تعالى» مثبت في م/٢، وليس في بقية المخطوطات.

(٩) ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ مَا يُفْقَرُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ عَفُوفٌ رَحِيمٌ﴾ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحَدٌ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضٌ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُفْقَرُونَ﴾ سورة التوبة ٩١/٩ - ٩٢.

أي: وقلت^(١)، وقيل: بل هو الجواب^(٢)، و«تَوَلَّوْا» جوابُ سؤالِ مُقَدَّرٍ، كأنه قيل: فما حالهم إذ ذاك؟ وقيل^(٣): «تَوَلَّوْا» حالٌ على إضمار^(٤) «قد»، وأجاز الزمخشري أن يكونَ «قُلْتُ»^(٥) استثناءً، أي: إذا ما أتوك لتَحْمِلَهُمْ تَوَلَّوْا، ثم قُدِّرَ أَنَّهُ قيل: ثُمَّ تَوَلَّوْا بآكِينٍ؟ فقيل: «قُلْتُ لَا أَحِجُّ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ»،

= وانظر الآية/٩٢ فيما تقدَّم ٨٢/٢، والضرورة اقتضت إعادة ذكرها هنا.

(١) ذكروا في «قلت» أربعة أوجه:

الأول: أنه: جواب «إذا» الشرطية، و«إذا» وجوابها في موضع الصلة، وعلى هذا يكون «تَوَلَّوْا» جواباً لسؤال مُقَدَّرٍ: ما كان حالهم إذ أُجيبوا بهذا الجواب؟ فأجيب بقوله: تَوَلَّوْا.

الثاني: أنه في موضع نَصْبٍ على الحال من كاف «أتوك»، وإلى هذا مالَ الزمخشري.
الثالث: أنه معطوف على الشَّرْطِ، وحُذِفَ حَرْفُ الْعَطْفِ، وإلى هذا ذهب الجرجاني، وتبعه أبْنُ عَطِيَّةٍ، غير أنه قَدَّرَ العاطف فاء: فقلت.

الرابع: أن يكون استثناءً، وإليه ذهب الزمخشري، ورَدَّه أبو حَيَّان، ورآه فهماً أعجباً. وأغلظ القول السمينُ لشيخه أبي حَيَّان في هذا الموضع.

وما ذكره المصنف هنا مُتَنَزَّعٌ من كلام شيخه في البحر، انظر ٨٦/٥، والدر المصون ٣/٤٩٢، والكشاف ٥٣/٢، والمحرَّر ٥٩٩/٦ - ٦٠٠.

(٢) أي: جواب «إذا».

(٣) ذكرت أن هذا للزمخشري.

(٤) ذكر هذا الزمخشري، وقد مال إلى مذهب أهل البصرة؛ حيث يُشَرِّطُ تقدير «قد» قبل

جملة الحال التي فِعْلُهَا ماضٍ، وأستشهد لذلك بالآية «أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ».

(٥) انظر الكشاف ٥٤/٢ ونصه: «فإن قلت: فهل يجوز أن يكون قوله: «قُلْتُ لَا أَحِجُّ» استثناءً مثله كأنه قيل: إذا ما أتوك لتَحْمِلَهُمْ تَوَلَّوْا فقيل: ما لهم تَوَلَّوْا بآكِينٍ؟ فقيل: قلت: لا أجد ما أحملكم عليه، إلا أنه وَسَطٌ بين الشرط والجزاء، قلت: نعم وَيَحْسَنُ».

قال أبو حيان بعد نقل النص: «ولا يجوز ولا يَحْسَنُ في كلام العرب، فكيف في كلام الله؟ وهو فهم أعجمي» البحر ٨٦/٥ وتعقب السمينُ شيخَه أبا حَيَّان، انظر الدر ٣/٤٩٢.

ثم وَسَطَ^(١) بين الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ.

* * *

٢٢ - حَذَفُ فَاءِ الْجَوَابِ

وهو مُخْتَصَّصٌ بِالضَّرُورَةِ، كقوله^(٢):

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا [وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ]
وَقَدْ مَرَّ^(٣) أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ^(٤) خَرَجَ عَلَيْهِ^(٥) ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾.

* * *

٢٣ - حَذَفُ وَاوِ الْحَالِ^(٦)

تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ^(٧):

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرَهُ [وَرَفِيقَهُ بِالْغَيْبِ لَا يَذِرِي]
أَي: انْتَصَفَ النَّهَارُ، وَالْحَالُ أَنَّ الْمَاءَ غَامِرٌ هَذَا الْغَائِصِ.

(١) أَي: ذَلِكَ الْأَسْتِنَافُ.

(٢) قَاتِلُهُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَّانٍ وَقِيلَ غَيْرُهُ، وَتَقَدَّمَ فِي مَوَاضِعَ أَوَّلُهَا فِي «أَمَّا».

انظر ٣٥٥/١، وقد ذكره شاهداً لحذف الفاء للضرورة. والتقدير: فإله يشكرها.

(٣) مَرَّ هَذَا فِي الْكَلَامِ عَلَى الْفَاءِ. انظر ما سبق ٤٩٥/٢.

(٤) أَي: الْأَخْفَشُ. وقد أجاز حذف الفاء في الاختيار.

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٨٠/٢، وَتَقَدَّمَ، انظر ما سبق ٩٧/٢، وَأَنْظِرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ/

١٥٨.

(٦) مِنْ أَمْثَلِهِ حَذَفُ وَاوِ الْحَالِ مَا وَجَدْتُهُ فِي فَتْحِ الْبَارِي ٣٧٠/٢ فِي قَوْلِهِ: «فَأَمَّا فِيمَا وَرَاءَهُ

خَدِّي عَلَى خَدِّهِ» أَي: مُتَلَاصِقَتَيْنِ، وَهِيَ جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ بِدُونِ وَاوٍ كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٣٦/٢، الْأَعْرَافُ ٢٤/٧.

(٧) الْبَيْتُ مُخْتَلَفٌ فِي نِسْبَتِهِ، وَتَقَدَّمَ ذِكْرُ هَذَا فِي «الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى رَابِطٍ». انظر ما تقدم ٦١٣/٥.

٢٤ - حَذَفُ «قَدْ»^(١)

زَعَمَ الْبَصْرِيُّونَ^(٢) أَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ الْوَاقِعَ حَالًا لَا يَدْ مَعَهُ مِنْ «قَدْ» ظَاهِرَةٌ نَحْوُ «وَمَا لَكُمْ إِلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ»^(٣)، أَوْ مضمرةٌ نَحْوُ: «أَنْتُمْ لَكُمْ وَأَتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ»^(٤)، «أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ»^(٥).
وخالَفَهُم الكوفيون^(٦)، وَأَشْتَرَطُوا^(٧) ذَلِكَ فِي الْمَاضِي الْوَاقِعِ خَبَرًا لـ «كَانَ»، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ^(٨): «أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا».

(١) انظر بسط الخلاف عند المصنّف فيما تقدّم ٥٣٦/٢ - ٥٣٧.

وانظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في الإنصاف/ ٢٥٢ وما بعدها.

(٢) ويُستثنى من ذلك الأخفش؛ فإنه لم يشترط ذلك.

(٣) ووافق الفراء البصريين في المسألة. انظر معاني القرآن ٢٤/١ «والحال لا تكون إلا بإضمار «قد» أو بإظهارها».

فتعميم المصنّف هنا بقوله: «البصريون» ثم «الكوفيون» غير دقيق، وعَلَّقْتُ بمثل هذا على ما ذكره فيما سبق في «قد» في ٥٣٦/٢ - ٥٣٧.

(٤) تَمَّةُ الْآيَةِ: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لِيُضِلُّوا بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ» سورة الأنعام ١١٩/٦.

(٥) سورة الشعراء ١١١/٢٦، وتقدّمت في الجملة الحالية، انظر ١٦٢/٥، على تقدير: وقد اتّبعك.

(٦) سورة النساء ٩٠/٤، وتقدّمت، انظر ما سبق في «قد» ٥٣٦/٢، والتقدير: أو جاءوكم قد حَصِرَتْ صدورُهُمْ.

(٧) إلا الفراء، وذكرت هذا قبل قليل.

(٨) أي: لم يشترطوا تقدير «قد» في جملة الحال التي فعلها ماضٍ، ولكنهم أشتَرَطُوا تقدير «قد» في الجملة الواقعة خبراً لـ «كان» وأخواتها. وانظر ردّ هذا عند أبي حَيَّان في الأرتشاف/ ١١٦٧.

(٩) نَصُّ الْحَدِيثِ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: «عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، قَالَ: وَلَمْ يَسألْ عَنْهُ، =

وقول الشاعر^(١):

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً عَشِيَّةً^(٢) لَا تَيْنَا جُذَاماً وَحَمِيرًا.
وخالَفَهُم^(٣) البصريون.

وَأَجَارَ بَعْضُهُمْ^(٤) «إِنْ زِيدَ لَقَامٌ»، على إضمار «قد».

= قال: وحضرت الصلاة فَصَلَّى مع النبي ﷺ، فلما قضى النبي ﷺ الصلاة قام إليه رجل، فقال: يا رسول الله، إني أَصَبْتُ حَدًّا فَأَوْقَمْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ. قال: أليس قد صَلَّيْتَ معنا، قال: نَعَمْ، قال: فَإِنَّ اللَّهَ قد عَفَرَ لَكَ ذَنْبَكَ، أو قال: حَدَّكَ. انظر صحيح البخاري ٢٣٤٤/٤ «كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة». ورقمه ٦٤٣٧ وانظر فتح الباري ١١٨/١٧ - ١١٩.
(١) قائله زُفَرُ بْنُ الْحَارِثِ الْكَلَابِيِّ.

قال التبريزي: كنا نطمع في أمرِ فوجدناه على خلاف ما كنا نَظُنُّ، وهذا من قولهم في المثل: «ما كُلُّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةٌ»، ومثله: «ما كُلُّ سَوْدَاءٍ تَمْرَةٌ». ومعناه: ما كُلُّ ما أَشْبَهَ شَيْئًا يَكُونُ ذَلِكَ الشَّيْءُ. وجُذَامٌ وَحَمِيرٌ: قبيلتان من اليمن.

قال: كنا ظننا أَنَّ سَبِيلَ هَاتَيْنِ الْقَبِيلَتَيْنِ كَسَبِيلِ سَائِرِ النَّاسِ لَمَّا أَلْتَقَيْنَا مَعَهُمْ بِأَنَّا نَقْهَرُهُمْ قَهْرًا قَرِيبًا، ثُمَّ وَجَدْنَاهُمْ بِخِلَافِهِ. كَذَا عِنْدَ الْبَغْدَادِيِّ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ «قَدْ» مَقْدَرَةٌ أَيْ: وَكُنَّا قَدْ حَسِبْنَا... وَزُفَرُ شَاعِرٌ فَارِسٌ مِنَ الْأَمْرَاءِ، وَكَانَ سَيِّدَ قَوْمِهِ.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣٣١/٧، وشرح الحماسة للمرزوقي/١٥٥، والعيني ٢/٣٨٢، وشرح التصريح ٢٤٩/١، وشرح السيوطي/٩٣٠.

(٢) عجز البيت غير مثبت في م/٥، وكذا جاء في متن حاشية الشمني، وأشار إلى أنه يقع بتمامه في بعض النسخ.

(٣) أي: خالف البصريون الكوفيين في عدم اشتراط «قد» مع خبر «كان» وأخواتها. وانظر الآرتشاف/١١٦٧.

(٤) أي: إضمار «قد» في خبر «إِنْ» إِذَا كَانَ مَاضِيًا. وتقدّم هذا عند المصنّف في «قد». انظر ما سبق ٥٤٠/٢.

وقال الجميع: حَقُّ الماضي المُثَبِّتِ المُجَابِ بِهِ الْقَسَمِ أَنْ يُقَرَّنَ بِاللَّامِ و«قد»،
نحو: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾^(١).

وقيل في: ﴿قِيلَ أَصْحَبُ الْأَعْدُوذِ﴾^(٢) إنه جَوَابٌ لِلْقَسَمِ^(٣) على إضمار اللام^(٤)
و«قد» جميعاً؛ لِلطُّولِ^(٥).

وقال^(٦):

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حِلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا، فما إن من حديث ولا صالٍ
فَأَضْمَرَ^(٧) «قد».

وَأَمَّا ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِجَالًا مُّصَفَّرًا لِّظُلُومٍ مِنْ بَعْدِهِمْ يَكْفُرُونَ﴾^(٨) فَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّهُ

(١) سورة يوسف ٩١/١٢، وتقدّمت، انظر ما سبق ٥٣٧/٢، فقد ذكر هذا ابنُ عُصفور، انظر

المقرَّب ٢٠٥/١، وأنظر أيضاً حرف اللام/ لام الجواب، وهو فيما سبق ٢٧١/٣.

(٢) سورة البروج ٤/٨٥، وتقدّمت، انظر ما سبق «الأشياء التي تحتاج إلى رابط» ٦١٨/٥.

(٣) أي في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ * وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ * وَشَاهِدٍ مُشْهُودٍ﴾ سورة البروج ٨٥/
٣- ١.

(٤) ذكر السمين أنه على حذف اللام، وحسّن الحذف للطُّول، وأنه قيل: هو على حذف اللام
وقد، لقد قُتِلَ، وعلى هذا يكون «قُتِلَ» خبراً لا دُعاءً، ثم ذكر أوجهاً في الجواب.

انظر الدرر ٥٠٢/٦.

(٥) أي: طولُ الفصل بين القسم في الآية الأولى والجواب في الآية الرابعة حسّن حذف اللام
وقد، من جواب القسم.

(٦) البيت لأمرئ القيس، وتقدّم في «قد»، انظر ما سبق ٥٣٨/٢.

وكان ابنُ عُصفور قد ذكره شاهداً للاقتران باللام وحذفها في جواب القسم إذا كان بعيداً من
الحال، ولم يُقدِّر معه «قد». ارجع إلى ما سبق فهو أوضح مما ساقه هنا مختصراً.

(٧) ليس كذلك، فلا إضمار.

(٨) سورة الروم ٣٠/٥١.

من ذلك^(١)، وهو سهو؛ لِأَنَّ «ظَلُّوا» مُسْتَقْبَلٌ^(٢)؛ لِأَنَّهُ مُرْتَبٌّ عَلَى الشَّرْطِ، وسادَّ مَسَدٌ^(٣) جوابه، فلا سبيلَ فيه إلى «قد»؛ إِذِ الْمَعْنَى لَيَظْلُنَّ^(٤)، وَلَكِنَّ التَّوْنَ^(٥) لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي.

* * *

٢٥ - حَذَفَ «لَا» التَّيْبَرَةُ

حَكَى الْأَخْفَشُ^(٦) «لَا رَجُلَ وَامْرَأَةً» بِالْفَتْحِ، وَأَصْلُهُ: وَلَا أَمْرَأَةً، فَحُذِفَتْ «لَا»،

(١) أي: على تقدير «قد» في جواب القسم، أي: لقد ظَلُّوا.
وذكر السمين أنَّ قوله: «لَظَلُّوا» جواب القسم المَوْطَأَ له بـ «لئن»، وهو ماضٍ لفظاً مستقبَلٌ معنًى، ولم يُذَكَّرْ تقدير «قد» عن أحد، انظر الدرر ٣٨٢/٥.

(٢) ولا يقترن بقَدِّ إلا جواب القسم إذا كان ماضياً.

(٣) أي: أغنى جواب القسم عن جواب الشرط. وانظر الفريد ٧٦٤/٣.

(٤) هذا التقدير للخليل.

وقال بعده الهمداني: «ولعمري صدق فيما زعم؛ لأنَّه شرط وجزاء، وذلك بابُه الآتي دون الماضي» الفريد ٧٦٤/٣.

ونصَّ الخليل: «وسألته عن قوله عز وجل: ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِجَالًا...﴾ فقال: هي في معنى لَيَفْعَلُنَّ، كأنه قال: لَيَظْلُنَّ، كما تقول: والله لا فعلتُ ذاك أبداً، تريد معنى: لا أفعل...» الكتاب ٤٥٦/١.

(٥) أي: لا يُؤَكِّدُ الماضي بنوْنِي التوكيد؛ لأنَّه وقع فلا معنى لتوكيده، ولهذا لم يُؤَكَّدِ الفعل الواقع في جواب القسم في الآية وهو «لَظَلُّوا»، فلما قُدِّرَ على ما يُرادُّ منه - وهو المستقبل - دخلت اللام على ما نُقِلَ عن الخليل.

(٦) انظر نصَّ الأخفش في شرح الكافية الشافية/٥٢٦ قال: «وحكى الأخفش: لا رجلَ وامْرَأَةً بفتح التاء بلا تنوين على تقدير: لا رجلَ ولا امرأة، على تركيب المعطوف مع «لا» الثانية، ثم حُذِفَ [كذا]، ونُوِيَتْ وأَسْتُضِجِبَ مع نيتها ما كان من اللفظ بها». وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٣٤٨/١ «لا رَجُلَ وامْرَأَةً فيها».

وجاء النصُّ مُحَرَّفًا في الأرتشاف «لا رجل امرأة» كذا فقد سقطت الواو في الطباعة.

انظر فيه ص/١٣١١، وذكر أبو حَيَّان بعدها: أنها لغة ضعيفة، يعني حذف «لا».

وبقي البناء^(١) للتركيب^(٢) بحالِهِ.

* * *

٢٦ - حَذَفُ «لَا» النَّافِيَةِ^(٣) غَيْرَهَا^(٤)

يَطْرُدُ ذَلِكَ^(٥) فِي جَوَابِ الْقَسَمِ إِذَا كَانَ الْمَنْفِيُّ مُضَارِعاً نَحْوُ: «قَالُوا تَأَلَّهْ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفُ»^(٦).

وقوله^(٧):

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِداً [وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَذَبِكَ وَأَوْصَالِي]

(١) أي: في «امرأة».

(٢) أي: التركيب مع «لا» بقي بعد الحذف كما كان من قَبْلُ.

(٣) كذا جاء في م/١ «... النافية غيرها»، ومثله في م/٤، وفي م/٢ و٣ «حذف لا النافية» وقوله: «وغیرها» غير مثبت فيهما.

وفي م/٥ «حذف لا النافية وغيرها».

ولم أجد عند الشيخ محمد ومبارك تعليقاً على هذا الخلاف.

وفي حاشية الشمني ٢٦١/٢ «حذف لا النافية غيرها» أي: غير «لا» التبرئة. وفي بعض النسخ: وغيرها بالواو أي: وغير لا النافية وهو لا النافية، والصواب الأول؛ ولهذا لم يُمَثَّلْ إِلَّا لـ «لا» النافية.

(٤) أي: غير «لا» النافية للجنس المتقدمة.

(٥) أي: حذف «لا».

(٦) سورة يوسف ١٢/٨٥، وتقدمت في «إلا» ١/٤٧٧، واللام غير العاملة ٣/٢٥١.

(٧) قائله أَمْرُ الْقَيْسِ.

وروي: فقلت يمين الله ما أنا بأرح... ولا. شاهد فيه على هذه الرواية.

كما روي: فقلت لها تالله أبرح قاعداً.

وَيَقُلُ^(١) مع الماضي كقوله^(٢):

فَإِنْ شِئْتُ أَلَيْتُ بَيْنَ الْمَقَامِ م وَالرُّكْنِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ
نَسِيتُكَ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِي أُمِدُّ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ

وَيُسَهِّلُهُ^(٣) تَقَدَّمَ «لا» على الْقَسَمِ كقوله^(٤):

فَلَا وَاللَّهِ نَادَى الْحَيِّ قَوْمِي [هُدُوءًا بِالْمَسَاءَةِ وَالْعِلَاطِ]

= ورواية الديوان كما أثبتتها المصنّف.

وَرُوي يَمِينُ: بالرفع على الابتداء، وبالنَّصْب على تقدير: أَخْلَفُ يَمِينِ اللَّهِ، فهو منصوب على نزع الخافض، والشاهد فيه حَذْفُ «لا» قبل أُبْرَحَ: أي: لا أُبْرَحَ قاعداً.

فقد حُذِفَتْ «لا» من جواب الْقَسَمِ بأطراد.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٣٢/٧، والخزانة ٢٠٩/٤، ٢٣١، والكتاب ١٤٧/٢، والديوان/ ٣١.

(١) أي: يَقُلُ حَذْفُ «لا» مع الْفِعْلِ الماضي.

(٢) الْبَيْتَانِ لَأَمِيَّةَ بْنِ أَبِي عَائِدٍ الْهَذَلِيِّ. وفي م/ ١ «أُمِدُّ» كذا على البناء للمفعول، وفي البيت الثاني رواية: أَبَدَ، وَرَدَّ الْبَغْدَادِيُّ رواية الميم، وهو من أبيات مطلعها:

أَفْأَطَمَ حُبِّي بِأَلْأَسْعَدِ مَتَى عَهْدُنَا بِكَ لَا تَبْعَدِي

والمقام: مقامُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَام. أُمِدُّ: أَزِيدُ، به: الضمير للعقل، بل لِدَوَامِ الْعَقْلِ، السَّرْمَدِ: دوام الزَّمان.

والشاهد فيه حَذْفُ «لا» والتقدير: لا نَسِيْتُكَ، وذكر أَبْنُ مَالِكٍ أَنَّ الحذف وقع بسبب أَمْنِ اللَّبْسِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا يَصِحُّ إِلَّا بِتَقْدِيرِهِ.

وَأَمِيَّةٌ: شاعر مخضرم، وهو من شعراء الدولة الأموية ومُدَّاحِيهِمْ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٣٣/٧، والخزانة ٢٣١/٤، والهمع ٢٥٠/٤، وشرح السيوطي/ ٩٣١، وشرح الكافية الشافية/ ٨٤٦.

(٣) أي: يَسْهِّلُ حَذْفُ «لا» النافية إذا كان في جواب القسم إذا كان ماضياً تَقَدَّمَ «لا» على الْقَسَمِ، فهي دليلٌ على المحذوف.

(٤) البيت من قصيدة للمتخلِّ الْهَذَلِيِّ.

وروايته عند البغدادي وفي شعر الهذليين: نادى الْحَيِّ ضَيْفِي..

وَسَمِعَ^(١) بِدُونِ الْقَسَمِ كَقَوْلِهِ^(٢):

وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ يُلَاقُونَهُ حَتَّى يَأْوُبَ الْمُتَّخِلُ
وَقَدْ قِيلَ بِهِ^(٣) فِي «يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا»^(٤)، أَيْ: لَيْلًا، وَقِيلَ^(٥):

= قَالَ السُّيُوطِيُّ: أَيْ لَا يَطْمَعُونَ فِي مُشَارَكَتِي، وَلَا فِي تَحْوِيلِ الضَّيْفِ عَنِّي...». قَالَ الْبَغْدَادِيُّ: وَلَيْسَ فِي الشَّاهِدِ ذِكْرُ الضَّيْفِ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُنَبِّهَ أَوَّلًا بِقَوْلِهِ: صَوَابُهُ: فَلَا وَاللَّهِ نَادَى الْحَيِّ ضَيْفِي». وَكَذَا رَوَاةُ الدِّيَوَانِ، وَرُؤْي: فَلَا وَأَيِّكَ. وَذَكَرَهُ أَبْنُ مَالِكٍ:

فَلَا وَاللَّهِ نَادَى الْحَيِّ ضَيْفِي هَدُوءًا بِالمَسَاءِ وَالْعِلَاطِ
وَهُوَ بَيْتٌ لِأَبِي أُسَامَةَ الْجَشْمِيِّ. كَذَا عِنْدَ الْبَغْدَادِيِّ، مَعَ أَنَّهُ الرَّوَاةُ عَنِ الْمُتَّخِلِ فِي شَعْرِ
الْهَذَلِيِّينَ.

وَأَثَبْتُ الْأَمِيرَ فِي الْحَاشِيَةِ ١٧١/٢ أَنَّ الْبَيْتَ لِأَبِي أُسَامَةَ الْجَشْمِيِّ، وَذَكَرَ أَنَّهُ نَقَلَهُ عَنِ
السُّيُوطِيِّ. كَذَا!

وَالشَّاهِدُ فِي «الْبَيْتِ حَذَفُ «لَا» وَالتَّقْدِيرُ: لَا وَاللَّهِ لَا يَنَادِي الْحَيَّ ضَيْفِي وَمَعْنَى الْبَيْتِ: أَنَّهُ لَا
يُنَادِي بَعْضَ قَوْمِي، أَوِ الْحَيَّ ضَيْفِي بَعْدَ سَاعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ، فَهُوَ مُكْرَمٌ لَا يُسَيَّءُ إِلَيْهِ أَحَدٌ.
انْظُرْ شَرْحَ الشُّوَاهِدِ لِلْبَغْدَادِيِّ ٣٣٥/٧، وَدِيَوَانَ الْهَذَلِيِّينَ ٢١/٢، وَالْهَمْعَ ٢٥٦/٤.

(١) أَيْ: سَمِعَ حَذَفُ «لَا».

(٢) الْبَيْتُ لِلنَّمْرِ بْنِ تَوَلَبِ الصَّحَابِيِّ، وَضَبَطَ «قَوْلِي» بِضَمِّ الْقَافِ، وَلَعَلَّهُ غَيْرُ الصَّوَابِ،
وَالْتَّقْدِيرُ فِي الْبَيْتِ: لَا تَلَاقُونَ الْبَعِيرَ بَعْدَ إِطْلَاقِكُمْ إِيَّاهُ حَتَّى يَعُودَ الْمُتَّخِلُ، وَالْمُتَّخِلُ
هُوَ أَبْنُ الْحَارِثِ بْنِ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ. شَاعِرٌ مُقْتَلٌ مِنْ شَعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَقَدْ قَتَلَهُ النُّعْمَانُ
أَبْنُ الْمَنْذَرِ بَعْدَ أَنْ أَتَاهُمَا بِأَمْرَاتِهِ، وَتَضَرَّبَ الْعَرَبُ بِهِ الْمَثَلُ.

انْظُرْ شَرْحَ الشُّوَاهِدِ لِلْبَغْدَادِيِّ ٣٣٧/٧، وَشَرْحَ السُّيُوطِيِّ ٩٣١/١، وَالْعَيْنِي ٣٩٥/٢.

(٣) أَيْ: بِحَذْفِ «لَا».

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ ١٧٦/٤، وَتَقَدَّمَتْ فِي مَوَاضِعَ أَوَّلَهَا «أَنْ»، انْظُرْ مَا سَبَقَ ٢٢٤/١ «بِمَعْنَى
لَيْلًا...». وَأَنْظُرْ هَذَا فِي «لَا» ٣٣٤/٣.

(٥) ذَكَرَ هَذَا فِي ٣٣٥/١ قَالَ: «أَيُّ: كِرَاهِيَةٌ أَنْ تَضِلُّوا»، وَانْظُرِ التَّبْيَانَ لِلْعَكْبَرِيِّ/٤١٤.

المحذوف مضاف، أي: كراهة^(١) أَنْ تَضِلُّوا.

* * *

٢٧ - حَذْفُ «مَا» النَّافِيَةِ

ذَكَرَ أَبُو مُعْطٍ^(٢) ذَلِكَ^(٣) فِي جَوَابِ الْقَسَمِ، فَقَالَ فِي الْفَيْتَةِ^(٤)(٥):

وإِنْ أَتَى الْجَوَابُ مَنْفِيًّا بِـ «لَا» أَوْ «مَا» كَقَوْلِي: «وَالسَّامَا مَا فَعَلًا»

فَلِإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ إِذْ أَمِنُوا الْإِلْبَاسَ حَالَ الْحَذْفِ

قَالَ أَبُو الْخَبَّازِ^(٦): «وَمَا رَأَيْتُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ إِلَّا حَذْفَ «لَا»، وَقَالَ لِي

شَيْخُنَا: «لَا يَجُوزُ حَذْفُ «مَا»؛ لِأَنَّ التَّصْرُفَ فِي «لَا» أَكْثَرُ مِنَ التَّصْرُفِ فِي

«مَا». انتهى.

(١) فِي م/٣ وَه «كراهية».

(٢) فِي م/٢ وَه «معطي».

وَأَبْنُ مُعْطٍ هُوَ يَحْيَى بْنُ مُعْطٍ بْنِ عَبْدِ التَّوَرِ أَبُو الْحُسَيْنِ زَيْنُ الدِّينِ الزَّوَاوِيُّ الْمَغْرِبِيُّ الْحَنْفِيُّ النَّحْوِيُّ، كَانَ إِمَامًا مُبَرِّزًا فِي الْعَرَبِيَّةِ، شَاعِرًا مُخْبِنًا، قَرَأَ عَلَى الْجَزُولِيِّ وَغَيْرِهِ، وَسَمِعَ مِنْ أَبِي عَسَاكِرٍ، وَأَقْرَأَ النَّحْوَ بِدَمَشَقٍ وَمِصْرَ.

وُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِينَ وَخَمْسِمِئَةٍ، وَمَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَسِتْمِئَةٍ، وَلَهُ الْأَلْفِيَّةُ فِي النَّحْوِ، وَالْفُصُولُ، وَكُتِبَ كَثِيرَةٌ. انظر بغية الوعاة ٣٤٤/٢.

(٣) أي: حَذْفُ «مَا» بَعْدَ الْقَسَمِ.

(٤) سَمَّاها «الدَّرَّةُ الْأَلْفِيَّةُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ». وَتَقَدَّمَ انظر ٣٩٦/٣.

(٥) فِي طَبْعَةِ مِبارَكٍ وَالشَّيْخِ مُحَمَّدٍ: إِنَّ أَمِينَ الْإِلْبَاسِ، وَمِثْلَهُ فِي حَاشِيَةِ الْأَمِيرِ وَالدَّسُوقِيِّ. وَمَا أَثْبَتَهُ هُوَ مَا تَوَاتَرَ فِي الْمَخْطُوطَاتِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ.

(٦) أي: فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ، وَتَقَدَّمَ ذَكَرَهَا فِي «لَوْ» انظر ما سبق ٣٩٦/٣.

وَأَنْشَدَ أَبْنُ مَالِكٍ^(١)^(٢):

فَوَاللهِ مَا نَلْتُمُ وَمَا نِيلَ مِنْكُمْ بِمُعْتَدِلٍ وَفَقِي وَلَا مُتَقَارِبٍ

وقال: «أَصْلُهُ: ما ما نلتُم». ثم في بعض كُتُبِهِ قَدَّرَ المحذوف «ما»^(٣) النَّافِيَةَ، وفي بعضها^(٤) قَدَّرَهُ «ما» المَوْصُولَةَ^(٥).

* * *

(١) أنشده أَبْنُ مَالِكٍ في شرح الكافية الشافية. انظر/٨٤٦.

(٢) قائله عبدالله بن رواحة رضي الله عنه، كذا عند أَبْنِ مَالِكٍ، ثم نَسَبَهُ في شرح التسهيل لحسان بن ثابت.

المعتدل: المعادل، الوفق: الموافق.

قال البغدادي: يقول: إِنَّ ما أَصَبْتُمُ منا في الحرب ليس يعادل ما أَصَبْنَا مِنْكُمْ فيها، بل إصابَتنا فيكم أَشْنَعُ وَأَهْوَل.

والشاهد فيه: حَذَفُ «ما» النافية.

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٦/٧، وشرح الكافية الشافية/٨٤٦، وشرح التسهيل لأَبْنِ مَالِكٍ ٣٩/١، والهمع ٢٤٩/٤، والخزانة ٢٣١/٤.

(٣) هذا ما قَدَّرَهُ في شرح الكافية الشافية/٨٤٧ قال: «أراد: ما نلتُم وما نِيلَ مِنْكُمْ بمعتدل، فحذف «ما» النافية، وأبقى «ما» الموصولة، وجاز ذلك لدلالة الباء الزائدة في الخبر، ولدلالة العطف بـ «ولا».

(٤) ذكر هذا في شرح التسهيل ٣٩/١، فقد ذكر أَنَّ الموصول إذا كان أَسْمًا أجاز الكوفيون حَذْفَهُ، وهو يقول بقولهم وإن كان خلاف البصريين، وذكر أَنَّ ذلك ثابتٌ بالقياس والسمع، ثم ساق البيت معزواً لحسان، وقال بعده: «أراد ما الذي نلتُم وما نِيلَ مِنْكُمْ».

(٥) قال الدماميني «يحتمل أن يجعل قوله «بمعتدل» مفعولاً به، والباء زائدة، و«ما» المذكورة نافية في الموضعين، والفعلان تنازعا، وحُذِفَ المفعولُ من أحدهما، فلا يحتاج إلى تقدير «ما» لا نافية ولا موصولة».

انظر حاشية الشمني ٢٦٢/٢، وأستحسنه البغدادي انظر شرح الشواهد ٣٤٧/٧، قال: «وهو جيد».

٢٨ - حَذَفُ «مَا» الْمَصْدَرِيَّةِ

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ فِي قَوْلِهِ^(١):

بِأَيَّةِ يُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْثًا [كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا]
وَالصَّوَابُ أَنَّ «آيَةً» مُضَافَةٌ إِلَى الْجُمْلَةِ كَمَا مَرَّ^(٢).
وَعَكْسُهُ^(٣) قَوْلُ سَيِّوِيهِ فِي قَوْلِهِ^(٤):

[أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِّي تَمِيمًا] بِأَيَّةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا
إِنَّ «مَا» زَائِدَةٌ^(٥)، وَالصَّوَابُ: أَنَّهَا^(٦) مَصْدَرِيَّةٌ.

* * *

(١) البيت منسوب للأعشى، وتقدّم في «الجملة المضاف إليها»، انظر ما تقدّم ٢٠٥/٥. وكان الشاهد فيه إضافة «آية» إلى «يقدمون».

وأستشهد به هنا لما ذهب إليه أبْنُ جُتَيٍّ من أَنَّ «آية» مضافة إلى المصدر، و«ما» المصدرية محذوفة، وَأَنَّ الأصل: بِأَيَّةِ مَا يقدمون: أي: بِأَيَّةِ إقدامهم الخيلَ شعْثًا. وانظر الخزانة ١٣٦/٣، وانظر كلام المصنّف فيما تقدّم ٢٠٦/٢.

وذهب الأَعْلَمُ إلى مثل هذا التقدير: وهو إضافة آية إلى «تقدمون» على تأويل المصدر، أي: بِأَيَّةِ إقدامكم، يريد أَنَّ المعنى عليه لَا أَنَّ الفعل مؤوّل بحرف مصدرية مقدّر. انظر شرح الشواهد للبغدادى ٢٧٧/٦، والكتاب ١/٤٦٠ «الأعلم - في شرح البيت».

(٢) انظر ما سبق ٢٠٥/٢، ٢٠٧ فقد تعقّب أبْنُ جُتَيٍّ بأنّ فيه حذف موصول حرفي وبقاء صلته.

(٣) أي: عكس البيت السابق. فقد جاء البيت الآتي مُصَرَّحاً فيه بـ «ما».

(٤) تقدّم البيت في ٢٠٦/٥ وقائله يزيد بن عمرو الصّبيّ الكلابيّ.

(٥) ذكر سيّوِيهِ أَنَّ «ما» لَغَوٌ. انظر الكتاب ١/٤٦١.

قال الأَعْلَمُ: «الشاهد فيه إضافة «آية» إلى «يُحِبُّونَ» وما: زائدة للتوكيد».

(٦) أي: «ما»، وآية: مضافة إلى المصدر لا إلى جملة «تُحِبُّونَ الطعاما».

٢٩ - حَذَفُ «كي» المصدرية

أَجَارَهُ السَّيرَافِي فِي نَحْوِ ^(١) «جِئْتُ لِتُكْرِمَنِي»، وَإِنَّمَا ^(٢) يُقَدَّرُ الْجُمْهُورُ هُنَا «أَنْ» بِعَيْنِهَا؛ لِأَنَّهَا أُمُّ الْبَابِ، فَهِيَ أَوْلَى بِالتَّجَوُّزِ ^(٣).

٣٠ - حَذَفُ أَدَاةِ الْأَسْتِثْنَاءِ

لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَجَارَهُ ^(٤)، إِلَّا أَنَّ السَّهْلِيَّ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٥): «وَلَا نَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ» ^(٦) الْآيَةَ: «لَا يَتَعَلَّقُ الْأَسْتِثْنَاءُ بِ «فاعل» إِذْ لَمْ يَنْتَهَ عَنْ أَنْ يَصِلَ

(١) التَّحْدِيدُ عِنْدَ السَّيرَافِيِّ: جِئْتُ لَكِي تَكْرِمَنِي، ثُمَّ حُذِفَتْ «كي» وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَنْهُ فِي «كي»، انْظُرْ مَا سَبَقَ ٤٠/٣.

(٢) حَدِيثُهُ هَذَا يَرُدُّ بِهِ رَأْيَ السَّيرَافِيِّ.

(٣) قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي «كي»: وَالْأَوَّلُ أَوْلَى [أَي: النَّصْبُ بِأَنْ مَضْمُورَةٌ فِي الْمَثَالِ] لِأَنَّ «أَنْ» أَمْكَنُ فِي عَمَلِ النَّصْبِ مِنْ غَيْرِهَا؛ فَهِيَ أَقْوَى عَلَى التَّجَوُّزِ فِيهَا بِأَنْ تَعْمَلَ مَضْمُورَةً انْظُرْ ٤٠/٣، وَانْظُرِ الْهَمْعَ ٤٠/٤، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ الشَّافِيَةَ/١١٥٢.

(٤) تَعَقُّبُهُ الذَّمَامِيَّ بِقَوْلِهِ: «هَذَا عَجِيبٌ جَدًّا، كَيْفَ لَا يَعْلَمُ الْمُصَنِّفُ أَحَدًا أَجَارَهُ غَيْرَ السَّهْلِيِّ وَالْمَسْأَلَةَ فِي التَّسْهِيلِ، وَقَدْ كَتَبَ مِنْهُ نُسَخًا، وَمَلَأَ بِحَوَاشِيهِ، وَفِيهِ بَابُ التَّنَازُعِ، وَنَحْوُ «مَا قَامَ وَقَعْدٌ إِلَّا زَيْدٌ» مَحْمُولٌ عَلَى الْحَذْفِ لَا عَلَى التَّنَازُعِ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ، يَغْنِي أَنْ التَّقْدِيرُ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا قَعْدٌ إِلَّا زَيْدٌ، فَهَلْ هَذَا شَيْءٌ غَيْرُ حَذْفِ أَدَاةِ الْأَسْتِثْنَاءِ وَالْمُسْتِثْنَى جَمِيعًا، وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِالْمَسْأَلَةِ أَيْضًا، وَاخْتَارَ فِيهَا ذَلِكَ أَيْ: أَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى الْحَذْفِ دُونَ التَّنَازُعِ».

وَعَلَّقَ عَلَى هَذَا الشُّمْنِي بِقَوْلِهِ: وَأَقُولُ هَذَا لَا يَرُدُّ عَلَى الْمُصَنِّفِ؛ فَإِنَّ مَرَادَهُ حَذْفُ أَدَاةِ الْأَسْتِثْنَاءِ وَحْدَهَا... انْظُرِ الْحَاشِيَةَ ٢٦٢/٢.

(٥) «... ذَلِكَ عَدَا * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَادُّرُّكَ إِذَا سَيِّئْتُ وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِي رَبِّي لِأَقْرَبَ

مِنْ هَذَا رَشَدًا» سُورَةُ الْكَهْفِ ١٨/٢٣ - ٢٤.

(٦) «إِنِّي فَاعِلٌ» مُثَبَّتٌ فِي م/٤، وَلَيْسَ فِي بَقِيَّةِ الْمَخْطُوطَاتِ.

﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ بقوله: ﴿ذَلِكَ﴾، ولا بالنهاي^(١)؛ لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «أَنْتَ مَنْهِيٌّ عَنْ أَنْ تَقُومَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ»^(٢)، فَلَسْتَ بِمَنْهِيٍّ^(٣)، فَقَدْ سَلَّطْتَهُ عَلَى أَنْ يَقُومَ وَيَقُولَ^(٤): «شَاءَ اللَّهُ ذَلِكَ» وتَأَوَّلُ ذَلِكَ^(٥) أَنَّ الْأَصْلَ^(٦) إِلَّا قَائِلًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، وَحَذَفُ الْقَوْلِ كَثِيرٌ. أَنْتَهَى.

فَتَضْمَنَ^(٧) كَلَامُهُ حَذْفَ أَدَاةِ الْأَسْتِثْنَاءِ وَالْمُسْتِثْنَى جَمِيعًا، وَالصُّوَابُ أَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ مُفْرَعٌ^(٨)، وَأَنَّ الْمُسْتِثْنَى مَصْدَرٌ، أَوْ حَالٌ^(٩)، أَيْ: إِلَّا قَوْلًا^(١٠) مَصْحُوبًا بِ «أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» أَوْ إِلَّا مُتَلَبِّسًا^(١١) بِ «أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ». وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ الْقَوْلُ مَصْحُوبًا بِذَلِكَ إِلَّا مَعَ حَرْفِ الْأَسْتِثْنَاءِ. فَطَوَى ذِكْرَهُ^(١٢) لِذَلِكَ^(١٣)؛

(١) أَيْ: وَلَا بِالْمَنْهِيِّ عَنْهُ، فَالْمَخَاطَبُ لَيْسَ بِمَنْهِيٍّ عَنْ شَيْءٍ إِذْ يُمْكِنُ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ، وَيَذْعِي أَنَّ اللَّهَ شَاءَ ذَلِكَ الْأَمْرَ. دِسُوقِي ٢٦٧/٢.

(٢) أَيْ: إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ الْقِيَامَ.

(٣) أَيْ: لَسْتُ بِمَنْهِيٍّ عَنِ الْقِيَامِ.

(٤) أَيْ: إِذَا صَدَرَ مِنْهُ قِيَامٌ.

(٥) أَيْ: فِي الْآيَةِ.

(٦) فَقَدْ حَذَفَ الْأَدَاةَ وَالْمُسْتِثْنَى: إِلَّا قَائِلًا.

(٧) هَذَا أَعْتَرَضَ عَلَى السَّهْلِيِّ. فَقَدْ قَرَّرَ الْآيَةَ فِي حَذْفِ الْأَدَاةِ وَخَذَهَا، فَإِنَّ الْمَحذُوفَ هُوَ الْأَدَاةُ وَالْمُسْتِثْنَى.

(٨) هَذَا لَا بَيْنَ الْحَاجِبِ. وَقَدْ ذَكَرَهُ الدَّمَامِينِي. انْظُرِ الشُّمْنِي ٢٦٢/٢.

(٩) وَعَلَى كَلَا التَّقْدِيرَيْنِ هُوَ مَحذُوفٌ.

(١٠) هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِيَّةِ.

(١١) هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى الْحَالِيَّةِ. وَهَذَا لِلزَّمْخَشَرِيِّ قَالَ: «وَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، يَعْنِي إِلَّا مُتَلَبِّسًا بِمَشِينَةِ اللَّهِ قَائِلًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

انْظُرِ الْكَشَافَ ٢٥٦/٢، وَالْبَحْرَ ١١٥/٦، وَالذَّرَّ الْمَصُونُ ٤٤٦/٤، ٤٤٧.

(١٢) أَيْ: ذَكَرَ «إِلَّا» حَرْفَ الْأَسْتِثْنَاءِ.

(١٣) لِلتَّلَازُمِ بَيْنَ الْقَوْلِ الْمُقَدَّرِ وَ«إِلَّا».

وعليهما^(١) فالباء مَحذُوفَةٌ من «أَنَّ»^(٢).

وقال بعضهم^(٣): «يجوز أَنْ يكون «أَنْ يشاء الله» كلمة تأييد، أي: لا تقولته أبداً، كما قيل في^(٤): «وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا»^(٥)، لأنَّ عَوْدَهُمْ في ملَّتْهم مما لا يَسَاوُهُ اللهُ سُبْحَانَهُ.

وجَوَزَ الزمخشري^(٦) أَنْ يكون المعنى: ولا تقولنَّ ذلك إِلَّا أَنْ يشاء الله أَنْ تقوله بَأَنْ يَأْذَنْ لك فيه.

ولمَّا قَالَهُ مُبْعَدٌ، وهو أَنْ ذلك^(٧) معلومٌ في كُلِّ أَمْرٍ ونَهْيٍ. ومُبْطَلٌ، وهو أَنَّهُ يقتضي النّهْيَ عن قول «إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدَاً» مُطْلَقاً، وبهذا يَرُدُّ أيضاً قول مَنْ

(١) أي: على جعل المستثنى مصدراً أو حالاً.

(٢) هذا للزمخشري: قال: «ولا تقولن ذلك القول إِلَّا أَنْ يشاء الله أَنْ تقوله بَأَنْ يَأْذَنْ لك فيه. والثاني: ولا تقولته إِلَّا بَأَنْ يشاء الله، أي إلا بمشيئة الله، وهو في موضع الحال». الكشاف ٢/٢٥٦.

(٣) يعلم ابن هشام - رحمه الله - أَنَّ القائل الزمخشري، فلماذا يعزوه إلى بعضهم، والمسألة كلها منقولة من الكشاف؟!

قال الزمخشري: «وفيه وجه ثالث، وهو أَنْ يكون «إِنْ شاء الله» في معنى كلمة تأييد، كأنه قيل: ولا تقولته أبداً، ونحوه قوله: وما يكون لنا أَنْ نعود فيها إِلَّا أَنْ يشاء الله؛ لأنَّ عودهم في ملَّتْهم مما لن يشاءه الله...». انظر الكشاف ٢/٢٥٦.

(٤) الآية: «قَدْ أَفْتَرْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عَدَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ بَخَعْنَا اللَّهُ إِلَيْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبُّنَا أَفَتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ» سورة الأعراف ٨٩/٧.

(٥) قوله: «رَبُّنَا» مثبت في م/١، وليس في بقية المخطوطات.

(٦) انظر النص، فقد نقلته قبل قليل من الكشاف ٢/٢٥٦.

(٧) أي: ما قَدَرَهُ من قوله: «بَأَنْ يَأْذَنْ لك فيه».

رَعَمَ أَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ مُنْقَطِعٌ^(١)، وقول^(٢) من رَعَمَ أَنَّ ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ كِنَايَةٌ عَنِ التَّأْيِيدِ.

٣١ - حَذْفُ لَامِ التَّوْطِئَةِ

(٣) ﴿وَأِنْ لَّمْ يَنْتَهُوْا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٤)، ﴿وَأِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ

(١) ذهب إلى هذا أبو حَيَّان فقد قال: «وإلا أن يشاء الله، أستثناء لا يمكن حمله على ظاهره؛ لأنه يكون داخلاً تحت القول، فيكون من المقول، ولا ينهيه الله أن يقول: إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله؛ لأنه كلام صحيح في نفسه، لا يمكن أن ينهى عنه، فأحتج في تأويل هذا الظاهر إلى تقدير.

فقال ابن عطية: في الكلام حَذْفُ يَقْتَضِيهِ الظاهر، وَيُحَسِّنُ الإيجاز، تقديره: إلا أن تقول إلا أن يشاء الله، أو إلا أن تقول: إن شاء الله، فالمعنى: إلا أن تذكر مشيئته، فليس: إلا أن يشاء الله، من القول الذي نهي عنه».

انظر البحر ١١٤/٦، والذَرِّ المصون ٤٤٧/٤، والمحزَّر لابن عطية ٢٧٧/٩ وبعد أن ذكر ابن عطية ما نقلته لك من خلال نص أبي حَيَّان قال: «وقالت فرقة: قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ أستثناء من قوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ﴾، يعني أنه أستثناء مُتَّصِلٌ عَلَى رَأْيِ هَذِهِ الْفِرْقَةِ.

(٢) أي وَيُرَدُّ بِمَا ذَكَرَهُ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ، فهو الذي ذهب إلى التأييد في المسألة، وتقدم النص فيها عن الكشف.

(٣) سورة المائدة ٧٣/٥، وتقدمت ١٠٤/٢ «إذا»، وأنظر لام الجواب في ٢٧٧/٣. وقد ذكر في لام الجواب في هذه الآية أن ما فيها لا يكون إلا جواباً للقسم، وليست موطئة.

وهذا يقتضي أن اللام الموطئة محذوفة قبل القسم المقدَّر، أي: ولئن لم ينتهوا، أي: والله لئن لم ينتهوا لَيَمَسَّنَّ.

وذكر مثل هذا التقدير أيضاً في الجملة المُجَابِ بِهَا الْقَسَمِ. انظر ١٤٣/٥ قال: «التقدير والله لَيَمَسَّنَّ لئن لم ينتهوا يَمَسَّنَّ»، ورأى فيه استغناء بجواب القسم المقدَّر قبل الشرط المجرَّد من لام التوطئة.

(٤) «الذين كفروا» زيادة من م/٥، وليست في بقية المخطوطات.

إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ^(١)، «وَأِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ»^(٢)، بخلاف^(٣)
«وَلَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمَنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ»^(٤)

* * *

٣٢ - حَذَفُ الْجَارِ

يَكْثُرُ وَيَطْرُدُ^(٥) مع أن^(٦) وأن نحو: «يَعْمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا»^(٧) أي: بأن،

(١) سورة الأنعام ١٢١/٦. وتقدّمت انظر ١٠٤/٢، ٢٧٦/٣، ٥٢٠/٥.

وذكر في الموضع الأول أن جملة «إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ» جواب لِقَسَمٍ محذوفٍ مُقَدَّرٍ قبل الشرط، ويكون التقدير على هذا: والله لئن أطعتموهم، فقد حُذِفَ الْقَسَمُ، وكذا اللام الموطئة له من بعده.

(٢) أول الآية: «قَالَا رَبَّنَا طَعَنَّا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا» سورة الأعراف ٢٣/٧، والتقدير في الآية: والله لئن لم تغفر لنا... لنكوننَّ.

فقد حذف القسم واللام الموطئة، ودليل ذلك التوكيد في الجواب: لنكوننَّ.

(٣) أي: ما سبق حُذِفَ منه اللام الموطئة بخلاف الآية الآتية؛ فإنها لا حَذَفَ فيها، ولا قَسَمٍ مُقَدَّرٍ.

(٤) سورة هود ٤٧/١١، وتقدّمت في «إن»، انظر ما سبق ١٢٥/١ - ١٢٦.

أَكُنْ: جواب الشرط إلا تغفر لي، ولا قَسَمٍ ولا حَذَفٍ.

(٥) ذكر من قَبْلُ أَنَّ هذا الحذف قياس. انظر ٦٩٥/٥، وذكر مَحَلَّ «أَنْ وَأَنَّ» أَنَّهُ نَصَبٌ عِنْدَ الْخَلِيلِ بَعْدَ حَذَفِ الْجَارِ، وكذا عند أكثر النحويين، وَأَنَّ سَيَبِيهِ جَوَزَ أَنَّ يَكُونَ الْمَحَلُّ جَرًّا.

(٦) في م/١ و٣ كما أثبتته، وفي بقية المخطوطات مع «أَنْ وَأَنَّ»، ومثله في المطبوع.

(٧) تنسمة الآية: «... قُلْ لَا تَمْنُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْتُكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» سورة الحجرات ١٧/٤٩.

وذكروا في الموضعين غير تقدير المصنّف «أَنْ أَسْلَمُوا» مفعول به، وضمّن «يمنون» معنى «يعتدون»، كأنه قيل: يَتَعَدُّونَ عَلَيْكَ إِسْلَامَهُمْ مَاثِنِينَ بِهِ عَلَيْهِ؛ ولهذا صُرِّحَ به في قوله: «قُلْ لَا تَمْنُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ».

وَمِثْلُهُ: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾^(١)، ﴿وَنَظْمَعُ أَنْ يَدْخِلَنَا رَبَّنَا﴾^(٢)، ﴿وَأَنْ أَلْمَسَ الْجِدَّ لِلَّهِ﴾^(٣)، أي^(٤): وَلِأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ. ﴿أَيَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا﴾^(٦) أي^(٧): بِأَنْتُمْ.

وجاء في غيرهما^(٨) نحو: ﴿قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾^(٩)،

= والتقدير الثاني: أي: يمتُّون عليك لِأَجْلِ أَنْ أَسْلَمُوا، فقد جعلوه من باب المفعول من أَجْلِهِ.

وَقَدَّرُوا فِي آخِرِ الْآيَةِ: «أَنْ هَذَا كُمْ» بمعنى: إِذْ هَذَا كُمْ، فهي تفيد التعليل.

انظر مثل هذا في الدَّرِّ المصون ٧٢/٦، فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ هُوَ حَدِيثُ شَيْخِهِ أَبِي حَيَّانَ فِي الْبَحْرِ ١١٧.

(١) تَمَّةُ الْآيَةِ: «... خَطِئْتَنِي يَوْمَ الذِّبْرِ» سورة الشعراء ٨٢/٢٦، وتقدير الجاز: فِي أَنْ يَغْفِرَ لِي.

(٢) الْآيَةُ: «وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْغَيِّ وَنَظْمَعُ أَنْ يَدْخِلَنَا رَبَّنَا مَعَ الْقَوَّيِّ الصَّالِحِينَ» سورة المائدة ٨٤/٥.

التقدير في الآية: ونظمع في أَنْ يَدْخِلَنَا.

(٣) سورة الجن ١٨/٧٢، وتقدَّمت في «الأُمُور التي يتعلَّى بها القاصر» ٦٩٨/٥، وقال من قبل: «... لا تدعوا مع الله أحداً لأن المساجد لله...».

وذكرت في الآية في الموضوع المحال عليه وجهاً آخر وهو أنه معطوف على ما قبله وهو «أنه أستمع» انظر هذا في الحاشية/٥.

(٤) قوله: «أي: ولأنَّ المساجد لله» غير مثبت في م/١ و٢، و٥، وأثبت في م/٤، وهو مثبت في المطبوع. وفي م/٣ «أي ولأنَّ» ولم يثبت بقية النص.

(٥) سورة المؤمنون ٣٥/٢٣، وتقدَّمت في اللام، انظر ٢١١/٣ «لام التبيين».

(٦) «وكنتم تراباً» زيادة من م/٥.

(٧) «أي: بأنكم» غير مثبت في م/١، وانظر الدر المصون ١٨٢/٥ ففيها غير هذا التقدير.

(٨) أي: في غير «أَنْ» و«أَنَّ».

(٩) سورة يس ٣٩/٣٦، وتقدَّمت في اللام، انظر ما سبق ٢٠٤/٣.

أي: قَدَرْنَا له^(١)، ﴿وَبَغُونَهَا عَوَجًا﴾^(٢) أي^(٣): يَبْغُونُ لها، ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾^(٤) أي^(٥): يَخَوْفُكُمْ بِأَوْلِيَائِهِ.

وقد^(٦) يُحَذَفُ^(٧) مع بقاء الجرِّ كقول رُؤَبَةَ - وقد قيل له: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ -
«خَيْرِ عَافَاكَ اللَّهُ»^(٨)،

(١) هذا أحد التقديرين، وقيل: التقدير: ذا منازل، فهو حال أو مفعول ثانٍ؛ لأنَّ قَدَرْنَاهُ بمعنى صَبَرْنَاهُ. انظر هذا عن العكبري في الموضع المحال إليه الحاشية/٢.

(٢) الآية: ﴿الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عَوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَفِرُونَ﴾ سورة الأعراف ٤٥/٧، وانظر سورة هود ١٩/١١، وإبراهيم ٣/١٤.
وجاءت في م/٣ «تبغونها» بالمشثاة من فوق، وهي في سورة آل عمران ٩٩/٣، والأعراف ٨٦/٧.

والذي ذكره المصنّف من هذه الآيات في ٣/٢٠٤ لحذف اللام هو «تَبْغُونَهَا»، وأثبت فيها آية سورة آل عمران. وانظر في الموضع المحال عليه الحاشية/١.

(٣) في م/٣ و٤ «أي: تبغون».

(٤) تنمة الآية: ﴿... فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ سورة آل عمران ١٧٥/٣.

(٥) فيه غير هذا التقدير. انظر الدَّرَّ ٢/٢٦٣، وقد ذكر تقدير حرف الجرِّ وَرَدَّه، وما ذَهَبَ إليه هو أن «يخوف» تعدى لمفعولين، والأول منهما محذوف أي: يخوفكم أولياءه، أو أنَّ المفعول الثاني هو المحذوف، وأولياءه هو الأول، والتقدير: يخوف أولياءه شَرَّ الْكُفَّارِ، ثم قال: «الثالث: ذكره بعضهم، أنَّ المفعولين محذوفان، وأولياءه نَصَبٌ على إسقاط حرف الجرِّ، والتقدير: يخوفكم الشَّرُّ بأوليائه... وكانَ هذا القائل رأى قراءة أُبَيِّ والنخعي «ويخوف بأوليائه»، فظنَّ أن قراءة الجمهور مثلها في الأصل، ثم حذفت الباء، وليس كذلك...».

(٦) ساقه على التقليل، وذهب أبْنُ مَالِكٍ إلى أنَّ حذف الجارِّ قياسيٌّ.

(٧) أي: الجارُّ.

(٨) انظر هذا القول فيما تقدّم ٣/١٣٩ في «كيف»، وفي شرح المفصل ٥١/٢، وفي

الهمع ٤/٢٢٥ جعل هذا أبو حَيَّان من الشاذِّ الذي لا يُقَاسُ عليه. وانظر هذا في =

وقولهم: «بكم درهم اشتريت»^(١)، ويقال في القسم^(٢): «الله لأفعلن».

* * *

٣٣ - حَذْفُ «أَنْ» النَّاصِبَةِ

هو مُطَرَّد^(٣) في مواضع مَعْرُوفَةٍ، وشاذٌّ في غيرها، نحو^(٤): «حَذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ» و^(٥) «مُرْهُ يَحْفِرْهَا» و^(٦) «لَا بُدَّ مِنْ تَتَبَّعْهَا».

= الأرتشاف/١٧٥٧، ولم يَغْزُ القولُ إلى رؤية، بل قال: «جعلوا قول العرب...»، ووجدت الشمي ينقل عن أبي حَيَّان أَنَّ مثل هذا ينبغي أن يثبت في القياس. انظر الحاشية ٢٦٧/٢. (١) وذلك على تقدير: بكم من درهم. وهذا على مذهب الخليل وسيبويه والجماعة، وهو عند الزجاج جَرٌّ على الإضافة. وانظر ما سبق ٤٧/٣، الحاشية/٢. (٢) أي: والله... .

(٣) في حاشية الشمي ٢٦٣/٢ «هي عشرة مواضع، حَمْسَةٌ: إضمار «أَنْ» فيها على سبيل الوجوب، وَحَمْسَةٌ على سبيل الجواز، وكلها مُسْتَوْفَى في النحو في «باب إعراب الفعل». قلت: انظر مثل هذا في شرح ابن عقيل ٨/٤ وما بعدها. (٤) أي: قبل أَنْ يَأْخُذَكَ.

وانظر هذا في الهمع ١٤٣/٤، وشرح الأشموني ٣١٠/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ١١٠/٣، وانظر مجمع الأمثال ٢٦٢/١ «المولدون»، «حَذِ اللِّصَّ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَكَ» كذا! (٥) أي: مُرْهُ أَنْ يَحْفِرْهَا.

وانظر المراجع السابقة في الحاشية/٢، والخزانة ٦٢٣/٣ «مُرْهُ يَحْفِرْهَا» كذا بالرفع، ونقل النص من سر الصناعة. وانظر فيه ص/٢٨٥.

قال: «وأجاز سيبويه في قولهم: «مُرْهُ يَحْفِرْهَا» أن يكون الرفع على قوله: مُرْهُ أَنْ يَحْفِرْهَا. فلما حُذِفَتْ «أَنْ» أُرْتَفَعَ الفعل بعدها».

انظر الكتاب ٤٥٢/١: «وتقول: مُرْهُ يَحْفِرْهَا... ولو قلت: مُرْهُ يَحْفِرْهَا على الابتداء كان جيداً، وقد جاء رَفْعُهُ على شيء هو قليل في الكلام. على: مُرْهُ أَنْ يَحْفِرْهَا».

(٦) على تقدير: لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَتَبَّعْهَا.

وقال به سيبويه في قوله^(١):

[فلم أَرِ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ] وَتَهَنَّتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ
وقال المبرِّد^(٢): «الأصلُ: أَفْعَلُهَا، ثُمَّ حُذِفَتِ الألفُ، وَنُقِلَتْ حَرَكََةُ الهاءِ إِلَى ما قبلها».

وهذا أَوَّلَى من قولِ سيبويه^(٣)؛ لِأَنَّهُ أَضْمَرَ «أَنْ» فِي مَوْضِعِ حَقِّهَا أَلَّا تَدْخُلَ فِيهِ

(١) قائله: عامر بن جُوَيْن الطائي، وهو الصواب، ويُغزَى لِأَمْرِئِ القيس، وعامر بن الطُّفَيْل.
وذكر الأمير صدره عن الأغاني: «أردت بها فتكاً فلم أرتض له» وما أثبتته هو المثبت عند سيبويه وغيره.

مثلاً: أي: مثل هُنْد. الحُبَاسَةُ: الغنيمة، أي: لم أَرِ مثل هذه الغنيمة غنيمة رجل واحد، وإنما يحوي هذه الغنيمة جيش عظيم. تَهَنَّتْ: كَفَفَتْ نَفْسِي بعدما كدت أفعله: أي كففت نفسي عن أخذ الغنيمة بعدما كدت أخذها.
وَأَفْعَلُهُ: الضمير للمصدر أي: أَفْعَلُ الفِعْلَ.
والشاهد فيه حذف «أَنْ» والتقدير: بعدما كدت أَنْ أَفْعَلُهُ.
وعامر: شاعر فارس جاهلي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٧/٧، والأشُمُوني ٢١٨/١، و٣١٠/٢، والكتاب ١/١٥٥، والهمع ٢٠٠/١، ١٤٣/٤، والعيني ٤٠١/٤، وشواهد التوضيح لِأَبْنِ مالِك/١٠١، والإنصاف/٥٦١، والمقرب ٢٧٠/١، واللسان والتاج/جنس.

(٢) وجدت هذا القول في شرح الشواهد للسيوطي ينقله المبرِّد عن المازني، ويذكر المازني أنه أخبره به أبو إسحاق الزَّيَادِي عن الفراء، قال: «أَرَادَ أَفْعَلُهَا» فلما أَضْطَرَّ حَذَفَ الألفَ وفتح اللام لِيَذُلَّ على أنه قد حذف الألف لأنَّ الفتحة من جنس الألف. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٨/٧.

(٣) قال سيبويه: «... فحملوه على «أَنْ»؛ لِأَنَّ الشَّعْرَاءَ قد يستعملون «أَنْ» ههنا مضطرين كثيراً» انظر الكتاب ١/١٥٥.

وذكر السيرافي أَنَّ غير سيبويه يقول إنهم: أرادوا: بعد ما كِدْتُ أفعلها...، ثم يذكر أَنَّ البصريين يُخَرِّجون هذا على طَرَحِ النون الخفيفة.
انظر هذا على هامش الكتاب، ومثله عند الأعلام، وانظر شرح البغدادي ٣٤٩/٧.

صريحاً، وهو خبر^(١) «كاد»، وأعتدَّ بها مع ذلك^(٢) بإبقاء عملها، وإذا رُفِعَ الفعل بعد إضمار^(٣) «أَنَّ» سَهَلَ الأمرُ، ومع ذلك فلا ينقاس^(٤)، ومنه^(٥): ﴿قُلْ * أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَ أَغْبَدُ﴾^(٦)، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾^(٧)، و«تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٨)، وهو^(٩) الأشهرُ في^(١٠) روايةِ بَيْتِ طَرْقَةِ^(١١):

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي
وَقُرَى^(١٢) «أَغْبَدُ» بِالنَّصْبِ^(١٣)،

- (١) تدخل «أَنَّ» في خبر «كاد»، ولكنه قليل.
- (٢) أي: مع قلة دخولها في هذا الموضع، ومع تقدير حذفها.
- (٣) أي: بعد حذفها.
- (٤) أي: لا ينقاس مثل هذا الإضمار ورفع الفعل، فما ظنك بالإضمار ونُصِبَ على تقدير العمل بعد الحذف.
- (٥) أي: مما قُدِّرَ فيه «أَنَّ» محذوفة.
- (٦) سورة الزمر ٦٣/٣٩ - ٦٤، وتقدّمت في «نون الوقاية»، انظر ٢٨٧/٤، والأصل: أَنْ أَغْبَدُ، فحذفت «أَنَّ» وزُفِعَ الفعلُ.
- (٧) تنمة الآية: ﴿... حَوْفًا وَطَمَعًا وَيُرِيكَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فِيْخِي بِمِ الْأَرْضِ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَا يَكُنْ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ سورة الروم ٣٠/٢٤.
- (٨) التقدير: أَنْ يُرِيكُم، فحذفت «أَنَّ» وأرتفع الفعل.
- (٩) أوَّلُ موضع تقدّم فيه هو «الولا»، انظر ما سبق ٤٦٤/٣ وفيه روايات. وانظر في هذا الموضع الحاشية/٢، ففيها تفصيل القول فيه.
- (١٠) أي: رواية الرفع.
- (١١) «رواية» مثبت في م/٢ و٥.
- (١٢) تقدّم البيت في الجملة الاستثنائية، انظر ما سبق ٤٤/٥، وانظر الحاشية/٤.
- (١٣) أي: في آية سورة الزمر المتقدمة/٦٤.
- (١٤) قراءة الجمهور «أَغْبَدُ» بالرفع، والأصل: أَنْ أَغْبَدُ، فلما حُذِفَتْ «أَنَّ» أَرْتَفَعَ الفعلُ.
- (١٥) قرأ الحسن البصري «أَغْبَدُ»، بنصب الدال، وذلك على إضمار «أَنَّ»، وإبقاء عملها.
- (١٦) وانظر مراجع هاتين القراءتين في كتابي معجم القراءات ١٨٥/٨.

كما رُوي^(١) «أَخْضَرَ» كذلك.

وَأَنْتَصَابُ «غَيْرِ»^(٢) فِي الْآيَةِ عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ لَا يَكُونُ بـ «أَعْبُدُ»؛ لِأَنَّ الصَّلَةَ^(٣) لَا تَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَ الْمَوْصُولِ^(٤)، بَلْ بـ «تَأْمُرُونِي»، وَ«أَنْ أَعْبُدَ» بَدَلٌ^(٥) أَشْتَمَالٍ مِنْهُ أَي: تَأْمُرُونِي بِغَيْرِ اللَّهِ عِبَادَتِهِ.

* * *

(١) انظر ما سبق ٤٤/٥، ففي الحاشية/ ٤ تفصيل هذا.

(٢) ذكروا فِي نَصْبِهِ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ:

الأول: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِـ «أَعْبُدَ»، وَ«أَعْبُدَ» مَعْمُولٌ لـ «تَأْمُرُونِي». وَضَعَفَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْإِعْرَابَ بِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْهُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الصَّلَةِ عَلَى الْمَوْصُولِ، وَذَلِكَ أَنَّ «غَيْرَ» مَنْصُوبٌ بِـ «أَعْبُدَ» وَ«أَعْبُدَ» صَلَةٌ لـ «أَنْ»؛ وَهَذَا لَا يَجُوزُ. وَضَعَفَ هَذَا الرَّدُّ أَبُو الْبَقَاءِ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: أَنَّ «غَيْرَ» مَنْصُوبٌ بِـ «تَأْمُرُونِي»، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ، وَ«أَعْبُدُ»: بَدَلٌ مِنْهُ بَدَلٌ أَشْتَمَالٍ، وَ«أَنْ» مَضْمُومَةٌ مَعَهُ أَيْضًا، وَالتَّقْدِيرُ: أَفْغِيرِ اللَّهُ تَأْمُرُونِي عِبَادَتَهُ؟ وَالْمَعْنَى: أَتَأْمُرُونِي بِعِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ، تَقْدِيرُهُ: أَفْتَلِزْمُونِي غَيْرِ اللَّهِ، أَي: عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ. وَهُوَ لِلزَّمْخَشَرِيِّ.

وَانْظُرْ هَذِهِ الْأَرْاءَ فِي الْبَحْرِ ٤٣٨/٧، وَالدَّرَجَاتِ ٢٢/٦، وَالتَّبْيَانِ لِلْعَكْبَرِيِّ ١١١٣، وَالْكَشَافِ ٣٩/٣.

(٣) وَهِيَ جُمْلَةٌ «أَعْبُدَ».

(٤) وَهُوَ «أَنْ».

(٥) فِي م/ ٤ «بَدَلٌ مِنْهُ بَدَلٌ أَشْتَمَالٍ».

٣٤ - حَذْفُ لَامِ الطَّلَبِ

هو مُطَرَّدٌ عند بعضهم ^(١) في نحو ^(٢) «قُلْ لَهُ يَفْعَلُ»، وَجَعَلَ مِنْهُ ^(٣) «قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ» ^(٤)، «وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ» ^(٥)، وقيل ^(٦): هو جوابٌ لشَرْطٍ محذوفٍ، أو جوابٌ للطَّلَبِ.
والحقُّ أنَّ حَذْفَهَا مُخْتَصٌّ بِالشَّعْرِ كَقَوْلِهِ ^(٧):

مُحَمَّدُ تَفَدِّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا ^(٨) مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا

- (١) ذكرتُ فيما سبق أنَّ الجمهور لا يجيزونه إلَّا في ضرورة، وأنَّ المبرِّدَ منع من ذلك حتى في الشعر، وأنَّ مذهب الكسائي جوازُ الحَذْفِ بعد القول، وأنَّ أبْنَ مالِكٍ أَصْطَرَبَ في المسألة. انظر ما سبق ٢٢٧/٣ الحاشية ١.
- (٢) أي: في كل فعل مضارع جاء مجزوماً بعد الطَّلَبِ المتقدِّم. وجاء في م/٥ «ليفعل» كذا!
- (٣) أي: من باب حَذْفِ لَامِ الأَمْرِ.
- (٤) سورة براهيم ٣١/١٤، وتقدَّمت، انظر ما سبق ٣٣٠/٣.
- وقدَّرَ المصنِّفُ: ليقيموها. وذكر هذا عن الكسائي.
- (٥) تنمة الآية: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا» سورة الإسراء ٥٣/١٧.
- وقوله: «التي هي أحسن» مثبت في م/٥ وليس في بقية المخطوطات، والتقدير على ما سبق: قُلْ لِعِبَادِي ليقولوا...
- (٦) ذكر المصنِّفُ هذا مُفَصَّلًا في لامِ الجزم ٣٣٣/٣ وذكر ثلاثة آراء:
- ١ - أنه مجزوم بنفس الطَّلَبِ، وهو للخليل وسيبويه، لتضمُّنِهِ معنى «إنَّ» الشرطية.
- ٢ - مجزوم بالطَّلَبِ، وهو للسيرافي والفارسي، لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدَّر.
- ٣ - رأي الجمهور أنَّه مجزوم بشرط مقدَّر بعد الطَّلَبِ.
- (٧) تقدَّم البيت في لامِ الجزم، وهو لحسان، أو الأعشى أو لغيرهما، وذكره المصنِّفُ شاهداً لحذف اللام في الضرورة مع بقاء عملها على تقدير: يُتَقَدَّرُ.
- انظر ما سبق ٢٢٧/٣، وكانت روايته «من شيء».
- (٨) جاء البيت هنا تامًّا في م/٥ وجاء في بقية المخطوطات صَدْرُهُ، وكذا الحال في المطبوع..

٣٥ - حَذْفُ حَرْفِ (١) النَّدَاءِ

نحو: ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾^(٢)، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(٣)، ﴿أَنْ أَدُؤَا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾^(٤).

وَشَدَّ^(٥) فِي أَسْمَى الْجِنْسِ^(٦) وَالْإِشَارَةِ^(٧)،

- (١) أراد بالحرف هنا «يا»؛ لأنها أصل الباب؛ وذلك لكثرة استعماله.
قال: «وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً؛ ولذا لا يقدر غيرها عند الحذف»
انظر كلام المصنف هذا في «يا» ٤٧/٤.
- (٢) سورة الرحمن ٣١/٥٥، وتقدمت، انظر ٣٢٠/٤ على تقدير: يا أيها الثقلان.
- (٣) سورة يوسف ٢٩/١٢، وتقدمت، انظر «يا» ٤٤٧/٤.
- (٤) ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ وَجَاءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ * أَنْ أَدُؤَا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ سورة الدخان ١٧/٤٤ - ١٨
ما ذكره المصنف هنا على تقدير: أن أدؤا إلي يا عباد الله، على النداء، والمفعول للفعل «أدؤا» محذوف، أي: أعطوني الطاعة يا عباد الله.
وذكروا فيه وجهاً آخر وهو أن يكون مفعولاً به، وفي التفسير: أنه طلب منهم أن يؤدوا إليه بني إسرائيل، ويدل عليه «فأرسل معي بني إسرائيل».
انظر التبيان للعكبري/١١٤٦، والدر المصون ١١٤/٦، ومشكل إعراب القرآن ٢٢٩/٢.
- (٥) أي: شَدَّ حَذْفُ «يا».
- (٦) المراد بأسم الجنس كُلُّ نكرة قبل النداء مما يصح تعريفه باللام، سواء تعرّف بالنداء، نحو: يا رجل، أو لم يتعرّف، نحو: يا رجلاً، وسواء كان مفرداً أو مضافاً، والبسّر في أمتناع حذف حرف النداء هنا أن حرف التنبيه يُسْتَعْنَى عنه إذا كان المنادى مُقْبِلاً عليك، متبهاً لما تقول، وهذا لا يكون إلا في المعرفة، وأما الأسم المُعْرَف بحرف النداء فلا يُحَذَفُ منه «يا»؛ لثلاث يُعْتَقَد أنه باقٍ على التكرير وهو في حال النداء. نقل هذا الشمني عن الرضي في شرح الكافية.
انظر حاشية الشمني ٢٦٣/٢، وشرح الرضي ١٥٩/١.
- (٧) جَوَزَ الكوفيون حذف «يا» من أسم الإشارة عند النداء؛ لأنه معرفة قبل النداء، وأما =

في نحو^(١) «أَصْبَحَ لَيْلٌ»، وقوله^(٢):

[إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَعَرَامٌ]

= البصريون فمنعوا هذا الحذف؛ لأنَّ أَسْمَ الإشارة وإن كان معرفة قبل النداء فهو موضوع في الأصل لما يُشار إليه للمخاطب، وبين الأسم مُشاراً إليه وكونه منادى أي: مخاطباً - تنافراً ظاهراً، فلما أُخْرِجَ في النداء عن ذلك الأصل، وجُعِلَ مخاطباً احتيج إلى علاقة ظاهرة تدل على تغيره وجعله مخاطباً، وهي حرف النداء. شرح الكافية ١/١٦٠، وانظر شرح الكافية الشافية/١٢٩١.

(١) مَثَلٌ منقول عن امرأة من طيء، تَزَوَّجَهَا أَمْرُو الْقَيْسِ، وَأَسَمَهَا أُمَّ جَنْدَبٍ، فَأَبْغَضَتْهُ، وَكَرِهَتْ مَكَانَهَا مَعَهُ، فَجَعَلَتْ تَقُولُ: يَا خَيْرَ الْفَتَيَانِ، أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ، فِيرْفَعُ رَأْسَهُ فَيَنْظُرُ فَإِذَا اللَّيْلُ كَمَا هُوَ، فَتَقُولُ: أَصْبَحَ لَيْلٌ، ثُمَّ طَلَّقَهَا، وَذَهَبَ قَوْلُهَا هَذَا مَثَلًا، وَصَارَ يُقَالُ فِي اللَّيْلَةِ الطَّوِيلَةِ الشَّدِيدَةِ الَّتِي يَكْثُرُ فِيهَا الشَّرُّ. وَالتَّقْدِيرُ: يَا لَيْلُ، أَيُّ: أَذْخُلُ فِي الصَّبَاحِ يَا لَيْلُ، فَحُدِّثْتُ أَدَاةَ النَّدَاءِ. وَذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مَثَلًا لِحَذْفِ «يَا» قَبْلَ أَسْمِ الْجِنْسِ. انظر مجمع الأمثال ١/٤٠٣ - ٤٠٤، والمُسْتَقْصَى ١/٢٠٠، وشرح الكافية ١/١٦٠، وَانْظُرْ فِيهِ أَمْثَلَةٌ أُخْرَى لِلْحَذْفِ: أَطَرِقُ كَرًّا، إِفْتَدِ مَخْنُوقٌ، وَانْظُرِ الْمُسَاعِدَ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٢/٤٨٥.

(٢) قَاتِلُهُ ذُو الرُّمَّةِ، وَالمُثَبِّتُ عَجْزُهُ، وَصَدْرُهُ مَا جَاءَ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ، وَفِيهِ رَوَايَةٌ: إِذَا هَمَلْتُ يَوْمًا لَهَا.

هَمَلْتُ: بَكَتْ، وَجَرَى دَمْعُهَا، لَهَا: لِأَجْلِ الْأَطْلَالِ. بِمِثْلِكَ: شَيْبَةٌ جُمْلَةً مُتَعَلِّقٌ بِخَبَرٍ مَحذُوفٍ مُقَدِّمٌ، وَلَوْعَةٌ: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَاللَّوْعَةُ: حُرْقَةُ الْقَلْبِ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَقْدِيرُ «يَا» قَبْلَ أَسْمِ الْإِشَارَةِ: يَا هَذَا. انظر شرح الشواهد للبغدادي، ٣٥٢، والهمع ٣/٤٤، وشرح الأشموني ٢/١٣٧، وَالْعَيْنِي ٤/٢٣٥، وَشرح التصريح ٢/١٦٥، وَالدِّيوان ٤٦٧، وَشرح الكافية الشافية/١٢٩١.

وَلَحَنَ بَعْضُهُمُ الْمُتَنَبِّيَّ فِي قَوْلِهِ^(١):

هَٰذِي بَرَزْتَ فَهَجَّتْ لَنَا رَسِيْسَا [ثُمَّ أَتْنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسَا]
وَأُجِيبُ^(٢)^(٣) بِأَنَّ «هَٰذِي» مَفْعُولٌ مُّطْلَقٌ^(٤): أَي: بَرَزْتَ هَٰذِهِ الْبَرَزَةَ. وَرَدَّهُ أَبْنُ
مَالِكٍ بِأَنَّهُ لَا يُشَارُ إِلَى الْمَصْدَرِ إِلَّا مَنَعُوتًا بِالْمَصْدَرِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ كـ «ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ
الضَّرْبَ». وَيُرَدُّهُ^(٥) مَا أَتَشَدَّه هُوَ،

(١) البيت مطلع قصيدة له مدح بها محمد بن زريق الطرسوسي.

الرئيس والرّس: مَسُّ الحُمَى وَأَوَّلُهَا، والتّيسيس: بقية النفس بعد المرض والهزال.
قال البغدادي: يقول: برزت لنا فَحَرَكْتَ ما كان في قلبنا من هوك، ثم أنصرفت ولم تشفِ
ما في بقايا نفوسنا التي أبقيت لنا بالوصال. وهذا منقول عن الواحدي، وقال ابن جني: يا
هذه، ناداها، وحذف حرف النداء ضرورة.

وعند المعري: هَٰذِي موضوعة موضع المصدر إشارة إلى البرزة الواحدة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٥٣/٧، والعيني ٢٣٣/٤، وشرح المفصل ١٦/٢، وشرح
الأشُموني ١٣٨/٢، والمقرب ١٧٧/١، والديوان ١٩٣/٢ «عكبري» والدر المصون ٣/
٢١٠.

(٢) وقوله: «أُجِيبُ» أَي: من لَحَنَ المتنبّي.

(٣) وجه تَلْحِينِ المتنبّي أَنَّهُ حَذَفَ حَرْفَ النَّدَاءِ «يَا» مع أَنَّ المَنَادَى أَسْمُ إِشَارَةٍ. وذكر
الدمامي أَنَّهُ يمكن أن يجعل «هَٰذِي» مَنَادَى، ولا يتم التلحين، وذلك لِأَنَّ المتنبّي
كوفي، ومذهب أصحابه نَحَاةُ الْكُوفَةِ حَذَفَ حَرْفَ النَّدَاءِ من أَسْمِ الْإِشَارَةِ، فلا يُنْكَرُ
أَرْتِكَابُهُ لَٰذَلِكَ، ولا يُتَّجَهُ تَلْحِينُهُ. انظر الشمني ٢٦٤/٢.

وانظر قريباً من هذا عند ابن يعيش في ١٦/٢ فقد ذكر أَنَّ المتنبّي كان يميل كثيراً إلى
مذهب الكوفة.

(٤) هذا توجيه المَعْرِي للبيت، وقد ذكره الواحدي، وَتَقَلَّ عَنْهُ البغدادي في شرح الشواهد.

انظر شرح الديوان للواحدي/٩٣ «ط. برلين» وشرح الشواهد للبغدادي ٣٥٣/٧.

(٥) أَي: يَرُدُّ نَقْدَ أَبْنِ مَالِكٍ لِتَخْرِيجِ المعري لبيت المتنبّي على المصدرية.

وهو قوله^(١):

يَا عَمْرُو إِنَّكَ قَدْ مِلْتَ صَحَابِي وَصَحَابَتِيكَ إِخَالَ ذَاكَ قَلِيلٌ^(٢)

* * *

(١) قائله غير معروف.

ومعنى البيت: إنك قد مللت صحبتك إيتاي، وصحبتي إيتاك فيما أظن، وهذا الأمر قليل في الأصحاب.

والشاهد في البيت أن ابن مالك أنشده على وقوع أسم الإشارة مصدراً مؤكداً للفعل من غير نعتيه بمصدر.

أما أسم الإشارة فهو «ذاك»، وهو مؤكّد للفعل «إخال»، وهو مع ذلك إشارة إلى المصدر، أي: وأظنّ ذاك الظنّ، فَحَذَفَ وَصَفَ أَسْم الإشارة وهو «الظنّ».

وفي الدر «قال النحويون: ذاك إشارة إلى مصدر «إخال» المؤكّد به، وقد أنشده هو على ذلك».

ووجه اعتراض المصنّف على ابن مالك أن ما أخذه على المعرّي في تخريج بيت المتنبي على الإشارة إلى المصدر: برزت هذه البرزة، ثم حذف المصدر الوصف، وقع فيه أبْنُ مالك في الاستشهاد بهذا البيت هنا على إضمار المصدر.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣٥٤/٧، الدر المصون ٢١٠/٣، وشرح السيوطي/ ٩٣٢، وشرح الكافية الشافية/ ٥٥٩، والمُقَرَّب ١١٨/١.

(٢) ذهب الدماميني إلى أنه لم يتضح له وَجْهُ رَدِّ المصنّف على ابن مالك، وتعقّب البغدادى

بأنه لم يطلع على ما في شرح الكافية لابن مالك، ولم يستحضر وقوع أسم الإشارة مصدراً مؤكداً للأفعال الناسخة في باب «ظنّ» ولو استحضر ذلك لم يَقُلْ...

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣٥٥/٧، وشرح الكافية الشافية/ ٥٥٩، وحاشية الشمني ٢٦٤/٢.

٣٦ - حَذْفُ هَمْزَةِ الْأَسْتِفْهَامِ

قد ذُكِرَ في أوَّلِ البابِ ^(١) الأوَّل من ^(٢) الكتاب.

* * *

٣٧ - حَذْفُ نُونِ التَّوَكِيدِ ^(٣)

يجوزُ في نحو: «لَأَفْعَلَنَّ» ^(٤) في الضَّرورة كقوله ^(٥):

فلا وأبي لتأتيها جميعاً ولو كائن بها عربٌ ورؤمٌ

(١) انظر ١/٧٥ - ٨١ «والألف أضلُّ أدوات الاستفهام؛ ولهذا حُصِّت بأحكام، أحدها: جَوَازُ حذفها...».

(٢) في م/٣ «من هذا الكتاب» بزيادة أَسَم الإشارة، وليس في بقية المخطوطات. كما أنه غير مثبت في حاشية الأمير، ولا حاشية الدسوقي، وقد أثبتته مبارك، ولم ينبّه على هذا، ومثله فَعَلَ الشيخ محمد، رحمه الله.

(٣) ما ذكره من الأمثلة هو لحذف النون الخفيفة.

(٤) أي يجوز حَذْف النون من الفعل المؤكّد بها للضرورة، وذكر البيت، لأنه لا ضرورة في النشر في مثل هذه الحالة إلّا إذا التقى ساكنان، فالحذف.

(٥) قائله عبدالله بن رواحة في غزوة مؤتة، في سنة ثمان من الهجرة، والرواية في السير: فلا وأبي مآب لتأتيها.

ولا شاهد فيه على هذه الرواية كذا عند البغدادي، وقد جاء كذلك في سيرة ابن هشام. وفي م/٥ «ولو كانوا».

وكان عبدالله بن رواحة يشجع الناس. ويقول: إنما هي إحدى الحسينين: إمّا ظهور، وإمّا شهادة، فقال الناس صدّق عبدالله بن رواحة، فقال في مُحَبِّسِهِمْ ذلك... والضمير: في نأتيها: أي: مؤتة.

والشاهد في البيت في «لنأتيها»، إذ كان يجب أن يقول: لنأتيها، فَتَرَكَ نون التوكيد لضرورة الشعر.

وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَفِيفَةِ إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ نَحْوَ «إِضْرِبَ الْغُلَامَ» بَفَتْحِ الْبَاءِ، وَالْأَصْلُ: إِضْرِبَنَّ، وَقَوْلُهُ ^(١):

لَا تُهَيِّنَنَّ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وَإِذَا وَقَفَ عَلَيْهَا ^(٢) تَالِيَةً ^(٣) ضَمَّةً أَوْ كَسْرَةً حُذِفَتْ ^(٤)، وَيُعَادُ عِنْدئذٍ مَا كَانَ حُذِفَ لِأَجْلِهَا ^(٥)، فَيَقَالُ فِي ^(٦) «إِضْرِبَنَّ يَا قَوْمَ»: اضْرِبُوا، وَفِي «اضْرِبَنَّ يَا هَئِئْذَ»: اضْرِبِي ^(٧).

قِيلَ: وَحَذْفُهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ ^(٨) ضَرُورَةٌ،

= انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣٥٦/٧، وشرح السيوطي/ ٩٣٢، والسيرة النبوية ٣/٣٧٦.

(١) قائله الْأَصْبَطُ بْنُ قُرَيْعٍ، وَتَقْدُمُ فِي «عَلَّ» ٤٣٤/٢، وَقَدْ ذَكَرْتُ رَوَايَاتِهِ. انظر الحاشية/ ٧.

وَذَكَرَهُ مِنْ قَبْلِ شَاهِدٍ لـ «عَلَّ» لَغَةً فِي «لَعَلَّ».

وَأَمَّا الشَّاهِدُ فِيهِ هُنَا فَهُوَ عَلَى حَذْفِ نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ، وَأَصْلُهُ قَبْلَ الْحَذْفِ: لَا تُهَيِّنَنَّ الْفَقِيرَ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ فَوُقِعَ الْحَذْفُ.

(٢) أَي: عَلَى النَّوْنِ الْخَفِيفَةِ.

(٣) فِي م/٣ «تَالِيَةً ضَمَّةً...» كَذَا عَلَى الْإِضَافَةِ.

(٤) «حُذِفَتْ» زِيَادَةٌ مِنْ م/٥، أَي: حُذِفَتْ نُونُ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ.

(٥) أَي: الْوَاوُ وَالْيَاءُ، وَيَتَضَحُّ ذَلِكَ فِي الْمَثَالَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا.

(٦) أَصْلُهُ قَبْلَ الْحَذْفِ: اضْرِبُونَنَّ، فَحُذِفَتْ نُونُ الرَّفْعِ مِنَ الْأَصْلِ «يَضْرِبُونَ» وَذَلِكَ عِنْدَ مَجِيئِهِ عَلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ، فَبَقِيَ: اضْرِبُونُ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ: الْوَاوُ وَالنُّونُ، فَكَانَتْ وَاوُ الضَّمِيرِ أَوَّلَى بِالْحَذْفِ لثَلَاثَةِ يَفُوتِ مَعْنَى التَّوَكِيدِ، فَصَارَ: اضْرِبَنَّ، وَبَقِيَ ضَمَّةُ الْبَاءِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْحَرْفِ الْمَحذُوفِ.

(٧) وَالْأَصْلُ: اضْرِبِينَ، فَحُذِفَتْ الْيَاءُ لِاتِّفَاقِ السَّاكِنَيْنِ، ثُمَّ أُعِيدَتْ هَذِهِ الْيَاءُ عِنْدَمَا زَالَتْ عِلَّةُ الْحَذْفِ، وَهِيَ حَذْفُ النَّوْنِ الْخَفِيفَةِ.

كقولهِ (١):

إِضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ
وقيل: رُبَّمَا جَاءَ (٢) فِي التَّنْثِيرِ، وَخَرَجَ بَعْضُهُمْ عَلَيْهِ قِرَاءَةً مِّنْ قِرَاءَةِ (٣) ﴿أَلَمْ
نُشْرَحْ﴾ بِالْفَتْحِ.

(١) أي: في غير ما تقدّم، وهو ألتقاء الساكنين.

(٢) يُعْزَى لَطَرْفَةِ. وقال البغدادي: «والبيت مَضْنُوعٌ لَمْ يُعْلَمِ قَائِلُهُ».

وفي النوادر: قال أبو حاتم: أنشدني الأخفش بيتاً مصنوعاً لطرفة... «.

الطارق: من يأتي ليلاً، والقونس: مُقَدِّمُ الْبَيْضَةِ، وذكر بعضهم أنّه أعلاها. وقيل:
قَوْنَسُ الْفَرَسِ عَظْمٌ نَاتِعٌ بَيْنَ أُذُنَيْهَا.

ومعنى البيت أبعد الهموم عنك، وَخَصَّ مِنْهَا مَا يَطْرُقُهُ لَيْلًا لِأَنَّهُ أَثْقَلُ وَأَكْثَرُ عَمًا عَلَى
المهموم مما يطرق في صَحْبِ النَّهَارِ.

والشاهد فيه: «إِضْرِبْ» فَأَصْلُهُ: إِضْرِبْنِ، فَحَذَفَ نُونَ التَّوَكُّيدِ الْخَفِيفَةَ، وَأَبْقَى الْبَاءَ
مَفْتُوحَةً دَلَالَةً عَلَى هَذَا الْحَذْفِ.

وجعله ابن جني من الشذوذ في الاستعمال، وهو ضعيف في القياس.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٥٨/٧، وشرح السيوطي/٩٣٣، وشرح المفصل ٦/

١٠٧، ٤٤/٩، والهمع ٤٠٤/٤، والخصائص ١٢٦/١، وشرح الأشموني ٢٢٨/٢،

والمحتسب ٣٦٧/٢، والإنصاف/٥٦٨، وسر الصناعة/٨٢، والنوادر/١٦٥، العيني

٣٣٢/٤. اللسان/قنس «قال ابن بري: البيت لطرفة، ويقال إنه مصنوع».

(٣) أي: حذف النون الخفيفة.

(٤) سورة الشرح ١/٩٤، وتقدّمت الآية، وتكررت القراءة. انظر ما سبق ٤٦٩/٣، وهي

قراءة أبي جعفر المنصور، وعزاها بعض من يدّعي العلم وجمع في القراءات في هذا

الزمان لأبي جعفر يزيد بن القعقاع، وقد أبعد المزمى. وانظر الموضع المحال عليه

الحاشية/١، ففيها تخريج القراءة ومراجعتها.

وقيل^(١): إِنْ بَعْضُهُمْ يَنْصِبُ بِ «لَمْ»، وَيَجْزِمُ بِ «لَنْ»، وَلَكَ أَنْ^(٢) تَقُولَ: لَعَلَّ المحذوفة^(٣) الشديدة، فَيُجَابُ بِأَنْ تَقْلِيلَ الْحَذْفِ وَالْحَمَلِ عَلَى مَا ثَبَتَ حَذْفُهُ أَوَّلَى^(٤).

* * *

٣٨ - حَذْفُ نُونِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ^(٥)

- يُحَذَفَانِ^(٦) لِلإِضَافَةِ نَحْوُ: «تَبَّتْ يَدَا أَيْ لَهَبٍ»^(٧)، و«إِنَّا مَرْسِلُوا النَّاقَةِ»^(٨).

- وَلِشِبْهِهِ الإِضَافَةِ^(٩) نَحْوُ^(١٠): «لَا غَلَامِي لَزِيدٍ»، و«لَا مُكْرِمِي لَعَمْرُو»، إِذَا لَمْ

(١) زعم هذا اللحياني، فقد ذكر أنه ينصب به بعض العرب، وأستشهد بهذه القراءة لذلك، وانظر ما سبق ٤٦٨/٣، الحاشية/٤، وانظر ٥٠٩/٣ أيضاً، والحاشية/٧ «الجزم بلن».

(٢) في م/٤ «ولعلك تقول»، وفي م/٥ «ولعلك أن تقول».

(٣) أي: نون التوكيد الثقيلة.

(٤) يعني بهذا أن الثقيلة لم يرد ما يثبت حذفها؛ وورد في الخفيفة، فالحمل عليها أولى عند التقدير.

(٥) سقط ما جاء تحت هذا العنوان من م/١، ولم يثبت إلى هذا مبارك، انظر المخطوطة، الورقة/١٨٠.

وأنبأ على هذا الشمني رحمه الله، فقال: «هذه الترجمة تقع في بعض النسخ، وتسقط في بعضها». انظر ٢٦٤/٢.

(٦) في م/٢ وه «حُذِفَتَا».

(٧) تتمها «... وَتَبَّتْ» سورة المسد ١/١١١.

(٨) تنمة الآية: «... فَإِنَّهُمْ فَأَرْغَبُكُمْ وَأَصْطَلِرُكُمْ» سورة القمر ٥٤/٢٧.

(٩) وهو ما ذكرت بعده اللام التي تكون الإضافة على معناها، وتكون اللام في هذه الحال أصلية، فإن جُعِلَت اللام مُفَحِّمَةً زائدةً فالإضافة على بابها، والحذف على تقديرها لا على ما يشبه الإضافة.

(١٠) على تقدير: لا غلامي زيد، ولا مكرمي عمرو.

تُقَدَّر اللامُ مُقَحَّمَةً^(١).

- ولتقصير الصَّلَةِ^(٢) نحو: «الضَّارِبَا زَيْدًا»، «الضَّارِبُو عَمْرًا».

- ولِلَّامِ السَّاكِنَةِ قَلِيلًا^(٣) نحو^(٤): «لَذَايَفُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ» فيمن قرأه بالتَّضْبِيبِ^(٥).

وللضرورة^(٦) نحو قوله^(٧):

هَما خَطَطَا: إِمَّا إِسَارٌ وَمِئَةٌ وإِما دَمٌ، والقَتْلُ بِالْحَرْ أَجْدَرُ

(١) فَإِنْ قَدَّرْتَهَا مَقَحَّمَةً، أَي: زَائِدَةً فَالْإِضَافَةُ حَقِيقِيَّةٌ، وَالْحَذْفُ بِسَبَبِهَا.

(٢) الْمُوصُولُ نَاشِئٌ مِنْ «أَل» فِي الْأَسْمِ الْمَشْتَقِّ، فَحَذَفَ النُّونَ مِنَ الْأَسْمِ الْعَامِلِ فِيْمَا بَعْدَهُ يَجْعَلُ الصَّلَةَ أَقْصَرَ فِي الْمَثَلَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا، فَقَدْ حَذَفَتِ النُّونُ فِيهِمَا وَلَا إِضَافَةً، وَلَا عِلَّةً لِلْحَذْفِ غَيْرَ مَا ذَكَرَ، وَالْأَصْلُ: الضَّارِبَانِ زَيْدًا، الضَّارِبُونَ عَمْرًا.

(٣) الَّتِي تَأْتِي بَعْدَ النُّونِ فِي كَلِمَةٍ أُخْرَى.

(٤) «إِنْكَرُوا لَذَايَفُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ» سُورَةُ الصَّافَاتِ ٣٧/٣٨.

(٥) هَذِهِ قِرَاءَةُ أَبِي السَّمَّالِ وَأَبَانٍ عَنْ عَاصِمٍ.

قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: «بِالتَّضْبِيبِ؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ حَذْفَ النُّونِ لِلتَّخْفِيفِ، لَا لِلْإِضَافَةِ، وَهُوَ رَدِيءٌ فِي الْقِيَاسِ؛ وَلِذَا قَالَ أَبُو عِثْمَانَ [الْمَازِنِيُّ]: لَحَنَ أَبُو السَّمَّالِ بَعْدَ أَنْ كَانَ فَصِيحًا...».

وَذَهَبَ أَبُو حَيَّانٍ إِلَى أَنَّ حَذْفَ النُّونِ كَانَ لِاتِّفَاقِهَا مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ.

وَذَهَبَ الْعَكْبَرِيُّ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ سَهْوٌ مِنَ الْقَارِئِ...

انْظُرْ مَعْجَمَ الْقِرَاءَاتِ ٢٤/٨ فِيهِ الْمَرَاجِعُ وَالْقِرَاءَاتُ الْأُخْرَى.

(٦) أَي: قَدْ تُحَذَفُ نُونُ الثَّنِيَةِ وَالْجَمْعِ لِلضَّرُورَةِ.

(٧) قَائِلُهُ تَأْتِطُ شَرًّا. وَفِيهِ رَوَايَتَانِ: الرِّفْعُ كَالْمَثْبُتَةِ، وَالْجَرُّ: إِسَارٌ وَمِئَةٌ، وَانْظُرْ قِصَّةَ بَيْتِهِ هَذَا وَمَا جَرَى لَهُ مَعَ هُذَيْلٍ عِنْدَمَا أَغَارَتْ عَلَى أَصْحَابِهِ، وَدَخَلَ هُوَ فِي الْغَارِ، وَتَدَلَّى فِيهِ، وَمَا جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُغِيرِينَ مِنْ حَدِيثٍ عِنْدَمَا أَمَرُوهُ بِالصُّعُودِ.

هَما خَطَطَا: مَقُولُ الْقَوْلِ فِي بَيْتِ قَبْلِهِ:

أَقُولُ لِلْحَيَّانِ وَقَدْ صَفَرْتَ بِهِمْ وَطَائِبِي وَيَوْمِي ضَيْقُ الْحَجَرِ مُغَوَّرُ

هَما خَطَطَا... ..

فيمن ^(١) رَوَاهُ بِرْفَع ^(٢) «إِسَار وَمَنَّة»، و ^(٣) أَمَّا مَنْ خَفَضَ قَبَالَإِضَافَةٍ، وَقَصَلَ بَيْنَ الْمُتَضَافَيْنِ بِ «إِمَّا» ^(٤) فَلَمْ يَنْفُكْ الْبَيْتَ عَنْ ضَرُورَةٍ. وَأُخْتَلِفَ فِي قَوْلِهِ ^(٥):

[رُبَّ حَيٍّ عَرْنَدَسٍ ذِي طَلَالٍ] لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ ^(٦)

= وَالْخُطَّةُ: الْحَالَةُ وَالشَّأْنُ، وَالْمَعْنَى: لَيْسَ إِلَّا وَاحِدَةٌ مِنْ اثْنَتَيْنِ، عَلَى زَعْمِكُمْ، إِمَّا الْأَسْرُ وَالْمَنَّةُ مِنْكُمْ إِنْ رَأَيْتُمُ الْعَفْوَ، وَإِمَّا الْقَتْلَ، وَالْقَتْلُ أَلْيَقُ بِالْحَرْ مِنَ الذَّلِّ الَّذِي يَلْحَقُ بِهِ فِي الْأَسْرِ، وَهَاتَانِ هُمَا الْخُطَّتَانِ.

وعلى ما تقدّم فقد حذف النون للضرورة، وكان في الأصل: هُمَا خُطَّتَانِ، وقد يكون من حَذَفِ النون للإضافة ولم يعتدّ بـ «إِمَّا» الفاصلة بين المضاف والمضاف إليه. وهذا على رواية الجزء.

وفي البيت تفصيل وبيان أَوْسَعُ مِنْ هَذَا.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣٦٠/٧، والخصائص ٤٠٥/٢، والهمع ١٦٧/١، والأشمونى ٥٣٢/١، والعينى ٤٨٦/٣، وشرح التصريح ٥٨/٢، وشرح الحماسة للمرزوقى ٧٩/١، والخزانة ٣٥٦/٢.

(١) نقل البغدادى نَصَّ أَبْنِ هِشَامٍ فِي الْخَزَانَةِ، وَتَصَرَّفَ فِي النُّقْلِ.

(٢) فِي م/٥ «بِالرَّفْعِ»، وَقَوْلُهُ «إِسَار وَمَنَّة» غَيْرُ مُثَبَّتٍ فِيهِ.

(٣) فِي م/٥ «فَأَمَّا».

(٤) وَلَمْ يَعْتَدَّ بِهَذَا الْفَصْلِ، وَحَذَفَ النونَ عَلَى تَصَوُّرِ بَقَاءِ الْإِضَافَةِ، وَالتَّقْدِيرِ: هُمَا خُطَّتَا إِسَارٍ وَمَنَّةٍ.

(٥) الْبَيْتُ مَطْلَعُ قَصِيدَةٍ لِعَمْرُو بْنِ الْأَيْهَمِ التَّغْلِبِيِّ. وَالْمُثَبَّتُ عَجْزُهُ، وَصَدْرُهُ مَا وَضَعْتَهُ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ. وَرَوَاتُهُ عِنْدَ الْبَغْدَادِيِّ: ذِي شَبَابٍ.

وَالْعَرْنَدَسُ: الشَّدِيدُ، الطَّلَالُ: الْحَالَةُ الْحَسَنَةُ وَالْهَيْئَةُ الْجَمِيلَةُ، وَالْخِلَافُ فِيهِ هُوَ فِي إِثْبَاتِ نَوْنِ «ضَارِبِينَ» مَعَ إِضَافَتِهِ إِلَى مَا بَعْدَهُ وَهُوَ «الْقَبَاب».

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣٦٤/٧، والهمع ١٦٠/١، وشرح الأشمونى ٥٠/١، وشرح التصريح ٧٧/١، والعينى ١٧٦/١٢.

(٦) ذَكَرَ الشُّمْنِيُّ أَنَّهُ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي حَرْفِ الْكَافِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى «كُلِّ». وَمِثْلُهُ عِنْدَ الْأَمِيرِ وَهُوَ سَبَقَ قَلَمَ مِنْهُمَا أَوْ سَهْوًا، فَلَمْ يَتَقَدَّمْ الْبَيْتُ مِنْ قَبْلِ.

فقيل: الأصل^(١): ضَارِبِينَ ضَارِبِي الْقِيَابِ، وقيل^(٢): لِلْقِيَابِ، كقوله^(٣):
[إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ] أَشَارَتْ كَلِيبٌ بِالْأَكْغَفِ الْأَصَابِغِ
وقيل^(٤): «ضَارِبِينَ» مُعَرَّبٌ إِعْرَابَ^(٥) «مَسَاكِينَ»؛ فَتَنْصُبُهُ بِالْفَتْحَةِ^(٦) لَا بِالْيَاءِ.

* * *

٣٩ - حَذْفُ التَّنْوِينِ^(٧)

يُحَذَفُ لُزُوماً لِدُخُولِ «أَل» نَحْوِ «الرَّجُلِ»، وَلِلْإِضَافَةِ نَحْوِ «عُغْلَامِكَ»
و^(٨) لِشِبْهَيْهَا^(٩) نَحْوِ «لَا مَالَ لِيَزِيدٍ» إِذَا لَمْ تُقَدَّرِ اللَّامُ مَقْحَمَةً، فَإِنْ قُدِّرَتْ^(١٠) فَهُوَ

(١) وعلى هذا التقدير يكون في البيت قد حذف «ضاربي»، وأبقى المضاف إليه وهو «القياب»، ولذلك ثبتت النون في «ضاربين»؛ لأنه لم يكن مضافاً.

(٢) أي: ضاربين للقياب، فحذف حرف الجرّ.

(٣) تقدّم البيت في مقدّمة المصنّف، وقائله الفرزدق. انظر ٦٠/١.

ووجه المماثلة بين هذا البيت وما سبقه هو حَذْفُ حرف الجرّ؛ إذ التقدير: أشارت إلى كليب، فحذف حَرْفُ الجرّ «إلى»، وبقي ما كان مجروراً عند إثباته على ما كان بعد حَذْفِهِ.

(٤) في م/٤: «وقيل: أغرب ضاربين إعراب مساكين».

(٥) أي: أغرب إعراب جمع التفسير بالحركات على النون لا كما يُعَرَّبُ جمع المذكر السالم بالعلامات الفرعية، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وتُسْقَطُ عند الإضافة.

(٦) على النون من «ضاربين».

(٧) انظر هذا مُفَصَّلًا في أمالي الشجري ٣٧٩/١ وما بعدها.

(٨) تقدّم الحديث عن شبه الإضافة في حذف نوني الشنية والجمع.

(٩) سقط من م/١ من هنا إلى قوله: «إِنْ قُدِّرَتْ فَهُوَ مضاف». انظر المخطوط، الورقة/

١٨٠.

(١٠) أي: إن قُدِّرَتْ زائدة، فحذف التنوين للإضافة المنوئية.

مضاف، ولمانع الصِّرف^(١) نحو «فاطمة»؛ وللوقْف^(٢) في غير النَّصْب^(٣)،
وللإتصال بالضمير نحو «ضاربك»^(٤) فيمن قال إنه غير مضاف، فأما قوله^(٥):
[فما أَدْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنِّي] أَمْسَلِمْنِي إِلَى قَوْمِ شَرَّاحِي
فَضْرُورَةً، خلافاً لهشام، ثم^(٦) هو نُؤُوقَاية لا تنوين كقوله^(٧):
وليس المَوَافِينِي لِيُزَفَدَ خَائِيًا [فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمْلًا]
إذ^(٨) لا يجتمع التَّنْوِينُ مع «أل».

وَلِكُونَ الْأَسْمِ عَلَمًا^(٩) موصوفاً بما اتَّصل به وَأُضِيفَ إِلَى عِلْمٍ مِنْ أَبْنٍ وَأَبْنَةٍ

- (١) أي: ويحذف التنوين في الممنوع من الصِّرف لعله من العِلَلِ المعروفة.
- (٢) هذا كتاب، هذا كتاب، في الوقف، إذ لا يُوقَفُ على متحرك.
- (٣) وفي النَّصْب يُبَدَّلُ منه ألف: قرأتُ كتاباً، قرأتُ كتاباً.
- (٤) أي: الكاف في محل نَصْبٍ على المفعولية، وليس في محل جَزْ بالإضافة إلى الوصف.
- (٥) نَسَبُهُ العِينِي إلى يزيد الحارثي، وتَبِعَهُ على هذا السِّيَوطِي.
- وتقدّم البيت في «نون الوقاية» ٢٩٠/٤، وقد ذكرْتُ من قبل أَنَّ أَمْسَلِمْنِي: يريد به الشاعر أَمْسَلِييًّا، وهو شاذٌّ لا وجه له في القياس، أي لحاق نون الوقاية للوصف المضاف للباء.
- وذكر المصنّف أَنَّ هشاماً من الكوفيين ذهب إلى أَنَّ الْمُتَّبَعَةَ فيه تنوين وليس نوناً. وانظر الهمع ٢٢٦/١.

- (٦) سقط من هنا إلى قوله: «إذ لا يجتمع التنوين مع أل» من م/١.
- (٧) قائله غير معروف، وتقدّم في «نون الوقاية» ٢٩١/٤ - ٢٩٢، وكان الشاهد فيه إثبات النون في الوصف «الموافيني» وهو شاذٌّ.
- (٨) في م/٣ «إذ لا يُجْمَعُ بين التنوين مع أل» كذا!
- (٩) ويشمل الأسم والكنية واللقب. فَيُحْذَفُ التنوين من الأسم الموصوف، وذلك عند وقوع «ابن» بين علمين وصفاً للمتقدّم مضافاً إلى ما بعده، وحذف التنوين للتخفيف، ويُحْذَفُ ألف الوصل من «أبن». وما جاء من ألفاظ الكناية له حكم الأعلام من مثل هذا: فلان بن فلان، فهو كتابة عن علم.
- فإذا لم يقع «أبن» بين علمين لم يقع الحذف، نحو: جاءني كريمٌ أبنٌ كريم، أو زيدٌ أبنٌ أخينا، وعلّة عدم الحذف قلّة الاستعمال.

اتِّفَاقًا، أَوْ يُنْبِتُ عِنْدَ قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(١):
جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ
فَضْرُورَةٌ^{(٢)(٣)}.

وَيُحَذَفُ^(٤) لِاتِّفَاقِ السَّاكِنِينَ قَلِيلًا نَحْوُ^(٥):

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

= وانظر تفصيل هذا في حاشية الشمني ٢/ ٢٦٤ - ٢٦٥، والكتاب ٢/ ١٤٨، وسر الصناعة/ ٥٣١، وأمالى الشجري ١/ ٣٨١.

(١) البيت مطلع أرجوزة للأغلب العجلي وبعده:

كريمة أخوالها والعصبة

وفي سر الصناعة: كأنها حلية سيف مذهبة.

والشاهد فيه أن تنوين «قيس» جاء على خلاف القياس، لأن «أبناً» وقع بين علمين، وهو مستوف شروط الحذف، فكان ينبغي حَذَفُ التنوين، غير أنه نَوْنُهُ للضرورة.
وقال ابن جني: مَنْ تَوَنَّنَ لَزِمَهُ إِبْثَابُ الْأَلْفِ فِي «أَبْنٍ» خَطَأً.

وقد جاء في المخطوطات التي بين يدي محذوف الألف، وكذا في طبعة مبارك.
وذهب أبْنُ الْحَاجِبِ إِلَى أَنَّ بَعْضَ الْمُتَقَدِّمِينَ أَعْرَبَ «ابْنَ ثَعْلَبَةَ» بَدَلًا مِنْ قَيْسٍ؛ وَذَلِكَ لِأَجْلِ إِخْرَاجِهِ عَنِ الشَّدُودِ، وَأَسْتَبْعَدَهُ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْوَصْفِ، وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَى الْبَدْلِيَّةِ هُوَ ابْنُ جَنِيٍّ.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٧/ ٣٦٦، وشرح المفصل ٢/ ٦، والكتاب ٢/ ١٤٨، والمقتضب ٢/ ٣١٥، والمقرب ٢/ ١٨، وشرح التصريح ٢/ ٧٠، والخصائص ٢/ ٤٩١، وسر الصناعة/ ٥٣٠، والخزانة ١/ ٣٣٢.

(٢) أي: إثبات التنوين في «قيس» ضرورة.

(٣) في م/ ٣ و٤ بعد «فضرورة»: «وقيل: أبْن بدل».

(٤) أي التنوين، وقوله: «وَيُحَذَفُ» معطوف على قوله «وَيُحَذَفُ لَزُومًا» في أول حديثه عن حذف التنوين. وانظر أمالى الشجري ١/ ٣٨٢.

(٥) تَقَدَّمَ الْبَيْتُ. انظر ما سبق: النوع الثالث عشر من الجهة الرابعة، وهو لأبي الأسود. وكان أسْتَشْهَادُهُ بِهِ مِنْ قَبْلِ لِحْدَفِ التَّنوين لِاتِّفَاقِ السَّاكِنِينَ، وَذَلِكَ فِي «ذَاكِرَ اللَّهِ»، فَإِنَّ التَّنوين =

وإنما آثر^(١) ذلك^(٢) على حذفه للإضافة^(٣). لإرادة^(٤) تماثل^(٥) المتعاطفين في التنكير. وقري^(٦) ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٧) * اللَّهُ الصَّمَدُ، ﴿وَلَا أَيْلُ سَابِقِ النَّهَارِ﴾^{(٨)(٩)} بِتَرْكِ تنوين «أحد»، و«سابق»، وبَنْضَبِ «النهار».

= نُؤْنُ ساكنة، ولام الجلالة ساكنة، وكان يمكن دَفْعُ ألتقاء الساكنين بتحريك نون التنوين بالكسر، ولكن حُذِفَ التنوين لضرورة الشعر. وذكرْتُ من قبل أَنَّهُ يُزَوَّى أَيْضاً بِالْجَرِّ «ولا ذاكِرٍ»، وجاء في هذا الموضع في م/١ و٣ مضبوطاً بالحركتين.

(١) أي: الشاعر.

(٢) أي: ترك التنوين.

(٣) قالوا: اللام تعليل للحذف.

(٤) وقالوا: اللام تعليل للإيثار.

(٥) أي آثر الشاعر حَذَفَ التنوين في «ذاكر الله» لأجل ألتقاء الساكنين على حذفه لأجل الإضافة، بأن يُضَيَّفَ «ذاكر» إلى لفظ الجلالة ليتماثل في التنكير المعطوف وهو «ذاكر»، والمعطوف عليه وهو «غير مُسْتَعْتَبٍ».

(٦) سورة الإخلاص ١/١١٢ - ٢، وتقدّمت الآية الأولى في مواضع، أولها «المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر» انظر ٥٣٨/٥ «ضمير الشأن والقصة».

(٧) وأما قراءة «أحد» بالضم من غير تنوين فهي قراءة أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وأبن سيرين والحسن وأبن أبي إسحاق وأبي السّمّال وأبي عمرو في رواية يونس ومحبوب والأصمعي وعبيد وهارون عنه، وعبدالوارث وعمر وعثمان والكسائي في رواية الوليد بن مسلم عن أبن عامر.

وقد تُرِكَ التنوين لألتقاء الساكنين، وقيل بلا تنوين للتخفيف. وقيل لألتقائه مع لام التعريف.

انظر تفصيل هذا ومراجعته في كتابي: معجم القراءات ١٠/٦٣٦ - ٦٣٧.

(٨) سورة يس ٣٦/٤٠، وتقدّمت، انظر ما سبق «لا» ٣/٣٠٥.

(٩) في هذه الآية: ثلاث قراءات: سابق النهار على الإضافة، وهي قراءة الجماعة. وسابق النهار: على التنوين، ونَضَبِ النهار، وهي قراءة جماعة من القراء.

(١) اِخْتَلَفَ (٢) لَمْ تُرِكَ التَّنْوِينُ فِي نَحْوِ: «قَبِضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرُ»، فَقِيلَ: لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ كـ (٣) «قَبْلُ» و«بَعْدُ»، وَقِيلَ: لِئِنَّهُ الْإِضَافَةُ، وَإِنَّ الضَّمَّةَ إِعْرَابٌ (٤)، وَغَيْرُ مَتَعِينَةٍ؛ لِأَنَّهَا (٥) أَسْمٌ «لَيْسَ». لَا (٦) مُحْتَمَلَةٌ لَذَلِكَ، وَلِلْخَبَرِيَّةِ.

وَيَرُدُّهُ (٧) أَنَّ هَذَا التَّرَكِيبَ مُطْرَدٌ (٨)، وَلَا يُحَذَفُ تَنْوِينُ مُضَافٍ لِغَيْرِ مَذْكُورٍ (٩) بِأَطْرَادٍ، إِلَّا إِنْ أَشْبَهَ (١٠) فِي اللَّفْظِ الْمُضَافِ نَحْوِ «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مَنِ قَالَهَا»

= والقراءة مَحَلَّ الشَّاهِدِ هُنَا هِيَ قِرَاءَةُ عِمَارَةِ بَنِ عَقِيلِ بْنِ بِلَالٍ بَنِ جَرِيرِ الْخَطْفِيِّ «سَابِقُ النَّهَارِ» مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ فِي «سَابِقِ»، وَنُصِبَ «النَّهَارُ». قَالَ الْمُبَرِّدُ: «سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ أَرَدْتُ: سَابِقُ النَّهَارِ، فَحَذَفْتُ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ»، فَقَالَ لَهُ الْمُبَرِّدُ: فَهَلَّا قُلْتَهُ! قَالَ عِمَارَةُ: «لَوْ قُلْتُهُ لَكَانَ أَوْزَنَ» أَيْ: أَثْقَلَ. وَهِيَ عِنْدَ الْعَكْبَرِيِّ قِرَاءَةُ ضَعِيفَةٌ. وَانْظُرْ مَرَاجِعَ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَتَفْصِيلَ الْقَوْلِ فِيهَا فِي كِتَابِي: مَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ ٤٩٨/٧.

(١) سَقَطَتْ هَذِهِ الْفَقْرَةُ مِنْ م/١، انْظُرِ الْمَخْطُوطَ/١٨٠أ، وَكَذَا سَقَطَ مِنْ م، وَاسْتَدْرَكَ عَلَى هَامِشِ الْوَرَقَةِ/٣.

وَأُتْبِئَ عَلَى هَذَا مَبَارَكُ، وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ، وَكَذَا الْحَالُ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَوَاشِي.

(٢) وَتَقَدَّمَ عَرْضُ هَذَا الْإِخْتِلَافِ فِي «غَيْرِ»، انْظُرْ مَا سَبَقَ ٤٥٣/٢ - ٤٥٦.

(٣) ذَكَرَ هَذَا فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ لِلْمُبَرِّدِ وَالتَّمَاخُرِينَ.

(٤) ذَكَرَ هَذَا لِلْأَخْفَشِ، انْظُرْ مَا سَبَقَ ٤٥٥/٢ - ٤٥٦.

(٥) أَيْ: «غَيْرِ».

(٦) أَيْ: «غَيْرِ» أَسْمٌ «لَيْسَ»، وَلَيْسَتْ مُحْتَمَلَةٌ لِلْأَسْمِيَّةِ وَلِلْخَبَرِيَّةِ، وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ الْوُجْهِينَ فِيهَا الْمُبَرِّدُ، وَأَبْنُ خُرُوفٍ. انْظُرْ أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ ٢١١/٢ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ.

(٧) أَيْ يَرُدُّ مَسْأَلَةَ الْبِنَاءِ.

(٨) أَيْ: عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ مِنَ الْحَذْفِ.

(٩) أَيْ: الْمُضَافُ إِلَيْهِ بَعْدَ «غَيْرِ»، أَيْ: حَذَفُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَتَبَيَّنَ لَفْظُهُ غَيْرُ مُطْرَدٍ.

(١٠) أَيْ: هَذَا التَّرَكِيبُ.

فَإِنَّ الْأَوَّلَ^(١) مضافٌ للمذكور^(٢)، والثاني^(٣) لمجاوَرَتِهِ^(٤) له مع أَنَّهُ المضافُ إليه في المعنى^(٥)، كَأَنَّهُ مضافٌ إِلَيْهِ لَفْظًا.

* * *

٤٠ - « أَل »

تُحَذَفُ^(٦) لِلإِضَافَةِ المَعْنَوِيَّةِ، وَلِلنِّدَاءِ نحو: «يَا رَحْمَنُ»^(٧) إِلَّا مِنْ أَسْمِ اللَّهِ تَعَالَى^(٨)، وَالجُمْلَةِ المحكِيةِ^(٩)، وَالْأَسْمِ المُسَبِّهِ^(١٠) به نحو: «يَا الْخَلِيفَةُ هَيَّيَّةُ»، وَسُمِعَ^(١١) «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ» بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، فَقِيلَ: عَلَى إِضْمَارِ «أَل»، وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي

(١) وهو «يد».

(٢) وهو «من قالها» وفي م/٣ وه «إلى المذكور».

(٣) وهو «رجل».

(٤) أي: ورجل: مضاف إلى ما بعده بسبب المجاورة له.

(٥) على تقدير: قطع الله رَجُلَ مَنْ قالها وَيَدَهُ.

(٦) لَزِمَ حَذْفُ «أَل» فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِأَنَّ الإِضَافَةَ المَعْنَوِيَّةَ لَهَا حِكْمَانِ: تَخْصِيصُ المِضافِ إِنْ كَانَ المِضافُ إِلَيْهِ نَكْرَةً، وَتَعْرِيفُهُ إِنْ كَانَ المِضافُ إِلَيْهِ مَعْرُوفَةً، فإِثْبَاتُ «أَل» تَخْصِيصٌ حَاصِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي تَعْرِيفَ المَعْرُوفِ، وَتَخْصِيصَ المَعْرُوفِ. انظر حاشية الشمني ٢/٢٦٥.

(٧) فلا يقال: يا الرحمن.

(٨) فيقال: يا الله، بقطع الهمزة لالتقاء الساكنين.

(٩) فِي م/٣ وه «والجملة المحكية» ومثال الجملة المحكية: يا الرجل قائم، والأصل حَذَفُ «أَل» مِنَ الرَّجُلِ، فيقال: يا رجل قائم، غير أَنَّ حِكَايَةَ الجُمْلَةِ عَلَى مَا سُمِعَتْ أَجَازَتْ إِثْبَاتَ «أَل» بَعْدَ «يَا».

(١٠) أي: يجوز إثبات «أَل» هنا.

وقوله: يا الخليفة... على تقدير: يا مثل الخليفة...، فكأن «يا» غير داخلية على مُعْرُوفٍ؛ وَلِذَا ثَبِتَ «أَل» فِي «الخليفة».

(١١) حكى هذا الأخفش عن العرب بغير تنوين، قالوا: يريدون السلام عليكم.

كَوْنَهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَالْأَصْلُ: سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ. وَقَالَ الْخَلِيلُ فِي ^(١) «مَا يَخْسُنُ» ^(٢) بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا» ^(٣) وَهُوَ عَلَى نِيَّةٍ ^(٤) «أَلْ» ^(٥) فِي «خَيْرٍ». وَيَزِدُّهُ ^(٦) أَنَّهَا ^(٧) لَا تَجَامِعُ ^(٨) «مِنْ» الْجَارَةَ لِلْمَفْضُولِ ^(٩).

= انظر البحر المحيط ١/١٦٨، وشواهد التوضيح والتصحيح/ ٤٠ «روى بعض الثقات...»، وانظر الأرتشاف/ ١٨٢٢. وانظر ما سبق/ ٤١٥ - ٤١٦.

(١) انظر الكتاب ١/٢٢٥، وقيله: «ومن الصفة: ما يَخْسُنُ بالرجل مثلك أَنْ يفعل ذاك».

(٢) في م/ ١ «يُخْسِنُ» كذا جاء ضبطه وهو غير الصواب.

(٣) في الكتاب: «ذاك».

(٤) في الكتاب: «وزعم الخليل أنه إنما جَرَّ هذا [أي: مثلك، خير] على نية الألف واللام».

قال السيرافي: «يعني أَنَّ الرجل معرفة، ومثلك وخير منك نكرة، وقد وُصِفَ بهما المعرفة لتقارب معناهما؛ لأن الرجل في هذين المثالين غير مقصود به إلى رجل بعينه، وإن كان لفظه لَفْظُ المعرفة؛ لأنه أُرِيدَ به الجنس، ومثلك وخير منك: نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين بأعيانهما فأجتمعَا فَخَسُنَ نعتُ أحدهما بالآخر».

انظر هامش الكتاب ١/٢٢٤.

(٥) وبذلك توافق الصفة الموصوف أي: بالرجل الأخير.

(٦) أي: يَزِدُّ تقدير الخليل في «خير» في مثاله المتقدم.

(٧) في م/ ٣ و ٤ «أنه».

(٨) أي: «أل».

قال سيبويه: «وَزَعَمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ إِنَّمَا جَرَّ هَذَا [خير] عَلَى نِيَّةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ.

[قال سيبويه]: ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام...» انظر الكتاب ١/٢٢٤.

(٩) قال الشمني: «قَيَّدَ بِهِ؛ لَأَنَّهَا تَجَامِعُ «مِنْ» الْجَارَةَ لِغَيْرِ الْمَفْضُولِ كَمَا إِذَا بُنِيَ «أَفْعَلُ» التفضيل مما يتعدى بمن كقول الكميت:

فهم الأقربون من كل خير وهم الأبعدون من كل دَمٍ

ويجوز أن تجامع «مِنْ» هذه الجارة للمفضول مقدّمة عليها أو مؤخّرة نحو: زيد أقرب من عمرو ومن كل خير» انظر الحاشية ٢/١٦٥.

وقال الأخفش: اللام^(١) زائدة، وهذا^(٢) ليس بقياس، والتركيب^(٣) قياسي.
وقال ابن مالك: «خير»^(٤) بدل، وإبدال المشتق^(٥) ضعيف^(٦)، فالأولى^(٧)
عندي أن يُخرَج على قوله^(٨):

ولقد أمر على اللئيم يسُبني [فَمَضَيْتُ نَمَتَ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي]^(٩)

* * *

- (١) أي: اللام في «الرجل» في مثال الخليل.
- (٢) الرّد للمصنّف على الأخفش. وقصد بهذا زيادة اللام في مثل هذا الموضع.
- (٣) وهو ما نُقل عن الخليل.
- (٤) أي: في مثال الخليل «خير» بدل من «الرجل».
- (٥) خير: مُشتق، والرجل: ليس كذلك. والغالب أن يكون البدل في الجامد، وعلى هذا فلا يصح ما قدّره ابن مالك.
- ووجدت الحديث عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية/ ١١٧٦ قال: ونظيره ما حكى الخليل عن بعضهم «ما ينبغي هذا للرجل خير منك» وقسره بإرادة الألف واللام في «خير».
- ولم يذكر ابن مالك البدلية هنا، فلعله ذكره في موضع آخر مما ألف.
- (٦) والمصنف يردّ بهذا ما ذهب إليه ابن مالك.
- (٧) كذا «فالأولى» بالفاء في المخطوطات ما عدا الثالثة ففيها «والأولى».
- وجاء عند الشيخ محمد ومبارك «وأولى»، ومثله متن حاشية الدسوقي والأمير.
- (٨) تقدّم البيت في «حرف الباء» انظر ١٢٠/٢، وفي «حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات» انظر ٢٥٢/٥.
- (٩) يريد المصنّف من مثال الخليل «ما مررت بالرجل خير منك» أن تكون «أل» في الرجل للجنس وليست للتعريف، فيكون ما دخلت عليه في حكم النكرة، فيصحّ نعتُه بالنكرة.

٤١ - حَذَفُ لَامِ الْجَوَابِ^(١)

وذلك ثلاثة:

- حَذَفُ لَامِ جَوَابِ «لَوْ» نحو^(٢) ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ .
 - وَحَذَفُ لَامِ «لَقَدْ»^(٣) يَخْسُنُ مَعَ طُولِ^(٤) الكلامِ نحو^(٥) : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَقْنَاهَا﴾^(٦) .

- (١) انظر هذا عند ابن السجري ٣٦٩/١ .
 (٢) سورة الواقعة ٧٠/٥٦ ، وتقدّمت الآية في «لو» ، انظر ما سبق ٤٣٨/٣ .
 وقد ذكر المصنّف الآية من قبل لما ذكره هنا ، وهو حذف اللام الواقعة في جواب «لو» إذا كان ماضياً ، والغالب إثبات اللام .
 (٣) أي : حَذَفُ «لَامِ» جواب القسم الداخلة على «قد» ، كقولك : والله لقد كان كذا . . . والله قد كان كذا . . . انظر كتاب الشعر للفارسي ٥٣/١ .
 (٤) أي : مع طول الفصل بين القسم وجوابه .
 (٥) سورة الشمس ٩/٩١ ، وتقدّمت ، انظر «قد» ٥٤٤/٢ ، وانظر «ما يتعدى به القاصر» ٥/٦٨٦ .
 (٦) وعلى تقدير اللام «لقد» يكون جواباً للقسم في أوّل السورة ﴿وَالَّذِينَ وَصَّيْنَاهُمْ﴾ ، فقد فصل بين القسم وجوابه سبع آيات . انظر سورة الشمس ٩/٩١ - ٩ ، وذكر السمين تخريجاً آخر ، وهو أن «قد أفْلَحَ» . . . ليس بجواب ، وإنما جيء به تابعاً لقوله : ﴿فَالَهُمْ حُزْرُهَا وَتَقْوَاهَا﴾ آية/ ٨ ، على سبيل الاستطراد ، وجواب القسم محذوف ، تقديره ليدمد الله عليهم ، أي : على أهل مكة ؛ لتكذيبهم رسول الله ﷺ . انظر الدر المصون ٥٢٨/٦ .
 وقد أخذ السمين وغيره جواب القسم من الآية/ ١٤ ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا﴾ ، وذهب إلى هذا التقدير الزمخشري . الكشاف ٣٤٢/٣ وقدّر بعضهم «ليعتنّ» جواباً للقسم انظر البحر ٤٨١/٨ ، وانظر كتاب الشعر للفارسي ٥٣/١ .

- وَحَذَفُ لَامٍ «لَأَقْعَلَنَّ»^(١) يَخْتَصُّ بِالضَّرُورَةِ، كَقَوْلِ عَامِرِ بْنِ الطَّفِيلِ^(٢):
وَقَتِيلٌ مُرَّةً أَثَارَنَّ فَإِنَّهُ فِرْغٌ وَإِنْ أَحَاكُمُ لَمْ يُثَارِ

* * *

(١) حذف «اللام» الداخلة على المضارع في جواب قَسَمٍ مذكور أو مقدّر.

(٢) البيت من قصيدة دالية.

وروايته عند البغدادي وغيره: لم يُقَصِّدْ، وكذا أوردها المفضل في المفضليات، وعند ابن عصفور، وهي كذلك في ديوانه على ما ذكر البغدادي.
وقتيل مُرَّة: هو حُظْلَةٌ بَنُ الطَّفِيلِ أخو الشاعر، وأسمه الحكم.
وقتيل: بالخفض كذا رواية الضَّبِّي على أَنَّ الواو للقسَم، ورواه الحرمازي بالتَّضْب، والأثرم بالرفع.

أما النصب: فعلى أَنَّ الواو عاطفة على محل «مالك» في بيت قبله، وهو مجرور بالباء الزائدة.

وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ خبره محذوف.

وأستشهد النحويين به على الجر وجعل الواو للقسَم، وحذف لام الجواب من «أثَارَنَّ» والتقدير: وقتيل مرة لَأَثَارَنَّ...

والفِرْغُ: الْهَذْرُ، وروي: قَرَعُ: بالعين المهملة، والمراد به: رأس عالٍ في الشرف.
وأحاهم: كبير الأعداء. لم يُقَصِّدْ: لم يُقَتَّلْ.

وهو بهذا يخاطب أعداء الذين قَتَلُوا أشراف قَوْمِهِ مُقْسِمًا بأنه سيثأر لمن قُتِلَ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣/٨، وشرح السيوطي/٩٣٥، وكتاب الشعر ٥٣/١، والأصمعيات/٢١٦، والمفضليات/٣٦٤، والهمع ٢٤٦/٤، الخزانة ٤٧٢/١، ٤/١٦٦، الضرائر الشعرية/١٥٧، وشرح الحماسة للمرزوقي/٥٥٨، وأمالى الشجري ١/٣٦٩، ٢/٢٢١، ووصف المباني/٢٤٠، والكشف عن وجوه القراءات ٢/٣٤٩، وشرح الكافية الشافية/٨٣٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/٤٢٩.

وقد أَخَذْتُ معظم هذه المراجع من عمل «الطناحي» رحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عني وعن الباحثين خير الجزاء.

٤٢ - حَذْفُ جُمْلَةِ الْقَسَمِ

كثير جداً، وهو لازم^(١) مع غير الباء من حروف القسم، وحيث قيل: «لَأَفْعَلَنَّ» أو «لَقَدْ فَعَلَ» أو «لَئِنْ فَعَلَ» ولم يتقدم^(٢) جملة قسم فتم جملة قسم مقدرة، نحو ﴿لَأَعَذِّبَنَّكَ عَذَابًا شَدِيدًا﴾^(٣) الآية، ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾^(٤)، ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾^(٥).

وَأَخْتَلَفَ فِي نَحْوِ: «لَزَيْدٌ قَائِمٌ»، ونحو: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، أو «لَقَائِمٌ»، هل يَجِبُ كَوْنُهُ جَوَابًا لِقَسَمٍ^(٦) أَوْ لَا.

(١) أي: حذف فعل القسم، وأما الباء فيجوزُ التصريح بفعل القسم معها، وانظر ما سبق «الباء: الثاني عشر: القسم»، وهو أصل آخرُفِه؛ ولذلك خُصَّتْ بجواز ذكر الفعل معها نحو: أَقْسِمُ بالله لفعلين» ١٤٤/٢ - ١٤٥.

وانظر التاء في ٢١٢/٢، والواو في ٣٨٥/٤.

(٢) في م/٣ «ولم تتقدم».

(٣) سورة النمل ٢٧/٢١، وتقدمت «في الجهة الثامنة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها».

والتقدير: والله لأعذبنه، وكذا حُكِمَ ما عُطِفَ عليه من بقية الآية: ﴿أَوْ لَا أَذِيعَنَّهٗ أَوْ لَا يَأْتِيَنَّيَ سُلَاطِنٌ مِّنْهُنَّ﴾.

(٤) سورة آل عمران ١٥٢/٣، وتقدمت في «حتى»، انظر ما سبق ٢٩٠/٢.

(٥) سورة الحشر ١٢/٥٩، وتقدمت في حرف الفاء ٤٧٩/٢.

وفي حرف اللام ٢٧٣/٣، وسماها اللام الموطئة، واللام المؤذنة، وأكثر ما تدخل على «إن». . وانظر بقية الآية ففيها مواضع من تقدير القسم.

(٦) إذا خُرِجَت الجملة الأولى على القسم يكون التقدير: والله لَزَيْدٌ قَائِمٌ، وفي الجملة الثانية:

والله إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، ويكون كسر الهمزة من «إن» لوقوعها في جواب القسم، بل هو مما يَتَلَقَّى به القسم، وإن لم يُقَدَّر القسم فالكسر لأنها في ابتداء كلام.

وأما الجملة الثالثة فالتقدير فيها على افتراض تقدير القسم: والله إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ.

٤٣ - حَذَفُ جَوَابِ الْقَسَمِ

يَجِبُ^(١) إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ^(٢) أَوْ اكْتَنَفَهُ^(٣) مَا يُغْنِي عَنِ الْجَوَابِ:
فَالأَوَّلُ^(٤): نَحْوُ «زَيْدٌ قَائِمٌ وَاللَّهُ»، وَمِنْهُ^(٦): «إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ وَاللَّهُ أَكْرَمَتُهُ».
وَالثَّانِي^(٧): نَحْوُ «زَيْدٌ وَاللَّهُ قَائِمٌ»، فَإِنْ قُلْتُ: «زَيْدٌ وَاللَّهُ إِنَّهُ قَائِمٌ» أَوْ «لَقَائِمٌ»

(١) أي: يجب حَذَفُ الجواب.

(٢) أي: على القَسَمِ.

(٣) أي: جاء بعد القَسَمِ وقبله...، أي: أحاطا به من جهتين.

(٤) أي: مما تقدّم فيه على القَسَمِ ما يغني عن الجواب.

(٥) حُذِفَ جَوَابُ الْقَسَمِ «والله» لدلالة الجملة الأسميّة قبله «زيد قائم» عليه.

(٦) أي: من النَّوعِ الأوَّلِ.

ذَكَرَ الشُّمْنِي أَنَّ الْجُمْلَةَ جَاءَتْ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ فِي النَّسْخِ، وَأَنَّ الدِّمَامِينِي ذَكَرَ أَنَّ هَذَا الْمَثَالَ لَيْسَ مِنَ الْقَسَمِ الأوَّلِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْقَسَمِ الثَّانِي، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي أَوَّلِ التَّرْجُمَةِ الَّتِي تَأْتِي، وَهُوَ «حَذَفُ جُمْلَةِ جَوَابِ الشَّرْطِ»، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا هُنَا سَهْوٌ وَسَبَقَ قَلَمٌ.

وَتَعَقَّبَ الشُّمْنِي الدِّمَامِينِي بِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ لَا هُوَ سَهْوٌ وَلَا سَبَقَ قَلَمٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الشَّرْطَ وَالْقَسَمَ إِذَا اجْتَمَعَا يُؤْتَى مَعَهُمَا بِجَوَابِ السَّابِقِ مُسْتَعْنًى بِهِ عَنِ جَوَابِ الْمُتَأَخَّرِ، وَالْأَصْلُ فِي الْجَوَابِ أَنْ يَلِيَّ مَا هُوَ جَوَابُ عَنْهُ، فَيَكُونُ «أَكْرَمَتُهُ» فِي الْمَثَالِ مَقْدَمًا فِي الرِّبْتَةِ عَلَى الْقَسَمِ، وَيَكُونُ الْمَثَالُ مِمَّا حُذِفَ مِنْهُ جَوَابُ الْقَسَمِ لِتَقَدُّمِ مَا يُغْنِي عَنْهُ لَكِنْ فِي الرُّبُونَةِ دُونَ اللَّفْظِ... انْظُرْ حَاشِيَةَ الشُّمْنِي ٢/٢٦٦، وَرَأَى الْأَمِيرُ فِي رَدِّ الشُّمْنِي تَكْلُفًا. وَأَقَرَّ الدِّمَامِينِي عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَرَأَى أَنَّهُ الْحَقُّ. انْظُرْ حَاشِيَةَ الْأَمِيرِ ٢/١٧٤.

(٧) وهو ما اكْتَنَفَهُ ما يغني عن الجواب.

(٨) زيد وقائم: مبتدأ وخبر يغنيان عن جواب القَسَمِ، وعلى هذا فجواب القَسَمِ محذوف يدلُّ عليه ما اكْتَنَفَهُ من ركني الجملة.

أَحْتَمَلَ كَوْنُ المتأخِّرِ عنه خبراً عن المتقدمِ عليه^(١)، وأَحْتَمَلَ كَوْنُهُ^(٢) جواباً، وجملته القسم وجوابه الخبر^(٣).

ويجوز^(٤) في غير ذلك^(٥) نحو^(٦) ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْاقًا﴾ الآيات، أي^(٧): لَتُبْعَثُنَّ؛ بدليل ما بعده^(٨). وهذا المُقَدَّر هو العاملُ في ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾، أو عامله: «اذْكُرْ»^(٩)، وقيل: الجواب^(١٠) ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى﴾^(١١)، وهو بعيدٌ لِبُعْدِهِ^(١٢).

(١) أي: جملة «إنه قائم» أو «لِقائِم» خبر عن «زيد».

(٢) أي: جملة «إنه قائم» جواب عن القسم «والله».

(٣) أي: عن المبتدأ «زيد».

(٤) أي: يجوز حَذَفُ الجواب.

(٥) في غير الحالتين اللتين سَبَقَتَا في أول حديثه.

(٦) الآيات: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْاقًا﴾ وَالنَّشِيطَاتِ تَشَاطُعًا * وَالسَّيْحَاتِ سَبَاحًا * فَالْمُتَرَفِّعَاتِ أَمْرًا *

يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّجِفَةُ * تَتَّبِعُنَّهَا الرَّادِفَةُ سورة النازعات ١/٧٩ - ٧.

(٧) هذا تقدير الجواب للقسم في أول آية. وهو للزمخشري.

وانظر الكشف ٣/٣٠٨، والدر المصون ٦/٤٧٠.

(٨) وهو ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾.

(٩) أي العامل في الظرف ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾.

(١٠) سورة النازعات ٢٦/٧٩

(١١) «لَمَن يَخْشَى» مثبت في م/٥.

(١٢) استقبح هذا أبو بكر بن الأنباري لِطُولِ الْفَضْلِ، فقد فُصِّلَ بين القسم في أول السورة

والجواب بأربع وعشرين آية.

وفي البحر ٨/٤٢٠ ذكر أَنَّ تقدير هذه الآية للجواب هو قول محمد بن علي الحكيم

الترمذي، وردّه أبو حيان، وذكر قول أبي بكر الأنباري.

ومثله^(١): ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْفَعْلَانِ الْفَعْلَانِ﴾^(٢) أي^(٣): لَنْهَلِكَنَّ؛ بدليل ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(٤) أو^(٥) «إِنَّكَ لَمُنْذِرٌ»، بدليل ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ﴾^(٦).

وقيل: الجواب مذکور:

- فقال الأخفش^(٧) ﴿قَدْ عَلِمْنَا﴾. وحذفت اللام للطول^(٨) مثل^(٩) ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَقَهَا﴾.

- و^(١٠) ابن كيسان^(١١) ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ﴾^(١٢) الآية.

(١) أي: مثل الموضع السابق في سورة النازعات، حيث حذفت الجواب، ولم يتقدم على القسم أو يكتفه ما يدل عليه.

(٢) سورة ق ١/٥٠.

(٣) جواب مقدر للقسم ﴿وَالْفَعْلَانِ الْفَعْلَانِ﴾، وهذا التقدير منقول عن الزجاج والأخفش والمبرد، وقدر غيرهم: لقد جئتهم منذراً. وعند أبي حيان: لتبعثن، ومثله عند السمين. وفي م ١ و ٢ «ليهلكن».

(٤) الآية: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِنْ مَحِيصٍ﴾ سورة ق ٣٦/٥٠.

(٥) أو يكون الجواب «إِنَّكَ لَمُنْذِرٌ» مقدراً.

(٦) الآية: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَاذِبُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ سورة ق ٢/٥٠، وذكر المتقدمون هذا ولم أجد من خص به واحداً من المتقدمين.

(٧) الآية: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيفٌ﴾ سورة ق ٤/٥٠، وانظر البحر ٨/١٢٠.

(٨) أي: للبعد بين القسم والجواب، ولولا ذلك لكان الجواب مقترناً باللام: لقد علمنا.

(٩) سورة الشمس ٩/٩١، وتقدمت قبل قليل في «حذف لام الجواب لطول الفصل بين القسم والجواب».

(١٠) في المطبوع «وقال ابن كيسان»، وقال غير مثبت عندي في المخطوطات.

(١١) أي: جواب القسم.

(١٢) ﴿إِذْ يَتْلَى التَّلَاقُ عَنِ الْبَيْنِ وَنَحْنُ أَشَدُّ حَفِيفٌ * مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْ رَبِّهِ عَذَابٌ﴾ سورة ق ١٧/٥٠

- الكوفيون^(١) ﴿بَلْ عَجَبُوا﴾^(٢) و^(٣) المعنى: لقد عَجَبُوا^(٤).

- بعضهم^(٥) ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى﴾^(٦)^(٧).

ومثله^(٨) ﴿صَّ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾^(٩) أي^(١٠): إِنَّهُ لَمُعْجِزٌ، أو^(١١) ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾، أو^(١٢) ما الأمر كما يزعمون.

وقيل^(١٣): مذكور:

= وذكر هذا أبو حيان عن الأخفش أيضاً. انظر البحر ٨/١٢٠.

(١) أي: وعند الكوفيين الجواب...، وعند أبي حيان: «عن نحا الكوفة».

(٢) الآية: ﴿بَلْ عَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا نَسْيٌ عَجِيبٌ﴾ سورة ق ٥٠/٢.

(٣) في م/١ «أو المعنى».

(٤) هذا التقدير على جعل اللام المحذوفة مُقَدَّرَةً مع جواب القسم، قال السمين: «هذا قول

كوفي، قالوا: لأنه بمعنى قد عجبوا» انظر الدر ٦/١٧٤.

(٥) ذكر هذا أبو حيان لمحمد بن علي الترمذي. انظر البحر ٨/١٢٠.

(٦) الآية: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْفَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ سورة ق ٣٧/٥٠.

(٧) وذكر أبو حيان ما مرّ هنا عند المصنّف، وزاد أنّ بعضهم قَدَّرَ الجواب ﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَى﴾

ق ٢٩/٥٠، ثم قال بعد ذلك: «وهذه كلها أقوال ضعيفة». انظر البحر ٨/١٢٠.

(٨) أي: في حذف الجواب من غير دليل عليه مذكور، متقدّم أو مكتنف للقسم.

(٩) سورة ص ٣٨/١.

(١٠) هذا تقدير الزمخشري، انظر الكشف ٣/٢، والبحر ٧/٣٨٣.

(١١) هذا ما اختاره أبو حيان قال: «وينبغي أن يقدر ما أثبت هنا جواباً للقرآن حين أقسم به،

وذلك في قوله تعالى: ﴿يَسْ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ سورة يس ٣٦/١ -

٣، انظر البحر ٧/٣٨٣.

(١٢) هذا تقدير ابن عطية، انظر المحرر ١٢/٤١٦، قال: «وقال قتادة والطبري: الجواب مقدّر

قبل «بل»، وهذا هو الصحيح، تقديره: والقرآن ما الأمر كما تزعمون».

(١٣) أي: الجواب مذكور في السورة.

- فقال الكوفيتون والزرَّاجُ^(١) ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ﴾ وفيه بُعْدُ^(٢).

- الأخفش^(٣) ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلِ﴾.

- الفراءُ ونَعْلَبُ^(٤) ﴿صَّ﴾؛ لأنَّ معناها^(٥) صَدَقَ اللهُ. وَيَرُدُّهُ أَنَّ الجوابَ لا يَتَقَدَّمُ.

- وقيل^(٦): ﴿كُرَّ أَهْلَكُنَا﴾،

(١) تنمة الآية: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ فَخَاصُّمُ أَهْلِ النَّارِ﴾ سورة ص ٣٨/٦٤.

وكان المصنف قد ذكر هذا في الجهة الرابعة مما تقدّم. انظر ص/٨١ مما تقدّم.

وانظر معاني القرآن للزجاج ٣١٩/٤، والبحر المحيط ٣٨٣/٧، والمحرم ٤١٥/١٢.

(٢) وذلك لطول الفصل بين القسم في الآية الأولى والجواب في الآية ٦٤.

ومثل هذا الاستبعاد عند الفراء ٣٩٧/٢، قال: «وذلك كلام قد تأخر كثيراً عن قوله:

والقرآن، وجرت بينهما قصصٌ مختلفة، فلا نجد ذلك مستقيماً في العربية والله أعلم».

وانظر الدر ٥٢٠/٥.

(٣) الآية: ﴿فَحَقَّقَ عَقَابِ﴾ سورة ص ٣٨/١٤.

وفي معاني القرآن للأخفش/٤٥٢ «فيزعمون أنَّ موضع القسم في قوله: ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا

كَذَبَ الرُّسُلِ﴾. وانظر الدر ٥٢٠/٥.

وعزا هذا أبو عطية في المحرر إلى بعض البصريين، ومنهم الأخفش. انظر المحرر ١٢/

٤١٥.

(٤) قال الفراء: «وصَّ... كقولك: وَجَبَ والله، وَنَزَلَ والله، وَحَقَّ والله، فهي جواب لقوله:

والقرآن، كما تقول: نَزَلَ والله» معاني القرآن ٣٩٧/٢.

وانظر المحرر ٤١٥/١٢ ولم يُعْلَقْ على رأي الفراء بشيء.

قال أبو حيان: «... وهذا مبنيٌّ على تقدّم جواب القسم، واعتقاد أنَّ الصاد يدلُّ على ما

ذكروه» البحر ٣٨٣/٧. وَضَعَفَهُ السَّمِين انظر الدر ٥٢٠/٥.

(٥) «لأنَّ معناه» كذا في م/٣ و٥.

(٦) الآية: ﴿كُرَّ أَهْلَكُنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادُوا ذَلَّتْ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ص ٣٨/٣.

وعزا هذا السمين لثعلب والفراء. انظر الدر ٥٢٠/٥، وذكره أبو حيان لبعضهم.

وَحُذِفَتِ اللَّامُ لِلطُّوْلِ^(١).

* * *

٤٤ - حَذَفُ جُمْلَةِ الشَّرْطِ

هو مُطَرَّدٌ بعد الطَّلَبِ^(٢) نحو: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾^(٣) أي: فَإِنْ تَتَّبِعُونِي يُحِبُّبِكُمْ اللَّهُ، ﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ﴾^(٤)، ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ أَجْلِ قَرِيبٍ نَجِبْ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرَّسُولَ﴾^(٥).

- وجاء بدونه^(٦) نحو: ﴿إِنْ أَرْضِي وَسِعَةً فَإِنِّي فَأَعْبُدُونِ﴾^(٧)، أي^(٨): فَإِنْ لَمْ

= انظر البحر ٣٨٣/٧، ومثله في معاني الزجاج ٣١٩/٤ «قوم»، ونقله عنه ابن عطية في المحرر ٤١٦/١٢، وقال: «وهذا متكلف جداً».

(١) أي: لطول الفضل بين القسم والجواب.

(٢) الفعل المجزوم بعد الطلب إما أن يكون مجزوماً بالطلب نفسه، وعلى هذا فلا حذف ولا شرط، وإما أن يكون مجزوماً بشرط مقدّر، وعلى هذا يقع الحذف عند من يأخذ بهذا المذهب.

(٣) سورة آل عمران ٣/٣١، وتقدّمت في حرف الفاء. انظر ٤٩٠/٢.

(٤) الآية: ﴿يَكُنَّ إِلَيْنَا قَدْ جَاءَ مِنْكَ الْغُلَامَ مَا لَمْ يَأْتِكْ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾ سورة مريم ١٩/٤٣.

أي: فَإِنْ تَتَّبِعْنِي أَهْدِكَ.

(٥) سورة إبراهيم ١٤/٤٤، وتقدّمت، انظر ١٩٨/٥ «الجملة الرابعة...».

أي: إِنْ تَوَخَّرْنَا نَجِبْ دَعْوَتَكَ.

(٦) أي: جاء حذف جملة الشرط ولم يتقدّم طلب.

(٧) أول الآية: ﴿يَعْلَمُ الْدِينَ مَنَ مَنَ أَمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةً﴾ سورة العنكبوت ٢٩/٥٦.

(٨) هذا التقدير انتزع المصنّف من الكشف، قال الزمخشري: «فإن قلت: ما معنى الفاء في

«فأعبدون» وتقدّم المفعول؟ قلت: الفاء جواب شرط محذوف؛ لأن المعنى إِنْ أَرْضِي

واسعة فإن لم تُخْلِصُوا العبادة في أرضٍ فأخْلِصُوهَا في غيرها، ثم حَذَفَ الشرط =

يَنَاقُ إِخْلَاصُ الْعِبَادَةِ لِي فِي هَذِهِ الْبَلَدَةِ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُون فِي غَيْرِهَا.

- ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَأَلَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾^(١) أي^(٢): إِنْ أَرَادُوا وَلِيًّا^(٣) بِحَقِّ
فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ^(٤).

﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ
رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾^(٥) أي^(٦): إِنْ صَدَقْتُمْ
فِيمَا كُنْتُمْ تَعْدُونَ بِهِ مِنْ أَنْفُسِكُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ، وَإِنْ كَذَبْتُمْ فَلَا أَحَدٌ أَكْذَبُ مِنْكُمْ،
فَمَنْ أَظْلَمُ.

= وَعَوَّضَ مِنْ حَذْفِهِ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ، وَمَعَ إِفَادَةِ تَقْدِيمِهِ مَعْنَى الْأَخْصَاصِ وَالْإِخْلَاصِ...
انظر الكشف ٤٩٩/٢ - ٥٠٠.

(١) تِمَّةُ الْآيَةِ: ﴿وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة الشورى ٩/٤٢.

(٢) قُلْتُ: وَهَذَا أَيْضًا مُتَّعٍ مِنْ كَلَامِ الزَّمَخْشَرِيِّ قَالَ: «فَالْقَاءُ فِي قَوْلِهِ: «فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ» جَوَابُ
شَرْطٍ مُقَدَّرٍ، كَأَنَّهُ قِيلَ بَعْدَ انْكَارِ كُلِّ وَلِيٍّ سِوَاهُ: إِنْ أَرَادُوا وَلِيًّا بِحَقِّ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ بِحَقِّ لَا
وَلِيٍّ سِوَاهُ» الكشف ٧٧/٣.

(٣) كَذَا مُفْرَدًا فِي م/١، وَمِثْلُهُ نَصُّ الْكَشَافِ كَمَا تَرَى، وَفِي الْمَخْطُوطَاتِ الْبَاقِيَةِ وَالْمَطْبُوعِ
«أَوْلِيَاءَ» عَلَى الْجَمْعِ.

(٤) انْظُرْ مِثْلَ هَذَا التَّقْدِيرِ عِنْدَ ابْنِ النَّازِمِ فِي شَرْحِ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ/٢٦٧.

(٥) تِمَّةُ الْآيَةِ: ﴿وَصَدَقَ عَنْهَا سَجَزَى الَّذِينَ يَصْدُقُونَ عَنْ ءَايَاتِنَا سَوَاءَ الْعَدَابِ يَمَّا كَانُوا يَصْدُقُونَ﴾
سورة الأنعام ١٥٧/٦.

وَسَقَطَ مِنْ م/٥ مِنْ قَوْلِهِ «مَنْ رَبِّكُمْ» إِلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيْنَهُ.

(٦) النَّصُّ لِلزَّمَخْشَرِيِّ قَالَ: «وَالْمَعْنَى: إِنْ صَدَقْتُمْ فِيمَا كُنْتُمْ تَعْدُونَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيْنَهُ
مَنْ رَبِّكُمْ، فَحَذَفَ الشَّرْطُ وَهُوَ مِنْ أَحَابِسِ الْحَذُوفِ».
انظر الكشف ٥٣٦/١.

وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ ٢٥٨/٤ وَقِيلَ قَبْلَ الْفَاءِ شَرْطٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: فَإِنْ كَذَبْتُمْ فَلَا أَحَدٌ أَظْلَمُ
مِنْكُمْ» وَأَنْتَ تَرَى أَنَّ الْمُصَنِّفَ جَمَعَ بَيْنَ نَصِّي الزَّمَخْشَرِيِّ وَشَيْخِهِ أَبِي حَتَّانٍ.
وانظر الدر المصون ٢٢٣/٣.

وإنما جُعِلَتْ هذه الآيةُ في حَذْفِ جملة الشرط فقط - وهي من حَذْفِهَا وَحَذْفِ جملة الجواب - لأنه قد ذُكِرَ في اللفظ جملة^(١) قائمة مقام الجواب، وذلك يُسَمَّى جواباً تجوّزاً كما سيأتي.

وَجَعَلَ مِنْهُ الزَّمْخَشَرِيُّ وَتَبِعَهُ^(٢) ابْنُ مَالِكٍ بَدْرُ الدِّينِ ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾^(٣) أَي^(٤):
إِنْ أَفْتَخَرْتُمْ بِقَتْلِهِمْ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ. وَيَرْدُّهُ^(٥) أَنَّ الْجَوَابَ الْمَنْفِيَّ بِ «لَمْ» لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ الْفَاءُ.

وَجَعَلَ مِنْهُ^(٦) أَبُو الْبَقَاءِ ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾^(٧) أَي^(٨): إِنْ أَرَدْتَ

(١) وهي قوله تعالى: ﴿مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾، وقبلها: ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾.

(٢) في م/٣ و٤ «بدر الدين ابن مالك».

(٣) سورة الأنفال ١٧/٨، وتقدّمت في «لو»، انظر ٣/٣٧١.

(٤) قال الزمخشري: «والفاء جواب شرط محذوف تقديره: إِنْ أَفْتَخَرْتُمْ بِقَتْلِهِمْ فَأَنْتُمْ لَمْ تَقْتُلُوهُمْ...» الكشف ٩/٢، وانظر كلام ابن النظام في شرح ألفية والده ٢٧٦.

(٥) أي: يَرُدُّ تقدير الشرط عند الزمخشري وابن النّاطم...

قال السمين: «في هذه الفاء وجهان: أحدهما، وبه قال الزمخشري، أنها جواب شرط مقدّر... قال الشيخ: وليست جواباً بل لربط الكلام ببعضه ببعض».

انظر الدر ٣/٤٠٩، وانظر البحر ٤/٤٧٧.

وتعقب الدماميني المصنّف بأنه ليس الجواب هنا جملة فعلية فعلها منفي بلم حتى يتوجّه هذا الردّ إنما هو جملة اسمية حذف مبتدؤها أي: فَأَنْتُمْ لَمْ تَقْتُلُوهُمْ، وقد صرح الزمخشري بذلك... انظر حاشية الشمني ٢/٢٦٦.

(٦) أي: من حذف جملة الشرط من غير أن يتقدّم طلب.

(٧) ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْإِيمَانِ﴾ سورة الماعون ١/١٠٧ - ٢.

(٨) قال أبو البقاء: «قوله تعالى: فذلك: الفاء جواب شرط مقدّر، تقديره: إِنْ تَأَمَّلْتَهُ أَوْ إِنْ

طلبت علّمه» التبيان ١٣٠٦.

معرفة ذلك . وهو حسن .

وحَذَفُ جملة الشرط بدونِ الأداة كثيرٌ ^(١) كقوله ^(٢) :

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفءٍ وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرَقَكَ الحُسَامُ
أي : وَإِلَّا تُطَلِّقَهَا .

* * *

= وذكر السمين فيها وجهين : أولهما ما ذكره أبو البقاء ، والثاني أن الفاء عاطفة «فذلك» على «الذي يكذب» ، إما عطف ذات على ذات ، أو صفة على صفة ، انظر الدر المصون ٦ / ٥٧٤ .

(١) قال الشمني : «الأكثر على أَنَّ حَذَفَ جملة الشرط مع بقاء الأداة جائزٌ مطلقاً ، وذهب بعضهم إلى أنها لا تُحذفُ إلَّا مع بقاء «لا» النافية أيضاً كهذا البيت .

(٢) قائله الأحوص ، وهو عبدالله بن محمد الأنصاري .

وقصة هذا البيت مع أبيات أخرى مطلعها :

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام

مذكورة في شرح الشواهد للبغدادي وغيره .

ومطر هو غديره ، وكان قد تزوج أخت زوجته ، وزوجه بنت رجل من بني تميم ، وكانت أخت زوجته جميلة ، وزوجها مطرٌ شيخ عجوز قبيح المنظر دميم ، فحل به الأحوص ضيفاً ، ولما رآه أزدره ، وقال : سلامٌ الله يا مطر عليها . . . البيت ، إلى أن قال : فَطَلَّقَهَا والشاهد في البيت حَذَفُ جملة الشرط ، والمذكور هو الجواب «يَغْلُ» أي : إلَّا تُطَلِّقَهَا يَغْلُ

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥ / ٨ ، وشرح السيوطي ٧٦٦ / ٩٣٦ ، وشرح ابن عقيل ٤ / ٤٢ ، والآرتشاف / ١٨٨٣ ، والإنصاف / ٧٢ ، وشرح الكافية الشافية / ١٦٠٩ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٩٦ ، وشرح الجمل لأبن عصفور ٢ / ٢٠٠ ، والبحر المحيط ١ / ٢١٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ١٦٩ ، وشرح الألفية لأبن الناظم / ٢٧٥ ، والمقرب ١ / ٢٧٦ ، وشذور الذهب / ٣٤٣ ، والهمع ٤ / ٣٣٦ ، وأمالى الشجري ١ / ٣٤١ ، والعيني ٤ / ٤٣٥ ، والخزانة ١ / ٢٩٥ .

٤٥ - حَذَفُ جَمَلَةِ جَوَابِ الشَّرْطِ^(١)

وذلك واجبٌ إن تقدّم عليه^(٢)، أو اكتنّفه^(٣) ما يدلُّ على الجواب.

- فالأوّل نحو^(٤) «هو ظالمٌ إن فَعَلَ».

والثاني^(٥): نحو^(٦) «هو إن فَعَلَ ظالمٌ»،^(٧) «وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ»^(٨)،
ومنه^(٩) «^(١٠)والله إن جاءني زيدٌ لأُكرِمَنَّهُ»^(١١)، وقولُ أبْنِ مَعْطٍ^(١٢):

الْلُفْظُ إِنْ يُفِيدُ هُوَ الْكَلَامُ

(١) في م/٣ «حذف جواب جملة الشرط».

(٢) أي: على الشرط.

(٣) أي: توسط الشرط بين طرفي جملة، ويوضح ذلك ما سيذكره في المثال الثاني.

(٤) هو: مبتدأ، وظالم: خبره، وجواب الشرط «إن فَعَلَ» محذوفٌ تدلُّ عليه الجملة المتقدّمة على الشرط.

(٥) مما أكتنّف الشرط.

(٦) هو: مبتدأ، وظالم: خبره، و«إن فَعَلَ» شرطٌ جوابه مقدّرٌ مما تقدّم عليه وتأخّر عنه، وهو طرفا الجملة الاسمية، وهذا ما أَرادَه من الأكتناف.

(٧) سورة البقرة ٢/٧٠، وتقدّمت في الجهة الثالثة من هذا الباب، المثال الثاني.

(٨) إنا: إنّ: حرف ناسخ «نا» الضمير أسمه، لمهتدون: خبره: إن شاء الله: حرف الشرط وجملة فعل الشرط، والجواب محذوف، يدلُّ عليه ما أكتنّف جملة الشرط ما تقدّم عليها وما تأخّر عنها.

(٩) أي: من حَذَفَ جملة الجواب من الشرط الذي أكتنّفه ما يدل على ذلك الجواب.

(١٠) الذي يدلُّ على الجواب في الجملة القَسَمُ المتقدّم «والله»، وجوابه المتأخّر «لأُكرِمَنَّهُ».

(١١) في م/١ «إن جاءني والله أكرِمته». وفي م/٤ «والله لئن جاءني...».

(١٢) اللفظ: مبتدأ خبره جملة: هو الكلام، وجواب الشرط: إن يُفِيدَ: محذوف.

إِذَا مِنْ ذَلِكَ^(١) فِيهِ ضَرُورَةٌ، وَهُوَ حَذَفُ الْجَوَابِ مَعَ كَوْنِ الشَّرْطِ مُضَارِعاً^(٢)، وَإِذَا الْجَوَابُ الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ^(٣)، وَجُمَلَتَا^(٤) الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ خَبَرٌ^(٥)، فِيهِ ضَرُورَةٌ أَيْضاً، وَهِيَ حَذَفُ الْفَاءِ^(٦) كَقَوْلِهِ^(٧):

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا [وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ]

وَوَهُمَ أَبْنُ الْخَبَازِ^(٨)؛ إِذْ قَطَعَ بِهَذَا الْوَجْهَ.

وَيَجُوزُ حَذَفُ الْجَوَابِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ^(٩) نَحْوُ: ﴿إِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْنِي نَقْعًا فِي الْأَرْضِ﴾^(١٠) أَيْ: فَأَفْعَلْ.

(١) أَيْ: مِمَّا نَحْنُ فِيهِ.

(٢) يُحَذَفُ جَوَابُ الشَّرْطِ إِذَا كَانَ مَاضِيًا، فَإِذَا كَانَ مُضَارِعًا فَيُحَذَفُ فِي الضَّرُورَةِ، وَفِيمَا سَبَقَ مِنْ أَمْثَلِهِ كَانَ الشَّرْطُ الَّذِي حَذَفَ جَوَابَهُ مَاضِيًا.

(٣) أَيْ: هُوَ الْكَلَامُ.

(٤) «إِنْ يُفِيدُ هُوَ الْكَلَامُ».

(٥) خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ «الْلفظ».

(٦) حَذَفَ الْفَاءَ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وَكَانَ الْأَصْلُ: فَهُوَ الْكَلَامُ.

(٧) قَائِلُهُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ، وَتَقَدَّمَ مَرَارًا، وَأَشْهَدُ بِهِ هُنَا لِحَذَفِ الْفَاءِ مِنَ جَوَابِ الشَّرْطِ «اللَّهُ يَشْكُرُهَا».

وَذَكَرْتُ مِنْ قَبْلِ أَنْ فِيهِ رَاوِيَةٌ أُخْرَى: فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ.

(٨) وَذَلِكَ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْفَتَاةِ أَبْنِ مَعَطٍ، فَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّهُ قَطَعَ بِالْوَجْهِ السَّابِقِ فِي شَرْحِ قَوْلِ أَبْنِ

مَعَطٍ؛ حَيْثُ جَعَلَ الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ: هُوَ الْكَلَامُ، جَوَابُ الشَّرْطِ، وَالشَّرْطُ وَجَوَابُهُ خَبَرٌ عَنِ الْمَبْتَدَأِ، وَحُذِفَتِ الْفَاءُ كَمَا جَرَى فِي رَاوِيَةِ بَيْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

(٩) أَيْ: فِي غَيْرِ الصُّورَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ فِي أَوَّلِ الْفَقْرَةِ، وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الشَّرْطِ أَوْ اكْتَنَفَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

(١٠) الْآيَةُ: ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ أُسْتَطِعْتَ أَنْ تَبْنِيَ نَقْعًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْعًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَاتِهِمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونُ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ سورة الأنعام ٣٥/٦.

=

- ﴿وَلَوْ أَن قُرْءَانًا سُرَّتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾^(١) الآية. أي: لَمَا آمَنُوا به؛ بدليل ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾^(٢)، والنحويون يقدِّرونه^(٣): لَكَانَ هَذَا الْقُرْآنُ. وما قَدَّرْتُهُ أَظْهَرُ^(٤).

- ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾^(٥): أي^(٦): لَا زِدَعْتُمْ وما أَلْهَاكُمْ التَّكَاثُرُ^(٧).

- ﴿وَلَوْ أَفْتَدَى بِهٖ﴾^(٨)،

= قال السمين: «وإن كان كَبُرَ: هذا شرط، جوابه الفاء الداخلة على الشرط الثاني [فإن أستطعت]، وجواب الثاني محذوف، تقديره: فإن أستطعت أن تبغي نفقا فأفعل، ثم جعل الشرط الثاني وجوابه جواباً للشرط الأول» الدر المصون ٥٠/٣.

(١) الآية: ﴿أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَةٍ فِي الْمَوْثِقِ بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ أَلَمْ يَأْتِيسَ الَّذِينَ آمَنُوا أَن لَوْ يَشَاءَ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْوَعْدَ ﴿سورة الرعد ٣١/١٣﴾.

(٢) الآية: ﴿كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَا أُمَمٌ لِّتَبَيَّنَ لِّلَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ يَوْجِبَ لِّلَّذِينَ آمَنُوا وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ سورة الرعد ٣٠/١٣.

(٣) في الدر المصون ٥٠/٣ «جوابها محذوف، أي: لَكَانَ هَذَا الْقُرْآنُ؛ لَأنَّه في غاية ما يكون من الصَّحَّة، وقيل تقديره: لَمَا آمَنُوا...» وانظر البحر ٣٩١/٥.

(٤) هذا ليس تقدير المصنَّف. وإنما هو تقدير شيخه أبي حَيَّان نقله عمن سَبَقَهُ.

(٥) سورة التكاثر ٥/١٠٢.

(٦) لو تعلمون: جوابه محذوف، والتقدير: لَفَعَلْتُمْ ما لَا يُؤْصَفُ، وقيل: التقدير: لَرَجَعْتُمْ عن كفركم.

وقال أبو حَيَّان: «... وَحَذَفُ الْجَوَابِ لدلالة ما قبله عليه وهو: ﴿أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ﴾».

انظر البحر ٥٠٨/٨، وانظر التبيان للعكبري/١٣٠٢.

(٧) إشارة إلى الآية الأولى: ﴿أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ سورة التكاثر ١/١٠٢.

(٨) الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُغْفَلَ مِن أَحَدِهِمْ مِّلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ أَفْتَدَى بِهٖ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِّن نَّاصِرِينَ﴾ سورة آل عمران ٩١/٣.

أي^(١): ما تُقْبَلُ منه .

- ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّسَيَّدَةٍ﴾^(٢) أي: لَأَذَرَكُمْ .

- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(٣) أي: أَعْرَضُوا^(٤)، بدليل ما بعده^(٥) .

- ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾^(٦) أي^(٧): تَطَيَّرْتُمْ .

- ﴿لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا﴾^(٨) أي^(٩): لَتَفِدَّ .

(١) انظر الكشف ١/ ٣٣٤، وانظر البحر ٢/ ٥٢١ .

(٢) سورة النساء ٤/ ٧٨، وتقدّمت في مواضع، أولها في «لا»، وثانيها في «ما» الزائدة، وفي الجهة الثانية «الثاني عشر»، ثم في الجهة الرابعة .
ولم يكن في المواضع السابقة حديث عن الجواب .
ولو كنتم: قالوا: هي بمعنى «إن» وجوابها محذوف أي: لَأَذَرَكُمْ .
انظر الدر المصون ٢/ ٣٩٨ .

(٣) سورة يس ٣٦/ ٤٥ .

(٤) انظر الدر المصون ٥/ ٤٨٧ .

وفي البحر ٦/ ٣٤٠ . . . وجواب «إذا» محذوف يدلُّ عليه ما بعده أي: أعرضوا .
(٥) وهو الآية التي بعدها: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ سورة يس ٤٦/ ٣٦ .

(٦) ﴿قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهُوا لَرْجِمَنَّكُمْ وَلِيَمْسَكَنَّ رَبُّنَا أَعْنَاقَكُمْ وَفَجَّرْنَا فِي الْمَنَافِقِ فُجُورَكُمْ فَمَا يَسْمَعُ رَبُّكُمْ سُوءَكُمْ أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّشْرِقُونَ﴾ سورة يس ٣٦/ ١٨ - ١٩ .

(٧) أي: أين ذُكِّرْتُمْ تطيَّرتُمْ .

(٨) سورة الكهف ١٨/ ١٠٩ وتقدّمت في «سي» ٢/ ٣٤٥ .

(٩) أخذ هذا مما تقدّم في الآية: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكُمِّنَا رَبِّي لَفِئِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَفِدَ كُمِّنَا رَبِّي...﴾ .

- ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ﴾^(١) أي^(٢): لَرَأَيْتُ أَمْرًا فظيعاً.
- ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾^(٣) أي: لَهَلَكْتُمْ^(٤).
- ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكُفْرُكُمْ بِهِ﴾^(٥)، قال الزمخشري^(٦):

(١) تمة الآية: ﴿... عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَاتَّجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ سورة السجدة ١٢/٣٢.

(٢) ذكروا في «لو» توجيهين:

- الأول: أَنَّهُ لِمَا كَانَ سَيِّئُ لَوْفِعٍ غَيْرِهِ، وَعَلَى هَذَا التَّوْجِيهِ الْجَوَابُ مَحْذُوفٌ، وَهُوَ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ: لَرَأَيْتُ أَمْرًا فَظِيعًا.

- الثاني: أَنَّ «لو» لِلتَّمْنِي، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: كَأَنَّهُ قِيلَ: وَلَيْتَكَ تَرَى، وَفِيهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ خِلَافٌ: هَلْ تَقْتَضِي جَوَابًا أَوْ لَا، وَظَاهَرُ تَقْدِيرِ الزَّمَخْشَرِيِّ هُنَا أَنَّهُ لَا جَوَابَ لَهَا. وَأَسْتَبْعَدُ التَّمْنِي فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَبُو حَتَّى.

انظر الكشف ٥٢٣/٢ - ٥٢٤، والبحر ٢٠٠/٧ - ٢٠١، والدر المصون ٣٩٦/٥ - ٣٩٧.

(٣) جاء في م/١ «وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ»، ومثله في متن حاشية الأمير.

وليس بآية. أمَّا الآية فهي في سورة النور ١٠/٢٤، وانظر الآية/٢٠ من هذه السورة.

(٤) «وجواب «لولا» محذوف، قال التبريزي: تقديره: لَهَلَكْتُمْ أَوْ لَفُضِّحَكُم أَوْ لَعَاجَلَكُم بِالْعُقُوبَةِ أَوْ لَتَبَيَّنَ الْكَاذِبُ.

وقال ابن عطية: لكشف الزناة بأيسر من هذا، أو لِأَخَذِهِمْ بِعِقَابٍ مِنْ عِنْدِهِ، وَنَحْوُ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي يُوجِبُ تَقْدِيرُهَا إِلَيْهَا الْجَوَابُ.

البحر ٤٣٥/٦، والمحزر ٤٤٩/١٠.

(٥) تمة الآية: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَقَامَنَ وَاسْتَكْبَرُوا لَكَ اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ سورة الأحقاف ١٠/٤٦.

(٦) النص في الكشف ١١٩/٣ «والمعنى: قل أخبروني إن أجمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به، وأجمع شهادة أعلم بني إسرائيل على نزول مثله وإيمانه به مع استكباركم عنه وعن الإيمان به، أَلَسْتُمْ أَضَلَّ النَّاسِ وَأَظْلَمَهُمْ...».

تقديره: أَلَسْتُمْ ظَالِمِينَ؛ بدليل ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^(١).

ويزدُّه^(٢) أَنَّ جملة الاستفهام لا تكون جواباً إلا بالفاء مؤخّرة عن الهمزة نحو: «إِنْ جِئْتُكَ أَمَا تُحْسِنُ»^(٣) «إِلَيَّ»، ومُقَدِّمة^(٤) على غيرها نحو: «فَهَلْ تُحْسِنُ إِلَيَّ».

* * *

تنبيه

التحقيق أَنَّ مِنْ حَذَفِ الجواب مثلُ ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَآتٍ﴾^(٥)؛ لِأَنَّ الجواب مُسَبَّبٌ عَنِ الشَّرْطِ، وَأَجَلَ اللَّهُ آتٍ سِوَاهُ أَوْجَدَ الرَّجَاءِ أَمْ لَمْ يُوجَدْ^(٦)، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ^(٧)

(١) سورة الأحقاف ١٠/٤٦.

(٢) هذا الرد لشيخه أبي حَيَّان، وقد عَقَّبَ بِهِ عَلَى كَلَامِ الزَّمَخْشَرِيِّ، قَالَ: «وَجُمْلَةُ الْأَسْتِفْهَامِ لَا تَكُونُ جَوَاباً لِلشَّرْطِ إِلَّا بِالْفَاءِ، فَإِنْ كَانَتِ الْأَدَاةُ الهمزة تَقَدَّمَتْ [عَلَى] الْفَاءِ نَحْوُ: إِنْ تَزَرْنَا أَمَا تُحْسِنُ إِلَيْكَ، أَوْ غَيْرَهَا، تَقَدَّمَتِ الْفَاءُ، نَحْوُ: إِنْ تَزَرْنَا فَهَلْ تَرَى إِلَّا خَيْرًا، فَقَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ: أَلَسْتُمْ ظَالِمِينَ بِغَيْرِ فَاءٍ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَوَابَ الشَّرْطِ». انظر البحر ٥٧/٨، وقدره أبو حَيَّان: أَي: فَقَدْ ظَلَمْتُمْ.

(٣) فِي م/٤ «أَفْتَحْسِنُ».

(٤) أَي: وَتَأْتِي الْفَاءُ مُقَدِّمَةً فِي الْجَوَابِ عَلَى غَيْرِ الهمزة مِنْ أَدَوَاتِ الْأَسْتِفْهَامِ.

(٥) تَمَّةُ الْآيَةِ: ﴿وَهُوَ السَّكِينُ الْعَلِيمُ﴾ سورة العنكبوت ٥/٢٩.

(٦) أَي: لَيْسَ مُسَبِّبًا عَنِ الشَّرْطِ «مَنْ كَانَ يَرْجُو».

(٧) أَي: الْجَوَابُ مَحْذُوفٌ وَتَقْدِيرُهُ: فَلْيَبَادِرِ الْعَمَلَ...، وَيَكُونُ الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ ﴿فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَآتٍ﴾ مِنْ بَابِ السَّبَبَةِ، أَي: لِأَنَّ أَجَلَ اللَّهِ آتٍ.

قَالَ السَّمِينُ: «مَنْ كَانَ: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً، وَأَنْ تَكُونَ مُوَصُولَةً، وَالْفَاءُ لَشَبَهِهَا بِالشَّرْطِيَّةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِجَوَابٍ؛ لِأَنَّ أَجَلَ اللَّهِ آتٍ لَا مُحَالَةَ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِشَرْطٍ، بَلِ الْجَوَابُ مَحْذُوفٌ أَي: فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا، وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا، كَمَا قَدْ صُرِّحَ بِهِ» الدر ٣٦٠/٥، وانظر البحر ١٤١/٧.

فليبادر العمل^(١) فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ.

- ومثله: ﴿وَإِنْ تَجَهَّرَ بِقَوْلِكَ﴾^(٢) أي^(٣): فَأَعْلَمَ أَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْ جَهْرِكَ ﴿فَإِنَّكَ يَعْلَمُ السِّرَّ﴾^(٢).

- ﴿وَإِنْ يَكْذِبُوكَ﴾^(٤) أي^(٥): فَتَصَبَّرْ ﴿فَقَدْ كَذَبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾^(٤).

- ﴿إِنْ يَمَسَّكُمْ فَرَحٌ﴾^(٦) أي: فَأَصْبِرُوا^(٦) ﴿فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ﴾^(٧) فَرَحٌ مِّثْلُهُ.

= وذكر العكبري أَنَّ الجواب ﴿فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾. والتقدير: لَآتِيه.

انظر التبيان/١٠٢٩، ومثله في معاني الزجاج ١٦١/٤، وانظر إعراب النحاس ٥٦٣/٢.

(١) كذا في المخطوطات «العمل»، ومثله متن حاشية الدسوقي.

وفي متن حاشية الأمير، وطبعة الشيخ محمد ومبارك «بالعمل».

(٢) سورة طه ٧/٢٠.

(٣) هذا تقدير الزمخشري. انظر الكشف ٢٩٦/٢، والبحر ٢٢٧/٦.

وفي حاشية الشمني ٢٦٧/٢ تعقيب للداميني على المصنّف في أَنَّ هذه المواضع وقع فيها فعل الشرط مضارعاً وهو مشكل؛ لأن الحذف إنما يكون إذا كان الشرط ماضياً.

(٤) تنمة الآية: ﴿وَلِلَّهِ يَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾ سورة فاطر ٤/٣٥.

(٥) جاء التقدير عند الزمخشري: «فَإِنْ قُلْتَ: مَا وَجَّهَ جزاء الشرط ومن حقّ الجزاء أن يتعقب

الشرط، وهذا سابق له؟ قلتُ معناه: وإن يكذبوك فتأسّ بتكذيب الرسل من قبلك، فوضع

«فقد كذبت رسل من قبلك» موضع «فتأسّ» استغناءً بالسبب عن المُسَبَّب، أعني بالتكذيب

عن التأسّي» انظر الكشف ٥٧٠/٢.

(٦) تنمة الآية: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاوُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمُ شُهَدَاءَ

وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ سورة آل عمران ١٤٠/٣.

(٧) قال أبو حيان: «وَمَنْ جَعَلَ جواب الشرط: «فقد مَسَّ»، فهو ذاهل» انظر البحر ٦٢/٣.

قال السمين: «قلتُ: غالب النحاة جعلوه جواباً متأولين له بما ذكرت» الدرر ٢١٥/٢.

وذكر السمين وجهين: الأول: هو فقد تبين مَسَّ الفرح للقوم، والثاني عن بعضهم، جواب

الشرط محذوف تقديره: فتأسّوا، ونحو ذلك.

والتقدير الثاني هو تقدير شيخه أبي حيان.

- ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ خُطُوبَ الشَّيْطَانِ﴾^(١)، أي^(٢): يَفْعَلُ الْفَوَاحِشَ وَالْمُنْكَرَاتِ ﴿فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾^(١).

- ﴿وَمَنْ يَقُولِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٣)، أي^(٤): يَغْلِبُ ﴿فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾^(٣).

- ﴿وَإِنْ عَرَفْتُمْ أَطْلَقَ﴾^(٥)، أي^(٦): فَلَا تُؤْذُوهُمْ^(٧) بِقَوْلٍ وَلَا فِعْلٍ، فَإِنَّ اللَّهَ

(١) الآية: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوبَ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَبْتَغِ خُطُوبَ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة النور ٢٤/٢١.

(٢) جعل أبو حيان الضمير من «فإنه» عائداً على «مَنْ» الشرطيّة قال: «أي: فإنه مُتَّبِعِ خطوات الشيطان يأمر بالفحشاء» البحر ٦/٤٣٩، وعلى هذا التقدير يكون المذكور هو الجواب.

ولم أجد فيما بين يَدَيَّ من الحواشي تعليقاً على الآية.

(٣) سورة المائدة: ٥٦/٥، انظر «الأشياء التي تحتاج إلى رابط» ٥/٦٢٤.

(٤) ذكر السمين وجهين في الجواب: أولهما ﴿فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ...﴾. والثاني: الجواب محذوفٌ لدلالة الكلام عليه، أي: وَمَنْ يَقُولِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا يكن من حِزْبِ اللَّهِ الغالب، أو يُنْصَر، ونحوه، ويكون قوله: ﴿فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ﴾ دالاً عليه، الدّر ٢/٥٥١ - ٥٥٢.

(٥) سورة البقرة ٢/٢٢٧، وتمة الآية: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

(٦) ذكروا في الجواب وجهين: الأوّل أنه «فإن الله سميع عليم»، وهو عند السمين الظاهر، وذهب شيخه أبو حيان إلى أنّه محذوف أي: فليُزَكِّعوه: انظر البحر ٢/١٨٣، والدّر المصنوع ١/٥٥٢.

(٧) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «فلا تؤذوهم».

يَسْمَعُ ذَلِكَ وَيَعْلَمُهُ.

- ﴿فَإِنْ قَوْلَا﴾^(١) أَيْ^(٢): فَلَا لَوْمَ عَلَيَّ ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ﴾^(٣).

٤٦ - حَذْفُ الْكَلَامِ بِجُمْلَتِهِ

يقع ذلك بأطراف في مواضع:

- أحدها: بعد حَرْفِ الجواب، يُقال^(٣): «أَقَامَ زَيْدٌ؟» فتقول: «نَعَمْ»، و«أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ؟» فتقول: «نَعَمْ» إِنَّ صَدَقْتَ النَّفْيَ^(٤)، و«بَلَى» إِنَّ أَبْطَلْتَهُ^(٥)، ومن ذلك^(٦) قوله^(٧):

قالوا: أَخِفْتُ؟ فقلت: إِنَّ، وخيفتي ما إِنَّ تَرَالْ مَسْوُطَةَ بَرَجَائِي

(١) الآية: ﴿فَإِنْ قَوْلَا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَسَتَخِلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُمْ شَيْئًا إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾ سورة هود ١١/٥٧.

(٢) مثل هذا التقدير عند ابن عطية لكن لا على أنه الجواب، فقد قال: «إِنَّ: شرط، والجواب في الفاء وما بعدها من قوله: فقد أبْلَغْتُكُمْ»، والمعنى إِنَّه ما عليّ كبيرٌ هَمٌّ منكم إِنَّ تَوَلَّيْتُمْ فقد برئت ساحتني بالتبليغ، وأنتم أصحاب الذنب في الإعراض والتبليغ المحرّر ٧/٣٢٥، ونقل هذا الشيخ أبو حيان. انظر البحر ٥/٢٣٤. وذكر أبو حيان أن الجواب ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ﴾.

(٣) في م/٣ «فَيُقَالُ».

(٤) أَيْ: إِنَّ كُنْتُ تريد أَنَّهُ لم يقم، وتقديرُ الكلام في الجواب: نَعَمْ، لم يَقُمْ زيد.

(٥) والتقدير: بَلَى، قام زيد، وبذلك تُبْطِلُ النفي المفهوم من «لَمْ»، وهذا حال جواب الاستفهام المنفي في الجواب.

(٦) أَيْ: من حَذْفِ الكلام.

(٧) قائله بعضُ الطائنين. كذا عند ابن مالك في شرح التسهيل.

أَخِفْتُ: الهمزة للاستفهام. إِنَّ: بمعنى: نَعَمْ، وقد حُذِفَ جملةُ الكلام بعدها، والتقدير: نَعَمْ خِفْتُ، ولكن خيفتي مقترنة بالرجاء، وليست خيفةً مطلقة.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٦/٨، شرح الشواهد للسيوطي/٩٣٦، شرح التسهيل لأبن مالك ٣٣/٢، والخزانة ٤/٤٨٦.

ف «إِنَّ» هنا بمعنى «نَعَمْ».

أما قوله^(١):

وَيَقُولَنَّ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقد كَبُرَتْ فَقُلْتُ: إِنَّه

فلا يَلْزَمُ كَوْنُهُ من ذلك^(٢) خلافاً لأكثرهم^(٣)؛ لجواز ألا تكون الهاء للِسْكْتِ^(٤)، بل اسماً لـ «إِنَّ» على أنها المؤكدة، والخبر محذوف، أي: إنه كذلك.

الثاني^(٥): بعد «نَعَمْ» و«يُسَّ» إذا حُذِفَ المخصوص، وقيل^(٦): إن الكلام، جملتان، نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعَمْ الْعَبْدُ إِنَّهٗ أَوَّابٌ﴾^(٧).

(١) قائله ابن قيس الرقيات. وتقدم في «إِنَّ» بمعنى «نَعَمْ»، انظر ٢٣٦/١.

(٢) أي: من حذف الكلام بجملته.

(٣) فقد ذهبوا إلى أنه بمعنى نَعَمْ.

(٤) تقدم له هذا في ٢٣٦/١، قال: «وَرُدُّ بَأْنٍ لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الهاء للِسْكْتِ، بل هي ضمير منصوب بها، والخبر محذوف أي: إنه كذلك».

وما ذكره المصنف هنا ليس له، فقد ذكرت من قبل أنه لأبي عُبَيْدَةَ.

وتعقبهما البغدادي بأن حذف الخبر يشترط فيه أن يكون جملة تامة و«كذلك»، ليس جملة.

انظر الموضوع المُحَالَّ عليه، الحاشية/٣ ففيها تفصيل القول في هذا الخلاف.

(٥) أي من المواضع التي يحذف فيها الكلام بجملته.

(٦) مثل: نَعَمْ الرَّجُلُ محمد، فالمخصوص «محمد» مبتدأ، خبره محذوف، أي: محمد

الممدوح، أو هو خبر لمبتدأ محذوف: نحو: هو محمد. أما إذا أعربنا المخصوص مبتدأ، وخبره الجملة التي قبله، فالمحذوف بعض الجملة لا الكلام بجملته.

(٧) الآية: ﴿وَعَزَّ بِيدِكَ ضِعْفًا فَأَمْرِبَ بِهِ وَلَا تَحْشُ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعَمْ الْعَبْدُ إِنَّهٗ أَوَّابٌ﴾ سورة ص

٤٤/٣٨.

والتقدير في الآية: نَعَمْ الْعَبْدُ أيوب، فالمحذوف مبتدأ: هو أيوب، أو خبر: أيوب الممدوح، وعلى كلا التقديرين حُذِفَ الكلام بجملته.

والثالث: بعد حروف النداء في مثل ﴿يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾^(١) إذا قيل^(٢): إِنَّهُ عَلَى حَذَفِ المنادى، أي: يا هؤلاء.

الرابع: بعد «إِنْ» الشرطية، كقوله^(٣):

قالت بناتُ العَمِّ يا سلمى: وَإِنْ

كان فقيراً مُعْدِماً؟ قالت: وَإِنْ

أي: وَإِنْ كان كذلك رَضِيئُهُ.

الخامس: في قولهم^(٤): «إِفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا» أي: إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ.

* * *

(١) سورة يس ٣٦/٢٦ وتقدمت الآية في «ما» ٢٣/٤.

(٢) أمّا إذا قيل إنَّ «يا» حرف تنبيه، ولا منادى بعدها فلا حذف.

وانظر هذا في «يا» «وإذا ولي «يا» ما ليس بمنادى... فقل هي للنداء، والمنادى محذوف، وقيل: هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها». انظر ما سبق ٤٤٩/٤ - ٤٥١.

(٣) هذا من رَجَزٍ معزوّ إلى رؤية.

والمُعْدَم الذي لا يملك شيئاً، وقوله: «وإن»: إن: وصلية، حُذِفَ شرطها، والتقدير: وإن كان فقيراً مُعْدِماً رَضِيئُهُ.

شرح الشواهد للبغدادي ٧/٨، وشرح السيوطي/٩٣٦، والخزانة ٦٣٠/٣، والعيني ١/١٠٤، ٣٣٦/٤، والهمع ٣٣٦/٤، ٤٠٨، والمقرب ٢٧٧/١، وشرح الأشموني ١/١٧، ٣٣٥/٢، والآرتشاف/٢٤٢٦، ووصف المباني/١٠٦، وشرح الكافية الشافية/١٦١٠، وأوضح المسالك ١٥/١، والبحر المحيط ٢١٠/١، وشرح جمل الزجاجي ٤٤٥/١، وزيادات ديوان رؤية/١٨٦.

(٤) تقدّم هذا للمصنّف في زيادة «ما» تعويضاً عن محذوف. انظر ما سبق ٩٧/٤ - ٩٨.

٤٧ - حَذَفُ أَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ فِي غَيْرِ مَا ذُكِرَ^(١)أَنشَدَ أَبُو الْحَسَنِ^(٢):

إِنْ يَكُنْ طَبُّكَ الدَّلَالَ فَلَوْ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسَّنَنِ الْخَوَالِي

أَي: إِنْ كَانَ عَادَتَكَ الدَّلَالَ فَلَوْ كَانَ هَذَا فِيمَا مَضَى لِأَخْتِمَلَنَاهُ مِنْكَ^(٣).- وَقَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(٤): ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بَعْضُهَا كَذَلِكَ يُعِي اللَّهُ الْمُؤْتَى﴾:

(١) ذَكَرَ الشُّعْبِيُّ أَنَّ مَرَادَ الْمُصَنِّفِ: بِقَوْلِهِ: «فِي غَيْرِ مَا ذُكِرَ» أَي مِنْ جُمْلَةِ الشَّرْطِ، أَوْ جُمْلَةِ

الْجِزَاءِ أَي: لَا يُمْكِنُ حَذْفُ أَكْثَرَ مِنْ شَرْطٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ جِزَاءٍ.

وَجَاءَ هَذَا تَعْلِيْقًا عَلَى كَلَامِ الدَّمَامِينِيِّ فِي تَعْقِبِهِ لِلْمُصَنِّفِ فِي أَنَّ الْحَذْفَ أَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ.

(٢) قَائِلُهُ عُبَيْدُ بْنُ الْأَبْرَصِ.

وَرَوَايَةُ الْبَيْتِ: «أَوْ يَكُنْ طَبُّكَ الدَّلَالَ...» وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى شَرْطٍ فِي بَيْتٍ قَبْلَهُ، وَفِيهِ:

إِنْ يَكُنْ طَبُّكَ الْفِرَاقَ فَلَا أَخَ خُلْ أَنْ تَعْطِفِي صَدُورَ الْجَمَالِ

أَوْ يَكُنْ طَبُّكَ الدَّلَالَ ...

وَالطَّبُّ: الْعَادَةُ.

وَقَالَ الْأَخْفَشُ بَعْدَ الْبَيْتِ: «... يَقُولُ: فَلَوْ كَانَ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا، فَحَذَفَ

هَذَا الْكَلَامَ كُلَّهُ».

انْظُرْ شَرْحَ الشُّوَاهِدِ لِلْبَغْدَادِيِّ ٨/٨، وَشَرْحَ الشُّوَاهِدِ لِلْسَيُوطِيِّ ٩٣٧، وَالْبَيَانُ وَالتَّبْيِينُ ١/

٢٣٦، وَالدِّيَوَانُ ١٠٦/٤، وَالْعَيْنِيُّ ٤٦١/٤، مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٣٢٥، وَانْظُرْ فِيهِ ص/

١٥٤.

(٣) ذَكَرَ الدَّمَامِينِيُّ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجِ الْبَيْتُ عَمَّا ذَكَرَهُ أَوَّلًا مِنْ حَذْفِ الشَّرْطِ وَحَذْفِ الْجِزَاءِ، فَفِي

كَوْنِ هَذَا مَثَالًا لِمَا حُذِفَ مِنْهُ أَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ فِي غَيْرِ مَا ذُكِرَ نَظَرٌ.

انْظُرِ الْحَاشِيَةَ عِنْدَ الشُّعْبِيِّ ٢/٢٦٧، وَتَعْلِيْقَ الشُّعْبِيِّ هُوَ مَا ذَكَرْتَهُ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ مِنْ

الْمَسْأَلَةِ.

(٤) تِمَتِ الْآيَةُ: ﴿وَرَبُّكُمْ ءَاتِيهِمْ لَعَلَّكُمْ تَقُولُونَ﴾ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢/٧٣.

- إِنَّ تَقْدِيرَهُ^(١): فَضَرَبُوهُ^(٢) فَحَيَّيْ، فَقُلْنَا: كَذَلِكَ [يَحْيِي اللَّهَ]^(٣).
- وفي قوله تعالى: ﴿أَنَا أَنبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾^(٤) الآية: إِنَّ التَّقْدِيرَ^(٥):
فَأَرْسِلُونِ إِلَى يَوْسُفَ لِاسْتَعْبِرَهُ الرَّؤْيَا، فَأَرْسَلُوهُ، فَأَتَاهُ، وَقَالَ لَهُ: يَا يَوْسُفَ.
- وفي قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَذْهَبًا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِعَايَتِنَا فَدَمْزَلْنَاهُمْ تَدْمِيرًا﴾^(٦): إِنَّ التَّقْدِيرَ^(٧): فَأَتَيْنَاهُمْ، فَأَبْلَغَاهُم الرِّسَالَةَ، فَكَذَّبُوهُمَا، فَدَمَرْنَاهُمْ^(٨).

* * *

تَنْبِيْه

الْحَذْفُ الَّذِي يَلْزَمُ النُّحَوِّيَّ النَّظْرُ فِيهِ هُوَ مَا اقْتَضَتْهُ الصَّنَاعَةُ، وَذَلِكَ بِأَنَّ^(٩) يَجِدُ خَبَرَ أَوْ مَبْدُوءَ، أَوْ بِالْعَكْسِ، أَوْ شَرْطًا بِدُونِ جَزَاءٍ، أَوْ بِالْعَكْسِ، أَوْ مَعْطُوفًا بِدُونِ

- (١) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَاتِ مَا عَدَا م/٢ فِيهِ «التَّقْدِيرُ»، وَكَذَا فِي الْمَطْبُوعِ.
- (٢) قَالَ شَيْخُهُ أَبُو حَيَّانَ: «وَفِي الْكَلَامِ حَذْفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ وَمَا قَبْلَهُ التَّقْدِيرُ: فَضَرَبُوهُ فَحَيَّيْ...» كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهَ الْمَوْتَى... إِنْ كَانَ هَذَا خُطَابًا لِلَّذِينَ حَضَرُوا إِحْيَاءَ الْقَتِيلِ كَانَ ثُمَّ إِضْمَارٌ قَوْلِ أَيْ: وَقُلْنَا لَهُمْ كَذَلِكَ يَحْيِي اللَّهَ الْمَوْتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ «الْبَحْرُ ١/٢٦٠».
- (٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مُثَبَّتٌ فِي م/٢ وَ٣ وَلَيْسَ فِي بَقِيَّةِ الْمَخْطُوطَاتِ.
- (٤) ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أَنبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ * يَوْسُفَ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا... ﴿سُورَةُ يُونُسَ ١٢/٤٥ - ٤٦﴾.
- (٥) انْظُرِ الْبَحْرَ ٥/٣١٤ - ٣١٥ فَالْنَّصُّ لَشَيْخِهِ.
- (٦) سُورَةُ الْفُرْقَانِ ٢٥/٣٦.
- (٧) وَ«تَدْمِيرًا» غَيْرُ مُثَبَّتٍ فِي الْمَخْطُوطَاتِ مَا عَدَا الْخَامِسَةَ، فَقَدْ أُثْبِتَ فِيهَا.
- (٨) قَالَ أَبُو حَيَّانَ: «وَفِي الْكَلَامِ حَذْفٌ، أَيْ: فَدَهَبَا وَأَذْيَا الرِّسَالَةَ فَكَذَّبُوهُمَا، فَدَمَرْنَاهُمْ»، انْظُرِ الْبَحْرَ ٦/٤٩٨، وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ هُوَ كَلَامُ شَيْخِهِ كَمَا تَرَى.
- (٩) مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ التَّقْدِيرَ» إِلَى «فَدَمَرْنَاهُمْ» غَيْرُ مُثَبَّتٍ فِي م/٥.
- (٩) فِي م/١ وَه «كَأَنَّ يَجِدُ».

مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ، أَوْ مَعْمُولًا بِدُونِ عَامِلٍ، نَحْوُ ^(١)﴿لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾، وَنَحْوُ ^(٢)﴿قَالُوا خَيْرًا﴾، وَ ^(٣)نَحْوُ «خَيْرٍ، عَافَاكَ اللَّهُ». وَأَمَّا ^(٤)قَوْلُهُمْ فِي نَحْوِ ^(٥)﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ إِنَّ التَّقْدِيرَ: وَالْبَرْدَ، وَنَحْوُ: ﴿وَتِلْكَ بَعْمَةٌ تَمْنَاهُ عَلَى أَنْ عَبَّدَتْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ ^(٦) إِنَّ التَّقْدِيرَ: وَلَمْ تُعَبِّدْنِي، فَفَضُولُ ^(٧)فِي ^(٨)النَّحْوِ، إِنَّمَا ذَلِكَ لِلْمُقَسَّرِ.

وَكَذَا قَوْلُهُمْ ^(٩): يُحَذَفُ الْفَاعِلُ ^(١٠)لِعَظَمَتِهِ، وَحَقَّارَةِ الْمَفْعُولِ، أَوْ

(١) سورة العنكبوت ٦١/٢٩، وتكررت في السورة، انظر الآية/٦٣، وكذا سورة لقمان ٣١/٢٥، وسورة الزمر ٣٨/٣٩، وسورة الزخرف ٨٧/٤٣، وتقدمت آية سورة العنكبوت فيما سبق في «حذف الفعل». وكان التقدير عنده: ليقولن: خلقهم الله.

(٢) النحل ٣٠/١٦، وتقدمت، انظر ما سبق شروط الحذف «الشرط الأول»، وانظر «حذف الفعل».

(٣) تقدم في حذف حرف الجرّ، وهو قول رؤية: عندما سُئِلَ: كيف أصبحت؟ قال...

(٤) ما يذكره من هنا هو ما يكون أعترضه على النحويين من التقدير فيه فإنه عنده من عمل المفسّر لا النحوي.

(٥) سورة النحل ٨١/١٦، وتقدمت في «إن» المكسورة الخفيفة.

كما تقدمت في «حذف المعطوف».

(٦) سورة الشعراء ٢٢/٢٦، وتقدمت في «حذف همزة الاستفهام».

(٧) أي: ليس من عمل النحويّ ما جاء فيه من تقدير للمحذوف، وإنما هو من عمل المفسّر لإيضاح المعنى.

(٨) في طبعة مبارك والشيخ محمد «في فنّ النحو»، وكذا في الحواشي.

ولفظ «فنّ» غير مثبت فيما أمامي من مخطوطات، ولم يُبَيَّنْ إلى هذا مبارك.

(٩) أي: قول النحويين.

(١٠) يكون هذا في باب «بناء الفعل للمفعول».

بالعكس^(١)، أو للجهل به، أو للخوف عليه، أو منه، أو نحو ذلك. فإنه تطفّل منهم^(٢) على صِنَاعَةِ البيان.

ولم أذكرْ بعضَ ذلك في كتابي جَزِيًّا^(٣) على عادتهم، وأُشِيدُ^(٤) مَثَمَلًا^(٥):

وهل أنا إلا من غزيرة إن عَوْتُ عَوْتُ وإن تَرَشُدْ غَزِيرَةُ أَرَشُدِ

بل^(٦) لَأَتِي وَضَعْتُ الْكِتَابَ لِإِفَادَةِ مُتَعَاطِي التفسيرِ والعربيةِ جميعاً.

(١) في م/٣ وه «أو للعكس».

(٢) أي: من النحويين.

(٣) أي: لم أذكر هذا بحيث أكون جاريًا على عادتهم فيما ذكروه، وإنما خالفْتُ في هذا؛ لأنه عمل الباني وليس النحوي.

(٤) في الفعل: «أشيد» الرفعُ واللُّصْبُ، أما الرَّفْعُ فعلى تقدير: وأنا أنشدُ، وأما اللَّصْبُ فلعله بالعطف على قوله من قبل «جَزِيًّا»، فيكون منصوباً بأن مضمرة بعد الواو. مثل قوله: «وليس عبادةً وتقرّ عيني».

وضبطه مبارك بالفتح، وضبطه الشيخ محمد بالضم، وأنبه أصحاب الحواشي على الوجهين فيه.

(٥) قائله دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ. من قصيدة رثى بها أخاه.

ويروي: وما أنا إلا من غزيرة...

وغزيرة قبيلة الشاعر.

وقد قُتِلَ دُرَيْدٌ فِي غَزْوَةِ حَنْينَ كَافِرًا. وأسمه معاوية بن الحارث بن عَلَقَمَةَ.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٩/٨، وشرح السيوطي/٩٣٨، والخزانة ٥١٣/٤، والأصمعيات/١٠٧، والحامسة بشرح المروزي/٨١٥.

(٦) قال الشمسي: «وَعَرَضَهُ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ بَعْضَ مَا أوردَ فِي كِتَابِهِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِغَيْرِ الإِعْرَابِ لِأَجْلِ اقْتِفَاءِ أَثَرِ غَيْرِهِ، فَمِنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنَ الْمُعَرِّبِينَ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى أَنْ يَنْشُرَ هَذَا الْبَيْتَ أَعْتِدَارًا عَنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا فَعَلَهُ لِأَمْرِ آخَرٍ هُوَ أَنَّهُ وَضَعَ كِتَابَهُ لِيَفِيدَ بِهِ مَنْ تَعَاطَى التفسيرِ والعربيةِ جميعاً؛ فلا حاجة إلى إقامة مثل ذلك العُدْر»

انظر الحاشية ٢٦٧/٢.

وأما قولهم في ^(١) «راكب الناقة طليحان»: إنه على حذف عاطف ومعطوف، أي ^(٢): والناقة، فلازم لهم ^(٣)؛ ليطابق الخبر المخبّر عنه، وقيل: هو ^(٤) على حذف مضاف أي: أحد طليحين. وهذا لا يتأتى في نحو ^(٥) «غلام زيد ضربتهما».

* * *

(١) طليحان: من الطلاحة، وهي التعب والإعياء من السير، وفي شرح التسهيل: راكب البعير...

ومسألة هذا القول أنه هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ مضاف، ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف وللمضاف إليه من غير عطف كهذا القول؟

وفي المسألة قولان: أحدهما: لا، وعليه أكثر البصريين، والثاني: نعم، وعليه الكسائي وهشام، وجزم به أبن مالك. فقال: «والأصل: راكب البعير، والبعير طليحان، فحذف المعطوف لوضوح المعنى.

انظر الهمع ٥٢/٢، والآرتشاف/١٠٩، وشرح التسهيل لأبن مالك ٢٨٩/١، واللسان والتاج/طلع.

(٢) أي: راكب الناقة والناقة طليحان، فحذف المعطوف «والناقة» لوضوح المعنى. وأجاز مثل هذا الكسائي وهشام. وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢١٦/١.

(٣) أي: مثل هذا التقدير لازم للنحويين لتقع المطابقة بين الخبر المسمى وما تقدمه، وبدون هذا التقدير لا تكون مطابقة.

(٤) أي الخبر «طليحان»، وانظر الهمع ٥٢/٢.

(٥) ذكر شيخه أبو حيان أن هناك من أجاز هذا بإعادة الضمير من «ضربتتهما» إليهما، أي: إلى الغلام وزيد. انظر الآرتشاف/١٠٩٩.

البَابُ السَّادِسُ مِنَ الْكِتَابِ

فِي التَّحْذِيرِ مِنْ أُمُورٍ اشْتَهَرَتْ
بَيْنَ الْمُغْرِبِينَ وَالصَّوَابُ خِلَافُهَا

الباب السادس من الكتاب

في التحذير من أمورٍ اشتهرت بين المغربين والصواب خلافها

وهي كثيرة، والذي يحضرني الآن منها عشرون موضعاً.

أحدها: قولهم في «لو»: «إنها حَرْفُ أمتناعٍ لامتناع»، وقد بيّنا الصواب^(١) في ذلك في فصل «لو»، وبسطنا^(٢) القول فيه بما لم نُسبق إليه.

والثاني: قولهم في «إذا» غير الفجائية^(٣): «إنها ظرفٌ لما يُستقبلُ من الزمان، وفيها»^(٤) معنى الشرط غالباً، وذلك معيبٌ من جهات:

- إحداها^(٥): أنهم يذكرونه^(٦) في كُلِّ موضع، وإنما ذلك^(٧) تفسيرٌ للأداة من حيث هي^(٨)، وعلى المغرب أن يبيّن في كُلِّ موضع: هل هي مُتضمّنةٌ لمعنى

(١) انظر ما سبق ٣/٣٧١-٣٧٢، فقد ذكر أنّ الجاري على السنة المعربين أنّها تفيد امتناع الشرط وأمتناع الجواب معاً، ونصّ عليه جماعة من النحويين، وهو عند المصنف باطل بمواضع كثيرة، وساق شواهد على ذلك.

(٢) في م/٥ «وبسطت...».

(٣) قلت: انظر «إذا» الفجائية فيما تقدّم ٤٨/٢ وما بعدها.

(٤) في م/٥ «وفيه»

(٥) في م/٣ «أحدها»

(٦) أي: يذكرون هذا التفسير لـ «إذا» الفجائية.

(٧) أي: قولهم: إنها ظرف لما يُستقبلُ من الزمان...

(٨) في متن حاشية الشمي «من حيث الجملة» قال: «هكذا وقع في بعض النسخ، وفي بعضها: من حيث هي. والمراد واحد» انظر الحاشية ٢/٢٦٧.

وقوله: من حيث هي. أي: مع عدم النظر في الموضع الذي تقع فيه.

الشَّرْطُ أم لا^(١)؟، وأَحْسَنُ ما قَالُوهُ أَنْ يُقَالَ، إِذَا أُريدَ تفسِيرُها من حيث هي: ظرفٌ مُسْتَقْبَلٌ، خَافِضٌ لشرطه، منصوبٌ بجوابه، صالحٌ لغير ذلك^(٢).

والثَّانِيَّةُ^(٣): أَنَّ العبارة التي تُلقَى لِلْمُتَدَرِّبِينَ^(٤) يُطْلَبُ فيها الإيجازُ، لِتَخَفٍّ على الأَلْسِنَةِ، إِذِ الحاجةُ دَاعِيَةٌ إِلَى تَكَرُّرها^(٥)، وَكَانَ أَخْصَرَ من قولهم: «لَمَّا يُسْتَقْبَلُ من الزَّمانِ» أَنْ يقولوا: مُسْتَقْبَلٌ.

والثَّالِثَةُ: أَنَّ الْمُرَادَ أَتَهَا^(٦) ظرفٌ موضوعٌ للمستقبل، والعبارةُ مُؤهِمَةٌ أَنَّهَا مَحَلٌّ لِلْمُسْتَقْبَلِ، كما تقول: اليومَ ظرفٌ لِلسَّفَرِ؛ فَإِنَّ الزَّمانَ قد يُجْعَلُ ظرفاً لِلزَّمانِ مَجَازاً، كما تقول: «كُتِبَتْهُ فِي»^(٧) يومَ الخُميسِ فِي عامِ كذا، فَإِنَّ الثَّانِي^(٨) حالٌ^(٩) من الأول؛ فَهُوَ ظرفٌ لَهُ على الاتِّساعِ^(١٠)، ولا يَكُونُ^(١١) بَدَلاً مِنْهُ؛ إِذِ

(١) ذكر المصنف في أول الكتاب أن «هل» لا يؤتى لها بمعاذل.

انظر ما تقدّم ٧٢/١.

وعُلّقَ على هذا الأمير بأن «أم» منقطعة. انظر الحاشية ١٧٧/٢.

(٢) مثل تضمينها معنى الشرط. انظر ما تقدّم ٧٦/٢.

(٣) أي الجهة الثانية مما يُؤخَذُ على المُعَرِّبين في حديثهم في «إذا» غير الفجائية.

(٤) في م / ٥ «للمبتدئين».

(٥) في م / ٥ «تكريرها».

(٦) أي: «إذا» الظرفية.

(٧) أثبت «في» في م / ٢، ثم شُطِبَ بخط فوقه.

(٨) وهو قوله: «في عام كذا».

(٩) فهو متعلق بمحذوف حال من قوله: «يوم الخُميس»، أي: حالة كون يوم الخُميس في عام كذا.

(١٠) أي: التجوُّز.

(١١) أي: لا يكون الظرف الثاني «في عام كذا» بدلاً من الظرف الأول «في يوم الخُميس»؛ لِأَنَّ الثَّانِي أكثر من الأول، ولا يُبْدَلُ الأكثر من الأقل.

لا يُبْدَلُ الْأَكْثَرُ مِنَ الْأَقْلُ عَلَى الْأَصَحِّ^(١)، ولو قالوا^(٢): «ظرفٌ مُسْتَقْبَلٌ» لَسَلِمُوا^(٣) من الإسهابِ والإيهامِ المذكورين.

والرابعة^(٤): أَنْ قولهم^(٥): «غالباً» راجعٌ إلى قولهم: «فيه معنى الشرط»، كذا يُفسَّرُونَهُ، وذلك يقتضي أَنَّ كونه^(٦) ظرفاً، وكونه للزمان، وكونه للمُسْتَقْبَلِ^(٧) لا يَتَخَلَّفَنَّ^(٨)، وقد بيَّنا في بحث «إذا» أَنَّ الأمر بخلاف ذلك^(٩).

الثالث^(١٠): قولهم: «التَّعْتُ يَتَّبِعُ الْمَنْعُوتُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ»، وإنما ذلك^(١١) التَّعْتُ الحقيقي، فأما السَّبِيُّ فَإِنَّمَا يَتَّبِعُ فِي اثْنَيْنِ مِنْ خَمْسَةٍ: واحد من

(١) قال: «على الأصح» احترازاً من اعتراض معترضٍ بأنَّ بعضهم قد أجاز مثل هذا النوع من البديل في إبدال الكلِّ من البعض.

وانظر هذا في شرح الأشموني ١٢٧/٢ - ١٢٨.

(٢) أي: إذا ظرف مستقبل. وفي م/٤ «قال».

(٣) في م/١، ٣، ٤، ٥ «لَسَلِمَ» وقد أختَرْتُ الصُّورَةَ المثبتة بالجمع لِتَوَافُقِ «قالوا»، وقوله: لَسَلِمَ: أي لَسَلِمَ قولهم...

(٤) من الجهات التي يعترض فيها على المعربين في «إذا» غير الفجائية.

(٥) من قولهم: «وفيها معنى الشرط غالباً».

(٦) أي: كون «إذا»...

(٧) في م/٤ وه «لما يُسْتَقْبَلُ»

(٨) أي يتحقق كل هذا في «إذا» دائماً والصواب غير هذا.

(٩) ذكر فيما سبق خروج «إذا» عن الظرفية في ٧٦/٢، وذكر من هذا جَرَّهَا بحتى عند الأخفش، ووقوعها مبتدأ عند ابن جني، وذكروا في «إذا» البدلية، والمفعولية. ثم ذكر أنها عند الجمهور لا تخرج عن الظرفية. انظر ٨٠/٢.

(١٠) أي: الموضوع الثالث مما أشتهر بين المعربين، وهو يحذَرُ منه؛ لأن الصواب خلافه.

(١١) أي ما ذكروه من التبعية عامٌ يشمل النعت الحقيقي والسببي، مع أنه غير متحقق في الثاني.

أَوْجُهُ الإعراب^(١)، وواحد من التعريف والتذكير، وأما الإفراد والتذكير وأضدادهما فهو فيها^(٢) كالفعل^(٣)، تقول: «مررتُ برجلين قائم أبواهما»، و«برجالٍ قائم أبواؤهم»، و«برجلٍ قائمةً أمُّه»، و«بأمرأةٍ قائم أبوها»، وإنما يقول^(٤): «قائمين أبواهما»، و«قائمين أبواؤهم»، من يقول^(٥): «أكلوني البراغيث».

وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾^(٦). غير^(٧) أَنَّ الصِّفَةَ الرَّافِعَةَ لجمع^(٨) يجوز فيها^(٩) في الفصح أن تُفْرَدَ^(١٠)، وَأَنْ تُكْسَرَ، وهو

(١) أي: من أوجه الإعراب الثلاثة.

(٢) في م/ ٢ و٣ «فيهما»

(٣) أي: من حيث ملازمة الإفراد، فالنعتُ السببيُّ مثله يكون مفرداً على الأفضح، وتضعف المطابقة بينه وبين منوعته، كما تضعف المطابقة بين الفعل وفاعله.

(٤) أي بمطابقة النعت السببي لمعموله ولما قبله أي: مررتُ برجلين قائمين أبواهما...

(٥) قيل: هي لغة لطيخ و أزدشؤة. وذكر ابنُ يعيش أنها لغة لبعض العرب فاشية كثيرة في كلامهم وأشعارهم. انظر شرح المفصل ٨٧/٣، والهمع ٢٥٦/٢-٢٥٧.

(٦) الآية: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقُولُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعِينَ مِنْ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ سورة النساء ٧٥/٤.

وجه الاستشهاد بالآية مجيء «الظالم» صفة للقرية، وأهلها مرفوع به، وهذا من باب النعت السببي.

وانظر تفصيلاً جيداً في المسألة في الدرّ المصون ٣٩٥/٢.

(٧) هذا استثناء من تعميم سَبَقَ له في قوله: «وأما الإفراد والتذكير وأضدادهما فهو فيها كالفعل».

(٨) في م/ ١ و٥ «للجمع»، ومثله عند مبارك، والشيخ محمد، ومتن حاشية الأمير. والمراد بالجمع جمع التكسير.

(٩) أي: في الصِّفَةِ.

(١٠) في م/ ٤ «أن يُفْرَدَ وأن تُكْسَرَ».

أَرْجَحُ^(١) عَلَى الْأَصَحِّ كَقَوْلِهِ^{(٢)(٣)}:

بَكَرْتُ عَلَيْهِ بُكْرَةً فَوَجَدْتُهُ قُعُودًا لَدَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهُ
وَصَحَّ الْأَسْتِشْهَادُ بِالْيَتِ^(٤) لِأَنَّ هَذَا الْحَكِمَ^(٥) ثَابِتٌ أَيْضًا لِلخَبَرِ^(٦) وَالْحَالِ^(٧).
وَالرَّابِعُ^(٨): قَوْلُهُمْ فِي نَحْوِ^(٩): «وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا»: إِنَّ «رَعْدًا»
نَعْتُ^(١٠) مُصَدِّرٍ^(١١) مَحْذُوفٍ.

- (١) أي: تكسير الصِّفَةِ أَرْجَحُ من إفرادها، وذلك في حال رَفْعِهَا لجمع تكسير.
- (٢) في م/٢ «لقوله».
- (٣) قائله: زهير بن أبي سلمى من قصيدة مَدَحَ بها حِصْنَ بَنٍ حُدَيْفَةَ.
- في م/٥ «عليه»، وفي بقية المخطوطات «لَدَيْهِ» وكذا جاء في الديوان.
- وفي الديوان: غُدْوَةٌ في موضع «بُكْرَةٍ».
- والصَّرِيم: جمع صَرِيمَةٍ، وهو زَمْلَةٌ تنقطع من مُعْظَمِ الرمل، والمرادُ به في البيت الصُّبْحُ، قالوا: وهو أشبه بالمعنى، فهو يسكر في العشي، فإذا أَصْبَحَ وقد صَحَا من سُكْرِهِ لَامَتْهُ العَوَاذِلُ. والعَوَاذِلُ اللُّوَاتِي يَلْمَنُهُ عَلَى إِنْفَاقِ مَالِهِ.
- وقوله: فَوَجَدْتُهُ: الهاء: مفعول أول، وقُعُودًا: مفعول ثان، عَوَاذِلُهُ: فاعل «قُعُودًا».
- انظر شرح الشواهد للبغدادى ١٠/٨، وشرح السيوطي/٩٤٠، والديوان/١٤٠.
- (٤) أي: صَحَّ الْأَسْتِشْهَادُ به مع أنه ليس فيه نعت سببيٌّ لِأَنَّ...
- (٥) وهو تكسير الصِّفَةِ الرَّافِعَةِ للجمع، وكونُ الجمع فيها أَرْجَحُ من الإفراد.
- (٦) والمفعول الثاني، وهو «قُعُودًا» كان خبراً في الأصل قبل دخول «وَجَدَ».
- (٧) أي: هو ثابت لهما كما هو ثابت للنعت.
- (٨) ما ذكره المصنف هنا لا يَصْلُحُ إيرادُه في هذه الفقرة؛ لأنَّكَ سوف ترى أَنَّ ما ذهب إليه المعربون صواب، وأما ما جاء عند سيبويه فهو المعترض عليه من المصنف.
- (٩) سورة البقرة ٣٥/٢، وتقدمت في حرف الياء، وفي الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب، وتكرَّرَ ذِكْرُهَا.
- (١٠) في إعراب «رَعْدًا» ثلاثة آراء: نَعْتُ لمصدر محذوف، وهو ذكره المصنَّف، وعند سيبويه هو حال، ووجهُ ثالثٌ وهو أنَّه مصدرٌ في موضع الحال: أي: كَلَّا طَيِّبَيْنِ مُهْتَأَيْنِ.
- (١١) في م/٥ «المصدر».

ومثله^(١): ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا﴾..

وقول ابن دريد^(٢):

وَأَشْتَعَلَ الْمُبْيِضُ فِي مُسْوَدِّهِ مِثْلَ أَشْتَعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْعَصَا

أي^(٣): أَكْلًا رَغْدًا، وَذِكْرًا كَثِيرًا، وَأَشْتَعَالًا مِثْلَ أَشْتَعَالِ النَّارِ.

قيل^(٤): وَمَذْهَبُ سِيبَوِيهِ وَالْمَحْقِقِينَ خِلَافَ ذَلِكَ، وَأَنَّ الْمَنْصُوبَ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ مَصْدَرِ الْفِعْلِ، وَالْأَصْلُ: فَكَلَاهُ، وَأَشْتَعَلَهُ، أَي: فَكَلَا الْأَكْلَ، وَأَشْتَعَلَ الْأَشْتَعَالُ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ^(٥) قَوْلُهُمْ^(٦): «سَيَّرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا»، وَلَا

(١) الْآيَةُ: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا ذَمًّا وَادُّكُرَ رَبَّكَ

كَثِيرًا وَسَيَحْيِي بِالْعُثْيِ وَالْإِنْكَارِ﴾ سورة آل عمران ٤١/٣.

والتقدير: وَأَذْكُرْ رَبَّكَ ذِكْرًا كَثِيرًا، أَوْ زَمَانًا كَثِيرًا، أَوْ هُوَ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ ذَلِكَ الْمَصْدَرِ الْمَحْذُوفِ.

وكان قد وَعَدَ فِي حَذْفِ الْمَوْصُوفِ بِأَنَّ فِيهِ بَحْثًا سَيَأْتِي. وَهَذَا مَوْضِعُهُ.

(٢) تَقَدَّمَ الْبَيْتُ. انْظُرْ مَا سَبَقَ ٢٧٣/٥ «الْبَابُ الثَّالِثُ - شِبْهُ الْجُمْلَةِ».

وكان حديثه فيه من قَبْلِ عَنِ التَّعَلُّقِ بِالْفِعْلِ وَبِشِبْهِهِ.

أَمَّا هُنَا فَحَدِيثُهُ عَنِ «مِثْلٍ» وَمَجِيئُهُ صِفَةً لِمَصْدَرٍ، وَالتَّحْدِيدُ: اشْتَعَالًا مِثْلَ أَشْتَعَالِ النَّارِ.

(٣) هَذَا تَقْدِيرُ النُّحَوِيِّينَ.

(٤) تَقَدَّمَ هَذَا لِلْمَصْنُوفِ. فَقَدْ ذَكَرَ تَقْدِيرَ سِيبَوِيهِ فِي نَحْوِ: سَرْتُ طَوِيلًا. وَضَرَبْتُ زَيْدًا كَثِيرًا،

وَهُوَ أَنَّ «طَوِيلًا» وَ«كَثِيرًا» حَالَانِ مِنْ ضَمِيرِ الْمَصْدَرِ مَحْذُوفًا أَي: سَيَّرْتُهُ وَضَرَبْتُهُ، وَذَكَرَ مِنْ

قَبْلِ مَا يَقْتَضِي عِنْدَهُ اسْتِبْعَادَ هَذَا التَّحْدِيدِ فَتَأَمَّلْ!!

انْظُرْ مَا سَبَقَ ١٢٠/٣-١٢١، وَانْظُرْ حَدِيثِي فِي الْمَسْأَلَةِ فِي الْحَاشِيَةِ (١) مِنَ الصَّفْحَةِ/

١٢١، وَانْظُرْ الْكِتَابَ ١/١٨٦.

(٥) أَي: دَلِيلٌ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوِيهِ وَالْمَحْقَقُونَ مِنْ جَفَلٍ مِثْلَ هَذَا نَضْبًا عَلَى الْحَالِيَةِ.

(٦) أَي: قَوْلُ الْعَرَبِ.

وَطَوِيلًا حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الْمَصْدَرِ وَالتَّحْدِيدُ: سَيَّرَ عَلَيْهِ سَيَّرَ طَوِيلًا.

يقولون^(١): طويلٌ، ولو كان نعتاً للمصدر لَجَارَ^(٢)، وبدليل أنه لا يُحذفُ الموصوفُ إلا والصِّفَةُ خاصَّةٌ بِجِنْسِهِ، تقول^(٣): «رَأَيْتُ كَاتِباً»، ولا تقول^(٤): «رَأَيْتُ طَوِيلاً»؛ لأنَّ الكتابةَ خاصَّةٌ بِجِنْسِ الْإِنْسَانِ بخلاف^(٥) الطُّولِ.

وعندي فيما احتجُّوا^(٦) به نظر؛ أمَّا الأولُ^(٧) فليجواز^(٨) أنَّ المانعَ من الرفع^(٩) كراهيةُ أَجْتِمَاعِ مَجَازَيْنَ^(١٠): حذفُ الموصوفِ، وتصييرُ الصِّفَةِ مَفْعُولاً على السَّعَةِ، ولهذا^(١١) يقولون: «دَخَلْتُ الدَّارَ»، بحذفِ «في» توسعاً، ومَنَعُوا: «دَخَلْتُ الْأَمْرَ»؛ لأنَّ تعليق^(١٢) الدُّخُولِ بالمعاني مجازٌ، وإسقاطُ الخافضِ

(١) ولو كان الأمر على ما ذهب إليه المعربون من جعل «طويلاً» نعتاً لمنعوت محذوف لجاء «طويلٌ» بالرفع؛ لأنَّ المنعوت المحذوف نائب عن الفاعل مرفوع.

(٢) أي: لجاز رَفَعَهُ. فقليل: طويلٌ.

(٣) أي: رأيت إنساناً كاتباً.

(٤) أي: لا تقول: رأيت طويلاً وأنت تريد: رأيت إنساناً طويلاً؛ لأنَّ حذفَ الموصوفِ مُلَبَّسٌ، والطولُ يصلُحُ له ولغيره.

(٥) في م/١ «دون الطول»، وفي بقية الخطوط «بخلاف الطول».

(٦) أي: فيما احتجَّ به سبويه والمحققون.

(٧) أي: الدليل الأول، وهو أنه يقال: سيَرَ عليه طويلاً ولا يقال: طويلٌ.

(٨) في م/٥: «فالأول لجواز»

(٩) أي: في «طويلاً».

(١٠) ذكر الدماميني أنه لا يُسَلِّمُ له أنَّ أَجْتِمَاعَ مَجَازَيْنِ أَمْرٌ مُسْتَكْرَهٌ، ولا مانع من أَجْتِمَاعِ مجازين قال: «وكيف ولا نزاع بينهم في أن مثل: أَخْيَا الْأَرْضَ شَبَابُ الزَّمَانِ من مستحسنات الكلام؟...» انظر حاشية الشمني ٢/٢٦٨، وتعقيب الشمني عليه.

(١١) أي: لأجل كراهية أَجْتِمَاعِ مجازين على خلاف الأصل.

(١٢) في م/٥ والمطبوع «تعلق».

مجازاً، ويوضّحه^(١) أنهم يفعلون ذلك في صِفَةِ الْأَخْيَانِ، فيقولون: «سِيرَ عَلَيْهِ زَمَنٌ طَوِيلٌ»، فإذا حَذَفُوا الزَّمَانَ قالوا: «طويلاً» بالنصب لما ذَكَّرْنَا^(٢).

وأما الثاني^(٣) فلأنَّ التحقيقَ أَنَّ حَذَفَ الموصوفِ إِنَّمَا يتوقَّفُ على وجدان الدليل، لا على الاختصاص^(٤)؛ بدليل^(٥): «وَأَلَّنَّا لَهُ الْحَدِيدَ * أَنْ أَعْمَلَ سَكَبَتٍ» أي: دُرُوعاً سابغات.

ومما يقدِّحُ في قولهم^(٦) مجيءُ نحو قولهم^(٧): «أَشْتَمَلَ الصَّمَاءُ»، أي: الشَّمْلَةُ

(١) كذا في المخطوطات: «ويوضّحه»، وفي المطبوع: «وتوضّحه».

(٢) أي: جاء النصب بعد حذف المنعوت وهو الزمان، وجعل هذا علّة لما ذكّره من كراهية اجتماع مجازين: حَذَفَ الموصوف، وجعل الضفة مفعولاً على السّعة.

(٣) أي: الدليل الثاني في إبطال ما ذهب إليه سيبويه والمحققون.

(٤) أراد بالاختصاص، ما أشار إليه مَنْ ذهب إلى الحالية، وهو في قولنا: رأيت كاتباً، وأنه يجوز حَذَفَ الموصوف؛ لأنَّ الكتابة لا تكون إلّا من الإنسان، ولا يقال: رأيت طويلاً يُراد به الإنسان، فالطُّول ليس خاصّاً به.

(٥) سورة سبأ ٤٣/١٠-١١، وتقدمتا في الباب الخامس «حذف الموصوف»، وقد حُذِفَ الموصوفُ وهو «دُرُوعاً» لدلالة قوله تعالى: «وَأَلَّنَّا لَهُ الْحَدِيدَ» على هذا المحذوف، فهو يدل على أَنَّ تلك السابغات لا تكون إلّا دروعاً، والحديد ليس خاصّاً بالدرع، بل يصلح لغيرها، ولكنه لا يكون سابغاً، ولا يُلان الحديد إلّا لمثل هذه الحالة من ضُنع الدرع، فكان في هذا السياق ما يدلُّ على نوع الموصوف المحذوف.

(٦) أي: قول سيبويه والمحققين في مجيء «طويلاً» في المثال المتقدم حالاً. ومثله «رغداً» في الآية.

(٧) اشتمل الصَّمَاءُ: اشتمل بالثوب فأداره على جسده كلّهُ، وعلى عاتقه حتى لا يمكنه إخراج يده منه.

وفي القاموس/ الشمال «وأشتمل بالثوب أداره على جسده كلّهُ حتى لا تخرج منه يده»، والشَّمْلَةُ بالكسر هيئة الأشتمال، والشَّمْلَةُ الصَّمَاءُ (في الميم) والفتح: كساء دون القطيفة يُشتمَلُ به». وانظر التاج/ شمل، صمم.

الصِّمَاءُ^(١)، والحَالِيَّةُ مُتَعَدِّرَةٌ لتعريفه^{(٢)(٣)}.

والخامس: قولهم^(٤): «الفاء جوابُ الشَّرْطِ»، والصَّوَابُ^(٥) أن يُقال: رابطةُ لجوابِ الشَّرْطِ، وإِنَّمَا جوابُ الشَّرْطِ الجملةُ.

و^(٦)السَّادِس: قولهم^(٧): «العَطْفُ على عامِلَيْنِ»، والصَّوَابُ^(٨): على معمولَيِ عامِلينِ^(٩).

والسَّابِع: قولهم^(١٠): «بل: حَرْفُ إِضْرَابٍ»، والصَّوَابُ: حَرْفُ اسْتِدْرَاكِ وإِضْرَابٍ؛ فَإِنَّهَا بعد النفي والنهي بمنزلة «لكن» سواء.

(١) الصِّمَاءُ صفةٌ للمحذوف وهو الشِّمْلَةُ، ولا تكون حالاً.

(٢) أي: الصِّمَاءُ لا تكون حالاً لأنَّها معرفة. وهذا مذهب أهل البصرة، وأمَّا عند الكوفيين فيأتي الحال معرفة.

وذكر الدماميني أن تعدُّرَ الحَالِيَّةِ في هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضي المنع من ارتكابها عند عَدَمِ المانع. انظر حاشية الشمني ٢/٢٦٨.

(٣) في م/١ «التعريف».

(٤) لم أجد فيما قرأت من كتب التحويين - وهو غير قليل - مثل هذا القول عندهم في الفاء.

(٥) سيأتي بعد قليل تعقيب الدماميني على مثل هذا.

(٦) في م/٣ «السَّادِس» بلا واو، وكذا ما جاء بعده.

(٧) تقدّم هذا، انظر ما سبق ٥/٥٢٢، قال: وقولهم: «على عامِلَيْنِ: فيه تجوُّز...».

(٨) في م/٢ و٣ «العَطْفُ على مَعْمُولَيِ عامِلَيْنِ».

(٩) قال الدماميني: «غاية ما فعلوه في هذا والذي قبله أن حذفوا مضافاً لقيام قرينة عليه، ولا محذور في ذلك، ولا أن يُقال: إِنَّ الصَّوَابَ خلافُه؛ ففي كتاب الله وسُنَّةِ رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يُحْصَى كَثْرَةً».

حاشية الشمني ٢/٢٦٨.

(١٠) قلْتُ: ما أخذَه على التحويين هنا وقع هو فيه فيما تقدّم في «بل»، قال: «بل: حرف

إِضْرَابٍ» انظر ٢/١٨٤.

والثامن: قولهم: «إِثْنَيْنِ أَكْرِمَكَ»: إِنَّ الفعلَ مجزومٌ في جواب الأمر، والصحيح^(١) أَنَّهُ جوابٌ لشرطٍ محذوف^(٢)، وقد يكونون^(٣) إِنَّمَا أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين.

والتاسع: قولهم في المضارع في مثل «يَقُومُ زيد»: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لخلوِّه من الناصب^(٤) والجازم، والصواب أن يُقال: مرفوعٌ لحلوله محلَّ الأسم، وهو قول البصريين^(٥)، وكأنَّ حاملهم على ما فعلوا^(٦) إرادة التقريب^(٧)، وإلا فما بالهم يبحثون على تصحيح^(٨) قول البصريين^(٩) في ذلك، ثم إذا أَعْرَبُوا أو

(١) قلت: تقدَّم له ما يُشعرُ بغير ما صحَّحه هنا، انظر ١٤٨/٢، و١٠٨/٥ فقد كان في الموضوعين توجيه الإعراب عنده على الجزم بالطلب المتقدم لا الشرط المقدَّر. وذلك في قولهم: أَتَقَى الله أَمْوَقَ فَعَلَّ خَيْرًا يُثَبِّ عَلَيْهِ» وكذا في آيتي سورة الصف ١٠٦/١٢-١٢ (٢) في م/٥ «مقدَّر» ومثله عند مبارك، والشيخ محمد، مع أن نسخة من نسختي مبارك فيها كالذي أثبتته.

(٣) كذا جاء في م/١ و٣، ورأيت أنه الأليق بالسياق، وفي الباقيات والمطبوع «وقد يكون». (٤) في م/٤ و٣ «من ناصب وجازم»، ومثله عند مبارك، والشيخ محمد. (٥) ما ذكره هنا خالفَ فيه ما في أوضح المسالك، فقد قال: «رافع المضارع تَجَرُّدُه من الناصب والجازم وفاقاً للفرء، لا خُلُوُّه محلَّ الأسم خلافاً للبصريين؛ لأنَّ تناقضه بنحو: هَلَّا تَفْعَلْ»، انظر ١٦٢/٣.

وانظر تفصيل الخلاف في رافع الفعل المضارع في الهمع ٢٧٤/٢ وما بعدها، فقد ذكر سبعة آراء نقلها عن أبي حيان. وأرجع إلى الإنصاف / ٥٥٠ وما بعدها، وذكر الشمني أنَّ ابن مالك اختار قول الكوفيين في المسألة.

(٦) في م/٢ و٣ «فعلوه».

أي: ما فَعَلَه من قال: إِنَّه مرفوع لخلوِّه من الناصب والجازم.

(٧) أي: تسهيل الإعراب على المبتدئين.

(٨) أي: ترجيحه على قول الكوفيين وغيرهم.

(٩) في أنَّ عامل الرفع فيه خُلُوُّه محلَّ الأسم.

عَرَّبُوا^(١) قالوا خلاف^(٢) ذلك؟.

والعاشر: قولهم: «أمتنع نحو سكرانٍ من الصَّرْفِ للصِّفَةِ والزيادة^(٣)»، ونحو: عثمان للعلمية والزيادة». وإنما هذا قولُ الكوفيين، فأما البصريون فمذهبهم أنَّ المانع^(٤) الزيادة^(٥) المُشَبَّهَةُ لِأَلْفِي التَّائِيثِ^(٦)؛ ولهذا قال الجرجاني: «وينبغي أنَّ تُعَدَّ موانعُ الصَّرْفِ ثمانية^(٧) لا تسعة، وإنما شَرِطْتُ^(٨) العلمية^(٩) أو الصِّفَةَ لأنَّ الشَّبه^(١٠) لا يتقوَّم إلا بأحدهما^(١١). ويلزَمُ الكوفيين أنَّ يَمْتَنَعُوا صَرَفَ نحو: «عقرت» علماً^(١٢)،

(١) أي: جعلوا الطالب يُعَرِّب. وعلى هامش م/٢ «أي: حملوا الطالب على أن يعرب».

(٢) أي: قالوا في الإعراب خلاف قول البصريين.

(٣) أي: زيادة الألف والنون.

(٤) أي: مانع الأسم من الصَّرْف.

(٥) أي: الألف والنون، في العَلَمِ والوصف.

(٦) قال سيبويه: «هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو: عطشان وسكران وعَجَلان وأشباهها، وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء؛ لأنها على مثالها في عدَّة الحروف والتحريك والسكون، وهاتان الزائدتان قد أَخْصَصَ بهما المذكَر...» الكتاب ١٠/٢.

(٧) وبذلك تجعل زيادة الألف والنون، مثل ألف التائيث، وتجمعهما عِلَّةً واحدة من علل المنع من الصَّرْف.

(٨) أي: شرط الكوفيون مع زيادة الألف والنون عِلَّةً أخرى وهي العلمية، أو الوصفية.

(٩) أي: مع الزيادة المذكورة.

(١٠) أي: لأن الشَّبه بِالْفِي التَّائِيثِ.

(١١) في م/٤ «بإحداهما».

والمراد به العلمية أو الوصفية؛ لأن الزيادة لا تُوجَد إلا في واحدٍ منهما.

(١٢) فإنَّ فيه مع العلمية زيادة الياء والتاء.

فإن أجابوا بأن المعتبر إنما^(١) هو زيادتان بأغنيتهما^(٢) سألناهم عن علة^(٣) الاختصاص، فلا يجدون مَصْرِفاً عن التعليل بمشابهة^(٤) أَلْفِي التائيت، فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون.

والحادي عشر: قولهم في نحو قوله تعالى^(٥): ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنِّي وَتِلْكَ وَرُبِّعٌ﴾: «^(٦) إن الواو نائبة عن أو».

ولا يُعْرَفُ ذلك في اللغة^(٧)، وإنما يقوله بعض ضعفاء المُعَرِّبين والمفسرين. وأما الآية فقال أبو طاهر حمزة^(٨) بن الحسين الأصفهاني في كتابه المُسَمَّى بـ «الرسالة المُغربية عن شَرَف الإعراب»^(٩): القول فيها^(١٠) بأن الواو بمعنى «أو»

(١) «إنما» زيادة من م/١، ٢، وهو غير مثبت عند مبارك، والشيخ محمد.

(٢) وهما الألف والنون.

(٣) أي: عن علة اختصاص الألف والنون الزائدتين بالمنع من الصّرف.

(٤) أي: لم يجد الكوفيون بُدّاً من القول بمشابهة الألف والنون الزائدتين لِأَلْفِي التائيت كما صنع البصريون.

(٥) سورة النساء ٣/٤، وتقدّمت في «ما»، انظر ٧٨/٤: «وأطلقت ما على جماعة العقلاء...».

(٦) لم أفتد مع طول البحث إلى صاحب هذا القول.

(٧) تقدّم للمصنف في ٣٦٩/٤ قوله: «زَعَم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع، وذلك على أوجه: أحدها أن تُسْتَعْمَلَ بمعنى أو، وذلك على ثلاثة أوجه...».

(٨) مؤرخ أديب من أهل أصبهان، وصنف لِعَصْد الدولة البُوَيْهِي كتابه «الخصائص والموازنة بين العربية والفارسية» وتعصب فيه للفارسية، وله تاريخ أصبهان، وغيره من المؤلفات، وُلِدَ سنة ٢٨٠هـ وتوفي سنة ٣٦٠هـ.

انظر إنباء الرواة ٣٣٥/١، وانظر الفهرست/١٩٩.

(٩) نقل هذا عن المصنّف الشهاب في الحاشية. انظر ١٠٢/٣.

(١٠) لعله أراد في الآية.

عَجَزُ عَنْ ذَلِكَ ^(١) الْحَقُّ، فَاعْلَمُوا أَنَّ الْأَعْدَادَ الَّتِي تُجْمَعُ ^(٢) قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُؤْتَى بِهِ لِيُضَمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، وَهُوَ الْأَعْدَادُ الْأُصُولُ ^(٣) نَحْوُ: ﴿ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ ^(٤)، ﴿ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَهَا بِعَشْرِ قَتَمٍ مِيقَتَ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ ^(٥).

وَقِسْمٌ ^(٦) يُؤْتَى بِهِ لَا ^(٧) لِيُضَمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ ^(٨) الْإِنْفِرَادُ، لَا الْاجْتِمَاعُ، وَهُوَ الْأَعْدَادُ الْمَعْدُولَةُ كَهَذِهِ الْآيَةُ ^(٩)، وَآيَةُ سُورَةِ فَاطِرٍ ^(١٠)، وَقَالَ ^(١١):

(١) أَي: عَجَزَ عَنْ مَعْرِفَةِ الصُّوَابِ فِي بَيَانِ مَعْنَى الْآيَةِ، وَإِثْبَاتِ الْوَائِدِ دُونَ «أَوْ».

(٢) أَي: يَرَادُ مِنْهَا ضَمُّ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ.

(٣) أَي: الْأَعْدَادُ غَيْرُ الْمَعْدُولَةِ.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٩٦/٢، وَتَقَدَّمَ فِي «أَوْ» انْظُرْ ٤١٥/١.

(٥) الْآيَةُ: ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ قَتَمٍ مِيقَتَ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ خَلِّفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ سُورَةُ الْأَعْرَافِ ١٤٢/٧.

(٦) أَي: مِنَ الْأَعْدَادِ.

(٧) «لَا» غَيْرُ مُثَبَّتٍ فِي م/٤ وَهـ.

(٨) سَقَطَ «بِهِ» مِنَ الْمَخْطُوطَاتِ مَا عدا الْخَامِسَةَ، فَقَدْ أَثْبَتَ فِيهَا، وَهُوَ غَيْرُ مُثَبَّتٍ فِي مَتْنِ حَاشِيَةِ الدُّسُوقِيِّ. وَهُوَ مُثَبَّتٌ عِنْدَ مَبَارَكٍ، وَالشَّيْخِ مُحَمَّدٍ، وَفِي مَتْنِ حَاشِيَةِ الْأَمِيرِ.

(٩) فِي م/٥ «كَهَذِهِ السُّورَةُ».

وَالْمُرَادُ بِالْآيَةِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ ٣/٤ ﴿فَاتَّكِفُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً...﴾ الْآيَةُ.

أَي: تَزُوجُ اثْنَتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةَ، أَوْ أَرْبَعَةَ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ فِي هَذَا مُفْرَدًا دُونَ الْجَمْعِ الْمَطْلُوقِ.

(١٠) الْآيَةُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِئِكَةِ رُسُلًا أُولَى أَجْنَحٍ مَثْنً وَتِلْكَ وَرِجْعٌ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سُورَةُ فَاطِرٍ ١/٣٥.

(١١) أَي: أَبُو طَاهِرِ الْأَصْفَهَانِيِّ.

أَي: منهم^(١) جماعةٌ ذوو جناحَيْن^(٢) جناحَيْن، وجماعةٌ ذوو ثلاثةٍ ثلاثة، وجماعةٌ ذوو أربعةٍ أربعة، فكلُّ جِنْسٍ^(٣) مفردٌ^(٤) بعدد. وقال الشاعر^(٥):

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنْيَسُ ذُنَابٌ تَبَغَى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ

(١) أَي: من الملائكة.

(٢) أَي: أَنَّ الْمَلَكَ لَهُ جَنَاحَانِ، وَآخِرُ لَهُ ثَلَاثَةٌ، وَآخِرُ لَهُ أَرْبَعَةٌ.

قال أبو حيان: «قيل: وإنما جعلهم أولي أجنحةٍ لأنه لما جعلهم رُسُلًا جعل لهم أجنحة ليكون أسرع لفاذ الأمر وسرعة إنفاذ القضاء؛ فإن المسافة التي بين السماء والأرض لا تُقَطَّعُ بالأقدام إلا في سنين، فجعلت لهم الأجنحة حتى ينالوا المكان البعيد في الوقت القريب كالطير» البحر ٢٩٨/٧، ٢٩٩.

(٣) أَي: من هؤلاء الملائكة.

(٤) أَي: بواحد من الأعداد المعدولة في الآية لا بها جميعها.

(٥) البيت من قصيدة لساعدة بن جؤبة رثى بها أبين عم له قتلته فُشِّرَ، وقيل رثى بها ابنه أبا سفيان. ورواية السُّكَّرِي: سِبَاعٌ تَبَغَى.

قالوا في معناه: ولكن الذي يعظم مصابي أَنَّ أهلي بوادٍ لا أنيسَ به إلا السِّباع التي تطلب الناس لتأكلهم اثنين اثنين، وواحدًا واحدًا.

قالوا: ويمكن أن يريد السِّباع بأعيانها، ويحتمل أن يريد قومًا بمنزلة السِّباع، واستبعد البغدادي الاحتمال الثاني ببيت جاء بعد هذا، وأقتصر الجواليقي على المعنى الأول. تبغى: أصله تبتغى، بتاءين فحذفت إحداهما.

ومَثْنَى ومَوْحَدٌ: صفة ذناب، أو خبر مبتدأ محذوف.

قال الأعلام: الشاهد في ترك صرف مَثْنَى وموحد؛ لأنهما صفتان لذناب، معدولتان عن اثنين اثنين، وواحد واحد. اهـ.

أَي: الذناب تطلبُ الناس في حال كونهم اثنين اثنين، وبعضها تطلبُهم في حال كونهم واحدًا واحدًا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٤/٨، وشرح السيوطي/٩٤٢، وشرح المفصل ٦٢/١، ٥٧/٨، والكتاب ١٥/٢، والعيني ٣٥٠/٤، والمقتضب ٣٨١/٣، وديوان الهذليين ١/٢٣٧.

ولم يقولوا: ثلاث وخُماس، ويريدون ثمانية^(١)، كما قال تعالى^(٢): ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ﴾.

وللجهل بمواقع هذه الألفاظ^(٣) استعملها المتنبّي في غير موضع التقسيم فقال^(٤):

أَحَادٌ أَمْ سُدَّاسٌ فِي أَحَادٍ لَيْبَلْنَا الْمَنُوطَةَ بِالتَّنَادِي

وقال الزمخشري^(٥): «إِنْ قُلْتَ: الَّذِي أُطْلِقَ لِلنَّاحِ فِي الْجَمْعِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ اثْنَتَيْنِ^(٦) أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ، فَمَا مَعْنَى التَّكْرِيرِ فِي «مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ»؟».

قلت: الخطاب للجميع، فَوَجِبَ التَّكْرِيرُ لِيُصْنِبَ كُلُّ نَاكِحٍ يَرِيدُ الْجَمْعَ مَا أَرَادَهُ^(٧) مِنَ الْعَدَدِ الَّذِي أُطْلِقَ^(٨) لَهُ، كَمَا تَقُولُ لَجَمَاعَةٍ^(٩): «أَقْتَسِمُوا هَذَا الْمَالَ^(١٠) ذَرَهَمَيْنِ ذَرَهَمَيْنِ، وَثَلَاثَةَ ثَلَاثَةَ، وَأَرْبَعَةَ أَرْبَعَةَ»، وَلَوْ أَفْرَدْتَ لَمْ يَكُنْ لَهُ

(١) فهم لم يريدوا الجمع وإنما أرادوا التقسيم: قسم كذا، وقسم كذا، بخلاف الأعداد الأصول.

(٢) سورة البقرة ١٩٦/٢، وتقدّمت قبل قليل.

وفي الآية أُرِيدَ الضَّمُّ؛ لَذَا جَاءَ فِيهَا بَعْدَ الْعَدَدَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَايِلَةٌ﴾.

(٣) أي: الألفاظ المعدولة.

(٤) تقدّم البيت في «أم»، انظر ما سبق ٣٠١/١، فقد ذكر البيت لما تحتمله «أم» من الاتصال والانتقطاع، ولم يذكر في العدد المعدول في البيت شيئاً من قبل.

(٥) انظر الكشف ٣٧٥/١.

(٦) في الكشف: «ثنتين».

(٧) في م/٥ «ما أراد»، ومثله نصُّ الكشف.

(٨) أي: أَيْبَحَ لَهُ. وفي م/٥ «لَمْ يُطْلَقْ لَهُ» كذا!!

(٩) في الكشف: «للجماعة».

(١٠) بعده في الكشف: «وهو ألف درهم».

معنى^(١). فإن قُلْتُ: فَلِمَ^(٢) جاء العَطْفُ بالواو دون «أو»؟ قلتُ: كما جاء بها في المثال المذكور^(٣)، ولو^(٤) جئت فيه بـ «أو» لأَعْلَمْتُ أَنَّهُ لَا يَسُوغُ لَهُمْ أَنْ يِقْتَسِمُوهُ^(٥) إِلَّا عَلَى أَحَدِ أَنْوَاعِ هَذِهِ الْقِسْمَةِ، وليس لهم أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَهَا، فيجعلوا بعض القِسْمَةِ على ثَنِيَّةٍ، وبعضها^(٦) على ثَلَاثٍ، وبعضها على تَرْبِيعٍ، وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القِسْمَةِ الذي دَلَّتْ عليه الواو. وتحريرُهُ أَنَّ الواو دَلَّتْ عَلَى إِطْلَاقِ أَنَّ يَأْخُذَ النَّاكِحُونَ مِنْ أَرَادُوا نِكَاحَهَا مِنَ النِّسَاءِ عَلَى طَرِيقِ الْجَمْعِ، إِنْ شَاءُوا مُخْتَلِفِينَ فِي تِلْكَ الْأَعْدَادِ، وَإِنْ شَاءُوا مُتَّفَقِينَ فِيهَا، محظوراً عليهم ما وراء^(٧) ذلك. انتهى^(٨).

وَأُبَلِّغُ مِنْ هَذِهِ الْمَقَالَةِ^(٩) فِي الْفَسَادِ قَوْلٌ مِنْ أَثْبَتَ وَآوَ الثَّمَانِيَةَ^(١٠). وَجَعَلَ

(١) قال التفتازاني: «أي: لو قلت: اقتسموا هذا المال دَرَهْمَيْنِ وثلاثة وأربعة لم يكن له معنى، ولم يصحَّ جَعْلُ دَرَهْمَيْنِ حالاً من المال الذي هو ألف درهم مثلاً، بخلاف ما إذا كُرِّرَ؛ فإن القصد فيه إلى الوصف والتفصيل في حكم الاقتسام، وكذا الطيبات في حكم النكاح». عن حاشية الشمني ٢/٢٦٩.

(٢) في م/٤ وه «فَلِمَ»، ومثله النص في الكشف، وفي بقية المخطوطات والمطبوع «لِمَ».

(٣) نصُّ الكشف: «كما جاء بالواو في المثال الذي حَدَّثَنِي لَكَ».

(٤) نصُّ الكشف: «ولو ذهبت تقول: أَقْسَمُوا هَذَا الْمَالِ دَرَهْمَيْنِ دَرَهْمَيْنِ، أو ثلاثة ثلاثة، أو أربعة أربعة علمت أنه لَا يَسُوغُ لَهُمْ...».

(٥) انظر نصّاً آخر للتفتازاني في الفرق بين الواو وأو في مثل هذا السِّياق. في حاشية الشمني ٢/٢٦٩.

(٦) في الكشف: «وبعضه... وبعضه».

(٧) أي: مما ذكر من الأعداد.

(٨) لفظ «انتهى» مثبت في م/٣ و٤.

(٩) وهي مجيء الراو نائبة عن «أو» في آية النكاح.

(١٠) ذكر هذا في حرف الواو، وأنها أثبتتها جماعة من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضُّعَفَاءِ =

مِنْهَا^(١) ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كُلُّهُمْ﴾.

وقد مَضَى في باب الواو أَنَّ ذلك لا حَقِيقَةٌ لَهُ. وَأَخْتَلَفَ فِيهَا هُنَا، فَقِيلَ^(٢):
عَاطِفُهُ خَبِيرٌ^(٣) هُوَ جُمْلَةٌ عَلَى خَبِيرٍ مُفْرَدٍ^(٤)، وَالْأَصْلُ: هُم سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كُلُّهُمْ.
وقيل: هِيَ لِلْأَسْتِنَافِ، وَالْوَقْفُ عَلَى «سَبْعَةٍ»، وَإِنَّ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيرًا^(٥) لَكُونُهُمْ
سَبْعَةً^(٦)، وَكَأَنَّهُ لَمَّا قِيلَ: «سَبْعَةٌ» قِيلَ: نَعَمْ، وَثَامِنُهُمْ كُلُّهُمْ، وَاتَّصَلَ الْكَلَامَانِ.
وَنَظِيرُهُ^(٧): ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾^(٨) الْآيَةُ، فَإِنَّ ﴿وَكَذَلِكَ
يَفْعَلُونَ﴾ لَيْسَ مِنْ كَلَامِهَا^(٩).

= كَابِن خَالِيَةٍ، وَمِنَ الْمُفْسِّرِينَ كَالثَعْلَبِيِّ. انْظُرْ مَا سَبَقَ ٤/٣٩٠ - ٣٩١.

(١) سُورَةُ الْكَهْفِ ١٨/٢٢، وَتَقَدَّمَتْ فِي حَرْفِ الْوَائِ، فِي الْمَوْضِعِ الْمَحَالِّ عَلَيْهِ فِيْمَا سَبَقَ.

(٢) تَقَدَّمَ هَذَا فِي ٤/٣٩١، وَانْظُرِ الدَّرَجَةَ ٤/٤٤٥.

(٣) فِي م/٣ وَ٤ «عَاطِفُهُ خَبِيرٌ...».

(٤) ذَكَرَ مِنْ قَبْلُ أَنَّهَا عَاطِفَةٌ جُمْلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ: هُم سَبْعَةٌ.

(٥) أَيُّ: تَصْدِيقٌ لِهَذِهِ الْمَقَالَةِ، وَقَدْ جَعَلَ مِنْ قَبْلُ: الْعَطْفُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْمَعْنَى
نَعَمْ، هُم سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كُلُّهُمْ. انْظُرْ ٤/٣٩١.

وَذَكَرَ أَنَّهُ يُؤَيِّدُ هَذَا قَوْلُ أَبِي عَبَّاسٍ: حِينَ جَاءَتِ الْوَائِ انْقَطَعَتِ الْعِدَّةُ. أَيُّ لَمْ تَبْقَ عِدَّةٌ
يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا.

وَانْظُرِ الْفَرِيدَ ٣/٣٢٦، وَالْكَشَافَ ٢/٢٥٥ - ٢٥٦.

(٦) أَيُّ: فِي الْأَسْتِنَافِ فِي قَوْلِهِمْ: «وَتَامِنُهُمْ كُلُّهُمْ».

(٧) سُورَةُ النَّملِ ٢٧/٣٤ وَتَقَدَّمَتْ، انْظُرْ مَا سَبَقَ الْجُمْلَةُ الثَّلَاثَةُ الْوَاقِعَةُ مَفْعُولًا: ٥/١٨٤.

(٨) «أَفْسَدُوهَا» مَثْبُتٌ فِي م/٣ وَ٤.

(٩) مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا عُلِّقَتْ عَلَيْهِ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ الْحَاشِيَةُ ٢ بِأَنَّهُ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ،
وَأَنَّ الْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّهُ مِنْ كَلَامِهَا، ذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانٍ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ تَلْمِيزُهُ السَّمِينِ.

وَقَوْلُهُ: كَلَامُهَا: أَيُّ كَلَامِ بَلْقَيْسٍ.

ويؤيده^(١) أنه قد جاء في المقاليتين الأوليين^(٢): ﴿رَجَمًا بِالْغَيْبِ﴾، ولم يجرِ مثله في هذه المقالة^(٣)؛ فدل^(٤) على مخالفتها لهما^(٥)؛ فتكون^(٦) صدقاً. ولا يُردُّ ذلك^(٧) بقوله تعالى^(٨): ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾؛ لأنه يمكن أن يكون المراد ما يعلم عدتهم^(٩) أو قصتهم قبل أن نتلوها عليك إلا قليل من أهل الكتاب الذي عرفوه^(١٠) من الكتب. وكلام الزمخشري يقتضي أن القليل هم الذين قالوا: «سبعة»؛ فيندفع الإشكال^(١١) أيضاً، ولكنه خلاف الظاهر^(١٢).

وقيل^(١٣): هي واو الحال، أو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد

(١) أي: يؤيد أن الواو في آية الكهف للاستئناف.

(٢) وهو قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَأَيْتُمْ كَيْبَهُمْ يَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلِمَةً رَجَمًا بِالْغَيْبِ﴾ سورة الكهف ٢٢/١٨.

(٣) وهو قوله: «سبعة».

(٤) أي: ﴿رَجَمًا بِالْغَيْبِ﴾.

(٥) أي: لقولهم ثلاثة... خمسة.

(٦) أي: سبعة. ولا يكون هذا رجماً بالغيب، بل يكون صدقاً.

(٧) أي: ولا يُردُّ كون الواو للاستئناف، وأن في الكلام تقديراً لكونهم سبعة؛ إذ مفاده أنه يعلمهم كثير. انتهى عن دردير. انظر الدسوقي ٢٨١/٢.

(٨) في آخر آية الكهف ٢٢/١٨.

(٩) في م/٤ «عددهم».

(١٠) أي: عرفوا هذه القصة، أو ذلك العدد.

(١١) لأن السبعة قليل بالنسبة لغيرهم ممن قال المقاليتين الأوليين. انظر الدسوقي ٢٨٢/٢.

(١٢) لأن الظاهر أنه يعلمهم كثير من الناس.

(١٣) هذا للزمخشري. وقد ذكره من قبل في ٣٩٢/٤، ونقل الثَّص من الكشاف ٢٥٥/٢.

وذكر مكّي أن هذه الواو يقال لها واو الحال، انظر مشكل إعراب القرآن ٣٩/٢.

لُصُوقِ^(١) الأسم بالصفة^(٢) كـ «مررتُ برجلٍ ومعه سيفٌ».

فأما الواو الأولى^(٣) فلا حقيقة لها، وقد مرَّ^(٤)، وأما واو الحالِ فأين عاملُ الحال إن قَدَّرت: هم ثلاثة، أو هؤلاء ثلاثة، فإن قيل على التقدير الثاني^(٥): هو من باب^(٦): «وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا»، قلنا: العاملُ المَعْنَوِيَّ^(٧) لا يُحذف^(٨).

الثاني عشر: قولهم: «المؤنَّث المجازيُّ يجوزُ معه التذكيرُ والتأنيثُ»^(٩)، وهذا يتداولُهُ^(١٠) الفقهاءُ في محاوراتهم^(١١)، والصواب: تقييدهُ بالمُسندِ إلى المؤنَّث

(١) تعقبه على هذا أبو حيان في البحر ١١٤/٦ - ١١٥ بأنه شيء لا يعرفه النحويون، بل قرروا أنه لا تُعطفُ الصِّفةُ التي ليست بجملة على صفة أخرى إلا إذا اختلفت المعاني حتى يكون العطفُ دالًّا على المغايرة، وأما إذا لم يختلف فلا يجوز العطفُ، هذا في الأسماء المفردة، وأما الجمل التي تقع صفةٌ فهي أبعدُ من أن يجوز ذلك فيها...، ويكفي ردًّا لقول الزمخشريِّ أنا لا نعلمُ أحداً من علماء النحو ذهب إلى ذلك.

(٢) أي: قوله: وثامنهم كلبهم: الواو زائدة وجملة: «ثامنهم كلبهم» صفة لـ «سبعة»، وقد أفادت الواو توكيدَ لُصُوقِ الصِّفةِ بالموصوف.

(٣) أي: واو الثمانية.

(٤) انظر ما تقدَّم ٣٩٠/٤. وقوله: «وقد مرَّ» غير مثبت في المطبوع، وهو مثبت في المخطوطات.

(٥) وهو: هؤلاء ثلاثة.

(٦) سورة هود ٧٢/١١، وتقدَّمت في خمسة مواضع أولُّها ٢٠٢/٣، وشيخاً حال، والعامل فيه، التنبية، أو الإشارة، أو هما معاً.

(٧) ردٌّ من قبل يمثل هذا الردَّ، انظر ٣٩٢/٤ - ٣٩٣، والعاملُ المَعْنَوِيَّ هو معنى الإشارة.

(٨) ذهب الدماميني إلى أنه يحذف في مثل قولك: زيد قائماً، جواباً لمن قال: مَنْ في الدار. أي: زيد فيها قائماً، لقوة الدلالة على المحذوف، انظر الشمني ٢٦٩/٢.

(٩) أي تذكير الفعل وتأنيثه، وكذا ما أشبه الفعل.

(١٠) في م/٤ «يتناوله».

(١١) يتداولونه مطلقاً من غير تقييد.

المجازي، ويكون المُسندُ فعلاً أو شبهه^(١)، ويكون المؤنث^(٢) ظاهراً^(٣)، وذلك نحو: «طَلَعَ الشَّمْسُ»، و«يَطْلُعُ الشَّمْسُ»، و«أَطْلَعَ الشَّمْسُ»، ولا يجوز^(٤): هذا الشَّمْسُ، ولا هو الشَّمْسُ، ولا الشَّمْسُ هذا، أو هو، ولا يجوزُ في غير ضرورة الشَّعرِ^(٥) «الشَّمْسُ طَلَعَ»، خلافاً^(٦) لابن كيسان، واحتجَّ بقوله^(٧):

[فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَذَقَّهَا] وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِنْقَالَهَا

(١) مثل أَسَمَ الفاعل وأَسَمَ المفعول.

(٢) أي: الذي يجوز معه تأنيث الفعل وتذكيره.

(٣) أي: اسماً ظاهراً، وليس ضميراً.

(٤) لا يجوز تذكير أَسَمَ الإشارة مع المؤنث المجازي، بل تتعين المطابقة: هذه الشمس، وكذا حال الضمير.

(٥) لأنَّ الفاعل إذا كان ضميراً عائداً على مؤنث حقيقي أو مجازي متقدِّم يجب معه تأنيث الفعل: الشمس طلعت. وأما في الشَّعرِ، ففيه الضرورة، فللضرورة حكمها.

(٦) كأنَّ ابن كيسان أباح تذكير الفعل في مثل هذه الصورة في الشَّعرِ والتَّثر، من غير تقييده بالضرورة.

وفي الهمع: «وقال ابنُ كيسان: يقاس عليه [على البيت الذي ذكره المصنَّف...]، لأنَّ سيويه حكى: قال فلانة» انظر ٦٥/٦.

(٧) قائله: عامر بن جُوَيْنٍ الطَّائي.

المُزْن: السَّحاب. وَدَقَّتْ: أمطرت. البَقْل: العُشب، وما يُنْبِتُ الربيعُ مما يأكله الناس والبهائم.

والشاهد فيه أنه كان يجب أن يُقال: ولا أَرْضَ أَبْقَلْتَ، لكنه حَذَفَ تاء التانيث لضرورة الشَّعر. وعند ابن كيسان لا ضرورة فيه.

وعامر: شاعر فارس جاهلي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٧/٨، وشرح السيوطي/٩٤٣، والخزانة ٢١/١، ٣/

٣٣٠، وشرح ابن عقيل ٩٢/٢، والهمع ٦٥/٦، وأوضح المسالك ٣٥٤/١،

والكتاب ٢٤٠/١، وشرح المفصل ٩٤/٥، والعيني ٢٦٤/٢، والمحتسب ١١٢/٢، =

قال^(١): «وليس^(٢) بضرورة؛ لتمكُّنه من أن يكون «أَبْقَلَتْ أَبْقَالَهَا» بالثَّقْل^(٣)، ورُدُّ بآثا لا نُسَلِّمُ أنَّ هذا الشَّاعِرَ ممن لَعَنَتْه تخفيفُ الهمزة بنقلٍ أو غيره^(٤).
الثَّالثُ عَشَرُ: قولُهُم^(٥): «يَنُوبُ بَعْضُ حُرُوفِ الْجَزْرِ عَنْ بَعْضٍ»، وهذا أيضاً مما يتداولونه^(٦) وَيَسْتَدِلُّونَ بِهِ، وتصحيحُه بإدخال «قد»^(٧) على قولهم: «يَنُوبُ»، وحينئذٍ فيتعذَّرُ أَسْتَدْلَالُهُمْ بِهِ؛ إذ كل موضع أَدْعَاؤُهُ فِيهِ ذلك يُقال لهم فيه: لا نُسَلِّمُ أنَّ هذا مما وَقَعَتْ فِيهِ النَّيَابَةُ، ولو صَحَّ قولُهُم^(٨) لجاز أن يُقال: «مررتُ في زَيْدٍ»، و«دخلتُ من عَمْرٍو»، و«كتبتُ إلى القلم». على أن البصريين^(٩) وَمَنْ تَابَعَهُمْ يَزُونُ فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي ادَّعِيَتْ فِيهَا النَّيَابَةُ أَنَّ الْحَرْفَ

= والخصائص ٤١١/٢، وأمالى الشجري ١٥٨/١، ١٦١، والكمال ٨٤١/١، ٩٩٤، وشرح الأشموني ٣١١/١، واللسان/خضب، بقل، والمُقَرَّب ٣٠٣/١، وشرح التسهيل لأبن مالك ١١٢/٢.

- (١) أي: أبين كيسان.
- (٢) أي: حَذَفَ التاء من «أَبْقَلْ».
- (٣) أي: بنقل حركة الهمزة من «إبقالها» وهي الكسرة إلى التاء قبلها.
- (٤) أي: أو حَذَفَ للتاء من غير نقلٍ لحركة الهمزة إليها.
- (٥) تقدِّم الحديث في المسألة. انظر ما سبق ١٧٩/٢ - ١٨١.
- (٦) أي: مما يتداوله الفقهاء، ويأتي كثيراً في كتب التفسير.
- (٧) إدخال «قد» على «ينوب» لإفادة التقليل، وأنه لا يَصْلُحُ في كُلِّ موضع، فهو ليس على إطلاقه.

- (٨) أي: بإطلاق جواز مثل هذه النيباة في كُلِّ موضع.
- (٩) قال من قبل: «مَذْهَبُ البصريين أَنَّ أَحْرَفَ الْجَزْرِ لَا يَنُوبُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ بَقِيَّاسٍ، كما أَنَّ أَحْرَفَ الْجَزْمِ وَأَحْرَفَ التَّضْبِ كَذَلِكَ، وما أَوْهَمَ ذلك فهو عندهم إمَّا مَوْوَلٌ تَأْوِيلًا يُقْبَلُهُ اللَّفْظُ...، وإمَّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو مَحْمَلُ الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذًّا، ومذهبهم أَقْلُ تَعَسُّفًا» مغني اللبيب

باقٍ على معناه، وأنَّ العاملَ ضَمَّنَ معنى عاملٍ يتعدَّى بذلك الحرف؛ لأنَّ التجوُّزَ في الفعل أَسْهَلُ منه في الحرف.

الرَّابِعَ عَشَرَ: قولهم: «إِنَّ النِّكَرَةَ إِذَا أُعِيدَتْ كَانَتْ نِكَرَةً غَيْرَ الْأُولَى»^(١)، وَإِذَا أُعِيدَتْ^(٢) معرفة، أو أُعِيدَتْ المَعْرِفَةُ مَعْرِفَةً أو نِكَرَةً كَانَ الثَّانِي عَيْنَ الْأَوَّلِ.

وَحَمَلُوا عَلَى ذَلِكَ مَا رُوِيَ^(٣) «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ»^(٤). قَالَ الرَّجَاجُ^(٥): «ذَكَرَ الْعُسْرَ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، ثُمَّ ثَنَّى ذِكْرَهُ، فَصَارَ الْمَعْنَى: إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرَيْنِ» انتهى.

وَشَهِدُ لِلصَّوْرَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ^(٦) أَنْكَ تَقُولُ: «اشْتَرَيْتُ فِرْسًا ثُمَّ بَعْتُ فِرْسًا»،

= وَأَنْتَ تَرَى أَنَّهُ مِنْ قَبْلُ مَالٍ إِلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ، وَلَكِنَّهُ هُنَا يَمِيلُ إِلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ. وَاظْطَرَّ الْمَسْأَلَةُ فِي تَأْوِيلِ مُشْكِالِ الْقُرْآنِ لِأَبْنِ قَتِيْبَةٍ/ ٥٦٧ وَمَا بَعْدَهَا، وَأَدْبَ الْكَاتِبِ لَهُ أَيْضاً ص/ ٥٠٧ وَمَا بَعْدَهَا.

(١) فِي م/ ٤ «الْأَوَّلِ».

(٢) أَيْ: النِّكَرَةُ.

(٣) رَوَى هَذَا عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ وَأَبْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعاً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ خَرَجَ ذَاتَ يَوْمٍ وَهُوَ يَضْحَكُ وَيَقُولُ: «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ».

وَاظْطَرَّ الْمُؤَلِّفُ/ ٤٤٦ «بَابُ التَّرْغِيبِ فِي الْجِهَادِ». وَفِيهِ أَنَّهُ كَتَبَ بِهَذَا عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ حِينَمَا أَخْبَرَهُ بِجُمُوعِ الرُّومِ.

وَاظْطَرَّ الْبَحْرُ الْمَحِيطُ/ ٨/ ٤٨٨، وَالذَّرُّ الْمَصْبُونُ/ ٦/ ٥٤١، وَالْكَشَافُ/ ٣/ ٣٤٧، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ لِلزَّجَّاجِ/ ٥/ ٣٤١.

(٤) وَيَأْتِي ذِكْرُ هَذَا الْحَدِيثِ بِمُنَاسَبَةٍ تَفْسِيرِ آيَةِ الشَّرْحِ ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ (٥/ ٩٤ - ٦).

(٥) مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ/ ٦/ ٣٤١.

(٦) هُمَا إِعَادَةُ النِّكَرَةِ نِكَرَةً، وَإِعَادَةُ الْمَعْرِفَةِ مَعْرِفَةً.

فيكون الثاني غير الأول، ولو قلت: ثم بعثت الفرس^(١) لكان الثاني عين الأول. وللزابع^(٢) قول الحماسي^(٣):

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي دُهَلٍ وَقُلْنَا: الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يُرْجَفَ مَنْ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا
وَيُشْكِلُ عَلَى ذَلِكَ أُمُورٌ ثَلَاثَةٌ^(٤):

أَحَدُهَا: أَنَّ الظَّاهِرَ فِي آيَةِ^(٥): ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ أَنَّ الجملة الثانية تكرر^(٦) للأولى، كما تقول: «إِنَّ لَزِيدَ دَارًا إِنَّ لَزِيدَ دَارًا»، وعلى هذا فالثانية عين الأولى.

(١) ومثل هذا يُسمونه بالتهديد الذكري.

(٢) أي ويشهد للنوع الرابع، وهو إعادة المعرفة نكرة.

(٣) هذان من أبيات للفقد الزماني قالها في حرب البسوس، وأسمه شَهْلُ بن شيبان بن ربيعة بن زمان الحنفي.

والصفح: العفو، والمراد: أعرضنا عنهم، وأوليناهم صفحة عتقا.

وفي البيت رواية: عن بني هند، وهي هند بنت مُرَّ بن أذ أخت تميم.

وفي البيت الثاني أمل رجوعهم إلى ما كانوا عليه من الود؛ لأنهم إذا عفوا عنهم أدبتهم الأيام، وقيل: إنه أمل أن ترجع الأيام أنفسهم، إذا صفحوا عنهم كما عهدت سلامة صدور وكرم عهود.

والشاهد في البيتين مجيء «القوم»: في البيت الأول معرفة، ثم كَرَرَهُ: قوماً، في الثاني نكرة، وعلى هذا فيكون الثاني عين الأول. ونقل هذا البغدادي عن المصنف.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٨/٨، وشرح السيوطي/٩٤٤، والخزانة ٥٧/٢، والعيني ٣/١٢٢، وأمالى القالي ١/٢٦٠، وشرح الحماسة للمرزوقي/٣٢.

(٤) في م/٣ «ثلاثة أمور».

(٥) سورة الشرح ٩٤/٥ - ٦ وقد نقلت نص الآيتين قبل قليل.

(٦) ما ذهب إليه المصنف هنا هو عين ما ذهب إليه الزمخشري قال: «والقول فيه أنه يحتمل أن تكون الجملة الثانية تكريراً للأولى كما كَرَّرَ في قوله: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ لتقرير =

والثاني: أَنَّ أَبْنَ مَسْعُودٍ قَالَ^(١). «لَوْ كَانَ الْعُسْرُ فِي جُجْرٍ لَطَلَبَهُ الْيُسْرُ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ، إِنَّهُ لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ» مع أَنَّ الْآيَةَ فِي قِرَاءَتِهِ وَفِي مُصْحَفِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً^(٢)، فَدَلَّ عَلَى مَا أَدْعَيْنَاهُ مِنَ التَّأَكُّيدِ^(٣)، وَعَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْتَفِيدْ تَكَرُّرًا^(٤) الْيُسْرَ مِنْ تَكَرُّرِهِ، بَلِ^(٥) مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ، كَأَنَّهُ يَكُونُ فَهْمُهُ مِمَّا فِي التَّنْكِيرِ مِنَ التَّفْخِيمِ، فَتَأَوَّلَهُ بِيُسْرٍ الدَّارَيْنِ.

والثالث^(٦): أَنَّ فِي التَّنْزِيلِ آيَاتٍ تَرُدُّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ الْأَرْبَعَةَ^(٧)، فَيُشْكِِلُ عَلَى

= معناها في النفوس، وتمكينها في القلوب، وكما يُكْرَّرُ المفرد في قولك: جاءني زيد
زيد...»، انظر الكشف ٣/٣٤٧.

(١) النص في الكشف ونُصِّه: قال: «والذي نفسي بيده لو كان العُسْرُ...». وانظر النص غير معزٍو لأَبْنِ مَسْعُودٍ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلزَّجَّاجِ ٥/٣٤١، وَالذَّرِّ الْمَصُونِ ٦/٥٤٢، وَاَنْظُرِ الْمُحَرَّرَ ١٥/٤٩٩.

(٢) قلت: هذا الاعتراض منقول عن الزمخشري. انظر الكشف ٣/٣٤٧. وقد نقله عنه السمين، وعزاه له على غير ما صنع المصنّف هنا.

وانظر قراءة أَبْنِ مَسْعُودٍ وَتَخْرِيجَهَا فِي كِتَابِي «مَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ ١٠/٤٩٠ - ٤٩١». (٣) قلت: هذا استنتاج الزمخشري، قال: «فإن قلت: فما معنى هذا التنكير؟ قلت: التفخيم، كأنه قيل: إنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا عَظِيمًا، وَأَيُّ يُسْرٍ، وَهُوَ فِي مُصْحَفِ أَبْنِ مَسْعُودٍ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَإِنْ قُلْتُ: فَإِذَا ثَبِتَ فِي قِرَاءَتِهِ غَيْرُ مُكْرَّرٍ فَلَيْمَ قَالَ: «والذي نفسي بيده...» قلت: كأنه قَصَّدَ بِالْيُسْرِينِ مَا فِي قَوْلِهِ «يُسْرًا» مِنْ مَعْنَى التَّفْخِيمِ، فَتَأَوَّلَهُ بِيُسْرٍ الدَّارَيْنِ، وَذَلِكَ يُسْرَانِ فِي الْحَقِيقَةِ»، الْكَشَافُ ٣/٣٤٧.

قلت: انظر نصَّ المصنّف ونصَّ الزمخشري، وقارن بينهما، وما كان أغنى المصنّف عن أن يخفي هذا وأمثاله، وهو كثير كثير!!

(٤) في م/٣ «تكرار».

(٥) في المطبوع «بل هو من غير ذلك»، و«هو» غير مثبت فيما بين يدي من مخطوطات.

(٦) ذكر من قبل أن هناك ثلاثة إشكالات تترتب على ما ذكره في أول حديثه من أن النكرة إذا أعيدت... إلخ. وهذا هو الإشكال الثالث.

(٧) وهي: إعادة النكرة نكرةً، وإعادة النكرة معرفةً، وإعادة المعرفة معرفةً، وإعادة المعرفة نكرةً.

الأول^(١) قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ﴾^(٢) الآية، ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾^(٣)، والله إلهٌ واحدٌ سبحانه وتعالى.
وعلى الثاني^(٤): قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾^(٥)، فالصُّلْحُ^(٦) الأولُ خاصٌّ، وهو الصُّلْحُ بين الزوجين، والثاني عامٌ^(٧)؛

(١) أي: على النوع الأول، وهو إعادة النكرة نكرةً، وأنَّ الثانية تكون غير الأولى.

(٢) الآية: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾ سورة الروم ٣٠/٥٤.
والآية غير مثبتة في م/٥، وجاءت في م/٣ مقيدة بضم الضاد «ضعف» وهي قراءة.

(٣) سورة الزخرف ٤٣/٨٤، وتقدّمت. انظر ٢٧٤/٥.

قال التفّازاني: «وأعلم أنَّ المراد أنَّ هذا هو الأصل عند الإطلاق وخُلُوّ المقام عن القرائن، وإلّا فقد تُعاد النكرة نكرةً صريحةً عدم المغايرة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ...﴾... «ومنه باب التأكيد اللفظي...».
انظر حاشية الشمني ٢/٢٧٠.

(٤) أي: ويُشكل على الوجه الثاني، وهو إعادة النكرة معرفةً.

(٥) سورة النساء ٤/١٢٨، وتقدّمت في «إمّا» ١/٣٩١، وفي الجهة السادسة: النوع السابع.

(٦) في م/٢ «فإنَّ الصُّلْحَ»، وفي ٣/٣ و ٤ و ٥ «فإنَّ الأوَّلَ».

(٧) الذي وجدته في كتب التفسير غير هذا. فقد ذكر السمين أنَّ الألف واللام في الصُّلْحِ يجوز أن تكون للجنس؛ وهذا يقوِّي ما ذهب إليه المصنّف، ثم ذكر أنها قد تكون للبعد لتقدّم ذكره؛ وهذا ينقضُّ ما جَرَمَ به المصنّف. انظر الدر ٢/٤٣٧، قال الزمخشري: «والصُّلْحُ خير من الفرقة أو من الشُّوْز والإعراض وسوء العشرة، أو هو خير من الخصومة في كل شيء...»، الكشف ١/٤٢٧.

وما يؤخذ على المصنّف هنا هو العزم بعموم الصُّلْحِ مع أنّه قد يكون المراد به خصوص ما تقدّم.

ولهذا استُبدِلَ^(١) بها على استحبابِ كُلِّ صُلْحٍ جائز^(٢).

ومثله^(٣): ﴿زِدْنَهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾^(٤)، والشَّيْءُ لا يكون فوق نفسه^(٥).

وعلى الثالث^(٦): قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾^(٧)، فَإِنَّ الْمُلْكَ الْأَوَّلَ عَامٌّ، والثاني خاصٌّ، ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾^(٨) فَإِنَّ الْأَوَّلَ الْعَمَلُ، والثاني الثَّوَابُ^(٩). ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^(١٠) فَإِنَّ الْأَوَّلَى الْقَاتِلَةُ، والثانية المقتولة. وكذا^(١١)

(١) في م/٣ و٤ و٥٦ والمطبوع: «يُسْتَدَلُّ».

(٢) قوله: «جائز» غير مثبت في م/٥.

(٣) أي: ومثل ما تقدّم في الردّ على أَنَّ النكرة إذا أُعيدت معرفة كانت عين الأول.

(٤) الآية: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ﴾ سورة النحل ٨٨/١٦.

(٥) أراد من هذا أَنَّ «عذاباً» النكرة غير «العذاب» المعرفة، فليس الثاني عين الأول، على ما ذكره في مقدّمة هذه المسألة.

(٦) أي: ويردّ على الوجه الثالث الذي قالوا فيه: إِنَّ المعرفة إذا أُعيدت معرفة كانت عين الأول.

(٧) تمة الآية: ﴿... وَنُعِزُّ مَنْ نَشَاءُ وَنُزِلُ مَنْ نَشَاءُ يَكِيدُ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة آل عمران ٣/٢٦.

وقوله: ﴿وَنُزِلُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾ غير مثبت في م/٥.

(٨) سورة الرحمن ٥٥/٦٠، وتقدّمت في «هل» ٤/٣٣٢.

(٩) انظر الكشف ٣/١٩٠، وانظر البحر ٨/١٩٨، ففيه مثل ما ذكره المصنّف، ثم قال: «وقيل: هل جزاء التوحيد إلا الجنة». وعلى هذا التوجيه الثاني تبقى المخالفة بينهما أيضاً ردّاً على ما ذهبوا إليه من أَنَّ الثاني عين الأول.

(١٠) سورة المائدة ٥/٤٥، وتقدّمت. انظر ٥/٣٤٥.

(١١) في المطبوع: «وكذلك...».

بقية^(١) الآية .

وعلى الرابع^(٢) : ﴿يَسْأَلُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ﴾^(٣) .
وقوله^(٤) :

[بلادٌ بها كُتْنَا وَكُنَّا مِنْ أَهْلِهَا] إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ زَمَانٌ

فإن الثاني^(٥) لو ساوى الأول^(٦) في مفهومه لم يكن في الإخبار

(١) يشير بهذا إلى الاختلاف بين : ﴿وَالْعَرَبُ بِالْعِزِّ وَالْأَنْفُ بِالْأَذْنِ وَالْأَذُنُ بِالْإِسْنِ وَالْإِسْنُ بِالْإِسْنِ﴾ ... وهو من تنمة الآية .

(٢) أي : ويُردُّ على النوع الرابع مما ذكره وهو أنَّ المعرفة إذا أُعيدت نكرة كانت عَيْنُ الأولى .
وانظر القرطبي ١٠٧/٢٠ .

(٣) سورة النساء ١٥٣/٤ ، وتقدّمت في الفاء . انظر ٤٧٧/٢ .

وقوله تعالى : ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ غير مثبت في م/٣ و٤ .

(٤) قائله غير معروف ، وذكر الأصهباني أنه لرجل من عاد .
والمثبت عند المصنّف عجزه ، وصدره ما وضعته بين معقوفين .
ورواية العجز عند ابن جني ، والشجري ، وياقوت :

إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ زَمَانٌ

والشاهد فيه أنَّ «الناس» معرفة ، وقد جاء بعده نكرة «ناس» ، ومثله : والزمان زمان ، ولا
يمكن أن يكون الثاني هو عَيْنُ الأول بناء على ما قرره النحويون مما ذكره المصنّف من قبل .
انظر شرح الشواهد للبغدادى ٢٠/٨ ، وشرح السيوطي ٩٤٧/٩ ، والخصائص ٣٣٧/٣ ،
والحماسة البصرية ١٢٩/٢ ، وأمالى الشجري ٢٤٤/١ ، الأغاني ٩٣/٢١ ، ومعجم
البلدان/ شَمْخ .

وذكره الطناحي رحمه الله عن «بهجة المجالس ٧٩٦/١ ، ووفيات الأعيان ١١١/٦ ، ترجمة
الهيثم بن عدي» ، و«يتيمة الدهر ٢٧١/٤ ، ترجمة بديع الزمان الهمداني» .

انظر أمالي الشجري بتحقيقه ٣٧٣/١ .

(٥) أي : ناسٌ ، وزمانٌ ، وهما نكرتان .

(٦) أي : المُعَرَّف : الناس ، الزمان .

به^(١) عنه^(٢) فائدة، وإنما هذا من باب قوله^(٣):

أنا أبو النّجم وشِعري شِعري

أي: وشِعري لم يتغيّر عن حالته^(٤).

فإذا أدّعِي أَنَّ القاعدةَ فيهنَّ^(٥) إنما هي مُستَمِرَّةٌ مع عَدَمِ القرينة، فأما إِنْ وُجِدَتْ قرينةٌ فالتعويلُ عليها، سَهْلُ الأمرِ^(٦).

وفي الكشف^(٧): «إِنْ قُلْتُ: ما معنى^(٨): لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ؟ قلتُ: هذا حَمْلٌ على الظَّاهر، وبناءً على قوة الرَّجاء، وَأَنْ وَعَدَ اللهُ لَا يُحْمَلُ إِلَّا عَلَى أَبْلَغِ^(٩)

(١) أي: بالنكرة.

(٢) أي: عن المعرفة.

(٣) قائله أبو النجم، وتقدّم، انظر ما سبق: «مَنْ» ٢٠٨/٤، وتعلّق شبه الجملة ٢٩٢/٥.

(٤) أي: وكذا القول في البيت السابق لو قلنا: إِنْ الثاني النكرة هو عَيْنُ الأوّل وهو المعرفة.

(٥) أي: في الصُّور الأربع المتقدمة.

(٦) نقلتُ من قبل نصّ التفازاني بأنّ هذا هو الأصل عند الإطلاق، فإذا وجدت قرينة صارفة عن هذا بطل هذا الإطلاق، وانظر تعليق الدسوقي في الحاشية ٢٨٤/٢، نقلاً عن الدماميني.

(٧) ما نقله هنا عن الكشف ذكر مضمونه في التعليق على قول ابن عباس وأبن مسعود قبل قليل، ولم يغرّه للزمخشري، وقد بيّنتُ هذا من قبل، وكان يكفيهِ ما ذكره، بل لو نقل النصّ في الموضع السابق لأغناه عن ذكره هنا. وهذا من عيوب التصنيف في هذا الكتاب، فإنه بصنيعه هذا يؤهّم أنّ ما تقدّم هو ما استبان له، وليس لغيره، وأنه هنا يؤيّد كلامه بنصّ الزمخشري!! وانظر الكشف ٣٤٧/٣.

(٨) ترك قبل نصّ ابن مسعود وبعده ما يقارب السُّطرين.

(٩) في الكشف: «أوفى ما يحتمله اللفظ وأبلغه».

ما يحتمله اللفظ. والقول فيه أنَّ^(١) الجملة الثانية يحتمل أن تكون تكريراً للأولى كتكرير^(٢): «وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ»^(٣) لتقرير معناها في النفوس، و^(٤) كتكرير المفرد في نحو: جاءني^(٥) زيدٌ زيدٌ، وأن تكون الأولى عِدَّةً بَأَن العُسْرَ مَرْدُوفٌ بَيُسْرٍ^(٦) لا مَحَالَةً، والثانية^(٧) عِدَّةً مُسْتَأْنَفَةً بَأَن العُسْرَ مُتَبَوِّعٌ بَيُسْرٍ^(٨) لا مَحَالَةً^(٩)، فهما يُسْرَانِ على تقدير الاستئناف، وإنما كان العُسْرُ واحداً لَأَنَّ^(١٠) اللام إن كانت فيه للعهد في العُسْر الذي كانوا فيه فهو هو؛ لأنَّ حِكْمَهُ حُكْمُ «زيد» في قولك: «إنَّ مع زيدٍ مالاً إنَّ مع زيدٍ مالاً»، وإنَّ^(١١) كانت للجنس الذي يَعْلَمُهُ كُلُّ أَحَدٍ فهو هو أيضاً، وأمَّا اليُسْرُ فمَنْكَرٌ مُتَنَاولٌ لبعض الجنس، فإذا كان الكلامُ الثاني مُسْتَأْنَفاً^(١٢) فقد تناوَلَ بعضاً آخر^(١٣)، ويكون الأولُ ما تيسَّر لهم من الفتوح في زَمَنِهِ عليه الصَّلَاة

(١) في الكشف: «أنه يحتمل أن تكون الجملة الثانية...».

(٢) في الكشف: «كما كرر».

(٣) سورة المرسلات ١٥/٧٧، وتكرر هذا في الآيات: ١٩، ٢٤، ٢٨، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٩، ٤٧.

(٤) في م/٤ و٥ «كتكرير» بغير واو.

(٥) في م/٣ «جاءني»، ومثله نصُّ الكشف، وفي بقية المخطوطات والمطبوع: جاء...

(٦) كذا في المخطوطات والكشاف، وفي المطبوع «باليُسْر».

(٧) في م/٢ و٤ و٥ «والثاني»، وما أثبتته من م/١ و٣ ومثله نصُّ الكشف.

(٨) كذا في م/١ و٢ و٥، ومثله نصُّ الكشف. وفي المطبوع: «اليُسْر».

(٩) سقط «لا محالة» من م/٣ و٥.

(١٠) نصُّ الكشف «لأنه لا يخلو إما أن يكون تعريفه للعهد وهو اليُسْر...».

(١١) وفي الكشف: وإما أن يكون للجنس...

(١٢) بعده في الكشف: غير مكرر.

(١٣) في الكشف: «فقد تناول بعضاً غير البعض الأول بغير إشكال، فإن قلت: فما المراد

باليُسْرين...».

والسَّلامُ، والثاني: ما تيسَّرَ أيامَ الخلفاءِ، ويحتملُ أنَّ المرادَ بهما يُسرُّ الدنيا ويُسرُّ الآخرة، مثل: ﴿هَلْ تَرَبَّصُوا بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾^(١)، وهما الظَّفَرُ والثَّوَابُ^(٢). انتهى مُلَخَّصاً.

وقال بعضهم^(٣): الحقُّ أنَّ في تعريفِ الأوَّلِ ما يُوجِبُ الاتِّحادَ، وفي التنكِيرِ يَقَعُ الاحْتِمَالُ^(٤)، والقرينةُ تُعَيِّنُ^(٥)، وبيانها^(٦) هنا أنَّه عليه الصَّلَاةُ والسَّلامُ كان هو وأصحابه في عُسرِ الدنيا؛ فوسَّعَ اللهُ عليهم بالفتوحِ والغنائمِ، ثم وَعَدَ عليه الصَّلَاةُ والسَّلامُ بِأَنَّ الآخرةَ خيرٌ له من الأولى، فالتقديرُ: إنَّ مع العُسرِ في الدنيا يُسرّاً في الدنيا، وإنَّ مع العُسرِ في الدنيا يُسرّاً في الآخرة؛ للقطع^(٧) بأنَّه لا عُسرَ عليه في الآخرة^(٨)، فتحققنا اتِّحادَ العُسرِ، وَتَيَقَّنَّا^(٩) أنَّ له يُسرّاً في الدنيا ويُسرّاً في الآخرة. الخامس عشر: قولهم^(١٠): «يَحِبُّ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي

(١) سورة التوبة ٥٢/٩.

(٢) في الكشف: «وهما حُسناً الظفر، وحُسناً الثواب».

(٣) قلت: انظر نَصَّ الجرجاني في القرطبي ١٠٨/٢٠، ففيه معنى ما ذكره هنا.

(٤) أي: احتمالُ الاتِّحادِ واحتمالُ التعدد.

(٥) أي: تعيُّنُ المراد هل هو الاتِّحادُ أو التعدُّد، وقد عَيَّنَتِ القرينةُ في الآيتين التعدُّدَ.

(٦) أي: بيان هذه القرينة.

(٧) في م/٣ «بالقطع».

(٨) في م/٤ «الأخرى».

(٩) وما أَسْتَيْقَنَهُ يُسْتَدَلُّ به على أنَّ المعرفة إذا أُعيدت نكرةً فإنه لا يُشْتَرَطُ أن تكون هي نفسها على النحو المذكور في أوَّل هذه المسألة.

(١٠) قال اللدمايني: «عَدُّ هذا الموضع في هذا الباب مَبْنِيٌّ على أنَّ قول سيويهِ في المسألة صواب، وقد رَدَّه بعد هذا فَالْأَمْرُ إلى سلامة ما أَشْتَهَرَ بينهم في ذلك من المعارض فلا ينبغي أن يُعَدَّ من قبيل ما هو من الخطأ».

قال الشمي بعد هذا: «وأقول: ما رَدَّ المصنِّف قول سيويهِ، وإنما رَدَّ ما أَسْتَشْهَدُ به له، ولا يَلْزَمُ مِن رَدِّ ما أَسْتَشْهَدُ به له رَدُّه». انظر الحاشية ٢٧٠/٢.

صاحبها»، وهذا مشهورٌ في كُتُبهم، وعلى ألسنتهم، وليس بلازمٍ عند سيبويه^(١)،
ويشهدُ لذلك^(٢) أمور:

أَحَدُهَا: قولك^(٣): «أعجبني وَجْهُ زَيْدٍ مُبْتَسِماً، وصوته قارئاً»، فإنَّ صاحبَ
الحال^(٤) مَعْمُولٌ للمضاف^(٥)، أو^(٦) لَجَارٍ مُقَدَّرٍ، والحال^(٧) منصوبةٌ بالفعل^(٨).

(١) في شرح الكافية/ باب المبتدأ: «... والذي أوقعهم في هذا وأوقع غيرهم فيما لزمهم
ألتزامهم اتِّحَادُ العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دَلَّهم عليه، ولا ضرورة أَلْجأتهم إليه،
والحقُّ أنه يجوز اِختِلَافُ العَامِلَيْنِ على ما ذهب إليه المالكي» انظر ١٠٧/١، وانظر
الشمي ٢٧٠/٢.

وفي الأرتشاف/ ١٦٠ «ومذهب الأكثرين أنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها،
وهو الذي نختاره خلافاً لمن أجاز ألا يكون عاملاً في ذي الحال».
ومذهبُ أبْنِ مالك أنه قد يعمل فيها غير عامل صاحبها، خلافاً لمن منع ذلك، وهم
الأكثر.

قال ابن عقيل: «وظاهر كلام سيبويه ما اختاره المصنّف تشبيهاً بالتمييز والمميز».
انظر المساعد ٣٩/٢.

(٢) أي: لعدم لزوم أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال.

(٣) في م/ ٥ «قول زيد».

(٤) وهو «زيد» والضمير في «صوته».

(٥) وهو «وجه» في الأول، و«صوت» في الثاني.

(٦) ذكر هذا للإشارة إلى الخلاف هل العامل في المضاف إليه الجَرَّ سَبَبُهُ المضاف أو حَزَفُ جَرِّ
مُقَدَّر.

وقد ذهب سيبويه إلى أنَّ عاملَ الجَرِّ في المضاف إليه هو المضاف، وذهب الزَّجَّاجُ وأبْنُ
الحاجب إلى أنَّ عاملَ الجَرِّ هو الحرفُ المُقَدَّر، وقيل غير هذا.

انظر الهمع ٢٦٥/٤، وحاشية الشمني ٢٧٠/٢.

(٧) وهو قوله: مبتسماً، قارئاً.

(٨) وهو «أعجب».

والثاني: قوله^(١):

لِمِئَةٍ مُّوَحِّشًا طَلَلُ [يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ]

فصاحب^(٢) الحال عند سيبويه النكرة^(٣)، وهو عنده مرفوعٌ بالأبتداء، وليس فاعلاً كما يقول الأخفش^(٤) والكوفيتون، والناصب للحال^(٥) الاستقراؤ^(٦) الذي تعلق به الظرف^(٧).

والثالث: «وَلَا هَذِهِ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ»^(٨) فإن «أمة» حالٌ من معمول «إن»،

(١) قائله كثير، وتقدم في «إذ»، انظر ٣٧/٢، وتكرر في شبه الجملة ٢٩٠/٥، وجاء البيت تاماً في م/٥.

(٢) في م/٣ «وصاحب الحال»، وما أثبتته تواترت عليه النسخ الثلاث م/١ و٢ و٥، وفي المطبوع «فإن صاحب الحال».

(٣) أي: «طلل»، وانظر الكتاب ٢٧٦/١، وشرح الشواهد للبغدادى ١٨١/٢.

(٤) ذهب الأخفش إلى أن «طلل» فاعل، والرافع له الجار والمجرور.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ١٨٣/٢، والخزانة ٥٣٢/١.

(٥) أي: موحشاً.

(٦) والتقدير: طلل مستقر، أو استقر لمية موحشاً.

وقال أبو الحاجب: «والذي ينبغي أن يقال: العامل في الحال الجار والمجرور، وصاحب

الحال الضمير الذي في الجار والمجرور»، انظر الخزانة ٥٣٢/١.

(٧) عنى بالظرف الجار والمجرور، وهذا من أساليب المتقدمين فكثيراً ما يسمون الجار والمجرور بالظرف.

وقد أشار إلى هذا الرضي في شرحه ٩٢/٢.

(٨) تمة الآية: «وَأَنَّا رِجْصُكُمْ فَالْتَقُون»، سورة المؤمنون ٥٢/٢٣، وانظر سورة الأنبياء ٩٢/٢١.

قالوا: أمة: حال، وقيل: بدل من «هذه»، فيكون قد فصل بين البدل والمبدل منه بالخبر.

انظر الدر المصون ١٠٧/٥، ومشكل إعراب القرآن ١١١/٢.

وغالب الحديث كان في سورة الأنبياء عند المفسرين والمعربين، ثم يحيلون عليه ما في سورة المؤمنون.

وهو «أَمْتُكُمْ»، وناصبُ الحال^(١) حَرَفُ التَّنبِيهِ، أو أَسْمُ الإِشَارَةِ. ومِثْلُهُ^(٢): ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾^(٣)، وقال^(٤):

ها بَيْنًا ذَا صَرِيحِ التَّضَحِّي فَاضْغِ لَهُ [وَطَعْ فِطَاعَةً مُهْدٍ نُضَحِّهِ رَشْدًا]
الْعَامِلُ حَرَفُ التَّنبِيهِ.

ولكَ أَنَّ تَقُولَ: لَا تُسَلِّمْ^(٥) أَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ «طَلَّلَ»^(٦)، بَلْ ضَمِيرُهُ الْمُسْتَرُّ فِي^(٧) الظَّرْفِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ حِينَئِذٍ^(٨) مِنَ الْمَعْرِفَةِ^(٩).

(١) في الفريد ٥٠١/٣: «والعامل فيها ما في «هذه» من معنى الفعل».

(٢) أي: مثل ما تقدّم الآية؛ حيث العامل في الحال ليس هو العامل في صاحب الحال.

(٣) سورة الأنعام ١٥٣/٦، وتقدّمت في مواضع، انظر حرف التاء ٢٢٢/٢، وأول الجهة الرابعة: أحدها...

مستقيماً: حال، والعامل فيها إمّا «ها» التنبية، وإمّا أَسْمُ الإِشَارَةِ، وصاحب الحال «صراطي» والعامل فيه «أَنَّ».

وأثبتها الشيخ محمد «وإنَّ» كذا بكسر الهمزة، وهي إحدى القراءتين فيها.

(٤) تقدّم في الجهة الخامسة من هذا الباب «من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين». وقائله غير معروف. انظر ص/١٤٨.

وقد أسّشهد بالبيت من قبل ليدلّ على أَنَّ «بيناً» حال، وأنَّ العامل فيه معنى التنبية في «ها»، وانظر شرح التسهيل ٣٥٥/٢.

(٥) في م/١ «لا أسلّم».

(٦) في بيت كثير المتقدّم.

(٧) أي: المستتر في متعلّق الجازّ والمجرور، وقد ذكرْتُ هذا من قبل.

(٨) في المطبوع: «لأنَّ الحال حينئذٍ حالٌ من المعرفة»، ولفظ «حال» غير مثبت في المخطوطات.

(٩) وهو الضمير المستتر في متعلّق الجازّ والمجرور.

وأما جواب^(١) أبى خروف بأن الظرف إنما يتحمل الضمير إذا تأخر عن المبتدأ
فمخالف لإطلاقهم، ولقول^(٢) أبي الفتح في^(٣):

[أَلَا يَا نَخْلَةَ مَنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ]

إِنَّ الْأَوَّلَى حَمَلُهُ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى ضَمِيرِ الظَّرْفِ^(٤)، لَا عَلَى تَقْدِيمِ
الْمَعْطُوفِ^(٥) عَلَى الْمَعْطُوفِ^(٦) عَلَيْهِ. وَقَدْ أَعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ تَخَلَّصَ^(٧) عَنْ^(٨)

(١) أجاب أبى خروف عن تجويز كون «موحشاً» في البيت حالاً من الضمير المستتر في
الظرف بأن الظرف هنا لا مُسْتَتِرَ فيه؛ لآثته إنما يكون فيه مُسْتَتِرٌ إذا تأخر عن المبتدأ،
وأما إذا تقدّم عليه فلا. وَرَدَ هذا المصنّفُ بأنه مخالف لإطلاقهم؛ إذ ليس فيما ذهب إليه
النحويون تفرقة بين التقديم والتأخير. انظر الشمني ٢/ ٢٧٠، وانظر الخزائن ١/ ١٩٢.
(٢) هذا معطوف على «إطلاقهم».

(٣) تقدّم البيت في حرف الواو. انظر ما سبق ٤/ ٣٦٧.
وَيُعْزَى لِلْأَحْوَصِ وَغَيْرِهِ، فَقَدْ خَرَجَ الْبَيْتُ عَلَى عَطْفِ «وَرَحْمَةُ اللَّهِ» عَلَى «السَّلَامِ»،
وهو في الأصل: عليك السلام ورحمة الله، وَخَرَّجَهُ أَبْنُ جَنِي عَلَى الْعَطْفِ عَلَى
الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي «عَلَيْكَ»، وَالْأَصْلُ: السَّلَامُ حَصَلَ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَأَخَّرَ
الْمُبْتَدَأَ، وَحَذَفَ «حَصَلَ»، وَنَقَلَ ضَمِيرَهُ إِلَى «عَلَيْكَ»، وَاسْتَتَرَ فِيهِ، فَعَطَفَ عَلَيْهِ.
انظر الخصائص ٢/ ٣٨٦ و ٣/ ٣٩، وانظر حديثي في البيت في الموضع المُحَالِ عَلَيْهِ.

(٤) أي: في «عليك».

(٥) وهو «وَرَحْمَةُ اللَّهِ».

(٦) وهو «السَّلَام».

(٧) في م/ ٤ «يَتَخَلَّصُ».

(٨) في م/ ٢ و ٣ «من».

ضرورةً بأخرى^(١)، وهي العطفُ مع عَدَمِ الفَضْلِ، ولم يُعْتَرَضْ بِعَدَمِ الضميرِ، وجوابه^(٢) أنَّ عَدَمَ الفَضْلِ^(٣) أَسْهَلُ لوروده في النثرِ ك^(٤) «مررتُ برجلٍ سواءٍ والْعَدَمُ» حتى قيل: إنَّه قياسٌ.

وأما جوابُ ابنِ مالكٍ^(٥) بأنَّ الحَمَلَ على «طلل» أوَّلَى لِأنَّه ظاهرٌ، فإنَّما يصحُّ^(٦) لو ساوى^(٧) الظاهرُ المضمَّرَ^(٨) في التعريفِ. وأما البواقي^(٩) فَاتَّحَاذُ الْعَامِلِ فيها

(١) أي: أعترض على أبي الفتح فيما ذهب إليه من أنَّ عطف «رحمة» على الضمير المستتر في «عليك»، أوَّلَى من عَطْفِهِ على السَّلام، بأنَّ ما ذهب إليه تَخَلُّصٌ عن ضرورة، وهي تقدُّمُ المعطوف على المعطوف عليه بضرورة أخرى، وهي العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفَضْلِ، ولم يُعْتَرَضْ على أبي الفتح بأنه ليس في «عليك» ضمير لتقدُّمِهِ على المبتدأ، وَعَدَمُ اغْتِرَاضِهِمْ بهذا يدلُّ على أنَّ الظرف فيه ضمير مستتر مع تقدُّمه على المبتدأ. انظر الشمني ٢٧١/٢.

(٢) أي: والجواب عما أَعْتَرَضَ به على أبي الفتح أنه تَخَلَّصَ من ضرورة بأخرى أسهلُّ منها وليست مثلها، ومثل هذا غير ممتنع.

(٣) أي: مع العطف على الضمير المرفوع المُسْتَتِر...

(٤) والعدم معطوف على الضمير المستتر المرفوع في «سواء» من غير فاصل.

(٥) قال الشمني: «يعني أنَّ ابن مالك أجاب عن قولهم: لا تُسَلِّمُ أَنَّ صَاحِبَ الحال «طلل» بل هو ضميره المستتر في الظرف بأنَّ جَعَلَ صَاحِبَ الحال «طلل» أوَّلَى من جعله الضمير المستتر في الظرف؛ لأنَّ جَعَلَ صَاحِبَ الحال الأَسَمَ الظَّاهِرَ أوَّلَى من جَعَلَ ضمير ذلك الأَسَمَ». انظر الحاشية ٢٧٠/٢، وانظر شرح التسهيل ٣٥٥/٢.

(٦) دَفَعَ المصنِّف هنا كلام ابن مالك بأنَّ هذه الأولوية إمَّا تثبت لو كان الظاهرُ معرفةً كالضمير، وأما إذا كان الظاهرُ نكرةً فَجَعَلَ صَاحِبَ الحالِ ضميرَ هذا الأَسَمِ أوَّلَى لكونه معرفةً، وهذا هو الأصل في صاحب الحال التعريف لا التثكير.

(٧) في م/٣ و٤ «لو تَسَاوَى الظَّاهِرُ والمُضْمَرُ».

(٨) في المخطوطات: «المضمَّر» وفي المطبوع: «الضمير».

(٩) أي: من المواضع التي تقدَّم ذكرها وهي في الآيات والشواهد.

موجودٌ تقديرًا؛ إذ المعنى^(١): أُشيرُ إلى أمتكم، وإلى^(٢) صراطي، وتنبّه^(٣) لصريح النُّصَحِ يَبِينًا.

وأما مسألتا^(٤) المضاف إليه^(٥) فَصَلَاحِيَّةُ المضاف^(٦) فيهما^(٧) للسُّقُوطِ جَعَلَ المضافَ إليه^(٨) كأنَّه معمولٌ للفعل^(٩). وعلى هذا فالشَّرْطُ في المسألةِ اتِّحَادُ العاملِ^(١٠) تحقيقًا أو تقديرًا.

السَّادِسُ عَشَرُ: قولهم^(١١): «يَغْلِبُ الْمُؤَنَّثُ عَلَى الْمَذَكَّرِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ»:

إحداهما: ضُبْعَانُ فِي ثَنِيَّةِ «ضَبْعٍ»^(١٢) لِلْمُؤَنَّثِ، و«ضُبْعَانُ» لِلْمَذَكَّرِ؛ إِذْ لَمْ يَقُولُوا ضُبْعَانَانِ.

(١) هذا تقديره في آية سورة المؤمنون ٥٢/٢٣: ﴿وَلَنْ هَلْوَءٌ أَتُكْفَرُ أَتَمَّ وَجِدَةً﴾.

(٢) هذا التقدير في آية سورة الأنعام ١٥٣/٦: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾.

(٣) هذا تقديره في البيت: هَا يَبِينَا ذَا صَرِيحٍ ...

(٤) في م/١ «مسألة».

(٥) وذلك في مثاله: «أعجبني وَجْهُ زَيْدٍ مَبْتَسِمًا وَصَوْتُهُ قَارِقًا».

(٦) وهما: وجه، وصوت.

(٧) في م/٢ «منهما».

(٨) وهو «زيد» في الأول، والضمير في «صوته». وفي م/١ سقط «إليه».

(٩) أي: أَعْجَبَ.

(١٠) في الحال وصاحبه.

(١١) انتزع المصنّف هذه المسألة وما فيها من مناقشة من «دُرَّةِ الْعَوَاصِ» للحريري. انظر فيه ص/

٧٤ - ٧٥، وانظر الخزانة ٣/٣١٩ - ٣٢٠.

(١٢) فغلب المؤنث على المذكر عند الثنية؛ إذ ثُنِيَ لَفْظُ الْمُؤَنَّثِ، قالوا: العلة في هذا التغليب

هي قِلَّةُ حُرُوفِ الْمُؤَنَّثِ.

وقال الدماميني: «وكذا في الجمع قالوا ضِبَاعُ جمع «ضَبْعٍ» و«ضُبْعَانُ» مثلاً، وكان القياس =

والثانية: التأريخ، «فإنهم أرَّخوا بالليالي»^(١) دون الأيام.

ذكر ذلك الجُرْجاني^(٢) وجماعة. وهو^(٣) سهو؛ فإنَّ حقيقة التغليب أنَّ يجتمع شيان فيَجْري حُكْمُ أَحَدِهِما على الآخر، ولا يجتمع^(٤) الليلُ والنهارُ. ولا هنا تعبيرٌ عن شيئين بلفظٍ أَحَدِهِما على الآخر، وإنما أرَّختِ العربُ بالليالي لِسَبْقِها^(٥)؛ إذ كانت أشهرهم قمرية، والقمرُ إنما يَطْلُعُ ليلاً، وإنما المسألة الصحيحة^(٦) قولك^(٧): «كتبته لثلاثٍ بين يومٍ وليلة»، وضابطها^(٨) أن يكون معنا

= ضابعتين، كما يقال في جمع «ضَبْعان» حيث لا أنثى معه مثل سَرْحان وسَرَاجين. وحكى ابن الأنباري أنهم قالوا للمذكر «ضبع»، وكما قالوا للأنثى، وعلى هذا فلا تغليب، ولا يقال ضَبْعَةٌ، انظر حاشية الأمير ١٨٢/٢، وأرجع إلى الصحاح/ضبع، وكذا التاج. ودُرَّة الغَوَاص/٧٥.

(١) ومن ذلك قولهم: كتبتُه لخمسةٍ خَلَوْنَ، فهذا يعني أنهم أرادوا الليالي، ولو أرادوا التأريخ بالأيام لقالوا: لِيَحْمَسَةِ خَلَتْ.

(٢) في م/٣ «الرَّجَّاجي»، وأشار إلى هذا الخلاف بين النسخ الدسوقي.

(٣) أي: التأريخ بالليالي دون الأيام، وجعله من باب تغليب المؤنث على المذكر.

(٤) ذكر الدسوقي أنَّ الأَنسَبَ أن يقول: لا يجتمع اليوم واللييلة، ومثله عند الأمير.

وفي حاشية الشمني: «لقاتل أن يقول: إن أراد لا يجتمعان في الوجود فَمَسَلَمَ لكن لا يفيد؛ لأنَّ المراد بقوله: يجتمع شيان هو الاجتماع في حكم من الأحكام، وإن أراد لا يجتمعان في حكم فممنوع» الحاشية ٢٧١/٢.

وعقب الأمير على ما ذهب إليه الشمني بقوله: «المراد لا تجتمع في التأريخ؛ إذ الفعل في أحدهما، فسقط ما في الشمني» انظر الحاشية ١٨٢/٢.

(٥) هذا قول الحريري، انظر دُرَّة الغَوَاص/٧٥.

(٦) أي: التي وقع فيها تغليب المؤنث على المذكر. وانظر الخزانة ٣/٣٢٠.

(٧) قوله: لثلاثٍ فيه تغليب للمؤنث على المذكر، ولذلك ذَكَرَ العدد.

(٨) في م/٣ «وضابطه».

عَدَدٌ مُمَيِّزٌ بِمَذَكَّرٍ وَمَوْثٌ، وكلاهما مما لا يَعْقِلُ، وفَصْلاً من العَدَدِ بكلمة «بين»^(١).
قال^(٢):

فَطَافَتْ ثَلَاثًا بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ [وَكَانَ التَّكْوِينُ أَنْ تُضَيَّفَ وَتَجَارَا]

السَّابِعَ عَشَرَ: قولهم في نحو: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾^(٣): إِنَّ السَّمَاوَاتِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَالصُّوَابُ أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الْمَطْلُوقَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ أَسْمُ «الْمَفْعُولِ» بِلا قَيْدٍ^(٤)، نحو قولك: «ضَرَبْتُ ضَرْبًا»، وَالْمَفْعُولُ بِهِ مَا لَا

- (١) ذكر الدماميني أنه يقع التغليب بدون هذا الضابط، وفي التنزيل: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَوْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ سورة البقرة ٢٣٤/٢.
المراد عشرة أيام لباليهن، لكن أتت لتغليب الليالي، انظر الشمني ٢٧١/٢.
(٢) البيت في قصيدة للناطقة الجعدي الصحابي. والمثبت صدره، وعجزه ما وضعته بين معقوفين.

فقد وصف الشاعر بقرة وحشية أكل السُّبُع ولدها، فطافت، وروي أنها أقامت ثلاثة أيام وثلاث ليالٍ تطلبه، ولم يكن منها إنكار إلا الصُّباح والإشفاق. وتضيف: أي: تشفق، والجوار: الصياح.

وقد استشهد المصنّف بالبيت للضابط الذي ذكره، فهنا عَدَدٌ وهو «ثلاثاً» مميّز مذكّر ومَوْثٌ: وهو يوم وليلة، وفَصْلاً من العدد بقوله: «بين»، فغلب المَوْث على المَذَكَّر، وقال: «ثلاثاً»، مراعيًا التانيث، فعكس في العدد.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣/٨، والخزانة ٣١٧/٣، والكتاب ١٧٤/٢، والمقرب ٣١١/١، والديوان ٨١، وإصلاح المنطق ٢٩٨.

- (٣) تكرر مثل هذا التركيب في آيات كثيرة أولها في سورة الأنعام ١/٦، وانظر الآية/٧٣، والأعراف ٥٤/٧، والتوبة ٣٦/٩، ويونس ٣/١٠، وهود ١١/٧...
وقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ﴾ مثبت في م/١، وليس في بقية المخطوطات.

(٤) أي: من جارٍ ومجرور، كالمفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، أو ظرف، كالمفعول

يَقَعُ عليه ذلك إلا مقيّداً بقولك: «به»، كـ «ضربتُ زيداً». وأنت لو قُلْتَ^(١):
«السمَوات» مفعول كما تقول: «الضَّرْبُ» مفعولٌ، كان صحيحاً، ولو قلتُ:
«السَّماوات» مفعولٌ به، كما تقول^(٢): «زيد» مفعول به لم يَصِحَّ^(٣).

و^(٤) قد يُعَارَضُ هذا^(٥) بأن يُصاغ^(٦) لنحو «السمَوات» في المثال أَسْمُ مَفْعُولٍ تامٍّ، فيقال: فالسَّماوات مخلوقةٌ، وذلك مختَصٌّ بالمفعول به.
إيضاحٌ آخرُ^(٧):

والمفعولُ به ما كان موجوداً قبلَ الفعلِ الذي عَمِلَ فيه، ثم أَوْقَعَ الفاعلُ به
فِعْلاً، والمفعولُ المطلقُ ما كان العاملُ فيه هو فعلٌ إيجاديُّ^(٨). والذي عَرَّ أكثرُ
النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعولَ المطلقَ بأفعالِ العبادِ^(٩)، وهم

- (١) في م/١ «فالسَّماوات مفعول به». ولفظ «به» غير مثبت في بقية المخطوطات.
- (٢) قوله: «كما تقول: زيد مفعول به» غير مثبت في م/٣.
- (٣) ذكر الدسوقي نقلاً عن الدماميني أنَّ هذه دعوى بلا دليل، فهي مبنية على أنَّ «السمَوات» في «خلق الله تعالى السَّماوات» مفعول مطلق، وهو ممنوع. انظر الحاشية ٢/٢٨٦.
- (٤) هذه الفقرة غير مثبتة في م/٢.
- (٥) أي: هذا التعليل الذي ذكره المصنّف، وما ذهب فيه من إعراب... .
- (٦) أي: هناك ما يدلُّ على خلاف إعراب المصنّف بأنَّ «السمَوات» مفعول به، وليست مفعولاً مطلقاً؛ إذ يُصاغ من الفعل العامل فيه أَسْمُ مفعول، ويحمل عليه، وكل ما كان كذلك فهو مفعول به، فيصاغ من «خلق» مخلوق، وهذا يدلُّ على أنَّه مفعول به.
- (٧) في أنَّ «السمَوات» مفعولٌ مُطلقٌ، لا مفعولٌ به، وقد ذكر هذا الإيضاح الثاني بعد أن ساق الإيضاحَ الأوَّل ثم الاعتراض عليه.
- (٨) مثل: ضَرَبَ ضَرْباً، فالضَّرْبُ لم يكن موجوداً من قبلُ، وإِنَّمَا وُجِدَ الفِعْلُ ومعموله وهو المصدر في وقت واحد.
- (٩) كالضرب وغيره.

إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال^(١) لا الذوات، فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثاً، ولو مثّلوا بأفعال الله تعالى لظَهَرَ لهم أنه^(٢) لا يختص^(٣) بذلك؛ لأن الله تعالى مُوجِدٌ للأفعال والذوات جميعاً^(٤)، لا مُوجِدٌ لهما في الحقيقة سواه، سبحانه وتعالى. وممن قال بهذا الذي ذكرته^(٥) الجُرْجَانِي وَأَبْنُ الْحَاجِبِ فِي أَمَالِيهِ^(٦).

وكذا البَحْثُ فِي^(٧) «أَنْشَأْتُ كِتَاباً»، و«عَمِلَ فَلَانٌ خَيْرًا»، و«ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ»^(٨).

(١) أي: أفعال العباد، لا إيجاد العباد.

(٢) أي: المفعول المطلق.

(٣) أي: لا يختص بالحدث، بل تارة تكون أفعاله حدثاً، وتارة تكون ذاتاً.

(٤) قال الشمني: «ففعُلُ العبد مستندٌ إلى الله تعالى من جهة الإيجاد، وإلى العبد من جهة الكسب، وتحقيقه أن صَرَفَ العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كَسْبٌ، وإيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق، والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين، لكن بجهتين مختلفتين، ففعُلُ العبد مقدور الله تعالى إيجاداً، ومقدور العبد كَسْباً» انظر الحاشية ٢٧١/٢.

(٥) أي: من كون «السموات» مفعولاً مطلقاً.

(٦) انظر أمالي أبْنِ الْحَاجِبِ ١٣٥/٢، ١٤٢ - ١٤٣، ٣٦/٣ - ٣٧.

وفيه بيان المفعول به، والمفعول المطلق.

(٧) أي: في التمييز بين المفعول به والمفعول المطلق، والتأثير في الشيء، وإيجاده بعد أن كان غير موجود.

(٨) أول موضع ورد فيه في سورة البقرة: «وَيَسِّرِ الْذِّينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ...» ٢٥/٢ وتقدمت، وتكرر مثل هذا في آيات كثيرة.

وَرَعَمَ أَبْنُ الْحَاجِبِ فِي شَرْحِ الْمُفَصَّلِ^(١) وَغَيْرِهِ أَنَّ الْمَفْعُولَ الْمَطْلُوقَ يَكُونُ جُمْلَةً، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ نَحْوُ: «قَالَ زَيْدٌ: عَمَرُو مَنْطُوقٌ»، وَقَدْ مَضَى رَدُّهُ^(٢). وَرَعَمَ أَيْضاً فِي^(٣) «أَنْبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا» أَنَّ الْأَوَّلَ مَفْعُولٌ بِهِ، وَالثَّانِي وَالثَّالِثَ مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ^(٤)؛ لِأَنَّهُمَا نَفْسُ النَّبَأِ. قَالَ: بِخِلَافِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ فِي «أَعْلَفْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا» فَإِنَّهُمَا مُتَعَلِّقَا الْعِلْمِ، لَا نَفْسُهُ، وَهَذَا خَطَأٌ، بَلْ هُمَا أَيْضاً مُنْبَأً^(٥) بِهِمَا، لَا نَفْسُ النَّبَأِ^(٦). وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ^(٧) لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ، وَلَا يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ الصَّحِيحُ.

(١) انظر الإيضاح في شرح المُفَصَّلِ لِأَبْنِ الْحَاجِبِ ٥٣/٢.

(٢) تَقَدَّمَ هَذَا فِي ١٦٩/٥ - ١٧٠ فِي «الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ مَفْعُولًا بِهِ».

وَالنَّصُّ: «وَتَقَعُ الْجُمْلَةُ مَفْعُولًا فِي ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ: أَحَدُهَا بَابُ الْحِكَايَةِ بِالْقَوْلِ أَوْ مُرَادِفِهِ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: «قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَلَنِي...» سُورَةُ مَرْيَمَ ٣٠/١٩، وَهَلْ هِيَ مَفْعُولٌ بِهِ أَوْ مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ نَوْعِي... فِيهِ مَذْهَبَانِ: ثَانِيهِمَا اخْتِيَارُ أَبْنِ الْحَاجِبِ... وَالصَّوَابُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ».

وَانْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ ٨٨/٢ وَفِيهِ رَدُّ الرُّضِيِّ عَلَى أَبْنِ الْحَاجِبِ، وَانْظُرْ قَبْلَهُ ٢٧٥/٢ - ٢٧٦.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المُفَصَّلِ ٥٢/٢.

(٤) قَالَ أَبْنُ الْحَاجِبِ: «وَأَمَّا الْمَفْعُولَانِ فِي بَابِ «أَنْبَأْتُ» فَهُمَا نَفْسُ الْبِنَاءِ [كَذَا]، وَالْخَبَرُ وَالْحَدِيثُ، وَهُوَ نَفْسُ الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ لِبَيَانِ نَوْعِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ وَالْخَبَرِ، أَلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «رَجَعَ الْقَهْقَرَى» فَإِنَّمَا يَنْتَصِبُ عَلَى الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهُ رَجُوعٌ، وَإِنْ كَانَ لِنَوْعٍ مَخْصُوصٍ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا الْمَفْعُولُ الثَّانِي وَالثَّالِثُ حَدِيثٌ وَخَبَرٌ وَإِنْ كَانَ لِنَوْعٍ مَخْصُوصٍ...».

(٥) فِي م/٢ «مُنْبَأً».

(٦) فِي م/٤ «لَا نَفْسُ الْإِنْبَاءِ».

(٧) مِنْ جَوَازِ مَجِيءِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ جُمْلَةً.

الثامن عَشَرَ^(١): قولهم إِنَّ^(٢) «كاد»: «إثباتها نفْي، ونفيها إثبات»، فإذا قيل: «كاد يفعل» فمعناه أَنَّهُ لم يَفْعَل^(٣)، وإذا قيل: «لم يَكُدْ يَفْعَل»، فمعناه أَنَّهُ فَعَلَهُ. دليلُ الأوَّل^(٤): «وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ»^(٥). وقولُه^(٦):

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ [مُنْذَوَى حَشَو رَنْطَةِ وَبُرُودِ]

(١) الحديث في هذه المسألة وردّها أستوفاه الرضّي في شرح الكافية ٣٠٦/٢، وعمل المصنّف تلخيص لما عنده، وانظر مثل حديث المصنّف عند أبْنِ مَالِك في شرح الكافية الشافية/ ٤٦٦ - ٤٦٨.

(٢) كذا في المخطوطات، ومثله عند مبارك، وفي حاشية الأمير ومتن حاشية الدسوقي: «قولهم في كاد».

(٣) في م/٢ و٣ «لم يفعله».

(٤) وهو أَنَّ إثباتها نفْي.

(٥) سورة الإسراء ٧٣/١٧، وتقدّمت في «إِنَّ».

والتقدير في الآية أَنَّهُمْ لم يفتنوه، أي: لم يَضُرّوه.

وفي «إِنَّ» مذهبان: مذهب البصريين أَنَّهُا مخففة واللام فارقة، ومذهب الكوفيين أَنَّهُا بمعنى: «ما» النافية، واللام بمعنى: «إلا»...

وانظر البحر ٦٤/٦ - ٦٥.

(٦) قائله أبو زَيْد الطائي، وأسمه حَزْمَلَةُ بن المنذر، رثى به أبْنُ أَخِيه اللجلاج، وذكر السيوطي أَنَّهُ لم يُسَمَّ قائله.

وذكر الشنقيطي أَنَّهُ لمحمد بن منذر شاعر البصرة، وهو من قصيدة يرثي بها عبدالمجيد بن عبد الوهاب الثقفي. وأن القصيدة في الكامل، ورجعت إليه فوجدت القصيدة ولم أجد البيت.

وتبع مبارك وصاحبه ما ذكره الشنقيطي، ولعله غير الصواب.

وهذه البغدادية إلى أَنَّ صواب الرواية: إِذْ ثَوَى، أي: أقام، حَشَوَ: ظرف لـ «ثوى»، وحَشَو الشيء: جَوَّفه وداخله، والرَّيْطَةُ: الملاءة، والبرود: ثياب تُصَنَّع في اليمن. =

ودليلُ الثاني^(١): ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٢).

وقد أَشْتَهَرَ ذلك بينهم حتى جَعَلَهُ المَعَرِّيُّ لغزاً فقال^(٣):

أَنخَوِيْ هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَّتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمٍ وَثُمُودٌ
إِذَا اسْتَعْمِلْتَ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتْتُ وَإِنْ أَثْبَتْتُ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

والصَّوابُ^(٤): أَنَّ حَكْمَهَا حُكْمُ سَائِرِ الْأَفْعَالِ فِي أَنَّ نَفْيَهَا نَفْيٌ، وَإِثْبَاتُهَا إِثْبَاتٌ، وبيَّانُهُ: أَنَّ معناها المَقَارَبَةُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ معنى «كَادَ يَفْعَلُ» قَارَبَ الْفِعْلَ، وَأَنَّ معنى: «مَا كَادَ يَفْعَلُ» مَا قَارَبَ الْفِعْلَ، فَخبرها منفيٌّ دائماً، أَمَا إِذَا كَانَتْ مَنْفِيَّةً فَوَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَنْتَفَتَ مَقَارَبَةُ الْفِعْلِ أَنْتَفَى عَقْلاً حُصُولُ ذَلِكَ الْفِعْلِ، ودليلُهُ^(٥)

= وجاء عند ابن عصفور: تفيظ. كذا بالطاء المُشَالَّة.

والشاهد في البيت: أَنَّ النَّفْسَ لَمْ تَفِضْ، وَمَنْ ثَم كَانَتْ «كَادَ» مفيدة للنفي.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٢٦/٨، وشرح السيوطي/٩٤٨، وانظر فيه الحاشية/٣، وأرجع إلى قصيدة محمد بن مناذر في الكامل/١٤٢٧، والأرتشاف/٢٣٩٣، وأدب الكاتب/٤٠٦، والخزانة/٩٠/٤، وأوضح المسالك/٢٢٧/١، وشرح ابن عقيل/١/٣٣٠، وشذور الذهب/٢٧٣، والضرائر الشعرية/٦٠.

(١) وهو قولهم: إِنَّ نَفْيَ «كَادَ» إِبْثَاتٌ.

(٢) سورة البقرة ٧١/٢، وتقدّمت. انظر ما سبق ٤٧/٥، وانظر فيه/٥٦٥، وقوله: مَا كَادُوا... نَفْيٌ، وَلَكِن الدَّنْبُ وَقَعَ، وَعَلَى ذَلِكَ فَالنَّفْيُ فِي النَّصِّ إِبْثَاتٌ فِي الْفِعْلِ.

(٣) انظر شرح الأشموني/٢٢٨/١، وشرح الكافية الشافية/٤٦٧، والهمع/١٤٦/٢، والأشباه والنظائر/٦٥١/٢ - ٦٥٢، وفيه: وَأَجَابَ عَنْهُ الشَّيْخُ جَمَالُ الدِّينِ أَبْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ:

نَعَمْ، هِيَ كَادَ الْمَرْءُ أَنْ يَرِدَ الْحَمَى فَتَأْتِي لِإِثْبَاتِ بِنْفِي وَوُودِ
وَفِي عَكْسِهَا: مَا كَادَ أَنْ يَرِدَ الْحَمَى فَتُخَذُ نَظْمُهَا فَالْعِلْمُ غَيْرَ بَعِيدِ

وذكر السيوطي جواباً آخر للشَّيْخِ عَمْرٍو بْنِ الْوَرْدِيِّ فِي ص/٦٥٢.

(٤) انظر هذا لِأَبْنِ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ/٤٦٧، وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ الرُّضِيِّ/٣٠٦/٢.

(٥) أَي: دَلِيلُ كَوْنِ الْخَبَرِ مَنْفِيّاً إِذَا سُبِقَتْ «كَادَ» بِنَفْيٍ.

﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُمُ لَمْ يَكْدِرْهَا﴾^(١)؛ ولهذا^(٢) كَانَ أَبْلَغَ مِنْ أَنْ يُقَالَ: «لَمْ يَرَهَا»؛ لأنَّ مَنْ لَمْ يَرَ قَدْ يَقَارِبُ الرَّؤْيَةَ، وَأَمَّا^(٣) إِذَا كَانَتْ الْمَقَارِبَةُ مُشْتَبَةً فَلَأَنَّ الْإِخْبَارَ بِقُرْبِ الشَّيْءِ يَقْتَضِي عُزْفًا عَدَمَ حُصُولِهِ، وَإِلَّا لَكَانَ الْإِخْبَارُ حَيْثُ نَزَلَ بِحُصُولِهِ لَا بِمَقَارِبَةِ حُصُولِهِ؛ إِذْ لَا يَخْسُنُ فِي الْعُرْفِ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ صَلَّى: «قَارَبَ الصَّلَاةَ»، وَإِنْ كَانَ مَا صَلَّى حَتَّى قَارَبَ الصَّلَاةَ.

ولا^(٤) فَرَّقَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ^(٥) بَيْنَ «كَادَ» وَ«يَكَادُ»^(٦)؛ فَإِنْ أُورِدَ عَلَى ذَلِكَ^(٧)، ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٨) مَعَ أَنَّهُمْ قَدْ فَعَلُوا؛ إِذِ الْمَرَادُ بِالْفِعْلِ الذَّبْحُ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾^(٩)، فَالْجَوَابُ^(١٠) أَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ حَالِهِمْ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَوَّلًا بُعْدَاءَ مِنْ ذَبَحَهَا بِدَلِيلِ مَا ثَلِي^(١١) عَلَيْنَا مِنْ تَعَنُّيهِمْ^(١٢) وَتَكَرَّرِ سَوَالِهِمْ، وَلَمَّا كَثُرَ

(١) سورة النور ٢٤/٤٠، وتقدّمت في النوع الثالث من الجهة السادسة.

(٢) قال ابن مالك: «... هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال: لم يَرَهَا؛ لأنَّ مَنْ لَمْ يَرَ قَدْ يَقَارِبُ الرَّؤْيَةَ، بخلاف مَنْ لَمْ يَرَ، ولم يقارب»، شرح الكافية الشافية/٤٦٨.

(٣) أي: ووجه انتفاء الخبر إذا جاءت «كاد» مشبهة...

(٤) من هنا إلى قوله: «... قد فعلوا» سقط من م/٥.

(٥) في م/٤ وه «ذكرنا» ومثله في المطبوع، وما أثبتته من بقية المخطوطات.

(٦) أي: ما ذكره من أن «كاد» فيها نفي، وإثباتها إثبات، ينطبق على المضارع «يكاد».

(٧) أي: على ما ذهب إلى أنه الصواب.

(٨) تقدّمت، وهي في سورة البقرة ٧١/٢.

(٩) هذا تعليق ابن مالك قال: «والتقدير: فذبحوها بعد أن كانوا بُعْدَاءَ مِنْ ذَبَحَهَا غير مقاربين له...» شرح الكافية الشافية/٤٦٩.

(١٠) كذا في المخطوطات وفي المطبوع «بدليل ما يُثَنَّى».

(١١) في شرح الرضي ٣٠٦/٢ «... أي: ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم، وما قربوا منه، إشارة إلى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم...».

استعمالٌ مثل هذا فيمن أنفتت عنه مقاربةُ الفعلِ أولاً ثم فعله بعد ذلك تَوَهَّم من تَوَهَّم أنَّ هذا الفعلَ بعينه هو الدالُّ على حُصولِ ذلك الفعل بعينه، وليس كذلك، وإنما فُهِمَ حصولُ الفعل من دليلٍ آخرَ كما فُهِمَ في الآية من قوله تعالى ^(١): ﴿فَذَبِّحُوا﴾ ^(٢).
 التاسعَ عَشَرَ: قولهم في السَّيْنِ وسوف ^(٣): «حَرْفٌ تنفيسٌ»، والأَحْسَنُ ^(٤) حَرْفٌ أَسْتَقْبَالٌ؛ لأنه أَوْضَحُ، ومعنى التنفيسِ التوسيعُ؛ فإنَّ هذا الحرفَ ينقل الفعلَ عن الزَّمنِ الضَّيقِ - وهو الحالُ - إلى الزَّمنِ الواسِعِ، وهو الأَسْتَقْبَالُ ^(٥).

وهنا تنبيهان

أَحَدُهُما: أَنَّ الزمخشري قال في ^(٦): ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾: ^(٧) «إِنَّ السَّيْنَ مُفِيدَةٌ وَجُودَ الرَّحْمَةِ لَا مَحَالَةَ، فهي مؤكدةٌ للوعد» ^(٨)، وأَعْتَرَضَهُ بعضُ

(١) تقدَّمت، وهي في سورة البقرة ٧١/٢.

(٢) قال الرضي: «والجواب عن الاستدلال بقوله تعالى: ﴿فَذَبِّحُوا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ أَنَّ إثبات الفعل مفهوم من القرينة، أي: من قوله تعالى: ﴿فَذَبِّحُوا﴾ لا من ﴿كَادُوا﴾ كما تقدَّم...» شرح الرضي ٣٦/٢.

(٣) ذكر هذا في حرف السَّيْنِ المفردة ٣٤٢/٢.

(٤) هذا الذي ذكره على أنه الأَحْسَنُ هو للزمخشري، وقد ذكره من قبل. انظر ٣٤٢/٢، وأنظر شرح المفصل ١٤٨/٨، والمفصل ٣١٧.

(٥) في م/٢ و٣ و٤ «المستقبل».

(٦) سورة التوبة ٧١/٩، وتقدَّمت، في حرف السَّيْنِ ٣٤٦/٢.

ونقل في هذا الموضوع حديث الزمخشري الذي أثبت مرة أخرى هنا.

ونقلت الردَّ على ابن هشام، وعلى الزمخشري أيضاً. انظر ٣٤٥/٢.

(٧) انظر الكشاف ٤٨/٢ - ٤٩، وأنظر ما سبق عند المصنَّف ٣٤٥/٢.

(٨) وتمعَّبُ الشهابُ ابنُ هشام، قال: «والذي عَرَّه قول الزمخشري إنها تؤكد الوعد، بل المراد كما صرَّح به بعضُ شُرَاحِه ووقع في معضلات النحو، وهو مُصَرِّحٌ به في =

الْفَضْلَاءُ^(١) بَأَنَّ وجودَ الرحمةِ مستفادٌ من الفعلِ، لا من السَّيْنِ، وبَأَنَّ الوجوبَ المشارَ إليه بقوله: لا مَحَالَةَ لا إشعارَ للسَّيْنِ به. وأُجِيبَ بَأَنَّ السَّيْنِ موضوعَةٌ للدلالة على الوقوع مع التأخُّرِ، فَإِنَّ كَانَ المقامُ ليس مقامَ تأخُّرٍ لكونه إشارةً تَمَحَّضَتْ لإفادَةِ الوقوعِ، وبتحقيقِ^(٢) الوقوعِ يَصِلُ إلى درجةِ الوجوبِ^(٣).

الثاني^(٤): قال بعضهم^(٥) في^(٦): «سَتَجِدُونَ آخِرِينَ»: السَّيْنِ للاستمرار، لا للاستقبال، مثل^(٧): «سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ»؛ و^(٨) إِنَّمَا نَزَلَتْ بعد قولهم: «مَا وَلَهُمْ عَن قِبَلِهِمْ»، ولكن دَخَلَتِ السَّيْنُ إشعاراً بالاستمرار انتهى.

= الكتاب وشروحه أيضاً أَنَّ السَّيْنِ في الإثبات في مقابلة «الكن» في النفي، فتكون بهذا الاعتبار تأكيداً لما دخلت عليه، ولا تختص بالوَعْدِ والوَعِيدِ... انظر حاشية الشهاب ٦/ ١٨٠.

(١) نقلت من قبل نصّ أبي حيان بعد نص الزمخشري، وأنّ فيه دفيئةً أعتزال بقوله: «السَّيْنِ مفيدة وجوب الرحمة لا محالة»، قال: «وليس مدلول السَّيْنِ تأكيداً ما دخلت عليه، إنّما تدلّ على تخليص المضارع للاستقبال فقط، ولما كانت الرحمة هنا عبارة عما يترتب على تلك الأعمال الصالحة من الثواب والعقاب في الآخرة أتى بالسَّيْنِ التي تدلّ على استقبال الفعل» انظر البحر ٥/ ٧١.

(٢) كذا في م/ ١ و ٢ و ٣ و ٤ «بتحقيق» وفي م/ ٥ والمطبوع «بتحقّق».

(٣) أراد من هذا البيان إسقاط الاعتراض على الزمخشري.

(٤) أي: التنبيه الثاني.

(٥) ذكرْتُ من قبل أنّي لم أَهْتِدِ إلى صاحب هذا القول، وأن نصّ ابن هشام متزع من كلام شيخه أبي حيان.

انظر حرف السَّيْنِ عند المصنّف ٢/ ٣٤٢ - ٣٤٣. وانظر البحر المحيط ٣/ ٣١٩.

(٦) سورة النساء ٤/ ٩١، وتقدّمت في ٢/ ٣٤٣.

(٧) سورة البقرة ٢/ ١٤٢، وتقدّمت في ٢/ ٣٤٣.

(٨) «وإنّها» كذا في المخطوطات وفي المطبوع: فإنّها.

والحق^(١) أَنَّهَا لِلْأَسْتِقْبَالِ ، وَأَنَّ «يقول» بمعنى يستمرُّ على القول^(٢) ، وذلك مستقبلٌ ؛ فهذا في المضارع نظيرُ^(٣) «يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُونَ» في الأمر^(٤) . هذا إن سُلِّمَ أَنَّ قولَهُمْ سابقٌ^(٥) على النزول ، وهو خلافُ المفهوم من كلام الزمخشري^(٦) ؛ فَإِنَّهُ سَأَلَ : ما الحكمة في الإعلام بذلك قَبْلَ وقوعه؟^(٧) .

تمامُ العَشرين^(٨) : قولُهُم في نحو : «جَلَسْتُ أَمَامَ زَيْدٍ» : إِنَّ «زَيْدًا» مخفوضٌ

(١) قال من قبل : «... وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون...» ، والنص في الهمع ١٧٦/٤ .

(٢) قال من قبل : «ثم ولو سلّم فالاستمرار إنما استفيد من المضارع ، كما تقول : فلان يقري الضيف ، ويصنع الجميل ، تريد أَنَّ ذلك دأبه» . انظر ما سبق ٣٤٤/٢ .

(٣) الآية : «يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا بِإِلَهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا» سورة النساء ١٣٦/٤ .

(٤) والمعنى : طلب الاستمرار على ما هم عليه من الإيمان .

(٥) ذهب قوم إلى أنها مقدّمة في التلاوة متأخّرة في النزول ، وأنه نزل بعد قوله : «قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ» سورة البقرة ١٤٤/٢ . ثم نزل «سَيَقُولُ الشُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ» سورة البقرة ١٤٢/٢ ، نصّ على ذلك أَبُو عَبَّاسٍ وغيره . البحر ١/٤٩٠ - ٤٢٠ .

(٦) ذكر من قبل قول الزمخشري : «فإن قلت : أي فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه؟ قلت فائدته أَنَّ المفاجأة للمكروه أشدّ ، والعلم به قبل وقوعه أبعدُ عن الاضطراب إذا وقع...» انتهى . قلت : انظر هذا عند المصنّف فيما سبق ٣٤٤/٢ ، والكشاف ١/٢٤٢ ، والبحر ١/٤١٩ .

(٧) ساق هنا بعض نص الزمخشري لنقض قول من قال : «إن قولهم سابق على النزول» . وإتمام نص الزمخشري يبيّن الحكمة عند من ذهب في الآية هذا المذهب .

(٨) في م/٣ «تأم العَشرين» .

بالظرف، والصواب: أن يُقال مخفوضٌ بالإضافة^(١)؛ فإنه لا مدخل في الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفاً.

خاتمة^(٢)

ينبغي للمعرب أن يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد، فيقول في نحو «ضرب»: فعلٌ ماضٍ لم يُسمِّ فاعله، ولا يقول: مبنًى لما لم يُسمِّ فاعله؛ لطول ذلك وخفائه.

وأن^(٣) يقول في المرفوع به: نائبٌ عن الفاعل، ولا يقول: مفعولٌ ما لم يُسمِّ فاعله؛ لذلك^(٤)، ولصدق هذه العبارة على^(٥) المنصوب من نحو: «أُعطي زيد

(١) قال الدماميني: «هذا تمام فيه نقص؛ وذلك لأن الصحيح أن العامل في المضاف إليه هو المضاف، ولا شك أن «أمام» من قولنا: «أمام زيد» مضاف، فيكون خافضاً للذي هو المضاف إليه، فالتعبير حيثُ بقولهم: «زيد مخفوض بالظرف» صحيح، وهم لم يريدوا أن الخفض به من حيث هو ظرف، وإنما أرادوا من حيث هو مضاف، وتركوا التصريح بهذه الحشية لظهور المراد. ودعواه أن الصواب أن يقال: إنه مخفوض بالإضافة غير صحيحة؛ فإن هذا قولٌ مرجوحٌ عندهم، فالبناء في تخطئة الجماعة عليه واه». انظر حاشية الشمني ٢/٢٧٢، وتعقيب الشمني بعد نص الدماميني، وانظر حاشية الأمير ١٨٣/٢.

(٢) في حاشية الأمير: «قال الدماميني: حقها الباب السابع. ولك أن تقول: لاحظ المصنف أن خلاف المنبغي من قبيل خلاف الصواب» الحاشية ١٨٣/٢، وانظر حاشية الدسوقي ٢٨٨/٢.

(٣) من هنا إلى قوله: «مفعول ما لم يُسمِّ فاعله» غير مثبت في م/٢، وفي م/١ «أن يقول» غير مثبت فيه.

(٤) أي: لهذا الطول والخفاء.

(٥) ذكر الشيخ محمد أن في نسخة: «بالمنصوب».

- ديناراً»، ألا ترى أنه مفعولٌ لـ «أُعْطِيَ»، و«أُعْطِيَ»، لم يُسمَّ فاعله؟ .
 وأما التائبُ عن الفاعل فلا يَصْدُقُ إلّا على المرفوع .
 - وأنَّ يقولَ في «قد»: حرفٌ لتقليلٍ ^(١) زَمَنِ الماضي، وَحَدَثٍ ^(٢) الآتي،
 ولتحقيقٍ ^(٣) حَدِيثِهِمَا ^(٤) .
 - وفي «أما» ^(٥): حرفٌ شرطٍ وتفصيلٍ وتوكيدٍ .
 - وفي «لم» ^(٦): حَرْفُ جزمٍ لنفي المضارع وَقَلْبِهِ ماضياً .
 - ويزيد في «لَمَّا» ^(٧): مُتَّصِلاً نفيه، متوقعاً ثبوته .
 - وفي الواو: حَرْفُ عَطْفٍ لمجرد الجمع، أو لِمُطْلَقِ الجمع ^(٨)، ولا يقول:
 للجمع المُطْلَق .

-
- (١) انظر «قد» فيما سبق المعنى الثالث ٥٤١/٢ .
 (٢) أي: ولتقليل حدث الآتي .
 (٣) انظر ما سبق المعنى الخامس ٥٤٤/٢ .
 (٤) في م/١ و٣ «حديثهما» .
 (٥) انظر هذا فيما سبق ٣٥٢/١، وتفصيله في ٣٥٣ - ٣٦٣ .
 (٦) انظر هذا فيما تقدّم ٤٦٧/٣ .
 (٧) انظر هذا فيما تقدّم ٤٧٧/٣ - ٤٧٨ .
 (٨) انظر هذا فيما تقدّم ٣٥١/٤ .
 وفي ص/٣٥٢ - ٣٥٣ قال: «وقول بعضهم: «إنَّ معناها الجمعُ المُطْلَقُ» غير سديد؛
 لتقيد الجمع بقيد الإطلاق، وإنَّما هو للجمع لا بقيد» .
 وما رَدّه هو قول جمهور النحويين وليس بعضهم، ورَدّه ما ذهب إليه المصنّف الشمي
 بقوله: الجواب عن هذا أن ذكر المطلق هنا ليس للتقيد، وإنَّما هو لبيان الإطلاق . انظر
 الحاشية ١٠٤/٢، وحاشية الأمير ٣١/٢ .

- وفي «حتى»: حَرْفُ عطفٍ للجمع والغاية^(١).

- وفي «ثم»^(٢): حَرْفُ عطفٍ للترتيب والمُهْلَة.

- وفي الفاء^(٣): حَرْفُ عطفٍ للترتيب والتَّعْقِيب.

وَإِذَا اخْتَصَرْتَ فِيهِنَّ فَقُلْ: عَاطِفٌ وَمَعْطُوفٌ، وَنَاصِبٌ وَمَنْصُوبٌ، وَجَازِمٌ وَمَجْزُومٌ، كَمَا تَقُولُ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ.

* * *

(١) ذكر من قبل أنه لانتهاه الغاية. انظر ما سبق ٢/٢٦٠.

(٢) انظر ما سبق ١٢/٢١٩ «التشريك في الحكم، والترتيب والمُهْلَة».

(٣) انظر ما سبق ٣/٤٧٦، ٤٧٩.

البَابُ السَّابِعُ مِنْ الْكِتَابِ

فِي كَيْفِيَّةِ الْإِعْرَابِ

البَابُ السَّابِعُ مِنَ الْكِتَابِ

فِي كَيْفِيَّةِ الْإِعْرَابِ

وَالْمُخَاطَبُ بِمَعْظَمِ هَذَا الْمُبْتَدِئُونَ

اعلم أَنَّ اللَّفْظَ الْمُعَبَّرَ عَنْهُ إِذَا كَانَ حَرْفًا وَاحِدًا^(١) عَبَّرَ عَنْهُ بِأَسْمِهِ الْخَاصِّ بِهِ،
أَوْ^(٢) الْمُشْتَرَكِ، فَيُقَالُ^(٣) فِي الْمُتَّصِلِ بِالْفِعْلِ مِنْ نَحْوِ «ضَرَبْتُ»: التَّاءُ فَاعِلٌ^(٤)، أَوْ
الضَّمِيرُ^(٥) فَاعِلٌ، وَلَا يُقَالُ^(٦) «تُ»: فَاعِلٌ، كَمَا بَلَّغْنِي عَنْ بَعْضِ الْمَعْلَمِينَ؛ إِذْ لَا
يَكُونُ أَسْمُ^(٧) هَكَذَا^(٨).

فَأَمَّا^(٩) الْكَافُ الْأَسْمِيَّةُ فَإِنَّهَا مَلَازِمَةٌ لِلْإِضَافَةِ، فَاعْتَمَدْتُ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛

(١) أي: وليس بعض كلمة، فإذا كان بعض كلمة عَبَّرَ عَنْهُ بلفظه.

(٢) أي: أَوْ يُعَبَّرَ عَنْهُ بِأَسْمِهِ الْمَشْتَرَكِ بِهِ مَعَ غَيْرِهِ.

وقد فهم الدسوقي من هذا غير ما ذكرته. انظر ٢٨٩/٢.

(٣) في م/٣ «فبقول».

(٤) هذا بيان للأسم الخاص بالحرف.

(٥) هذا بيان للمشارك بينه وبين غيره.

(٦) هذا تعبير عنه بلفظه.

(٧) في طبعة الشيخ محمد أسم «ظاهر»، ووضع لفظ «ظاهر» بين معقوفين إشارة إلى زيادتها

للبيان، وقد أثبت في حاشية الأمير، وعنه أخذ مبارك وزميله، وهو غير مُثَبَّت في أربع
المخطوطات، ومنها الثانية التي أعتمد عليها مبارك. وقد جاء مثبتاً عندي في الخامسة.

(٨) أي: على حرف واحد.

(٩) هذا جواب عن سؤال قد ينشأ عن قوله: «إذ لا يكون أسم هكذا»، فإنَّ الكاف إنَّما كانت

أَسْمًا لِمَلَاظِمَتِهَا لِلْإِضَافَةِ، فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفٍ، إِلَّا أَنَّهَا لَا يُعَبَّرُ عَنْهَا إِلَّا
بَأَسْمِهَا. انظر حاشية الشمني ٢٧٢/٢.

ولهذا^(١) إذا تكلمت على إعرابها جئت بأسمها، في نحو قوله^(٢):

وَمَا هَذَاكَ إِلَى أَرْضِ كَعَالِمِهَا [وَمَا أَعَانِكَ فِي عَزْمِ كَعَزَامِ]

الكاف: فاعِلٌ، ولا تقولُ «كَ» فاعِلٌ؛ لِزَوَالِ مَا^(٣) تعتمدُ عليه.

ويجوز في «مُ الله»، و^(٤) «قِ نَفْسِكَ»، و^(٥) «شِ الثوبِ»، و^(٦) «لِ الأَمْرِ» أن

تنطقَ بلفظها، فتقول:

مُ: مبتدأ، وذلك على القول بأنها بعض^(٧) «أَيْمُنُ»، وتقول: «قِ: فعل أمر»؛

لأنَّ الحذفَ فيهنَّ^(٨) عارضٌ، فأعْثِرَ فيهنَّ الأصل^(٩)، وتقول: الباءُ حَرْفُ جَرٍّ،

(١) أي: لأجل اعتماد الكاف الأسمية على ما تُضاف إليه.

(٢) ذكر مبارك أنَّ قائله غير معروف، وذكر البغدادي أنه لعمر بن بَرَّاقَة، وهو شاعر جاهلي. وبَرَّاقَة: أُمّه.

وعجزه ما وضعته بين معقوفين.

وأثبتته محققا شرح الشواهد للبغدادي بقيد مختلف: عَزَمَ كَعَزَامَ، كذا بالزاء، وهو عند غيرهما بالراء المهملة.

والرواية في صدره عند البغدادي: ولا هَذَاكَ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٠/٨، وشرح التسهيل لأبن مالك ١٧١/٣.

(٣) وهو المضاف إليه.

(٤) قِ: فعل أمرٍ من: وقى يقي، فهو لفيف مفروق، يبقى في صورة الأمر على عين الكلمة.

(٥) شِ: فعل أمرٍ من وَشَى يشي، وحكمه كسابقه، والوَشْيُ: التزيين.

(٦) لِ: فعل أمرٍ من وَلَّى يلي. وحكمه كحكم الفعلَيْن السَّابِقَيْنِ في صورة الأمر.

(٧) وما سقط من الكلمة إنَّما هو حذفٌ للتخفيف، وأيْمُنَ الله: قَسَمَ.

(٨) أي: في الأفعال الثلاثة: قِ، شِ، لِ.

وقوله: لأنَّ الحذفَ: مُتَعَلِّقٌ بالفعل «يجوز».

(٩) أي: ما كانت عليه قبل الحذف.

والواو: حَرْفُ عَطْفٍ، وَلَا تَنْطِقُ بِلَفْظِهِمَا^(١).

وإنَّ كَانَ اللَّفْظُ عَلَى حَرْفَيْنِ نُطِقَ بِهِ^(٢)، فَقِيلَ: قَدْ: حَرْفٌ تَحْقِيقٌ، وَهَلْ: حَرْفٌ اسْتِفْهَامٌ، وَ«نَا» فَاعِلٌ أَوْ مَفْعُولٌ، وَالْأَحْسَنُ أَنَّ تُعَبَّرَ^(٣) عَنْهُ بِقَوْلِكَ: الضَّمِيرُ^(٤)، لِثَلَا تَنْطِقُ بِالْمُتَّصِلِ مُسْتَقْلًا^(٥)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَنْطِقَ^(٦) بِأَسْمِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ^(٧) كَرَاهِيَّةَ^(٨) الْإِطَالَةِ، وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُمْ: «أَلْ» أَقْبَسُ^(٩) مِنْ قَوْلِهِمْ: الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ التَّعْبِيرَ بِهِمَا الْخَلِيلُ وَسَيَبُويهِ^(١٠).

(١) أي: لَا تَقُلْ: ب: حَرْفُ جَرٍّ، وَلَا تَقُلْ: وَ: حَرْفُ عَطْفٍ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا كَلِمَةٌ، وَلَيْسَ بَعْضُ كَلِمَةٍ.

(٢) أي: بِلَفْظِهِ. وانظر الشمني ٢٧٢/٢، والدسوقي ٢٨٩/٢.

(٣) فِي م/٣ «يُعَبَّرُ».

(٤) أي: بِالْأَسْمِ الْمَشْتَرَكِ لَا الْخَاصِّ، عَلَى مَا ذَكَرَهُ مِنْ قَبْلُ.

(٥) فِي م/٤ «مُتَّصِلًا».

(٦) فِي م/٤ «يُنْطَقُ».

(٧) أي: مِمَّا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَتَقُولُ فِي «قَدْ»: الْقَافُ وَالْدَالُ، وَفِي «هَلْ»: الْهَاءُ وَاللَّامُ.

(٨) فِي م/١ «لِكَرَاهِيَةٍ».

(٩) ذَكَرَ الدَّمَامِينِيُّ أَنَّ قَوْلَهُ «أَقْبَسُ» مُنَافٍ لِمَا ذَكَرَ مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ يَجُوزُ.

وانظر تعقيب الأمير فِي الْحَاشِيَةِ ١٨٤/٢.

(١٠) انظر الكتاب ٢٦٥/١، الألف واللَّامُ، وَفِي ٣٠٨/٢ «أَلْ تُعَرَّفُ الْأَسْمُ فِي الْقَوْمِ وَالرَّجُلِ»، وَفِي ٦٤/٢ «أَلْ» وَفِي ٦٣/٢ «وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ اللَّتَيْنِ يُعَرَّفُونَ بِهِمَا حَرْفٌ وَاحِدٌ قَدْ، وَأَنْ لَيْسَتْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا مُنْفَصِلَةً مِنَ الْآخَرَى كَأَنْفَصَالِ أَلْفِ الْأَسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِهِ: أَلْأَرِيدُ؟».

وَالْخِلَافُ فِي الْمَسْأَلَةِ مَشْهُورٌ وَهُوَ أَنَّ «أَلْ» بِجَمَلَتِهَا حَرْفُ تَعْرِيفٍ، وَعَلَيْهِ الْخَلِيلُ وَأَبْنُ كَيْسَانَ، وَصَحَّحَهُ أَبْنُ مَالِكٍ، فَهُوَ حَرْفُ ثَنَائِي الْوَضْعِ بِمَنْزِلَةِ «قَدْ». قَالَ أَبْنُ جَنِي وَكَانَ الْخَلِيلُ يَسْمِيهَا «أَلْ»، وَلَمْ يَكُنْ يَسْمِيهَا الْأَلْفَ وَاللَّامَ، كَمَا لَا يُقَالُ فِي «قَدْ» الْقَافُ وَالْدَالُ... وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي أَنَّهَا اللَّامُ فَقَطْ وَالْهَمْزَةُ وَصَلٌ أَجْتَلِبَتْ لِلْأَبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ... وَعَلَيْهِ سَيَبُويهِ... الْهَمْعُ ٢٧١/١ - ٢٧٣، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ١٢٧/١.

وإن كان أَكْثَرَ من ذلك^(١) نُطِقَ به^(٢) أيضاً، فقليل: سوف: حرفُ أَسْتَقْبَالٍ، وَضَرَبَ: فعلٌ ماضٍ، وَ«ضَرَبَ» هذا^(٣) أَسْمٌ^(٤)؛ ولهذا أُخْبِرَ عنها بقولك: فعلٌ ماضٍ، وَإِنَّمَا فُتِّحَتْ «ضَرَبَ» على الحكاية^(٥)، يَدُلُّكَ على ما ذكرنا^(٦) أَنَّ الفِعْلَ ما دَلَّ على حَدَثٍ وزمانٍ مُحْصَلٍ^(٧)، وَ«ضَرَبَ» هنا لا تدلُّ على ذلك، وَأَنَّ الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب، وهذا لا يصحُّ أَنْ يكون له فاعلٌ، ومما يُوضِّح لك ذلك أَنَّكَ تقول في «زيد» من «ضَرَبَ زيدٌ»: زيد: مرفوعٌ بـ«ضَرَبَ»، أو فاعلٌ بـ«ضَرَبَ»، فتَدْخُلُ الجارُّ عليه^(٨).

وقال لي بعضهم: «لا دليل في ذلك^(٩)؛ لَأَنَّ المعنى^(١٠) بكلمة «ضَرَبَ»». فقلْتُ له: وكيف وقع «ضَرَبَ» مضافاً إليه^(١١) مع أَنه في ذلك ليس بِأَسْمٍ في زعمك؟ فَإِنْ قلتَ: فإذا كان أَسْماً فكيف أُخْبِرْتُ^(١٢) عنه بأنه فعلٌ؟ قلتُ: هو نظير الإخبار في قولك: «زيدٌ قائمٌ»، أَلَا ترى أَنَّكَ أُخْبِرْتَ عن «زيد» بِاعتبار

(١) أي: أكثر من حرفين.

(٢) أي: بلفظه لا بأسماء حروفه.

(٣) في م/٢ «هذه».

(٤) انظر بيان هذا في شرح الرضي ٧/٢، والشمسي ٢٧٣/٢.

(٥) لأنك تحكي لفظ الفعل، وتوقعه موقع الأسم.

(٦) من أَنَّ «ضَرَبَ» في مثاله: أَسْم.

(٧) «مُحْصَلٌ» زيادة من المخطوطات وليست في المطبوع.

(٨) والجارُّ لا يدخل إلَّا على الأسماء، فأقتضى أَنْ يكون «ضرب» في مثل هذا الإعراب أَسْماً.

(٩) أي: لا دليل على أسمية «ضَرَبَ» بدخول حرف الجرِّ عليه.

(١٠) أي: حَرْفُ الجرِّ داخل على لفظ مُقَدَّر وليس على «ضَرَبَ».

(١١) في قوله: «بكلمة ضرب» فَإِنَّ «ضَرَبَ» في مثل هذا التركيب مضاف إلى «كلمة»، وهو

مجرور وعلامة جرِّه حركة مقدَّرة منع من ظهورها حركة الحكاية.

(١٢) وذلك بقولك: ضَرَبَ: فعلٌ ماضٍ.

مُسَمَّاهُ^(١)، لا باعتبار لفظه؟ وكذلك أُخْبِرْتُ عن «ضَرْبٍ» باعتبار مُسَمَّاهُ^(٢)، وهو «ضَرْبٍ» الدالُّ^(٣) على الحدث والزمان^(٤). فهذا في أَنَّهُ لَفْظٌ مُسَمَّاهُ لَفْظٌ^(٥) كأَسْمَاءِ السُّورِ وأَسْمَاءِ حُرُوفِ المَعْجَمِ^(٦)، ومن هُنَا^(٧) قُلْتُ: حَرْفُ التَّعْرِيفِ «أَلْ»، فَقَطَّعْتُ الهَمْزَةَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ لَمَّا نَقَلْتَ اللَّفْظَ^(٨) مِنَ الْحَرْفِيَّةِ إِلَى الْأَسْمِيَّةِ أُجْرِيَتْ عَلَيْهِ قِيَاسُ هَمْزَاتِ الْأَسْمَاءِ^(٩)، كَمَا أَنَّكَ إِذَا سَمِيتَ بِ «اضْرِبْ»^(١٠) قَطَّعْتَ هَمْزَتَهُ^(١١).

وَأَمَّا قَوْلُ أَبْنِ مَالِكٍ: «إِنَّ الْإِسْنَادَ اللَّفْظِي يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ، وَإِنَّ الَّذِي يَخْتَصُّ بِهِ الْأَسْمُ هُوَ الْإِسْنَادُ الْمَعْنَوِي»^(١٢)؛ فَلَا

(١) أي: باعتبار ذات زيد لا باعتبار الأسم.

(٢) وهو حقيقة الضرب، لا ظاهر الفعل.

(٣) في م/٥ «الَّذِي يَدُلُّ» ومثله م/٣، وكذا جاء عند مبارك، مع أن المخطوطة الثانية عنده كالذي أثبتته هنا.

(٤) مثل: ضرب زيد...

(٥) أي: وهو لفظ «ضرب» المُسْتَدُّ لِلْفَاعِلِ.

(٦) فهي ألفاظ مُسَمَّاهَا أَلْفَاظُ، قَالَ عُمَرَانُ: مَثَلًا أَسْمُ السُّورَةِ الْمَخْصُوصَةِ الْمُؤَلَّفَةِ مِنْ كَلِمَاتٍ. وَاَنْظُرْ حَاشِيَةَ الشُّمْنِيِّ ٢/٢٧٣، حَاشِيَةُ الْأَمِيرِ ٢/١٨٤.

(٧) أي: من أَنَّ الْكَلِمَةَ إِذَا قُصِدَ لَفْظُهَا صَارَتْ أَسْمًا يَجْرِي عَلَيْهَا حُكْمُ الْأَسْمَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ فِعْلًا مِثْلَ «ضَرْبٍ».

(٨) وهو «أَلْ».

(٩) فَجَعَلْتُ هَمْزَتَهُ هَمْزَةً قَطَعَ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ هَمْزَةً وَضَلَّ.

(١٠) أَثْبَتَهُ مُبَارَكُ «إِضْرِبْ» كَذَا مَعَ أَنَّهُ إِشَارَةٌ لِلْفِعْلِ، وَإِنَّمَا تَبَيَّنَ هَذِهِ الْقِطْعَةُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ، لَا عِنْدَ الْإِشَارَةِ إِلَى الْفِعْلِ الَّذِي سُمِّيَ بِهِ.

(١١) وَذَلِكَ إِذَا قُلْتُ: هَذَا إِضْرِبْ، أَوْ جَاءَ إِضْرِبْ، فَقَطَّعْتُ الْهَمْزَةَ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ فِي الْفِعْلِ هَمْزَةً وَصَلْ، لِأَنَّكَ نَقَلْتَهُ إِلَى الْأَسْمَاءِ، وَاَنْظُرْ الشُّمْنِيِّ ٢/٢٧٣.

(١٢) إِذَا قُلْتُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، أَوْ قَامَ زَيْدٌ، فَالْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ الْقِيَامُ لَيْسَ لَفْظُ زَيْدٍ، وَإِنَّمَا حَقِيقَتُهُ وَتُسَمَّاهُ.

تحقيقَ فيه^(١).

وقال لي بعضهم: كيف تتوهم^(٢) أَنَّ أبْنَ مالِكٍ أَشَبَّهَ^(٣) عليه الأَمْرُ في الأَسْمِ والفعل والحرف؟ فقلتُ: كيف تَوَهَّم أبْنُ مالِكٍ أَنَّ النَحْوِيَّينَ كَافَّةً غَلَطُوا في قولهم^(٤): «إِنَّ الفِعْلَ يُخْبَرُ به وَلَا يُخْبَرُ عنه، وَإِنَّ الحَرْفَ لَا يُخْبَرُ به وَلَا عنه»^(٥)، وممن قَلَّدَ أبْنَ مَالِكٍ في هذا الوَهْم أبو حيان.

وَلَا بُدَّ لِلْمَتَكَلِّمِ عَلَى الأَسْمِ أَنَّ يَذْكُرُ مَا يَقْتَضِي وَجْهَ إِعْرَابِهِ، كَقَوْلِكَ: مَبْتَدَأٌ، خَبَرٌ، فاعِلٌ، مضافٌ إليه.

وأما قولُ كثيرٍ من المعريين: مضافٌ، أو موصولٌ، أو أَسْمُ إشارةٌ فليس بشيء؛

(١) قال الدسوقي: «أي: لأنَّ التحقيق أَنَّ الإسناد اللفظي كالمعنوي خاصٌّ بالأسم؛ لأنَّ الكلمة متى أُريدَ لفظُها كانت أَسْمًا، كانت في الأصل اسمًا أو فعلًا أو حرفًا» انظر الحاشية ٢/٢٩١.

(٢) في م/٣ و٤ «يَتَوَهَّمُ».

(٣) أي: حين ذهب إلى أَنَّ الإسناد اللفظي يكون في الثلاثة: الأسم والفعل والحرف، وأنَّ ما يختص به الأَسْم من بينها هو الإسناد المعنوي.

أي: كيف يجوز مثل هذا الوهم على أبْنِ مالِكٍ عندك؟

(٤) قال الشمني: «القائل أن يقول: لم يقتضِ كلامُ أبْنِ مالِكٍ السَّابِقُ تَغْلِيظَ التَّحَاةِ، وإِنَّمَا أَقْتَضَى ائْتِصَاصَ قولهم ذلك بما عدا الإسناد اللفظي، أي: الإسناد الذي المُسْتَدُّ إليه فيه لفظٌ، سواء عُبِّرَ عنه بلفظه وحده: كضَرْبِ كلمة، وسوف كلمة، أو عُبِّرَ عنه بلفظه مع غيره كلفظة ضَرْبٍ، ولفظة سوف، أو عُبِّرَ عنه بلفظ آخر كالفعل الماضي وحرف التنفيس» انظر الحاشية ٢/٢٧٣.

وعَلَّقَ على هذا الأمير بقوله: «الغلط من حيثُ عُمُومُ الإسناد وإطلاق المقيد خطأ، فَسَقَطَ ما في الشمني» انظر الحاشية ٢/١٨٥.

(٥) أي: الحرف والفعل لَا يُسْتَدُّ إِلَيْهِمَا لَا بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِمَا، وَلَا بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهُمَا.

لأن هذه الأشياء لا تستحق إعراباً مخصوصاً؛ فالأختصار^(١) عليها على هذا القدر لا يُعلمُ به مَوْقِعُها من الإعراب.

وإن كان المبحوث فيه مفعولاً عَيْنَ نَوْعِهِ، فقيل: مفعولٌ مطلق، أو مفعولٌ به، أو لأجله، أو مَعَهُ، أو فِيهِ.

وَجَرَى أَصْطِلَاحُهُمْ عَلَى أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: مفعولٌ، وَأُطْلِقَ لَمْ يُرْذَ إِلَّا الْمَفْعُولُ بِهِ، لَمَّا^(٢) كَانَ أَكْثَرُ الْمَفَاعِيلِ دَوْرًا فِي الْكَلَامِ خَفَفُوا أَسْمَهُ؛ وَإِنَّمَا كَانَ حَقُّ ذَلِكَ أَلَّا يَصْدُقَ إِلَّا عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ؛ وَلَكِنَّهُمْ لَا يَطْلُقُونَ عَلَى ذَلِكَ^(٣) أَسْمَ الْمَفْعُولِ إِلَّا مَقِيداً بِقَيْدِ الْإِطْلَاقِ.

- وَإِنْ عُيِّنَ الْمَفْعُولُ فِيهِ - فقيل: ظرفٌ زمانٌ أو مكانٌ - فَحَسَنَ^(٤)، وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ مُتَعَلِّقِهِ كَمَا فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ الَّذِي لَهُ^(٥) مُتَعَلِّقٌ. وَإِنْ كَانَ الْمَفْعُولُ بِهِ مُتَعَدِّداً عَيَّنْتَ كُلَّ وَاحِدٍ فَقُلْتَ: مفعولٌ أَوَّلٌ، أو ثَانٍ، أو ثَالِثٌ.

- وَبِئْسَ أَنْ يُعَيَّنَ^(٦) الْمُبْتَدِئُ نَوْعَ الْفِعْلِ، فيقول: فعلٌ ماضٍ، أو فعلٌ

(١) في م/٤ «فالأختصار».

(٢) هذا بيان لعلة اصطلاحهم على إطلاق المفعول وإرادة المفعول به عندما يكون من غير قيد.

(٣) أي: على المفعول المطلق.

(٤) نقل الدسوقي عن الدماميني قوله: «... أي: لأنه يترتب على تعيينه فائدة، وهي البحث في كونه مختصاً أو غير مختص، بتقدير كونه ظرف مكان، فمع الاختصاص يُنْظَرُ هل هو من الألفاظ التي تَسَامَحُوا فِي أَنْتِصَابِهَا عَلَى أَنَّهَا ظَرْفُ مَكَانٍ مَعَ اخْتِصَاصِهَا أَوْ لَا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُخْتَصٍّ أَي: مَبْهُمًا فَلَا كَلَامَ، وَكَذَا إِنْ كَانَ ظَرْفُ زَمَانٍ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى الْبَحْثِ فِي الْمَخْصَصِ لِأَنْتِصَابِهِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ. اهـ. دماميني الحاشية ٢/٢٩١.

(٥) ما لم يكن زائداً أو شبيهاً بالزائد فلا مُتَعَلِّقَ لَهُ، وكذا حكم ما جاء في باب الاستثناء: خلا، عدا، حاشا.

(٦) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «أَنْ تُعَيَّنَ لِلْمُبْتَدِئِ نَوْعَ الْفِعْلِ فَتَقُولَ».

مضارع، أو فعل^(١) أمر.

- وتقول في نحو «تَلْطَى»^(٢): فعل مضارع أضله تَلْطَى.

- وتقول في الماضي: مبني على الفتح، وفي الأمر: مبني على ما يُجْزَمُ به مضارعُه.

- وفي نحو «يَرِيصَنَّ»^(٣): مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث.

- وفي نحو «لِيُبْدَنَّ»^(٤): مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد.

- وتقول في المضارع المُعْرَب: مرفوعٌ لحلوله مَحَلَّ الأسم^(٥)، وتقول: منصوبٌ بكذا^(٦)، أو بإضمار^(٧) «أَنْ»، أو مجزومٌ بكذا، ويبيِّن علامة الرفع والنَّصْب والجزم.

- وإن كان الفعل ناقصاً نصَّ عليه، فقال مثلاً: كان: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، يرفع

(١) «أو فعل أمر» غير مثبت في م/٣.

(٢) نقل الدسوقي عن الدماميني قوله: «يعني من نحو: «نَارًا تَلْطَى» [الليل ١٤/٩٢]، وأما في مثل قولك: «تَلْطَى النَّارُ» يحتمل أن يكون ماضياً حُذِفَتْ منه علامة التانيث لإسناد الفعل إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي، ويحتمل أن يكون مضارعاً. هـ دماميني» انظر الحاشية ٢/٢٩١. ويأتي الحديث عند المصنّف فيه. وانظر حاشية الأمير ٢/١٨٥.

(٣) سورة البقرة ٢/٢٢٨، وتقدّمت، انظر زيادة الباء ٢/١٧٧.

(٤) سورة الهمزة ٤/١٠٤، وتقدّمت. انظر الجملة المُجَابَ بها القَسَمُ ٥/١٢٨.

(٥) أخذ هنا بتعبير أهل البصرة، وهو عند الكوفيين مرفوع لتجرّده عن النَّاصِب والجازم. وتقدّم هذا في التاسع من الباب السادس.

(٦) إذا كان النَّاصِب حرفاً ظاهراً.

(٧) إذا كان ذلك بعد لام التعليل أو لام الجحود أو غيرهما مما تضمّر بعده «أَنْ» وجوباً أو جوازاً.

الأسم وينصب الخبر.

- وإن كان المَعْرَبَ حالاً في غير مَحَلِّهِ عُيِّنَ ذلك، فقليل في «قائم» مثلاً من نحو «قائم زيد»: خبرٌ مُقَدَّمٌ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ فَارَقَ مَوْضِعَهُ الْأَصْلِيَّ^(١)، وَلِيَتَطَلَّبَ مَبْتَدَأُهُ.

وفي نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾^(٢): الذين: مفعولٌ مُقَدَّمٌ، لِيَتَطَلَّبَ فَاعِلُهُ.

وإن كان الخبرٌ مثلاً غير مقصود لذاته قليل: خَبَرٌ مُوْطِئٌ^(٣)؛ لِيُعْلَمَ أَنَّ المقصودَ ما بعده، كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ بِجَهْلُونَ﴾^(٤)، وقوله^(٥):

كَفَىٰ بِجَنَسِي نُحُولًا أَنَّنِي رَجُلٌ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي
ولهذا^(٦) أُعِيدَ الضمير^(٧) بعد «قوم» و«رَجُلٌ» إلى ما قَبْلَهُمَا^(٨) لا إِلَيْهِمَا. ومثله
الْحَالُ الْمُوْطِئَةُ في نحو^(٩): ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾.

(١) الواو غير مثبتة في م/٤.

(٢) تمة الآية: ﴿... يَصْرُفُونَ رُءُوسَهُمْ وَأَدْبِرْهُمْ وَذُفُّوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ سورة الأنفال ٨/٥٠.

(٣) أي مُمَهِّدٌ لِبَيَانِ يَأْتِي بعده.

(٤) أول الآية: ﴿أَلَيْسَ لَكُمُ لِلْإِنسَانِ إِشْرَاقٌ﴾ سورة النمل ٢٧/٥٥.

(٥) قائله المتنبّي، وتقدّم في زيادة الباء. انظر ١٦٦/٢.

وأنني رجل: فاعل، وزاد الباء في مفعول «كفى».

(٦) يسبب إرادة التوطئة.

(٧) أعيد الضمير في «تجهلون»، وفي «مخاطبتي».

(٨) أعاد الضمير في «تجهلون» إلى «أنتم»، وفي «مخاطبتي» إلى الضمير المتقدم في «أنني»،

ولو أراد ما قبلهما لقال: يجهلون، ولولا مخاطبتي إياه، بالغيبة فيهما.

(٩) تمة الآية: ﴿... لَكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ سورة يوسف ١٢/٢.

استشهاد المصنّف بالآية على جعل «قرآنًا» حالاً مُوْطِئَةً؛ إذ المراد ما بعد هذه الحال وهو قوله: «عريباً».

وإن كان المبحوث فيه حرفاً يَبَيِّنُ نَوْعَهُ، ومعناه، وَعَمَلُهُ، إن كان عاملاً، فقال مثلاً: إن: حرف توكيدٍ ينصبُ الأسمَ وَيَرْفَعُ الحَبَرَ، «لن»: حرف نفيٍ ونصبٍ وأستقبال، «لم»: حرف نفيٍ يَجْزِمُ المضارعَ، وَيَقْلِبُهُ ماضياً.

ثم بعد الكلام على المفرداتِ يَتَكَلَّمُ عن^(١) الجُمْلِ؛ أَلْهَا مَحَلُّ من الإعراب^(٢) أو لا؟.

* * *

فصل

وَأَوَّلُ ما يَخْتَرِزُ^(٣) منه المُبْتَدِئُ في صناعة الإعراب ثلاثة أمور:

أَحَدُها: أَنْ يَلْتَبَسَ عليه الأَصْلِيُّ بالرَّائِدِ، ومثاله أَنَّهُ إِذَا سَمِعَ أَنَّ «أَل»^(٤) من علامات الأسمِ، وَأَنَّ أَحْرَفَ «تَأَيَّتْ» من علامات المضارع، وَأَنَّ تاءَ الخطاب من علامات الماضي، وَأَنَّ الواوَ والفاءَ من أَحْرَفِ العَطْفِ، وَأَنَّ الباءَ واللامَ من أَحْرَفِ الجَرِّ، وَأَنَّ فِعْلٌ ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ مضمومٌ الأوَّلِ، سَبَقَ^(٥) إلى وَهْمِهِ أَنَّ

= وذكروا في إعراب «قرآنًا» ثلاثة أوجه: أولها: أَنَّهُ بَدَلٌ من ضمير «أُنزلناه». الثاني: أَنَّهُ حال مَوْطئة منه، الثالث: أَنَّهُ مفعول به، والضمير في «أُنزلناه» ضمير المصدر.

وأما «عريباً» فهو نعت لـ «قرآنًا»، وجوز أبو البقاء أن يكون حالاً من الضمير في «قرآنًا»... ومثله عند مكِّي.

انظر الدر ٤/١٥٠، والتبيان للعكبري/٧٢٠، ومشكل إعراب القرآن ١/٤١٨.

(١) في م/٤ «على»، وقد أثبت على هذا الشيخ محمد.

(٢) لفظ «الإعراب» غير مثبت في م/١ و٤.

(٣) أي: يَتَنَبَّهُ له، ويَتَّبَعُ عنه.

(٤) في م/٥ «أن الخطاب». كذا!

(٥) هذا خبر قوله من قبل: «ومثاله: أَنَّهُ إِذَا سَمِعَ...».

«أَلْفَيْتُ» و«أَلْهَيْتُ»^(١) أَسْمَانُ^(٢)، وَأَنْ «أَكْرَمْتُ» و«تَعَلَّمْتُ» مُضَارِعَانِ، وَأَنْ «وَعَظْتُ» و«فَسَخَّ» عَاطِفَانِ^(٣) وَمَعْطُوفَانِ، وَأَنْ نَحْوُ «بَيْتٍ»، وَ«بَيْنَ» وَ«لَهُوَ» وَ«لَعِبَ» كُلُّ مِنْهَا جَارٌ^(٤) وَمَجْرُورٌ، وَأَنْ نَحْوُ: «أَدْحَرِجُ» مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ^(٥).
وَقَدْ سَمِعْتُ مَنْ يُعَرِّبُ «أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ»^(٦) مُبْتَدَأً وَخَبَرًا^(٧)، فَظَنَّهُمَا^(٨) مِثْلَ قَوْلِكَ: «الْمَنْطَلِقُ زَيْدٌ».

- (١) جَاءَ عِنْدَ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ «أَلْهَيْتُ» بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ، وَمِثْلُهُ عِنْدَ مَبَارِكٍ، وَفِي الْمَخْطُوطَاتِ «أَلْهَيْتُ» بِالْيَاءِ الْمُثْنَةِ مَا عَدَا الثَّالِثَةَ، فَقَدْ جَاءَ فِيهَا بِالْبَاءِ، وَمِثْلُهُ فِي مَتْنِ حَاشِيَةِ الْأَمِيرِ. وَنَصُّ مَتْنِ حَاشِيَةِ الدَّسُوقِيِّ بِالْيَاءِ «أَلْهَيْتُ».
- (٢) سَبَقَ إِلَى وَهْمِهِ هَذَا لَوْجُودُ «أَلٍ» فِي أَوَّلِهِمَا، فَتَوَهَّمُ أَنَّهُمَا أَسْمَانُ مُعَرَّفَانِ، وَغَابَ عَنْهُ أَنَّ «أَلٍ» الْمَعْرُوفَةُ زَائِدَةٌ. وَهَمَا فِي الْفَعْلَيْنِ أَصْلٌ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْإِلْفَاءِ وَالْإِلْهَاءِ.
- (٣) لَظَنَّهُ أَنَّ الْوَاوَ وَالْفَاءَ هُنَا مِنْ أَحْرَفِ الْعُطْفِ، وَلَيْسَا بِأَصْلٍ.
- (٤) لِأَعْتِقَادِهِ أَنَّ أَوَائِلَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ حُرُوفُ جَرٍّ، وَلَيْسَتْ مِنْ أَصْلِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ.
- (٥) وَذَلِكَ لِضَمِّ أَوَّلِهِ.
- (٦) سُورَةُ التَّكَاثُرِ ١/١٠٢.

(٧) قَالَ الدِّمَامِينِيُّ: «لَا عَيْبَ عَلَى هَذَا الْمُعَرِّبِ إِلَّا إِذَا صَرَّحَ بِأَنَّ «أَلْهَاكُمُ» نَفْسَهُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ، وَأَمَّا إِذَا أُطْلِقَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَعْينَ فَيَجُوزُ أَنْ يَحْتَمَلَ كَلَامُهُ عَلَى أَنَّ «التَّكَاثُرَ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَ«أَلْهَاكُمُ» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ فِي تَجْوِيزِ تَقْدِيمِ مِثْلِ هَذَا الْخَبَرِ وَإِنْ وَقَعَ الْأَشْتِبَاهُ بَيْنَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفَعْلِيَّةِ، وَلَعَلَّ الْمَصْنُفَ قَامَتْ عِنْدَهُ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْمُعَرِّبَ قَصَدَ أَنَّ «أَلْهَاكُمُ» مُبْتَدَأٌ، وَ«التَّكَاثُرَ» خَبَرُهُ».

انْظُرْ حَاشِيَةَ الشُّمْنِيِّ ٢/٢٧٣.

وَذَكَرَ مُلَخَّصُ هَذَا فِي حَاشِيَةِ الْأَمِيرِ ٢/١٨٥، وَزَادَ عَنِ الدِّمَامِينِيِّ «وَسَأَلْنِي بَعْضُ النَّاسِ أَلْ هُنَا جَنْسِيَّةٌ أَمْ عَهْدِيَّةٌ؟».

(٨) فِي م/٥ «ظَنَّهُمَا».

ونظيرُ هذا الوهم قراءةٌ كثيرٍ من العوامِ ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾^(١) ﴿أَلْهَكُمْ
الْكَافُورُ﴾^(٢) بحذف الألف^(٣) كما تحذف في أول السورة في الوصل فيقال:
﴿لَجِيْرٌ﴾^(٤)، ﴿الْقَارِعَةُ﴾^(٥).

وذكر لي عن رجلٍ كبيرٍ من الفقهاء ممن يُقرئ^(٦) عِلْمَ العربيةِ أَنَّهُ أَسْتَشْكَلَ قولَ
الشريف المرتضى^{(٧)(٨)}:

أَبَيْتُ رِيَانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَبَيْتُ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ

- (١) الآية الأولى من سورة القارعة ١١/١٠١، وهي آخرها.
- (٢) والآية الثانية من سورة التكاثر ١/١٠٢، وهي أولها.
- وما ذكره على أَنَّهُ وهمٌ ليس بوهم، وإنما هذا هو الحال عند الوصل.
- (٣) أي تحذف همزة «ألهاكم» وتُلْقَى حركتها على الحرف الذي قبلها.
- (٤) سورة العادية ﴿إِنَّ رَحْمَتَ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ ١١/١٠٠.
- (٥) سورة القارعة ١/١٠١ والحذف إنما وقع لالتقاء الساكنين، ولا بُدَّ من كسر التنوين.
- (٦) يقرئ: كذا في م/١ و٢ و٥، وفي ٣ و٤ «يقرأ». ومثله عند الشيخ محمد، ومبارك ومتن حاشية الدسوقي وحاشية الأمير.
- (٧) في م/٥ «الرضي» قلت: وهو الصواب.
- (٨) ذكر البغدادي، أَن هذا البيت للشريف الموسوي الرضي لا المرتضى كما هو في نسخ المتن، وهو من تحريف الكتّاب. قلت: ورواية ديوان الرضي: أَهْوَنَ عليك. وروايته في الجمع:

أَهْوَنَ عَلَيَّ إِذَا أَمْتَلَاتُ مِنَ الْكَرَى أَنِّي أَبَيْتُ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ
أَبَيْتُ: الهمزة للاستفهام التوبيخي، وتبييت: مضارع مرفوع، وفاعله: أنت، والتاء الأولى
حرف المضارعة مثل: أَتَقَوْمُ.

رِيَّان: خبر «تبييت»، والريَّان: المكثفي من شرب الماء. وأراد بالجفون العيون، فهو من ذكر
الجزء وإرادة الكل.

أَبَيْتُ: منصوبٌ بأنَّ مضمرةً بعد الواو. والملسوع: الذي لسعته أفعى أو غيرها، والمعنى:
أَيكون منك مبيتٌ وأنت رِيَّان الجفون، وأبيتُ منك على هذه الحالة.

وقال: كيف صَمَّ التاء من «تَيْت» وهي للمخاطب لا للمتكلِّم^(١)؟ وفتحها من «أَيْت» وهو للمتكلِّم لا للمخاطب؟.

فبيَّنت للحاكي أنَّ الفعلين مضارعان، وأنَّ التاء فيهما لامُ الكلمة^(٢)، وأنَّ الخطاب في الأوَّل^(٣) مستفادٌ من تاء المضارعة^(٤)، والتكلُّم في الثاني^(٥) مستفادٌ من الهمزة، والأوَّل مرفوعٌ لحلوله محلَّ الأسم^(٦)، والثاني منصوبٌ بـ «أَنَّ» مضمرةٌ بعد واوِ المصاحبة^(٧) على حدِّ قولِ الحطيئة^(٨).

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

= والشريف الرضي: هو أبو الحسن محمد بن الطاهر... بن جعفر الصادق... بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، كان من أشعر الطالبين، صَنَّفَ كتاباً في معاني القرآن، وله كتاب في «مجازات القرآن» ولادته سنة ٣٥٩هـ، ووفاته سنة ست وأربعمئة ببغداد.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣١/٨، والهمع ٥/٥٧، «بعض المولدين»، وشرح الأشموني ٣٠٢/٢، البحر المحيط ١/١٤٢، والرواية فيه: «أَيْت... وأَيْت»، الدر المصون ١/١٧٧، ديوان الشريف الرضي ١/٦٥٢، الارتشاف/١٦٧٨، ٢٠٦٦، والمساعد ٣/٩١.

(١) سقط هذا اللفظ من م/٣.

(٢) فهما من «بات»، والتاء فيهما أصل.

(٣) في قوله: «أَيْت».

(٤) فالهمزة للاستفهام الإنكاري، وتبيَّت: فعل مضارع، والتاء في أوَّلِهِ من أحرف «نأتي»، وأستفِيدت دلالة المضارع من هذه التاء، وكذا دلالة الخطاب.

(٥) في الفعل «أَيْت».

(٦) كذا عند البصريين، وهو مرفوعٌ عند أهل الكوفة لأنَّه لم يدخل عليه ناصب أو جازم.

(٧) وقد سبق بالأسفهام، فوقع في جوابه.

(٨) البيت من قصيدة للحطيئة يعاتب بها الزَّبرقان بن بدر، ويمدح أبين عمَّه بغض بن عامر من بني أئفَّ الناقة.

ورواية الديوان:

أَلَمْ أَكُ مُسْلِمًا فَيَكُونُ بَيْنِي...

وحكى العسكري^(١) في كتاب التصحيح^(٢) أنه قيل لبعضهم^(٣): «ما فعل أبوك بحماره؟»، فقال: «باعه». فقيل له: لِمَ قُلْتَ: باعه؟ قال: فلمَ قُلْتَ أنت: بحماره؟ فقال له: أنا جَرَزْتُهُ بالبَاء، فقال: فلمَ تَجَرُّ بِأُوك وبائي لا تَجُرُّ.

ومثله من القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر التاريخي^(٤) في^(٥) «أخبار النحويين» أن رجلاً قال لِسَمَّاكِ بالبصرة: بكم هذه السَّمَكَةُ؟ فقال: بدرهمان، فضحك الرَّجُلُ، فقال السَّمَاكُ: أنت أَخْمَقُ؛ سمعتُ سيويوه يقول: ثمنها درهمان.

وقلت يوماً: تردُّ الجملةُ الأسميَّةُ الحاليَّةُ بغير واو في فصيح الكلام، خلافاً

= والشاهد فيه نَصْبُ «ويكون»، قال الأعلام: «الشاهد فيه نصب «يكون» بإضمار «أن» على تأويل الأسم في الأول: والتقدير: ألم يقع أن أكون جاركم ويكون بيني وبينكم المودة. قال السيوطي: «فيه نصب المضارع بأن مقدَّرة بعد الواو لوقوعه بعد الاستفهام». انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣٤/٨، وشرح السيوطي/ ٩٥٠، وشرح الأشموني ٣٠٢/٢، والكتاب ٤٢٤/١، والهمع ١٢٧/٤، والعيني ٤١٧/٤، والمقتضب ٢٧/٢، وشذور الذهب/ ٣١٢، وشرح التسهيل لأبن مالك ٣٧/٤، والديوان/ ٩٨، والآرتشاف/ ١٦٧٩، والبحر المحيط ٣/٣٧٥، وشرح الكافية الشافية/ ١٥٤٩، والأصول ٢/١٥٥، والمساعد ٩٢/٣، وشرح اللمع/ ٣٦٢، وشرح ابن عقيل ١٦/٤، والدر المصون ٢/٤٤٥.

(١) هو الحسن بن عبدالله بن سعيد بن إسماعيل العسكري، فقيه أديب، وُلِدَ في عسكر مكرم من كور الأهواز، وانتقل إلى بغداد، وتجوّل في البصرة وأصفهان، وُلِدَ عام ٢٩٣هـ، وتوفي عام ٢٨٣هـ، وله مؤلفات منها: الزواجر والمواعظ، والحكم والأمثال، وغيرهما. انظر وفيات الأعيان ١/١٣٠، ونزهة الألباء/ ٣٧٩، وإنباه الرواة ١/٣١٣.

(٢) هو «شرح ما يقع فيه التصحيح والتعريف».

(٣) انظر فيه ص/ ٢٠٢.

(٤) هو أبو بكر محمد بن عبد الملك التاريخي السَّرَّاج من أهل بغداد، كان فاضلاً أديباً، حسن الأخبار، مليح الروايات، ولُقِّبَ بالتاريخي لأنه كان يُعْنَى بالتواريخ وجمعها. انظر الأنساب ١/٤٤٢.

(٥) في المطبوع: «في كتاب» ولفظ «كتاب» غير مثبت في المخطوطات.

للمخشري كقوله تعالى^(١): «وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ». فقال بعض من حَضَرَ: هذه الواو في أولها^(٢).

وقلت يوماً: الفقهاء يَلْحَنُونَ في قولهم^(٣): «البائع» بغير همز، فقال قائل: فقد قال الله تعالى^(٤): «فَبَايَعَهُنَّ».

وقال الطبري في قوله تعالى^(٥): «أَتُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ»: إِنَّ «تُمَّ» بمعنى هنالك.

- (١) سورة الزمر ٣٩/٦٠، وتقدّمت، انظر ما سبق «ما يحتاج إلى رابط» ٦١٠/٥.
- وتعقب المصنّف الزمخشري في الموضع المحال عليه، فقد زعم أنها في الآية الأصل فيها أن يكون الرابط الواو، وأمّا ما جاء والرابط فيه الضمير وحده فهو عنده شاذ، وتعقبه المصنّف. ومن قبله شيخه أبو حَيَّان في البحر.
- انظر المُفَصَّل/٦٤، وشرح المُفَصَّل ٦٥/٢، ٦٦، والشمي فيما تقدّم ١٩٠/٢، وانظر البحر المحيط ١٦٣/١ في حديثه في آية سورة البقرة ٣٦/٢ وغيرها.
- وذكر في الكشاف ٣٨/٣ أن الجملة حالية «وجوههم مسودة» ولم يذكر في الرابط شيئاً.
- (٢) ظن أن الواو في «وجوههم» واو الحال، وليست من أصل الكلمة «وجه»، ويبدو أنه كان في ذلك الزمان من يخطئ في الظاهر من الإعراب كما نخطئ في هذا الزمان أو يزيد!
- (٣) لأنَّ أَسْمَ الفاعل من الأجوف مثل: «باع» يجتمع فيه بعد الإعلال عندما يُضَاعُ على وزن فاعل ألفان: الأولى ألف فاعل، زائدة، والثانية حرف الألف المُعَلُّ عن واو أو ياء فيصبح «باع» كذا، فتُغَلَّبُ الثانية همزة فيصبح: بائع.
- (٤) الآية: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعَنَّكَ عَلَى أَنْ لَا يَشْرَكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئاً وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْكُلْنَ بِمَهْنَتَيْنِ يَفْتَرِيَهُ بَيْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَأَرْسُلِهِنَّ وَلَا يَعْيِبَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايَعَهُنَّ وَأَسْتَغْفِرَ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» سورة الممتحنة ١٢/٦٠.
- وقد أكتسب على المعترض أَسْمُ الفاعل في: البائع - البائع، وفعل الأمر في بائع، فالأولى تُعَلُّ، وفي فعل الأمر تبقى على ما كانت فهي من: بائع.
- (٥) سورة يونس ٥١/١٠، وتقدّمت في «ثم»، انظر ٣٣٣/٢، وتقدّم اعتراض المصنّف على الطبري. وانظر تفسير الطبري ٨٥/١١، وتعقيب ابن عطية في المحرر ١٦٣/٧، وتعقيب أبي حَيَّان في البحر ١٦٧/٥، وانظر القرطبي ٣٥١/٨، وأستوفيت الحديث في المسألة فيما سبق.

وقال جماعة من المُعربين في قوله تعالى^(١): ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ في قراءة ابن عامر وأبي بكر^(٢) بنون واحدة: «إِنَّ الفعل ماضٍ»، ولو كان كذلك لكان آخِزُهُ مفتوحاً^(٣)، و«المؤمنين» مرفوعاً^(٤).
فإن قيل: سكنت الياء^(٥) للتخفيف كقوله^(٦):

هُوَ الْخَلِيفَةُ فَأَرْضُوا مَا رَضِي لَكُمْ [مَاضِي الْعَزِيمَةِ مَا فِي حُكْمِهِ جَنْفٌ]

- (١) سورة الأنبياء ٨٨/٢١، وسبق الحديث في هذه القراءة، انظر ما سبق، في هذا الجزء الجهة الرابعة. «تنبيه» بعد قوله: الثالث عشر.
وقد ذكرت القراءة وقراءها، وأحلت في تفصيل مناقشتها على كتابي معجم القراءات.
(٢) هو أبو بكر شعبة الراوية الثاني عن عاصم.
(٣) وقد جاء في القراءة ساكن الياء.
(٤) ولكانت صورتها: نُجِّي المؤمنون، والقراءة ليست كذلك.
(٥) أي: في «نُجِّي» على قراءة ابن عامر وعاصم.
(٦) قائله جرير، وهو من قصيدة مدح بها يزيد بن عبد الملك، وهجا أكل المهلب.
وما أثبتته بين معقوفين وجدته على هامش م/١، ومثله مثبت عند البغدادي.
وذكر البغدادي أنه وجد في نسختين صحيحتين من ديوانه قوله:
هو الخليفة فأرضوا ما قضى لكم بالحق تصدع ما في قوله جَنْفٌ
وكذا جاء مثبتاً في ديوانه المطبوع، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.
وعلى رواية «رضي» يسكون الياء يكون الإسكان للتخفيف، وذكر ابن عصفور البيت في الضرائر، وأن حذف الفتحة من آخر الفعل الماضي للتخفيف، ثم قال: «وحذفها من الفعل المعتل اللام أحسن من حذفها من آخر الصحيح اللام...»، وذكر البيت.
والجَنْفُ: المَيْلُ عن الحق.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٦/٨، والضرائر/٨٨، والمحتسب ١/١٤١، والكشاف ١/٣٠٣، والبحر المحيط ٣٣٧/٢، والقرطبي ٣٦٩/٣، والديوان/٣٩٠، والدر المصون ١/٦٦٥.

وأَقِيمَ ضميرُ المَصْدَرِ مقامَ الفاعل . قلنا : الإسكانُ ضرورة^(١) ، وإقامة غير^(٢) المفعولِ به^(٣) مقامه مع وجوده^(٤) ممتنعةٌ ، بل إقامة ضميرِ المَصْدَرِ ممتنعةٌ ، ولو كان وَحْدَهُ^(٥) ؛ لآثَةُ مُبْنِهِمْ .

ومما يشتبهُ نحو : «تَوَلَّوْا» بعد الجازمِ والتَّاصِبِ ، والقرائنُ تبينُ ، فهو في نحو : «فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ»^(٦) : ماضٍ ، وفي نحو : «وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ»^(٧) ، «فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ»^(٨) : مضارع^(٩) . وقوله تعالى : «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْرِ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْرِ وَالْعُدُونِ»^(١٠)

(١) كذا حكمه في البيت ، ولو قال : رضي ، بفتح آخره لكُسِرَ الوزن ، وليس في القراءة ضرورة ؛ فلا تُقَاسَ على ما في البيت .

(٢) ذكر هذا من قبل في الباب الخامس : الجهة الرابعة ، قال : «ف قيل : الفعل ماضٍ مبني للمفعول [أي في القراءة] ، وفيه ضَعْفٌ من جهات : إسكان آخر الماضي ، وإنابة المصدر مع أنه مفهوم من الفعل ، وإنابة غير المفعول به مع وجوده» .

(٣) أي : نُجِّي النجاء أي : نجى هو .

(٤) مع وجود المفعول به وهو «المؤمنين» .

(٥) وذلك إذا لم يكن في الكلام مفعول به ، فكيف يصح مجيئه في مقام المفعول به نائباً عن الفاعل مع وجود المفعول به .

(٦) تنمة الآية : «... لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ» سورة التوبة ١٢٩/٩ .

(٧) تنمة الآية : «... عَذَابٌ يَوْمَ كِبِيرٍ» سورة هود ٣/١١ .

(٨) الآية : «قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ» سورة النور ٥٤/٢٤ .

(٩) التقدير في الآيتين : وإن تتولَّوا ، فإن تتولَّوا ، فهو فيهما للخطاب ، ودخل عليه الشرط فحذف النون ، والتاء الأولى محذوفة للتخفيف ، والأصل : تتولَّون .

(١٠) سورة المائدة ٢/٥ ، وتقدَّمت ، انظر ما سبق ٢١٨/١ .

الْأَوَّلُ أَمْرٌ، والثاني مضارع؛ لِأَنَّ النَّهْيَ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْأَمْرِ^(١).
و«تَلَطَّى» فِي ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾^(٢) مضارع، وَإِلَّا لَقِيلَ^(٣): تَلَطَّتْ، وَكَذَا
«تَمَّتْ» مِنْ قَوْلِهِ^(٤):

تَمَّتْ أِبْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا [وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رِبْعَةٍ أَوْ مَضْرٍ]
وَوَهْمَ ابْنِ مَالِكٍ فَجَعَلَهُ^(٥) ماضياً مِنْ بَابِ^(٦):
[فَلَا مُرْتَنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا] وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

(١) أَرَادَ الْمَوْضِعَ الثَّانِي، وَأَصْلُهُ: وَلَا تَتَعَاوَنَا، فَحَذَفَتْ إِحْدَى التَّائِينَ، فَبَدَتْ صَوْرَتُهُمَا
وَاحِدَةً، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِالنَّهْيِ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي بِ «لَا».

(٢) سُورَةُ اللَّيْلِ ٩٢/١٤، وَتَقَدَّمَ، انْظُرْ مَا سَبَقَ آخِرَ الْجَهَةِ الْخَامِسَةِ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ السَّادِسِ
ص/١٧١.

وَسَبَقَ حَدِيثُهُ فِيمَا ذَكَرَهُ هُنَا مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ الْمَاضِي لَقَالَ «تَلَطَّطْتُ».

(٣) فِي م/٣ وَ «قِيلَ».

(٤) تَقَدَّمَ هَذَا الْبَيْتُ فِي آخِرِ الْجَهَةِ الْخَامِسَةِ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ انْظُرْ ص/١٧٢، وَقَائِلُهُ لَبِيدٌ، وَهُوَ مِنْ
أَبْيَاتِ قَالِهَا لِأَبْنَتِهِ عِنْدَمَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ، وَذَكَرَ الْمَصْنُفُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ أَصْلُهُ: تَمَّتْ.
فَأَنْظُرِ الْحَدِيثَ فِيهِ فِيمَا سَبَقَ. وَانْظُرْ شَرْحَ التَّسْهِيلِ لِأَبْنِ مَالِكٍ ١١/٢.

(٥) أَيِ: تَمَّتْ.

(٦) تَقَدَّمَ الْبَيْتُ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ أُمُورٍ أَشْتَهَرَتْ بَيْنَ الْمُعَرِّبِينَ: الثَّانِي عَشَرَ، انْظُرْ ص/٥٦٠.
وَقَائِلُهُ: عَامِرُ بْنُ جُوَيْنٍ الطَّائِي.

وَذَكَرَهُ مِنْ قَبْلُ شَاهِدًا لِأَبْنِ كَيْسَانَ؛ فَقَدْ أَبَاحَ تَذْكِيرَ الْفِعْلِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ مِنْ غَيْرِ
ضُرُورَةٍ مَعَ أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى مُؤَنَّثٍ سَابِقٍ.

وَانْظُرْ حَدِيثَ أَبْنِ مَالِكٍ فِي الْبَيْتِ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ١١١/٢ - ١١٢ قَالَ:

«... وَأَحْتَرِزْتُ بِقَوْلِي: وَلَا تَحْذِفْ غَالِبًا [أَيِ: التَّاءَ] مِنْ نَحْوِ قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ: قَالَ

فَلَانَةَ، وَذَهَبَ فَلَانَةَ، حَكَاهُمَا سَبِيوهُ، وَعَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ جَاءَ قَوْلُ لَبِيدٍ:

تَمَّتْ أِبْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رِبْعَةٍ أَوْ مَضْرٍ

وهذا حَمَلَ على الضَّرورة^(١) من غير ضَرورة.

ومما يلتبس على المبتدئ أن يقول في نحو: «مررت بقاض»: إن الكسرة علامة الجر، حتى إن بعضهم يستشكل قوله تعالى: ﴿لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾^(٢). وقد سألتني بعضهم عن ذلك فقال: «كيف عَطَفَ المرفوع^(٣) على المجرور؟»^(٤). فقلت: فَمَا أَستشكلت ورود الفاعل مجروراً^(٥)، وبينت له أن الأصل «زاني» بياء مضمومة، ثم حُذِفَت الضمة للاستثقال، ثم حُذِفَت الياء لالتقاء ساكنة هي والتنوين^(٦)، فيقال فيه: فاعل، وعلامة رَفْعِهِ ضمة مقدرة على الياء المحذوفة.

= لأن الإسناد إلى المثنى كالإسناد إلى المفرد بلا خلاف، وأحترزت أيضاً من حذف بعض الشعراء التاء في المُسند إلى ضمير المؤنث كقول الشاعر:

فلا مُرْنةً وَدَقْتُ وَدَقْتُهَا...

(١) قال الشمني: «لأن حذف التاء من الماضي المُسند إلى ضمير مؤنث حقيقي، أو إلى ضمير مؤنث غير حقيقي لضرورة الشعر، ولا ضرورة تدعو إلى جعل «تمنى» في البيت كذلك؛ لجواز جعله مضارعاً محذوفاً منه إحدى التاءين» الحاشية ٢/ ٢٧٤.

(٢) الآية: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة النور ٢٤/٣.

(٣) وهو «مُشْرِكٌ».

(٤) وهو «زَانٍ».

(٥) قال الشمني: «أي: فإن «زَانٍ» فاعل «ينكحها»، وفي آخره كسرة، وكأن هذا السائل من عدم الفطنة بحيث لا يعرف الفاعل في الكلام لكونه مما يُذَرَكُ بالقل، وهو إنما يعرف ما يُذَرَكُ بالبحس كالمرفوع والمجرور المُذَرَكَيْنِ بحاسة السمع» انظر الحاشية ٢/ ٢٧٤.

(٦) قلت: كيف تُحذَفُ الضمة ويبقى التنوين؟ هذا ليس بالصواب، ولا هو بالقول المحكم، وكان الأولى به أن يُحَكِّمَ النص بأن الأصل: الزاني، ثم حُذِفَت الضمة للاستثقال، فصار: الزاني، بياء ساكنة، فإذا جَرَدَ من «أل» وصار نكرة سقطت الياء =

ويُقال في نحو: «مررتُ بقاضٍ» جازٌّ ومجرور، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ المحذوفة.

وفي نحو: ﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيْالٍ عَشْرِ﴾^(١): والفَجْرُ: جازٌّ^(٢) ومجرور، «وليلٍ» عاطف^(٣) ومعطوف، وعلامةُ جرِّه فتحةٌ^(٤) مُقدَّرةٌ على الياءِ المحذوفة، وإنما قُدِّرَتِ الفتحةُ مع خِفَّتِها لنيابتها عن الكسرة، ونائبُ الثقلِ ثَقِيلٌ؛ ولهذا^(٥) حُذِفَتِ الواوُ في «يَهَبُ» كما حُذِفَتِ في «يَعِدُّ»، ولم تُحذفْ في «يُوجَلُّ»؛ لأنَّ فتحةَ ليست نائبةً عن الكسرة، لأنَّ ماضِيه «وَجَلَّ» بالكسر، فقياسُ مضارعِهِ الفتحُ^(٦)، وماضيهِما^(٧) «فَعَلَّ» بالفتح، فقياسُ مضارعِهِما^(٨) الكسرُ، وقد جاء «يَعِدُّ» على ذلك، وأمَّا «يَهَبُ» فَإِنَّ الفتحةَ^(٩) فيه عارضةٌ لحرفِ الحَلَقِ.

= لألتقاها ساكنةً مع تنوينِ التكثير، وصار: زانٍ بعد أن كان: زاني.

(١) سورة الفجر ١/٨٩ - ٢.

(٢) الجازُّ هو واو القسم، وجواب القسم محذوف، أي: لَتُبْعَثُنَّ، أو هو مذكور وهو ﴿إِنَّ

رَبِّكَ لَإِلَهِرَّصَادٌ﴾ وهي الآية/ ١٤.

انظر الفريد ٤/٦٦٧، والتبيان/ ١٢٨٥.

(٣) وليالٍ: الواو حرف عطف، وليالٍ: معطوف على مجرور وهو: الفجر.

(٤) لأنه ممنوع من الصرف فهو على صيغة متتهى الجموع: فعاليل.

(٥) أي: لأجل كون النائب عن الثقل ثَقِيلًا.

(٦) فهو وَجَلَّ يُوجَلُّ، من الباب الرابع.

(٧) أي: ماضي يَعِدُّ وَيَهَبُ بالفتح فهما: وَعَدَ، وَهَبَ.

(٨) أي: يُؤْعِدُ، يُؤْهِبُ، ثم حذفت الواو فيهما لأنَّها وَقَعَتْ بين ياء وكسرة، فصارا: يَعِدُّ، يَهَبُ.

(٩) أي: على الهاء، وقد كانت الهاء مكسورة قبل الحذف.

ومن هنا^(١) أيضاً قال أبو الحسن في «يا غلاما»: «يا غلام» بحذف الألف؛ وإن كانت أخف الحروف؛ لأن أصلها الياء^(٢).

ومن ذلك أن يُبادر في نحو: «المُضْطَفَيْن» و«الأَعْلَيْن» إلى الحُكْم بأنه مثني، والصَّوَابُ أن يُنْتَظَرُ أولاً في نونه، فإنَّ وَجدها مفتوحة كما في: ﴿وَلِيَتَّهِمُ عِنْدَنَا لِيَمَنَ الْمُضْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾^(٣) حَكَمَ بأنه جمع^(٤)، وفي الآية دليل ثانٍ، وهو وَضْفُهُ بالجمع^(٥)، وثالث^(٦) وهو دخول «مين» التبعيضية عليه بعد «وانهم»، ومُحَالٌ أَنْ يكون الجمعُ من الاثنين، وقال الأخنَفُ بْنُ قَيْسٍ^(٧):

تَحَلَّمَ عَنِ الْأَدْنَيْنِ وَأَسْتَبَقِي وَدَّهْمٌ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْجِلْمَ حَتَّى تَحَلِّمًا

(١) أي: من أجل كون النائب عن الثقيل ثقيلاً. وهذا عطف على قوله من قبل: «ولهذا حُذِفَتْ الواو في يَهَب».

(٢) أي: أصله: يا غلامي، ويجوز فيه فتح الياء وإسكانها، فإذا فتحت جاز قلبُ الكسرة على الميم فتحة، وهذا يؤدي إلى قلب الياء ألفاً فيقال: يا غلاما، وما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من جواز: يا غلام، بحذف الألف وبقاء الميم مفتوحة، إنما راعى فيه خِفَّةَ الألف، ولم ينظر إلى أصلها وهو الياء الثقيلة.

(٣) سورة ص ٣٨/٤٧، وتقدّمت، انظر ما سبق «عند» ٤٤٠/٢.

(٤) وإن كانت النون مكسورة حكم بأنه مثني.

(٥) أي: وَضِفَ «المُضْطَفَيْن» بالجمع وهو «الأخيار»، ولو كان «المُضْطَفَيْن» مثني لما صحَّ مثل هذا الوصف.

(٦) أي: دليل ثالث.

(٧) نَسَبَ المصنّف هذا البيت إلى الأحنف كما ترى، وَنَسَبَ الأخفشُ علي بن سليمان إلى حاتم الطائي، وكذا فَعَلَ شَرَّاحُ الْمُفَصَّل.

الأدْنَيْن: جمع أدنى بمعنى أقرب، وتحلّم: تكلف الجلم.

قال الأعلام: الشاهد في قوله تحلّم، أي: استعمل الجلم، وأخيل نفسك عليه حتى تتخلّق به.

ومن ذلك^(١) أن يُعْرَبَ الياء والكاف من نحو: «غلامي أكرمني»، و«غلامك أكرمك»، و«غلامه أكرمه» إعراباً واحداً^(٢)، أو بعكس الصواب^(٣)، فليُعْلَمَ أَنَّهُنَّ^(٤) إِذَا اتَّصَلْنَ بالفعل كُنَّ مفعولاتٍ، وَإِنْ اتَّصَلْنَ بِالْأَسْمِ كُنَّ مضافاً إِلَيْهِنَّ. وَيُسْتَشْنَى مِنَ الْأَوَّلِ^(٥) «أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا صَنَعَ»، و«أَبْصِرْكَ زَيْدًا»، فَإِنَّ الْكَافَ فِيهِمَا حَرْفُ خُطَابٍ.

ومن^(٦) النوع الثاني نوعان: نَوْعٌ لَا مَحَلَّ فِيهِ لَهُذِهِ الْأَلْفَاظُ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ: «ذَلِكَ، وَتِلْكَ، وَ^(٧)إِيَّايَ، وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ»، فَإِنَّهُنَّ أَحْرَفُ تَكَلَّمَ وَخُطَابٍ وَعَيْيَةٍ.

= والمصنّف هنا لم يستشهد بالبيت لهذا، وإنما من أجل «الْأَذْنَيْنِ»، وأنه جمعٌ لفتح نونه، وَلِعَوْدِ الضمير عليه بالجمع في «وُدَّهْمَ». انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣٩/٨، وشرح السيوطي/٩٥١، والكتاب ٢/٢٤٠، والديوان/٢٢٣، وشرح المَفْصَل ١٥٨/٧ «والبيت من شواهد المَفْصَل، ولم يعرض للحديث فيه أَبْنُ يَعِيشَ»، وانظر التخمير في شرح المَفْصَل لصدر الأفاضل ٣/٣٤٠، والممتع/١٨٤، وال نوادر لأبي زيد/٣٥٥.

(١) أي: مما يلتبس إعرابه على المبتدئ.

(٢) أي: في محل نصب، أو يجعلها في محل جرّ، دون التفريق بين ما اتصلت به في كل موضع، وما يترتب على هذا من الاختلاف في الإعراب.

(٣) فيجعل ما اتصل بالأفعال في محل جرّ، وما اتصل بالأسماء في محل نصب.

(٤) أي: الهاء والياء والكاف.

(٥) وهو اتصال هذه الضمائر بالفعل. ومعناه: أَخْبِرْنِي زَيْدًا مَا صَنَعَ، أي: أخبرني عن صنعه، وعلى هذا: أَرَأَيْتَ: فعل وفاعل، والكاف حرف، وزيداً مفعول أول، وما صنع، مفعول ثان. وانظر ما تقدّم ٢٨/٣.

(٦) أي: يُسْتَشْنَى مِنَ النَّوعِ الثَّانِي، وهو أَنَّهُنَّ إِذَا اتَّصَلْنَ بِالْأَسْمِ كُنَّ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِالإِضَافَةِ.

(٧) ما ذكره هنا مطلقاً غير مُسَمَّلٍ لَهُ، وانظر الخلاف في الهمع ١/٢١٢، ولعلّ أخيراً ما ذهب إليه الكوفيون من أن مجموع «إِيَّا» ولواحقها هو الضمير. وانظر ما سبق ٢٧/٣.

ونوع^(١) هي فيه في محلّ نَصْبٍ، وذلك نحو^(٢): «الضَّارِبُكَ»، و«الضَّارِبُهُ» على قول سيبويه؛ لأنّه لا يُضَافُ الوُصْفُ الذي بـ «أل» إلى عارٍ منها.

و^(٣) نحو قولهم^(٤): «لا عَهْدَ لي بِالْأُمِّ قَفَاً منه ولا أَوْضَعُهُ» بفتح العَيْن؛ فالهاء في موضع نَصْبٍ كالهَاءِ في «الضَّارِبِ»، إلّا أنّ ذلك مفعولٌ، وهذا مُشَبَّهٌ بالمفعول؛ لأنَّ أَسْمَ التفضيل لا يُنْصَبُ المفعولُ إجماعاً^(٥)، وليست^(٦) مضافاً إليها، وإلّا

(١) أي ويستثنى من النوع الثاني، وهو اتّصال هذه الضمائر الثلاث بالاسم ما يذكره هنا.

(٢) الضمير فيهما في محلّ نَصْبٍ مفعول به لاسم الفاعل، ولا يكون الكاف والهاء في محلّ جَزَ بالإضافة إلى «الضَّارِبِ»؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ المُعْرَفِ بـ «أل» لا يُضَافُ إلّا إلى المُحَلَّى بـ «أل»، وليس الضمير كذلك.

قال السيوطي: «ويتعيّن النَّصْبُ لفقد شرط الإضافة بأن كان في اسمِ الفاعلِ «أل» وخلا منها الظاهر المضاف إليه، ومرجع الضمير» الهمع ٨٤/٥، وانظر الأرتشاف ٢٢٧٢ - ٢٢٧٣.

(٣) هذا معطوف على ما تقدّم من قوله: نحو الضاربك...

(٤) قلت: النص منقول عند المصنف في شرح التسهيل لأبن مالك، وروايته عنده: بِالْأُمِّ عَمَّا، كذا، وجاء هنا قَفَاً، فتأمل!! انظر شرح التسهيل ٩٣/٣.

وَالْأُمُّ: اسم تفضيل من لَوْم. ولا عهد: لا النافية للجنس وأسمها، والخبر محذوف تعلّق به «لي». وكذلك «بِالْأُمِّ» وجَزَ بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الضَرْف. قَفَاً: تمييز. وذكر هذا القول من أجل «أَوْضَعُهُ» فهو معطوف على «الْأُمِّ» مجرور مثله وعلامة جَزَ الفتحة، لأنّه وَصَفَ على وزن الفعل، والهاء مُشَبَّهٌ بالمفعول به.

(٥) لا يُنْصَبُ أفعال التفضيل مفعولاً به، بل يُعَدَّى إليه باللام إن كان متعدياً إلى واحد كقولك: زيد أَوْعَى للعلم، وأبْذُلُ للمعروف، وإن كان متعدياً لأثنين عُدِّي إلى أحدهما باللام، وأضْمِرَ ناصِبُ الثاني كقولك: هو أَكْسَى للفقراء الثياب.

أي: يكسوهم الثياب فإنَّ وَرَدَ ما يُؤْهِمُ نَصْبَ مفعول به بأفعل تُسَبِّبُ العملَ لفعلٍ محذوف، وجُعِلَ «أفعل» دليلاً عليه. انظر شرح التسهيل لأبن مالك ٦٨/٣.

(٦) أي: الهاء.

لخفّض «أَوْضَعَ» بالكسرة^(١)؛ وعلى ذلك فإذا قلت^(٢): «مرثُ برجلٍ أبيض الوجه لا أَحْمَرُهُ» فإن فتحت الراء^(٣) فالهاء منصوبة المَحَل^(٤)، وإن كَسَرْتَهَا^(٥) فهي^(٦) مجرورة، ومن ذلك^(٧) قوله^(٨):

[فَإِنَّ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْئًا] فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ

- (١) لأن الممنوع من الصرف، إذا عُرِفَ أو أضيف جُزَّ بالكسرة.
- (٢) قلت: هذا تمة نص أين مالك أخذه المصنّف من غير عزو، وفيه: لا أَضْعُوهُ.
- انظر شرح التسهيل ٩٣/٣.
- (٣) لكون «أَحْمَرَ» ممنوع من الصرف.
- (٤) وذلك على التشبيه بالمفعول به.
- (٥) أي: الراء.
- (٦) أي: الضمير، وهو الهاء، وعلى ذلك تكون عَلَّةُ الجر بالفتحة في «أحمره»، قد زالت لآته أضيف، فلم يُعْرَبْ إعراب الممنوع من الصرف بسبب الإضافة.
- (٧) أي: مما استثنى من الثاني، وهو اتصال الضمير باسم.
- (٨) قائله الأحوص الأنصاري، وتقدّم من هذه الآيات قوله:

سلام السَّهْلُ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وليس عليك يا مَطَرُ السَّلَامُ

وتقدّم في التنوين ٢٨١/٤.

وجاء في البيت المذكور هنا على ما ذكره البغدادي ثلاث روايات: برفع «مطر» ونصبه، وجزه، فالرفع على جعله فاعلاً للمصدر «نكاح»، ويكون المصدر مضافاً إلى مفعوله وهو «الهاء». والنصب: على جعل «مطرًا» مفعولاً به للمصدر، ويكون المصدر مضافاً إلى فاعله.

والوجه الثالث، وهو ما أراده المصنّف هنا هو جَزَّ «مطر» على إضافته إلى المصدر، وقَصَلَ بين المتضايفين بضمير الفاعل أو المفعول.

وذكر ابنُ مالك رواية الجَزَّ عن ثعلب.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤١/٨، وشرح السيوطي/٧٦٧، ٩٥٢، والعيني ٤٦٦/٣، وشرح الأشموني ٥٣٦/١، وشرح التسهيل لأبن مالك ٩٣/٣، وفي ص/٢٧٨ برواية: «لئن كان النكاح...». وأمالى الشجري ٣٤١/١، والديوان/١٨٩.

(٩) ضبط في م/١ بالرفع «مَطَرٌ».

فيمن رواه بجرٍّ «مطر»، فالضمير منصوبٌ على المفعولية، وهو فاصلٌ بين المتضايقيْن.

تنبية

إذا قلتَ^(١): «رُوَيْدُكَ زَيْدًا»، فَإِنْ قَدَرْتَ «رُوَيْدًا» أَسَمَ فعل^(٢) فالكاف^(٣) حرفُ خطاب، وإن قَدَرْتَه مصدرًا فهو أَسَمٌ مضافٌ إليه^(٤)، ومحلُّه^(٥) الرفع؛ لآثِهِ فاعلٌ. و^(٦)الثاني^(٧): أَنْ يَجْرِيَ لِسَانُهُ عَلَى عِبَارَةِ اعْتَادِهَا، فيستعملها في غير مَحَلِّهَا، كَأَنْ يَقُولَ فِي «كَتَبْتُ» و«كَانُوا» فِي الناقصة: فَعَلٌ وَفَاعِلٌ؛ لِمَا أَلْفَ مِنْ قَوْلِ ذَلِكَ فِي نَحْوِ «فَعَلْتُ» وَ«فَعَلُوا».

وَأَمَّا تَسْمِيَةُ الْمُتَقَدِّمِينَ الْأَسْمَ^(٨) فَاعِلًا،

- (١) تقدّم هذا للمصنف في ٢٧/٣، وانظر هذا في الجنى الداني/٩٣.
- (٢) رويد: أَسَمٌ فعل بمعنى أَمْلَأَ، وهو مبنيٌّ على الفتح، والفاعل ضميرٌ مستترٌ تقديره أَنْتَ، وهو تصغيرٌ لإرواد تصغير ترخيم، وعند الفراء تصغير: رَوْدٌ بمعنى المهل. وإذا نَوَّنَ أُعْرِبَ حالًا: ساروا رويدًا. انظر الأرتشاف/٢٢٩٩ - ٢٣٠٠.
- (٣) قوله: «الكاف» ليس في م/٤.
- (٤) أي: إلى الضمير وهو «الكاف».
- (٥) أي: محلُّ الضمير، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله.
- (٦) الواو مثبتة في م/١، وغير مثبتة في بقية المخطوطات.
- (٧) قوله «الثاني» مرتبط بما تقدّم؛ فقد قال من قبل في هذا الباب فصل: «وأول ما يَخْتَرِزُ منه المبتدئ... أحدها...».

انظر ص/٦٠٢، وهذا هو الثاني مما يَخْتَرِزُ منه في صناعة الإعراب.

- (٨) سموه كذلك لأنَّ الْأَسْمَ أَرْفَعُ تشبيهاً بالفاعل من حيث هو مُحَدَّثٌ عنه، ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول. وهذا مذهب سيبويه. انظر الأرتشاف/١١٤٦، والكتاب ٢١/١.

وانظر الهمع ٦٣/٢ «... وربما يُسَمَّى فاعلاً مجازاً لَشَبْهِهِ به، ووَقَعَ ذلك في عبارة المَبْرَدِ، وعَبَّرَ عنه سيبويه بِأَسْمِ الفاعل... وينصب الخبر بِاتِّفَاقِ الفريقين، ويُسَمَّى خبرها، وربما يُسَمَّى مفعولاً مجازاً لَشَبْهِهِ به. عبر عن ذلك المَبْرَدِ، وعَبَّرَ سيبويه بِأَسْمِ المفعول».

وَالْخَبَرَ مفعولاً فهو ^(١) اصطلاح غير مألوف، وهو مجاز كسميتهم الصورة الجميلة دُمِيَّة ^(٢)، والمبتدئ إنما يقول ذلك على سبيل العَلَط ^(٣)؛ فلذلك يُعَابُ عليه.

و^(٤)الثالث^(٥): أَنَّ يُعْرَبَ شَيْئاً طَالِباً لشيء، وَيُهْجَلِ النَّظَرَ فِي ذَلِكَ الْمَطْلُوبِ، كَأَنَّ يُعْرَبَ ^(٦)فعلاً، وَلَا يَطْلُبُ ^(٧)فاعله، أو مبتدأً وَلَا يَتَعَرَّضُ لخبره، بل رُبَّمَا مَرَّ ^(٨)به فَأَعْرَبَهُ بما لَا يَسْتَحِقُّه، ونَسِيَ ما تَقَدَّمَ له ^(٩).

فإن قلت: فهل من ذلك قولُ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ ^(١٠) الآية: ^(١١) «قد أهتمتهم»: صفة لطائفة ^(١٢)، و«يظنون» صفة

(١) في م/٣ «فإنه».

(٢) والدُمِيَّة: الصُّنْمُ، والجمع: الدُّمَى، وهي الصورة من العاج ونحوه. انظر الصحاح.

(٣) ولا يقول ذلك على سبيل التجوُّز في التعبير.

(٤) الواو مثبتة في م/١، وليست في بقية المخطوطات.

(٥) أي: مما يجب أَنْ يَحْتَرِزَ منه المعرَّب.

(٦) في م/٢ و٣ «يذكر».

(٧) أي: لا يبحث عن فاعله.

(٨) أي: الخبر.

(٩) أي: المبتدأ.

(١٠) سورة آل عمران ١٥٤/٣، وتقدَّمت مراراً، وأوَّل موضع هو في «كُلُّ» ٩٢/٢، ولكني أذكرها مرة أخرى هنا إذ لَا يُفْهَمُ نَصُّ المصنِّفِ إِلَّا أَنْ تكون صورة الآية أمام القارئ: الآية: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَدَلِ الْغَيْرِ أَمْنَةً نَافِئَةً عَنْكُمْ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ...﴾ آل عمران ١٥٤/٣.

(١١) انظر الكشف ٣٥٥/١ - ٣٥٦.

(١٢) انظر الدر المصنوع ٢٣٨/٢ «والجملتان: صفة لطائفة».

أخرى، أو حال^(١) بمعنى قد أهمتهم أنفسهم طائنين، أو استئناف^(٢) على وجه البيان للجملة قبلها، و«يقولون»: بدل من «يظنون»، فكأنه نسي المبتدأ؛ فلم يجعل شيئاً من هذه الجملة خبراً له^(٣)؟

قلت: لعله رأى أن خبره محذوف^(٤)، أي: ومعكم طائفة صفتهم كئت وكئت^(٥). والظاهر أن الجملة الأولى^(٦) خبر، وأن الذي سوغ^(٧) الابتداء بالكرة صفة مقدّرة، أي: وطائفة من غيركم، مثل: «السّمْنُ مَنَوَانٌ بذرهم»^(٨)،

(١) هو كذلك عند العكبري. انظر التبيان/٣٠٣، وتقدّمت عند المصنّف في ٣٧٩/٤، وانظر مشكل إعراب القرآن ١/١٦٤، وانظر البحر ٨٨/٣.

(٢) كذا عند مكّي. انظر مشكل إعراب القرآن ١/١٦٤، وقد ذكره عنه المصنّف في الموضع المشار إليه.

(٣) ذهب الدماميني إلى أن في إيراد هذا السؤال من المصنّف الإزراء بالزمخشري وهو ما لا يخفى، ولم يكن إيراده بالذي يليق بالمصنّف، والأدب مطلوب مع الأصاغر فضلاً عن الأكابر. انظر حاشية الشمني ٢/٢٧٤.

وأنتصر له الشمني بأنه لا يخفى أن في جواب المصنّف دفعا لتوهم الإزراء والنقص بالزمخشري. وفي حاشية التفتازاني: ولم يجعل شيئاً من الجمل في موقع الخبر لطائفة قسداً إلى أن مضمونها مقرر معلوم الثبوت للمنافقين، لا حاجة إلى الإخبار عنه، فالخبر محذوف أي: وثمة طائفة، أو فيكم طائفة.

(٤) انظر ما عند شيخه في البحر ٨٨/٣.

(٥) في م/٤ «كذا وكذا».

(٦) أي: جملة «قد أهمتهم».

(٧) ذكر شيخه مسوغين: أحدهما: واو الحال، والثاني: أنه في موضع تفصيل، وترك المصنّف هنا مسوغ التفصيل. انظر البحر ٨٨/٣.

(٨) تقدّم هذا عند المصنّف في روابط الجملة، انظر ما سبق ٥٨١/٥.

أي: منه. أو أَعْتَمَدَهُ^(١) على واو الحال^(٢) كما جاء في الحديث^(٣): «دَخَلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ».

وسألتُ كثيراً من الطلبة عن إعراب «أَحَقُّ مَا سَأَلَ الْعَبْدُ مَوْلَاهُ» فيقولون: «مَوْلَاهُ»: مفعول، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر، والصَّوَابُ أَنَّهُ^(٤) الخبر، والمفعولُ العائد^(٥) المحذوف، أي: سَأَلَهُ، وعلى هذا فيقال: «أَحَقُّ مَا سَأَلَ الْعَبْدُ رَبَّهُ» بالرفع^(٦)، وَعَكْسُهُ^(٧) «إِنْ مُصَابِكُ الْمَوْلَى قَبِيحٌ»^(٨) يذهب الوهم فيه

(١) أي: أَعْتَمَدَ المبتدأ.

(٢) ويسمونها أيضاً واو الابتداء، وأنظر هذا فيما سبق عند المصنف ٣٧٨/٤.

(٣) نص الحديث في صحيح مسلم: «عن عائشة... وأهدي لها [أي لبريرة] لَحْمٌ فدخل عليَّ رسول الله ﷺ وَالبُرْمَةُ عَلَى النَّارِ...». انظر ١٤٧/١٠.

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه لما ذهب إليه المصنف.

وفي فتح الباري باب النكاح: «ودخل رسول الله ﷺ وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ...».

انظر فتح الباري ١١٨/٩، وشواهد التوضيح والتصحيح/٤٤.

وفي الحديث شاهد لما ذهب إليه المصنف من تنكير «بُرْمَةٌ» والابتداء به، والمسوِّغُ الواو.

والبُرْمَةُ: القُدْر من الحجر. كذا في المصباح، وفي التاج: «وَعَمَّمَهُ بَعْضُهُمْ فَيَشْمَلُ النِّحَاسَ وَالْحَدِيدَ وَغَيْرَهُمَا».

(٤) أي: «مَوْلَاهُ» خبر المبتدأ «أَحَقُّ».

(٥) أي: على الأسم الموصول «ما».

(٦) أي: في «رَبُّهُ»؛ لآتِهِ خبر المبتدأ «أَحَقُّ».

(٧) في الموضوع السابق يتوهم أَنَّ «مَوْلَاهُ» مفعول به، وهو خبر، وفي المثال الذي يذكره وفيه لفظ المولى عكس ما تقدّم، إذ يتوهم أَنَّهُ خبر، وهو على الصَّوَابِ مفعول به لـ «مُصَابِكِ».

(٨) أَثْبَتَهُ مَبَارَكُ شَطْرِ بَيْتٍ، وَلَمْ يُكْمَلْهُ وَلَمْ يُعَلِّقْ عَلَيْهِ بَشْيَءً، وَلَعَلَّ مَا أَثْبَتَهُ غَيْرُ الصَّوَابِ.

إلى أَنَّ «مولى» خبر^(١)، بناءً على أَنَّ «المصاب» أَسْمُ مفعول^(٢)، وإنما هو مفعول^(٣)، والمُصَابُ مَصْدَرٌ بمعنى الإصابة؛ بدليل مجيء الخبر^(٤) بعده، ومن هنا أَخْطَأَ مَنْ قال في مجلس الواثقي بالله في قوله^(٥):

أَظْلُومٌ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْلَى السَّلَامِ تَحِيَّةَ ظُلْمٍ
أنه برفع^(٦) «رَجُلٍ». وقد مَضَتْ الحكاية.

تنبيه

قد يكون للشيء^(٧) إعرابٌ إذا كان وَحْدَهُ، فإذا اتَّصَلَ به شيءٌ آخَرُ تَغَيَّرَ إعرابه، فينبغي التحرُّزُ في ذلك.

(١) أي: خبر «إِنَّ».

(٢) أي: الذي أصبته المولى.

(٣) للمصدر «مصابك».

(٤) وهو قوله: «قبيح». وتعقبه الدماميني فقال: «لا يمتنع أن يكون المصاب أَسْمُ مفعول في هذا المثال، ولا يكون مصدرًا، والمولى هو الخبر، وقبيح خبر مبتدأ محذوف، أي: الذي أصبته هو مولاك، هذا قبيح». انظر الشمني ٢٧٤/٢.

(٥) البيت للعرجي عبدالله بن عمر، ونُسب لغيره، وتقدّم في آخر الجهة الأولى من الباب الخامس انظر ص/٤٥.

(٦) وقد نُقِلَ عن اليزيدي أن الصواب «رجلٌ» بالرفع خبراً لـ «إِنَّ».

قال المصنّف «وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد من البيت، ولا يتحصّل له معنى البتة». وتقدّم تفصيل القول في إعراب البيت.

(٧) هذا النص في الأشباه والنظائر ٥٧٢/١، وكذا ما جاء من بيان فيه، ولم يذكر السيوطي مرجعه فيه.

من ذلك «ما أنت» و«ما شأنك» فإنهما مبتدأ^(١) وخبر، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك^(٢) «وزيداً»، فإن جئت به^(٣): ف «أنت» مرفوع بفعلٍ محذوف، والأصل: ما تصنع^(٤)، أو ما تكون^(٥)، فلما حذِفَ الفعلُ بَرَزَ الضميرُ^(٦) وأتَّفَصَلَ، وأرتفاعه بالفاعلية، أو على أنه أسمٌ لـ «كان». و«شأنك» بتقدير^(٧): ما يكون، و«ما» فيهما في موضع نصبٍ خبراً لـ «يكون»^(٨)، أو مفعولاً لـ «تصنع». ومثُلُ ذلك^(٩): «كيف أنت وزيداً»، إلا أنك إذا قَدَرْتَ «تصنع» كان «كيف» حالاً؛ إذ لا تقع^(١٠) مفعولاً به^(١١).

وكذلك يختلف إعرابُ الشيءِ باعتبارِ المَحَلِّ الذي يَحُلُّ فيه، وسألتُ طالباً: ما حقيقة «كان» إذا ذُكِرْتَ في قولك: «ما أحسن زيداً؟» قال: زائدة؛ بناءً على أنَّ المثالَ المسؤولَ عنه: «ما كان أحسن زيداً»، وليس في السؤال تعيينُ ذلك. والصَّوابُ: الاستفصالُ^(١٢)؛ فإنَّها في هذا الموضع زائدةٌ كما ذَكَرَ، وليس لها

(١) ما: أسم أستفهام في محل رفع مبتدأ في الموضعين، وأنت وشأنك: مبتدآن.

(٢) أي: إذا قلت: ما أنت وزيداً؛ وما شأنك وزيداً؟.

(٣) أي: ما تصنع أنت وزيداً؟.

(٤) أي: وما تكون أنت وزيداً؟.

(٥) أي: أنت.

(٦) في م/١ «لكن».

(٧) بتقدير: ما يكون شأنك وزيداً؟.

(٨) أي: كيف تصنع أنت وزيداً؟ أو كيف يكون شأنك وزيداً؟.

(٩) في م/٤ «لا يقع».

(١٠) وإذا قدرت «تكون» جاءت «كيف» في محل نصبٍ خبر.

(١١) أي: ولا يجوز الجواب على الإجمال الذي أجاب به الطالب.

وعند الدماميني: «في السؤال ما يشعر بأن «كان» تذكر في هذا التركيب الخاص على ما هو =

أسم، ولا خبر؛ لأنها قد جرت مَجْرَى الحروف.

كما أن «قَلَّ» في «قَلَمًا يقوم زيد» لما أَسْتَعْمَلت «ما» النافية^(١) لم تحتاج لفاعل، هذا قولُ الفارسيِّ والمحققين^(٢).

وعند أبي سعيد^(٣) هي تامة، وفاعلُها ضميرُ الكَوْن^(٤)، وعند بعضهم

= عليه، و«كان» لا تقع فيه عند ذلك إلا زائدة، فلا عَتَبَ على الطالب في عدم التفصيل؛ إذ له أن يقول: متى كان بعد «أَحْسَن» وجب الإتيان بـ«ما» المصدرية، وهو لفظ زائد على ما كان في التركيب، وَوَجَبَ رَفْعُ «زيد» وهو في المثال منصوب، فحينئذ يخرج التركيب بذلك إلى تركيب آخر، وهو خلاف ظاهر السؤال. انظر حاشية الشمني ٢/٢٧٥.

(١) تسمى «ما» الكافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال هي: قَلَّ، وَكَثُرَ، وَطَالَ، ولا تدخل في هذه الحالة إلا على جملة فعلية صُرح بفعلها، وحكموا بشذوذ ما دخلت عليه من الجمل الأسمية، أو بكونه من باب الضرورة. وتقدم الحديث عن «ما» هذه والفعل «قَلَّ»، انظر ما سبق ٤/٦٧.

(٢) أي: في «كان» الزائدة.

فقد اختلف في إعمالها وإهمالها، هل لها فاعل؟ فذهب السيرافي والضميرى إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدالّ عليه الفعل، كأنه قيل: كان هو، أي: كان الكَوْنُ، وذهب الفارسي إلى أنها لا فاعل لها؛ لأنّ الفعل إذ أَسْتَعْمَل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل أَسْغَنِي عنه؛ بدليل أن «قَلَمًا» فعل، ولما أَسْتَعْمَلْتَهُ العَرَبُ للنفي لم يُخْتَج إليه؛ إجراء له مُجْرَى حرف النفي. وأختره أبْنُ مالك، ووجهه بأنها تشبه الحرف الزائد؛ فلا يبالى بخلوها من الإسناد.

انظر الهمع ٢/١٠١، والأرتشاف/١١٨٥ - ١١٨٦، والإيضاح العضدي/٩٦، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٠٩ فعنده عكس ما نقله المصنف هنا عن الفارسي. وراجع شرح السيرافي على الكتاب ٢/٣٦٧، وشرح التسهيل لأبن مالك ١/٣٦١.

(٣) هو أبو سعيد السيرافي. وانظر نصه في شرح الكتاب ٢/٣٦٧.

(٤) أي: ضمير يعود على مصدر «كان».

هي^(١) ناقصة، وأسمها ضمير «ما»، والجملة بعدها خبر.

وإنْ ذُكِرَتْ بعد فعل التعجب وَجَبَ الإتيانُ قبلها بـ «ما» المصدرية، وقيل: «ما أَحْسَنَ ما كان زيداً»، و«كان» تامة^(٢).

وأجاز بعضهم أنها ناقصة^(٣) على تقدير «ما» اسماً موصولاً، وأن يُنْصَبَ^(٤) «زيد» على أنه الخبر^(٥)، أي: ما أحسن الذي كان زيداً، ورُدَّ بأن «ما أَحْسَنَ زيداً» مُغْنٍ عنه^(٦).

* * *

(١) أي: «كان».

(٢) و«زيد» فاعل «كان».

(٣) في م/٢ و٤ وهـ «وأجاز بعضهم نقصانها».

(٤) في م/٢ و٣ و٤ «تنصب زيداً».

(٥) خبر عن «كان»، وأسم «كان» ضمير مستتر يعود على «ما» الاسم الموصول الزائد قبل «كانوا».

(٦) ويردُّ بوجه آخر وهو أن الأصل في الزيادة أن تكون في الحروف لا الأسماء.

وأما قوله رُدَّ بأن «ما أَحْسَنَ زيداً» مُغْنٍ عنه فهو كلام غير سديد؛ إذ الأصل أن الزيادة تكون لوجه من التوكيد؛ فلا يغني هذا التركيب عن الصورة الأولى.

البَابُ الثَّامِنُ مِنَ الْكِتَابِ

فِي ذِكْرِ أُمُورٍ كُلِّيَّةٍ يَتَخَرَّجُ عَلَيْهَا
مَا لَا يَنْحَصِرُ مِنَ الصُّوَرِ الْجَزْئِيَّةِ

البَابُ الثَّامِنُ مِنَ الْكِتَابِ

فِي ذِكْرِ أُمُورٍ كَلِمَةٍ يَتَخَرَّجُ عَلَيْهَا مَا لَا يَنْحَصِرُ مِنَ الصُّوَرِ الْجُزْئِيَّةِ
وَهِيَ إِحْدَى عَشْرَةَ قَاعِدَةً

القَاعِدَةُ الْأُولَى^(١)

قَدْ يُغْفَى الشَّيْءُ حُكْمًا مَا أَشْبَهَهُ فِي مَعْنَاهُ، أَوْ فِي لَفْظِهِ، أَوْ فِيهِمَا.

فَأَمَّا الْأَوَّلُ^(٢) فَلَهُ صُورٌ كَثِيرَةٌ:

إِحْدَاهَا: دَخُولُ الْبَاءِ فِي خَيْرِ «أَنَّ»^(٣) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ لِنَفْسِهِ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾^(٤)؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى: أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِقَادِرٍ^(٥)، وَالَّذِي سَهَّلَ ذَلِكَ التَّقْدِيرَ تَبَاعُدُ مَا بَيْنَهُمَا^(٦)؛

(١) نَقَلَ السِّيُوطِيُّ النِّصَّ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ ٤٧١/١ وَمَا بَعْدَهَا.

(٢) وَهُوَ مَا أُعْطِيَ حُكْمُ الشَّيْءِ الْمُشْبِهِ لَهُ فِي مَعْنَاهُ.

(٣) فِي م/٣ «إِنَّ».

(٤) لَمْ تَذَكَرِ الْآيَةَ، وَلَا الْآيَةَ الَّتِي بَعْدَهَا فِي م/٥.

(٥) تَمَّتْ الْآيَةُ: «... يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُخَيِّقَ الْمَوْتَ بِكُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» سُورَةُ الْأَحْقَافِ ٤٦/٣٣.

(٦) انْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ ٦٨/٨، وَالْدَّرَ الْمَصُونِ ١٤٤/٦.

وَقَالَ الزَّجَاجُ: «دَخَلَتْ الْبَاءُ فِي خَيْرِ «أَنَّ» بِدَخُولِ «أَوَلَمْ» فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، وَلَوْ قُلْتُ: ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا بِقَائِمٍ لَمْ يَجْزْ...» وَدَخُولِ «أَنَّ» إِنَّمَا هُوَ تَوْكِيدٌ لِكَلَامِ، فَكَأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ: أَلَيْسَ اللَّهُ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى فِيمَا تَرَوْنَ وَفِيمَا تَعْمَلُونَهُ»، مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ ٤٤٧/٤.

(٧) أَي: تَبَاعُدُ مَا بَيْنَ «أَنَّ» وَالْخَبَرِ وَهُوَ «بِقَادِرٍ»، فَقَدْ فَصَّلَ بَيْنَهُمَا بِالْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفَةِ عَلَى صِلَةِ الَّتِي، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾.

ولهذا^(١) لم تدخل^(٢) في ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾^(٣).

ومثله^(٤) إدخال الباء في ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٥) لِمَا دَخَلَهُ مِنْ مَعْنَى^(٦):
اكتفِ بالله شهيداً، بخلاف قوله^(٧):

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي وَلَكِنْ [قَلِيلُكَ لَا يُقَالُ لَهُ قَلِيلٌ]
وفي قوله^(٨):

[هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتٌ أُخْمِرَةٌ] سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

(١) أي: لهذا التباعد في الآية السابقة، وعدمه في الآية الآتية دخلت الباء في الأولى، ولم تدخل في الآية الثانية.

(٢) أي: الباء.

(٣) تمة الآية: ﴿... وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَا رَبَّ فِيهِ فَابْتَغُوا الْظَّلِيلُونَ إِلَّا كُفُورًا﴾ سورة الإسراء ٩٩/١٧.

(٤) أي: مثل ما تقدم من زيادة الباء.

(٥) سورة الرعد ٤٣/١٣، وتقدمت، انظر زيادة الباء في الفاعل ١٤٨/٢ و٣٠٥/٥.

(٦) تقدم هذا عند المصنف منقولاً عن الزُّجَّاج انظر ١٤٨/٢، وانظر معاني الزجاج ١٣٤/٢، وحاشية الشهاب ٤٠٤/٧.

(٧) تقدم البيت في زيادة الباء معزواً لأبي نصير أحمد بن علي الميكالي.

وكان فيه «كفى» التي بمعنى أجزأ وأغنى متعدية إلى مفعول به واحد وهو ياء النفس. انظر ما سبق ١٥٢/٢.

وأما في الآية فقد تعدى بالباء لما ضُمِّن معنى «اكتف».

(٨) تقدم البيت في باب «أن»، والشاهد فيه زيادة الباء في المفعول به: والتقدير: لا يقرأن السور. انظر ١٧٨/١، وتكرر في زيادة الباء ١٦٣/٢، والبيت للراعي النميري، وورد في شعر القتال الكلابي.

لِمَا دَخَلَهُ مِنْ مَعْنَى ^(١): لَا يَتَقَرَّرِينَ بِقِرَاءَةِ السُّورِ، وَلِهَذَا ^(٢) قَالَ السَّهْلِيُّ: «لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ ^(٣): «وَصَلَ إِلَيَّ كِتَابُكَ فَقَرَأْتُ بِهِ» عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ:

... لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

لَأَنَّهُ ^(٤) عَارٍ عَنْ مَعْنَى التَّقَرُّبِ ^(٥).

وَالثَّانِيَةُ ^(٦): جَوَازُ حَذْفِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ فِي نَحْوِ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو» أَكْتَفَاءً بِخَبَرِ «إِنَّ»؛ لَمَّا كَانَ «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» فِي مَعْنَى: زَيْدٌ قَائِمٌ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَجْزُ ^(٧) «لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو».

وَالثَّلَاثَةُ: جَوَازُ «أَنَا زَيْدٌ غَيْرُ ضَارِبٍ» لَمَّا كَانَ فِي مَعْنَى: أَنَا زَيْدٌ لَا أَضْرِبُ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَجْزُ؛ إِذْ لَا يَتَقَدَّمُ الْمُضَافُ ^(٨) إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ، فَكَذَا لَا يَتَقَدَّمُ

(١) ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي حَرْفِ الْبَاءِ ١٦٣/٢ أَنَّ «يَقْرَأَنَّ» ضَمَّنَ مَعْنَى يَزَيِّنُ وَيَتَرَكَّنُ، وَأَنَّهُ يُقَالُ: «قَرَأْتُ بِالسُّورَةِ» عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَلَا يُقَالُ: قَرَأْتُ بِكِتَابِكَ؛ لِفَوَاتِ مَعْنَى التَّبَرُّكِ فِيهِ. قَالَ السَّهْلِيُّ.

(٢) أَيُّ: لِكَوْنِ الْبَاءِ زَيْدَتْ بَعْدَ «يَقْرَأَنَّ» لَتَضَمُّنِ هَذَا الْفِعْلِ مَعْنَى «يَتَقَرَّرِينَ».

(٣) لَا يَجُوزُ هَذَا عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ «كِتَابَكَ» لَيْسَ مِمَّا يَتَّبَرُّكُ بِهِ مِثْلَ قِرَاءَةِ السُّورَةِ. وَانْظُرْ نَصَ السَّهْلِيِّ فِي الْخَزَانَةِ ٦٦٧/٣.

(٤) أَيُّ: «قَرَأَ» فِي مِثَالِ السَّهْلِيِّ.

(٥) فِي ١٦٣/٢ مِمَّا تَقَدَّمَ ذَكَرَ النَّصَّ عَنِ السَّهْلِيِّ: «لِفَوَاتِ مَعْنَى التَّبَرُّكِ».

(٦) الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ مِنَ النَّوْعِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ مَا أُعْطِيَ فِيهِ الشَّيْءُ حُكْمًا مَا أَشْبَهَهُ فِي مَعْنَاهُ.

(٧) لَمْ يَجْزُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَى «زَيْدٌ قَائِمٌ»؛ إِذْ يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بَعْدَ حَذْفِ «لَيْتَ»، وَانْظُرِ الْكِتَابَ

٢٨٦/١، قَالَ: «... وَأَعْلَمُ أَنَّ لَعْلَ وَكَأَنَّ وَلَيْتَ ثَلَاثَتُهُنَّ يَجُوزُ فِيهِنَّ جَمِيعٌ مَا جَازَ فِي «إِنَّ»، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُرْفَعُ شَيْءٌ بَعْدَهُنَّ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَارَ النَّاسُ: لَيْتَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا وَعَمْرًا...».

(٨) ذَهَبَ السِّيْرَافِيُّ وَالزَّمَخْشَرِيُّ وَأَبْنُ مَالِكٍ إِلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ مَعْمُولٍ مَا أَضْيَفَ إِلَيْهِ «غَيْرٌ» =

معمولُهُ؛ لا تقول^(١): «أَنَا زَيْدًا أَوَّلُ ضَارِبٍ» أو^(٢) «مِثْلُ ضَارِبٍ». ودليلُ المسألة^(٣) قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾^(٤)، وقولُ الشَّاعِرِ^(٥):

فَتَى هُوَ حَقًّا غَيْرُ مُلْغٍ تَوَلَّهْ وَلَا تَتَّخِذْ يَوْمًا سِوَاهُ خَلِيلًا

= مطلقاً، وقال أبو السَّراجِ يمتنع مطلقاً، وقيل: إن كان المعمولُ ظرفاً جاز وإلا أمتنع. الشمني ٢/٢٧٥، وانظر الهمع ٤/٢٧٨.

(١) هذا عند الجمهور.

وذكر ثعلب أنه أجازَه الكسائي ومنعه الفراء. انظر مجالس ثعلب/١٦٩، وشرح التسهيل لأبن مالك ٣/٢٣٦.

(٢) ذكر أبو الحاج جواز التقديم فيه. انظر الشمني ٢/٢٧٥.

(٣) أي: تقدّم معمول ما أضيف إليه «غير» عليها سواء أكان المعمول ظرفاً أو غير ظرف.

(٤) الآية: ﴿أَوَمَنْ يُنَشِّئُ فِي الْحَيَاةِ...﴾ سورة الزخرف ٤٣/١٨.

والشاهد في الآية جوازُ تقديم الجاز والمجرور «في الخصام» على ما تعلّق به؛ إذ هو متعلق بقوله «مبين».

قال السمين: «... وفي الخصام: يجوز أن يتعلّق بمحذوف يدلُّ عليه ما بعده، تقديره: وهو لا يُبين في الخصام، ويجوز أن يتعلّق بـ «مبين»، وجاز للمضاف إليه أن يعمل في ما قبل المضاف لأنَّ «غير» بمعنى «لا»...».

انظر الدر المصون ٦/٩٤.

(٥) قائله غير معروف.

ورواية السيوطي: «غير مُلْغٍ قَوْلُهُ»، وفي الهمع عنده أيضاً «غير مُلْغٍ فريضة»، وعند ابن مالك: «مُلْغٍ فريضة»، و«هواه خليلًا».

حقاً: مفعولٌ به لقوله: مُلْغٍ، فتى: منصوب بفعل مضمَر يُفسِّره قوله: تَوَلَّهْ. هو: مبتدأ، وخبره: غير.

والبيت دليلٌ على جواز تقديم الأسم الذي هو معمول لما أضيف إليه «غير» عليها وهو ليس ظرفاً ولا شبهه.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٨/٤٢، وشرح الشواهد للسيوطي/٩٥٣، والهمع ٤/٢٧٨، وشرح التسهيل لأبن مالك ٣/٢٣٦.

وقوله^(١):

إِنَّ أَمْرًا خَصَّنِي يَوْمًا مَوَدَّتُهُ عَلَى التَّنَائِي لِعُنْدِي غَيْرَ مَكْفُورٍ
ويحتملُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ ^(٢) ﴿فَذَلِكَ يَوْمٌ عَسِيرٌ * عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ ^(٣)،
ويحتملُ تَعْلُقُ ^(٤) «على» بـ ^(٥) «عسير»،

(١) قائله أبو زيد الطائي، وهو من قصيدة في مدح الوليد بن عقبة، وهو أخوه لأُمّه،
ووصف بها نعمة أنعمها عليه مع بُعد ونأيه عنه.
المكفور: من كُفِرَ النعمة وجُحُودها، وخَصَّنِي... مودته: حذف الباء، والأصل
خصني يوماً بمودته. على التناي: أي: مع التناي.
ويروى: خَصَّنِي عمداً مودته.
والشاهد فيه إلغاء الظرف مع دخول لام التوكيد عليه، والتقدير: لغير مكفور عندي.
والبيت دليل على جواز تقديم الظرف.
قال ابن مالك: «فقدّم «عندي» وهو معمول «مكفور» مع إضافة غير إليه لأنها دالة على
نفي، فكانه قال: لعندي لا يكفر».
وأبو زيد أدرك الإسلام، ومات نصرانياً، ويقال: إنه عاش مئة وخمسين عاماً.
انظر شرح الشواهد للبغدادى ٤٢/٨، وشرح السيوطي/٦٥٣، والهمع ٢٧٨/٤، وانظر
فيه ١٧٣/٢، والكتاب ٢٨١/١، وشرح المفضل ٦٥/٨، وشرح الكافية الشافية/
٩٩٦، وشرح التسهيل لأبن مالك ٢٣٦/٣، وشرح الأشموني ٥٣٨/١، والمساعد
على تسهيل الفوائد ٣٣٧/٢، والدر المصون ٤١٥/٦.

(٢) أي: من تقديم معمول ما أضيف إليه «غير» عليها.

(٣) سورة المدثر ٩/٧٤ - ١٠، وتقدمت الآية التاسعة في «إذا» ٩٤/٢.

(٤) في م/٥ «أَنْ يُعْلَقُ». أي: على الكافرين.

(٥) ذكر فيه السمين خمسة أوجه:

أحدها: أَنْ يَتَعْلَقَ بعسير، الثاني: أَنْ يَتَعْلَقَ بمحذوف على أنه نعت لعسير، الثالث: أنه في
موضع نصب على الحال من الضمير المستكن في «عسير».

أو بمحذوف هو^(١) نعت له^(٢)، أو حال من ضميره^(٣).
ولو قلت: «جاءني غير ضارب زيدا» لم يجز التقديم^(٤)^(٥)؛ لأن النافي هنا^(٦)
لا يحل مكان غيره.
والرابعة^(٧): جواز^(٨) «غير قائم الزيدان» لما كان في معنى: «ما قائم الزيدان»^(٩)
ولولا ذلك لم^(١٠) يجز؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر، أو ذا مرفوع يغني عن
الخبر^(١١).

= وهذه هي الثلاثة التي ذكرها المصنف. والرابع: أن يتعلّق بـ «يسير»، أي: غير يسير على
الكافرين. وذهب إلى هذا أبو البقاء. وفيه تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، وهو
منع، وجوّز ذلك بعضهم إذا كان «غير» بمعنى النفي. والخامس: أن يتعلّق بما دلّ عليه
«يسير» أي: لا ينهل على الكافرين.

انظر الدّرّ المصنوع ٦/ ٤١٤، والبحر المحيط ٨/ ٣٧٢، والتبيان للعكبري/ ١٢٥٠.

(١) في م/ ٣ «فهو».

(٢) أي: نعت لـ «عسير».

(٣) أي: حال من ضمير مُستَكِن في «عسير».

(٤) أي: لم يجز تقديم «زيداً» على «غير».

(٥) في م/ ١ «التقدير» وأشار إلى هذا الخلاف الشمني، وذكر أنّ «التقدير» هو الذي رآه بخط
المصنف، أي: تقدير «غير ضارب زيدا» في «اضرب زيدا» وفي أكثر النسخ التقديم.
بالميم. انظر الشمني ٢٧٥، وفي م/ ٢ التقدّم.

(٦) في م/ ٤ وه «لأنّ النافي لا يحل هنا».

(٧) أي من صور النوع الأول، وهو إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه.

(٨) غير: مبتدأ، وقائم: مضاف إليه. الزيدان: فاعل للوصف أغنى عن خبر المبتدأ.

(٩) أي: «غير» تفيد النفي مثل: «ما».

(١٠) أي: لولا أن «غير» بمعنى: «ما».

(١١) و«غير» ليس ذا خبر، وليس ذا مرفوع يغني عن الخبر.

ودليل المسألة قوله^(١):

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطْرَحِ اللَّهَ وَ لَا تَغْتَرِزْ بِعَارِضِ سِلْمٍ
وهو أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِي بَيْتِ أَبِي نَوَاسٍ^(٢):

غَيْرُ مَا سُوفِ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

(١) قائله غير معروف.

أَطْرَحَ: اتْرَكَ، وهو من طرح الشيء إذا رميته، الْأَغْتَرَارُ: الْعُقْلَةُ، والعارض: ما يطرأ ولا ثبات له، السِّلْمُ: الصُّلْحُ.

قال البغدادي: ومراء الشاعر أن يُحَرِّضَ المخاطب على الحزم في الأمور، ويهديه بالفكر إلى سلامة العاقبة، ويُحَذِّرُهُ من الْأَغْتَرَارِ بِصُلْحِ الْأَعْدَاءِ العارض لمصلحة الخديعة والمكر. وذكر الدماميني أن لما منع كون «لاهِ» مفرداً لفظاً ومعنى لجواز كونه صفة، كفرق أو نحوه، فيكون في معنى الجمع، ولا يخفى أنك لو قلت: عداك غير فريق لاه يصح، فيبطل الاستدلال حيثئذ.

وما أستدل له المصنف أن: عداك إما أن يكون مبتدأ، وخبره ما تقدم عليه، أو هو فاعل بالوصف «لاهِ» وسدَّ مسدَّ خبر المبتدأ «غير...»؛ لأن التركيب بمعنى: ما لاهٍ عداك. أما التوجيه الأول فمردود؛ لأن «غير» مضاف إلى «لاهِ» وهو مفرد، ويكون التقدير: الأعداء غير لاهٍ، وهذا لا يصح، فثبت الوجه الثاني.

ورأيت تعقيب الدماميني قبل هذا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٤/٨، وشرح التسهيل لأبن مالك ٢٧٥/١، وشرح الأشموني ١٤٧/١، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٨/١.

(٢) تقدم البيت انظر «غير» في ٤٦٦/٢، وانظر إعرابه فيه، فقد ذكر ثلاثة أعراب، وما رَجَّحَ واحداً على آخر منها، أشار إليه هنا، وهو أن «غير» مبتدأ، ومأسوف: مضاف إليه، وهو في قوة المرفوع. والظرف نائب عن الفاعل، وكأنه قيل: ما مأسوف على زمن ينقضي مصاحباً للهَمِّ وَالْحَزَنِ، فهو نظير: ما مضروب الزيدان. ونقله عن ابن الشجري، وذكر أنه تبعه أبْنُ مَالِكٍ.

وانظر أمالي الشجري ٢٣/١، والتسهيل/٤٤.

والخامسة^(١): إعطاؤهم^(٢) «ضاربٌ زيد الآن أو غداً» حُكْمٌ^(٣) «ضاربٌ زيداً» في التنكير؛ لأنه في معناه؛ ولهذا^(٤) وَصَفُوا^(٥) به النكرة، ونصبوه على الحال^(٥)، وخفضوه بـ «رُبِّ»، وأدخلوا عليه «أل»^(٦)، وأجاز بعضهم تقديم حالٍ مجروره عليه^(٧) نحو^(٨): «هذا ملتوتاً شاربٌ السويق» كما يتقدم عليه حالٌ منصوبه، ولا يجوز شيءٌ من ذلك إذا أُريدَ المضي^(٩)؛ لأنه حينئذٍ^(١٠) ليس في معنى النَّاصِبِ. والسادسة: وقع^(١١) الاستثناء المفرغ في الإيجاب^(١٢) في نحو: ﴿إِلَّا عَلَى

(١) في م/٢ «أَنْ إعطاءهم».

(٢) أي: أَسَمَ الفاعل المضاف إلى معرفة، مع دلالة على الحال أو الاستقبال حكم أَسَمِ الفاعل المنون فيما سيذكره المصنّف.

(٣) أي: لكون المضاف أُعْطِيَ حكم المنون في التنكير.

(٤) ذكر الدسوقي له شاهداً وهو قوله تعالى: ﴿هَذَا بَلِغٌ أَلْكَبَةِ﴾ سورة المائدة ٩٥/٥.

(٥) شاهده ﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾ سورة الحج ٩/٢٢.

(٦) نحو: الضارب زيد.

وذكر الدماميني أَنَّ ظاهر هذا الكلام أَنَّ النحاة أو العرب أجازوا إدخال «أل» على أَسَمِ الفاعل من قولك: ضاربٌ زيداً الآن أو غداً، فتقول: الضارب زيد، بجر «زيد»، ومثل هذا عند الجمهور ممتنع. الشمني ٢/٢٧٥.

(٧) أي: على الوصف.

(٨) ملتوتاً حال من «السويق»، والسويق مجرورٌ بالإضافة إلى الوصف «شارب»، فقد تقدّم الحال من المضاف إلى الوصف على الوصف. وانظر الأرتشاف/١٠٩٧.

(٩) أي: إذا أُريدَ من الوَصْفِ «أَسَمُ الفاعل...» الدلالة على المضي.

(١٠) أي: لأنه إذا كان دالاً على المضي فإنه لا يكون بمعنى الوصفِ الناصِبِ مَفْعُولاً.

(١١) في م/٣ «وقوع».

(١٢) والاستثناء المفرغ إنما يكون بعد نفي.

الْخَاشِعِينَ»^(١)، «وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ»^(٢)، لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى وَإِنِّهَا لَا تَسْهَلُ^(٣) إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ، وَلَا يَرِيدُ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ.

السَّابِعَةُ: الْعُطْفُ بِ^(٤) «وَلَا» بَعْدَ الْإِيجَابِ^(٥) فِي نَحْوِ^(٦):

[فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَاثَةٍ] أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ
لَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ قَالَ اللَّهُ لِي: لَا تَسْمُ بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ.

(١) أول الآية: «وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ» سورة البقرة ٤٥/٢.

قالوا: هذا استثناء مفرغ، وجاز وإن كان الكلام مثبتاً لأنه في قوة المنفي.
أي: لَا تَسْهَلُ وَلَا تَخَفُ إِلَّا عَلَى هَؤُلَاءِ. وهذا ما ذكره المصنف بعد.

(٢) الآية: «يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُّورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ» سورة التوبة ٣٢/٩.

(٣) في م/١ «تَسْهَلُ».

(٤) الأصل أَنَّ الْعُطْفَ بِالْوَاوِ، وَأَمَّا «لَا» فَهِيَ لِتَوْكِيدِ النَّفْيِ الْمُتَقَدِّمِ، انظر ما تقدّم ٣/٣٠٢.

(٥) وَيُقْتَرَضُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ هَذَا الْعُطْفِ بَعْدَ نَفْيٍ مُتَقَدِّمٍ.

(٦) قائله عامر بن الطفيل.

وَيُزَوَّى صدره: وما سَوَّدَتْنِي... وعجزه: ... أَنْ أَسْمُو بِأُمِّي وَالْأَبِ.

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

والشاهد فيه العطف بـ «وَلَا» مع أَنَّ الظاهر أَنَّهُ تَقَدَّمَ إِيْجَابٌ، وَلَكِنَّهُ صَحَّحَ مَعَ ظَاهِرِ الْإِيجَابِ الْمُتَقَدِّمِ لَأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ: قَالَ اللَّهُ: لَا تَسْمُ... .

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٤٦/٨، وشرح السيوطي ٩٥٣، والخزانة ٣/٥٢٧،
والعيني ١/٢٤٢، والكامل ٢١٢، وشرح المفصل ١٠/١٠١، والآرتشاف ٢٤٠٧،
والمحتسب ١/١٢٧، والخصائص ٢/٣٤٢، والمححر الوجيز ٢/٣٢٦، والأشباه
والنظائر ١/٤٧٣، والبحر المحيط ٢/٢٣٧، والدر المصون ١/٢٣٧، وشرح
الشافعية ٣/١٨٣.

الثَّامِنَةُ: زيادَةُ «لا» في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدُ﴾^(١). قال أَبُو السَّيِّد: المانع من الشيء أمرٌ للممنوع^(٢) أَلَا يَفْعَلْ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: ما الذي^(٣) قال لك: لا تَسْجُدْ. والأَقْرَبُ عندي أن يُقَدَّرَ في الأوَّل^(٤): لم يُردِ الله لي، وفي الثاني^(٥): ما الذي أَمرك، يُوضَّحُه في هذا أن «لا» الناهية^(٦) لا تصاحِبُ النَّاصِبَةَ^(٧)، بخلاف «لا»^(٨) النافية^(٩).

التَّاسِعَةُ: تَعَدِّي «رَضِي» بـ «على» في قوله^(١٠):

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا^(١١)
لَمَّا كَانَ «رَضِي عَنْهُ» بمعنى «أَقْبَلَ عَلَيْهِ بوجه وَدَّه»^(١٢).

(١) سورة الأعراف ١٢/٧، وتقدَّمت في «لا» الزائدة، انظر ما سبق ٣/٣٣١.

وقد بسطتُ الحديث في الآية في الموضع المحال عليه.

(٢) النصُّ في الأشباه والنظائر: «أمرٌ للممنوع...» انظر ١/٤٧٣.

(٣) أي: ما الأمر الذي قال...

(٤) أي: في بيت عامر: «لم يُردِ الله لي» أخذه المصنّف من معنى: أَرَبَى الله.

(٥) أي: في الموضع الثاني وهو الآية.

(٦) وذلك على ما قدَّروه في البيت والآية.

(٧) أي: «أن» الناصبة.

(٨) «لا» زيادة من م/٣.

(٩) فإنَّها تُصاحِبُ «أَنْ»، وهذا ما رَجَّحَ عنده تقدير النفي على تقدير النهي بقولهم: «لا تَسْمُ»

في البيت و«لا يَسْجُد» في الآية.

وانظر الحواشي فيما سبق في ٣/٣٣١ ففيها تفصيل وبيان.

(١٠) تقدَّم البيت في «على»، وقائله القحيف العُقيلي، انظر ما سبق ٢/٣٧٤.

(١١) جاء البيت تاماً في م/٥، وأُثبت صدره في بقية المخطوطات.

(١٢) ذكره من قبلُ للدلالة على أنَّ «على» تأتي للمجاوزة مثل «عن»، ثم قال: «ويحتمل أنَّ

«رضي» بمعنى عطف... وذكرْتُ من قبلُ أنه تخريج البصريين.

وقال الكسائي^(١): «إِنَّمَا جاز هذا حَمَلًا على نقيضه وهو سَخَطٌ».

العاشرة: رفع المستثنى على إبداله في المَوْجِب في قراءة بعضهم^(٢): ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ لَمَّا كان معناه: فلم يكونوا منه، بدليل^(٣): ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾. وقيل «إِلَّا» وما بعدها صِفَةٌ^(٤)، فقليل^(٥): إِنَّ الضمير يُوصَفُ في هذا الباب، وقيل: مرادهم بالصفة عَطَفَ البيان^(٦)، وهذا^(٧) لا يَخْلُص^(٨) من الاعتراض إن كان

(١) تقدّم هذا النصّ للمصنّف عن الكسائي. انظر ما سبق ٣٧٥/٢.

والنصّ في الخصائص ٣١١/٢، ٣٨٩، وانظر الخزانة ٢٤٨/٤، والإنصاف/٦٣١.

(٢) سورة البقرة ٢/٢٤٩، وتقدّمت، انظر ١/٤٥٣، وتكررت الآية في مواضع، وتقدّمت

القراءة في إعراب الجمل، انظر الجملة المُستثناة في ٥/٢٤٠، وذكر أنّ القراءة عن ابن مسعود وأبيّ بن كعب والأعمش، وأحلّت على كتابي «معجم القراءات».

(٣) وهو من تمة آية سورة البقرة ٢/٢٤٩.

قال السمين: «وتأويله أنّ هذا الكلام وإن كان موجباً لفظاً فهو منفيٌّ معنى؛ فإنه في قوة:

لم يطيعوه إِلَّا قليل منهم؛ فلذلك جعله تابعاً لما قبله في الإعراب» انظر الدر ١/٦٠٥.

(٤) أي: للضمير في «فشرّبوا».

(٥) هذا ردٌّ على من قال: إنّ الضمير لا يُوصَفُ مُطلقاً.

(٦) ذكر أبو حيان أنه إذا تقدّم مُوجِبٌ جاز في الذي بعد «إِلَّا» وجهان: النُصْبُ على الاستثناء،

وذهب إلى أنه الأفصح، والثاني: أن يكون ما بعد «إِلَّا» تابعاً لإعراب المستثنى منه رفعاً

ونصباً وجراً سواء كان ما قبله مظهرأ أو مضمراً، قالوا: هو تابع على أنه نعت لما قبله،

فمنهم من حَمَلَ هذا على ظاهر العبارة، وقالوا يُنْعَتُ بما بعد «إِلَّا» الظاهر والمضمّر،

ومنهم من قال لا يُنْعَتُ به إِلَّا النكرة أو المُعرَف بلام الجنس...

ومنهم من قال إن النحويين يعنون بالنعت هنا عطف البيان. البحر ٢/٢٦٧.

(٧) أي: جَعَلَهُ عطف بيان.

(٨) لأنَّ عَطَفَ البيان في الجوامد مثل النعت في المشتقات. فكما لا يُنْعَتُ الضمير فكذلك لا

يُبيِّن بالعطف.

لازماً^(١)؛ لَأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ كَالْتَّعَبِ فَلَا يَتَّبِعُ الضَّمِيرَ. وقيل: قليل^(٢): مبتدأ، حُذِفَ خبره، أي: لم يشربوا.

الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ^(٣): تذكيرُ الإشارةِ في قوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانٌ﴾^(٤) مع أَنَّ المُشَارَ^(٥) إليه اليَدُ والعَصَا، وهما مؤنثان، ولكن المبتدأ عَيْنُ الخبرِ في المعنى، والْبُرْهَانُ مُذَكَّرٌ.

ومِثْلُهُ^(٦) ﴿ثُمَّ لَوْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٧) فيمن نَصَبَ^(٨) الفِتْنَةَ، وَأَنْتَ الْفِعْلُ.

(١) أي: إن كان الاعتراض لازماً، وهو هنا لازم.

(٢) هذا للقرءاء وتقدم عند المصنف.

انظر ما سبق ٢٤٠/٥، وانظر شرح التسهيل لأبن مالك ٢/٢٦٦، وشواهد التوضيح له/ ٤٣.

(٣) الصورة الحادية عشرة من النوع الأول، وهو الحمل على المعنى.

(٤) سورة القصص ٢٨/٣٢ وتقدمت في «على»، انظر ما سبق ٢/٣٨٨، وتكررت في الجهة الأولى من الباب الخامس: «السابع»...

(٥) التَّصُّ لشيخه أبي حَيَّان في البحر ١١٨/٧ قال: «فَذَانِكَ إشارة إلى العصا واليد، وهما مؤنثتان، ولكن دُكِّرَا لتذكير الخبر، كما أنه قد يؤنث المذكر لتأنيث الخبر كقراءة من قرأ ﴿ثُمَّ لَوْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ﴾. وانظر الدر المصون ٥/٣٤٢ فقد أخذ هو أيضاً التَّصُّ عن شيخه.

(٦) أي: في الحمل على التانيث باعتبار الخبر، وتأنيث الفعل لهذا، فهو عكس ما جَرَى في الآية السابقة؛ إذ فيها حَمَلُ المؤنث على التذكير الذي في الخبر.

(٧) الآية: ﴿ثُمَّ لَوْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهُ رَيْنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ سورة الأنعام ٦/٢٣.

(٨) هذه قراءة خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير، وقرأها كذلك نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، وأبو جعفر واليزيدي والشنودي.

والنصب في «فتنتهم» على أنه خَبَرٌ مَقْدَمٌ و«إِلَّا أَنْ قَالُوا» هو الأسمُ المؤخَّر.

انظر كتابي «معجم القراءات» ففيه تفصيلُ التخريج، والمراجع: ٢/٤٠٥ وما بعدها.

الثانية عشر: قولهم «عَلِمْتُ زَيْدٌ مَنْ هُوَ» برفع^(١) «زيد» جوازاً؛ لأنه نفس «مَنْ» في المعنى.

الثالثة عشر: قولهم: «إِنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ»، فأوقع^(٢) «أَحَدٌ» في الإثبات^(٣)؛ لأنه نفس الضمير المستتر في «يقول»، والضمير في سياق النفي، فكان^(٤) «أَحَدًا» كذلك، وقال^(٥):

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا
فرغ «كواكبها» بدلاً من ضمير «يحكي»؛ لأنه راجع إلى «أحد»^(٦)، وهو واقع في سياق غير الإيجاب^(٧)، فكان^(٨) الضمير كذلك^(٩).

وهذا الباب واسع.

- (١) زيد: مبتدأ، وجملة «من هو» خبر عن المبتدأ، وجملة: «زيد من هو» سَدَّتْ مَسَدَ مفعولي «علم»، و«زيد» محمول على «مَنْ» في الرفع.
- (٢) في م/١ و ٥٣ كما أثبتته، وفي م/٢ و ٤ «فَأَوْقَعَ أَحَدًا» ومثله في المطبوع.
- (٣) و «أحد» لا يأتي إلا بعد نفي. والنص في الأشباه والنظائر ٤٧٥/١ كالذي أثبتته.
- (٤) كذا في م/١ و ٢ و ٣، وعند الشيخ محمد «فكان أحدٌ» ومثله في م/٤ و ٥.
- (٥) تقدم البيت في «على» انظر ٣٧٥/٢، ونُسب لعدي، وقيل هو لغيره.
- وقد ذكره فيما سبق للضمين: «يحكي» معنى «ينتم» فعدها بعلى. وهي في معنى «عن»، وتكرر هذا في باب الاستثناء من «الباب الخامس».
- (٦) كذا في م/١ و ٣ و ٤، وفي م/٢ و ٥ «إلى أحدًا»، ومثله في المطبوع، والنص في الخزائن عنه ١٩/٢ كالمثبت عندي.
- (٧) في قوله: لا نَرَى... .
- (٨) في م/١ و ٣ «فكان» وفي بقية المخطوطات والمطبوع «فكان».
- (٩) أي: فكان الضمير في «يحكي» واقع في سياق نفي.

ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء أنه سمع شخصاً من أهل اليمن يقول^(١): «فلانٌ لَغُوبٌ»^(٢)؛ أَتَتْهُ كتابي فَأَحْتَقَرَهَا فقال له: «كيف قلتَ: أَتَتْهُ كتابي؟» فقال: «أليس الكتابُ في»^(٣) معنى الصَّحِيفَةِ؟». وقال أبو عبيدة لِرُؤْبَةِ بن العَجَاجِ لما أنشد^(٤):
فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ
كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلَّيْعُ الْبَهَقِ
إِنْ أَرَدْتُ^(٥) الخطوطَ فقل: «كأنَّها»، أو السَّوَادَ والبَلَقَ فقل: «كأنَّهما»، فقال:
«أردتُ ذلك»^(٦) وَيَلْكَ.

وقالوا^(٧): «مررتُ برجلٍ أبي عشرةَ نَفْسِهِ»، و^(٨) «يقومُ عَرَبٌ كُلُّهُمْ»، و«بقاع

(١) انظر سر صناعة الإعراب/ ١٢، والخصائص ٢٤٩/١.

(٢) تنمة النص في سر الصناعة: «فقلتُ له: ما اللغوب؟ فقال 'الأحمق'».

(٣) في م/ ٤ «بمعنى»، وفي سر الصناعة: «فقال: نعم، أليس بصحيفة».

(٤) قوله: فيها، الضمير للأثْن، والمراد بالبَلَق: البياض، والتوليع في البقر وغيرها: خطوط من بياض، يقال: بقر مولعة، والبهق نوع من البَرَص، وذكرُوا أَنَّهُ أَخَفَّ مِنْهُ. والشاهد في قوله: «كأنه» فقد قال البغدادي نقلاً عن المعرِّي. «وَوَحَّدَ الضمير بعد قوله: فيها خطوط... لأنه حَمَلَهُ عَلَى الْجِنْسِ».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٧/٨، وشرح السيوطي/ ٧٦٤ و ٩٥٥، مجالس ثعلب/ ٣٧٥ - ٣٧٦ وفيه بعض الخلاف في مفردات القصة المروية بينهما. والبحر ٢٥١/١، ٣/ ١٦١، ١٦٧، والمحتسب ١٥٤/٢، والكشاف ٢٢٠/١، والدر المصون ٢٥٦/١، ٣/ ٢٥٦، ٤٧٨، ٣٤٣/٤، ٤٨٤/٥.

(٥) سقط هذا وما بعده من م/ ٥.

(٦) في م/ ١ و٤ «أردتُ كأنَّ ذلك» ومثله النصُّ في البحر ٢٥١/١ «كأن ذاك».

(٧) انظر الأرتشاف/ ١٣٢١ «مررت برجلٍ أبي عشرةَ أبوه».

وقوله: «أبي عشرة» أي: أولاده عشرة.

(٨) في شرح الكافية الشافية/ ٣٤١ «مررت بقومٍ عربٍ أجمعون».

عَرَفَجِ كُلُّهُ»^(١) برفع التوكيد فيهنّ، فرفعوا الفاعل^(٢) بالأسماء الجامدة، وأكّده^(٣) لما لحظوا فيها المعنى^(٤)؛ إذ^(٥) كان العربُ بمعنى الفصحاء، والعَرَفَجُ بمعنى الخَشِن، والأَبُّ بمعنى الوالد.

تنبيهان

- الأول: أَنَّهُ وَقَعَ فِي كَلَامِهِمْ أَبْلَغُ مَا ذَكَرْنَا^(٦) مِنْ تَنْزِيلِهِمْ لَفْظاً مُوجُوداً مَنْزِلَةً لَفْظِ آخَرَ لِكَوْنِهِ بِمَعْنَاهُ، وَهُوَ^(٧) تَنْزِيلُهُمُ اللَّفْظَ الْمَعْدُومَ الصَّالِحَ لِلْوُجُودِ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْجُودِ كَمَا فِي قَوْلِهِ^(٨):

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئاً
وقد مضى^(٩) ذلك^(١٠).

(١) انظر شرح الكافية الشافية/ ٣٤١ «كله»: توكيد للضمير المرتفع بعرّج. لأنّ عرفجاً ضُمِّنَ معنى خَشِنٍ. وانظر الأرتشاف/ ١٣٢١

(٢) وهو الضمير المستتر في «أبي عشرة»، و «عرب»، و «عرّج».

(٣) ب «نفسه، كُلُّهُمْ، كُلُّهُ».

(٤) فهي جوامد فيها معنى المشتق، فأخذت حكمه في العمل.

(٥) في م/ ٣ و٤ «إذا كان».

(٦) في م/ ٥ «ذكرناه»، وانظر الشمني ٢٧٦/٢.

(٧) الضمير «هو» عائد إلى «أبْلَغ».

(٨) تقدّم في مواضع أولها ٨٩/٢، وقائله زهير، وتكرر في مواضع، وانظر «لعلّ» ٥٢٩/٣ قال: «على تقدير الباء مع مُدْرِك».

(٩) انظر الباب الرابع أقسام العطف «٤٧٨/٥» «العطف على التوهم».

(١٠) قوله: «ذلك» غير مثبت في م/ ٣.

- والثاني: أنه ليس بلازم أن يُعطى الشيء حُكْم ما هو في معناه، ألا ترى أن المصدر قد لا يُعطى حُكْم «أَنْ» أو «أَنَّ» وصلتهما، وبالعكس.

دليل الأول^(١): أنهم لم يُعطوه^(٢) حكمهما^(٣) في جواز حذف الجار^(٤)، ولا^(٥) في سدهما مسدّ جزأي الإسناد، ثم شَرَكُوا بين «أَنْ» و«أَنَّ» في هذه المسألة في باب «ظَنْ»، وَخَصُّوا «أَنَّ» الخفيفة وصلتها بسدها^(٦) مسدهما في باب «عسى»^(٧)، وَخَصُّوا الشديدة بذلك في باب «لو»^(٨).

(١) وهو أن المصدر قد لا يُعطى حكم «أَنْ» أو «أَنَّ» وصلتهما.

(٢) أي: لم يعطوا المصدر...

(٣) حكم «أَنْ» و«أَنَّ».

(٤) يقال: عجب أنك قائم، وعجبت أن تقوم، وقد أسقط حرف الجر «مِنْ» قبلهما، ولا يجوز مثل هذا الحذف في المصدر، فلا تقول: عجبت قيامك، بل تقول: عجبت من قيامك.

(٥) أي: ولم يعطوا المصدر حكم «أَنْ» و«أَنَّ» في سدهما مسدّ الجزأين في الإسناد. فتقول: ظننت أن عبد الله قادم، وظننت أن يقدم عبد الله، ولكنك لا تقول: ظننت القدوم.

(٦) في م/ ١ و ٣ و ٤ «بسدهما» كذا على الشئ.

(٧) قال الشمني: «إنما تُسَدُّ «أَنَّ» الخفيفة وصلتها مسدّ الجزأين في باب «عسى»، على قول ابن مالك: إن «عسى» حينئذ ناقصة، لا على ما يُفهم من كلامهم، إنها فعل تامّ مسند إلى «أَنْ» والفعل» انظر حاشية الشمني ٢٧٦/٢.

وانظر ما تقدّم ٢/ ٤٢٠ وانظر شرح التسهيل ٢/ ٣٩٤ «قلت: والوجه عندي أن تجعل عسى ناقصة أبداً... وسدّت أن والفعل مسدّ الجزأين...». وانظر ما تقدّم ٢/ ٤٢٠.

(٨) في حاشية الدسوقي ٢/ ٣٠٠ «نحو: لو أن زيدا قائم لكان كذا، أي: لو ثبت قيامه كان كذا».

ودليل الثاني^(١): أَنَّهُمَا^(٢) لَا يُعْطَيَانِ حُكْمَهُ^(٣) فِي النِّيَابَةِ عَنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ،
تَقُولُ: «عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِكَ»، و«عَجِبْتُ أَنْ تَقُومَ»، و«أَنْتَ قَائِمٌ»، وَلَا يَجُوزُ^(٤):
عَجِبْتُ قِيَامَكَ. وَشَذَّ قَوْلُهُ^(٥):

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ
فَأَجْرِي الْمَصْدَرُ^(٦) مُجْرَى «أَنْ»^(٧) يَفْعَلُ فِي حَذْفِ الْجَارِ.

-
- (١) وهو أنه ليس بلازم أن يُعْطَى الشَّيْءُ حُكْمٌ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ.
- (٢) أَي: أَنْ وَأَنَّ.
- (٣) أَي: حُكْمُ الْمَصْدَرِ.
- (٤) أَي: لَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَزْفِ فِي هَذَا الْمَثَالِ، وَجَازَ فِي الْأَمْثَلَةِ الَّتِي سَبَقَتْهُ وَمَعَهَا أَنْ وَأَنَّ.
- (٥) الْبَيْتُ لِلْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيِّ يَخَاطَبُ بِهِ أَبْنَهُ الْقَاسِمَ.
- وَالْمِرَاءُ: الْمَخَالَفَةُ فِي الْكَلَامِ وَالْمَلَاجَةُ، وَهُوَ مُصْدَرٌ «مَارَى».
- وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ أَتَى بِالْمِرَاءِ وَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ بَغْيَرِ حَرْفِ عَطْفٍ، وَعِنْدَ سِيَبَوِيِّ نُصِبَ الْمِرَاءُ
بِإِضْمَارٍ فَعِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْطَفْ عَلَى إِيَّاكَ، تَقْدِيرُهُ: إِتَّقِ الْمِرَاءَ، وَيَكُونُ «إِيَّاكَ» مَنْصُوبًا
بِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ آخَرٍ.
- وَقَالَ الْأَعْلَمُ: إِسْقَاطُ الْوَائِ مِنْ «الْمِرَاءِ» ضَرُورَةٌ، الْمَعْرُوفُ إِيَّاكَ وَالْمِرَاءُ.
- وَقِيلَ فِيهِ غَيْرُ هَذَا
- انْظُرْ شَرْحَ الشُّوَاهِدِ لِلْبَغْدَادِيِّ ٨/ ٥٠، وَالْكِتَابُ ١/ ١٤١، وَالْخَزَانَةُ ١/ ٤٦٥، وَالْعَيْنِي
١١٣/ ٤، ٣٠٨، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٢/ ٢٥، وَالْخَصَائِصُ ٣/ ١٠٢، وَالْمَقْتَضِبُ ٣/
٢١٣، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٢/ ١٩٢، وَالْأَرْتَشَافُ ١٤٧٩، وَأُمَالِي أَبِي الْحَاجِبِ ٤/
١٧، وَشَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ لِأَبْنِ عَصْفُورٍ ٢/ ٤١٠، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٣/ ٢٤.
- (٦) وَهُوَ «الْمِرَاءُ» فِي الْبَيْتِ.
- (٧) «أَنْ» غَيْرُ مُثَبَّتَةٍ فِي م/ ١ وَ٣.

وتقول: «حَسِبْتُ أَنَّهُ قَائِمٌ» أو «أَنْ قَامَ»، ولا تقول: «حَسِبْتُ قِيَامَهُ»^(١) حتى تذكر الحَبَرَ.

وتقول^(٢): «عَسَى أَنْ تَقُومَ»، ويمتنع «عسى أَنَّك قائم»، ومثلها^(٣) في ذلك^(٤) «لعل».

وتقول^(٥): «لو أَنَّك تقوم»، ولا تقول: «لو أَنْ تقوم».

وتقول^(٦): «جِئْتُكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ»، ولا يجوز «جِئْتُكَ أَنْ تُصَلِّيَ الْعَصَرَ»، خلافاً لابن جني والزمخشري.

والثاني^(٧): وهو ما أُعْطِيَ حُكْمُ الشَّيْءِ الْمُشْبِهِ لَهُ فِي لَفْظِهِ دُونَ مَعْنَاهُ - له^(٨) صُورٌ كَثِيرَةٌ أَيْضاً.

(١) قيامه: كذا في المخطوطات، وعند مبارك والشيخ محمد: قيامك. ولم ينبه مبارك على هذا الخلاف. فهو غير ما عنده في المخطوطة الثانية. وبكاف الخطاب في حاشية الدسوقي وحاشية الأمير.

(٢) هذا مثال لما ذكره من خصوصيته «أَنْ» الخفيفة بـ «عسى».

(٣) أي: مثل «عسى».

(٤) أي: «أَنْ» الخفيفة مع صلتها تَسُدُّ مَسَدَ جُزْأَيْهَا، وأمتناع «أَنْ» المشددة من ذلك.

ومثال ذلك: لعلك أَنْ تفعل الخير، ولا يجوز «لَعَلَّ أَنْك فاعل الخير».

(٥) ذكر من قبل أنهم خَصُّوا «أَنْ» بـ «لو»، وهذا مثالها.

(٦) مُثِّلَ هنا للدليل الثاني، وهو ما يجوز في نيابة المصدر عن ظرف الزمان، وهو هنا «صلاة

العصر»، ولا يجوز ذلك في «أَنْ وَأَنَّ» فهما لَا يُعْطَيَانِ حكمه. وهذا ما قاله من قبل: «ألا

تري أَنَّ المصدر قد لَا يُعْطَى حكم «أَنْ وَأَنَّ» وصلتهما، وبالعكس». فهذا الذي ذكره هنا

دليل على أنه لا يكون العكس فلا تأخذان حكم المصدر.

(٧) ما تقدَّم هو ما أشبه الشيء في معناه، وعلى هذا قد يُعْطَى حكمه، وهذا هو النوع الثاني،

وهو المشابهة باللفظ، وأنظر الأشباه والنظائر ١/ ٤٧٥.

(٨) في م/ ٣ «وله صور».

- إحداهما: زيادة «إن»^(١) بعد «ما»^(٢) المصدرية الظرفية، وبعد «ما» التي بمعنى «الذي»^(٣)؛ لأنهما^(٤) بلفظ^(٥) «ما» النافية، كقوله^(٦):

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ
وقوله^(٧):

يَرْجِي الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَذْنَاهُ الْخُطُوبُ
فهذان^(٨) محمولان^(٩) على نحو قوله^(١٠):

مَا إِنْ رَأَيْتَ وَلَا سَمِعْتَ بِمِثْلِهِ يَوْمًا بِهَائِي أَيْتُقِي جُرْبِ

- الثانية: دخول لام الابتداء على «ما» النافية حملاً لها في اللفظ على «ما» الموصولة الواقعة مبتدأ،

(١) في م/٣ «أَنْ» وهو غير الصواب.

(٢) انظر هذا فيما تقدّم ١٤٨/١.

(٣) انظر ما تقدّم ١٤٧/١ - ١٤٨.

(٤) في م/٣ «لأنها».

(٥) ذكر من قبل أن «إن» أكثر ما زيدت بعد «ما» النافية. انظر ١٤٥/١.

(٦) قائله المعلوط القريني. وتقدّم في ١٤٨/١ للسألة نفسها. وانظر أيضاً ٥٤/٤.

(٧) قائله جابر بن رَأْلان الطائي، وقيل غيره، انظر ما سبق ١٤٨/١ «زيادة إن بعد ما الموصولة الأسمية».

(٨) أي: البيتان السابقان.

(٩) أي: في زيادة إن بعد «ما» المصدرية والموصولة على ما في البيت الآتي من زيادتها بعد «ما» النافية.

(١٠) قائله دُرَيْد بن الصَّمَّة، وقصَّة البيت أن الخنساء تجرّدت، ثم أغسلت، وكان دُرَيْد ينظر إليها فأعجبته فهُويها، وكانت قد طَلَّتْ بعيراً لها.

كقوله^(١):

لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَأَضْطَنَعَنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلٌّ مَالِي؟

فهذا^(٢) محمولٌ في اللفظ على نحو قولك^(٣): «لَمَّا تَصْنَعُهُ حَسَنٌ».

- الثالثة: توكيد المضارع بالنون بعد «لا» النافية، حملاً لها في اللفظ على «لا»

= وعجز البيت غير مثبت في م/٢ و٥، وهو مثبت في بقية المخطوطات على ما ترى، وجاء عند البغدادي: «كالיום هَانِيٌّ أَتَيْتِي جُرْبٌ» وهي الرواية المشهورة. وأخذ بهذا مبارك مع أن المثبت في الثانية عنده كالذي أثبتته، وما وجدت عنده إشارة إلى هذا. وفي إصلاح المنطق: طَالِيٌّ أَتَيْتِي.

وقال هاني، فغلب المذكر، ولم يقل: هانئة، وهو أسم فاعل من: هَنَأَ البعيرَ الأَجْرَبَ: إذا طلاه بالقطران.

والشاهد فيه زيادة «إِنْ» بعد «ما» النافية.

وذُرِّدَ شاعر فارس من بني جُشَم، وهو مُصَغَّر «أَذْرَدَ»، وهو السَّاقط الأسنان، وذكروا أنه عاش عمراً طويلاً، قيل: إنه مئتا سنة، وسقط حاجباه على عينيه، وأدرك الإسلام ولم يُسَلَم، وقُتِل يوم حنين كافراً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥١/٨، وشرح السيوطي/٩٥٥، والأُمالي ١٦١/٢، وإصلاح المنطق/١٢٧ وشرح المفصل ٨٢/٥، ١٢٩/٨.

(١) قاله النابغة الذبياني من قصيدة يتنصّل فيها مما اتّهم به عند النعمان بن المنذر

والشاهد فيه دخول لام الابتداء على «ما» النافية في قوله: لَمَّا

ورَدَ هذا أبن السراج بأن اللام تحقيق، وما نافية، ثم ذكر أنه توهم اللام داخلة على الذي وذهب أبو حيان إلى أن الأحسن جعل اللام زائدة، فهو أجود.

وإدخاله لام الابتداء على ما النافية شاذٌّ عند الفارسي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥٦/٨، وشرح السيوطي/٩٥٦، والديوان/١٣٩، والأشباه والنظائر ٤٧٦/١.

(٢) أي: دخول اللام على «ما» النافية.

(٣) أي: للذي...

الناهية، نحو: ﴿أَدْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ لَا يَحْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُودُهُ﴾^(١)، ونحو: ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(٢)، فهذا^(٣) محمول في اللفظ على نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبِ أَنَّ اللَّهَ غَفْلًا﴾^(٤) ومن أولها^(٥) على النهي^(٦) لم يحتج إلى هذا^(٧).

- الرَّابِعَةُ: حُذِفَ الْفَاعِلُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾^(٨) لَمَّا كَانَ «أَحْسِنَ بَرِيداً» مُشَبَّهًا^(٩) فِي الْلفْظِ لِقَوْلِكَ: «أَمُرُّ بِزَيْدٍ».

- (١) سورة النمل ١٨/٢٧، وتقدّمت في «لا» ٣/٣٢٨، وفي الواو ٤/٤٠١.
- (٢) سورة الأنفال ٨/٢٥، وتقدّمت. انظر «لا» ٣/٣٢٣، ٣٥٥، وانظر تفصيل القول في تأكيد الفعل بالنون في الموضع الأول في ص/٣٢٤ - ٣٢٥.
- (٣) أي: «لا» النافية في الآيتين محمولة على «لا» الناهية في الآية الآتية.
- (٤) سورة إبراهيم ١٤/٤٢، وتقدّمت، انظر «لا» ٣/٣٢٤.
- (٥) أي: من أول «لا» في الآيتين السابقتين اللتين أكّد فيهما المضارع بالنون بعد «لا» النافية. وفي م/٤ وه «أولهما». وأشار الشمني إلى هذا الخلاف.
- (٦) ممن ذهب إلى أنها في «لا تُصِيبُ» على النهي الزمخشري. انظر الكشاف ١١/٢ والبحر المحيط ٤/٤٨٤، وانظر حديث المصنف في هذا فيما تقدّم ٣/٣٢٣.
- (٧) أي: لم يحتج إلى الحمل على اللفظ.
- (٨) الآية: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ سورة مريم ٣٨/١٩ وهذه صورة التعجب، وأصحّ الأعراب فيه أنّ الفاعل هو المجرور بالباء، والباء زائدة، وزيادتها لازمة لإصلاحاً للفظ؛ لأن «أفعل» أمراً لا يكون فاعله إلا ضميراً مستتراً، فالمجرور مرفوع المحلّ، ولا ضمير في «أفعل».
- وهناك رأي آخر وهو أنّ الفاعل ضمير المتكلم، كأنه يأمر نفسه بذلك، والمجرور في محلّ نصب ويُغزى للزجاج. وللفاعل تخريج آخر، وهو أنه فضلة لفظاً، فجاز حذفه للدلالة عليه كهذه الآية. انظر الدر المصون ٤/٥٠٧..
- (٩) أي: حُذِفَ الْفَاعِلُ كما كانت صورة التعجب هذه مشبهة في اللفظ صورة الأمر.

- الخَامِسَةُ: دخول «لام» الِابْتِدَاءِ بعد «إِنَّ» التي بمعنى «نَعَمْ»، لشبهها في اللفظ بـ «إِنَّ» المؤكَّدة، قاله بعضهم في قراءة من قرأ ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾^(١). وقد مضى البحث فيها^(٢).

السَّادِسَةُ: قولهم^(٣): «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ» بضم «أَيَّة»^(٤)، ورفع صفتها^(٥)، كما يُقال^(٦): «يا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ»، وإنَّما كان حقُّهما^(٧) وجوب النصب^(٨) كقولهم^(٩): «نحنُ - العربُ - أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ»، ولكنها^(١٠) لما

(١) سورة طه ٦٣/٢٠، وتقدَّمت القراءة، انظر ما سبق ٢٣٨ / ١ وما بعدها، وتخرِج «إِنَّ» على «نَعَمْ» هو رأي المُبرِّد، وانظر المقتضب ٢ / ٣٦٤.

كما مضى رَدُّ الْمُصَنَّفِ في ص/ ٢٤٠ أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ، وذهب بعضهم إلى أنها لام زائدة.

(٢) انظر تفصيل القول فيها فيما تقدَّم ٢٣٨ / ١ - ٢٤١، وأرجع إلى ما وضعته في الحواشي؛ ففيها فَضْلُ الخطاب، وذلك في ص/ ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٣) انظر هذا في الكتاب ٤٨٣ / ١، والهمع ٢٩ / ٣.

(٤) وذلك على تقدير النداء يا أَيُّهَا، والحقُّ أنك لست تناديه، ولكنك تُخَصُّه، فتجربه على حرف النداء، لأن في النداء اختصاصاً. السيرافي. على هامش الكتاب. وانظر الهمع ٢٩ / ٣ - ٣٠.

(٥) وهي قوله: «العصَابَةُ»، والرفع على اللفظ.

(٦) أي: في النداء.

(٧) أي: أَيْة وصفتها.

(٨) كان هذا حقُّهما لأن «أَيْة» معمول المحذوف تقديره «أَخْصُ».

(٩) ينصب «العرب» بفعل محذوف تقديره: «أَخْصُ»

وانظر شرح المفصل ١٨ / ٢، والهمع ٣٠ / ٣.

(١٠) أي: «أَيْة» في القول السابق.

كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء^(١) أُعْطِيَتْ حُكْمَهَا^(٢)، وإن أنتفى مُوجِبُ البناء^(٣)، وأما^(٤) «نحنُ العربُ» في المثال فإنه لا يكون منادى^(٥) لكونه بـ «أل»، فأُعْطِيَ الحُكْمَ^(٥) الذي يستحقُّه في نفسه^(٦).

وأما نحو^(٧): «نحن - معاشِرُ الأنبياءِ - لا نُورَثُ» فواجبُ النَّصْبِ، سواء أعتبر حاله^(٨) أو حال^(٩) ما يشبهه وهو المنادى.

- السَّابِغَةُ: بناء «حَذَامٍ»^(١٠) في لغة الحجاز على الكسْرِ، تشبيهاً لها

(١) أي: بمنزلة «يا أيتها».

(٢) وهو البناء على الضم.

(٣) أي: مُوجِبُ بناء المنادى.

(٤) قال الشمي: «وأما نحو العرب في المثال» هكذا وقع في بعض النسخ، وهو الذي رأيناه بخط المصنف، وفي بعضها: «وأما نحن العرب في المثال»، وفي بعضها: «وأما العرب في المثال» وهو أظهرها؛ لأن الذي في المثال «العرب» لا نحوه؛ ولأن «العرب» نفس المثال، لا فيه» انظر الحاشية ٢ / ٢٧٦.

(٥) وإنما يكون منصوباً على الاختصاص.

(٦) فلا يحمل على غيره كما جرى في حمل «آية» في الاختصاص على النداء فبيته لذلك.

(٧) تقدّم الحديث. انظر الجملة الاعتراضية ٥٩/٥. وفيها تخريج لهذا الحديث، والخلاف في روايته.

(٨) وهو النصب على الاختصاص.

(٩) لأن معاشِر مضاف، وما يشبهه وهو المنادى المضاف يكون معرباً منصوباً.

(١٠) يريد من هذا ما كان علماً من الأعلام المؤنثة على وزن فَعَالٍ.

وأما ما كان منتهياً براء مثل «وَبَارٍ» فإنه عند بني تميم مبني على الكسر للوزن والعدل المقدّر، انظر الشمي ٢ / ٢٧٦ - ٢٧٧.

وحَذَامٍ عند تميم مُعَرَّبٌ إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتأنيث. انظر الهمع ١ / ٩٣.

بـ «دَرَاكٍ»^(١)، و«نَزَالٍ»^(٢)، وذلك^(٣) مشهورٌ في المعارفِ، ورُبُّما جاء في غيرها^(٤)، وعليه^(٥) وَجَّهَ قوله^(٦):

يَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ جَدَاكَ الصَّافِي * وَالْفَضْلُ أَنْ تَشْرُكَنِي كَفَافٍ
فَالْأَصْلُ^(٧) «كَافًا»، فهو حال^(٨)،

(١) قالوا: لشبه «حَذَام» الأسم العلم بـ «دَرَاكٍ وَنَزَالٍ»: أسم فعل الأمر، ووجه الشَّبه في الوزن والعدل والتعريف، وقيل لتضمُّنه معنى الحرف، وهو علامة التأنيث في المعدول عنه.
وذهب المبرِّد إلى أَنَّ ذلك كان لتوالي عِلَلٍ مَنَعَ الصَّرْفَ عليه، وهي التعريف والتأنيث والعدل.

(٢) في م/١ وه «بَنَزَالٍ وَدَرَاكٍ».

(٣) أي: بناء «حَذَامٍ» على الكسر.

(٤) أي: في غير المعارف، وهي النكرات.

(٥) أي: على هذه المشابهة المشار إليها بين حَذَامٍ وَدَرَاكٍ.

(٦) البيت من أرجوزة لرؤبة بن العجاج يعاتب بها أباه، وللقصيدة قصَّة مذكورة في أخبارهما، ووجدت البيت في شرح البغدادي: من نَدَاكَ، بالنون، وفي الأبيات التي ذكرها: من جَدَاكَ، وبالجيم وَرَدَّ في الديوان.

والرواية في الديوان أيضاً: فليت حظِّي. والصَّافِي: بالضاد المعجمة، وكذا جاء عند البغدادي والجَدَى: العطية، والصَّافِي: الكثير، وقوله: كَفَافٍ: من قولهم: دعني كَفَافٍ، أي: كُفَّ عني، وأكُفَّ عنك، فننجزو رأساً برأس.

والشاهد فيه قوله: كفاف: أسم فعل جاء على يابه، وهو هنا نكرة، وسيوضح ذلك المصنف، شرح الشواهد للبغدادي ٥٨/٨، وشرح السيوطي/٩٥٦، والديوان/١٠٠، وأمالِي الشجري ٢٨/١، والخزانة ٢٤٥/١، واللسان/كفف.

(٧) كذا جاء في المخطوطات التي بين يدي «كَافًا»، ما عدا م/٤ فإن فيه «كَفَافًا»، ومثل الرابعة ما جاء في المطبوع.

(٨) قوله: «فالأصل كافًا فهو حال» بيان لكونه نكرة.

أَوْ تَرَكَ كَفَافٍ، فَمَضَدَر^(١).

ومنه عند أبي حاتم قوله^(٢):

جَاءَتْ لِتَضْرَعَنِي، فَقُلْتُ لَهَا: أَقْصِرِي إِنِّي أَمَرْتُ صَرْعِي عَلَيْكَ حَرَامٌ
وليس كذلك^(٣)؛ إذ ليس لفعله^(٤) فاعِلٌ أو فاعِلَةٌ، فالأولى قولُ الفارسي^(٥):

(١) ويكون مصدراً مبنياً للتوابع، وقد حذف المصدر وبقي ما أضيف إليه.

(٢) قائله أَمَرْتُ القيس. والرواية في نُسخة المؤلف: جَالَتْ، أي: ناقتة، وكذا جاء في الديوان، ووجدت البيت في الديوان برواية «حَرَامٌ» كذا ضبط قَلَمٌ، وفيه إقواء؛ فإن القافية مكسورة.

ويبدو أن المشهور فيه عند أهل اللغة الرواية بكسر الميم. وقال أبو الشجري: «وقد أنفرد الأصمعي بروايته، ورواية «حرام» بكسر الميم، ولو رواه بضمها على الإقواء كان أَحَبَّ إِلَيَّ. وقال أبو حاتم في تعليل الكسر فيه: أَخْرَجَ «حرام» مخرج «كفاف» من قول الشاعر:

... وَالْقَضْلُ أَنْ تَتْرَكَنِي كَفَافٍ

عَدَلَّ «كفاف» عن «كاف»، وإن شئت قَدَّرْتَهَا معدولة عن التركة الكافّة.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٦٤/٨، وشرح السيوطي/٩٥٩، وأمالى الشجري ٢٧/١، والديوان/١١٦.

(٣) أي: ليس الأمر على ما ذهب إليه أبو حاتم من جعل «حرام» في البيت مَقْسِماً على كفافٍ في البيت السابق.

(٤) وهو قوله: «حَرِمَ»، ليس منه ما يجيء على وزن فاعل أو فاعلة، وَضُفَّ ليكون معدولاً إلى فَعَالٍ.

(٥) أي: في آخره ياء النسبة للمبالغة؛ لأنه وَضُفَّ كما يقولون في الأحمر: أحمرى، وفي الدَّوَار: دَوَّارى، ثم خُفِّفَ الياء من «حرامى» ضرورة، فصارت حرامى. وهذا ذكره أبو الشجري غير معزو للفارسي، ثم قال بعده: «فهذا أَمْثَلُ مما رآه أبو حاتم، ويجب على هذا الوجه إثبات الياء».

انظر أمالى الشجري ٢٨/١ - ٢٩.

إِنْ أَضَلَّهُ: «حرامِي» كقوله^(١):

وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِي

ثُمَّ خَفَّفَ^(٢)، وَلَوْ أَقْوَى^(٣) لَكَانَ أَوْلَى.

وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٤):

طَلَبُوا صَلَاحًا وَلَاتِ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ

فَعِلَّةُ بَنَائِهِ^(٥) قَطْعُهُ عَنِ الْإِضَافَةِ^(٦)، وَلَكِنْ عِلَّةُ كَسْرِهِ وَكَوْنِهِ لَمْ يُسَلِّكْ بِهِ فِي الضَّمِّ مَسَلِّكَ^(٧) «قَبْلُ» وَ«بَعْدُ» شَبَهُهُ^(٨) بِ«نَزَالٍ».

- الثَّامِنَةُ: بِنَاءُ «حَاشَا» فِي^(٩) ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾^(١٠) لَشَبْهِهَا فِي الْفَلْظِ

(١) تَقَدَّمَ فِي ٩٤/١، وَهُوَ لِلْعَجَاجِ. وَدَوَّارِي: أَصْلُهُ دَوَّارٌ، أَدْخَلَ عَلَيْهِ يَاءَ النِّسْبَةِ.

(٢) بِحَذْفِ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ فَبَقِيَ: حَرَامِي.

(٣) أَي: خَالَفَ فِيهِ عَنِ الْقَافِيَةِ الْمَكْسُورَةِ إِلَى الْمَرْفُوعَةِ فَقَالَ: حَرَامٌ، لَكَانَ أَوْلَى.

(٤) تَقَدَّمَ الْبَيْتُ، وَهُوَ لِأَبِي زَيْدٍ الطَّائِي، انْظُرْ «لَاتِ» فِي ٣/٣٦٤.

(٥) أَي: عِلَّةُ بِنَاءِ «أَوَانٍ» وَ«بَقَاءٍ» كَذَا عِنْدَ الدُّسُوقِيِّ، وَعِنْدَ الشُّمْنِيِّ: «عِلَّةُ بِنَاءِ أَوَانٍ».

وَلَعَلَّ الصُّوَابَ أَنَّ حَدِيثَهُ فِي بِنَاءِ «بَقَاءٍ».

(٦) قُطِعَ الْفَلْظَانِ: أَوَانٍ وَبَقَاءٍ عَنِ الْإِضَافَةِ، وَالْأَصْلُ:

وَلَاتِ الْأَوَانُ أَوَانٌ صَلَاحٌ، وَلَيْسَ الْحَيْنُ حِينَ بَقَاءٍ صَلَاحٌ

فَحَذَفَ مِنَ الْفَلْظَيْنِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعَ نَيْتِهِ الْمَعْنَى، فَبُنِيَ كُلُّ مَنِهَا عَلَى الْكَسْرِ، وَإِنْ تَشَابَهَتْ الْحَالَتَانِ فِيهِمَا غَيْرَ أَنَّ قَوْلَهُ: «قَطْعُهُ مِنَ الْإِضَافَةِ» عَنَى بِهِ لَفْظَ «بَقَاءٍ» فَهُوَ الشَّيْبَةُ بِ«نَزَالٍ».

(٧) وَذَلِكَ فِي قِطْعَةٍ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَإِرَادَةً مَعْنَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَبَنَائِهِ عَلَى الضَّمِّ مِثْلَ

قَبْلُ وَبَعْدُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ الرَّومُ ٣٠/٤. وَانْظُرْ

الْهَمْعُ ٣/١٩٢.

(٨) أَي: شَبَهُ «بَقَاءٍ» بِ«نَزَالٍ» فِي الْفَلْظِ.

(٩) سُورَةُ يُوسُفَ ٣١/١٢، وَتَقَدَّمَتْ فِي «حَاشَى»، انْظُرْ ٢/٢٥٢.

(١٠) فِي م/١ وَ٢ وَ٣ «حَاشَى».

بـ «حاشا»^(١) الحرفية، والدليل^(٢) على أسميتها قراءة بعضهم^(٣) «حاشاً» بالتونين، على إعرابها كما تقول^(٤) : «تنزيهاً لله».

وإنما قلنا^(٥) : إنها ليست حَرْفًا لدخولها على الحَرْفِ، ولا فِعْلاً؛ إذ ليس بعدها أَسْمٌ منصوبٌ بها.

وَرَعَمَ بعضهم^(٦) أنها فعل حُذِفَ مفعولُه، أي^(٧) : جانبٌ يُوسَفُ المعصية لأجل الله. وهذا التأويل لا يتأتى في كُلِّ موضع؛ يُقال لك : «أَتَفْعَلُ كذا؟» أو «أَفْعَلْتُ كذا؟» فتقولُ : «حاشا لله»، فإنما هذه بمعنى تَبَرَّأْتُ لله براءةً من هذا الفعل.

(١) تقدّم هذا عند المصنّف، انظر ما سبق ٢٥٥/٢ - ٢٥٦.

وهو لأبن مالك، ولم يُعْزِهِ المصنّف له، وأنظر دليل ذلك في الجني الداني/٥٦١.

(٢) قلتُ : انظر هذا لأبن مالك في شرح التسهيل ٣٠٨/٢، وقد ذكر القراءة دليلاً لما ذهب إليه من أسميّة «حاشى»، وأنصابه أنتصاب المصادر.

(٣) تقدّمت، انظر ما سبق ٢٥٣/٢ - ٢٥٤، فقد ذكرتُ قارئها ومراجعها.

(٤) أي : تُعْرَبُ كما يُعْرَبُ المصدرُ هنا.

(٥) النص عند ابن مالك : «وإذا وليها مجرور باللام فارقت الحرفيّة بلا خلاف؛ إذ لا يدخل حرفٌ جَرَّ على حرفٍ جَرَّ، وإذا لم تكن حرفاً فهي إمّا فعل وإمّا أَسْمٌ، فمذهب المبرد فِعْلٌ، والصحيح أنها أَسْمٌ، فينتصب أنتصاب المصدر الواقع بدلاً من لفظ الفعل...»
شرح التسهيل ٣٠٨/٢.

(٦) ذكر المصنّف هذا في «حاشا» عن المبرد وأبن جني والكوفيين.

انظر ما سبق ٢٥٢/٢ - ٢٥٣، وانظر البحر ٣٠٣/٥ «المبرّد وأبن عطية».

(٧) هذا نُصِّهَ فيما سبق، انظر ٢٥٣/١٢، وانظر نصّ شيخه أبي حيان في البحر ٣٠٣/٥، فما عند المصنّف هنا هو عبارة شيخه أيضاً.

ومن نَوَّهَهَا^(١) أَعْرَبَهَا عَلَى إِلْغَاءِ هَذَا الشَّبَهِ^(٢)، كَمَا أَنَّ بَنِي تَمِيمٍ أَعْرَبُوا بَابَ «حَذَامٍ» لِذَلِكَ^(٣).

- التَّاسِعَةُ: قَوْلُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ^(٤) «قَصَرْنَا الصَّلَاةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ مَا كُنَّا قَطُّ وَأَمْنَهُ» فَأَوْقَعَ «قَطُّ» بَعْدَ «مَا» الْمَصْدَرِيَّةَ كَمَا تَقَعُ بَعْدَ «مَا» النَّافِيَةِ^(٥).

- الْعَاشِرَةُ^(٦): إِعْطَاءُ الْحَرْفِ حُكْمَ مُقَارِبِهِ فِي الْمَخْرَجِ حَتَّى أُذْغِمَ فِيهِ، نَحْوُ:

(١) ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْوِينَ «حَاشَا» تَنْوِينَ تَمَكِينَ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا قَابَلَهُ بِقَوْلِهِ: «تَنْزِيهًا».

وَتَعْقِبُهُ الدَّمَامِينِي بِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ تَنْوِينَ تَنْكِيرٍ، وَهُوَ لَيْسَ بِعَزِيزٍ فِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، وَرَدُّ هَذَا الشَّمْنِيِّ بِقَوْلِهِ: «الْجَوَابُ عَنْ هَذَا النَّظَرِ أَنَّ تَنْوِينَ التَّنْكِيرِ فِي بَابِ أَسْمِ الْفِعْلِ لَيْسَ بَقِيَاسِي، وَإِنَّمَا هُوَ سَمَاعِي فِي أَلْفَاظٍ مِنْهُ مِثْلُ: صَهْ وَمَهْ وَلِيهِ، كَذَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي حَرْفِ النُّونِ». انْظُرِ الشَّمْنِي ٢٥٢/١.

(٢) أَيِ: إِلْغَاءِ شَبَهٍ «حَاشَا» مَنُونَةٍ بِ «حَاشَا» الْحَرْفِيَّةِ.

(٣) أَيِ: عَلَى إِلْغَاءِ مُشَابَهَةِ حَذَامٍ بِ «نَزَالٍ».

(٤) قُلْتُ: الرِّوَايَةُ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: «عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ الْخَزَاعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى بَنَا النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُّ وَأَمْنُهُ بِمَنْى رَكَعَتَيْنِ» انْظُرِ فَتْحُ الْبَارِيِّ ٤٠٧/٣، وَمِثْلُ هَذَا عِنْدَ أَبِي نَاصِرٍ مَالِكٍ فِي شَوَاهِدِ التَّوْضِيحِ/١٩٠، وَصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ ٥٤٩/١.

وَجَاءَ الْحَدِيثُ فِي الْبُخَارِيِّ فِي بَابِ الصَّلَاةِ بِمَنْى وَلَيْسَ فِيهِ «قَطُّ» بَلْ رَوَاتُهُ: «... آمَنَ مَا كَانَ بِمَنْى رَكَعَتَيْنِ» انْظُرِ فَتْحُ الْبَارِيِّ ٤٦٤/٢.

(٥) قَالَ أَبُو نَاصِرٍ مَالِكٌ: «وَفِي قَوْلِهِ: ... قَطُّ، اسْتِعْمَالُ «قَطُّ» غَيْرُ مَسْبُوقَةٍ بِنَفْيٍ، وَهُوَ مِمَّا خَفِيَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ؛ لِأَنَّ الْمَعْهُودَ اسْتِعْمَالَهَا لِاسْتِغْرَاقِ الزَّمَانِ الْمَاضِي بَعْدَ نَفْيٍ نَحْوُ: مَا فَعَلْتُ ذَلِكَ قَطُّ، وَقَدْ جَاءَتْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ دُونَ نَفْيٍ. وَلَهُ نَظَائِرٌ».

انْظُرِ شَوَاهِدَ التَّوْضِيحِ/١٩٣.

(٦) تَعْقِبُهُ الدَّمَامِينِي بِأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الْإِعْرَابِ، فَمَا بِهِ قَدْ ذَكَرَهُ مَعَ أَنَّهُ أَلْتَزَمَ تَجَنُّبَ مِثْلِهِ =

﴿وَحَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ط﴾^(١) و﴿لَكَ قُصُورًا﴾^(٢)، وحتى اجتمعوا^(٣) رَوَيْنَ^(٤) كقولهِ^(٥):

بُنِيَ إِنَّ الْبِرَّ شَيْءٌ هَيِّنٌ
الْمُنْطِقُ الطَّيِّبُ وَالطُّعْمُ

= كما سبق في ديباجة الكتاب. انظر الشمني ٢٧٧/٢.

وأشار بذلك إلى ما وَرَدَ في المقدمة من قوله: «... إيراد ما لا يتعلق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق «أسم»...» انظر ١/٦٢، وقد ذكر هذا على أنه واحد من ثلاثة أمور أقتضت طَوْلَ كُتُبِ الإعراب.

والتمس الشمني العُذْرَ للمصنّف بأنه ألزم تجنّب مثله على سبيل القصد دون الاستطراد، وما ذكره هنا على سبيل الاستطراد.

(١) الآية: ﴿يَدْعُ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَمْ صَاحِبَهُ﴾ وَحَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ط وَهُوَ

يَكُلِّي شَيْءٌ عَلِيمٌ سورة الأنعام ١٠١/٦، وانظر سورة الفرقان ٢٥/٢.

وقد قرأ بإدغام القاف في الكاف أبو عمرو ويعقوب بخلاف عنهما.

انظر النشر ١/٢٩٣، والإتحاف/٢٤، وكتابي معجم القراءات ٢/٥٠٨.

(٢) الآية: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ

لَكَ قُصُورًا﴾ سورة الفرقان ٢٥/١٠.

وإدغام الكاف في القاف وإظهارها عن أبي عمرو ويعقوب.

انظر النشر ١/٢٩٣، والإتحاف/٢٤، وكتابي معجم القراءات ٦/٣٢٤.

(٣) أي: الحرفان المتقاربان في المخرج.

وفي م/١ «اجتمعوا في روين».

(٤) الروي: هو الحرف الذي بُنِيَ عليه القصيدة، وتنسب إليه، فيقال: قصيدة رائية أو دالية،

ويلزم في آخر كل بيت منها، وسُمِّيَ رَوِيًّا لأنه ينضمُّ ويجتمع إليه جميع حروف البيت؛ لأن

أصل: «رَوَى» في كلامهم للجمع. انظر كتاب: الكافي في العروض والقوافي للتبريزي/

١٤٩.

(٥) ذكر الوطواط الكتبي المصري أنه سمع بعض الأعراب يقول له، وجاءت الرواية عنده

في البيت الثاني: وَجْهٌ طَلِيقٌ وَكَلَامٌ لَيْنٌ.

وقول أبي جهل^{(١)(٢)}:

ما تنقِمُ الحربُ العَوَانُ مِنِّي * بازلَ عامَيْنِ حديثُ سِنِّي

لِمِثْلِ هَذَا وَلَدَتْنِي أُمِّي^(٣)

وقول آخر^(٤):

إِذَا رَكِبْتُ فَأَجْعَلُونِي وَسَطًا

إِنِّي كَبِيرٌ لَا أَطِيقُ الْعُنْدَا

= وذكر أبو زيد أنه من قول امرأة لأبنتها.

وقد جمع الراجز في الرواية التي ذكرها المصنّف بين النون والميم رويين؛ لتقارب مخرجهما، أما على رواية الوطواط فلا إكفاء فيه.

انظر شرح الشواهد للبيгдаي ٦٧/٨، وأنظر «كتاب الكافي في العروض والقوافي»/١٦١، والكمال/٩٨٦، والمقتضب ٢١٧/١، والنوادر/٤٠٠، وأمالى الشجري ٢٧٦/١، والخزانة ٥٣٣/٤.

(١) في م/٣ بعده «لعنه الله».

(٢) هذه الأبيات تُغزى لأبي جهل، يقال: إنه أرتجز بها يوم بدر، وتُسبب إلى علي رضي الله عنه، وتقدّمت في «أم» انظر ما سبق ٢٩٧/١. وأستشهد بها المصنّف هنا لمجيء النون في آخر الأولين، والميم في آخر الثالث، رويين؛ لتقارب مخرجيهما.

وانظر هذا في الخزانة ٥٣٣/٤، وأمالى الشجري ٢٧٦/١، والكمال/٩٨٧.

(٣) وانظر حاشية الشمني ٢٧٧/٢ فقد تعقّب الدماميني المصنّف بجواز جعل الياء رويًا، وقد نصّ على ذلك بعض علماء القوافي.

(٤) قائله غير معروف.

وفيه رواية أخرى: إِذَا نَزَلْتُ فَأَجْعَلُونِي، وعند الجواليقي: فأجعلاني. كما يروي: الْعُنْدَا. كذا بفتحيتين. وكذا جاء في م/١.

والْعُنْدُ: الجانب والناحية، والعُنْدَا: جمع عائد وعُتُود، وناقَة عُتُود إِذَا تَنَكَّبَ الطَّرِيقَ مِنْ قُوَّتِهَا وَنَشَاطِهَا.

وُسَمِيَ ذلك إكفاء^(١).

والثالث^(٢): وهو ما أُعْطِيَ حُكْمَ الشَّيْءِ لِمِشَابَهَتِهِ لَهُ لَفْظاً وَمَعْنَى.

نحو: أَسْمَ التَّفْضِيلِ، و«أَفْعَل» في التَّعْجُبِ؛ فَإِنَّهُمْ مَتَّعُوا «أَفْعَل» التَّفْضِيلَ أَنْ يَرْفَعَ^(٣) الظَّاهِرَ لِشَبَهِهِ بِ«أَفْعَل» في التَّعْجُبِ^(٤) وَزناً، و^(٥) أَضْلاً، وَإِفَادَةً لِلْمَبَالِغَةِ^(٦)، وَأَجَازُوا^(٧) تَصْغِيرَ «أَفْعَل» في التَّعْجُبِ لِشَبَهِهِ بِ«أَفْعَل» التَّفْضِيلِ

= والمعنى على التخفيف: أَنَّ الرَّجُلَ كَبُرَ وَصَارَ كَالصَّبِيِّ الَّذِي يَخَافُ مِنَ اللَّيْلِ، فَهُوَ يَطْلُبُ مِنْهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهُ وَسْطاً بَيْنَهُمْ، لَا عَلَى الْجَانِبِ أَوْ الطَّرَفِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَطِيقُ ذَلِكَ. وَعَلَى التَّضْعِيفِ «الْعُتْدُ» فَقَدْ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهُ وَسْطاً لثَلَا تَخْرُجَ بِهِ النَّاقَةُ عَنِ الطَّرِيقِ فَتَرْمِيهِ. وَالشَّاهِدُ هُوَ أَنَّ الطَّاءَ مِثْلَ الدَّالِ فِي جَعْلِهِمَا حَرْفَيْنِ رَوِي، وَلَمْ يَبَالِ بِمَا بَيْنَهُمَا مِنْ فَرْقٍ الْإِطْبَاقِ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦٩/٨، وأمالى الشجري ٢٧٦/١، والمقتضب ٢١٨/١، والخزانة ٥٣٣/٤.

(١) الإكفاء هو اختلاف حرف الروي في قصيدة واحدة، وأكثر ما يقع ذلك في الحروف المتقاربة المخارج. انظر كتاب الكافي في العروض والقوافي/١٦١. وقال المبرِّد: «وَأَسْتَجَازَتِ الشُّعْرَاءُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمِيمِ وَالنُّونِ فِي الْقَوَافِي لِمَا ذَكَرْتَ لَكَ مِنْ أَجْتِمَاعِهِمَا فِي الْفُتَّةِ» الكامل/٦٨٩، وانظر الخزانة ٥٣٣/٤.

(٢) تَقَدَّمَ مَا أُعْطِيَ الشَّيْءُ حُكْمَ مَا أَشَبَّهُهُ مَعْنَى، ثُمَّ حُكْمَ مَا أَشَبَّهُهُ لَفْظاً، وَهَذَا هُوَ النَّوْعُ الثَّلَاثُ فِي التَّشَابُهِ لَفْظاً وَمَعْنَى، وَمَا يَتَرْتَبِ عَلَى ذَلِكَ مِنْ حُكْمٍ.

(٣) لَا يَكُونُ فَاعِلُهُ إِلَّا ضَمِيْراً مُسْتَتِراً، وَكَذَا فَعْلُ التَّعْجُبِ «أَفْعَل».

(٤) كِلَاهُمَا عَلَى وَزْنِ «أَفْعَل».

(٥) مِنْ حَيْثُ اشْتَقَقْتَهُمَا مِنَ الثَّلَاثِي.

(٦) أَسْمَ التَّفْضِيلِ لِإِفَادَةِ الْمَبَالِغَةِ فِي التَّفْضِيلِ، وَ«أَفْعَل» فِي التَّعْجُبِ لِإِفَادَةِ الْمَبَالِغَةِ فِي ذَلِكَ. وَقَوْلُهُ: «لِلْمَبَالِغَةِ» قَالُوا: اللَّامُ لِلتَّقْوِيَةِ.

(٧) مَا سَبَقَ فِي الْعَمَلِ كَانَ مِنْ بَابِ عَمَلِ أَسْمِ التَّفْضِيلِ عَمَلُ فَعْلِ التَّعْجُبِ وَالْأَمْرُ هُنَا عَكْسُ مَا =

فيما ذكرنا، قال^(١):

يَا مَا أُمِيلُحْ غِرْلَانَا شَدَنْ لَنَا [مِنْ هَوْلِيَاثُكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ]
ولم يُسمَع ذلك^(٢) إلا في «أَحْسَن»، و«أَمْلَحْ» ذكره الجوهري^(٣). ولكنَّ
النحويين مع ذلك قاسوه^(٤).

= سبق؛ فإن التصغير في فعل التعجب من حمله على صورة «أَسَم التفضيل»، وللأسباب التي
تقدّمت من التشابه بينهما وهي: الوزن، والأصل، وإرادة المبالغة.

(١) يُغزَى البيت لبدويّ أسمه كاملُ الثَّقَفِي، وذكر البغداديُّ أنه لعلي بن محمد العربي، وهو
شاعر متأخر، وللحسين بن عبدالرحمن العربي، وذكر العيني أنه من قصيدة للعرجي.
ويروى: مِنْ هَوْلِيَاثٍ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ.

يا: حرف نداء، والمنادى محذوف، أي: يا صاحبي، أُمِيلُحْ: تصغير أَمْلَحْ، من
الملاحة وهي الحُسْن والبهجة. شَدَنْ الغَزَالُ: قوي، وطلع قرناه، وأستغنى عن أمّه.
هَوْلِيَاثُكُنَّ: تصغير هَوْلَاء، وهو تصغير شذوذ. وذكر الجوهري أنهم لم يُصَغَّرُوا إلا
هذا، وإلا ما أُحْسِنَه. الضَّال: هو السُّدْرُ البَرِّي. السَّمْر: شجر شائك عظيم واحده
سَمْرَة.

والشاهد فيه تصغير فعل التعجب «أَمْلَحْ» تشبيهاً له بأسم التفضيل.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧١/٨، وشرح السيوطي/٩٦١، والخزانة ٤٥/١، ٤/٩٥،
وشرح المفصل ٦١/١، ١٣٤/٣، ١٣٥/٥، ١٤٣/٧، والأشُموني ٢١/٢،
والهمع ٢٦١، ٢٦٣، ٥٤/٥، ١٥١/٦، والإنصاف/١٢٧، وأمالي الشجري ٢/١٣٠،
١٣٣، ١٣٥، ويتكرر ذكره كثيراً في النحو واللغة.

(٢) أي: التصغير في «أفعل» في التَعَجُّب.

(٣) ذكر هذا الجوهري في/ملح، قال: «ولم يُصَغَّرُوا من الفعل غيره، وغير قولهم: ما
أحيسنه، قال الشاعر: يا ما أُمِيلُحْ...». وانظر الهمع ٥٤/٥.

(٤) ذكر السيوطي أنَّ تصغير فعل التعجب مسموع، وفي قياسه خلاف. انظر الهمع ١٥١/٦.
وفي الأرتشاف/٣٥٤ «فإنه يَطْرُد تصغيره، وقد منع أطراده قوم» وفي النص ما يشير إلى
أطراد التصغير عند سيبويه.

ولم يَحِكْ أَبْنُ مَالِكٍ أَقْتِيَاسَهُ^(١) إِلَّا عَنْ أَبْنِ كَيْسَانَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ^(٢).
 قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَثْبَارِيِّ: «وَلَا يُقَالُ^(٣) ذَلِكَ إِلَّا لِمَنْ صَغُرَ سِتُّهُ».

* * *

(١) قَالَ أَبْنُ مَالِكٍ بَعْدَ ذِكْرِ الْبَيْتِ: «وَهُوَ فِي غَايَةِ مِنَ الشَّدُودِ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، فَيُقَالُ فِي «مَا أَجْمَلُهُ» وَ«مَا أَظْرَفُهُ»: مَا أَجْنِيْلُهُ، وَمَا أَظْفِرُهُ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ وَصَفٌ فِي الْمَعْنَى، وَالْفِعْلُ لَا يُوصَفُ، فَلَا يُصَغَّرُ، وَأَجَازَ أَبْنُ كَيْسَانَ أَطْرَادَ تَصْغِيرِ «أَفْعَلٍ»، وَلَمْ يَكْفِهِ ذَلِكَ حَتَّى أَجَازَ تَصْغِيرَ «أَفْعَلٍ»، وَضَغَفَ رَأْيَهُ فِي ذَلِكَ بَيِّنَ، وَخِلَافَهُ مُتَعَيِّنٌ» انظر شرح التسهيل ٤٠/٣. ومثل هذا عند أبي حيان في الأرتشاف/ ٣٥٤، فقد ذكر أَنَّ أَبْنَ كَيْسَانَ أَجَازَ تَصْغِيرَهُ، وَمَنْعَهُ الْجُمْهُورَ. وَذَكَرَ مِنْ قَبْلِ أَطْرَادِهِ فِي مَذْهَبِ سَبِيوِيهِ.

(٢) أَيُ لَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبْنُ مَالِكٍ مِنْ قَصْرِهِ عَلَى أَبْنِ كَيْسَانَ.
 قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: «وَمَا حَكَاهُ أَبْنُ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ عَنْ أَبْنِ كَيْسَانَ هُوَ نَصُّ كَلَامِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَإِنَّهُمْ أَعْتَقَدُوا أَسْمِيَّةَ أَفْعَلٍ، فَهُوَ عَنْدهُمْ مَقْيَسٌ فِيهِ، وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَنَصُّوا عَلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِهِمْ، وَإِنْ كَانَ خَارِجاً عَنِ الْقِيَاسِ».
 وَأَخَذْتُ هَذَا مِنْ حَاشِيَةِ الشُّمْنِيِّ ٢٧٧/٢ وَيَبْدُو أَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ كِتَابِ أَبِي حَيَّانٍ «التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ» وَأَجْزَاؤُهُ عِنْدِي غَيْرُ تَامَّةٍ، وَقَدْ رَأَيْتُ أَنَّهُ ذَكَرَ مَا ذَكَرَهُ عَنْ أَبْنِ مَالِكٍ فِي الْأَرْتِشَافِ وَلَمْ يُعْلَقْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ذَكَرَهُ هُنَا.
 وَانْظُرْ تَفْصِيلَ الْمَسْأَلَةِ فِي شَرْحِ الشَّافِيَةِ ٢٧٩/١ - ٢٨٠، وَانْظُرِ الْإِنْصَافَ/ ١٣٨ وَمَا بَعْدَهَا.
 (٣) أَيُ: لَا يُصَغَّرُ «أَفْعَلٍ» فِي التَّعْجِيبِ إِلَّا لِمَنْ صَغُرَ سِتُّهُ.

القاعدة الثانية

أَنَّ الشَّيْءَ يُعْطَى حُكْمَ الشَّيْءِ إِذَا جَاوَرَهُ^(١)

كقول بعضهم^(٢): «هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ» بالجرِّ، والأَكْثَرُ الرَّفْعُ وقال^(٣):

كَأَنَّ أَبَانَا فِي عَرَانِينَ وَبِلِهِ كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ
وقيل به^(٤) في^(٥) ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ﴾ فيمن جَرَّهما^(٦)، فَإِنَّ العطفَ على ﴿وَلَدَانٌ﴾

(١) قال السيوطي: عَقَدَ لَهُ أَبْنُ جَنِي بَاباً فِي الْخَصَائِصِ، وَلَخَّصَهُ أَبْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ بِزِيَادَةِ وَنَقْصِ...».

انظر الأشباه والنظائر ٣٢٢/١ وما بعدها، والخصائص ٢١٨/٣: «باب في الجوار».

(٢) خَرِبٌ: صفة لـ «جُحْرٍ»، ولكنه لم يأت مرفوعاً، وإنما جاء مجروراً لمجاورته لضَبٌّ، وهذا ما يُسَمَّى الْجَرُّ عَلَى الْمَجَاوِرَةِ، فحركة الضمة مقدرة على آخره.

وانظر الخصائص ٢٢٠/٣، والآرتشاف/١٩١٢، وشرح الكافية الشافية/١١٦٧.

(٣) روايته في م/٢ «كَأَنَّ ثَبِيرًا» وقد ذُكِرَ الْبَيْتُ تَامًّا، وأُثْبِتَ عَجْزُهُ فِي بَقِيَةِ الْمَخْطُوطَاتِ. وَالْبَيْتُ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ، وَتَقَدَّمَ، انظر ٦٥٣/٥، وذكر من قبل أن «مُزْمَلٌ» صفة لـ «كبير»، وكان حَقُّه الرِّفْعُ، ولكنه خُفِّضَ لِمَجَاوِرَتِهِ لِلْمَخْفُوضِ.

(٤) أي: بالجرِّ على المجاورة.

(٥) سورة الواقعة ٢٢/٥٦ وتقدّمت، وفيها قراءة الرِّفْعُ، انظر أول الباب الخامس من هذا الجزء «المثال الثالث عشر».

(٦) قرأ السلمي والحسن وعمرو بن عبيد وأبو جعفر وشيبة وعبدالله بن مسعود وأصحابه والأعمش وخلف والمفضل وطلحة عن عاصم وأبان وحزمة والكسائي «وَحُورٌ عَيْنٌ»، بجَرَّهما عطفًا على ما قبله، أي: يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلَدَانٌ مَخْلُودُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِقٍ... وَحُورٌ عَيْنٌ. وقيل: هو على معنى ينعمون بهذا كله وبحورٍ عَيْنٍ، وذكر العكبري أنه جَرَّ عَلَى الْجَوَارِ. انظر كتابي معجم القراءات ٢٩٦/٩.

مُخَلَّدُونَ ﴿١﴾ لا على ﴿يَا كُوبَ وَأَبَارِيقَ﴾ ﴿٢﴾؛ إذ ليس المعنى أنَّ الولدان يَطُوفُونَ عليهم بالخُور.

وقيل ﴿٣﴾: العَطْفُ على ﴿جَنَّتِ﴾، وكأنه قيل: المقربون في جَنَاتٍ، وفاكهة، ولحم طير، وخور.

وقيل: على ﴿أكواب﴾ باعتبار المعنى؛ إذ معنى ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلَدَانِ مُخَلَّدُونَ﴾ * ﴿يَا كُوبَ﴾ ينعمون ﴿٧﴾ بأكواب.

وقيل في ﴿٨﴾: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ بالخفض ﴿٩﴾: إِنَّهُ عَطَفَ على ﴿أَيْدِيكُمْ﴾ لا على

(١) سورة الواقعة ١٧/٥٦.

(٢) سورة الواقعة ١٨/٥٦.

(٣) هذا قول الزمخشري انظر الكشف ١٩٤/٣، وَرَدَّ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ ٢٠٦/٨ وَرَأَى فِيهِ بُعْدًا وَتَفْكِيكًا لِكَلَامٍ مُرْتَبِطٌ بِعَظْمِهِ بَعْضُهُ، وَهُوَ فَهْمٌ أَعْجَمِيٌّ. وَانْظُرْ تَعْقِيبَ السَّمِينِ فَقَدْ اسْتَحْسَنَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّمَخْشَرِيُّ. انْظُرِ الدَّرَجَاتِ ٢٥٧/٦.

(٤) ﴿أُولَئِكَ الْمَفْرُوقُونَ﴾ فِي جَنَّتِ النَّعِيمِ ﴿سُورَةُ الْوَاقِعَةِ ١١/٥٦ - ١٢.

(٥) ذَكَرَ هَذَا الزَّمَخْشَرِيُّ أَيْضًا، انْظُرِ الْكَشَافَ ١٩٤/٣، وَذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ ٢٠٦، وَالدَّرَجَاتِ ٢٥٧/٦ وَعَزَاهُ لِلزَّمَخْشَرِيِّ.

(٦) هَذَا نَصُّ الزَّمَخْشَرِيِّ.

(٧) فِي م/١ وَ٣ «يُنْعَمُونَ».

(٨) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٦/٥، وَتَقَدَّمَتِ الْآيَةُ فِي «إِذَا»، وَحَرَفَ الْبَاءَ.

وَجَاءَتْ قِرَاءَةُ الْجَزِّ فِي حُرُوفِ الْوَائِ الْمَفْرَدَةِ، انْظُرْ مَا سَبَقَ ٣٦٨/٤.

(٩) فِي م/٤ «عَلَى أَنَّهُ...».

(١٠) مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَاعْرِضْهُمْ وَجُوهَهُمْ وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْأَمْرَاقِ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْطِلْكُمْ إِلَى الْكَمِينِ﴾ الْآيَةِ.

رؤوسكم؛ إذ الأَزْجُلُ مغسولةٌ لا ممسوحة، ولكنه خُفِضَ لمجاورة «رؤوسكم»^(١).
والذي عليه المُحَقِّقُونَ أَنَّ خَفَضَ الْجَوَارِ يكون في النعت^(٢) قليلاً كما مثَّلنا^(٣)،
وفي التوكيد^(٤) نادراً، كقوله^(٥):

يا صاحِ بَلِّغْ ذَوِي الرُّوْجَاتِ كُلَّهُمْ أَنْ لَيْسَ وَضَلٌ إِذَا اتَّحَلَّتْ عُرَا الذَّنْبِ

- (١) قال السمين: «وهذا وإن كان وارداً إلا أنَّ التخريج عليه ضعيف؛ لضعف الجوار من حيث الجملة، وأيضاً فإنَّ الخفض على الجوار إنما ورد في النعت لا في العطف...»
الدر ٤٩٤/٢، وذكر في تخريج هذه القراءة وجوهاً أخرى.
وما ذكره السمين هنا تبع فيه شيخه أبا حيان. انظر البحر ٤٣٧/٣.
- (٢) انظر البحر المحيط ٤٣٧/٣ «ولم يرد إلَّا في النعت؛ حيث لا يُلْبَسُ على خلاف فيه قد قُرِّرَ في علم العربية. وأنظر الهمع ٣٠٤/٤، والأرتشاف/١٩١٣.
- (٣) وذلك في «هذا جُنْحُ ضَبِّ خَرِبٍ» وبيت امرئ القيس.
- (٤) أي: وجاء العطف على الجوار في التوكيد، ولكنه نادر.
- (٥) قائله أبو الغريب الأعرابي.

ويروي: أَسْتَرَحْتُ عُرَى الذَّنْبِ.

صاح: مُرَحِّمٌ صاحبي، والذَّنْبُ: الذَّكَرُ، والمراد من هذا الشرط أنه لا يكون وصل بين المرء وزوجه في هذه الحالة من العجز عن الجماع.
والشاهد في البيت في قوله «كُلَّهُمْ» بالجرِّ مع أنه وَضَفَ لـ «ذوي»، وكان عليه أن يقول:
«كُلَّهُمْ» بالنصب تابعاً للمؤكَّد، غير أنه جاء مجروراً لمجاورته المجرور «الزوجات».
وذكر البكري: أنَّ أبا الغريب أعرابيَّ له شعر قليل، أدرك الدولة الهاشمية، وقال أبو زياد الكلابي: كان أبو الغريب شيخاً قد تزوَّج ولم يُؤْلَمْ، فأجتمعنا على باب خبائه، وصيخنا:

أَوَّلَمْ وَلَوْ بَيَّرْزُوعٌ * أَوَّلَمْ بِقَرْدٍ مَبْجُودُ

قتلنا من الجوع

فَأَوَّلَمْ، وَأَعْرَسَ بأهله، فلما أصبح غدونا عليه... فقال... وهو القائل: يا صاح... =

قال الفراء^(١): «أَشَدُّنِيهِ أَبُو الْجَرَّاحِ^(٢) بِخَفْضِ «كُلَّهُمْ»، فَقُلْتُ لَهُ: هَلَّا قُلْتَ: «كُلَّهُمْ» - يعني بالنصب -، فقال: هو خيرٌ من الذي قلته أنا. ثم أَسْتَشْدُّهُ إِتَاهُ فَأَشَدُّنِيهِ بِالْخَفْضِ».

ولا يكون في التَّسْقِ^(٣)؛ لَأَنَّ الْعَاطِفَ يَمْنَعُ مِنَ التَّجَاوُرِ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): «لَمَّا كَانَتْ الْأَرْجُلُ مِنْ بَيْنِ الْأَعْضَاءِ الْمَغْسُولَةِ تُغْسَلُ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهَا كَانَتْ مَطْلَّةَ الْإِسْرَافِ الْمَذْمُومِ شُرْعًا، فَعُطِفَتْ^(٥) عَلَى الْمَمْسُوحِ لَا لِتُمَسَّحَ، وَلَكِنْ لِتُنَبَّهَ عَلَى وَجُوبِ الْاِقْتِصَادِ فِي صَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهَا، وَقِيلَ: «إِلَى الْكَعْبَيْنِ» فَجِيءَ بِالْغَايَةِ إِمَامَةً لِيُظَنَّ مِنْ يَظُنُّ أَنَّهَا مَمْسُوحَةٌ؛ لَأَنَّ الْمَسَّحَ لَمْ تُضْرَبْ لَهُ غَايَةٌ فِي الشَّرِيعَةِ». انتهى.

* * *

= انظر شرح الشواهد للبيгдаدي ٧٤٣/٨، شرح السيوطي/ ٩٦٢، والهمع ٣٠٤/٤، الشذور/ ٣٣١، والدر المصون ٤٩٤/٢، والأرتشاف/ ١٩١٣، معاني القرآن للفراء ٧٥/٢، وشرح التسهيل لأبن مالك ٣/٣١٠، والخزانة ٢/٣٢٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٠٤، وتذكرة النحاة/ ٥٣٣.

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٧٥/٢، وجاء النص فيه مختصراً، وليس كما أثبتته المصنّف هنا فلعله ورد في موضع آخر.

(٢) أبو الجراح العقيلي، أعرابي فصيح، وكان ينقل عنه الفراء. انظر المزهري ٤١٠/٢، وانظر: أبو زكريا الفراء. مذهبه في النحو واللغة/ ١٢٦، والتاج/ جرح.

(٣) أي: في عطف التَّسْقِ.

ورده أبو حيان بأنه ضعيف، ولم يُحَفِّظْ من كلامهم. الهمع ٣٠٤/٤.

(٤) انظر الكشف ٤٤٩/١، مع بعض الاختلاف في المفردات.

(٥) كذا في م/ ٢ و ٣ و ٤ ونص الكشف، وفي الباقي والمطبوع: «فعطف».

تنبيه

أنكر السِّيرافي وأبْنُ جني^(١) الخفضَ على الجوارِ، وتأوَّلاً قولهم: «خَرِبَ» بالجرِّ على أنه صفةٌ لـ «ضَبَّ».

ثم قال السِّيرافي^(٢): «الأصلُ خَرِبَ الجُحْرُ منه، بتنوين «خَرِبَ»^(٣) ورَفَع «الجُحْر»^(٤)، ثم حُذِفَ الضميرُ^(٥) للعلم به، وحُوِّلَ الإسنادُ إلى ضمير الضَّبِّ^(٦)، وخُفِضَ «الجُحْرُ» كما تقول: «مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجه» بالإضافة، والأصلُ: حَسَنِ الوجهُ منه، ثم أُتِيَ بضمير «الجُحْرِ» مكانه لِتَقَدُّمِ ذكره، فَاسْتَرَّ^(٧).

(١) انظر الهمع ٣٠٥/٤، والمساعد ٤٠٣/٢، وأنظر الخزانة ٣٢٣/٢، والخصائص ١/١٩٢ وما بعده، و٣/٢٢٠.

(٢) انظر هامش الكتاب ٢١٧/١.

وقد قال السِّيرافي: «... رأيتُ بعضَ النحويين من البصريين قال في «هذا جحر ضَبٌّ خَرِبَ» قولاً شرحته وقَوَّيْتُهُ بما يحتمله زَعَمُ هذا النحوي...». وانظر حديث السِّيرافي في الأرتشاف/ ١٩١٤.

(٣) وهو على هذا نعتٌ لـ «ضَبَّ».

(٤) وهو فاعل لـ «خَرِبَ»؛ لأنه صفةٌ مشبَّهةٌ بأسمِ الفاعل.

(٥) على تقدير: خَرِبَ جحره، وفي م/١ قوله «للعلم به» غير مثبت.

(٦) على تقدير: خَرِبَ الجُحْرُ منه.

(٧) قال الدسوقي: «فقد تَحَمَّلَ «خَرِبَ» ضميرين: الجُحْرُ، وضمير الموصوف الذي أَسْتَرَّ أولاً، فقول المصنِّف: أَسْتَرَّ أي: في «خَرِبَ»، فعنده يجوز تحمل الوصف لضميرين انظر الحاشية ٣٠٤/٢.

وقال ابنُ جنيّ^(١): «الأصلُ خَرِبَ جُحْرُهُ»، ثم أُنيبَ المُضَافُ^(٢) إليه عن المضاف^(٣)، فأرتفع^(٤) وأسَتر^(٥).

ويَلْزَمُهُما^(٦) أَسْتَثَارُ^(٧) الضمير مع جَرَيانِ الصِّفَةِ^(٨) على غير مَنْ هي له^(٩)، وذلك لا يجوزُ عند البصريين وإنْ أَمِنَ اللَّبْسُ.

(١) قال ابنُ جني: «وتلخيص هذا أنَّ أصله: هذا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبَ جُحْرُهُ، فيجري «خرب» وصفاً على «ضَبَّ» وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررتُ برجلٍ قائم أبوه، فتجري قائماً وُضُفاً على رجل، وإن كان القيام للأب لا للرجل... فلما كان أصلُه كذلك حُذِفَ الجُحْرُ المضافُ إلى الهاء، وأقيمت الهاءُ مقامه، فأرتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما أرتفعت أسَترَ الضميرُ المرفوع في نفس «خرب»، فجرى وُضُفاً على ضَبَّ وإن كان الخرابُ للجحر لا للضَبَّ على تقدير حذف المضاف على ما أرينا...» الخصائص ١/١٩٢، وانظر ٣/٢٢٠.

(٢) وهو الهاء المضاف إلى الجُحْرِ.

(٣) وهو: جُحْر.

(٤) أي: بعد أن كان ضميراً في مَحَلٍّ جَرٍ.

(٥) أسَترَ في «خَرِبَ» الصفة المشبهة، وهو فاعل به.

(٦) أي: يلزم ابنُ جنيّ والسِّيرافي.

وانظر تعقيب أبي حَيَّان في الخزانة ٢/٣٢٣، والأرتشاف/١٩١٤، وأحال على شرح التسهيل.

(٧) في «خرب».

(٨) وهي «خرب».

(٩) فالصِّفَةُ على هذا جاريةٌ على «ضَبَّ» والأصل أن تكون للجُحْرِ.

وفي المساعد: «وخرَجَ السِّيرافي وابنُ جني المِثَال المذكور وغيره على معنى: خَرِبَ جُحْرُهُ، أو الجُحْرُ منه، ثم رَجَعَ بعد الحذف إلى «خَرِبَ»، فهو جارٍ على من هو له بهذا التقدير، والجمهور على الأول ٢/٤٠٣ - ٤٠٤.

وقول السيرافي^(١): «مررتُ برجل قائم أبواه^(٢) لا قاعدين» مردود؛ لأن ذلك^(٣) إنما يجوز في الوصف الثاني^(٤) دون الأول على ما سيأتي^(٥).

ومن ذلك^(٦) قولهم^(٧): «هتائي ومرائي»، والأصل: أمرائي.

وقولهم: «هو رَجَسٌ نَجَسٌ» بكسر النون وسكون الجيم، والأصل «نَجَسٌ» بفتحة فكسرة، كذا قالوا^(٨)، وإنما يتم هذا لو كانوا^(٩) لا يقولون: هذا نَجَسٌ

(١) لم يرد هذا المثال عند المصنف من قبل. وهو للسيرافي، وقد ذكره أبو حيان.

وقال: «وتشبيه السيرافي المسألة بنحو قول النحويين: مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين، تشبيه غير صحيح». قال البغدادي: انتهى كلام أبي حيان، ويئنه ابن هشام في المغني بعد نقل كلامهما... الخزانة ٣٢٣/٢.

(٢) في م/٤ «أبوه».

(٣) في م/١ «ذاك». وقوله: ذلك: أي جعل الوصف الجاري على غير من هو له غير محتوٍ على الضمير إنما يجوز في الوصف الثاني.

(٤) و«حرب» في هذا القول ليس وصفاً ثانياً كما هو الحال في مثال السيرافي، وذلك في «قاعدين».

(٥) سوف يأتي حديثه في القاعدة الثامنة «كثيراً ما يُعْتَفَرُ في التواني، ما لا يُعْتَفَرُ في الأوائل».

(٦) أي: مما يُغَطَّى حكم ما جاوزَه.

(٧) الأصل أن يقول: هتائي وأمرائي، وحذفت الهمزة من الثاني لمشاكلته ما قبله. وإذا أفرد «أمرائي» جاء مهموز الأول. وتعقب الدماميني المصنف بأن هذا لا صلة له بالإعراب. انظر الشمني ٢٧٨/٢.

ولا يزال تعقيب الدماميني أنَّ هذا خارج عن حدِّ هذا الباب.

(٨) أي: كذا قال العلماء في «نَجَسٌ» بكسر فسكون، وأن هذا إنما كان للمقابلة بما قبله.

(٩) أي: العرب.

بفتحة فكسرة، وحينئذ^(١) فيكون محلُّ الاستشهاد إنما هو الالتزام^(٢) للتناسب، وأما إذا لم يلتزم^(٣) فهذا^(٤) جائز بدون^(٥) تقدُّم «رجس»؛ إذ يقال: «فعل» بكسرة فسكون في كل «فعل» بفتحة فكسرة، نحو^(٦): كَتَفَ، وَلَبِنَ، وَبَقِيَ.

- وقولهم^(٧): «أخذه ما قَدُم وما حَدَثُ» بضم دال «حَدَثُ».

- وقراءة جماعة «سَلَسِلًا وَأَعْلَلًا» بصرف^(٨) «سلاسل».

(١) أي: حينئذ التزام «نجس» بكسر فسكون.

(٢) أي: التزام هذا الضبط عند المجاورة للتناسب بينه وبين «رجس».

(٣) أي: بكسر فسكون في «نجس».

(٤) أي: هذا الضبط لهذا اللفظ.

(٥) وإذا فلا يكون ذلك من باب المشاكلة.

(٦) فيقال: كَتَفَ، وَلَبِنَ، وَبَقِيَ.

واللينة: التي يُبْنَى بها، والجمع: «لَيْن»، مثل: كَلِمَةٌ وَكَلِم.

والثَّقِي: حَمَلُ السُّدُر، ويقال: الثَّقِي بسكون الباء الموحدة، والواحدة ثَقِيَّة، مثل: كَلِمَةٌ وَكَلِم.

(٧) قوله: «قولهم» فيه تعميم في غير محلِّه، فالأثر في قصَّة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: «أنه سَلِمَ عليه [أي: على الرسول ﷺ]، فلم يُرَدَّ عليه السلام، قال: فأخذني ما قَدُم وما حَدَثُ».

قال ابن الأثير: «يعني همومه وأفكاره القديمة والحديثة، يقال: حَدَثَ الشيء - بالفتح - يحدث حدوثاً، فإذا قُرِنَ بـ «قَدُم» ضُمَّمٌ للآزدواج بـ قدم».

انظر النهاية في غريب الحديث والأثر/ حدث، وكذا اللسان والتاج.

وانظر مادة/ قدم، في النهاية. وشرح المَفَصَّل ٦٤/٩، والأشباه والنظائر ٣٢٣/١.

(٨) سورة الإنسان ٧٦/٤ وتقدَّمت، انظر ما سبق ٦٩/٣.

القراءة «سلاسلًا» بالصَّرف في الوُضَل، وسلاسلًا بالألف في الوقف.

وأما في الوصل فذلك للتناسب؛ لأنَّ ما قبله مُتَوْن «إِنَّمَا شَاكِرًا وَإِنَّمَا كَفُورًا» آية/٣.

وهناك من العرب من يُصْرِف ما لا يُصْرِف. وذكر الأخفش أنَّ بني أسد يُصْرِفون الأسماء =

- وفي الحديث^(١): «إِزْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»، والأصلُ «موزورات» بالواو؛ لأنه من الزَّور.

- وقراءة أبي حية^(٢) ﴿يُؤَقِّنُونَ﴾ بالهمزة.

= مطلقاً. والصُّرْفُ ثابت في مصاحف المدينة ومكة والكوفة والبصرة، وفي مصحف أبي بن كعب، ومصحف عبدالله بن مسعود.

وأما قُرَاء هذه القراءة فهم: نافع وأبو جعفر والكسائي وأبو بكر عن عاصم وعبيد عن شبل عن أبين كثير ورويس من طريق الحلواني والشاذلي عن الداجوني، وأبن ذكوان والأعرج وشيبة وهشام عن أبين عامر والحسن والشنبوذي.

وإذا أردت بياناً مُفَصَّلاً لهذه القراءة وغيرها في هذا اللفظ فأرجع إلى كتابي: معجم القراءات ٢٠٧/١٠ وما بعدها، فإنك تجد فيه مما جمعته فيها ما يرضيك ويسرك إن شاء الله تعالى.

(١) هذا من قول رسول الله ﷺ للنساء حين رجعن من الجنابة، وقد ذكره ابن ماجة. وهو مروى عن علي بن أنس وهو صحيح.

والقياس فيه: «مُوزُورات» بالواو، فجاء بالهمز للآزدواج مع ما بعده، وهو «مأجورات».

قال ابن الأثير: «أي: أثمات، وقياسه موزُورات، يقال: وُزِرَ فهو موزُور، وإنما قال: مأزورات، للآزدواج بمأجورات...».

انظر النهاية/وزر، وكذا التاج واللسان، والآرتشاف ٢٣٧٧، والهمع ٣٥١/٥، وتعليق البغدادي على أحاديث شرح الكافية للرضي/٥٢، وشرح المفصل ٦٤/٩، ١٩/١٠، ١٥٤/٥، والجامع الصغير/٦٤، وفيض القدير شرح الجامع الصغير ١٤١/١، وتتمته «أرحامكم أرحامكم»، وانظر الأشباه والنظائر ٣٢٤/١، وسنن أبي ماجة «الجنائز» ١/٢٨٩.

(٢) سورة البقرة ٤/٢، وتقدمت الآية في «ما».

وأما القراءة فهي عن أبي حية الثُميري، وعَلَّقَ شيخني مازن مبارك تعليقا غريباً قال فيه:

«قلت: أبو حية، لعله أبو حَيوة شُرِّحَ بن يزيد الحضرمي!!»

قلت: أبو حية الثُميري هو الشاعر المعروف الهَيْثَمُ بن الربيع، وكان يهملز كُلَّ واوٍ =

- وقوله^(١):

أَحَبُّ الْمُؤَقَّدِينَ إِلَيَّ مُوسَى وَجَفْدَةٌ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ

بهمز «المؤقدين» و«موسى» على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، فهِمَزَتْ كما قيل في «وَجُوه»: «أَجُوه»، وفي «وُقَّتَتْ»^(٢): «أُقَّتَتْ».

= ساكنة، وقد ذكر هذا أبو علي في الحجة نقلاً عن الأخفش. انظر ٢٣٩/١. وانظر النص عن أبي حنيفة في إعراب ثلاثين سورة/٨٥، وأرجع إلى كتابي: معجم القراءات ٣٣/١.

وجاء في الأشباه والنظائر ٣٢٤/١ «أبو حنيفة! وليس كذلك، وفي حاشية الشمني «أبو حبة» بالباء الموحدة، وهو وهم، أو سبق قلم أو تحريف. (١) قاله جرير من قصيدة في مدح هشام بن عبد الملك المرواني.

والرواية فيه: لَحَبَّ المؤقدان، ومثله عند البغدادي، والمثبت عند السيوطي: لَحَبَّ المؤقدين. وفي الديوان: لَحَبَّ الوافدان إلهي موسى. المؤقدان: أسم فاعل من أوقدت النار، وموسى وجعدة هما المخصوصان بالمدح، وهما ولده.

إذ أضاءهما: روي: لو أضاءهما. وأضاءهما: أراهما. فقد مدحهما بإيقاد النار؛ لأنه يدل على الكرم ومحبة الضيوف.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥٧٦/٨، وشرح السيوطي/٩٦٢، والديوان/١٤٧، وحجة الفارسي ٢٣٩/١، والمحتسب ٤٧/١، والخصائص ١٧٥/٢، و١٤٦/٣، ١٤٩، ٢١٩، وسر الصناعة/٧٩، والمنصف ٣١١/١، ٢٠٣/٢.

(٢) الآية: ﴿وَإِذَا أَرْسِلُ أُنْتُتْ﴾ سورة المرسلات ١١/٧٧. و«أُنْتُتْ»: بالهمزة قراءة الجمهور.

وقرأ أبو الأشهب وعمرو بن عبيد وعيسى بن عمر وعبد الله بن مسعود، واليزيدي، وروح، ويعقوب، وأبن وردان، وأبن جَمَاز، والحسن، وحَمِيد، ونصر، ومجاهد «وُقَّتَتْ» بواو مضمومة وتشديد القاف على الأصل؛ لأنه من الوقت. وقال عيسى بن عمر: «هي لغة سُفْلَى مُضَرَّ».

ومن ذلك قولهم في^(١) «صَوْم»: : «صِيَمَ» حَمَلًا عَلَى قَوْلِهِمْ فِي «عُصُو»: «عِصِيَّ».

وكان أبو علي ينشد في مثل^(٢) ذلك^(٣):

قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُزْمِ الْجَارِ

= انظر كتابي معجم القراءات ١٠/٢٣٩ - ٢٤٠.

ولم يثبت مبارك هذا اللفظ على أنه جزء آية، ولم ينتبه إلى أنه بالواو إحدى القراءتين في الآية.

(١) قال الشيخ الدردير في تعليقه على المسألة: «حاصله أن لام الكلمة إذا كانت واوًا وقبلها واو فتُدغم، وتقلب الواو المتطرفة ياءً وتدغم، فأجرى عين الكلمة في ذلك مُجْرَى لام الكلمة، وأنت خبير بأن هذا خارج عن القاعدة. تأمل». انتهى. نقلته عن حاشية الدسوقي ٢/٣٠٥.

وذكرت من قبل نقلًا عن الدماميني أن ما أورده المصنّف من مسائل على هذه الصورة في هذه القاعدة لا علاقة له بالإعراب. انظر الشمني ٢/٢٧٩.

(٢) قوله: «مثل» غير مثبت في م/٢ و٥.

(٣) ذكر الميداني أنه في شعر أبي نواس، ولم أجده فيه، انظر مجمع الأمثال ١/١٠٩.

قال: «مثل إسلامي وهو في شعر الحكمي».

وذكر البغدادي أنه في شرح الشريشي للمقامة الأربعين عند الحريري [وهي المقامة التبريزية، ص/٣٤٥]. وقف عند قوله: «إنه ممن يدور خلف الدار، ويأخذ الجار بالجار ص/٣٤٦». وذكر أن العرب تسمي فَرْجَ المرأة الجارَ، ودُبْرَ المرأة الجارة، ثم ذكر الأصل الذي أخذ منه الحريري هذا، وهو أن رجلاً جاء أمرأته، فأدعت أنها حائض، فمضى في دُبْرها، وهو ينشد:

كَمَلَا وَرَبَّ الْبَيْتِ ذِي الْأَسْتَارِ لَأَمْتَكَنَّ خَلْقَ الْجَتَارِ

هَشَكَ غُلَامٌ لَيْسَ بِالْحَوَارِ قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُزْمِ الْجَارِ

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/٨٠. وانظر القصة عند ابن جني في الخصائص ٢/١٧١، والأشباه والنظائر ١/٣٢٥.

القاعدة الثالثة

قد يُشربون لفظاً معنى لفظٍ فيعطونه حُكمه
ويُسَمَّى ذلك تضميناً^(١)

وفائدته^(٢): أن تؤدِّي كلمةٌ مؤدِّي كلمتين.

قال الزمخشري: «ألا ترى كيف رَجَعَ معنى^(٣): «وَلَا تَعُدَّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ» إلى قولك: وَلَا تَقْتَحِمَ^(٤) عينك مجاوزتين^(٥) إلى غيرهم.

«وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ»^(٦)، أي: وَلَا تَضْمَوْهَا إِلَيْهَا آكِلِينَ^(٧). انتهى.

- ومن مُثِّل ذلك أيضاً قولُ تعالى: «الزَّفَرْتُ إِلَيَّ سَائِلكُمْ»^(٨)، ضَمَّنَ «الزَّفَرْتُ»

(١) انظر الخصائص ٣٠٦/٢ - ٣٠٧، و٤١٥ وما بعدها، والأشباه والنظائر ٢١٩/١.

(٢) قال الزمخشري: «فإن قلت: أيُّ غَرَضٍ في هذا التضمين؟ وهلا قيل... قلت: الغَرَضُ فيه إعطاءٌ مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاءٍ معنى قَدْ...». انظر الكشف ٢٥٧/٢. قال: «قَدْ» ولعله تحريف صوابه: فُزِدَ.

(٣) سورة الكهف ٢٨/١٨، وقد تقدّمت، انظر ما سبق ٦٧٧/٥.

(٤) في م/٢ و٣ «ولا تقتحمهم».

(٥) في الكشف «مجاوزتين». ومثله في الأشباه والنظائر ٢١٩/١. وفي م/٢ «مجاوزين».

(٦) الآية: «وَأَنفُوا إِلَيْنَا أَمْوَالَكُمْ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّكُمْ كَانَ حُومًا كَثِيرًا» النساء ٢/٤.

(٧) تنمة نصّ الكشف: «... لها».

(٨) سورة البقرة ١٨٧/٢، وتقدّمت، انظر ما سبق «إلى» ٤٨٩/١.

معنى الإفضاء^(١)، فعُدِّي بـ «إلى» مثل: ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾^(٢)، وإنما أَضْلُ الرِّفْتِ أَنْ يَتَعَدَّى بالباء، يقال: أَرْفَتْ فلاناً بأمراته.
- وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نُكْفِرُوهُ﴾^(٣)، أي: فلن تُحَرِّمُوهُ، أي: فلن تُحَرِّمُوا ثوابه؛ ولهذا عُدِّي^(٤) إلى اثنين^(٥) لا إلى واحد.

(١) قال ابن جني: «وأنت لا تقول: رَفَعْتُ إلى المرأة، وإنما تقول: رَفَعْتُ بها، أو مَعَهَا، لكنه لما كان الرَفْعُ هنا في معنى الإفضاء وكنت تعُدِّي «أَفْضَيْتُ» بـ «إلى» كقولك: أَفْضَيْتُ إلى المرأة. جئتُ بالي مع الرَفْعِ إيداناً وإشعاراً أنه بمعناه» الخصائص ٣٠٨/٢.
(٢) ﴿وَلَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْسَبِدَالَ رَوْحٍ مَكَاتٍ رَوْحٍ وَءَاتَيْتُمْ إِيَّاهُمْ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا * وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ سورة النساء ٢٠/٤ - ٢١.

(٣) سورة آل عمران ١١٥/٣، وقد تقدَّمت في حرف الفاء ٤٩٣/٢.
والذي تقدَّم «وما تفعلوا... فلن يكفروه» بالياء المثناة من تحت، وهي قراءة حمزة وحفص عن عاصم من السَّبْعَةِ وآخرين ممن هم بعد السبعة.
وانظر كتابي معجم القراءات ٥٥٩/١.
والمثبت هنا بالتاء «وما تفعلوا... فلن يكفروه» وكذا جاءت في المخطوطات، ومتون الحواشي، غير أن أستاذي الدكتور مازن مبارك خالف عن هذا، وأثبتها بالياء في الفعلين مخالفاً متن حاشية الأمير والمخطوطة الثانية، ولا عذر له في هذا.
وقراءة التاء فيها عن نافع وأبن عامر وأبن كثير وأبي عمرو في أحد وجهيه، وأبي بكر عن عاصم، وقتادة. وهي اختيارُ أبي حاتم.
وكان أبو عمرو لا يُبالي كيف قرأهما بالياء أو بالتاء، ومثله الدُّوري، وروى ذلك البيهقي وغيره عن أبي عمرو.
انظر تفصيل هذا المختصر في كتابي «معجم القراءات ٥٥٩/١ - ٥٦٠».

(٤) أي: «تكفر».

(٥) الأول: هو التائب عن الفاعل، والثاني: هو هاء الضمير.

قال السمين: «وكَفَّر: يتعدَّى لواحد، فكيف تعدَّى هنا لاثنتين، أولهما قام مقام الفاعل، والثاني الهاء في «يكفروه»؟ فقل إنه ضُمِّن معنى فعلٍ يتعدَّى لاثنتين وهو «حَرَمَ»، فكأنه قيل: فلن تُحَرِّمُوهُ، و«حَرَمَ» يتعدَّى لاثنتين» انظر الدر ١١٤/٢.

- وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْرِضُوا عُقْدَةَ الْنِكَاحِ﴾^(١)، أي: لا تتنوا؛ ولهذا عُديّ بنفسه لا بـ «على».

- وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلَمٍ إِلَّا أَعْلَى﴾^(٢)، أي: لا يسمعون.

وقولهم^(٣): «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، أي: استجاب. فَعُدِّي «يسمع» في الأول بـ «إلى»، وفي الثاني باللام، وإنما أَصْلُهُ أَنْ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ^(٤) مثل: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾^(٥).

- وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾^(٦)، أي: يُمَيِّزُ؛ ولهذا عُديّ بـ «من» لا بنفسه.

وقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾^(٧)، أي: يمتنعون من وطء^(٨) نسائهم

(١) سورة البقرة ٢/٢٣٥، وتقدّمت في «على» ٢/٣٧١ وفي «الأمر التي يتعدّى بها الفعل القاصر» ٥/٦٩٣.

(٢) سورة الصافات ٣٧/٨، وتقدّمت مراراً، وكان أوّل موضع في «كل» ٣/١٠٨.

(٣) تقدّم نصّ الحديث في الباب الخامس، وكذا الآية. انظر ٥/٦٧٨.

وسبق حديث المصنّف في الفعل القاصر في ٥/٦٧٩.

(٤) قال الزمخشري: «فإن قلت: أيّ فرق بين سمعت فلاناً يتحدث، وسمعت إليه يتحدث، وسمعت حديثه، وإلى حديثه؟ قلت: المُعَدَّى بنفسه يفيد الإدراك، والمُعَدَّى بإلى يفيد الإصغاء مع الإدراك» الكشف ٢/٥٩٨.

(٥) سورة ق ٥٠/٤٢. قال: «فإن علّقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقاً». ثم ذكر نصّ الآية. انظر ما سبق ٥/١٨٩.

(٦) سورة البقرة ٢/٢٢٠، وتقدّمت، انظر ما سبق في «من» ٤/١٦١، وانظر حذف المبتدأ في الباب الخامس.

(٧) الآية: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ رِئْضَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢/٢٢٦.

(٨) في م/١ و ٣ و ٥ «وطئ» كذا جاء كتبها، ومثله في كثير من تفاسير المتقدمين.

بالْحَلْف؛ فلهذا عُدِّي بـ^(١) «من»، وَلَمَّا خَفِيَ التَّضْمِينُ عَلَى بَعْضِهِمْ فِي الْآيَةِ، وَرَأَى أَنَّهُ لَا يُقَالُ: «حَلْفٌ مِنْ كَذَا»، بَلْ: حَلَفَ عَلَيْهِ - قَالَ: «مِنْ مُتَعَلِّقَةٍ بِمَعْنَى «الَّذِينَ»^(٢)»، كَمَا تَقُولُ: لِي مِنْكَ مَبْرَّةٌ، قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُ الْفُقَهَاءِ: «أَلَى مِنْ أَمْرَاتِهِ» فَغَلَطَ^(٣)، أَوْ قَعَهُمْ فِيهِ عَدَمُ فَهْمِ الْمُتَعَلِّقِ فِي الْآيَةِ.

وقال أبو كبير الهذلي^(٤):

حَمَلْتُ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْوُودَةً كَرْهًا وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ

(١) قال أبو حيان: «ومن: يتعلّق بقوله: يؤلون، وآلى لا يتعدى بـ «من» فقليل: من: بمعنى «على»، وقيل: بمعنى «في»، ويكون ذلك على حذف مضاف أي: على ترك وطء نساءهم أو في ترك... وقيل «من» زائدة، وقيل: يتعلّق بمحذوف، والتقدير للذين يؤلون من نساءهم تربص أربعة أشهر، فتعلّق بما تتعلّق به «لهم» المحذوفة. قاله الزمخشري»، وهذا كله ضعيف يُتْرَكُ عنه القرآن، وإنما يتعلّق بيؤلون على أحد وجهين: إما أن يكون «من» السبب، أي: يحلفون بسبب نساءهم، وإما أن يُضْمَنَ الإيلاء معنى الأمتناع، فيُعَلَى بمن، فكانه قيل: للذين يمتنعون بالإيلاء من نساءهم البحر ٢/٢٢٦، وانظر الدر ١/٥٥٠ - ٥٥١.

(٢) ذكر هذا أبو حيان، وعزاه للزمخشري، والزمخشري ذكره على الجواز قال: «ويجوز أن يراد لهم «من نساءهم تربص أربعة أشهر» كقوله لي: «منك كذا» الكشف ١/٢٧٦، وذكر الزمخشري التضمين بقوله: «فكانه قيل يبعدون من نساءهم مؤلّين أو مُقسّمين...». وقوله: للذين، فيه اختصار، ولعلّ بيانه أنّه متعلّق بما تعلق به «الذين»، ويكون التقدير: تربص أربعة أشهر كائن للذين، كما تقول: مَبْرَّةٌ كائنة لي منك.

(٣) قول الفقهاء ليس بغلط إذا قدرت «من» بمعنى «على» أو «في» أو قدّرت «من» زائدة، أو على تقديرها للسبب، أو على تقدير «ألى» بمعنى أمتنع، فكيفما فسّرت هذا النص وجدت له مخرجاً لا خطأ فيه.

(٤) هذان بيتان في وصف تابط شرّاً وأتمه. وكان أبو كبير زوجها.

ممن حَمَلَنَ به: الضمير للنساء، ولم يَجْرَ لهنّ ذِكْرٌ؛ إذ هذا معلوم من المقام، ويُرْوَى: ممّا حَمَلَنَ به. وقال: به، فردّ الضمير على لفظ «مَنْ»، ولو رُدَّ على المعنى لقال: بهم، =

وقال قبله:

يَمْنَحُ حَمْلَنْ بِهِ وَهَنْ عَوَاقِدَ حُبِّكَ النُّطَاقَ فَشَبَّ غَيْرَ مُهْبِلٍ
مَزْوُودَةٍ: أي مَذْعُورَةٍ. وَيُزَوَّى بِالْجَرِّ^(١)، صفةٌ لـ «ليلة»، مثل: ﴿وَالَيْلِ إِذَا
يَسَّرَ﴾^(٢)، وبالتصّب^(٣) حالاً من المرأة، وليس^(٤) بقويّ مع أنه الحقيقة^(٥)؛ لأنّ
ذكر الليلة حينئذٍ^(٦) لا كبير فائدة فيه، والشاهدُ فيهما^(٧) أنه ضَمَنَ «حَمَلَ»^(٨) معنى

= وَعَدَى «حمل» بالباء، وهو متعدّد بنفسه؛ لأنه ضَمَنَهُ معنى «حبلت».

عواقد: جمع عاقدة، حُبُّك: جمع حبائك، وهو ما يُشَدُّ به النطاق مثل التُّكَّة، والنُّطَاق: شقّه
تلبسها المرأة وتشدّ وسطها. والمُهْبِلُ: المُثْقَلُ باللحم.

وحملت به: أي حبلت به، والمَزْوُودَةُ: من زَادَهُ، أي: أَفْرَعَهُ، فهو مزوود أي: مَذْعُورٌ،
فهي ليلة ذات قَرَعٍ، ومن نَصَبَ «مَزْوُودَةً» فإنما أراد المرأة، ومن خَفَضَ أراد الليلة، وجعل
الليلة ذات قَرَعٍ لأنه يُفَرِّغُ فيها، هذا كُلُّهُ عن البغدادي.

قلت: ويجوز في البيت الرفع مع الوجهين المذكورين على تقدير: وهي مزوودة، أي: خائفة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/٨٢، وشرح السيوطي ٣/٩٦٣، والخزانة ٣/٤٦٦، والعيني
٣/٥٥٨، وأبن الشجري ١/١٤٨، وشرح المفصل ٦/٥٢، والديوان ٢/٩٢.

(١) أي: بجر «مزوودة»، وهي رواية الأصمعي. كذا في الديوان.

(٢) سورة الفجر ٨٩/٤، وتقدّمت، انظر ما سبق «كَلَا» ٣/٧٠.

وقوله: مثل: ... أي: في الإسناد المجازي، فالليل لا يخاف، والليل لا يسري.

(٣) هذه رواية أبي عبيدة.

(٤) أي: ليس التَّصَبُّ على الحال بقويّ.

(٥) أي: مع أنه المراد، فهو وَصَفَ للمرأة المذعورة لا لليلة.

(٦) أي: حينئذٍ كان الوصف للمرأة...، فإن ذَكَرَ الليلة لا فائدة فيه.

(٧) في البيتين.

(٨) أي: في حَمَلْتُ به، حَمَلَنْ به.

«عَلَيْكَ»^(١) ولولا ذلك لُعِدِي بنفسه مثل: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا﴾^(٢).
وقال الفرزدق^(٣):

كَيْفَ تَرَانِي قَالِبًا مِجَنِّي
قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي

أَي: صَرَفَهُ^(٤) عَنِّي بالقتل. وهو كثير.

قال أبو الفتح في كتاب التمام^(٥): «أَحْسِبُ لو جُمِعَ ما جاء منه لجاء منه كتابٌ يكون مئين أوراقاً».

- (١) عند ابن الشجري: لأنه في معنى حبلت.
- انظر طبعة الطناحي ٢٢٤/١، والخزانة ٤٦٩/٣.
- (٢) سورة الأحقاف ١٥/٤٦، وتقدمت. انظر ما سبق «الأمور التي لا يكون معها الفعل إلا قاصراً» ٦٧٨/٥.
- (٣) المِجَنُّ: الثَّرْسُ، والدَّرَقَةُ، وهو مأخوذ في الجُمَّة، أي: السُّترة؛ لأن صاحب المِجَنِّ يَتَسَتَّرُ به عما يُقْصَدُ به من مكروه.
- وزياد هو زياد بن عُبَيْدٍ، ويقال له: زياد بن سُمَيَّةَ، وهو أَسَمُ أُمِّه، ويقال له: زياد بن أبيه، أي: أبْن معاوية بن أبي سفيان؛ لأنَّ معاوية استلحقه بأبيه أبي سفيان على أنه ولده من الزَّنى، وكان أمير العراق، ومات سنة ثلاث وخمسين من الهجرة. والشاهد في البيت ما ذكره المصنِّف، فإن «قَتَلَ» يتعدى بنفسه، وعدَّاه هنا بـ «عن»؛ لأنه ضَمَّنَ «قَتَلَ» معنى «صَرَفَ».
- انظر شرح الشواهد للبغدادى ٨٦/٨، وشرح السيوطي/٩٦٤، والخصائص ٣١٠/٢، المحتسب ٥٢/١، والدَّر المصنوع ٤٧٠/١، والبحر المحيط ٤٤/٤.
- (٤) قال ابن جني: «فأستعمل «عن» ههنا لِمَا دَخَلَ من معنى: قد صَرَفَهُ الله عني؛ لأنه إذا قَتَلَهُ فقد صَرَفَ عنه» المحتسب ٥٢/١.
- (٥) وقال في الخصائص ٣١٠/٢ «ووجدت في اللغة من هذا القَنْ شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاطُ به، ولعله لو جُمِعَ أكثره لا جُمِيعُهُ لجاء كتاباً ضخماً، وقد عرفت طريقه، فإذا مرَّ بك شيء منه فتقبَّله، وأنس به فإنه فَضَّلَ من العربية لطيف، حَسَنٌ، يدعو إلى الأُنس بها والفقاهة فيها...».

القاعدةُ الرَّابِعةُ^(١)

أنهم يُعْلَبُونَ على الشيءِ ما لغيره، لِنَتَّاسِبِ^(٢) بينهما، أو اختلاط
فلهما قالوا: «الأبوين»^(٣) في الأب والأم، ومنه: ﴿وَلَا بُؤْيَاهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا
السُّدُسُ﴾^(٤).

- وفي^(٥) الأب والخالة، ومنه: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾^(٦).

- و^(٧) «المُشْرِقَيْن» و«المَغْرِبَيْن»، ومثله: «الخافقان»، في المَشْرِق والمَغْرِب،
وإنما الخافقُ المَغْرِب^(٨)، ثم إنما سُمِّي خافقاً مجازاً، وإنما هو مَحْفُوق^(٩) فيه.

(١) انظر الأشباه والنظائر ١/٢٨٨، ونصُّ القاعدة منقول عن المصنَّف مُلَخَّصاً، وانظر الخزانة
٣١٩/٣ - ٣٢٠ وفيها نص أبين هشام.

(٢) أي: بأن كانا متصاحِبَيْن أو متشابهَيْن.

(٣) في حاشية الشمني ٢/٢٧٩: «... هذا تغليب أَحَد المتناسِبَيْن بالمصاحبة على الآخر، بأن
جُعِلَ الآخرُ موافقاً له في الأسم، ثم نُثِّي، وقُصِدَ إليهما جميعاً...».

(٤) سورة المائدة ١١/٤، وتقدَّمت الآية في مواضع، أولها في «حرف اللام» ٣/١٥٣.
والضمير في «لأبويه» عائد على المَيِّت الدَّالُّ عليه سياق الكلام في الآية.

(٥) أي: ويُعْلَبُ الأب على الخالة، على تنزيل الخالة منزلة الأم.

(٦) سورة يوسف ١٢/١٠٠، وتقدَّمت، انظر ما سبق «حرف الباء» ٢/١٤٦.

ذهب أبْن إسحاق إلى أَنَّ أم يوسف كانت باقية تحت أبيه يعقوب، وعلى هذا يكون من
النوع الأول، وذهب غير أبْن إسحاق إلى أَنَّ أم يوسف توفيت، وتزوَّج يعقوبُ أُخْتَهَا، فهي
على هذا خالة يُوسُف عليه السَّلام.

(٧) هذا عَطْفٌ على قوله: «الأبوين»، أي: قالوا:...

وفيها أقوال: قال مجاهد: مشرقا الصيف والشتاء، ومغربهما، وقيل: مشرقا الشمس
والقمر، ومغربهما، وقيل غير هذا.

(٨) الخافق مَحَلُّ الحُفُوق، وهو الغروب، والمَشْرِق مَحَلُّ الطُّلُوع، فغلب الخافق.

(٩) أي: يقع الحُفُوق فيه وهو الغروب، مِن حَقَّقَ التَّجْمُ إذا غَرَبَ.

و^(١) «القمرين» في الشمس والقمر، قال المتنبي^(٢):

وَأَسْتَقْبَلْتُ قَمَرَ السَّمَاءِ بِوَجْهِهَا فَأَرْتُنِي الْقَمَرِينَ فِي وَقْتٍ مَعَا

أي: الشمس، وهو وجهها، وقمر السماء.

وقال التبريزي: «يجوز أنه أراد^(٣) قمرأ وقمرأ؛ لأنه لا يجتمع قمران في ليلة،

(١) أي: وقالوا: «القمرين» بتغليب القمر على الشمس.

وذكر الشمني أنه من تغليب أحد المتناسبين بالمشابهة على الآخر.

وذكر الفتازاني أنه ينبغي أن يُغلب الأَخْفُ لفظاً إلا أن يكون أحد اللفظين مُذَكَّراً فإنه يُغلب على المؤنث كالقمرين.

وذكر أبْنُ الحاجب أنَّ شرطه تغليب الأَدْنَى على الأعلى؛ لأن القمر دون الشمس، وأبا بكر أَفْضَلُ من عمر. انظر حاشية الشمني ٢٨٠/٢.

(٢) ذكر أبْنُ الشجري أنَّ المتنبي أراد بالقمرين الشمس والقمر، ولو لم يُرْذَهما لم يُدْخَلْ الألف واللام، ولقال: أرتني قمرين.

وذهب الصَّفْدي إلى أن المعنى ليس كما ظن بعض الناس من أنه يريد بذلك أنه رأى في وَقْتٍ واحدٍ القَمَرَ ووجْهَهَا، وإنما التحقيق أنها لما أَسْتَقْبَلْتُ قمر السماء أَرْتُهُ خَيَالَهُ في وجهها، فرأهما في وقت واحد، كما تقابل الأشكال المرأة، فتنطبع الصورة فيها، فترى المرأة والأشكال المنطبعة فيها في وقت واحد.

ورَدَّ ما ذهب إليه شَرَّاح هذا البيت، وأنَّ المعنى أبلغ من أن يكون المراد بأحد القمرين وجهها على أنه شمس أو قمر مجازاً، وبالأخر قمر السماء؛ إذ يُقْبَحُ بالعاشق إذا بَدَأَ له مُحِبّاً الحبيب أن يرى شيئاً سواه.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨٧/٨، وأمالِي الشجري ١٤/١، وديوان المتنبي بشرح العكبري ٢٦٠/٢.

(٣) وعلى هذا التوجيه لا يكون تغليب، بل يكون فيه جَمْعٌ بين الحقيقة، وهي القمر، والمجاز وهو وجهها.

كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر، انتهى. وماذ كرناه أمدح^(١)، والقمران في العُرف الشمس والقمر.

وقيل: إن منه^(٢) قول الفرزدق^(٣):

أَخَذْنَا بِأَفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ لَنَا قَمَرَاهَا وَالتُّجُومُ الطَّوَالِغُ

وقيل^(٤): إنما أراد محمداً والخليل، عليهما الصلاة والسلام، لأنَّ نَسَبَهُ راجع إليهما بوجه، وإنَّ المراد بالنجوم الصحابة.

- وقالوا^(٥) «الْعُمَرَيْنِ» في أبي بكر وعمر، وقيل: المراد عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ

(١) لأنَّ جعل وجهها شمساً أو كالشمس أبلغ في المدح.

(٢) أي: من التغليب.

(٣) البيت من قصيدة للفرزدق هجا بها جريراً، وأفتخر بآبائه.

قيل: إنه أراد بالقمرين الشمس والقمر، وغلب المدح، وإنما يُؤثَّر في مثل هذا الخفة. انظر شرح الشواهد للبغدادى ٨/٨٨، وشرح السيوطي/٩٦٤، وأمالى الشجري ١/١٤، ٢/١٦٠، والمقتضب ٤/٣٢٦، والكمال/١٨٧، والخزانة ٢/٢٤٠، والديوان ٤١٩/١.

(٤) نقل هذا البغدادى عن أمالى الزَّجَاجي، فقد ذكر أنه المُفَضَّل قال له الرشيد، ما معنى أفتخار الفرزدق بالشمس والقمر وحظّه فيهما كحظ سائر الناس؟ فقال: أراد بالشمس إبراهيم، وبالقمر النبي عليه الصلاة والسلام، وبالكواكب الخلفاء المهديين من آبائك، وهذا كلّ دون من يفاجئه ويُساجله. فأعجب به الرشيد. انظر شرح الشواهد للبغدادى ٨/٩٩.

وما ذكره المُفَضَّل تجده عند ابن الشجري في الأمالى ١/١٤.

(٥) انظر أمالى الشجري ١/١٤، وإصلاح المنطق/٤٠٢. وفي الإصلاح: «فغلب عمر لأنّه أخفّ الأسمين».

وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَلَا تَغْلِبَ. وَيُرَدُّ^(١) بأنه قيل لعثمان رضي الله عنه^(٢): «نَسَأْلُكَ سِيرَةَ الْعُمَرَيْنِ»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ قَتَادَةُ^(٣): «أَعْتَقَ الْعُمَرَانِ فَمَنْ بَيْنَهُمَا مِنَ الْخُلَفَاءِ أَمَهَاتِ الْأَوْلَادِ»، وَهَذَا الْمَرَادُ بِهِ عُمَرُ وَعُمَرُ.

وقالوا: «العَجَاجِينَ» فِي رُؤْيَا الْعَجَّاجِ، وَ«الْمَرَوْتَيْنِ» فِي الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ.

- وَلِأَجْلِ الْأَخْتِلَاطِ أُطْلِقَتْ^(٤) «مَنْ» عَلَى مَا لَا يَغْفُلُ فِي نَحْوِ: «فَيَنْهَمُ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ»^(٥)؛ فَإِنَّ الْأَخْتِلَاطَ حَاصِلٌ فِي الْعُمُومِ السَّابِقِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(٦): «كُلُّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ»^(٦). وَفِي «وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ» اخْتِلَاطٌ آخَرُ فِي عِبَارَةِ التَّفْصِيلِ؛ فَإِنَّهُ يَغْمُ الْإِنْسَانَ وَالطَّائِرَ^(٧).

(١) قَالَ أَبُو الشَّجَرِي: «... وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِالْعُمَرَيْنِ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَلَيْسَ قَوْلُهُ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُمْ نَطَقُوا بِالْعُمَرَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَعْرِفُوا عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ...» الْأَمَالِي ١٤/١.

وَفِي إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ: «قَالَ الْفَرَاءُ: أَخْبَرَنِي مُعَاذُ الْهَرَاءِ قَالَ: لَقَدْ قِيلَ «سِيرَةُ الْعُمَرَيْنِ» قَبْلَ أَنْ يُؤَلَّدَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ» انْظُرْ ص/٤٠٢.

(٢) فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ: «تَسْأَلُكَ سِيرَةَ الْعُمَرَيْنِ»، وَفِي أَمَالِي الشَّجَرِي: «نَسَأْلُكَ».

(٣) النَّصُّ فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ/٤٠٢، وَقَتَادَةُ هُوَ أَبُو دَعَامَةَ بْنُ قَتَادَةَ بْنِ عَزِيزِ السَّدُوسِيِّ بَصْرِيِّ ضَرِيرٍ مُفَسِّرٍ، كَانَ أَحْفَظَ النَّاسِ، مَاتَ بِوَأَسْطِ سَنَةِ ١١٨هـ، وَلَهُ سَبْعٌ وَخَمْسُونَ سَنَةً. انْظُرْ طَبَقَاتُ الْمُفَسِّرِينَ لِلدَّوَوْدِيِّ ٤٣/٢ - ٤٤.

(٤) وَهُوَ إِطْلَاقٌ مِنْ بَابِ التَّغْلِيبِ.

(٥) أَوَّلُ الْآيَةِ: «وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَيَنْهَمُ...» وَخَتَامُهَا «يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَيَّ كَلِمٌ لَطِيفٌ» سُورَةُ النُّورِ ٤٥/٢٤.

(٦) قَوْلُهُ: «مَنْ مَاءٍ» غَيْرُ مُثَبَّتٍ فِي م/١ وَ٣ وَ٤ وَ٥، وَأُثْبِتَ فِي م/٢ وَالْمَطْبُوعِ.

(٧) فِي م/٢ «وَالطَّيُورَ».

- و^(١) أَسْمُ الْمُخَاطَبِينَ عَلَى الْغَائِبِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٢)؛ لَأَنَّ «لَعَلَّ»^(٣) مُتَعَلِّقَةٌ بِ«خَلَقَكُمْ» لَا بِ«اعْبُدُوا».

- والمذكرين^(٤) عَلَى الْمُؤَنَّثِ، حَتَّى عُدَّتْ مِنْهُمْ فِي: ﴿وَكُنْتَ مِنَ الْفَانِينَ﴾^(٥).

- والملائكة^(٦) عَلَى إِبْلِيسَ حَتَّى أُسْتَنْثِيَ مِنْهُمْ فِي: ﴿فَسَجِدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾^(٧).

قال الزمخشري^(٨): «الاستثناء مُتَّصِلٌ؛ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْ^(٩) بَيْنَ أَظْهَرِ الْأَلُوفِ، مِنْ الْمَلَائِكَةِ، فَغُلِبُوا عَلَيْهِ فِي ﴿فَسَجِدُوا﴾»، ثُمَّ أُسْتَنْثِيَ مِنْهُمْ أَسْتِثْنَاءُ أَحَدِهِمْ [ثُمَّ قَالَ]:

(١) هذا عطف على ما سبق من قوله: «أطلقت «مَنْ» على ما لا يَعْقِلُ...»، أَي: وَأَطْلَقَ أَسْمُ الْمُخَاطَبِينَ عَلَى الْغَائِبِينَ تَغْلِيْبًا.

(٢) سورة البقرة ٢١/٢، وَتَقَدَّمَ فِي مَوَاضِعَ، انْظُرْ أَوَّلَهَا فِي «لَوْ» ٤٠٨/٣.

(٣) أَي: خَلَقَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى اْعْبُدُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ، فَجَاءَ التَّغْلِيْبُ فِي «تَتَّقُونَ»، فَهُوَ عَلَى الْخُطَابِ مَعَ أَنَّ الْمُتَقَدَّمَ فِيهِ خُطَابٌ وَغِيْبَةٌ، أَمَّا الْخُطَابُ فَهُوَ صَرِيحٌ فِي: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾، وَأَمَّا الْغِيْبَةُ فِي ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾.

(٤) أَي: وَجَاءَ تَغْلِيْبُ الْمَذْكُرِينَ عَلَى الْمُؤَنَّثِ، حَتَّى عُدَّ الْمُؤَنَّثُ مِنَ الْمَذْكُرِينَ فِي الْآيَةِ.

(٥) الْآيَةُ: ﴿وَمِمَّنْ أُنْتِ عِمْرَنَ الْيَاقِينِ أَحَصَّنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَّقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا مِنَ الْقَنِينِ﴾ سورة التحريم ١٢/٦٦.

وكان السياق لولا التَّغْلِيْبُ: مِنَ الْقَانَنَاتِ، فَوَقَعَ التَّغْلِيْبُ لِأَجْلِ الْاِخْتِلَافِ.

(٦) أَي: وَغُلِبَ الْمَلَائِكَةُ عَلَى إِبْلِيسَ، وَهَذَا عَلَى رَأْيٍ مِنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ مُلْكًا، وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مُلْكٌ ثُمَّ أَبْلَسَ وَغَضِبَ عَلَيْهِ فَلَا تَغْلِيْبَ. انْظُرِ الْبَحْرَ ١٥٣/١.

(٧) سورة البقرة ٣٤/٢، وَتَكَرَّرَ التَّرْكِيبُ فِي سُورٍ أُخْرَى: الْأَعْرَافُ ١١/٧، الْحَجَرُ ٣١/١٥، الْإِسْرَاءُ ٦١/١٧، الْكَهْفُ ٥٠/١٨، طه ١١٦/٢٠، ص ٧٤/٣٨.

(٨) انْظُرِ الْكَشَافَ ٢١٠/١ «... لِأَنَّهُ كَانَ جَنِيًّا وَاحِدًا بَيْنَ أَظْهَرِ الْأَلُوفِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَغْمُورًا بِهِمْ...».

(٩) «مَنْ» غَيْرُ مُثَبَّتٍ فِي م/١ وَ ٢ وَ ٤ وَلَا فِي نَصِ الْكَشَافِ.

ويجوز أن يكون ^(١) منقطعاً ^(٢).

ومن التغليب: ﴿أَوْ لَتَعُوذَنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ بعد: ﴿لَتُخْرِجَنَّكَ يَشْعِيبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيِنَا﴾ ^(٣)؛ فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط، بخلاف الذين آمنوا معه ^(٤).

ومثله: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ﴾ ^(٥)؛ فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام؛ فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والأنعام. ومعنى ﴿يَذُرُّكُمْ فِيهِ﴾ يبتئكم ويكثركم في هذا التدبير، وهو أن جعل للناس وللأنعام أزواجاً حتى حصل بينهم التوالد؛ فجعل هذا التدبير كالمنبع ^(٦) والمعدن للبت والتكثير؛ فلذا جيء بـ «في» دون الباء. ونظيره: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ ^(٧).

(١) في الكشف: «أن يجعل».

(٢) وإذا جعل منقطعاً فلا يكون ملكاً، ولا تغليب.

(٣) الآية: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَتُخْرِجَنَّكَ يَشْعِيبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيِنَا أَوْ لَتَعُوذَنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ﴾ سورة الأعراف ٨٨/٧.

(٤) الذين آمنوا مع شعيب كانوا قبل الإيمان في ملة الذين استكبروا من قومه، فغلبوا عليه تغليب اختلاط؛ لأن القول: «لتعودن» شمل شعيباً والذين معه مع أن المخاطب شعيب وحده.

(٥) سورة الشورى ١١/٤٢، وتقدمت في «في» انظر ما سبق ٥١٦/٢.

وفي «يذروكم» تغليب للعاقل على غيره، ولولا هذا لقال: يذروكم ويذروكن.

(٦) في م/١ «كالمعدن والمنبع».

(٧) سورة البقرة ١٧٩/٢، وتقدمت. انظر ٥١٣/٢.

قال الدسوقي: «لما كان مشروعية القصاص يترتب عليه الحياة بولغ فيه حتى جعل كالحياة ولهذا غير بفي دون الباء»، الحاشية ٣٠٩/٢.

وَزَعَمَ جَمَاعَةٌ أَنْ مِنْهُ^(١): ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(٢)، ونحو^(٣): ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾^(٤)، وإنما هذا^(٥) من مراعاة المعنى، والأوّل^(٦) من مراعاة اللفظ.

* * *

(١) أي: من التغليب.

(٢) أول موضع يرد فيه مثل هذا التركيب هو في سورة البقرة ١٠٤/٢: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا...﴾، ثم تكرر كثيراً في هذه السورة وسور أخرى. والنداء يشمل المخاطبين والغائبين، كما يشمل الذكور والإناث، فغلب الغائب، وكذا المذكر.

(٣) سورة النمل ٥٥/٢٧، وتقدّمت في الباب السابع.

(٤) أنتم: للخطاب، وقوم: للغيبة، فغلب الخطاب بقوله: تجهلون.

(٥) أي: في الآية الثانية، فقد روعي المعنى؛ لأن القوم هم المخاطبون من حيث المعنى، فترك ضمير الغيبة وذكر ضمير الخطاب.

(٦) أي في الآية الأولى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، فالمقصود بالنداء الخطاب، ورُوعي لفظ «الذين» دون معناه. وقيل آمنوا على الغيبة، ولم يقل آمنتم على الخطاب.

القاعدة الخامسة

أَنَّهُمْ يُعْبَرُونَ بِالْفِعْلِ عَنْ أُمُورٍ كَثِيرَةٍ^(١)

- أحدهما: وقوعه^(٢): وهو الأصل.

- والثاني: مُشَارَفَتُهُ^(٣)؛ نحو: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبِنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾^(٤)،

أي: فشارفن^(٥) أنقضاء العدة.

- ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾^(٦)، أي:

والذين يُشارِفُون الموتَ وتَرَكَ الأزواج يُوصُونَ وصيةً.

- ﴿وَلِيَحْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً﴾^(٧)، أي^(٨): لو شارفوا أن

يتركوا. وقد مضت^(٩) في فَضْلِ «لو» ونظائرها.

(١) «كثيرة» مثبت في م/٣ و٥، وليس في بقية المخطوطات ولا المطبوع.

(٢) أي: حُصُولُ الْفِعْلِ.

(٣) أي: مشاركة وقوع الفعل.

(٤) سورة البقرة ٢/٢٣١، وتقدّمت في «لو» ٣/٣٩١.

(٥) قوله: «فلبغن أجلهن»: أي: قاربن أنقضاء العدة، والأجل هو الذي ضربه الله للمُعْتَدَاتِ

من الإقراء، والأشهر، ووضع الحمل، وأضاف الأجل إليهن لأنه أَمْسُ بهن؛ ولهذا

قيل: الطلاق للرجال والعدة للنساء. انظر البحر ٢/٢٠٧.

(٦) تمة الآية: ﴿... مَتْنَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ حَرَجْنَا عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْتُمْ

فِي أَنْفُسِكُمْ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢/٢٤٠.

(٧) سورة النساء ٤/٩، وتقدّمت، انظر ما سبق في «لو» ٣/٣٨٩، ٣/٣٩٧.

(٨) تقدّم هذا عند المُصَنَّفِ في «لو»، انظر ما سبق ٣/٣٩٧، وانظر ص/٣٨٩.

(٩) أي: هذه الآيات.

ومما لم يَتَقَدَّم ذكره قوله^(١):

إِلَى مَلِكٍ كَادَ الْجِبَالَ لِفَقْدِهِ تَزُولُ، وَزَالَ الرَّاسِيَّاتُ مِنَ الصَّخْرِ
الثالث^(٢): إِرَادَتُهُ^(٣)، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ بَعْدَ أَدَاءِ الشَّرْطِ نَحْوُ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ
الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾^(٤)، ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾^(٥)، ﴿وَإِذَا
قَصَصْتَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ﴾^(٦)، ﴿وَإِن حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾^(٧)،

(١) ذكر أبو حيان في شرح التسهيل أن البيت للفرزدق، ونقله عنه البغدادي، وجاء عجزه:
يَقْعَنُ... قال: «كادت الراسيات تزول أو أرادت أن تزول».

وفي ديوان الفرزدق/٢١٧، يرثي بشر بن مروان والرواية فيه:

على ملكٍ كاد النجوم لفقده يقعن

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٠/٨، وشرح السيوطي/٩٦٤.

(٢) الثالث مما يَتَّبِعُ بالفعل عنه.

(٣) أي: إرادة وقوع الفعل.

(٤) تنمة الآية: ﴿... بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ سورة النحل ٩٨/١٦.

أي: إذا أردت قراءة القرآن.

(٥) سورة المائدة ٦/٥، وتقدّمت في مواضع، أولها في «خروج إذا عن الاستقبال»، انظر
٨٦/٢.

والمراد: إذا أردتم القيام إلى الصلاة...

(٦) سورة البقرة ١١٧/٢، وتقدّمت في آخر حرف الفاء ٥١١/٢.

وتكرر هذا في سورة آل عمران ٤٧/٣، وسورة مريم ٣٥/١٩، وغافر ٦٨/٤٠.

أي: إذا أراد قضاء أمر.

(٧) الآية: ﴿سَتَجِدُنَا أَكْثَرُ النَّاسِ شَاكِرِينَ﴾، ﴿وَإِن حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾، ﴿وَإِن حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾، ﴿وَإِن حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾.

سورة المائدة ٤٢/٥.

أي: إذا أردت أن تحكم بينهم.

﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾^(١)، ﴿إِذَا تَنَجَّيْتُمْ فَلَا تَنَجَّوْا بِالْأَنفِ وَالْعُدُونِ﴾^(٢)، ﴿إِذَا تَنَجَّيْتُمْ أَلْزَمُوا الْرَّسُولَ فَقَدِمُوا﴾^(٣)، ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾^(٤). وفي الصحيح^(٥) «إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ».

ومنه^(٦) في غيره^(٧): «فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾^(٨)، أي: فأرَدْنَا الإِخْرَاجَ.

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾^(٩)، لأن «ثم»

(١) تنمة الآية: ﴿... وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ سورة النحل ١٦/١٢٦.

أي: إذا أردتم أَنْ تُعَاقِبُوا...

(٢) الآية: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَنَجَّيْتُمْ فَلَا تَنَجَّوْا بِالْأَنفِ وَالْعُدُونِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ وَتَنَجَّوْا بِالْيَدِ وَالْقَوَىٰ وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ سورة المجادلة ٩/٥٨.

إذا تَنَجَّيْتُمْ: أي إذا أردتم أَنْ تَتَنَاجَوْا...

(٣) الآية: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَنَجَّيْتُمْ أَلْزَمُوا الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَبِيِّكُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ ذِكْرًا لِّكُمْ وَأَطِيعُوا فَإِنَّ لَكُمْ لَعْنَةً فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة المجادلة ١٢/٥٨.

أي: إذا أردتم مُنَاجَاةَ الرَّسُولِ.

(٤) سورة الطلاق ١/٦٥، وتقدَّمت في مواضع أُولُها ٣/٥٢٦.

أي: إذا أردتم طلاق النِّسَاءِ.

(٥) الحديث من طريق عبد الله بن عمر أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَاءَ...» انظر صحيح البخاري كتاب الجمعة ١/٢٩١.

أي: إذا أَرَادَ أَحَدُكُمْ إِتِبَانَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ...

(٦) أي: ومن التعبير بالفعل عن إِرَادَةِ وَقُوعِهِ فِي غَيْرِ الشَّرْطِ.

(٧) سورة الذاريات ٥١/٣٥ - ٣٦.

(٨) تنمة الآية: ﴿... فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/١١.

لترتيب، ولا يُمكن^(١) هنا مع الحمل على الظاهر، فإذا حُمِل «خلقنا» و«صَوَّرنا» على إرادة الخلق والتصوير لم يُشكَل^(٢)، وقيل: هما على حَذْف مضافين، أي: خلقنا أباكم^(٣) ثم صَوَّرنا أباكم^(٤).

ومثله^(٥): ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسًا﴾^(٦)، أي: أَرَدْنَا إِهْلَاكَهَا، ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾^(٧)، أي: أَرَادَ^(٨) الدُّنُو من محمد عليه الصَّلَاة والسلام.

فتدلى: فتعلّق في الهواء، وهذا أولى من قول من أدعى القلب^(٩) في هاتين الآيتين^(٩)، وأنّ التقدير: وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها، ثم تدلى فدنا.

(١) أي: ولا يمكن الترتيب؛ لأنّ في نصّ الآية الخلق ثم التصوير، وهذا ليس ترتيباً؛ إذ يكون التصوير أولاً ثم الخلق؛ ولذلك حُمِل الأمر على الظاهر من حيث الترتيب لا يصح.

(٢) أي: صحّ الترتيب إن حُمِل على الإرادة، ويكون الترتيب ذكرياً لا من حيث الرتبة.

(٣) أي: خلقنا آدم أولاً غير مصوّر ثم صَوَّرناه. قال الشمني: «نُزِل خلقه وتصويره منزلة خلق الكلّ وتصويره»، وعنه أخذ الدسوقي.

(٤) في م/٥ «إياكم» في الموضعين. وفي م/١ «آباءكم» فيهما.

(٥) أي: مثل الآية السابقة.

(٦) تنمة الآية: ﴿بَيْنَا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ سورة الأعراف ٤/٧.

(٧) سورة النجم ٥٣/٨.

(٨) أي: أَرَادَ جبريل الدُّنُو...

(٩) الآية الأولى هي الرابعة من سورة الأعراف المتقدمة، وأنّ التقدير القلب: فجاءها بأسنا فأهلكناها.

قال أبو حيان: «ويَعْقُب مجيء البأس وقوع الإهلاك... فلا يُد من تجوّر إمّا في الفعل بأن يُرَاد به أَرَدْنَا إِهْلَاكَهَا، أو حَكَمْنَا بِإِهْلَاكِهَا فجاءها بأسنا. وإمّا أن يختلف المدلولان بأن يكون المعنى أهلكناها بالخذلان وقلة التوفيق، فجاءها بأسنا بعد ذلك» البحر ٢٦٨/٤. وفي آية النجم تقدير القلب: ثم تدلى فدنا، أي: فأقرب منه؛ لأن التدنّي مُؤَدِّنٌ بالدُّنُو، وليس العكس.

وأشار إلى القلب في الآيتين في القاعدة العاشرة، وأنه قول، وأحال على هذا الموضع.

وقال^(١):

فَارَقْنَا قَبْلَ أَنْ نَفَارِقَهُ لَمَّا قَضَىٰ مِنْ جَمَاعِنَا وَطَرًا^(٢)
أي: أراد فراقنا.

وفي كلامهم عَكْسُ^(٣) هذا، وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده، نحو:
﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾^(٤)، بدليل أنه قُوبِلَ بقوله سبحانه
وَتَعَالَى: ﴿وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾^(٥).

(١) البيت للربيع بن ضبع الفزاري، وقبله:

أصبح مني الشباب مُبْتَكِرًا إِنْ يَنْشَأْ مِنِّي فَقَدْ نَوَىٰ عَصْرًا
والجماع: الأَجماع والعِشرة، والضمير يعود إلى الشباب في البيت المتقدم.
والوَطَرُ: الحاجة.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٩٠/٨، والمحاسب ١٦٧/١، ونوادى أبي زيد/٤٤٦،
والخزانة ٣٠٨/٣ - ٣٠٩.

(٢) قال الدماميني: «ولقد كان المصنف في غنية بما أورده من الكتاب والسنة عن إيراد هذا
البيت»، انظر حاشية الشمني ٢٨٢/٢.

(٣) أي: عكس ما تقدّم، فهم يطلقون الإرادة على وقوع الفعل.

(٤) ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ
بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ سورة النساء ١٥٠/٤.
وقوله: «يريدون أن يفرقوا» فهم قد فرقوا بالفعل فقد آمنوا بالله وكفروا برسله.

(٥) الآية: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ
وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ سورة النساء ١٥٢/٤.

وهذه الآية في وصف المؤمنين، وعَدَمُ التفرقة هنا دليل على ما كان من التفرقة في الإيمان
بين الله ورسله، ووقوع الفعل معبراً عنه بالإرادة.

والرابع^(١): القدرة عليه^(٢)، نحو: ﴿وَعَدَّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾^(٣)، أي: قادرين على الإعادة، وأصل ذلك أنَّ الفعلَ يَتَسَبَّبُ عن الإرادة والقدرة، وهم يقيمون السَّبَبَ مقامَ المُسَبَّبِ لا العكس.

فالأول^(٤)، نحو: ﴿وَبَلَّغُوا أَخْبَارَكُمْ﴾^(٥)، أي: ونعلم أخباركم؛ لأنَّ الأبتلاء الاختبار، وبالأختبار يحصل العلم.

وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾^(٦) الآية في قراءة^(٧) غير الكسائي بالغيبة، وربُّك: بالرفع، معناه: هل يفعلُ ربُّك^(٨)؛ فعبرَ عن الفعلِ بالاستطاعة؛ لأنها

(١) أي مما يُعَبِّرُ بالفعل عنه.

وفي م/٥ أخذ هذا الرقم الخامس، وجاء الرابع في هذه النسخة قوله: «مقارنته بقوله: إلى ملك كاد الجبال لفقده تزول زوال الراسيات من الصخر أي: يكاد يزول الراسيات».

وتقدم هذا في الثاني، وهو مشارفته. ولعلَّ ما ورد هنا سهو من الناسخ.

(٢) أي: القدرة على الفعل.

(٣) سورة الأنبياء ١٠٤/٢١ وتقدمت، انظر ما سبق حرف الكاف ١٦/٣.

(٤) وهو إطلاق السَّبَبِ وإرادة المُسَبَّبِ.

(٥) الآية: ﴿وَلَبَّيْكُمْ حَتَّى تَأْمُرَ الْمُجَاهِدِينَ وَتَنْكُرَ الْفَاحِشِينَ وَتَبْلُغُوا أَخْبَارَكُمْ﴾ سورة محمد ٣١/٤٧.

فأطلق الأبتداء هنا وهو السَّبَبُ، وأريد العلم وهو المُسَبَّبُ.

(٦) الآية: ﴿إِذْ قَالَ الْخَوَارِجُ يُعِيسِي أَبْنُ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾

قَالَ أَتَقْنَأُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ سورة المائدة ١١٢/٥.

(٧) هذه قراءة الجمهور من السبعة ما عدا الكسائي. وكذا بعض العشرة، ومن هم وراء ذلك.

انظر كتابي معجم القراءات ٣٦٨/٢.

(٨) ظاهر هذا السؤال الشك في قدرة الله تعالى على أن يُنْزِلَ مائدة من السماء، وهذا ما حمل

الزمخشري على الحكم بأنَّ الخواريين لم يكونوا مؤمنين، وذهب الجمهور إلى أن

الخواريين كانوا مؤمنين. وذهب قوم إلى أنَّ هذا كان من الخواريين في صدر الأمر =

شَرْطُهُ^(١)، أي: هل يُنْزَلُ علينا ربُّكَ مائدةً إنْ دعوته. ومثله: ﴿فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾^(٢)، أي: لن نؤاخذه، فعبر عن المؤاخذه بشرطها، وهو القدرة عليها. وأما قراءة الكسائي^(٣) فتقديرها: هل تستطيع سؤال ربِّكَ، فحذف المضاف^(٤)، أو هل تطلب طاعة ربِّكَ في إنزال المائدة، أي: استجابته.

ومن الثاني^(٥): ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ﴾^(٦)، أي: فاتَّقوا^(٧) العناد^(٨) الموجب للنار.

* * *

= قبل أن يعلموا أنه يترى الأكمة والأبرص، ويحيي الموتى، البحر ٥٣/٤، وانظر الكشف ٤٩٠/١.

(١) لأنَّ الاستطاعة شرط لحصول الفعل.

(٢) الآية: ﴿وَذَا الثَّوْنِ إِذْ ذَهَبَ مُغْلَبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنُكَادِي فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ سورة الأنبياء ٨٧/٢١. فقد أطلق السَّبَب وهو القدرة، وأراد المؤاخذه وهي المُسَبَّب.

(٣) قرأ الكسائي وعلي ومعاذ بن جبل وأبن عباس والأعشى ومجاهد وأبن جبير وعائشة وجماعة من الصحابة والتابعين: «هل تستطيع ربِّكَ» بالياء ونَصَبُ الباء، وهي خطاب لعيسى. أي: هل تستطيع سؤال ربِّكَ، على التعظيم، وقال معاذ بن جبل: «سمعت النبي ﷺ مراراً يقرأ بالياء»، وبذلك قرأ علي بن أبي طالب. وقالت عائشة رضي الله عنها: «كان القوم أعلم بالله من أن يقولوا: هل يستطيع ربُّكَ، ولكن: هل تستطيع ربِّكَ».

وانظر تفصيل القول في هذه القراءة ومراجعتها في كتابي: معجم القراءات ٣٦٩/٢.

(٤) وهو «سؤال».

(٥) وهو إقامة المُسَبَّب مقام السَّبَب.

(٦) سورة البقرة ٢٤/٢، وتقدمت. انظر الجملة المعترضة ٦٥/٥.

(٧) قوله: «فاتَّقوا» غير مثبت في م/٣.

(٨) ذكر المُسَبَّب وهو النار، وأراد السَّبَب وهو العناد المُفْضِي إليها.

القاعدة السادسة

أنهم يُعَبِّرون عن الماضي^(١) والآتي كما يُعَبِّرون^(٢) عن الشيء الحاضر؛
قَصْداً لإحضاره^(٣) في الذَّهن حتى كأنه مُشَاهَدٌ^(٤) حالة الإخبار^(٥)

نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٦)؛ لَأَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ لِلْحَالِ .
ونحو: ﴿هَذَا مِنْ شَيْعِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾^(٧)؛ إذ ليس المرادُ تقريبَ^(٨) الرجلين
من النبي ﷺ، كما تقول: هذا كتابك فخذْه، وإنما الإشارةُ كانت إليهما في ذلك
الوقت فَحِكَيْتَ^(٩).

ومثله: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَثِيرُ سَحَابًا﴾^(١٠)، قَصَدَ بقوله سبحانه «فتثير»

(١) أي: عن أمرٍ مضى وأمرٍ آتٍ.

(٢) أي: يُعَبِّرون عما مضى وعما هو آتٍ بعبارة مماثلة لما يُعَبِّرُ به عن الشيء الحاضر.

(٣) أي: لإحضار الماضي والآتي.

(٤) في م/٤ «في حالة».

(٥) في م/٢ «الاختبار».

(٦) سورة النحل ١٦/١٢٤، وتقدّمت في مواضع، انظر «قد» في ٢/٥٤١، لما دخلت لَامُ
الابتداء على المضارع جعلته خاصاً بالحال، مع أَنَّ الحكم في نص الآية للمستقبل.

(٧) سورة القصص ٢٨/١٥، وتقدّمت، انظر «على» ٢/٣٧٧.

(٨) التقريب المفهوم من اسم الإشارة «هذا».

(٩) حُكَيْتَ للنبي ﷺ، وإشارة القُرْب كانت فيما مَضَى، فَأُنْزِلَ الماضي منزلة الحال عند
الحكاية، وجاء بلفظه.

(١٠) تمة الآية: ﴿فَسَقَنَهُ إِلَى بَلَدٍ مَبِيتٍ فَاحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ الْفُشُورُ﴾ سورة فاطر

إِحْضَارَ^(١) تلك الصُّورة البديعة الدالَّة على القُدْرَةِ الباهرة من إثارة السَّحاب، تبدو^(٢) أولاً قِطْعاً، ثم تتضام^(٣) متقلِّبة بين أطوارٍ حتى تصيرَ رُكاماً^(٤).

- ومنه: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٥)، أي: فكان، ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾^(٦)، ﴿وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٧)، إلى قوله: ﴿وَتُرَىٰ فِرْعَوْنُ وَهَمَلُكُنَّ﴾^(٨).
- ومنه^(٩) عند الجمهور: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بَسِطَ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾^(١٠)، أي: يَبْسُطُ

(١) ولو أراد الماضي لقال: فأثارت سحاباً.

(٢) في م/٢ و٤ وه «يبدو».

(٣) أي: تجتمع قطعة واحدة بعد أن كانت متفرقة.

وفي م/١ «تضام» وفي م/٤ «يتضام» وفي م/٥ «تنضم».

(٤) أي: يصبح السحاب بعضه فوق بعض.

(٥) سورة آل عمران ٥٩/٣، وتقدّمت في الجملة التفسيرية ١٠٧/٥.

(٦) أوّل الآية: ﴿حَنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ...﴾ سورة الحج ٣١/٢٢.

قوله: خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ: أي: يَخْرُ من السماء، وتقدّم الفعل قبله «يُشْرِكُ»، وهو دال على المستقبل.

(٧) ﴿فَكَيْتَ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ سورة القصص ٥/٢٨.

(٨) ﴿وَنُفِثَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ وَتُرَىٰ فِرْعَوْنُ وَهَمَلُكُنَّ وَخُودُهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾ سورة القصص ٦/٢٨.

ونريد أن نَمُنَّ: التقدير: وأرذنا أن نَمُنَّ؛ لأنه حكاية حالٍ ماضية، ونري فرعون...: على تقدير: وأرئنا فرعون...؛ لأنه من تمّة حكاية وَقَعَتْ فيما مضى.

(٩) أي: من التعبير عن الماضي والآتي كما يُعبّر عن الشيء الحاضر.

(١٠) الآية: ﴿وَنَحْنَبَهُمْ أَفْكَاظًا وَمِمَّ رُفُودٌ وَنَقْلِبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلَّبَهُمْ بَسِطَ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمَلِثْتَ مِنْهُمْ رَعْبًا﴾ سورة الكهف ١٨/١٨ =

ذراعِيه. بدليل: ﴿وَقَلَّبْنَاهُمْ﴾، ولم يَقُلْ: وَقَلَّبْنَاهُمْ، وبهذا التقرير^(١) يندفع قول الكسائي وهشام^(٢): إِنَّ أَسْمَ الْفَاعِلِ الَّذِي بِمَعْنَى الْمَاضِي يَعْمَلُ.
- ومثله: ﴿وَاللَّهُ يُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْنُحُونَ﴾^(٣)، إِلَّا أَنَّ هَذَا عَلَى حِكَايَةِ حَالٍ كَانَتْ مُسْتَقْبَلَةً^(٤) وَقْتَ التَّدَاوُ^(٥). وَفِي الْآيَةِ الْأُولَى^(٦) حُكِيَتْ الْحَالُ الْمَاضِيَّةُ.
ومثلها^(٧) قوله^(٨):

جَارِيَةٌ فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي تَقْطَعُ الْحَدِيثَ بِالْإِيمَاضِ

= قوله: باسط، حكاية حال ماضية مع أَنَّ أَسْمَ الْفَاعِلِ دَالٌّ عَلَى الْحَالِ، فَقَدْ فُرضَ مَا وَقَعَ فِي الْمَاضِي وَاقِعًا فِي الْحَالِ.

(١) من حيث كَوْنُ أَسْمِ الْفَاعِلِ «باسط» يَدُلُّ مِنْ حَيْثُ التَّأْوِيلُ عَلَى الْحَالِ لَا الْمَاضِي.

(٢) قَالَ السَّمِينُ: «وَبَاسِطٌ: أَسْمُ فَاعِلٍ مَاضٍ، وَإِنَّمَا عَمِلَ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ، وَالْكَسَائِيُّ يَعْمَلُهُ وَيَسْتَشْهَدُ بِالْآيَةِ» الدَّر ٤/٤٤٢.

وَفِي الْهَمْعِ ٨١/٥ «وَأَمَّا الْمَاضِي فَالْأَصَحُّ يَرْفَعُ فَقَطْ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَاتِمٍ أَبَوَهُ، أَوْ ضَارِبٍ أَبَوَهُ أَمْسٍ، وَلَا يَنْصِبُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْبَهُ الْمَضَارِعَ إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْأَسْتِقْبَالِ.

وَقَالَ الْكَسَائِيُّ وَهْشَامٌ، وَوَأَفْقَهُمَا قَوْمٌ: يَنْصَبُ أَيْضًا بِأَعْتَابِ الشَّيْءِ بِمَعْنَى إِنْ زَالَ الشَّيْءُ لَفْظًا، وَاسْتَدْلُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّبْنَاهُمْ بَسِطَ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾، وَتَأَوَّلُوا الْأَوَّلُونَ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ.

(٣) الْآيَةُ: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ نَفْسًا فَاذْرَيْنِي فِيهَا...﴾ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢/٧٢.

(٤) أَيُّ: يُخْرِجُ وَيُظْهِرُ مَا تَكْتُمُونَهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بَعْدَ حَدُوثِ هَذِهِ الْقِصَّةِ.

(٥) أَيُّ: التَّخَاضُّعُ، وَفِي الْمَخْطُوطَاتِ مَا عَدَا الْأُولَى: م/٢ التَّدَارِي، وَم/٣ وَ٤ وَ٥: التَّدَارِي.

(٦) أَيُّ: آيَةُ الْكَهْفِ، وَقَوْلُهُ: بَاسِطٌ فَهُوَ حِكَايَةُ حَالٍ مَضَتْ.

(٧) أَيُّ: مِثْلُ الْآيَةِ: ﴿وَكَلَّبْنَاهُمْ بَاسِطَ ذِرَاعِيهِ﴾ فِي حِكَايَةِ حَالٍ مَاضِيَةٍ مَا جَاءَ فِي رَجَزِ رُؤْيَا.

(٨) هَذَا الرِّجَزُ لِرُؤْيَا، وَفِيهِ رِوَايَةٌ: «جَارِيَةٌ فِي ذِرْعَيْهَا الْفَضَافِصُ»، وَهِيَ رِوَايَةُ الدِّيَوَانِ.

ولولا حكاية الحال في قول حَسَّان^(١):

يُغْشَوْنَ حَتَّى لَا تَهْرُ كَلَابُهُمْ [لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ]

لم يَصِحَّ الرَّفْعُ؛ لأنه لا يُرْفَعُ^(٢) إِلَّا وهو للحال، ومنه^(٣) قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٤) بالرفع^(٥).

* * *

= تقطع الحديث: قال الفراء: أي: أنها إذا أبتسمت وكان الناس على حديث قطعوا حديثهم، ونظروا إلى حُسْنِ ثغرها. وقيل: إذا تحدثوا فأومضت إليهم أي: نظرت، فَشَغَلَهُمْ حُسْنُ عَيْنِهَا، فقطعوا حديثهم.

والإيماض ما يبدو من بياض أسنانها عند الضحك والابتسام.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٤/٨، والإنصاف/١٤٩، ومُلْحَقَات دِيَوَان رُوْبَةِ/١٧٦، والخزانة ٤٨٣/٣، وشرح المفصل ٩٣/٦، ١٤٧/٧، واللسان/بيض.

(١) جاء البيت تاماً في م/٥، وتقدّم في «حتى»، انظر ٢٨٩/٢.

وقوله: «لولا حكاية الحال لم يَصِحَّ الرَّفْعُ»، أي: في الفعل «تهرّ» من قوله: «حتى لا تهرّ كلابهم».

(٢) أي: الفعل بعد «حتى».

(٣) أي: من الحال الواقع بعد «حتى».

(٤) سورة البقرة ٢/٢١٤، وتقدّمت في أربعة مواضع أولها في «حتى»، انظر ما سبق ٢/٢٨٨، ٢٧٥.

(٥) هذه قراءة نافع والكسائي ومجاهد وأبن محيصن وشيبة والأعرج، وتقدّم ذكرها. انظر ٢٧٦/٢ و٢٨٨.

القاعدة السابعة

أن اللفظ يكون على تقدير، وذلك المقدر على تقدير آخر

نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(١)، فإن «يفترى» مؤول بالافتراء، والافتراء مؤول بـ «مفتري». وقال^(٢):

لَعَمْرُكَ مَا الْفَتْيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللَّحَى وَلَكِنَّمَا الْفَتْيَانُ كُلُّ فِتْنَى نَدِي
وقالوا^(٣): «عسى زيد أن يقوم»، فقليل: هو على ذلك^(٤)، وقيل: على حذف

(١) سورة يونس ٣٧/١٠، وتقدمت الآية في «أن»، انظر ١٦٤/١، وعُلِّقَتْ على الآية في الحاشية/٦، ونقلت مجموعة من النصوص فيها.

وكان تقديرهم: أن «أَنْ يُفْتَرَى» خبر كان، وهو مقدر بمصدر، والمصدر مقدر بأسم مفعول. واحتيج إلى تقدير المصدر أسم مفعول ليصح الإخبار، وجعله من باب الإخبار بالمصدر على وجه المبالغة لا يتأتى هنا. ارجع إلى البيان فيما سبق فهو أحسن تفصيلاً. وانظر نصاً آخر للدمامي في حاشية الدسوقي ٣١١/٢.

(٢) قال البغدادي: البيت مُلْفَق من مضارعين من أبيات لأبن بيبض وهي:

لَعَمْرُكَ مَا الْفَتْيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللَّحَى وَتَعْظُمُ أَبْدَانُ الرِّجَالِ مِنَ الْهَبْرِ
ولكنما الفتیان كُلُّ فِتْنَى نَدِي صَبُورٌ عَلَى الْآفَاتِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ

... ..

أن تنبت: خبر الفتیان، على تقدير: ما الفتیان نبأ اللحي، ثم يؤول المصدر بأسم الفاعل نائب، أي: ما الفتیان نابتي اللحي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٦/٨، وشرح السيوطي/٩٦٤، ومعاني القرآن للفراء ١/١٠٥، ٤٢٧، والطبري ٦٨/١٠.

(٣) ناقش المصنّف هذا المثال في «عسى»، انظر ما سبق ٤١٦/٢ وما بعدها.

(٤) أي: على التأويل بالمصدر، ثم تأويل المصدر بأسم الفاعل: عسى زيد القيام، عسى زيد قائماً.

مضاف، أي^(١): عسى أَمُرُ زيد، أو عسى زيدُ صاحبَ القيام، وقيل^(٢): «أنَّ» زائدة، ويردُّه^(٣) عَدَمُ صلاحيتها للسقوط في الأكثر، وأنها قد عَمِلَتْ، والزَّائِدَةُ^(٤) لا تعملُ خِلَافاً لأبي الحسن^(٥).

وأما قولُ أبي الفتح في بيت الحماسة^{(٦)(٧)}:

حَتَّى يَكُونُ عَزِيزاً فِي نَفُوسِهِمْ أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعاً وَهُوَ مُخْتَارُ

(١) هذا على تقدير المضاف قبل الأسم، وما بعده على تقدير المضاف قبل الخبر، وأنظر ما سبق ٤١٦/٢.

(٢) انظر ما سبق ٤١٨/٢، أن: زائدة لا مصدرية.

(٣) قال من قبل: «وليس بشيء؛ لأنها قد نَصِبَتْ، ولأنها لا تَسْقُطُ إلا قليلاً».

(٤) في م/٣ «والزائدة لا تعمل».

(٥) الزائد ينصب عند الأخفش. انظر شرح الكافية ٣٠٢/٢.

(٦) في م/٣ «الحماسي».

(٧) هذا من أبيات في الحماسة ذكرها أبو تمام ليزيد بن حمار السكوني يوم ذي قار، وينسب هذا البيت لعددي بن زيد. وقبله:

وَمِنْ تَكْرُمِهِمْ فِي الْمَحَلِّ أَنَّهُمْ لَا يَشْعُرُ الْجَارُ فِيهِمْ أَنَّهُ الْجَارُ
والمثبت عند البغدادي: من نفوسهم.

وقوله: حتى يكون عزيزاً... أي: ما دام مقيماً فيهم كأنه واحد منهم، أو أن يبين جميعاً، أي: يفارق مجتمعة أسبابه، وهو مختار: أي لا يخرج كرهاً.

وفي ذكره هذا البيت دُفِعَ لما يَتَوَهَّم من قول أبي الفتح: يجوزُ كون «أن» زائدة فيه، والحال أنَّ مدخولها منصوب وهو «يبين»، فالزائدة قد عملت، وذهب غير أبي الفتح إلى أنَّ «أنَّ» في البيت ليست بزائدة، بل أظْهِرَتْ في المعطوف على المنصوب بعد «حتى»، وإن كانت لازمة للإضمار في الأول؛ لأنه يُغْتَفَرُ في الثواني ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل. كذا عند الشمني.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٨/٨، وشرح السيوطي/٩٦٥، وحماسة المرزوقي/٣٠١ «يزيد بن حِمَان...»، والأشباه والنظائر ٦٨٣/١، والهمع ١١٢/٤.

يجوزُ كَوْنُ^(١) «أَنْ» زائدة، فلأنَّ النَّصْبَ هنا يكون بالعطف لا بـ «أَنْ».
 - وقيل في: «ثُمَّ يَعْوِدُونَ لِمَا قَالُوا»^(٢): إِنَّ «ما قالوا» بمعنى القول^(٣)، والقول بتأويل المَقُول، أي^(٣): يعوّدون للمَقُولِ فيهِنَّ لفظُ الظَّهَارِ، وهُنَّ الرِّجَالُ.
 - وقال أبو البقاء في «حَتَّى تُنْفِقُوا وَمَا تُحِبُّونَ»^(٤): «يجوزُ»^(٥) عند أبي علي كَوْنُ «ما» مُصْدَرِيَّةً، والمَصْدَرُ^(٦) في تأويل أَسْمِ المفعول انتهى. وهذا يقتضي أَنْ غير أبي علي لا يجيز ذلك.

- وقال السيرافي^(٧): «إذا قيل: قاموا ما خلا زيدا»، و«ما عدا زيدا» ف«ما»

- (١) قال السيوطي: «وقد تظهر في المعطوف على منصوبها؛ لأن الثاني تحتل ما لا تحتلها الأوائل كقوله: ...، وفيه دليل لقولهم: إِنَّ «أَنْ» مضمرة بعدها». انظر الهمع ١١٢/٤.
- (٢) سورة المجادلة ٥٨/٣، وتقدّمت في مواضع أولها في الجهة الثالثة من الباب الخامس.
- (٣) انظر مثل هذا الحديث في الجهة الثالثة من الباب الخامس، وقد ضَعُفَ هذا الوجه، قال: «... وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء إِنَّ العَوْدَ الموجِبَ للكفارة العَوْدُ إلى المرأة، لا العَوْدُ إلى القول نفسه كما يقول أهل الظاهر؛ وبعد فهذا الوجه عندي ضعيف...».
- (٤) سورة آل عمران ٩٢/٣، وتقدّمت، انظر «من» ١٣٩/٤.
- (٥) نصُّ أبي البقاء: «ما» بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة، ولا يجوز أن تكون مصدرية، لأنَّ المَحَبَّةَ لا تُنْفَقُ؛ فَإِنَّ جعلت المصدر بمعنى المفعول فهو جائز على رأي أبي علي، انظر التبيان ٢٧٩.

وضَعُفَ هذا السمين في الدر. انظر ١٦٦/٢.

- (٦) وهو «الحُبُّ» أي: حتى تنفقوا من الحُبِّ، في تأويل أَسْمِ المفعول: أي حتى تنفقوا من المَحَبَّةِ.

- (٧) انظر الكتاب ٣٧٧/١ «وتقول: أتاني القوم ما عدا زيدا، وأتوني ما خلا زيدا، فما هنا أَسْمٌ، وخلا وعدا صِلَةٌ، كأنه قال: أتوني ما جاوز بعضهم زيدا، وما هم فيها ما عدا زيدا، كأنه قال: ما هم فيها ما جاوز بعضهم زيدا، وكأنه قال: إذا مثلت ما خلا وما عدا فجعلته أَسْمًا غير موصول قلت: أتوني مجاوزتهم زيدا، مثَلْتُهُ بمصدر ما هو في معناه...».

وانظر الهمع ٣٨٦/٣ وانظر رأي السيرافي في الأرتشاف/١٥٣٧، والجنى الداني/٤٣٧.

مصدرية، وهي وصلتها حال^(١)، وفيه معنى الاستثناء، قال ابن مالك: «فوقعت الحال معرفة لتأولها بنكرة». انتهى.

والتأويل^(٢): خالين عن زيد، ومتجاوزين زيدا.

وأما قول ابن خروف والشلوين: «إن «ما»^(٣) وصلتها نصب على الاستثناء» فغلط؛ لأن معنى الاستثناء قائم بما بعدهما^(٤) لا بهما^(٥)، والمنصوب على معنى^(٦) لا يليق ذلك المعنى بغيره^(٧).

* * *

(١) تقدير السرافي: «خالين زيدا، وعادين زيدا»، انظر الأرتشاف/١٥٣٧.

(٢) أُولَتْ «ما» وصلتها بالمصدر أولاً، ثم أول المصدر باسم الفاعل على ما ذكره المصنف.

(٣) في: ما خلا، وما عدا.

(٤) وهو زيد في المثالين السابقين.

(٥) أي: ليس بالفعلين: ما خلا، وما عدا.

(٦) أي: على الاستثناء.

(٧) في حاشية الشمني: «المنصوب: مبتدأ، ولا يليق: خبره. وهذا الذي ذكره ينتقض

بـ«غير»؛ فإنها تنصب على الاستثناء، ومعناه قائم بما بعدهما».

انظر الحاشية ٢/٢٨٢.

القاعدة الثامنة

كثيراً ما يُغْتَفَرُ في الثواني ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل

- فمن ذلك ^(١): «كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدَرْهَمٍ»، و ^(٢):

وَأَيُّ فِتْنَى هِجَاءٍ أَنْتَ وَجَارِهَا [إِذَا مَا رَجَالَ بِالرُّجَالِ اسْتَقْلَّتْ]

- و ^(٣) «رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ»، و «إِنْ شَأْنُ نَزَلٍ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ» ^(٤).

ولا يجوز ^(٥): كُلَّ سَخَلَتْهَا،

(١) سَخَلَةٌ: معطوف على شاة، وكان ينبغي أن تُسَلِّطَ عليها «كُلَّ»، كما سُلِّطَتْ على المتقدم، فيقال: وَكُلَّ سَخَلَتْهَا، ولم يَجُزْ ذلك؛ فَإِنَّ «كُلَّ» لا تضاف إلى المعرفة المفرد، ثم إنه يُغْتَفَرُ في الثاني وهو المعطوف هنا، ما لا يُغْتَفَرُ في المعطوف عليه وهو «شاة».

وانظر الهمع ٢٦٩/٥، وشرح التسهيل لأبن مالك ٨٧/٣، والأشباه والنظائر/ ٦٨٤.

(٢) المثبت صدره، وعجزه ما وضعته بين معقوفين، وقائله غير معروف.

جارها: المجيرُ منها، وأستقلت: نهضت.

والشاهد فيه عطف «جارها» على «فتى هيجاء»، والتقدير: أَيُّ فِتْنَى هِجَاءٍ وَأَيُّ جَارِهَا أَنْتَ، وقالوا: جارها: نكرة في المعنى؛ لِأَنَّ «أَيُّ» إذا أُضيفت إلى واحد لم يكن إلّا نكرة؛ لأنه في معنى الجنس.

وقالوا: لا يجوز إثبات «أَيُّ» قبل «جارها»؛ لأنها مضافة إلى معرفة، وهو معطوف على «فتى»، ولم يُسَلِّطْ عليه «أَيُّ»؛ لأنه يُغْتَفَرُ في الثاني ما لا يُغْتَفَرُ في الأول. وهذا ما أَرَادَهُ المصنّف.

قال سيويه: وينبغي أن يقول: «... وَجَارِهَا؛ لِأَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ يَقُولَ: وَأَيُّ جَارِهَا».

انظر شرح الشواهد للبغدادى ١٠٠/٨، والكتاب ٢٤٤/١، ٣٠٥، وأصول أبن السراج، وشرح التسهيل لأبن مالك ٣٣/٣، ٨٧، والأشباه والنظائر/ ٦٨٥.

(٣) انظر الكتاب ٣٤٥/١، ٣٠٥، والهمع ٢٦٩/٥، وشرح التسهيل لأبن مالك ٨٧/٣.

(٤) تمة الآية: «... أَعْنَتُهُمْ هَآؤَ خَلِيعِينَ» سورة الشعراء ٤/٢٦.

قوله: ظلت: تابع لجواب الشرط «تُنْزَلُ»؛ فهو في محل جزم، وأجاز السمين وغيره الاستئناف فيه. انظر الدر المصون ٢٦٧/٥.

(٥) أي: لا يجوز إعادة كُلِّ وَأَيُّ مع الثاني كما جاءت مع المتقدم، إذ أَعْتَفِرُ في الثاني ما لا يَغْتَفَرُ في المتقدم.

ولا أي جارها^(١)، ولا رُب أخيه^(٢).

ولا يجوز^(٣): «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو» فِي الْأَصَحِّ^(٤)، إِلَّا فِي الشَّعْر، كَقَوْلِهِ^(٥):

إِنْ يَسْمَعُوا سَبَّةَ طَارُوا بِهَا فَرَحاً عَنِّي وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا^(٦)

(١) قوله: «أَيَّ جَارِهَا» سَقَطَ مِنْ م/٥.

(٢) قوله: «وَلَا رُبَّ أَخِيهِ» سَقَطَ مِنْ م/٣.

(٣) لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِأَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ مُضَارِعٌ وَجَوَابُهُ مَاضٍ. وَأَجَازُهُ فِي الشَّعْر، وَأَجَازُهُ الْفَرَاء

فِي الْأَخْتِيَارِ، وَتَبِعَهُ أَبْنُ مَالِكٍ.

وَقَدْ ذَهَبَ أَبْنُ مَالِكٍ إِلَى أَنَّهُ قَلِيلٌ. وَقَالَ: «وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ يَخُصُّونَ الْوَجْهَ الرَّابِعَ

بِالضَّرُورَةِ، وَلَا أَرَى ذَلِكَ...».

انظر الأرتشاف/ ١٨٨٦ - ١٨٨٧، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٢٧٦.

وشرح التسهيل لأبْنِ مَالِكٍ ٤/ ٩٢، وشرح الكافية الشافية لأبْنِ مَالِكٍ ١٥٨٧ - ١٥٨٨.

(٤) «عَلَى الْأَصَحِّ» غَيْرُ مُثَبَّتٍ فِي م/١ وَ٥.

وَقَالَ: «عَلَى الْأَصَحِّ»، لَثَلَا يُحْتَجَّ عَلَيْهِ بِمَذْهَبِ الْفَرَاءِ وَأَبْنِ مَالِكٍ.

(٥) قَائِلُهُ قَعْنَبُ أَبْنِ أُمِّ صَاحِبِ الْغُطْفَانِيِّ.

وَالرَّوَايَةُ فِي الْبَيْتِ «وَمَا سَمِعُوا».

وَالشَّاهِدُ فِيهِ مَجِيءُ الشَّرْطِ مُضَارِعاً «إِنْ يَسْمَعُوا»، وَجَوَابُهُ مَاضِياً وَهُوَ «طَارُوا»...

وَمِثْلُهُ: وَمَا يَسْمَعُوا دَفَنُوا.

وَمَعْنَى طَارُوا بِهَا فَرَحاً: كَثَرُوا فِي النَّاسِ وَأَذَاعُوهَا.

قَالَ أَبْنُ مَالِكٍ: «وَقَائِلُ الْبَيْتِ الثَّلَاثِ مُتِمِّكِنٌ مِنْ أَنْ يَقُولَ بَدَلٌ: إِنْ يَسْمَعُوا: إِنْ سَمِعُوا،

وَبَدَلٌ: وَمَا يَسْمَعُوا: وَمَا سَمِعُوا، فَإِذَا لَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ مَعَ إِمْكَانِهِ عَلِمَ أَنَّهُمْ غَيْرُ مُضْطَرِّينَ،

وَقَدْ صَرَّحَ بِجَوَازِ ذَلِكَ فِي الْأَخْتِيَارِ الْفَرَاءُ رَحِمَهُ اللَّهُ».

انظر شرح الشواهد للبغدادِي ٨/ ١٠١، وشرح السيوطي/ ٩٦٥، ومعاني الفراء ٢/ ٢٧٦،

والمحتسب ١/ ٢٠٦، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٦، وشرح الكافية الشافية/ ١٥٨٦، وشرح

التسهيل لأبْنِ مَالِكٍ ٤/ ٩١، والحامسة بشرح المَرْزُوقِي/ ١٤٥٠.

(٦) فِي م/٥ «مَنِي» وَفِي م/٢ «وَمَا سَمِعُوا».

إذ^(١) لا تُضَافُ «كُلٌّ» و«أَيٌّ» إلى معرفة^(٢) مفردة، كما أَنَّ أَسْمَ التفضيل كذلك^(٣).

ولا تجزُ «رُبٌّ»^(٤) إلا النكرات، ولا يكون في النثر فعلُ الشرط مضارعاً والجوابُ ماضياً^(٥).

وقال الشاعر^(٦):

إِنْ تَرَكِبُوا فَرَكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتْنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرُ نَزْلُ^(٧)

(١) في م/٥ «أي لا تُضاف»، وفي م/٣ «لا يُضاف». وقوله: إذ لا تضاف تعليل لقوله من قبل: ولا يجوز «كُلٌّ سخلتها».

(٢) في م/٣ «إلى مفرد معرفة».

(٣) أي: لا يجوز إضافة أَسْمَ التفضيل إلى معرفة مفردة فلا يقال: زيدٌ أَفْضَلُ عمرو.

(٤) يشير بهذا إلى المثال المتقدم: «رُبٌّ رجلٍ وأخيه»، وأنه لا يجوز: ورُبٌّ أخيه، وذلك بدخول «رُبٌّ» على معرفة.

وانظر «رُبٌّ» عند المصنّف في ٣٢٧/٢ «وجوب تنكير مجرورها».

(٥) وتقدّم أنه أجازَه الفراء، وتبعه ابن مالك.

(٦) قائله الأعشى. وفي الديوان: قالوا الركوبُ فقلنا: تلك عادتنا.

وفي الخزانة رواية: قالوا الطّراد...

ومذهب الخليل وسيبويه في «أو تنزلون» أنه مرفوع على معنى: «إن تركبوا؛ لأن معناه: ومعنى «أتركبون» متقارب، وكأنه قال: أتركبون فذلك عادتنا، أو تنزلون في معظم الحرب، فنحن معروفون بذلك.

وَحَمَلَهُ يُوَسَّسُ عَلَى الْقَطْع، والتقدير عنده: أو أنتم تنزلون، وهذا أسهل في اللفظ، وذكروا أَنَّ التّقدير الأوَّلَ أَصَحُّ فِي الْمَعْنَى وَالنَّظْمِ.

انظر شرح الشواهد للبيгдаي ١٠٣/٨، وشرح السيوطي/٦٥٩، والخزانة ٣/٦١٢،

والهمع ٤/٣٢٧، وأمالى الشجري ٢/٣٠، والمحتسب ١/١٩٥، والكتاب ١/٤٢٩،

وديان الأعشى/١٤٩.

(٧) في م/٤ وقع هذا البيت قبل الفقرة السابقة التي تبدأ بالقول: «إذ لا تُضاف كُلٌّ...».

فقال يونسُ: أراد أنتم تنزلون، فعطف الجملة الأسمية^(١) على جملة الشرط. وجعل سبويه^(٢) ذلك من العطف على التَّوَهُّم^(٣)، فقال: كأنه قال: أتركبون، فذلك عادتنا، أو تنزلون فنحن معروفون بذلك. ويقولون: «مررتُ برجلٍ قائم أبواه لا قاعدين»^(٤)، ويمتنع: قائمين لا قاعد أبواه، على إعمال الثاني^(٥)، وربط الأول^(٦) بالمعنى^(٧).

* * *

-
- (١) وذلك على تقديره: أو أنتم تنزلون، وجملة الشرط تكون فعلية، فأغتر في الثواني ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل.
- (٢) انظر الكتاب ٤٢٩/١.
- (٣) وذلك على توهم أن الاستفهام في «أتركبون...» حل محل الشرط.
- (٤) وهو معطوف على «قائم».
- (٥) وهو «قاعد» في «أبواه».
- (٦) وهو قائمين.
- (٧) قال الدسوقي: «وقوله بالمعنى أي: بالضمير المُغْتَفَرُ في الثواني» ٣١٣/٢.

القاعدة التاسعة

أنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما

فلذلك فصلوا بهما الفعل ناقص من معموله نحو: «كان - في الدار، أو عندك - زيداً جالساً»

- وفعل التعجب من المتعجب منه نحو^(١): «ما أحسن في الهيجاء لقاء زيد»، «وما أثبت عند الحرب زيداً».

وبين الحرف التايخ ومنسوخه نحو^(٢):

فلا تلحني فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلايلة

- وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله^(٣):

أبعد بُعد تقول الدار جامعة [شملي بهم أم تقول البعد محتوما]

(١) فصل بقوله: «في الهيجاء» بين فعل التعجب ومفعوله وهو «لقاء»، ومثله في الثاني فقد فصل الظرف «عند الحرب» بين الفعل ومعموله وهو «زيداً».

(٢) قائله غير معروف.

لا تلحني: لا تلمني في حب هذه المرأة، فقد أصيب قلبي بها، الجم: الكثير، البلايل: الأحزان وشغل البال.

والشاهد فيه الفصل بين «إن» ومعمولها وهو «أخاك» بمعمول الخبر وهو «بحبها»، كأنه قال: إن أخاك مصاب القلب بحبها.

انظر شرح الشواهد للبيدادي ١٠٥/٨، وشرح السيوطي ٩٦٩، والخزانة ٥٧٢/٣، والهمع ١٦١/٢، والمقرب ١٠٨/١، والعيني ٣٠٩/٢، وشرح الأشموني ٢٣١/١، والكتاب ٢٨٠/١، وشرح ابن عقيل ٣٤٩/١.

(٣) قائله غير معروف، وتمامه ما وضعته بين معقوفين.

وقد فصل بين الهمزة «وتقول» بالظرف «بُعد بُعد»، وكان: أقول الدار جامعة بُعد بُعد. وتقول: هنا: بمعنى تظن.

- وبين المضاف وحَرْفِ الجَزِّ ومجرورهما، وبين «إِذْنَ» و«لَنْ» ومنصوبهما، نحو^(١): «هذا غلامٌ - والله - زيدٌ»، و^(٢) «أَشْتَرَيْتُهُ بِوَاللَّهِ ذِرْهَمًا». وقوله^(٣):
إِذْنَ - والله - نَزَمِيهِمْ بِحَرْبٍ [تَشْيِبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشْيِبِ]
وقوله^(٤):

لَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مَقَاتِلًا أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ
وَقَدَّمُوهُمَا^(٥) خَبَرَيْنِ عَلَى الْأَسْمِ فِي بَابِ «إِنْ»^(٦) نحو: ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ

= انظر شرح الشواهد للبغدادى ١٠٧/٨، وشرح السيوطي ٩٦٩، والهمع ٢٤٧/٢، والعيني ٤٣٨/٢، وشرح الشذور ٣٨٠، وشرح الأشموني ٢٩٢/١.

- (١) فصل بين المضافين بالقسم، «والله»، وهما حرف جَزِّ، ولفظ الجلالة مجرور به.
- (٢) أصله: اشترته بدرهم، ففصل بين حرف الجزِّ والمجرور، بالجارِّ والمجرور.
- (٣) يُغْزَى لِحَسَنٍ رضي الله عنه. وذكر البغدادى أنه لم يقف على تتمته ولا على قائله. وقد فصل بين «إِذْنَ» و«نَزَمِيهِمْ» المنصوب به بالجارِّ والمجرور «والله».
- انظر شرح الشواهد للبغدادى ١٠٨/٨، وشرح السيوطي ٩٧٠، والهمع ١٠٥/٤، وشرح الأشموني ٢٨٧/٢، وشذور الذهب/٢٩١، والعيني ٤٠٦/٤، أوضح المسالك ٣/١٧١.

(٤) قائله غير معروف، وتقدّم في «لَمَّا» انظر ٤٩٩/٣، وتكرر في الباب الخامس، الجهة الأولى.

والشاهد فيه الفصل بين «لَنْ» والمنصوب به وهو «أَدَعَ»، والتقدير: لَنْ أَدَعَ الْقِتَالَ مُدَّةَ رُؤْيِي أَبَا يَزِيدَ مَقَاتِلًا، وعلى هذا تكون «ما» مصدرية ظرفية، وقد فصل بالظرف بين المتلازمين.

(٥) أي: الظرف والجارِّ والمجرور.

(٦) هذا لم يقل به أحد غير أبْنِ السَّرَّاجِ، وذهب العلماء كافة إلى أن الجارِّ والمجرور والظرف لا يكونان خبراً، ثم أجمعوا على أَنَّ خبر «إِنْ» لا يتقدّم على أسمها. وانظر الأرتشاف/ ١٢٤٤، قال: «ويقدّر العامل فيها [أي في الظرف] بعد الأسم». وانظر الهمع ١٦٠/٢.

لَمَبْرَةٍ^(١).

ومعمولتين^(٢) للخبر في باب «ما» نحو^(٣): «ما في الدار زيدٌ جالساً»، وقوله^(٣):

[بَأَهْبَةِ حَزْمٍ لَّدُ وَإِنْ كُنْتَ آمَنًا] فما كُلَّ حينٍ من تُؤَاتِي مُؤَاتِبَا

(١) الآية: «قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِّنْأَيْهِمْ رَأَى الْفِتْنَى وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَن يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَمَبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ» سورة آل عمران ١٣/٣، وتكررت هذه في النور ٤٤/٢٤، والنازعات ٢٦/٧٩، والحقُّ أنَّ المتقدم في الآية هو معمول للخبر المقدر بعد الأسم، والتقدير: إنَّ عبرةً لكائنةً في ذلك.

(٢) أي: قدما الظرف والجاز والمجرور في حال كونهما معمولتين للخبر، ففي المثال الذي ذكره جاء «في الدار» معمولاً للخبر «جالساً»، والتقدير: ما زيدٌ جالساً في الدار، ولو كان المعمول غيرهما وتقدم على الأسم بطل عمل «ما» كما سيأتي.

(٣) قائله غير معروف.

الأهبة: التهيو، والحزم: اليقظة، ولَّد: اعتصم.

وتؤاتي: ... كذا جاء عند المصنف، وذكر البغدادي الرواية: مَنْ تُؤَالِي مُؤَالِيَا، والمؤالاة: مخالصة الوُد.

وكذا باللام جاءت الرواية عند العيني.

وذكر الشمني الرواية: تؤاتي مؤاتياً، ثم ذكر فيه الرواية الثانية.

ومعنى: مَنْ: تؤاتي أي من توافق، أو تواد.

والشاهد فيه أنَّ «ما» عملت، فجاء أسمها «مَنْ» في محل رفع، وصلته توالي أو تؤاتي، ومؤاتياً أو مؤالياً خبر منصوب.

وتقدم معمول الخبر وهو الظرف «كُلَّ حينٍ» على أسم «ما».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٠٨/٨، والعيني ١٠١/٢ - ١٠٢، وشرح الأشموني ١/

٢٠٤، وشرح التسهيل لأبن مالك ٣٧٠/١.

فإن كان المعمولُ غَيْرَهُمَا ^(١) بَطَلَ عَمَلُهَا ^(٢)، كقوله ^(٣):

[وقالوا: تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنَى] وما كُلُّ من وافى مَنَى أنا عارِفٌ

- ومعمولُين ^(٤) لِصِلَةِ «أل»، نحو: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ ^(٥) في قول.

- وعلى ^(٦) الفعل المنفِي بـ «ما في نحو قوله» ^(٧):

ونحن عن فَضْلِكَ ما اسْتَغْنَيْنَا

(١) أي: معمول الخبر غير الجار والمجرور والظرف.

(٢) أي: عمل «ما».

(٣) البيت لمزاحم بن الحارث العُقَيْلي. وهو شاعر إسلامي معاصر لجبرير والفرزدق، ذكر ابن خلف أنه يُرْوَى بنصب «كُلٌّ» ورفع، فمن نَصَب «كُلٌّ» جعل «ما» تميمية، وأبطل عملها، وجعل نَصْبَهُ بـ «عارف»، ومن رَفَعَهُ جعله اسماً لـ «ما» على لغة الحجاز، و«أنا عارف» في موضع الخبر.

وأستشهد المصنف بالبيت على رواية الرفع على إبطال عمل «ما»، وجعل «كُلٌّ» منصوباً بالخبر «عارف» وأنا: مبتدأ.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ١٠٩/٨، والكتاب ٣٦/١، ٧٣، والعيني ٩٨/٢، وشذور الذهب/١٩٥، وشرح الأشموني ٢٠٤/١، وشرح التسهيل لأبن مالك ٣٧٠/١.

(٤) أي: ويكون الظرف والجار والمجرور مَعْمُولَيْن...

(٥) سورة يوسف ١٢/٢٠، وتقدّمت في النوع السادس من الجهة الثانية. في الباب الخامس. قال المصنف: «وقول آخر إن «في» متعلّقة بزاهدين المذكور، وهذا ممتنع إذا قدّرت «أل» موصولة وهو الظاهر؛ لأن معمول الصلّة لا يتقدّم على الموصول، فيجب حينئذٍ تعلّقها بـ «أعنى» محذوفة، أو بزاهدين محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، أو بالكون المحذوف الذي تعلّق به من الزاهدين، وأما إن قدّرت «أل» للتعريف فواضح وما ذكره المصنف هنا تبع فيه شيخه أبا حنّان، انظر البحر ٢٩١/٥، وأنظر التبيان للعكبري/١١٧.

(٦) أي: ويتقدّم الجار والمجرور والظرف على الفعل المنفِي بـ «ما».

(٧) هذا رجز لعبدالله بن رواحة، وتقدّم في مواضع، أولها «إذا»، انظر ما سبق ٩٨/٢، و«لو»

- وقيل^(١) على «إِنْ» معمولاً لخبرها في نحو^(٢): «أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أَفْعَلُ كَذَا وكَذَا»، وقوله^(٣):

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

- وعلى العامل^(٤) المَعْنَوِي في نحو قولهم^(٥): «أَكُلُ يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ»

وأقول: أَمَّا مَسْأَلَةُ «أَمَّا» فَأَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا تَلَاهَا ظَرْفٌ وَلَمْ يَلِ الْفَاءَ مَا يَمْتَنِعُ تَقْدُمُ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ نَحْوُ^(٦): «أَمَّا فِي الدَّارِ - أَوْ عِنْدَكَ - فَرَيْدٌ جَالِسٌ» جاز كَوْنُهُ مَعْمُولاً لـ «أَمَّا»^(٧)، أَوْ لَمَّا بَعْدَ الْفَاءِ. فَإِنْ تَلَا الْفَاءَ مَا لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ نَحْوُ: «أَمَّا زَيْدٌ - أَوْ الْيَوْمَ - فَإِنِّي ضَارِبٌ» فَالْعَامِلُ فِيهِ^(٨) عِنْدَ الْمَازِنِيِّ «أَمَّا»، فَتَصِحُّ مَسْأَلَةُ الظَّرْفِ

(١) أي: قيل يتقدم الجاز والمجرور والظرف على «إِنْ» معمولين لخبرها.

(٢) أَمَّا: حرف شرط وتفصيل، ويُعَدُّ: ظرف مقطوع عن الإضافة، وهو معمول لخبر «إِنْ»، متعلق بـ «أَفْعَلُ». فَيَقْدُمُ معمول الخبر على «إِنْ».

(٣) قائله العَبَّاسُ بن مرداس، وتقدّم في مواضع، أولها «أَنْ» انظر ما سبق ٢٢٠/١. والأصل في البيت: لِأَنَّ كُنْتُ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ... والجاز والمجرور من: لِأَنَّ... متعلقان بقوله: لَمْ تَأْكُلْهُ الضَّبْعُ، وهذه الجملة خبر «إِنْ»، فَيَقْدُمُ الجاز والمجرور على «إِنْ» مع أَنَّهُ معمول للخبر.

(٤) أي: ويقدم الظرف والجار والمجرور على العامل المعنوي.

(٥) قوله: لَكَ ثَوْبٌ، جملة اسمية، وتعلّق لك بالخبر المحذوف. والظرف: «كُلُّ يَوْمٍ» متعلق بـ «لَكَ» الجاز والمجرور، وهو عامل معنوي، أَوْ هُوَ متعلّق بما تعلّق به «لَكَ» وهو الخبر المقدّر.

(٦) «فِي الدَّارِ أَوْ عِنْدَكَ» فِي الْمِثَالِ يَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِخَبَرِ الْمَبْتَدَأِ، وَهُوَ «جَالِسٌ»، وَيَحْتَمِلُ تَعَلُّقُهُ بِـ «أَمَّا».

(٧) جاز تعلّقه بـ «أَمَّا» لِنِيَابَتِهَا عَنْ فِعْلِ الشَّرْطِ؛ إِذِ الْأَصْلُ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنِّي أَفْعَلُ كَذَا، فَحَذَفَتْ أَدَاةُ الشَّرْطِ، وَالْفِعْلُ «يَكُنْ» وَهُوَ فِعْلُ الشَّرْطِ، وَنَابَتْ «أَمَّا» عَنْهَا.

(٨) أي في: زَيْدًا، أَوْ الْيَوْمَ.

فقط^(١)؛ لأن^(٢) الحروف لا تنصبُ المفعولَ به.

وعند المبرّد تجوزُ مسألةُ الظرف من وجهين^(٣)، ومسألة^(٤) المفعول به من جهة إعمال ما بعد الفاء، وأحتج^(٥) بأن «أما» وضعت على أن ما بعد فاء جوابها يتقدم بَعْضُهُ فاصلاً بينها وبين «أما»، وجوّزه بعضهم في الظرف دون المفعول. وأما قوله:

... .. أما أنت ذا نَفَرٍ

فليس المعنى على تعلّقه^(٦) بما بعد الفاء، بل هو متعلّقٌ تَعَلَّقَ المفعول لأجله بفعلٍ محذوف، والتقدير^(٧): ألهذا فخرت عليّ؟. وأما المسألة الأخيرة^(٨) فمن أجاز^(٩) «زيدٌ جالساً في الدار» لم يكن ذلك مختصّاً بالظرف^(١٠) عنده^(١١).

(١) أي: عمل «أما» في الظرف، في «أما اليومَ فإني ضاربٌ».

(٢) أي: ولا يصحُّ «أما زيداً فإني ضاربٌ»؛ لأن «أما» حرف لا ينصب المفعول به.

(٣) الوجه الأول أن الظرف «اليومَ» معمول لـ «أما».

والوجه الثاني أنه معمول لما بعد الفاء، وهو خبر «إن»: أي: «ضارب».

(٤) أي: ويجوز الضُّبُّ في «أما زيداً فإني ضاربٌ» على جعل «زيداً» مفعولاً لما بعد الفاء وهو: ضارب.

(٥) أي: المبرّد.

(٦) أي: تعلّق «لأن كنت ذا نَفَرٍ» على تقدير: لكونك ذا نَفَرٍ.

(٧) على تقدير: «ألهذا» متعلقاً بـ «فخرت» المقدّر.

(٨) وهي «أكلَ يوم لك ثوب»، وهي تقدّم الظرف على عامله المعنوي.

(٩) أي تقدّم الحال «جالساً» على عاملها المعنوي وهو «في الدار».

(١٠) أي: أجاز ذلك في الحال كما أجازَه في الظرف أيضاً.

قال الدسوقي: «والمعتمد عدم الجواز فيكون تقدّم المعمول على العامل المعنوي خاصاً

بالظرف» ٣١٥/٢.

(١١) في م/٢ و٣ وه «لم يكن ذلك عنده مختصاً».

القاعدة العاشرة

من فنون كلامهم القلب^(١)، وأكثر وقوعه في الشعر

كقول حسان رضي الله تعالى عنه^(٢):

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

فيمن نَصَبَ «المزاج» فَجَعَلَ المعرفةَ الحَبْرَ، والتَّكْرَةَ الأَسْمَ. وتأولَهُ الفارسي^(٣) على أَنَّ انتصابَ المزاجِ على الظرفيةِ المجازيةِ.

والأوّلَى^(٤): رَفَعَ المزاجِ ونَصَبَ العَسَلَ، وقد رُوِيَ كذلك أيضاً؛ فَأَرْتَفَاعُ «ماء» بتقدير: وخالَطَهَا ماءً.

ويُرْوَى بَرَفْعِهِنَّ^(٥) على إضمار الشَّأنِ^(٦).

(١) القلب: هو جَعْلُ أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه.

وانظر تفصيل هذا في حاشية الثمني ٢/٢٨٣.

(٢) تقدّم البيت في الباب الرابع ٥/٣٧١ «ما يُعْرَفُ به الأسمُ من الخبر». وانظر تفصيل القول فيه. فإن الإخبار بالمعرفة عن النكرة أجازه أبْنُ مالك والرضي في بابي «إِنْ» و«كَانَ» على الاختيار.

انظر بيان هذا في شرح التسهيل لأبن مالك ١/٣٥٦، والأرتشاف/١١٧٨، وانظر فيه قلب التَّشْبِيهِ في/٢٣٧٣.

(٣) وعلى تأويل الفارسي هذا لا يكون قَلْبٌ في البيت: عَسَلَ: هو الأسم، ومزاجها: منصوب على الظرفية، متعلّق بخبر مقدّم محذوف. انظر الخزانة ٤/٦٤.

(٤) أي: يكون مزاجها عسلاً وماءً.

(٥) أي برفع: مزاجها، وعسل، وماء.

(٦) انظر الخزانة ٤/٤٠، وشرح الشواهد للبغدادي ٦/٣٥٠.

وأما قولُ أبْنِ أَسَدَ^(١): إِنَّ «كَانَ»^(٢) زائدة فَحَطَأُ؛ لِأَنَّهُ لَا تُزَادُ بِلَفْظِ الْمُضَارِعِ بَقِيَاسٍ، وَلَا ضَرُورَةَ تَدْعُو^(٣) إِلَى ذَلِكَ هُنَا.
وَقَوْلُ رُوَيْبَةَ^(٤):

وَمَهْمَهُ مُغْبِرَةٌ أَرْجَاؤُهُ
كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

أَي: كَانَ لَوْنُ سَمَائِهِ يُغْبِرُهَا لَوْنُ أَرْضِهِ، فَعَكَّسَ التَّشْبِيهَ مَبَالِغَةً، وَحَذَفَ الْمُضَافَ^(٥).

(١) فِي الْخَزَانَةِ ٤٠/٤ النَّصُّ مَنْقُولٌ عَنِ الْمُصَنِّفِ: «وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ السَّيِّدِ... كَذَا! وَأَبْنُ أَسَدَ: هُوَ الْحَسَنُ بْنُ أَسَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْفَارَقِي، كَانَ نَحْوِيًّا إِمَامًا لُغَوِيًّا، شَاعِرًا مَلِيحَ النَّظْمِ مَقْدَمًا فِي أَيَّامِ نِظَامِ الْمَلِكِ. وَقَدْ قُبِضَ عَلَيْهِ، وَضُلِبَ سَنَةَ ٤٨٧هـ، وَلَهُ تَصَانِيفٌ، مِنْهَا: شَرْحُ اللَّعْمِ، وَالْإِفْصَاحُ فِي شَرْحِ آيَاتٍ مُشْكَلَةٍ. انْظُرْ بَغِيَةَ الْوَعَاةِ ١/٥٠٠.

(٢) وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا أَبُو الْبَقَاءِ وَأَبْنُ النَّازِمِ، قَالَ الْبَغْدَادِي: «وَأَرْضَاهُ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ آيَاتِهِ، وَأَنْكَرَ زِيَادَتَهَا بِلَفْظِ الْمُضَارِعِ هُنَا فَحَكَمَ بِضَمِيرِ الشَّأْنِ فِي تَكُونٍ». انْظُرْ شَرْحَ الشَّوَاهِدِ لِلْبَغْدَادِيِّ ٦/٣٥٠، وَالْخَزَانَةُ ٤/٤١.

(٣) فِي م/٣ وَ٤ وَه «لِدَعْوَى ذَلِكَ».

(٤) الْمَهْمَةُ: الْمَفَازَةُ وَالْقَفْرُ، الْأَرْجَاءُ: جَمْعُ: رَجَا، الطَّرْفُ وَالتَّاحِيَةُ، وَرَوَايَةُ فِي الدِّيَوَانِ: وَبِلَدٍ عَامِيَّةٍ أَعْمَاؤُهُ

قَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ:

«هَذَا مِنَ الْمَقْلُوبِ، وَمِنْهُ حَذَفُ مُضَافٍ، أَرَادَ: كَانَ لَوْنُ سَمَائِهِ لَوْنُ أَرْضِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقِتَامَ لِأَجْلِ الْجَذْبِ أَرْتَفَعَ حَتَّى غَطَّى السَّمَاءَ، فَصَارَ لَوْنُهَا كَلَوْنِ الْأَرْضِ، وَقَدْ اتَّسَعَ الْقَلْبُ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى اسْتَعْمَلُوهُ فِي غَيْرِ الشَّعْرِ، فَقَالُوا: أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُوَّةَ فِي رَأْسِي، وَالْخَاتَمَ فِي أُصْبُعِي».

انْظُرْ شَرْحَ الشَّوَاهِدِ لِلْبَغْدَادِيِّ ٨/١١١، وَشَرْحَ السِّيَوطِيِّ ١٩٧١، وَالْعَيْنِي ٤/٥٥٧، وَأَمَالِي الشَّجَرِيِّ ١/٣٦٦، وَشَرْحَ الشُّذُورِ ٣٢٠، وَالدِّيَوَانِ ٣.

(٥) وَهُوَ «لَوْنٌ» عَلَى تَقْدِيرِ: لَوْنُ سَمَائِهِ.

وقال آخر ^(١)^(٢):

فَإِنْ أَنتَ لَأَقِيتَ فِي نَجْدَةٍ فَلَا تَهَيِّبْكَ أَنْ تُقَدِّمًا
أَي: فلا ^(٣) تهَيِّبها.
وقال ابن مُقْبِل ^(٤):

وَلَا تَهَيِّبْنِي الْمَوْمَاةَ أَرْكُبُهَا إِذَا تَجَاوَيْتِ الْأَصْدَاءَ بِالسَّحَرِ
أَي: ولا أَتَهَيِّبها.

(١) «آخر» غير مثبت في م/٤ و٥.

(٢) قائله النمر بن تولب.

والرواية عند البغدادي: وَإِنْ أَنتَ.

والرواية عند ابن عصفور:

فَإِنْ أَنتَ حَاوَلْتَ أَسْبَابَهَا فَلَا تَهَيِّبْكَ

والشاهد فيه أَنَّ فِيهِ قَلْبًا، والأصل: فَلَا تَهَيِّبها...

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١١٣/٨، وأمالى الشجري ٣٦٧/١، وكتاب الشعر/١٠٧،
وضرائر الشعر/٢٦٩.

(٣) كذا في م/٢٣ و٣، وفي بقية المخطوطات: «أَي: تهَيِّبها».

(٤) تَهَيِّبْنِي: أصله: تَهَيِّبْنِي، بتاءين فَحَذِفَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْخِلَافِ فِي الْمَحْذُوفِ.

الأصدا: جمع الصَّدى، وهو ذَكَرُ الْبُوم، والصَّدى: معروف، فهو الصوت الذي يُجِيبُ.
إِذَا صَحَّتْ قُرْبَ جَبَلٍ، والمَوْمَاة: المفازة.

يقول: أسافر في المفازة وحدي، وأَرْكُبُ الطَّرِيقَ مَنْفَرِدًا، وَلَا أَهَابُهَا خَشِيةً عَدُوٍّ أَوْ سَبْعٍ،
وَلَا سِيْمًا بِاللَّيْلِ وَقْتَ الْأَسْحَارِ، وَعِنْدَ تَجَاوُبِ الْأَصْدَاءِ؛ فَإِنَّ الْمَسَافِرَ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ يَهَابُ
الطَّرِيقَ.

والشاهد في البيت هو القلب؛ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمَفَاذَةَ لَا تَخَافُ، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ لَا أَتَهَيِّبُ
الموامة، فَالْخَوْفُ أَوْ عَدَمُهُ لَهُ، وَلَيْسَ لِلْمَفَاذَةِ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١١٥/٨، وشرح السيوطي/٩٧١، وأمالى الشجري ١/
٣٦٧، وكتاب الشعر/١٠٧، والديوان/٧٣.

وقال كَعْبٌ^(١):

كَأَنَّ أَوْبَ ذِرَاعَيْهَا إِذَا عَرِقَتْ وَقَدْ تَلَفَعَ بِالْقُورِ الْعَسَاقِيلُ
القُورُ: جمع قَارَةٍ، وهي الجَبَلُ الصَّغِيرُ، والعَسَاقِيلُ: اسمٌ لأَوَائِلِ السَّرَابِ،
ولا واحدَ لَهُ، والتَلَفَعَ: الْأَشْتَمَلُ.

وقال عُرْوَةُ بْنُ الْوَزْدِ^(٢):

فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي وَمَا أَلَوْكَ إِلَّا مَا أَطْيَيْتُ

(١) هو كعب بن زهير. وصدره غير مثبت في م/١ و ٢ و ٥.
الأَوْبُ: الرَّجْع، عَرِقَتْ: كناية عن وقت الهاجرة، وشِدَّةُ الْحَرِّ.

وبعده:

شَدَّ النَّهَارِ ذِرَاعاً عَيْطَلٍ نَصَفٍ قَامَتْ فِجَاوَبُهَا نُكْدٌ مَثَاكِيلُ

والمعنى: كَانَ ذِرَاعِي هَذِهِ النَّاقَةِ فِي سُرْعَتِهَا فِي السَّيْرِ ذِرَاعاً هَذِهِ الْمَرْأَةِ فِي اللَّطَمِ لَمَّا فَقَدَ وَلَدَهَا، وَجَاوَبَهَا نِسَاءً فَقَدْنَ أَوْلَادَهُنَّ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ الْمَثَاكِيلَ إِذَا جَاوَبْنَهَا كَانَ ذَلِكَ أَقْوَى لِحُزْنِهَا.

والشاهد في البيت القلب والأصل: وَقَدْ تَلَفَعَ الْقُورُ بِالْعَسَاقِيلِ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/١١٩، وشرح السيوطي/٩٧١، أمالي الشجري ١/٣٦٧،
والديوان/١٦، واللسان/أوب، قور، لفع، عسقل.

(٢) لَا أَلَوْكَ: لَا أَتَمَنَعُكَ، الْأَلْوُ: الْمَنَعُ، وَالْأَجْتِهَادُ، وَالْأَسْتَطَاعَةُ، وَالْعَطِيَّةُ.

وتقدير القلب في البيت: فَدَيْتُ نَفْسَهُ بِنَفْسِي، وَقَالَ السَّيُّوطِيُّ: «يَقُولُ: أَفْدِيكَ بِنَفْسِي وَمَالِي، وَمَا أَتَمَنَعُكَ إِلَّا مَا أَطْيَيْتُ مُنْعَهُ، يَعْنِي: لَا أَقْدِرُ أَنْ أَمْنَعَكَ فِدَا نَفْسِي وَمَالِي، لِأَنِّي مَجْبُولٌ عَلَيْهِ».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/١٢٠، شرح السيوطي/٩٧٢، انظر زيادات الديوان/
١٢٧، الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ ١/٥٦٨.

وقال القطامي^(١):

فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمْنٌ عَلَيْهَا كَمَا طَيَّنَتْ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا
فَدَن: الْفَضْر، السِّيَاع: الطَّيْن.

ومنه في الكلام^(٢): «أدخلت القلنسوة في رأسي»^(٣)، و«عَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الْحَوْضِ»^(٤) و«عَرَضْتُهَا عَلَى الْمَاءِ»^(٥)، قاله الجوهري وجماعة، منهم السكاكي والزمخشري، وجعل^(٥) منه^(٦): «وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ»^(٧).

(١) مَدَحَ الْقُطَامِي بِالْقَصِيدَةِ الَّتِي مِنْهَا هَذَا الْبَيْتُ زُفَرُ بْنُ الْحَارِثِ.
وَيَصِفُ فِي هَذَا الْبَيْتِ نَاقَتَهُ، فَشَبَّهَ جَرِيَانَ السَّمْنِ فِي أَعْضَائِهَا وَأَخَذَ كُلَّ عُضْوٍ مِنْهُ بِنَصِيهِهِ
بَتَطْيِينِ الْفَدَنِ بِالسِّيَاعِ، وَجَعَلَ السِّيَاعَ لِلْفَضْرِ كَالْبَطَانَةِ لِلثَّوْبِ، وَفِيهِ تَشْبِيهُ النَّاقَةِ بِالْفَضْرِ فِي
الْعُلُوِّ وَالْأَرْتِفَاعِ. كَذَا عِنْدَ السِّيَوطِيِّ وَجَوَابُ «لَمَّا» فِي بَيْتٍ بَعْدَهُ:
أَمَرْتُ بِهَا الرِّجَالَ لِيَأْخُذُوهَا
وَتَقْدِيرُ الْقَلْبِ: كَتَطْيِينِ السِّيَاعِ بِالْفَدَنِ؛ لِأَنَّ الْفَضْرَ هُوَ الَّذِي يُطَيَّنُ.
انْظُرْ شَرْحَ الشَّوَاهِدِ لِلْبَغْدَادِيِّ ١٢١/٨، وَشَرْحَ السِّيَوطِيِّ ٩٧٢، وَشَرْحَ الْحَمَاسَةِ
لِلْمَرْزُوقِيِّ ١٦٢٧، وَالضَّرَائِرَ الشَّعْرِيَّةَ ٢٦٨، أُمَالِي الْقَالِي ٢/٢١٥، وَشَرْحَ الْقَصَائِدِ
السَّبْعِ الطَّوَالِ ١٦٥، وَاللِّسَانَ سَبْعَ، وَالْأَسَاسَ/فَدَن.

(٢) ذَكَرَ مِنْ قَبْلُ أَنَّ أَكْثَرَ مَا يَقَعُ الْقَلْبُ فِي الشَّعْرِ.
(٣) وَالْأَصْلُ: أَدْخَلْتُ رَأْسِي فِي الْقَلَنْسُوَةِ، لِأَنَّ: «فِي» تَدْخُلُ عَلَى الظَّرْفِ.
(٤) وَالْأَصْلُ: عَرَضْتُ الْحَوْضَ وَالْمَاءَ عَلَى النَّاقَةِ.
انْظُرْ هَذَا عَنِ الْأَخْفَشِ فِي أُمَالِي الشَّجَرِيِّ ١/٣٦٧، وَكِتَابَ الشَّعْرِ لِلْفَارَسِيِّ ١/١٠٥.
(٥) أَيُّ: الزَّمَخْشَرِيِّ.

(٦) أَيُّ: مِنَ الْقَلْبِ. وَفِي م/٣ وَه «مَنْ ذَلِكَ».
(٧) سُورَةُ الْأَحْقَافِ ٤٦/٢٠، وَتَقَدَّمَ، انْظُرْ: «الْأُمُورُ الَّتِي يَتَعَدَّى بِهَا الْفِعْلُ الْقَاصِرُ» ٥/٦٨٣، وَانْظُرِ الْآيَةَ/٣٤.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْآيَةِ الْأُولَى: «وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ عَرَضَ النَّارِ عَلَيْهِمْ، مِنْ قَوْلِهِمْ: عَرَضْتُ
النَّاقَةَ عَلَى الْحَوْضِ، يَرِيدُونَ: عَرَضَ الْحَوْضَ عَلَيْهَا، فَقَلَّبُوا...».

وفي كتاب «التوسعة»^(١) ليعقوب بن إسحاق السكيت: «إِنَّ: «عَرَضْتُ الحَوْضَ عَلَى النّاقَةِ، مَقْلُوبٌ»، وقال آخر: «لَا قَلْبَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا»، وأختره أبو حيان ورَدَّ على قول الزمخشري في الآية.

وَرَعَمَ بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِ الْمُتَنَبِّي^(٢):

وَعَدَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى دُقْتُهُ فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعْشَقُ

أَنَّ أَصْلَهُ: كيف لا يَمُوتُ مَنْ يَعْشَقُ، والصَّوَابُ خِلَافُهُ، وَأَنَّ المراد أَنَّهُ صارَ يَرَى أَنَّ لَا سَبَبَ لِلْمَوْتِ سِوَى الْعِشْقِ.

= انظر الكشف ١٢٢/٣.

وتعقبه أبو حيان فقال: «ولا ينبغي حُمْلُ القرآن على الْقَلْبِ؛ إذ الصحيح في القلب أنه مما يُضْطَرُّ إليه في الشعر، وإذا كان المعنى صحيحاً واضحاً مع عدم القلب فأَيُّ ضرورة تدعو إليه، وليس في قولهم: عرضت الناقاة على الحوض... ما يَدُلُّ على القلب؛ لأنَّ عَرَضَ الناقاة على الحوض وعَرَضَ الحوض على الناقاة كُلُّ منهما صحيح؛ إذ العَرَضُ أمرٌ نِسْبِيٌّ يصحُّ إسناده لكل واحد من الناقاة والحوض». انظر البحر ٦٣/٨.

(١) هو كتاب «التوسعة في كلام العرب» وانظر ترجمة يعقوب في بغية الوعاة/٣٤٩. وانظر مقدمه الإبدال.

(٢) هذا البيت من قصيدة له قالها في صباه يَمْدَحُ محمد بن أَوْس بن مَعْن الأزدي. قال الواحدي: «يذهب قوم في هذا البيت إلى أنه من المقلوب على تقدير: كيف لا يموت من يَعْشَقُ، يعني أَنَّ العشق يوجب الموت لشِدَّتِهِ، وإنما يتعجب ممن يعشق ثم لا يموت، وإنما يُحْمَلُ على القلب ما لا يظهر المعنى دونه، وهذا ظاهر المعنى من غير قَلْب، وهو أنه يعظَّم أمر العشق، ويجعله غاية في الشدة، يقول: كيف يكون مَوْتُ من غير عشق، أي: من لم يعشق يجب أن لا يموت؛ لأنه لم يُقَاسَ ما يُوجِبُ الموت، وإنما يوجب العشق...».

انظر شرح الشواهد للبغدادى ١٢٣/٨، وشرح الديوان للواحدي/٣٨.

ويقال^(١): «إِذَا طَلَعَتِ الْجُوزَاءُ ائْتَصَبَ الْعُودُ فِي الْجِرْبَاءِ»، أي: ائْتَصَبَ الْجِرْبَاءُ فِي الْعُودِ.

وقال ثعلب في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾^(٢): إنَّ المعنى: اسلكوا فيه سلسلة.

وقيل: إنَّ منه^(٣): ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾^(٤)، ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾^(٥) وقد مضى تأويلهما.

ونقل الجوهر في ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾^(٦) أنَّ^(٧) أصله قَابِي قَوْسٍ،

- (١) ذكر هذا أبو زيد في النواذر/٤٠٩، وذكره الشجري في أماليه ٣٦٧/١، وذكره الفارسي في كتاب الشعر/١٠٥، الجوزاء: نجمٌ يعترض في جُوز السماء، أي: وسطها، والجرباء دُويَّةٌ تُعاني عوداً، وتدورُ مع عين الشمس حيث دارت إلى أن تغيب.
قال أبو زيد: «يريدون: ائْتَصَبَ الجِرْبَاءُ فِي الْعُودِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ».
- (٢) سورة الحاقة ٣٢/٦٩.

- قال أبو حيان: «وقيل: في الكلام قَلْب، والسلسلة تدخل في فمه، وتخرج من دُبُرهِ، فهي في الحقيقة التي تُسَلِّك فيه. ولا ضرورة تدعو إلى إخراج الكلام عن ظاهره إِلَّا إِنْ دَلَّ الدليلُ الصحيح على خلافه»، البحر ٣٢٦/٨.
- (٣) أي: من القلب.

- (٤) سورة الأعراف ٤/٧، وتقدّمت في القاعدة الخامسة من هذا الباب على تقدير: أَرَدْنَا إِهْلَاكَهَا.

- (٥) سورة النجم ٨/٥٣، وتقدّمت في القاعدة الخامسة من هذا الباب.
وكان التقدير: أَرَادَ الدُّنُو فَتَدَلَّى، فتعلّق في الهواء، وهذا أَوْلَى من قول من أدعى القلب في هاتين الآيتين، كذا عند المصنّف.

- (٦) سورة النجم ٩/٥٣ وتتمتها «أو أدنى».

- (٧) قال الجوهر في: «وتقول بينهما قَابُ قَوْسٍ... والقَابُ ما بين المقبض والسِّية، ولكل قوس قَابان، وقال بعضهم في ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ أَرَادَ قَابَا قَوْسٍ فَقَلْبَهُ»، انظر الصحاح/قوب.

فقلب التثنية^(١) والإفراد، وهو حَسَنٌ إِنْ فُسِّرَ «القَابُ» بما بين مَقْبُضِ القوسِ وسِيَّتِهِ^(٢)، أي: طَرَفِهِ^(٣)، وله^(٤) طرفان، فله^(٥) قابان، ونظيرُ هذا^(٦) إنشَادُ أَبْنِ الْأَعْرَابِيِّ^{(٧)(٨)}:

إِذَا أَحْسَنَ أَبْنُ الْعَمِّ بَعْدَ إِسَاءَةٍ فَلَسْتُ لِشَرِّي فِعْلُهُ بِحَمُولٍ

- (١) في المخطوطات «فقلب التثنية والإفراد» وفي المطبوع «بالإفراد».
- (٢) كذا في م/١ و٥ وفي بقية المخطوطات «وسيتها» وكذا في المطبوع.
- (٣) كذا في المخطوطات ما عدا الأولى ففيها «طرفها»، ومثله في المطبوع.
- (٤) في المخطوطات «وله طرفان» وفي المطبوع «ولها طرفان».
- (٥) في م/١ «فإنه».
- (٦) أي: نظير ما تقدّم من القَلْب، وما في «قابي قوس»...
- (٧) هو أبو عبدالله محمد بن زياد الأعرابي من موالي بني هاشم، كان نحوياً عالماً باللغة والشعر، ناسباً، كثير السَّماع من المفضل بن محمد الضَّبِّي، ولم يكن أحد من الكوفيين أشبه برواية برواية البصريين منه.
- مات بَسْرَ من رأى سنة ٢٣١هـ، وولادته سنة ١٥٠هـ، وله مؤلفات منها النوادر...، والأنواء، وغيرهما، انظر بغية الوعاة ١/١٠٥.
- (٨) جاء هذا البيت في نوادر أبْنِ الْأَعْرَابِيِّ مفرداً، وقد رواه عن أبي زياد الكلّابي صاحب النوادر. كذا عند البغداديّ.
- وعند مُحَقِّقِي المغني ترجيح أنه لكعب بن سعد الغنوي من الأصمعية التاسعة عشرة. ولم أجد في هذه الأصمعية ما يثبت هذا غير اتفاق القافية، والسياق العامّ فيه قُرْبٌ من حيث المعنى، فهذا الترجيح قائم على الظَّنّ الذي لا يغني عن الحق.
- والقلب فيه كما ذكره المصنّف في: لِشَرِّي فِعْلُهُ، والتقدير: لِشَرِّ فعليه، وهما الإحسان والإساءة، وهو لا يتحمل أحدهما، وهو الإساءة.
- انظر شرح الشواهد للبغداديّ ٨/١٢٣، وشرح السيوطي/٩٧٢، والأشباه والنظائر ٥/٥٧٠.

أي: فَلَسْتُ لِشَرِّ فَعْلَانِهِ.

- قيل: ومن القلب ﴿أَذْهَبَ يَكْتَلِي هَذَا﴾^(١) الآية^(٢)، وأُجِيبَ بأنَّ المعنى ثم تولَّ عنهم إلى مكانٍ يقرَّبُ منهم؛ ليكون ما يقولونه بِمَسْمَعٍ منك، فأنظر ماذا يرجعون.
- وقيل في ﴿فَعُمِّيْتُ عَلَيْكُمْ﴾^(٣): إنَّ المعنى^(٤) فَعُمِّيْتُمْ عنها.
- وفي ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ﴾^(٥) الآية، فيمن جرَّ بـ^(٦) «على» بعد

- (١) تنمة الآية: «... فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَأَنْظَرَ مَاذَا يَرْجِعُونَ» سورة النمل ٢٧/٢٨.
- (٢) ذهب أبو علي وغيره إلى أنَّ في الكلام تقدِيماً، وأنَّ الأصل: فانظر ماذا يرجعون، ثم تولَّ عنهم. قال السمين: «ولا حاجة إلى هذا؛ لأنَّ المعنى بدونه صحيح، أي: قف قريباً منهم لتنظر ما يكون»، وهو في هذا تابع لشيخه أبي حيان، انظر الدر ٣١١/٥، والبحر ٧٠/٧.
- (٣) الآية: ﴿قَالَ يَقْوَرُ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى يَسْتَوٍ مِّن رَّبِّي وَاللَّيْنِ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيْتُ عَلَيْكُمْ أَتَلْمِزُكُمْ مِّمَّا
- وَأَنْتُمْ لَهَا كَاذِبُونَ﴾ سورة هود ٢٨/١١.
- (٤) قال أبو حيان: «... وقيل هذا من المقلوب: فَعُمِّيْتُم أنتم عنها، كما تقول العرب: «أدخلت القلنسوة في رأسي»... قال أبو علي: وهذا مما يقلب إذ ليس فيه إشكال... انتهى. [قال أبو حيان]: والقلب عند أصحابنا لا يجوز إلا في الضرورة... البحر ٢١٦/٥، وانظر نصَّ أبي علي في الحُجَّة ٣٢٢/٤.
- (٥) سورة الأعراف ٧/١٠٥، وتقدَّمت في «على»، انظر ما سبق ٣٧٨/٢.
- وقوله تعالى: «على الله» مثبت في م/١ و٢ وغير مثبت في بقية المخطوطات.
- (٦) قرأ أبو عمرو وأبن عامر وأبن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب «حقيق على أن لا أقول» أي: حقيق على قول الحق.
- وقرأ نافع والحسن وشيبة وأبان عن عاصم «حقيقٌ عليَّ أن لا أقول».
- وانظر هاتين القراءتين ومراجعتهما في كتابي معجم القراءات ١١٣/٣ - ١١٤.
- وقالوا في قراءة العامة إنه من القلب، إذ تصوير قراءة العامة كقراءة نافع في المعنى: إذ الأصل قولُ الحق حَقِيقٌ عَلَيَّ، فقلب اللفظ، فصار أنا حقيق على قول الحق. انظر الدر المصون ٣١٤/٣.

«أَنَّ» وصلتها على أَنَّ المعنى^(١): حقيقٌ عليّ، بإدخالها على ياء المتكلم كما قرأ نافع، وقيل: ضَمَّن معنى حريص.

- وفي «مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَنُتَوُّ بِالْعُصْبَةِ»^(٣): إِنَّ المعنى^(٤) لَتَتَوُّ العُصْبَةُ بها، أي: تنهضُ بها متثاقلةً، وقيل^(٥): الباء للتعدية كالهَمْزة، أي: لَتَنِيَّ العُصْبَةُ، أي: تجعلها تنهضُ متثاقلةً.

* * *

= ذهب أبو حيان إلى أَنَّ أصحابه يَخْضُونَ القلب بالضرورة، فينبغي أن يُتَزَه القرآن عنه. انظر البحر ٣٥٥/٤، والكشاف ٥٦٤/١.

وذكر السمين فيه ثلاثة آراء: الجواز مطلقاً، والمنع مطلقاً، والتفصيل بين أن يفيد معنى بديعاً فيجوز، أو لا فيمتنع.

(١) أي بناءً على القلب، فقراءة الجماعة بالتخفيف هي على معنى قراءة نافع ومن معه بالتشديد، ولا تضمين.

(٢) أي: حقيقٌ ضَمَّن معنى «حريص»، وحريص: يتعدى بعلى، وهذا للزمخشري. انظر الكشاف ٥٦٤/١، وانظر الدر المصون ٣١٤/٣.

(٣) الآية: ﴿إِنَّ قُدْرُونَ كَانَتْ مِنْ قُوَى مُوسَى فَبَقِيَ عَلَيْهِمْ وَأَئِنَّتَهُ مِنَ الْكُتُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَنُتَوُّ بِالْعُصْبَةِ أَوَّلَى الْقُوَى إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ سورة القصص ٧٦/٢٨.

(٤) هذا على القلب، أي لتتو العُصْبَةُ بالمفاتيح، أي: لتنهضُ بها. قال أبو عبيد: كقولهم: عَرَضْتُ الناقة على الحَوْض.

(٥) هذا هو الوجه الثاني في التخريج على غير القلب، فالباء للتعدية، ولا قلب في الكلام أي: لَتَنِيَّ المفاتيحُ العُصْبَةُ الأقوياء، كما تقول: أذهبته، وذهبْتُ به.

القاعدة الحادية عشرة^(١) من مَلَح^(٢) كلامهم تقارُض^(٣) اللَّفْظين في الأحكام

ولذلك أمثلة:

أَحَدُهَا: إعطاء^(٤) «غير» حُكْمَ «إِلَّا» في الاستثناء بها نحو: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾^(٥) فيمن نَصَبَ^(٦) «غير»^(٧).
وإعطاء «إِلَّا»^(٨) حُكْمَ «غير» في الوصف بها نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٩).

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢٩٦/١، والخزانة ٥٦١/٣ - ٥٦٢، وشواهد التوضيح والتصحيح/ ١٩.

(٢) قال الشمني: «مَلَحَ الكلام: الأحاديث التي تُسْتَمَلَحُ منه، أي: تُعَدُّ مليحة، واحدها مُلَحَةٌ، كَغُرْفَةٍ، وَغُرْفٌ». الحاشية ٢٨٤/٢.

(٣) أي: استعير القَرَضُ هنا لِيُلبَسَ كُلُّ واحد من اللفظين بحكم الآخر. كذا عند الشمني.

(٤) انظر «غير» فيما تقدّم ٤٥٨/٢ وما بعدها.

(٥) سورة النساء ٩٥/٤، وتقدّمت، انظر ما سبق ٤٥٩/٢.

(٦) تقدّمت هذه القراءة وقراؤها ومراجعتها. انظر ما سبق ٤٥٩/٢.

وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٧) في م/٢ و٣ «غيراً».

(٨) انظر «إِلَّا» ووقوعها صفة بمنزلة «غير» فيما سبق ٤٥٨/١ وما بعدها.

(٩) سورة الأنبياء ٢٢/٢١.

وذكرت الوصف عند الجماعة على تقدير «إِلَّا الله» صفة لآلهة، أي: آلهة غير الله. انظر ١/

٤٥٩، الحاشية/١، وذكر المصنف في ص/٤٦١، رأي المبرّد في جعل «إِلَّا» استثناءً،

وما بعدها بَدَلًا، ورَدّه في ص/٤٦٢.

ففيما سبق تفصيل هذا، فأرجع إليه، ورَدّد بَصْرَكَ بين المتن والحواشي.

والثاني^(١): إعطاء «أَنْ» المصدرية حُكْمَ «ما» المصدرية في الإهمال، كقوله^(٢):

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَنَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدًا
الشَّاهِدَ فِي «أَنْ» الْأُولَى^(٣)، وَلَيْسَتْ مُحَقَّقَةً^(٤) مِنْ الثَّقِيلَةِ؛ بِدَلِيلِ «أَنْ»^(٥)
الْمَعْطُوفَةِ عَلَيْهَا.

وإِعْمَالُ «ما» حَمَلًا عَلَى «أَنْ» كَمَا رُويَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كَمَا
تَكُونُوا يُؤْتَى عَلَيْكُمْ»^(٦). ذَكَرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ، وَالْمَعْرُوفُ فِي الرَّوَايَةِ: «كَمَا
تَكُونُونَ».

(١) أي: من الأمثلة التي وقع فيها التقارُّض.

(٢) قائله غير معروف، وتقدَّم في «أَنْ»، انظر ما سبق ١٨٣/١، وما بعدها.

(٣) أي: أَنْ تَقْرَأَنَّ، فَإِنَّ الْفِعْلَ جَاءَ مَرْفُوعًا، وَأَنْ: مَهْمَلَةٌ، لَا عَمَلَ لَهَا.

(٤) هذا مذهب الكوفيين، ذكره المصنِّف من قبل، فقد زعموا أَنَّ «أَنْ» هِيَ الْمُحَقَّقَةُ مِنَ
الثَّقِيلَةِ، شَدَّ اتِّصَالُهَا بِالْفِعْلِ، وَرَدَّ الْمَصْنُفَ هَذَا، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الصَّوَابَ هُوَ قَوْلُ
الْبَصْرِيِّينَ فِي أَنَّهَا «أَنْ» النَّاصِبَةُ أَهْمِلَتْ حَمَلًا عَلَى أَخْتِهَا «ما» الْمَصْدَرِيَّة. انظر ما سبق
١٨٣/١ - ١٨٤.

وقد صححت من قبل ما ذهب إليه المصنِّف، وذكرت أَنَّ القول بالتخفيف هو قول
البصريين، وَأَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا خَفِيفَةٌ مَهْمَلَةٌ حَمَلًا عَلَى «ما» هُوَ رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ، وَأَنَّ
الْبَغْدَادِيَّ تَعَقَّبَ ابْنَ هِشَامٍ أَيْضًا. انظر ما سبق ١٨٧/١، الحاشية/٢.

(٥) أي: فِي قَوْلِهِ: «وَأَلَّا تُشْعِرَا» فَقَدْ جَاءَتْ «أَنْ» فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي عَامِلَةً، نَاصِبَةً لِلْفِعْلِ.
وَقَالَ الدَّمَامِينِي: «لَا مَانِعَ مِنْ عَطْفِ النَّاصِبَةِ وَصْلَتِهَا عَلَى «أَنْ» الْمُحَقَّقَةِ وَصْلَتِهَا؛ إِذْ
هُوَ عَطْفُ مَضْدَرٍ عَلَى مَضْدَرٍ، وَلَا يَمْنَعُهُ أَحَدٌ»، انظر حاشية الشُّمْنِي ٢٨٤/٢، وَلِلشُّمْنِي
تَعَقُّبٌ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الدَّمَامِينِي، فَقَدْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الثَّانِيَةَ مِنْ نَوْعِ الْأُولَى،
وَالثَّانِيَةَ لَيْسَتْ مُخَفَّفَةً؛ فَكَذَا الْأُولَى.

(٦) انظر هذا في شرح الكافية لِأَبْنِ الْحَاجِبِ ٣٤٤/٢، كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْإِيضَاحِ فِي شَرْحِ
الْمِفْصَلِ ٢٣٣/٢ - ٢٣٤، وَذَكَرَ الْبَغْدَادِيَّ أَنَّ رَوَايَةَ السِّيُوطِيِّ فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ جَاءَتْ =

وَالثَّالِثُ^(١): إعطاء «إِنْ» الشرطيّة حُكْمَ «لو» في الإهمال، كما رُوِيَ
الحديث^(٢): «فَإِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»، وإعطاء «لو» حُكْمَ «إِنْ» في الجَزْمِ كقوله^(٣):
لَوْ يَشَاءُ طَارَ بِهَا دُو مَيْعَةٍ لَا حِقُّ الْأَطَالِ نَهْدٌ دُو خُصَلٍ
ذكر الثاني^(٤) أَبْنُ الشَّجَرِي، وَخَرَّجَهُ عَلَى أَنَّهُ جَاءَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَقُولُ^(٥):

= كذلك، وأورده السخاوي في المقاصد الحسنة «كما تكونون»، وكذا التبريزي في مشكاة
المصابيح برواية: «كما تكونون يؤمر عليكم».

وتعقب الدماميني المصنف وقال: لا حاجة أن تجعل «ما» ناصبة هنا، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ إِبْثَاتٍ
حُكْمَ لَهَا لَمْ يَثْبُتْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ، بَلِ الْفِعْلُ مَرْفُوعٌ وَنَوْنُ الرَّفْعِ مُحذُوفَةٌ، وَقَدْ سَمِعَ ذَلِكَ
نَظْمًا وَنَثْرًا.

انظر تخريج أحاديث الرضي في شرح الكافية للبغدادى/ ٢٤٩ - ٢٥٠. والحواشي التي أثبتتها
المحقق على تخريج هذا الحديث، وانظر الخزانة ٣/ ٥٦١، والأشباه والنظائر ١/ ٢٩٧.

(١) أي: من أمثلة التفاضل. وانظر شواهد التوضيح والتصحيح ص/ ١٩.

(٢) قلت: نَصُّ الْحَدِيثِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَالبخاري: «... قَالَ [أي: جبريل]: فَأَخْبَرَنِي
عَنِ الْإِحْسَانِ، قَالَ: أَنَّ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ».

انظر صحيح مسلم ١/ ١٥٧ «باب الإيمان»، وصحيح البخاري ١/ ٢٧ «باب الإيمان»
وليست الرواية التي ذكرها المصنف مثبتة فيهما.

وفي شرح التَّشْهِيلِ لِأَبْنِ مَالِكٍ ٤/ ٨٢ - ٨٣ «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإنك إن لا
تراه فإنه يراك» قال: «وَقَدْ نَهَمَلُ «إِنْ» حَمَلًا عَلَى «لو»، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَانْظُرْ إِعْرَابَ
الْحَدِيثِ لِلْعَبْرِيِّ/ ١٣٤.

(٣) تَقَدَّمَ الْبَيْتُ فِي «لو»، انظر ما سبق ٣/ ٤٣٣، وجاء هنا تاماً في م/ ٣ و٤.

(٤) أي الشاهد الثاني وهو البيت.

(٥) وَجَدْتُ هَذَا عِنْدَ أَبْنِ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّشْهِيلِ ٤/ ٨٣، وَانْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ/ ١٦٣٢

- ١٦٣٣، وَلَمْ أَجِدْ مِثْلَهُ عِنْدَ أَبْنِ الشَّجَرِيِّ. انظر الأمالي ١/ ٣٣٣، وانظر ١/ ١٨٧ وما
بعدها، ويبدو أن الأمر أختلط عند المصنف.

وعلى ذلك فالتصحيح لِأَبْنِ مَالِكٍ. قال: [قال الشيخ رحمه الله: وهذا لا حجة فيه لأن من

العرب من يقول: جايجي، وشايشا، بترك الهمزة، فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من =

شاًيشاً^(١)، بالألف، ثم أُبدِلت الألف همزةً على حَدْ قولهم: العَالَمُ والخَاتَمُ، بالهمزة. ويؤيِّده^(٢) أَنَّهُ لا يجوزُ مجيءُ «إن» الشرطيَّة في هذا الموضع؛ لأنَّه إخبارٌ عما مَضَى، فالمعنى: لو شاء، وبهذا يُقدِّح أيضاً في تخريج الحديث السَّابِقِ على ما ذكره، وهو تخريجُ ابن مالك^(٣).

والظاهر^(٤) أَنَّهُ يتخرَّج على إجراء المعتلِّ مُجرى الصحيح، كقراءة قُتيل: ﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَّى وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ﴾^(٥) بإثباتِ ياءٍ «يتقى»^(٦)، وجُزْم «يصبر».

= لغته ترك همزة «يشاء»، فقال: «يشأ» ثم أبدل الألف همزة، كما قيل في عالم وخاتم: عَالَمٌ وخَاتَمٌ... عن شرح التسهيل.

(١) في م/١ و٣ و٤ «شاء يشاء».

(٢) أي: يؤيد ما ذهب إليه الشجري. هذا ما أراده المصنف، والصواب أن يكون: ويؤيد ما ذهب إليه ابن مالك.

(٣) انظر شرح التسهيل ٨٢/٤ - ٨٣، وانظر إعراب الحديث على هذه الرواية عند أبي البقاء/ ١٣٤.

(٤) هذا الظاهر عند المصنف هو حديث أبي البقاء في المسألة، قال في الحديث: «كذا وقع في هذه الرواية: تراه، بألف، والوجه حذفها؛ لأنَّ «إن» لا تحتل هنا من وجوه «إن» المكسورة إلا الشرطية، وهي جازمة، وعلى هذا يمكن تأويل هذه الرواية على أَنَّهُ أشيع فتح الراء فنشأت الألف، وليست من نفس الكلمة، ويجوز أن يكون جعل الألف في الرفع عليها حركة مقدرة، فلما دخل الجازم حُذفت تلك الحركة فبقيت الألف ساذجة من الحركة كما يكون الحرف الصحيح ساكناً في الجزم، وعلى هذين الوجهين حُبل قوله تعالى: «إنه من يتقى ويصبر» بإثبات الياء على قراءة ابن كثير... انظر إعراب الحديث/ ١٣٤.

(٥) سورة يوسف ٩٠/١٢، وتقدّمت انظر ما سبق «هل» ٣٢٩/٤.

(٦) تقدّمت هذه القراءة في أقسام العطف في الباب الرابع. انظر ما سبق ٤٨٤/٥، وهي قراءة ابن مجاهد عن قنبل عن ابن كثير بإثبات الياء في الحاليين.

وانظر كتابي: معجم القراءات ٣٣٣/٤ - ٣٣٤ فيه التفصيل والبيان.

والزابع: إعطاء^(١) «إذا» حُكَمَ «متى» في الجزم بها كقوله^(٢):
[اِسْتَفْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبِّكَ بِالْغِنَى] وَإِذَا تُصِيبَكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلْ
وإهمال^(٣) «متى» حَمَلًا عَلَى «إذا»، كقول عائشة رضي الله عنها^(٤): «وَأَنَّهُ مَتَى
يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ».

والخامس: إعطاء^(٥) «لم» حُكَمَ «لن» في عمل النصب، ذكره بعضهم^(٦)
مستشهداً بقراءة^(٧): ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾^(٨) بفتح الحاء، وفيه نظر؛ إذ لَا تَحُلُ «لن»

(١) انظر هذه المسألة في شواهد التوضيح والتصحيح لأبن مالك/١٩.
(٢) تقدّم البيت في الثاني من وجهي «إذا» وهو الشرط، انظر ٧٥/٢، وهو لعبد قيس بن خفاف.

قال المصنف: «ولا تعمل إذا الجزم إلا في ضرورة كقوله...».
(٣) كذا في المخطوطات «حملًا على إذا»، وفي م/١ «حكما لها بحكم إذا»، ومثله عند الشيخ محمد، ومبارك.

(٤) أول الحديث عن عائشة رضي الله عنها قالت: «لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُهُ
بِالصَّلَاةِ فَقَالَ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يَصْلِيَ بِالنَّاسِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ
أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتُ عَمْرًا، فَقَالَ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ
يَصْلِيَ بِالنَّاسِ، فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَأَنَّهُ مَتَى يَقُومُ
مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ...» صحيح البخاري: كتاب الجماعة والإمامة ٢٤٤/١.

وانظر شواهد التوضيح والتصحيح/١٩، فالحديث فيه، قال: «وفي تشبيه متى بإذا
وإهمالها قول عائشة...»، وأنت ترى أن الحديث في نصّ البخاري على إعمال متى:
«مَتَى يَقُومُ» ولم أجد الرواية التي ذكرها المصنف، ولعله نقلها عن ابن مالك.

(٥) انظر «لم» فيما تقدّم ٤٦٨/٣، فقد ذهب إلى النصب بـ «لم» اللحياني، فذكر هذا عن بعض العرب.

(٦) وهو اللحياني.

(٧) سورة الشرح ١/٩٤. وتقدّمت. انظر ما سبق ٤٦٩/٣.

(٨) هي قراءة أبي جعفر المنصور. وذكرتها فيما سبق، انظر ٤٦٩/٣، ففيه التخرّيج وذكر
المراجع، وما كان من الوهم في عزوها عند بعض المحققين.

هنا، وإنما يَصِحُّ أو يَحْسُنُ حَمْلُ الشيء على ما يَحُلُّ مَحَلَّهُ كما قَدَّمنا^(١). وقيل: أصله^(٢): نَشْرَحُنْ، ثم حُذِفَتِ التَّوْنُ الخفيفة، وبقي الفَتْحُ دليلاً عليها.

وفي هذا شذوذان^(٣): توكيد المنفي بـ «لم» مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، وحَذَفُ النون^(٤) لغير مُقْتَضٍ مع أن المؤكَّد لا يليق به الحذف.

وإعطاء^(٥) «لَنْ» حُكْمَ «لم» في الجَزْمِ، كقوله^(٦):

لَنْ يَخْبِ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلْقَةَ
والرواية بكسر الباء^(٧).

والسَّادِسُ: إعطاء «ما»^(٨) النافية حُكْمَ «ليس» في الإعمال، وهي لغة أهل الحجاز^(٩)، نحو: «مَا هَذَا بَشَرًا»^(١٠)، وإعطاء «ليس» حُكْمَ^(١١) «ما» في الإهمال

(١) ذكر هذا في المثال الثالث في «لو» و«إن».

(٢) ذكر المصنف هذا فيما سبق. انظر ٤٧٠/٣.

(٣) ذكر هذين الشذوذين من قبل: توكيد المنفي بـ «لم»، وحذف النون لغير وقف، ولا ساكنين. انظر ما سبق ٤٧٠/٣.

(٤) نون التوكيد الخفيفة.

(٥) ذكر هذا من قبل ٥٠٩/٣ في «لَنْ»، وذكرْتُ هذا عن اللحياني، فقد ذهب إلى أن الجزم بها لغة.

(٦) تقدّم البيت، انظر ما سبق ٥١٠/٣، وفيه تفصيل الحديث في البيت في الحاشية.

(٧) والكسر لالتقاء الساكنين: سكون الباء بسبب الجزم، وسكون همزة الوصل، ولولا الجزم لما كان هذا.

(٨) انظر ما تقدّم «ما» ٤٢/٤ وما بعدها، وكذا ٥٥٨/٣.

(٩) ذكر من قبل أنه أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل «ليس» بشروط معروفة.

(١٠) سورة يوسف ٣١/١٢ وتقدّمت. انظر ٤٣/٤.

(١١) انظر هذا فيما سبق ٥٥٨/٣.

عند أنتقاضِ النفي بـ «إِلَّا» كقولهم: «ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ»، وهي لغة بني تميم^(١).

والسَّابِعُ: إعطاء^(٢) «عسى» حُكْمَ «لَعَلَّ» في العمل كقوله^(٣):

يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ

وإعطاء^(٤) «لَعَلَّ» حُكْمَ «عسى» في اقتران خبرها بـ «أَنْ»، ومنه الحديث^(٥):
«فَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ».

والثَّامِنُ: إعطاء الفاعِلِ إعرابَ المفعول، وَعَكْسُهُ^(٦) عند أمن اللبس، كقولهم^(٧): «خرقَ الثوبَ المسمارَ» و^(٨) «كسرَ الزجاجَ الحجرَ»،

(١) قال فيما تقدّم: «... فَإِنَّ بَنِي تَمِيمٍ يَرْفَعُونَهُ [أي: المسك] حَمَلًا لَهَا عَلَى «مَا» فِي الْإِهْمَالِ عِنْدَ أَنْتَقَاضِ النَّفْيِ، كَمَا حَمَلَ أَهْلُ الْحِجَازِ «مَا» عَلَى «لَيْسَ» فِي الْإِعْمَالِ عِنْدَ اسْتِيفَاءِ شُرُوطِهَا... ٥٥٨/٣ - ٥٥٩».

(٢) تقدّم هذا في ٤٢٤/٢ «أُجْرِيَتْ مُجْرَى «لَعَلَّ» فِي نَضْبِ الْأَسْمِ وَرَفْعِ الْخَبَرِ، كَمَا أُجْرِيَتْ «لَعَلَّ» مُجْرَاهَا فِي اقْتِرَانِ خَبَرِهَا بِـ «أَنْ». قَالَه سَيِّوِيهٌ».

(٣) تقدّم في «عسى» ٤٢٧/٢ وهو لرؤية، والشاهد في «عساكا»، وأنظر تعليقي عليه.

(٤) انظر هذا فيما تقدّم ٥٢٨/٣ «لعل»، قال: «ويقترن خبرها بـ «أَنْ» كثيراً حملاً على «عسى»...».

(٥) تقدّم الحديث في الباب الرابع «أقسام العطف»، انظر ما سبق ٤٩١/٥، وقال قبله: «فإن خير «لعل» يقترب بـ أن كثيراً».

(٦) أي: إعطاء المفعول إعرابَ الفاعل، فيجيء مرفوعاً، وبابه النَضْبُ.

(٧) أَمِنَ اللِّبْسُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ، فَالْمَسْمَارُ هُوَ الَّذِي يَخْرُقُ الثَّوْبَ، وَهُوَ الْفَاعِلُ وَقَدْ أُعْطِيَ إِعْرَابَ الْمَفْعُولِ بِهِ وَهُوَ النَضْبُ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ «الثوب» أُعْطِيَ إِعْرَابَ الْفَاعِلِ، وَأَنْظُرِ الْهَمْعَ ٨/٣.

(٨) القول فيه كالقول في المثال السابق.

وقال الشاعر^(١):

[مِثْلُ الْقَنَاذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْءَاتِهِمْ هَجْرٌ

وَسَمِعَ أَيْضاً نَضْبُهُمَا^(٢)، كقوله^(٣):

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا

(١) البيت للأخطل من قصيدة هجا بها جريراً.

وقوله: «مِثْلُ الْقَنَاذِ هَذَا جُونٌ» غير مثبت في المخطوطات، وجاء مثبتاً في المطبوع.

ورواية الديوان: «على العيارات هَذَا جُونٌ».

والأصل فيه رفع السَّوْءَاتِ، ونَضْبُ «هجر» و«نجران»؛ لأن «السَّوْءَاتِ» هي التي تأتي البلاد، وليست البلاد هي التي تأتيها.

والسَّوْءَةُ: الفعلة القبيحة.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٨/١٢٥، وشرح السيوطي ٩٧٢/٨، والهمع ٨/٣، وأما الشجري ١/٣٦٧، معاني القرآن للأخفش ١٣٤، والمحتسب ١١٨/٢، والكامل/ ٤٧٥، والديوان ١/٢٠٨، والنقائض/ ١٦٣.

(٢) أي: نَضْبُ الفاعل والمفعول.

(٣) وبعد هذا الرجز: الْأَفْعَوَانُ وَالشُّجَاعُ الشَّجَعَمَا.

وذكره سيبويه لأبي حيان الفقعسي، وذكره ابن السَّيْدِ لمساور العبسي، وذكره اللخمي للعجاج. كذا عند البغدادى.

وذكره سيبويه برفع «الحيات»، ورواه الفراء بنصب «الحيات» على أنها مفعول، والقَدَمَا على أنه فاعل، وهو مثنى حذف نونه للإضافة.

هجا رجلاً بغلظ القدمين وصلابتهما لطول الحفاء فسالمت الحيات قدمية فما تُقَدِّمُ أن تدخل تحتها.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٨/١٢٦، وشرح السيوطي ٩٧٣، والهمع ٨/٣، وسيبويه ١/١٤٥، والمقتضب ٣/٢٨٣، والخصائص ٢/٤٣٠، والعيني ٤/٨٠.

في رواية من نَصَب «الحيات»، وقيل: القَدَمَا: تثنية، حذفت نونه للضرورة، كقوله^(١):

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارَ وَمُتَّةٌ [وَإِمَّا دَمَ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ]

فيمن رواه^(٢) برفع «إسار»، و«مُتَّة».

وَسَمِعَ أَيْضاً رَفْعُهُمَا^(٣)، كقوله^(٤):

إِنْ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمْشُؤْمٌ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْقَانِ وَبُؤْمٌ

(١) تقدّم البيت، وهو من أبيات لتأبط شراً.

انظر ما سبق «حذف نوني التثنية والجمع» في ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المُعَرِّب، في الباب الخامس من هذا الجزء.

وأستشهد به هنا على حذف النون من المثني: هما خُطَّتَانِ، ثم حذف النون لغير إضافة. وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٦٠/٧ - ٣٦١.

(٢) خَصَّ الحذف بالرفع في «إسار ومُتَّة»؛ لأنه على رواية الجَرِّ فيهما، فإنَّ الأمر واضح، وهو حذف النون من «خطتا» للإضافة، ولم يَعتَدَ «إمّا» فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه، تقول: هما غلاما إمّا زيد وإمّا عمرو. كذا عند البغدادي، وانظر الخزانة ٣/٣٥٦.

(٣) أي: رفع الفاعل والمفعول.

(٤) ذكر البغدادي أنّ قائله غير معروف، وأنه لا يجوز الاستشهاد به؛ لاحتمال أنه من شعر المولدين.

العُقْتُق: طائر أبلق بسواد وبياض أَدْنَب يُعَقِّقُ بصوته، يشبه صوته العين والقاف. مَشُؤْم: أصله مَشُؤْرْم، فنقلت ضَمّة الهمزة إلى الشّين الساكنة، ثم حُذِفَت الهمزة للسّاكنين.

والشاهد فيه مجيء المفعول «عقّعان» مرفوعاً، لوجود ألف التثنية. وَبُؤْمٌ معطوف عليه، وفاعل «صاد» ضمير.

وذهب الدماميني إلى أنه لا دليل على ما ذهب إليه المصنّف؛ لاحتمال أن يكون عقّعان =

والتاسع: إعطاء «الحسن الوجه»^(١) حُكْمَ «الضارب الرجل» في النَّصْب، وإعطاء^(٢) «الضارب الرجل» حُكْمَ «الحسن الوجه» في الجَزْ.
والعاشر^(٣): إعطاء «أفعل» في التعجب حُكْمَ «أفعل» التفضيل في جواز التصغير^(٤)، وإعطاء «أفعل» التفضيل حُكْمَ «أفعل» في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر. وقد مرَّ ذلك.
ولو ذكرتُ أَخْرَفَ الجَزْ ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة.

= على لغة من يلزم المثنى الألف في الحالات الثلاث، ويكون «يوم» مرفوعاً على أنه مبتدأ خُذِفَ خبره.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ١٢٨/٨، وشرح السيوطي/٢٧٦، والهمع ٨/٣.

(١) نَصَبَ الوجه بالصفة المشبهة، ولا يجوز على جعله مفعولاً لها؛ لأنَّ الصِّفَةَ المَشْبَهَةَ تُشْتَقُّ من فعلٍ لازم، ولكنهم شَبَّهُوا هذا المفعول معها بالمفعول المعمول لاسم الفاعل «الضارب الرجل».

(٢) قال الشمني: «حَقَّ أَسْمُ الفاعل المُعَرَّفَ باللام أَلَّا يُضَافَ إلى ما عُرِفَ بها؛ لعدم إفادة إضافته التخفيف، وحَقَّ الصِّفَةُ المَشْبَهَةُ المعرفة باللام أَلَّا تنصب المعرفة بها؛ لأنها لا تكون إلَّا من فعل لازم، لكنهما لما تشابها من حيث إنَّ كليهما صفةٌ مُعَرَّفةٌ باللام، مُتَّصِلَةٌ بالمعرف بها حُوِيلَ «الضارب الرجل» على «الحسن الوجه» في الجَزْ، وحُوِيلَ «الحسن الوجه»، على «الضارب الرجل» في النَّصْب، والتخفيف في إضافة الصِّفَةِ المشبهة حاصل من جهة حذف الضمير من اللفظ، وأستاره في الصفة، وقلب الضمة كسرة؛ إذ أصل «الحسن الوجه»: «الحسن وَجْهٌ» بالرفع على أنه فاعل الصفة» الحاشية ٢/٢٨٥.

(٣) تقدِّم هذا في آخر القاعدة الأولى انظر ص/٦٥٨، والأشباه والنظائر ١/٤٧٨.

(٤) انظر هذا وشاهده في الموضع المحال عليه، فإنه عند الجوهري لم يُسَمَّعَ إلَّا في «أَحْسَنَ وأَمْلَحَ»، وقد قاسه النحويون.

وهذا^(١) آخر ما تيسر إيرادُه في هذا التأليف، وأسأل^(٢) الله الذي منَّ عليَّ بإنشائه وإتمامه في البلد الحرام في شهر ذي القعدة الحرام^(٣) ويسرَّ عليَّ إتمام ما ألحقتُ به من الزوائد في شهر رجب الحرام^(٤) أن يُحرِّمَ وَجْهِي على النار، وأن يتجاوزَ عما تحمَلُهُ من الأوزار، وأن يوقظني من رَقْدَةِ الغَفْلَةِ قبل الفَوْتِ، وأن يُلْطَفَ بي عند مُعَالَجَةِ سكراتِ الموتِ، وأن يفعلَ ذلك بأهلي وأجائبي^(٥)، وجميع المسلمين، وأن يَهْدِيَ أَشْرَفَ صلواتِهِ وأزكى تحيَّاتِهِ إلى أشرف العالمين وإمام العالمين^(٦) العالمين محمد نبي الرحمة، الكاشف في يوم^(٧) المَحْشَرِ بِشَفَاعَتِهِ الغَمَّةَ، وعلى أهله^(٨) الهادين، وأصحابه الذين شادُوا لنا قواعدَ الدين، وأن يُسَلِّمَ تَسْلِيمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

* * *

(١) أثبتُّ هنا نصَّ ختام النسخة الأولى؛ لأنها أَقْرَبُ إلى حياة المؤلف؛ حيث تمَّ نسخُها عام ٧٦٤، أي: بعد موت المصنَّف بثلاث سنوات.

(٢) في م/٢ و٣ و٤ «فأسأل الله».

(٣) في م/٣ و٥ زيادة «من سنة ست وخمسين وسبعمئة».

(٤) في م/٣ و٥ زيادة «سنة تسع وخمسين وسبعمئة بالقاهرة».

(٥) في م/٢ «وأحبابي».

(٦) «العالمين» غير مثبت عند مبارك.

(٧) في م/٣ و٥ «يوم المحشر».

(٨) في م/٢ «أهله».

كلمة في الختام

أَمَّا قَبْلُ، فقد كان الفراغ من تحقيق هذا الكتاب وشرحه في الساعة السادسة من صباح يوم الأحد من شهر ذي الحجة الحرام عام واحد وعشرين وأربعمئة بعد الألف للهجرة النبوية الشريفة، الموافق للثامن عشر من شهر آذار عام واحد بعد الألفين للميلاد في زمن امتد سبع عشرة سنة.

وأما بعدُ، فلقد جَرَى القلمُ في سابق العلم بالآ لا يختص بشرٌ بعصمة، ولا يتفرد بكمال، والناس في ذلك بين عاذر وعاذل.

فمن كان الأول فذلك من سماحة النفس وكرم التَّحِيْزَة، وجزاه الله عنا خيراً إن دَلَّنَا على فائتة، أو أقام بُضْعَه مُنَادَاً.

ومن كان الثاني فإننا نعوذُ بذِي الجلال من كل لَفْلاقِ اللسان مَضْغُوفِ الجَنَانِ، ومن كُلِّ قاعِدٍ يرصدُ لمجاهد. وما مَثَلُنَا وإِنَاهُ إِلَّا ما قال الشاعر:

يَقُولُونَ أَشْيَاءَ وَلَا يَعْلَمُونَهَا وَإِنْ قِيلَ: هَاتُوا حَقَّقُوا لَمْ يُحَقِّقُوا

ومن جعل النَّصَبَ في خِدْمَةِ العلم وطلب الحقيقة بكَدِّ العَيْنِ ورَشْحِ الجَبِينِ كَمَلَاذِمَةِ الْأَخْلَاسِ وفُرَاغِ الْجَلَّاسِ فقد طَفَّفَ الْكَثِيلَ، وَأَخْسَرَ الْمِيزَانَ.

ولئن أظهر الصِّيَالُ وَأَسْتَلَّامُ اللَّطْعَانِ فدونه الميدان. وبقِيَّتْنَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنَّهُ إِذَا مَا عَوْرَضَ حَقٌّ بِبَاطِلٍ فَإِنَّهُ وَقَبِيلُهُ عَنْ شَرَفِ الْغَايَةِ لَنَّاكْصُونَ، بَلْ إِنَّهُمْ ﴿لَوْ يَحْدِثُونَ مَلَجَةً أَوْ مَغْدَرَةً أَوْ مُدْخَلًا لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾ [التوبة ٥٧/٩].

عبد اللطيف بن محمد العنطيط

الكويت



الفهرس

الموضوع

الباب الخامس

في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وهي عشرة

- الجهة الأولى: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى، وكثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك ٧ - ٤٧
- الجهة الثانية: أن يراعي المعرب معنى صحيحاً ولا ينظر في صحته في الصناعة ٤٨ - ٧٠
- الجهة الثالثة: أن يُخَرِّج على ما لم يثبت في العربية، وذلك إنما يقع عن جهل أو غفلة ٧١ - ٧٩
- الجهة الرابعة: أن يُخَرِّج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقوي ٨٠ - ١١٢
- الجهة الخامسة: أن يترك بعض ما يحتمله اللَّفْظ من الأوجه الظاهرة ١١٣ - ١٧٢
- باب المبتدأ: ١١٣ - ١٢٤
- ١ - مسألة الضمير المنفصل - يجوز فيه ثلاثة أوجه ١١٣
- ٢ - يجوز في الأسم المفتوح به وجهان: الابتداء والمفعولية ١١٤
- ٣ - يجوز في المرفوع من ﴿أَفِي اللَّهِ شَأْنٌ﴾ وجهان ١١٤ - ١١٩
- ٤ - يجوز في «أخوه» من «زيد ضُرب في الدار أخوه» ثلاثة أوجه: فاعل بالظرف، نائب عن الفاعل، مبتدأ خبره الظرف ١١٩ - ١٢١
- ٥ - إعراب المخصوص بالمدح من «زيد نِعَم الرجل» ١٢١ - ١٢٢

٦ - ما يحتمله «زيد» من «جَدًا زيد» ١٢٢ - ١٢٤

٧ - ما يجوز في ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ من ابتدائية كُلّ منهما وخبرية الآخر ١٢٤

- باب «كان» وما جرى مجراها: ١٢٥ - ١٣٣

مسألة: - نقصان كان، وتامها، وزيادتها في ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِّمَن كَانَ

لَمْ يَلْبُغْ﴾ ١٢٥

- مثل المتقدمة في: ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَنِيقُهُ مُرْهِمٌ﴾ .. ١٢٥ - ١٢٦

- مثل المتقدمة ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا...﴾ ... ١٢٦ - ١٢٨

- مثل المتقدمة: أين كان زيد قائماً ١٢٨

* * *

مسألة: - نقصان «عسى» وتامها في «زيد عسى أن يقوم» ١٢٨

- مسألة في «عسى» من قولك: «عسى أن يقوم زيد» ١٢٩

* * *

مسألة: - في «ما» وأحتمال الحجازية والتميمية ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ﴾ .. ١٣٠

- في «لا» التبرئة، الحجازية ١٣١ - ١٣٣

- باب المنصوبات المتشابهة: ١٣٤ - ١٤٢

- ما يحتمل المصدرية والمفعولية ١٣٤ - ١٣٥

- ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية ١٣٥ - ١٣٦

- ما يحتمل المصدرية والحالية ١٣٦ - ١٣٧

- ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله ١٣٧ - ١٤٠

- ما يحتمل المفعول به والمفعول معه ١٤٠ - ١٤٢

- باب الاستثناء: ١٤٣ - ١٥٠

مسألة: - في «إلا» وما بعدها ١٤٣

- حاشاء، عدا، خلا، ١٤٣ - ١٤٤

- ما يجوز فيما بعد «إلا» في الجملة المنفية ١٤٤
- ما يحتمل الحالية والتمييز ١٤٥
- من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل والمفعول ١٤٦ - ١٤٧
- من الحال ما يحتمل بأعتبار عامله وجهين ١٤٧ - ١٤٨
- من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل ١٤٨ - ١٥٠
- باب إعراب الفعل : ١٥١ - ١٥٤
- مسألة: - «ما تأتينا فتحدثنا» ١٥١ - ١٥٢
- «هل تأتيني فأكرمك» ١٥٢ - ١٥٣
- «ليتي أجد مالا فأنفق منه» ١٥٣
- «ليقم زيد فنكرمه» ١٥٣
- الفاء العاطفة، والسببية، وحكم ما بعدهما ١٥٤
- «أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا» ١٥٤
- باب الموصول : ١٥٥ - ١٦٣
- مسألة: - «ماذا صنعت» بيان حكم «ماذا» ١٥٥ - ١٥٦
- ما المصدرية، والموصولية ١٥٦ - ١٥٨
- الذي: موصول أسمى، موصول حرفي، نكرة موصوفة ١٥٩ - ١٦٠
- ما: بمعنى الذي، ونكرة موصوفة ١٦٠ - ١٦٢
- مَنْ: موصولة، موصوفة ١٦٢ - ١٦٣
- باب التوابع : ١٦٤ - ١٦٧
- مسألة: - البدل وعطف البيان ١٦٤
- صفة المضاف والمضاف إليه ١٦٥ - ١٦٦
- الاسم الموصول بعد مُعَرَّف بـ «أل» ١٦٦ - ١٦٧

- باب حروف الجرّ: ١٦٨ - ١٦٩
- مسألة: - الكاف الحرفية والأسمية «زيد كعمرو» ١٦٨
- على: الحرفية والأسمية ١٦٩
- واو القسم، والعطف، وأحتمال الوجهين ١٦٩
- باب في مسائل مفردة: ١٧٠ - ١٧٢
- مسألة: - «يُسَيِّحُ لَمْ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْأَصَالِ» بفتح الباء، والنائب عن الفاعل: ١٧٠ - ١٧١
- له، أو فيها، أو بالغدو ١٧٠ - ١٧١
- «ثُمَّ نَفَخَ فِيهِ أُخْرَى» النائب الظرف أو الوصف ١٧٠
- تجلّى - كونه ماضياً أو مضارعاً، ومثله «تَلَطَّى» ١٧١ - ١٧٢
- الجهة السادسة: ١٧٣ - ٢٧٣
- ألا يُراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب:
- النوع الأول: الجمود لعطف البيان، والأشتقاق للنعت ١٧٣ - ١٧٧
- النوع الثاني: التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة، والتنكير للحال
- والتمييز، وأفعل من، ونعت النكرة ١٧٨ - ١٩٧
- النوع الثالث: اشتراطهم في بعض ما التعريف شرطه تعريفاً خاصاً كَمَثَع
- الصّرف ١٩٧ - ٢٠٢
- النوع الرابع: اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ كظروف المكان،
- والاختصاص في بعضها كالمبتدآت وأصحاب الأحوال ... ٢٠٢ - ٢١٢
- النوع الخامس: اشتراطهم الإضمار في بعض المعمولات والإظهار في
- بعض ٢١٢ - ٢٢٠
- النوع السادس: اشتراط المفرد في بعض المعمولات والجملة في بعض ٢٢١ - ٢٢٤

النوع السابع : اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع والأسمية

- في بعض ٢٢٤ - ٢٣٥
- تنبيه : عطف الجملة الأسمية على الفعلية والفعلية على الأسمية .. ٢٣٥ - ٢٣٦
- النوع الثامن : اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الإنشائية . ٢٣٦ - ٢٤٤
- النوع التاسع : اشتراطهم لبعض الأسماء أن تُوصَفَ ول بعضها أَلَا تُوصَفَ ٢٤٥ - ٢٥١
- النوع العاشر : تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر . ٢٥١ - ٢٥٢
- النوع الحادي عشر : إجازتهم في بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ ومُنْع ذلك في البعض ٢٥٣

النوع الثاني عشر : إيجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدّم، ول بعضها

- أن يتأخّر ٢٥٣ - ٢٦٣

النوع الثالث عشر : منعهم من حذف بعض الكلمات وإيجابهم حذف

- بعضها ٢٦٣ - ٢٦٨

النوع الرابع عشر : تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر ٢٦٨ - ٢٦٩

النوع الخامس عشر : اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع وفقده في

- بعض ٢٦٩ - ٢٧٢

النوع السادس عشر : اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تُقْطَعَ عن

- الإضافة... ولبناء بعضها أن تكون مضافة ٢٧٢ - ٢٧٣

- الجهة السابعة : ٢٧٤ - ٢٨٣

- أن يحمل كلاماً على شيء ويشهد أستعمال آخر في نظير ذلك

الموضع بخلافه .

- تنبيه : قد يحتمل الموضع أكثر من وجه ويوجد ما يُرْجَحُ كَلَا

منهما .

- الجهة الثامنة : ٢٨٤ - ٢٩٦

- أن يحمل المغربُ على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه.

- الجهة التاسعة : ٢٩٧ - ٣٠٢

- ألا يتأمل عند ورود المشتبهات.

- الجهة العاشرة : ٣٠٣ - ٣١٦

- أن يُخَرَّجَ على خلاف الأصل، أو على خلاف الظاهر لغير مُقْتَضٍ.

خاتمة في شروط الحذف ٣١٧ - ٣٥٤

شروط الحذف ثمانية:

- الشرط الأول : وجود دليل حاليّ أو مقاليّ ٣١٧ - ٣٣٦

- الشرط الثاني : ألا يكون ما يُحذفُ كالجزء ٣٣٦ - ٣٣٨

- الشرط الثالث : ألا يكون مؤكّداً ٣٣٨ - ٣٤٢

- الشرط الرابع : ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر ٣٤٣ - ٣٤٤

- الشرط الخامس : ألا يكون عاملاً ضعيفاً ٣٤٥

- الشرط السادس : ألا يكون عوضاً عن شيء ٣٤٥ - ٣٤٧

- الشرطان السابع والثامن : ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعامل وقطعه

عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال

العامل القويّ ٣٤٧ - ٣٥٤

* * *

- بيان أنه قد يُظنُّ أنَّ الشيء من باب الحذف وليس منه ٣٥٥ - ٣٥٩

- بيان مكان المُقَدَّر ٣٦٠ - ٣٧٠

- بيان مقدار المُقَدَّر ٣٧١ - ٣٧٥

- بيان كيفية التقدير ٣٧٦ - ٣٧٨
- ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن ٣٧٩ - ٣٨٤
- إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خيراً فأيهما أولى؟ ٣٨٥ - ٣٨٨
- إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي
خبراً فالثاني أولى ٣٨٩ - ٣٩٤
- إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى ٣٩٥ - ٤٠٦
- ذَكَرُ أَمَاكِنَ من الحذف يتمرن بها الْمُغَرَّبُ: ٤٠٧ - ٥٣٨
- ١ - حَذَفُ الْأَسْمِ المضاف ٤٠٧ - ٤١٤
- ٢ - حَذَفُ المضاف إليه ٤١٤ - ٤١٥
- ٣ - حَذَفُ أَسمين مضافتين ٤١٦ - ٤١٧
- ٤ - حَذَفُ ثلاث متضافات ٤١٨
- ٥ - حَذَفُ الموصول الأسمي ٤١٩ - ٤٢٠
- ٦ - حَذَفُ الصِّلَةِ ٤٢١ - ٤٢٣
- ٧ - حَذَفُ الموصوف ٤٢٣ - ٤٢٧
- ٨ - حَذَفُ الصِّفَةِ ٤٢٨ - ٤٣١
- ٩ - حَذَفُ المعطوف ٤٣١ - ٤٣٥
- ١٠ - حَذَفُ المعطوف عليه ٤٣٦ - ٤٣٧
- ١١ - حَذَفُ الْمُبْدَلِ منه ٤٣٨ - ٤٤٠
- ١٢ - حَذَفُ المؤكِّد وبقاء توكيده ٤٤٠
- ١٣ - حَذَفُ المبتدأ ٤٤٠ - ٤٤٥
- ١٤ - حَذَفُ الخبر ٤٤٥ - ٤٥٠
- ١٥ - ما يحتمل النوعين ٤٥١ - ٤٥٣
- ١٦ - حَذَفُ الفعل وحده، أو مع مضمَر مرفوع، أو منصوب، أو معهما .. ٤٥٣ - ٤٥٧
- ١٧ - حَذَفُ المفعول ٤٥٨ - ٤٦١

- ١٨ - حَذْفُ الحال ٤٦١ - ٤٦٣
- ١٩ - حَذْفُ التمييز ٤٦٣ - ٤٦٤
- ٢٠ - حَذْفُ الاستثناء ٤٦٥
- ٢١ - حَذْفُ حرف العطف ٤٦٦ - ٤٧٠
- ٢٢ - حَذْفُ فاء الجواب ٤٧٠
- ٢٣ - حَذْفُ واو الحال ٤٧٠
- ٢٤ - حَذْفُ «قَدْ» ٤٧١ - ٤٧٤
- ٢٥ - حَذْفُ «لا» التبرئة ٤٧٤ - ٤٧٥
- ٢٦ - حَذْفُ «لا» النافية غيرها ٤٧٥ - ٤٧٨
- ٢٧ - حَذْفُ «ما» النافية ٤٧٨ - ٤٧٩
- ٢٨ - حَذْفُ «ما» المصدرية ٤٨٠
- ٢٩ - حَذْفُ «كي» المصدرية ٤٨١
- ٣٠ - حَذْفُ أداة الاستفهام ٤٨١ - ٤٨٤
- ٣١ - حَذْفُ لام التوطئة ٤٨٤ - ٤٨٥
- ٣٢ - حَذْفُ الجاز ٤٨٥ - ٤٨٨
- ٣٣ - حَذْفُ «أَنْ» الناصبة ٤٨٨ - ٤٩١
- ٣٤ - حَذْفُ لام الطلب ٤٩٢
- ٣٥ - حَذْفُ حرف النداء ٤٩٣ - ٤٩٦
- ٣٦ - حَذْفُ همزة الاستفهام ٤٩٧
- ٣٧ - حَذْفُ نُونِ التوكيد ٤٩٧ - ٥٠٠
- ٣٨ - حَذْفُ نوني التثنية والجمع ٥٠٠ - ٥٠٣
- ٣٩ - حَذْفُ التنوين ٥٠٣ - ٥٠٨
- ٤٠ - حَذْفُ «أَلْ» ٥٠٨ - ٥١٠
- ٤١ - حَذْفُ لام الجواب ٥١١ - ٥١٢
- ٤٢ - حَذْفُ جملة القسم ٥١٣

- ٤٣ - حَذَفُ جواب القَسَم ٥١٤ - ٥١٩
 ٤٤ - حَذَفُ جملة الشرط ٥١٩ - ٥٢٢
 ٤٥ - حَذَفُ جملة جواب الشرط ٥٢٣ - ٥٣١
 ٤٦ - حَذَفُ الكلام بجملته ٥٣١ - ٥٣٣
 ٤٧ - حَذَفُ أكثر من جملة في غير ما ذُكِر ٥٣٤ - ٥٣٨

الباب السادس من الكتاب

- في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصَّواب خلافها .. ٥٤١ - ٥٩٠
- ١ - لَو ٥٤١
 - ٢ - «إِذَا» غير الفجائية ٥٤١ - ٥٤٣
 - ٣ - النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة ٥٤٣ - ٥٤٥
 - ٤ - ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا﴾ - إعراب «رَعْدًا» ٥٤٥ - ٥٤٩
 - ٥ - الفاء جواب الشرط ٥٤٩
 - ٦ - العطف على عامِلَيْن ٥٤٩
 - ٧ - بل: حرف إضراب ٥٤٩
 - ٨ - اتَّني أكرمَكَ ٥٥٠
 - ٩ - يقوم: فعل مضارع لخلوه من الناصب والجازم ٥٥٠ - ٥٥١
 - ١٠ - سكران: امتنع من الصَّرف للصفة والزيادة ٥٥١ - ٥٥٢
- عثمان: امتنع من الصَّرف للعمية والزيادة
- ١١ - الواو نائبة عن «أو» في ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ...﴾ الآية ٥٥٢ - ٥٥٩
 - ١٢ - المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث ٥٥٩ - ٥٦١
 - ١٣ - ينوب بعض حروف الجر عن بعض ٥٦١ - ٥٦٢
 - ١٤ - النكرة إذا أعيدت كانت نكرة غير الأولى، وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأول ٥٦٢ - ٥٧٠

- ١٥ - يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها ٥٧٠ - ٥٧٦
- ١٦ - يُغَلَّبُ المؤنث على المذكر في مسألتين: ٥٧٦ - ٥٧٨
- ١٧ - ﴿حَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ قولهم: إن «السموات» مفعول به ٥٧٨ - ٥٨١
- ١٨ - كاد: إثباتا نفي، ونفيها إثبات ٥٨٢ - ٥٨٥
- ١٩ - السين وسوف «حرف تنفيس» ٥٨٥ - ٥٨٧
- ٢٠ - «جلسْتُ أمام زيد» زيد مخفوض بالظرف ٥٨٧ - ٥٨٨
- خاتمة: ينبغي للمعرب أن يتخير من العبارات أَوْجَزَهَا
- وَأَجْمَعَهَا للمعنى المراد ٥٨٨ - ٥٩٠

الباب السابع من الكتاب

- في كَيْفِيَّةِ الإعراب، والمخاطَبُ بمعظم هذا المبتدئون ٥٩٣ - ٦٠٢
- فصل: أول ما يحتز منه المبتدئ في صناعة الإعراب ثلاثة أمور: ٦٠٢ - ٦٢٤
- ١ - أن يلتبس عليه الأصليُّ بالزائد ٦٠٢ - ٦١
- ٢ - أن يجري لسانه على عبارة أعادها فيستعملها ٦١ - ٦١٧
- ٣ - أن يُعَرَّبَ شيئاً طالباً لشيء ويهمل النظر في ذلك المطلوب ٦١٨ - ٦٢١
- تنبيه: قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده، فإذا اتَّصل به شيء آخر
- تغير إعرابه، فينبغي التحرز من ذلك ٦٢١ - ٦٢٤

الباب الثامن من الكتاب

- في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصُّور الجزئية،
- وهي إحدى عشرة قاعدة ٦٢٧
- القاعدة الأولى: قد يُعْطَى الشيء حُكْمٌ ما أشبهه في معناه، أو في لفظه،
- أو فيهما ٦٢٧ - ٦٥٩
- القاعدة الثانية: أن الشيء يُعْطَى حكم الشيء إذا جاوزَهُ ٦٦٠ - ٦٧٠

- القاعدة الثالثة : قد يُشْرَبُونَ لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويُسَمَّى ذلك تضميناً ٦٧١ - ٦٧٦
- القاعدة الرابعة : أنهم يُغْلَبُونَ على الشيء ما لغيره، لتناسُبِ بينهما، أو اختلاط ٦٧٧ - ٦٨٣
- القاعدة الخامسة : أنهم يعبرون بالفعل عن أمور كثيرة ٦٨٤ - ٦٩٠
- القاعدة السادسة : أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قَصْداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه مُشَاهَدٌ حالة الإخبار ٦٩١ - ٦٩٤
- القاعدة السابعة : أنَّ اللفظ يكون على تقدير، وذلك المقدَّر على تقديرٍ آخَرَ ٦٩٥ - ٦٩٨
- القاعدة الثامنة : كثيراً ما يُعْتَقَرُ في الثواني ما لا يُعْتَقَرُ في الأوائل ٦٩٩ - ٧٠٢
- القاعدة التاسعة : أنهم يَتَّسِعُونَ في الظرف والمجرور ما لا يَتَّسِعُونَ في غيرها ٧٠٣ - ٧٠٨
- القاعدة العاشرة : من فنون كلامهم القَلْبُ، وأكثر وقوعه في الشُّغْر ... ٧٠٩ - ٧١٨
- القاعدة الحادية عشرة : من مُلَحِّجِ كلامهم تقارُضُ اللفظين في الأحكام .. ٧١٩ - ٧٢٨
- ختام حديث المؤلف ٧٢٩
- ختام حديث المحقق ٧٣٠
- الفهرس ٧٣١ - ٧٤١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ